

کتاب الطہارۃ

[illegible]

٧ مبعوثو الامم وان وقع فيها احكاما فاسبقوا بها

ذرائع و شیعہ ذرائع و شیعہ

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ
أَكَلْتُ النَّارَ عَابَةً

مؤوض

حم الدين

اسکے لئے

لم تنتظر

کتاب الصلوة

فہرست

کتاب الفصول

صلوة العبد

كتاب الصلوة

صلوة العبد بن اعلم ان صلوة العبد بن ركعتان في الفطر والاضحى ليس بصلية ولا بعد هذا شيء ولا بصلية الا
مع امام في جماعة ومن لم يدرك مع الامام في جماعة فلا صلوة له ولا قضاء عليه وليس لها اذان ولا اقامة
انها صلاوة طلوع الشمس فبها الامام منكب واحد ثم يقرأ ثم يكبر جهنم بين كل تكبيرتين ثم يركع بالسابعة
ويجهد سبدين في الثانية كبريات مع تكبيرات في الثانية ركعت بالخمسة والستة
ان يطعم الرجل في الاضحية بعد الصلوة وفي الفطر قبل الصلوة ولا يفتي اخيه بنصف الايام ومن السنة التكبيرة
لثلاثة الفطر ويوم الفطر في عشرة صلوات والتكبير في الاضحية من صلوة الظهر يوم النحر في الاضحية الى صلوات
الفجر من بعد غد عشر صلوات لان اهل منى انقروا وجب على اهل الامصار ان يقطعوا التكبير والتكبير
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدينا والحمد لله على ما ابلانا
والله اكبر على ما رزقنا من هبته الانعام واذا كان عيد الفطر فلا تفل فيه ورزقنا من هبته الانعام ولا يفتي
في الاضحية يوم واحد بعد يوم النحر ومن السنة ان يجتمع الناس في الاضحية عشية يوم عرفة بعينها امام بلد يكون
الله **ب** الصلوة الاستخارة قال والذي دعه الله عليه في سألته الى اذا دوت يا بني امرا فقل ركعتين
واستخر الله مائة مرة ومرة في كل ركعة فقل لا اله الا الله الحليم الكريم ولا اله الا الله العلي
العظيم وربني محمد وال محمد صل على محمد وال محمد وحلي في امركنا وكنا للدين والآخر خير في غايته **ب**
صلوة الاستسقاء واذا احببت الصلوة الاستسقاء فليكن اليوم الذي فصل فيه يوم الاثنين ثم يخرج
كما يخرج يوم العيد يمشي لموزنون بين يديك في عيشون الى المصل ففصل بالناس ركعتين بعين اذان ولا اقامة ثم
مضعا المنبر فقلبك والذبي على يسارك والذبي على يمينك ثم تسفل القبلة فتكبر
الله مائة مرة واقفا يصوتك ثم تلتفت عن يمينك فتسبح الله مائة مرة ثم تلتفت عن يسارك فتسبح الله مائة مرة واقفا
لها صوتك ثم تسفل الناس بوجهك تسبح الله مائة مرة واقفا يصوتك ثم ترفع يدك وتدعو ويدعو الناس ويرفعون
اصواتهم فان الله عز وجل ان شاء لا يجيبكم **ب** صلوة الحاجة اذا كانت لك الى الله حاجه فقم ثلثة ايام الاربعاء
والجيس والجمعة فاذا كان يوم الجمعة فابروا الى الله قبل الزوال وانت على غسل وركعتين فقرأ كل ركعة الحمد وحسن عشر مرة
قل هو الله احد فاذا ركعت فرائض هو الله احد عشر مرات فاذا وقعت راسك من الركوع فرائها عشر فاذا وقعت راسك
من السجود فرائها عشر فاذا سجدت ثابته فرائها عشر فاذا وقعت راسك من السجدة الثانية فرائها عشر ثم اقف
الى الثانية فصلها على هذا وانت قبل الركوع بعدا لفرأته وتشهد في الثانية وسلم وادع بما بدا لك يستجاب لك
الثناء الله فاذا بفضل الله عليك بفضلنا حاجتك مضل كهيئة الشكر فقرأ في الاولى الحمد وقل هو الله احد في الثانية
الحمد وقل يا ايها الكافرون ونقول في الركعة الثانية في الركوع والسجود الحمد لله الذي قضى حاجتي واعطاني
مسئلة **ابواب الزكوة** **ب** ما يجزي الزكوة عليه علم ان الزكوة على ستة اشياء على الخطة والشعير والنحو
والزبيب الابل والبقر والغنم والذهب الفضة وعني رسول الله صلى الله واله عما سوى ذلك **ب** الزكوة
الخطة والشعير ليس على الخطة والشعير شيء حتى يبلغ خمسة اوساق والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد مائتان وتسعون درهما ونصف فاذا بلغ ذلك وحصل بعد خراج السلطان وموئنة
العشر يخرج منه العشر ان كان سفي مائة المطر او كان سحيا وان سفي بالذلة والشرب ففيه نصف العشر **ب**
زكوة النمل والنبي يعلم ان على النمل والنبي من الزكوة ما على الخطة والشعير **ب** زكوة الابل اعيا
ليس على الابل شيء حتى يبلغ خمسة فاذا بلغت حسنا ففيها شاة وفي عشر ثمان وفي خمسة عشر ثلث شاة وفي
عشرين اربع شبات وفي خمسة وعشرين خمس شبات واذا زادت واحدا فابنه فحاض فان لم تكن عنده ابنة فحاض
فبنها ابن ابون ذكر الى خمس ثلثين فان زادت واحدا ففيها ابن ابون فان لم تكن عنده ابنة لبون وكانت عنده ابنة
فحاض اعطى المصد في ابنة فحاض واعطى معها شاة واذا وجبت عليه ابنة فحاض لم تكن عنده وكانت عنده ابنة فحاض

كتاب الزكاة

دفعها واستخرج من المصدق شاة فاذا بلغت خمسة اربعين وذاوت واحده ففيها حقه وسهبت حقه لهفت
استحققت ان يركب ظهرها الى ان يبلغ سبعمائة فاذا زادت واحده ففيها حقان الى عشرين وما زاد فاذا كثرنا الاكل
ففي كل جنس حقه ولا تؤخذ هرهرة ولا ذات عوارا لان شاة المصدق وبعد صغرها وكبرها **باب** زكاة
البقر اعلم انه ليس على البقر شيء حتى يبلغ ثلثين بقرة فاذا بلغت ففيها الثلج حولي ليس فيها شيء اذا كانت دون
ثلثين بقرة فاذا بلغت اربعين بقرة ففيها مسنة الى سبعمائة فاذا بلغت سبعمائة ففيها اثنتان الى سبعين ثم حقه
تبعه ومثله الى ثمانين فاذا بلغت ثمانين ففيها مسنة الى سبعمائة فاذا بلغت سبعمائة ففيها اثنتان الى سبعين ثم حقه
البقر اسقط هذا كله ويخرج صاحب البقر من كل ثلثين بقرة ثلثها ومن كل اربعين مسنة **باب** زكاة الغنم
اعلم انه ليس على الغنم شيء حتى يبلغ اربعين شاة فاذا بلغت اربعين وذاوت واحده ففيها شاة الى عشرين وما زاد
فاذا زادت واحده ففيها شاتان الى ثمانين فاذا زادت واحده ففيها ثلث شاة الى ثمانين فاذا كثر الغنم
اسقط هذا كله ويخرج في كل مائة شاة ومقصدا المصدق الذي فيه الغنم فينادي يا معشر المسلمين
هل لله في اموالكم حق فان قالوا نعم امرنا ببيع الغنم وبقرة فافترقوا ويخرج صاحب الغنم احد الصنفين
وياخذ المصدق صدقة من الصنفين فان احب صاحب الغنم ان يترك له المصدق هذه فله ذلك وبأخذ
غيرها فان زاد صاحب الغنم ان يأخذ هذه ايضا فليس له ذلك ولا يفرق المصدق بين غنم مجتمع ولا يفرق بين منفرد
باب زكاة الذهب اعلم انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ ففيه نصف دينار الى
ان يبلغ اربعة وعشرين ثم فيه نصف دينار وعشر دينار ثم على هذا الحساب زاد على عشرين اربعة ففي كل اربعة عشر
دينارا حتى يبلغ اربعين مثقالا فاذا بلغ اربعين مثقالا ففيه مثقال لا يخرج في الزكاة ان يعطى اقل من نصف دينار
وقد روي انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ اربعين مثقالا فاذا بلغ ففيه مثقال **باب** زكاة الفضة اعلم انه ليس
على الفضة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم وليس فيها اذا كانت دون مائتي درهم شيء وان كانت
مائتي درهم او درهم ومائتي درهم او مائتي درهم اربعون درهما ففيها درهم وليس في العطر والزعفران والخضر والثمار والحبوب
زكاة حتى يتباع ويجول على منتهى الحول **باب** زكاة السبايل اعلم انه ليس على السبايل زكاة الا ان يضر من الزكاة
فان فرب يضر فليكن الزكاة **باب** زكاة مال البهيمة اعلم انه ليس على مال البهيمة زكاة الا ان يضر به فان يضر به فليكن عليه
الزكاة **باب** زكاة مال البهيمة اعلم انه ليس على مال البهيمة زكاة الا ان يضر به فان يضر به فليكن عليه الزكاة
المقصود منها ان يضرها اذا وجبت عليه لا يجوز ذلك في غيرها وانما يضرها بالزكاة ولا يجوز تقديم الضلوع قبل
ومنها ولا يضرها الا ان يكون فضاء كذلك الزكاة فان احببت ان تقدم من زكاة مالك شيئا ففرض ما عمن مؤمن فاجعله دينها
عليه فاذا حلت عليك الزكاة فاحسبها الزكاة فاحسب تلك من زكاة مالك ويكتب لك اجر الفرض وقد روي عن العالم انه قال
نعم الشيء الفرض ان السير فضاء وان لعسر حسبه من الزكاة وروي ان الفرض خمس للزكاة وهو اذا كان لك على رجل مال
ولم يملك له فضاء فاحسبه من زكاة مالك ان شئت **باب** من يعطى من الزكاة ومن لا يعطى لا يجوز ان ينظر زكاة مالك
غير اهل الزكاة ولا يعطى من اهل الزكاة الا ابوين والولد ولا الزوج والزوجة والمالوك ولا يجزى من يجرى الرجل على
نفسه **باب** العتق من الزكاة ولا ماس ان تشري مملوكا مؤمنا من زكاة مالك فتعتقه فان كنت قادرا على العتق
مالا ومات قتاله لاهل الزكاة لا تشري بماله وان اشري بجلالة من زكاة مالك فاعتقه فهو حابر **باب**
تكتفينا من الزكاة اذا مات رجل مؤمن واجبت ان تكفنه من زكاة مالك فاعطها ورثته يكفون فان لم يكن له
ورثته فكفنه واحسبه من الزكاة فان اعطى ورثته قوم اخرين ممن كفن فكفنه واحسبه من الزكاة وتكون ما اعطاهم
القوم لهم بصلحهم به شئونها وان كان على الميت دين لم يلزم ورثته فضاء ثم اعطاهم ولا ما اعطاهم القوم
لا تشري بماله ولا تشري بغيره بغيره **باب** زكاة الحلال اعلم ان زكاة الحلال ان تغير مؤمنا اذا استغناه
منك فله زكاة الحلال فان كان في ثيابه اذا كان مالك في ثيابه وطلب منك المناع برأس مالك ولم تبعه بثلثي ذلك الفضل زكاة

الزكاة
الزكاة
الزكاة

اذا حال عليه

کتاب الفصیح

[illegible]

كتاب الحج

للحرمان بركتي البقرة الا ان يكون من ثيابا وما النساء فلا باس ان تستنظف المني ويحرمه ولا باس ان يغيب عن الحرم المظلال ينصت ما يكل كل
ولا باس ان يغيب البقرة على النساء والقبيبات وهم حرمون ولا يمس الحرم في الماء ولا الصائم ولا باس ان يظلم الحرم على محله اذا كانت برقعة
او كان المظلال اصاب حرج الشمس في نافي برقعة فلا باس ان يستنظف طهره والمصائب تستنظف الحرم من البرقعة والحرم ولا باس ان يغيب المحل
الحرم ولا باس ان يضع ذراعيه على حجر من حرج الشمس اذا غشي الحرم لاسر ساهبا او ناسبا فليكن الغشاع وليليك ليس عليه شيء ولا باس ان ينام الحرم
على وجهه وهو على حلقه لا باس ان يمسح وجهه من الوضوء متعمدا وسئل ابو جعفر عما الفرق بين الفسطاط وبين ظل المحل فقال لا ينبغي ان تستنظف
في ظل المحل والفرق بينهما ان المني ثلثه شهر رمضان فتنقض الصيام ولا تنقض الصلاة فان عصف هذا الكتاب بعناه ان السنن لا تغاسر ولا باس ان يغيب
ان يلبس المحل ان يلبس على طين المظلة التي فيها تعفنه ولا باس ان يشرب الماء على طين ولا يرفع يده الى صدره ولا باس ان يضع الحرم عصا الفريضة
على راسه اذا استيقظ ولا يجوز للحرم ان يعقد ازاره في عتقه واذا قالم اظفان فعليه كل صبيح مدهن طعام فان هو لم يمسح فاعليه ثم شاة فان لم
اظفان يده ورجله جميعا في مجلس واحد ثم شاة وان كان فعليه فحسب ان فعله مان وان كان جاهلا او ناسبا او ساهبا فلا شيء عليه سئل
ابو عبد الله عن الحرم نطقا لظفاره او يكثر بعضه فافوز به ذلك قال لا يفسد من شاة ان استنظف وان كان في ذنبه فليقضها وليطعم مكان كل طين
فيقتصر من طعام واذا انفك الى جبل ابطر بعد الاخر لم فعله ثم ورسول الله عليه كعب بن عجرة والفعل يتناسى من راسه هو حرم فقال له ابو عبد الله
اقتل قال نعم فارتك هذه الاية من كان منكم مضيا او يردى من راسه فخذ من راسه او صدق او صدق فامر رسول الله ان يحمل راسه حرجا الصيام
ثلثة ايام والصدقة على سنة ايام مساكين لكل مسكين مدين الشاة وكل شيء في القران بلفظ او فصاحبه فله الجنازة فاذا عبت
الحرم بالمسنة فسقط منها سعة او ثلثان فعليه ان ينصف بكف ويكفي من طعام واذا حكك راسك فحكه حكا رفيقا ولا تحك
بالاظفار ولكن بطراف الاصابع الحرم نلغى عنه الدواب كلها الا الفيلة فانها من جسد واراجع المحل فله من مكان الى مكان فلا يغيب
وسئل الصادق بن محمد بن الحسين عن رجل ساهب المني فقل ذاب ولا باس ان يغسل الماء ويصيب راسه والمني
مليد فان كان مليدا فلا يفيض على راسه لما الا مني حرام وسئل الربيع بن ابي عمير عن رجل ساهب المني فقال لا يغسل الماء ولا يغسل
فعم وصغار انهم انهم اربابهم غير ما هذا ولا باس ان يدخل الحرم الحمار ولكن لا يذبحه ولا يمسح به من ان يذبح ولا يذبح ولا يذبح
فذر به يراطل فان ملكه حل يبيع امرة وهو حرم فليكن يحمل فليسله ويحمله سبيلا وليس كما عرفت شيئا فاذا اصل فليمنه ان شاء فان شاء اهلها ان
وان شاء المني فوجوه فاذا اخرج الحرم امرة فوف بغيره والى المني المني كان في حيا وان وقع رجل على امرة وكان في حيا فان كانا جاهلين فليمنه
شيء وان كانا عالين فليمنه على كل واحد منهما بدنة وان استسكنهما فليمنه بدنة وان كانا عالين فليمنه على كل واحد منهما بدنة ورسائل
ابن مسلم انما عبد الله عن رجل حمل امرة ومسيها فامروا ندى فقالوا حملها وصياها بشهوة فامروا لم يمسح بها بدنة ولم يمسح بها بدنة
بهر بغيره وان علمها او سمها بغير علمه شيء واذا اخرجته او لم يمسح بها بدنة وهو حرم قال عليه السلام في ذلك ما فقال لا يغسل فله
ينبغي لاصحابه ان يحكموا له ولا يفسدوا عليه حجر وان نظر حرم الى غيره اهل فانه فليمنه بدنة وان لم يمسح بها بدنة وان لم يمسح بها بدنة
شهوة فليس عليه شيء فان لم يمسح بها بدنة فان لم يمسح بها بدنة وان لم يمسح بها بدنة فان لم يمسح بها بدنة فان لم يمسح بها بدنة
وسئل ابو بصير عن رجل ساهب المني فقل ذاب ولا باس ان يغسل الماء ولا يغسل المني فقل ذاب ولا باس ان يغسل الماء ولا يغسل
شاة وقال في لم يحمل عليه هذا الا انه يبيع ولكن جعله عليه كانه نظره ما لا يحمل له ومن رافع امره دون المني فله بدنة وان باقى المني فله بدنة
والقارن اذا حصن فلا سطر وقال حلق حيث حبسته فلا يبعث يهديه ولا يمتنع من فاقبل لكن يذبحه قبل ما خرج منه الى الجبل حتى يبلغ الهدى محله
فاذا بلغ الهدى محله حل وانصرف الى محله وعليه حرج من قبل المحصور والمضطر يحرم ان يذبحها في المكان الذي يقطن ان يذبحها في المكان الذي يقطن
يوم الحد يذبحه جانبا للمسكين يذبحه وابلوا ان يذبحوها قبل ما يبلغ القام بها في مكانه وقال ابو عبد الله في المحصور غير المحصور قال المحصور هو المني
الذي يذبحه للشركان حامدا ورسول الله ليس من من المحصور ولا يحل له وسئل اسماعيل بن عبد الله عن رجل حصن الى قال فليمنه
يهديه اذا كان مع اصحابه محله ان يبلغ الهدى محله يوم الفتح اذا كان حج وان كان فحرمه فحرمه وانما عليه بدنة لم يذبحها فان كان ذلك لم
فقد في فان خلعوا في البعير البقرة اشاء الله واذا امرت فان ذبح الدواب كلها الا الاضرة والعقرب الفان فانما الفان فانها توهي السفا
ويضرم على اهل البيت اما العقرب فان بنى الله مدي الى حجر فليمنه العقرب فقال لعنك الله لا يذبح برقعة ولا جحر ولا الجحر فاذا ذابك فاقطعها
فان لم يذبحك فلا يذبحها والكلاب تعفون والسبع اذا ذابك فاقطعها وان لم يذبحك فلا يذبحها والاسود تعفون فاقطعها على كل حال وان لم يذبحها
والحدى على ظهر بعيرك والذئبة اذا ذابك فاقطعها ومضى عرضك سبع فامتنع منه فان باقا فاقطعها ان استطعت ان عرضك ذلك لصوص
منهم ولا باس ان يذبح الحرم الا بالاب والبقرة والقوم وكل ما لم يفسد من الطير لا يذبح الصبيبة الحرم وان صيد المحل فان اصاب الحرم فانه حرام

صلوات فقال
جئت فذاك
سبح

شيء فليس

فعله بدنة

کتاب الحج

[illegible]

كتاب الحج

جميعا فان كان طواف فافعل ما شئت ان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
وعليك التكبيرة والوقوف وضلع بالبدن اسبوعا رشيتم ثم قل ركعتين طوافك عند مقام ابراهيم اوفى الحج ثم افعل حتى تفر من الشمس فان ذلك
الشمس فضل المكثرون وله مثل ما قلت يوم احرمنا البعوض ثم اخرج وعليك التكبيرة والوقوف فان اتيته الى لودم واشرفت على الاطراف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
حتى تاتي منى ثم تقول وانت صوته الى منى اللهم انك ارجو انك انا عبدك وفي فضلك ثم صل بها العصر والمغرب والعشاء الاخرة ثم مضى الى عرفات ثم يقول الله اعلم
فاسئل ان يمن علي فيها ما شئت بر علي بئلا لك فانما انا عبدك وفي فضلك ثم صل بها العصر والمغرب والعشاء الاخرة ثم مضى الى عرفات ثم يقول الله اعلم
اللهم انك تعلم اني انا عبدك ورجعت الى بيتي فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
جناك بمنه وثبات من المجد فان ثم صليت سوا للشيء خباءه وقبضه فان ذلك الشمس يوم عنده فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
وصل الظهر والعصر ثم مضى الى منى فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
التيه وجميع ما قبله الا فاضل من عرفات فانما انا عبدك وفي فضلك ثم مضى الى منى فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
عليه من الطريق ففعل اللهم ارجو اني انا عبدك وفي فضلك ثم مضى الى منى فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
واقام بين الاضحية والايها وان ذهب مع الليل وبنا لمنه فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
فيها فان الوقوف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
الابل فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
بر من منى فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
من اعلاها ويكوز بينك وبين الحرم عشرة اذرع او خمسة عشرة ذراعا وتقول الحصى في نيلك اللهم ان قد حصبتا فاحصين واربعين فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
اذار منى الله اكبر لكن الحصى مثل الائمة منقطة كمينه فان اتيته حلك وجعت من بى الحمار فقل اللهم بك تشفت عبيدك وتوكلت ففعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
لعمري لو لم تصبر فاشهد بان كان من البدن اومن البقرة الا فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
فان لم تجد محلا فما بقرتك عظم شئ الله فانها من بقول القلوب لا تعط الحمار وجلوها ولا فادها ولا فاجلاها ولا فاجلاها ولا فاجلاها ولا فاجلاها ولا فاجلاها ولا فاجلاها
منها ولا فاجلاها الا فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
والبقرة التي هو في ثم لم تحسن سنين ودخل في السادس ويجري من الضان الجائع لشدة ويجري البئر عن جملته ففعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
لا يجري الا عن واحد فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
مسلم او انا فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
اللهم تقبل حجتي ثم اذبح واخر لا تتع حتى يموت وكروا فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
فكلوا منها واكلموا الضان المعز قال الضان اللهم تقبل مني فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
فاؤسل بئلك على جملتهم وانش على السؤا لمعبدك ان التلث الاخر كل البئث كره ابو عبد الله ان يطعم المشرك من لحم الاضاحي كان على الجسد عظم
من بئثه لحمه ويبر ويغسل انهم حره ولا يباس اخرج ايجل السنام من الحرم ولا يجوز اخرج اللحم من رسل الضان عن ذاء الصبد باكل ما جاز من لحمه
فقال باكل من بئثه ويصعد فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
فاذا حلفت فقل اللهم اعطني لكل شعرة نور يوم القيمة وادق شعرك بمنى فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
القيمة وكل شعرة جاز يوم القيمة وكل شعرة هالك اسطق بلبي باسم صاحبها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المحلين فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
المحلين فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
فلمن له ان يقصر عليه الحلق اذا اعص الحرام واسره هو منع فقام ففعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت
يقصر وعليه الحلق انما التقصير من نديج حجة الاسلام ولا تلحق شعرك الا بمنى فان جعلت ان تقصر من راسك وتخلقه حتى اوصلت من صنع فاربع الى منى
فالق شعرك لما حلفا كان او تقصير ولا تغسل راسك بالمخيط حتى تخلقه فان ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وفي حديث اخر سئل يجوز للرجل ان يغسل راسه بالمخيط
بئلا لم يخلقه قال يقصر ويغسل ولا تغسل راسك بالمخيط حتى تخلقه فان ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وفي حديث اخر سئل يجوز للرجل ان يغسل راسه بالمخيط
وروي ان الشفت هو ما يكون من الرجل في حال امره فاذا دخل مكة وطاف تكلم بكلام طيبك ان ذلك كفان لذلك سئل ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زاد البئث
ولم يلق راسه قال يخلقه بمكة ويحلق شعره الى منى ليس عليه شئ ولا يلق راسك حتى يذبح فان الله عز وجل يقول لا تملأوا رؤسكم حتى تبلغ الذك
عنه وروا ان الشري الرجل فله وقطره وحلقه ففعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت فان كان طواف فافعل ما شئت

سنة ربي ما ع

وان يغسله عن يمينه
اليوم من هو فضل في

ولا يشاء ما يبيع

في

[illegible]

فَكَتَبْتُ رَابِعًا فِي
مَكَاتٍ بِسْمِ رَبِّكَ
وَالْمَرْوَةِ وَعَلِيٍّ خُتَّانَ
وَبْنِ مَرْوَةَ وَمَرْوَةَ
بِسْمِ رَبِّكَ فَبَسْمِ رَبِّكَ
فَكَتَبْتُ لَامِعًا

۷
سوان زمینی میاں

ثم اجمع الى الصفايح

تلا الشكاح

[illegible]

کتاب النکاح

[illegible]

کتاب التَّحْقِيقِ

[illegible]

طابقہ نسخہ

۷ والا انیس طالع محسب والا مورا

وہمیں یہ ارشاد کیا ہے

باب الغنى والندى

[illegible]

ع. فان ولدها من اجل اخذ تر زنيوها فان صرناهم صرنا لادم وعبيدا كما كانت العباد في التوراة.

۲
عالم دنیا میں کون
کونساں نعمتیں
حساب صحیح

باب الموائد

[illegible]

وان فاما الموضع من زوايا
واجوبها وانها من اوسني
وبنيان للمخرج العرج
السكناء وانها في المثلثة
والنبات للذكر مثل حظ
الانثى في

فانزكت من جبال يونا
وتوز داخان لاه فللريح
المفت ولهم الثلث والارب
المسدس منقط الاخوة
والاخوان

والأخوات من غير

كتاب الميراث

والأخوات من الإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم السدس وما بقي فلا ين الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 لا ينفق من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم وسقط بنات الأخ وبنا الأخ ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 وبني ابن أخ لام وبنا بنت أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 الأخ ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 السدس وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 والأخوات من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 اختلا الإيفان وبنا بنت أخ لام وابن أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 وان ترك عمو وأخا وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 وللأخت الثلث فان ترك عمو وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 للأم الثلث وان ترك عمو وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 الكلا من كل الأم الثلث فان ترك عمو وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 الأب جد من قبل الأم فبنو الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 فالأب منهم بالسوية وان ترك عمو وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 انما للأم الثلث من الأم وسقط الخال للأب كذلك العم والجد فان ترك عمو وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 اخ فالأب من الأم والثلاثون من غيرهم فان ترك عمو وأخا وأخا من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 اهل الميت من المسلم والكافر والكافر من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان مسلما لم يرث من الكافر ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان مسلما لم يرث من الكافر
 الذمة وان كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم
 من ذلك كان المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم
 بغيره فان لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم
 البولي ما يخرج من الرجل ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم ولو كان كافرا لم يرث من المسلم
 الذكر ونصف ميراث الأنثى وان لم يكن لها الرجاء ولا مال الثلث فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 في نهارهم هم ثم يقول الإمام والميراث ان الله لا يملك الموت الا ان الله لا يملك الموت الا ان الله لا يملك الموت الا ان الله لا يملك الموت الا ان الله لا يملك الموت
 حتى يورث ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 يكن له من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 كله لا يرث من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 ينفقها فان ترك اخاه وبنا بنت اخ لام وابن أخ لام من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فبنو الأخ من الأم والإيفان ذلك ابن أخ لام وابن أخ لام من الأم
 او سقط عليهم حائط او فراغ فلم يبق لهم ما يرث من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 بدوهم فان لم يرث من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 واما ما نجا من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 الام من مال ابنها ثم يورثها واما ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 لان الانسان لا يملك ابوه وولده فان كان الميت له من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 عنهما فان ما ورثا من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 الملوك وان لم يرث من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 مؤثر بها اهل الكتاب المجوس فانهم يورثون من ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء
 وكل المملوك اذا اعتق قبل ان يعطى ميراثه فان ميراثه الا ما فرض الله في كتابك ثم يجعل الله السهم فاقترع سهم عبد الله وعلى الآخر ان الله ثم جعل السماء

عنه
 فاقترع
 تركه اخيه
 لا يرث من ميراثه
 ميراثه فان لم يرث من ميراثه
 وحده انا امره فاقترع
 بينهما سواهما
 ميراثه

فانما لم يكن له

٤٠

برجیہ

في الحيض

ياخذ منه ليلتي ان يصغافه لان ما فيه لا يقدر ان على الغدة من غير وان احتلت في مجيء من المساجد اخرج منه واعتل الا ان يكون اخذ له
 في المسجد الحرام في مسجد رسول الله فانك اذا احتلت في احد فمنا المحض يتمت فخرجت لم تشربها الا ميتا والجنب لا عرق في ثوبه فان كان جنبا
 من حلال فحلال للصلاة فيه وان كان من حرام فحرام للصلاة فيه **باب غسل الحيض** قل يا ابا عبد الله الحيض ثلثة ايام واكثرها عشرة ايام فان رأت الدم يوما او
 يومين فان رأت الدم يوما او يومين فليس لك من الحيض ما لم تراك الدم ثلثة ايام متواليات وعليها ان تقضي الصلاة التي تركتها في اليوم الاول
 فان رأت الدم اكثر من عشرة ايام فلتعذر عن الصلاة عشرة ايام وتقتل يوم الحاد عشرة وتحتشي فان لم يتغير الدم الكرمف صلت صلواتك
 كل صلاة بوضوء وان تغتسل الدم الكرمف ولم يسل صلت صلاة الليل صلاة الغداة بصل الظهر الصبر بصل وتوخر الظهر قليلا وتقبل
 وتقبل المغرب العشاء الاخرة بصل واحد وتوخر المغرب قليلا وتقبل العشاء الاخرة الى ايام حيفها فاذا دخلت في ايام حيفها تركت الصلاة وتوخر
 اعتلت على ذلك حل وزجها ان ياتها واذا اردت الحائض الغسل من الحيض فليعلم ان تستبرك والاستبراء ان تدخل قضاة فان كان هناك دم خارج
 ولو كان مثل اسل النابا فان خرج لم تقتل وان لم يخرج اعتلت وقال الله يجب على المرأة اذا حاضت ان تؤصا عند كل صلاة وتجلس بسبلة
 القبلة تذكر الله مقدار صلواتها كل يوم والصفرة في ايام الحيض حيف في ايام الظهر ثم دم العدة لا يجوز الاغتسل في دم الحيض خارج حارة
 شديدا ودم السخاصة لا يوسيل منها وهي تعلم **باب الغشاء** قال الله ان امثا بنت عيسى بنعت محمد بن ابي بكر في حجة الوداع فامر بها النبي ان تغسل
 ثمانية عشر يوما فاما امرأة طهرت قبل ذلك فلتغتسل ولصلواته قال رسول الله ايا امرأة مسلمة ماتت في نفاسها لم ينشط احد من اهل بيته يوم القبر **باب**
غسل الجمعة قال الله غسل يوم الجمعة سنة واجبة على الرجال والنساء في لفه الحضر ركوا نه رخص في تركه للشاة في السفر لقلة الماء والوضوء فيه
 قبل الغسل قال الله ان نيت الغسل وانك لعلنا غتسل بعد العصر يوم السبت قال اذا اغتسل احدكم منكم يوم الجمعة فليقل اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والغلة في غسل الجمعة ان الاضحا كانت تعلى في نواصيها واموالها فاذا كان يوم الجمعة حضر المسجد
 الناس على نواح ابا طهم فامرهم النبي بالخروج من ذلك السنة وقال الله غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما بينه ما من الذنوبين الجمعة الى الجمعة **باب غسل**
الميت الميت يلقن عند موته كل ما لا يخرج في الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العليم العظيم سبحانه الله ربنا لهو السبع رب الارضين السبع
 ما بين من وما بين من ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين الحمد لله ربنا لعالمين ولا يجوز ان يحضر الحائض الغسل عن الميت لان الميت
 ثلثة ايام فان حضر لم يجز ان ذلك فليخرج اذا خرج فخرج فمنا غسل الميت فقال الله عز وجل اجعل ميتا فقال يستقبل بباطن قدميه القبلة ويغسل الميت
 او لي الناس من ادم بامر الله الى بذلك ويقطع غاسل الميت كفته بيده بالقطر فيبط عليه الحجرة وينشر عليه شيئا من الذرة مرة ويكره منه
 ويكتب على قميصه اذاه وجبه والجرية فلان يشهد ان لا اله الا الله وليهنا جيعا ويعذب به واذا خرج يدتين خضراوين وطبتين ملو
 كل واحد على قد عظم الذراع فاذا فرغ من امر الكفن وضع الميت على المغتسل هو جعل لاطن بجلبه الى القبلة ويخرج القيص من فوق الى
 سره ويتركه الى ان يفرغ من غسله فيترجعه عودته فاذا لم يكن عليه قميص لاقه على عودته ما يشترها يرويلين احصا بعد برقي فان نصبت عليه ثوبا
 ويخرج يد على بطنه مسحا ويقاد الى بيته في سائلته الى بدا يديه فاعملها بثلث حبيثا يا ماء السد ثم تلف على يدك اليسرى ثم تجعل على اذنك
 من الخضر وهو الاثنان وتدخل يدك تحت الثوب فيصب عليك غير الماء من فوق وتغسل قبله ودره ولا يقطع الماعنة ثم تغسل يده
 الحية برغوة السد وبعد بثلث حبيثا لا تشعه ثم قلبه الى جانبه لا يصرق يمد ذلك الايمن مد يد اليمنى على جنبه الايمن الى حيث بلغت ثم غسله
 بثلث حبيثا من قرنه الى قدميه لا تقطع الماعنة ثم قلبه الى جانبه الايمن حتى يمد يد ذلك الايسر مد يد اليمنى على جنبه الايسر الى حيث بلغت ثم غسله
 بثلث حبيثا من قرنه الى قدميه ولا تقطع الماعنة ثم قلبه الى ظهره واصلح بطنه مسحا ويقاد واعسله مرة اخرى بماء وشي من جلال الكافور مثل
 الاول فيحضن الاواني التي فيها الماء واعسله الثالثة بماء القراح ولا تمسح بطنه ثلثة وقل واث تغسله اللهم عفوكم عفوكم فان لم تغسله
 عني الله عندنا قال الله من غسله وساميتا فاكفينا له الا انه قال لا يجز باكر وخمسة ينظرهم الا ان يتغيروا الغريق والمصوف والمبطون و
 المهدوم والمدخن والمجروح والمحرق وان لم يمكن غسله فاصليها بالماء صبا ويجمع ما سقط منها في اكلها **باب السنة في الكا نور** قال الله
 في السنة ليلتي في الكا نور وزن ثلثة عشر درهما وثلثا والعلية في ذلك ان جبرئيل اتي الى النبي باوقية كافور من الجنة فجعله النبي ثلثة عشر
 درهما وثلثا نور حط الميت اربعة دراهم فان لم يقدر فتقال واحد اقل من وزن واحد **باب شيع جنازة** قال الله من شيع جنازة فله
 حط عنه خمس عشرة من كبره فان ربحها خرج من الذنوب قال الله اول ما يتحنن المؤمن ان يغفر له تبع جنازة وقد كان المؤمن يتقاد الاول
 في جنازة الجنزة اول جنازة من تبعك المغفرة **باب الصلوة على الميت** اذ صليت على ميت تقف عند راسه كبره وقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا
 شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله واسلمه بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة ثم تكبر الثانية وتقول اللهم صل على محمد وال محمد كما فعلت
 ما صليت يا ركن وترجت على ابراهيم والابراهيم انك جسد مجيد ثم كبر الثالثة وقل اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحيا

في النفس
 وفي غسل
 الميت

کتاب المذنب

منهم والاموات ثم كبر ارا بعز وجل اللهم عبدك ابن عبد ابن امتك قتل بل وانت خير منزل به اللهم انما لاعلم منه الاخير وانما علم به من الله
 ان كان محسنا فزني لحسانه وان كان سيئا فاجاز وعنه واغفر له اللهم اجعله عندك في اعلا عليين واخلف على اهله في الغابرين وارحمه
 يا ارحم الراحمين ثم كبر اخامسة ولا يتبع من مكانه حتى يخرج الجنادة على ايدي الرجال اذا صليت على المرأة نفقت عند صدكها واذا صليت على
 المستضعف فقل اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا سيئلك ثم عدا بالحج واذ لم تعرف من هيكليك فقل اللهم هذه النفس اشعلنيها وانما منها
 اللهم املها ما تولد واخبرها مع من اجبت واذا صليت على ناصب فقل من التكبيرة الخامسة اللهم اخرج عبدك في عبادك وبلا ذلك اللهم اصله
 استدراكه وان تخرج عداك فانه يؤذي اعداءه ويغادرك اولئك في بغض هليلك فبنيك اذ ارفع فقل اللهم لا ترفعوه ولا تتركه والطفل لا يصل
 عليه حتى يعقل الصلوة فان حضرت على جمع قوم يصلون عليه فقل اللهم اجعله لا يؤبره فربما **باب القول عند النظر الى القبر** قال الله اذا نظرت
 الى القبر فقل اللهم اجعله روضة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حفرة النيران **باب اخذ الميت للقبر** قال النبي لكل شيء باب باب القبر
 عند جمل الميت المرأة تؤخذ من العرض من قبل الحرة الرجل من قبل جليبه يسلك ويدخل الميت القبر من ايسره وفي الميتان شاء شغوا وان
 شاء وخر **باب ما يقال عند دخول القبر** قال الله اذا تناولت الميت فقل اللهم الله رب الله وعلى من رسول الله **باب وضع الميت في اللحد** قال الله اذا
 وضعت الميت في اللحد فضعه على يمينه مستقبل القبلة وحده كفنه وضع خده على التراب **باب ما يقال اذا وضع الميت في اللحد** قال الله يقول من
 بضع الميت في اللحد اللهم جان الارض عن جبينه اصعدا اليك وحده فله منك دعونا ثم يضع يده اليسرى على منكبيه لا يبرح يدخل به اليه
 منكبه الا يمن ويحركه حتى يكاشد يدا ويقول يا فلان بن فلان الله ربك محمد نبيك والاسلام دينك على وليك وامالك يميني لا اثم واحد
 واحد الى الحرم حتى ينهي الى القائم ثم المثلث ثم اللحد الا يزار ثم يعيد عليه لتغيب مرة اخرى **باب ما يقال عند وضع اللين عليه** قال الله
 اذا وضعت اللين على اللحد فقل اللهم انش خشنه فصل حدته وارحم عزته وامن روعته واسكن اليه من رحمتك محبة واسعة يستغنى بها عن
 من سواك واخبره مع من كان يتوكله وتقول حتى زنت قبره هذا القول **باب ما يقال عند الخروج عن القبر** قال الله اذا خرجت من القبر فقل انت
 تفرض يدك من التراب والله ولا اليراجعون ثم احث التراب عليه بظهر كفك فلك مران الله ايمانك تصديق بكتابك هذا ما وعدنا الله ورسوله
 فان من فعله لك وقال هذه الكلمات كتب الله له بكل مرة حسنة **باب حبس الماء على القبر** اذا استوفيت الميت فصب عليه برة الماء وتجعل القبر اياك
 وانت مستقبل القبلة وتبني الماء عند اسرته ودبره على قبره من اربعة جوانب حتى يجمع الى الاراس من غير ان يقطع الماء فان فضل من
 فصب على وسط القبر قال الله الرش بالماء محسن يعني في كل وقت **باب زيادة المؤمن** قال الرضا من زاد قبر مؤمن فترا عنه انا اغفر له سبع مائة
 الله له ولصاحب القبر ومن يزر القبر يستقبله يضع يده على القبر الا ان يزد ما ما فانه يجيبك يستقبله بوجهه ويجعل ظميره على القبلة **باب التبرع**
 قال القزويني قدس الجنه وروان من مس يد على راسه ثم جاء له كتب الله له بعد كل شجرة مرث عليها يد حسنة وقد انه من عمر حينا كفي في الوقف
 حلته يحضرها **باب القول عند دخول المقابر** قال الله لما اشرنا الى المؤمنين على اهل القبور قال يا اهل القبور يا اهل القبور يا اهل القبور يا اهل القبور يا اهل القبور
 واما الاذواج قد تكثرت واما الاموال فقد تمسكت فخذوا عندنا ما اخبرنا عندكم ثم التفت اليه اصحابه فقالوا اذن لهم في الكلام واخبر
 ان خير زاد الثقل **باب الاستسوة** قال ابو جعفر فوض الله الصلوة ورسوله على عشر اوجه صلوة الحضر الشرف
 صلوة الخوف على ثلثة اوجه صلوة الكسوف وصلوة خسوف القمر وصلوة العتمة والصلوة على الميت **باب فضل الصلوات** قال الله لكل صلاة ثلث
 خصال يتناثر عليه البر من اعنان السماء وملك يناديها المصل لوقته من تنال من ينظر اليك ما التفت لا ذلك عن مومنين **باب**
مريضته الصلوة قال الله حين سئل عما فرض الله من الصلوة قال وقت الطهور والتوجه والقبلة والركوع والسجود والدعاء من ترك القرائة في
 صلوة لم تعد الا للصلوة له ومن تركها لقوت معدا فلا صلوة له **باب وقت الظهر** ودعا العصر قال الله اذا زالت الشمس فقد دخل الصلوة الا ان
 بين يديها ان يتخير وان شئت طويكت ان شئت قصر وقال اذا زالت الشمس ففتح ابواب السماء فلا يحب ان يسبقه بالعلم والاحكام تكون محض
 اول حجة يكتب فيها وقال ما من احدكم الا ان يركب في ركعة واحدة فدخلها فادع فاول وقت الظهر من ذوال الشمس الى ان يصير قدما
 وقت العصر من حيث يصير قدما من ذوال الشمس الى ان تغيب الشمس قال فضل الوقت الاول على الاخر كفضل الاخرة على الدنيا **باب وقت المغرب**
 الشمس الى ثلث الليل وقت الصلوة وجبت الصلوة وقت المغرب حتى لا اذا فات وهو من حين غيوبة الشمس الى غيوبة الشفق وقت العشاء غيوبة
 الشفق الى ثلث الليل وقت الصلوة العشاء قال الله حين سئل عن وقت الصبح فقال حين يعرض الفجر ويصفو حسنا **باب الاذان والاقامة** قال الله
 الاذان والاقامة مشقهما اثنتان طلبة وحقنا والاقامة اثنتان وعشرون حقا **باب عدد الركعات في اليوم** والليله والصلوة في اليوم احدى عشر
 ركعة الفريضة منها سبعة عشر ركعة وما سوا ذلك سنة فالا فاما الفريضة فالظهر اربع ركعات والعشاء اربعة ركعات اما السنن والنافلة فاربعة
 وثلثون ركعة منها نافلة الظهر عشرة ركعات ثمان قبل الظهر ثمان قبل العصر نافلة المغرب اربع ركعات وبعد العشاء الاخرة ركعتان من جلوس

کتابخانه

[illegible]

للصديق

[illegible]

للصِّدِّيقِ وَكَامٍ

[illegible]

کتاب الهدایہ

[illegible]

للصديق

شرفهم في القعدة وعشر من ذي الحجة وانجيل هذا وعمل كسب وارفع يدك ولحمد الله كثير وصل على محمد وآل محمد وقل اللهم اني استودعك
 اليوم ديني ونفسي واهلي ومالي وولدي وجميع خلقي الشاهد سنا والغائب وجميع ما اغتصب بقلبي فاذا خرجت من عندك هذا اليوم الله الرحمن الرحيم
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا وجعت رجلك في الركاب فقل بسم الله الرحمن الرحيم الله وبالله اكبر فاذا استويت على السلك
 واستوى باب تخلك فقل الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا نلتمس له معقرا ونارا
 الذي انزلنا من قبله والحمد لله رب العالمين **باب الواجب** فاذا بلغنا هذا الموافاة لله ورسول الله فامرنا وفعلنا هذا الطائف قرن المناداة
 العين بياض ولا هل الشام الحفرة ولا هل الله بنذر والحفرة وهو سجد الشجرة ولا هل الرقاق القيقق واول العقبوا المنح ووسطه عرق واخره ذراع
 ولا يوشح الاحرام ولا تشفع راسك بعد العسل ولا تاكل طعاما فيه طيب لا يلبس ان يحرم في اي وقت ملابك البهاك وان احرم في دبر المكوبة
 فهو اضلها وان لم يكن وقت المكوبة صلبك كذا الاحرام وفرا في الاولي الشاخرة وقل هو الله احد في الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون فانك
 وقت صلوة المكوبة فصل كعب الاحرام ثم صل المكوبة واحرم في دبرها فاذا فرغت من صلواتك فاحمد الله واش عليه وصل محمد وآل محمد ثم
 تقول اللهم اني اريد ما انت به من الفتح بالعلم على كتابك وسنة نبينا صلواتك عليه وآله فان عرفت غرضي فاجب علي حتى تنصرت
 الذي قد نزلت على الانبياء ان تكن حجة بيني وبين الله في كل شئ وفي شئ مني وفي شئ من الله وفي شئ من الناس وفي شئ من الملائكة وفي شئ من
 الغرة ويحجب بياض نغول هذا ثم واحد حتى تحرم التلبس ثم فامض بهنئة فاذا استويت بك الارض ماشيا كذا اذا كبا فقل اللهم ليك ليك
 شريك لك ليك ان الحمد والملك لا شريك لك ليك هذه الاربع مفرحات تلي بيني وبينك فقل ليك ذاك المغاريج ليك ليك ليك ليك
 ليك فاعمالا ذاك والحمد لله ليك ليك غفارا الذي بياضك ليك رهوبا ومرغوبا اليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك
 ونحن الفخر اليك ليك ليك هل التلبس ليك ليك ذاك الجلال والاکرام ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك ليك
 الكرم اعظام ليك ليك عبيدك ليك
 عزه معاليك ليك هذه مسعرة ليك
 بغيرك او علوت شرفا او هبطت وادبا او لعبت ذكرا او استعظمت من منامك او دكت اذ نزلت وبالاسحار واكثرها استطعت في الهوى
 لها وان تركت بعض التلبس فلا بغيرك واعرها اضل واعلم انه لا يد لك من التلبس الا اربع التي في اول الكتاب وهي العريضة والوجه
 بها في المرسوق واكثر من ذي الحاجب فان رسول الله كان يكثر منها فاذا بلغنا الحرم فاعنك من برهمون ومن فح وان غنيت من ذلك
 بمكة فلا بأس ودخل مكة لهدان قد خلتها على غسل فاذا نظرت الى بيوت مكة فاقطع التلبس وحدها عقبه للمدينين واجعلها موضع لعل على
 طريقك الذي يقطع التلبس وانظر الى العريضة وهي عقبة ذي طول دخول المسجد فاذا اردت ان تدخل المسجد فادخل من باب بين شجرة بالسكة والوا
 واستخاف فانه من دخله ينجو عقر الله له فاذا دخلت المسجد فانظر الى الكعبة وقل الحمد لله الذي عظمك وشركك وكرمك وجعل مثابة للناس
 وامنا مباركا وهدى للعالمين انظر الى الحجر الاسود ثم انظر الى الحجر الاسود وارفع يدك واحمد الله فمواش عليه وصل على النبي ورسول الله
 ان يقبل منك اسلام الحجر واسلم وقبله في كل شوط فان لم تقدر عليه فافتح يداك ثم انظر عليه فامسح بركبتيك اليه وقبلها وقل اللهم
 امانتي امانة في ميثاقنا هدية لله في الميثاق امانت بالله وكفرنا بالجهل والطاغوت واللائ والعرى وعبادة الشيطان وعبادة
 الاوثان وعبادة كل نذير عني وذل الله فان لم نستطع ان نقول هذا كله فمعضة الطواف ثم طفت بالبيت بقدر شواطفا فاذا بلغنا باب البيت
 فلك سائلك فغير مستيكنك ببابك فصدق عليه بالجنة ويقول ثم طوافك اللهم اسئلك باسمك الذي عشي به على طلال الكاكا عشي به على
 الارض فاسئلك باسمك المكنون المخزون واسالك باسمك الاعظم الاعظم الذي اذا دعيت به اجبت وادعيت به اعطيت ان تصلي على محمد وآل
 محمد وان تغفر لي كذا وكذا فاذا بلغنا مقابلة المذاب فقل اللهم اعنوني في النار ووسع علي من الرزق والحلال وادعني شرفه الشريف
 وشرفه الجليل والاذن ونقول ان يجوزنا اللهم اليك فقروا في غاشية صبيحة ولا تخرجني ولا تبذل ليهم ولا تبذل لي غيرة فاذا بلغنا الركن
 اليماني فالتزم وقيل وصل على محمد وآل محمد وكل شوط وكل بينة وبين الركن الذي فيه الحجر بنا اتمام الدنيا احسنه وفيه الاخر احسنه وقنا
 بهنك عذاب النار فاذا كنت في الشوط السابع فقف بالمسجد وهو موخر الكعبة فابا الركن اليماني فاقض بياض البيت والصلاة فقل
 بالبيت ثم قل اللهم البتت ببيتك والجد عندك وهذا مكاننا الغار ببيتك النار ويقول اللهم قد حلت بفتانك واجل في معقر في
 في ما بينه وبينك واستودعني من خلفك واسئلك ثم اقر الله بياضك من الذنوب ويقول اللهم من ذكرك والفرح والاعانة
 اللهم اني اعطيت فضا عفر لي واعف عني ما اظنعت عليه مني وحق غرضك وشيخه بالله ونكر لغتك من الدعا ثم اسلم الركن الذي
 فيه الحجر الاسود واحرم في ان لم نستطع ذلك فلا بغيرك ولا بد ان نفتح بالحجر الاسود ونقول اللهم تقبض بمارقني وبارك في انبيائي

52

٢٥

کتاب الہدایہ

اللَّهُ

لِلصَّدُوقِ

[illegible]

راجدین الملک

الحول إلى بصير

تظلمهم غير أنهم يتفادون وهم ثلث سراج الدوحة العليا استنهم أصحاب أبي جعفر الجعفي على ضد قتلهم وإفاد قتلهم ولا يقاد لهم إلى القتل
 وهم زيادة بن عيين معروف بن خريز بن مؤمنة أبو بصير ليث بن الجعفي القليل بن شهاب بن مسعود الطائي قال في نهري بن معاوية الجعفي
 موحد الحسن الخميني الذين اتفقت لغضا على وثوقهم وثقتهم وعن الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة مثله إلا أنه خال عن كلمة الخميني
 وأقول الخامس من الخميني الفضيل الشارح كما يظهر من ترجمته في كتاب المقال في ترجمة شعيب لعرفوني بعد نقله من الخلاصة أنه ابن أخ أبي
 بصير يحيى القسم قال عليه ما يحيط الشهيد الثاني ليس هذا أبو بصير المشهور بالفضل الدين فان ذلك اسمه ليث وهذا يحيى القسم المذكور في
 نعم الضعفاء وقال الفاضل البشركي في لوائيه بعد ذكره حله لا يحتاج إلى العلم الرجال في ههنا شكوك وذكرها وإجاءه ساق الكلام إلى أن
 قال على أن الشكوك المذكورة مصادرة للضرورة أو بما يحصل من التفتيش العادة بعد أن بعض الرواة وضبطه ديا شرفا فابعد التفتيش حصل
 لنا القطع بثقة مثل سلمان القادرية والمقداد في دواعيهم وزيادته وبريد أبي بصير المراد في الفضيل نظرهم بجيد من سراج
 وضئوا ابن أبي عمير البرزنجي نظرهم وانكاد ذلك مكابر وقال في الوجيزة ليث بن الجعفي ثقة أجمعنا العصابة عليه **الثاني** يحيى
 كناه فظهر لك من عباداتهم أن كان يكنى بأبي بصير في الروايات يكتفى بما عدهم كقولهم وأبو بصير ليث بن الجعفي المراد في قوله وأبو بصير
 ليث المراد في قوله ابن أبي عمير وفيما أبو بصير المراد في قوله حماد بن عثمان قال أبو بصير المراد في قوله بكير لقيثا بأبي بصير المراد في قوله من غير
 ذكر ذلك لأبي بصير المراد في ذلك إنما شيئا وقول ابن مسكان المذكور في باب وقائع الصلوة وحد في الذراع والذراع عين سليمان بن خط
 وأبو بصير المراد في غير ذلك من الأقوال فمما لا يخفى فيها العلة لند واستعمالها في ذلك لا تكاد يظهر ما ذكره ابن النضار في النجاشية العلامة
 أن كان يكنى بأبي محمد وعادة ابن داود كانت مشعرة بغيره لم يثر إليه الشيخ والطا أن المصنف يعظم بشرا فيه فحكاها عنه كيف كان قول الشهيد
 مقدم على قول الثاني لو كان ههنا فأنفخت في سكو ظاهرا بن داود يكون القول قول المبتدئ بطريق الأولى ولا سيما القائل مثل هؤلاء القائل
 ثم غلط ما ذكره الشيخ في كتابه جالدة أصحاب الصادق أنه يكنى بأبي يحيى وبنه نامل فانه ما لم تقف على أحد ذكره غيره ومما لا يخفى في الروايات
 ولا سيما ما يند نم ليث بن كيسان الجعدي البكري من أصحاب الصادق لعله كان يكنى بذلك لكنه فلا يجد أن يكون أشبه عليه الأمر ذلك
 ويمكن أن يقع التخيير فيما نقل من خطأ الشيخ أن يكون يحيى مصنف محمد لثباته في بعض الخطوط وكان هذا الاحتمال هو الظاهر
الثالث بيان من ذكر عنه من الأئمة تصح المصنف الشيخ وابن داود فيما سلف منهم بأن من أصحاب أبي جعفر وقد عرف يقين في
 النجاشية بأنه ذكر عنه ذلك عليه روايات تصح على جميعها إلا أن في منه كلاما في داخل المبحث الثامن من مباحث هذا الفصل قد ذكر
 عن الصادق صرح به النجاشية في الشيخ فيما سلف منها وهو الظاهر من داود وقد وجدنا بعض حديثا كمالا ما رواه هاشم بن عمار في نسخة من هذا الكتاب
 من رواية عن الحسن بن موسى قال لا نعلم ما لم نعلم في الروايات ومما يذكره أحد من وقفنا على كلامه لا النجاشية ولا غيره سوى الشيخ
 لكنه مثبت وقول المبتدئ مقدم فاعلم لم يذكرها القائلها ويظهر ما رواه ثقةنا في السلام في الكلب في أخبار أبي كريمة مولد أبي الحسن بن موسى
 عن محمد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر عن إبراهيم بن محمد بن داود عن الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير
 بن موسى جعفر وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة ثم أورد بعض عصرنا
 لأن سترنا هذا أبي بصير يحيى القسم كانت في عام خمسين ومائة فلا يمكن أن يكون المورخ ذلك يكون ليث المايحي في النجاشية من عند
 انصرنا في بصير في الروايات ما ساند ما إلى غيرهما ولكن لا يخفى أن ذلك ما يتم إذا لم يكن قوله عن ابن مسكان عن أبي بصير أن ذلك في السند
 سهوا أو اشتباها كما هو الظاهر من ضبطه ومعرفة الرجال وبطريقاتهم وقد صنف فيهم كتابا لكن وقوع السهو أو الاشتبا وزيادته لعله ليس
 بذلك البعيد لأن الظاهر أن تلك الرواية قطعت من رواية وكل قطعت منها بذلك لا سيما في باب سياستها من أبواب التاريخ وكانها قبل القطع
 كانت هكذا استعملها عبد الله بن جعفر عن إبراهيم بن محمد بن داود عن الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن
 أبي بصير عن أبي عبد الله قال تفرح الحسن بن علي وهو ابن سبعين سنة في عام خمسين سنة عاش بعده سولا الله أربعين سنة وثلاثين
 ابن علي يوم عاشوراء وهو ابن سبعين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا
 وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا
 أبو عبد الله جعفر بن محمد وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا
 وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا
 واثم في سنة اثنتين ومائتين عاش بعد موسى جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا
 اثم في سنة عشر ومائة يوم الثلاثاء ثلثون من الحججة سنة عشر ومائتين عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا وثلثين سنة وثلاثين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر ع حسنا

رسالة في تحقيق

في تحقيق
رسالة في تحقيق
رسالة في تحقيق

موسى جعفر الخ لعله كان من كلام محمد بن عثمان كما ان لفظه قد بقي على بن موسى الخ كان من كلامه فقلنا لكي يميزه انه يميز من كلامه
 وقع تلك الزيادة في السند يؤيد ان علماء الرجال لم يذكرها في مسكان ولا في بصيرة اصحاب لؤساء وقد قال الخائفة ما ينعى عليه
 ابن مسكان في يوم الحسن قبل الحاشية وحمل الى الحسن كلامه على ابي الحسن لؤساء بعيدا لا يخفى في شرح في نو شيفه قول يظهرهما فقال العلاء
 من ابن الغضائري ان في نحو بعضهم الخجاع الغضائري على توثيقه وكذا في دعوى الخراجهم على تصديقه تاملوا وسنبرهن ايضا المير في الحديث العائرين
 الفصل الاثنى عشر في بوفته الخائفة ولا الشيخ وابن الغضائري ان قال وهو عندك ثقة الا انه بعد ان قال فيه قال قال ذلك وامر القدر من باب
 داود عن الكشي انه ثقة عظيم الشأن فلم يزل ينقله منه قال لم يجد النص في يد اخي تار الرجال نعم ذلك ما يتضمن ذلك فان كان ابن داود في ذلك
 اليه ذلك فكيف كان يظهر ذلك من الاثبات منها الصحيح الذي ذاك الكشي باسناده عن جميل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله الحديث وقد تقدم
 فيما نقلناه من الخالصه قد اشار الى صحة السيد المكرم جال الدين في حديث طاروا في حديث قال في ذيل كلام له وقد اوردنا الحديث الصحيح شاهدنا
 بغيره محله وفتح متره يعني شرف محل ليت هذا وما سلف من ابن داود حديث فيه قال في البشارة فينه سبها وظاهر منها صحيح سليمان بن خالد
 المذكورة في اختيار الرجال قال سمعت ابا عبد الله يقول ما اجل احدنا حتى كرهنا واحدا حيث لا زيادة وبو بصير لثا المراءى محمد بن محمد بن
 ابن معاوية الخ لولا هولا عما كان احد يستنبطه ولا يحفظ الدين وامناء له على حلال الله وحرامهم السابقون اليه في الدنيا والسابقون
 اليه في الآخرة ومنها الخبايا حتى يتفق عليها ما اجتمعا في فتاوى كمالنا الخ في ذكر ما يؤم منه من الجواب عنه قال الكشي في روى عن ابي يعقوب
 قال خرجت الى السواد اطلب اهل الحج ونحن جاعلون فينا ابو بصير المراءى قال قلت له يا ابا بصير اتق الله دج بما لك فانك فمك كبر فقال سكنا وان
 الدين اذ وقت لصاحبك لا شتمك عليه ما يكسره وروى عن محمد بن محمد قال حدثني محمد بن احمد بن الوليد عن حماد بن عثمان قال خرجت انا وابي يعقوب
 واخا الى الحيرة الى بعض المواضع فتذاكرنا الدين فقال ابو بصير المراءى اما ان صاحبكم لو ظفروا بالاستاذ فاعفوا فاعفوا فاعفوا فاعفوا فاعفوا
 عليه فذنبه طرده فقال لي ابي يعقوب دع بئنا حق شجرة اذ نزل عن حماد وروى عن محمد بن محمد بن عيسى عن عبيد بن يونس عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي الحسن
 المكشوف عن رجل عن بكره قال لقيت ابا بصير المراءى فقلت له من تريد قال اريد مولاك قلت انا ابتعت نفسي معي و دخلنا عليه احدنا انظر اليه قال
 هكذا تدخل بيوت الانبياء وانت جنب فقال اعود بالله من غضب الله وغضبك وقال استغفر الله ولا اعود وقال في ذلك ابو عبد الله الخ
 عن بكره روى عن حماد قال حدثنا معاوية عن شعيب المصنف في عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن امرأة تزوجت ولها زوج فظنهم عليها ان
 تزوج المرأة ويضرب الرجل مائة سوط لان لم يال قال شيخنا قلت على ابي الحسن فقلت له امرأة تزوجت ولها زوج قال تزوج المرأة ولا شيء على
 فليقتل ابا بصير فقلت له في سالت ابا الحسن عن المرأة التي تزوج لها زوج قال تزوج المرأة ولا شيء على الرجل قال فنهض صرخا وقال ما اظن شيئا
 تناهى عنه بعد عرس علي بن محمد عن محمد بن احمد عن محمد بن الحسن عن صفوان عن شعيب المصنف في قال سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة
 ولها زوج لم يعلم قال تزوج المرأة وليس على الرجل شيء اذ لم يعلم فذكرت ذلك لابي بصير المراءى فقال قال في والله جعفر تزوج المرأة ويجلد
 الرجل الحد وتاويده على صدره يحكمها اظن صاحبنا ما تكامل علمه ورواه في التمهيد عن علي بن الحسن فقال عن ابي يوسف نوح سكت بن محمد غرضه
 ابن يحيى عن شعيب المصنف في قال ان فيه فذكرت ذلك لابي بصير روى لفظ المراءى وكان يدل اظن صاحبنا ما تكامل علمه اظن صاحبنا
 في تكامل علمه وروى في التمهيد سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة ولها زوج قال يعرف بينهما قلت عليه ضرب قال لا ماله يضرب فخرجت
 عن عنده ابا بصير يحيا لاليزاب تلخرته بالمسئلة والجواب فقال لي ابن انا قلت بجبال اليزاب قال فخرج به فقال د ب هذا البديع وورب هذا
 الكشي في الكشي لم يفت جعفر يقول ان علماء تقوى الرجل تزوج امرأة ولها زوج فزجر المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو علمت انك علمت لفصح ذلك
 بالحجزة ثم قال ما اخوف ان لا يكون اذن علمه لا يصلح شيء من هذه الاجزاء للمعاوضتها تقدم اما الاول ان تكون احديهما مقطوعة والآخر
 الثاني ان يكون من احد الوليد لواقع في طريقها هو محمد بن الوليد الخ ابو جعفر الكوفي الحداد فانه روى عن حماد بن عثمان وهو فظي على ما ذكره
 الكشي فلا تقام واحده منها الصحيحين غيرها المعتصدة بالشهرة ولضعف لادلهما الاحتمال ان يكون مراده بصاحبك صاحبكم نفسه انه لم يزل
 الدنيا اذا وقع من حلال ولو كان مراده الصلح لقال صاحبنا ما رضاهن ابي يعقوب في الكشي اذ نزل لعله لا نرفهم من كلامه انه
 للدنيا اولتومر نراوا الصادق واما الثالث فله ضعف سندها ولتوبه وايضا لعله كان جاهلا بالمسئلة وغرنا ثانيا بن شهر اشوب ان
 كتابا له لا عن الحسن علي بن ابي حمزة البطائني قال ابو بصير شتمت لالة الامام فدخل على ابي عبد الله واوجب فقال يا ابا محمد ما
 لك فيما كنت فيه شغل تدخل على اهلك وانت جنب فقلت جعلت فداك ما علمت الا عمدا قال ولم تؤمن قلت بلى ولكن ليظن قبيح فالتفت الي
 ابا محمد فاعتدل بمنزلة في نقل عن الخراج ايضا مشددا لظان المراد بابي بصير في سند هذه الرواية يحيى بن الرقيم والجواب عما مضى قال في ذلك
 والحق غفل السند عن السابقة مضى الى امران لا قوعدهم من دخول الخبيث عليهم ولو سلم كونهم من اهل فاما هم كونهم كبرية تروى بها العدا لؤساء

الحول إلى بصير

ابن جعفر لم ير عند ذكر علي الحسن الرضا والجاد عدم بلوغ سنة اذ خرج إلى بصير على حد يحدته ابو بصير تلك بذلك فانك عرفت
ان ذوات يحيى كانت في سنة خمسين ومائة وهو اثنان من امانه موسى لان الصادق بقص في سؤال سنة ثمان واربعين ومائة وكان عند امانه
ابن الحسن موسى بن يحيى ثلثين سنة فاذا كان ابن علي بن ابي عمير في اثنان من امانه فاذا كان يحدته ابو بصير تلك الحديث لان يحدته
كل واحد كان الظاهر ان يكون من دقة سنة ايضا فان كان من ادوية وكيف لا يكون عن اول امام امدكم مع طول امانه فابلية في سنة لان يحدته
عنه في اثنان من امانه فلما لم يحدته على ما قال الشيخ كان الظاهر انه لم يكن في ذلك الوقت قابلا لذلك لما وجدنا بعض الروايات من روايات ابن
ابن عمير عن الصادق اذ عن زرارة واخره من تفويضه عام وفاته اذ قيل في تلك في امانه ما يحصى فيه موضع مكان ابن ابي عمير المطيب فاما اسفل الروايات
في سنة ودين من ركنه كما يظهر مكرها بالتبع وراجعه ما يركب الاخبار في تلك الابواب يحتمل ايضا ان يكون ابن علي بن عمير ذاك رجلا لا يحدته
فلما رآنا ابو بصير في تلك الرواية ليس بين الخبر المأثور ثبت كونه من ركنه فثبت ما ذكره وان كان من محتمل ان الرواية على ما في الكافي لان في الحديث
قال علي بن محمد بن ابي بصير هذا الخبر ما لم يظهر من حديث ابي بصير بل كلام ابي بصير بل كلام علي بن الحكم ليلين ان ابي بصير هذا مصنفنا فالي
ان ما ذكره في سنة سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
صفيان بن يحيى عن عيسى بن علي بن بصير ان ابا القاسم عن ابي بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
الاستاذ باسناد المتقدم من دون قوله بحمد الله بن محمد الاستاذ عن ابي بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
الحجة فاذكره ذلك قال تدخلت على ابن جعفر فقال لي عن ابي بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
في الحديث من سماعه عن ابي بصير بن محمد بن فارس عن عيسى بن علي بن بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
سبعين الف في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
وعلى ان الله عز وجل لم يجعل لهم من ذلك شيئا وانما كلفه فقال له ابو عبد الله هات من موضعين يديهما فقال له قد فعلنا فامسك ودينا لك
واحللناك منه ودينا لك على الله الجنة قال ابو بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
عن الحكم بن عباد الاستاذ قال لي الحسن بن ابي بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
الى مكة فخرجت في امانها ولا ذوات وحملت حشر في المال تدخلت على ابن جعفر فقلت لاني وليت الحسن بن ابي بصير فها ما الاكثر او اشترى
متاعا واشترى في امانها ولا ذوات وحملت حشر في المال تدخلت على ابن جعفر فقلت لاني وليت الحسن بن ابي بصير فها ما الاكثر او اشترى
كله لئلا يذوق ذلك ما جئت به وقد حللت من امانها ولا ذوات وحملت حشر في المال تدخلت على ابن جعفر فقلت لاني وليت الحسن بن ابي بصير فها ما الاكثر او اشترى
كثيرا لرجال بل لا في غير هذا الموضوع قد عرفت ان القضية كانت لعلنا في الظاهر نوع التحقيق هذا السند موضع من موضع عن كما افاد السيد
الداماد في تعليقه انه على اختيار الرجال العلامة الحلي في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
هو اما ابن الحكم ابو عماد الصيرفي في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
لعلاء وهكذا في بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
عن شيخنا في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
ابن عبد الله في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
ما ذكره عند ابن جعفر لا يلازم ان يكون من ادرك بعض ثمان امانه الرضا لا في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
ثلاث وخمسين ومائة وهو من امانه الرضا كما عرفت مما تقدم عن سبعين سنة وثلثين عاش وحكم بركه وضعفه مد طويلا لا تكون اقل من
تلك المد وقد ادلت في ذلك ان كان على ما علم لك في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
كما هو المتيقن من ان لا يلازم ان يكون من ادرك بعض ثمان امانه الرضا لا في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
سفر في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
لخصنا له هذا الخبر في السنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
ذكرنا في هذا البحث في السنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
اشهاد بمكونية ابي بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
ويمكن ايضا ان يقال لعله غنى في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن
عن صفاء الزين ابو بصير في سنة الف ليلة المحدث العاشر من الفضل لا في ما اثبتنا في تلك في الخلاصة وذكره على برجلا في نسخة عن ابن ابي عمير بن فخر عن

لنا في تحقيق

بين يدي نداء من بعض علماء الأرض تلك واسمها في سائر الحديث هو أينما مما لا يصلح للاستدلال به على ذلك وان ظن ذلك ناعلي السيد
 الدائم اما اولاً فلا يمكنه قال بعد تلك الرواية محمد بن بحر هذا قال في هذا الحديث من رجال يعقوب هذا الحديث مراد به من غير وجهه ما
 نانياً لعدم اختصاص المراد به ابي بصير بل بن الجعفي فان المراد من اصحاب الصادق جمع كثير منهم كثيرين من الاسواق والحجج وجيل بن زياد والحجج وسليمان
 عبد الله بن مراد المراد الكوفي وسليمان بن تاجع الحجج وعبد الرحمن بن ابي بصير وعبد الله بن امو وعبد الله بن بكير وابو بكر وابو محمد عبد
 ابي بن ربيعة الصيرفي وسليمان بن صالح واسحق المراد وابو الوفاء وغيرهم من اصحاب الذين كانوا اربعة الانجيل من اين يعلم انه المراد من
 غيره سيما مع حضور ذلك المراد في مجلس الخطابة لا شارة اليه لعله لئلا يورد الكثرة ذلك الجعفي في ترجمة لك هذا بل لظنه على تقدير صحة الخبر اذ
 غيره والا كيف يلازم هذا الخبر ما قد سأل في توثيقه من الصحيحين والافراد الاخر اللهم الا ان يقال ان من باب كسر خضرتي النفس لكي يعلم من عصب
 الملك وحكمه عن بعض ان يحيى القم مراد على هذا وان ظهر عدم الدلالة غاية الظهور ولم نقل بان مناف لكونه اسدياً لما مر من ان لا انما ايضا
 مما لم نقف على ما يدل عليه بل لئلا يلد على خلافه فائماً كما لا يخفى كيف كان لا يمكن التثبت عندك في مقابل الثمرة بين الاصلح وقامه علمه
 الرجال وغيرهما مما تقدم في هذا الباب ان الظاهر ان القول المشهور هو الحق والصواب ان قلت الحديث المذكور في العلانية المجلية في شهره بمكوفية
 ليت وسبق ذكره في الرواية الكافية عن عدة من اصحابنا عن اخيه محمد بن علي بن الحارث عن عاصم بن حميد عن ابي بصير الشيخ رواه باسناد صحيح
 يقوى رواه باسناد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن ابي بصير المكفوف الصدوق رواه عن ابيه ومحمد بن الحسن عن عبد الله
 عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن ابي بصير عن عاصم بن حميد عن ابي بصير لينا المراد من ملاحظة من الرواية انظر ان الرواية اما ابو بصير يحيى
 ليت بن الجعفي ليس كالمالك البعد وعلى هذا فلا بد ان يكون ليت مكفوماً والا كان التقييد بالمكفوف والتبيين بليت غلطاً وهو خلاف الظاهر
 رواه عاصم بن علي بصير في نسخة على ان المراد منه ليت كما صرح به جماعة فاذا ذكر في بصير المكفوف كما وقع في بعض تلك الاسانيد فلا بد ان يكون
 مكفوماً كما لا يخفى فليت ما ذكره والافان وان كان مقتضى الجمع بين ما وقع في تلك الطرق الا ان في القول به تخطئة المشهور والاخران عن تخطئة
 المبين والمفيد مع وحدته يقتضي الاختلاف عن تخطئة المشهور بالطريق الاولى في سبب ان الظاهر ان ابي بصير مطلقاً في كلامهم الى يحيى فوقع في
 اسنادنا في اسلام فترى على خطأ المبين سواء قلنا بمكفوفية لينا ايضا ام لا سيما وقد ذكر في لينا باسناد هذا في بصير فاذا ذكر في
 ابي حمزة عن ابي بصير في نسخة في البحث الا في فانظر فليس في تخطئة المبين ارتكاب لخلاف ظاهر لو كان في نسخة تخطئة المشهور على ان القول
 بتعد الروايتين من تخطئهم وايضا قد عرفت ان ظاهراً التقييد يكون ليت بصير عند المقيس بل لعله بالاشارة الى خطأ المبين فالجمع بينهما
 سديد هذا واما ما ذكره في غير انفسه في الجواب عنه بما استذكره في البحث الا في وان قلت لما كان ظاهر الاضافة المتأخرة في لفظ ابي بصير
 اذا كان المضاف اليه اسم الجنس لا لعله على ضرب من اكتفى به كما ان ابي جعفر باعتماد معناه الاضافة دلالة على انه عن جعفر في ابي الحسن دلالة
 على انه غير الحسن الى غير ذلك من الكثرة ولذا شاع في اللغة العربية المحرفة الاطلاق في بصير على الرجل الاعشى ايضا في حاشية النهاية في الشرح المذهب
 الشيخ محمد بن المولى الاجل الشيخ حسن في ادراك كتاب لصلوة في ثناء كلام ان لكنه يعني لفظ ابو بصير غالباً لا تكون الا للمكفوفات انه قد لعل
 وجهه ايضا ذلك نولم يكن ليت ضرباً لم يكن بذلك لكنه ذلك هذا وان كان ظاهر ادجها الاثبات ضرباً لينا لا انه ليس بوجه لان الكثرة
 تهمين احدها ما يظنون ان الناس على احد بما لحظ معناه الاضافة ثم يكثر ذلك الاستعمال فيه حتى يثبت به بصير كنية له كما ذكر في معناه
 الا انه صلى الله عليه وسلم اجعين وثانيها ما يمكن به الروايات واما ما لا يظن الاطفال في صغرهم فحاشا للبيان بلحق بهم او لكونه كنية لاحد اجدادهم او ابا
 وفي هذا القسم كثيراً لا يلاحظ معناه الاضافة وعلى هذا فلو علم ان اكناء ليت بالوجه بصير كان من قبيل القسم الاول لا يمكن ان يكون لما ذكره وجه
 الا انك خبير بان لا دليل عليه كما يحتمل ان يكون من قبيل القسم الثاني فان الدلالة على ذلك فان قيل لما كان في هذه الكثرة اشياء
 بالحق كان تسمية الوالدين ولا دهاهما مشكلاً فيشكل كونها من القسم الثاني قلنا اولاً لما كان في هذا الاشياء خفاء حتى انه لعله عالم بقبوله
 كثير من الناس لم يكن في التسمية بذلك الكنية اشكال عند اكثرهم وثانيها انها اذا كانت كنية لاحد اجدادهم او ابا قاربهم فكانت ليس في التسمية بها
 عندهم كغير اشكال وايضا قيل لا عراب لم قسموا بناكم بشر الاسماء نحو كنية في عبيد كما جازتها نحو في غيره من الاسماء الحسنة فقا
 انما في اسما لا عدائنا وعبيدنا لا نفسنا لعل التسمية بذلك الكنية من هذا الباب لكونها من اسما الكلب على ما قاله الفهرست في الفصاح
 مضافاً الى انه لو تم ذلك كان دليلاً على الضمير في قوله ان لا يوجد فيمن يكنى بذلك كنية بصير هو باطل الا ترى ابي بصير عبيد بن اسيد
 حاشا في التثنية فان قصة تهميد بصير تهميد وخصه ما انه لما وقع صلح المدينة مشروطا بغيره شرط طعنهما ان يرد رسول الله الى خريش كل من
 جاءه من بجالهم ورجع رسول الله الى المدينة فقلت ابو بصير من المشركين وجاء رسول الله فبعثنا لخرش رجلين الى رسول الله وكبوا
 اليه لونه بارحاهم ان يرد اليهم ابا بصير فقال رجع الى القوم فقال يا رسول الله تزدني الى المشركين بعد بوني وقد امن بالله وصدق

في كتابي كنف
 في كتابي كنف
 في كتابي كنف
 في كتابي كنف

أخوال أبي بصير

قال مالك بن نويرة قال سالت عن قوم محبرين اشترى صيدا فاشترى كوا فيه وقال رفيقه لهم جعلوا في فيه بدم وان في الرواية الى ان ردها
 اخبرنا سؤالات كثيرة على الرضا عليه السلام في لقيته ايضا كان في الجميع من دون تغيير فكيف لا بعدا ثقتان روايا هما في هذا الخصوص
 بل الظاهر ان القول بوقوع ذلك ثقتا خلافا لا نصا وخلافنا في هذا بل هو جلدنا واما على بل في حمة رواها عن ابي لهب المراءى كيد الله بغيرك
 فهو من روضة عن يحيى كلبه ما يؤيد ما رواه في البصائر باسناده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر مع ابي عبد الله عليه السلام في الطواف
 فقلت له جعلت فداك يا ابن رسول الله يغفر الله لهذا الخائف فقال يا ابا بصير ان اكثر شئ من رضى عن الله ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 ثم امر به على بستر في ايتهم فمرة وخنا في ذلك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 وبين الخبايا ان تطلبون فلا توجبون والله لا يجمع في الناس منكم ثلثة الا الله ولا انسان الا والله لا واحد فانه يدل على كون ابي بصير
 المدكور ربه بصير اجبت قال ثم امر به على بستر في ايتهم كما كانوا في المرة الاولى حيث قال الصادق يا ابا بصير ان اكثر من رضى عن الله وخنا في شئ
 ان ابا بصير يحيى اليهم كان ضيرا انما قابل كان اكم فلا بد ان يكون ابو بصير هذا هو ولي المراءى فعلى ابي حمزة من روضة ايضا وما رواه
 في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر جالسا في المسجد اذا قيل اود بن علي بن ابي بصير
 ابن محمد بن ابي بصير عبد الله بن محمد بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 ابن محمد بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 ابو جعفر محمد بن علي ما والله لا تذهب اليالي الايام حتى يملك ما بين فطريا ثم ليظان الرجال عقبه ثم ليذن له وقابل الرجل ثم لم يكن ملكا
 شديدا فقال له اود بن علي ما نملكنا بئس ملككم قال نعم يا اود بن علي ما نملككم بئس ملككم فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 من مده قال نعم يا اود بن علي ما نملككم بئس ملككم فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 راد بن علي عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر جالسا في المسجد اذا قيل اود بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 باسليمان بن محمد بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 لهم من ظهر ما ينوشت لا يكون لهم في الارض ناصر ولا في السماء اعاد رفاق فيهم سيما في قول ابي بصير اود بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 بصير لا يكون يحيى اما على عبد الله كلاما رواها عن يحيى القم فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 ومن روضة كتابه على ما ذكره الاول في كتاب تفسيره اكثر عنه على ما قاله الثاني في ظاهر كلامه لا تغافا للمحققين ومنهم ابن طاور على ان روضة
 عن ابي بصير يعني كونه يحيى لان مما رواه في لقيته عن ابي بصير من دون ذكر اسطه ما رواه الكليني ايضا في الكافي باسناده عن شعيب
 العمري عن ابي بصير عن ابي بصير قال سالت عن الرجل يريد مكة او المدينة ايكراه ان يخرج معه بالسلاح فقال لا بأس ان يخرج بالبدل
 من بلد ولكن اذا دخل مكة لم يظهره وما رواه ايضا في باسناده عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يخرج
 الصوم والحب عليه فقال لا بأس ان لا يخرج ان شاء ما في شهر رمضان فانه افضل ان يتحرج ان لا يترك في شهر رمضان وما رواه ايضا
 باسناده عن منصور بن حازم عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر جالسا في المسجد اذا قيل اود بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 عثمان عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر جالسا في المسجد اذا قيل اود بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 ابن مسلم عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر جالسا في المسجد اذا قيل اود بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 بقرينة رواية حماد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر جالسا في المسجد اذا قيل اود بن علي بن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 اليكم كما لا شادة اليه فلكنا ذكره الحسين بن علي العلوي عبد الله بن وضاح في الرواية عنه كما اتفق في بعض الاخبار وذكره في الحديث الثاني عشر من
 الفضل الاية وكل من مضى عن ابي بصير عن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 وسند كراهه ورواية الاخرين عن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 فالت في ثوبه ما قبلنا انصرف فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 باسناده عن ابي بصير عن ابي بصير فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له ان يرضى عنك فقلت له
 انا انظر اليه قال فقال يا ابا محمد لو لا شهره الناس لتركك بصير على حاله ولكن لا يستقيم قال مع يد على عيني فانا كما كنت وقد عرفت
 سابقا ان الظاهر كون ابي بصير يكون المكفوف يحيى سيما في الرواية الاولى فانما كان شعير ابي جعفر وعلى هذا يمكن جعل رواية ابي بصير
 بصير في ربه ايضا على كونه يحيى اذا كان الظاهر كون هذه الرواية عن ابي بصير القائمة عليه فكل ما رواه في لقيته عن ابي بصير من دون ذكر
 واسطه يكون لفظا عن روضة لا طريق فان قلت لعل اذ ذكره في اخر القصة من طريقه الى ابي بصير طريقه الى كنه يحيى ليشكلها لا مكانا لفظا

أحوال أبي بصير

في حديث أبي بصير
منه

وسنن ان عدم التخرج باسم يحيى وصفه المختص هو به الاختصاص واما عنه به لم يفت على التخرج بأحد ما عدا الابه ناد من المواضع
من معد قليل مع كثرة رواياته عن الصادق والظاهر ان السنية اشرفنا به بصير المطلق اليه كما سنذكره هذا ثم ذكر الشيخ في التهذيب ما
غرضه حميد بن عيسى بن بكير قال سألت ابا عبد الله عن ائمة ائمة دينك ولا تخرجك ولا تخرجك ولا تخرجك ولا تخرجك ولا تخرجك ولا تخرجك
الرجل اطرنا العين فكل ما اسناده عنه عليه بصير بن عبد الله قال اذا اردنا الشخص في يوم عيد فنجري الصبح ائت بالبلد فلا تخرج حتى تهتد
ذلك لعلنا اسناده عنه عليه بصير بن عبد الله قال يكره للحرم ان ينام على الفراش الا صفرا والمرقة الصفراء وفي الكافي ذكره عن عدة من اصحابنا
عزله بن محمد بن عيسى بن الحكم عن ابي بصير بن عبد الله جعفر قال من قال حين يخرج من باب اربع اعوذ بما عادت به ملكة الله من شر هذا اليوم
الحديث وذكر الشيخ اسناده عليه ابي بصير بن عبد الله قال بالثقة عن الرجل يفتي في السفر ويضع دكانا قال ان ذكره
ذلك اليوم فليعد ان لم يذكر حتى يخبر ذلك اليوم فلا اعاده عليه وذكر الكافي الكافي اسناده عنه عليه بصير بن عبد الله قال قلت له
يصلح الرجل المرأة ليت بذات محرم فقال لا الا من وراء الثوب اسناده عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله قال قلت له
تقته قال ما يكون من الرجل في حاله فاذا دخل مكة وطاف وتكلم بكلام طيب كان ذلك كفارة لذلك كان منه في القصة روى جميع
الروايات عن ابي بصير من دون ذكر واسطة فالرواية عنه فيها هو البطالة الذي ذكرنا في القسم وكان قائدا له في باب نوافل المواعظ
والحكم وهو من ابواب كتاب الوصية من كتاب الجهاد الايراد ان المصنف ذكر في نسخة السجدة عن احمد بن الوليد عن ابي بصير بن عبد الله عن ابن عمر بن ابي
مهرزاد عن الاموارق عن النضر بن ابي نجران معاصم عن ابي بصير بن عبد الله جعفر انه قال ان ابا ذر حجة الله عليه كان يقول يا مستغنى العلم
كان شيئا من الدنيا لم يكن شيئا الا لما ينع خير ويضر شره الا من رحم الله يا مستغنى العلم لا يشغلك اهل ولا مال عن نفسك انت يوم تقادهم
كصيف بئتهم ثم عذبتهم من عندهم في غيرهم والدينا والاخر كمثل قوله ثم عذبتهم عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
استبقت منها يا مستغنى العلم قد تم المقامات بين يدك الله فانك مرفق بملك كما تدبر تذاق ومسا في الحديث الى اخره ثم حكى عن الشيخ انه ذكر
في امانه عن جماعة عن ابي الفضل عن محمد بن القاسم بن ذكرنا عن عباد بن يعقوب عن عاصم حميد عن محمد بن القاسم بن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
في رواية العلم في المواضع وفي بعض الفقرات تقديم وتأخير قوله وذكر في الحاشية عن الوشاح عن مشهور الوليد بن ابي بصير بن عبد الله جعفر
يخبره ورواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن المشي عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
الى كما تدبر تذاق وذكر في القصة في باب ما يجي من ائمة القصاص اسناده عن علي بن الحكم عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
حيث ابي ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
ولا على رواية ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
الحسن اشكيه في الخبر عن محمد بن احمد عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
الامر وانما اشتد مرهم فامر اهل ان يملوه الى فصله الذي كان يصلي فيه ففعلوا فابا لسان هلك وذكر في الكافي عن الحسن بن محمد عن
علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
ابو بصير بن بكير عن ابي بصير بن عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن دية النضر بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
واما عاصم بن حميد فلم اقف على روايته عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
مطلقا وفي التهذيب لا يستبصار دية عنه عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
بقية لا يتخفى ودفاعه الحاشية ان من لم يروى عنه في ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
عنه ولم يجد غيرها وبالجملة لا ريب في ندرة هذه الاسانيد التي فيها عاصم وابو بصير وابو بصير وابو بصير وابو بصير وابو بصير وابو بصير وابو بصير
ذهبوا اليه مشكلا فان لم يوجد رواية هؤلاء عن ابي بصير بن عبد الله فكيف ذلك وقد وجد رواية اكثرهم عنه وسنذكر ايضا ان لقا نصرانيا في
بصير مطلقا في الروايات واسانيدها اليه قال في العلم الامتنا السيد السند لما قدس الله روحه لهذا في تعليقه على اختيارنا
للشيخ الطوسي في شرح ما رواه الكشي في ترجمة ابي ذر عن حميد بن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
حميد الخاط عن ابي بصير بن حميد قال حدثنا عبد الملك بن ابي ذر الغفاري قال حدثنا ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
قال اربع اياك لجا الى ابي بصير بن عبد الله قال اربع اياك لجا الى ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي بصير بن عبد الله
على من روى كتابه بالحديث في هذا الموضع الطريق صحيح على الاصح فان عمر بن عبد الله المذاهب نقه من اصحاب ابي الحسن فانه نقه النجاة

رأساً في تحقيق

ولم يدرك غيرته فيه ولا طعننا في مذهبه انما دكا بوعمر الكثرة عن نصرته صباح انه ظني ولكن قال نصرته اعتمد على قوله وابو بصير هو ليش
 المراد كما هو المستبين من الطبقة انه لم يزل سقطنه فثبته نقلنا منها تلك العبارة كالملة العلامة بعد قوله ولكن قال فيه نظراً ما اولا فلما
 تبين للمسلمين رواية عاصم بن حميد عن ابي بصير في عدم ثبوت روايته عن ليش المراد وليت شعرك كيف غفل قال هو ليش المراد كما هو المستبين
 من الطبقة واما ثانياً فلان المحقق الاسترنا دكا في الفائدة الرابعة من الفوائد التي ذكرها في خاتمة منبج المقال عن الشيخ الطوسي انه قال في
 كتاب الغيبة عنهم يعني من المحدثين من يخفى كل عنهم بامامهم الا اثمة ويؤتى له الامار ايو ب بن فوج بن ذجاج ذكر عمر بن سعيد المدايني
 كان ظنياً قال كتب عند ابي الحسن العسكري بصراً اذ دخل ايو ب بن فوج ووقف فدا مرامه بشئ ثم انصرف والتفت الى ابو الحسن وقال عمر بن
 احببت ان تنظر الى رجل من اهل الجنة فانظر الى هذا وعليه جناح عمر بن سعيد لم يخفى نصرته صباح الذي لا العلامة لا اعتمد على قوله بل
 الشيخ ايضا من الجارحين فلو كان عمر بن سعيد الذي ذكره عبد الملك بن ابي ذر هو المدايني الثقة كان الطريق موثقاً لا صحيحاً واما ثانياً
 فلان الشيخ ذكره صاحب الباز في ما نصه عمر بن سعيد هلال الثقة الكوفي استدعنه وابو جعفر الباق في بعض سنة اربع عشرة ومائة ورواه
 من امانة ابي الحسن الهاشمي واخر سنة عشرين ومائتين وتعرف مما نقلناه من عينة الشيخ ان عمر بن سعيد المدايني قد ادرك زمن امانة
 امانة الهاشمي وكعه من السبعين ان يكون عمر هذا هو عمر بن سعيد الذي هو من اصحاب الباق بل الظاهر ان امانة الهاشمي
 ذكره فيكون روى عن الوفاء لم يذكر روايته عن غيره من ابناء الكرام عليه السلام ولم يقد دليل على ادائه من عمر بن سعيد المذكور في هذا السند بل
 الظاهر ان امانة غيره من ابناء عاصم بن حميد لم يذكر الا في اصحاب الصادق وعبد الملك بن ابي ذر عنه من اصحاب على مير المؤمنين ليس الا
 في السبعين السبعين امانة ايو ب بن فوج عن عاصم بن ميثاق ساطع ورواية من هو من اصحاب الصادق خاصة بالواسطة عن المدايني الذي
 ذكره في الحسن العسكري ورواية ذلك المدايني عن هو من اصحاب مير المؤمنين خاصة من دون واسطة لاسيما والرواية في هذا
 الملك مع ذلك من امير المؤمنين في ارضه عصب عثمان الخلافة قبله فينه لعنه الله ابادوا الى الزينة فانه روى عنه بعد الحق لم يمكن الرجوع
 الى المدينة ولاقان على بل ثبت بها حتى ان ظهر ان المراد بعمر بن سعيد في ذلك السند غير المدايني الثقة فالتسديد ليس صحيح ولا موثق
 ولما انجز الكلام الى ان ذكر في ابي ذر فلا بأس ان نذكرها ذكره بعض اعظم الخلفاء في ذلك ان كانت تلك القصة في الاستمارة كالتسديد
 في رابطة الهاد ورواها الخاصة بالامة فتقول قال ابي بكر في خيرة الحيوان قال ابن خلكان وغيره لما بويج عثمان فغنى باذنا لغفار ذلك
 الزينة لانه كان ينهك الناس في الدنيا ورواها الحكم بن ابي العاصم كان قد نفاه رسول الله الى الزينة ولم يرد به ابو بكر ولا عمر نهاه فنهك
 انهم لم يسيب الحق لم يكن ذلك الذي كرهه وان كان ذلك ايضا كائناً في استحقاق امامهم للخلافة والولاية الكبرى بل كان الطبيعي في
 ذلك الامام واطمأنه قبايح افعاله وشناع اعماله واطمأنه فضائل امير المؤمنين على ووءاء الناس اليه وكيف كان فانظر الخوا كيف في
 بمقتبين من مناقب امامهم حشرهم الله ثم مع هذا ثم انى الى الان لم اقف على رواية بن ثابت عن ليش المراد وقد ذكر في الكافي والتهذيب
 عن ابي محبوب عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر قال لما كتب لابي جعفر ولا عقب ولا هبة ولا نكاح ولا شهادة ولا حج حتى يودك جميع ما عليه
 اذا كان مولا فدم شرط عليه ان يحجز عن حج من بخونه من يود في الرق ورواها ايضا في التهذيب عن ابن محبوب عن علي بن زنا عن ابي بصير
 ابي جعفر مثله لانه ليس فيها ولا شهادة ولا حج ورواها في اخرها ولكن يبيع ويشترى ان وقع عليه في تجارة كان على مولا ان يفتي
 لانه عبده في الفقيه روى محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكاظمي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون بينهما الامة فيعتق احدهما منه
 نقول الامة الذي يعتق بصفه لا اريد ان تقوم في كما انا احكم انه اذا دان يستعك المصفا الاخر قال لا ينبغي له ان يفعل لانه لا يكون
 للمرأة نرجان ولا ينبغي له ان يتخذها ولكن يقومها ويستعها وفي رواية ابي بصير مثله لانه قال ان كان الذي اعتقها محتاجاً لتبسطها
 ورواها الكافي باسناد عن علي بن زنا عن ابي بصير قال سالت عن الرجل يكون بينهما الامة فيعتق احدهما نصيبه نقول الامة الذي يفتي
 الا لا يفتي بغيره منى كما انا احكم ادايت ان اذا الذي لم يعتق المصفا الاخر ان يظاها الم ذلك قال لا ينبغي له ان يفعل لانه لا يكون للمرأة نرجان
 ولا ينبغي له ان يتخذها ولكن يستعها فان ابنت كان لها من نفسها يوم وليلة يوم وليلة لظا الاختار وفي بصائر الدجاة عبد الله عن القائلين
 عن ابن سنان عن علي بن ابي حمزة قال اخبرنا ابا بصير عن ابي عبد الله ع بينا نحن بعودات تكلم ابو عبد الله ع بحرف فقلت انا في نفسي هذا
 مما احمله الى الشيعة هذا والله حديث لم اجمع مثله قط قال فنظر في وجهي ثم قال في لا تكلم بالحرث لو احل فيه سبعون دجماً ان شئت اخذت كذا
 وان شئت اخذت كذا وايضا في حديث عن محمد بن الحسن عن محمد بن سنان عن عبد الكريم بن عمر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اني لا تكلم بالكمة
 الواحد سبعة دجماً ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وذكرها العلامة المجلسي في الجمل الاول من تجار الانوار في باب حديثهم
 صعب مستصعبان كلامهم في وجوده كثيرة على ان ما رواه في الفقيه عن عبد الكريم بن عتبة من دون ذكر الواسطة فظني انه مختصر موضع اد

لشأنه تحقيق

والطاعون باللفظ هؤلاء القوامون باللفظ هؤلاء السابقون السابقون لا يصلح للاستدلال به على ذلك لما روي عن
 ابنه سند محمد بن عبد الله المسحوق هو غير مكذوب في كتابه الجاني في اليونان روى عنه حديثا قال كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد
 سمي اراي في محمد بن عبد الله المسحوق في هذا الحديث ما اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان في كتابه لرحمة وقد روى عنه عليه
 يكره وعلى بن اسباط روى عنه كلام فان قلت له سند اخر ايضا قلت هو ايضا غير يقين بل ضعيف فلا يمكن الاستدلال به على انه يمكن ان يقال
 كان كلام الصادق ومنهم ابو بصير فقله بعض الرواة بالمعنى وفيه في النقل نحوه الكلام في الحديثين السابقين فانه يمكن ان يكونا ليا
 الواقع فيما وقع من بعضهم اشتباها ومسيحي في البحث الحاد عشر من الفصل الا في ما يورد في ذلك فلا حظ في الجملة للحديث في كلام اهل الرجال
 والاخبار المذكورة سند متناجح والما تظفر في كتاب الاخبار في ما اوتقنا عليه من لسان المراكمة ما صرح باسمه مقيدا بالمراد او نحو ذلك
 وهو ادب وحديثا برأيه على جعفر من دون واسطة وكان من الجيد ان يكون رايه عنه ومن اجبى احاديثه وان يكون هذا من الرواة
 وقال الشيخ في الفهرست روى عنه عبد الله راي الحسن وهو في ذكره في رايته على الحسن موسى مع ان الظاهر انما لم يذكره غير القليل والذكر
 لم يذكره في رايته على جعفر وكان الظاهر تقدير كونه من رواة ايضا ومن اجبى احاديثه ان يكون من غاشخا من مائة سنة على روى
 الكلي في ذلك نادر دما لم يذكره احد يمكن القول بانه ما ذكره عنه كما هو مقتضى الاصل ايضا ولو قطعنا النظر عن بعض ذلك واردا
 الجمع بين بعضه الاخر بين ظاهر ما روى في اهل الرجال والاخبار ولحين العمل بالظاهر لم يعارضه قاطع فتقول انهم يصلوا لينا
 من رواة ثمانية الا ما هو قليل وان لم نعرفه بالخصوص فان الظاهر ان المراد بالبا بصير فيما اذا وقع مطلقا وكان رايه عن ابن جعفر هو
 ينبغي ان يقيم الحاقا له بالاعم الاعلى لينا واستغنى نرجعنا وقع كل يصرف اليد ان كان رايه عن غيره في هذا **التلخيص** فيمن روى
 عليه من روى عنه او روى عنه اقول قد مر بعضهم في سابق هذا البحث من وجد رايته ايضا عنه هاشم ابو سعيد وخطاب بن سلمة
 وابو المعز فان البر في ذكره في الخامس في باب الرواة الحديث محمد وهو اخر ابواب كتاب الصغرة والورد والجمعة باسناد مع هاشم
 ليه سعيد ايضا وروي عن المراد عن ابن جعفر الله قال ان يوحنا حمل في السقينة الكلي الحديث والحديث ولعل الاضداد في السند يصح
 المكمل واكثر روى باسناد عن خطاب بن سلمة عن لسان المراد قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يموت زيادة الا تايها والشيخ روى في الفهرست
 باسناد عن علي بن المعز عن لسان المراد عن ابن جعفر الله قال ما تعلم حقا غير المتعة الحديث وروى عن سدير ليه بصيرا ايضا فقد نقل من صان
 الدرجا ان روى باسناد عن ابن مسكان عن لسان المراد عن سدير قال كنت عند ابن جعفر من بين رجل من اهل اليمن سألته ابو جعفر عن
 هل تعرف رادا وكذا قال نعم الحديث وروى في الخامس في باب ثواب اجام في التلخيص عن الوشاء عن دافع بن موسى عن لسان المراد عن
 ليه بصير قال سمعت يقول قال رسول الله من قال سبحان الله من غير تعجب خلق الله منها طائرا اخضر يتقل بظلال العرش سبع فيك له ثواب
 الى يوم القيمة **العاشر** في معنى قول الشيخ فيما حكينا عنه في البحث الاول من هذا الفصل سند عنه علم انه روى في كتابه
 في اصحاب الصادق اسما اكثر من ثلثمائة رجل وقال في كل منهم اسند عنه ولم يذكره في احد من غير اصحابه من الرواة ولا في الفهرست ولا
 في الاختيار نعم ذكره في عدة قليلة من اصحاب الباقية ايضا وقد ذكر العلامة روى عنه عبادته بعينه في الخلاصة في قليل من الزعم وان ينبغي
 اليه ظاهرا ولما نقلت على احد غيرهما ذكر ذلك الاحكام بتر عنه الاعلى حسن داود في موضع من كتابه سند عنه وعلى صاحب الجوزية ومن الغلو
 انه ايضا قد اخذ من كتابه جالولا علم وحجلا خلاص اصحاب الصادق يذكر ذلك في جملة عندهم وعدم شركة اصحابه في الائمة
 لهم في ذلك نعم قال في ابتداء كتاب الرجال بعد كلام ولم اجد لاصحابنا كتابا اجامعا في هذا المعنى في الاشتغال على اسناد روى الحديث
 الا مختصرا في تذكر كل انسان منهم طرعا الا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق فانه قد بلغ الغاية في ذلك ولينذكر رجال الائمة
 وانا اذكر ما ذكره واردد من بعد ذلك ما لم يذكره انهم قلعل تلك القول كان في كلام ابن عقدة تذكره بقاء فلذا لا يوجد في موضع
 اخر يمكن ايضا ان يقال انه لم يكن ولا يصدر ذكر ذلك ثم بدا لي رجال الصادق تذكره في تلك الجماعة منهم لما كان كل منهم موضع
 ذكره ثم رجع المسئلة الاول وكيف كان فلفظة اسندا ما مبنى للقول وضيقه ذاجع الى الرجل المتخبر وهذا هو لظاهر من العلامة في
 قال عبد الله بن عبد الله بن سنان لا شك انك في دخل البصرة اسند عنه لم يعرفه علي بن الحسن هذه عين عبارة الشيخ وحسن قال محمد
 سالم بن شريح الا شجعي الحذاء الكوفي ابواسمخيل اسند عنه ثمان سنين اثنين وثلاثين روى عنه وهو ابن سبع وخمسين سنة من اصحاب الصادق
 ويقال له سالم الحذاء وسالم الا شجعي سالم بن ابي واصل وسالم بن شريح والشيخين المعجزة وهو ثقة وهذه بعد اسقاط قوله من اصحاب الصادق
 وقوله بالشيخين المعجزة عين عبارة الشيخ وحسن قال يحيى سعيد في فضل الانصاف المديني فابن اسند عنه يكره ابا سعيد توفى بالهاشمية سنة ثلث

في من غير
 في من غير

الحول الى جعفر

وإربعين ومائة وكان تاسيها بالجعفر وهذا ايضا ما ذكره الشيخ الا انه قال يحسن سعيدين يدين من ابن داود حيث قال محمد بن عيسى
عبد الا نفاذا لظواهر الكون في مولاهم وهو ابن جعفر سند عنه في صحيحه وقيل انه كان يعدل بالفتح لحد مائة سنة من سبعين ومائة وهذا
كله من كلام الشيخ بعد اسقاط الرمزين واما قلنا ظاهرا ايضا ذلك لان الرمز الاول ليس من الباب اصحاب الصادق من كتاب جلال الشيخ كما
في منج المقال حتى لا يلزم الاضمار المرجوع على تقدير كون تلك اللفظة من باب الفاعل بل هو على ما يظهر من اول الكتاب من تنبؤ كلامه في قوله
ذكره ههنا كى لم انا لرجل من اصحابه والرمز الثاني لا شارة الى ان ما بعده ما خوذ من جلال الشيخ فلا تغفل واما في قوله على ذلك لحد مائة
صاحب لوجيز كما يظهر من المرجعة اليه جماعة من مشايخنا المعاصرة ومولانا محمد تقي المجلسي في تعليقاته المحقق اليه في هذه على منج المقال قوله
اسند عنه قوله مع من الحديث لحد المراد على سبيل الاستئذان والاعتداد ولا تكثير من مع عنه ليس من اسند عنه قال جعفر في بعض
محمد تقي المجلسي المراد دونه الشيوع واعتماد عليه هو كالتوثيق ولا شك ان هذا المدح احسن من لا ما بين يدي قوله وهو كالتوثيق لا ينج
من قائل نعم ان اذ منه التوثيق بما هو اعلم من العدل الا ما في فعله لا ما بين يدي قوله لحد مائة سنة من سبعين ومائة وهذا
كله من كلامه في قوله بعد انما في قوله على الاعتماد على من ليس بثقة وبعد انما في قوله باجماع غير ثقات فليس بظاهر نعم ربما يستفاد منه مدح
وقوة لكن ليس ثابتة قوله لا ما بين يدي ضعف منه لولم نقل با نادر التوثيق وربما يقال با يانه الى عدم التوثيق ولعله ليس كذلك فاما قوله
كله على الله تعالى مقامه في القوافين بعد كلام من استبنا الوثائق وقرأتها ما نقلناه سابقا منها قوله عين ووجه سابق الكلام الى
ان قال منها قوله اسند عنه يعني مع من الحديث على وجه الاستئذان الى غير ذلك مما يستفاد منه التوثيق والاحسن مما هو مذکور في كتب
الرجال وغيرها انتهى كلامه في دفع في العليين مقامه عليه لا ارى له معنى محصلا ولا يلازم ما ذكره المولى المجلسي في بيان معناه كون شيئا التوثيق
وهم غير من المهملين الذين لم يذكرهم اصل الكتاب لم يصل اليه انما هم حديث وعبد الله بن عبد الله بن سنان الاستاذ الذي لم يسمعه
عليه بن الحسن من اسند عنه وقول الشيخ عبد العزيز سلمه المحدث المحدث الثقة عند العامة اسند عنه وقوله محمد بن عبد الملك الاضمار كوني
تزل بهذا اسند عنه ضعيف واما مبنى الفاعل المحدث في عن راجع الى الجعفر بن عبد الله المذكور في عنوان اصحابه بنحو التعمير في ذلك وقوله محمد
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين علي بن طالب ولله اسند عنه يلقب ببابا جعفر من الظاهر ان المرجع ليس جعفر المذكور في هذا النص بنحو التعمير
لغيره راجع الى الجعفر المذكور في العنوان في قوله في اصحابه بنحو التعمير علي بن الحسين علي بن طالب تابعي اخوه وخوفا من ذلك مما هو
تقارها ولعل هذا الاحتمال هو الظاهر عليه فالمراد الرجل الجعفر بن عبد الله المذكور في الحديث باسناده عن الصادق اى دونه في التواضع نظير قول
الجبالي عينا الغزي بن يحيى بن محمد بن عبد الله بن النضر لا ذكر له كتب تذكرها الناس منها كتاب ما اسند عنه عن الجعفر بن عبد الله بن علي بن
الجماعة من ادركوا وفاته ومن دونه بلا واسطة ايضا يرشدا الى ذلك ما ذكره في اول الكتاب تذكرناه في البحث الثامن ولا ينافيه
ذكر محمد بن اسم الجوهري وبعض اخر من هو نحوه في اصحابه لاحتمال البعد وكون المذكورين من دونه لاحتمال التواضع وغير ذلك وايضا
يرشدا الى ذلك ما ذكره في اول الكتاب تذكرناه في البحث الثامن ولا ينافيه ذكر محمد بن اسم الجوهري وبعض اخر من هو نحوه في اصحابه لاحتمال البعد
وكون المذكورين من دونه من دونه لاحتمال التواضع وغير ذلك ايضا يرشدا الى ذلك ما ذكره من لم يرد عن غيره من الائمة من تلك الجماعة في باب
من لم يرد عن احد منهم من الرواة وان ادركوا فانهم قد يصرح برؤيته عنه بحيث يكون الرجل المخرجه وادبا عن الجعفر ايضا قال
جابر بن يزيد ابو عبد الله الجعفي تابعي اسند عنه ودونهما محمد بن مسلم بن رباح الثقفي ابو جعفر الطائفي الا عور اسند عنه نصير حداج
عنه محمد بن يحيى بن ابي المديني مولى طائفة بن عتبة اسند عنه يكتفي بابا بكر صاحب المغازي من سوعين التمر وهو اول يوم خل المدينة وقيل
كنيته ابو عبد الله دونه مائة سنة احد وخين ومائة وكذا قال في بعض اخر منهم وقد يصرح بها ايضا علماء الرجال ان عدم تصحيح
الشيخ في اضراب تلك الجماعة يكونهم من اسند عنه غير تارح فيما ذكرناه في بيان مراده من ذلك القول لعدم التواضع في جميع مظان
الاسرى انه قد يرضى توثيق كثير من اصحابه في الحسن ويومع ذلك كثيرا لا يفرق بينهم لئلا يسمع كون الرجل ثقة عنه على ما يظهر من غير
ذلك الموضع ونادر ما يتعرض له في اصحابه الصادق وكثيرا ما يتعرض له كذا في غيره من اشياء الخواصة الى كرها فاننا نقتض المراد
انفع ما عسى ان يتوهم احد ههنا من الايراد واعلم ان هذا المعنى بالامتناع على احد فقط له الاعلى السيد السند لما لا بأس بان تذكره
التي يستفاد منه ذلك باجماع ان كان في بعضه نظره في الراشع الراشع الى بع عشر اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الاصحاب والرواية لا
اصحاب للفناء ولذلك لم يذكر محمد بن يحيى في اصحابه الحسن الاول موسى جعفر الكاظم مع انه من ائمة وهو من اوثق الناس عند العامة
والجائز وانسكهم شكوا ودعمهم باعدهم وادعاهم جلاله وقد لا يحد من ان في الاشياء كلها ما من اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وادعاه
له بما لا يقدح في العلم واقتض من يولن اصله وفضل لما اتفق في الفهرست ان ادركنا ابا ابراهيم موسى جعفر ولم يرد عنه ومارده انه قليل الرواية

أحوال أبي بصير

لعلنا نرى يوم الاغارة ان العلامة حكى عنه في الخلاصة انه قال ابو بصير يحكي بالقسم الحذاء الاول في هذا كذا ما يحكي عن النون في فضل من
 النبي هكذا في بعض ابي القسم ابو بصير يحكي بالقسم الحذاء وما صرحنا في ذلك لقوم والعنوان الذي حكينا عنه سابقا يمكن على بعد
 ان يكون يحكي بالقسم عطا على ابي بصير مؤيد لقوله فينا حكينا معناه ابو بصير هذا يحكي بالقسم مخالفنا لما في العنوان وكيف كان ذلك يوم لا حصر
 له وان اتفق جماعة لظان منهم بن داود لقوله فينا حكينا معناه قبل ابو محمد الحذاء ولا كفاة في الجزء الثاني من كتابه صلفا في فضل كونه جليلا
 الوافد بذكر يحكي ابي القسم ابو بصير عن ذكر يحكي بالقسم الحذاء فان وقاشا ابو بصير يحكي كانت في عام حسين ومانه كمار عن النجاشي والشيخ وهو
 ومن امانة في الحسن موسى وقد في رواية ايضا على انها كانت في زمن جيوته عن نضر الخراساني والجراني والارادند وكشف لقته لعلي بن عيسى لا يلبس
 عن الحسن بن خالد بن ابي بصير يروي عن ابي الحسن موسى عن المدينا يري في الخبر نقل ابو الحسن في الموضع الذي يقال له ذبالة وروى يعلى بن ابي حمزة الباقا
 وكان نائبا لابي بصير يعلى بن ابي بصير يقول يا علي اذا امرنا الى الكوفة فقدم في كذا فغضب ابو بصير خرج من عندنا فقال لا والله
 ما اعجبنا ادى من هذا الرجل انا احببه منذ حين ثم يخطا في جوابنا الى بعض غلماننا في ذلكا كان من التعلد ابو بصير بالرواية على ان في خبره فقال
 استغفر الله ما حل في صدرك من مولاى من سوء ظني به فقدم الى عتيق الى الامام الكوفة فاذا نامت فاهد امانا ابو بصير في ناله ويحكي بالقسم
 الحذاء من عاش بعد وادرك بعدا من امانة الوصا فان لظ من قول الجواد ع اما ان علمت كان ملتوا على الساب في ذرية علي بن محمد بن القسم الحذاء
 الكوفي ان محمد علي بن القسم الحذاء المذكور فيما نقلناه من الكتب وكذا من تارة الخبر انك العلم هو يحكي بالقسم الحذاء على ما مر من الكتب بعض امانة
 الوصا وفي تفسير النجاشي لصفوان سأل ابو الحسن محمد بن خلف جالس فقال له ما ثاب يحكي بالقسم الحذاء فقلت له نعم واثاب ذرعه فقال كان جعفر
 يقول فستفرو مستوع فاستفرو قوم يعطون الايمان ومستفرو في ثوبهم والسودع قوم يعطون الايمان ثم يسلبونك لعل لظ ان محمد خلف هو
 ابو بكر الازدي وهو من اصحاب ابي محمد العسكري على ما ذكره بعضهم من حين شهادة موسى جعفر الى بعد وفاته امانة ازيد من سبعين سنة
 ومن حين وفاته ابو بصير يحكي بالقسم الحذاء في رواية امانة ازيد من مائة سنة فيبعد ان يكون المراد ابو الحسن هذا الخبر هو ابا الحسن الاول
 سيما وقد ظهر لك من رواية استوفى بها المذكورة انما انما كان عالما بوفاته ابو بصير يحكي ايضا ذرعه واقفي من مدن خالف بينهم فيكون من
 ادرك بعض امانة امانة الوصا والام يتفقوا على واقفية وفاته لا يمكن ان يكون في زمان ابا الحسن الاول فالمراد ابو الحسن هذا الخبر هو ابا الحسن
 ولا ينافيه قوله كان جعفر يقول فان مثله شايع مع عدم الملائك كقول ابو جعفر الثاني ان كان ابو جعفر يقول للمتبع بالعمرة الى الحج ففقدت
 الفرض السابق للمك وكان يقول ليس في ذلك الحاج شئ افضل من المتعمد على هذا يكون هذا الخبر ايضا ظاهرا في بقاء الحذاء بعد ابي بصير كما يحكي
 فلا يمكن اتحادها وعنده الشيخ فاصوره على لرحول الموسوع ابن هيثم محمد بن حمران عن يحكي بالقسم الحذاء وعبر عن جميل بن صالح عن داود بن يزيد
 قال بحث الى عبد الصالح هو في الخبر فقال لي هذا الرجل يحكي خالدا فقلت له يقول لك ابو فلان ما حلك على ما صنعت خزيني من بلاد
 ودرت بين يدي عينا في امانة فاجبرته فقال لا بيدا طافى عليك كذا اغلظ الايمان لو ودرت ان عزم الساعة الف والالف وانت خربت فوجئت ليلتك فقلت
 فقال ارجع اليه فقلت له يقول لك الله ليجزى ولا يخرج وفيه ايضا دلالة على ذلك وجهها انه ما احبس مرتين ليس الا كما هو المذكور في كتب
 الاصحاب غيرهم وحيلة الاول كان باهرا لعل الله في منته من بدو امانة امانة وهو ثم رثوا من سنة ثمان واربعين ومائة الى بدو من عيب
 محمد الهادي الخ لانه عشرين سنين كما هذا ايضا ظاهرا من كتب السير والتواريخ وعلى هذا لا بد ان يكون الحذاء من عاش الى سنة ثمان وخسين ومائة بل
 د بعد ما ايضا كما هو ظاهر كيف يكون ابا بصير المتوفى في سنة خسين ومائة ويظهر من الشيخ ايضا مناداه ذلك لقوم حيث قال في كتاب حاله في
 اصحابه كما ظم يحكي بالقسم الحذاء واقفي في وقت يعقوا واقفي يحكي ابي القسم يحكي ابا بصير وجهه فان قيل كونه ليحيى مرتين في اصحابه كما ظم لا يدل
 على الغد لان مثله قد وقع في كلامه قس كثيرا مع عدم الغد قطعا وكيف يظهر من ذلك قلنا لا ينبغي ظواهر التكرار في الغد والخالف في بعض المواضع
 لا يقدح في اصل الظاهر كما في نظائره من الظواهر على ان احتمال السهو في تلك المواضع محال لعد وقوع التكرار في هذا القرب دون ما نحن ما فيه
 فانه لنا في ترويه وتوهمه في غاية البعد كما هو ظاهر وقد حكى السيد الدار في تعليقه انه على اختيار الرجال للشيخ عن السيد المكرم جمال الدين احمد
 طاب ربه ذكر في كتابه في اختياره يحكي ابي القسم ابا بصير لا سجد يحكي بالقسم الحذاء الاول في هذا كذا ما يحكي عن النون في فضل من
 من كتابه في عمر الكثرة للشيخ الطوسي هو ما انظره الحق المدقق العالم الوافي للشيخ حسن بن الدين الشهيد الثاني من كتاب السيد العلامة
 جمال الدين احمد بن طاهر الحسيني في نسخة الاصل العنوان هكذا يحكي بالقسم ابو بصير لا سجد يحكي بالقسم الحذاء وعلى اي تقدير منه ايضا يظهر
 الغد وعدم الاتحاد وايضا في الخبر في ترجمة ذرعه فاضه حديث ثالث من رواية صالح بن ابي حماد الازدي وعلى بن ابي حمزة عن ابي بصير عن
 عبد الله معناه ان ذرعه والحقبة ليسوا الا انما هم بظلم وقال بن القضاة في صالح بن ابي حماد الازدي في الخبر ضعيف ما على بن ابي حمزة الباقا
 فانه لا يقدح وما قيل في طريق صاحب الكتاب قال ابو الحسن علي بن الحسن فضل علي بن ابي حمزة كذا في تمام قال بن مسعود سمعت علي بن الحسن يقول بن

أحوال أبي بصير

مر عن الجوف والغير ذابا فقلنا من الرواة من هو ذلك كما يظهر من الأسانيد كتب لرجالهم جماعة كثيرة ومع ذلك لم يرد في شيء منها أن يذكر
 أحدهم مقيما بالاستكاد يقال أنه استكاد لا نأزوا فكيف يقال أنهم لم يحوا الاضحية هيمناع انهم تركوا وعائنه في تلك المواضع الكثيرة فلا
 وادعيت ما ذكرناه في هذا البحث ولا حظ كلنا منهم لهم ايضا لك فساده ما يمكن ان يقوم من ان يحسن القسم الحذاء ايضا في أبي بصير بعد
 وصول تلك النما من احد من القائلين بعدم الاتحاد وظاهرنا الشيخ في رجاله وكذا بعض شيوخ حماد لم يثبتا الوقت في أبي بصير محيى بل انما ثبتا
 المحيى القسم الحذاء وان ما من العتيق بن فضال الجاشي انما كان في أبي بصير محيى ون يحسن القسم الحذاء **السابع** في الجواب عن الرواية
 التي يتوهم منها وقتها قولنا وقتنا على ما ذكرناه في سابق هذا البحث نعم انه لا وجه لحي أبي بصير هذا الى الوقت ولا دليل على كونه من الزا
 الاما ذكره الكشي من الرواة الذين لا يثبتون ما الثالث فهو ما يخصنا يحسن القسم الحذاء ومثله على دعوى او وجوه عن الوقت والامانة
 عن النجاشي انه ذكره باسناد الى محمد بن عصفار وفيه ضعف عن أبي بصير قال قال ابو جعفر وا بو عبد الله الثلث من ابن عمام يا ابا عبد الله القائم ^{مجان}
 شانه في زائده المراد براسه شانه من كتيبه من جانب لا يبرح كتيبه ومثله مرة الا من بن سنده ابن حنبل ما كان ذلك لرواياتهما
 بناسبا من الروايات المذكورة في الثانية فوجه ما يظهر اما الاخران فلان لم ان يقولوا في الاخرة انها ما لا يمكن للسند وسببه الاحتجاج
 بهما المذهب لما هو ظاهر المراد بالسند رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على الحسين الى الصادق ولم يقل بن سبعة لعدم اشتباه كون الكاظم ابن الحسن
 وفي الاولى هي التي تضمنتها الاولى ان النبي ولد في مدينة ثمانية اشخاص محدثون مصبره هؤلاء الثمانية هم النبي واله الى الصادق
 وجاعلهم تسعة هو القائم الموعود ولا استبعاد في الاطلاق لحدث على الرسول اذا كان الحديث من محمد ثم الملك فمهم من مير الملك عند القائم
 الشرع هو من يكون رسولا منهم من يرسلهم في المناد وهو من يكون نبيا ومنهم من يكون نبيا ورسولا ومنهم من لا يكون رسولا ولا نبيا
 بل قد يكون اما ما كالا ثمرة وقد لا يكون اما ما كثرهم وام موسى عمران وسادة امرأة ابراهيم يؤيد ذلك ما عبد الله بن طاس قال حدثنا
 قلت له يعني لابي الحسن ان يحسن خالد سم ابا لموسى جعفر صلوات الله عليه قال نعم سبعة ثلثين وثلثة قلت له فما كان يعلم انهم سبعة
 قال غاب عن الحديث ثلث من الحديث قال ملك اعلم من جبرئيل ميكائيل كان مع رسول الله وهو مع الاثمة الحديث هو من كونه اخيرا
 الرجال في ترجمة الرواية ما فاطمة تروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 باسنادهم عن يونس بن عيسى قال قال ابو عبد الله فاطمة ثلثة سبعة اسماء عبد الله عز وجل فاطمة والصديقة والمباذ وكذا الطاهرة والزكية والراضية
 المرضية والحديثة والزهرى وتكون في لعل باسناد المعبر عن ابي بصير عن محمد بن عيسى بن زيد بن علي قال سمعت ابا عبد الله يقول سمعت فاطمة
 محمد ثم لان الملائكة كانت تخططن السماء فتسابها كما تسابهم بن عمران فتقول يا فاطمة ان الله اصطفى لك فاطمة واصطفى لك عليا فقالوا
 يا فاطمة اتقوا ليل وادعوا مع الراكمين فتحدثهم ويحدثون الحديث وتكون في الكتاب على عبيد في الصحيح قال قال ابا عبد الله فاطمة بعض اصحابنا
 عن الجعفر ان قال فاطمة فاطمة قال ذلك طويلا ثم قال يتحدثون عماري ودعوا لا تريدون ان تاملهم فكنت بعد رسول الله خمسة وسبعين يوما
 وكان دخلها من شد بد على ايها وكان جبرئيل يايتها فحسن عماري على ايها وبطبيخ فيها ويجبرها بما يكون بعد ما في ذنوبها وكان عليه
 يكسك ذلك هذا مصحف فاطمة الى غير ذلك من الاخبار ودينه ان الشائع الغالب في غيرنا الاحتجاج بالحديث على من ليس رسول ولا ينوي ان
 اطلانه على غيره بل ورد فيها ان الحديث هو الذي يحدث فيه مع ولا يعان ولا يرى في منامه ان التعليب خلاف الاصل فلما سبغ غير فاطمة في
 في بعض النسخ المعبرة بدل تاسعهم القائم سابعهم القائم فيمكن لهم ان يقولوا ثمانية في كلام الصادق بدل من الجبر في منامه وتكرير غير ما في
 خلوه من الفاتمة ومحدثون صفة مبتدأ محذوف خبره مناهيهم راجع اليه المراد من النبي واله الطاهرة الى الصادق سبعة محدثون
 مصبرهم وجاعلهم تسعة القائم الموعود وعليه نفع الحديث وان ظهر من كلام ابي بصير ان كلام الباقر ايضا كان ما يدل على ذلك فظهر لنا سببه
 ايضا ما يندرج على تسليم الجواب عن هذه الرواية عن الاخيرين اما الاو لا ينعف سند فاعلم كلامها كذب من بعض الرواة فاعلم ان
 بل ما يرويه كذبة لا في مناقب قوله واني كنت حماسيا الواقع فيها الماسبق في البحث السابع من الفصل السابق مما دل على كونه كبير السن في
 زمان ابي جعفر فلو فرض كون ذلك كبيرا با بصير لا يصغر لعل المناقاة فاطمة اما ثانيا فلما لا نسلم لارواية ما بناسبا هبل لواقعة على
 كون الرواة منهم وان رواه عن المعصوم من دون واسطة اما يكن في ايديهم ان ابا جعفر قال من دعاهم فخرج من الامر فقد كذب الله عز وجل
 المشيرة خلفه يحدث ما يثاء ويفعل ما يريد وقال زينة بعضها من بعض اخرها من اولها واولها من اخرها فاذا اخبرتها النبي منها ابعين من كان
 فكان في غير منه فقد وقع الجرح على الخبر وان ابا عبد الله قال واني في الراشي فلم يكن فيه ثم كان في له من بعد فقد كان في كتيبه
 وكسبنا ابراهيم في تفسيره عن ابي بصير عن ابن محبوب عن ابن ذرارة عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال ان قلنا لكم في الرجل منا قوله فلم يكن يندركان
 في ذلك من بعد اوفى ولد له فلا تنكروا ذلك ان الله اوحى الى عمر ان في ذهابك ذكرا مبادا كايبره الا كرهه الا برص يحسب الحوى بان في حيا

هذا الحديث
 في الجواب عن الرواية

سنة في تحقيق

رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حلت بها كان حملها عند ضمها غلاما فلما وضعتها قالت سبيلتي وضعتها
 اني ليس الذكر كما لا في البنت لا تكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وضعت فلما وضعت فلما وضعت فلما وضعت
 اياه فاذ قلنا انكم في الرجل ناشئا وكان في ولده اولاد فلاتكروا ذلك لوسلنا الملك فلكروا لوسلنا الملك فلكروا لوسلنا الملك
 اما الزمانان وثالث جعفر سنة اربع عشرة ومائة وربع مائة في سنة ثلث مائة من مائة وربع مائة في سنة ثلث مائة من مائة وربع مائة
 فتح وستون سنة اربع مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 عند بعد مائة وعشرين سنة من مائة وربع مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 منها يعقوب بن شيبة ليس من اهل البيت فليقل في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 قطع النظر عن تاريخ زمانه والافضل ان يكون في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 الزمانات مع ضعفها كون بعض زعمائها من اهل البيت في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 ولما ذكره من سبيل لوقوع الالفة الدالة على ذلك فلا يصح الاستدلال بها اما انما قلنا بان الاولى مما بدله الواقفة عن ابي عبد الله
 النعماني محمد بن ابراهيم انه ذكر في كتابه الذي صنعه في الغيبة عن محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ابي بصير معن بن ابي عمير قال سمعت ابا جعفر يقول ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه
 اني سمعت ابا جعفر يقول سمعت ابا عبد الله يقول ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه
 باسناد فها من عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله قال سمعت ابا جعفر يقول ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه
 يقول نحن اثنا عشر رجلا قال ابو بصير قال سمعت ابا جعفر يقول ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه
 جعفر في ذلك في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 العلامة طريق الصدق في ابي عبد الله في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 والعلامة يقول ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه الا قالوا ما اثنى الله على احد من خلقه
 بصير في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 لم يثبت كونه من الواقفة ولكن ايضا حمل الجرح على هذا الصرح في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 كذبا لواقع فيها مستورا راجعا الى يعقوب بن ابي بصير في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 كلام الصادق على تقدير صحة الرواية ان من جازمكم بخبر كذا من ابي موسى في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 المراد ان الامام المهدي القائم الموعود بعد ائمتي مع جواب الرضا لا يخفى في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 من ان ابنه سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 ان يكون المراد ان ابنه سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 ما مبني له من الواقفة كان خلافا لظاهرها ايضا لورسكان احتجاجهم به فاما هو فاما اذا ثبت ان تلك العلل كانت في الكاظم فاما اذا لم
 باثباته فكيف يقر منه كون ائمتهم السالبيين في ذكر ما يثبت ظاهره من الواقفة من الروايات في غير ما منها ما مر في البحث السابق ومنها
 ما رواه في الكافي في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 مثل سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 الى القائم ويحتمل ان يكون التشبيه في محض عدم البلوغ وعلى اى تقدير لا يوافق القول بالوقوف في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 ابيه عشرين سنة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 ان في ذلك حجة في حق علي بن ابي طالب قال له في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 الذكر ائمة في يد ائمة بنده رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 انت يا بن رسول الله ما هذا اللوح فقال هذا اللوح اهداه الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 واعطانيه ابي لي بشر في ذلك قال جابر اعطيتك ملكا في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة
 جابر فخرج حقيقته من ذلك فقال يا جابر انظر في كتابك لا فزع عليك فظهر جابر في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة

في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة في سنة ثلث مائة

أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَصِيرٍ

اتحت

أحوال أبي بصير

وهذه الطريقة الأخيرة لفظة نعم من دون وبغسلها كما في المعتبر اسمعيل بن مراد وكتب يوسف بن عبد الرحمن عنه قال الصدوق سمعت
أبا الحسن البجلي يقول كتب يوسف بن عبد الرحمن كل ما صححه معتد عليه إلا ما تنفر به محمد بن عيسى بن عبيد عن يوسف لم يرد عنه فإنه لا يعتمد
عليه لا بعينه ومن هذه العبارة يظهر الوثوق بما يعتدل مراد كما لا يخفى فوجوب الاستدلال بما في أن يكون نظره إليه في الحكم بسلامة هذا
بجانب لا يقتضي صحة ما في خبره فإنه ما وثقنا وكثيرا ما يقع في نقله فإنه قال فيما إذا ما تنافرت امرأة بين رجال لا نداء قال أبو حنيفة يؤمها الرجل
وساق الكلام إلى أن قال أما الثانية ففي الرواية الثانية فزاية على البرج حرة على بصير على البرج حرة واقفي لا عمل على روايته مع وجود معارض
سليم قال في الاستحسان السؤال ما م صلوته الليل بعد كبر زاية على البرج حرة على بصير لا طعن برز أبا بصير في خبره وإن كان واقفيا لوجود
لوجود ما بعضه فادع إلى مسئلة عدم وجوب الأذان واستدلاله بالوجوب في رواية على البرج حرة على بصير لا طعن قال إن صليت جماعة الحديث
والجواب لا طعن في الرواية بضعف السندان على البرج حرة واقفي وكذا قال في كثير من المواضع ولا ريب كونها أضعف من أن السند في ناو سبعة وعقد
في واقفيته ما ونقل الكتب إجماع الثقات على تصحيح ما يصح عنه عدم نقل ذلك الإجماع في حقها فلا يكون نظره إلى أحد الطرفين الآخرين ولعل في
ذكر الرواية بلفظه رواها على البرج حرة على بصير بقصده على سلامة السند إلى هذا الطريق وكيف كان لا دلالة لسلامة سنده لا على ما ذكره
أبي بصير رحمه الله من الواقفة وغيرهم من الفرق الباطنية والضعف ما لا يخفى فيه ونعم الشهيد في الذكرى بتحصن صاحب المذاكر أن نظره حيث حكم
بسلامة سنده لا في الرواية الثانية الطرف إلى ذكرها رواها في رواية عليه بان ينه على البرج حرة واسأل الواقفة لعنه ابن الغضائري والنسب في خبره الظاهر على
صحة ما قد قال الشيخ كان واقفيا واقصرت على ذلك فقاموا بغيره عدم كون أبي بصير هذا مطلقا فإنه عندنا لا يخفى وإنما قلنا ما بنا بصير ذلك
الأسانيد يحمي كان على البرج حرة في بعضها واتحاد المتن في الجميع معناه أن ما استعرف من نقله في بصير مطلقا إليه أيضا في المعتبر في بحث الشيخ
الأسانيد بعد كبر زاية على البرج حرة على بصير الصادق في رواية عارضة قال لا يقال على البرج حرة واقفي وعارضا فلا يعمل به فإنه لا ينافي
ما نقول لوجهين أحدهما أنه لا ينافي في الرواية الثانية الثقة بقول الأصحاب وإضافتهم القرينة لأنه لا دلالة في ذلك المنع العقل من العمل بخبر الثقة إذ لا وثوق بقوله
هذا المعنى موجودا قال لو قيل فقد روي في رواية كل واحد منهما في بعض المواضع قلنا كما روي في رواية الثقة في بعض المواضع معللين بأن
خبر واحد لا ينافي كتاب الاستحسان في تراها مملوكة من رواية على المذكور وعارضا انتهى لا يخفى في هذا الاعتراض منه في بعض ما ذكره الشيخ في
الاحتجاج على جواز العمل بخبر الفقيه ومن مناه عن شرط أن لا يكون متما بالكتاب هو أن الظافة على خبر عبد الله بن بكير وساعة على البرج
حرة وعثمان بن عيسى ما رواه بنو فضال الظاهريون وقد نكروا في سائر الأصول حيث قال بعد ذكر احتجاج الشيخ والجواب لا لا يعلم الظاهر
على أنجاه هؤلاء ثم وكيف كان فقدم ذكره في أبي بصير في ذلك الموضع وكذا فينا تقدم مع تدبره غيره فيها وكذا في سائر المواضع وهي كثيرة
أية كون سليمان عنه من الواقفة عن سائر المطاعين بل من جامع كلماته في المعتبر في رواية في الباطنية على بصير لا يتقيد به كون سليمان عنه من
كل منعه مطعن وسيجيء في البحث الآتي بتبريحه يكون من فضلاء الأمامية ما ينظر ثم القول بسلامته عن كل تدح ومطعن لا اختصاص المحقق
الشهيد من عرفته من تقدم ذكره بل هو في أكثرها ثبوتنا في نقله إلى أن في مضاعف ضعيف فإمام في كتبهم الفقهية لا سائدا في الروايات
وتقدم في رجالنا على أحد منهم من وثق على كتبهم يقدم فيه الأعلى الشهيد الثاني وجا عنه من تأخر عنه حتى أن العلامة أيضا في كتبه الفقهية
مع ذكره له في القسم الثاني من الأصول وحكاية كون من الواقفة عن الشيخ وذكره سائرا ما تقدم لم ير أن يقدم فيه بشيء ولم ير أن يقول في
من الأسانيد المشتملة على أبي بصير أنه مشتمل عليه هو مشترك بين الثقة وغيره وقد قال في المختلف في الجواب عن رواية أشتمل سندها على محمد بن
أنه مشترك بين أشخاص منهم من طعن في روايته والراوي يفتي محمد بن يقطين في ذلك الشخص لا يجوز القول على مثل هذا لما عرفت من أن الاسم المشترك بين
العدل وغيره لا يجوز العمل بالرواية المشتملة عليه إلا بعد ثبوت العدل ولو كان يجوز مطعون فإنه عند كيف لم يطعن في سند من تلك الأسانيد
بأشتماله عليه وعلى أبي بصير مشترك بينه وبين الثقة مع أنه طعن فيها مكرها غير ما ذكرناه قال في المختلف بعد احتجاج السيد المرتضى بالآية وما
أبو بصير قال عنه لم تبلغ الميضة ثلثه ثم قال في مقتضى من المحقق ثلثه ثم قال في مقتضى من المحقق ثلثه ثم قال في مقتضى من المحقق ثلثه
السند لأن ابن سنان عنه وابن جبلة وعلى البرج حرة كلهم يخفون عن الحق أبو بصير أيضا لم يثبتها إلى ما م وقال في موضع آخر من احتجاج الشيخ السيد
المرتضى بما رواه أبو بصير عن أحدهما قال سألته ما يحكي عن الأذان واقامة وإن كنت وحدك وذكر الحديث إلى
آخر وقال عن سماعة قال قال أبو عبد الله وذكر هذا الحديث يكره ثم قال في الجواب لا طعن في سند الحديثين فإن في الأول على البرج حرة
وفي الثاني دعت سماعة وكلهم واقفي وقال في مسئلة آخر منه لشيخ الميعة بما رواه يوسف بن عبد الرحمن عن علي بصير سماعة في الصحيح عن علي عبد الله
في نوم صاوشهم مقتضى فتشهم سخايل سورة وذكر الحديث وساق الكلام إلى أن قال الجواب عن الرواية أن في الظاهر محمد بن عيسى القطيني
عن يوسف بن كان شيخنا الصدوق محمد بن بابويه يتوقف خبره على محمد بن عيسى بن يوسف في موضع آخر منه الشيخ عول في ذلك على الرواية التي رواها

في الثاني تحقيق

ابو بصير الصحيح عن الصادق قال الملقح اذا طاف في سبيل الله لم يلج ارضا الا ان يقصر في نفسه ان يقصر في نفسه ثم قال بعد كلام ونزل الشيخ عند
 ارجع علا بالرواية ووجه طريقها الصحيح بخلافه قوله ان لا يقرب عندك فيكون حاله في كتابه لرجال في اخر من قال عليه بصير قال
 قال سالت ابا عبد الله عن ضرب في الصحيح هو في ضوء قال لا ما من لا يمثل الكتاب هذا الحديث وان كان في طريقه كحديث الخياط وهو
 الا ان ابن عفا وثقه في هذا ايضا وفي بصير عن الصادق وفي الخبر مشورة الجمعة قال هو الله احد في سبعة وعثمان بن عيسى في هذا ايضا
 ودينه غير ذلك مما هو ومن نظر في هذا فانظر كيف قدح في ذلك لا سائلا رده في بعضه او لم يقبح فيها ما ذكرناه بل في صف بعضه ما لا يصح من
 كلامه بن يوسف بن يحيى بن الحسن واصح من هذا وساعة من ذكره في بصير ما رواه بصير عن علي بن حمزة عن علي بن بصير كما سنشير اليه سيجي ان الحسين بن
 روى عن بصير المكحول في انظر من رواية احمد بن محمد عن علي بن بصير في هذا الحديث في قوله لا يمكن القول بان ابا بصير الذي ذكره هو لا عنه هو ليس من روى
 عن علي بن بصير ما رواه بصير عن علي بن حمزة عن علي بن بصير ما رواه بصير عن علي بن حمزة عن علي بن بصير ما رواه بصير عن علي بن حمزة عن علي بن بصير
 عن القم قال لا يكون الا اعتكافا قل من ثلثة ايام وقد حكم ايضا في نسخة رواية كثيرة رواها ابا بصير كان علي بن بصير من دون يده بيان و
 كذا بصير في كثير من رواه علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 بصير ما رواه عاصم بن علي بن بصير مطلقا من دون يده بيان اذا كان باه في رجال السند من العدل في الثقات مع انك قد عرفت رواية عن بصير في هذا
 وما نقلناه ايضا من ذلك الحديث ما ياتي في ظاهره لما ذكرناه في هذا الحديث لاننا لم نذكر من هو القم او ما اختاره في ذلك الموضع فقط في
 عنه في سائر المواضع كيف لا ولم نر من هذا في كنية القم في الحديث في قوله لا يجوز في ذلك الموضع يؤيد ايضا ان قال في كتابه
 من المتأخر في الصحيح عن علي بن بصير قال سالت ابا عبد الله في حق من لم يحرم الطعام على الصائم وتخل للصلاة صلى الله عليه وسلم في الحديث في قوله لا يجوز في ذلك الموضع
 كون ابا بصير هذا هو المكحول كما في السند الاخر لا يمكن الحكم بصحة كذا لعله ظاهر الامع في نسخة ايضا وقد يلزم معها الاوجه بعد حديثه في
 مع ثقة باه في رجاله كما يما نحن فيه وهذا ظاهر لم يكن عندك كتاب صلاة المنه حتى اقف على ما ذكره في هذا الحديث من كون بصير ابا بصير
 وكيف كان قد حكم ايضا في المختلف بصير في رواية كثيرة رواها ابو بصير ما رواه بصير عن علي بن حمزة عن عثمان بن عيسى في هذا ايضا
 ابن ابي عمير عن محمد بن يحيى قال قال علي بن عيسى عن غيرهم في الظاهر عدم قيام قرينة في واحدة منها على كون ابا بصير الذي رواها ليس فضلا عن جميعها في هذا
 كله ليل على انه ايضا لا يعدا ابا بصير هذا من المتأخرين وعلى انه عندنا من العدل والثقات وشقق على ما يريه في ذلك من وجوهنا في سائر مواضعنا في الصحيح ايضا
 في كنية في القم في الاختار لم يقبح في ابي بصير يحيى في مع انه في رواية كثيرة ما يقبح في رجال الاسانيد قد قال في هذا الحديث وعملنا في هذا ايضا
 الفقيه مثله عند الله بن بكير عن غيرنا في الواقعة مثل ما عرفت من هذا وعلى في خبر حمزة وعثمان بن عيسى من بعد هؤلاء وما رواه بنو فضال بنو
 سماعة والطائرون وغيرهم فينا لم يكن عندهم خلافه ولعل عدم ذكره لانه بصير في الواقعة في ذلك الموضع مع ان على الظاهر بما ياتي في اكثر
 من علمه باخبار المذكورين بل يقدمون ما رواه علي بن ابي طالب عن ابي بصير في الحفظ والضبط وان كان من الثقات ايضا يؤيد عدم كون عندنا
 من الواقفة ومروا في كتابه ليعتد في الثقات اول من اظهر هذا الاعتقاد على في خبر حمزة البطلان الى اخر ما حكينا مع غيره في نسخة الحديث
 السابع من هذا الفصل هو ايضا ما يؤيد ذلك بل بما يدل عليه في هذا وفيه بالضعف والوقت وغيره من المذاهل التي طرأ في الاوجه
 هذا في الحاشية اوله في ثقتنا منها في نسخة وجلا لانه وضبطه عدالة مدحه وجاهته منها ما رواه اشيب لعمر قوت في الصحيح قال قلت لابي عبد الله
 فيما احتجنا ان نسال عن الثمن من قال قال عليك بالاستدراج ابا بصير قال السيد لنا ما دعي في ثقتنا على اختيار الرجال في الصحيح في شرح هذا
 الحديث قوله في ابا بصير كلام شعيب بن عفر في دعوان اخا في بصير الاستدراج في القسم المكحول ثقة عين مروج جليل المنزلة من اصحاب
 ابي عبد الله الصادق في الحسن الكاظم في هذا الحديث واضح المتن صحيح الظرف في اتفاقا وقد عرفت بذلك السيد المكرم جمال الدين بطا ومن
 اختياره وهو الاضواء على جلاله في بصير لا مستكبر في الثقة والفقه والعلم وصحة الحديث واتفاق المرتبة وبليلة قوله من المتأخرين
 ودمية بالضعف والوقت هما اما هذا اصله وهو المراد كلاهما ثقتان صحيحا الحديث في صحيح في الكتاب فيلج الانجم على صحيح ما يصح من اد
 الاقرار لما بالفتحة بل الحق ان الاستدراج لا يستفاد من المراتك لثبوتها في الجاهل لانه ثقة وجيه عدم وثقة المراتك ولما لم يرد
 في الروايات والاختار لا تكن من الغافلين انتهى كلامه على الله ثقة ما رواه في الحديث السابع من الفصل السابع من كون اختيار الكافي وبما اوردنا
 من روايته في ظاهرها ان الجاهل خالصا في السنة الكافي حسن والى على في صحيح قد شهدنا به في غير ما يكون حقا على ما رواه على في كون الجاهل
 لا حديثه في علمه في كون هذا في كلام ابي بصير في شهادة الى كرا في بصير في الخبر وقلنا اما ما يطابقنا رواها عن المشي في الخبر في الاستدراج
 بها على حسن حاله وان كان على هذا هو بنفسه في الظرف قد شهد لنفسه في صحيح من نقل الكافي لاجل الضعف في صحة قوله ما رواه ايضا في ذلك

في الثاني تحقيق

أحوال الشيخ

المبحث من الكنية من حسنة شهاب بن عبد بهر عنه قائما تدل على ضمان الصادق وأب جعفر له الجنة ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكلب والشيخ
 في الهندية في الصحيح عن محمد بن مسلم قال صلى بنا أبو بصير في طريق مكة فقال هو صاحب قد كانت صلتك فاقه لجالهم اللهم زد على فلان فاقه قال محمد
 قد خلت على أبي عبد الله ثم تاجرته فقال لا فعل قلت نعم قال ومثل قلت نعم قال تسكت قلت فاعيد الصلوة قال لا فان في اتيام محمد بأبي بصير لانه
 على كونه عادلا عنده كما هو ظاهر كفى به معذرا والظاهر ان ابا بصير هذا هو يحيى القلم ما اول فلان محمد بن عبد الله كان من اولي الناس ثقة الاولين
 كما سطر بل قال عبد الرحمن بن الحجاج خاد بن عثمان ما كان احدهم من الشيعة اقمته قال هو نفسه سمعت من ابي جعفر في ذلك في الف سنة لقيت
 جعفر ابنه سمعت منه اذ قال سالت عن سنة عشر الف سنة اذ قال سالت عن سنة وكان وفاة عام خمسين مائة وكان له نحو من سبعين سنة على ما قاله
 الشيخ وليث بن الجعفي على ظاهر سند ما من رواية الكاظمي من ادرك بعض زمناه اقامته في زمانه ولو فرض ذلك لانه في وقت واحد لكان له في هذا
 من عاش زيد من مائة سنة وهو نادف كان الظاهر ان محمد كان اكبر منه فيجدان يوم قوما هو منهم ليث لانه كان دون في الف سنة كما هو ظاهر
 لمن راجع كتب الاخبار ودون سالتنا هذه وكان اصغر منه سنا ظاهره يبيد ان تمام به لان تقديم المفضل على الفاضل يتبع عقلا وكذا تقدم عليه
 وقد ورد عن النبي انه قال من قوما ونيهم من هو اعلم منهم لم ير لهم الى السفل الى يوم القيمة وفي رواية اخرى عنه قال امام القوم والافهم
 فقدموا افضلهم وقد روي الخبر من عرف فضل كبير فوفرت له سنة من ذرع يوم القيمة وروى مالك بن الحويرث وصاحبه عن النبي انه قال يؤتى
 اكبرهم فاذن الظاهر ان ابا بصير الذي صلى بهم هو يحيى لعدم احتمال غيره كما سطر وهو ايضا قد كان من ثقة الاولين كما سطر وقد كان كبير السن
 في زمان ابي جعفر على ادل عليه بعض الاخبار وقد سبق وكان تافعا فكان اكبر من محمد يظهر من بعض الاخبار مثله واداء الكليسي في الكافي
 عن علي بن ابي حمزة قال سالت ابو بصير ابعده الله وانا حاضر فقال لبعثك هذا امر القرآن في ليلة فقال لا قال في ليثين فقال لاحق بلخ شال
 فاشاد بيده فقال هاتم قال يا ابا محمد الحديث غير ذلك منها انه كان قد حفظ القرآن ومن المعلوم ان حفظه غالبا موقوف على كثرة التلاوة فكان
 كثيرا القراءة ايضا والظن من الاخبار ومن قول النجاشي في ترجمة علي بن ابي حمزة وصف كتابا عنه منها كتاب الصلوة كتابا له في كوا كتابا لثقل كثره عن ابي بصير
 انه كان عارفا بتمام القرآن واحكامه ايضا وعامه لم يكن ناعما من تمامهم برهان جواز امانة الاعول وغيره مما انفذ عليه الاجماع من هذا العلم يدل عليه
 من الاخبار صحيحة الجبلية عن الصادق قال لا بأس بان يصلي الاعول القوم وان كانوا هم الذين يوجهونه وحسنه زاده ابو بصير هاشم عن ابي جعفر في حديث
 قال قلت صلى خلفا ليعقوب قال نعم اذا كان له من يده وكان افضلهم ورواية الصدوق عن الباقر الصادق قال لا بأس بان يؤم الاعول وارضوا به كان
 اكثرهم قراءة وفهمهم وغير ذلك في الاعتبار علما ولا بأس بامانة الاعول ان كان له من يده وكراهة اخرون وهو يدل على انه لا قول بالكرهية
 عندنا وفي النهاية في كوا هاتم انه اعلى اشكاله من المنع فتدبر اما ثانيا فلانك سطر في الظاهر ان ابا بصير لواقع في الاحاديث والاشهاد
 مطلعا من دون يده بيان ينضرا اليه لا يكون مجالا ولا مضرا الى غيره هذا في علم ان السيد لنا ما قال في تعليقه انه على اختيار الرجال للشيخ
 بعد انما له هذه الرواية والظاهر ان ابا بصير الذي صلى بهم هو ليث المراد وكذا قال المحقق الشيخ حسن في غاشية على الخبر الظاهر في نه تامل قد
 ظهر لك وجهه فان قيل لعله قال ذلك لذكره مع محمد بن ابي الحسين والمحذور وبعض الاخبار والآخر مثله واداء الكشي عن الحسين بن الحسن بن سداد
 القمي عن سعد بن عبد الله بن ابي خلف عن محمد بن عبد الله بن ابي بصير عن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الا اذا ما اوضح اعلام الدين اربعة محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 استلزام اجتماع الاسماء المذكورة اجتماع المستلزمات الحارج فلا ينبغي ان يكون نظير مثل هذا الفاضل الى ذلك ولعلمنا ان ذلك لعله انما هو
 الطبقات تشهد بذلك كما ان نظر السيد كان الى ذلك في موضع اخر قد حكينا عنه في المبحث الثامن من الفصل السابق ولعلمنا ان ليثا من نظر
 محمد بن ابي بصير من الاخبار ومن يليق بمحمد بن سلمان ما تم به دون يحيى بن ابي القاسم فيهما ما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكشي بقوله اجبت
 الغضا على صدوق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر ابي عبد الله والقاسم فيهما ما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكشي بقوله اجبت
 خنود وبريد ابو بصير لا سكتا الفاضل لينا محمد بن ابي القاسم فيهما ما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكشي بقوله اجبت
 المراد وهو ليث بن الجعفي وما حكى عن ابي بصير ما شوب من ان قال في المناقب اجبت الغضا على ان افقه الاولين سنة وهم اصحاب ابي جعفر وابي عبد الله
 وهم زادة بن امين ومعرفة بن خنود و ابو بصير لا سكتا الفاضل لينا محمد بن ابي القاسم فيهما ما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكشي بقوله اجبت
 في صحيحة العمري في وصايتين العبادتين علي بن يحيى مع اشتر اكره بينه وبين عبد الله بن محمد لا سكتا لهما من ان عبد الله من اصحاب الباقر كسر
 الا فانك ان يكون من امر الصادق بالاختصاص لبعثان يكون منهم فيكون مدركا العصر ايضا ولا يكون من اصحابه وكذا الظاهر ان لا يكون
 ابا بصير المذكور في العبادتين فان ظاهرهما انه من اصحاب الباقر الصادق كما ان كلاما من خمسة الباقرين ايمه كك ولا ترم من لم يرو شيئا من
 احد بل صرح بعضهم بكونهم من المهملين فالظاهر ان لا يكون من امر الصادق بالرجوع اليه في المسائل لا يكون من اجبت الغضا على نه تامل بعد

منا في تحقيق

كونه من اولئك وهو لا يصل توفيقه اليه ويكون من المهملين لان الظاهر ان تفسير الاستدلال بصير كافي في تلك العجوة وتفسيرها بصير
في العبادتين وبعض الانبياء التي لقين المراد فلا بد ان يكون اجال في التفسير الاستدلال ويكون مشرقا عندهم الى معنى الاختزان
الكتفي في تلك العبادات لم يكتف فيها حكماء عن بعضهم بتفسير الاستدلال بصير المراد كحيضه بقوله هو لثمن البحر واكتفي فيها حكماء عن الغضا
لتفسير الاستدلال ولا يكون ذلك المعين عبد الله لكونه مالا ومن لم يذكره اصل الكتاب بل اعلانه لم يذكره كمالا لخاصته كالجائز في الشيخ في التفسير
ولم يجدنا في كتب الاخبار فلا بد ان يكون محكي مختصا به في ما وكونه محض فامره ولا عندهم ولا في الشيخ قال يحيى القاسم ابو محمد يعرف بالاستدلال
بصير الاستدلال قد سلف فيكون ابو بصير الاستدلال مشرقا الى محكي الاما كان يعرفه هذا مصفا الى ان القرابة التي بين يحيى وبين العرف توفيق
بصير ايضا فاما بوبله وادع يحيى من الاستدلال في العبادتين لو كان عبد الله لكان هو من ادعى اتفاق العضاء على كونه من افقه الاولين ونحن قد
لنا في بعضنا فلم نجد في ما يترجم او نقل انها روايت ولم نجد احدا يكرن الى اصلا او كتابا او ان فلا نادر عنه سوا الكشي حيث يفهم منه ان عبد الله
في ابن مضاف من دونه وادعنا في الفناء فينبغي كونه من ادعى في ذلك فينبغي كونه مراد بذلك للقط فليصل على يحيى هو المقصود منها
في من الجائز من كونه ثقة وجها ومنها قول الشيخ في العدة وان كان اصلا لرواين اعلم واقفه واضبط من الاخر فينبغي ان يتقدم خبره على خبر
الاخر يبرج عليه لاجل ذلك قد استلظنا ثقة فامره في زيادة وتجدد مسلم وبره ابو بصير القفيل في نظر اعم من الحفاظ الضابطين
في رواية من ليس له تلك الحال منها قول الطبري في كتابه اعلام الوري في الامثلة التي ذكرها على اامة ائمتنا فقد علم كل محصل نظري
في الاخبار ان هشام بن الحكم وابو بصير زيادة بن اعرين وحران وبكر بن اعرين ومحمد بن نغان الذي يليقه لثمنه في شيطان الطان وروايت
في العجوة وان بن تغلب محمد بن مسلم الثقفي معوية بن عمار الذي في غير هؤلاء من باخو الجمع الكثير والجم الغفير من اهل الصراف والحجاز وغير
وفادس كانوا في وقت جعفر بن محمد بن علي في رؤساء الشيعة في الحديث ورواية الحديث والكلام وقد صنفوا الكتب جمعوا المسائل والروايات
واضافوا اكثر ما اعتدوا من الروايات الى ابي بصير وكان لكل انسان اتباعا وتلاميذا ومنها في المحقق في المعتمد وكونه يعني في
من الروايات ما يقادى بعبارة لا تجعله برب تعليمه من الفهم الا فاما من لم يذكره في الامثلة التي ذكرها على اامة ائمتنا فقد علم كل محصل نظري
وروي بن معوية والحشاشين وابو بصير عبيد الله ومحمد بن عمران الحليين وعبد الله بن شاذان في الصباح الكافي وغيرهم من اعيان فضلا
السلف حتى كسب من اجوبته مسائله اربعائة مصنف وموها لولا فانك ستعرف ان ابا بصير الواقع في الروايات والاسانيد كلها الا ان
دون يتبين ان لا يكون محمدا ويضرب الى يحيى دون غيره على ان فامره من الكشي وابن شهر اشوب ما استفاد من المحقق في المعتمد ما تخيرون
العلامة في التفسير في علة المراد به في هذه العبادات وكذا وجاهته التي ذكرها الجائز في تزيده على ذلك لانها عبادات من كثرة اختلاف
الاصحاح اليه ما لم يكن فقهه كثيرا وكذا الاعتماد عليه لا يتطرق اليه لانه لم يكن لهم في ذلك لوفان جاءه حديث ولا تقبل له لولا حتى يكون احدهم
ببصيرها كما في هذه الازمان في تدل على كثرة فقهه مضطربا في كثرة اتياعه تلاميذه وكونه من اعيان فضلاء السلف اشرافهم فطرح
فريضة على ما ذكرناه وما نقله الكشي فيما مره من بعض من ان قال مكانه ابو بصير المراد فلا اعتد به في الة الفوائد لعدم ملائمتها فيهم
وهذا لينا من رواياتهم من كثرة من دونه يحيى كاستغناء عنه من دونه لثمنه وايضا يبطله فامره من ابن الغضائري فانه يفهم منه ان لثمنه
مطعون في حديثه وليس بثقة وصح كلامه انهم اختلفوا في شأنه وادعنا من وقع الطعن على دينه فلا يكون من اجبثا لثمنه على تقديره
وعلى كونه من افقه الاولين هذا ومنها ما قاله العلامة في المتن في بعد الحكم بوجوب لقضاء والصدقة على من صح بين المؤمنين ولم يتفق
فانه من اعيان المرشد تواترنا حتى استدل الثاني وحكم عن ابراهيم بن ابي نزال لا كفارة عليه استدلال على الخفاء بروايات محمد بن مسلم في زيادة وابو
الصباح في الحديث وبما رواه ابو بصير في عبد الله قال لا مرض الرجل من دمضا الى دمضا ثم صح فانما عليه لكل يوم اظفر فيه طعام وهو مأكلا
مسكين قال كذلك ايضا في كفارة اليمين كفارة الظهار مما رواه صح بين المؤمنين فانما عليهم ان يقتص الصيام فان تهاون به فليس عليه
الصدقة والصيام جميعا لكل يوم ما اذا فرغ من ذلك الى مضاد كوا احتياج ابن ابراهيم اجاب عنها وقال في اثناء الجواب ان الروايات في
ابن ابي الصباح الكندي وابو بصير محمد بن مسلم في زيادة بن اعرين وهو لاهم اعيان فضلاء السلف القريضة على ان المراد به بصير في هذا الكلام
هو يحيى ان الرواية عنه هو على ما في حقه على ما يشهد به سند روايته قد جعل المحققون روايته عنه قريضة على ان المراد به يحيى كما استدلوا في
اليه في البحث الثاني عشر قد مر ايضا ما حكاه عن السيد المكرم اخطا في بعض في البحث الخامس من هذا الفصل ما يدل على ان الروايات في ما سلكه في
الحائز فلا تغفل منها ما قاله المحقق في المعتمد في المسئلة التي نقلناها انما من المتن بعد ان ذكر رواية زيادة عن جعفر بن محمد بن مسلم
على عبد الله قال لا كفارة في بعض الناس في عدا جباب كفارة فانه تركها لم يذهب اليه احد من فقهاء الامامية فيما عرفت ومضافا الى
ما ذكرنا من الروايتين ابو الصباح الكندي في عبد الله وابو بصير في عبد الله وعبد الله بن شاذان وهو لاهم فضلاء السلف في الامامية

أحوال أبي بصير

ليس لخباياهم معارض ولا ما يجادلوه إلى ذكرناه انتهى منها ما في المختلف في مسئلتهم الزانية على ابنة وابنة فانه بعد ان قال فيها في اثبات
 الاحتجاج فاداه ابو بصير في الصحيح قال سالت عن الرجل يخرج المرأة محل لابنه ويخبرها الابن المحل لابيها قال ان كان الابن معها واحد منها
 فلا محل قال فقال ان ابنا بصير سالت في الامام لان عدالة يفتخه ذلك يستعزنان ابا بصير نادى في الحديث وسند مطلقا ليس بمحل ينص
 الى صحيح في قسم دون اثبات في خبره في حديثه في بصير الزا لذللك الخبر قد يله ولو سلم عدم اضارة اليه فلا ريب في عدم اضارة الى ان يكون
 محلا فيعد عليه يتوقف على تحديد كلامه لان الاستناد في ذلك الى كون الزا وكيفية التمسك غير كما ترى بل قيل عليهم من التمسك في الاستنباط اول بحث
 الميام في مقدار الكرامة لا ماله في قول مراسيل بن عمير قال الحق في المعبر في بحث سنن الطهارة ولو قيل لمسيل بن ابي عمير جعلها الاضطرار
 معنا ذلك لان في مجاله من طعن الاحتجاب منه وانا اودل احتمالات يكون الزا احدهم انتهى فغلبه ايضا يثبت المدعى ان قلت هذا انما يتم
 لو لم يتم قرينة على كون ابي بصير في تلك الزا في ثبوتها وليس لامر كك فان الزا عندها هو ابي عمير كما اشار اليه قد سبق ثم لم يدرك بحيث
 القاسم في سن يمكنه فيه اخذ الحديث فدايته عن ابي بصير في سنة على ان امره عند هوليث وايضا لعله قرينة اخرى على ذلك قد خيفت علينا
 في هذه الاذنان فعلى تسليم عدم اضطرار ابي بصير الى محلا لا لا في تلك العبادة على قد يله تلك الاصلح الظاهر القرينة على اذنه ليش من
 لبي بصير في تلك مائة في البحث السابع من الفصل السابق في الشيخ التهرت من ان ابن عمير ذلك من الائمة ثلثة في ما حكينا عنه ليس فيه ما يدل
 على عدم دوايته عن يحوي ان عدم دوايته عن ابي بصير لعله كان لشدة القينة بعد المسافة بينه وبينه ونحوها اذ مع ذلك كان في شطيه
 ان يصل الى حضرة الشريفة مرة بعد اخرى لكي يتفق له وقت يمكنه في السؤال في الحديث ولعله لم يكن عن سماعه عن يحوي في فلا يستأنم
 دوايته عنه دوايته عن ابي بصير حتى يلزم من فني اللان في المراد هذا مضافا الى ان الكثرة عند في تسمية الفتاه من اصحاب ابي بصير في
 الحسن منهم والنجاشي والعلامة قال انه لقي ابا الحسن في يوم ومع منه حديث كناه في بعضها فقال يا ابا احمد المثلث مقدم على الثاني والصد
 قال في اخر الباب الرابع والثلاثين من كمال الدين حدثنا احمد بن زياد بن جعفر الجهماني قال حدثنا علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 زياد الا انه قال سالت سيدي جعفر عن قول الله عز وجل اسبغ عليه نعمة ظاهرة وباطنة فقال لنعمة الظاهرة الامام الظاهر الباطنة
 الامام الغائب ذكر الحديث بتمامه قال قال مصنف هذا الكتاب لما سمع هذا الحديث الامام بن جعفر الجهماني عند من حج بيت
 الله الحرام وكان رجلا فقهرينا فاصل رحمه الله عليه رضوانه وتدر في البحث الخامس من الفصل السابق فيما حكينا عنه السيد الزامادان
 كتب الاخبار عموما وفي التهذيب في الاستبصار خصوصا وادان مسنده عن ابي بصير عن الحسن الكاظم ومضافا الى ان ابن داود قد عده
 من اصحاب الصادق الرضا ومن دونهما فان قلت كيف عده من اصحاب الصادق وبما قلناه في التهذيب في ترجمة تلت ذلك في كتابنا
 وان كانت تلك العبادة التي نقلنا هامة لا تامة لا اختلاف في النسخ في بعضها فامر هو مطابق لما حكاه عنه في منبع المقال وهذا الرجل
 وفي الاخر تلك العبادة من دون كلمة الجواد وهي طاب قبلنا فقله منه العلامة في الخلاصة بيا في معنى خالده عن الشهيد الثاني ان كتب في
 على الخلاصة على قول الشيخ ادرك من الائمة ثلثة ما هذه عبادة هكذا في جميع نسخ الكتاب هو لفظ الشيخ في التهذيب لم يذكر الامام الثالث
 قال في نسخة ما في هذا البعض لما قبلنا في نسخ التهذيب في اعتد عليها هو في الاعلام ولما في اكثر النسخ اليه وقت عليها ولا في ابي بصير
 ادرك اكثر ائمة امانة الجواد الا اني لم اقف على احد من وقف على كلامه قال في نسخة او كان من اصحابه حتى ان الشيخ ايضا في كتاب الجاهل
 لم يذكره فيهم فكيف يقول في تهذيبه انه ذكره في كتابه من تلك العبادة قال في نسخة الجواد مما زاد بعض الناظرين فيه فابن المناقش في
 قلت عدم ذكره له في اصحاب الصادق لا يلائم كونهم قلت لعلهم قلته في نسخة لم يثبت الى كونه من دونه ولم يذكره في اصحابه
 لا لعد كونه منهم على ان صاحب المذرك كتب بخطه الشريف على هامش نسخة صحيحة من نسخ التهذيب في عندنا على قول الشيخ ادرك من الائمة
 ثلثة هكذا لم يذكر الامام الثالث هنا ولعله الصادق كما يوجد في بعض الاخبار ذكره بعض علماء الرجال انه لو كان الحق انه بعد موضع فاملح الظاهر
 خلافا كما ان الظاهر ان مراد صاحب المذرك من بعض علماء الرجال هو ابن داود ولا غيره وهذا مما يدل على امكان دوايته عن يحوي بطلان ما
 ذكره ابن الصديق قال في اثناء ذكر مشيخته في العيفة ما كافي في بكرة بن اعين وهو كوفي يكنى ابا الجهم من موالى بني شيبة ولما بلغ الصادق
 مؤبكر بن اعين قال ما والله لقد نزل الله بين رسول بين امير المؤمنين انتهى الحديث المذكور مما رواه الكشي والسند صحيح والشيخ قال حكاه
 رجلا في اصحاب الصادق بكير بن اعين الشيخا يكنى ابا عبد الله مات في حياة ابي عبد الله والكتبه ذكره باسناده عن الحسين بن علي بن يقطين
 قال حدثني المشايخ ان حمزان وذرارة وعبد الملك وبكير بن عبد الرحمن بن اعين كانوا مستفيين واما ذرارة فبقرتهم في من ابي عبد الله وكانوا
 من اصحاب ابي جعفر وعرفوا بقر ذرارة الى عهد ابي الحسن فلقوا في فابن ابي عمير من ذكره عن بكير الذي في حياة الصادق فكيف لا يمكن دوايته
 عن يحوي الذي في عهد ابي الحسن في الكمال ان يقال فادد الصدق في الحقيقة عن بكير هذا الاستصحاب في موضعين او موضعين قليلة

اشارة السبق

مختصة بالحوادث التي هي ملائمتها غير مفكدة عنها ولخصاصها على الوجه الذي لا يصح خلوها في وجودها مما لها حاصله كمالا لا يخرج من الحدث ولا يثبت في وجوده فهو محدث ولوضع خلوجهم من تقابل الصفات الموجبة عن الاكوان اللانتهية في وجوده عليه لم يكن معقولا فضلا عن ان يكون موجودا لا نه نسلجسته لمقطوع على استحالته وان لم يعقل خلوا الاجسام من الحوادث الملازمة لها في وجودها فلا بد من كونها محدثة مثلها و تنامي الحوادث مقطوع عليه بانها ثابتة لاحادها الأولية فلا بد من ثبوتها المجموع لها والافانها حوادث مع نفق تناميها متناقص بثبوتها وال على اثبات محدثه لكونه ترجيحاً للوجوه على عدمه ترجيحاً لحد الجازم على الاخر لا بد له من مرجح وعلى كونه فاعلا مختاراً لان الموجب يستحيل تخلف معلوله عنه فان كان قدما ارى الى التباس الاشياء بالثبوت لاحتياج كل واحد منها الى الاخر في نفس الاحتياج الاخر اليه وبنحو ان كان محدثا الخلق الى محدث ويلزم على كليهما اللزوم والتسلسل ان ثبت كونه ثم فاعلا مختاراً واجب كونه فاعلا لا نه قد يصح منه الفعل المعقد على غيره وكل من صح منه ذلك لا بد ان يكون فاعلا لا نه احكاما فاعلا لها تشبها احكاما ما يعتد على غيره وذلك لا يتأتى الا من عالم وحيا لا نه قد صح كونه فاعلا لا بل قد وجب صحته فضلا عن وجوبه لا يثبت في الحكي موجود الا نه في الا يعقل كونه في العلم ولا نه فاعلا معتد زانه ومعلوم انه يرجع الى ذاته بثبوت مع انتفاء الوجوه محال قدما لما يثبت من انتهاء الحوادث اليه من تأثير ما يعتد على كل اثر سواء وجميعا بصير بمعنى ان لا نه يراد ما يثبت من كونه كذلك وهذه صفات ذاته الثبوتية التي يستلزمها الا بالانها واجبة له لا الموجب لا نه لوضع اسنادها الى موجب لا يدعى اهو عليه في ذاته لكان ما قبلها فيلزم المماثلة وقد ثبتت في امثلة ثم من حيث لا تافى له في القدم ما محدثا فيثبوت حادثه على كونه محدثا ولا ويلزم للذات فكانت اجبتا اهو عليه في ذاته فيما لم يزل استعماله بذلك خروجها فيما لا يزال هو ثم مددك للذات كانه واجب لا نه فاعلا كونه في ذاته لا انه في ذلك ادراكا لمعتمد لا بمعنى كونه معلوما بل بمعنى كونه مسموعا مبصرا محال هذه الصفة المنقضاء عن صفة الذات فيه سبحانه وعن صفة المعنى في غيره واجبة له لا على الاطلاق بل بشرط منفصل مريد وكما راجع من انفعالها وتاخيرها ما اخفاء في جواز العكس فيه فلو لا المنع لم يكن لتقديم ما قدم وتاخيرها اخر وجه لان العالم بفعله وعرضه به بحسبه من خلوه من السهو الغفلة وكونه محال بينه وبين الا اذا يجب كونه مريدا وهذا حاله سبحانه فهو مريد على الحقيقة ولا نه امر بالطاعة ونفى عن المعصية فلو لا انه مريد لما اشر كاره لما نه عن علمه يتميز الامر والامر من غيرهما ولا كان لكونه امرا واهيا وجبة يستحيل استحقالها لذاته والالزام قدم المرادات واجتماع المتضادات للذات ولغنى تديم لا نه لا تديم سواء ولمن محدث حاله فير لا يستحال كونه محال للحوادث وبنوعه لوجوه وجوع حكمه اليه ان كان حيا واستحالته في الجهاد فلا بد من وجودها لا نه محال لا يجوز عليه ثم مما يجب نفية عنه ما لفظه معناه يفيد السلب هو نفى الماشية المحكية عن ضرر بن عمر ولا نه لا سمك يدل على ثبوتها ولا طريق الى صحتها والاصح اثبات الكيفية والكيفية هو وجه الرفض الجمية والجوهرية والعرضية لما يثبت من قد حدث ذلك اجمع فلو لا استحالته كونه بصفة نفى منها لوجب جدوده او قدما لثبوت المتناوذة في الحقيقة ولا نه فاعلا ما فعل من ذلك فخرها فلو لا كان مثلهما فاعلا عليه نساءها ولخرها كما يعتد على غيره ونفى الرؤية بالابصار والادراك بالاسماء الجواسم لا نه لوجوه رضية اجلا لوجوب عاجلا لان الرؤية اذا صححت جبت واذ لم تجب استحقال الرؤية استحقالها لان وجوب استحالتها هناك ولا نه ليس عقابل ولا حال فيه ولا نه حكمه فلا يعقل كونه مريدا ولا محسوسا وقد مدح نفى الرؤية عنه عند حاجتها فانها تفقد لم تحده لا طراده ذلك في كلما مدح بنفسه كالسنو والنوم وغيرهما ونفى الاتحاد لا نه ان اريد به الحول فهو من خصائص الاعراض والجاودة فهو من لوازم الاجساد وكلاهما مستحيل عليه ان اريد به غيرهما لا يمكن معقولا ونفى الاختصاص بالجميان والحلول في الحال بمثل ما ذكرناه ومنه ما لفظه بثبوت ومعناه سلبه هو كونه غنيا لا نه من مستحيل عليه لاجل الية لا وجه لثبوتها الاجتلاب المنافع وفتح المصادم مرتبين على ثبوت الملاذ والالام المحيية للشهوة والنقاد المحضين بالاجساد فلما استحال ذلك عليه مع كونه حيا استحال كونه محتاجا وثبت انه غنى كونه واحدا لا تافى له في القدم لا نه لو كان له ثبات لجاز وجود احدها مع عدم الاخر اما في الزمان والمكان والحال لثبت لها ما به يتميز الزمان من الذات الواحدة وتا في ذلك في القدم غير معقول ولا نه لا طريق الى اثباتها من نفس الفعل ولا من واسطه واثبات ما لا طريق الى ثبوتها جملة ولا نه اثباته مكاف لاثبات ما زاد عليه في ارتفاع الفرق وامكانه بين الحق والباطل هو محال فاذا انبغى عنه الثاني شريكاً كان ونظيره اثبت وحدانية الجمع كاف في الدلالة على ذلك اما الكلام في كون العدل فانه يرتب على اصلين احدهما اثبات الحقين البقيع الضالين لا نه قد ثبت عموم العلم بحسبها ومقتضات لا يفيد العلم بحسبها وفتحها على ما وراء كمال العقل ولا يمكن الخروج عنه معذرتا لان من جملة علومه لم يكن لجميع ذلك وجه لا تاثير لا مره لا نه في حسن ما مورده لا نه في منها لهما لوامر التوقفا العلم بحسب ما حسنه العقول في حق ما بجهة على دودها فيستحيل الجمع لما بينه من الدود وكان لا يقع منه ثم تصديق الكنايين الذي لوجاز عليه لم يبق طريق الى العلم بصحة الانبياء ولا صحة الشرايع وما بجهة مدلوله لتساويله الا غير خات لتساويلها انما اثباتا قنذاره ثم على صفة الفيح لان استدار كونه تادانا الى ما هو عليه في ذاته بقتضيه عمى تعلق تاداديه بكل مقدر على الوجه الذي لا يتأهل في جملة المقدرات البقيع

اشارة السبف

مفتی

للشيخ علاء الدين

مؤثرة في معلومها ولا مضاده لو فوجئ منه فكان ممكن الوقوع باعتبار ما يمكنه من اختياره ولا واجب عليه في كل ما لا يمكنه من اختياره ولو اوجبه في كل ما لا يمكنه من اختياره
لا وجب ان المؤمن يتبع التكليف ويحفظ ما يترتب عليه قد كلف الله سبحانه كل من اكمله شرطه التي هي الحيوة والحق والقدرة على التكليف
ونفسه لا تدركه اذ اذلة العقل وشبهه في الفهم والاعتقاد لا ينافي في المعلوم له لان مع اكمالها انما لا يعجز بالحسن عن الفهم بل يجعله امره تعالى
لكونه موقفا من غير ما في عينه كك لكونه ملزما مشتملا على كونه مكلفا كل من اكمله فعل المشروط ترك المله كان غائبا او غير ملزم بالاعتقاد
وبتبع الله عنهما ولا وجه لكونه باعتبار ما غير مكلف لا على الصفات المعترضة في ثبوت كونه كذلك بحسن هذا التكليف معلوما مستلزما له
مكلف حكيم ولتضمنه لتعريفه في استحقاق المنافع العظيمة التي لا تستحق الا به ليقع الا بتكليفها وذلك هو الغرض من التعريف في حكمه
ايضا لا المخاطبة من تكامله شرطه المشار اليها وهو من الجملة المشاهدة اسماء افعالها ما لم يتم كونه حيا الا به ولا اعتبار بما سوي ذلك كما
لا اعتبار باليمن بعد الظن ولا بالزيادة بعد انقضاء الحيثية في الجملة والا فخال صادرة عنها والاحكام متعلقة بها والادراك
ببعض اعضائها فلو ان المكلف منها ما يبيته لا يمكن لجميع ما ذكرناه وجهه كما لا وجه له بالنسبة الى الشرح منها والظن بما به يتحقق التكليف اما الزعم
بفعلنا يتجلب وما هو في فندب انما منع من فعله فظن او ما الامتناع منه ولى فكرته ومكرهه فان لنا ما عطفه او سمع من افعالنا فظن او يسمع
الظاهر داخل تحت الظان والامتناع لا يكون مقتضى المكلف بشهادة الحصول بيقع تكليفه الا بظاننا سواء كان بفعله فده او انما
شرط من شرطه لانه لا يحصل الا معها ولا يكون مستحيلا بان لا يكون مقتضى ولا وجه لتعجيله لا لكونه تكليفيا بما لا يطاق لثبوت حسنة بثبوت
الظان وانما لا يتقارن بالاعتقاد ولا يتعلق بما حكم له ولا استحقاق به كالمباح ويعتبر في قيام المكلف به معرفته بمكلفه سبحانه على صفاته جليلة تفضيلا
وبالتكليف على صفته بكيفية تمييزه بقاءه الا لا يفيد قيامه به ولا بد من فاصل بين التكليف وبين ما يستحق عليه لا نه لو اقبل به من انما جاء
باعتبار انما الاجزاء المنبذة لمحصو المستحق على الوجه المنبذ لما به يستحق حاله فكان انقطاعه اجبا لذلك هو اما بالاعتقاد او بغيره مما يتعلق
به المصلحة ويقضي الحكمة ولا صد الجواهر الا القناد بوجوده الا به محل ينفي وجودها جليلة وجودها لا يتجلب ويختص بها بعبارة لا تنافيها وطرق
اثباته السمع هو اجماع الا انه وظواهر الايات وما هو معلوم من الله الاسلامية والشرعية النبوية فيكون عدم الجواهر حقيقة لا اعتبارا
اعادتها باعينا بها لا يقاها والاسياف منها ما مقتدر له سبحانه لتعريفها بما لا تقم الاعلية لا يصح خرد جماعته لا يستحق الخروج المعلوم عن كونه
معلوما لا يجب عادة ما ناد من الجملة على ما به يكون المكلف مكلفا بل ذلك اجمع الى اختيار الحكيم ولا اعادة من لا مستحق له او عليه ما علم
تعالى انه يقر بالمكلف الى ما كلف فعلا واجتبا او يكون معادرت باختياره هو المسمى بالطف والصلاح وهو اما عام واخصا وما ظهر من
منها اما من مغلة تقاد من فعل المكلف لنفسه من فعل غيره لانه اذا كان في المعلوم فعله او ما يقوم مقامه الحكمة يقتضى فعله لوجوبه لا نه جاد
يجري للمكين والافتاد وفتح مغلة كفتح مغلة وان سعة منافع الغرض المجري بالتكليف لانه الحكيم لا ينافي فخره لكونه من مائة الحكمة
شرطه نقد على ما هو لطف يند بثبوت مناسبه بينهما وخاله من كل مغلة وهو فيا لا يتعاق بالدين غير اجبة لوجه لوجوب الاصل الذي
ولا طريق له لا يستحق لكونه ثم في كل حال غير متعلق بالاخلال بالواجبة ويقضي لنفسه ولا يجب المنع منها بل الاعلام بها لا يمكن من
دونها لا اذلة العقل واستتمام الغرض بذلك ولا وجه في اللطف اذا كان مصلحة في امر المكلف مع سدة في غيره او لا كما لا وجه لكل مصلحة
لا تم الامتعة ومعرفته الله ثم واجبة لكونها احصا لجميع التكليفات المكتبة عقلا وشرعا لكون اللطف الذي هو العلم باستحقاق الثواب والعتاب
على الطاعة مشروطا بثبوتها ومتوقفا على حصولها ولكونها مشروطا في شكر نعمه سبحانه وعبادته التي هي كيفية في شكره الذي لا يصح الا بعد
صحتها لا يثبت حقيقة الا بعد ثبوتها وكل الايم الواجب لا به فهو واجب لا وصلة اليها في دار التكليف الا بالنظر في المصالح على شرطه
الاستحالة لكونها ضرورية واخالة عن طريق يرجع الى الضرورة لثبوت الحياتية اذ اذلة تفاعله في كل ضرور ولا سبب في تكليفه تعلم بالمكنه
مضطر الى العلم برادسية لثبوت العلم بعينه المعنى على تقديمها وان السمع مؤيد لوجوبها فكانت باعتبار ما ذكرناه نظرية واستدلالية كما
النظر واجبا لوجوبها وهي على التحقيق والواجبات فيكون ما هو وصلة اليها وسببها كذا لان ما عدا النظر من جميع الواجبات العقلية
والهية قد تجاوزوا المكلف منها اما وجوبا او جزوا او لا تجاوزا من وجوبه عليه فكان اول الواجبات وصلة وترتيبها وانما يجتمع في حصولها
والرجاء وقد يحصل خول المكلف بسبب يتعد عنه لتدبره ما هو عليه من احواله وما هو فيه من الظواهر وما هو في احواله وما هو في علة لما عدا ذلك
الاعتدال في المذاهب الا ذامع تقديمها وقد ما يحصل كل احد منهما الا بد من دورا في الظاهر على اولى ما كان كلاما داخل معه فتمت
اخالة من اهل النظر حصة على استعماله ويجوز ان الضم يقضي وجوبا لا خرا من مفعولها كان ومطوقنا وذلك باعث على النظر مؤيد لوجوب
وهو مولى العلم مع تكامل شرطه لكونه ذاتا محبة رابعا له يقل بقلته ويكثر بكثره فكان مسببا عنه مؤد من جهة من لم يولد نظره
العلم لتفسيره ما به النظر في المتطورية ولا نه نظره في الشبهة لانه النظر في النظر فيها لا يولد شيئا ولا يقفه بواجبه لا الى الجمل السكود

اشارة السبق

والجهل ليس سببا ولا متولدا عن النظر لكونه يفيض العلم وصدا لا يستحالة الجمع بين التقيين والمنظور فيه لا كتابا لمعزة التواضع
خرج عن مقدرك وركل في دمه مقدرة مما يتجسس سبحانه بالاثبات عليه من الجائز في اصل العقول ان يخلو الغافل من كل تكليف لكن ذلك شرط
بان ينسب الحسن عن التبع لا يشترط ان يكون مستهيا للحسن فاخر عن التبع لا بالعكس من ذلك فتقديره يكون خلو من التكليف
جائزا لكونه غير منافع الحكم ويكون كما لعقله مع ما يضاف من اصول النعم الباطنة والظاهرة فمعه منه سبحانه عليه احسانا الى الله العقل يقتضي حسن
الابتداء بذلك لا يتجسس على ركن العدل الكلام في الوعدا لوعيد هو ما يستحق بالتكليف فعلا وتركوا المستحقا مثله للمدح والذم
الثواب العقاب النكر والعرض والمدح يميز بكونه راد على الارتفاع والذم بكونه راد على الانضاع والثواب بوقوعه مستحقا على وجه التعظيم
والعقاب بوقوعه مستحقا على وجهه فانما نزل النكر بوقوعه لاعتبار ما مضى من التعظيم والعرض بوقوعه من تعظيم يعتبره المدح والذم العلم
بما يستحقه والتقدير في كل احد منهما والوضع العري فيهما وبيننا ما بقول حقيقة ما الفعل بخلافه على شيئا ورعا وبسبب كل واحد
منهما بحسب الوجوب مطلقا في موضع مفيد في غير دليل ان عقلا لا تضاعف وتعلمها فيما يستحق المدح اما فعل الواجب لوجوبه والذم
لوجهه نذير في اجتناب التبع لوجوبه لا يحق لوجهها لا يستحق على ما سوي ذلك على ما يثبت استحقاقا في الثواب نظر
حصول المشقة في الفعل الزائد في سببها وما يؤول اليها وطريق العلم باستحقاقه العقل لثبوت انما المشاق التي لو لم تكن مقابلة
من الاستحقاق لرجح الزاها ولا كان له وجه بوجوبها تعين اللطف فيها وما يقابلها من الاستحقاق تعين فيها وجه الحكم ولزم الحكم والادب
الصبر عليها وبلد امر للمدح بحسن تحمل المشاق للمنافع المقطعة عقلا اذ ليس فيه ما يقتض شراطا واما فنكون القطع على ما وصفناه من صيا
باجل جميع الامة ولا يلزم حمله على المدح لا شراكمما في جهة الاستحقاق لانهما وان اشتركا في ذلك فقد اختلفا في غيره وثبت احدهما في موضع
ليست بوثبات الاخر فيه ما يستحق الذم اما فعل الفصح والاحلال بالواجب لا يستحق غيره فما يثبت استحقاقا في العقاب بوجوبها
المكلف ذلك على ما يبينه صلح وطريق العلم بالمدح لان العقل ان اجازة ولم يتبع منه لانه لا قطع به على ثبوت استحقاقه لخلوه من ولا التنظيم
على الضرورة واستدلالا بالمدح بانه قطع الى المدح المنقطع على صحته هو الاجماع والنصوص القرآنية ولا يلزم عليه الاغراء لان تجوز عقلا
والقطع عليه سمعنا لاجل اغراء معه اذا كان الاصل فيه الذي هو ثبوت استحقاقه لا يعلم الا سمعا فالفرغ الذي هو ذاته انقطاعه الى ذلك
وتداجعنا لا على ذم عقاب من مات من العضا كان راد الاجماع على ذم عقاب من عداهم من عضا المؤمنين فهم على ما كانوا عليه من ثبوت
استحقاق الثواب لادام وان استحقاقه بعضنا منهم العقاب في انقطاع عقابهم ممكن بتقديره ذم ثوابهم للجمع عليه مانع من انقطاعه لا مكان
حصول مغالبة للاستيعاف منهم ولا مانع من ذلك كما لا مانع من استحقاقهم المدح في خالهم فيها مستحق الذم لوجوب مدحهم بايمانهم وذنوبهم بعضهم
وما تغذ ذلك من فاعل احدا لا لثقله لا لثقله لا استحقاقا فانه لو كان له لسانان لمدح باحدهما وذم بالآخر ولو مدح بلسانه وذم بما
يكذب بيده وبالعكس من ذلك يصح وكان جامعا بينهما في خال واحد فكلما اثنائه بين ثبوت استحقاقها الا على امر واحد بل على امرين مختلفين
فكل لا تناه ايضا بين ثبوت استحقاق ما يتبعها من ثواب عقاب كما اجبت الامة على ذم عقاب لكنها راحوا ايضا على الوعيد
على انقطاع عقاب من وصفنا حالهم ولا يستحالة الجمع بين دائري الثواب والعقاب جب كون المنقطع متفدا على الدائم الذي يحصل بذلك
منه مغالبة وقد ثبت بما ذكرناه ان المستحق من الثواب لا يفيده شئ ولا يسقطه مسقط لان اسقاطه منافع الحكم لكونه مستحقا على الله
لا على غيره فتقديره سقوطه بعد ثبوت منافع الحكمة ثم واذ اوضح ذلك بطل الخطاب بين الطاعات والمعاجز بين المستحقين عليها وبطلان
انه لا تناه بين ذلك لكونه متجانسا فان حشر يقع طاعة او معصية واحد لا تضاد فيه ولا اختلاف بينهما الا بالوجوه التي يقع عليها
وهي تارة لا اختيارا والقاعد قصد بل مما يصح تعريفها منها فان دخول الدابة من صاحبها كدحولها بغرضه واحد المدح والادب
معصية وذنوبها واحد لا اختلاف فيه الا بالوجه لوانع عليه كل حشر يقع ثوابا وعقابا واحد لا مضادة فيه ولا اختلاف بينهما الا
بالنعم والاحكام والتفارق من جنس الام والذمة واحد اذ اكدما بطريق واحد لا اختلاف بينهما الا بالنعم والافناء ولولا ذلك
المتداخل بينهما لما تميزا بغيره وبالعكس من ذلك فان المبرر بلذله ما يولد المحرر من النار وغيرها من الحزائن واذا كان جسد المستحق واحدا
وما يثبت استحقاقه ايضا كانه يعقل حول الخطاب فيه لا لا معنى له الا التناهي الذي لا يدخل الا في المتناهي لا في المتجانس على انه
نوع وهي لكان بين الموجود والمستحق معدل يوجد بعد تكيف يدخله الاخطاء ووجه جامع بين الطاعة والمعصية على حد احد
لويث له على راي الوعيد بمراد استحقاقا وكان بمنزلة من لم يطع ولم يعص لا له ولا عليه هو ظاهر الفساد واذ بطل الخطاب والتكثير بطل
لان صفات الذنوب في استحقاق الذم والعقاب عليها اكبر منها وان زادنا يستحق على الكبار بالنسبة الى ما يستحق على الصغار ولا نثبت
الصغيرة كغيرها وذنوبها من على اثبات الكبيرة محيطه لاجلها فبطلانها واحد مسقط العقاب على الحقيقة عفو الله ما عند التوبة التي هي

المشايخ العلامة

الثاني على ما يفهم من القبح وعلى لا يعود الى مثله مستقبلا مع الخرج من حق ثبت في الذمة ان كان الله ثم قبلنا واذ ان كان بما
 يؤديه فضا ان كان ما يقضي ان كان لبعض العباد فبما دية وفعل ما يجب في مثله واذ احسن التوبة كانت مقبولة اجزاء وسقوط العتق
 عندها متفضل من الله لا وجوب لا ان يكون وجب على جهة تكون هي المؤثرة في الاسقاط لم يكن له سبحانه ان يترك ذلك تكريم ولا تمن ولا اختيار ولا مدح
 مع ان ذلك كله لا يقتضي ان يكون الوجوب من حيث استحالة خلاف الوعد عليه ثم لا من حيث كونه مؤثرا في اسقاط ما هو حق له وما
 عند عفو ابتداء والعقل شاهد بحسنه لا نرا ان كان العقاب حقا له لاحق به لغير بل لا يقطع باسقاط حق الغير بحسن اسقاطه فخرج
 اسقاط الدين وان كان في الحسن البالغ منه لكونه محض اذ اكد انه سبحانه لا ينفع باستيفاء ولا يستصرا باسقاط ولا يناط بذلك شيء من وجوه القبح
 وحسن الاشياء لما يشهد به اديلة العقول السمعية على ثبوتها لا اعزاء بذلك لا يبالوا فعند الشفاعة التي هي قوتها لا نزاع فيه كقولها ولا وجه
 لتحقيقها اذا كانت في زيادة المنافع للاستغناء عنها ويجوز العكس فيها بان يعود الشفيع مشفوعا فيه فتكون حقيقة في اسقاط المضاد وهو ان
 يقتضيه لعقاب بقدر السمع مع تفصيل ذلك فكل من جعل الرجل منه لا بد من انما اثر الى الثواب لئلا يتم بعد الاختصاص به بالعقاب المنقطع كما بيناه و
 الايمان وان كان في اصل الموضوع عبارة عن التصديق الا انه يخص شرعا بتصديق ما يجب اعتقاده من وعدائه الله ثم وعد له وبنوه ابنيك
 واما اولياته وما يترتب على ذلك من تحليل حلال بحر محرر لا بد من معاده فالمؤمن هو المصدق المعتقد لذلك بعقله المظهر له بل انما
 دون اعتقاد اعتقاده فان كانت موافقة باطنه لظاهره في الصدق والاخلاص معلومة اما بكونه معصوما او مشا الى به بذلك من في اشارة الخيرة قد
 مطلفا والانه مريد ان كان اعتقاده ذلك مستندا الى حرفة نفسانية فهو الغاية والاعزاء ما لا بد منه من علم الجملة وان كان خاليا من المحبة
 على وجهه وانما على وجهه بقاء العقيدة لا برها قطعي علم يتبين بالبحر القبول التسليم هو الذي هو تقليد الا ان مناحبه مقلدة لاهل الحق
 في حقهم نله بذلك من تربية على مقلدة اهل الباطل باطلهم وهو عند بعض علماء الطائفة مصيب في اعتقاده مخفي في تقليد فيخرج من اهل الحق
 ما يخرج لغيره من منصف على اهل الحق بناء على انه لا وجه لتكفير احدنا للطائفة على اى حال كان والكفر وان كان في اصل الحق الماخوذ
 من السيرة والتقليد الا ان اخضر شرعا يجوز ما وجب للتصديق به واجوز ولا يتم الايمان الا به فالاحد انك هو الكافر الذي يجب طرده
 ويخرج عليه احكام اهل الكفر والفسق وان كان في الموضوع الخرج الا انه اخضر شرعا ما يخرج من طاعة الى معصية فالخارج بذلك مع محبة
 اعتقاده هو المؤمن الفاسق الذي تدبينا احكامه لا نرا منافاة بين ثبوت الايمان ودر نوع النسوة لصحة الجمع بين الطاعة والمعصية والحسنة
 السيئة في وث واحد من فاعل احدهم تصديمينه سر بتمتة الا وبيع بل انما دوى محظورا بطرفة قصدا وقد انا الى ذلك متفقا في جميع
 ما اشرنا اليه من احكام الايمان والكفر معلومة مقطوع عليها بالسمع خاصة هو اجماع الطائفة المحقة والخالف العقل من طريق يقطع به على كل
 منها ما سألنا ما يتبعه من تعميم البعث والنشور والموافقة والحساب الميزان والاصراط ونظائر الكتب شهادة الاعضاء والانهما يجب
 الاستحقاق في الجنة ينحصر بينهما بالملاذ والمساد الى ما ينحصر عندها بالايام والمضاد ما يتبع ذلك في تربية عليه حتى يجب اعتقاده و
 الفلح عليه نرا مما لا يتم الايمان الا به وطريق العلم به اجماع الامة والافعال والافعال والافعال والافعال من خالف في شيء من سبق
 الاجماع وتقدمه على خلافه الشك في حق على النعم المفسوبة اجزاء النفع فان كان كما للمتهم ما معلوما اعلا المبالغ كتم الله ونم انبياءه والى
 كان شكرها مطلفا والانه ميقن سلم بوق العلم باستحقاقه ضرورة العقلية من جملة علومه والعوض يستحق على الام لا على غيره ما يعلم
 وجوبه بوجوب لا انصافا الذي لا يتم الا به وثبوتها لا معلوم بوجوبه وادراكه والفريق بين حصوله وادفعه لا يكاد يشبه الاثر فيه
 على عاقل فان كان من فعل الله ثم ما مبدءا لا عن سبب لوجهه لطيف بعض المكلفين ما المفعول به ان كان مكلفا او غيره وبن ذلك ثبت
 الغرض مما انتهى البعث عنه لا بد منه من عوض ايد موقوف عليه ينظم النسبة اليه بما يناسبه لا بجهة تجلده بذلك ثبت العدل به
 اتقى الظلم عنه وسبيل ما في الدنيا وهو حاصل عن بعض المعرضين وحسنه معلوم بجزا ان الغادة به وان حرمها فيه لا توجيه مشع والعرش
 فيه على المعرض لا نرا على المسبب ما في الاخرة فلا وجه له الا الاستحقاق وهو المقضي حسنه وان كان من فعل غيره سبحانه فما احسن وهو
 ما كان الاجتناب ففجع حسن لا يجنب الا به وادفع من عظيم لا يندفع الا به اولد انتم معتد غيرهم مقصودا بلا مرد ولا ابتاع امر شرع واذن يتو
 ولا نرا حق اداء مستحق فكل هذا الوجه يحسن فيها الام وما يتبع وهو ما عاها ما لم يكن على وجهه منها وهو الظلم الذي لا بد منه من الانصاف
 وعوضه على فاعله من بجز لا استحقاقه بمقدار المستحق عليه وكلما اتفق وتربيع التواضع به لا استحقاقه بما لا يصح فيه ذلك ولا اجل الانسان لا
 واحد هو الوقت الذي يحدث فيه عليه الجاد من موت وقتل فكما ان اجل الموت وقت حصوله فكما اجل القتل فبما المقول لو لا قتله وموته
 كلاهما بالنسبة الى قديرته الله ثم وحسن اختيار ما يزداد له على القطع على لهما الاستحالة بغيره سبحانه ولا التميز عليه بقطع ما لا وجه للقطع به
 يكون الوقت في ذلك مع يجوز كل واحد منهما كما ينافي في اعتقاد الحق الذي لا بد منه فابعد منافع المنفعة به على وجه لا مع فيه عليه هو المؤثرة

اشارة السبق

في التلخيص

وبذلك خرج الحرام عن كونه مركباً وبعبارة اخرى لا رد في الحلال المطلق الذي هو المذبح والجليل برؤية امر السعدان كان عبادة عن تقدير الله
 وقد يختلف في القلاء تارة وبالرجل اخرى فان كانا من قبل الله سبحانه فاما من قبل الله خاصة وان كانا من قبل الله انما
 بالاكراه لا بفعل سببها معروض اذ العوض على من هو سببها الكلام في ركن النبوة فان بعثه لا ببناء ممكنة لكونها مقدرة وحسنة لا شائفاً
 الحكيم منزه عن كل شيء لا نهما بعثهم وصدقهم بالظهور والنجاة مع استحالة تصديق الكذابين والظهور والنجاة لغير تصديق بئس القطع على جنبها
 ودنيا كانت واجبة من حيث جعل الاعلام بالمصالح والمفاسد لا يمكن العلم بها الا للاطلاع على ما وجب منها فعلاً وتركها الا ببعثهم بكون الوحي
 ظاهراً هو اذ نادى المكلفين الى الا سيئ لهم الى الاسترشاد اليه الا بهم واللفظ في الولي لا يجب ان يرد في التذنب نذير عصية لا ببناء مطلقاً بالنسبة
 الى جميع الاديان وجميع مائنة العصمة واجبة لا نه لو خاف عليهم شيء من القبايح تدح في اذانهم وتجليهم المقطوع على صدقهم فينبطون بالبحر عليهم
 فكان لا يبقى لاحد طريق الى العلم بصدقهم الا لولا القطع عليهم بعدد الوتوق بهم والقبول منهم وذلك من ان الغرض في بعثهم الكشافة فانه ثبتاً
 الحكمة وتناقضها فكما وجبت فيهم عن الكذب في الاداء والتبليغ ليعبر الرجوع اليهم والافتداء بهم فكذلك جبت فيهم عن كل شيء لا فيمكن تبليغ
 النفوس اليهم لفورها عنهم ولا يثبت ذلك التزير لتمام الذي لا يبقى للمستقر معه وجه لا بعصمتهم على الاطلاق وهو انما اذناه وبالعلم بالبحر والظن
 على انهم اذ نص صارت في بئس القطع على صدقهم وشرط المحر في ذلك لانه على التصديق ان يكون متقدراً في جنبه ومصفاه مخصوصه لكونه من قبل
 الله اذ جاء بالبحر في فعله لان الدعوى عليه فما تصديقها الا اليه خاصة في العادة المجازية بين المبعوث اليهم لان المتقار لا اياه بغيره لا لا نه من قبل
 لدعوى المدعى على وجه التصديق له لان المتراخي لا قطع به على ذلك ليجوز دخول الحيلة فيه فانه حصل على هذا الشرط ولعل صدقهم من قبل
 واخص من غيره لذلك معجزاته اذ وجبت في حكمته سبحانه تصديق المدعى عليهم من حيث كان صادقا عليه في دعواه وكان غاية تصديقهم بالقبول
 ان يقول هذا صادق فيما ادعاه على فكلما دخل له فاذكرناه مما يقدر في تصديق ادعائه مقام قوله انه صادق فينبطون في ذلك بين القوم
 والفعل لتمامه في اقامة المحر في مقامه كما لا يفي بين ان يكون الدعوى بما دام ما وعينها من مراتب التصالح اذ وجه الحكمة في وجوب تصديق الجميع
 اذا قلنا المصلحة به واحد فنجوز في موضع المنع منه في اخر وجه له ومشا هذه المحر لن يشاهد يقتضيه عليه بمراد في المحر المتواتر في ذلك
 فينبطون العلم القطع به مع فقد مشاهدته ولا يتميز الخبر لكونه متواتراً مفيداً فاذكرناه الا بان يكون على شرطه التي هي كون محر في الاصل
 مشاهداً محسوساً لا يلتبس الحال في مثله ولا يدخل فيه الاشتباه وكون ناقلية بالغين في الكثرة الى حد لا يجوز على مثلهم في العادة والظن
 فيه والافتغال له وما يجري مجراها مع ارتفاع جميع الاشياء الداعية الى ذلك عنهم واستحالة ثبوتها منهم وشتا وطبقاتهم في ذلك على الوجه المقطوع
 به انه لم يكن مختصاً بطبقة دون طبقة ولا بفرق دون فرق فانه اختص المحر بالثبوت في العلم واثم ليقين محر وهو لولا ذلك متواتراً
 والا فلا وصدق جميع انبياء الله معلوم باخبار الصادق عنهم وهو نبينا محمد مع ما تضمنه الكتاب لغير من ذكره لا نبيا المعينين فيه
 صدق نبينا محمد عبد الله معلوم بادعائه النبوة وظهور المحر بابقا الادعاءات بخصوص جميع شرائطه فلو لا انه صادق في محر ذلك معجزاته
 عليه وان كانت كثيرة الا ان منها ما هو بان موجود وهو القرآن الكريم ووجه الاستدلال به على نبوته انه تحدى العرب وتوهم بالبحر عن
 معارضته لولا التحدي لم يكن الادعاءات وجه فخر واعن المعارضة مع توفير الداعي الى ما وقوة البواعث عليهم لولا معجزهم عنها لا توانها ولو
 لولا القلت وظهوره بل كان نقلها وظهورها اعظم من ظهور القرآن ونقله لانهما كانت حجة لهم بعثها بقاء جميع ما كانوا في من ديانته وزيادتها
 وغيرهما في علم يعرف لها فقد ولا اشير الى ذلك بوجه مع تطاول المدة التي كانوا فيها مهتمين وعلى اثباتها مجتهدين متحليين علم بلا شبهة
 محجهم عنها واثباته فاذق لحوالهم لانهم مع ما كانوا في من الفضاحة والبلادة عدوا عنها الى ما لا مناسبة بينه وبينها في كل لغة ولا مشقة
 لان تفاوت ما بين المعارضة والكلام والحرد بالمقضية له لملك اليه لم يحيطوا فيها بل بوع عرض لا مرام لا يحصى غشاً قل فلو لا ان معجزهم خارق
 العادة لم يثبتوا الى ذلك ولا دفعه كان لا نه انهم اليه حجة لكونه مخالفاً لغوايد العقلاء وذلك شاهد بصدقته وصحة نبوته من حيث صرح الله
 عن معارضته بسلمهم العلو المخصوصة في كل شأنه وتواينها وتطاولوا اليها لانه لولا الصبر لم يكن لوقوفهم وخوسهم عند التفرغ لظهور
 الطبع بمصونها واجد كان الكلام البليغ مقدراً لهم وهم عليه مطبوعون وبه متطاولون فواجب اخلاصهم وتقدده عليهم في ذلك لظهور
 وحاجتهم اليه لولا ما ذكرناه فان كانت فضاحة فاحتاد بهم به ونظمه وكلاهما وجب لفرق بين افصح كلامه وادبته وبين اقصره والمفضل
 على وجه يشترط في العلم به كل باع طما من ميزه ومقصر لكونه مرفاً بين ممكن ومعجزان من المحل المحال لان يفرق بين المتقار وبين من لا يفرق
 بين المتباعد وان كان ظهوره على هذا الوجه وبلوغه في الظهور الى هذا الحد غير حاصل ولا دفع ثبت انه لا وجه لا يحتاج الى القرآن الا الصبر
 وهي خاتمة غرضه في كل ما تدبره لا بقدرة لا بخصاصة تعظماً بالافتداء عليهم على ما بيناه من معناه ومن انه سبحانه لا يجوز عليه تصديق من ليس
 به ذلك بثبوت صدقته وصحة نبوته ومنها ما ليس ينافي لنفسه انما علم بتواتر نقله به وهو ان في محر ان يكتب في الحصاد والاشقان القرون

الشيخ علاء الدين

الماء ناره بغير سبب واخرى بوضع كفه وجنب الخبيث وكلام الذراع وعجن الشجر الذي عود هذا الى موضعها عند انقضاء تلك الاشياء التي
الكثرة بالطعام الغليل اخبارة بكتبت في القبايات والحوادث المستقبلة وتقع في حيزها بما لما اخبرنا بها فمقتض فان ما اشرنا اليه فظلم من
ماله منها ووجه الاستدلال بها ان هذا ما نطق القرآن به وفيها ما علم على الايمان للشك فيه ولا يثبتها باضتمام بعضنا الى بعض بانها قد
ولا لا الايمان بل في المواقف بعيد مفاد وتوقعها على صفة الشجر العبري بطل لا يبعد فيها ما يابى فيه ويقبح فيه فاكثر ما ينادون
بنونه وطلد هو نوره وبقاء شجره في نفضاء التكليف في حقها وجوب كونها لا يبعد لما في الشريعة لان العقل لا يمنع من
الشرع بل يشهد بحسنه لكونه طريقا الى اعلام بجنة المصالح التي لا يمكن استئصالها الا بمرور العبد بالاحكام الشرعية تابع للمصالح التي
ويجبها واذ اجاز في العقل اختلافا فيجب اختلاف الايمان والكلفين فما المانع من التبع وهو سبب لاعلام بجنة ما ويا لمصطفى
العلم بها وما تعلقت به الصلح منها فيكون التبع منه قبول على انه يوجب البذل باطلا لا يثبت له حقا وشرطا والفرق بينهما ظاهر لو كان في
الشرايع بذل لمؤدبا العلم في كل ما لم يثبت له نعم وحصل بعد غيره كما لو ثبت بعد الحنوة والتم بعد الحنوة والضعف بعد القوة والقل
بعد الرخص هل جاز اذا لم يكن في شيء من ذلك ما يوجب في الشرع او لا ان لا يلزم عليها ما يوجب اليه ولا في غير لغلق الجميع
بذل الحكمة التي يتجمل منها فانها اذا استأخر الشيخ عقلا فلا مانع عليه شرعا لانها لا تجب فيها الا حيا او من قبل العقل لكونه من صفات البراهمة
التي لا سبيل لهم الى تحقيقه ولا في الثبات كونهم متوازيين في العلم والقدرة وبارئنا عن شرط التوازي فيهم بل استحال لها فيهم ولولم يكونوا كذلك كان احتياج
ما يقتضونه من نقلهم للثواب بل لزم حمله عليهم لئلا يرجع بالفتح على نوره بينهم مسقطا للاحتجاج فيمنعنا عن النظر فيه وما الكلام في ركن الاثبات
فانها واجبة عقلا بشرط ان احدهما بقاء والتكليف لعقله نظر الى ان سقوطه مسقط وجوبها وثانها ان ارتفاع العضة عن المكلفين نظر الى ان غنى
عن اللطف التي ما جاز من ليس معصوما اليه بالامانة ماسة لا بد منه ولا يبالى باعينا هما لان ثبوت اللطف بالرياسة العقلية على فقه الشرع
ظاهر ما يثبت للعقل لا يكون الا واجبا وطنا ان وجود الرئيس منسبط اليه هو بالحق ما يثبت نافذ الامر التي يحق التمكين في كل ما هو رئيس فيه
لا يخفى كونه مغبرا في الصلاح مبعدا عن الفساد ولا في اللطف في ذلك عند او قد تمكنه بانقباض يد او حجة جملة يتعكس الامر به بغايات ما وجوبها
بغير لطف فيقول الى ظهور الفاسد في ذات المصالح وهذا معلول كمال في الوان الزمانية والاحوال البشرية فنكر لم يحسن مكانة من يجزه
ما لا يشبهه في مثله ومن عارضه بما وقع عندنا من معتز من فن وعن لم توجهه مغاضة عليه لم يفتح فيه لانه كلام في جيل الرياسة لا
في ثبوتها وكل واحد منهما منفصل عن الاخر مع ان الواقع عند الاعيان ليس من قبل الرئيس بل من قبل الفاعل الرئيس له وجهه به فلا ملازمة الا علمهم
واذا ثبتت الرياسة لطفها وكان اللطف واجبا بما يتبناه مسقطا واجبا لانه في كل زمان من ازمان التكليف لوجوب اللطف اليه
الذي لا يحسن لامعها لكونها شرطا فيه ولان مع استغناء الشريعة واستمرارها الى قيام الساعة يفتقر وجوب ذات العلة في حفظها بعد اتمامها
كحفظها من بقاء او ما في حال الاداء ولا حافظ لها في الحقيقة لان حركتها في وجوب الاداء به واذ العلة بوجوده حكم مؤدبها وهو
الرئيس الذي لا يجوز خلوه زمان التكليف من جوهه لانه ان لم يكن عفو له جاز تحول السبل الى الهرب منها وهو من ان وجوب لطف على
صحتها ولا نأخذ علم من هو مكلف بها وان كانت محفوظة فاما الكتاب فليس مثالا على جميع احكامها ولا كل ما اشمل عليه ميتين لما بينه في التحليل
الذي لا بد له من بيان او التشرع وحكمها في عقد الاحاطة بجميع الاحكام حكم الكتابي متوازيها قليل بالنسبة الى الاحاد التي هو كثرها
ببها انما باعنا من لنا فلين عندنا واختلاف من بينه وبينه في الانساب ليس لاحاد مثمر علماء ولا موجبا علماء ولا طريها الى العلم
في ذلك الاحكام الشرعية فلا بد لها من ارتباط والاجتماع ولا تجزير الا بوجوب العصوة وتعيينه بينه والامع خلق منه وجواز الخطاء على كل واحد
من الجمعين لا تجزير في اجتماعهم ولا فرق بينهم وبين انفرادهم كما لا تجزير في اجتماع اهل الكفر على ما اجمعوا عليه من كفرهم للكل واحد منهم عليه
باجتماع وانفاده ولو كان مجرد اجتماع اهل الخطاء علة في كونه حجة لزم مثله في جامع كل فرقة من فرق الكفار بل لو فاما في اجتماع اهل
الزلل لا يصح ان يقال ان كل واحد من الرنج اسود فاذ اجمعوا على امر او اجتمعوا له زالت السواد عنهم واختصوا بالبيان بصددها فاذ
انفصلوا وانفرد كل واحد منهم في الاصر فاذ انهم وبسقوط ذلك واستحال له يعلم قطعا انه لا تجزير في الاجتماع الا بتعيين من في قوله بانفاده
التجديد والقياس والراي لا يخفى سقوطها لان المقول فيها على الظن الذي يخفى ويصيب مع حلولها عن طريق العلم بثبوتها ودليل على
جواز العبد بها والعمل باحكام الشرع لانه علم يفتقر طريقه فيطعمه بصدق فاسد فاذا بطل ان يكون شيء مما ذكرناه حافظا لها وكان حفظها
واجبا لوجوب ازالة العلة في العبد بها ثبتت في المحافظة لها بعد وفائها الا امام الغائب في ذلك مقامه هذه الطريقية وان كانت دالة
على وجوب الامانة بقاء الشريعة فانها اذا اتمت على عصمة الامام لان خلوه من العصمة مثالا لكونه حافظا لما ثبتت في المحافظة لمسؤولا لغيره فاما

فما ذكرناه

٢ مثالا السبق

بما لا يثبت لا يثبتون ولا يتم الا بوجودها له ولان المحجج اليه جاز الخطاء على غير نكول لا عمنه لكان فالجرح اليه خاصا لانه فلا مرتبة له مع ذلك على غير بل يكون حكمه في الاحتياج حكم الغير ان نسل الى غير هذا كان محالا وان شئنا في معصومين بذلك كان هو المراد ولا نزلوا عليه ما يتا الصفة المحي بكل من جاز عليه الخطاء في دخوله تحت الذم والحد الثغرة وغيره مما يشترطه بعض عمنه فكيف يصح وقوع ما يوجب ذلك منه اذا ثبت عصمته فلا بد من كونه افضل للرعية باطنا الى اكثرهم ثوبا واعلا منزلة عند الله لا معصوم مستحق من المدح والتعظيم مطلقا فلا يثبت له هذه الفضيلة لم يثبت له ذلك ولا كان بين المعصوم وغيره من ليس كل فرق ولا بين ثبوتها وثبوتها اليك فرق وقد تحقق الفرق بما لا يخفاء فيه ظاهرا الى كل ما هو يترتب عليه لا من متقدم على جميع الامة مفروض من الطاعة عليهم حتى يتقدم المفضل على المتأخر فيما هو افضل منه فيه معلوم بقضية عقل كل عاقل لا تتضاء العقول وشهادتها انه لا وجه لتفجير سو كونه كك وطاعة من يقع تقدسه في ما مثله ثبوت الطاعة فتبين من لا يتجوز طاعته لا يثبت ما منه فتقدير كونه مفضولا او يتجزئه من ان يكونا ما ولا ان ثبوت فضيلته باطنا يقتضي ثبوتها لظاهرا اذ التفرقة بينهما او اثبات احدهما دون الآخر لا وجه له واعلم بالتدبير في السياسة لتولية ذلك لردم كون المولى عالما بما قولاه والالم يثبت كونه يوجب احكام الشريعة لقضاء وحكمه بها والحال ان المقتضى ان لم يكن اعلم بالاحكام والفتاوى من المستقر والمحكم لراو عليه لم يكن كونه كذلك حجة كان تقدسه على هو اعلم منه بالحكم والقوى يتجوز لا بثبوت كونه فاسد مع فوجب تميز بما لا يتم كونه اما بالبر او اكرم لا نه تأم بضبط الحقوا لما لا يشترط وضعه في مواضعه واثبت ان كان الوجود لا نه فيه من شخص تدبيره وتولية اذ هذا اعيد لا نه القدره فيها والذاعلي اليها وبثبوت عصمته ثبوت هذا الصفا لراو على اصل صفا الكمال والكشف عنها التعيين يميز شخصها المجرى المطابق لادعائه وادعائه صادق بخصه لان لخصاصه بها ما لا يشاهد بها لا يحيط به علما الاعلام الغيوب سبحانه كونه امرا باطنا لا سبيلا الى العلم به والقطع عليه الا بما يكشف عنه وليس الا ما اشرا اليه فلو لم يكن معصوما عليه بالامانة او مختصا بمجرى بعيد قد دعاه فيما تعدد تعيينه ولو لم يكن لاحد من كلف ذلك طريق اليه ما تكليفه لا طريق الى العلم به في القبول في العتق ما لا تكليفه ما لا تدرة عليه كمالا انهم اذ حله المالك في تكليفه لا به فهو واجب لوجوب اذ احتملا وقد بطل بيبوت كون النسخ المجرى طريق تعيين الامام ما يدعي من الاختيار وبطل زيدا انه لو ساع في الامانة لساع في النبوة وفي الامور الدينية ولا نه ان خص فوامدون قوله فلا وجه له لكونه مختصا لا بمخصوص من جميع الامة او ما يراهها واهل الراي المشورة منها لا يخفاء في تعدده واستحالة لولا كان ممكنا لم يثبت ولا اتفق لاحد من دعيت امامته ثم هو من ان له وجبا لا مانه لا نه يقتضي من اختلاف الازاء وقتلت الهواه ما اير منع المستحق اعطاء من لا يستحق فجاز نصبه من شئ في ثبوت واحدنا ان نقول جملة المصالح المناهضة بالانام واكثرها واما ان تقم بها تاكل المفساد او بعظمها واذ ذلك يتا في ما قلناه وما يدعي ايها من الميراث مثلا ابطالنا به الاختيار فلا نه لو عين فلا مانه لتعين لكل مستحق له ويبدع في ذلك النساء والصبيان لكان ظاهرا بطلانها وانما تحقق هذه الخصائص المزايا للامام وثبت انه لا يتم ولا يثبت كونه اما على الحقيقة الا باختصاصه بها بها فلا شبهة في انتفاها عن ادعيت امامتها بطريق الاختيار والميراث لما بين هذين الطريقين وبين ما قد مناه من التفاوت والتباين المظنون على بطلان كل احد منها المناهضة لمدلول الالاد ووجه يجعل ان يكون امير المؤمنين على برج طاب اما بعد النبوة فلا فضل لاختصاصه به بل لا ومتبانه به فانه انما تعين قطعا تعكس سواء من ادعيا ما منعتها وخلوه منها وكان سقوط امامته بذلك ظاهرا ثبت كونه مختصا بها الامامة او ادعائها لم تتحقق بذلك امامته والخراج الحق عن امه الاسلام او صح خلودنا ان التكليف من الامام او صح ما مانه العار من الصفات المعبرة في العلم بصادق ذلك بل باستحالة ذلك على ثبوت امامته ولا نه مختصا بالخصوص لثبوتها وهي ايات كثيرة يكفي في اثباتها منها اية مدحه لما تصدق بختامه في حال كونه قوله نعم انما وليكم الله وسوله الذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم واكون فاثبت له سبحانه الولاية لانه مراده بغير من الطاعة ما اثبت لنفسه لوسوله مؤكدا ذلك بلفظة انما الالاد على تحقيق ما تضمنه وتاكيد ما ففتح لم تضمنه فكان اختصاص هذه الولاية به كاختصاصها بها بيبوت هذا التاكيد والقضاء والعطف الى المعطون به بالمعطون عليه بانها لو كانت عامه لم يكن لهذا التاكيد حجة الا كان بين من له الولاية من هي عليه فرق ولا كان لما اثبت له ولوسوله من الاختصاص بها وجبر مع ان المذكورينها من ايتاء الزكاة في حال كونه لم يثبت الالاد ولم يكن الامانة على اجماع المحققين من المفسرين وبالنصوص النبوية والجمالية لا يستعمل لتاويل لالانها بظاهرها لفظها على المعنى المراد وهي كثيرة مع اختلاف لفظها واتفاق معانيها كما مر ان قيلوا عليه صلى الله عليه وآله وامر المؤمنين وتصريحه بان بعد الامام والخليفة الوصي وهذا الضرب من النقص ان لم يظهر بين مخالفات الشيعة كظم وعين من النصوص فلا غرض وجبت اعراضهم عن التواتر بفعله دعيت الى كتمان فلذلك جاز في نقلهم احاد اوية نقل الشيعة ومتواتر انهم مع اختلاف وتباين ادائهم وبوعدهم في الكثرة حدا يستحيل معه حصول التواطؤ وما يجري مجراه وتساو طبقاتهم في ذلك كون المفقول مدد كاي الاصل لشيعة في مثله قد اقبلوا على نقله قد بنوا فيه ايتاء خلقا عن سلف من يدينهم شايع ذابح لا يتراب منه منهم بعيد ولا قريب لا يزال اجمع

للشيخ علي بن أبي طالب

عليه السلام لدن النبي صلى الله عليه وآله ان بل الى نفس التكليف فلو لا انه قد اوتىهم صادقون في واديه وقله لم يكن لشي من ذلك حجة بين المراتب
 الخفية الحقة للتأويل ولما نصرت لغير قوله من كنه مؤله على مؤله ولا بد عند حصوله من قدم مقدرة يقين فنادا الامر اجابا لظاهر
 وصرح بها بذكر الاول في ذلك ثم عطف عليها بهذا اللفظ الذي هو في معناها فكان مراده بالجليلين واحدا اذ الولي بمعنى الاول في لوازمه
 غيره لم يكن كلامه مقيدا فان جميع ما يحمله لفظه مولى من الاشياء المعروفة في اللغة لا يصح ان يكون شئ منها مراداً به من سوا الاول في لفظها
 كما لا يرد في التحقيق لانه لم يكن له اصل لها ولا من سواها فاعلم استحالته منها ما علم ضرورة بثبوتها فلا فائدة في اشارته اليه نصه به سيما في
 ذلك الحقل العظيم والجمع الكثير والوقت الشك مع المشهور من قسمة من حضر اعلانهم بذلك ثم افظوا وضاهة وسره بكل ما ظهر منهم من
 ذلك فلو لا انه مراده لم يصرح له الرضوخ ولو وجب عليه لاعلام بغيره الا بما نزع فصد لا استحالة التلبس بالعبودية فكأنه قال بطلان
 ندمه على خسر طاعته بثبوت ولا يبره اليه في فناء امره وفيه ندم عاظما على العقوب من غير تراخ من كنه اولي به منه فلي بعد اولي وحق به
 منه ولو اراد ما سوا هذا المعنى لم يكن لكلامه معنى ويجوز ان لا معنى للاوام الام من اخضر بهذا الشأن وتايتها نضر غراة بقوله في
 مؤخره من من موسى الا انه لا يبره من بعد ذلك صراحة عن انه اراد ان يبره جميع المنازل لا نهائاً للمرتلين الاخوة للابوة ضرورة والنبي
 استثناء فلو كان مراده غير ذلك كان مستثنا من امر مع انتفاء امر اخر يتعلما استثناء وانتفاء شيئين من شئ واحد كما لا
 يخلو بل لا واحد من واحد لكونه نفساً حقيقة الاستثناء ولغو الا فائدة فينقله معنى لقوله الا نأبينا وان كان من جملة منازل
 هرون من موسى الخلافة في قوله كما اخبرتم عنه مع ما يضاهها من مجبته وشدا زو قوة اخصاص تحقيق انه عن هذا النص ذلك
 واراد وهو صريح الا انه لا يقدر بما ذكرناه موث هرون في حيوة موسى لا نه لو بقي بعد الاستمرار ما كان له منه لا استحالة
 عنه ولما بقى على بعد النبي ثبت له ما اشتهر واخص ما خص به واثبت لها نص لقضا قوله فضاكم على وانما اراد ان يعلمهم بالقضا الذي
 يجمع علم الدين وبقضي التقديم في الحكم والمقطوع على غيره بذلك لا يكون الامعصوما ولم يتحقق ذلك بعد بل فضلا لا على
 وزايجها من الجنة المعينة في حديثنا لظاهره وحده يشيخه فظا مرهما لان حجة الله ورسوله مفيدة علو المرتبة عند ما وهي وارذاه
 من القليلة بل لها وظا مراد لا امتياز بها الا لمن ثبت كونه معصوما وبثوث عصمته بثبوت ما منه خاصتها نص لفظا له هو المشيعة
 من استحقاقه في حيوة واثباته في كثير من الامور مقام نفسه على وجه لم يبره الا استدل به ولا يخفاء ان الحجة اليه بعد فانه قد
 منها في حال حيوة كان ذلك مستمر الى ما يتاينه وقد ظهرت له مطابقة لادعائه الا ما تنون المعجرات التي ظهورها واشتهارها من
 عن الظوايل يدركها كل نصف منها ان على ما مشهور ما شهد بها وما اشترانا اليه من خصوصية كراماته معروفا مشهور فظا لظهوره وعنا
 بين الطائفتين المختلفتين والفرقتين المتباينتين ولا يكاد يقدح في رواية الامم طوى العناد وسطو على الاتحاد ان الشك فيها كما
 في كل ما ظهر واشتهر من معجرات نبينا واثباته وحرره وقرأته واثباته ما منه مكان يعرض من اقواله واثباته لا للصدق في كونه مقصو
 عليه فيما ساقط على اى الخاصصة العامة لا من الظاهر من المعصومين تكلم ما من انه مانع من تقديمه رضيهم ونكح من سبهم واقتد
 بصلواتهم وتناول من اعطاهم ولم ينكر عليهم ولا غير كثير من احكامهم عند خلافتهم مع انقياده الى احكامهم بعد واحد حتى قد انشأ
 وانتهى الى تحكيم الحكيم وما لا يزال الخالف به متشبها متعلفا من هذه الاشياء واسماها لا تدح به ولا يقول على مثله ما عند الخاصة فظا
 دكونا من عصمته وطهارته فلا بد لكل ما كان منه من ذلك وغيره من وجه حكمه وسبب صلحته فالطاعين به ان وافق على بثوته الصفة
 طاعته ويقين الصواب المصلحة في ذلك تحمله عليها وادصر في اليها والا لم يحسن اجابته عنه ولا مكالمته فيمنحها لفته في الاصل الذي ينبغي عليه
 ويرجع اليه ما عند العامة فلا ان الاحتمار يؤد الى ما هو اكثر من ذلك والمجتهدين عندهم معصية وهو من اهل المجتهدين فلا ملادة عليهم في
 جميع ما اراد اجتهاده اليه على اصولهم فكيف يليق مع هذا الاصل الطعن بشئ من ذلك على ان الحق المحرر انه لم يكن راضيا بشئ مما ادعى
 به بل لا طريق الى العلم بذلك لاحتماله وجوبه من التوبة والاحتياط وخوف انقلاب الملة وارتداد اكثر الامم وغيره من الوجوه التي يجب لها
 الظهار والرضا وكذا كل ما اعتداه من ذلك لم يكن اختيارا وايقار ابل يقينه واضطرارا وقد نظم من القوم وانكر عليهم بالقول بحسب مكان
 الوقت ولما بالجد في التلويح بذلك بل في النصيحة ولو لم يكن منه شئ من ذلك كان في اباحة ليقينه طولا لا هال لم يكن مباحا وادعوا
 ما لو كان لم يكن سايقا كفاية وقد وضع بما يباه ان احكام ظالمية متعارفة الباعين عليه احكام اهل الادب وادعوا في الكفر التكلم يتقدمه
 ايمان ولو لم يشهد بذلك الا شهادة الرسول فان جها واحد بعضه ما واحد وعادته له بقوله اللهم وال من والاه وعاد من عاداه
 اخباره ان حر به بقوله حر به حر به وسلك على الكفر واعق عن غيره فان عد الله وبغض من سول الله واتحاد به كرا في اتحادا واثباتا
 بالمعيار لا حكمه لا نفسه ما يدعى لما يدعى في توبة بحال لكونه عدلا عن معلوم المحمولا ومثل ذلك ولقد اثارها واسبابها منهم وكان جميع

هذا نص في
 علي بن أبي طالب
 في تفسيره

اشارة السبق

ما يقول عليه في شأنه لكونه احاداً ومعارضاً بما يناقضه لما لم يكن احكامهم متفقة بل مختلفة جداً قد نه الشيعة لم يلزمهم على من يسبق
بغيرهم وان حملوا عليهم لزوم الكفر ودام عقابهم الطريق في اثبات مائة الاثمة الاثمة عشر بعدا مير المؤمنين من ابن الحسن الى الحسين
محمد بن الحسن صلوات الله عليهم واحد لان كل من ادعى ما شهدواهم من لدن امير المؤمنين والى امير المؤمنين يكن مفضوعاً على عصيته لا سيما
بما يجب للامام من مزايا الكلام لان الامة هي قائلين قائل باعتبار ذلك انه لا يثبت كون الامام اما ما به قائل لا باعتبار ذلك بل ما بالاختيار
المبررات والقيام بالسيف والاشارة الحيوية من لاشيئة في موته لكونه معلوماً ضرورة او التحويل في الامانة على ما لا يعقل اصلاً او التحويل
للعصمة من ظهورهم وسود سببهم مغن عن الفرح بينهم مع المعلوم المفهوم من دواء بوالظنهم وخشيت سرهم فكذلك في هذا الاقوال كلها
في الحقيقة من ادعوا لها وتواعدوا اليه هي مبنية عليها وكانت فينبغي في البطلان والسقوط لسبب واحد فان فيها ما قد نفرض لعلنا يكون به نظر
فيهم يفي منهم سوا الحكماء عنهم والحق لا يجوز ان يفرض فيها ما ظهر وعندها من الحق يفي عن تكليف الكلام عليه فيكون الاجماع الكلي
في ان فان القطع والعلم اليقيني مقرراً احصا انه لا عصمة ولا منزل باكمال لكل من عدل اثمة الاثمة عشر من جميع من ادعى لهم الامانة على
اختلاف طريقها وجهاتها في الادعاء فيطلان الجميع على هذا الاصل ظاهر كان فيه شيء واحد في ثبوت مائة اثمة في القطع على انه
لا حظ لاحد سواهم في الامانة لا ميثاقهم بعضها من اياها الى كون الامام اما ما مشرطاً لها ومترتباً على ثبوتها انما ما خرج الحق عن هذه
الامة واخروا فان التكليف من الرتب والامانة من لا طبع له بغيره من تلك المزايا لا استحالة لها فيه وبشأن ذلك واستحالة قيام الاطعمة
وسمعا على خلاف ذلك ولا صحة على ما اشترط اليه بينها عليه من مائة اثمة ولا هم مخصوص بالنصوص لربانية الدالة على عصمتهم وكما ان
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وهم من لا يجوز عليهم الكذب الكون معهم هو الاقضية لهم واطلاق الامانة
منها بين من يجب صحتها ومن يجب عليه في ادعاءه وقوله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وعموم الامر
الاطاعة بموجب طاعة والى الامر عطفاً على عموم الاطاعة بموجب طاعة الرسول وطاعة الامر سبحانه يفضي كون الحكم في جميع واحداً بموجب
الفرق بين من يجب له الطاعة وبين من يجب عليه في الغرض قوله ويوم يبعث في كل امة شهيداً الخبايا عن ان لا تترك ذلك فان تكليف من شهيد
على الامة هو الذي لا شهيد عليه الا الله والاتساع الامر فيه ما تصداه وقوله فاستلوا اهل الذكركم لا تقبلوا امرهم بموجب مسئولين
لا يجوز كونهم سائرين لاحاطتهم على بكل ما يسألون عنه وهو المعلوم قوله في اخرايزه بهم قال لا ينال عمتك الظالمين فحق استحقاقهم
الذي هو امانة الامة كل من تناول رسم الظلم وجاز عليه فيه ثبوت عصمة من استحق ذلك الشخص به وهو المقصد مع كثير من الايات التي يطو
شرحها والنصوص النبوية المتضمنة اسمائهم وادعائهم وتعيينهم واحداً بعد واحد الصريح فيها بثبوت امانتهم ولزوم خلافهم وفرض
طاعتهم واجبات لا يتم والتبعية على عدمهم وغيبه قائمهم وما يكون لهم ومنهم الى قيام الساعة فانها اكثر من ان تحصى اعظم من ان تقصى
لظهورها وشباعتها في نقل كل موافق ومخالف فتواتر نقلها واتفاق الفريقين على روايتها اشهر من كل مشهور واطهر من كل ظاهري وليس
عرضنا هي هنا ذكر الاحاديث كراهية التحويل بايرادها واكتفاء بالاشارة اليها وغيبه في الاختصاص الا او دنا من الاجل من الطرفين حقوق
ما اشترط اليه حولنا عليه من ادعائها من مظاهرها في كل عصر منها ظاهرياً والمخفية في قيام الحجج لان مع تفتتها بهذا العدد المختص بالمعنيين
الذين لم يقع ادعائه ولا اشير اليه ما سوا المعنيين فيها وقصرها باسمائهم ومعانيهم ودعوتهم وصفاتهم واشتباهاهم واسبابهم ليحتمل نقلها
بغيرهم وان يكون المراد بها سواهم وذاصح هذه الجملة فابرهت مائة امير المؤمنين من النص الجلي الذي هو من بعض روايتها الكاشفة
كثافتها لا يحتمل مواها والمختص به اختصاصاً باستحتمل تعلقه بغيره به عينه من جهة النصوص التي اشترط اليها ثبوت مائة الاثمة الاثمة عشر من
ولذلك لانها واضحة جليلة في صريحها بثبوت امانة الامة لا يحتمل شيئاً سواها وان كانت امانتهم ثابتة بغير ذلك ويكفي في ثبوتها نص كل واحد
منهم على الذي يليه بالامانة والاشارة اليه بالوصف الذي اعد من الاخبار النبوية والعلوم الباهرة الحقيقة ما لا يقوم به الا المختصون بعصمة
وعينهم بالهداية التحويل عليه عن اهل الامانة والادلة والذين نهوا عن ان كانت حجة طاعة وطريقة معتدلة في اثبات ما شهدواهم على
الاختصاص بنقل الطائفة المحقة فيهم متدينون بروايتها متواترون بنقلها للجمهور على صحتها وفي بعضها ما يقوم بنقلها ككيف تنجم لهم لو
كان في هذا الضرب من الضمير من خبر الاحاد كان بكثرته واتفاق دلالة على المدلول الواحد مع انضمام بعضها الى بعضها ما يبلغ درجة
المواتر فيقتضي مقتضاً كيف الجماع الفرقة الناجية معتقد عليه مع كون المعصية في جملة الجرائم لا استحالة لكونه في غير فان كل من خالفهم
موافق لهم على انه لا معصية فيهم عداهم من جميع الفرق على اختلافها فلا بد من كونهم فيهم لا استحالة لخلاؤهم فان التكليف من هذه صفة وما
اختصوا به عليهم في ظهور المخبرين مطابقة لادعائهم الامانة فلا تلو انهم صادقون في ادعائهم لم يكن لظهورها وجه لا استحالة لثبوتها فان الحكم
الاضية وحكم مخبراتهم في ظهور النقل والرواية لها بين الشيعة وبين مخالفيها ايضاً حكم بنصوصهم من ادعائهم جميعاً اخذ من مواضع المختصة

في الطهارة

في النقصان

وقتي ما فعلت يجب عليها من ذلك كان حكمها حكم الظاهر الا فلا في النقصان هو ما يحصل له من عدم الوضوء وحكمه حكم الحيض في
 اكثره فانه لا حائل وكذا يحرم على الجنب من قراءة القرآن ومس كتابه للصفا والانساء الشريعة ودخول المساجد والحدادين الشريفين
 الا على البسوا لا على بسيل عبودها مطلقا او للثبوت فيها اودفع شئ فيها يحرم ايضا على الخائض المستحاضة اليه لا تحفر ما يلزمها من النقاء وكما
 يكره له من الاكل والشرب لاعن مخفضه واستثناؤه ونوم وضباب لاعن وضوء يكره لمن ولا يلزم الخائض قضاء وصلواتها ايام حيضها بالصلوة
 ولا يصح ظلالها فيها الا ان يكون غير مدخول فيها او غائب عنها بانعها شهر فاذا زاد فحرم وطؤها ايها ويلزم فيه كفارة **وهو سئل**
 من البش قبل غسله كله احدين هذه الاحداث اربعة يلزم فيه الوضوء والتخلل جميعا لو وضوء يتقدمه او مفرق منه وفي السنة عند الخائض
 للحاجة وتوقعت استقبالا للقبلة واستدبارها بكل واحد من الحدين وعند الحاجة معه ايها ولا يستبرأ بستر يخرج البول فلا تضره تلك
 على وجه الاجتهاد في تحريم من البيلة فانه ان حصلت مع ما ذكرناه لم يكن لها حكم كالنقاء والوضوء لا واجب منها الوضوء اذا لم يتقدمها اجنبية
 الغسلان فقد منها بقدر شرع غسل الخائض **سئل** يخرج الغائط اذا لم يتعداه بالاجزاء الظاهرة او بما يقوم مقامها من الطهارة وان عاد المطهر
 والعظام ما ثلثة او واحد مقرر بحسب غلبة الظن والبقاء ولا يكون الاستنجاء بها الا اذا لم يكن قد حصل الاستنجاء جليلا يستعمل بالماء ولو
 جمع بينهما كانا ثم فضلا **وسئل** في تقديم وجهه اليسر كحوله استعدوا واليه فخرجوا ليعلموا مغطا الراش فنجس استقبال الشمس والقمر
 والافنية والسطوط والشوارع وما ناطق التمدد موضع اللعن اقياء التزال ومساكن الحيوان وتلفي الرج بالبول والارض الصلبة لم يمسها
 عن الاكل والشرب الحديث الا الدغلة لا يستنجاء والذكر من **سئل** يقا من من فاض وضوءا ليشترط في القضاء ليه لرفع حكم
 الحدث واستباحة ما يستباح به من صلوة او غيره ما لو وجبوا ولو جحد ان كان المتوضوء غاربا بوجه لوجوبه ولو بكونه منقرا باذا لم يكن في
 طاعة الله وفرقة اليه مع مقدار اخر من منها واستحقاقها حكمها الى اخره وهذا حكم كل من من ثبات لعدايات تعين لعداها وكونها اقل
 او مستدبره اداء او قضاء ان كانت ما يجتهد بها على الوجه لمعتبر من الطاعة والفرقة مع مقدار منها واستدانت حكمها وغسل الوجه من مضاف
 الى السطح الحاد شعر الذقن حرمة وغسل اليد اليمنى وبعدها اليسرى مرة من المرافق الى اطراف الاصابع والمسح من مقدم الراس مقدارا
 يقع عليه سبعة اقل اصابع واحدة ببقية النداء لا بما استأنف مسح ظاهرا لقدمين كل من دوسا بجمعا الى موضع مقدارا لشرارة ثلثة ثلثين
 اليه في اليسر اليسر ولو مسح من الكعبين الى دوسا الاصابع لجاز وترتيب على الوجه المذكور وتلوثهم ولو خرب بطله وكلان لم يتابع
 بعضه ببعض بحيث يجب غسل عضو قبله ولا تتركه بغيره الا ان شئت في شئ من وجبانه قبل الفراغ منه فان كان شكك بعد
 استيقاظ جلسته والقيام عنه فلا عبرة به متى كان الشك في الحدث مع يقين الظهارة كان الحكم لها فلا يحتاج تجديد لها وبالعكس من ذلك يجب
 تجديد لها وكذا في يقينها معا والشك في السابق والمسبوق منها وكذا في استواء الشك فيها ونقل الترجيح وما سنده غسل كفيه من ثوب
 او بول مرة ومن غايط مرتين والمضمضة والاستنشاق كل منهما يكف ثلاثا وثلاثين غسل لويحة اليدين فان زاد بطل وضوءه ولا يكره الشرب
 في غسل ذراعية بذاة الرجل بظامرها والثلثية بياضها وعكس المرأة وجمع اصابع الكف المتوسطة الثلثة لمسح الراس طحا ومسح الحلقين
 الكفين مفرجا اصابعها والدعاء في كل موضع من ذلك عند انقائها والتسليك وترها التمدد والاعمال لغير وضوءها الكنية
 المذكورة وسادسها تقبيل الميت **وليس** في كل موضع من ذلك عند انقائها والتسليك وترها التمدد والاعمال لغير وضوءها الكنية
 اول ليلة منه وليلة نصفه وليلة سبعة عشر ليليا الى الاثراء الثلثة ليلة تسعة عشر احد وعشرين وثلاث وعشرين وسبعة الاحرام الى العزم
 الحج ودخول الحرم ومكة ومسجد الحرام وذباة الكعبة ويوم عرفه وذباة البيت من مفرق او بعد لدخول المدينة الرسول ومجيء وزيادة
 زيادة بترك ما من ولده وخمس ليوم المبعث والاضحية والتذرية المباهلة وليلة نصف شعبان وثمانية للاستقاء والاستخارة والحاجة والذكر
 والتوبة من كبار الذنوب المولودين وصنعة لقضاء صلوة الكسوف مع احتراق الفرس في كفا والفسد وويته مصلوب مسلم بعد ثلاث ايام
 جلستها اربعة ثلثون غسللا ويقاد غسل الجنابة ما فرضة مقدارها واستدانتها وغسل الراس الى ان يبلغ الماء اصول شعره وغسل النجاس
 الامين من راس لثقل الى تحت القدم وكذا الجنابة لا يترتب فان لم يعم الماء صدق ظهر غسلها وان كان على حاتم او ما لا يدخل الماء تحت
 حركة وتحركه ان غسلا تحت ميزان تحت الشعر ولا يحتاج الى ترتيبه ان مسح في كرا ما عاجا بل يكون ارثا مسجولة وحكم الشك فيه حكم
 الوضوء والحدث لا يصغر في اثنتا عشرة وضوء بعد احتياط وقبل يديه ولا شئ عليه **سئل** ما سنده متقدم ما غسل اليدين ثلثا وكذا الاستنشاق
 والمضمضة ومقادير ما صلب الماء على الراس ثلثا وعلى كل واحد من الجانبين والدعاء والموااة وكونه بصناع من ماء فاذا زاد ولا يحتاج معه الى
 وضوء لا قبله ولا بعد بل يحرم في استباح الصلوة وما يتقدمه ومنها استبراء الرجل خاصة بالبول وتنظيف ما احاط بالبدن من نجاسة بغيرها
 هل يعتبر في وجوبه ودخول وقت فرضه لمن لا قضاء عليه ام لا فيه خلافا كما يعتبر طهارة الماء في كل وضوء وغسل يديه ايضا لا يكون مضوبا

في فقه حنفية
 في فقه حنفية

في الظواهر

والتي هي الاولى عريضة ومنفعة جميع الاعمال الواجبة والندبة بصفة غسل الجنابة الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 في اليوم السبعين بل من كل واحدة منهما لا يكون الا بربطها مع وجوهها وتأمينها بغيرها واما ما ورد من غسلها مع وضوءها
 الغرض من ذلك ان لا يخلو من غسلها مع وضوءها في كل واحد من الموضعين المذكورين في كل واحد من الموضعين المذكورين في كل واحد من الموضعين المذكورين
 او لغلبة الظن بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من هذه الشجر الا ذلك الشجر الذي كان بين يدي ادم لما خلقه من الجنة
 كان التيمم بسبب ما في غسله من الماء كثر في شبهه فلا ينبغي فيه الغسل بل التيمم بما فيه من الماء كثر في شبهه فلا ينبغي فيه الغسل بل التيمم بما فيه من الماء كثر في شبهه
 ونفسها وما في وجوبها من وضوءها من شغلها من الاطراف الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 باطل الكفاية لا يبرها لعكسها في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 السبب عند الاحتضان والثلاوة عند الغسل في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 بالباطل ولا بالحق مع رفع القلوب يكون غسلها من سببها وعينها وجوبها على غيرها واما ما ورد من غسلها مع وضوءها في كل واحد من الموضعين المذكورين
 بل يفتى على غير ذلك في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 لا يبرها صانعة ليدل على ما في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 بما في ذلك من حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 في ذلك من حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 طهر بل من كل واحد من الموضعين المذكورين في كل واحد من الموضعين المذكورين في كل واحد من الموضعين المذكورين
 بالماء وتخللها من سببها واما ما ورد من غسلها مع وضوءها في كل واحد من الموضعين المذكورين في كل واحد من الموضعين المذكورين
 شعير ولا ازالة شئ منه ولا ينفذ ذلك جليها بالحق ولا غسلها بالصابون ولا التمسك بها عند الجنابة ولا غيرها ولا تطيبها بغيرها ولا غيرها
 فلا يبرها وكل من غسلها قبل الاكل الجاهل بالحق فانه يصلي عليه يدني ولا يتبع عند الحنفية وما لم يصبه شئ من سببها فله الفرض والسرور ولا
 يترج اذا اصابه الدم ومثيها في جملته عن موضع الفخذ غسل وكفن وكل ما وجد من اعضا الانسان اذا كان في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 يكن وصل عليه ولا يلزم هذا في اعداد ذلك في السقطات ايضا والردن بغيره ولكن بلغها وما زاد عليها فلا بد من غسلها وتكفينها ويجوز ان
 ينزل الزرع في غسلها الزرع عند فقد النساء وكذلك حكمها مع عدم الوجود من غسلها من الرجال وقد ذكر في ذلك في الاثبات من كل واحد من الرجال
 وكل واحد من النساء وقبل ذلك لم يوجد احد منهم يجوز للجان من الرجال ان لا يوجد سواهم في غسلها من النساء في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 وكذا النساء في غسلهن من الرجال وقبل ذلك لم يكن في اثواب ثلثة واجبا اذا رددع وعينها وفضلها بغيرها والقتل والكان
 وينظر طهره ولا يعدل مع وجوه القطن وغيره ويزاد فيه يد بالالفافة اخرى وجبهه وعما في حنكها ما وجرها فها وخرقها مثل ثوبه ويكتب
 على الارز والذراع بالثرثرة الحسينية والبيض بربوبها من غير ثوبها من غير ثوبها من غير ثوبها من غير ثوبها من غير ثوبها من غير ثوبها
 عليه ذلك ما في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 على جانبها لا يمين وموجها الى القبلة ولها في الجنابة ندبا ولا يقا حجي في الغبير فيقل اليه ثلث ثواب والرجل موضع يبر مسكة من قبل
 رجله يصبى براسه ليدل المرأة من قبل وسطها بالعرض يكون طويلا اما ما في الشرقة واسعا فادخلها من الجالس فثبثها في راسها اما ما في
 وشق مهيال الصفيح واللبن وما في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 يوجب من ثلثين الى ثلثها من الاخلاص والحدانين والقبوة والاثمة والبعد والشور والجنبة والندو وينتدع حجي عليه التراب ويرفع
 بزم على الارض مستحيا لا سيما قد وشب او روي او برش الماء عليه من عند راسه وادخلى يديه الى يديه ويلفن برفع الصلابة الا في حقها بالاشارة
 عنوما يبرها لينة الكفن الذنيرة المعروفة بالفضة مع وجوهها والصلوة عليه فذكر في موضعها والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة
 معروفة بالانثاء وهي اما دم الثالثة المذكورة لا حنكها ولا طيلها بل هي في الحكم واحد وما عدلها من في الذلاء الحكم بنباستها
 معفو عن طيلها وهو ما نقص عن سببها هم لواني المضروب من درهم وثلث والثرثرة عند فضل في الدنيا اما الاخر قليل ولا كثير وهو
 دم البني والبرغيش والسك والجرح والذنيرة والفرج الدامي مع ثلث الخثر فمنها واما بول ودرث في غيرهما فاما بول لا يؤكل لحم الحيوان
 او ما يؤكل اذا كان جلا لا والجلا لكل العدة لا سواها ويصير عينا ونقد بغيره بلفظ طاهر لانه لا يبل او يعون يوما وليلة عشر شقوق
 عشر ايام ودرث سبعه ولبط خشر ايام وكذا اللتاج وقبل ذلك والثلث والسك يوم وليلة وغير ذلك بما يبرها حكم الجمل من واما ما في حقها بالاشارة
 بالنسبة الى كل حيوان واما ما في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة والظواهر الا في حقها بالاشارة

في الظواهر

كتاب الصلوة

في الثاني

التوجه لهما وجب عشاها فاما المصلى ادا دخل المسجد الحرام فتوجه الى الكعبة من اي جهة كان فيه او خارج مع كونه في الحرم فتوجه الى المسجد
اولا فتوجه الى الحرم واملأ كل ما في يده من الاركان لادبته فالعزاقون الى العراجه واليائون الى اليمامة والشاميون والعزبيون
الى الغرب ويزن المتوجه الى القبلة مصلبا العلم واليقين بجامع المكنة منه فان تعدد القبلة لظن فان قاته جميعا فالحدس لان العدل لا
التعد عن العلم الى الظن او عنه الحدس لا يجوز فمن صلى على ما هو فرضه من كل احد من هذه الامور فلا صلوة له ولو اصاب بالجهل ويعتقد جميع
ذلك وتعد كل ما ذكره وعلا من توجه بالصلوة الى اربع جهات الى الصلوة الواجبة بصلتها اربع مرات الى كل جهة مرة فان اخطأ الجهة ظانا او جهلا
وعلم ذلك والوقت بان اعادة الصلوة ولا اعادة عليه ان كان قد خرج الامع استدبا القبلة فانه لا بد من الاعادة على كل حال **في ما عدا**
الركعات فنرى ان كل يوم واليلة سبع عشرة ركعة للقيام من هو في حكمة الظاهر اربع ركعات وكذا العصر المغرب ثلث والعشاء الاخرة اربع والغير
ركعات والمساافر من في حكمة كل عشرة ركعة تستقطع عنه من كل باعية ركعتان والذكي يكتفي بالقصير كل مسافر كان سفره اما طاعة او مباحا بلغ
بريدين فضاء عدا هما ثمانية فواضع اربع وعشرون ميلا لان الفرس ثلثة اميال الميل ثلثة الفناوع او كانت مساندر يري او رجع ليومين
الا فانه في البلد الذي يابن عشرة ايام ولا كان حضره اقل من سفره ففي تكاملت للمسافر هذه الشروط وتم من صلوة علم بوجوده لتقصير عليه فلا
صلوة له وان كان عن جهل او سهوا فعاد مع بقاء الوقت بقصير ما خرج من عداه من المسافرين حكم سفره في الاتمام كحضر وهو لا
في معصية او لعب او صيد لا تدعى الحاجة اليه والذى سفره اراد من حضره كالحجاء والمدوك والملاح والبريك الغاذم على الاقامة على
في البلد الذي يدخله من لا يبلغ سفره تلك المسافة وبداية القصير ان يوافق عن جده ان يرد واذ لم يجمع صوتا لاذان من مصر وعكس فاقبل
اليوم واليلة للحاضر من هو في حكمة اربع وثلاثون ركعة والمسافر سبع عشرة ركعة فاقبل الظهر ثمان ركعات قبلها او فاقبل العصر ثمان ركعات
عن المسافر فاقبل المغرب اربع ركعات بعد ما في الحضر والفراولة في ثلثة العشاء الاخرة ركعتان بعد ما من جلوس من يجب ركعة حضر
لا سفره فاقبل الليل ما بعد ما من الشفق والوتر والمغرب وناقلة الفجر ثلثة عشرة ركعة حضره سفره او زاد على الست عشرة فاقبل النهار يوم الجمعة
خاصة اربع ركعات تمام عشرين ركعة يصلي قبل الزوال ما بعد قضاء فان امكن برتبها بصلوة ست منها في اول النهار وست بعد ان تقا
وست قبل الزوال ركعتين في ابتداء كان لا فضل الاصلية جملة قبل الزوال **واما مكان الصلوة** فيعتبر فيه الملكية والباحة والظلمة
من منعك الجاسة لان يابن الا باس للوقوف عليه ان كان لا فضل خلا من غير ان مواضع العبادة يتفاضل بعضها على بعض في المثوبة والنجاة
فانضما المسجد الحرام ومسجد الرسول مشهد كل امام من الائمة والسجد الانصاف ثم المسجد الجامع مسجد الدرب والقبيلة ثم السوف بعكها
ثم صلوة الانسان في بيته هي في المكان المفضول بطلن ومكره في البيع بوث النيران ومعا بد الصلوة المزايا والجماعات ومواطن الايام
مرايض البشر والغم ومرابض الجحيم وما في الاقام وبين القبور وعلى البسط المصوة والارض السجدة ومشاو التماجيد والظن وذات
الصلوة الشرفة والبيداء وما في سجنان وما في الزاوية وبطنه **واما موضع السجود** بالجمعة فشرطه الطهارة من كل نجاسة متعدي
وباحته وان يكون ما لا يؤكل ولا يلبس في العادة ملكا او مباحا فاما ما يؤكل لا معتادا بل نادرا وكان مما يصح استعماله على وجه كالورد
والبنفسج فلا باس بسجود عليه لا يفتق السجود على المعادن او ما كان منها ولا على ما قبلته النار كالسجود المحترق والجص شبهة افضل على التربة
الحسنية فانما هو سنة من مقدما للصلوة فالاذان وهو ثمانية عشر فضلا اربع تكبيرات في اوله وشهادة الاخلاص شهادة النبوة
والدعاء الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل مرثان مرثان وتكبيرتان وتقبليلتان ويسقط في الاقامة من ذلك تكبيرتان او تقبليلتان
وبزاد بعد عا خير العمل ثمانية ثلثة صلوات مرثان يكون سبعة عشر فضلا اجملتها خمسة وثلاثون فضلا الا انما سنة المنفرد بالصلوة جمعة واجما
لوجوبها اذ لا بد شرطها الترتيب محولا لوقت عدان لا يرد لو لا يفضا عا ثلثة وعضيلتها الطهارة والقيام والتوجه الى القبلة وترتيب
الاذان وحده الا فانه ولو نوى على اخر صلواتها لفصل بينهما اما بسجدة ودعاء او سجدة وخطوة وتجنب الكلام في خلالها والاشياء
بما لا يجوز مثله في الصلوة ويتأكد ذلك في الاقامة لانهما اكد من الاذان وهما ايضا يجهر بالقرآن فيه اكد منها فيما يخافت فيه **وما يتعلق بالقبول**
من الكيفية فانما ان يرجع الى الحسن المرتبة الى ما عداها من الصلوة المفترضة عرسب فما يخص المرتبة اما ان يرجع الى صلوة الحنابلة والمضطر
وكذا ما اما ان يرجع الى المفترود والجامع فانه يتعلو بالمقتدار المفرد ما فرض فركن وهو قيام مع تمكنه وتوجه الى القبلة مع يقينه في التبرير ونظمها
وتكبير الاحرام بلفظها خاصة لو كوع تاما الى بانضامه من السجود في كل ركعة وغيره وهو قراءة الحمد وسورة تامة بعد ذلك **القبول**
في القرائن لا يجوز شرطا لقراءة العراجه ويصحها وكذا لا يجوز بالعرا ثم الاربعة المحضرة بالسجود الواجب لا بالافضل الا معها والرتب
الفعل الا معها الا يلف والاراد بالركوع النطو وطوا لا بغيره يعوس ما دأ عنه مسويا ظهره الا في مرتبة وقطاعته فيه بالخروج عن
الحدة شيعة واحدة في فضلها فيه سبحانه رب العليم وحيد والطاينة عندا في فعه منه بالانضام لتمام السجود او لا وانا لا يجوز بالسجود

في كل ركعة ثلثة
تسبيحات للملكية

كُنَّا بِالصَّلَاةِ

[illegible]

كتاب الصلاة

والاعوج والاعطف المقصر المقيم والمساقر ان ليس عليهم لان ذلك شرط لصلاة الجماعة الا ان اقامته وان لا تكون بين المؤمنين وبين امانها خاب من بناء او فاجب حكمه كمن لا يمكن قطعه او غيره فيجب الا تثناء مع اختلاف الفرضين ويقصد المؤمن من يصلي لا يتأخر برعها ونحو ذلك وتعلقه للقاء في الا ولتين فيما عداها فان كانت صلوته جهر هو بحيث لا يسمع قرائته الا ان اقام فراء بينهما ويدرك الركعة معه متى ادركه وبأي شيء سبعة رباتي به بعد تسليم ركعة كان او ركعتين او ثلاثا وتجب صلوته للجمعة اذا تكاملت شروطها فيها ما يخصها وهي حضور اتمام الاصل او من نسيه ثاب عنه لا عليه كمال عضلة العبرة وحضور ستة نفر مع رجل يقصد معه باربعة وتمكن من الجلوس وقصرها على حد الله والثناء عليه ما هو اصل الصلاة على نية الله والمواظبة الرغبة في نوايه المهيبة من عقابه خلوها مما سوى ذلك والفصل بينهما بجلسته فرائضه خفيفة ومنها ما يخص المؤمنين وهي الذكر والحرية والبلوغ وكما العلة للصحة التي لا معها اذ انما وكفى ولا عوج ولا مرض ولا كبر يمان من الحركة والحضور الذي لا سفر معه تخيلة الرب كون المسافر بين جهة المصلي وموضع الصلوة غير ايد على بل في حين اذ نادى بها السقوط هاتك لم يكن ذلك من حضرها مما لا يجب حضورها عليه لانه ان كان مكلفا دخوله فيها ونحوه عن الظهور لا يغفارها بما عدا لتسا من كل من اذ نادى بها فحضرها ولا يتعد جعتان في موضعين بينهما اقل من ايمال ثلثة فان اتفقتا في خالته واحدة بطلان وان بدت متحدة بها صححت وان اختلفت ومن شرط صحة انعقاد الجماعة الا ان والاقامة وتقديم الخطيبين على الصلوة لا قامتها مقام الركعتين المحدثين منها ومن فضيلتها الجهر بالقرآن فيها وقرائته للجمعة بعد الحمد في الاولى والمنافقين في الثانية وصلوة العصر عقيبها باقامة من غير اذان ويجب ثبوت المأمومين الى الخطيبين واجتناب ما يجتنب المصل من الكلام وغيره ولا ينافر يوم الجمعة مع تكامل شروطها حتى يصل مع فقد تكاملها يكره الى بعد اذ لا تضاء لها اذ فات وقتها غصق مقدا اذ انما بعد خطبتها بل يصلح ظهورها حكم للصلاة مع غلبتها لكن لقيامها مقام العلم عند هذه وانما الحكم بشتاؤ الظن فيه فان كان السهو عاليا انفع الصلوة الا بركا لظمانه وما به حكمها او عن دكن من اركانها او كان في المفرد والغداة والاوليين من كل باعية وصلوة السفر اذ لا يدرك صلوته ولا صلي اذ انما استدل بالعلة اذ اذ انما نكان اوليا سيجين او مضومين مع تقدم علمها او تمد ترك ما وجبا وبطل ما يجيب كركه فلا بد من اعادة وان كان سهوه في الاخيرين من الرباعين لونه الاحتياط ببنائه على الاكثر في كل ما شك فيه من ذلك والجبران بصلوة منفصلة اما ركعة من قيام او ركعتين من جلوس ان كان شك بين الاثنين والثلاث او بين ثلث واربع فان كان بين الاثنين وثلاث اربع فخير ان ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ان كان سهوه عن التثنية الاولى وعن سجدة واحدة فيلزم كل منهما ان امكن بحيث ينقل من ركعة الى اخرى ويكون تدركه والا بالقضاء بعد التسليم سجدة السهو بعده وهذا حكمه لو قام او تعد في غير موضع كل منهما او سلم او تكلم بما لا يجوز ناسيا او شك بين اربع وخمس اما ان يكون فيما لم ينقل عنه العبرة ككثرة الافتتاح هو في فرائض الجماعة وفيما هو في فرائض الفرد او في الركوع وهو قائم او في السجود وهو جالس او في تنبيه كل منهما وهو مطالع او ساجدا او في احدا التثنية وهو قائم عند حكمه ان يتلوا ما شك فيه من ذلك واما ان يحصل فيما انقل عنه فثلاث اجته فلا حكم له فلا اعتداد به وكن المتواتر الكثير منه وكذا ما حصل في غير ان السهو في الثالثة وما يجب من الصلوة عند تسبيل صلاة الغائب هو مثل المقصود بحسبه فان من صلوته جهر واخفايا وتام او قصر قضا على ما تدرن علمه محتفاله والا على غالب ظنه ان التسليم عليه فاقته حضر باقائه سفر او غلب عليه من ازيد منها او من شاذ لمعلم عليه ومع شاذ لم فقل الخرج قبل يقص مع كل حضرة سفره الى ان يقوى ظنه الوفاء به ولا يلزم القضاء من اعق عليه بدل الوقت بامر الى لم يقوى حقها فان كان بسبب من تلقاء نفسه فلا بد من القضاء ويلزم المزمع اذا عاد الى الاسلام قضاء ما فانه حال ارتداد وقيل من العبادا كلها وهل يصح الاستنجاء في قضاء الصلوة عن الميت وهل يصح الا اذ اعلن عليه القضاء في الوقت الموسع ام لا في هاتين خلاف فيجب ان يرتجى القضاء كما في الاداء ولو كانت صلوته من الخس لم يتحقق بينهما لوجوب قضاء الخس القصد بكل واحد منها قضاء فاقته وما فاقته الميت في مرضه وغير يقضيه عنه وليه هو اكبر اولاده الذكر ويحيز به عنه الصدقة عن كل ركعتين مدان امكنه والافن كل اربع ان وجبه والا فلا صلوة النهاية ودل الصلوة لليليلة كل **وصلوة التمتع والتمتع** هي تجبها ان اطلقا من غير اشتراط وقت مخصوص او مكان معين فالخير في الاوقات والامكنة الملوكة والمباحة وان علقا بزمان لا مثل له او مكان لا بد له فلم يؤد فيها مع الاختيار في وقت الكفاة عقوبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فان لم يتطع ذلك صلتا ثمانية عشر يوما فان عجز عنه فما امكنه من الصدقة مع الاضطرار لا كفارة عليه بل القضاء وحده **وصلوة الطواف** وهما ركعتان قضيتان عند المقام بعد الفراغ من الطواف سجدتها عند كل ركعة **وصلوة العيكة** فرائضها هي شرط للجمعة الا ان الخطبة بعد الصلوة ولا يجب على المأمومين سماعها وان كان وليه هو الا فضله ليس في صلوته العيكة اذ ان اقامته وهي ركعتان باثني عشر تكبيرة مسبح الاولى منها تكبيرة الاجرام والوكوع وحسن الثانية

في صلاة التمتع
في صلاة التمتع
في صلاة التمتع

كتاب الصلوة

منها تكبيرا القيام والركوع وقيل يقوم الى الثانية فبكر بعد الفاتحة خاتمة الركعة الخامسة من فضيلتها الاحتيايا والمحجوز بها بالقرائة
والثوب بالماثور بعد كل تكبير من التكبيرات الزيادة الثانية الخطبة على فضيلة ذلك اليوم وما يجب من حق الله فيه وادائك كل شريط
وجوبها كانت مستحبة والتكبير للقطر قبل ربيع صلواتها ولها من المغرب يوم الاضحية عقب عشرين صلواتا ولها من الظهر عشرين صلواتا
كان بمنى سنة واحدة وصلوات الكسوف والايام الحارة عشرين ركعة في كل صلاة ربيع سجدة في سجدة بعد الخامسة وسجدة في سجدة
العاشر وثبته وسلم ورفع الرأس من الركوع فيها بالتكبير في الثانية الخامسة والعاشر فانه يقول سمع الله من حمدا واول ذهابا حين لا شدة
في الاخر ان كان كسوف الشمس وخوف من حار حرمه لا بد من الاضحية وسننها الاضحية فيها ولجوار القرائة وتطويلها وجعل
الركوع والتجويد بمقدار هذه القيام والنفوس في كل ثانية منها ونقصه ولجاء من تكبيرا فانا سببا او عمادا الا ان شئنا انما لا يجازيها
وبلزم التوبة وما عمل الكسوف والخوف من الايام كالركعة والركوع والركوع والتجويد مع بقاء وجهها مقدا وانما وصلواتها
جنازها ان من حكمهم ان كان المنيث من سنين فضا عدا صلي عليه فضا وهي على الكفاية ولا سنة وليس فيها قرائة ولا ركوع ولا سجود
بل تكبير ودعاء واولي الناس اقله على المنيث ولا هم غير شرا ومن يفقهه وليس يفقه ان يتقدم الا باذنه وان خسر فاشي كان الا في الاولى
والترج وولي بالصلوة على الركعة وفيها المتكبر باذنه ووسط المنيث ان كان ذكر او صده ان كان انفي وبكر خمس تكبيرا بعد عقدا لثبته
بعد الاولى والثانية في بعد الثانية بالصلوات على التبيد وبعد الثانية التبرج على المؤمنين بعد الاضحية لزم على المنيث ان كان محفيا عليه
ان كان مبطلا فذكرها ما يدكره من الدعاء ان كان ذكرها مؤثرا ان كان لثبته فان كان مستضعفا او غيرا لا يعرف اعتقاده او طفلا فخص من الدعاء بما
يفض كل واحد من هؤلاء بعد ثمانية عشر ركعة والعفو ويخرج منها بغير تسليم ولا يحتاج الى دفع يديه بالتكبير فضا عدا الا في ما ينبغي تحفي
الامام فيها ووقوفه بعد ثمانية عشر ركعة والظاهرة من فضلكها الا من شرطها ويكره اعادة الا ان يكون الجنازة مقلوبة فانه يركب ذلك
فان مضى على المنيث يوم وليلة بعد ثمانية عشر ركعة ان يصلي عليه ما ينبغي من الصلوة عند سببنا فله شهر رمضان بزيادة في الركعة في اليوم والليله
الف كعبه ببيتك العشرين ركعة في اول ليلة منه ثمانية بعد ثمانية العشر قبل التوبة الى ليلة النصف فانه على العشرين ركعة
ركعة تمام المائة وهي ثمانية على الف وفيها بعد هاتين الليالي تخرج الى ما ابتدأ به ولا الى اول ليالي الا فراد وهي ليلة تسع عشرة بتمامها
ركعة وكذا في ليلة احدى عشر ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
ثلاثين ركعة في ليلة الرابع والعشرين وما بعدها الى اخر الشهر اثنا عشر ركعة بعد ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
ونظم جلته صلواته بالوقوف ومن استمر ان يقرأ في كل ركعة من عشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
الف من سورتي العنكبوت والزوم ويصلي في كل ركعة من عشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
كل ليلة منها عشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
وصلواته يوم السبت اثنا عشر ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
اربع ركعات في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
ساعة القرائة في كل واحد منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
فضلها ولو انبتك قبلها بحظبة وشملت على الحمد والثناء والصلوة والولاء والاعلام بفضيلة ذلك اليوم وما خص الله به وليته من القدر
عليه بالامانة وشرفها بالولاية الموكدة عهدا على جميع الامم كان اثم فضلا واعظم اجرا وصلواته التي افضل وفائرها يوم الجمعة ركعتان
يقر في كل واحد منها بعد الحمد سورة الفاتحة عشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
وداها يكون من جلته قرائتها في الركعتين باثني عشر ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
خمس ركعات في كل ركعة بعد الحمد وصلواته الزهراء ركعتان في الاولى منها بعد الفاتحة ثمانية ركعات في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
وصلواته التسبيح والشمي المحمدي وهي صلواته جمع اربع ركعات في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
النصر في الواحدة الاخلاص والتسبيح بعد القراءة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يقول فاما خمس عشرة ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
من عشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
الاحرام اما سنة ركعتان ووقتها بعد القصد افضل عقب الظهر والقراءة فيها مع الحمد سورة الحج والوقوف في صلواته في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
لوحدها اربعة ركعات في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة في ثمانية وعشرين ركعة
كان احد المؤمنين صلي بعد ثمانية ركعات ولا دم وفتح اذها مدونان عنده وصلواته الاستسقاء ركعتان كصلاة العيدين في الامام

كتاب الصلوة

كتاب الزكاة

تسبيل إلى ظاهر البلد لصلواته ويقربها ما لا يقدر يقف بين التكبير والباسم ويخطب بها من على المنبر والافتتاح عن المعاصي معلما انه الحبيب
 وينبغي له تحويل ما على يمينه من البر إلى يارده وبالعرضة من وجهه عن غفلة إلى القبلة والتكبير ثم مائة مرة مواجعة بيمينه التوحيد بهم مائة مرة
 وكذا صلاة الرواتب مع مواجعتهم والاستغفار مائة مرة ومراجعة استقبال القبلة والافتقار من الدعاء وطلب المغفرة بالزكاة التي ينبغي دفع
 الأموال بجميع ذلك كثره الفصح الذي يترق بين الأطفال إياهم فيها وصلوة الاستخارة وكفان يقرب فيها ما يقرب في صلوة الزيادة ويدعو
 بعد فراغه بدعائها ويعرض في بيته خديته لئلا يخرج منها فضلا لغيره الزايات فيها كثره وصلوة الحاجة وكفان يضام لها ثلثا إذا لم يفضلها
 والخمس والجمعة يصح لها أو يرتفع إلى علااده وخبر لو قاتها جلت ذال الشمس من يوم الجمعة والدعاء فيها بالمأثور عن الصادقين وصلوة التذكر
 كك عند قضاء ما صلى لأجله من الحاجة وكثيرها من حمد الله وشكره على قضاها وكذا بعد فراغها وصلوة تحية الموحدين ودخولهم كعتنا
 يقدم قبل الأبناء في العبادة ما الكلام في الحقوق المالية والأزمنة للأفراد من العبيد منها الزكاة وهي ما فرضت في غلة ثمة بالأموال بالزكاة
 فما يجزئها من الزكاة من الأموال لشدة اختلافها في القصد والشرط في وجوبها بالبيع وكما في العقار بلوغ القضاء كونه مملوكا مقفلا
 على الثمن منه بقضائه والذين ينم مع من يحوّل عليه هو كك بكما له لا يفيض لا تبدل لثانيه بتغيره ما يبره ودرهم مضروبة منقوشة
 سبائك فضة الفرد من الزكاة بسبكها ويعبر في شروط صحة ما يضافه ما ذكرناه الإسلام والنية ودخولها في قضاء لئلا يفسد ولا
 عشرين مثقالا فينه نصف مثقالا وثانيه أربعة مثاقيل وفيه عشرة مثاقيل الفضة مضاعفا الأول ما تادم ففيها خمسة داهم والثانيه
 أو بعون درهم ففيها درهم بالتمام بلغا والحظفة والتعريف التبريد شرطها المالك حصول القضاء وبعد المأثور وخو السلطان خمسة
 أو سوا الواسع ستون صاعا الصاع أربعة أمداد عريضة جلسته بالقبضة الفان وسبعة مائة وطل نبلو عريضة فيمن كان سقيها بالثنا
 أو سحا العشر كان بالثواضع وما اشبهها مما يحتاج إلى كلفة ففضل العشران كان من الجمعتين مغاظا لا غلب بالثنا والعشر في نصف
 نصفه من الضعفاء الآخر الأربعة البقر الغنم بأشراط المالك السوم والحول وتام القضاء فاول الضعفاء بالاحسن فيها شاة ثم عشر ففيها شاة
 ثم خمس عشر ففيها ثلاث شياه ثم عشرين ففيها أربع شياه ثم خمس عشر ففيها خمس شياه ثم ست عشر ففيها بنت خاص لحوها بكالشم
 ست ثلثون ففيها بنت لبون لحوها مائة في الثالثة ثم ست أو بعون ففيها لحقة لحوها الثلثة داخله في الرابع ثم أحد وستون ففيها حقة
 لحوها الأربعة داخله في الخامس ثم ست سبعة ففيها بنتا لبون ثم أحد وتسعون ففيها حقان إلى مائة واحد وعشرين فصاعدا يقطع
 هذا الاعتبار ويلزم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كذا إلى غير حدة الماخوذ فريضته وما بين الضعفاء بين شقي لا شيء منه
 اول ضباب لبقر ثلثون منه ما يبيع لحوله وبقية حويله ثم اد بعون فينه مسندة هي الثانية فاقوتها وما بين الضعفاء بين وقدره يلزم منه شاة
 ولا ينادون الضعفاء الاول والى ضباب لغنم اد بعون فيها شاة ثم مائة واحد وعشرين فينه شاتان ثم مائتان واحدة وفيه ثلاث شياه
 ثم ثلث مائة واحدة فينه أربع شياه إلى ان يزيد على ذلك يرتفع هذا الحكم ويلزم في كل مائة شاة منها بلغت ما بين الضعفاء بين عفو لا شيء
 فيه ولا يتم يبلغ الأربعين وسواء في هذا الحكم الضان والمغزاة فريضته الماخوذة من الضان جذعة لا دنها ومن المغزاة ثنية لا فوطها وما
 يجب على الرؤس هي الفطرة الواجبة عند هلال شوال على كل حي بالغ عاقل مالك أول قضاء يجب فيه الزكاة يؤدى بها عنه عن جميع من
 يعول من ذكور وإناث وصغار وكبار وأحرار وعبيد أقارب أجانب ذكرا وإناثا أو كفرا يجب إخراجها قبل صلوة العيد مع وجود
 مستحقها ومع نقده تغزل من المال انتظارا له والافتقار فاعن وقتها لا لذلك مسقط وجوبها أو مجملها ان صرف مجرى صدقاتها للفقير
 والواجب عن كل رأس منها صاع أفضل من غالب المؤنة على اختلافها حقة كانشا وشعرا أو تمر أو زبيب أو دابة أو ذرة أو قنطار
 لبن أو غير ذلك ولودفع فيه الصاع بسع الوقت لحاجته ومستحقه في كاه المالك الواسع كل واحد من الأصناف الثمانية الفقراء ثم من لا يكون
 الكفاية والمساكين وهم من لا يملكون شيئا أو لعمالون عليها وهم الساعون في جبايتها أو المؤلفة قلوبهم وهم المستغني بهم في الجهاد أو كانوا
 كفارا وفي الزايات هم المكاتبون ومن في حكمهم من كل عبد مغرب بالعبودية والغادون وهم المدينون في غير معصية ولا سبيل لهم
 قضاء ديونهم وفي سبيل الله وهو الجهاد الحق وابن السبيل هو المقتطع به ان كان غنيا به بله فاعدا المؤلفة ولعمالين من الأصناف
 الستة يعتبر فيهم الأيمان والافتقار والافتقار لا يخرج عن قيام الأولاد بالأكثاف الا فضائل عن يجب فقته على المالك الأيوين والتجدين
 والزوجات والأولاد المالكات عن الهاشميين المتكئين من أخذ الخمر لكونهم مستحقين له فاما ان استحقوه ومنعوا عنه ومن بلوغ كفايتهم
 بما أخذت منه فلا بأس بأخذهم منها وانما يعطى مستحقها بما يجب في أول قضاء من نصبتها ولو أعطى أكثر من ذلك لحاجته ما ستنه فترى كفا
 بكالديون غير ما بينا وجوبه في سبائك الذهب لغيره لفضله والحال الذي يقرب منه ما وفي أموال التجارة المطلوبة براس المال أو يرجع
 عليه في المال الغايين صاحبها لا يتكمن من الثمن فيه إذا حضره وتمكن من ذلك بعد مضى حول عليه وأحواله في صامته موال من ليسوا

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

كتاب النكاح

بكا على القول اننا نأخرها الا بدلاء شفقة عليهم ونظر لهم في انما الحيل عن كل امر ينار ان كان ثمة غنا فادى ان كان ثمة زائر
ولا نقض لها صفة في الشرط في صحتها ما يعتبر في واجبهما وكذا في مقدار المعطى منها ومن لا يجب عليه الفطرة يجوزها استحبابا والخمس منها
وجب للمعادن على كثرتها واختلافها وفي الغنائم الحربية وفي مال الغنائم سلا لمرحله لم يقدر في كل ما فضل عن مؤنة السنة من كل مستقما
بناير ضرب الاستغناء من من تجارة او صناعة او غيرها وفي ارض ثمرها منى سلم وعند حصول ما يجب فيه وتعيينه يكون وقت وجوبه بان
كان من الكثرة اعتبر به بلوغ مضاي لمزكاة وفي المتخرج بالانوص بلوغ قيمة دينار ودينار او قيمته على ستة اسهام هي سهم الله وسهم رسول
وسهم القربة لا يستحقها بعد الرسول سوا الامام القائم مقامه ثلثة لينا على محمد وصا كينهم ابناء سبيهم من جمع مع نفس ايمانه
صحة النسب الى اصيل المؤمنين او الى احد اخويه جعفر عقيل والى عمه الحسن يعطى كل نبيق منهم مقدارا كما يتم لاسنة على الاقضاء
اما الكلام في ترك الصوم فانه اذا واجب فطلق وهو صوم شهر رمضان وشرائط وجوبه البلوغ وكمال العقل والوقت والخلو من السفر الموجب
للتفصيل في صحة من مرض او كبره وجبان الفطر تتراد عليها في شرط صحة اذا لم يلا سلام واليئذ والظهادة من الجنابة ومن الحيض والاستحاضة
المضبوطة للنساء ويشترط العلم بدخول شهر رمضان ولو لم يصح فيه اهلالا وما يقوم مقامها من قيام البينة والتواتر بها فان كانت
الزوجة له فادانها في مستقبل ليلة لا ما فيها واول ليلة منه هي اول وقت ابتداء ثبته فان اخرجها الى لها فادانها في جلد يد لها الى قبل الزوال
ولا الى بعد ولو حصل بنية جبر في اول ليلة منه لاجلث وانما الافضل تجدد بها كل ليلة ولو نوى بالقرية خاضعة لاجراء واغشى العيين
وان كان لا بد في غيرهن من اعتبار الامرين في النية وقضا كان او نقلا او سبب هو ما عداها فانه صواب الاقضاء والذوال العهد الاعتكاد
ودم المعتد والكفارات على اختلافها كثارة من انظر يوما من شهر رمضان من انظر في يوم يقضيه عن يوم منه من انظر في نذر او عهد
تعيينا وكفارة قتل الخطاء واليمين والبر والظواهر وخلق اواسر جزاء الصيد جزاء المرأة شعرها في مضاي نفقة واستاد الاعتكاد نفقة
صلوة النساء الاخرة فالقضاء يتبع المفقوع يلزم على الفور ويفقر الى بنية الثغين ومتابعة افضل من تغريمه وهو ما باسره موجب
للقصر بديناء او مرض لا يطاق معه صوم او انه سها ويقتدره وحيض ونفاس وعطش مضطر يوجب فانه او حمل او رضاع يحبس
معها على الولد او تقويتا لثنية الى بعد الزوال واستعمال ما يفطر عدا من اكل وغيره ولا يتأخر دخول الليل لم يكن دخل او ظن بقائه
وكان الفجر قد طلع وكذا الحكم في الاقدام على تناول المفطرات تقليدا لاجناس من اخباره لم يطع واستبنا بعد ذلك طلوعه كذا في الاقدام
عليها من غير صد له مع التذمة عليه ترك القبول من خبر طلوعه فمما لقي ابتلاع ما يحصل منه في الغم غالبا وبلغ ما به بعضه من التبر
واستثناءه وما احتج اليه من حقنة او سوطا والنوم على الجنابة لئلا بعد لا انتباه امره الى حيث يطاع الفجر فالقضاء لازم بكل واحد من ذلك
ولا كفارة في شئ منه الا على ذى المرض والحقة رمضان اخره في قضاء ما عليه ولا فان كفارة عن كل يوم اطعام مسكين ولا كفارة عليه
لم يكن منه فخرط ابا باسرها المرض وبغيره من الموانع وعلى ذى العطاش المرجح فانه كفارة عن كل يوم اطعام مدين او مدين طعام
وكذا حكم صم الحامل المغرب المرضع مع خوفها على ولديها فاما من به عطاش لا زوال له والشيخ والمرء الكبير لم يلقاها لها تلو نه ان سقط
الصوم مشقة ضرر زابدا والامتنع عجز عن الاستطاعة ولم يطعم اصلا ولم يلزمه شئ ومضى في شئ مما يلزم منه لقضاء خاصه
الافضاء والكفارة سهوا او نسيانا لم يكن له حكم وصو التذ او العهد بحسبهما ان اطلقا من تعين الوقت وتخصيص موضع بقائه ثمة
الاوقات التي يصح صومها والا ما كان في الابتداء بهما ولا تنحزم مع ذوال الاعذار في تأخيرها وان قيدا بوقت معين لا مثل وجوبه بغيره
فان خرج ولم يقضه لضربة محوثة لم تلزم كفارة بل القضاء وحده وان كان عن اختيار لونه ما فيه جميعا وان كان له مثله القضاء على
ان كان اضطررا ويشبه الاثم ان كان اختيارا ولا كفارة به ومضى فخرط بينهما التنازع لم يحجز المقرض وكذا لو شرط صومها مسفرا وحضر وجب
الوفاء بذلك لزم بتمام الاحلال به القضاء والكفارة ولو اضطر الى تفرقة صومها بيني ولم يلزمه استبنا لا مع الاختيار او ذالم بشرط بنية
ولا الجنان ضرورة الى غير هذا بناء الاجدالاتان بالصفة ما زاد عليه الا الاختيار لا نظاره فيه قبل بلوغه بوجبه استبنا ولو اتفقا في
يكون صومهم محرما وفي شهر رمضان لم يفقلا ذل يارمهما شئ وصو الاعتكاد فعد يكون واجبا بئذا وعهدا وكفارة وقد يكون ندبا اذا
لم يكن باحداها وانه ثلثة ايام والصوم شرط فيه لا يصح الا به كذا مواضع المختصة به في المساجد الاربع مسجد مكة والمدنية ومسجد الكوفة
البصرة لا يفقلا في احداهما من شرط صحة ملازمة المسجد فلا يخرج منه الا لما لا مند حتم عنه من الحديث وغيره او لما لا بد منه من اذبح
معين واجبا سنة مستترة مع ذلك لا يجوز جلوسه اختيارا تحت سقفه كذا لجنابه ما يجتنبه المحرم من النساء شرط فيه يزيد عليه واجبا البيع
والشرع ما ينافي اعتكاده بانظار او جماع في ليل او نهار فغلبه مع استبنا في الكفارة الا انها يتضاعف عليه ان كان جماعا نهارا وبثقل
بمنارة ان كان ليلا ولو اسرأ في الجماع اليه يلزم بدخوله فيه تطوعا مضية فلا تزيام فان زاد الزيادة عليها كان محجرا عنها الى مضى يومين

بعد ما ينظر

كتاب الحج

بعد ما يبارك في تكبيرها ثلثة وملاذا اضطر الى فتحه بمرض صحيح الى النظر الى الحرم عن موضع او تقعدت لضروية ينفذ او يستأنف فيه خلا
وصومه المتعة لمن لا يجد الحدة ولا موثقا على ثلثة ليشتر في تمام القابل ويذبح عنه او يجده ولا يقدر على ثلثة ايام في الحج وهي
تليدوم الحرة سبعة ارجع الى ملة هذه الثلثة مما يجب صومها في السفر لا بد من التتابع فيها وقربها اختيارا يستأنف معه على كل حال
اضطرا لا يستأنف الا اذا لم يصم غير يوم واحد فاما لو صام يومين واضطر الثالث اضطر الى النظر عليه بعد خروجه ايام التشريق كذا استينادوا
تاخير صومها الى بعد يوم النحر لا يكون الا بعد ما ولو عجز عن صومها لمك الجاز لان يصومها في طريقه اى ثلثة مكنته فان تعد عليه ذلك صام
مع الثلثة الباقية وانما هاجت بغيره متواليته ولو صلح من ماله وجاز في احد الحرمين لصامها بعد مضى مدة يصلح فيها الى اهلها وصومها
اما شهران متتابعان لم يصم مع القضاء من بعد الاضطرار في كفارة شهر من صامها جميع ما ينظر سواء كان باكل او يشربا وازداد واجماع واستثناء اوجه
لا حاجة اليها او ارتاح في ثلثة ايام او امرأة الى سطرها او استدخال ما عظم من عباد نقض وغيره او تعد كذب على الله او على سوله واحد
ايح عليه السلام او اذا دل الفجر للجب بعد انقضاء يومين ونوم مع القعدة على الغسل حتى يدرك طلوعه وهو مخير بين العتق والاطعام والصوم
وهذه كفارة اختيارا لنظر في صوم النذر والهدم للمعينين بوقت الاكل له ولا كفارة بعد فسخ الاعتكاف وكفارة البراءة وكفارة جزاء المرأة
شعرها في المصائب ونشده في كفارة قتل الصياد كان غامته وهي كفارة القتل الظاهر الا انها على الترتيب اما دون ذلك فكفارة قتل
الحمر البقرة او الحمار الوحشين ثلاثون يوما ان استطاع والا فثلاثة ايام وله ان يعجز عن صوم الستين يوما في ثلثة لغاها ان يصوم ثلثة
عشر يوما وفي الطوى ما في حكمه ثلثة ايام وكذا في كل بيعة من بيعة الغمام لم يجز فيها الفرج ولا من جنا بكسرهما او اكلمها ابله الا لا مثل
له من النعم عن كل نصف صاع بر من قيمته صياما يوم هذا اذا كان في الحلة ما في الحرم فعليه مع الكفارة القيمة ومضاعفها وكفارة حلق
الراس بثلثة ايام وهي كفارة اليمين في غير المرأة وكفارة من اضطر في يوم اذ اذ قضاؤه عن يوم من شهر من صامها بعد الزوال اما
كفارة مفوت صلو العتمة في اليوم التكميل ليلة فواتها وليس في تعد نظره الا التوبة وكل صوم واجب متتابع حكمه في وجوب الاستيناد
او البناء ما اشرا اليه وندب لجميع الايام السنة عدا ما يحرم صومها وتفاضل بعضها على بعض في تأكيد التندب وعظيم المشاورة
كله ويتأكد له وثلثة وسابع عشر من شعبان كل واحد يوم النصف منه اشد تأكيد وتوسع في الحجته واوله تاسع من ربيع
عن الدعا واما من عشر خامس من شعبان كل واحد يوم النصف منه اشد تأكيد وتوسع في الحجته واوله تاسع من ربيع
اول خميس في عشر الاول والاربعة عشر في عشر الثمانية والاربعين في عشر الاخير والثلثة عشر في رابع عشر الحاس عشر الايام من كل شهر
والايام الثلثة المختصة بالاستيقا ابا الحجة والتكرا وادبها مسالك من اتفق بلوغه وطهره من حيض وغيره او قدمه من سفره وسلا
بعد كفارة ابرؤه من سقمه في يوم من شهر من صامها بيقينه وقضاء يوم بدله او محلول وهو صوم العتد ويوم التمسك على ان من رمضاد ايا
التثنية يفي نذر المعصية والوصال بجعل العشاء محورا والصمت بالان يتكلم فيه والهدم والريش فيه ما هو محرم او مكره وهو
صوم الزوجة والعبد الصفي نظوا الا باذن الزوج والسيد المضيف فحله اتمام الصوم على اذكارها خمسة واجب نذر اذ لم يحل
مكره الواجب ما مضى في شهر رمضان والعشاء والتندب والهدم وهو الاعتكاف ومرتب بصوم الهدم وكفارة حلق الراس الظاهر
والقتل ويجزى هو ما عدا ما ذكرناه وينبغي للصائم تجنب لسوء القبيحة والشموة والكذب اكد ما الزجر التوسك بالربط بل التوق
على الجسد للبرد والتمضمض والتشق كك ونظر الدمن في الاذن وتفصيل لدم ومخول خام يضعفه خوطا ولا عينة النساء ومباشر
ثبوتها والكل بما ينصبر وما اشبهه الحقبة بالجوامد مع المكنته والنظر الى كل منى عنه والحوض بالحديث في كل ما لا يحل فان ذلك ان
لم يكن مقدرا للصوم الا ان فيه ما يتأكد خطره وفيه ما يتأكد كراهته لحرة الصوم وينبغي قطع زمانه بالطاعات والقربات ون غيره
اما الكلام في ركن الحج فهو ما فرض فطرو وهو حجة الاسلام او عن سبب التندب والهدم والقضاء اما سنة هو ما عدا ذلك
فالطلق منه لا يجب في العمر اكثر من مرة واحدة بشرط الحرية والبلوغ وكما العقل والاستطاعة له بالهدم وتخليته السرى حصول الزاد
الواحدة والقعدة على الكفاية التامة ذاهبا وجائيا مع العوا اليها والتمكن منها لمن يتخلف من يجب عليه نفقته من زوجته وولدها
وبراد عليها من شرط صحة اتمه الاسلام والوقت والنية والحسنه والسبب بحسب بيان كان مرة واكثر على اى وجه يتعلق لم باعتبار
والسنة منه متى خلد فيه من لا يلزمه ذلك شاركنا لفرض بعد الدخول في وجوب المفوض فيه الى اخره وفي لزوم ما يلزم بانسائه وان
كانت مفارقة له لانه لا يجب الا ابتداء به طاردا لا يتداخل لفرضا فيه وحكم المرأة في جوبه مع تكامل شرطه حكم الرجل لا يحتاج فيه الى
وجود محرر يخرج حجة الاسلام من اصل ترك الميثا وصومها ام لا ومن ج بديل غيره له ما يحتاج اليه لكونه نافدا لاستطاعته مع حج
لا يلزمه قضاءه لو استطاع بعد ذلك ثم الحج ما تمنع بالعمرة بقديها واستثناء مناسكها احراما وطوافا وسعيها والاحلال منها تقصير او اقل

كتاب الحج

کے

بعد فاعيناسك الحج فهو فرض كل ناء عركه بمن ليس من أهلها ولا خاصه المسجل اقل ناءه ان يكون بينه وبينها كل جانب ثلثا عشر ميلا فما فوقها
 حملها من الجوانب الاربع ثمانية واربعين ميلا فمن هذا حكمهم لا يخرجهم من حجة الاسلام الا المنع او قرن باقران سبعا للحد الى الاحرام و
 استيفاء مناسك الحج كلها والاعتماد بعد هذا وافراده افراد الحج من ذلك والانباء بما ياتي القارن سواء عدا سبعا لحد لكل منهما من
 اهل مكة وخاضع بها من بيته وبينها ما حده ناه فمادونه ولا فرق بين مناسك الحج على الوجوه الثلاثة الا بتقدم عمر المنع وافراده ما بعد
 الحج للقارن والمفرد وبوجوب الحد على المنع وعلى القارن بعد التقليل والاشغال وسقوطه عن المفرد والامتناع من الاحرام لان تركه يطل
 الحج بعد تركه لا يثبتانه ومن شرط صحة الزمان شوال وذو القعدة وثمان من ذي الحجة والخيار وصح تلصصه ان ينبغي ان يوفى ما يملك
 بهنوعه من الاحرام للمنع بالغير او يجرى غير هذا الوقت لا ينعقد المكان وهو واحد المواقف بغير ما يطين العيشة وبين الحج بين المنع
 وذات عرق ويختص بالقارنين ومن حج على طريقهم او مسجدا الشجرة وهو ان الحليفة ويختص بالهل المدينه ومن سلك مسلهم اول الحجة
 وعلى المصنف ويختص بالشاميين ومن الحجهم او ببلد ويختص باليهيين ومن تخلفهم او قرن المداول وهي الحج على طريق الطائف ومن لا هم
 في طريقهم فحجوا واحد هذه المواقيت بغير حرام لا يجوز ولا يزم معه الخروج اليه ان اختيارا على كل حال والا فلا حج له وعليه غادره فلا
 ان كان اضطرارا او شيئا وجبا لتوجع ان امكن والامع نعتا يصح الاحرام في اى موضع ذكره وامكنه ولا ينعقد قبل بلوغ المقاتلة
 ينعقد بخلافه اذا اراد ان يمتنع ضروره خوفا وغيره من الالباب وليس ثوبه بعد تجده من الخط بان من باحدهما يترك بالآخر وكل ما يضيء الصلوة
 منه معها يصح بين الاحرام ومسجدا او مكرهها بانها مستحبة او مكرهه بنوعها وانما ملكيتها او امتلاكها مع الضروره يجزي ثوبا واحدا
 ويجوز عند خوفه لغير الاشتغال بما امكن دفعه ما لم يكن يخطأ في كسائه وغيره والاشغال على الطهر بالرواء المحبط كالغذاء وشبهه ومطلوبه قبل
 اذا اضطر الى لبس جناس الثياب المحبطة لغيره لا يمكن دفعه الا بها جاز لبسها جمل واحد لا منفردة واجزأ عنها كفارة واحدة وعقد يات
 واللباسات الاربع الواجبة لبسك اللهم لبسك لبسك ان الحرام النعمة لك الملك لا شريك لك لبسك لا ينعقد الا بما او بما حكمه حكمها من ثيابها
 الاخرى ثقبها للقارن هذه واشغالها وفلترت في الاحرام النظاره بقص لشارب تطيل الاخطار ونصف الاطيان وحلق الثمان والفضل
 والصلوة كما ذكرناه وعقد عقيب فربما اضلها الظاهر اندعاء عقيب صلوته وذكر الوجه الذي يحج عليه في الدماء ان كان المنع او غير
 والاشراط بينه واصانته التلبسات المنبذة الى الواجبه وضع الصلوة وذكر حجة الحج فيها ان كانت مستعذ عنها وكذا ان كان ثيابا
 ذكر الحجوج عندها وتكرارها اعقاب الصلوات وعند الانباء من النوم وبالا سحر وكل اعدا المحبذ وهبط غورا او راي راكبا او
 اشرن على قمر او كوفر الميعة على طهره من تمام فضلها ولا يقطعها المنع حتى يشاهد بيوت مكة والقارن والمفرد حتى رميا وحدا فانما
 ودلا لرواها وما يتعلق بغير من خارج وامتناعه وتفضيله ملازمة ونظره في وقته وعقد تكاح على الاطلاق لنفسه ولغيره وشهادته به
 الاطباء الخمسة المسلك الغيرة والعود والغفران والكافور واستحلال اودها ما وما يبيعها وللبس المحنط ونظفها الراس تطهير المحل
 من ظاهرها للقدم لا الضرورة وسريراة وجهها ولبسها الغفادين والمشي تحت الظلال سائر الا الجلود من ثمنه فاولا ونظم الزينة والازالة
 ما يرجع الى الراس البين من شعرا ودم او لحم او جلد او ظفر او قمل او غيره وحل الجسد حتى يبدى شدا لاف من راحته كونه وحل السليح
 واشهادا لا حاجة اليه قبل لا مدافعة ولا رماح في الماء وقطع ما ليس في ملكه من شجر الحرم وجر ما عدا الاخر من حبشه وتل شي من الزايات
 والحج اذ اختار او اخر اوج شئ من الحرم منه وقاب باب على شئ منه خلعك والحج ذال وهو قول لا والله وبلى والله صادقا وكادبا
 والنسوة وهو الكذب على الله تعالى وعلى ما جحد حجة وما يلزم على ذلك من الكفارات من ثيابها في الحرام في الحرم عليه لعداء مضاعفا
 البائع العاقل المحرم اذا ملأ له مثل من الصلابة وذبحه فغلبه فداؤه بمثل من النعم اذا كان في الحل وفي الحرم عليه لعداء مضاعفا
 القيمة مع العبد كفارة على سبيله وكذا من ليس بكامل العقل كفارة على سبيله المذلل في الاحرام فان كور ذلك ناسبا تكرر ترك الكفارة
 عليه وبطل هذا حكمه ان كرمه او قبل ان تعذر الله او يكون من ينظم الله منه فقي القمار مبدنة ان وجد عا والافق منها وبطل الحمار الوشي
 ثقبه وكذا في النعم الوشي مع الوحدان والاية القيمة في القية وما يله حكمه من الصلوة ساءة لمن جحد لها والافقها او عدلها صاحبها
 وقد يتباه وكذا في الثعلب الارنب في القية سبيله حل وكذا في البرجوع والغنم والاربع في كسر جحد في الغزال نصف فيمنه وفي كسر
 مقامها وبطلان احد عينيها نصف فيمنه وفيما جميعا جميعها وكذا حكم بدبه وشله حكم رجله وفيه نص كل حرام من حمار الحرم فلا
 ترجع وكذا في الثعلب الارنب في القية سبيله حل وكذا في البرجوع والغنم والاربع في كسر جحد في الغزال نصف فيمنه وفي كسر
 او اخر اجماعا او دجها شاة وفيه فرجها حل وفيه كل يرضها درهم في حماره الحل درهم نصف في فرجها ورنجة في كل يرضه من
 شيعتها وفيه كل يرضه غنم فصيلان كان الفرج فيها حراما وان لم يكن كذلك فارسل الفحول من الابل على نائها بعد البهمن

ویکیپیڈیا

كتاب الحج

ويكون نتائجها هذا ان كان لمن لم ينفذ ذلك بالاولى كل بيضة شاة والا فالتصايا المذكورة وفي بيض الدجاج او الحجل او السالمون
القديم انما يقع على العلف فما كان هديا او نيا امثله كالصقوف وشبهه ما يمتنع اعد لها صيا ما وفي قتل الاسد ابتداء ككسر وفي
الزنبور الجراد ككسر طعام وفيما زاد على ذلك من كسر دم شاة واذا ربح المحرم صيدا فاصفا فانه يبيته عنه لانه فداؤه فاشترط
بعد ذلك كسر الزنبر ما بين يمينه في حال صحته وكسره والمشارك في ذلك المستبد والذالك كالقائل ان قتل نادل عليه لا يفسد ببيعه بالجملة
بالدجاج المحشي ومنه ما لا يلزم منه كفارة الامع العمدون السهو وهو ما مفسد للحج فالبجاء في الفج في احرام العمرة وكذا في احرام الحج قبل التو
بالمشعر يلزم اسناد الحج وان كان فاسدا او اعادة تارة فبالا وكفارة بدنه وهي كفارة الوطى في الدبر ايتان الصداق ببيعة وهل يفسد ذلك
ويؤجل حاله اذا كان قبل الموقنين واحدهما ام لا ينفذ في غيره ففسد البدنة ايضا كفارة من امنه بقبيل الزوجة او مباحثها
بثروة او بالظفر في غير اهله مع تدنيه واياه ومع اعساده بقرعة عجز عنها شاة فان لم يجد لها فصيلا ثلثة ايام وهي ايضا كفارة الوطى
بعد وفوف المشعر قبل الاحلال وكفارة عائد لنكاح لغيره او كانا محرمين ودخل المعقود له بالمعقود عليها وتحرم عليه بدنه ويقرب
بين الزوجين زوجة او امثلا اجنبية فسد الحج من موضعها ولا يجتمع بها الا وبيها ثالثا لان الحج من قابل يبلغ الهدي في كل اكل
ثم لو لم يكره كفارته ان تقدم التكبير على الاولاد وكان ايقاعه متفرقا وفي مجلس واحد الشاة كفارة استعمال شيء من
اجزاء الطيب المحرمين واكلا وغيرهما او اكل شيء من الصلابة وبجسه وتظليل المحمل وتغطية راس الصلابة وجعل لهما كاعن عذ
كل يوم ومع العدة الفضة وعرض الابام دم وهي كفارة لبس الخيط بسجوع جملته لا متفرقا فاما ان فرق نعن كل نصف منه دم ولا يفرق
اخذ ذلك من جهة واحدة بل من قبل جليلة مكثا تغلبه اظفار اليمين والجليل جميعا فان فرق فقليلة ما في مجلس يمينها فان
فضل الظفر الواحد من طعام وكذا الى ان ياتي على الجميع ميزان ما بيناه وجدانا لصداق ثلثا ينفذ ذلك هو ايضا جملته مرة كاذبا
وبقر في المراتين وبلدته في الثلث فسادا هو كفارة خلق الراس او اطعام ستة مساكين او الصيا وكفارة فطر المشارا ونفق الابكين
او خلق الغائبة في الصلابة بطين ثلثة مساكين وكفارة طعام لا سقاط ما يمر من شعر الراس او اللحية في غير طهر او شق ويشترط ان
لقتل الفلأ اذا لته او ادمما المجد بحكمه مدمس طعام والشاة لقطع الصغير من شجر المحرم المعين ذكره بحجته من اصلها والكبير
بقرعة وبكر الخشل الموصوف منه وقم بعض الشجرة صدره اعلا شاة وادناها مدمس طعام وما عدا ما ذكرناه فيه الاثم وليست المحرم على
هو عليه حق بصل مكة فيدخلها من اهلها بغسلها اكرأح يحيط عليه الطواف فانه قد كن تقدمتكم بمطالع الحج وموجب عادة ومع الاضطر
والنسيان يغني بعد الفرج من المناسك بمقدار المقنع من حين دخول مكة الى ذوال القعدة من يوم التروية ويصحب الى ان يبقى من التاسع
بدنه فيمنع من الزينة واللباس والمزهر من حين دخوله الى عباد المو من تغذيه عليها وناجز عنها ما جاز لها ومن مقدما سيرة
الصلابة الداعلي بابية شبيهة والدخول منه يوم تروية ذكره الدعا عند معاينة الكعبة وعند الحج وقبيلة استلامه من فرضه الفها
من الاحداث الاحتاسق ستر العودة وابتداءه بالنية على شتر طمنا بآلة الحجر جعلها على يداها لطايف والقدم على يمينه طمنا بينه ما خارج
الحجر يجوز عده سبعة اشواط فان زاد عاذا ونقص بطل طوافه وناسيا يسقط الزايم التناقض يبطل بركته في بطلته لا يجز منه شيئا
وفي شك بين ستة او سبعة بينه على اقله ذاك بناء دون ذلك وقلع بطنه لا لصلوة فرضه حائره يبطله وكذا قطعه لفرضه
يكن على اكثره ولا يلزم استناده بالشك بين سبعة وثمانية ولو ذكر في اثناء التمان لقطعة لم يلزم شيء فان لم يذكر حتى اتم صلا
للاولى كتمس واصفا الى الشوط الا بدسته ليصير طواف اخر ومن سنة اقامته له بقبيل الحجر واستلامه في كل شوط واستلام الاركان
وقبيلها وخاصة الركن اليماني والدعاء عند كل ركن وعند الباب الميزاب فرائضا انزلناه والزام الملة ووضع الجبين الصلابة والصلابة
وتزيين الحدين على المستحابة سابع شوط المقصر وطلب التوبة وذكره وادمن له عاذا في كل موضع يختص به والتعلق بالاستنابة والحشينة
الاستنابة اذ ارفع منه صلواته عند مقام ابراهيم الخليل وكعتين يقرسوا والاصلاص في الاولى منها وفي الثانية روية الحج بعنا الحمد وكذا الكلا
طواف يطوفه رفته او سنة بعد صلواته في نهر استجبا او يغسل شيء من فاهما او يصيب على بعض جسده ويشرب منه داعيا بما نذبه اليه
مستقبيا من الدلو المقل بالبحر جادجا بعد ذلك الى السعي من الباب المقابل له ايضا والعي بعد فرائضه من الطواف وكن يبطل بتعمد ترك الحج
وحكم الاضطرار النسيان فيه حكمه في الطواف واول قته بعد الترفع منه ويتد باسدا وقتن وحكم كل من لم يزد الزيادة والنقصان والسهو
والشك حكم الاضطرار ومن سنة الظهارة صعدوا الصفا والذكرا في ذوال القعدة والمرسوس مستقبل به الكعبة ماشيا لا زابا في جعبه
فرضه ابتداء بيته من اسفل الدج مبتدئا بالصفا محتثا بالمررة ساعيا بينه ما سبعة اشواط محرزا عدها سنة ثم تقاونه المشي الصفا
بعدها مشي الى الحد الميلا الممر لته منه بقتل شاة دعاه الى الميل الاخر ثم المشي الى المروة على ما وصفناه من الدعا هكذا في كل شوط ويحضر

كتاب الحج

في كل موضع ما يخصه من الدعاء بقرا انا انزلناه ولو وقف من اعيا او جلسا بين الصفا والمروة بل على كل واحد منهما لم يكن به ركن وكذا
 الوضوء وكذا كان مكانه من وجب عليه عند نزاعه منه التفسير في موضع المروة يقص بينه شيئا من اظفار او اطراف شعرا من راسه او من
 ناعية اذ اكراد اذ احل من كل شيء حرم منه الا الصيد لكونه في الحرم وافضل فنية بالحرمين الى ان يحرم بالحج ولو لم يكن يقص شعره بل تلك
 متعنه وصار تحت مفردة ولو فعل ذلك ناسيا لم يتطبل بل يوترم شاة واحل الحج وكن مفروض يطال بتعد ترك الحج لا ينشأ او اله وسعد وغيره
 بعد اذ ازال من يوم التروية واشرف مواضعه في المسجد عند المقام وتحت الميزاب ان كان عقده في اي موضع كان من مكة خارجا ويقتدر من
 التطيق الغسل الصلوة والدعاء المخصص بذكره وتعيينه عقده عقيب يقصه ما يقتضيه احرام العمرة ويجوز فيه من ليس في بيته وتعيين يقصه
 بها وبالثلثين الاربع المذكورة ومن مقداره النية واستدانة حكمها ما يجب في ذلك وكذا في كل ما يجب اجتنابه من المحرمات المذكورة عليه لا يرفع
 فيه صوته بالثنية الى ان يخرج من مكة على الاطلاق فيرفع صوته بها معا بين الواجبة والمستحب منها حتى ياتي من فداءها بما يخصها او يبيت
 بها ليلة عرفته ويقتصر منها بعد صلاة الفجر في عرفات وان كانا ماما بعد طلوع الشمس يدعو عند فاضله منها بدعاها ويلبى بقرا انا انزلناه
 حتى ياتي عرفات فينبغي فيها بكرة وهي بين عرفة وجبها لو وقف في الاندرك حكم حكم بانه لا كان ويريد عليها بان فواته اضطرر بالاحص
 الوقوف بالمشعر اجتنابا يبطل مع الحج والى من بعد قال الشمس في اليوم التاسع واخره للتحذير من المضطر بها عن من ليل العاشرة والعشرين
 ان لا يكون في الجبل مع الاختيار بانه لا يرفع ولا يذبح الجاهل ولا تحت الا اذا كان افضل حاله في يسره الجبل يتأكد الغسل له فاذا زالت الشمس قطع
 التلبية في موضع الوقوف محقق بنية الواجبة بمغبرتها مستنديا حكمها الى التردد لو افاض قبل ذلك مع العلم بالعلم بانه لا يجوز وجوبه عليه
 بدنه ومن كبدا السن قطع هذا الوقوف بالتكبير التحليل التلبيل الصلوة على النبي والدعاء الموظف كك حيث لا يتغلب قن
 ولا يقطع بعرفة لك وينبغي ان يكون مشركا لك من عرفات ليسا الى متى يدعو عند الغروب بدعا الوذاع ويعتزل الى المشعر اكرام
 لا يصلح العشاين الا بهما معا بينهما باذان واثنتين وكذا في صلاة الظهر من يوم عرفة ويبيت به مستحدا واعيا الى ابتداء طلوع الفجر فان ذلك
 اول فناء الوقوف به حكمه في الوجوب والركنية حكم الوقوف بعرفة ويمتد الفناء الى ابتداء طلوع الشمس للمضطر للميل كلفه فواته اختيارا
 حج معه واضطر اذا لم يكن حصل وقوف عرفة اختيارا كذلك من شرط صحة بنية بما يتبعها من مقدار نداء واستدانة والذكر بالعلم بالعلم
 ذكرا وان لا يكون مع الاختيار في الجبل من كيد سنه ما امكن من ذكرنا انه يستحب يوم عرفة من الاذكار والدعاء الموظف وقطع فان الوقوف
 بذلك ابتداء طلوع الشمس حيا فاضنه منه الى من وينبغي قطع ذلك بحسب الجبل لانه الواجب ان يركب به فاذا اتمى يوم العيد
 فيها ثلثة مناسك هي جرة العقبة بسبع حصبا وافضل الحصص القطع من المشعر في ذلك راس الاغلة ويجوز من جميع الحرم عند المسجد الحرام وسجد
 الخيف والحصى الذي يرمى به بكرة مكره وسورة الجود البقيع الحمر والبرق جملته سبعون حطفا فاذا اذاد الرمي في الجرة القضا وهي العقبة واستقبلها
 من اسفل مستديرا للقبلة ونوى مقدارا باخر بنية الرمي حذفا واحدا بعد اخرى كبر مع كل حطفا واعيا بما ينبغي هناك الذبح وهو بعد الرمي
 وهو ما فرض في ليلته او الكفاة او القمع او القران بعد التقليد والاشعا وسنة وهو الاضحية وهذا لقارن قبل ان يقلد ويشترط
 تعليق قلدا وفراد عليه اشغاره شق سنانه من الجانب الايمن بعد الحق ليلته وهو سنة لكل ما في هذا فناء الذب مضمة وهو ما يند
 ان كان معينا بصفة مخصوصة لا يخرج غيره وان لم يعين بل كان مطلقا من الابل والبقر والغنم خاصة وهذا الكفاة ان يجسمها وانشان ما وجب
 بجناية عن قتل صيد من حيث حصلت الى ان يبلغ محله لا يلزم ذلك في غير الصيد بخلافه ويجوز ما وجب منها في احرام المتعة او العرة المفردة بمكة فناء
 الكبشة بالجر فدية وما وجب في احرام الحج بمضى هذا القمع اعلاه بدنه وادناه شاة وحمل بخرة او ذبح بمضى بؤكل منه من هذا القران ودون الذب
 الكفاة فان كان من الابل فلا يخرج الى الا شئ هو الداخل في سادس سنة وكذا من البقر المغزاة انهم ما استكمل سنة ودخل في الثانية
 الضان يخرج في الجذع وهو ما لم يدخل في السنة الثانية وشهد ان يكون تام الخلقة سالما من جميع العيوب بمسنا وافضل ما تولا محمد به بفسه
 لم يتمكن فؤي يذبح في يذبح الجذع ولا يعطيه شيئا من لحمه وجلاله اجرة فيجوز صدته وليس عند ذلك ويتوجه باذنه او يهيم يدعو ويقسم اللحم اثنان الاكل
 هديته وصدته واما في الحرم في اربعة اشهر والثلثة التي تليها في باجة الامضا ثلثة فان لم يجد الهك خلف ثمنه عند ثمنه يذبح عنه قال فان
 تغد عليه لك لغفر او عشاء صام عنه فادمننا والاشتراف الهك الواجب اختيارا لا يجوز بل اضطررا وفي الاضاحي يجوز على حال الحال
 بعد الذبح وهو فناء اذ اراده استقبال الكعبة ونوى بعد امر الخلق بالذبة من جانبها لتأنيته الايمن ويدعو اماما ودون ذلك يجمع شعر
 فند منه بمضى موضع دجلة وتبلى بحري التفسير بالاعن الحلق ويجوز عليه تحول مكة من يومه للطواف السوي يمتد ذلك الى اخر ايام التشرع
 وقيل الى اخره الى الحجر ويعتد عند سقها من الغسل بعرفة ما اعتد او لا يطوف طواف الحج ويصلح وكعبة ويسعى بين الصفا والمروة سبعين كلوة
 وسبعة اولا امتيا اولا بالنية فانه كل كن وغير بنية وطواف الزيادة وسعيها وهما ما اشرا اليه كل منهما ما كن يقتضيه الحج بالاحلال به ويطوف بعد

كتاب الجهاد

السعي طواف الناء للتحلة وتكون وحكم النساء المحض في وجوبه حكم الرجال ويصل بعد ركعة وقد اهل من كل ناء احر من ولا بيت لينا الى
 الشريق لا بموق فان باث يفرها لا للطواف ولا لغيره محوثة من مره وخوف حادث يحدث بالنساء من حبض غير ليله لونه من وليا
 دناء والثليله لا يلونه شي ان نقر في اليوم الثاني من ايام التبريق وهو النقر الاول لم يقم بمضى الى عزوب لشمس فان وجب عليه مبيتها
 فان لم يبيت مخاضا وجب عليه ثلث وثلاثون يوما في جميع ايامه اول النهار ويمتد الى بيل عزوب لشمس فان عزبت ولم يرم قضاءه في صلبه يوم
 المستقبل اذا فانه حمله الرمي قضاءه ثلثا او استجاب من يقضيه عنه الترتيب اجنبية البناء والعظمى في الوسطى ثم العقبة في الخلفه وتوجب
 ويرى كل يوم من ايام الثلثة الجوارث الثلاث باحد وعشرين حفلا كل حجرة منها سبع والنبية معتبرة بغيره من فضله ميه حذافا والتكبير مع
 كل حفلا والذكر المحض بغيره استقبالا للكبيرة في رمي العظمى الوسطى والوقوف بعد الرمي عند كل واحدة منها قليلا دون الثالثة ومن
 احتياها من مذهب الى انه سنة لا فرض في الفترة في الاخر افضل منه في الاول لا ينبغي لمن احب الناء او تعد بصيدا وغيرهما ما يوجب الكفارة
 ان يفر الى الاخر لا لمن اراد النقر ولا ان يفر الا بعد الزوال فاما اذا فخر اخيرا فلا بأس به في صلاته انما زاد او اذا نقر في الاول في
 حصى اليوم الثالث بمعنى من تمام الفضيلة اتيان مسجد الخيف في زيادته والصلوة عند المنادة التي في سطره الذكر الدعا فيه وتوديع
 والالتفات اليها عند النقر ^{منها} الى ان يكون اخر العهد بها ودخول مسجد الحصباء والصلوة فيه والدعاء والاستلقاء للاستراحة على الظهر
 رجح الى مكة فليكثر من الطواف المندوب فان نوى به عظيم يزداد الكعبة على غلظ ان كان صرورة ويصل في ذاباها وعلى الزخامة الخراء ويحتمد
 بها بالدعاء ويودع البيت بالطواف يدعى بعد بدء الزواج ويصل عند المنام ويشرب من ماء زمزم ويصلي على بعض اعضائه ويمشي في
 خرج من المسجد بعد دأعه التهم ثم يستبلا بوجهه لكعبة واعيا طالبا ان لا يجعل اخر العهد القادان والمغز بعد احواله يقضيه جميع المناسك
 يرب الى احد المساجد المعدة للعمرة فيحرم بمرفة ويأبى مكة يطوف طواف النمرة المفردة ويسعى معها ويطوف لها طوافا لثلاثا ويضم
 احد العمرة المقبولة سنة وفضل او قلها وجب يجوز في كل شهر احكامها ذكرناه في الفترة ولا يحتاج الى نقلها لثمنها او لا وانما هي تحب
 له بعد استيفائه مناسك عمرته وحجة المصد بعد بيعت هديه ان تمكن والا ينجز عند باوع محله وضمنه ان وجد مستحفا والا تتركه ولو
 عليه اهل من كل الحرم منه اعاد من قابل ان كان حجه فرضا والمحض بغيره يرسلا ايضا هديا الى ان يبلغ محله وهو يوم النحر يحل من كل ما
 احر منه الا النساء حتى يطوف طوافهن قابلا او يطاف عندهن فان لم يقدر كل واحد منهن على ان يهديه ويحجز عن منه بقي على احرامه الى قابل
 حتى يوجع عنه الحرم ما دانه الحج بقى على احرامه الى ان تقضى ايام التبريق فيطوف يسوق يجعل حجة مفردة ويحتمل بها احرامه من جملته او كان
 الحج شعبة النية في كل احدى كذا كان او غير كن واحراما العرة والحج وطوافا وسعيها والموتفان عرفه والمشعر ما عداها من الواجبات
 ليست باركان وجميع المناسك الواجبة والمنكبة تقع بغير طهارة الا للطواف خاصة وكلها تستقبلها الكعبة ما واجبا كالصلوة وما في حكمها
 او ندبا كبايتها الارمى حجرة عقبة كما او ما باليه وكل طواف واجب سعى الاطواف النساء فانه لا سعى له وتصح جميع المناسك من الحائض
 النساء الا لطواف فانها متى ظهر ثقبضة قبل يقضى عنها نية بانه وقبل يجعل حجة مفردة ويعتمر بعد ما وصل يصح الاستنجار عن الميت
 الميقات مع الفتة على ذلك من بلد ام لا فيه خلاف ومن تمام فضيلة الحج قصد المدينة لزيادة التوسل اهل بيته صلوات الله عليهم سلا
و اما الكلام في الجهاد فهو فرض على الكفاية وشرايط وجوبه المحرمية والذكورة والبلوغ وكما لعقل الفتنة عليه بالصحة والاث
 المانعة منه والاستطاعة له بالخلو من الجرح عند التمكن منه فالا يتم كونه جهادا الا به من ظهروا الذكورة وفقته وغير ذلك مع امرام الاصل
 به من نصبه جري مجراه او ما حكمه حكم ذلك من حصول الخوف المظا على كلمة الاسلام والمقتضى الى حياج الا نفرا والاموال فتكاملها لا يجب
 وادفعها اذا اخلل بشرط منها لا يفسد فكل من اظهر الكفر او اخلل الاسلام من ساير فون الكفار ويجب مع تكامل ما ذكرناه من الشرط بها
 وكذا حكم من فرق عن طاعة الامام العادل او صار بوابي عليه دأشهرا حيا في حضرة وسفروا بجرا وتخطا الى قال مسلم او دعى بغيره
 ونوع الابتداء بتقديم الاعذار والذاد والتخويف الا دها والاجتهاد في الدعا الى اتباع الحق والدخول فيه والتحذير من الاصر على الحق
 والخرج عند الامساك مع ذلك عن الحرب حتى يكون العدى هو الباطل بها والمساوع اليها الحق عليه بها الحجة ويستوجب خذلان الباطل واول
 ما قصد اليها بعد الزوال اداء الصلوتين وقدم الاستخارة عند الفرة عليها ويرغب في النصر الى الله سبحانه ويبيع امرها الصفوف ويجعل كل
 قوم من المحادين تحت راية الشجرهم وقوام مراسا وبصرهم فيما مع يتبرم بشعاره يتعادون به وتأكيد صديهم بتقوى الله واخلاص الجهاد
 له والنبات شعبة في قوايه ورهبة من عقابه وتوقى الفز لما فيه من عاجل العار واجل الناد واما ما يملأه بعضا ويتبع في بعض احوال
 عزاهم فيمنه لئلا يتحيز اليه منهم فان ترجع العدى والا اودى اصحابه ببعض من معه تقدم بهم رجاء ذال صفوفهم من مواضعها الجبل به
 عليهم بنسبة جديته جملته واحدة والمبارزة بغيره لا تجوز ولا تفراد الواحد من واحد اثنين بل ثلثة وثلاثة او كلما يرجو به الفتح يجوز

والمجاهدين
 في الجهاد

كتاب الجهاد

قتال الاعضاء به الا لقاء السم في ديارهم من يرضى الكفارة حرة الا شهر الحرام اذا لم يبدأ بالقتال لا يقا بل يقاتلها ومن عدل الكتاب من
 جميع من يجب جهاده لا يكف عن قتالهم الا بالرجوع الى الحق وهو لا يرضى له الموت والقتل والمجوس يجب لكف عنهم اذا نبأوا الجزية والتمسوا
 بشرطها اليه من اجلها الا يتظاهروا بكفرهم ولا يقنوا على مسلم ولا يرغوا عليه صونا ولا كلفة ولا يتظاهروا بشبهة لا دينية ولا باستعمال الحرث
 في الملة الاسلامية ولا يتخذوا كنيسة ولا يقيموا ما دثر منها ولا ينظروا اشتقا باطل كصليب غيره نفعي فوايد لك قوم الذفع عنهم ولا يمتنع
 منهم والا كانوا معنا الا اهل الاسلام وما والاها ولا وديته وتوضع الجزية على رؤسهم وارضيتهم بحسب ما يراه الامام فتعز الى اهل
 الجهاد ولا تؤخذ من النساء ولا من غير ما قلناه من الفرس الثلاثة ما داخل الحان على الذبح لم يرد هنا فاسلم
 هذه اسلامه يقال للجزيريين مقبلين ومدبرين بحيث يتبع مدبرهم ويقتل منتهزهم واسيرهم ويجاز على حربهم سواء كانوا كفارا او ذر
 لهم فيه اليها مرجعهم ولا يفعل ببقاه اهل اوده ذلك اذا لم يكن لهم فيه بل يقصر على قتالهم من غير ابتاع ولا اهان ولا قتل سرقا من ظهر
 اعدائهم ولا يعلم يدخل في حكم البغاة فانه ان كان في الاصل كافرا سلم ثم اذ بد بعد اظهره الاسلام يستتاب ثلاثا فان تاب الاقتل وانكر
 مسلما الا عن شرك بل من ولد على الفطرة وقتا على اظهره كلمة الاسلام ثم اظهره لا تداد بجلبيله ما حتى تشيع او تحيرهم راحله فانه يقتل مشي
 استنابته والمفسد في الارض كقطع الطرف والواشين على حسب الاموال يقتلون ان قتلوا فان زادوا على القتل اخذوا المالى لميلوا بعد
 ويقطعون من خلاف ان اقرروا بالاختذون القتل ان لم يحدث منهم سواء الاخذة والادباجان نفوا من بلد الى بلد او دعوا الحن الى ان
 يتوبوا او يموتوا ومن اسرق قبل صنع الحرب وازادها قتل لا محالة وبعد ما يكون لولا الامر من الاختيار فيه اما بالقتل والاسترقاق
 المقاداة ولا يغم من محاربة البغاة الا ما حواه الجيش من مالى ومنتاع وغيرهما فاجب حربه على جهة الغضب من عدمه من الكفار
 المحاربين فيغم منهم من ذلك غير من اهل دديته ودباع وارضه بقسم الغنيمة المفقولة بين الجاهل كما سها ان الكفار من سها للواجب
 ابتداء سدا لحمل الارز سها الاسلام وبعد اصطفاه مالى لولى ان يصطفيه لنفسه من فرضه جاديتو مملوكه والا حريه غيرها وبعد
 اخراج الحسن منها ودفعه الى مستحقه فيهم للولود في دار الجهاد واللاحق المعونة ولا فرق في ذلك بين غنائم البر والبحر ولا بين من
 فرض احدا وجماعة في ان له بحساب ما معه منها وما لا يمكن نقله من العقارات والارضين في جميع المسلمين حاضريهم وغائبيهم معا
 وغيره وان امان ان يكون مفتحة باليف عنوة فلا يصح النصر فيها ببيع وهبة لا غيرهما بل حكمها ما ذكرناه الى الامام فقبيلها والحكم
 فيها بما شاء ويلزم المستقبل بعداء ما عليه من حق القباله الزكوة اذ بايع فابقى له النصا واما ان يكون خراجية بالصلح عليها فيصح النصر
 فيها لا ينها ارض الجزية المنقصة باهل الكتاب الماخوذ من اكالها من جزية الراس يقط بالاسلام ولا يجوز الجمع بين الاخذة من الجزية
 بل متى اخذ من احد بها سقط عن الاخرى يقط خراج هذه الارض بانتقالها الى مسلم بالبيع ملى الجزية الى اسر ايعها واما ان يكون من
 الاقتال وهي كل ارض خربت وباد اهلها وسلوها بغير محاربة او جلا عنها واما نوازلا وارث لهم بقرابة ولاعتق وقطائع المملوك
 وصواينهم من غير جهة غضب بطون الا وديته والاحام وروس الجبال فكذلك الامام القائم مقام النبى لا تصرف فيها لاحد سواء واما اذا
 يكون ارضا اسلم اهلها واجابوا الى الحق طوعا وفى ذلك لم يصرفون فيها كما يشاء **والاكر بالعرف** والنفى عن المنكر وان كانا فتن
 من فتن ارض الاسلام فملا على الكفاية او التعيين وهل يجبان عقلا او سمعا الا قوى جوبها على الاعيان سمعا الا نانية دفع ضرر على
 النفس من الفتن منه بدفعه يعلم وجوبه بقضيه لعقله لا بد من العلم بالمعروف والمنكر وغير كل واحد منهما عن الاخر وظهورا ما زاننا سائر
 ما يجب تكاره مستقبلا وبثوث العلم والظن بتاثير الامر النهى ان التكرار يقضى بصاحبه الى ضرر يدخل عليه نفسا ومالا لا يجزى
 مفسدا في بن اود ينافع تكامل هذه الشرط وحصول الاستعاذة والمكنة يجب ليد اللسان والقلبان فقد القعدة وتعد الجميع فيه
 بينهما لاحدا لا سبب المانعة فلا بد منه باللسان الذى لا يقط الانكار به شئ وكل ما يحل تكاره لا يكون الا بفتح فلذلك لا يكون الانكار
 الا واجبا وما يؤمر به قد يكون واجبا اذا كان اسر بواجب قد يكون مندبا اذا كان اسر يندب واي جهه امكن الانكار عليه لا يجوز الانكار
 على ما دونه والاخلال به جملة من افع القبايح لكونه اخلا لا بواجبا ضاعدا لمرعظيم من امور الدين وهذا ما قصدنا تحيره وضبطه من
 مالم لا وكان المطاع بتحصيلها على ما يجب عرفته وفهمه من الحق لا لا تنحصر في الجملة به ولا عند في اهل الكتاب بطلبه مزجوا من كرم الله
 سبحانه ان يجعل ما نحوناه واشتبهه من ذلك خالصا لمرضاة وسبيلا الى توفير الموثرة والاجرة بخلافه وعونا لكل من استعان به على
 طاعته انه ولى من اعتم به ولجأ اليه كافي من يؤكل في جميع اموره عليه به بتوفيق ينال الشئيل

في ارض الجزية المنقصة
 بالصلح عليها

وهو حبي نغم الوكيل ثم الكتاب
 بغون الله من توفيقه

هَذَا كِتَابُ الْإِسْنَةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ

الحمد لله على ما أسعانا من حق منيع ومن صرفنا من مبدع واشد الى الله ولا بعد غافر ضلنا له وحجنا له وصلاته على خير الانبياء وانصليهم
واكرمهم واكلامهم سبدا ناعيد على الاكارم والمعالم من اهل الدين سلوكهم ناجية اتبعوا حجة حفظوا من السبل ان النبوة شرعية ويلبوا حجة لها
وفروا مشكلها واذا موافقا ما هو موافقا لها وسلاوة ونحوها **وبعد** فاني محتمل ما وسمنه الحضر السامية الوزير بن العبدية دام الله
سلطانها واعلى ابدانها ومكانها من بيان المسائل الفقهية التي يشيع بها الشيعة الامامية وادعى عليهم في مخالفة الاجماع واكثرها بوقوع في شيعه
غيرهم في العلم والفقه المتفق بين المناجرين وقال ليس فيه موافق من غيرهم فعليه من الادلة الواضحة والبراهين الجلية ما يقع عن فافا موافق ولا يجرش
معه خلاف المختلف ان بين ذلك فاصلة وازيل الشبهة بغيرها انا فامسند بآب ذلك معتمد من الاجاز والاختصاص ما لا يخلو من كان حجة
عن كابر يقضي الى امدان الضحائ ما توهم في الا بالله عليه وتوكلت به سعتنا اعفمت **وما يجتنب منه** هو الاصل الذي عليه يقع
ما نحن بيسبيله ومنه يتشعب ان الشنا عننا بحيث المذهب الذي لا دليل عليه بقصد ولا حجة فالتا فيه فان لنا طرا والروايات من الحجج والبيدات
البرهانية لا لا فاما ما عليه بل بغيره وهو الحق البقون لا يصح الخلاف فيه وذلك علة القابل بركا لا ينفع في الاول لا نشا
عليه كثر عدد المذاهب التي انما ينسب الى مذهب عن لا لا على صحته وحجته والعامة له الملة عن من يوافقه ويؤيد ويخالفه على انه لا يمدد بها
الامم الا وهو فاذ له مذهب يفرق بها وخالفه كلام على خلافه فانك تفتقر الى الشبهة التي يفرق بها والها ولم يشيع على كل فغير
كا وجهه والشنا في ما لك من ناسي عن ما منهم بالمذهب الذي يفرق بها وكل الفقه على خلافه فيها وما الفرق بين ما انفرد به الشيعة من المذاهب
التي لا موافق لهم فيها وبين ما انفرد به ابو حنيفة والشافعي من المذاهب التي لا موافق لهم فيها فان قالوا الفرق بين الامرين ان كل مذهب يفرق به بغيره
فله موافقون من فقهاء اهل الكوفة فيروا من السلف المتفقهين وكل ما انفردت به السلف في فقهه موافقون من اهل الحجاز ومن السلف ليس كذلك
الشيعة فلنا للبرك كلاما بغيره بغيره بغيره والشافعي يعلم ان اهل الكوفة واهل الحجاز والسلف بلون برهان دعي ذلك دون ما هو
مسلم غيرنا في فقهنا فالبينة ايضا تدعي وروى ان هذا هو الذي انفردت به اهلنا هذا حجة بغير محمد الصادق ومحمد بن علي الباقر علي الحسين بن علي بن ابي طالب
بل تدعي هذه المذاهب عن ابي المومنين علي بن ابي طالب وتشتكها الله فاجعلوا لهم من ذلك ما جعلتم ولا في حنيفة والشافعي فلا في ذلك ولا في
على اقل الاحوال انما هو ابن جندب وداود ومحمد بن جرير الطبري فيما انفردوا به فانكم تعتد بهم خلافا فيما انفردوا به وبذلك فاني الشيعة خلافا فيما انفردوا به
ظلم لهم وجعل عليهم على ان من هذا هو حنيفة التي اسندت كتاب الفناس الى الامم كن يدعي ان له في القوراجا اسلفا من الفحاشية ولا انما بين
شبهنا لا نشا الى افرح كثيره له هذه الصفة فكيف لم يشعوا عليه بانه ذهبي ما لم يذهب اليه حديثه وشعتم على الشيعة بمثل ذلك فان قالوا الفرق
بين الامرين ان ابا حنيفة وان انفرد بمذهبك رواه الفناس لم يعلم سايق له اليها فان تلك المسائل لم يحولها في السلف تركوا لا سبقها حكم الله
فيها اصل العلم بنسبها فيما اجماع وخلاف الشيعة انفردت بمذاهبها فاعلمنا اجماع السلف كلهم على خلاف قولهم فيها فلنا فاف في دعوى كبر
منفرد على خلاف ما انفردت له الشيعة عار من رها وان القوم بسند من مذاهبهم الى اجماع من السلف يفرق قولهم خلافا في ذلك المسئلة من
يكون اجماع على خلاف مذاهبهم وبعد فاذ سلم لكم ذلك على ما فيه حجة عليكم ان تعدوا الشيعة خلافا فيما انفردوا به فيما يخالف مذاهب حنيفة في
اسند رواه الفناس لا سلف لم فيها ولا اجماع تقدم عليها وما نراكم تعدونهم خلافا في شيء مما انفردت به ولا تنوعون ذلك حسب انفس
الكلام البه لان على انكم تعتدون بخلاف داود بن علي ومحمد بن جرير حنيفة في المسائل التي انفردوا بها وعندكم ان اجماع السلف منعقد على خلاف
ونشأ ظنهم عليها من لا اسقطتم الاعتدال بهم في الخلاف والمناظر لهم في هذه المسائل كما فعلتم مع الشيعة واجريتم الشيعة بغيرهم في الاعتدال ولنا
فان قالوا لو كان ما تدعيه الشيعة في المذهب والشافعي والشافعي حقا لوجب ان تعلموا كل علمه ويرون الخلاف فيه من انما علمت الشيعة بمذاهبهم
من ابي حنيفة والشافعي وغيرهم فاف فلنا ليس يجب ان يعلم الاجانب الا باعوان من اهل العالم ما يعلمه اصحابه خدنا ومن لا يرون
وهذا لا تعلم انهم من هذا هو حنيفة ما علموا اصحابه والمستهون البه من هو لخص بالشافعي والشافعي من اجماعها وما وشيعتها علموا بمذاهبهم
من ليست له هذه الصفة معها علموا السليم على اننا لا نعلم كثير من المذاهب التي يدعيها الخوفا مذهب الامير المومنين وزيد بن علي وغيره من غير
ما جرح وضد ما يكون قد رهم في الا انعرف ذلك هو عندنا في انهم لم يعرفوا المذاهب التي تدعيها ونحكيها عن امير المومنين وعن علمنا اسبا

کتاب الطهارة

[illegible]

ما ذهبوا اليه من سبق
فقد تقدم من الكفر
على

حقیقت

الم

١٢

۱۹۹

ح. ز. ح. ب.

جاء

من

١٠٠

३०

اوطانہ
کام

المؤيد

45

۱۰۶۰

مما

علي

الحمد لله

یوافقت

7

[illegible]

كتاب تطهارة في الانتصاف

انه قال اننا نكتب سؤل الله ثم قبل موته بشرا لا نلتفتوا من المنة باهات لا اعصيتا بغير هذا الخبر انتم من جهة علم من قوله بالامانة
 دعي فقلطهم كخبرهم عام المفظ والخبر الذي اخرجنا به خاص فخصه العام على الخاص لكن يستعمل الخبر ولا يطرح احدهما فان قالوا لم يخرج
 على خبرهم الا انتفاع باهات المنة وعصيتها قبل الدباغ قلنا هذا لا يخصهم فترك الظاهر على كل حال بل الدباغ وبعدا وليس بخارج الجدل فان
 غاربتوا بما رتبتم عنه علمت من قوله وقد سئل عن جلود الميتة فقال لا غاربا طوطوا قلنا انما غاربت الاخبار سقط الاحتجاج بها
 ورجعنا الى ظاهر نص الكتاب على انه يمكن علم على ان المراد به صاحب المنة من المذكي يسمى بذلك منة على ضرب من الخبر فليس ذلك بايديهم فم
 في خبر ان المراد به لا نلتفتوا باهات لا اعصيتا بل الدباغ فان قيل كيف تخالون على ذلك جلد المذكي طاهر قبل الدباغ قلنا ان عندنا جلود
 ما لا يوجب له من البهائم اذا ذكبت فلا تظهر جلودها الا بالدباغ بخلاف ما يؤكل لحمه ويكون المراد به جلود كل الحيوان الذي كان عليه جلد اسن
 الدم فادعي قال ذلك عنه وقول بعضهم ان الجلود لا يسميها باهات الدباغ وانما يسمي بذلك قبل دعيه لا يفتن الميتة لانه خارج عن اللغة
 والعرف **مسئلة** ما انفردت به الامامية القول بان الدم الذي ليس بدم حيض نجس في الصلوة في ثوب وبذلك اصابت به ما ينقص
 مقداره عن سعة الدنم الوافي وهو المقتضى من ربه وثبت وما زاد على ذلك لا يجوز الصلوة فيه فقولوا بان الدم في هذا الحكم وبين سائر
 الحيوان من بول غيره وهو من دم الصلوة في قليل ذلك وكثيره وكان النفر في بين الدم وسائر الحيوانات فهذا الحكم الذي نفرد به وبذلك
 ابا جعفر بعينه فهذا الدم في جميع الحيوانات لا يفرق بين بعضها وبين بعض والشافعي لا يعتبر الدم في جميع الحيوانات فاعيننا في
 هو النفر ويمكن القول بان الشبهة غير مفرقة لهذه النفر لان لو كان في الدم ان يكون اكثر من درهم ولا يجرى مثل ذلك في البول بل الحكم
 بقيا الصلوة بغير قليل وكثير وهذا نظير قول الامامية وروي عن الحسن **مسئلة** ان كان في الدم اذا كان على الثوب بضعه فقلنا الدم
 بعد الصلوة وان كان فلا من ذلك لم يعد وكان يوجب عادة في البول العاطف قليلا وكثيرا وهذا مضاهي لقول الامامية وقد مضى في هذا
 الكتاب ان النفر بما عليه نجس واصح عنه موحدة واجماع هذه الفقرة هو قليل على صحة مؤيدنا وهذا استوفينا الكلام على هذه المسئلة في كتابنا
 المنفرد بمسائل الخلاف ولجئنا على الخلافين لنا في هذه المسئلة بغير من الاحتجاجات مما قلنا بقاها انما التبر امتوا انتم الى الصلوة فاستوفينا
 وجوهكم ايديكم الى المرافعة واسمى رفسكم وارجلكم الى الكعبين فجلدتم نظيره الاعضاء الاخرى من الصلوة فعلقنا الا باهات بعسل سجا
 لكان ذلك زيادة لا يدل عليها الظاهر لانه في الاثارة بلهم على انما زاد على الدم وماعدا الدم من سائر الحيوانات لان الظاهر ان المراد
 بوجوب ذلك فادعي انه بدليل وجب لزيادة على الظاهر وليس كذلك في سائر الدم وقد ذكرنا انهم ما جئوا بالخالفون ومضى في كتابهم عن ابيهم عز
 النبي انه قال ان كان الدم في الثوب اكثر من ذلك لم ينعى الصلوة وهذا يغلب الحكم بشرطه لم يكن موقفا عليه ثم يفرق بينا هناك انه يمكن
 ان يكون الفرق بين دم الحيض وبين سائر الدماء ان حكم دم الحيض اعظم بانه يوجب الفصل فليد اخول فيبينه وبين غيره وقلنا انهم يمكن ان يكون
 الفرق بين دم الحيض والنفاس واجبتا بين دم الحيض والنفاس في هذه الضيقة لان السيلوى لسائر الدماء عام من السيلوى بدم الحيض والنفاس
 كان سائر الدماء يترى من جسم الصغير والكبير والذكر والانثى والحيض والنفاس يختصان ببعض ما ذكرناه وبذلك فان دم النفاس والحيض
 وكثيرا وان معينه ويمكن التفرقة بينهما وباقى الاما بخلاف ذلك مما فرقتا بين الدم والبول بل في سائر الحيوانات اعيننا الدم فلا يجمع
 للتعلم ويمكن ان يكون الوجه فيه ان الدم لا يوجب نجس من الجسد على اختلاف وضعه من البول والغذاء والمني بوجوبه وجعل واحد
 فيها الوضوء فيها ما يوجب السيل وهو المني فخلطت اصحابنا من هذه الوجه على حكم الدم ومن اراد الاستقصاء رجع الى حيث ذكرنا **مسئلة**
 وما انفردت به الامامية القول بان المني نجس لا يجرى فيه الا غسل لان ما جئنا به من فقههم في الجنازة فقلنا انه يجرى في ذلك ما ليس الشافعي
 بله في طهارة ما حكي عننا انهم يذهبون الى غسله ويوجب غسله فليس ذلك هو اقله للصيغة الامامية على الصيغة لان ما لا يوجب غسل
 جميع الحيوانات بل ما يستحب ذلك والامامية توجب غسل المني في مفرقة بين ذلك في استوفينا اية الكلام في هذه المسئلة في مسائل الخلاف
 ردنا على كل مخالف لنا بما يوجب كفاية ردنا على عباسه المني **بقولنا** ويتبرك عليه من السما ما يطهر كبره ويذهب عنكم ريبا شديدا
 وليربط على فلوكم وروى في المنسقية ثم اراد بذلك اثر الاحكام والابرة والة على وجهين على عباسه المني بوجوب الوضوء والرجس من الجنس بمعنى
 واحد بل لا يقول بقاء الرجس ما يجرى في اعادة الاوثان في موضع اخر فاجتنبوا الرجس من الاوثان والوجه الثاني انه نعم اطلق عليهم اسم
 الظاهر والظهير لا يطلق في الشرع الا لالة الجنازة وغسل الاعضاء الاربعه واجتنبوا الجنازة عليهم ليعلم بما جئنا به من عمارين بارساء الله
 قالنا ما غسل الثوب من الدم والبول المني هذا ينفرد به وجوب غسله وقال الايجي غسله لا يكون الاحتجاج بالخبر الكبري في جباسته وجوب غسله
 اجماع الامامية على ذلك **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان البول مما يوجب نجس في الاستنجاء بالجر ولا يدين غسله بالما مع جوده
 ولا يجرى عنه في المني فلو اراد انفسا على الجرح وليس هذا بمذهب احد من الفقهاء لان من وجب الاستنجاء منه لا يفرق بين البول والظاهر في

الاقتضا على الجرح من بسط وجوب الاستحباب في حقيقته بسط في الامر بوجوبه وان يكون الامام منه بهذا التقدير الى جانب التمسك بوجوبها
 انفرق بين ما يشترطه التمسك على الجحاشه واولى في زوالها والعيب في من لم يوجب الاستحباب على وجوب ان يصح المصطلح وعين الجحاشه على ما في من وجوبه وجرحه
 الشيعة على ما في هذا ما تقدم ذكره من جماعنا عليه نظائر الا تار في زوالها به وعين ان يكون الوجه في الفرق بين نجاسة البول ونجاسة الغائط
 ان الغائط قد لا ينجس المخرج اذا كان نابسا ويترك اذا كان بخلا في هذه الصفة ولا خلاف ان الغائط متى غلب المخرج نجس فلا بد من غسله بالما لا يخرج
 ولا بد من غسله بالمخرج وهو وجوب غسله بل بلغ من وجوبه ان الغائط فوجبه ما وجبه ما ينجس المخرج من مباح الغائط ولا خلاف وجوب غسل ذلك
 مسكلم وما انفرق الامام في غسل اليدين للوضوء من المرافق والانهاء الى اطراف الاصابع وفي اصحابنا من يوجب ذلك
 انه لا يخرج خلافه وقد ذكر ذلك في كتاب مسائل الخلاف في جواب مسائل اهل الموصل الغفيرة ان الاولى ان يكون ذلك مستونا وصلة باله
 وليس بضر حتى يتم فقد انفرق الشيعة على كل حال بالانه مستون في هذه الكيفية وبأنى الفقه ما يقولون هو مخير بين الابتداء بالاصابع وبين الابتداء
 بالمرافق والحجة على صحة ما ذهبنا اليه مضافة الى الاجماع المذكور انه انما اذا ثبت في زوال الايام من قبض وما هو من الزلزال فيكون اولى لحوط
 ما ليس فيه صفته وقد علمنا انه اذا غسل من المرافق الى الاصابع كان زوالا للحدث عن اليدين بالاجماع والفقهاء ليس كذلك اذا غسل اليدين
 الى المرافق فالذي قلناه لحوط وما يجوز ان يخرج به على المخالفين ما روي كلام غلبت من انه يوضي مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
 الا به ولا يخلوا ان يكون الابتداء من المرافق وانتهى اليها فان كان مبتدئا بالمرفق يجب ان يكون خلافه فاعلم ان غلبت في قوله لا يقبل الله الصلوة
 وغرضنا به ان احدهما الاجر اكثرتنا لا يقبل الله صلاته بغير طهارة والامر الاخر الثواب عليها كقولنا ان الصلوة للمعتصم بها الا انما يقبله
 بمعنى سقوط الثواب ان لم يخل عاونهما وقول المعتزلة ان صلاته صاحب الكبرية غير مقبولة لانه لا ثواب عند الله له وان كانت تجزئه لا يجزئ
 يجب جعل لفظ تقبيل الصلوة على الاثر غير انه اذا قام الدليل على انه من غسل يديه ابتداء باصابعه انتهى الى المرافق في وضوءه في المعنى الذي هو في الثواب
 اذا الفصل هو مرادنا وقد بيناه في مسائل الخلاف في جواب اهل الموصل بطلان استدلالهم بقوله يقبلى الى المرافق وانتهى جملنا غايته لا الابتداء
 وثقلنا لفظه الذي قد يكون بمعنى الغاية وقد يكون بمعنى مع وفي الامر من حيث هو واستشهدنا بقوله لا يقبل الله الصلوة ولا تاكلوا مما اموالكم اى
 اموالكم وقوله لا يقبل الله الصلوة اى مع الله ويقول اهل الحديث العشرة وفي فلان الكوفة الى البصرة والمراد بلفظه الى هذه كفة بمعنى
 واستشهدنا على ذلك بكبرية من العرب لحيث ان سؤال من سأل فقولا انكم قلت لفظه الى المعنيين مع انكم اهل الموصل بطلان استدلالهم بقوله لا يقبل الله الصلوة
 علمنا لا بد لعلنا عليه بكنى كبرية ان بين احتمال اللفظ للامر وانما البس بخاصة لاحدنا وثقلنا انتم لو كانت لفظه الى الاثر بقيد الغاية
 لوجب لابتداء بالاصابع والانهاء الى المرافق لم يخرج خلافه لان امر على الوجوب فلا يجمعوا على ان ذلك ليس من اجب فيثبت ان المراد باللفظ
 في الاثر بمعنى مع مسكلم وما انفرق به الامام من الاثر وقد كان مؤولا للشا في قديم القول بوجوب ثبوت اليدين في الطهارة على البصر
 لا يجمع الفقهاء في وقتنا هذا والشافعي في قوله الجدي لا يوجب ذلك والتجدي في صحة هذا المذهب مضافة الى الاجماع المشرقة فانها قد لفتنا على الابتداء
 في غسل اليدين بالمرفقين هو الواجب المستون لك خلافه مكره وكل من قال لا بد بان الابتداء بالاصابع والانهاء الى المرافق مكره وهو خلاف
 الواجب هل يجب وجوب ثبوت اليدين على البصر في الطهارة والفرق بين المسلمين من وجع عن الاجماع وعين انتم ان يخرج في ذلك عليهم بما روي
 من قولهم وقد نوضي مرة وهذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به فلا يخلو من ان يكون قد تم البس في ارضها فان كان ذلك فلهما وجب اجزاء
 ناجزهما وان كان اخرها وجب في اجزاء ثلثين لها وليس هذا بقول احد من الامر وليس لهم ان يقولوا لا شأن في قوله هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلوة الا به فقال الوضوء من صفاته وكيفية هذا وضوء قد نوضي مرة وذلك ان الاشياء اذا اطلقت محل تحميها الانتقال كقبولها
 لان قبولها وصفها كالجرح منها لانه لو غسل وجهه على ضرب من التحديد ثم قال لا يقبل الله الصلوة الا به لذلك على وجوب فعله ومقصد
 ولولا ان الامر على ما قلناه لم يفرق بين الشيعة بين وضوء الاذن بين الثاني والثالث وقال الاول انكم انتم من على مرة واحدة لا يقبل الله الصلوة
 الا به فلو لا ان الاشياء الى الصفة والكيفية لكان لكل واحد في الصلوة لا يقبل الا بمران كانت الاشياء الى الاشياء دون الكيفية
 على ان الشافعي لا يمكن من الطعن بذلك لانه يستدل بهذا الخبر على وجوب ثبوت اليدين في الاعتصا الا بغيره وراعى الكيفية لان المراد بكيفية
 وصفه فان طعن علمنا بما في نوطا عن على نفسه مسكلم وما انفرق به الامام من القول بان الغرض من مسح مقدم المراسم وسائر
 ابغاضه من غير استقبال لشعره الفقهاء كلهم بخالفون وفيه المسئلة ولا يوجبونها ولا شبهة في ان الغرض عند الامام منه منعوا بمقدم المراسم
 دون سائر ابغاضه ولا يخرج مع صحة هذا الاعتصا فانك استقبال الشعر هو عند اكثرهم ايسر واجبة لا يخرج من ذلك ومنهم من يراه انهم مستون من غير
 وعلى كل حال لا انفرق بين الامام من ثابت الذي يدل على صحة هذا من في هذا المسئلة مضافة الى طريف الاجماع انه لا خلاف ان مسح مقدم المراسم
 من غير استقبال الشعر بل الجرح مظهر للعضود في العذر عن ذلك خلافا لاولئك فيلما يذهب به زوال الحدث ومراة الذي هو الامور مسكلم

في جانب
 ١٠
 في جانب

كتاب الطهارة

وما انفرت به الامامية القول بان مسح الرأس بما يجيبه لئلا يبدف ان سنا نف ما وجد بالماحيم حتى انهم قالوا اذا لم يبق فيه بلة انما الوضوء
ولا يجب بقدر ان من اطلق الشبهة في جواز الوضوء بالماء المستعمل كمالك واهل الظاهر وافق لهم في هذه المسئلة لان من يذهب الى ان الماء المستعمل
مطهر من كل نجاسة انما يجيبه مسح الرأس ببلل اليد لا بوجبه هو تنبيه الوضوء بان يفعل ذلك بين يديه الماء والشبهة فيه انما تنبيه
فالا نظير حاصل الذي يدل على صحة هذا المذهب مضافا الى طهره الاجماع ان ظاهر الاسم يحكم عرفا الشرع يقتضي الوجوب له وان يقوم
دليل شرعي من طهره به فهو مأمور على الفور ببلل يده فاجد ثبوت الماء ففعله ذلك فما كان يمكن ان يطرأ العضو منه والفور بوجبه عليه
خلاف ذلك فظلم الاية على ما جرى بجوابك منجس ببلل يده راسه لا يلدن ذلك البدن مع الوضوء لان المقصود في البدن الغسل لا يمكن ذلك ببلل
البدن من طهره الوجوب والفرض في الرأس هو المسح وذلك بناء على طهره البدن ولو لم يكن هذا الفرق ثابتا بمكان ان يخرج البدن ببلل
ليس بواجب الرأس **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان مسح الاذنين وشملهما غير واجب لأمسئون فانه بدعي وبنا في الفقهاء
على خلاف ذلك هذه المسئلة ايضا مما تكلمنا عليه في مسائل الخلاف فاستوفيناها وبحثنا فيها الاجماع الذي تقدم ويمكن ان يقال انما يعلم انه اذا
مسح الاذنين فليس بواجب للمسح عند احد من الامة وفي مسحا كان مبدا عند الشيعة غامضا ولا حجة لهم في احتجاجا لمعتبة من قوله
ولا ينجف لشبهة في ذكره **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بوجوب مسح الرجلين على طهرهما الشبهة في غير مسح بين الغسل المسح
على ذلك لانه الحسن المبصر وعبد بن جرير الطبري ابو علي الجعفي كان يجاب المسح بضمينها من غير بدل يقوم مقامه هو الذي انفرت به الامامية
في هذه الاوضة لانه قد روي القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس رضي الله عنه وعكرمة والسنن والي الغالبية الشيعي
وغيرهم وهذه المسئلة مما استنبطنا الكلام عليها من سبل الخلاف فبلغت بينه فضا لثبات فانه منها من يفرج الكلام ونسب الى ما لا يوجد
في شيء من الكتب غيرنا الا في هذا الموضع من جملة كافي والذي يدل على صحة مذهبنا في الجواب المسح دون غيره مضافا الى الاجماع الذي عودنا
في كل المسائل عليه **فولسنا** بالاجماع الذين استوفوا الصلوة فاعسلوا وجوههم وايدى بهم الى المرافق وامسحوا برؤسهم واجعلوا كمال
الكعبين فامسحوا بصل الوضوء وجعل للأيدي حكمها في الغسل بولو العطف ثم ابتدئ بجملة اخرى فقال امسحوا برؤسهم واجعلكم فاولئك الذين
المسح وجعل للرجل مثل حكمها بالعطف فلو انما انما في حكم اليد والرجل في المسح حازان بما في حكم الوجوه والايدي في الغسل لان
الحال واحد فواجبنا الى سوال من سالتنا فنقول انك لم تزل لا رجلا انما اجرت بالماحون ولا سطة في الحكم على الركنين بوجوبه منهما ان الاعراب بالماحون
شاذ نادرو في مواضع اخرى بابعادها ولا نفاس عليها سواء فانه غير خلاف في اهل السنة ولا يجوز حمل كما بالشعر قبل على الشك الذي ليس به ضرورة
ما لو كانت منها ان الاعراب بالماحون عند من اجاز انما يكون غشقا فندخلف العطف اي مجاودن يكون غشقا بالماحون لو كان ما بينه وبين غيره حائل
فما وجدنا لكانا المتعارفة مفعولة وكل موضع استشهد به على الاعراب بالماحون مثل قوله امسحوا برؤسهم فربما كثيرا من اجاز من لا يحرف عطفه فانه حائل
بين ما قد علم بالبر على غيرهم فليجاء به ان الاعراب بالماحون انما استعمل في الموضع الذي ترفع فيه الشبهة وبذلك اللبس الاحكام الاثر السد
لا يشبه علمهم لفظه خري من صفات الجرح لا الضربة انما في الاعراب لا يوجبهم خلاف العطف وكذلك لفظه من لا يشبهه لثبات من صفات الكعبين
لا من صفات الجناح وليس كذلك لارجل لان من الجناح ان تكون مسوية كالرؤس اذا اعربها بغير الاعراب بالماحون ولما حكم الايدي في الغسل كان غايته اللبس
والاستنباط ولم يرد ذلك فاداه النوم ومنها ولم يذكر في هذا الوجه مسائل الخلاف انما في الغسل اهل السنة ومحققهم يقولون ان يكون الاعراب بالماحون في موضع
من المواضع وقالوا الجرح بغير ضرب خرب على انهم اذا وادوا بغيره وكبر اناس من فاجازوا كبره وبجرحه في ذلك مجريه في رجل حسن بغيره فدلنا انهم في ذلك
الخلاف بطلان قول من ادعى ان الغسل الخفيف يمتنع او يحكم ذلك عن ابن زياد الانصاري من جرح كثيره فواها ان فائدة القليلة في الشبهة مختلفة
في المتن ايضا وقد قد الله نعم في انظر الطهارة بين الاعضاء المستوية والمستوية ومثل اهل الشرع يقولون لا يبرن فلو كانت اهلين لما كان ذلك وجها
الغسل بوجوبه بان الماء على العضو وحقيقته المسح ينتفي امرها انما من غير بان الماء على العضو الثاني بين المحققين ظاهر ان من الجناح ان
يكون الماء جاريا سائلا وغير سائل لا جاز في حاله احد وقد بينا في مواضع كثيرة من كلامنا ان المسح يقتضي ان يتردد من الماء بغيره بانه عليه
بدل بنا في الغسل من موى ما ابط هذا الشبهة ان لا يدخل اذا كانت معطوفة على الرؤس كما سالت الرؤس بغيره في المسح الذي ليس بغسل على وجه
من الوجوه ويجوز ان يكون حكم الارجل كذلك لان العطف معشوق المسح وكيفية تدبينا في مسائل الخلاف بانهم ان القراءة في الارجل بالفسح يفتح مدنا
وانما وجب بكم الماء في المسح في الرجلين كما يجاب لغيره بالماحون فاما الارجل فموضع وضبطه في المسح **مسئلة** وامسحوا برؤسهم
فما جازت الرؤس في الماء الزايدة فانما في المسح على الموضع لاهل اللفظ وامسحوا ذلك الكلام العبري اكثر من ان يكون لسنينهم ولا فاعدا انشد
معادى تابشرا في مسحة فليسنا بالجمال لا الحدباء فخصب الموضع ونظيره ان يبدى الذراع وغيره في موضع ان ما ذلك منه لان ذلك موضع رفع
ومسح من يده وغيره فلهذا الى خالد وبركوا وقال المسح جيبى بمثل يدي يده لغيرهم: او مثل ليرة منظورة بين يديه ولما كان معنى جيبى هذا

كتاب الطهارة

انتهى به الامامة وجوبه لرجلين بلباسه من غير ان يشهدا بانها اواني الفقه اجمع بما افوت في ذلك بالثبوت على حجة ذلك لا ريب
مع الاجماع المذكور المتكسر بان كل من وجب عليه الرجوع الى المسح دون غيره وجب عليه البس من القول بان المسح واجب لبس البلدة شرط قول
خارج عن الاجماع وانما ما سلمناه في مسج الواس بالبلدة من ان الموضع هو ما اذا مسح راسه بظهره جليده على النوى فادنا شغل باخذ ثابته بعد فقد
عدل عن النور واخر امثال الامر **مسئله** وما انفردت به الامامة القول بان مسح الرجلين هو من اركان الانساب الى الكعبين
والكعبان هما العظمان السائبان في ظهر القدم عنده عهد الشراء ووقعتم تحت الحسن صاحب حجة في ان الكعب هو ما ذكرنا وان كان
يوجب غسل الرجلين الى هذا الموضع والدليل على صحة هذا المذهب صفاته الى الاجماع التي تقدم ذكرها وان كان من روي في الرجلين مسح
دون غيره يوجب المسح على الصفة التي ذكرناها ان الكعب هو الذي في ظهر القدم فالقول بخلاف ذلك خارج عن الاجماع وانما فان قول
بأن الواس يقتضي البعث لان هذه البنا اذا دخلت ولم يكن ليعد به الفعل لا المعقول فلا بد انهما من مادة واحدة ولا كان داخلها عبثا
والفعل ما على نفسه فلا حاجة الى ان يفتقر فلا بد من جهة يخرج ادخالها من العبث ليس ذلك الايمان بالبعث فادوا بعضهم ان
الرجس فكذلك في الرجلين يحكم العطش كل من وجب عليه غسلهما ان الرجلين لم يوجب بينهما جميع الغسل فلهذا فادوا بعضهم في مسائل
على هذه المسئلة واستؤنبنا واجنبنا من سبال فيقول كيف قال الله تعالى في الكعبين مسح على رجليك ليس بكل رجل الا كعب احدك انما
ثم اذ ادرك كل طهر في الرجلين كعبان على ما بيننا وبين الكلام على ظاهره فقال ارجلكم الى الكعب والعدل بلقظ ارجلكم الى اركان
طهارته كل طهر اول من علمها على كل رجل فكلما على ناويل الجوارح فها في ان الكعب هو الذي في جانب القدم بما يستغنى فها هنا ذكره مسئلة
وما انفردت به الامامة القول بان المسنون في طهره الغسل هو في الوضوء والبدان هو ان ولا تترك رافا المسح من الواس والرجلين
والفقه اكلم على خلاف ذلك الا اننا نحن في ان مسح الواس خاصة مرة واحدة ودليلنا على صحة هذا بعد الاجماع المتقدم فادوا لنا
على ان الفرق بين الرجلين المسح وغيره وكما هو وجب مسحهما على هذا الوجه بذهاب ان لا نكران فيها وكذا طهارة الرجلين بذهاب ان
المسنون في الغسل من مسنونين بل زادوا في هذه المسئلة خارج عن الاجماع وكذا ان تقول قد ثبت ان المسنون في الغسل من
مسنونين وانما زاده على ذلك حكم شرعي فلا بد منه من قبل شرعي لا دليلا به فان كل شيء يعتمد في ذلك امرج به في اختيار احوال العمل
بما على لنا عليه في مواضع كثيرة **مسئله** وما انفردت به الامامة القول بوجوب في المظهر وضوءه بنفسه اذا كان متمكنا من ذلك
والدليل على صحة هذا المذهب صفاته الى الاجماع قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
به في مسك وارجلكم الى الكعبين فانه ان تكون غاسلين مما يحرم الظاهر يقتضي نوى الفعل حتى يستغنى الله به لان من صاعده لا يستغنى
غاسلا وما سجد على الحقة وانما كان الحدث مشهور لا يفرق لا يفرق في اولى ظهوره عصا به زوال الحدث بيقين ليس كذلك فادوا لنا
له غير **مسئله** وما ظن انفراد الامامة به القول بان التوم حدث ناقض للطهارة على اختلاف حالات التام وليس هذا ما انفردت
به الامامة لانه قد ذهب لمن في صاحب الشافعي قد استقصينا هذه المسئلة في الكلام على مسائل الخلاف وتلنا على صحة ما يقول به بالاجماع
الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق من التوم وان لا يفرق من التوم وان لا يفرق من التوم وان لا يفرق من التوم
تكملة فالجواب اننا في الصلوة الى التوم وهذا الظاهر يوجب الوضوء من كل نوم واجماع الامامة به حجة في هذه المسئلة وقد
عارضنا الحائض لما فيها من غيرهم في كبرهم وحاديتهم من مؤلفه العين كما استعملنا في نام فليستوا واستؤنبنا ذلك بما الاطباء في ذلك
بما **مسئله** وما انفردت به الامامة القول بان المذي والودي لا ينقضان الوضوء على كل حال ان ما كانا وهذا الحائض
لا ينقضان الوضوء من غيرهما على عادة فانه قد ثبت نقض الطهر عما اذا كانا معا من الانقار من الامامة ثابتا على كل
حال ولعلهم على ذلك بعد اجماعهم عليه ان نقض الطهر حكم شرعي لا محذور ثابته لا بدليل شرعي ولا دليل على انه مما ينقض الوضوء
والرجوع الى اخبار الاحاد في ذلك غير من فادوا بعضنا في مواضع اخبار الاحاد لا يعمل عليها في التيمم وعين ان يحج على الحائض بما انفرد
عن النبي من قوله لا وضوء الا من وضوءه **مسئله** وما انفردت به الامامة القول بوجوب ثياب غسل الجنابة وانما به غسل
الواس ابتداء ثم الميامن ثم الميسرة وانما كانت بذلك متفرقة لان الشافعي وان وافقنا في وجوب ثياب الطهارة الشعر فهو لا يوجب ثياب
الكبر والوضوء من رافعه فيسقط ثياب الطهارة وانما كان ذلك في الاجماع المشرع ان الجنابة وانما وقع فيهما من رافعهما بالانقار
فدليلنا انما زادنا غسل يميني في ذلك حكم الجنابة وليس كذلك انما لم يربنا به فان الصلوة واجبت فيه فلا ينقض الا يميني لا يميني الا
مع ثياب غسل يميني فادوا بعضنا في وجوب ثياب الطهارة الصنع لا احدا وجب اليه فينا على كل حال ولم يشرط ذلك بالاجماع وانما شمسنا القول
ولا احدا نذكر ناذركا لانه فينا الا وهو موجب ثياب غسل الجنابة فالقول بخلافه خارج عن الاجماع **مسئله** وما انفردت به الامامة

كتاب تطهارة والصلاة

الدم دون الاعتساف بجل ثلثه ما ينقطع الدم قائم يشق لنا بعد جملته ولا يستغفنا الكلام في هذه المسئلة في مسائل الخلاف
 وبلغنا وذكرنا معارضهم بالبراءة الاخرى في قوله جل ثناؤه حتى يهلون فاما في حديثنا في المسئلة فليس ان يكون المراد بالدم
 بالماء واجبتنا عنها **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان اكثر الناس مع الاستبراء والنام ثمانية عشر يوما لان ما في لغتها
 يؤول بخلاف ذلك فلا يهل بوجبه واسمها والمؤثر في البتة وابن سعد ان اكثر اربعون يوما وذهبوا الى ان اكثر سنون وحكي البتة
 ان في الناس من يذهب الى انه سبعة يوما وحكي عن الحسن البصري ان اكثر النفاس سبعة يوما والى ذلك يدل على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب وذكر
 وايضا فان النساء يخلعن بموم الامم بالصلوة والعتوم واما ما خرج النفا بالانام التي راعينا الامامية بالاجماع الا انه على غير وجهنا وما كان على
 هذه الانام لا دليل قاطع يدل على اخراجها من العموم الظاهر فيها وانما لان الانام التي ذكرناها جميع على انها نفاس طارئة عليها لا يجوز
 اثبات نفاسها بالاجماع والاحاد والناس لان المعاصير الشرعية كلها لا يجوز اثباتها الا من طريق مقطوع وقد كلفنا في هذه المسئلة في جملتها
 خرج لنا من مسائل الخلاف **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بوجوب غسل الميت فان قيل بغسل راسه ثم بمياهه ثم بمياه
 والدليل على صحة ذلك اجماع الفرقة الحقة على ما تقدم وايضا فقد ثبتنا وجوب غسل الميت بوجوب غسل الجنابة وكل من وجب ذلك وجب غسل
 الميت فالخلاف بين المسلمين في اجماع الامامية **مسئلة** وما انفرت به الامامية به استحبابه ان يلبس مع الميت اكفانه
 جريدان خضرا وان رطبنا من جريد الخيل طول كل واحد عظم الذراع وخالف باقي المذاهب في ذلك ولم يرفعه وبلغنا على ذلك
 الاجماع المتقدم ذكره وقد روى عن طريق من سئل عن ثوبين الثوري سئل بوجوب حيازة الميت عن التغطية فقال ان رجلا من اصحابنا قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احبكم بنا اقل المتخفين يوم القيمة قالوا ما المتخفين قال جريدان خضرا موضعا من ارجل الميت الى ارجل رقبته
 بهذا الاصل في الخبر ان الله تعالى ما احب ادم من الجنة الى الارض استوحش وشكى ذلك الى جبريل عليه السلام فقال ان الله تعالى ما احب
 بشي من الجنة قال الله عز وجل عليه الخنزير فخرها والسرطان والذئب لانها كانت كالاحياء لم عليها فلما خسرته التوفات
 قال لولده اجعلوا مني من هذه الخنزير في قبري فجعلت معه جريدان وجرت السنة بذلك ليس ينبغي ان يعجب ذلك فالسراج المير العلي
 يعقبها وما النعمان ذلك الا كتيب المير من الطواف بالميت ورجل الجرد وقبيل الجرد من غسل الميت نفسه من كفيه مع سقوط المتكبر
 عنه **كتاب الصلاة** **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان الصلوة لا يخرج في الثوبية كان من ابراهيم
 محض لان باقي الفقهاء ينهاه في ذلك والحجة ان ما ذهبنا اليه من اجماع الامامية عليه من اخلافه في غسل الميت لا يبرهن على صحة
 الرقابة ظاهر الخبر يقتضي في الاحكام المتعلقة بالحرمة جملته ومن احكام هذا القبيل الحرمة تمتع الصلوة فيجب ان تكون الصلوة به فاسدة لان
 كل من صلى عنه يجب ان يكون فاسدا على ظاهره لا على ما يتبع من ذلك لانه لا يخرج ان كانا ذاهبا ان لم يمتى من طريق الوضوء يقتضي ذلك
 فان العرف الشرعي يقتضي انه لا يمتى في ان احبوا ومن بعدهم ما كانوا يمتحنون في الحكم بقضا النبي ويطلاقوا الاحكام الشرعية به الى اكثر من
 ورد في القرآن كرسوله وهذا المانع من اعادة ما كان عليه من عقوباته في نفسه العقد وبانه غير محرم لم يتوصلوا منه في ذلك على دليل
 النهي لا لان احد منهم فظا النهي انما يقتضي في الفعل وجها في الحاد لانه اخر في على الفتنة وعدم الاجابة وهذا عرف لا يمكن حمله وايضا فان
 الصلوة في ذم هذا المكلف يقتضي بيقين ان يسطع بابقين مثله والاصل في الابرار لم يحصل لا يعلم قطعا ان فسه فامرت كما يعلم ذلك في قوله
 الفطوح الكان في ان تكون الصلوة في غير محرم لعدم دليل النقطة به في الفقه **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان الصلوة
 لا يجوز في الارابطة الغالب لا في جلودها وان لم يمتى وبعث المجلود والوجه في ذلك اجماع المذاهب وذكرنا ما تقدم اليه من ان الصلوة
 في الذم يمتين فلا يسطع الا بيقين الا بيقين يسطع صلوة من صلى في الارابطة الغالب جلودها **مسئلة** وما انفرت به الغالبية
 بجلود الصلوة من صلى في جلودها وان لم يمتى او ما جرى مجراها لان الصلوة به على الارادة والوجه في ذلك الاتفاق المتقدم ذكره ويمكن ان يقال
 انهم ان النكاح لا حظ لها في اجزاء الصلوة ولا يفتح الصلوة فيما على الارادة في جلودها اجزى مما لا حظ له في اجزاء الصلوة اسقطنا ذلك بان العامة والوفا
 يجرى مجرى ما ليس عليه من الثابت فاذا اوفنا ذلك في العامة والوفا وما جرى مجرى ما لا حظ له في اجزاء الصلوة اسقطنا ذلك بان العامة والوفا
 يمكن ان يكون لها حظ في سائر العون والظاهر الصلوة فيها وان لم يمتى في بعض الاحوال فانها ما تباقي فيه سائر العون وليس كذلك النكاح وما جرى
 مجراها **مسئلة** وما انفرت به الامامية المنع من التيمم في الصلوة على غير ما ثبتنا الارض والمنع من السجود على الثوب المنسوب الى
 حبس كان وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك ويجوز التيمم على كل طاهر من الاجناس كلها وما كان خاصة بذكر الصلوة على الطاهر البساط
 والشعر الا انهم يمتنعون الى ان الصلوة على ذلك غير جائزة للوجه في ما ذهبنا اليه من اجماع عدم جواز التيمم في الارض **مسئلة**
 وما انفرت به الامامية ان يقولوا الا ان والاثان بعد مؤله في الفلاح في غير العمل بالوجه في ذلك اجماع الفرقة الحقة عليه وذروه

كتاب الصلوة

بأن يقال بطلان التيمم وانما اراد ان يخلو
 الغائبة ان ذلك الشيء قد رفع وعلى من ادعى التيمم الدلالة ولا يوجبها مسئلة
 ومعه ان يقال ان الصلوة لا يوجب التيمم على الفلاح الصلوة خبر من النوم وقد وافق على كراهته ذلك غير الاما تيمم من الصلوة
 حينئذ وقالوا التيمم هو ان يقول بعد الفراغ من الاذان تحي على الصلوة تحي على الفلاح ثم ياتي استدلوا على ذلك بان قالوا التيمم شايخي
 من الموالى للشيء وانما يمارى الشيء قد تقدم ذكره وما تقدم ذكره ان الصلوة خبر من النوم فيكون ذلك عودا اليه كان الشايخي بان ياتي ان التيمم
 مسنون في اذان الصلوة دون غيره فاجاب عن انه قال في الجديده انه غير مستود قال الصلوة هو مسنون في اذان سائر الصلوات والدليل على تحريمه ما ذهبنا
 اليه من كراهية المنع منه الاجماع الذي تقدم وايضا لو كان مشروعا لوجب على ذلك ولا دليل فيه وانما يرجع الى اخبارنا ضعيفة
 ولو كانت مؤثرة لما اوجب الظن وقد دللنا في غير موضع على ان اختيار الاحاد لا يوجب العمل بما لا يوجب العلم وايضا فلا خلاف ان من ترك التيمم
 اذ لم علمه انه لما ان يكون مسنونا على مذهبه يفتن الفقهاء او غير مسنون على مذهبه فوهم اخرج منهم وعلى كلا الابهين اذ لم على اذ لم على
 تركه ويحتج بفعله ان يكون معتبرا وبدونه فالاحوط في الشريعة تركه مسئلة
 الصلوة يسبغ نكبات بفضل يدين بيشيخ ذكر الله عز وجل مسطور وان من السنن المؤكدة وليس احدها في الفقهاء يعرف ذلك والوجه فيه
 اجماع الطائفة عليه ايضا لا خلاف ان الله جل ثناؤه قد كذبنا في كل الاحوال الى تكبيره وشيخه اذ كاره الجملية وظواهرنا ان كثير من الفقهاء
 تدل على ذلك مثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا وسجود بكرة واصبلا فوق افتتاح الصلوة والخاصة نحو الاحوال التي بنا
 فيها بالاذكار مسئلة
 وما ظن انما انما تيمم به وما لك بواجبها عليه القول بان الصلوة لا تستغنى الا بقول المصلي الله اكبر واخبر
 هذه اللفظة لا تقوم مقامها لان الشايخي يذهب الى ان لا تستغنى الا بقول الله اكبر والله اكبر ولا تستغنى بوجوه ذلك من اللفاظ وقال ابو حنيفة
 ويحمد بن عبد الله بكل لفظ يقصد به العظم والتعظيم ويحتمل عندها الاقتصار على تحريم الاسم وهو ان يقول الله وكذا في بعضه وقال ابو يوسف
 يستغنى بالفاظ التكبير مثل قوله الله اكبر الله اكبر والله اكبر ولا يستغنى بغير لفظ التكبير حتى عن ابي حنيفة قال يستغنى الصلوة بالنية فقط ولنا
 على ناه فبنا الى اجماع المكثر وايضا فان الصلوة في منه يفتن لا تستغنى الا بقين مثله ولا يقين في سقوطها عن الذم الا باللفظة التي
 اخبرنا ومن الذين يفتنهم عن التيمم بغيره انهم انما قالوا الصلوة الطمأنينة والتكبير تجلينا التسليم وهو عن
 انه قال لا يقبل الله صلاة امر حتى يضع الوضوء موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وذلك كله صحيح في انه لا يخرج الا ما ذكرناه وليس لاحد
 ان يقول من جملته التكبير مؤنة الله اكبر والله اكبر ذلك ان هذه اللفظة يجب فيها الى ما يستحي عن حمد اللفظة تكبيرا ولا يمد في ذلك الا قولنا الله
 اكبر دون سائر الشؤ منه مسئلة
 ظن انما انما تيمم به وما لك بواجبها عليه القول بان الصلوة لا تستغنى الا بقول المصلي الله اكبر واخبر
 في كراهية ذلك حتى الحواشي في اختلاف الفقهاء عن ما لكان وضع اليدين على الارض في الصلاة في طول القيام وتركه اجابا وحكي
 الطحاوي يفتن عن اليدين سعدانه قال سدا ليدن في الصلوة اجابا لان بطلان القيام في غير ذلك باس بوضع اليدين على البسر وتجنبنا على منه
 ما ذهبنا اليه ما تقدم ذكره من اجماع الطائفة ولعل سقوط الصلوة عن الذم يفتن وايضا فهو عمل كثير في الصلوة خارجا عن الاصل المكتوبة
 بهما من الركوع والسجود والقيام والنظر ان كل عمل في الصلوة خارج من غيرهما المبرور منه انه لا يجوز مسئلة
 وما انما تيمم به وما لك بواجبها عليه القول بان الصلوة لا تستغنى الا بقول المصلي الله اكبر واخبر
 القول بوجوب القراءة في الركعتين الاولتين على التيقين وانما يجوز في الركعتين الاخريتين القراءة والتيسير لان الشايخي وان وافقنا في اجاب القول
 في الاولتين فانه يوجبها التيقين على التيقين في الاخريتين ولا تخير بينهما وبين التيسير وقال مالك بجعل القراءة في فاعلم الصلوة فان كانت تلك
 قرأتا في الركعتين فان كانتا ركعتين في ثلث قال ابو حنيفة فرض القراءة في ركعتين من الصلوة فان قرأتا في الاولتين ففت عن فرضه وان تركهما بينهما
 لفرضه بان ياتي بهما في الاخريتين وقال الحسن البصري بجعل القراءة في ركعة واحدة ولعلنا على ما ذهبنا اليه الاجماع المتقدم وطريقه ان الذم ويجوز ان
 يمارى في التيمم وانهم على اصولهم ان جوابه على ما فهمه وان لم يكن على سبيل الاستدلال بنا بالخبر الذي يبرر فاعين ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 علم بجعله كفت مبتدأ في انما انما تيمم به وما لك بواجبها عليه القول بان الصلوة لا تستغنى الا بقول المصلي الله اكبر واخبر
 لا يوجب قراءة فاتحة الكتاب بل ركعتا الصلوة وظاهر الخبر يقتضي ذلك فلنا هذا الخبر ليس بدليل في هذا المسئلة فيكون مطابقا لما
 فاعلمنا انما على سبيل الازام والمخاضة ثم لانا ان نقول نحن موصوفنا فاتحة في الركعتين الاولىين في الاخريتين بخبره ودخلت
 في الاختيار لا ينبغي ان يفتن من ان تكون واجبة فيها وما يمكن الاستدلال به في هذه المسئلة قوله تعالى فاقرا ما كتب من القرآن وظاهر هذا القول
 يقتضي عموم الاحوال كلها التي من جملتها احوال الصلوة ولو تركها وظاهر الآية لعلنا ان القراءة واجبة في الركعات كلها فتبيننا ذلك لادل الدليل
 على جواز التيسير في الاخريتين فلنا بالتيسير في الاولتين في الخبرين الوجوب في الكل مسئلة
 وما انما تيمم به وما لك بواجبها عليه القول بان الصلوة لا تستغنى الا بقول المصلي الله اكبر واخبر
 تركه لانه ليس بقدره الفاتحة لان باقي الفاتحة يذهب الى انما تستغنى بلبنا على ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة على ان هذه اللفظة بدونه فافقه

كتاب الصلوة الأنصاف

الصلوة وطريقها الاحتياطية لا تترك هذه اللفظة لا يكون غاصبا ولا مفسدا للصلوة وقد اختلفوا فيها فقلنا لا نأخذ بها
 الى نفاطع للصلوة والاحتياطية كما وانما فلا خلاف في هذه اللفظة انما البس من جملة الفرائض ولا مستفلة بنفسها في كونهما معا وبسبب كجرى
 اللفظ بما جرى كل كلام خارج عن القراءة والسبب في ذلك انما هو انما هو في غايته على ما هو في غايته على ما هو في غايته على ما هو في غايته
 انما يكون دعاء بالعقد ومن غير الفاعلة انما هو في غايته على ما هو في غايته على ما هو في غايته على ما هو في غايته
 معلق عن غير اعتدال من فعله الى الدعاء وانما ثبت بطلان استماعها انما هو في غايته على ما هو في غايته على ما هو في غايته
 وما انصرف من الامامة المنع في صلوة من غير هذه خاصة من القراءة في غير السجدة وهي سجدة الفاتحة وسجدة الحمد وسجدة التوحيد
 وتكون في تلك النكاح ان يكون ذلك واجزا وبوجوبه قراءة الحمد بما يجزئ منه والقراءة من الصلوة دون ما لا يجزئ منه واجزا في كل صلوة
 والوجه في المنع من ذلك مع الاجماع المنكر ان كل واحد من هذه السجود واجبا محض ما كان سجدة كان انما في الصلوة وان لم يكن مكان
 فلا يوجب ان يترك السجدة انما يجزئ من هذه السجود انما يجزئ من هذه السجود انما يجزئ من هذه السجود انما يجزئ من هذه السجود
 استماعا بان من قراءة السورة لان ذلك اسم يقع على الجميع بدل من وضع السجود ليس يمنع ان يترك البعض الا لا ذكر للسجدة في غير ذلك لا يجزئ
 ان قراءة بعض سورة في الفرائض عندنا لا يجوز فاصنع من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 سورة فتنم الى الفاتحة في الفرائض فاصنع من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 مضافين الى الحمد الفريضة وان جاز ذلك في السنة ولا في كل واحد من سون والضحى وسون المشرح عن صاحبنا واما في قراءة سون الفيل
 فمن المكيان فريضة فالوجه في ذلك مع الاجماع المنع من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 السورة الثانية بكمالها فاصنع من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 من ذلك الكمال الوجه المنع من قراءة السورة التي ذكرناها انما يجزئ من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 وما انفرد به الامامة في كل سون من سون الا خلاص من دعوى انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون
 الى غيرها والوجه في ذلك مع الاجماع المنع من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 عن كل واحد من ذلك الوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 اصحابه والشك في دعوى من الدعوى في كل تكبير في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 ودعى عنه خلاف ذلك وقال الشافعي رحمه الله انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون
 البطر في الاجماع وبإزالة الدعوى في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 الدعوى انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون
 كان انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون انما الكافرون
 يجوز ان يرد بالامامة في الدعوى في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 بلا خلاف **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 على بوجوب ذلك وانما ينفرد بوجوبه في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 اقتضت بظاهرها الامر بالتسبيح وعموم الظاهر يقتضي قول حوالا لوجوب التسبيح في هذه الاحوال فتنحتاج الى دليل وانما ينفرد
 بإزالة الدعوى التي ذكرها في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 قال اجعلوها في سجودكم وظاهر الامر على الوجوب **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 من الثانية في الركعة الاولى ان يجلس مجلسه قبل فوضه الى الثانية وانما هو وجوب هذا المجلس في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 لما يندرج في الطائفة طريقة براءة الذنوب ان لم يفعل ذلك لم يثبت سقوط الصلوة عن وجهه ودعى في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 في الركعة **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 واستثنى من ذلك وهو انما ينفرد بوجوبه في الثانية والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 الذنوب التي ذكرها في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة
 بالها الذين امنوا صلوا عليهم وسلموا السجود على النبي وفي هذه الحال وجب السجود الاول لما لم يؤتمم من غير
 عن النبي كان يثبت السجودين جميعا ودعى في الفاتحة والوجه في **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب قراءة

كتاب الصلوة

ولا يخرج في تركها وفي خلافها قبل يكون بدعيه ولو لم يكن ثم لا حول العذر عنها **مسألة** وما انفرت به الامامة فبطلت الصلاة الواحدة
 والمجتمعين في اليوم واليلة على الوجه الذي بينه وبينه لان باقي الفقهاء لا يوجبون ذلك في الجملة في جماع الطائفة عليه ليس يمكن ان يدعى عليهم
 انهم ابدعوا بما يردونه من هذه النوازل لان الصلوة خير من متوجع والزبادة فيها مستحسنة عن منكره **مسألة** وما انفرت به الامامة فبطلت الصلاة
 السفر الذي يجزيه النفس في الصلوة بين يدين والبريد بعد فراغها والعن سبب ثلثة اميال فكان المسافة اربعة وعشرين ميلا وقال ابو حنيفة
 مسير ثلثة ايام بلياليها وهو قول الثوري ان جازي قال مال ثلثة ايام ثمانية واربعين ميلا فان لم تكن اميال فمسير يوم وليلة للبعال وهو قول الليث
 وقال الاوزاعي يوم تام وقال الشافعي سنة واربعين ميلا بالهاشي في الجملة ذلك جماع الطائفة وايضا فان الله عز وجل على سقوط فرض الصلوة على
 المسافر بكونه مسافرا في قوله من كان منكم من مرضا او على سفر فعليه ان لا يركب الا في كل سفر سقط فرض الصلوة وخص الا في كل سفر
 فهو بعينه موجب لفرض الصلوة وان كان الله عز وجل على ذلك الاية بالسفر فلا شبهة ان السفر يثبت بان المسافر الذي جازي قال المسافر في كل حال يكون الحكم
 ثابتا لانه لا يلزم على ذلك في ما يقع عليه هذا الاسم من فرج او ميل لان الظاهر يقتضي ذلك او تركه كما مضى في الدليل والاجماع اعني ان المسافر
 يتا اعني انه من المسافر وهو داخل تحت الاسم **مسألة** وما انفرت به الامامة القول بان المسافر يلزمه التقصير في كل حال في البلد
 التي يقطع عشرة ايام فصاعدا واذا نوى ترك جيبه في الايام لان من عذرهم من الغفلة في ترك ذلك او يوجبونه وصحابة الثوري يقولون انه
 اذا نوى للمعام خمسة عشر يوما ثم وان نوى في ذلك بغير ذلك الشافعي في مال الله وهو قول سبعة المسبب الليث اذا نوى قامة اربعة ايام ثم وقال
 الاوزاعي اذا نوى قامة ثلثة عشر يوما ثم ورى سبب في ان قال ان المسافر يعمى الذي يتركه وهو منقطع ما خرج سفره قصر فيه الصلوة فاما
 يقيم به عشرة ايام فان اقام به عشرة ايام من سفره ثم الصلوة وهذا موافق لما روي عن ابي حنيفة في بعض الوجوه لانه اعتبر العشرة في القول وفيما لا يقول
 فكيف يجوز ان يعتبر العشرة دخول المسافر في قصره الذي فيه اهل وطهر وهو يدعى له اليه ويخرج من ان يكون مسافرا وانما يعتبر في الاقامة في موضع
 والمستقل الذي يتبعها التقصير كذا عن عطاء بن رافع وحصل بين اهلها قامة الجعة على ان الجعة الذي كراهه اول وعمره فهو الاجماع المذكور
 وما يظن انه لا الامامة به القول بان من ستم الصلوة في السفر يجب عليه الاعادة ان كان متعمدا على كل حال ان كان ثم ناسبا اعاد ما دام في الوقت
 وبعد خرج الوقت كاعادة عليه باقي الغفلة في الوقت في ذلك لان ما يجزئها وصحابة الثوري يقولون ان وقت الاثنى عشر في الشهر مضى صلواته وان
 لم يبقه صلواته قال الثوري في ذلك في الاثنى عشر لم يبقه قال الجعفي اذا صلى اربعين صلاة في اربعة ايام ثم اذا كان من الغفلة في الايام لم يبقه
 وكذا لم يبقه هذه موافقة من المشيئة على بعض الوجوه قال حماد بن عمار في سبب اذا صلى اربعين صلاة في اربعة ايام ثم اذا كان من الغفلة في الايام لم يبقه
 التمسك من الليث وقال الحسن البصري اذا انتفى الصلوة بغير ان يصلي ركعتين ثم بدا له ان يصلي ركعتين اجزأه صلواته فان قالوا انك اذا صلى للمسلم
 ادبعا فانه يعيد ما دام في الوقت فاما مضى الوقت فلا اعادة عليه قال نوان مسافرا فمضى المكث في نوى اربعين صلاة صلى ركعتين بدا له ان يصلي
 لا يجزي فان كان مالك اراد باجبا الاعادة ما دام في الوقت فاسقاط ما عجز عن جبهه حال الدنيا فهو موافق لالامامة وما اطعن اراد ذلك في
 الكلام في بعض النسخ والجمعة في هذا الاجماع المتقدم وايضا فان فرض السفر ركعتان فيما كان في الحضر بعدوا ليس في ذلك حرجه واذا كان كقول
 كل من اصابه على ما فرض وجب عليه الاعادة فان بطل الفرض لم ينع ما ذكرتم لان ما قلنا قال اذا مضى في الارض فليس عليه كجناح ان تقصر او تسقوا
 فذبح الجناح بذلك على الا باعرا على الوجوه قلنا هذه الآية غير شاملة لفرض الصلوة في عدة الركعات وانما المستفاد منها التقصير في الاوقات
 الاربعة وغير ذلك على بعض الاقوال ولا خلاف في ان ركعتين من شدة الحاجة عند ركعات الصلاة الحزينة والما خوف في الوقت في الوجه الاخر وهو ان
 في الصلوة لان صلاة الخوف فدايجه بها فالله يسمع حاسع الامن **مسألة** وما انفرت به الامامة القول بان سفره ان كان من حضره في كل حال
 والجماعة من جازيهم لا يفتيهم عليه لان باقي الفقهاء لا يوجبون ذلك والجمعة على ما ذهبنا اليه جماع الطائفة وايضا فان اشقة التي تلحق المسافر في الوجه
 للتقصير في الصوم والصلوة ومن كراهه من سفره كل من حضره لا يفتيهم عليه السفر بل بما كانا المستفاد في الحضر خلاف العادة وانما يكون عليه
 مشقة فلا يفتيهم **مسألة** وما انفرت به الامامة القول بان الجمعة لا تنقضي الا بحضرته في الايام اهلهم لان ما يجزئها وصحابة
 والليث يقولون انها تنقضي بثلثة سوى الايام وروى عن ابي يوسف انك سوا الايام وغيره قال الجعفي ان لم يحضر الايام الاربعين لم يفتيهم
 عليه بصلية في الجمعة ارض انما واعبر الشافعي اربعين ميلا والدليل على صحته فانه ثبتا لجماع الطائفة وذكره واعين ابي حنيفة ومن وافقه ان
 ما يقع عليه اسم جماعة وان ثلثة واسم الجمعة مشقة من الاجتماع والجماعة وليس بشيء لانه يابن عليهم يكون الايام في الثلثة لان اسم الجماعة صلا
 ويلزم عليهم ما قاله ابو يوسف لان الاثنى عشر جماعة مثل الثلثة ويلزم عليهم قول الجعفي ان لان الواحد مع الامام جماعة ويجب ان
 الجمعة وان شئت من الاجتماع فمفعول في الجماعة وحضره فاعلى دليله قطوعه بدون الاشتقاق وقد بينا ذلك **مسألة**
 وما انفرت به الامامة استحبنا ان يقرأ ليلة الجمعة سورة الجمعة وسبح اسم ربك الاعلى في المغرب في العشاء الاخرة وفي صلاة العدة بالجمعة

والصالح

على انه يصلي اربعين
 اعادة وان نوى ان يصلي
 اربعين بعد ان انتفى الصلوة

قالا ان الذي يوجب

كتاب الصلوة في الانتصا

وكانت صلاة الجمعة المفصولة وفي الظهر والعصر اذا صلوا فاما من غير قصره باقى الفقهاء بخالفون في ذلك لان الشافعي يوافق في ذلك
في استحبنا السورين في صلاة الجمعة خاصة والجمعة في ذلك اجماع الطائفة ولا يخرجون من حيث انهم لا خلاف في انهم لا يقرأون الا في ركعة واحدة
ولم يفعلوا ركعة واحدة ولا يقرأون الا في ركعة واحدة ولا يقرأون الا في ركعة واحدة ولا يقرأون الا في ركعة واحدة ولا يقرأون الا في ركعة واحدة ولا يقرأون الا في ركعة واحدة
اكثر الفقهاء يوافقون على ذلك لان المعالي يروى عن ابي يوسف انه قال ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في شهر رمضان فاجاب يصلي في بيته
وكذلك قال مالك قال كان يصلي في بيته كما يصلي مع الناس قال مالك انا افضل ذلك وما قام النبي الا في بيته وقال
الشافعي صلاة المفترق في قيام شهر رمضان هذا كله حكمه الطائفة في كتاب الاختلاف قالوا قولنا لا ينافي هذه المسئلة اكثر من الحاشية والجمعة لها
الاجماع المتقدم وطريقه الاختلاف انما في صلاة المفترق في شهر رمضان ولا ينافي في اجتماعه وليس كذلك اذا صلوا في جماعة وعين كان بخلافه في ذلك
وهو عن ابن الخطاب من قوله وقد اجماع الناس في صلاة المفترق في شهر رمضان ولا ينافي في اجتماعه وليس كذلك اذا صلوا في جماعة وعين كان بخلافه في ذلك
الجمعة انما في كل يوم صلاة واحدة ولا ينافي في اجتماعه وليس كذلك اذا صلوا في جماعة وعين كان بخلافه في ذلك
ثمان بعد صلاة الجمعة ثمانية عشر ركعة بعد العشاء الاخرة فاذا كان في ليلة شمع عشرة صلوات ركعة وفي ليلة العشر على الترتيب ثمانية عشر
ويصلي في ليلة الاحد وعشرين ركعة وفي ليلة الاثنين وعشرين ركعة وفي ليلة الثلاثاء ثمانية عشر ركعة وفي ليلة الأربعاء ثمانية عشر ركعة
وعشرين ركعة وفي ليلة الخميس ثمانية عشر ركعة وفي ليلة الجمعة ثمانية عشر ركعة وفي ليلة السبت ثمانية عشر ركعة وفي ليلة الاحد ثمانية عشر ركعة
المؤمنين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة واحدة وسورة الاخلاص خمس عشرة مرة وركعتين من صلاة فاطمة رضي الله عنها اول ركعة الحمد مرة واحدة
انتهاه في ليلة القدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وسورة الاخلاص مائة مرة ثم يصلي صلاة الشيعية اربع ركعات وتقرأ في صلاة فاطمة رضي الله عنها
معرفة ويصلي في ليلة النحر مائة ركعة من شهر رمضان ركعة من صلاة امير المؤمنين المتقدم وصفها في ليلة اخر سبب في شهر رمضان ركعة من صلاة
فاطمة رضي الله عنها في كل ركعة الحمد مرة واحدة وسورة الاخلاص مائة مرة ثم يصلي صلاة الشيعية اربع ركعات وتقرأ في صلاة فاطمة رضي الله عنها
وصفتان عشرين ركعة في كل ليلة سوى ليلتي الويل وقال مالك لا تسعرون في ركعة الويل والوتر ثلث ركعات وتجتنب ما دونهما بالجماع والجمعة
ولا ان تلك اعتبرناه زيادة على علمهم وان ياد تفضي لغيره والخطاب من مسئلة مما يظن انهم لا يقرأون الا في ركعة واحدة بان صلاة العبد من ليلته
على كل من يجنب عليه صلاة الجمعة بذلك الشرط لان باخيفه يذهب وجوبها كما تقول الامامية والشافعية يقولون انما الشيعية يجنبون ليلته
على ما دونهما بالجماع المتقدم وطريقه الاختلاف انما في صلاة المفترق في شهر رمضان ولا ينافي في اجتماعه وليس كذلك اذا صلوا في جماعة وعين كان بخلافه في ذلك
الاولى سبع وفي الثانية خمس من جملة من يكبر الاقناع وتكبير الركوع وباقى لفقهائنا بخالفون في ذلك لان باخيفه واصحابه يذهبون الى
انهم خمس في الاولى في الثانية من جملة من يكبر الاقناع وتكبير الركوع وقال مالك والشافعية سبع في الاولى خمس في الاخرى في الثانية
لا يفتد بتكبير الاقناع والركوع وقد عرفت ذلك انه بعد في الركعة الاولى بتكبير الاقناع من جملة التكبيرات السبع فان كان ذلك يفتد بتكبير
الركوع ايتم وهو موافق الامامية والشافعية فان ثبت ليلته على ما دونهما بالجماع المتقدم مسئلة وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم
في كل ركعة من صلاة العبد من قبل التكبير الاول بان باخيفه واصحابه يوجبون القراءة في الاولى بعد التكبير في الثانية قبل التكبير فانه
بين القدرين قال مالك والشافعية بيضا بالركعتين معا بالتكبير فانفرد الامامية واضمح والجمعة لها الاجماع المتقدم وطريقه الاختلاف
فانما ذلك باقره ليلته الامامية يجوز عند الجماع اذا ادى اليه الاجماع وما يقول مخالفوها لا يجوز عند الامامية على كل حال من الاحوال لا يخطأ
ما ناهى اليه الامامية واضمح مسئلة وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم مسئلة وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم مسئلة
ذلك والجمعة اجتمعوا وانما لا يؤمنون بركعة من صلاة العبد لا بما دونهما بالجماع المتقدم مسئلة وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم مسئلة
وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم مسئلة وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم مسئلة وما انفردت به الامامية بالجماع المتقدم مسئلة
اربع صلوات ولهم المغرب من ليلة الفطر وخمس ركعة صلاة العبد في عتمة الاضحية بالتكبير على كل من كان بمنى عتمة خمس عشرة صلاة او صلوا
الظهر من يوم العبد من كان في غير منى من اهل سائر الامم بركعة عتمة خمس صلوات والظهر من يوم العبد من كان في مكة بركعة عتمة خمس صلوات
في ذلك انما التكبير في عتمة الفطر عتمة الصلاة فلا يعرفونه وانما اختلافوا في التكبير طريقه المصلي الى القبلة وروى عن ابي حنيفة انه يكبر
يوم الاضحية ويحجج في ذهابه الى المصلي لا يكبر يوم الفطر قال مالك والشافعية يكبر في ركعة الفطر في العبد من جميعا وقال مالك يكبر في صلاة
اليان يحجج الامام فانما خرج الامام قطع التكبير لا يكبر اذا رجع وقال الشافعية اجبا فلما لا يكبر في ليلة الفطر والجمعة والجمعة والجمعة
عني يخرج الامام وفي موضع اخر حتى يفتتح الامام الصلوة ويختلصوا في تكبير الاضحية فقال ابو حنيفة من صلاة الفجر من يوم غرة رمضان والعصر
من يوم النحر قال ابو يوسف في التورى الى ايام الشيعية وقال مالك والشافعية من صلاة الظهر من يوم النحر صلاة الفجر من يوم النحر

ايضا

کتاب الصلوة والصوم

والجواب ما تقدم من الإجماع وطريقه الإختصاص وقوله نعم ولتكملوا العتق ولتكبروا الله على ما هداكم بهد أن التكميلية دليل على إيجاب العتق مسئلة
وما انفرد به الإمامية القول بوجوب صلاة الكسوف الشمس والقمر بذهبوا إلى أن هذه الصلوات واجب عليها فضلا عما وافى القميين
بأن القوم في ذلك الجنبه علموا ما ذهبنا إليه من إيجابها ويمكن أن يعارض المخالفين بما عجز عن الشرح من قوله إن الشمس والقمر لا يكسوفان
إلا من أحد الجانبين أحدهما فذهبوا إلى الصلوة وأمر عليه على الوجوب مسئلة وما انفرد به الإمامية القول بأن

ملأه الكموف عشرين كان ما بيع سجدات طال ابو خيفته واصحابه انما ركعتان على مئة الصلوة العشرة وقالوا انك واللبنة الشافعي اربع ركعات اربع سجدات اربعا اجماع الطائفة والان فادعينا اليه بحتوي على ما قالوا يزيد عليه فادعوا اليه بخلاف ذلك **هـ** وما انفرد به الاثنا عشر المول بان الاطفال من يحرم حجهم من لم يكلف في نفسه لصلوة ولا ركعة عليهم من مئة عليها ولا واجب الصلوة عليهم اذ انان واحد ومن يعل عليه الصلوة ممن بلغ ست سنين فصاعدا والحي في ذلك اجماع الطائفة وكان الصلوة على الاموات حكم شرعي من قبل

[illegible]

ومن كبر حشاشا فذكر كبر ربنا **مسألة** وما انفقت يد الايام منه سقط السلام من صلاة الجنان اذا ذكر الحاشاش خرج من الصلوة
بغير تسليم وبأى القفماء فقال لا يا حاشاشه واصحابه يذهبوا الى الله يسلمون وعز كبر قال مالك يسلم الامام والامة ويسمع من يلحق
وبسلم من زاد واحدة وانقمهم وان اسمعوا من يلحق فلا بأس به وقال الثوري يسلم عن غيره تسليمة خفيفة ولا يحرم به وقال الشافعي مثل قول
ابن عباس في العذر والمغمض الحرج **مسألة** ومن اخرج الطائفة واحدة بان صلاة الجماعة منتهية على التسليم فذلك من غير الكوفاة

[illegible]

اوسيد بغيره في الصوم والسنين بالاجزاء من رزقهم دون حشر ولا تيسار وبعد ذلك ينبغي ان يعلم ان في ذلك الصوم الفرض لا يبرأ
 عندنا الا بغيره قبل الزوال لا انا اخر جناه بغيره ولا ابراهيم بن اعجاز وامرنا فاعلموا بان ما مضى من الشهر قبل النية لا يكون فيه صائما وكما
 ينبغي بان يستأنفوا النية والجوارح عن ذلك بما مضى في الحكم بما ياتي كما يقولون كلامهم في حق الطلوع قبل الزوال فان من غاب عن بعد الزوال
 وبغيره بان قبل الزوال المضى قبل العبادة وتبعها مضى اكثر مما والاصول تغرب بين القبيل والكعبة فهذا الحكم كل ترك الانعام بعد الركوع وبغيره

[illegible]

وله في هذا برهانه على اكثر من وجه فذكرنا اكثر لفظة وان يقبل الصلوة منه فاعلم بفعلها الى الجماعة فبذلك يحكم الجماعة
وله في هذا برهانه على اكثر من وجه لان كل من لم يكن على ما قلناه ان يكون النية في اخر يوم لان محل النية يجب ان يكون بحيث يجرى وقوع الصلوة
بلا فصل وذل من غير شائكة ^{في غير محل} اي ولا يفسد ما ذهب اليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يصلح لمن لم يلبس الصلوة من الليل الا نرا ولا خيرا وحدثنا
انما انما الواحد لا ينفصل في الشريعة ولا في العمل على الفصل الكامل كما قال الله لا صلوة لجماعة ولا مسجد الا في المسجد والصلوة في المسجد والصلوة في المسجد

وذلك لما نهج على الصوم الذي يثبت في الشهر قبل رمضان بمضناه وهو النذر والكفارات **مسألة** وما ظن انهم اذا
 به القول بشهر واحد في الشهر مضاهي الشهر كله ولا يجزئ تحديداً له لكل يوم وما كان جوازاً على هذا المذهب من مخالفاً في الفقه
 فيه والخبر في ذلك اجماع الطائفة وابصارنا ان السنة توشع في الشهر كله لان حقه غير واحد كما اشرنا في اليوم الواحد لما وقع في ابتداءه **مسألة**
 وما انتم في الانعام ^{القول} في الصوم يوم الشك مضاهيه مسبعة فدان بهو كان من سبعة وابا في الفقهاء مخالفاً لذلك لان الشافعي يكره

بهم السك الا ان يوافق عادة الصيام وايضا فيقول ان نوى الطلوع لم يكن وان نوى من مضى الا ان لا يثبت فيه التعبد الذي
الها الا في غير ذلك من حين خيل ان كان محي كره وان كانت السماء معتمة لم يكن والبدل على ما ذهبننا اليه لجماع الطائفة وطريق

۷
 سمع من و جهر بن
 واحض الخاضع و جهر بن
 الخاضع غير محتمل على انه
 لا شافى بين الخبير بن
 لان من دوى انه كس
 و اعطاه

عم زور
لم نلبس الصيام

كتاب الصوم

فلما هذا مختص بغيره بل قال ان رمضان سخط الفضا لهذا المختص من لم يصم هذا الشهر فزاد ان الامانة بان من صام هذا الشهر لم يضره غير ذلك
جمله وامكانه وليس كذلك من لم يصم هذا الشهر **مسألة** وما ظن القراء الامامية وطائفة وافق من عدم القول بان من صام شهر رمضان
ومعنى السفر يجب عليه الاعادة لان انا حنفية واصحابه يقولون ان الصوم في السفر افضل من الاضطرار وقال مالك والثوري ليس
في السفر اجل لمن لم يصم في الشهر فلو كان الشافعي هو مخير بين الصوم والاضطرار لفضل الصوم عن ابن عمر لما اظهره افضل وروى

افضل من الاضطرار ذلك
فالك والروى الصوم
في السفر

عن ابن عمر ان من صام في السفر لم يجز وعلمه في السفر في الحضر هذا هو مذهب الامامية بعينه والمجته يقولون الاجماع المنكسر
وايضاً قوله نعم من كان من صفا او على سفر فله من ايام اخص فاجب الفضا بنقل السفر من ارضه الى ارضه وهو لفظة فاطر تارك
للمن من غير بل قال فيلن يجزى بقوله امثل ذلك في قوله نعم من كان منكم من صفا او ارضه من ارضه لا يصح في قوله نعم من كان منكم
الظاهر ولو خيلنا اناه لم يصح شيئا لكان الصبر بالاجماع لا دليل يقطع به في الموضوع **مسألة** اختلفنا فيه وبما روي عن النبي
من قوله الصيام في السفر كما لفظة في الحضر فان قيل معنى الخبر ان الصيام في السفر الذي لا يصح ان يفطر كما لفظة في الحضر
باعتقاده ان الصوم لا يجب عليه فلما هذا اخص بغيره بل والظاهر ان الصيام في السفر كما لفظة في الحضر بنسبته الى احكام النبي صلى الله عليه وسلم
لروم الفضا على ان هذا ما روي من انهم كانوا يسافرون مع النبي في رمضان في السفر واعتقدوا ان الفطر لا يجوز له ومن المفطر في الحضر الذي
باعتقاده الصوم غير واجب عليه لان الاعتقاد الاول بغيره الاجماع عندنا ومنه بعض العبد لمعتدلة الاعتقاد الثاني بخلاف ذلك وما كان
كفر بان اسدوا بما رواه انس من انهم كانوا يسافرون مع النبي في رمضان فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم ولا يجب على هؤلاء ولا هؤلاء

قال بان شئت فسمه ان
شئت فاطر فلما لا يجرى
هذا الاجماع على الصوم
المنع فانما الظاهر
بالصوم

على هؤلاء وبما روي عن النبي عن الصوم في السفر عندنا جازم محال على صوم نذر معتد به بغض هذا الاختصاص
رواه النبي من قوله ليس من ابر الصيام في السفر **مسألة** وما انقروا به الامامية ان المبر في الله ايج له بالاجماع

الفطر شهر رمضان يصوم لم يجز وجب عليه الفضا والمجته هذه المسئلة هي المجته في المسئلة الاولى من الاجماع والاثنية

التي كونها وبقيا الكلام فيها فلا معنى لاعتقادها **مسألة** وما انقروا به الامامية القول بان من بلغ من الهرم الى حد يعتد به

معه الصوم وجب عليه الاضطرار ولا فدية وان كان من كونه حاله لو تكلف الصوم لم يكن بمشقة شديدة فيخشى المرض منها والفتن لغيره

كان لمن يفطر في كل يوم علة من طعام وهذا التخصيص لا يعرفه ائمتنا في الفقهاء فان انا حنفية واصحابه قالوا في الشيخ الذي لا يطبق في

الصيام يفطر ويصوم في كل يوم نصف صاع من خضرة وقال الثوري يطعمه ولم يذكر المبلغ وقال الشافعي يفطر ويصوم في كل يوم مدا وقال مالك في كل يوم
عليه طعاما فان فعل خسر في ذلك قال ابن عمر هذا جازم اجماع الظائفة وما يجوز ان يسند له على ان الشيخ الذي لا يطبق في الصيام

يجوز له الاضطرار من غير فدية **مسألة** لا يكلف الله نفسا او شيئا اذا لم يكن في وسع الشيخ الصوم خرج من الخطايا لا فدية

عليه اظهر لان الفدية انما تكون عن نقصان ما لم يطبق الشيخ الصوف فلا نقص فيه فمعه ويدل على ان من اطاق من الشيوخ الصوم لم يكن

بمشقة شديدة فيخشى منها المرض ويجوز له ان يفطر في كل يوم وعلى الذين يطهونه فدية ومغفر الاية ان الفدية تترك مع الاضطرار وكان الله

معه خيرا ابتداء الامر لهذه الاية الناس كلهم بين الصوم والاضطرار والقد علمتم في ذلك يقولون من شهد منكم الشهر فليصمه واجعلوا على انوار

هذه الاية لكل من هذا الشيخ الهرم من لا يتقوى عليه الصوم ولم يفطر عليه بل ان الشيخ اذا خاف الفطر وصل في فدية فان كان من الاية الاولى التي

تناولها كانتا وليت عجزا ونسخت عن غيره وبقيت في حيزها نلونه الفدية اذا اضطرر انه يطبق للصوم **مسألة** وما انقروا به الامامية

القول بان من نذر صوم يوم بعينه فاطر لغيره وجب عليه كفارة والكفارة كما يجزى على من اضطر يوما من شهر رمضان فاطر ابد له وجب

الفقهاء بخالفون في ذلك ولا يجوزوا الكفارة وروينا الاجماع المترد ويطر بغير الاحتياط وبراءة الذمة ونحوها فان كانا نواذير الى

القباس كيف هي عليهم ان حكم التذرية لوجوب يوم من شهر رمضان فكيف انما في وجوب الكفارة على المفطر فيما كان قالوا لان

التذرية وجب عليه بسبب جسه وصوم رمضان وجب عليه ابتداء فلما اوى ناس هذا الفرق في سقوط الكفارة فقلنا انما اجماع الاثران

فما ذكرتم ان يفتي صومه ويصوم في التذرية كما افسد في صوم شهر رمضان واحكام الصومين كلنا غير مختلفين وان فرقنا من الوجوه التي

ذكرتم **مسألة** وما انقروا به الامامية القول بان من نوى من الليل صياما يوم بعينه فضا عن شهر رمضان فاطر ابد له

لغيره وكان اضطرار بعد الزوال عليه كفارة وهي طعام عشرة مساكين وصيام يوم بدل له ولم يقد على الاطعام اجزا وان نوى

نكثا انما عن ذلك بان كان في هذا اليوم قبل الزوال كان عليه فضا اليوم ولا كفارة عليه باقي الفقه الاية في قوله هذا التخصيص لا يجوز

لا يجوز

كتاب الصوم

لا الذي يتبع ندرى عن هذا القول الثالث كما نرى في الامامية ونحوها في جنيته واصحابه والسلف افعالهم من ككفان الظاهر
والذي يدل على صحة هذا القول الرابع اجماع المنكر وبما مضى في القول بتمامه من غير ان يرد عليه من غير ان يرد عليه من غير ان يرد عليه
عن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
لقطة وفي الخبر على الواو كما قال نعم ما ترون في ذلك الف وفيه من لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
او صيام شهرين متتابعين لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
فعلية ما على الظاهر لان المعنى في ذلك التشويه بما في جنيته من ثمره لا في كونه من ثمره بل في كونه من ثمره لا في كونه من ثمره بل في كونه من ثمره
كفان الفطر في شهرين متتابعين لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
شهرين متتابعين لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
الحال لم يقل لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
الامامية به ولما فيه من موافق مستدركه القول بان الصوم يقتضي عن الميت كانا فرضنا وجعلنا ما عليه نام من شهرين متتابعين لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
عنه لكل يوم بملء بطنه فان لم يكن له مال صام عنه ولغيره فان كان له ولبياننا فأكبرها وادبنا في الفقهنا بخالفون في ذلك ولا يرد من انهم صاموا عن
الميت في فضا شهرين متتابعين لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
والجدة للامامية اجماع المنكر وقد طعن على ما نقول بقوله نعم وان لم يمسك الفضة الا ما صنع من ان ذلك ينبغي ان يكون سعي عمر له وربما
نوع البيع من قوله انما ان المؤمن انقطع عنه الا عن ثلث صدقة خاتمة ولا يصالحه به ثم عنه وعلم يتفقه به ولم يذكر الصوم عنه فالتجوز
ذلك ان الذين انما تقتضي ان لا يتأبوا لاننا الاستسنة نحن لا نقول الميت يتأبى بصوم الحي وتحقق القول في هذه الموضع ان من مات وعليه صوم
فقد جعل الله نعم هذا الحال في سببنا في صوم على لغيره وسماه فضلا ان سبيله لفريق المتقدم والثواب على الحقيقة في هذه الفعل لثنا على
دور الميت فان قيل فما معنى قولهم صام عنه ان كان لا يلحقه فهو ميت ثواب لاحكم لاجل هذا العمل فلنا معنى ذلك انه صام وسببنا
فريقنا الميت لا يترجم له لغيره فلفظه قبل لا جملنا عنه من حيث كان لفريق المتقدم سببنا في لغيره هذا الصوم فاما الخبر الذي وقع في ان
على هذا المعنى وان المؤمن انقطع عنه فلا يلحقه ثواب لا غير ذلك ذهبنا اليه بخلاف ذلك وخبرهم هذا محاض لما يروونه عن
ان النبي قال من مات عليه صيام صام عنه ولغيره في خبر اخر ان امراة جأت الى النبي فقال اني صوم شهر فافضه عني فقال
اداب لو كان على انك بركت ففضبه فالتفتم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له ولا تأكلوا من ثمره حتى يغضوا له
ان يصوم عنه **مسألة** وما انقرت به الامامية القول بان الاعتكاف لا ينفذ الا في مسجد صلى فيه قال بالناس الجدة وهي فيه
مساجد المساجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وبنا في الفقهنا بخالفون في ذلك لاننا جنيته واصحابه يقولون
يجوز الاعتكاف في كل مسجد بما عثره وبذلك قال الثوري في احد الروايتين عن مالك وقيل عبد الحكم عن مالك ان لا ينعكف احد
الا في المسجد الجامع وفي حاشا لمساجد المدن يجوز الصلوات فيها وذهبنا بقولنا الاعتكاف لا يقع الا في مسجد المساجد الحرام ومسجد
الرسول ومسجد ابراهيم والخبر لنا مضانا الى اجماع طريقة الاحتياط وبراهم الذين لان من وجب على نفسه الاعتكاف بند واجب ينفذ
براهم ومنه من وجب عليه ولا يحصل له اليقين الا بان ينعكف في المواضع التي عينها ولا نال الاعتكاف حكم شيء عي يرجع مكانه الى الشئ
ولا خلاف في الامكنة التي عينها ما شرع فيه ولا دليل على جواز في ما عداها ولا على جواز اعراض على ما قلناه بقوله نعم ولا يتأبى من انهم
عالمون في المساجد لا هذا اللفظ محمول لفظا لمساجد ههنا يتأبى على الجنس لا على الاستغناء ولا منافاة بينه وبين مذهبا ويجوز ان يكون
وجه تخصيص هذه المساجد الاربع لما ذكرها من فضلها وشرها على غيرها **مسألة** وما انقرت به الامامية القول بان المعتكف
جامع حاشا كان عليه كفارتان وانما جامع لبلدا كان عليه كفارة واحدة وان اكره وجبه وهي معتكفة ههنا وكان عليه كفارة واحدة وان اكره
وجبه وهي معتكفة ههنا وكان عليه ربيع كفارتان وان اكرهها وهي معتكفة لبلدا كان عليه كفارتان والكفارة هي التي تلزم للجامع ههنا
في شهرين متتابعين في الفقهنا بخالفون في ذلك ولا يلزمون مستندا اعتكافه شيئا سوى القضاء وذهب الثوري الحسن الى ان وطى في الاعتكاف
لنفسه الكفارة وهذا القول يوافق من جبهه قول الامامية لاننا ما كنا نقرر انما كانا نذهبنا الى ان الكفارة تلزم في العطى بالبلد قبل الامامية اليه
دليلنا اجماع المتقدم وطريقنا الاحتياط ولا للمعتكف ندر لغيره حكم معنى افساد اعتكافه هذا خلاف وان افعل ما ذكرناه ربيته من غير يفتي
خلاف وليس كذلك واقضى لم يفر **مسألة** وما انقرت به الامامية القول بان الاعتكاف لا يكون فاعل ثلثة ايام ومن عداهم من
الفقهنا بخالفون في ذلك لاننا جنيته والسلفي يجوز ان ينعكف يوما واحدا وقال مالك الاعتكاف اقل من عشرة ايام ولعلنا على ما ههنا

حذوفا

برهنة

مجلد هجری

مفسد

الزهری

انها

مسائل الاعتكاف وقية كمال الزكوة

البدن الاجماع المذكور واما فان مقامه من رتبة العبادات لا يعلم الا بالنسبة لطريقه العلم وما يقول الامام من ان الزمان ليس له ان ينفذ من غير ما
يقول مخالفته انما يستند الى طريقه الظن لا بحال له فيها جرى هذا المجرى فتعلق ما لك بان النبي اعتكف في عشرة الاواخر ليس ليعتكف لان
اعتكافه عشرة ايام لا يدل على انه لا يجزى ذلك منها وعلق من خذ به يوم واحد او اقل من ذلك بقوله نعم ولا يباشر من ياتم ما لقون في شئنا
وان الظاهر ان الزمان الطويل في العشر غير صحيح لان الاعتكاف اسم شرعي من فعلك انما في الشريعة وانما اسم ليس المقصود بالاعتكاف
بجعل له شرط طائفة من اعيان اجزاء الاسم عليه فلا بد من الرجوع الى الشرع اما في الاسم وفي شرطه والله نعم في المباشرة مع الاعتكاف
من ابن لم يأت في ما يكون في اقل من عشرة ايام بقوله هذا الاسم ويحصل له الشرط الشرعي فلا دلالة في هذا الظاهر **مسألة** وما انقضى
الامانة به القول بان المعتكف ليس له اذ خرج من المسجد ان يستظل بشفق حتى يتهيأ اليه التورع انما يستدل الامانة به في ذلك وصحي
عنه في كتاب الاختلاف ان المعتكف لا يدخل تحت سقفه لان يكون من غير ان يدخل تحت سقفه كافر وباني الفقهاء انما يجيز بان له الاستظلال بالسقف
والجدة للامانة الاجماع المتقدم وطريقه الاحتياط واليقين بان العبادة ما نشد الا باجتناب ما ذكرناه **مسألة** وما ظن الفقهاء
الامانة به القول بان المعتكف ان يعطى بعض شئ من الجنان وهو له الحق الحسن ابي وانما خالفه فقهاء ورؤى عن التورع ان
اجاز له عبادة المريض الجدة للامانة الاجماع المتقدم واما في شئ من الجنان الصانع على الميت من مرض الكفانان وعبادة المريض
من السنن المؤكدة المفضلة والاعتكاف لا يمنع من العبادة **مسألة** وما ظن الفقهاء الامانة به القول بان ليس للمعتكف
ان يبيع ويشترى ويحرم ما له وانما هو انما لا يباشر في ذلك ان كان ابو حنيفة واصحابه والشافعي يجيزون للمعتكف الجنان والبيع والشراء
الجدة للامانة الاجماع المتقدم لان من اجتناب الجنان صح اعتكافه ولم يستد يفتي بان ذلك من اجزى **كتاب زكوة مسئلة**
وما ظن الفقهاء الامانة به القول بان الزكوة لا تجب الا في شئ من اصناف الدنانير والذاهم والخطرة والشعيرة المرد الزيد في الاصل والفقير
والغنى ولا زكوة فيما عدا ذلك وباني الفقهاء في الزكوة في ذلك وجب عن ابن ابي ليلا والتورع ابي انما ليس بشئ من المرفوع زكوة الى
الخطرة والشعيرة المرد الزيد في هذه موافقة للامانة وابو حنيفة وفريقه يوجبون العشر في جميع ما ابتذل الارض الخا الحطب القصب
الحيشن ابو يوسف محمد يقولون لا يجزى العشر الا فيما العشر نافية ولا شئ في الخضران وقال مالك الحيو كمالها الزكوة وفي الزينون
وقال الشافعي انما يجزى فيما ليس يفسد ويدخر ما كولا ولا شئ في الزينون والله يدل على صحة ما ذهبنا مضاهي الى الاجماع ان الاصل في
الذمة من الزكوة وانما يرجع الى الادلة الشرعية في وجوبها وبينها ولا خلاف فيما اوجبنا كمالها زكوة فيه ماعدا فلم نعم دليل فاع على وجوب
الزكوة فيه هو بان على الاصل وهو قوله نعم ولا يباشر اموالكم والمعنى انه لا يوجب في اموالكم لانه نعم لا يباشر اموالنا الا على هذا
الوجه وهذا الظاهر يمنع من وجوبه في الاموال فما احتجنا منها بما هو بالليل الفاطم وما عداها باو حنيفة الظاهر ان غلقوا يقولون نعم لا يوافق
يوم خصا وانما عام في جميع الزكوة وغيره فاما ذكر في لانه فاجوز به انما لا يعلم انما قوله نعم واو حنيفة ينادون العشر نصف العشر الماخو
على سبيل الزكوة من ادعى ثبوت ذلك فعليه الدلالة وعندنا اصحابنا ان ذلك ينادون ما يعطى المسكين الفقير المجتاز في وقت الحضانة
والنفقة فقد روى عن ابن عباس عليهم السلام منة ما روى عن ابي جعفر في قوله واو حنيفة يوم خصا قال ليس ذلك الزكوة الا انما
قال لا شرفوا انما لا يجزى المسكين وهذا نكتة منه مصلحة لان النهي عن السرف لا يكون الا فيما ليس بقدر والزكوة مفقذة وروى ابي عبد الله
ان قيل له بان رسول الله وما حقه قال تناول منه المسكين الشا بل الا حاد يث بدك كثره وبكفي احتمالا للفظ وان كان يقوى هذا
ان لا ينفقني ان يكون العطا وقت الحضانة من الزكوة لا يكون في ذلك الحال ان العشر مكمل ولا يؤخذ الا من مكمل وفي وقت
الحضانة لا يكون مكمل ولا يمكن كماله وانما يكمل بعد جفافه ونزله وشبهه وقصصه فعلى العطاء بذلك الحال لا يلبس الا بما ذكرناه ويقوى
ابن هذا التاويل ما روى عن النبي من ان الله عز وجل العطا والجدا بالليل فالجدا هو من لم النحل وانما نهى عن ذلك وما يقولون في
هذه الاية من انما لا يجزى فلا دليل لهم فيها ليس بصحيح لان الاجمال هو في مقدار الواجب الموجب فان هذا سماء الله نعم حقا وذلك لا يلبس
الا بالواجب فلما انما يطلق اسم الحق على الواجب المنسوب اليه فبدوى لما بان بجلا قال يا رسول الله هل على حتى في ابي سوا الزكوة فقال عبيد الله
نعم على عليها ونسقى من لبنها فان قالوا طم فلو لم نعم واو حنيفة يقضي الوجوب فاذا ذكر في ليس بواجب فلما اداسلما ان ظم الامر الشئ يقضي
الوجوب كان طم بقاء من الكلام احد هان تقول ان ترك ظم من الكلام ليس بظم اخره ترك ذلك الظم ليس بهذا وانما انا حلقم الامر على الوجوب
تركهم فعلى العطا بوقت الحضانة ونحن انا حلقم الامر في الاية على التدبير لئلا ظم تغلق العطا بوقت الحضانة ونحن انا حلقم الامر في الاية على التدبير
ليعلم لنا ظاهر غلق العطا بوقت الحضانة وليس احد الاية الا كصاحبه انهم المستدلون بالاية فخرجت من ان يكون ليل لكم والطريق الاخر
انا لو قلنا بوجوب هذا العطا في وقت الحضانة لم يكن مقدرا بل هو كوكا الى احتيا والمعطي لم يكن بعيدا من الصواب ان تغلقوا يقولون نعم

الطحاوي
ولا يقين صح

ما فيه من حق المساكين
عالمين اليهم من ذلك

المعقول

كتاب الزكاة

ومثل هذا الخبر لا يقول عليها ويمكن ان يجعل ذكره في كتاب من يكون في خمس عشرة على ان ذلك على سبيل التمهيد لما هو الواجب من خمس
شبهة وعندنا ان التمهيد يجوز اخذها في الصدقات **مسئلة** وما انفردت الامامية به وروى فيها عنهما من الفقهاء بينه وبين قولهم ان الزكاة
انما بلغت مائة وعشرين ثم زادت فلا شيء عليها ثم زادت ما حتى يبلغ مائة وثلاثين او اقل منها بقية ما حقه واحد ومائة يكون انما لا شيء في الزكاة
ما بين العشرين والثلاثين هذا مذهب مالك لعينه والشافعي يذهب الى انها اذا زادت ولحقه على مائة وعشرين كان فيها ثلث نبات يكون عند
الجنينة واصحابنا يرون ان مائة وعشرين انما هي قبل الصدقة من كل خمسة ابداء سواء اذا بلغت زيادة خمسة وعشرين اخرج بنت خصاص
والله يد على صحة مذهبننا بعد الاجماع المردود الاصل في الزكاة انما هو من الزكاة وهذا نقضنا على ما يخرج من الابل اذا كانت مائة وعشرين ^{خلف}
الاثر فيها زادت على العشرين فيما بيننا وبين الثلثين لم يبق دليلا فاطحا على وجوب شيء ما بين هذين العشرين الى ان يبلغ الزيادة ثلثين فيجب فيها حقه
وبذلك يكون عندنا وعند الشافعي مالك وعند ابن حنبل في حقه ثلثين وسواء ان نفد اجتهادنا على وجوب الزكاة في مائة وثلاثين ولم يجمع على وجوب
شيء فيما بين العشرين والثلاثين ولم يبق دليل فوجب ان يكون على الاصل فاذا ذكرنا الاخبار المتقدمة ان الفريضة اذا زادت على العشرين ومائة وثلاثين
الى اقلها في كل خمس سواء اخبرنا انما بلغت مائة واحد وعشرين ففيها ثلث نبات يكون نحو ما يتبع في كتابان هذه كلها اخبارنا
لا نوجب عليها ولا يقتضي ظعنا وبما رويها من طريقهم ووجدنا كتبهم انما وجدنا كتاب رسول الله ان الابل اذا زادت على عشرين ومائة فلا شيء
فيها زادت عشرين والثلاثين مائة فاذا بلغت مائة البقرة يكون وحقة فانما ما يعارض ما روي من رواياتنا اصحابنا عن ائمتنا فاكش من ان يقتضي
واما ما رويها من غيرهم فمؤيد لغوهم **مسئلة** وما انفردت الامامية بالقول بان الزكاة لا تجزي الا اذا انصرفت الى امساك
ولا تسقط عن الذمة بدفعها الى الخلف المحجر في ذلك مضاعف الاجماع ان الذي لا بد له من ذلك على خلاف الامامية في اصولهم كمن يجرى الى امساك
الزكاة ولا خلاف بين المسلمين ان لم يرد لا يخرج اليه الزكاة **مسئلة** وما انفردت الامامية بالقول بان الزكاة لا يخرج الى امساك
وان كانوا معقدين الحق واجازا في الفقه ان يخرج الى الفساق واصحاب الكفار لم يلبسنا على صحة مذهبننا الاجماع المردود وطريقه الاحتياط
والبعين بزيادة الذمة البقرة لان احرازها الى ليس بغاسق مجري بل اخلاق اذا خرجنا الى الفاسق فلا يقبل من زيادة الذمة منها ويمكن ان يشك
على ذلك بكل ظم من مائة او ستة موقوف عليها يقتضي النهي عن مقترضا لفساق والمصاة ونفقه لهم وذلك كغيره **مسئلة** وما انفردت
بامامية القول بان لا يعطى الفقير الواحد من الزكاة للفريضة اقل من خمسة دراهم وتكون الاقل درهم واحد باقى الفقه ما يجازي الفريضة وذلك
ويجوز ان اعطى الفقيل الكثير من غير تحديد وجبنا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وطريقه الاحتياط وبراءة الذمة **مسئلة**
وما انفردت الامامية بالقول بان من يريد ان يرد ادم او ثمانية منبها من الزكاة او يد في الحول حبسا بغيره هرا من وجوب الزكاة فان الزكاة تجزى عليه
اذا كان قد سلمها فغله لم يجرى فيها وان كان لا يرضى اخ سوا الفريضة من الزكاة فلا زكاة عليه باقى الفقه ما يجازي الفريضة وذلك ولا يجوز على ما ذكرناه
الزكاة وان قصد الحريه بها وركب عن مالك بعض الشافعيين والتابعين ان عليه زكاة ولدينا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة فان
يبدل انما يوجب على الجنبان زكاة لا نلزم الفارضا ببعض ما ذكرناه فلما ان الاجماع قد تقدم ابن الجنب قد ناض عنه واما قول ابن الجنب قد
على اخبا وروى عن ائمتنا نقضهم ان لا زكاة عليهم في حاله وبراءة تلك الاخبار ما هو ظاهر فيها وافوض اذ في اوضح طريقنا نقضهم ان الزكاة لا تجزى
ويمكن جعله ما نقض من الاخبار انما لا نلزم على النقطة فان ذلك مذهب جميع المخالفين لا فاقيل الاخبار التي وردت بان الزكاة تلزمه فانها
الاجماع بان زكاة فالعمل بهذه الاخبار اولى **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية بالقول بان السخا انما يقضاه الجنبان
لاظم الامانة في الزكاة وان بلغ عد الامانة للضمان سواء كانت هذه السخا متولدة عن هذه الامانة التي هي تلك صاحبه او كانت
من جنس اخر لان الغنى والحسب ليس بهما شيئا الى مثل ما ذهب اليه الامامية ولا يجعلان حولا الكفاية حولا للصفاة وابو حنيفة واصحابه يفهموا
المستفاد الى الاصل على كل حال فيكون حولا الاصل والشافعي يذهب الى الاصل ما تولد منه خاصة بعد ان يبلغ الاصل الضمان الى الجنبان
الاجماع المردود وايضا فان الاصل براءة الذمة من المحذور ولم يثبت بيقين وعلم فاطعان في السخا كراهة مع الامانة واما ما نقضهم اليها في الحول فيكون
ان يماروا المخالف بما جرد ونزع النبي من قوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فظهر هذا الذي يوجب المستفاد لا ينضم الى الاصل ويجعل اصل
الحول حولا بل لا بد في المستفاد اذا كان من جنس الذي يجب فيه الزكاة ان يستأنف له حولا على استيفاء الجنبان في مال ليس لهم ان يحول
بما روي عن النبي من قوله بعد صغرها وكبرها ولم يفرق بين حالها وذلك ان المراد بهذا الخبر انما بعد الصغرة والكبر لا حال عليهما الحول
لانه خلافه ان الحول معبر عن معنى الصغرة والكبر ههنا ليس المراد به ما ينقص من عمره بل الذي يجب فيه الزكاة واما المراد بالصغرة والكبر
فما يبلغ سن الزكاة ويجوز ان يراد بالكبر والصغرة ههنا النقص المنزلة والمنخفض المنزلة والكبر وعمره كبرهم فقد يكون في المواضع الكبر
وعمره **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية بالقول بان يجوز ان ياخذها ما يهي من كونها شيئا وانما يحرم على من يهيها اسم زكاة

الفريضة

بالفوت

معونه

افرضها

الى

في

کتابخانه

وہو ما لہربہ وبتہونہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جبر كان عليه بدنه في الفناء بخالفون في ذلك لان ما خبيروا اصحابه يقولون ان وطى هذا الووف بالمشرع لم يفسد جبره
 يقولون يفسد غيره يقول فان وطى بعد وفرة بالمشرع قبل الخليل الاول يفسد به جبره على ما في قوله ذلك لان فقر بما ذكرنا
 ودليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتيقن انه قد ثبت وجوب الووف بالمشرع منوط بنوام الخرج عن الووف بعزمه عن لم يرد
 من قال بذلك وجب الاجماع قبله صاد الخرج ولم يفسد بالجماع بعد فالنظر في بين الامرين خلاف اجماع الامه فان اعرضوا عما روي عنه النبي
 من نف بعزمه ففقد جبره وفي خبر الخرج عن جبره بالخواب (هذا اخبارا واحدا وهي ما رويته بآخرة وروى عن النبي) انه قال لعرو ابن مضر بن دقة
 من نف معناه هذا الموضع صلى معنا هذا الصلوة وقد كان قبل ذلك ففقد بعزمه ساعة من الليل اوها وناقدهم جبره من تمام الخرج الووف
 بالوفية يمكن حمل الخبرين للذين رويهما على ان معظم الخرج عن جبره قابل للتمام وهذا نظره قوله ان ارفع الامام راسه من السجدة
 فقد خسر يلوونه فالنظر في بين الامرين خلاف اجماع الامية **مسئلة** وما انفردت به الامامية وهذا في بعضه وانما في القول
 بان من وطى عامدا وجنبا وامنه فاسد بذلك جبره في بطنها ولا يجتمع الى ان يعود الى المكان الذي خضع عليه فافهم الخبرين واذ اجتمع في
 بطنها ذلك المكان عرفا بطنها ولم يجتمع ما يحتمل في قوله في التورج ان من وطى زوجته فاسد بذلك جبره ثم جبرها ما قابل
 مبلغ الموضع الذي طما به من بطنها وهذا سطرها فانه الامامية وروى عن مالك وسفيان مثله ذلك وقال ابو حنيفة والشافعية لا يفرق
 بينهما في حال من الاحوال فليست الاجماع المتروكة وانما في ذلك متهم يخرج عن قوله مثله وكانه عفو عن جنبا منه وروى عن الفوعة عن جبره
 انها قال الا لا وطى الرجل زوجته نفيا من قابل مبلغ الموضع الذي طما به من بطنها ولم يعرف لهما مخالف **مسئلة** وما بطل انظر الامامية
 في قوله ما وافى القول بان المحرم لا يجوز ان يستنظف فمحل من السمس الا عن ضرر من وهو ان ينفذ ذلك فافهم بدم ووافى مالك في كراهية
 ذلك الا فانظره وجب فعله شيئا وباقى الفناء بخالفون في ذلك والخبر في اجماع الشافعية والاحنابلة للذين يسألونه عن **مسئلة**
 وما انفردت به الامامية القول بان من زوج امرأه وهو محرم عالما بان ذلك محرم عليه بطل كاحته من كل المرأة ابدا وهذا طما في قوله
 احد من الفناء ولا ان الشافعية مالك وان بطل كاح المحرم وجوز ذلك ابو حنيفة فانهما لا يفرقون ان دخل في بعض النجس وجوز عليه
 الامارة ابداء ليلنا الاجماع المتروكة ويمكن ان يقول الشافعية في مالك والموافقان لنا في جبره كاح المحرم اذا قصد كاح باقيا وبيننا وثبت
 ان ما في فساد او صحته في احكام الشريعة لا يجوز تغييره ولا يستفاد منه لانه لا دليل له عندنا على فساد الاجتهاد الذي يعنون في
 في الشريعة فلم يبق الا ان نفسا يكونا بذلك والصحیح يكون على كل حال كذلك واذ ثبت هذا الجمل واحد ناكل من ان الامانة كاح
 المحرم او نكاحه فاسد على كل وجه ومن كل احد بطلنا فافهم ان من افاضل ذلك عالما بطل كاحته من كل المرأة ابدا لان احدا في من
 لم يفرق بين الموضوعين العرف بينهما ما خرج عن جماع الامه فان عارضوا بما روي عن النبي انه نكح ميمونة وهو محرم والجواب انه خبر واحد
 وبغاية اخبارا كثيرة ورواها عنه فروجها وهو خلاف قد ثبت ان يمكن ان يتناول خبره بمؤنة على ابن عباس رضي الله عنه كما روي ان من قد
 الهذا كان محرم فاما اياه فلهذا الهذا اعتقد انه كان محرما وابنه فمحل ان يكونا واذ ثبت في الخبر في الشهر الحرام والعرب يسمى من كان في الشهر
 بان محرم واستشهدوا **يقول الشافعية** قلوا بن عفان لم يخلفه محرما ولم يكن بما قال الا حرام بلا خلاف وانما في الشهر الحرام وما يمكن
 الاستدلال به على ان اصل المسئلة ان النكاح سبب الاستباحة الوطى بغير ان لا يثبت ان العقد المحرم للنكاح سبب الاستباحة فوافى
 بحجبه **مسئلة** وما ظن انفردت به الامامية وهو احد قول الشافعية من وطى نساء المفسدة نكحها ولا كفارة عليه نهى عن وطى
 الى ان منع التمسك بفساد الخرج وبطل الكفارة وهو احد قول الشافعية ليلنا الاجماع المتروكة ويجوز ان يجاوز بما روي عن النبي انه لم يرفع
 عاقبة الخطا والتسبوا وما استكرهوا عليه معلوم انه لم يرفع هذه الافعال التي انما الزاد رفع احكامها فان حملوا ذلك على رفع الامر وهو
 حكمنا هذا حتى يبين غير بل على ان رفع الامر عن الخطا منوطا بفساد من قوله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به وجعل لكم ذمكم على فدان
 ولم يستفادوا **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان المحرم اذا قتل صبيا مضمدا عليه جراحات باقى الفناء بخالفون
 ذلك والشافعية اجماع الشافعية وطريقه الاحنابلة الذين ينفردون بالامامية لا يفرقون في ذلك بينه وبين غيره اذا قتل بغير
 مفسد ذلك الخبيث بغيره ليس كذلك ان نفس على جراحه واحدة يمكن ان يقال قد ثبت ان من قتل صبيا فاسدا على جراحه او المدا على غلظت ليلنا
 في اشره فوجب ان يضاعف الجزاء عليه مع العمد **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان المحرم اذا ضا في الحرم فضاقت
 عليه لعذبه والوجه في ذلك بعد اجماع الشافعية انه قد جمع بين وجهين يقتضي على كل واحد منهما الفداء وهو الصلابة مع الاحرام ثم انما اعلم
 في الحرم الاثرى ان المحرم اذا ضاقت فيه الحرم فلو لم ينفذ به والمحل اذا ضاقت في الحرم فلو لم ينفذ به واجتماع الامرين بوجوب اجماع الخبرين **مسئلة**
 وما انفردت به الامامية من القول بان من كسر بعض النعام وهو محرم وجب عليه ان يرسل تحوله الى بلد فانما بعد ما كسر من الجاهل من ذلك كان هذا

كتاب الحج

للبنية ان لم يجد ذلك فعليه لكل بيضة شاة فان لم يجد فاطعام عشرة مساكين فان لم يجد صام عن كل بيضة ثلثة ايام وخالفنا في الفقه
في ذلك ودفعوا الى ان البيضة مضمومة بغيره وقال مالك يجب في البيضة عشرة فقه الصبي وقال ابو داود والشافعي في البيضة ويليها بعد
اجتماع الطائفتين البيضة براءة الذمة بعد استئذانها لا يحصل الا بما ذكرناه وايضا من اخط في متعة الفداء فيجب ان يكون اولى فان غارضا
بما مر ونرى عن ابي هريرة عن النبي انه قال في بيض النعام عنها قلنا هذا خير واحد يجوز ان يكون لفظه ثمة ما يحمله على الجواز ان الجواز اريد
في الشروع ونحوه وضعها بالثمن لا في مقابلته الثمن فيكون بقدر الكلام في بيض النعام الجواز التي في نحر الشريعة وهو ما ذكرناه **مسألة**
وما ظن انفراد الامامية به القول بان من اضطر الى اكل المنيعة الى لحم الصيد جاز باكل الصيد بغيره ولا باكل المنيعة وابو يوسف وافق
في ذلك الا انه قال يلزم الصيد باكله ويقد به وهو لحد في الشافعي قال ابو حنيفة واصحابه ومحمد بن الحسن باكل المنيعة ولا باكل الصيد
دليلنا اجتماع الطائفتين وايضا فان الصيد له فداء في الشريعة بسقط اعنه وليس كذلك المنيعة ولا في الناس من يقول ان الصيد ليس بمنية
وانه يذكيه ككل مباح والمنيعة منفق على حظها وبما تجوز المنيعة على الصيد بان الخطر في الصيد يشتت في جوفه منها ثأله ومنها
قتله ومنها اكله وكل ذلك محظور والبر في المنيعة الا خطر واحد هو الاكل وهذا ليس بشيء لا لا وفرضنا ان رجلا عصبته ثم رداها وهذا
حتى ما نتم اكلها كان الخطر هين من وجوه كما ذكرتم في الصيد وانتم مع ذلك لا تعرفون بين اكل هذه المنيعة وبين غيرها من المنيعة فذلك
الذي اعلى كل الصيد **مسألة** وما ظن انفراد الامامية به القول بان كفارة الجوار على الزنث وبما تجوز من المنيعة من ثلثة ايام
النعام مثلا لا بد من ان لم يجد اطعم سنين مسكينا فان لم يجد صام شهرين متتابعين او فدية الموافقة للامامية عن ابن عباس رضي الله عنه
وابن سيرين هما قالوا ذلك على الزنث فلا يجوز ان يطعم مع الفدية على اخراج المثل ولا ان يصوم مع الفدية على الاطعام وبنا في الفقه يقولون ان
ذلك على النجاسة دليلنا اجتماع الطائفتين فان قيل ظاهر القرآن بخالفه منكم لا والله نعم قال اخبرنا مثل ما نقل من النعم بحكمه ردا عدل منكم
هدى بالغ الكعبة وكفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما ولفظه ونقضي النجاسة فانه ظاهر ذلك ان كانا ظاهر الجوار والاطعام
وجعلنا على النجاسة فوله نعم فانكروا ما ظن لكم من النجاسة في ثلثة ايام يكون معنى ذلك اذا لم يجد الا اكل **مسألة** وما
انقرت به الامامية القول بان الجوار اذا نكر من الحرم تكرر ذلك لكفارة سواء كان في ذلك في مجلس واحد او في اماكن كثيرة وسواء كفر في الاول
اول بكفره خالفنا في الفقه انه في ذلك فقال ابو حنيفة واذا جامع من ادى في مقام واحد فعليه كفارة واحدة وان كان في اماكن فعليه لكل واحد
كفارة وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر عن الاول قال الشافعي ومالك وقال مالك في الشافعي واذا جامع من ادى فعليه كفارة واحدة
الاجماع المنقذ في رواية طريفة البغوي براءة الذمة وليس لهم ان يقولوا ان الجوار الاول ضد الحج والثاني لم يقصد وذلك ان الحج وان كان قد
بالاول فحضره بانيه وهذا واجب المضي فيه فجاز ان نتعلق بالكفارة بما استأنف من ذلك **مسألة** وما انقرت به الامامية القول
بوجوب التلبية وان الاحرام لا يقع الا بها الا ان باحيفه وان واقفه في ذلك في وجوب التلبية فنحن ان الاحرام يستغفره فانه يغفل
وسوف مع نية الاحرام قال مالك والشافعي التلبية ليست بواجبة وصح الدعوى في الاحرام بحج التلبية دليلنا اجتماع المذكورين وانما
البي دخل في الاحرام وانقضى بخلافه ليس كذلك اذ لم يلبس بمكة الاستدلال على ذلك بان فرض الحج بحج في الفرك وفعل النبي اذ ورد
البيان كان واجبا لان بيان النبي في حكمة ورد والناس كلام ان النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم فيجوز لك التلبية ويقول في ذلك بما مر ونرى عنه من قوله
خذوا عن مناسككم ورد وعنه انه قال نافي خير بل فقال اصحابك بان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعائر الحج ورد وعنه
انه قال لعائشة رضي الله عنها واسكن وامسح على اعشاشي ودي العمر واهل بالحج والاهلال بالتلبية والاسر على فان حالوا بان المار بالاهلال والتلبية
وادعى ان المار بها الاحرام كان ذلك فامح البطلان لان اللغلة تشهد بما ذكرناه وكل اهل العربية قالوا اسئل الصبي اذا رفع صوته عند اذكاره
صا ردا قالوا ومثل اسئلال الحج الذي هو رفع الصوت بالتلبية وكذلك اسئلال السماء بالمطر انما هو صوت فوعه على الارض **مسألة**
وما انقرت به الامامية القول بان من طواف الزبارة فقد حلل من كل شيء كان منه محررا الا النساء فليس له وطوفان الا بطواف اخر
فعله حلال له وهو الذي يحج طواف النساء وخالفنا في الفقه انه في ذلك فاقبل هذا طواف التستيق وعندها باحيفه انه واجب من تركه نذر كذا
عليهم والشافعي في احد قوله هو ان يفي بها باحيفه في قاجب لنا من وجب طواف الصلوة وهو طواف الوداع فانه لا يقول ان الشاغل له
بل يقول ان الشاغل له طواف الزبارة فانه لا يذبح صحيح الحج لئلا اجتماع المنيعة في ذلك لا خلاصا النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حلفني
مناسككم ورد وايضا عنه انه قال من حج هذا البيت فليكن اخر عهده الطواف ثم الاسر للوجوب فان قالوا لو كان هذا الطواف واجبا لآل
في الحلال فلنا ثبوت عندنا في الحلال على بنا شهادتنا وانما يلزم هذا الكلام باحيفه وكذلك قالوا لو كان يجب بلزم للكي لا يلزم عند المكي
اذا اراد الحلال ان يبارك **مسألة** وما انقرت به الامامية القول باطلا لنية المؤكدا سلام الوكر البنا في وقيله

كتاب النكاح

المستثنى من مسئلته وما ظن انفراد الامامية آن من عقد على امرأة وهي في عدة وهو لا يعلم فدخل بها فزني بها ولم يخل بالبراء
وقلة وهي فاقا الامامية في ذلك عن مالك والاوزاعي والثلث بن سعد وقال مالك البتة لا يخل له ابدا ولا يملك اليه من **مسئلته**
وما انفردت به الامامية القول بان من تلوط بغلام لم يخل له ارم الغلام ولا اخته لا ينفذ ابدا وحكي عن الاوزاعي وابن خنبل ان من تلوط بغلام لم يخل له
نفي بنه والطريق في هذه المسئلة كالطريق في غيرها فاما المسائل **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان طلق امرأته سبع بطلت
للعدة بنكحها بغير رجلا ثم نفوا البه حرمتا ابدا وهذه المسئلة تقرر بانها **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية به القول بان
من زني بعينه او خالته حرمت عليه بقاها على الثابتة او جنيته موافق في ذلك وبذلك انما ذكروا في بامرة حرمت عليه ما وذيها
وحرمت على ابنته وابنته وهو ابنته قول الثوري والاوزاعي وخالفنا في الفقهاء كالم في ذلك لم يحرر ابنا لذي الام والبنت دليلنا ان
اجتنابنا نهيهم المرأة على التابيد اذا كانت ان محرم على من زني لها ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابائكم والبنات
ولفظه النكاح نفع على الوطى والعقد معا فكانه نعم قال لا انعقد من النساء على ما عقد عليه باؤكم ولا تنكحوا ما نكحوا منهن بطورين كلاهما
بالوطى والزنا المرأة على الاب حرمت بغيرها او امة نكحها ما جباها والاختلاج في هذا الموضع بظاهره عن النبي **مسئلة** الحرام لا يجرم الحلال غير صحيح كونه
خبر واحد ولا نه مخصوص باجماع وتعمل على مواضع منها ان الوطى في الحوض حرام لا يجرم ما هو مباح من المرأة فنهنا اذا زني بامرة فلهذا يفرق
ومنها ان وطى الاب او جهر ابنه الذي يخل بها او وطى الابن لو زوجه ابنته وهو حرام لا يجرم تلك المرأة على زواجها ولا يجعل هذا الحلال ذلك الحرام
حرما **مسئلة** وما ظن انفراد الامامية به ان من لا عن امرائه لم يخل له ابدا وقد افق الامامية في ذلك الشافعي وزفر ابو
ونالك قالوا ان فزنته اللعان مؤبد وقال ابو جعفر واصحابنا ان الملا عن اذا اكدت بنفسه جلد الحد لانه بن جها دليلنا الاجماع للملأ
وبما رضون بامره ونه عنه من قوله الملا عننا لا يجرم ابدا وقوله لعوم من فزني بغيره من فزني به باللعان لا سبيل لك عليها فانما دليل
منه ذلك لا سبيل لك عليها في هذا الزوال فلما هذا انخص به دليل **مسئلة** وما شاع به على الامامية وادعى بقوله فابن رليس
الامر على ذلك براهنة نكاح المنعة وهو النكاح المؤجل قد بسط في القول بابا حذر ذلك جماعة معروفة في الاول منها امير المؤمنين
وعبد الله بن عباس رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود ومجاهد وعطاء بن رثون فاستمعتم بهمنين الى اجل ستم في طوعهن اجورهن قد
روى عن جابر بن عبد الله الاضاري سلم بن الاكوع والي سعيد الخدري المعبرين بشعبه بن عبد جبر بن جريح انهم كانوا يرضون بها فادعوا
الاثناف على حظر المنعة باطل الحجة فاسوا الاجماع الطائفة على باحها استقامتها انه قد ثبت بالادلة الصحيحة ان كل منعه لا ضرر بها
في عاجل ولا اجل مباح بضر من القتل فان قبل من ابنكم نفى المنع من هذا النكاح في الاجل والخلاف في ذلك قلنا من ادعى ضررا في الاجل
فليس له الدليل ولا دليل فاطمأ بد على ذلك ومنها انه لا خلاف في باحة هذا النكاح في عدم البتة بغيره ثم ادعى بغيره بغيره
ونسخه اوله يثبت النسخ وقد ثبت بالاجماع الا باحة على من ادعى الطهر والنسخ الدلالة فان ذكروا الاختيار التي وكونها في النسخ حرما
او غيرها فالجواب عن ذلك ان كل هذه الاخبار اذا سلمت للطا عن التصديق اخبارا او قد ثبت لها الاوجب عملا في الشريعة ولا يجر
بمثالنا عن ما علم وقطع عليه على ان هذه الاخبار كلها لا ترضى اصحاب الحديث ونفاه على ذلك ما وضعوه ثم ذكروا في كل واحد منهم ما هو
مستطوع لا معنى للتطويل بآباره وبعد هذه الاخبار منعا لاجبار كثرة في اسمها باحةها والعمل بها حتى ظهر من هي غير ما ظاهرها ومنها
قولهم بعد ذكر المحض من النساء اصل لكم ما رواه ذلك ان نبتوا باموالكم كحقيقين غير ساجدين فما استمعتم بهمنين فاثمن اجورهن
بغيره ولا جناح عليكم فيما اتيتم بهمنين بعد البتة ولفظ الاستماع والتمنع وان كان ذامعا في الاصل على الاماذا والانتفاع
في غير الشرع قد صار مخصوصا بهذا العقد المعين لاسيما اذا اضيقا النساء ولا يفهم من قول القائل بغيره النساء الا هذا العقد
المخصوص دون الثلاثة والمتفق ان لفظ الظاهر اختص بغير الشرع لهذا الحكم المخصوص وان كانت لفظه الظاهر في اللغة مشتركة
غير خفية وكانه ثم قال فاذا عرفت ذلك علمت هذا العقد المخصوص فاثمن اجورهن وقد قلنا في بعض ما املينا به فيما ان تعلبتم ثم رجو
اعطاء الامر بالاستمتاع ولا نه على ان هذا العقد المخصوص دون الجماع لان المهر مما يجب بالعقد دون وعي اعترافه ذلك بان يقال ان
التمتع بغيره لا يدخل وهو الاستمتاع والتكليف بغيره والمغول عليه ان لفظه استمعتم لا نه فحين انما ان يراهم بالانتفاع
والا لئلا ذلك هو اصل موضع اللغة والعقد المؤجل المخصوص من ذلك افشاه عن الشرع ولا يجوز ان يكون المراد هو الوجه الاول كما
احد ثمانية خلاف بين محصلي من يكلم في ملو القفر في ان لفظا القرن اذا رددوه وهو محتمل الا بغير احد هما وضع اصل اللغة والاخر عن
الشريعة انه يجب عليه على عرف الشريعة ولهذا احووا كلامهم لفظه صلاة وذكوه وصيام ووج على الصبر الشرعي ومن اللغو والامر الاحرام لا خلا
في ان المهر لا يجب بالامتنان ولا رجلا لو وطى امرأة ولم يلد بوطيها لان نفسه غافيا وكونها او لغير ذلك من الاسباب لكان نفع المهر

وهذا صفة نكاح المنفعة
ابا حذر بابل المفضل

كتاب النكاح

واجباً وان كان لا لتنازع من ثبوتها ان لفظ الاستمتاع في الآية انما اراد به العقد المخصوص دون غيره وما بين هذا ذكرنا ونقول
قوله يتم للاجتماع عليكم فيما ارادتم به من الغرض والمنعنى على ما اجمع عليه لولا بان انتمتم صلوا الله عليهم ان يزوجها في الاجزاء
منه في الاجزاء ما يقولونها ان المراد بذلك رفع الجناح في الابراء والنقصا والزيادة في المهر ما يستفاد من نصها في النكاح
ليس معقولا عليه لاننا علمنا ان الغفوة لا يرأسفط للمعقوف بالعقود ومن الشرع ضرورة لا يهذه الآية والزيادة في المهر انما هي كالمهر
والهبة انهم معلومة الامر بهذا الاية وان الذي هو مشهور في النكاحات ما استمر ما معلوم انهم وجعل الآية والاستفادة بها انما هي
مبنيها ولا معلوم هو الا في الحكم المذكور ذكرناه مستفاداً بالآية غير معلوم بل ما يفجيك يكون وانما يمكن معارضة المخالفين الزاوية
ان عمر الخطاب خطب للناس ثم قال متعنان كلنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انما هي عنهما واغاب عليهما متعة النساء ومنه الخ
بانها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لا وانما انما هي في نفسه فلو كان اليمين هو اليمين التي هي عنهما وانما هي في من مخصوص
غيره على ما يدعون لاضاف عمر الخطاب اليه في قوله فان قيل من المستبعد ان يقول عمر بن الخطاب بانهم حرمان ما احله النبي فلا ينكر
عليه منكر فلما اذنا جنبا عن هذا السؤال بجملته جواب المسائل الظاهرية قلنا انه لا يمنع ان يكون السامع بهذا القول من عمر بن الخطاب
الى عند الحق يرضى ان يثبته خارج عن جنس العصبة غير انه لعله عدوه وضعف بطشه لم يتمكن من اظهار الاكاذيب لسانه فامض على انكار نص
وهم الاخر وهم الاكثر من عدوا دخلت عليهم الشبهة الداخلية على مخالفتها في هذه المسئلة واعتقد ان عمر انما اضاف اليه الى نفسه ان كان
الرسول هو الذي حرما المتعة وتشددا وتكون لا ومحققا ومنهم اخر اعتقدوا ان ما انا حار لعله في بعض الاركان انما يثبت الحال غير اشق
من ضرر في الدين المحمدي الاستمرار عليه فيما ينهي عنه بعض الامور وعلى هذا الوجه حمل الفقهاء نهى عمر عن متعة الخ وقد تقدم ذكر ذلك على
انه لا خلاف بين الفقهاء ان المنع لا يستحق مجازا ولا غيره وقال عمر بن الخطاب لا اولى باحد فوج متعة الا عذرا بالجماع ولو كانت لفظت بجماع
وما اذكر مع هذا عليه كذا الرجم والعقوبة احد فاخذوا في ترك النكاح لانهما شئ هو لعذر في ترك النكاح للمهر عن المتعة وفي اصطحابنا
من اسند على ان لفظ الاستمتاع ينصرف الى هذا النكاح الموجه دون الموبد بانه يسمى العوض عليه جوازا ولم يتم العوض عن النكاح الموبد
بهذا الاسم في القرآن كقول الله تعالى ولا تأخذوا منهن عتقا وهذا غير محتمل لانهم قد سمي العوض عن النكاح الموبد غير هذا الموضع بالاجزى قوله
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا انكحوهن اجور من في قوله نعم فانكحوهن بادن اهل من انوهن اجور من فان قيل كيف يصح جعل لفظ الاستمتاع على
النكاح المخصوص فلا يباح الله ثم يقولوا واصل لكم ما واد لكم النكاح الموبد بلا خلاف من بعض ذلك بفقد المتعة خارج عن الاجماع قلنا
قوله تعالى بعد ذكر المهر من النساء واصل لكم ما واد لكم ان تبيعوا باسوانكم محضين غير مساجين بين العقد على النساء للوصول بالمال الى اسباب
وهم ذلك العقد الموبد والموجه ثم خص العقد الموجه بالذكر فقال فما استمتعتم به منهن والمعنى من نكحتن نكاح المتعة فانوهن اجور من وفيه
والاجناح عليكم فيما ارادتم به من الغرض لان الزيادة في الاجر والاجل لا يلبى الا في العقد الموجه فان قيل لا يجملة لقوله نعم محضين غير
مساجين ولفظة الاحتياط على انما يختلف من العفة والزواج وغير ذلك قلنا الاولى ان يكون لفظ محضين محمولة على العفة والنسب
عن الزنا لا في غيرها بل في قوله نعم غير مساجين السجاح الزنا في غير غيره ولو حملت اللفظة على الامس من من العفة والاحتياط الذي يتعلق به الزعم
لم يكن بعيدا فان قيل كيف يحمل اللفظة الاحتياطية الاية على ما يقتضيه الوجه وعندكم ان المتعة لا تخص قلنا انه قد ذهب بعض اصحابنا الى انما يخص بعد
فان كانت لفظ محضين يابى بالنكاح الموبد ودنا ذلك اليه كما اننا ودنا لفظ الاستمتاع الى النكاح الموجه لما كانت يلبى بركان
اصل النكاح على الاطلاق وابتداء بالاموال ثم فصل منه الموبد بدو الاحتياط والموجه بدو الاستمتاع وقد اسند في خطبة المتعة يقولون
والله انهم لم يوجبوا حفظوا الا على انما هم وما ملك انما هم فاهم غير صلوا من الزنا في ذلك فاولئك هم العادون قالوا ولو انك
متعة لبيت زوجهم من جوار لا يرث ولا يورث والله ثم يقولون لكم نصف ما تركوا واهل الزوج ما ترككم وايضا فلو كانت متعة زوج
ان شهد عند وفاتها المتعة بها اربعة اشهر فمهرها والذين يتوفون منكم ويبدون اربوا جابرين بين بانفس اربعة اشهر وعشر وايضا فلو كانت
زوجها لسانه بالطلاق بطوا مهرها انما يملكها فلو كانت متعة لبيت زوجها والذين يتوفون منكم ويبدون اربوا جابرين بين بانفس اربعة اشهر وعشر وايضا فلو كانت
والنفس واجرة الرضاع وانهم قد ذهبوا الى خلاف ذلك وايضا فلو كانت زوجة لبيت زوجها المطلق ثلث الزوج الاول ثم قوله نعم فان طلقها فلا تمل
لهم بعد حتى تنكح زوجا غيره فيقال لهم انما ذلك جوابا لولا ليس بقدر الميراث على ما مر على فقهاء الزوج لان الزوجة المهر والامير والعتاة لا يورث
ولا يورث وصريه وانما على ان هذا بينا ان الميراث قد ثبت في المتعة اذ لم يحصل شرط في اصل العقد بانقضاءه وبسبب المتعة بما مع شرط
في الميراث كما استنبطت الدفينة والعتاة وما ذكرنا فيهم فمحصو الاية التي نلوه في عدة الموقوف عنها زوجها لان الاية عند عدم زوجها
عدة ما شهران وخمس مائة واذ اجاز تحصيل الميراث قبل خصصنا المتعة بها بماله فاذ ذكرنا ثلثا فالجواب عن ان في الزوجات من بين اجزى طلاق

اسماء بنات زنا عورت
بهم

ولا عترة

الحائرين

ان يكون لهن طلاق كان كذا في كتاب النكاح

كتاب النكاح

كالملاعنة والمرثية والامتناع المبني على ما ذكره في وجوبها وظواهرها كما يحضره وخبر لان كل زوجة يقع لها خلاف وانما ينضم من كرا حكام الطلاق وانما يقع
فوله بقوله بالجملة النكاح اطلاقاً للنساء قبل ان يجلين فان قالوا الزوجية تنضم جواز لحوق الطلاق بالزوجية ومن ذكر ثم من الباطن بان الزوجية لا بد
كان يجوز ان يلحقهم حكم الطلاق فلما اطلاقنا بما يحتاج اليه النكاح المؤبد لانهم غير مؤبد النكاح المؤقت لا ينضم في الطلاق لانهم ينقطع
حكمه بعض الوقت واذ قيل ان لم ينضم الوقت الى الطلاق في وقوع الفرقة الا جاز ان يطلق قبل انقص الاجل المضروب في وقت ذلك فيبقى من
مدة الاجل فلما لم يمنع الشرع من ذلك لان كل من اجاز النكاح المؤقت ذهب الى الاستباحة به عن من ان يقع في وقتها لم يبق بعد بل يطلق
فالهول بالامر بخلاف الاجل الذي يكون زائداً جوازيه ان الولد يلحق بعقد المنة العترة ومن قلن خلاف ذلك علمنا فساد ما بناه الظن
الظن اربعة يقع الممنوع منها وكان الالتماس على انهم لا يذهبون الى وقوع اللعان بكل دفعة لان ما حنبه بشرط في اللعان يكون ما حنبه
غير كائنه ولا عتده اية ان الاخرى لا يصح فلهذا ولا العانة وعندنا ما حنبه اية ان ظاهراً والذم على ما يصح على ان لا يفسد ظهوره لظهوره
يقضي في الظاهر واللعان بكل دفعة وكذلك الابداء وانما في الاباء الواردان بهذا الاحكام مباحكم من ظاهر ولا على ان لا يفسد ظهوره
بذلك واما الابداء فاعلم ان الممنوع بها الاجل الممنوع بها كان دون رغبة اشهر وهو الاجل المضروب في الابداء فاما اجل المنة كان زائداً
على ذلك فاعلم ان هذا العقد الابداء لا يفسد في حق الله تعالى فان الله عفو رحيم وان عزموا الطلاق فان الله يجمع عليهم فلعنوا حكم
من لم ارجع بالطلاق ولا طلاق في المنة فلا ابداء به في هذا الوجه الاخير بطل وحول الابداء في نكاح المنة طالت مدتها او قصرت فيكون
عما ذكره خامساً ان الشبهة تدفع الى انه لا سكت للممنوع بها بعد انقضاء الاجل لا تنضم لها في حال حملها ولها ارجح الرضا عن لم ينضم
عليها في ابتداء العقد رضاع الولد والكفالة به ويجوزون قوله نعم اسكنوه من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروا من مضيقكم وان
وان كن اولاً فاعلم ان هذا حتى ينعن حملين كما خصصت الجاعة ذلك فمن خلع زوجته على نفسها في احوال حملها وشكل
بولدها وانقضا على ذلك الجواب عما ذكره ساساً ان الممول على الاطلاق من المذهب المطلق فلما اطلقنا ذلك في الفروع الاول الا
محتاج ان ندخل في مثل ما خرج منه ومخصص بالادلة قوله نعم فلا يدخل من بعد حتى تنكح زوجاً غيره كما خصصنا كلنا هذه الآية واخرجنا
منها من عقد لم يقع منه وطى ومن جامع دون الفرقة فخصيص هذه الآية بجميع علمه **مسألة** وما انفردت الامامية بان نكاح
الرجل المرن على عتقها او خالها بعد ان يسأله عنها ويخبرها به ويجوز ان ينزوج بالقهر وعندنا ما يثبت اجابا وان لم يرض بثلث الاخ وحكي عن الخواص
انما خرج من المرن على عتقها او خالها بعد ان يسأله عنها ويخبرها به ويجوز ان ينزوج بالقهر وعندنا ما يثبت اجابا وان لم يرض بثلث الاخ وحكي عن الخواص
فان اجابا بما يرى عنده من قوله لا تنكح المرن على عتقها او خالها فاجابا بخبر واحد يتحمل على الخطأ الم يكن منهما رضا وهو متعاضداً
كثير في الاشارة مع الاستيذان والرضا **مسألة** وما انفردت به الامامية بخطر نكاح الكنايين وما في الفقهاء بخبر من ذلك
ولينا بعد الاجماع المتقدم قوله نعم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولا تنكحوا الذين كفروا منكم حتى ياتوا بالدين الكافر ويؤمنوا
الزوجين عصمة لا خال ولا قوله نعم لا يسئوى اصحاب النار واصحاب الجنة والظن من ذلك نفى النساء حتى تسألهن احكام التي من حملها النساء
فان عارضوا بقوله نعم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم فاجابا بان شرط في ذلك الاسلام بالاولى المتقدمة فاذا قبل فخصه بذلك
وقد اعني عنه قوله نعم وقد يلحق بالمحصنات من المؤمنات فلما قد يجوز قبل ورود هذا ان يفرض الشرع بين المؤمنة التي لم تكن طاهرة
وبين من كانت كافرة ثم امتنع في بيان ذلك والجمع بين الايتين في الاشارة فائدة فان قيل اذا شرط في ايسة الاشارة بالدين الظن وسأله
جاء فافرض بدينكم في ذلك وبيننا اذا عدلنا عن ظهوره الابان الى احججهم بها وخصصنا بها بالكافرات الم يذات مجيبات فلما انفردت
بيننا انكم بعدا عن ظهوره انما كثير ونحن بعد عن ظاهره واحدة فذهبنا الى **مسألة** وما شاع به على الامامية
بجويزهم اغان الفرع وان الفرع بسبب بلطف الغاربه ويحقق هذا المسئلة انما وجدنا فقهائهم افاضوا في ذلك لا اودعه
مصنفنا ولا كتاباً او ما اوجد احداً منهم اخيراً نادوا لا تنضم اغان الفرع في المالميك قد يجوز اذ اصبحت تلك الاجناب تلك
عن الفرع والنسب بغير ان يكون غير بلطف الغاربه عن النكاح لان في النكاح معنى الغاربه من حيث كانت اباحة تلك الفاع مع بقا
العين على ملك ما كان نكاح الاضرع هذا الجري لان الرجل اذا نكح امته غير ما انما اباحة الانتفاع بها مع بقاء ملك الجارية
عليه فان قبل ان يجوز ان اباحة الفرع بلطف الغاربه فلما ليس في الاجتار الباشرا انما بان لفظ الغاربه من اللفاظ التي يغفل
فيها النكاح وانما انضمت ان يجوز للرجل ان يبيع مملوكه لغيره فيجوز لفظ الغاربه هيمننا على ان المراءى بالنكاح من حيث لا يشترط
في المعنى كما قال يجوز للرجل ان يبيع مملوكه على ان يعقد عليه ما عقد النكاح الذي يبرع في الاباحة ولا يقتضيه ذلك ان النكاح يتعقد
بلطف الاباحة على ما حنبه واصحابه لا يجب بشوا ان ذلك وهم يجوزون ان يعقد النكاح بلطف الجبر والسبع وليس الشاعرة

فيلحقه من وقتها الى وقتها

للمرأة وانما فيها النكاح
لم يزوجها وان طوى
وكذا ما يثبتها من
عراق الزوجين في
منع من ذلك
من النكاحات

كتاب النكاح

التي اوفيت ما ائتمنا ذكره فمخيرة على احداهما ان يذبحه من نذر لا يشي بغيره فاما يجوز ان يمتنع نفسه فاشي بسنونه والامر الاخر ان يكون امره
ما نذر لنفسه بائع ونكاحا براد ونكاح الزوج الراسيا فرضيته ومكتبة من نذر تحول فلا يشي لها بعد ذلك لانها لو لم يرض بما ينسب لما مكنت من يتنزل
فقد التوجه المسئلة **مسئلة** وما ينظر قبل الاحتجاب ان الامانة تنقضي به القول بان له ليس للاب ان يزوج بغيره البكر الباتة الا
بانه اذا اوجبه بغيره بواني في ذلك وقال مالك في الشافعي للاب ان يزوجا بغيره اذا قال للبكرين سعد لا يزوجا بغيره فانهما الا الا بحدود
الحد وغيره وقال الشافعي في نكاح الجدا بغيره فانهما لا يلحقا الاجماع المزدور وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يزوجوه من ابويه من
التيقن قوله لان نكاح البكر الا بانهما اذا كانا بغيره فانهما لا يلحقا الاجماع المزدور وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يزوجوه من ابويه من
ان المكوث لا يكون اذا من غيرها والصغير لا اعطى ما يذبحه فان قبل لم يزوج بالبكر في النكاح الا بالامانة فانهما لا يلحقا الاجماع المزدور وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يزوجوه من ابويه من
بغيره من حيث قد ثبت بانها القول به لا يزوج بعد علم وانما انشئ بغيره لانها عن الارواح قال الشاعر ان البكر ينكح الاباحي الشويع
الارواح البتاني فانهما من بني بعد البلوغ لانها عن الارواح وبعد فاذا كانا البكرين من لا يلحقا بغيره ان لا يزوج من لا يلحقا بغيره
بلاذنها بموجب الجبر قد اجاز الشافعي في نكاح الجدا بغيره فانهما لا يلحقا الاجماع المزدور وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يزوجوه من ابويه من
وابنه ما روى عنه من قوله الريم حتى ينسبها والكبير كسائر نفسه وانها فانهما لا يلحقا الاجماع المزدور وما يجوز ان يخاص الخافون به لم يزوجوه من ابويه من
وما يفرق في القول بان له لاحد الا في الصدق وان يزوجوا بالقبيل والكبير الشافعي يقول بذلك وقال مالك ابو حنيفة في الصدق وانما
يقطع فيه اليد والذي يقطع به اليد عند مالك ثلثة دراهم وعندنا حنيفة عشرة دراهم فان اصد منها اقل من عشرة دراهم كل لها عشرة عندنا وخمسة
واهي يوسف عند زفر يقطع المستحى ويحيط به المثل قال النجعي اقل الصدق اربعون درهما وقال سعيد بن جبير خمسون درهما وبلغنا بعد الاجماع
الطائفة قوله نعم وانما التشا صداق فانهما في موضع اخر فانهم يزوجون في الغيب على اسم الكسيرة فيجوز امره وما يفرق في ذلك
به ونسب عنه من استحل يد من فقد استحل قوله لا جناح على امرء ان يزوج امرأته صداقا فليلك ان كان او كثر **مسئلة** وما يزوج في
المسئلة المتقدمة قوله انما يمتنع ان يزوج من يكون المهر يعلم شي من الفرائض والشافعي في ذلك وبنا في الفقهاء بخالفون فيه ونكح اجماع
وابنه فقد ثبت ان الصدق يجوز ان يكون قليلا المستغنى وكثيرا والعلم لم يفرق في موضع وان قد يزوجا بغيره بامر من امره جاء
الحديث فوجب نفسيه له فقال مالك في النكاح من جاز به نظام رجل من اصحابه فقال في حديثه انما رسول الله فقال نعم امكن شي قال الى ان قال
لمعك شي من الفرائض نعم فقال نعم فبذلك ما يمتنع من الفرائض والمعنى يعلم شي من الفرائض فان قبل لا يزوجك لنفسك بما سلك
من الفرائض ان قلنا بطل ذلك من حيثين احدهما انه عليه السلام لم يطلب في الحال الشر والفضل وانما طلب منها ما يكون مهر او كلامه لا يلبس الا بالامر
والاخر انه قال في نكاحها ما سلك من الفرائض في حال الشر والفضل وانما طلب منها ما يكون مهر او كلامه لا يلبس الا بالامر
اقتصر به الامانة انما لا يجوز ان يزوجا بغيره بامر من امره جازا وانما يمتنع بغيره بامر من امره جازا وانما يمتنع بغيره بامر من امره جازا
والجبر بعد اجماع الطائفة ان قولنا مهر بغيره احكام شرعية وقد اجماعا على ان الاحكام الشرعية تتبع ما قلنا به اذا وقع العقد عليه
وما زاد عليه لا اجاعا على ان يكون مهر او لا دليل شرعي في الزيادة **مسئلة** وما انقضى من الامانة به القول بان للرجل
ان يجمع بين اكثر من اربع في عقد مستغنى عنه لاحد في ذلك وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك والجدة بغيره اجماع الطائفة ويبنى على القول بان
للمستغنى من قول كل من اباح نكاح المستغنى بغيره بين اكثر من اربع في هذا النكاح فالنكاح في بين المسلمين خلاف اجماع المسلمين ومن كان
الوضعي من نكاح الدوام يلزم منه السكينة والتفقه ويشترط الزام ذلك فيما لا يخصص له من العقد فخصر بعد مخصوص ولا ينفقه ولا سكني
بما يجوز ان لا ينقضه عدل من جميع وهذا العقد **مسئلة** وما شاع به على الامانة ونسب في التفقه به ونذر انفسها
بينه غيرها القول بانها حوطي النكاح في غير وجه المعنائه لوطي في كثير الفقهاء ويحفظون في ذلك وحكي الطحاوي كتاب الاختلاف عن مالك
انه قال ما روى عن احد القديين في بني يشك في ان طي المرأة في بواها حلال ثم مرادنا وكروا حرككم الا بغيره وقال الطحاوي في كتابه هكذا
حكي لنا محمد بن عيسى بن مالك بن محمد الحكم انه سمع الشافعي يقول ناسخ عن النبي في نكاحه ولا تحليل شي والقبول ان حلال والجدة في اباحه
ذلك اجماع الطائفة وابنه قوله نعم نكاحكم حرككم فانور حرككم انما شتمت كيف شتمت وفي موضع اخرهم ولا يجوز حمل لفظه في فهمنا على الو
لان لفظه في شخص الاماكن وقلنا بغيره الا اذا كان في اللفظة المختصة بالوقت بان شتمت ولا يفرق بين قولهم القذف بان كان وبان كان
في عموم الاماكن على اننا لو سلمنا ان الوقت من بغيره اللفظة حملنا ما على ما به من معان الادوات والاماكن فاما ما روى عن مالك ان كان اباحه
وطي المرأة من جهة دبرها في نكاحها بخلاف ما ذكره ابو حنيفة في ذلك فهو مخصوص بلفظ الكلام بغيره ليل والظن مشا ولا فاقول وما قلنا في ذلك
على هذا فلا بد ان الحرك لا يكون الا بحديث النسل فلا يسمى الله ثم الشاخر يا فجب ان يكون الوطى حيث يكون النسل فليس في نكاحنا

ويشترط في نكاحه

كتاب الطلاق

وان كان لثاخر افتدابع لثاويهم بل اختلاف في موضع الحرف كالوطي دون الفرج وما اشبهه ولو كان ذكر الحرف بغير ما ذكره لثنا في ان
يهول لثا لثاء كم حرت لكم فانوا اخر لكم ان شئتم من قبل او بدو فدلنا ان ذلك صحيح غير مشنا ف لا يمكن الاستدلال على با حث ما ذكرناه
بما خلق بغير موضع فيها من قوله ثم انا نون الذكر ان من الغالب ان نذرونا ما خلق لكم ربكم من اذولكم بل انتم قوم عادون وقالوا لا يجوز ان عدوا
الى لغرض عن المذكور بالاذواج الا ذوا باح منهن اوطي مثل ما يلبس من المذكور وكذلك قالوا في قوله ثم هو لا يبنائي حق طهر لكم
وان اقول بغيره في ان ببناء المعنى المطلوب المذكور في ذلك انه لا يختر في هذا القرب من الكلام لان غير ممنوع ان يلبس بانها ان المذكور
من حيث لهم غير عوض بوطي النساء وان كان في الفرج المعمورة لا شرا في الامر بل في الاستمتاع والذنا وقد بغي الشيء عن غير وان لم
يشارك في جميع صفاته اذا اشتركا في الامر المصنوع ولو صح بما قلنا حتى يقول انا نون الذكر ان من الغالب ان نذرونا ما خلق لكم ربكم
من اذولكم من الوطي في البذل كان صحيحا لا غير مع ما يلبس من المذكور **كتاب الطلاق** مستلثا ومثا
انقرت به الامامة القول بان الطلاق لا يقع مشروطا وان وجد شرطه وظاهرنا في الفقهاء في ذلك واومعوا الطلاق عند وقوع شرطه الذي علمناه
المشروط والدليل على صحته ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفتين ان تعليق الطلاق بالشرط غير مستنون والمشرع في كفيته الطلاق غير فيجوز
لا يعلق به حكم الفقرة لان الفقرة حكم شرعي هو الطهر بالبر فاذا انتفى الدليل الشرعي انتفى الحكم الشرعي فان قيل وما الدليل على ان
المشرع غير مشرع قلنا لا يشهد في ان الله نعم ما شرع لم يزل الطلاق ان يعلقه بشرط ويحصل ذلك الشرط وربما لم يحصل وهو من ثبوت وقفا
على غير ذلك كيف يسوغ للمفاد الى امر فعل ما لا يطابق غير من وما يجوز فعله لا يحصل مراده وانما شرع لان يعلقه بالشرط الواحد فظهر
الدليل اجماع فيه وان يقول ان الطلاق هذا ما لا يخفى على من فعل على ان يكون الرجعية منبسط فلا ينقل عنه الى التحريم لا يبقين لا يبقين
في الطلاق المشرط **مسألة** وما انقرت به الامامة القول بان شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ومتى قدم بغير الطلاق
وظاهرنا في الفقهاء في ذلك والحجة لنا بعد اجماع الطائفة قوله نعم بانها التي التي اطلقتم النساء فطلقوهن بعد من اخصوا القدا وانقوا الله
وتبكم في قوله نعم فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعرفه وقادروهن بغيره واشهدوا في عدل منكم فامسكوهن بالاشهاد ونكح الامر غير الشرع
يقضي الوجوب فلا يفسد ان يخلوا ذلك على الاستحباب فلا يخلوا قوله نعم واشهدا من ان يكون الرجعة الى الطلاق كما قال في اطلاقكم النساء
فطلقوهن بعد من اشهدوا وان يكون الرجعة الى الفقرة او الى الرجعة التي غيرت بها بالامساك ولا يجوز ان يرجع ذلك الى الفقرة التي ليس
هنا شيا يوقع ويقبل وانما هو العزل عن الرجعة وانما يكون مفادا لها بان لا يرجعها ثنتين بالطلاق السابق على ان احدا لا يوجب
الفرقة الشهادة فقط الامر يقضي الوجوب لا يجوز ان يرجع الامر بالشهادة الى الرجعة لان احدا لا يوجب الاشهاد وانما هو مستحب
نثبت لنا الامر بالاشهاد وراجع الى الطلاق فان قيل كيف يرجع الى الطلاق مع بعد ما قلنا اذا لم يزلوا بالطلاق وجب عوده اليهم بعد
وغيره فان بدا في فري بنكهم مع حكم هذا الشرط على الطلاق وهو بعد منه في اللفظ وذلك مجاز وعدل عن الحقيقة وبيننا اذا حملنا
الامر بالاشهاد فبيننا على الاستحباب البتة الى الرجعة الغير منه في ثبوت الكلام قلنا حملنا ظاهر الوجوب على الاستحباب اخرج عن عرف
الشرع بلا دليل وروا الشرط الى ما بعد عن ذلك بل هو ليس بعدل عن حقيقة ولا استعمال توسع يجوز والقران والحطاب كله ملومون ذلك
قال الله تعالى انا ارسلناك شاهدا و مبشرا ونذيرا انؤمنوا بالله وسوره ونفروه وشجوه والبيتية وهو مشاخر في اللفظ
لا يوافق الا بالله نعم دون سوره **مسألة** وما انقرت به الامامة ان الطلاق لا يقع الا بلفظ واحد هو قوله انت طالق
ولا يقع بغيره وقتك سرخك ولا باعدي حبلك على غاربك وبجلبه وبركة وتبته وبيلز وكل لفظا عدا فاذا ذكرناه واختلف الفقهاء
في الفاظ الطلاق فقالا بوجبه لفظ الطلاق الصريح ما فهم في الطلاق خاصة وبنا في كتابات وبيع الطلاق ما مع البتة وقال الشافعي
صريح الطلاق ثلثة الفاظ الطلاق والفرق الصراح وبنا في الالفاظ كتابات لان بيع الطلاق بالامام مع مقارنته البتة لها وبيع من ذلك
ما يوجب وجوب الكتابات التي فيها من ظاهر محو قوله خليفه وبركة وتبته وبيلز وحرام والكتابان البناء فقول اعتك واستبرح
ونفقه وحبلك على غاربك قال مالك الكتابان ظاهر انما بينهما شيا وقع الطلاق الثلث ان نوى احده او اثنتين فان كانت
غيره يخل بها ونفقه الثلث على كل حال اما الكتابان البناء فثالثا كلين منها وهي قوله اعتك واستبرح وحكم ان لم يبولها شيا
ونفقه فليظهر رجعة ان نوى شيا كان على ما نوى ما لم يجعل الكتابان البناء لظاهرهما ثنتين كلين من صريح الطلاق والحجة لما ذهب
اليه بعد اجماع الطائفتين ان الطلاق بغير حكم شرعي لا يثبت الا بادلة الشرع ولا خلاف في وقوعه باللفظ الذي ذكرناه وما عداها من
الالفاظ لا يقيم دليل على وقوعه فيها فيصح وقوعه لان الحكم الشرعي لا بد من يقينه اذا انتفى الطهر بها البتة فان لفاظ القران كلها اورد
بلفظ الطلاق مثل قوله نعم بانها التي التي اطلقتم النساء وما اشبهه ذلك فطلقتم مشق من لفظ الطلاق ومن غير من الالفاظ فبيننا ان لا

كان على الله ان يثبت
مقتضى

كتاب الطلاق

بمعلو الحكم الا بهذا اللفظ فان قيل معنى طلقتم فارقم والفرق قد يكون بالفاظ مختلفة قلنا هذا خلاف الظاهر لان اللفظ طلق مشهور
بين طلاء ولا م وفاق من ضربين شتى من حيث ضاده واداءه ومن غل ما فيه معنى الصريح يقال ضرب من ذلك لا يقال ضربين ومنه ما في معنى طلاق
طلق ما في فعل لفظ الطلاق شرعية قلنا معا والله هذا لفظه لغويته مفرقة في خطاب أهل اللغة وانما يبينها احكام شرعية لا لغوية **اللفظ**
وما انفردت به الامامية اعتبارهم في اللفظ بالطلاق البنية وانما للفظ بذلك ذالم ينوي الطلاق بغية فلا حكم في الشرع كذا في رواية
الغياض والنفوس في ذلك بل يهوننا الى ان اللفظ الطلاق الصريح لا ينفصل البنية وانما ينفصل البنية كذا في رواية الطلاق في الخبر لنا بعد
الطائفة ان الفرية الواضحة بين الزوجين حكم شرعي لا يثبت الاحكام الشرعية الا بالادلة الشرعية وقد علمنا انه اذا انطلق الطلاق في رواية فان الفرية
الشرعية يحصل بلا خلاف بين الاثر والبيان ذلك ذالم ينوي لا يدل من اجماع ولا غير مثبت حصول الفرية من غير بنية فان كوفي في اجابته ورواها
فكلما اجابا احاد لا يوجب علما ولا عملا وهي محاصرة باخبار شرعية البنية في الطلاق بغية لا حكم له ولا تأثر بما يمكن ان يعارضوا
به ما يروونه عن النبي من مؤثر الاعمال بالنبأ لكل امرئ ما اتفق المراد ان الاحكام انما يثبت الاعمال الشرعية لا في العلم بالانذار
بدخل العمل فان يكون عملا او اذا كانت الفرية بين الزوجين من احكام الطلاق الصحيح وقد نفى النبي الاحكام الشرعية عن عالم مضاهية
من الاعمال فوجب ان لا يقع طلاق بنية معتمة مثل هذا الطريق يعلم ان طلاق المكرة لا يقع فان الشافعي ما كان كذا في الازواج ورواها
في انه لا يقع وانما ينافي بينه وبينه واحدا به لانه اذا كان ذالم على ان الطلاق ينفصل البنية والاختيار والمكرة لا ينفصل في الطلاق وانما
اكره على لفظه فيجب ان لا يقع طلاقه ويمكن ان يعارضوا فابدا على ما ذكرناه بما رووه عن ابن عباس **ع** النبي من قوله رفع عن امرئ طلاقا
وما استكروا عليه انما المراد لاحكام هذه الامور المتعلقة بها فان قبل المراد به رفع الائم قلنا فمعلم على امرئ لا ينفصل بنية
وايهما ما رووه غايته من النبي قال لا طلاق ولا عتاق في غلق وقصر ابو علي عيسى القاسم بسبب انه الاغلا في هنا بالاكراه وبما ذكرناه
ايتم يعلم ان طلاق السكران غير افع ووافقنا في ذلك سبب الله سبحانه وداود وخالفنا في الفرية وانما لو ان طلاق السكران يقع
فانما قلنا ان لا نشك في ان السكران لا تكون الا بنية ولا اختيارا وندبنا ان الطلاق ينفصل البنية والاختيار والاختيار وعلى مثل ذلك
يعتمد ان طلاق الغيبا الذي لا يملك اختيارا لا يقع وان خالفنا في الفرية في ذلك فان استدلوا بما يروونه عن ثلث جدهم جده
وهو من جد السكاح والطلاق والعنف والحمل ما لا ينفصل فبما جعله النبي في الطلاق مثل الجدة قلنا هذا ايضاً خبر واحد قد دللنا على ان
اختيار الاحاد لا يعمل بها في الشرع ثم يقول اذا سلمناه ان الحمل ليس هو الذي يقصد لا يعتمد ولا ينفصل لصاحبه انما هو الفعل الذي ليس
العرض به صحيحا موافقا للحكمة فان لا لعبا لقطيع وما تجر مجراها يسمى هذا لا يخرج اوان كان ناءا فاصدا من حيث كان غير غير حكم
تكانه اوان طلق وعرضه بالطلاق والذي قصد هو بقاء اصحابه اوصاء من لا يجاب ضاوة فان الطلاق يقع ويكون حكمه
في الواقع والفرم وان كان هرة من حيث فقد العرض المحكي فان قبل فيجب ان لا سمعنا من لفظنا بالطلاق على الشرط الذي يقدره اذا اراد
هو الطلاق بقبلة ان قصد قلنا كذا نقول فان كان صادقا بانما ان ذلك بغية عليه ان كان كاذبا في نفى البنية فقد اثم وخرج وعلى الظاهر
انه لم يطلق كما لو طلق من امر واحد لم يفت على حاله سواء فانه يكون مقصدا قبل فاقولون بمن يلفظ بالطلاق ثم ما في انه لم يزل هو نوي
ام لم ينفذ قلنا انما سمعنا من لفظه بالطلاق لا الاكراه الا ان نفى الاختيار فانظر انه وضع على بنية وانما ينجح على الظاهر اذا قلنا انما نوي
الطلاق وانكر البنية وقد علمنا انما اذا ما في غيبه لقولهم ومطلق على الظاهر محكوم عليه في الشرع **مسألة** قلنا
انفردت به الامامية لقول بان الطلاق في المحض لا يقع وخالفنا في القيمة في ذلك وذهبوا الى ان وقوعه لا ينفصل عنه ان الطلاق في
المحض لا يقع والخبر لنا بعد اجماع الطائفة انه لا خلاف في ان الطلاق في المحض يرد عنه وعصمة ان اختلاف وقوعه لا ينفصل عنه ان الطلاق في
لعمري من وضو ذلك بالظن الذي لا يجمع فيه واذا ثبت ان الطلاق في المحض يرد عنه وخالفنا انما امر الله تعالى بان يقع الطلاق عليه ثبت انه لا يقع
لاننا قد ثبت ان النبي اخرج الشرع بقبلي لقضاء عدم الاجزاء وايضا فان الطلاق حكم بغير بنية ولا سبيل الى اثبات الاحكام الشرعية
الاباء لشرعية وقد ثبت بالاجماع انه اذا طلق في ظهر مع باقي الشرط وقت الفرية ولم يثبت ذلك طلاق المحض في وقوعه ويمكن ان
يورد عليهم على سبيل المعادضة ما يروونه من ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عمر النبي **ع** فوها عليه ثم يرويه شيئا وهذا ايضاً في عدم
وقوعه وتأثيره فان قالوا المراد بذلك لم يروا انما اول مرة طلقا بانما قلنا الظاهر من لفظه شيء مع النفي عدم التأثر ان كانا ولو ادا ما ذكر
لعد عن هذا العيان الى ان يقول لم يروا انما اولها على انما قلنا ان اللفظ اذا حمل على جبره يعارضوا به ما يروونه
من ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال النبي **ع** لم يروا من قبله جبره انما لم يروا من قبله جبره انما لم يروا من قبله جبره انما لم يروا من قبله جبره
الوجوب اذا امر بالجمعة واجبهما ولعل ان الطلاق لم يقع فان قالوا اذا كان الطلاق في المحض لا يقع فاي معنى لقوله لم يروا من قبله جبره

فَالْعَدْلُ

ويؤيد من هذا الولد اخوة من قبل امه ولا يؤيد من اخوة من قبل ابيه لسبب يعرف موافقا للامامين من مخالفتها في هذا المسئلة والدليل على صحة
 هذا المذهب الجماع المتروك واما بان لا يثبت بالولد بعد فقير بغير دليل بان له هذا به الطبع الميراثا فانه يخرج من كان ذلك صارا
 عن هذا المقصد ومقتضاها ان الاثر بعد الجحوم مع حومان الميراث انما هو لتحتوي الحق والصدق دون غيره **مسئلة** وما ظن ائمة
 الامامية به القول بان الابن من المحيض من البنت اذا كانت من سن لا تحيض لعدة عليها ما منى طلفت وكذا من لم يبلغ الحيض فاما لم يكن مثلها
 من يحض لعدة عليها وباقي الفقه انما يقولون في ذلك بوجوب العدة على الابنة من المحيض وعلى التي لم تبلغه على كل حال كعدة هؤلاء وعندهم
 الاشهر وهذا المذهب ليس بمذهب جميع الامامية وان كان بينهم من يذهب اليه ويقول على اختيار احاد في ذلك ولا يجزم به **سب** عمن يذهب بجميع
 الامامية فيلحق بها جميعا وعليه الذي ذهب اليه وعلى الابنة من المحيض والتي لم تبلغ العدة على كل حال من غير ما كانت الشرط الذي حكاه
 عن اصحابنا والذي يدل على صحة هذا المذهب قوله نعم واللائي يبسن من المحيض من سن انكم ان ربيتم بعد من ثلثة اشهر واللائي لم يحضن
 وهذا نص صحيح في ان الابنة من المحيض اللائي لم تبلغ عدتهن الاشهر على حال لان قوله نعم واللائي لم يحضن في سنة لم يحضن بذلك فان قيل
 كيف تدعون ان الظاهر يقتضي ايجاب العدة على ما ذكرتم على كل حال في الابنة شرط وهو قوله نعم ان ربيتم فلنا اول ما يقولون ان الشرط المذكور في الابنة
 لا يقع اصحابنا لان غير مطابق لما يسطرون وانما يكون نافعا لهم الشرط لو قال نعم ان كان مثل من لا تحيض في السنة وفي اللائي لم يحضن وان كان
 مثل من لم يحضن انما لم يقل نعم ذلك وقال نعم ان ربيتم وهو غير الشرط المذكور واصحابنا فلا منع له لم يثبت وليس بخلاف قوله نعم ان ربيتم ان ربيتم
 به ما قاله جمهور الفقهاء واهل العلم بالنسبة من ان ربيتم ان ربيتم ان كنتم من ما بين عده هؤلاء النساء وغيره المعلن به لهما بقدر رويها في ذلك من ان ربيتم
 قول هذا الابنة هو ما ذكرناه من فقد العلم فروي مطرو عن عمر بن سالم قال قال ابي بن كعب رضي الله عنه عن ابي عبد الله في الكتاب والفتا
 والكجاء واولاد الاحمال فانتم الله نعم واللائي يبسن من المحيض الى قوله نعم واولاد الاحمال اجلسن ان بعضن حملن وكان سبب في هذا الابنة
 الاربعة انما ذكرناه ولا يجوز ان يكون الاربع انما كانت ابنة او غير ابنة لانهم قد قطع في الابنة على الياس من المحيض بقوله نعم واللائي يبسن
 من المحيض والمشكوك في مخالفا والمنايا انها محيض ولا تحيض لانكوز البينة والمنهج في نوع الحيض منها وارتفاعها لهما وهي الصلة على
 ما تحيض به فاذ الخبر بان حوضها فاذ رفع قطع عليه لا معنى للاربعة مع ذلك فاذا كان الحوض من غير الياس ومعرفه الرجال من سنه على البنت
 النساء وكانت البينة المذكورة في الابنة منسقة الى الياس من المحيض فكان يجب ان يقول نعم ان ربيتم وان ربيتم ان ربيتم ان ربيتم ان ربيتم الى النساء
 حتى يفتن الخاطبان به فاما قال نعم ان ربيتم فخطاب لرجال دون النساء علم ان المراد هو الاربع انما كانت ابنة او غير ابنة فان قيل ما التكرار لم يكن
 الاربع انما كانت ابنة او غير ابنة ولا يحض من سن ما على ما شرطه بعض اصحابكم فلنا هذا سبيل لا نكره ان ربيتم من سن من يحض ولا يحض
 مثلنا في النساء لان مرجع بنية الى العادة ثم اذا كان الكلام مشروطا لاولي ان يخلق الشرط بما لا خلاف فيه دون ما بينه الخلاف في قوله فلنا
 ان من شرط وجوب الاعلام بالشيء الاطلاع عليه فقد العلم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يعلم بذلك وطبع عليه فلا بد ان يكون ما علمنا من الشرط
 به وجعلنا الوبنة واقعة بغير سداد واذا ثبت ذلك لم يجز ان يعلق الشرط بشئ اخر ما ذكرناه او غير لان الكلام يستغل بعلق الشرط بما ذكرناه
 انه لا خلاف فيه ولا حاجة بعد الاستقلال الى ايراد اخر لان على ان لو استغل بغيره لما جاز ان شرطه فذلك ان اذا استغل بشرط طائفي في خلاف
 بية فلا يجزى وزه ولا يخطب له في غير **مسئلة** وما ظن ائمة الامامية بحجته عليه منسقة في القول بان عده الخاطلة المطلقة اربع الاجل
 ونفسه ان المطلقة اذا كانت حاملا وضعت قبل مضي الاربع الثلثة فقد بايت بذلك وان مضت الاربع الثلثة قبل ان تضع حملها
 بايت بذلك وقد بينا في جواب مسائل الواردة من اهل الموصلة الفقهية انهم يذهبون جميع اصحابنا الى هذا المذهب ولا يجمع العلماء على
 عليه اكثر اصحابنا يفتي بخلافه ويذهب الى ان عده من ذكرنا حالها وضع الحمل ان من ذهب الى خلافه فانه عده وانما عول على خبره ورويه
 عن ابي جعفر وقد بينا انه ليس بخبر صحيح العلم وسئلنا مع ذلك فاولاؤه واستوينا هذا من الكلام ما لا طائل في اغايرهم ههنا وفي الهامة
 اذا كانت هذه المسئلة مما لم يجمع اصحابنا عليها ويختلفون فيها فمخرجنا عن هذا الكتاب عليه فان قيل فما حجةكم على كل حال ان عده
 اذا كانت حاملا هي وضعها للحمل دون الاثر فان احيتم بقوله نعم واولاد الاحمال اجلسن ان بعضن حملن عورضتم بعلوم قوله نعم والمطلقة
 بين بين بانفسهن ثلثة فزهد والجواب عن ذلك انه لا خلاف بين العلماء في ان ابنة وضع الحمل عامرة في المطلقة وغيرها وانما ناسخه لما قبلها
 وما يكشف عن ذلك ان قوله نعم والمطلقات بين بعضن بانفسهن ثلثة فزهد ولا يحمل لهن ان يكنين ما خلق الله في ارحامهن انما هو غير
 لان من استبان عملا لا يبال في ايجالها ان تكن ما خلق الله في رحمها اذا كانت هذا خاصة في غير الجوامل لم تغاير في الوضع
 وهي عامرة في كل حامل من مطلقة وغيرها **مسئلة** وما اخبرتم به الامامية ان عده الخاطلة المطلقة اربع الاجل اجلسن
 هذه المسئلة ان المراد ما اذا كانت حاملا فتوفي عنها فادونها وضعت حملها فذلك ان ينقض لها اربعة اشهر وعشرة ايام لم تنقض عنها الا بعد

۱۰۰
لم یحضر علیہ

بیلغن الحیض اذا
كان مثلین یحبس

غير معترف بالمالية
على اعتبار النشأه

مَنْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ سَجَّ

فی الحال

بہرہ

f

ثم قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
فكتبه بديوانه الشريف عليه السلام

فعل حلفان وفعل واحد على سبيل الاستعارة
يكونان العادة ، كما نرى في هذا الخبر

كتاب الايمان

فان قيل فقد روي عن النبي انه قال من حلف على شيء فرائ ما هو خير منه فليأت الذي هو خير منه وله كفر عن شيء فليأت ما هو اقل هذا خبر واحد لا يوجب علما ولا يقضي قطعا وانما يثبت الحكم ما يقضي العلم وله من اخبارنا التي ذكرنا عن عثمان ما لا يخصص من المعارضة بما يقضي من النصيب بسقوط الكفان وبما روى هذا الخبر بما روى عن النبي في حديث غيره انه قال لا يثبت الايمان الا بالبرهان الذي هو خير وكفاؤها انما هي ان يثبت المعصية لان الكفان لما كانت الاثمة والاثمة وشرك المعصية اذا كان واجبا فلا اثم فيه فقلنا مقام الكفان ونحن نعلم الخبر بالبرهان عن غيره فقلنا وله كفر على الاستصحاب والندب المتخالف لنا على هذه هبة لا يمكن استعمال الخبر المقتضى بسقوط الكفان وان كفاؤه باظهارها **مسألة** وما انفردت به الامامية ان القابل اذا قال ان فعلت كذا فاسرى ما لا يوافق على كظم ارمي وما الى صفة او عيبك حر لم يكن ذلك مبيها بلزم فيها الحنيفة والكفان وفعلنا باقي القضاة في ذلك فتنا لوامتي حلفت لوزير الطلاق والظلمة واللعن وقال ابو حنيفة اذا حلف بقصد فخرج ما لم ثم حثت عليه ان يتصدق بجميعه وقال الشافعي يجب عليه اذا حثت كفان بيمين قال مالك يخرج من ناله الثلث اذا حثت فله دى موافقة الشيعة عن ابن عباس في وطاود وسليمان وانه لا يثبت على من حلف بذلك ثم حثت ما لا دلالة على ان الطلاق والظلمة واللعن مشروطين بقصد فقدم في هذا الكتاب اما العنق والصدقة ففي اصحابنا من يفتي بان ان اخرج ذلك القول يخرج اليقين كان لغوا بلا لاهم له وان اخرج يخرج التذرع كان له حكم التذرع ووجب عليه العنق والصدقة فذكرنا ان ما علقه به من الشرط وهذا غير صحيح لان التذرع عند جميع اصحابنا من شرط ان يقول الناذر لله على كذا ان كان كذا فاذا كان كذلك حران كان كذا الا انما لم يصدقه صدق التذرع دون اليقين فلا يكون ناذرا الا ان يقول لله على صدقة ما لي عني عيبك وان لم يفعل ذلك لم يكن ناذرا كما لا يكون خالفه الدليل على ان ذلك ليس بيمين ولا يلزم فيه حث اجتماع الظاهري واجتماعهم حجة وايضا فلا خلاف ان الحالفين بالله نعم خاص بخلافه ما شرع من كفنية اليقين اذا كان تعاقدا اليقين حكما شرعيا لم يقع بالمعصية الحالف للشرع وايضا فان الاصل براهونه الذم من المحقون ومن يثبت ذلك كان عليه الدليل فان اخرج ابو حنيفة بقوله نعم ومنهم من عاهد الله لئن اذنا ناس فضل لنصدقن الا براهونه نعمهم على مخالفة نفس ما عاهدوا عليه الجواب فالاسلم ان ذلك عديم في ان لم يحكم العهد مغلبة فانه لا يذم ولا يوجب عقابا فان اخرج الاصحاح يقولون ان قوله عنده الله ليس بيمين **مسألة** وما انفردت به الامامية ان القابل اذا قال هل عني الله على ان لا افعل محرما ففعله كان افعل ظاهرا فلم يفعل ما اذكر شيئا مباحا ليس بمعصية ثم خالف ابو حنيفة عليه حتى دفعه وصنام شهرين مثنا بيمين واطعام ستين مسنجا وهو غير بين الثلث نافي للفتواء بخلافه في ذلك فعند ابو حنيفة وما لا يثبت في هذا القول بيمين بيمين فخرج حث اليقين قال الشافعي ان نوى بذلك اليقين كان مبيها ومن لم ينو لم يكن مبيها دليلنا اجتماع الظاهري وان شئنا ان نقول قد ثبت انه من حلف على ان يفعل فلا هو معصية انه يجب عليه ان لا يفعل ولا كفان لغيره وكل من قال بسقوط الكفان عمن كراهه قال فيمن عاهد الله نعم ثم نكث ان الكفان الذي ذكرناه في قوله لا يذم ولا احد من الامم يفرق بين المستلزمين من فريضة ما فقد خالف الاجماع **مسألة** وما يثبت انفراد الامامية به والتشافي في قوله قوله ان احدهما موافق للبيعة الامامية ان من حلف بالله نعم ان لا يفعل شيئا ففعله لم يذم ولا يوجب عقابا ولا ناسبا فلا كفان عليه الزمنا في الفقه الكفان الاعلى احد في الشافعي الذي كراهه دليلنا على صحته فاذا كراهه الاجماع المنكر ووافقه قوله نعم وليس عليه كمن جناح فيما اخطأ به فاذا ثبت الجناح هو الاثم فلنا قد عسر في الفرار والسرعة عن الاثم وعن كل فعل يجب حمله على الاثرين فالتفهم دلالة وايضا فان النسب والاكراه فمقتضى التكليف لعقل فكيف لا يبرهان التكليف السبعي وايضا فان الكفان وضع في الشرع لانه الاثم المشق وفيه سقوط الاثم عن الناس في خلاف فلا كفان عليه اية فان الفعل الحقيق عليه يتعدى بالاكراه والنسب كما يتعدى بفقد القدرة في كفايته فكيف لا يبرهن مع الاكراه وقد علم حكم ان حلفا ان يفعل شيئا وقد فريضة عليه لا يلزم كفان فكذا ذلك من حلف ان لا يفعل او سلب عليه فحينئذ ان لا يلزم الكفان لان ارتفاع اليقين من الامرين معا ويمكن ان يماز في هذه المسئلة بما روى وهو ظاهر في كتمانهم ودورانهم عن ابن عباس عن النبي انه قال والله تعالى تجاوز لامي الخطا والنسب او ما استكرهوا عليه ليس لهم ان يجاوزوا الحد على اسم الخطا والنسب دون حكمهما لان الواجب حمله عليهما معا الا ان تقوم دلالة الاثرين في رفع الخطا والنسب نفسهما لا يمكن ان يبرأ بالخبر وانما المراد به ما يرجع الى الخطا والنسب من حكم واثم وليس يحمل ما على احدهما اولى من الاخر فيجب حمله عليهما **مسألة** وما يجوز ان يثبت انفراد الامامية ان من حلف ان لا يكلم زيدا حبا وضع عليه شره وقد وافق الامامية ابو حنيفة في ذلك والشافعي يذهب الى ان الجمين يقع على الابد وقال مالك الجمين سنة واحدة والذي يوجب فيه هذا القابل ان كان نوى باليمين ما نانا بعينه فهو على فواته وان كان اطلق القول عاريا من نية كراهية سنة شره دليلنا على صحته فاذا ثبتنا اليقين لاجماع المذموم اذا كان اسم الجمين يقع على اشياء مختلفة فيقع على ان كافي قوله نعم فيتحراز الله حين ثمسوا وجين مضجوا وانما اذا رومان الصباح والمساء واثم بعض مقدمي اصحابنا في حنيفة يحمل هذا الابه على ان المراد بها ساعة واحدة فكانه قال ساعة مشجور ساعته مشجور وهذا غلط فاحسن منه لا يخفى فيما يقع عليه اسم الجمين على وقتهم قال قوله

ان يغلبه كراهية

کے کتنا اللہ

الله نعم ومنعناهم الجحيم يفع الى سنة اشرفنا الله تعالى ثم في كل ما ناكل حين باذن ربنا وروعن ابن عباس ان الملاد بذكر سنة اشرفهم ثم ما يفع عليه اسم الجحيم اربعون سنة قال الله تعالى هل اذيع الى الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا واذكروا المفسرون انه يوم اذ اربعين سنة وقال عبيد بن عباس سنة روع اشرك اللفظ لا بد من دلالة على حمله على البعض فلما انفك الامامية عن عثمانم عليهم السلام سنة اشرفهم وجعلوا عليه كان ذلك تجزئ في حمله على ما ذكرناه وابو حنيفة مع اعترافه باحتمال اللفظ للشيء المخالف كيف حمله على سنة اشرفهم فغير دليل يرجح واللفظ يحمل ذلك ويجعل غيره وكما مالك واما الشافعي فهو اعاد منه ما لا نراه الاشبه النجاة على الناس

کتاب التذکرہ

[illegible]

امام ابو الوفاء عياض بن
علي الحنفى رحمه الله
في انهم

كتاب العنق والملك

له وقد مضى في هذا الكتاب الكلام في المسائل التي تقدم بها الامامية في كفاية واطلوا من الحنفية في باب الصوم ايضاً فبين بعد ان بيني خبياً
 من اللبس في شهر رمضان الى غايته وفي نظائر هذه المسئلة من باب الصوم يوجب فيها من الكفاية ما لم يوجب كفاية في ذلك وقد بيناها
 في باب مسائل الصوم في كفاية الجنائز ان الحرم فلا فائدة في اعادته ما مضى انما تذكر ما لم يتقدم ذكره **مسألة** وما انفردت
 به الامامية القول بان من طلى امته وهو حي ابيض فخلعت بفسد بثلث ما دمن طعام على ثلثة مساكين في خالفنا في الفقهاء في ذلك ولبينا
 بعد الاجماع المنزلة وانما علمنا ان الصدقة وبر بقرته وطاعة لله تعالى في ذلك فخلعت قوله تعالى اغلوا الجبهه وامر بالطاعة وما لا يفتى من الكتاب فان
 الامر يقتضي الايجاب الشريعة فيكون هذا الصدقة واجبة لظاهر القرآن وانما يخرج بعضنا لنا ولله هذه الطواهر عن الوجوب فينب
 له حكم النذر بدل فاما ان ذلك ولا دليل يثبتنا بوجوب لعدول عن الطواهر **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من تأ
 عن صلوات عشاء الاثنى حتى يمضي النصف الاول من الليل وجب عليه ان يقضيها اذا استيقظ وان يصح صائماً كفاية عن غير نظره وبان في الفقهاء
 بخالفون في ذلك ولبينا على صحة قولنا بعد الاجماع ان من طلى امته في المسئلة بلا فضل من قوله تعالى اغلوا وامر عرق جل
 بالطاعة على النبي الذي بينا **مسألة** وما انفردت به الامامية ان على المرء اذا اجر من شهر راسها كان كمثل الخطا حتى يقبر
 او طعم سبباً مسجداً او صلباً شجر من منابيع فان خدشت وجهها حتى تشبه به كان عليها كفان يمين خالفنا في الفقهاء في ذلك ولبينا
 ما تقدم ذكره فلا معنى لادانها **مسألة** وما انفردت به الامامية ان من شؤ ثوبه من ولد له او جبره كان عليه كفان يمين خالف
 بان في الفقهاء في ذلك ولبينا على صحة ما ذهبنا ما ذكرناه فيما تقدم بلا فضل **مسألة** وما انفردت به الامامية ان من زوج امرأه
 زوج وهو لا يعلم بذلك عليه ان يقرأ بها ويقتل بحجره وامر خالفنا في الفقهاء في ذلك والدليل على ذلك ما تقدم ذكره **مسألة**
 وما انفردت به الامامية القول بان من اداننا لا يعنى في شيء من الكفارات فددوى فامرنا عن عيبه عظمه والشجيرة فادوى في
 الفقهاء بخالفون في ذلك ولبينا بعد الاجماع الطائفة قوله تعالى ولا يهيموا الحديث منه ينفعون ولدا انما يطلق عليه هذا الاسم وقد مر
 عن رسول الله انه قال لا خير في ولد لا في ولد لا في ولد لا في ولد لا في عظمه ولا في عظمه ولا في شجره ولا في شجره ولا في شجره ولا في شجره
 في الكفارات واستفاد الحكم كبر عن المجازي نص للنس من الخبر قد نفاه رسول الله فان غلغله فادوى فامرنا عن عيبه عظمه والشجيرة فادوى في
 كما خصصنا كذا امثاله **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من افطر من الصوم المتتابع بني عليه على ما تقدم ولم
 يلزمه الاستيناف وقد افاد الامامية على هذا احد قولنا في هذه المسئلة قوله ان احدنا ان يستأنف مثل قول الفقهاء والخواند
 لا يستأنف ولبينا الاجماع المنزلة وادبته فان لم يرض عنه ظلم لسقوط الفطر وقد علمنا انه لو افطر لغيره لزمه الاستيناف ولم يجز له البنا
 فلا يجوز ان يكون مثل ذلك حكمه مع لعدولنا لعدولنا بخالف حكمه من لا عدله والقوم يعرفون بين امر من الحنفية هذا الحكم
 ولا ورنه بينه ما عندنا لئلا لان لكل واحد مناه عذر لا يقد على دفعه الانتفاك **مسألة** وما انفردت به الامامية القول
 بان من صام من الشهر اثنى يوماً او اكثر من صيام الشهر من المتتابعين افطر من غير عذر كان مسيئاً وجاز له ان يبيح على ما تقدم من غير
 استيناف في خالفنا في الفقهاء في ذلك ولبينا بعد الاجماع ان قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى هذا الدين بخفف عنكم
 وقد علمنا ان في الزمان من ذكرناه الاستيناف مشقة شديدة وصح عظيم **كتاب العنق والملك**
 وما انفردت به الامامية ان العنق لا يبيع الا بقصد البينة فلا يبيع مع الغضب الشديد الذي لا يملكه معه الاخذ والامع الاواه ولا
 في السكر ولا على جبهة اليمن خالفنا في الفقهاء في ذلك ولبينا بعد الاجماع الطائفة كل شيء ولنا بية على ان الطلاق لا يبيع مع هذا الوجوب
 التي ذكرناها وقد تقدم وان شئت شئت قول كل من قال ان الامة بان الطلاق لا يبيع على هذه قال بمثلها العنق والنفقة بين المسلمين خلاف
 الاجماع فان قيل فانه يجرى ان يبيع العنق مشروطاً بمثل ان يقول ان شفاء الله من مرضي فجلبي حروا النبي والمكاتبه عن مشروطاً
 فلنا انما انكرنا ان يبيع على جبهة اليمن مثل ان يقول ان دخلت الدار وعلقت كذا فعبيد حروا ما انكرنا ان يبيع مشروطاً بالند والنفقة
 وما انفردت به الامامية ان قوله تعالى لمعقوا عنا بثلث الاثني ليس بواجب بل على سبيل التبرع فاما اذا كان المعقوف في امر واجب ككف
 النظام او فذل او فظار في شهر رمضان او في الاصل انتفاء الاحكام الشرعية وانما يثبت بالاول والظاهر وقد علمنا ان ثبوت ذلك الولا في معنى المتبرع ولم
 يتم دليل على ثبوت في العنق الواجب فيكون على الاصل انتفائه **مسألة** وما انفردت به الامامية ان المولى اذا علق
 العنق بضمير اى عتق وكان لا يبيع عنقه وخالفنا في الفقهاء في ذلك فله هيل بوجبه فخر الى ان ان علقه العنق بضمير بعضه فخر عن
 الجملة لو ايسر الفرج وقع العنق والام يبيع وزهيب الشافعي ان العنق يبيع اذا علق بكل عضو من اعضائه من يداى وجو غير ذلك ولبينا

کتاب لندہی

الاجماع المذنب ان رفع العتق حكم شرعي لا يجوز اثباته الا بدليل نافع وقد علمنا ان حكم العتق يثبت اذا علموا بالجدول ولم ينم دليل على ثبوته
 اذا علموا بالاعتضاء بين ان يثبت حكمه **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان العتق لا يقع الا اذا كان لوجه لله تعالى والعبرة بالبرهان
 ببرهانه من الوجوه مثل الاصل او ما يتجلى الفقه في الفقهاء في ذلك لا على صحة مذهبهما بعد اجماع الطائفتين العتقاني
 حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي فلا بدليل على وقوعه مع نفى القبر **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان من عتق عبدا كان
 لا يقع عنده وخالف باقي الفقهاء في ذلك الدليل على صحته مذهبنا ما مضى في المسئلة ثابته في ذلك ان جعل لكا فخره ان يسلط الله
 على بكاه اهل الدين الايمان ذلك لا يجوز **مسألة** وما انفردت به الا ما ثبت ان العبد اذا كان بين شر بيكن واكثر من ذلك فاعطى
 العبد الشراء بعتق مملوكه كالعبد خاصة فان كان المعتق مؤسرا ولو لم يتباع حصص الشراء فلا انبعاثا العتق لجميع العبد ان كان
 المعتق معسرا وجب ان يسلط العبد في باقي نفسه فانه اذا اعطى جميعه فان عجز العبد عن التكسب السخاير كان بعضه عتقا وبعضه موقفا
 وخدم ما لم يكن يحسنه ثم يرضى في نفسه مجتسما العتق خالف باقي الفقهاء في ذلك فقالوا بان جفيرة اذا اعطى احد الشر بيكن عتق بغيره بشرط
 ثلث خصال ان كان موسرا ان شاء اعطى ان شاء اسلطنه وان شاء ضمن ان كان معسرا سعى العبد لم يرضع على المعتق قال ابن ابي بلال
 كله وهو قول ابو يوسف محمد ان كان موسرا ضمن ان كان معسرا سعى العبد هو قول الثوري الحسن صالح بن حي حكى ابو يوسف عن يمينه
 في عبيد بن جابر اعطى احداهما لم يجز له عتقه فان عتقه الاخر فقد عتقهما وقال مالك والشافعي اذا اعطى احداهما وهو موسر فاعطى
 كله وضمن ان كان معسرا كان بغيره موقفا بغيره وقال عثمان بن ابي اسحق على المعتق الا ان يكون جارية ولقطة او ولد لوطي فغيره او ولد
 على صاحب من القبر وحكى الظحاوي عن قوم انهم قالوا اعطى العبد كله وضمن المعتق من شر كآب موسر كان ومعسرا ومن نال هذه الاثار
 المختلقة وجدول الاما قبة على ترتيبه منقرضها والمال لا على صحته مذهبنا الا اجماع الذي يكرر ثم القول بغيره العتق في بغيره العتق
 لا بد منه الا بغيره مملوكه وبغيره الى غير الا يجوز ولا من يملك شيئا لا يجوز بغيره وبغيره وبغيره العتق الذي هو يثبت هذا المسئلة عليه
 لا بد منه وما الشافعي فقد صحح به في احكامه غيره كل ابو جعفر ابي في اثبات الجنان ان للشراب الا اذا قلنا لا يجزى جفيرة او ابن ابي
 المعتق معسرا وعجز العبد عن السخاير والتكسب كيف يكون الحال فلا بد له عند ذلك من القول بمثل ما قلناه واما الشافعي فغيره ان يقال
 انما يجوز ان يكون بغيره موقفا وبعضه حرا اذا قلنا لا يجوز في غيره ما يثبت ان المعتق اذا كان موسرا او سباعا بغير العبد ان كان المعتق معسرا
 لا سباعا وانتم كل حكم ترون من النبي انه قال من اعطى شقيقا من مملوك فعتقه خلاصه كل من مملوكه فان لم يمكن له ذلك اسلطنه على العبد
 غيره مشغوق عليه وهو اضر عن النبي انه قال من اعطى شر كآب في عتقه نوحه كله وظاهر هذا الخبر يقتضي ما حكيناه عن ابو يوسف محمد في ذلك
 باطل عندنا وعند الشافعي ثبت انه اذا اسحقا في التوصل الى الخبر بغيره بكل سبب ان اسدل الشافعي على امره عن النبي من قوله من اعطى
 شقيقا له في عتقه وكان له مال يبيع من العبد يوم عتقه فبشره عدل اعطى شر كآب حصة ثم وعطى عليه العبد الا فقد عتق عليه فاعطى
 وفي ما روي الجواب في هذا خبر واحد ان كذا لا يعرفه ولا يراه في عدل له واثرة وقد ثبت في غير موضع ان اخبار الاحاد والعدل لا يقبل احكاما
 الشر بغيره وانما يصح ان يجمع بهذا الخبر الشافعي على ان جفيرة لانها مشركا في قول اخبار الاحاد وابو جعفر عليه السلام هذا الخبر بان يقول ان العبد
 وحق الى ان يؤدى السخاير بما عليه كانه كان الى ان يعتقه صاحبنا انا على ما ذهبنا اليه ان لنا اول ذلك على من عجز عن التسع من العبد ثابته
 يبقى بعضه موقفا لخاله وهذا الذي اوردنا في اول من ناول ابو جعفر لان لو طلق عليه بغيره او ان اسلطنه لغيره وبغيره وعندنا لا يجوز

کے نام پر اللہ ہی مستعمل

ولا يبيع على غضبه لا أكرهه ولا أسكر ولا على جهل البهيم نكون القبر إلى الله **هي** المقصودة دون سائر الأعراس وخالفنا في القفأ في ذلك
فهذه المسئلة والدلالة على صحة مذهبننا فيما كنا ما فادنا في باب النفاق وشرط طهرانه لا يبيع على هذه الوجوه التي قلنا أنه لا يبيع عليها والطهر
في الأمرين واحدة **مسئلة** وما انفرد به الإمامية إن فموا يبيع المذبح فخالوا أن كان ذلك المذبح يتطوعاً وبشرط جازله
يبيع على كل حال في دين غيره كما يجوز له الرقوع في وصيته وإن كان مذبحه عن وجوبه بغير نية ومعنى ذلك أن يكون قد نذر مثلاً النذر
من مرضه وقد غاب لين يذبح عنه ففعل ذلك فحجب لا يشرع وما وجدنا أحكاماً في القفأ فضل هذا التفصيل وأطعنوا عما جاز البيع على
كل حال والمنع منه على كل حال فقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز وهو قول ابن أبي ليلى وسائر أهل الكوفة والحسن حتى قال مالك لا يجوز
وهو قول يبيع المذبح فإن ناع مذبحه فاعفها المشتري فالعنوا جاز بغير فضل المذبح الولاء ولمنع في كل حال وطعنوا في منعه من أن يذبح
المذبح فقال الأوزاعي لا يباع المذبح إلا من نفسه ومن جمل عتقه وذلاء لمن عتقه وقال عثمان البتي والنشاف يجوز بيع المذبح من غير خافه ومن
وقال الثلبت أكره بيع المذبح فإن باعه وأعتقه للمشتري جاز بغير ذلاء لمن عتقه وقال عثمان البتي والنشاف يجوز بيع المذبح من غير خافه ومن

كتاب التبيين

فما في الجاهل من فهم نفسه الامانة ففان المسئلة انقلاد ولينا على اذ هبنا اليه بعد الاجماع اليه وان التبيين ان كان على سبيل التلذذ
 فهو واجب عليه لان لا يجوز له ان لا يفتح له وليس كل العبرع لان لا سبيل في نفسه **مسئلة** وما انقرضت به الامانة
 ان تبيها لكان لا يجوز له ان يفتح على نظير هذه المسئلة لانه لما عليه على ان عفا الكاذب لا يجوز فان التبيين من العنى **مسئلة**
 وما انقرضت به الامانة ان من يبره يفسد من عند ما ان تعنى فبغير القول فبغير يفسد بغير كذا القول فبغير عنى فبغير احقر من عينة تلك القسمة
 التي تكونها في عنى الشقص هو ان يفسد ما ناولا ذلك لانه على المسئلة فاحذ **مسئلة** وما انقرضت به الامانة منهم فمما التبيين
 وقالوا ان كان من جوب فهو من يفسد المالك ان كان عن بطوع فهو من التلذذ فافى الفقهاء بخالفون في ذلك فاما وجدنا لهم هذه الفسنة
 لان باحقيقة واصحابه والثوري ما كان والاوزاعي والحسين حتى الشافعي قالوا بالاطلاق وان التبيين يكون من التلذذ فان فروا التبيين
 المدين من جميع المال هو قول مسئلة ابراهيم النخعي وروى عن الشعبي ان شرحا كان يقول المدين من التلذذ فان يحكم كانه هذه الاقوال التي
 قول الامانة اذ صنفوا ذلك على صفة ثم بعد اجماع الفقهاء ان اذا كان واجبا جري مجريا ليدون فخره من اصل الا اذا كان
 بغير ما ونطوعا فهو كالوصية فيما يبرع به الموصى الفسنة واجبة فان اسندوا باخبار الذي به نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله المدين
 من التلذذ فالجواب عن هذا خبرنا عن غيرنا ثم نفردون به وبغيره اخبارنا كثيرة موجودة في الكتب لو قلنا على ما فيه لمناه على التبيين
 النطوع والبرع دون الوجوب **مسئلة** وما انقرضت به الامانة ان التبيين من علف بعض من الاعضاء لم يكن التبيين ولا كان
 له حكم وافي الفقهاء بخالفون في ذلك والشافعي اذا ذهب الى ان العلف اذا تعلق بى عضو كان من الاعضاء فغيره يوجب التبيين اليه
 وابو حنيفة اذا ذهب الى العلف ينعى من علف بعضه بغيره من التلذذ مثل الراس الفرج يوجب التبيين اليه مثل ذلك وكل ذلك في المسائل
 العلف من العلف لا ينعى من علف بعضه من الاعضاء هو بغيره يوجب التبيين اليه هذه المسئلة **مسئلة** وما انقرضت به الامانة
 انه لا يجوز ان يكاتب العبد الكافر اجازيا في الفقهاء في ذلك فذلك لما على نظير هذه المسئلة في مسائل العلف التبيين فاما التلذذ
 هناك هو بغير هذا الموضوع ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله تعالى وكانوا هم ان علمهم فهم خبرا فلا يملوا المراد بالتحريك يكون المال و
 الصناعات وحسن المكتسب على ما قاله الفقهاء والمراد بالخبر هو الدين واليمان لا يجوز ان يراد بذلك المال لا المكتسب نكلا يسمى الكافر
 والمراد ان كانا مومنين ومكتسبين خبرهم لان فيهما خبرا يسمى والايان والدين هو خبر وان لم يكن موسرا ولا مكتسبا فالعمل على ما ذكرنا
 اول في تشاؤن العلف في الاحتمال لوجوب الحمل على الجميع **مسئلة** وما انقرضت به الامانة ان المكاتب اذا شرط على مكاتبه ان
 من يبيع عليه من مال مكاتبه شي رجعت واما كان هذا الشرط صحيحا اما صحتها وان اشترط عليه نفعه او يبيع بعضا او يبيع بعضا
 عنه بقدر ما ادى يبيع بقدر ما يبيع عليه كان ذلك يفسد جازا وان اشترط شيئا من ذلك وان اطلق الكفاية وادى المكاتب البعض
 يبيع البعض كان يبيع بقدر ما يبيع عليه جازا وما اذا عفا فافى الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه ابن ابي شيلا وابن شبره و
 والبيهي والشافعي والاوزاعي والثلث بر سعة المكاتب عبد ما يبيع عليه وهم لا ينعى الا بجميع لكاتبه وكره عن الثوري انه قال اذا ذى المكاتب
 النصف والثلث من مكاتبه فاحسب لاهر الى الورق وروى عن الشعبي انه قال كان عبد الله وشبره يقولان في المكاتب ان ادى الثلث
 فهو حرة وروى عن عيسى انه اذا ذى المكاتب منه وفسد فهو حرة والذي يدل على صحة مذهبهنا اجماع الفقهاء وان شئت ان يقول
 كل من قال ان علف الكافر لا ينعى ولا يقع يقول فاذ كونه في هذه المسئلة والنظر في المسئلة ان علف الكافر لا ينعى ولا يقع ولا يقع
 الكافر لا ينعى ولا يقع ويمكن ان يعتمد على ان المكاتب عقد يعاقب بالشرط الذي يرضى به فبذلك يكون بحسب الشيطان وبما ارضى
 عليه فاذا اطلق المكاتب وجعل الوضعية بازالا ان فافى عن المال يجب ففان من الوضعية **مسئلة** وما انقرضت به الامانة
 القول بجواز بيع امهانا الاولا رتبة فان اولادهم فلا يجوز بيع ام الولد ولدها حتى هذا هو موضع الانفراد فان من يوافق الامانة
 في جواز بيع امهانا الاولا وحقها في التفسير لانه ذكرناه وذلك في العاشر وحكى اصحاب الخلاف القول بجواز بيع ام الولد على غير الخبر
 على ابي ابي طالب وعبد الله بن عباس جابر بن عبد الله وابي سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير والوليد بن عتبة وسويد بن
 علفة وغيرهم عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الملك بن زياد واهل الظن وخالفوا في الفقهاء في ذلك فمما نحن ببعث والى ذلك يدل
 على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الفقهاء عليه قوله تعالى واحل الله البيع هذا علم في امهانا الاولا وغيره فان قبلنا اجماعنا على ان يكون
 واحل الله البيع مشروطا بالملك فان بيع ما لا يملكه لا يجوز فلنا الملك بان في ام الولد بخلاف كل ما فيها مباح له ولا وجه لا حاجة الا
 ملك اليه بل ينعى ان ذلك ان لا خلا في جواز بيعه بعد الولد لم يكن الملك بافينا لما جاز العلف وكان يجوز مكاتبها وان باعدها
 فافى عن علفها وهذا يدل على ان يفسد المالك لذلك اجماعنا على ان فافى لا يوجب عليه الدين وانما يوجب عليه ففان قالوا ان

264/100

الأولاد

کتاب تصید النہاج

لكن عكر كان يقول بما انه ولد من سيد هاشمي معتق له وحي من ازامان وعن عبد الله بن بنار عن ابن عمر بن وهب فلو كان ابن عمر بن وهب
لما فقد وعونه لم يجعل عنهما مفسوفا الى النبي ولم يجعله الى عمر بن وهب عن عبد بن محمد بن امان بن رجل عن ابيهم ولد فامر الوليد بن عتبة
ببقيتها قال ابن مسعود كان ولا بد فاعلم فاجعلوها من نصيب بينهما فلو كان ذلك اثر عن النبي لما خفي على ابن مسعود ولا على
الوليد بن عتبة وهو امير الكوفة من قبل عثمان حتى يقضي بينهم ما يخص من الصحابة ولما قال امير المؤمنين ذلك كان في ذات عمر
لا يبين فقد رآه الان ابن يمين وكان عبد الله بن الزبير لا يبيع من في طول الا ينهر على المحرمين الضاربين من غير ان يتمكن اصحابه عليه عز
القاسم بن الفضل بن سعد بن محمد بن ابي قال كانت جدته ام ولد لعثمان بن مظعون واراد ابن عثمان بيعها بعد موت ابيها فاشت
عائشة وقالت ابن عثمان يريد بيعي فلو كنت في موضعها لما وفدتك ولدت من ابها فقال لها اذ هو في العرق فانه يغتسل قال
عمر بن ابي سلمة الجاهلي بن عثمان بن مظعون فقال اذ كنت في موضعها لما وفدتك ولدت من ابها فقال لها اذ هو في العرق فانه يغتسل قال
كانا ليربان بيعها وان لم يكن عمنها في ذلك اثر عن النبي وكذلك اجاز بيعها امير المؤمنين وجابر بن عبد الله بن الزبير ابو سعيد الخدري
والوليد بن عتبة وغيرهم على ان هذه الاجناب التي دخلوها اجنابا واسمها اجنابا ولا توجب عليها ولا يقضيها الا ما توجب مع السلامة
الثانية الظن ولا يجوز الرجوع عن الاول الى الثاني لانها بما يوجب العلم واليقين هي مخالفة عباد الله ما يقضيه واعتقلا معتقلا وبما يوجب
المشقة وان بيع امها لا الاول فاما ما اعتق من الشيعة الامامية في هذا الباب فهي اكثر من ان تحصى اعتقادها عندهم بما هو ورويه يفتقرو
وهو موجود في كتب اجنابهم على انه يمكن اذا سلمنا صحة الخبر الاول الثاني ان يكون المشتري انما اعتق اذا كان مولا هاشمي عني ابوه فانه
وهذا لما لا يشبه فيه فاما ما دون عن النبي في ام ابيهم ولدته امه قال اعتقها ولدتها وبها من خيار الاحبار التي لا توجب العلم وهم ورويه
عن ابي بكر بن سيرين وهو عند ثقات اهل الحديث من الكذابين يرويه ابن ابي شيبة عن الحسن بن عبد الله بن عباس وهم عندهم من الضعفاء
والمطعون في رواياتهم وهو معارض بكل ما تقدم ولا بد منه من كل ظاهر لان ولدها لو كان اعتقها لعنته الخال فذا جمعنا على خلاف ذلك ويجعل
ان يكون النبي علق عنها بولدها فلما حصلت الولادة التي هي السببية هو الولادة وذا ولدنا يقضون ان يكون السببية في السببية افضل بعدنا
هذا الخبر يوم ايقع على ان الماربان ولد لها بدعوى عنتها وذا دعوى ابن عمر جاز ان يجعل كانه واقع عندها فاما ما ادقوه من الجماعة فقد بينا
ان الخلاف في هذه المسئلة متقدم ومناخر وان بيع امها لا الاول كان في انام النبي وابي بكر الى ان هي عمر عنته وكيف يدعى الاجماع في هذه المسئلة
والخلاف فيها اظهر من التسليم قد روي عن ابي جعفر عن ابن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عدي بن رجل من وعلمته بن ليس لما الام ولد قال تسلمني
في الدين عن ابن مسعود قال ينعون في الدين من نصيب لدها وعن الشعبي وابيهم النخعي قال يجرى عن ابيهم الولد عن الوفاة الواجبة وعن جابر بن
زيد عن ابي يونس بن عوف ان ابا عبد الله بن سبيك توفي وترك ام ولد له جليل فارسل محمد بن سيرين الى عبد الملك بن بجلي وهو فاضل البصرة فامر
عبد الملك ان يجعل نصفها من نصيب لدها وفي ذلك كله دليل على ان الخلاف في ازالة الاعضاء المتقدمة والمناخر الى ان ثبتنا ذلك
الصبي الذي باع ولا طعمه ولا شربه واللباس مسك وما انفرد به الامامية الان
وان وافقنا قول قوم حكى في هذا القول بان الصبي لا يبيع الا بالكلية المتعلم دون الجوارح كلنا من الطهور وذوات الاربع كالصغير البازي
الساكن مننا اسمهم من ذوات الاربع كعتاق الارض والهمد ما جرى مجرى غيرها ولا تجل عندهم اكل ما قلده على كلب العلم وخالفوا في الفقه
في ذلك واجروا كلنا علم من الجوارح وذوات الاربع مجرى الكلب في هذا الحكم وذكر ابو بكر احمد بن علي الرازي الفقيه في كتابه المسمى في احكام الكلاب
عن نافع قال قال جندب بن ابي بشار قال يبيع اكل ما قلده البزاة وروى ابيه عن ابن جريح عن نافع قال قال عبد الله ما امسك من طيب
البزاة وغيرهما ادر كنت كانه فذكره في نوته والافلاظ نظيرة وروى سلمة بن علف عن نافع عن علي بن ابي طالب كونه ما قلده الصغور وروى عن جندب
كان يكره صبي الطهور ويقول مكبلين انما هي الكلاب وذكر ابو بكر الرازي في بعض العلماء حمل مكبلين على الكلاب خاصة وبعضهم حمل ذلك
على الكلاب غير ما والذى يدل على صحة ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة عليه قولهم وما علمهم من الجوارح مكبلين يملكون من باعكم الله يملكون
ما امسك عليهم واذكر الاسم الله عليهم لانه هذا نص صريح على انه لا يهضم مقام الكلاب في هذا الحكم غير ما لانه نعم قال ما علمهم من الجوارح
ولم يمل مكبلين لدخول الكلام كلنا من ذوات الاربع فظهر لنا ان يلقط مكبلين هو شخص الكلاب لا كلبه وصاحب الكلب لا خلاف
بين اصل اللغة علمنا انه لم يرد بالجوارح جميع ما يسمي هذا الاسم وانما اذا الجوارح من الكلاب خاصة وبجدة تلك مجرى ذواتهم وكل لغوهم بها
مبني على مجرى نانه لا يحد ان كان اللفظ الاول عام الظاهر الاعلى وكوب البزاة والجمادات فان قيل لو اعلنا ان المكبلين ذواتهم صاحب
وما انكرتم ان يرد به المصنف الى ارجح المسئلة والجرى في ذلك من الكلب غيره قلنا ليس ينبغي ان يشك في ان لغة العرب ان الكلب
هو المفعول والمصنف لم يقولون وذا نصوا في كتبهم عليهم ان المكبل هو صاحب الكلاب قال لنا بقية الدنيا اشترى عليه من الجوارح ذواتهم

كتاب الصيد النجاشي

هذا الكتاب من كتب
الصيد النجاشي

عليه جاهد البرية فانواع من صيوت كلاب فبات لذة طوع الشوا من خوف ومن طرد فتر اهل اللغة انه اذا دعي كلاب صاحب الكلاب استندوا
الشوا من اهل البيت بناء من كلبه وما ذكر في هذا الكتاب من ان يصبى نذرك في نضرب فابيض من الكلاب والباء واللام ان المكب هو المعبر عن المعلم فقلنا
كتبنا اهل اللغة فوجدنا احداهم ذكر ذلك وما يقولون فلان كلب على كذا وكلب على كذا فغيرنا ما لان الكلب هي ما هو العطن والكلب عندهم هو
العطن ولا يقول احد منهم كلب الطاهر الخارج اذ اعلموا انه لان هذه اللفظة مستعملة مستغفرة من لفظ الكلاب فكيف شغل في غيرهما واذا قيل
فلما لو اسير كلب فلما من قال ذلك فقد فسرنا له معنى مكب مثله وبالكلمة الكلب هو العطن لما كان لا اسير لشدة بالقد ان هو الكلب بل مكب
وما انكرنا ان يكون المكب موضع من المواضع في غير الكلاب انما انكرنا ان يكون المكب للمعلم والمغري والمص على ان لو سلمنا هذه اللفظة فلما
قد استعملت في التعليم والمغري فذلك جاز والمغني اليك ذكرناه استعملنا فيه حقيقة وحمل القرآن على الحقيقة والى من حمله على المجاز على ان
شغل وما علمهم من الجوارح مكبلين يعني انهم يقولون مكبلين لان من حمله لفظه مكبلين على التعليم لا بد من ان يلزمه التكرار واذا لم يكن ذلك
مخفيا بالكلاب فاد لانه يثبت ان هذا الحكم يتعلق بالكلاب دون غيرها ولو فرضنا في اللفظة لفظه مكبلين بمعلومين لما حسنت كعبه على
مخفياها ولو سلمنا ان الكلام فيها وبذلك على ما ذهبنا اليه الجوارح غير الكلاب اذ صا صيدا فقلنا فقد حمل الموت وكل حيوان المود
هو ميتة وبمعنى هذا الاسم في التشريع لا ان تقوم ولا تشريع على كون فلا يجزى عليه اسم الميتة وان حله الموت فان ادعوا كونه ما حله
الموت من صيد الباز والتميد ما استعملها فعلمهم ان لا ولا يمكن ان يكون من لا نوا واما فغير عون الى خبر واحد ونباس ما فيها ما هو جيب
فترك له القرآن **مسألة** وما انفردت به الا ما منه القول ان الكلب انما هو الصيد نادرا وشاذا كان لا يغلب له الا بالكل من الكلاب
من ذلك الصيد وان كثر اكله منه وتكرره فانه لا يוכל منه وخالفنا في الفقه على ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزوجنا اهل الكلب
الصيد هو غير معلم فلا يוכל ولا يصيد الباز وان اكل هو قول الثوري قال مالك والاوزاعي والكلب هو كل حيوان من كل هو قول الثوري قال
مالك والاوزاعي والكلب هو كل حيوان من كل الكلب من وقال الشافعي لا يוכל اذا اكل الكلب من واما ان كان هذا انفرادا لان من قال
من الفقهاء انه يוכל من الصيد ان كل من لم يشترط ما شرطناه من الاكل والاغلب بل أطلق فضا الذي بشرطناه انفرادا في هذه المسئلة
اليك بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة عليهم ان كل الكلب من الصيد اذ لم يرد على انه غير معلم والتعليم شرط في انا صيد
الكلب بخلاف ذلك لانه لو لم يتم وما علمهم من الجوارح واذا نتاج اكل الكلب الصيد على انه غير معلم فلا يجل اكل صيد لانه اذا اكل الكلب
منه لا يكون بمسك على صاحبه بل يكون بمسك على نفسه قول الخالف ان الكلب صي كل يخرج من ان يكون معلما البشري لان الاكل
اذا شذ ونذر لم يخرج من ان يكون معلما الا ترى ان العاقل منافع من الغلط فيها هو عالم ومحسن له على سبيل الشك ومن صناعات من كلاب
وغيرها ولا يخرج عن كونها عالما فالعلم مع فقد العقل بذلك الحق فغيره من الغلط فيها هو عالم ومحسن له على سبيل الشك ومن صناعات من كلاب
لا يقبل التعليم في ترك الاكل ما يصيد وانه يبلغ في كونها معلما مع انها مستوحشة غير السنن قال صاحب الجليل في زادها والكلب صيد
فلا يكتفي بكونه معلما ان يصبى في الفصاحيه فلا بد من ان يكون تعليمه لترك الاكل غير صحيح لان الباز كما جاز ان يفهم من على ما قاله
طبعه من الاستنباس واجابه دعاء صاحبنا ان يجرى ويغلب ترك الاكل لما يمسكه فيخاف ذلك فينقاد في بر طاعة كما يقال في
الوجه واما الكلاب فليس كل ما يستأنس فيها الموشاة بل لا يكون علان كونها معلما في ان الناس ينادون عونها فحجب ومعلم
ان اجابه فاعلم البش هو شيء لها وانما تعلم ويترن عليه فكل اجروها جرح جوارح الطير ان اكلنا ما يمسكه ليس بجرح لها من التعليم
وهذا كله من الصوم حديثه **مسألة** وما انفردت به الا ما منه خبر اكل الثعلب الارنبك الصيد من صيد البحر الصيد
والمارماهي الزمار وكل ما افلس له من السمك خالفنا في الفقهاء في ذلك لانه روى عن ابو حنيفة واصحابه ما وافقنا في الثعلب خالفنا
وترو عنهم انهم كراهية اكل الصيد في كلامهم في خبر معروف واذا الاعش فالزنا ارضا كثيرة الضبا واصايتنا جماعة ففطننا منها وان الله
ليغلي بها اذ جاء رسول الله فقال يا هذا فقلنا ضبا اصباها فقال ان الله من بني اسرائيل مستحان انا في ذلك الارض في اخشي ان
تكون هذه فاكوها وهذا الخبر يقتضي كما مر ان الضبع نجس غير مسخ وهو قول الامامية لانهم بعدن الضبع جملة المسوخ التي هي
الغني عن الارنبك الذي لعن الضبع العنكبوت والحجر والوطواط والفرس والخنزير ولا زال مخالفوهم اذا سمعوا منهم ذكر هذه
المسوخ اليك ما اعتمدوا في هذا مسوخ الا على الرواية فصاحكوا واسموا بها اسمهم وسبواهم الى الثغلة وبعد اللفظة وهم يرون من طريقهم
وعن رجالهم مثل ما عجبوا منه بعينه والله المستعان والله يبدل على صحة ما ذهبنا الى اجماع المزدور وشئت ان نثبت هذه المسئلة على
مسئلة يخرج صيدا لباز وما اشبهه من جوارح الطير فقلنا كل من حرم صيد جوارح الطير حرم وما عدناه والفقهاء بين الامة خلاف
الاجماع فان اسندنا الخالف يقولون اهل الكلب صيد البحر طعاما صناعا اليكم ولست بان وحرم عليكم صيدا لربنا ومنهم من ما وطئ هذه

مسائل الذبح

الاية يقتضي ان جميع صيد البحر لا يحل كالحصيد البر لا على المحرم غنائه واستدل بما لا ينزل بسند له على ان اصل المنافع التي
لا تضر بها عاجلا ولا اجلا على الاباحه وعلى من خطر شيئا من ذلك الدليل الجواب ان قوله نعم اصل لكم صيد البحر لا يثبتنا وظاهر
الخلاف في هذه المسئلة لان الصيد صيد صيد وهو يجري مجرى الاصطبا والذبح هو فعل الصائد وانما يسمى الوحش وما جرى مجرى الصيد
بما زاد على وجه الخلاف لان محل الاصطبا ونسبه باسمه اذا كان كالمصيد في مجرى حكم الصيد فلا ولا في بابا حده الصيد لان الصيد غير الصيد
فان قيل قوله نعم وطعامه متاعا لكم وللبسات يقتضي ان زاد الصيد ون الصيد لان لقطه الطعام ترجع الى الحرم ما يخرج من جوارحه
لكان لنا ان نقول قوله نعم وطعامه يقتضي ان يكون ذلك اللحم مستحقا في الشريعة لاسم الطعام لان ما هو محرم في الشريعة لا يسمى بالاطلاق
فيما يطعمها كالمنيرة والخبز فان ادعى في شيء ما عدا ما يخرج منه انه طعام فيوغنا الشريعة فليدل على ذلك فانه بعدد وعليه قد روي الحسن
البصري في قوله نعم وطعاما من راديه البر والشجر والحبوب التي تشبه بذلك الماء ومثل اكثر المعنيين لقطه البحر على ما ذكره من عذب على
واذا جعل على الجوب سفلت مسئلة فاما الجواب عن قولهم ان الاصل الاباحه فهو كذا الا ان ارجع عن حكم الاصل بالادلة القاطعة
وقد ذكرنا لها **مسئلة** وما انفردت به الامامية من جدهم على ما حل بحر وشايطي فخرج لم يعلم هي منه او ذكبه فخرج
بغيرها في الماء فان طفت على غيرهما في شجره وان طفت على وجهها في شجره فان باحيفه وان وافقنا في ان السمك الطافي على الماء لا يؤكل
فانه لا يضر بهذا الاعتبار الذي ذكرناه ويجب على هذا الاعتبار ان يقولوا انما في السمك الطافي على الماء ان لم يمس بحرم على الاطلاق بل يقتضي
بما ذكرناه فان وجدنا طافا على ظهره او وجهه علموا بحسب ذلك دليلنا الاجماع المردود ان شئت فقل في هذه المسئلة على بعض المسائل المنقولة
لها فان احدا من المسلمين ما فرق بين الابرين **مسئلة** وما انفردت به الامامية من ذبايح اهل الكتاب تحرم لا يحل اكلها
ولا يضرب فيها لان الذكوة ما لحقها وكل صيدهم وما يصيدونه بكلية وغيره وخالفنا في الفقهاء في ذلك دليلنا على صحة ما ذكرناه الاجماع
المردود بانه قوله نعم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لفسق وهذا نص في موضع الخلاف لان من كونه من الكفا ولا يركن التشبيه
على الذبايح فرضا ولا يستلزم فهم لا يستلزم على ذبايحهم ولو سموها كانوا مسلمين لغير الله نعم لانهم لا يعرفون الله نعم لكنهم على ما
عليه غير موضع وهذه الجملة تقتضي تحريم ذبايحهم فان قيل يقتضي ان لا يتحل ذبايحهم لصبي لا غير عارف بالله نعم فلما ظلم الابن يقتضي ذلك
وانما ادخلناه فيمن يجوز ذبايحهم بدليل ان الصبي ان لم يكن عارفا فلا يمس بجانحه ولا معتقدا ان الله غير من يستحق العبادة على الحقيقة
وانما هو خالف من المعصية فجاز ان يجري مجرى الانسان في ذبح وتلقظ بالنتيجة وهذا كله غير موجود في الكفا فان اعترض علينا بقوله نعم
اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وادعى ان الطعام يدخل فيه ذبايح اهل الكتاب فاجاب عن ذلك
ان اصحابنا يجاون قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم على ما يمكنه من ان يكون ذبايحهم غير ما هو ذبايحهم
لان ما صنعوا طعاما من ذبايحهم يدخل تحت اللقطة ولا يجوز اخراجه الا بدليل اذا قلنا انما يخصص بقوله نعم ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه فليد لنا ليس انهم يخصصوا باقتضاؤهم بل باقتضاؤنا اخصصنا الابن الذي يخلقها ليعطى لها الاية التي اسند لنا بها والذبح
يعتمد في الفرق بين الابرين انه قد ثبت وجوب التشبه على الذبيحة فان من تركها عامدا لا يكون مذكبا ولا يجوز اكل ذبيحته على وجهه من الوجوه
وكل من هب على هذا المذهب الا انه يذهب الى تخصيص قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم فان ذبايحهم لا تدخل تحته والتفريق
بين الابرين خلاف الاجماع ولا يلزم على ما ذكرناه ان اصحابنا في حيفه يوافقونا على وجوب التشبه وان لم يخصوا بابن الابن الاخرى كما
شرطنا ايجاب التشبه مع الذكر على كل حال عندنا في حيفه انه جاز ان يترك التشبه من اذ اجتهاده الى ذلك واستغنى من هذا سائله والاف
بذلك الى ان يستنبه مع الذكر لا يسقط في حال من الاحوال فان قيل على هذه الطريقة التي يعتمدها من الجمع بين المسلمين ما انك لم تكن
خالفا ان يقتضي هذه الطريقة عليكم ويقول قد ثبت ان التشبه غير واجبه وبشير الى مسئلة فله الدليل على صحة ما عندهم ثم يقول
من هب هذا حكم يذهب عموم قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والتفريق بين الابرين خلاف الاجماع فلنا الفرق بيننا ظاهرا
لانا اننا بنينا على مسئلة مثل ان التشبه غير واجبه وفيه ذلك من المسائل لا يمكن مع ما يوجب عليه لان يود حجة فاطمة والحكمة بيننا وبين من
نخالف ذلك ونحن اننا بنينا على مسئلة دللتنا على صحة ما لا يمكن دفعه هذا على التفصيل بغير الاعتبار **مسئلة**
وما انفردت به الامامية القول بايجاب استيفال القبلة عند الذبح مع مكانة ذلك وخالف باقي الفقهاء في وجوبه وان شرط في الركوة
بعد الاجماع المردود والطريق التي تقدم نظيرها وهي ان من حج غير مستقبل القبلة عامدا فادنا ثلث اوتج وحل الموت في الذبح وجعل الموت
يجب ان يكون منه الا ان تقوم ولا لشرعية على ذلك كان عليه فامنا وان وجد فاولم يبق بعد ذلك الا كونهما منه وذبايحهم فله قوله نعم عرفت
عليكم بالمنيرة وايضا فان ركوة حكم شرعي قد علمنا انه اذا استقبل القبلة وسمى اسم الله تعالى يكون مذكبا بافتاق واذا خالف ذلك لم يثبت

مسائل الذبح

كونه مذبحا يجب ان يستقبل الشبهة يكون بيننا وبينكم **مسألة** وما طار انظر الاما منه به القول بوجود العقيقة وهي الذبيحة
 التي تخرج عن المولود وكان انا في خالف باقي الفقهاء في ذلك فقال الشافعي ومالك مستحب وقال ابو حنيفة ليس بمسألة مستحب وصحني
 عن الحسن البصري القول بوجودها وهو هذا اهل الظاهر وهذه موافقة للامامة ولعلنا بعد الاجتماع المذموم ان العقيقة فسد وفيه بطلان
 وابطل منفعته الى المساكين بدخل في عموم قوله ثم وانعوا الخبر ما اشبه هذه الاية من الامر بالاعانة والغيران من الامر في الشبهة
 الوجوب فان قيل على الاستدلال بقوله ثم وانعوا الخبر فهذا الموضع واستباه من المسائل التي اسند للناجدة العقيقة منها انكر من فضائل
 الاستدلال من جهة ان الخبر لا يثبت له وحال ان يوجب الله ما لا يصح ان يفعل واذا لم يصح ايجابا بالجميع ليس البعض بذلك والى البعض بطلان
 بالاية فلنا الاشبهة في ايجابنا لا يثبت في لا يصح غير اننا نفرض المسئلة ونقول قد ثبت ان من عاقق دقته واحدة يكون فاعلا لا يخرج من فعل المذبح
 غير محال فيجب تساوية الاية وسكنا نفرض في كل مسئلة وموضع اسند لنا ليعرف هذه الاية على وجوب شيء من العبادات والقران وان يعين
 على ما يصح تناول الايجاب لم يتم بدفعه في عموم الاية ويمكن ان يكون مخالفا على سبيل المعارضة برونه عنهم **مسألة** انه قال المولود اهرق
 عنه وما في خبر الغريق عن الغلام شتان عن غايته لانه قال امرنا رسول الله ان صفو عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة وروى عن ابن
 عباس ان النبي عفى عن الحسن والحسين كذا كذا في في ايجاب العقيقة بين القول بفعل لم ينفعوا بما يردون عن النبي من قوله
 ليس المالحق سوى الزكوة وما يرد من قوله من احبك بفساد عن المولود فليسك عن الغلام شاتين عن الجارية شاة وعاقق ذلك
 بالمحبة وما كان والجبا لا يعلو بالمحبة وما يرد من قوله فاطمة قالت يا رسول الله عن ابنه الحسن فقال لم يحلفوا باسمه فصدت بوزنه شاة
 ولو كان واجبه لارهاقها بالجواب عن ذلك كله ان هذه اخبارا لا ينفردون بها الا في غير ذلك ولا في غيرها ولا في غيرها من الاخبار
 تقدم ما تقدم برونها ما لا ينفق وما ينفقون ما ينفقون برونها ما ذكرنا بقصة لوعدها عن هذا كله وسئل هذه الاخبار من كل فتح صحيح
 وارجبت غالب الظن ليس من مذهبنا ان اخبارنا لا يوجب العمل في الشبهة بها وانما اخبارنا ان تغايرها بما خالفنا والاخبار
 ثم نسطرهم صوغين بكونا وبطلان هذه الاخبار اما الخبر الاول فلا دليل في خبره لا ينفق ان يكون في المال حتى سوى الزكوة والعقيقة عنده
 فيجب ذكره الموالدين في المال اما الخبر الثاني فلا حجة فيه لاننا علمنا علواه فقل في ذلك بالمحبة لان الاصل في الفضل ان ينجس بشاين فاذن
 الواحدة ويجري جري ذلك قولنا بل من احبك يقتل فليس في المساجد في المحانات لتمامها بالفضل وان كان اصل الصلح واجبا واما
 الخبر الثالث فغير متبع ان يكون عفى عنه او عزم على ان يتولى ذلك فعلى من ارهاق ذلك الى غيره اخرى هذه **مسألة** ما
 انفردت به الامامة من كل طنام غالبة الكافين اليه والنصارى غيرهم من حيث كفرهم بدليل فاطم من حرام المنيحوا كذا ولا الانتفاع به
 باقي الفقهاء في ذلك قد ثبتنا على هذه المسئلة في كتاب الطهارة حيث دللنا على ان شواكوا بحسن لا يجوز الوضوء به واسند لنا بقوله ثم انما ذلك
 بحسن استقصائنا فلا مفتوحا عاده **مسألة** وما انفردت به الامامة وان كان التقدير وروى عن ابن عباس ما موافقا في ذلك فليل
 لحوم الحرم الاهلية وحرمها سائر الفقهاء وانما في ذلك الى ابن ابي القاسم روى عن مالك ان الحمار والوحشي اذا ناس وصا جعل عليه بعد
 على الحمار الا هل في انه لا يؤكل ان خالفنا سائر الفقهاء في ذلك ولعلنا بعد الاجتماع المذموم ان الاصل فيما فيه منفعته ولا مضرة فيه الا باذن
 ولحوم حرام الاهلية بهذه الصفة فان ادعوا مضرة اجلة من حيث الخطر لها والتمى عنها فانهم يفرغون الى اخبارنا ولا يثبت حجة مثل ذلك وهي
 معارضة بما مثلها ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله ثم والجمل والبغال والحمير يذبحونها ويذبحونها وانتم خير لها للزينة لا يمنع
 من ان تكون لغيرة تلك الا نرى في قولنا بل قد اعطيتك هذا الثور للمبسة لا يمنع من حرامه بغير له وهبته ولا انتفاع به من وجوه شتى
 ولان المفسر بالحبل الحبر الكوب الزينة وليس كل حيوانها مقصودا فانها لم لا يمنع من الحبل على البر والجمل وان لم يذكر الحبل وانما هو
 الكوب الزينة بالذكر واكثر الفقهاء ينجرون كل حيوان الحبل ليس لم يعلموا بمقتضى الاية وكذا الكوب الزينة خاصة ومن كل حيوان الحبل
 فكل ذلك الجمل فان اسندوا بما يردون عن ابن عباس انه قال في رسول الله عن لحوم الحرم والمزجج الحبل ان يؤكل اية ما رواه خاله
 الوليد قال كنا مع النبي في خيمته فقال اكلوا من اكلوا الجاهدين لا يحرمها وحرام عليكم لحوم الحرم الاهلية وبنا لها وما يرد من النبي
 انه عفى عن لحوم الحرم وقال انها بحسن الجواب عن ذلك ان هذه اخبارا واحدا والعمل بها في البشر بغير عندنا غير جائز ولا يجوز مع ذلك ان يرجع
 بها عن الكتاب معارضتها بالاخبار التي يرد بها الشبهة الامامة ما لا يحصى في ما يرد بها الفقه ما رواه غالب الحسن قال فلت
 يا رسول الله لم يبق في الاثار فقال من يهتد مالكا فاني انا هبته عن حوالى الفرض هذا الاصل من حاض اخبارهم كلنا ثم يمكن
 ان يقال في ذلك الاخبار ان سبيل التمسك في ذلك الزمان كما انتم عفى عن لحوم الحبل لهذه العلة وقد
 روى عن ابن عباس انه قال انما عفى عن الحرم لا قبل الظاهر ففى هذا الشا وبطلان هذه الرواية فانما الخبر ان نقصانها بحسن والرحمن والدر

لا وكلنا من هذه
 لا وكلنا من هذه
 لا وكلنا من هذه

في الالطعة

والجسم واحد في الشبهة ولا هلى من اجل الشبهة من بدنه في ان الحار لا على نفس الجنب **مسئلة** وما انقرض غير الاشارة
 ظليل يحوم البغال في الفقهاء في الفنون في ذلك وروى عن الحسن البصري انه ذهب الى ان الحار يحوم البغال هو موافق الامامية وكل
 يثبت دلالة على ان الحار يحوم الحمار الاصلية هو غيبه دليل على ان الحار يحوم البغال ايتم فقد دللنا على ان الحار يحوم الحمار الاصلية وكل من اناج
 نحو هذا اناج يحوم البغال المنقرض بين المستلزمين خرج على الاجماع **مسئلة** وما انقرضت به الامامية القول بان الجنبين
 الذي يوجد في بطن امه بعدة كالحمار على ضربين ان كان كاملا وعلا من كانه ان يثبت شعره ان كان ذوات الشعر ويظهر بوجهه ان كان من ذوات
 الشعر ويظهر بوجهه ان كان من ذوات الاربعة فانه يحمل كل ذكاه امه ذكاه له وان لم يبلغ الحد الذي كراهه وجب ان يرك ذكاه مفردة ان خرج حمارا ولم
 يخرج حمارا فلا يكون له انما كان هذا انفراد لان الشافعي من رافعه يذهب الى ان ذكاه الجنبين ذكوة امه على كل حال بليلنا الاجماع المنزور ان
 ان يثبت على بعض المسائل المتقدمة مثل جويل للشبهة على كل جبهه او جويل مستقبل العبد وان احدا من الامه يفرق بين المستلزمين
 ليس لهم ان يحجوا علينا بما جره ونه عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه سئل عن البقرة والاشاة نذبحان في بطنها جنين فاكله امه من غير فقال كوله ان شئتم
 ولم يفتل كما فعلت الامامية فلما ان ذلك قد مضى في ان اخبار الاحاد ليس حجة في الشئ وان هذا مما يفرق به المخالفون وبازاءه فامر به
 الامامية في ذلك ولو سلمنا ذلك لكنا لثنا ان نؤلف الخبر الاول لا يخرج من ان يكون ناوله على ناوله الشافعي من ان المراد ان ذكاه الجنبين
 هي ذكوة امه وانما يضيف له حكم الذكوة لانه كما ان ذكاه كان كل حملناه على الجنين الكامل الذي قد ثبت عليه الشعر والوبر حصة من غير ذكاه
 في ذكاهها او يكون لنا ويل على ناوله او يضيفه من ذلك على سبيل التنبه لئلا المراد بالجنين ذكاه الجنين مثله وماثل ذكاه امه في الذبح
 فيجوز ان ذكاه الجنين الذي يخرج من امه حمارا ذكاه ما خرج كك وليجبه ذكاه الام ويقتوى ناوله الشافعي ان كان كذا فديننا نحن فذهبتنا
 على ناوله او يثبت من ان لفظا الجنين مشتق من الاجتنان هو الاستئثار وهو ما سمى به الجنين الاسم في حال كونه بطن امه وانما ظرزال عنه سئل
 هذا الاسم على الحقيقة وسمي بذلك مجازا من حيث كان جنينا قبل حال ظهوره فكيف يجوز ان يكون المراد ان الجنين ذكاه حمارا ذكاه كما يذهب
 امه وهو لا يتحقق هذا الاسم بعد خروجه فلا يشترط ان يكون المراد ان ذكاه امه بعدد البقرة المحكم وهو جنين في البطن من جبهه وهو ان يفسر
 الام بذكر لا بد له من فائدة واحمل على ان ذكاهها ذكاه الجنين فانما ذكاهه بغير ذكاه الجنين بل يذبح اذا خرج حمارا كما يفعل بامه
 لم يقد هذا التخصيص بالام لان عجز الام من ذكاهها اناج الحمار بالنصب مع النصب بدون التشبيه فكانه ذكاه الجنين ذكاه امه فلما سقط
 الكان بعد الفعل لفظ ذكاه فانه نصب فلما قد بينا ان حمل الجنين على التشبيه يخرج على مذهبتنا فاعلنا في النصب مثل ما فعلنا بالرفع
 على ان اصحاب الشافعي قد اصابوا عن وانهم النصب بعد ان دعوا لظواهرها واشتارها وصاروا لها للرواية بالرفع وان قالوا ان النصب يمكن
 ان يكون وجهه التظهير ذكاه الجنين ذكاه امه او في ذكاه امه فلما اسقطوا حجة النصب فلم يخلص النصب للتشبيه على كل حال فاما الخبر
 الاخر الذي يفتقركون ان شئتم فانما يحمله على الجنين الذي ذكاه امه اسعرا ووبره بترك عموم الظاهر بالادلة **مسئلة** وما
 انقرضت به الامامية يخرج اكل الطائر والغنم من الحمارين والتمنانه ويكرهون الكلابين في خالفنا في الفقهاء في ذلك بالدليل على
 ما ذهبوا اليه الاجماع **مسئلة** وما انقرضت به الامامية القول بخبر الفقاع وان جاز مجرى الحمار في جميع الاحكام من جحد شارها
 ورواها في نجاها وفي خالفنا في الفقهاء في ذلك لان الاجماع المنزور وارضيت ان يثبت هذا المسئلة على بعض ما تقدم من المسائل
 التي فيها فاما ما ذكره من ان يارضيه الفقهون ما جره ونه عن ثنائهم ورجالهم من مجزئ الفقاع لان الكلب ووبر الشعر ونحوه من
 الروايات في هذا الباب ناهي وروى عنكم ان قالوا لانقرض هؤلاء ولا يثوبوا بانهم من ذكاهها واه ابو عبيد القاسم بن سلام قال حدثنا
 ابو الاسود عن ابي جهم عن راجع ابو السرح ورواها صاحب كتاب اختلاف الفقهاء قال حدثنا سليمان بن اود قال اخبرنا ابو هب قال
 اخبرني عمر بن الخطاب عن راجع ابو السرح حدثنا راجعنا قال ان عمر بن الحكم حدثنا عن ابي جهم عن راجع النبي ان ناسا من اهل
 اليمن قد مواعل رسول الله لم يعلمهم الضلوع والسنون الفايض فقالوا ان رسول الله ارسلنا ابا نعيم من القبيح والشعر فقال النبي
 قالوا نعم قال النبي لا تطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه
 فقالوا العبيد انما لو نعم قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه
 بن جعفر عن يدين سالم عن عطاء بن بشار عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال قال النبي لا يطعموه قالوا لا يطعموه قالوا لا يطعموه
 وهذا اسم يخص الفقاع به يعني لا يسكنه في لغة العرب بل بن الرومي هو من لا يطعم عليه علم اللغة العربية وكان مسلم يوفيهما وروى
 عنه انه قال لبعض رواة روى عن ابن الرومي في هذا النبي ^{صلى الله عليه وسلم} الذي يدع لنا ابا العباس بن غلبان وعليك شيئا من الاعراب فاما الذي يروى ان روى

في الاطعمة

عليك شيئا من الغيرة فلا ولا كرام ولا بغياسة ومع الى العباس فثلب على هذا القول الاممهم ومثما في علم الغيب اينا بن الرومي اسقو
 الاسكر الصبي خضعه لوقته واجعله يقض فيها بالاحليل بعضونه انه مصفاة اعلاه ومك لبطونه وادار الاسكر الفقاغ القبر
 البار والفقير الشراك فدوى اصحا الحديث من طرفه من فزان فوما من العرب سا وارسو الله عن الشراي المخذ من الفخ فقال رسول الله
 بسكرنا الوافق فقال لا تفرقون ولم يسال في الشراي المخذ من الشجر عن الاسكر بل حرم ذلك على الاطلاق وحرم الشراي الاخر اذا كان
 مسكرا فدل ذلك على ان الغيبا حصر بعينها كالحذر وقد دوى اصحاب الحديث من لعانه في كتبهم المشهور ان **مسألة** لا يشجى كان يكره لفقاع
 وقال احد بن حنبل كان ابن المبارك يكره وقال احمد حدثنا ابو عبد الله المدايني قال كان مالك بن النضر الفقاغ ويكره ان يباع في الاقوا
 وكان يزيد بن هرون يكرهه قال احمد حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابي عن صهبة قال الغيبا هي التي هي النبي عن الفقاغ وقال ابن هجر
 الواسطي الفقاغ ينبت السعير فاذن هو غمره وقال زيد بن اسلم الغيبا التي هي رسول الله عن غمها هي الاسكر كجر الحشرة واذ كان هذا رواه
 وافواك شوخهم ومنفذ حتى اصحاب حديثهم فما لنا نمنع لهم من شجرهم الفقاغ وهم يقولون من اخبا والاحاد ما هو ضعف ما ذكرناه وكنت مستحسن
 الشاعرة على الامامة في شجرهم الفقاغ ومالك بن النضر وهو شيخ الفقهاء واصحاب الحديث يكرهه وعن بعضه كان ابن المبارك وزيد بن
 وهما شيئا اصحاب الحديث لو كانت العصبية واتباع الهوى يغوز بالله منهما **مسألة** وما انفرت ببر الامامة القول بان
 التجر حصر على كل شيء في كل كتاب ان لا يخرج منها الا يمكن مجدا واما الفقاغ في ذلك وذهبوا الى انها شجرة قد اقبلت على حصرها
 وهبنا البه لا اجماع الطائفة فانهم لا يختلفون فيما ذكرناه وذلك باننا نثبت هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة التي فيها ظاهرا كتابا وما
 استبره وينهين ذلك ان احكام المسلمين ما فرق بين المسلمين وان انفرت بغيرها خلافا لاجماع فان عرضنا عما هو ومنه من الاجماع
 الواردة في تحديد شجرهم الفقاغ وذكر اسباب شجرهم الفقاغ وبناعه في ذلك جميع ما دوى في تحديد شجرهم الفقاغ واخبارا ضعيفا لا موجب حكاية
 فلا يزل ما ذكرناه عن الادلة العاطفة مثل هذا الاخبار فانما ما يدعيه اليهود والنصارى من تحليل انبيائهم لها فكذلك ينههم عليهم كما كذبوا
 على انبيائهم في كل شيء كذبهم المسلمون في شجرهم الفقاغ فبما يدعيه هؤلاء المبطون المعروفون بالكذب **مسألة** وما انفرت ببر الامامة
 اذا انقلب الشجر خلا بنفسها او بفعل آدمي انا طبع فيها ما ينقلب الى الخلق قلت الشاخي ومالك في ذلك وابو حنيفة يخالف الامامة فيما
 حكناه الا انه يرد عليهم فيقولون فيمن الذي حصر في خل فغلبه فيها حتى لا يوجد طعم الحمر ان يرد ذلك بحمل مكانهم انفسهم وامر ابي حنيفة
 بانهم اضعوا ايمانهم على بعض الوجوه وان تقوم على انقار الحمر الى الخلق لئلا يكون ذلك هذه المسئلة في الانقار انما يلبسنا
 بعد لاجماع المنزه وان الشجر مما يبتذل ما هو غمره وما انقلب خلا فقد خرج من ان يكون حرا ولا في لا خلا في انا حصر الخلق واسم الخلق
 يتناول ما هو على صفته خصوصه ولا فرق بين اسباب حصوله عليها ويقال لاصحاب حنيفة اى فرق بين غلبة الخلق على الشجر فغلبنا
 وبين غلبة الماء عليها او غيره من المائيات الجاذبات حتى لا يوجد لها طعم ولا رائحة فان فرقوا بين الايمان بان الحمر ينقلب الى الخلق ولا ينقلب
 الى غيره من المائيات والجاذبات فلنا كلامنا فيما على الانقار في الحمر انما الغيب في الخلق الكسبي فما انقلب في الخلق بل غلبنا بامانة
 وكل في الماء وما الفرق بين ان يلقى فيها ما يجوز ان ينقلب اليه وبين ما ينقلب اليه اذا كانت في الحال موجبة لم ينقلب **مسألة**
 وما يظن بطل الناصر انقار الامامة بغير العقل بطل شراي بوال الابل وكل ما اكل الحمر من البهايم انا للندوى وغيره وقد وافقوا في ذلك
 في ذلك مالك والثوري زفرو قال محمد بن الحسن البول خاصته وخالف في الروي قال ابو حنيفة وابو يوسف الشاخي بول الابل
 الحمر يحسن ووشر يحسن اية كجاسته ذلك ما لا يؤكل لحمه الذي يدل على حصر مذهبنا البه بعد لاجماع المنزه وان الاصل فيما يؤكل لحمه
 في العقل الا باحار وعلى من ذهب الى الخطر لبل شرعي ان يوجد ذلك في بول ما يؤكل لحمه لا يلزم انما يعتمد على اخبا واخار وقد بلبنا
 ان اخبا والاحاد اذا سلكت من الحارضا الفلاح لا يجعل في الشراي ثم اخبرهم هذه معاصرة باخبا ربح فيها ثقتهم ورجالهم يفتن
 الا باحار وسبى الكلام في تفصيل هذه المسئلة وابقه فان بول ما يؤكل لحمه طاهر غير نجس كل من قال بطلان شراي وشهره ولا احد يذهب
 الى طهارته والمنع من شربه والذي يدل على طهارته ان الاصل الطهارة والنجاسة هي التي يحتاج فيها الى لبل شرعي من طهارة النجاسة
 وما يجوز ان يتعاضد بها في هذه المسئلة ما هو من البراء بن عازب عن النبي انه قال ما اكل لحمه فلا مانع من بوله وما هو من البراء
 عن جابر عن النضر بن نوام عن عوف بن قيس عن النبي المدينه فاستوحوها فاستوحوها فاستوحوها فاستوحوها الى لغاح الصدفه لغيرنا
 من ابوالخا وابقه فان النبي طاف بالبيت اكله اكله في جميع الروايات بدا الراحلة ورجلاها لا ينجس من بولها وروثها
 اية هذا هو الاصل في طهارة بولها فان ذلك بحسبنا لى النبي المسجدة عنه فان بولها لا ينجس على الطهارة وانما يقضى حكمه عن غيره الا
 نوحنا لا يجوز ان يقال مثل هذه اللفظة فيما لا يشبهه في طهارته وابقه فلنا لا يجوز ان يقال هذه اللفظة الا على الطهارة والابقا

المشيرة الملائس

لأن أهل الشريعة خارج عاقلهم بأن يقولوا إنما خطرت ثابتة لا بأس به على أن تبطل الحاشات قد تكون أضعف مما كان بعض الأبطال فيه
لا بأس أيضا بالجوهر أن تدخل بهذا اللفظ في الجمع على طهارة أو باحتماله لأن العادة جرت بدخولها فيما هو صريح ظاهر على اختلاف فيه ودور
شبهه في حكمه فان قالوا في حديث الغيبين انهم إنما ابا حهم شربوا لا لابل بل جالضون على سبيل التداوي كما عجل المبتلى مع الضمير
فلما لو كان حاله لم يصب البول لا باحتماله في وقتنا هذه وأبو حنيفة يمنع من ذلك وإنما يجزم أبو يوسف الشافعي وأبو بطل اعراض في حقه
فالذي يميل اعراض أبي يوسف الشافعي وجها واحدا ان الشيء لو كان باح ذلك للفرق بين فوقه وبين اخضا صلبا للفرق بين والوجه
الثاني ما روى عنه من قوله ان الله لم يجعل شفاؤه فيها حرم عليكم فهذا الذي كونه فاول يوم قوله بغيره فيها ثم كبره ومنافع للثبات
واممها اكبر من نعمتها على المنافع هي منافع المكاسين قالوا اما ابي في حال الاضطراب لم يثبتوا في هذا الخبر بل لا يثبتون لاننا
يقضي في الشفاء عن ما يخرج من ثابت ما ندعوا البلاء لضرره لا يكون حراما بل ما عائلنا الظن يقضي في الشفاء عن ما حرم في سائر الاوقات
ونحن في الخبر في خالته دون اخرى عدول عن الظن فان قيل معنى الخبر ان شفاعكم ليس يقضوا على المحرمات بل في المتاحات من هذا هذا البتة
تخصيص الخبر على من ظاهره فان اخرج علينا في الغواني فيجاسد البول بما به ومنه عن النبي من قوله انما يغسل الثوب من البول والدم
والمني فانهم عام في سائر البول ما يؤمر بغسله وجوبا لا يكون الا بجماد ما هو نجس لا يجوز شربه بما به ومنه عن النبي ان من يقي من قوله
انما بعد ان وما بعد ان في كبرها احداهما كان يشبه في البتة واما الاخر فكان لا يسبى من البول هذا عام في جميع البول بما به ومنه
عنه استدل هو من البول فان غاب عنه هذا الخبر فيقال لهم فله منى ان خبا الا اذا لم يستحج في الشريعة اذا خاب من المعارضات ثم اجاب
هذه مقاصد بما به ومنه عن طريقهم وقد كره بعضهم فاما بما به من طريقنا لا يحصى كثرة واذا سلمنا هذا الاختيار ولم نعارضنا بما به
الا حجاج بها كان لنا ان يحل الخبر الاول على ما هو نجس من البول كبول الاستاء وبول ما لا يؤكل لحمه وجب هذا التخصيص كان الادلة التي
ذكرناها والتشافي لا يمكن الاستدلال بهذا الخبر لا انه لا يوجب غسل المني لا انه عند ظاهره لا بد له ايضا من تخصيص لفظ البول لا انه لا يرد
ان بول لو صبغ لا يوجب غسله فاما ابو حنيفة فلا بد له من تخصيص ايضا وجعله على الدم والبول الكثير لا انه لا يوجب غسل الغلظين منه كما لا يثبت
ان بول لو صبغ ظاهره بعد من ظاهره ايضا لا انه لا يوجب غسله وانما يوجب ذكره فقد اجمعنا كلنا على تخصيص هذا الخبر يقال لهم في الخبر الثاني
قد روي هذا الخبر على خلاف ما حكمتم لا نه روي بانه كان لا يسبى من البول نجس ببوله لا ببول غيره وليس لهم ان يخالفوا في ذلك فيقولوا
الاستبراء هو التباعد قد يلزم التباعد عن بوله وبول غيره ولهذا يقال استبراء لا انه اذا باعدت عنهما لم تعرف باعدتهما وذلك
ان الاستبراء لا يعتبر فيه باصل وضع اللعنة اذا كان في غير الشئ قد استقر على ان ذلك محصور قد علمنا ان الغالب اذا قال فلان يسبى
من البول استبراء من البول لا نه من غيره وروى بول غيره على ظاهر الخبر لو كان عام على ما روي لوجب تخصيصه لادلة التي ذكرناها
على ان في هذا الخبر ما يقتضي الاختصاص ببول ما لا يؤكل لحمه لا نه بعض الوعيد ذكر العذاب عندهم حاله ان مسائل الاجتهاد لا يجوز
فيها الوعيد فان قالوا لم يلحق الوعيد من حيث لم يلحق بول من حيث لم يلحق عن البول مع اعتقاد انما استبراء من فعل ذلك بلحذف الوعيد
لا محالة فلما هذا عدول عن الظن وبعد هذا التاويل بلفظ استبراء لا كم بالخبر ان تقدير الكلام على هذا التاويل لا نه بعد ذلك لا يثبت
عن البول مع اعتقاد انما استبراء وهذا لا يدل على نجاسة كل بول انما يدل على خطأ من قد علمنا بعدد في ولم يثبت ان تقديره نجاسة لان التقاد
لذلك نجسكم من فعل العيب فان لم يكن على نجاسة جميع البول وهو المقصود في المسئلة على ان الخبر لا يلا ظاهره لا نه نفس انما بعد ان وما
وما بعد ان على الكبيرة وذلك كالمشاة فلو كان العذاب لا يكون الا على الكبائر ما ليس يكبر فلا عذاب على فاعل عند من جعل في المعاصي
كبابر وصغائر من غير انما قد ولا يصح بقاء على ذلك لغيره لغيره بالبر لا رجاء لانهم يعتقدون ان جميع المعاصي كبابر وانما يستحق العذاب على كل شئ
ومن ههنا هذا المذهب لا يفتي اسم الكبيرة عن شئ من المعاصي وانما يقول على سبيل الاضافة لهذا المعصية اصغر تلك فاصاح الاضافة بالبر
فالكل عند كبابر واما الخبر الاخر الذي نقلوه ورواهنا عليه كالكلام في الخبر الذي نقلناه فلا فضل لا معنى لا عاونه **مسألة**
وانما تفرق بين الامامة انه يجوز ليس الثوب الجرد اذا كان في خلافه شئ من الفطن او الكنان وان لم يكن غائبا وخالف في الفناء في ذلك
وهو غير يثبت في صاحبه الى جواز ليس الجرد اذا كان سدا او الحجر من الفطن او الكنان ولم يجز اذا كانت الحجر اكثر وحكى الطحاوي عن شيخنا
انما باح ليس بناء محسوب بغيره قال لان الغرض باطن البك بدل على صحة مذهبا بعد الاجماع المردود ان النبي انما نهي عن ليس الجرد وهذا
الاسم انما يثبت في ما كان محصا دون ما اخلط بغيره والثوب الذي فيه فطن او كان ليس مجرد محض فجاز لتبسته الصلوات فيه واذا قبل
الى ان الثوب الذي فيه فطن سدا جرد يجوز لتبسته لانه ليس مجرد محض فكل ما كان نجسه فطنا وان لم يكن جميع الفطن فان قيل هذا
يقضي ان لو كان في الثوب نجس واحد من فطن او كان جاز لتبسه فلما ظاهر النهي عن ليس الجرد المحض يقتضي في ذلك ان يمنع منه طاعة

كتاب البيع

عجزه والاولى ان يكون الخط او الخطان غير معتد بما ولا اثر لهما فاما اذا كان معتداً بمثلته مثل ان يكون له شبهة الى التوريجين وسدس او عشر من مائة
يكون محضاً والعيب كله من قول الشافعي نحو القبايح المحض لا يبيحنا ولا يشبهه من البيع واي اثر يكون المحسوبة طائفاً غلباً لا يرى
ان يادبنا من الجيرة ان كانت جيرة محضاً لم يجر لبيعها وان كانتا بطانة لا تظهر العيب كطائر الظبان فهذا بعد مسئلة
بما انما فيه ان جلود الميتة من جميع الحيوان لا يطهر بالديباغة وقد وردت في رواية ضعيفة يجوز انما جلود الميتة ما لم يكن كلباً او خنزيراً ان يكون بعد
الديباغة انه وان كانت الصلوة فيه لا يجوز ولا يعمل على الاول خالف الشافعي جميع الفقهاء الا احمد بن حنبل فقد حكمه عن الميتة لا تظهر بالديباغة
ولمنا بعد الاجماع المذموم قوله ثم حرم عليكم الميتة والنجم بحكم يتناول كل بعض من اجزاء الميتة حللته الحيوان ثم فادنه والجلد فيه الشفة
الديباغة وبطله فيجوز ان لا يجرم الانتفاع به بعد الديباغة لان اسم الميتة يتناول ما لم يجر ان يكون على سبيل المتأخرة لهم مذكوره ووسطه وفي كنههم عن
التي من قوله لا تفتقروا من الميتة باهاب لا اعصبت عموماً هذا الخبر يقتضي تحريم الانتفاع بها بعد الديباغة قول بعضهم ان اسم الاله لا يجرى بالجلد
مبطل للديباغة ولا يستحقه بعد غلط معش لان الاله لا يجرى بالجلد الا بالبر وغيره من اجزاء الحيوان لا يجرى في الاله لا يجرى بالجلد لا يجرى بالجلد
في الجلد مثله ذلك فان اعترضوا بما يجرى ونزع البيع وقد سئل عن جلود الميتة فقال نعم دباغها طهور وفي خبر اخر انما اهاب بيع فقد ظهر ان جلود
ان هذا اخبار واحد لا يصلح جبا في الشرع ثم بان انما صار مسمى عن البيع من التي عن ذلك وما دونها من الاجزاء التي لا تخص في هذه المذمة ولو
لو يطرأ هذه الخبر من الاطراف لكان كقولنا قد يجوز ان يجعل الخبر على الخصوص وان يرد بقوله علبت ما اهاب بيع فقد ظهر المذمة
الميتة **كتاب بيع وصرف التبرع** مسئلة ومما انفرد به الاضافة ان المتبرع يثبت
للمتبرع نفع الحيوان خاصة ثلثة اشياء وان لم يشترط وخالف في الفقهاء في ذلك ذهبوا الى ان الحيوان لا يثبت فيه المتبرع الا بالشرط
ولمنا الاجماع المذموم ان يكون الوجه بنوعه في الحيوان خاصة ان العوبة اخفى والتعاب فيه اخفى ففسح فيه ولم يجر
في غيره وليس للمتبرع ان يقول كيف يثبت في المتبرع خبا من غير شرط جاز ايضاً ان يثبت جواز التجسس من غير شرط جاز ايضاً ان يثبت
المتبرع ان يكون له ان لم يشترط **مسئلة** ومما انفرد به الاضافة ان المتبرع يثبت فيه موافق القول بان للميتة اربعين ان يشترط ان يبيع
اكثر من ثلثة ايام بعد ان تم مذكوره ومما انفرد به الاضافة ان المتبرع يثبت فيه موافق القول بان للميتة اربعين ان يشترط ان يبيع
فانك يجوز على حسب ما تدعو الى اجتهاد في وقوف على المبيع وما عايناه وحكي عن الحسن بن احمد ان قال اذا اشترى من رجل الميتة فقال له البائع اذهب
فانت فيه بالمتبرع فهو بالمتبرع اذ حتى يقول فلا يثبت ذهابه وجنقه وذر له انه لا يجوز ان يشترط المتبرع ان يكون ثلثة فان فعل ذلك
وهو قول الشافعي ولمنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذموم وان خبا بالشرط انما وضع لنا مالا حال البيع وقد يختلف لحوال ما لم يكن
الطوك القصر فما زان يزيد على الثلث كما جاز ان ينقص العرض بالبيع فان اعترضوا بالخلاف ما يجرى ونزع البيع من ان قال المتبرع ثلثة الجوز
عن ذلك ان قد اخبرنا وقد ثبت ان اخبار الاحاد لا يعمل عليها في الشرع وبان اثر الاخبار الواردة بجواز المتبرع اكثر من ثلثة ايام لان
قوله المتبرع ثلثة ايام لا يمنع من زياده علمنا كما لم يمنع من نقصانها في البيع قبل زياده خبا بالشرط على الثلثة عن دخول العرض في البيع
بفسد ما قلناه وببطله في ثلثة بغير عذر لانه لا يدرى في هذا التمسك له البيع ولا يحصل مع ذلك فقد جاز البيع مع ثبوت هذا
العرض **مسئلة** ومما انفرد به الاضافة القول بان له اربابين الوالد وله ولا يجرى الزوج وزوجه ولا يجرى المهر ولا
يبر العبد ومولا وخالف في الفقهاء في ذلك فاقبوا اربابين كل من عذبه وادبه وقد كذب في جواب مسائل وردت من الموصول والاولى
الذين هما اصحابنا المنصرون لغير ارباب من كونه على ان لم يبد ذلك وان كان لفظ الخبر يقتضي لاسر كان قال فيجب ان يقع بين من كونه
كما قال الله تعالى ومن دخله كان امنا وكقولهم فلو دفن فلا يفسد لاجل ذلك في البيع وقوله العاشر مذكوره والزوج غارم ومعنى ذلك كونه
الامر والمهر ان كان بلفظ الخبر فاما العبد سببه فلا يشبهه ونفق لا يابى له لان العبد لا يملك شيئاً والاموال التي في يده مال السيد
ولا يدخل اربابين الانسان ونفسه ولهذا ذهب اصحابنا الى ان العبد اذا كان مولا له سببه من حرم اربابيه وبطله واعتمدنا في نفس هذا المذهب
على عموم ظاهر القرآن والله تعالى يحرم الربا على كل متعاضدين وقوله لا تأكلوا الربا وهذا الظاهر يدل على ان الوالد والزوج الزوج
ثم لما ثبت ذلك وجبت عن هذا المذهب في حديث اصحابنا يمتنع على ارباب من من كونه وغيره متعاضدين في بيعه وفيه من الاولين والآخرين
فهذا الطائفة قد ثبت انه محرم ومخصص لمثل طواهر الكتاب البيهقي في ارباب من من كونه واذا كان الربا حكماً شرعياً جاز ان يثبت في موضع
اخر كما يثبت في الجنس ومن جنس وعلى غيره دون وجه فاذلت الادلة على تخصيص ذكرناه وجعل القول بوجوده لدليل وما يمكن ان يقال
طواهره من نواهد الكتاب والله تعالى لا يستأمر بالاختصاص والاقام مضافاً الى ما دلل عليه القول في ذلك وجعلنا الاستدلال على وجه
الاستحقاق الى غيرهم الفصل في كونه اسناناً ومعنى الاختصاص ان يجرى من غيره درهما بدرهم لان من اعطى الكثير بالقليل مضاد

ان يشترط وزاد في ان
سازان بالمتبرع
الحيوان من غيره

كتاب البيع

التي يقع فيها من محسن البعثة الخبز من عذام من استثناه من التوالد ولدوا الزوج وزوجته بل قبل فانه كالمظهر وهذا البع مع
 الخلف المسائل التي خالفنا فيها فظننا ان الله تعالى لا يفتقر في موضوع كثيرة كقولنا نعم واحسن كما احسن الله اليك فوله نعم ان الله
 ما به بالعدل والاحسان معاض بالابان البني ظاهر عام في مجرم الوفا فانما لا يوافقنا بالاحسان لاجل اننا لو باعنا ما العرف بدينكم
 من خصص باننا لا نبيع باننا لا يوافقنا بالاحسان وهذه طريقتنا اسلكنا كانت مؤثرة **مسألة** وما انقضى من الامانة القول يجوز ان
 العبد لا يبيع مع غيره ولا يبيع وحده الا اذا كان بحيث يقد عليه المشتري حاله في الفقهاء في ذلك فله يجوز الى انه لا يجوز بيع الابن على كل
 حال الا ما روي عن عثمان بن ابي طالب ان باس يبيع الابن والبكر الشارون هلك فهو مال المشرك هذا كالموافق للامانة الا انه لم يشترط
 ان يكون معه في الصفقة غيره كما شرطت الامانة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المتكرو ومغولنا فينا في دفع بغيره على انه يبيع
 عن وان يتيقن بغيره عن يبيع العبد وما عولوا على انه مبيع غير مقلد على تسليمه فلا يبيع بغيره كالتك في الماء والطبخ الهواء وهذا البع
 يصح ان هذا البيع يخرج من ان يكون عزرا بغيره غير البكر كبيع الثمرة الموجود بعضها والمؤن وجوبها وهذا هو الجواب عن فاسمهم
 وان كما قد بينا ان الفاسد لا يدخل في الشريعة لانه لا يمكن تسليم جميع الثمن التي دفع عليها هذا العقد وفي الصفقة وان كان بعد
 جائزا فان قيل نحن نخاله في ذلك ولا يجوز ان يبيع عن غيره فمعد فمعد موجودة فلما انما ملك فانه يوافقنا على هذا الموضوع وجبنا على جازنا
 فيه انه لا خلاف ان طلع القطة التي تؤثر اخلا في البيع مع ما وان كان في الحال معدما فكيف يجوز ان يدعي ان يبيع معدوم وموجودا
مسألة وما انقضى من الامانة القول يخرج من بيع الفقاع وابتاعنا في الفقهاء في الفقهون في ذلك وقد روي عن مالك كونه
 بيع الفقاع ولبننا لاجتماع المتردد وايضا في **مسألة** ان يبيع هذه المسئلة على غيره فقول قد ثبت خبره وكل من خطر شره خطر ابتاعه بغيره
 والفقهاء بين الامر بخرج عن اجماع الا انه **مسألة** وما انقضى من الامانة ان من ابتاع شيئا مبعوثا بغيره لم يبيعه
 ولا يضمن بغيره فوافقه البائع بعد العقد ليمضي بغيره الثمن فالمبتاع احمق بغيره وبين ثلثة ايام فان مضت ثلثة لم يحضر المبتاع الثمن
 كان البائع بالخيار ان شاء فسخ البيع وابتاعه من غيره وان شاء طالبه بالثمن على التجديد والوفاء وليس للمبتاع على البائع في ذلك خيار ولو هلك
 المبيع في هذه الايام الثلثة كان من مال البائع ومال البائع في الفقهاء في ذلك لم يقل احد منهم بهذا الرتيب الذي لبننا ولبننا على صحة
 ما ذهبنا اليه لاجتماع المتردد وانما قلنا ان المبتاع احمق بغيره ما بين ثلثة ايام لانه لا يبيع واشترط ان ينفذ الثمن في مفعول احصا
 قد ملك وعليه تجديد الثمن فان لم يحضر في هذه المدة المضرب بغيره فانه رجع عن الابتهاع ولم يبق الشرط الذي شرطه من تجديد الثمن وصلا
 البائع بالخيار ان شاء فسخ وان شاء طالبه بالثمن وان جعلنا المبيع اذ هلك الا ايام الثلثة من مال المبتاع لان العقد قد ثبت بينهما وقد
 حكمي عن مالك انه كان يقول في الدابة اذا حبسها البائع حتى يقبض الثمن هلكت فهي من مال المشتري في ذلك اذا كان يبيع على النقد فان
 كان على غير النقد فهو من مال البائع وهذه موافقة للامانة من بعض الوجوه وقد قلنا انه ان هلك بعد الثلثة كان من مال البائع لانه
 يتأخر الثمن عنه وقد صار ملكه بواحدة بالانصراف فيه فان ملك من ماله **مسألة** وما انقضى من الامانة القول بان من ابتاع
 شيئا وشرط الخيار ولم يسم يوما ولا اجلا مخصوصا بل أطلقه اطلاقا فان له الخيار ما بينه وبين ثلثة ايام ثم له الخيار له بعد ذلك في باقي
 الفقهاء في الفقهون في ذلك لان ابا حنيفة يذهب الى انه اذا شرط الخيار الى غير مدة معاونة فالبيع فاسد فان اجاز في الثلثة جاز عند
 ابو حنيفة خاصة وان لم يبيع حق ففسد الثلثة ايام لم يكن له ان يبيع وقال ابو يوسف محمد له ان يبيع بعد الثلثة وقال مالك ان
 يجعل الخيار يوما جاز وجعله من الخيار ومثل ما يكون في تلك الساعة وقال الحسن بن صالح بن حي اذا لم يبيع اجل الخيار كان له الخيار
 ابداد لبننا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المذكور ويمكن ان يكون الوجه مع الملا في الخيار في مفعول الى ثلثة ايام او قلنا ان الله تعالى للمعبر
 المعبر في الشريعة لان شرط الخيار في الكلام اذا أطلق وجعله على المعبر والمال الوضعية **مسألة** وما انقضى من الامانة
 القول بان من ابتاع امر فوجبه باجتماع فده من قبل بعد ان وطئها لم يكن له ردوها وكان له رد العبد لان يكون بينهما من قبل
 فله ردوها مع الوطئ بغيره اذا وطئها نصف عشر فبها ومثلها في الفقهاء في ذلك فذهبنا الى ان من ابتاع امر وقال يتيقن فبها
 ثم انما يبيعها فله ردوها ولا مرد عليه وقال ابن ابي ابي رها بالعبث بغيره ما لم يوطئ الوطئ فله رد ذلك عن عمر وذهب الجمهور في التردد
 وابو حنيفة واصحابه الى انه لا يملك الرد بالعبث بل يبيحها وابتاعها الا بشرط ان يوافقنا بالاحسان بالقول الذي ذكرناه ظاهر لبننا على صحة
 ما ذهبنا اليه لاجتماع المتردد وليس يجرى على التبيح في وطئ البكر لان وطئ البكر فيه ان لا يجرى منها وليس كذلك التبيح يمكن ان يكون لفرق
 بين المحل بين غيره من العيون المحل انفس العيون اعظمها فجاز ان يغلظ حكمه على باقي العيون **مسألة** وما انقضى من الامانة
 القول بجواز ان يبيع الانسان من غيره مائة او غيره نقدا او شيئا او يقرضه مالا على اجل او يقرضه

كتاب الشفعة في الانتصا

منه وانكر ذلك باقي الفقهاء ونظروا دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين ولا والله ثم احل البيع بالاطلاق في هذا البيع اليه اشتراط الشرط
في جملة الظاهر لا يفرض بينه جازر واشترطه في عقد البيع غير مصلحه وسنأتي على ما جحد خط الحان العون في ذلك مما يرجع الى الظواهر والحق
التي اربع في الشروع المثلث ولا خلاف بينهم في انه لو لم يشترط الفرض عند عقد البيع ثم راعى بعد ذلك ان يفرض كان ذلك جائزا وادعى في بئر ان
يشترطه ولا يشترطه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان يجوز ان يكون للانسان على غيره ماله في جملته ينفعه على غيره بان يفرضه
من قبله ولا يشترط ذلك تاخير الاموال عن جملتها بانه لا يرد في ذلك مخطو لا خال وخالقهم باقي الفقهاء وسواء بين الاميرين في التيمم دليلنا
ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وابتهان في الانسان فيما يملكه مباح بالعدل والشرع وقد علمنا ان الدين لموجب له مال يصح فرضه
فيه يجوز له ان ينقص منه كما يجوز له الابداع منه ومن علمه بغير هذا الذي هو مال له في نفسه فله ان يفرضه كما لزم من قوله الى اجملة لا خلاف
في انه لو انقصه بغيره وراى من الباقي في غير الشرط كان ذلك جائزا فاي فرض في جواز ذلك بين الاشراف ونفسه **مسألة** وما ناطق بقوله
الامامية به ونقدنا فقهنا بغير غيرها القول بجواز ان يبيع الانسان الشاة والبقر بشرط راسه او جلده او عضو من اعضائه وروى ابن عمر قال
القول بجواز ان يشتري بغيره وهو موافق للامامية وروى بن قاسم عن مالك انه اذا باع ثوبا فاستثنى ثوبا ثلثا او ربعا او نصفه او خذرا
او كلبا او صوفا او شعرا او كواكبا فانها استثنى ثلثا او ربعا او نصفه فلا بأس بذلك اذا استثنى حبلها او واسا فان كان منها فراغ فلا بأس
به وان كان حاضرا فلا يخفى فيه وهذه الرواية ايضا موافقة للامامية في السفر لئلا يفرض في البئر من السفر والمحضر في هذا الموضع وقال ابو حنيفة
واما ما لا يجوز ذلك البئر وهو قول الثوري قال الشافعي لا يجوز ان يبيع الرجل الشاة ويشترى منها جملها ولا غيره في سفر ولا حضر دليلنا
على ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين لان هذا العقد يقع عليه اسم البيع باستثنائه فحجب به كل ما يجرى مجرى البيع واصل الله البيع وحرم الزوال
عنه ان يدعى ذلك جماله فان الاحتصاص منه منفرد من غيره ولو لم يجرى مجرى البيع فاما ما يبيع منه الاكثر والاختلاف **كتاب**
الشفعة **مسألة** وما انفردت به الامامية اثباتها في حق الشفعة في كل شيء من المبيعات من عقار ومضاع وعرض
وجو ان كان ذلك بحيث لا يشترط ولا يجهل ما وخالقها باقي الفقهاء في ذلك واجمعوا على انها لا تخيب الا في العقارات والارضين وان العرض
والامتنع والمحذور قد روى عن مالك خاصة انه قال فان كان طعام او ربيعين يترك في باع احدهما حقه شره بركة الشفعة ثم اختلف ابو حنيفة والشافعي
فقال ابو حنيفة بحل الشفعة فيما يجهل القسمة والارض في ضيقه وفيما يجهلها واستقطب الشافعي الشفعة عما لا يجهل القسمة ويجهل القسمة
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الامامية على ذلك فانما يختلفون فيه ويمكن ان يجازوا في الحان العون في هذه المسئلة بكل خبر روى
في ايجاب الشفعة مطلقا وانهم عتقوا ان قال الشفعة فيما لا يقسم وايضا ما روى عنه من قوله الشفعة في كل شيء والاختلاف في ذلك كثير جدا
وما يمكن ان يفاضلوا به ان الشفعة عندهم انما وجبت لازالة الفرض عن الشفعة وهذا المعنى موجود في جميع المبيعات من الامتنع والمحذور
فالواضح ان الشفعة انما يجب خوف من الفرض على طرفي الدوام وهذا المعنى لا يثبت الا في الارضين العقارات دون العرض فلنا في الامتنع ما يفرق
على وجه الدهر مثل بقاء العقارات في الارضين كالباقوت وما اشبهه من الخبز والحجج به في عدم الاستغناء بالشر كغيره انما لا يجوز فيه الشفعة
وبعد فان زالة الفرض الدوام والمنقطع واجبة في العقل والشرع وليس بجواب زالة الاحتصاص بالشرع والمنقطع فلو كان لنا في الشرع في الفرض
منقطع على ما ادعيت لكانت زالة الشرع واجبة على كل حال فاما على الشافعي وجوب الشفعة ما عدا البئر من الفرض باجوة القسم من طلب
القسم فنهض بالعرض لان هذا المعنى ثابت فيما ادعينا في هذه العقلة ان القسم يؤول الى الفرض من حيث يحتاج الشرايين الى الخبز
مما يبا في قصده ثانيا بعد ان كان واحدا وكل الباقوت وما اشبهه مما عدا هذا ليس ينبغي لان الشفعة قد يجب فيما يحتاج فيه الشفعة من ذلك
كالعرض لما له من البئر والحصول اليه متى تمت كان في كل واحد منهما كالحاجة اليه من بئر بالوعنة وغيره من ذلك فطلعت هذه العقلة
مسألة وما انفردت به الامامية القول بان الشفعة انما يجب اذا كانت الشرايين اثنين فاذا زاد العدد على اثنين فلا شفعة
وخالفنا باقي الفقهاء في ذلك فوجبوا الشفعة بين الشركاء فلو اشركوا في مالهم لم يملكوا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وابتهان في حق الشفعة
حكم شرعي والاصل انتفاءه وانما وجبنا بين الشرايين لاجماع الامة فانقلنا هذا لاجماع عن حكم الاصل لم ينقلنا فيما زاد على اثنين
بالفحجب يكون في ذلك على حكم الاصل فان قيل ليس قد روي في رواية انكم تصفون بها عن عثمان ان الشفعة تثبت فيما زاد على الاثنين
وروى عن ابن عمر قال قضى رسول الله بالشفعة بين الشركاء في الارضين المساكن ولفظا بشرط يقع على اكثر من اثنين فلنا هذه كما
اخبارا واحدا لا يوجب لنا من الاخبار ليس بحجة ولا يثبت الاحكام الشرعية على ثبوتها في غير موضع ويمكن ان يدل ظواهر هذه الاخبار بان
يجوز في الشفعة على عدل الرجال انما يجب بالشركة وسواء اذ كانا مع احدا الشرايين على سبيلهم الاخرى ونقصت فالمعبر بها هو الشرك
لا يبالى بها فامم ويجوز لفظ الرجل على الشركاء في الاماكن الكبيرة لا في ذلك واحد على احد جهن ما على قول من يجعل اقل الجمع الاثنين

ع. کتاب الحجة

يدفع عنها الضم حذور الفطر وجود الفرائض فان قالوا الوضوء لا مال له فما يدفع الضم عنه بالباطل بل بالسفعة فلما اذا سلم لا مال له بالباطل
 منفع بها ومنفعة بما هو في المشاركة في الوضوء فمصلحة المسلمين بقدر ما يدفع الضم عنها مثل ما يجب دفع الضم عن الامير
كتاب في مسائل شتى في الهبة والارضاة والوفاء للشكر مسئلة
 وما انفقرت به الامامة القول بان من هب شيئا لغيره فصار له بطلان الله تعالى ووجهه جواز الرجوع فيه ما لم يتعوض عنه ولا فرق في ذلك
 بين الاجنبي وذو الرحم وخالفوا في الفقه ما في ذلك فقال ابو حنيفة واخوه ابا ذؤيب الذي يرحم محرم لم يرجع وان هب غير محرم لم يرجع وكل الميراث
 لو جاز وان هب لاجنبي رجوع نسأله ان يثبت عن ابي ذؤيب في نفسه ذكر هشام عن محمد بن ابي حنيفة اذا علم الموهب للموكل الفدان والخبز
 فله ان يرجع فيه قال محمد لا يرجع وقال محمد كذلك لو كان كافرا فاسلم وكان عليه ثوب فاذا الموهب له وقال الحسن وفلان علمنا الموهب له الفدان او
 الكاكة او المسطوخ في ذلك فله ان يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع وقال علي بن ابي طالب في الرجل يعطى الرجل القطن لا يبين له انه من ماله من ماله
 جاز ولا يفسد له ان يرجع فيها وقال مالك من ترك له لدا لم يخل او اعطاه هظاء ليس بصدقة فله ان يقبضها ان شاء ما لم يسهل الولد يمان
 اهل الطعام فاذا صاعدا لله ليهون لم يكن له ان يقبض من ماله شيئا وكل ما اذبح لغناه بذلك المال او كان جازية فترجعه بذلك فليس له ان يرجع
 ان يقبض من ذلك شيئا وقال مالك لا يرجع عليه عندنا في بلدنا ان الهبة اذا غبرت عند الموهب بالثواب بزيادة ونقصا فان عطي الموهب له ان
 يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها فقال مالك الواهب يكون لو رثته مثل ما كان له الثوابك يتعوضه والثوري عن ابن ابي شيبة قال لو اهدى
 يرجع في هبته وان العاقبة عند اهل البيت رجوع في ذلك قال ابو ذؤيب لا يرجع فيها وهب لوك لا نابع له ولا يردى الوضوء ولا لانه ولا السكنا
 لم يرد ويرجع فيما استحق ذلك فان كانت هبة فمقتضى ان يرد عند صاحبها قيمتها يوم وهبها ويرجع الميراث فيما وهب لزوجها وقال الحسن في الميراث
 بالهبة ثوابا لذيها لم يرجع اذا قبض الا يرجع فيها وهب الذي يرحم محرم فان هب لغيره يرحم به ثوابا لذيها فله ان يرجع فيها وقال مالك اذا وهب
 للثواب رجوع فيها مثل قول مالك ولا يرجع لمن هبها وهب لزوجها الا ان يكون سالها ان يهب له ثم طلقها مكانه او بعد ذلك يوم او نحو وقال
 الشافعي لا يرجع في الهبة الى الوالد فيما وهب لولده وقال ابو ذؤيب كل ما قبض شيئا لغيره لم يرجع فيه الا في الرجوع فيه لا في الرجوع في ذلك بين البعده الفرس وليس
 على صحة فله هبة بعد الاجماع المنة فانما فعلها باجماع على الا لا اعتبار ببلاد فان الاجماع قد تغير وسبقه بان عقدا للهبة وان فانه
 القبض غير مانع من الرجوع وانما اختلفوا في موضع جواز الرجوع فذهب جماعة الى الرجوع انما يجوز مع ذى الرحم دون الاجانب وذهب آخرون
 الى انه يجوز مع الاجانب وانه لا رجوع فيه لانه لا يرد على كونه الرجوع في الموضع كذا في ان الاتفاق على ان قبض الهبة غير مانع من الرجوع على كل
 حال في ادعى انه مانع من الرجوع فموضع الرجوع فله الرجوع في الموضع هذا الحكم ولا دليل لمن خصصه وموضع الرجوع
 كان دعوى له على اجنابا واحدا فباس قبضه الظن بما لا معمول على منتهى ثبوت الاحكام الشرعية فثبت هذا الاعتبار جواز الرجوع في الموضع
 كلما وان ليس بغيره ما يذهب الى الرجوع فان قالوا جواز الرجوع في الهبة في الرجوع وفي سائر العقود فلما سائر العقود ما اجتمع الامر على
 جواز الرجوع فيها على الجدة وانما اختلفوا في التفصيل عند الهبة فذهبنا الى الاجماع على سبيل الجدة على جواز الرجوع فيها وانما اختلفوا
 في نواصيها فان اخرج الى الفبا ويرجع عن البيع من قوله الرجوع في الهبة كالرجوع فيه ويكفي في الرجوع فيه كالكذب وهو في غيره فالجواب
 عن ذلك ان هذا كله اجنابا واحدا لا يوجب علما ولا عملا ولا يثبت بملئنا الاحكام وهذا الخبر معارض باخبار كثيرة في رجوعها عن البيع من جواز
 الرجوع في الهبة فاذا سلم هذا الخبر على ما فيه لم يرد الاستفراق لا التحريم لان ذلك مستبعد مستفاد الا ان في كل شيء من غير علمه ايا الخبر
 الاخر الذي يفسد في كل الكلب فهو وان كان مطر يرجع الى الكلب لا يلف الا لم يجلد على العمد ليس هي من اخص به من الرجوع في غيره
 الا الكلب فلا فرق بين ان يقول كالعابدة فيه وبين ان يقول كالكلب في غيره على اننا لو حملنا القطة الغابدة على الجنس العول لكان الكلب
 لا محالة فلا يجوز حمل العول على التحريم لان ذلك لا ينافي في الكلب فلا بد من حمل على الاستفاد لا الاستسما وهو من ان كل غابدة فان قيل كذا
 يجوز ان يجمع جواز الرجوع في الهبة مع القول بانها ملك الفقبض فلما عجز عن اجتماع ذلك كان المبيع اذا شرط فيه الخبر وهذا معلوم
 كان مملوكا بالبعده ان كان جواز الرجوع فيه ثابتا فان الملك مع ثبوت جواز المنارة اصل وغير مستفاد فلما اخص بقوله في ملك الموهب مع ثبوت
 حق الرجوع مثل ما هو لونه رجوعا يحرم **مسئلة الهبة في مرض الموت** وما انفقرت به الامامة ان من هب شيئا في مرضه
 البه ما فيه اذا كان غائلا لم يفسح هبته ولا يكون من ثلثه بل من صلبه له وخالفوا في الفقه ما في ذلك ذهبوا الى ان الهبة في مرض الموت
 محسوبة من الثلث ليهلنا الاجماع المنة وانه من مرض الغافل في ماله جازية وما فعلوا لم يرد به بالدهم وهي هبة جازية ولذلك يصح بطلانها
 بنفسه جميع ماله على نفسه ما كل ومشرق فان قبل ان يرضي الهبة في المرض والوصية الممنوعة فلما الهبة حكمها في الحال مخرجها عن اتفاق في حال
 المخرج حق الوارث بمال المورث والوصية حكمها موقوف على الوفاة وبعد الوفاة يتعلق حق الوارث بمال المورث ومنجك يكون محسوبا

فِيهِ مَسْئَلَتَانِ مِنَ الصَّاعِ وَبَعْضُ مَسَائِلَ الْوَقْفِ وَالشَّرْكَاءِ

مسألة

في الثالث مسألتان. ومما انفردت به الأفاضلة القول بان القضاة والمخباط ومن اشبههم ضامنون للمناع الذي سلم اليهم الا ان يظهر هذا كونه بشرط بما لا يمكن دفعه وتقوم بغيره بذلك وهم ايضا ضامنون لما جئ به اليهم على المناع بغيره وغيره من شواكال البيع مشركا او غير مشرك ومعنى الاشتراك هو ان يساجر الاجير على عمل في الذرة فيكون لكل احداك تساجر ولا يختص به بعضهم دون بعض ومعنى الاجير المتفرع هو من اسوجر له عمل في معلونه فيختص التساجر بمقتضه ذلك المدة ولا يتبع لغيره استينجا ان فيها وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه لا ضمان على الاجير للمشرك الا ما جئ به بهاء وقال فرافضان عليه فيما جئ به بهاء اي ان الا ان يخالف قال ابو يوسف وعمر وعبد الله بن الحسين بعضهم الا ما يستطاع الامتناع منه كالجرح وموت الشاة والصوص الغالبين قال الشورى في بعض المقصود اي ان مالك بعضهم القضا الا ان باي امر من الله نعم مثل الجرح والشرب والضياع اذا قامت عليه بغيره وفيهم من فرض الغار اذا لم يفرق بينه واذا قامت بغيره من فرض الضمان غير متباعد لم يفتقر قال الا وادعى ان بعض القضا من الجرح في الاجير المشرك من ان اذ لم يشترط له ان لا يظلمه اهلكه وقال الحسن حتى من هذا الاجرة فهو ضامن ببراءة او لم يبين ومن عطا الاجير فلا ضمان عليه ان شرط ولا يقبل الاجير المشرك من عدا محارب وهو هذا القول من ابن جحى كما انه موافق للاما مئة لان ان جنى به الاجير المشرك والخاص هو موافق لهم وان كان يعني المشرك دون الخاص هو خلاف لان جحى على كل حال بقوله ومن عطا الاجير فلا ضمان عليه ان شرط لا يفتقر لان شرط كان الضمان عليه بالشرط وان اعطى الاجير قال للثب الصانع كالم ضامنون لما افسدوا او هلك عندهم وهذه ايتم كواثقة الا ما مئة اذا اراد ما بقضاة من مشركا وخصا ولا يفتقر في قولنا احدهما انهم من الاخر لانهم لا ما جئ به بهاء ودينا على صفة ما ذهبت اليه لاجماع المتفرعة وايضا فان من خالفنا في هذه المسئلة على ثبائنا في قولنا لم يفتقر في قولنا لا ما يقضي الظن من ثبائنا وخبر واحد نحن نرجع الى ما يقضي العلم بقولنا اولى على كل حال ما يمكن ان هذا رضوا به لانهم يفتقر في قولنا بانهم وكنهم ما مئة من غير البيع من قولنا على اليد ما جئ به بهاء وهذا يقتضي ضمان الصانع على كل حال في الخسوة اخذنا جوابا الى دليل لا دلالة لهم على ذلك

مسألة

ومما انفردت به الافاضلة القول بان من وقع ففاجاز له ان يشترط ان اخراج البئر خال جباها كان له بيعه الا ان يقع بغيره والقول بان ان الوفاء يحصل من الجرح بحيث لا يجزى نفعا خيرا من هو وقف عليه بغيره والانتفاع بغيره ان رباب الوفاء معنى عدم ضرره شديدا الى ثبته جاز لهم بغيره لا يجوز لهم دفع الفدية وخالفنا في الفقهاء في ذلك ولم يجزوا الشرط الوفاء لنفسه ما جئ به بهاء ولا يبيع الوفاء على خال من الاحوال الاماراه بشرط ان يوصف منه شئ وسبعين ان تجزى الوفاء لنفسه ما جئ به بهاء ولا يبيع الوفاء على جاز وان كان قبل ان يفتقر الى الوفاء في سبيله وقال ابو يوسف بغيره ان لا يجوز الاستئذان في ابطال الوفاء في الوقف جاز فان ذلك ودينا انما لا يفتقر لان كونه الشئ وفتا تابع لا اختيار والواقف ما يشترط فيه فاذا شرط لنفسه فاذا ذكرناه كان كسائر شرطه وليس لهم ان يقولوا هذا شرط يفتقر كونه وفتا وعلبا وخارجا من ملكه وليس كذلك في باقي الشرط لان لا ثبته في ثبته ما بين كونه ذلك وفتا قلنا ليس كذلك بناقض كونه وفتا لا نهض لم يجز ان يوقع في الوفاء على سبيله ونضمان قبل الوفاء بغيره نفوذنا ما كان مستغادا قبل عقد الوفاء فكيف يكون ذلك نفعا الحكم ونديننا ان الحكم ما فان قبل اوجاز دخول هذا الشرط في الوقف جاز دخول شئ العنق قلنا هذا فاس وقد بينا ان العنق اثبات الاحكام الشرعية به وبغيره فالعرف بين العنق والوقف ان العنق عندنا لا يجوز دخول شئ من الشرط بغيره وليس كذلك الوقف لان الشرط عندنا مثل ان يقول هذا وقف على فلان فان ما في معنى فلا جاز ما جئ به بهاء في المجرى واذا دخله الشرط جاز دخول الشرط الذي ذكرناه فان قبل عقد خالفنا في الجسد فيما ذكرناه ونكرانه لا يجوز الوفاء ان بشرط لنفسه بغيره على وجه من وجوهه وكله يفتقر هو وقف عليه ان لا يجوز له ان يبيع بغيره قلنا الاشياء باين الجسد قد نفذ لاجماع الطائفة واخبرنا عنهما عنهما عتوا ذلك على ظنونهم وحسبنا اخبارنا وشافنا لا يفتقر الى ثبته فان اذا اضمنا الوقف بحيث لا يجزى نفعا او بعد ان يفتقر من العنق لشدة فقرهم فالأحوط ما ذكرناه من جواز بيعه لانه انما جعل لنا نفهم فاذا بطلت منافعهم منه فقد انقض العرض منه ولم يبق منفعة فيه الا من الوجه الذي ذكرناه

مسألة

ومما انفردت به الافاضلة القول بان المشركين مع المشركي ما بينهما انما رضينا بان يكون لاحدهما من الربح اكثر من الآخر جاز ذلك وكلنا انما رضينا بان لا وضبعة على احدهما وان عليه من الوضبعة اقل منها على الآخر جاز به وقا العنق في الفقهاء في ذلك فقال الشافعي لا يجوز ان يشترط اشوا في الربح مع الشافعي في المال لا تفاضل في الربح مع الشافعي في المال ان شرط ذلك فقد اشركوا ابو حنيفة جاز احوال التفاضل في الربح وان كان راس المال مثلا وبأ وقال مالك اذا كان اس المال من عند احدهما الثالث ومن الاثر الثاني على ان العمل بغيره من الربح نصفين فلا جرح في هذا الشرط ولا يجوز هذا التفاضل في الربح مع الشافعي في ذلك الا في الاموال ثالث الجحاذين الوضبعة على فلان شرط الفضل باطل ودينا لاجماع المنكر ودينا ان الشرط بحسب شرطه فيها فاذا اشترطنا التفاضل في الربح او الوضبعة وجب جواز ذلك و ابو حنيفة يحل بشرط التفاضل في الربح مبلو جواز مثل ذلك في الوضبعة فان قبل انما افسد شرطه الفضل في الربح لانه يجرى مجرى قولنا احدهما الصاحب ما مضاع من مالك فهو على هذا فاسد الا انما مثلنا ما نحن فيه هو ان يقول ما هلك من هذه البضاعة

مسائل الحائز في الانتصاف

مع شواهدنا فينا يوم نألي خاصة فلا مانع من ذلك وبإذننا باحقيقه انما جرى التفاضل في الوضعية تجري في حالها لصاحبها هلك في حاله
فهو على لا يجوز التفاضل في الرجح لا تجري مجرى ان يقول له ما استقيده من الرجح في كذا وكذا هو لك واذا خاز احد الامرين خاز الآخر **مسئلة**
وما انفردت به الاما من ان الشريك لا يملك الا في الاموال لا يملك بالابدان والاعمال ومثل ذلك في عقد كسبا غير عقده شراكة في ثوبه
ذلك لم يثبت بينهما شريك وكان لكل واحد منهما اجره عمله خاصة وان لم يثبت بينهما الا بالاختلاف كان الصلح بينهما واذا دفع رجل الاموال لآخر
ليدبره على ان الرجح بينهما لم ينفذ بذلك شريك وكان صاحب المال بالحق ان شاء اعطاه فاشترط له وان شاء منع منه وكان عليه جزئيا فله ان يخرجه
انما انشأ الانسان غير ثوبه ليعتد به شرط له فيه مما من الرجح فهو بالحق ان شاء انصفه شرطه وان شاء رجع فيه وكان عليه بيع الثوب اجرة مثله في بيع
وخالص في القفا في ذلك فقال ابو حنيفة وصاحباه يجوز شريك الابدان والصناعات انفقوا لاختلاف عماله في موضعين او موضع واحد لا يجوز
الا مضطربا والاختطاب نحوهما وروى ابو يوسف عن ابى حنيفة قال كل ما يجوز فيه الوكاله يجوز فيه الشراكة وما لا يجوز فيه الوكاله لا يجوز فيه
الشراكة وما جازت فيه الشراكة من الصناعات عن الخياطة والقضبان فان سواها جميعا او احدها فاحصل من فضل من يوفيهما نصيبا وقال ابو حنيفة
الشراكة على ان يخطبا ويخطبا اذا كانا يعملان جميعا في موضع واحد كذا لا شراكة في صيد البر والكلاب اذا كان الكلبان يذبحانها نصيبا
وقال مالك لا يجوز الشراكة بين حداثا وفصلا ولنا يجوز في صناعة واحدة يعملان جميعا في موضع واحد فان عمل في موضعين او كانا
صناعتين لم يجز الشراكة قال مالك يجوز ان يشرك المالك في تعليم الصبي اذا كان في مجلس واحد وان نفر في مجلسين فلا يبرهنه وقال الحسن
حي واليه شراكة الابدان جازة في الاعمال قال الثوري ان من مرض احدهما لم يكن له مرض شريك في عمل البصير ان يشارك في عمله وقال الثوري
لا يجوز الشراكة الا بالتمام والذاتية بخلاف المالان وهذا يدل على انه لا يجوز الشراكة بالابدان لانه ليس بينهما في ذلك الا طافوا لتمامه
من ان العمل لا يدخل في الشراكة منفردا ولا مجتمعين ولا يثبت على صحته ما ذهبنا اليه لاجتماع المدة وذلك ان مولاهما في الفاشا في هذه المسائل المذكورة
كلما على الظنون الحسبنا والى الاجتهاد ورجعنا فيما ذهب اليه فينا الى توفيقنا لثلاثة اولى **مسئلة** وما انفردت به الاما
القول بان من يهرج او ناخا ملا واولاده خارجون عن الوهن فان عمل المهرج في الارض كان اولاده وصحابه انما يهرج في الفاشا
في ذلك فقال ابو حنيفة اذا ولد له فونه بعد الرق وحل له في الوهن كن الدين الصوف وثمره النخل الشجر وهو قول الثوري والحسن في
مالك من يهرج من له نور من لست المهرج الحاد ثم وهما مع الاصل قال الثوري اذا كان الدين حلالا وعمل المهرج في الرق فان كان الى اجل الفهرج
لصاحب الرق صدق وروى عنه انه لا يدخل فيه الا ان تكون موجبة يوم الرق قال الشافعي لا محل للولد ولا المهرج الحاد ثم في الرق من مال هذا اذا
على اختلافنا علم ان قول الشبهة منفر عنهم والتدبا على صحة الظاهر الذي كونا في المسئلة التي قبلها افضل **مسئلة** وما انفردت
به الاما من القول بجواز ان يورث الانسان شيئا يبيع معين فيخرج المساجر باكثر من مرة واختلف النواحي اكانه اسناجر ويدبنا او فانه يجوز
ان يسناجر يدبنا ويورثه باكثر من فمته الدبنا من الحظوة او الشجرة ما اسنجره ذلك كذا يجوز ان يسناجر يدبنا ويورثه بثلثين
لانا لو لا يدخل مع اختلاف النوع وهذا مني لم يثبت بيننا اسناجر حداثا ويصلح يدبنا فان زاد فيه ما فيه رفع وصححه خاز ان يورث باكثر مما
اسناجر على كل حال من غير تخصيص خالفنا في النفي في ذلك فقال ابو حنيفة وصاحباه لا يجوز للمسناجر ان يورث ما اسناجر به قبل القبض ويجوز
قبضا ليقض فان لم يورث يصدق بالفضل الا ان يكون ما يصلح فيه شيئا او دينا غير بناء وهو قول الثوري الا وروى الحسن في مال مالك والي
والشافعي لا بأس بان يورثه باكثر من لا يصدق بشيء وبلغنا على صحته ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنزلة ان المسناجر ما كان له المنفعة وقد اجرنا الشريعة
المنافع مجرى الاعيان في جواز الفسخ فيها فلما كان منصرفه ملكه بحسب اختياره من باده ونقصا والاصل في القول الشريعة جواز نقص المالك
في ملكه الا ان يمنع مانع فنهنا فاذكرناه **مسائل الحائز** وما انفردت به الاما من القول بان من خاز بالامام الغدار في بطنه
خرج عن الزام طاعته تجري مجرى خاويل النبي وخالص طاعته الحكم عليه بالكفر وان اختلف الحكماء بما من جرحه في الامانة والموارنة وبقيته
القيمة من موافقته خالفنا في القفا في ذلك وذهب المحققون الى ان خاز بالامام الغدار في بطنه خاز في الجحيم المراء منهم وقطعوا ولا يبرهن
من غير انتهاء الى التكفير ذهب قوم من جشوا حتى الحديث الى ان الباغي عبيد وخطاوي مجري الحطك سائر مسائل الاجتهاد والذكر يدل
على صحته ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وابقوا الامام بحجته عندنا معرفته وتقدم طاعته كوجوب طاعته وكما كفره بالاعتقاد وكما
ان جحد ذلك الخلف الشك في الكفر فكذلك هذا المعترف ببقائه فدل على وجوب عصاة الامام من كل العباد وكونه من هبة وجوب
عصيته ذهب الى تكفير الباغي عليه التام طاعته المنفرين الامرين خلا لاجماع الامية فان قيل لو كان باغا الى هذا الكفر لوجب ان يكون من هذا وان
يكون احكاما احكام المذنبين ليعتد لانه على احكام الباغي في الاحكام المذنبين كيف يكون من هذا وهو يشهد بالشهادتين في يوم القبا
فلما ليس يمنع ان يكون الباغي لاجل المردة الاصلاح عن الايمان واستحقاق العذاب العظيم وان كان احكاما لشرعية وهذا مذهبنا ومواردنا

والمانع

ما ذكره

فذلك

في حكمه سائر النسخة

[illegible]

کتاب القضاء

فقہاء و شافعیہ

فی القضاء

[illegible]

کتاب التمشی

الخفاص

كتاب الحدود

الى ظاهره القضي نظن العذر وحقنا طاعته على خيبرنا طاعته ونجس به فزادنا قبل شهادته لان عندنا غير عدل ولا موقوف على هذا الوجه يجب ان يقع اليمين
دون ما علموا به او على الخيبر يترك لان قال ذلك لا قبل شهادته الزاوية كان تدنا شهادته من هوشه فبما اولى وروى عن النبي انه قال في
لما اننا انشأنا الثلثة وهذا غير محتمل لان الخبر الذي ذاه خبره حله لا يوجب علما ولا عملا ولا يرجع بميله عن طواهر الكتاب الموحية للعلم واذ كان معنى
قوله عن انشأنا الثلثة من حيث لم قبل شهادته ليدلنا ويقتل شهادته الزاوية كان تدنا شهادته من هوشه فبما اولى وروى عن النبي انه قال في
على النابذة كان اسوة طالا في هذا الحكم من الكافرا لم قبل شهادته بعد الغيبة من الكفر والرجوع الى الايمان بين كبت لم قبل شهادته وروى عن طواهر
العذر والصلح والتسليم والعبادة وان بدلك داخل في طواهر الايمان ببول الشهادة وفاسد في ذلك الا انه قد ثبت الوجه هو ما بيننا عليه طواف
للقول بالعدل **مسئلة** وما نزل انفس الامامية ولما فيه موافق القول بان شهادته الاعيان كان عدلا مقبولا في كل حال ولا
نزد بين ان يكون ماعلم وشهد به كان قبل العلي وبعد موافق الامامية في ذلك ما دلل الله في ذلك يجوز شهادته الاعيان على ما علمه في حال العذر
الصورة في الطلاق والافراط ويحتمل ان شهادته على واحد للثقة لم قبل شهادته ووافق الامامية في بول شهادته الاعيان في حال العذر وعلى ما قال ابو
حنيفة ومحمد لا يجوز شهادته الاعيان في حال هو قياسي قول ابن شبره قال ابو يوسف ابن ابي لبلاد والساجي ماعلم قبل العلي جاز شهادته وفاعلم في حال العلي
لم يجز ان يسميه دليلنا على صحته فاذ ههنا البلية على اجماع الطائفة فلو ان الكتاب لني لولناها واسند لنا على جواز شهادته العبد وغيرهم لان الاعيان
داخل في هذا الظواهر لا يمنع عما من كونه ضنا وله وصعول من مخالفتنا في هذه المسئلة على ان الاعيان شبيهة بالاصوات فلا يحصل له العلم البقير
ولا يتم بظنون ان الادراك بالبصير هذا غلط فاحسن لان استنباه الاصوات كاشبهة الصور والاشخاص فلو منع التشابه بالاصوات من العلم
الضيق في اللغات مع واللبس يندفع ذلك باللبس بالشمع كما بعد ذلك بالادراك بالبصير لان الزمان الضيق يغيره في غير وجهه والله واولاده
صرون وان كان يظهر بوجهه فبما ان السمع دون البصير ولا يدعى عليه شئ في ذلك كله ولو كان لا سبيل له الى ذلك لم تجز له على امره لا يجوز
ان يكون غير من عقد علمنا وقد استدل على ما ذكرناه بغيره بان افراج النبي كخيار من خطاطين من راء عجائب فقد شاهد شخص قد كانت القضاة
مضى عن ان ائبنا وبنينا اليه من فاجر ومنه عن رسول الله واعدنا من مخالفتنا في هذا الموضع بان نأب الخبر وسع من باب الشهادة لا يفتي شهادته
لا يحل احدا من غير عن غيره على سبيل التبعية ليقا في ذلته عن النبي ويهول في ذلك على القرآن والبعث اذا كانت القضاة مضي عن الانزاج بالعلم
ما سمعوه من من لا خيار فذلك يدل على انه علم من مغير من السماع فان استدل المخالف بغيره وما يتولى الاعيان والبصير الجواب عن الالبس
بجمله لم يفتي في كمال البصير فيه وادعاء العرفنا لم يذكر غير صحيح فلو اننا شهادته شهادته الاعيان كذا وطنا البصير كان عدلا لان قوله
واسند وروى عدل عنكم واستشهدوا شهادته من بجاكم يذللها الاعيان كذا قول البصير **مسئلة** وما نزل الامامية في هذا
فيه موافق القول ببول شهادته الصبي في الشجاج والحجاج اذا كانوا يعقلون فاشهد بان به وهو عدل باول كلامهم ولا يؤخذ باجوه وقد وافق
الامامية في ذلك بعد ان يقين الرزي وعرف بن الرزي وعمر بن عبد العزيز وابو لبلاد والزهري مالكا وابو الزنادي والقبلي في القضاة في ذلك ولم يجرؤوا
شهادته الصبي في شئ والمعتمد في هذه المسئلة على المبدأ الفايضة وهو مشهور من يذهب الى المؤمنين على ابي اسحق البستي وقد مدعى ذلك عندنا في العام
الشعب وغير الشعبي هو موجود في كتبنا فبما ادركنا ان به المؤمنين على ابي اسحق البستي وقد مدعى ذلك عندنا في العام
انما غرضنا الغلو وشهد الغلامان على الثلثة انهم عرفوه ففقه يدبر الغلام انما ساء على الغلامين ثلثة اخماس الدية شهادته الثلثة علمنا وعلى
الثلثة نجيب الدية شهادته الغلامين علمنا وليس احدا من بول شهادته ما اعلمنا في بعض الامور هيئت في جميعها كتاب العدل فلو انما يمتنع ان يوجب
المصلحة ببول شهادته الصبي في موضع دون موضع كما انما اوجب ببول شهادته النساء في بعض المواضع دون بعض لم يلزم ان تكون النساء في كل المواضع
مقبولة لان الشهادة ان من حيث قبل شهادته في بعض المواضع **مسئلة** في الحدود والقصاص والديات ما يصالح

مسئلة وما انفردت به الامامية القول بان حلالا لوطي اذا اوقع الفعل فيما دون الدية بين الفخذين ما به حلهما للفاعل والمفعول بان اذا كانا
معاً فالدين بالدين لا يراعى جلدنا وجوارحنا الاحصاء كروى في الزنا فاما الابلاخ في الدية فيجب به القتل من غير عاين اية الا حصانين والامام
غيره في القتل بين جبينه والسميت بين ان يلقى عليه جذا ويكلف نفسه بالقائرا وان يلقينه من جدار وجبل على وجهه يكتف نفسه بالقائرا ومرة
بالاجار حتى يموت وقد انفردت الامامية بغيره لا يصحح او موافق لما في لزمه وان دوى عن مالك والبيهقي سعد الملائكة ويطهرانا بها رجما احصا اول احصانا
فبذلك لم يجرى موافقة للامامية من بعض الوجوه ولم يفسد هذا التفصيل الذي شرحناه وما اظهرنا به وجبا على من لم يكن فعله نفس الدية حلالا ولا غير
ونال ابو حنيفة في اللواط انه بعد ولا يحد نال البستي وابو يوسف محمد بن حري الشافعي اللواط غير الزنا واغرابه لا احصا الله امره في الزنا
دليلنا على صحته فاذ ههنا البلية لاجماع المروءة فظهر من هذا علم المؤمنين على ابي اسحق البستي القول ببول اللوطي وفعله حجة وما يذكر على سبيل الدية
للمالغلة كلهم من عن عمر بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال من وجد من على عدل يوم لوط فاقولوا الفاعل والمفعول وقد حكى انه كان يذهب اليه من القضاة

کتاب الحُدُود

مافی الخبیا مافی الغیبا

کتابت الحدیث

جملہ

کتابتِ حلیہ

[illegible]

في الجدل

انما قيل جماعه في غير ما يبلغ النقص من حرج قطع جميعهم وخالفنا في الفقهاء في ذلك بل قلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتأخرين واولئك والشافعي والسائر فاطلعوا اليه تمام الفقه بغير ان القطع انما وجب بالشرع المخصوص وكل واحد من الجماعة يمتثل هذا الاسم فيجب بسنن القطع **مسئله** وما اشرقت به الامامية القول بان من ضمن كراهة فالفقه يقطع كانه عليه وبيننا عشرين بينا وان الفقه علفه فاربعون بينا وان الفقه مضغله سنون بينا وان الفقه علفا مسكيا بالتمتاع فان الفقه يقطع كانه عليه وبيننا عشرين بينا وان الفقه علفه فاربعون بينا وان الفقه مضغله الزبيب الذي كونه ولبنا على صحة ذلك اجماع الطائفة وانه غير متنع ان يتناول المصلحة بما ذكرناه فان الاحكام تابعة للمصلحة وانما متنعوا من جعل المصلحة بالزبيب الذي ولبنا طويلا بالزبيب على امتناعهم فانهم لا يجيزونه واذا فرضوا بجوازها على المصلحة بغير فلا بد من ذلك فاذ اجتمع الطائفة على هذا الاحكام وان شئت في ذلك بانهم واحدا منهم وجب القول بها وعلى اقل الاحوال بسقوط النجس البشري بدنه من الشناعة وانكم كنتم من النجس اموالنا هذه ولا وجه بغيره للاحكام **مسئله** وما اشرقت به الامامية القول بان من اخرج رجلا وهو مشايطا ورجل آخر غير المشايطا عنه الاجل اقله اياه فغيره بغير النجس في خالفنا في الفقهاء في ذلك لم يبرهنوا بالخلاف حتى يعجزوا عنه شعوبا والظاهر ان ذلك اقله المسئلة المتفق عليها بلا فصل هي صحة المسئلة من غير دليل للنجس من انما **مسئله** وما اشرقت به الامامية القول بان الاشهاد وما زاد عليها من العدد اذا اثنوا واحدا فانها لا تدم حجت بين امور ثلاثة احدها ان يقتلوا القاتلين كلهم ويجوز وفضل ما بين بانهم ودمه المقتول الى ولبنا المقتولين والآخر ان ينجفوا او اكلانهم يقتلوه ويؤتى المستبقين ويشترى ولبنا صاحبهم بحساب فسطا طم من الذبذبة فان اخذوا ولبنا المقتول الذبذبة كانت على كذا بحسب عدلهم وخالفنا في الفقهاء في ذلك وان اخذنا قولهم فقال عفا بي جيل وابن الزبير داود بن علي ان الجماعة لا تقتل واحدا الا لاثنتي واحد وقال بان الفقهاء من اخرجهم من اجماعهم المشافعي من عدلهم ان الجماعة اذا اشرقت في القتل فلكل الواحد غيرهم بل يذهبوا الى ما ذهب الامامية اليه من محله بغيره من اقل الواحد دفعها الى اولياء المقتولين وهذا موضع الانفراد والذكر بدل على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة ولا فائدة من انما يشبه بالعدل لان الجماعة انما اختلفت نفسا واحدا فكيف تؤخذ النفوس الكثيرة بالقتل الواحد واذا ابتعنا في فعل الجميع بالواحدة الواحدة المنظمة الواردة بذلك فلا بد مما ذكرناه الامامية من الرجوع بالذنبه ولا خلاف في هذه المسئلة مع من انكر من الجماعة بالواحد من اربعة وعشرين فافهم من عفا بي جيل وابن الزبير مع ما في الفقهاء الذين ذهبوا الى اقل الجماعة بالواحد من غيرهم بل يذهبون الى بدل على الفصل الاول فابدا على اجماع الطائفة في ذلك في القضاء صحت وتعتبر هذا ان الفاعل اذا علم ان من قتل فلكل عن القتل كان ذلك رجلا عنه وكان ذلك ذاهبا الى جبا وحياته من هم يقتلوه فلو اسقطنا الموت في حال الاشراك سقط هذا المعنى المقصود بالاثنتي وكان من اذ قتل غير من غير يقتل بشارك غيره في قتله فسطا الموت عنهما وما يمكن من خاصه من هبة هذا المذهب فابره ووجه كنه من خبر ابن ابي شيح الكبيعي من قوله عفا بي قتل بعدا فاهله بين خبرين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الذبذبة ولفظ من يجل نهي الواحد بالجماعة دخولا واحدا ويمكن ان يستدل لابقه على من خالف في قتل الجماعة بالواحد يقولون من اعندني علمكم فاعندوا علمكم والفا تاملوا ان كانوا جماعة فكلهم معتد بغيرك فيما ملوا بمثل ما عاينوا به القتل فان قالوا الله عز وجل يقول النفس بالنفس والحق في هذا بغير ان يؤخذ نفسا بنفس حرجا بجر فلنا المراد بالنفس والحق في هذا الجاسر لالعدا مكانة فقل ان حبس النفس يؤخذ بحبس النفس فكذلك حبس الاحرار والواحد بالجماعة ياكلون ذلك فان قيل انما اشرك الجماعة بغير القتل فليس ككل واحد منهم فاننا وليس يجوز ان يقتل من ليس بقاتل فلنا كل واحد من الجماعة فلهذا في حال الاشراك وبطلان علمه هذا الاسم فكيف ظنتم اننا لا نطلق كل واحد قاتل وان قالوا القاتل لا بد له من مقتول فكيف يقولون في الجماعة فلكل مقتول الجماعة واحد ان كان القتل جماعة وكذا دل من القاتلين هو قاتل النفس التي قاتل الاخرى بغير جرحي ذلك جماعة جلا جساما فكل واحد منهم حامل في مجموع الجماعة واحد وهو الجسم كل مقتول الجماعة المشرك في القتل الواحد ان كان مقتول احدهم غير مقتول صاحبه كما كان حمل كل واحد من حامل الجسم غير حامل صاحبه فكل واحد من حامل الجسم واحد وان كان الحبل واحدا ولبنا هذه الجملة ان القتل اذا كان على ما ذكرناه في موضع كثير من كلامنا هو نفس البنية لا سقى الحيوة مع نفعها وانما نفس هذه البنية قد يعطى الاله منافعها وقد يشرك الجماعة بغير نفس بنية الحيوة فيكون كلامنا في نصيبنا لها وبطلان الحيوة وهذا هو مقتضى القتل فيثبت انه قد وجد من كل واحد من الجماعة مقتول حقيقة فيجب ان يستعمل في ذلك ويجعل بعض من نصيب هذا المذهب اعني القول بجواز قتل الجماعة فاننا لا نثبت ان يكون كل واحد منهم قاتل لنفسه غير انما في قتلنا صاحبنا اجاب عن هذا الكلام بان قال كل واحد من الجماعة قاتل لغيره لكنه ليس بقاتل لنفسه كما ان الجماعة اذا اكلت غنما فكل واحد منهم اكل لكنه ليس باكل وغنم هذا غنما من هذا الغنم لان كل واحد من الجماعة اذا اشرقت في القتل قاتل كما قال فلا بد ان يكون قاتل نفس وكيف يكون قاتلا ومن قاتل نفسا غير النفس التي قاتلها واحدا من الجماعة هي النفس التي قاتلها مشاركا بالنفس القتل مختلف كما قلناه في الجسم المحل وليس كذلك الرغبة لان الجماعة اذا اكلت غنما فكل واحد منهم اكل وليس كل واحد منهم اكل وغنم انما اكلت الجماعة وغنم كل واحد منهم اكل بعضه لان الرغبة بغير النفس لا ينعى كمال الجسم القاتل لا ينعى ثباته في كل واحد من الجماعة هو ذلك بجملة الاخر وكل يجب ان يكون من قتل واحد من الجماعة اذا

تکالیف الحدیث

اشترى في الفل هو البتة كذا واحد واثنان في موضع ليس عند التفتة، ولا كما كذا من انفسه فقل علم بان صولة فلا يثبت بغيره بطريق
 من قبل فثبت ان الجماعة اذا اشترى كوا في شدة رضاب لم يلزم كل واحد منهم قطع وان كان كل واحد منهم اذا انفرد بغيره فلو لم يقطع فاقرب بين ذلك وبين
 القطع مع الاشتراك فلنا البتة ذهب اليه ان خالفنا جابر الجعفي انه اذا اشترى نفسا في شدة رضى من جزر وكان فيه المشرقة بجمع وبنا رضاعا فان
 يثبت علمها القطع معا وقد سوي بين الشراء والقطع وانما يثبت ان بقاء عن القرب بين الابن من فرق بينهما فان قالوا كما لا يجب على كل واحد منهما
 اذا اشترى في قتل الخفاء دية كماله لم يجب عليهم فضاصل كماله فلنا الذمة تنبعض منها في شدة رضاب علمهم والخصاص لا ينعض فاما الكلام على من كان
 من الغنم في قتل الجماعة بالواحد وانقر ناعته بذلك البتة يثبت البتة وثبناه هو وانما نقول هذه الجماعة غنما فقلنا فضاصل واحد وان اشترى في قتلها
 واذا اخذنا لا نفصل الكثرة بذلك النفس على ما ورد به المشرع فلا بد ان كان من تال الذمة على اوليا المقتولين حتى يخلص نفر واحد بنفس واحد
 ويكمل مع كل جواز قتل الجماعة بواحد فانما نرى من غيرهم هذا عجيبا لانكم توجبون قتل الجماعة بالواحد فذهبوا الى ان هذا هو الحق مستحق
 فانما كان مثلا مستحقا كيف يجوز ان يؤخذ بالذمة وليس قتل الواحد بالواحد كما يستحق المالك ما كان مستحقا لم يكن فيه رضى على احد فلنا هذا القتل وان كان
 مستحقا عني انه يحسن ولى الدم ان يظل البتة في موضع ان يكون الشراء حسنة وما ذكرناه من عطا الذمة وان يكون المصلحة انفسه لم يثبت البتة ذكرناه
 في وجوه المصالح غير مضبوط ولا محدوده والرجوع الى دفع عن قتل الجماعة بالواحد على سبيل الاشتراك ثابت لا نه لا فرق في رضى الجماعة عن الاشتراك في قتل
 الواحد بين ان يقتل به ولا ذمة راجع على احد بين ان يقتل به مع جوع الذمة على الوجه المذكور ذكرناه لانه من علم انه متى قتل نسل واستحق القتل لا يفر
 والاشراك كان ذلك اذ جرح عن القتل فانما هو في قتل الجماعة بالواحد بما هو وانه عن جوعه عن الضمان انما يبيع قالوا فيقتل اثنان بواحد فلنا
 الخبر اسلم من كل فلاح ونضيق فلا يرجع بمثل عن الادلة الموجبة للعلم وقد صدقوا هل القتل طعنوا على ما ترون من خبر الضمان على ما يبيع من سرق
 ناوله يوم على انما لا يبره لا يقتل اثنان بواحد اذا كان احدهما خاطيا وما يقوى له هذا الذي اخصصنا به انه لا خلاف في ان الواحد اذا قتل جماعة
 يكافئ مدهم حتى يكفى يقتل عن جماعة ثم بل يقتل بواحد منهم ويحل الذمة لباقيين فيجوز في الجماعة انما قتلوا احدا مثل هذا لا اعتبار حتى يكونوا
 متى قتلوا به غدا وعلى اوليا الباقيين الذمة الماخو من قتل الجماعة بالواحد لان الواحد لا يكافئ في الجماعة ولا يوجب قتلها فكل ذلك يجب عدمه
 والواحد **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها الذمة كان على القاتل ان يؤبره بالدم وهي
 نصفه من الرجل فان اثنان او اقلها القود قتل الرجل بها كان ظم ذلك على ان يؤبره والى ذمة الرجل المقتول نصف الذمة ولا يجوز لهم ان يقاموا على هذا
 الشاؤم والقبلى الفقهاء في ذلك ولم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئا من الذمة ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 نفس الرجل بل على النصف منها فيجوز اخذنا النفس الكاملة بالثلاثة اضعاف من فضل ما يدينها **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها
 انما قتل احدهم وامسك الآخر وكان الثالث عبثا لم حتى فرغوا منه يقتل الباقيين ويجلس المسك ابدا حتى يموت وتسلم عن انما ظمهم قد وعى من بعده
 انه يقتل القاتل يجلس المسك حتى يموت وهذا موافق للامانة وضمان الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصلنا في المسك رجل اعني قتل الرجل القود
 على القاتل وانا المسك بغير المسك قال ابو حنيفة ما لك اذا امر عبدان يقتل جلا فقتله فان كان العبد اعجميا مثل السبيد ان كان عربيا يقتل القاتل
 وقال ابن قاسم عن مالك في المسك للرجل حتى يقتله عريان علمها الفضايل ان المسك قد اذ قتل وقال ابي حنيفة في قول مالك ذل البتة قال المسك
 لبعض به فقتله مثل القاتل وعوب لا خرو قال ابي حنيفة لو امر غلامان يقتل جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله
 كما يجحد الزاني وانا المسك ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 وحسنا وكيف يجوز ان يقتل المسك وليس بقاتل وما يمكن ان يبارضوا به ناولي وهو موافق لكتابنا ان البتة قال حنيفة في غيرهم وامسك انما
 انه يقتل القاتل بغير الضمان قال ابو حنيفة قالوا من سار معناه مجلس المسك لان الصبي في لغة المجلس انما هو عريان وعى من غير الضمان
 انه قتل ضمه جرحا ثم قال لو علمنا انما صنع القتل ثم اى تعاون الاستامعة لكانت فبيننا انما يبيح به القتل فلنا هذا خبر واحد لا يوجب
 علما ولا عدولا يرجع بمثل عن الادلة الموجبة للعلم ومعنى الثماني في الخبر هو المشاركة في الشراء والتعاون عليه فاذا كان المسك ليس به في
 القتل فلا يجوز ان يبيح القتل فان قتل المسك والذبح تعاونوا على القتل فلهما القود كما جرحوا جميعا فان قتل المسك بغيره فان قتل
 له وانما هو ممكن من القتل والتبكي لا يعلو به حكم الفعل المكنى منه الا ان كان من مسك ما راع حتى يبيح به لا يبره حكم الزاني البتة هو الخليل
 ان الجماعة لو انفردوا كل واحد منهما بالقتل لزمها القود واذا شارك المسك واذا انفرد بالامسك لم يلزمه القود فلم يلزم مع المشاركة فثبت انما قتل
 على التحريم اذا امسك صيدا فقتله جرحا انما يبره كل واحد منهما فاقرب بين ذلك وبين اسالك لادعي القتل فلنا انما الزمنا الضمان الضمان
 كان لثبته فيكون بالبدا لا يخرج منه لو امسك فاقرب بينه وبين رضائه وبالاقتضا فليصل له عليه في الادعي لا ينعض بالبدل لانه لو امسك حتى كان
 به لزم لم يلزمه قتلها اذا امسك فقتله اخر **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها الذمة كان على القاتل ان يؤبره بالدم وهي
 نصفه من الرجل فان اثنان او اقلها القود قتل الرجل بها كان ظم ذلك على ان يؤبره والى ذمة الرجل المقتول نصف الذمة ولا يجوز لهم ان يقاموا على هذا
 الشاؤم والقبلى الفقهاء في ذلك ولم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئا من الذمة ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 نفس الرجل بل على النصف منها فيجوز اخذنا النفس الكاملة بالثلاثة اضعاف من فضل ما يدينها **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها
 انما قتل احدهم وامسك الآخر وكان الثالث عبثا لم حتى فرغوا منه يقتل الباقيين ويجلس المسك ابدا حتى يموت وتسلم عن انما ظمهم قد وعى من بعده
 انه يقتل القاتل يجلس المسك حتى يموت وهذا موافق للامانة وضمان الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصلنا في المسك رجل اعني قتل الرجل القود
 على القاتل وانا المسك بغير المسك قال ابو حنيفة ما لك اذا امر عبدان يقتل جلا فقتله فان كان العبد اعجميا مثل السبيد ان كان عربيا يقتل القاتل
 وقال ابن قاسم عن مالك في المسك للرجل حتى يقتله عريان علمها الفضايل ان المسك قد اذ قتل وقال ابي حنيفة في قول مالك ذل البتة قال المسك
 لبعض به فقتله مثل القاتل وعوب لا خرو قال ابي حنيفة لو امر غلامان يقتل جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله
 كما يجحد الزاني وانا المسك ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 وحسنا وكيف يجوز ان يقتل المسك وليس بقاتل وما يمكن ان يبارضوا به ناولي وهو موافق لكتابنا ان البتة قال حنيفة في غيرهم وامسك انما
 انه يقتل القاتل بغير الضمان قال ابو حنيفة قالوا من سار معناه مجلس المسك لان الصبي في لغة المجلس انما هو عريان وعى من غير الضمان
 انه قتل ضمه جرحا ثم قال لو علمنا انما صنع القتل ثم اى تعاون الاستامعة لكانت فبيننا انما يبيح به القتل فلنا هذا خبر واحد لا يوجب
 علما ولا عدولا يرجع بمثل عن الادلة الموجبة للعلم ومعنى الثماني في الخبر هو المشاركة في الشراء والتعاون عليه فاذا كان المسك ليس به في
 القتل فلا يجوز ان يبيح القتل فان قتل المسك والذبح تعاونوا على القتل فلهما القود كما جرحوا جميعا فان قتل المسك بغيره فان قتل
 له وانما هو ممكن من القتل والتبكي لا يعلو به حكم الفعل المكنى منه الا ان كان من مسك ما راع حتى يبيح به لا يبره حكم الزاني البتة هو الخليل
 ان الجماعة لو انفردوا كل واحد منهما بالقتل لزمها القود واذا شارك المسك واذا انفرد بالامسك لم يلزمه القود فلم يلزم مع المشاركة فثبت انما قتل
 على التحريم اذا امسك صيدا فقتله جرحا انما يبره كل واحد منهما فاقرب بين ذلك وبين اسالك لادعي القتل فلنا انما الزمنا الضمان الضمان
 كان لثبته فيكون بالبدا لا يخرج منه لو امسك فاقرب بينه وبين رضائه وبالاقتضا فليصل له عليه في الادعي لا ينعض بالبدل لانه لو امسك حتى كان
 به لزم لم يلزمه قتلها اذا امسك فقتله اخر **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها الذمة كان على القاتل ان يؤبره بالدم وهي
 نصفه من الرجل فان اثنان او اقلها القود قتل الرجل بها كان ظم ذلك على ان يؤبره والى ذمة الرجل المقتول نصف الذمة ولا يجوز لهم ان يقاموا على هذا
 الشاؤم والقبلى الفقهاء في ذلك ولم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئا من الذمة ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 نفس الرجل بل على النصف منها فيجوز اخذنا النفس الكاملة بالثلاثة اضعاف من فضل ما يدينها **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها
 انما قتل احدهم وامسك الآخر وكان الثالث عبثا لم حتى فرغوا منه يقتل الباقيين ويجلس المسك ابدا حتى يموت وتسلم عن انما ظمهم قد وعى من بعده
 انه يقتل القاتل يجلس المسك حتى يموت وهذا موافق للامانة وضمان الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصلنا في المسك رجل اعني قتل الرجل القود
 على القاتل وانا المسك بغير المسك قال ابو حنيفة ما لك اذا امر عبدان يقتل جلا فقتله فان كان العبد اعجميا مثل السبيد ان كان عربيا يقتل القاتل
 وقال ابن قاسم عن مالك في المسك للرجل حتى يقتله عريان علمها الفضايل ان المسك قد اذ قتل وقال ابي حنيفة في قول مالك ذل البتة قال المسك
 لبعض به فقتله مثل القاتل وعوب لا خرو قال ابي حنيفة لو امر غلامان يقتل جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله فقتل احدهما جلا فقتله
 كما يجحد الزاني وانا المسك ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 وحسنا وكيف يجوز ان يقتل المسك وليس بقاتل وما يمكن ان يبارضوا به ناولي وهو موافق لكتابنا ان البتة قال حنيفة في غيرهم وامسك انما
 انه يقتل القاتل بغير الضمان قال ابو حنيفة قالوا من سار معناه مجلس المسك لان الصبي في لغة المجلس انما هو عريان وعى من غير الضمان
 انه قتل ضمه جرحا ثم قال لو علمنا انما صنع القتل ثم اى تعاون الاستامعة لكانت فبيننا انما يبيح به القتل فلنا هذا خبر واحد لا يوجب
 علما ولا عدولا يرجع بمثل عن الادلة الموجبة للعلم ومعنى الثماني في الخبر هو المشاركة في الشراء والتعاون عليه فاذا كان المسك ليس به في
 القتل فلا يجوز ان يبيح القتل فان قتل المسك والذبح تعاونوا على القتل فلهما القود كما جرحوا جميعا فان قتل المسك بغيره فان قتل
 له وانما هو ممكن من القتل والتبكي لا يعلو به حكم الفعل المكنى منه الا ان كان من مسك ما راع حتى يبيح به لا يبره حكم الزاني البتة هو الخليل
 ان الجماعة لو انفردوا كل واحد منهما بالقتل لزمها القود واذا شارك المسك واذا انفرد بالامسك لم يلزمه القود فلم يلزم مع المشاركة فثبت انما قتل
 على التحريم اذا امسك صيدا فقتله جرحا انما يبره كل واحد منهما فاقرب بين ذلك وبين اسالك لادعي القتل فلنا انما الزمنا الضمان الضمان
 كان لثبته فيكون بالبدا لا يخرج منه لو امسك فاقرب بينه وبين رضائه وبالاقتضا فليصل له عليه في الادعي لا ينعض بالبدل لانه لو امسك حتى كان
 به لزم لم يلزمه قتلها اذا امسك فقتله اخر **مسألة** وما انقرض به الامانة من الرجل او رجل من المرأة عدل او ثلثا او اقلها الذمة كان على القاتل ان يؤبره بالدم وهي
 نصفه من الرجل فان اثنان او اقلها القود قتل الرجل بها كان ظم ذلك على ان يؤبره والى ذمة الرجل المقتول نصف الذمة ولا يجوز لهم ان يقاموا على هذا
 الشاؤم والقبلى الفقهاء في ذلك ولم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئا من الذمة ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا نرى لغيره الا ناولي
 نفس الرجل بل على النصف منها فيجوز اخذنا النفس الكاملة بالثلاثة اضعاف من فضل ما يدينها **مسألة** وما انقرض به الام

في الفضايل والفتا

بأن في الفتا وفي ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه لإجماع المتكدر فاذا قيل كيف يكون ذلك وهو ما نلت عضواً في فتا لا يمنع أن يكون ذلك
على سبيل العقوبة لا نهى بل بالمتبطل لا سببه فاستحق العقوبة بلا خلاف فغير ممنوع أن تكون هذه الفتا من حيث كانت مؤثرة في ما يجري مجرى العقوبة
من قبلنا **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان من كان معناه لا يقبل اهل الذمة مدعى ذلك فذلك لا ينافي ان يقبله عن نفسه منهم
اذا انفرد ذلك ولي الدم والبناء الدم فضل ما بين يدي المسلم والذمة مخالفت ما في الفتا في ذلك لم يعرض وروىنا على صحة إجماع الحق
ولان ولي الدم اذا انفرد قتل المسلم فدا عنه نفساً كما لا يقص فدا عنه فلا بد من ذاء الفضل بين الفهين كما قلناه في المرافعة قبل فانه منعون ان يقبل المسلم
بالكافة فدا عنه فلهذا قلنا نحن منع ذلك فيمكن معناه والفضل فاما المعتاد له والمقتدر عليه فغير ممنوع ان يتخلف حكمه وان يستحق ما لا يستحق من لم يكن
لذلك معناه **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان من جده مذكور لا تجاء رجلان فقال احدهما اننا لم نجد في ذلك الاخر اننا قلناه
خطا وان البناء الدم مخير بين الاخذ بالمطهر العمد وبين الاخذ بالمطهر الخطا وليس يلزم ان يقبلوا جميعاً ولا ان يرفضوا جميعاً الذمة مخالفت ما في الفتا
في ذلك الذي يدل على صحة ما قلنا الطبري في المتكدر وكذا استند ما ذهب اليه هذه المسألة الا في رتبة يرجع الخلاف لنا الى الظن الحسب
وما انفرد به الامامية القول بان ذواته وجده مذكور لا تجاء رجلان فدا عنه نفساً كما لا يقص فدا عنه فلا بد من ذاء الفضل بين الفهين كما قلناه في المرافعة قبل فانه منعون ان يقبل المسلم
ان القتل يد ذاء عنه ما يتاوه هذا القول يكون من سبب المال مخالفت ما في الفتا في ذلك طرقتنا في نفس هذه المسألة هي الطرقة في نفس المسألة
التي قبلنا بالفضل **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان ذواته مذكور لا تجاء رجلان فدا عنه نفساً كما لا يقص فدا عنه فلا بد من ذاء الفضل بين الفهين كما قلناه في المرافعة قبل فانه منعون ان يقبل المسلم
انما ندبنا ان ذواته هي الطرقة بان ذواته لا يكون فطاهراً لا مؤثراً بانها ولتنبات وان اظهر الإجماع ولم على ذلك فطاهراً وبه عايطون في ذلك
هذه صوته عندهم فيمكن ان يكون دونه الذمة الكفاية من اهل الذمة لم يجر في الباطن بل كان قبل كيف يجوز ان يقطع على مكلف ان من اهل النار وفي ذلك ما قلنا
للكيف ولذا قلنا انما علم ان مخلوقاً من نطفة الزا في فقد قطع على ان من اهل النار فكيف يصح مكلفه فلنا لا سبيل لاحد الى القطع على ان مخلوقاً من نطفة
الزنا لا يجر ان يكون فذلك عقداً او شبهة عقداً او امر يخرج به من ان يكون ذائباً لا يقطع احد على ان من على المكلف ولد وانا فاعلم فانه اذا علم ان
امر وقع عليه هذا الوطى من غير عقد ولا طلاق بين ولا شريعة فالظاهر في الولد انه ولد الزنا والذمة يجر فيها على ظاهر الامور دون باطنها **مسألة**
وما انفرد به الامامية القول بان ذواته اهل الكتاب المجوس الذمهم عما نأمنه ذمهم والذمة لا يجر فيها على ظاهر الامور دون باطنها **مسألة**
واجابهم وعلمنا النبي الشورى الحسن سحرنا ذواته الكافر مثل يدر المسلم المجوسي النشوي المجوسي عن المعاهد الذي سواد قال مالك يدر اهل
الكتاب على المصنف من يدر المسلم ويتر المجوسي عما نأمنه ذمهم ودر بان شأهم على المصنف من ذلك وقال الشافعي يدر المجوسي المصنف انك لا يدر
المجوسي عما نأمنه ذمهم والماء على المصنف هذا موافقة من مالك الشافعي لاما مائة في المجوسي خاصة وانما انفرد به غيره في ذلك وجعل في احوال
انتهى اليك ان المسلم لا يجر في اقل مجوساً ونقص ابنا خطأ لوضه نصف لذته وان قبله عدل الزنا كمال الذمة وليدنا على صحة ما ذهبنا إليه لإجماع الحق ورواه
قد ثبت ان لمؤمن لا يقبل بالكافر كل من قال من الامامية بان لمؤمن لا يقبل بالكافر قال بان يدر دون يدر ان شمله في المبلغ وانما ثبت ان
دونه انما مضى عن يدر المسلم فلكلام بكتنا في مبلغ هذا التفصا وبين من وافقنا في جملته التفصا وان مخالفتنا في التفسير فانما خرج ان الفتا
على ما ذكرناه في طرق وجعل العلم فتونا اول من عول في هذا التفصا على ما هو جليل الظن من قياس وخبر واحد ان الخالف جليله ومن قبله سناً
خطا في غير مؤمنه ودر مسلمة الى اهله ثم قال ان كان من يؤمن بغيركم ويدين من مشاق فدر مسلمة الى اهله فكم الكلام لا يفضي النساء
في وجوب الذمة على سبيل الجمل ودره الذي عندنا وان نقصت عن يدر المسلم يسمي الشرية ودره الامر ان غير ممنوع ان يقول لغيره من قبل سماً
فعلته يدر من قبل مسلمة فعلمته يدر ان اخذت في المبلغ او الشا وبقي كونها دين من فاما يمكن ان يخرج به بغيره فانه يدره اليه ان لا يصل كقول
براهه الذمة من الذمة وسائر المحفوظ قد ثبت اننا اذا الزنا المسلم في قبل اليه يجر مما نأمنه ذمهم فقلنا ان مناه لا شك في لو زناه وما زاد على ذلك
من ثلث ونصف وسأله لانه المسلم هو بغيره يدين مع الخلاف فيجب ان يثبت ان ذواته على المبلغ لا يدره يدين من ما عدا فان اجماعنا ورواه
عن حزم عن النبي انه قال في النفس ما من الا بال وهذا يقتضيان ان يكون ذلك في كل نفس قلنا هذا خبر واحد لا يوجب ولا يجوز ان يرجح به
عما ذكرنا من الادلة الموجبة للعلم وهو باق معارضنا خبراً رزقها كثر عن النبي فمنه يدين بعضنا ان الذمة المصنف بعضها ان الذمة الثلث واذ عاقد
الاختار وسقط على ان نكح هذا الخبر يقتضيان المرأة مسابة لم تجز في الذمة وقد قلنا انما يدين ما بالذمة وكذا الذي عندنا **مسألة**
انفرد به الامامية القول بان الذي اقبل مسلمة عدماً وضع الى اولياءه المقتول فان انفردوا واستروا فانه كان له ما لا يجره فلهذا قلنا
قال العبد لولا مخالفت ما في الفتا في ذلك ولم يجره ما شأنا من قبلنا على ما ذهبنا إليه لإجماع المتكدر وايضا ان قتل الذم المسلم غلط في خبر
فغيره من ان يدره في التبعة الى الحد الذي ذكرناه اننا قلنا في الرواية ولجئنا الطائفة عليه **مسألة** وما انفرد به الامامية القول
بان في الشايع النكح ون الموصى قتل الحاصه والذامة والباصعوا السحا في ديه وقد في الحواصه وهي التي تشق الجلد بغير واحد

قوله في السلطان
ذلك من فاشان
حج

کتاب المیزان

[illegible]

في الميراث

الجماع الطائفة عليهم فانهم لا يختلفون فيه وقد بينا ان اجماعهم حجة واضحة فان المال اذا مات عن التمام كما مره ما نك خلفنا بنين وابوين
والمال ينقسم عن الثلثين السدس الى مخرجين امور امان يدخل النقص على كل واحد من هذه التمام ويدخل على بعضهما وقد اجمعنا الان على
ان البنين هنا مقصودان بالاجماع ومن هذا ما وضع اجماع على نفسه من سياتر لا دليل على ذلك في الكتاب يقتضيان له سماً ماعداً ما في
ان يوضه اياه ويجعل النقص لهما بنين اجمعين على نفسه **فصل** ما يدل البصر على ذلك انا اذا انقصنا جميع في التمام واعطينا كل واحد منهم بعض
ما نسا له النص خصصنا ظواهر كثيرة ومن هذا ما اعان الحجة المجاز واذا انقصنا احدهم عدلنا فيما يخص هذا النقص من حده عن الظواهر والبنين
وبعضنا معاه على ظاهره وحقيقته فاذا بان الخصم من النقص انما ينفصل عن غيره من قبله او من كثيره ولا يصير على غيره من الغنى
من سياتر ما هو حصة في الحقيقة وهو اكثر من السدس بن سدان ولا بالتمسك على الشبهة ولا لهم سماً الشبهة لا لهم سماً الشبهة لا لهم سماً
له وجها عن موجب اللغة ولم يبق الا ان يقال لنا كلامكم يقتضيان نقصا بعض التمام المذكور اولى من دخال النقص على الجميع فلم خصصنا بنين
ذكر عن من البنات والاخوان بالنقصا دون من عداهم ما الفرق بينكم وبين من جعل النقص اخلا على غير من ذكرتم وفيه تامين من خصصه في البنات
من عداهم دون غيرهم فالقول بان النقص داخل على البعض لا غير عيناؤه دون غيره فالقول بان النقص داخل على البعض لا غير عيناؤه
بالنقصا قول يخرج عن الاجماع فاما اعطاء من نفى القول من احوالنا وغيرهم على ان التوزيع والوجه كانت لكل واحد منهن حصة في المال والوجه
الاخوان خطا من بصره الى اخرى البنات والاخوان لم يهبطا من بصره الى اخرى فدخل النقص في من لم يهبطه فنقص اولى من حوله على من نقص بل يترتب
واما هو عوى محضه وانما لم يهبطا من بصره الى اخرى فدخل النقص في من لم يهبطه فنقص اولى من حوله على من نقص بل يترتب
الاخوان اما لغو نصيبهما فان دخول القول على الضيق اولى من القوي لم يجدوا فرقا في حجة وهم يرون هذا الترخيص عن ابن عباس في قوله
عنه فلا يجزئهم لما اشترها البئر المملوكة في القول على ما قرئناه وليس بشيء فاقولون في القول ان لا يكون اذا كانت على الميت لم تتركه بالوراثة
فيما كان الواجب للنسبة لئلا على احوال الذين بحسب بولهم من غيره خال النقص على بعضهم وذلك ان احوال الذين مسنونين وجوباً يستبعدون
من تركه الميت ليس له حصة في القول في ذلك فان اضع المال لمحقوقهم استوفوها وان ضاقت حصة بولهم وليس كذلك مسانلة القول لاننا لم يهبطا
بعض الورثة اولى بالنقص من بعض وانهم غير مسنونين كاستواء احوال الذين فاقوا الارمان وما يمكن ان يفرق بين القولين الذين افاضنا
التي كثر عندنا الذين يوزنوا استواء احوال الميت لا سيما في ما ضاقت حصة بولهم لان الحقوق متعاقبة باجواز وصماة لا يجوز ان تستوفي فقط
من مال واحد مع كثر ولا فله وكيفية لشبهه لذين للقول في احوالنا من قبل ان البنات مما جعل لها النقص مع الابوين ويجعل للابنتين الثلثا
مع ما اذا انفردت البنت الواحدة والابنتين عن الابوين غير هذا الفرع هذا اعطاء تركوه من احوالنا في القول في حصة بولهم في امرأة ما نك خلفنا
بنين ابوين وبنات الثلثان السدس والربع وقد بينا في مسئلة امسيتها ما مضى وتكليفنا فيها على شيء خطا في الفصل بشارا وان في الموارث
بطلان هذا التبيين وانما التبع جعل للميت الواحدة النصف لا لاطلاق على كل حال للبنين والبنات على كل حال فان قوله بولهم ولا يورث كل واحد
منهما السدس كلام مبني على انما يتعلق بما نعلم وثنا البصر كيف يجوز ان يرد ان الواحدة النصف للبنين والبنات مع الابوين وهو في قوله
ولا يورث كل واحد منهما السدس ان كان له ولد واشبعنا ذلك ما استوفينا على الخيم لا يمكن ان يكون من مثل هذا في امرأة خلفنا وبنات ابوين
واخوان اب ام لان هذا المسئلة فيها نصف وهو حق التوزيع وثلاث وهو حق الابوين من الام ونصف وهو حق الابن من الاب لا بد من ثلث
الحا في القول ونقصا الجميع او فوا لا اخ من الاب الام بالنقصا وليس لهم ان يقولوا انما جعل للخت النصف اذا انفردت وذلك لان الله
شرط في استحقاقها هذا النصف في الولد ثم يقتضي انما استحقاق ذلك مع فقد الولد على كل حال انما نقول ان البنات في ههنا لا اخ لا يورث
العدل عن الظاهر فيجب ان يكونوا بمثل ذلك في ميراث البنات والبنين مع الابوين فقد جاها وما يدخل النقص على البنات مع زوجهن تحت الظاهر بل
انقص ذلك فانما قول بعض احوالنا صحيحا على صحة ما ذهبنا اليه من دخال النقص على البنات باذنه لو كان مكان البنت والابنتين اب وابوين فاذ
لهم الا ما بقي البنت ليست باحسن حال من الابن فيجب ان يكون لها ما بقي وليس بمثل ذلك لان الابن ليس له سماً التمام المنصوص عليه في موضع
من المواضع وليس كذلك البنت والبنين فانما دعوى الخالفان ان ميراث المؤمنين كان يذهب الى القول في الفرائض وانهم يرون عن ذلك واندر
سئل هو على الميت بنين ابوين زوجة فقال عليه بغيره وبه صائها سماعا باطله لان ما خرجت من هذا القول وسابغنا البئر المحر
الواحدة من غيره كونها ابوين الباقين المصاف والكفاية وهو لا يعرف بمذهبهم ثم يمتنع خلاف ما نقلوه وابن عباس في ما بلغنا ان القول
في الفرائض الا عنه وصورة في الرواية عنه انه كان يقول بالقول عن الشبهة والحسن عيانا والخبر فاما السبعة فانه ولد سنة ستة ثلثين والسبعة
ولد سنة سبع ثلثين مثل ميراث المؤمنين سنة او بعين فكيف يخرج معناها من غير الحسن عيانا مضعف عندنا الحديث والمأوى المظالم قال
سليمان بن مهران لا يمتنع ظاهري المظالم ولو سلم كل ما ذكرناه من كل فرع وجب لم يكونوا باذنه من ذكرناه من السادة والفاضة الذين وكوعه

فِي الْمَبِيرَاتِ

[illegible]

خالد میراث

[illegible]

فَلْيُزِيلْ مِنْكُمْ نُسُكًا

الكلام الشريعة لولم ذلك لزم ان يثبت الاموال مع اولد للذكر مثل حظ الانثيين ان ساءوا بينهما لاسوئتهما في الذخيرة والولادة والزوج ابنت
 مثلثة الاخوة والاخوان من الام والجد والجدة اذا استوفيت في النسب والجنس والعتبة فلهذا المستند وبعبارة على ذلك ابو بكر الحاكمي على الرازي المحقق فان الام
 والام انما لم يمتهم ما غيرهما فللام الثلث ثلاثان فاما دخل عليها من اسحق فبعض المال وجب من حجبها الى ما كان لها في الاصل كشرهين كان
 بينهما ما لا لاحد في الثلث والآخر ثلثا فاسحق مستحق نصف هذا المال الواجب بقسم ما بقى من المال على ما كان لها في الاصل لصاحب الثلث ثلث
 ما بقى لصاحب الثلثين ثلثا ما بقى ومضى ابو بكر الرازي في هذا الاجتهاد بان قال ان الله تعالى جعل مثل ذلك ثلاث البنت بقوله تعالى لذكر مثل
 حظ الانثيين ثم لما سقى الزوج والزوجة ما سقى لهما واخذ نصيبهما كان الباقي بين الاب والبنت على ما كان عليه قبل خلوها وكون بين الاخ والاب
 وهذا يقتضي في مسألة الابوين ان يكون احدا الزوج والزوجة بينهما موجب يكون ما كان لابيوي على الاستغناء في الاصل قبل دخول الزوجين هذا
 الاجتهاد وكن يبنى على فساد الاموال الله تعالى فرض الام الثلث عند انفصال الابوين بالميراث ولم يمتثل ثلاثا فاعطيت ما بقى كان للثنتين انفا فالا
 لان السهم العقب ان كان من الام الثلث في كل من موضع وقد بينا ان الظاهر يقتضي ان الثلث من اصل المال حجب عطاء الثلث كما لو من المال
 مع الداخل فقد الداخل يكون ذلك ما بقى كما بانا كان ولا يشترط ذلك الغير بكون فان الغير يكون في المال لكل واحد منهما النصف فاذا اسحق مستحق
 المال شبا اعطيت الواحد الثلث والاخر الثلثين بعد المخرج لان سهمها ما معبته مذكور في تدبيرنا ان سهم الام مذكور في القرآن وسهم الاب في
 معين ايمانها لما بقى بعد فرض الام ولا يشترط ذلك ما ذكره الرازي في الاب والبنت في الاخ والاخت لان الله تعالى قد صرح في نصيب ذكره بان المذكور مثل
 حظ الانثيين فيبقي ان تكون النسبة على ذلك مع الانفصال والاجتماع ولم يصح في الابوين بان للاب مع الانفصال الثلثين فاقترع الامر ولا وجه
 للجمع بينهما **مسألة** وما انفرد به الامامة انه لا يرفع الوالد من الاصل ما سوا الولد الزوج والزوج وذهب فيها العامة الى
 خلاف ذلك وذهب الاخوة والاخوان مع الام على بعض الوجوه وليست على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة الكبار فيكون قولهم في قولنا
 الارحام بعضهم اولى ببعضنا من كتاب الله ذلك علمنا ان الوالد من اقرب الميتم من اخوته لانه ينفردون لغيرهما والوالدان ينفردان بنفوسهما
 وبقية فان الله تعالى جعل للوالدين حقا على كل واحد منهن ما سوا الولد من الاصل في ذلك كما كان الاخوة والاخوان لا ينفردون
 شبا مع الاب كل حجب لا يرفع الام **مسألة** وما انفرد به الامامة انهم ذهبوا في حق من خلف الدية وبنوا للثلاث
 النصف وللأبوين السدس وما بقى من عتبتهم على حصة اسمائهم وخالفوا في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان للثلاث النصف والام السدس في ذلك
 ما بقى هو الثلث قبلنا على صحة ما ذهبنا اليه في قولنا الاجتماع المزدولان الابوين لهما السدس انهما الكتاب للثلاث النصف فكل واحد منهن يبقى السدس
 فيجب ان يكون سوا كل واحد منهن في قولهم في قولنا الارحام بعضهم اولى ببعضنا من كتاب الله فكيف يجوز هذا الباقي الاب انما له السدس مع الولد فاذا
 قالوا بالحبس المضمون لذكر العتبة فقد تقدم من الكلام في ذلك ما بينه كفائته وان خبرهم فاصح يقتضي ان يبقى الفرض شبا وبنوا فابقت الفرض شبا
 بل قد استوفى النصف جميع المال **مسألة** وما انفرد به الامامة انهم ذهبوا في حق من خلف الدية وبنوا للثلاث
 ولا حاد ابويه السدس وما بقى فهو وعلى البنين احد الابوين ليس لابن شبي وخالفنا الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان السدس لهما
 من هذه العتبة لابن الابن والابن بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة المزدولان احد الابوين اقرب الميتم من ابنته والفقهاء
 في الميراث تكفي بخوارق ان يثبت الجسد مع الغير لان مخالفتنا به ولو كان ذلك على الخبر المذكور في قوله عن النبي ما ابقت الفرض فلا يرد في
 عصبة ذكره وقد اسلفنا من الكلام في بطلان هذا الخبر ما بينه كفائته ثم لو كان صحيحا لكان للابن ان يكون هو ولي الميراث من ابن الابن فلو كان
 التبعيب لكان يرفعون لكان الاب اخا من ابن الابن به **مسألة** وما انفرد به الامامة القول بانه لا يوجب الام عن الثلث الى
 السدس الاخوة من الام خاصة وانما يوجبها الاخوة من الاب والام من الابن خالفنا في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام يوجبون كما
 يوجب الاخوة من الاب الام ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه في قولنا الاجتماع المزدولان اخي علينا بطلان قوله فان كان له لوة فلا يمتد السدس ان الله تعالى
 الاخوة من الام خاصة كما بينا ولا اخوة من الاب فلهذا عموما يرجع على الاجتماع فانه لا خلاف بين الطائفة في هذا القول قول من يقول من اخا كيجوز
 ان يوجب الاخوة من الام في قولنا ما وثقنا بالسر جواز سقوط الجواز لما استوفيت ذلك لفظا وزائدا فاقم بقوله عن عائمة انكم لا تجوزون الا ان يبقوا من عتبتهم
مسألة وما انفرد به الامامة القول بانه لا يرفع الام مع الولد كواكان وانما احد الوالدان بالزوج والزوج وخالفنا في الفقهاء في ذلك فلو
 للاخوة والاخوان والغير واولادهم نصيبا مع لبنات الله بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجتماع المزدولان من يرفع احد منهن كوا مع لبناتنا
 ان يرفع لبنين كان اسم الولد لبننا والجميع وكان يرفع لبنين كغير الابن ما يقولون عليه خبر عتبتهم في ذلك انهم لم يثبتوا ما بيننا **مسألة**
 وما انفرد به الامامة القول بالابن يفضل دون سائر الورثة بسبب بغيره خاتمه وصحفه وباقي الفقهاء الجاهلون في ذلك والله تعالى يقول في حق
 ان يفضل الابن من الذكر وما ذكرنا هو ان يرفع لبنين كغير الابن يرفع لبنين دون باقي الورثة وانما حجب عتبتهم عليه هذا على كل ما انفرد من الفقهاء

فوائد الميراث

[illegible]

في الميزان

فلا يخفى الميزان وقال ابن هبث نال ذلك لاهرب الفائل من غير مثل شيئا ولا من ناله وان قلته خطا لم يهرث من غيره ويرث من سائر ناله وهو قول الاموي واما
 ثراه موافقة الاما مئة وقال ابن شبر لاهرب فائل الخطا وقال النوري لاهرب الفائل من ناله المعقول لادبته وحكي المير على الشافعي انه قال اذا قلنا ان
 العادل والعاقل لا يبايع الا بوزان لا بتمنا فالان واليه بدل على صحته ناهيها اليه لاجماع المير في بدل عليه فلو اضر ان الموارث كل ما مثل قوله
 هو صيحه الله في ولاكم فاذا هو ضنا بقائل العدم وخرج بدل ليل فاطمعت ببيت مثله فائل الخطا ويمكن ان يقوى ذلك ايضا بان الخطا معن وغيره
 ولا مستحق للعقاب فلا يجيبك بحرم من الميراث الذي يحرمه العام على سبيل العقوبة فان اخرج الخطا لقبولكم ومن قبل ومنه خطا يخرج رفته فوضعه
 مسئلة الى اهله فلو كان الفائل وارثا وجعل عليه تسليم الدية فالجواب عن ذلك ان وجوب تسليم الدية على الفائل الى اهله لا يدل على انه لاهرب ثارون
 الدية من تركه لانه لا شئ في بين الميراث تسليم الدية واكثر ما في ذلك لاهرب من الدية التي يجب عليه تسليمها شيئا والى هذا ذهب مسكت
 وبما انفردت به لانا مئة الفوا ان من مات مصلفا لا ابا ماموكا واما ماموكا فان الواجب ان يشترى ابوه وامه من تركه ويعتق عليه بوزان في الزكاة
 وباقى الفقهاء في الفوق ذلك فلو كان ابن مسعود قال ان جلا فاما ان ترك ابا ماموكا انه يشترى من تركه ويعتق اليه بدل على عقده واذ هب
 البئر لانا مئة لاجماع الميراث ولا يكون لها نص في عبادة وهو العتق فقول مسكت وما ظن انقاد الاما مئة به فادخلوا اليه
 من ان الوصية للموارث قبله وليس للموارث دها وقد اضمهم هذا المذهب بعض الفقهاء وان كان الجبر والغاليل على خلافه واليه بدل على صحة ما
 اليه من ذلك بعد لاجماع الميراث وخالفتم كتب عليكم ان احضروكم الموت من تركه خيرا الوصية للموارث في الاقربين هذا نص في موضع الخلاف وان
 قوله من وصية هو صيها وروى هذا عام في الاقرب الاجانب من خص به الاجانب ووالا قارب فقد عدل عن الظاهر فغير دليل باق فان هذا احسن
 الى قارب فندب الله في كل احسن اعفوا وسمعا لم يخص بعدا من غير بدلك ولا فرق بين ان يعطيه ثمانية من ناله او في غيره بين ان يوصي
 بذلك لانه احسن اليهم فضل مندب فان قالوا ان الامة منسوخة بانه للموارث في عيار وعن النبي من ترك ماله من غير وصية فله من تركه لاهرب ثارون فلو كان ذلك
 ان الشئ بين الجبر ما يكون اذا شئ في العمل بوجبهما ولا شئ في بين الموارث في اية الوصية والعمل بقبضها جميعا سايع فكيف يجوز ان يدعي انه
 الموارث انما ناهي الامة الوصية مع فضل الله في قما الاخبار المروية في هذا الباب فلا اعتراض بها الا هنا اذا سلمت من فلاح وجرح وبغض
 كانت قبض الميراث لا يثبت في العلم اليقين لا يجوز ان ينسخ بما يقضي الظن كما لا يقضي الظن بل لا يجوز العلم وانما لا يختص كل الله بجهة الاحاد فالاول
 ان لا ينسخ بها وقد تبنا ذلك كما بنا في اصول الفقه بسطناه وصول القوم على خبره وبه شئت خوش عبد الرحمن عن عمر بن خارجة عن النبي
 انه قال لا يجوز لوارث وصية وعلى خبره وبه اسمعيل بن عيسى عن شريح بن سلم عن ابي امامة الباهلي قال سمعت النبي يقول في خطبة عام حجة الوداع ان الله
 قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث على خبره وبه اسحق بن ابراهيم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي انه قال لا وصية
 لوارث فاما خبر شهر بن جوشب فهو عند غلاة الحديث ضعيف مع ذلك انه يقر به عن عبد الرحمن بن عثمان ونفره به عبد الرحمن بن عمرو بن خارجة ليس له
 عن النبي الا هذا الحديث من يعبدان بخطب النبي في الموسم انه لا وصية لوارث فلا يروى به عنه المطبقون به من صحابته وروى به في مجمل وهو عمرو بن
 ثم لا يروى به عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن اشهر بن خوش وهو ضعيف عنهم عند جميع الرواة واما حديث ابي امامة فلا يثبت وهو مرسى الله
 رواه عن شريح بن اسمعيل بن عباس رواه وهو ضعيف حديث عمر بن شريح بن اسمعيل وهو ضعيف عنهم في الحديث وجميع من رواه عن عمرو بن دينار لم يروى
 جابر السدوسي وماروي عن ابن عباس اصل له عن الخطا فلو رايه جالح بن محمد عن ابن جوح عن عطاء الخراساني وعطاء
 الخراساني ضعيف لم يلق ابن عباس واما ارسله عنهم وروى عن علي بن بعض المخالفين بان الوصية
 للموارثين ايتا وبعضهم على بعض وذلك كما يكسب لعداؤهم والبعض ان لا قارب
 ويدعو الى عفو الموصي فطبعة الترمذي وهذا ضعيف جدا لانه
 ان مع الوصية لا قارب يوافقون مع نفسيهم على
 بعض المخالفين والاحسان ان ذلك
 يدعو الى السد العدا
 ولا خلاف في جرحه

فمخرج الميراث ما بين وبينه وبين الميراث والاولى الميراث والاولى الميراث والاولى الميراث
 ١٢٥

كتاب الطهارة

كالذباب الجراد والزنابر وما اشبهها لا ينجس بالموت ولا ينجس لما اذا وقع فيه لم يلهل كان او كثر او اوجع فافشا في هذه المسئلة ولكن لما
 وللشافعية فيها قولان قالوا في القديم لم ينجس الماء وفي الجدد ينجس ليلنا على صحة ما قلنا اليه قوله نعم ذلك اجلنا اوحى الحق تعالى طاعم
 بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فظاهر هذه الاية يقتضي انه لا ينجس من الطمخ وما الا ما تقتضي كونه ولم يقتضي كونه فاف
 فيه بعض ما لا نفى له سائل من الطعام والشراب فوجب ان يكون مباحا فلو كان نجسا لما ايج اكله وشربه ولا يلزمنا ما اخبرنا من عموم
 هذه الاية من المحرمات الكثيرة لان الدليل اقصى ذلك لادله في الاختلاف بين مقتضى العدل عن ظاهر الاية فان قيل قوله مقتضى عدلهم
 الميتة والدم ولحم الخنزير وقوله في الاية الى تعليقها بالان ان تكون ميتة قد دل على جلالنا ذكره قلنا لعلنا على ما ظننهم لانهم لم
 ان اسم الميتة بالاطلاق يقتضي ما لا ينفسر لسائل من البعوض والبقا وانا انما نتكلم في ما يقع على ان ينجس تحت الميتة انما المراد به ما يقع
 في غير الميتة دون غيرها من كل بيع ومصرف وانفعا والماء والكل نجاسة الميتة ان يكون موقفا في طهارة او نجاسة على ذلك لانه لو
 بعده الله نعم في الحيوان من الطمخ ما ينجس يكون ظاهره ان يكون موقفا في طهارة او نجاسة على ذلك لانه لو
 عموم في الحيوان الميتة قد دل على ان حيوانا في الماء لا ينجس لان المثل بوجوب الموت الا انما نرى في طعام شرب الحيوان فانما الموت
 في الحال لم يقتض ان ينجس بالان والبا دلو كان موقفا بوجوب الحيوان لما امرنا بقتل ما مع علمنا بوجوب موقفا في خبر اخر وفي خبر الشيخ
 انه قال كل طعام او شراب مقتضى دابة ليس لما دام في حاله كونه شرابا او موقفا **المسئلة ٩** اشعر الميتة طاهرة في كل شعر الكلب والخنزير
 للذكاة وموته وكان سوا الصبيح عندنا مائة ذلك لان ما لا يؤكل لحمه ما ليس بكنية لا ينجس ولا انتاؤثر فيه الزكاة وتخرجه من ان يكون
 ميتة او لولم كان نجسا فغسل بخر جري خروج نفسه بركا وهو دابة نجس جفينة وقال الشافعية ما لا يؤكل لحمه لا ينجس الزكاة وموته فكان
 سواء وليلنا على صحة ذلك اجماع القرية الحنفية عليه ما ذكر عن النبي من قوله دابة الاية فكانت في بعض الاجزاء ذكاة الاية دابة باغ فاف
 الذكاة مقام الدباغ فافقت ذلك ان يابعد الدباغ في طهارة بعد الذكاة **المسئلة ٩** اشعر الميتة طاهرة في كل شعر الكلب والخنزير
 هذا الصحيح وهو مذهبنا وهو مذهب جفينة والشافعية وقال الشافعية ان ذلك كل نجس ليلنا على صحة ما قلنا اليه بعد اجماع الشافعية
 قوله نعم من اصواتها واولها واستخارها انا ثا ومثاعا الى حين فامتن علينا بان جعل لنا في ذلك منافع لم يفرق بين الذكاة والميتة والحيوان
 الا لما اشبهها بالحيوان لا ينجس الانتفاع به اية فان الشعر جوده فيه الاثر وان الحيوان لا يباحذ منه كما لا يمتنع سائر اعضائه وابتدع لو كان
 فيه جوده لما جاز احد من الحيوان في حال حيوانه والانتفاع به كما لا يجوز في سائر اجزائه ويعقوب ذلك ما ذكره من قوله ما يفرق بين الميتة والحيوان
 فيه موقفا والشعرين منها في حال حيوانها ولا يكون ميتة كان بمنزلة سائر اجزائها وينبغي الانتفاع به اذا ثبت ان الشعر والصوف والفرس
 لا حيوة فيه لم ينجس الموت واذ لم ينجس الموت كانت حيوانه بعد كونه ميتة وليس ثم ما يغفل عن قوله نعم مقتضى علمكم الميتة فان اسم الميتة
 يشاير الجمل سائر اجزائها وذلك ان الميتة اسم لا ينجس الموت الشعر لا ينجس الموت كما لا ينجس الجوده وينجس عن الظاهر ليس له حدان يقول
 ان الشعر الصوف والفرس والكلب والخنزير والكلب فاما ثبت ذلك انه لا يكون من جملة الحيوان لا ينجس الجوده وما لا ينجس الجوده ليس بجلد وانما
 متصلا به **المسئلة ١٠** جلد الميتة لا ينجس بالذباغ وهذا صحيح وعندنا انه لا ينجس جلد الميتة بالذباغ ومثافت سائر الفس في ذلك
 الا ما ذكره عن جملته فان منع من ثبوت جلد الميتة بالذباغ الدليل على صحة ما قلنا من اجماع المتقدم ذكره وابتدع قوله نعم مقتضى علمكم الميتة
 واسم الميتة يشاير الجمل بجلد الميتة بالذباغ وبعد وابتدع ما ذكره من النبي قال ملك وموته بغيره لا ينجس من الميتة بالذباغ لا عصب هذا الصريح في نفي
 من هبنا وينبغي على امرنا من قوله نعم مقتضى علمكم الميتة بالذباغ الدليل على صحة ما قلنا من اجماع المتقدم ذكره وابتدع قوله نعم مقتضى علمكم الميتة
 قبل الذباغ وبعد ولا يشاير الجمل بجلد الميتة بالذباغ الدليل على صحة ما قلنا من اجماع المتقدم ذكره وابتدع قوله نعم مقتضى علمكم الميتة
المسئلة ١١ البس غسل الاناء من نوع الكلب والخنزير عدس او عايجي غسل الى ان ينقش الظفر من الظهيرة والظفر من الظهيرة
 ان الاناء يغسل في نوع الكلب ثلاث مرات او في سائر انواع الكلب عدس او عايجي غسل الى ان ينقش الظفر من الظهيرة والظفر من الظهيرة
 يغسل سبعا احدهم بالتراب دسب ذلك لان الغسل ليس بواجب كونه مستحب فان استعمل لا يكون الا سبعا وموته ميتة ودون ذلك الحسن
 حتى يغسل سبعا والثامنة بالتراب ثا الدليل على نجاسة بعد اجماع المتقدم ذكره وهو ان الاخذ بالظفر عن النبي انه امر بغسل الاناء
 اذا وقع فيه الكلب الا بغيره في وجوه الغسل لا يكون الا من نجاسة وفي بعض الاجناسا باقرا الماء وكل ذلك يدل على النجاسة مما رو
 فيه ما رواه ابو هريرة عن النبي قال اذا وقع الكلب في اناء احدكم فليغسله ثلاثا او نجسا او سبعا ودسب علمه ان النبي قال اذا وقع
 الكلب في اناء احدكم فليغسله ثلاث مرات والدليل على ان ثبوت ذلك على ان ثبوت ذلك على ان ثبوت ذلك على ان ثبوت ذلك على ان ثبوت ذلك
 ومن زاد على هذا العد كان عليه دليل لا يجره قطع العد ثبوتنا على ذلك ولا نأمن من استعمال الاجناسا لم يزلنا على الثلاث على النجاسة

کتاب الطہارۃ

وہی ہے

کتاب الطہارۃ

[illegible]

وَالْقَلْبُ عَلَىٰ لَإَنِّهَا نَزَّاهُ
وَجِبَابُهَا عَلَىٰ لَإَنِّهَا نَزَّاهُ

کتاب الطهارة

[illegible]

وَقَدْ تَرَىٰ فِيهَا حِجْنَ
مَا مَشَتْهُ وَتَقْتَنَاهُ
فَإِنْ مَشَتْ فِي رِجْلِهَا
مِنْ الْعِشْقِ يَمِينُ

کتاب لطائف

[illegible]

ما لکھے من کو
جو جہان پر ہے یہ عالم
مزل غصاؤں و غم
فکارت

الأبناء

وَجِبَانٌ يَكُونُ حِفْظًا
لِأَبْنَاءِ الشَّهِيدِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ
عَشْرًا بِمِائَةٍ
عِنْدَ ثَلَاثِ الْفِتْرِ
وَالْكَرَّةِ

كتاب الصلوة

الكلام في معنى هذا اللفظ في الشرع وما يشي به قوله من خروج وقت المغرب دخول وقت العشاء الآخر وقد استدل الشافعي على ان الشفق الكبري
 بعبودته وقت المغرب بدخول وقت العشاء الآخر وهو المغرب دون البياض ما رواه جابر بن ان سائلا قال سالت النبي عن مواضع الصلوة فقال الوصلت عن
 ذلك الخبر لان قال صلى العشاء قبل عبودته الشفق ولا يجوز ان يكون المراد بذلك قبل عبودته الشفق الكبري لان فعل الصلوة في ذلك الوقت
 لا يجوز اجماعا فثبت ان المراد من قبل الشفق الكبري هو البياض وهذا الخبر لا يصلح ان يستدل به لان فعل العشاء الاخره قبل عبودته الشفق الكبري هو المغرب
 عندنا ناجز بل يجوز عندنا ان يصلي العشاء الاخره عقب المغرب بلا فصل وهو هذا الذي ادعانا لا يجوز عندنا ذلك على ما ذهب الشافعي وابو حنيفة
المسئلة ٧ افضل الاوقات في الصلوة كلها اولها هذا صحيح هو هذا ما احتجنا به والدليل على صحة هذا الاجماع المتقدم منا رواية ابن
 مسعود قال سالت النبي فقلت فافضل الاعمال قال فقال الصلوة في اول وقتها ووثاقه من فروة النخيل قال افضل الاعمال عند الله الصلوة
 في اول الوقت واثبت عليهم الصلوة في اول وقتها احتياط للفرص ولا وانما يجوز ان يعجز عن ذلك فمما روي عنه من قوله اسفر بابا بغير فانه اعظم للاجر
 من ان لا يفعل ذلك انه لا يصلي الا بعد ان يفرغ من ما سبغ الفجر وهو طلوع الشمس ولم يذكر اسفارا النهار **المسئلة ٨** وفي صلوة الليل من خير
 بذهب ثلث الليل في مطلع الفجر عندنا ان وقت الليل بعد انضامه وكلما قرب من الفجر كان افضل والدليل على صحة ما ذهبنا اليه اجماع
 المتقدم ان صلوة الليل بعد انضامه لليل في واجهه اشرف منها في ثلثه وثلثه في ثلثها الثواب بكثير لما اخرجنا من اذكرناه من الوقت
المسئلة ٩ ولا يشر بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها هذا صحيح وعندنا انه يجوز ان يصلي في الاوقات
 الممنوعة عن الصلوة فيها اكل صلوة لها سبب فمما رواه لا يجوز ان يبتدئ فيها التواضع وانما فعل ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز فعل
 الخ لها سبب وقيل من اجل المنهي عنه وهو ما بعد الصبح الصحيح الى حين مطلع الشمس ما بعد العصر لان يجوز في الاوقات الثلاثة
 التي هي عنها الاحل الوقت في حال طلوع الشمس واستوائها والزلزال حال غروبها الا العصر اذا كان في وقتها ان يصلي فيه وفي الغروب دليلنا
 بعد الاجماع المذكور في وقتهم اتم الصلوة والظاهر ان جميع الاوقات ولا يلزم على ذلك فعل التواضع في الاوقات الممنوعة عنها لان يخرج بدلها وما
 عظم من قوله من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولم يفصل بين وقت اخر وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما بعد الصبح فقال له النبي
 ما هاتان الركعتان فقال كعنا الصبح فلوليكم بها ازا لانكم علمتم فان غلبوا بقوله لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس حتى تطلع
 بعد العصر حتى تغرب الشمس يجوز ان ذلك عام في الصلوة الى ان استواء الليل لا استوائها واختارنا خاصة في جواز ما روي **المسئلة ١٠**
 لا ولا يشر بالظنوع بعد الفجر بعد العصر عندنا انه لا يجوز الظنوع بعد صلوة الفجر في ذوال الشمس الا في يوم الجمعة خاصة ولا يجوز
 الظنوع بعد صلوة العصر وانما فعل ذلك الشافعي وقال الفخر ابو حنيفة في جواز التقلد في ذوال الشمس من يوم الجمعة وثلثها على صحة ما
 ذهبنا اليه من منع التقلد في الاوقات التي ذكرناها ذكره من قوله لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلوة بعد العصر حتى تغرب
 الشمس في حديث الصباح انتم مني عن الصلوة في وقت الظنوع والتمسح في وقتها والدليل على جواز ذلك يوم الجمعة خاصة فهو بعد اجماع لقوله
 الفخر ما رواه ابو هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ذوال الشمس الا في يوم الجمعة **المسئلة ١١** لا والمساوق
 ان يجمع بين الظنوع والعصر ما بين ذوال الشمس والمغرب وما بين العشاءين ما بين غروب الشمس والظنوع الفجر بدلتنا في ذوال هذه الصلوة
 ودلتنا عليه لادعنا لذكره والامارة للمساوق ان يجمع بين الظنوع والعصر ما بين ذوال الشمس والظنوع الفجر بدلتنا في ذوال هذه الصلوة
 فثبت من وقت العصر بعد ذلك احد من اهلنا لا يدخل فيه الاخر لان ليس للمساوق ان يصلي الصلوة في غير وقتها كما ان ليس لها من ذلك
المسئلة ١٢ من اخطأ القبلة وعلم به قبل وقت الصلوة وقادرا عليها فان علم بعد غروبها فلا اعادته عليه هذا صحيح عندنا انه
 اذا خرج في القبلة فخطأ ثم ثبت ان لم يخطأ ان لم يخطأ ما دام في الوقت ولا اعادته عليه بعد خروج الوقت وقد ذكرنا ان كان خطا بمسبب او خطأ
 اعادته ما دام الوقت باقيا فان خرج الوقت فلا اعادته عليه فان استبدل القبلة اعاد على كل حال الاول هو الموعول عليه واقصر فمما ذهبنا اليه ان
 وقال ابو حنيفة وانما بان صلواته ما مضى ولا اعادته عليه على كل حال قال الشافعي في الجديد ان من اخطأ القبلة ثم ثبت ان لم يخطأ ولو لم يخطأ
 الصلوة وقوله في العلم مثل قول في حنيفة دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع المتقدم ذكره قوله نعم وحديث ما كنتم تلووا ووجه حكمكم
 فوجب التوجه على كل فصل في سطر البيت فان لم يفعل ذلك كان الامر عليه بان ياتى بغير الاعادة فان قبله لا يبرئ نفسه وجوب التوجه على كل فصل
 وليس فيها دلالة على انه اذا لم يفعل لزمه الاعادة فلما لم يخرج بالاثبات على وجوب القبلة اعاد على كل فصل فان لم ياتى
 المطلوبين في وقتها فليزجره فليزجره وليس له ان يقول هذه الاية بما يتبع ان يتبعها الشافعي لان وجوب القبلة اعاد على كل حال في الوقت وعند
 خروج الوقت وانتم تفصلون بين الاية وبين وقتها لا يبرئ نفسه الاية بنفسه الافضل بينه ما خلا دليلكم على ما ذهبكم في الاية فلما اعاد الله نعم كل فصل
 فليزجره من لا بالوجه الى سطر البيت ما دام في الوقت ولم يات به بالوجه بعد خروج الوقت فهو اذا خرج في القبلة وبقي الاجتهاد ثم ثبت ان لم يخطأ في

عصر يوم

مغليبه

لاننا انما اسرنا بالصلوة
 لا بغيرها والاراء ما كان
 في الوقت والصلوة ما خرج
 من الوقت

کتاب الصلوة

فَالْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ

وَجِبْ

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده

كتاب الصلوة

فامر بالصلاة عليه اجتمعنا على ان الصلوة عليه لا يجزئ غيره الصلوة فلم يكن موضع جعل عليه لا الصلوة وهذا الوجه يوجب الصلوة على النبي
 في الشهادتين معا ودون غايته ان النبي قال لا تقبل صلاة الا بصلواتي والصلوة على النبي **المسألة ٢** كل صلوة وموحي عند
 ان القنوت مستحب في كل صلوة وهو بابها من غير باقها في الصلاة اشهدنا ان لا اله الا الله والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 عند خاتمة المسلمين الى الدعاء وقال ابو جعفر واصحابه وابن عمر والثوري ورواية الباقين ان القنوت في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الاجماع المتقدم قوله نعم وقوموا لله فانتبه وهذا امره لنا بالصلوة فان قيل ان القنوت هو طول القيام في الصلوة بدلا لما ذكره في
 من قوله فضل الصلوة طول القنوت يعني طول القيام فلما لا يجزئ هذه اللفظة في الغزوة والمغربة مجبنا هذه الشريعة والمفهوم في الشريعة من قولنا
 قنوت هو الدعاء المخصوص كما انه لا يجزئ بمعنى لفظ الصلوة في اللفظ وانما يجزئ معناها في الشرع ونحن نعلم ما ذكره عن النبي من قوله فضل الصلوة
 طول القنوت على انه زاد به الدعاء انما لان طول الدعاء والنصر الى الله نعم عباده وتوكل على القنوت في صلوة النبي ما رواه ان قال كان
 رسول الله يفتي في الشيء الى ان تارق الدنيا فان غلق الخافض ادى عن عمر انه قال قلت رسول الله سمعتك في كل صلاة المداخلة في سنة
 الصلوة غير الصلوة ثم ترك ذلك ويجوز جعله في غير ذلك على ان كان يدعو على اقوام باعبائهم ثم ترك ذلك على ان كان يدعو عندهم في الصلاة
الاولى المسألة ٣ ومن اشهد في صلاة من وسب نفسه لم يثبت بطلان صلاته هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وهو مذهب الشافعي وقوله
 الجديد وقال في القنوت بطل الطهارة ولا يبطل الصلوة فينبغي علمنا وهو قول مالك وابي جعفر وقال المحققون من اصحابنا لا يجزئ الا بصلوات
 عندهم الا يثبت على صلاته لان افضل افر من الصلوة ويشير وعندنا الاعضا افعال بنا في الصلوة فتركوا القنوت لانه لم يثبت فينا في الصلاة عليه
 بعد الاجماع المنكر وان الصلوة في الذمة يثبت فلا يسقط عنها الا يثبت في ذلك علمنا ان الحد اذا سب نفسه لم يبعد الوضوء والصلوة بل يؤمن
 وينبغي ما يقول اصحابنا في حقه فان قسمة ما برئت بغيره اذا اعاد فقد بطلت براءة ذمته فوجب له عادة وايضا ما ذكره عن من قوله لا يبطل
 باي احدكم وهو في الصلوة فيفتح بين اليقين فلا يصرح حتى يسمع صوتا او يوجب بها وهذا الحديث لا كلامنا فيه قد سمع الصوت وجعل في حقه
 افضل افر من الصلوة فان قالوا نحن اذا اوجبتنا عليه ان يصرح في الصلوة لم يصرح ثم يبنى على ما فعله فقد قلنا بوجوب الخبر لنا الخبر بطلان الصلوة
 عن الصلوة فان قالوا وانهم يقولون انهم قالوا في الصلوة انما بل هو في اذان شاعرا بالوضوء وايضا قد ذكره عن النبي انه قال لا صلوة الا بصلواتي
 سبقت الحديث فلان قوله فوجب لا يكون في الصلوة وان يخرج بعد الطهارة عما رواه ابو داود واسناده عن النبي انه قال لا صلوة
 احدكم في الصلوة فليصبر ولينصبر وليعد صلاته فان قالوا يخل ذلك على العذر لا يجوز ان تحضره لا بدليل في ظاهر الامر والوجه ولا يخفى
 على الاشياء الا بدليل فان احتجوا بما رواه ابن ابي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا قال احدكم في الصلوة او رجع فليصبر ولينصبر ولا يصرح
 على صلاته فلم يكلم في الجواب عن ذلك ان هذا خبر ضعيف مطعون فيمنه فاقومتم ونحن نقول به بوجبه لان الف والرواف عندنا ليسوا بمتفقين
 الوضوء فاجتمعنا الا في ان غسل الخافض والبناء على الصلوة وليس كذلك في الاحداث لانهم لم يوضوا **المسألة ٤** ومن تكلم
 في صلاته ناسيا او متعمدا يبطل صلاته الذي يذهب اليه اصحابنا ان من تكلم منعدا يبطل صلاته ومن تكلم ناسيا فلا اعادته عليه انما يكره
 السمع وقال الشافعي من تكلم في صلاته او تجاها هذا الكلام لم يبطل صلاته وقال مالك كلام الناس لا يبطل الصلوة وكل كلام الغلاة اكره
 فيه مفسد للصلوة وقال ابو جعفر كلام الغلاة لا يبطل صلاته ولا يكره في كلامه بطلان الصلوة وقال الخليلي كلامه يبطل الصلوة عندنا
 ولبطلان كلام الناس لا يبطل الصلوة بعد الاجماع المتقدم فاودع عن النبي صلى الله عليه وسلم ما استكرهوا عليه لم يرفع الفعل كونه
 ذلك لا يرفع وانما اودع الحكم وذلك عام في جميع الاحكام الا انما قام عليه دليل فان قبل المار وقع الائم بدخل في جملته الاحكام واللفظ
 عام للجميع ايضا ما ذكره عن من قوله فلا يصرح حتى يسمع صوتا او يوجب بها وكذا كلامه فدل على انه ليس بمعد بقطع الصلوة ولا اسد
 الشافعي جيزه في الحديث انما يجره وانما يصرح باصحابه العصر مسلم في الركعتين الاولى فقام في اليدين فقال اقص او نسب بان سأل
 الله فليل على الناس فقال صدقوا اليدين فقالوا نعم وفي خبر اخر انه قيل على ابي بكر وعمر خاضعة فقالا نعم فام ما في من صلاته وسجد
 سجدتين وهو جالس بعد السليم فوضع الاسد لانهم تكلم في الصلوة ناسيا وتكلم بعد ذلك وهو بعد ان خرج من الصلوة ثم ام في
 على صلاته فدل على ان الكلام مع النسيان لا يبطل الصلوة وعندنا في حقه ان هذا الكلام يبطل الصلوة فان قبل هذه اللفظة كانت صلاته
 الاسلام حيث كان الكلام يبطل الصلوة فان قبل مبنا في الصلوة ثم نسي فلما انا هذا الكلام في الصلوة قبل الجهر ثم نسي بعد ما الارز
 ان عبد الله بن مسعود قال ندمت على النبي صلى الله عليه وسلم من ارض الجبهة فليل عليه فلم يتركه ثم قال انما احك الله ان تكلموا في الصلوة وهذه الغنة
 كانت بعد الجهر لان باهجرة اسلم بعد الجهر تسبع سبعا النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الكلام مبنا لم يبق في بعض الاجزاء ان النبي صلى الله عليه وسلم
 على الناس سلكوا وماوا انهم ولو كان الكلام مبنا لم يبق في بعض الاجزاء ان النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الكلام مبنا لم يبق في بعض الاجزاء ان النبي صلى الله عليه وسلم

ولا نأمن ابلا والبال
 ما من عي بدنا القنوت
 في الجهر لمناص
 مناهي عن الكلام
 في الصلوة ومعه
 ما كتب في الصلاة

او على الاستحباب علمنا
 فانما في الجهر والحمد
 وفيه

كتاب الصلاة

جنباً اعدوا عانداً هذا الى ان يترددوا من روافدهم لا ينافي ذلك تعقيباً المسئلة ٩ لا يجوز اعادة الفاسق هذا صحيح وعليه
اجماع اهل التمسك عليهم على اخلانهم وهذه من المسائل المعروفة التي ينقضي اهل البيت على اخلانهم عليها والدليل على صحة الاجماع المذكور
وايه قوله نعم تركوا الى الذين ظلموا فمسيكم النار ويقتلهم الا قام في الصلوة ابتاع له ودون اليه وسكون الى ما تبهره والتمسك بمنع من روافدهم
يكون ذلك ركوناً ولا سكوناً وقد ضمن صلاة المؤمنين بر على فاروق في الخبر ان الاقام ضامن وايضاً فان الفضل بعينه باب الاقام على اقل من
بؤكم افروكم على سبيل الخبر المذال على اعتبار الفضل في الاقامة والفقير يفتي عظيم الدين لا يجوز ان يفتي الفاسق البر النبي في الخبر المذال
الفضل في العلم والقرأة وما جرى مجراها وقد اقدم الافضل في ذلك كفتة بعينه الفضل في الدين فان تعلموا بما وعدوا من قولهم صلوا على امرئ قال
لا اله الا الله وخلف من قال لا اله الا الله فاجاب عنه انه اذا ومن قال ذلك ولم يكن فاستغفرا لا اله الا الله ذكرنا المسئلة ١٠ ومن صلى
تحدا خلف الصلوة بطلت صلوة الذي يدخل اليه محاسبان من دخل المسجد فلم يجد ما يقرأ في الصلوة واخبره ان يقول من صلى وحده ما يقرأ في الصلاة
الاهتمام وانفصلت صلاة من فقام هذا وبذلك قال الشافعي وقال الخليلي وخالفوا في ذلك لا يستعمل صلاة من قال لا يستعمل صلاة من قال لا يستعمل صلاة من قال
يتقرب حتى يصل اخوان جاءه وقت صلاته وجاءت الصلوة وان لم يجز وكبح الاقام ودخل في الصف فالتفعل بطلت صلاة من قبلنا التمسك وذكره واه
ما روي عن ابوبكر انه دخل المسجد هو يلهي فوجد رسول الله في الركوع ودخل خلف الصف ثم دخل مع الناس في الصف فلما فرغ وسئل النبي
من صلاته قال بهم ارحم خلف الصف فقلت انا فقال لا والله حرصاً ولا تعدياً فلو لم يكن صلاته انما تعدياً لمره باعادتها فان قيل فليزاد عن
المؤلفنا انما هاهنا عن بعض الروايات عن الصلوة او هاهنا ان يدخل المسجد وهو يلهي ان المصلحة ما موربان في الصلوة وعليه التمسك والروايات
فان تعلموا بما روي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلا يصلي خلف الصف فلما فرغ من صلاته ونف عليه حتى اتم صلاته ثم قال عد صلوكم فانه لا صلوة لمن يلهي
خلف الصف فلما فرغ من صلاته لم يزل على صلاته واخبره انما يلهي على عام ما يجوز ان يلهي امره بالاعادة على الاستسما
بالادلة المنقولة المسئلة ١١ اذا سبق المؤمن الاقام بيشهين بطلت صلوة وان سبق بيشهين واحداً لم يطل عندنا
انه اذا سبها المأموم فسبق الامام بيشهين او اثنين لم يطل صلوة وان غلبت سبعه في التسليم بطلت صلوة والله يدل على ذلك اجماع
التمسك وذكره واهيه فان التمسك غير مؤخذ به وقد سقط احكامه ما دللناه عليه بذلك الله يدل على ان التمسك هاهنا بطلت الصلوة لانه يخرج
من الاقله بالاهتمام بطلت صلوة لذلك المسئلة ١٢ اجدنا السهم للزيادة بطل التسليم ولم ينقض بعد التسليم عندنا ان السهم
السهم بعد التسليم على كل حال وهو قول بعض خبيثه واصحابه والمؤثرى وابنه ليدل وقال ما لك ان كانا اللفظة فوضعها قبل التسليم فلا
كاننا عن باده بعد التسليم وقال الشافعي سجدة السهم مثل التسليم سواء كانا اللفظة او لزيادة دليلنا اجماع التمسك واهيه ما روي ان
بن الحسين المعمر بن شعيرة سجد ليد وقاس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما قالوا فاشكك احدكم فطعنوا للصواب ثم السلام ثم يسجد سجدتين وقد روي جعفر بن
انه قال من شك في صلوة فليسجد سجدتين بعد فليسلم ودوناً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في كل سجدة يسجدتان بعد ما تسلم المسئلة ١٣
من شك في الاولتين اساقط الصلوة ومن شك في الاخيرتين بنى على اليقين هذا مذهبنا وهو الصحيح عندنا وفيما اختلفوا في ذلك ولا
يفرقون بين الشك في الاولتين والاخيرتين وما كان عندنا ان احدا من عدلنا ما يترددوا في هذا المسئلة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه
منه اجماع التمسك واهيه فان الركعتين الاولىين او كذلك من الاخيرتين من وجوه منها ان الاولتين والاخيرتين كل صلوة من الصلوات الخمس وليس
كذلك الاخيرتين ومنها ان تكبير النية الملبس بها تدخل في الصلوة في الاولتين دون الاخيرتين ومنها انها متجمعة على القرأة في الاولتين
ولم يجزوا في الاخيرتين على مثل ذلك لان الشك في الاقامة موجباً للقرأة في الاولتين دون الاخيرتين والشافعي يوجبها في الكل هذا صحيح
لا خلاف في الاولتين وابو حنيفة يوجبها في ركعتين من الصلوة غير مجتنبتين من نوعي الخفيف وموجباً في الاولتين على ضرب من النية فيصح ان
ان اجماع حاصل على ايجاب القرأة في الاولتين هذه نية تجاز لاجل هذه النية الا يكون فيما سواها من اجازة في الاخيرتين واهيه فان ايجاب
الاعادة الاولتين مع الشك فيها المستطاع والقرآن احباطاً له وذلك ولى واحوط من جواز التسليم فيها المسئلة ١٤
يقول الميرزا لا يستطيع الصلوة من نحو جنبه الايمان الله يذهب اليه اصحابنا وما اظن نية خلاص من ياتي الفقهاء ان المصير في الصلاة
على طاعة وقد شرعنا استطاع الا الصلوة على الجنب الا من تقرب ذلك عليه من شق عليه استطاع على جنبه لاخر وجب ذلك المستطاع وسقط
ما لا يستطيع وقد اسقط الله مع عدا القدر كل من يقرب واجباً هو الطاعة وذلك اعظم من ان يخفى المسئلة ١٥ من ترك الصلوة
في حال فسقه ثم تاب فلا اعادة عليه عندنا فان ترك الصلوة في حال فسقه ثم تاب فليصل ما فات من تركه واجب عليه ولا خلاف بين جميع الفقهاء
في هذا الموضع وانما اختلفوا في غيره وهو المثل هذا يفتي بعد جوعه الى الاسلام ما تركه في حال الردة من الصلوة والتقسيم فقال الشافعي ان
المرء يرد من فساد ذلك وهو الصحيح عندنا وقال ابو حنيفة وما لك لا يرد من فساد ما تركه من العبادات في حال الردة قالوا الفاسق اذا تاب فلا خلاف

عن امرهم

سجدتين السهم بعد السلام وقد عدا الله يصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لكن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يوجب القرأة من معظم الصلوة ممن يوجبها في الاولتين

كتاب الصوم

وجوبه ما ذكره في حال سببه والنبيل على صحة ما ذهبنا اليه المبدأ الاجماع المنقذ ذكره بالاجماع المسلمين كلامه وان هذا الخلاف قد ورد
 منجد ولا اعتناء بمثل قد سبغ الاجماع ويمكن ان يستدل على ذلك ايضاً بما ذكره عن النبي من قام عن صلاته وسبغها فبطلت اذا ذكرها و
 النبي اعتباره عن غير اعتدائها النبي الله هو هذا العهد والاخر عن ترك النبي على وجه العهد كقوله تعالى نسوا الله فسيهم عقابهم هذا يكون الخبر دلالة
 على وجوب الغسل المجمع ما ذكره المزمع ان قبل عمله على النبي الله هو هذا العهد دلالة اللفظة محتملة للامرين فعمله عليه ما علم اننا لو حملنا على
 هذا العهد ونما هو ان تركه كان فيه دلالة لا نه اذا وجب الغسل بالترك على وجه التنبهات وجوبه على وجه العهد والى ما بينه فليس الفاسق
 بأسوا الا من لم يتركه فانما وجب عليه المزمع في هذا العهد ما ذكره في حاله وذكره في الثاني بذلك والى ان الفاسق ليس يلزم في هذا اذا كان
المسألة ارمي في الطلوع ثم امسك لا لونه الغشا وعندنا ما بان ان من شمع في صلاة الطلوع او صوم الطلوع ثم امسك
 لا يلزم الغشا وقال مالك النجج بعد لا الغشا عليه ان يخرج بغيره على فعله الغشا ولبينا على صحة ما ذهبنا اليه بالاجماع المذكور في كتابنا
 ام فاني لبنا بطلنا الغشا على من سوا الله عام الفقه وكتبنا طاهر على بيان فانه الولية ليس في شرب ثم ما بين في شرب فقلنا ناسوا
 الله الى كذا صام ثم ذكره ان قد سجد فقال ان كنت تقصين يوماً مكانه وان كان تطوعاً فان شئت فاقصه وان شئت فقصه وابق
 ما ورنه ام تقصه ثم قال انما المطلق ابر نفسه ان شاد صام وان شاد افطر وهذا الخبر بين الامرين بوجوب الشاي بينهما فانما ذكره
 على المظن انه لو وجب له شام بالدخول لما استند الصوم الى اختياره كما لا يقال ان صام يوماً من شهر رمضان انما يشاد صام وان شاد افطر وابق
 فان وجوب الغشا شرع واجبا في الزيادة والاضل بزيادة الله وان لا حرج في منع ذلك فغلبه ليل الغشا طلع الغدا ولا يلزم في **المسألة**
 وجود الخوف شرط في جواز الفطر عندنا انما الفطر ليس بشرط في الخوف في السفر وهو قول جميع الفقهاء على اختلافهم في وجوب الفطر
 او التحريم الذي دل على ذلك الاجماع المنقذ ذكره بالاجماع الفقهاء كما تم فنانا بغيره خلافه مما يجزئ في الخلاف فلا اعتناء به وابق ما رواه
 يعلى بن ربيعة قال قلت لعمر بن الخطاب باح الله الفطر في الخوف قال ان الفطر في غير الخوف فقال لعمر بن الخطاب ما عجب منه فسلته عن ذلك فقال
 صدقة فصد الله بها عليكم في حاله وصدقه **المسألة** اولا يجوز الاطوار في السفر الا عند الضرورة عندنا ان الاطوار
 في السفر البناح هو الواجب لكل لا يجوز الاخلال به من صام في السفر الذي ذكرناه وجب عليه الغشا وفاقنا على ذلك ابو هريرة وقال ابو جعفر
 الصوم في السفر افضل من الاطوار وقال الشافعي هو معتبر بين الصوم والفطر الا ان الصوم افضل وقال مالك في الصوم في السفر احب
 البناء من في البر ويروى عن ابن عمر انه قال الفطر افضل لبينا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المذكور وذكره قوله ثم من كان منك مريضاً
 او على سفر فعليه ان ياتم وظم هذا الكلام بغيره ان السفر لم يجر به من الغشا ولا يجوز معهما الصوم فان قالوا في الاثر فمجرى ما يبره
 من كان مريضاً او مسافراً فطر فعليه ان ياتم وظم هذا الكلام بغيره ان السفر لم يجر به من الغشا ولا يجوز معهما الصوم فان قالوا في الاثر فمجرى ما يبره
 من ياتم او يرا من ياتم فطره من صيامه هو على بدل ولا دليل في الموضع الذي اختلفنا فيه ويدل على ذلك ايضاً ما روي عن النبي
 البر الصيام في السفر وابق ما روي من قوله فاطر صدقة وهذا امر ظاهر الامر على الوجوب فيهما ما روي في الصيام في السفر كما فطر في السفر
 فان اجماعاً بما ذكره ان قوله بن عمر الاسل على النبي في الصوم في السفر فقال ربي شئت فاقصه وان شئت فاقصه الجواب عن انما دل على
 ابا جعفر الصوم الطلوع بالادلة المذكورة فانما كان قبل اقل من ذلك من ان ليس من البر الصيام في السفر قلنا لو تركنا طوطم هذا الخبر غنا في السفر
 من صوم الواجب الطلوع معاً كما اخبرنا الطلوع بدليل لا يبيح الواجب خلاصاً لظن **المسألة** اولا قل الاثنا عشر ايام
 هذا الصحيح واليه يذهب صاحبنا وقد قال بعضهم انما قال الاثنا عشر ايام والظاهر الاشهر والقول الاول وانما قلنا ذلك الحسن
 فقال الشافعي في الاثنا عشر التي تنقطع بها احكام السفر ايام غير يوم الدخول ويوم الخروج وهو قوله مالك احمد بن حنبل في قوله
 جبر ان ايام الاثنا عشر يوماً انما كانت ثلثين يوماً منها ثمانية عشر يوماً فاقصه فانما جبره انما في السفر ايام ثمانية عشر يوماً
 ايام الصاوة وان كان اقل من ذلك فصره هو احد الروايات عن ابن عمر في رواية اخرى عنها ثمانية عشر يوماً وفي رواية ثالثة انها اثنا عشر يوماً
 وهو قول الاوزاعي قال بغير يوم وليلة وقال الحسن في داخل المسافر بلداً ثم وعن عائشة انها قالت اذا وضع المسافر رجليه ولبسها الايام
 المنقذ ذكره ويمكن ان يستدل على ذلك ايضاً بما رواه نجا هذ عن ابن عباس في رواية اخرى لا اذا قدمت بلداً وانما صام في نفسه اثني عشر يوماً
 عشر يوماً فكل الصاوة ولم يرو عن احد من السلف خلافاً لما قلنا فانما هذا خلاف مذهبكم لانكم تقولون ان المدة عشرة ايام فلما من قال ان المدة
 عشرة ايام بوجوب ايام ثمانية عشر يوماً لدخول العشرة فيها وهذا الخبر يميل قول الشافعي في الاثنا عشر ايام على كل حال فان اجماع المخالف بما رواه
 عطاء الخراساني عن سعيد السبيكي ان اجمع على اربع وهو مسافر ايام الصاوة في الجواب عن ابن عمر انما روي عن داود بن ابي هند عن سعيد
 السبيكي انما ايام المسافر ثمانية عشر يوماً انما فيغارضنا الروايات عن سعيد السبيكي سقطاً ويمكن ان يحمل الخبر على ظاهره وان المدة ان

ليس من البر الصيام
 في السفر وابق ما رواه
 عنه من قوله

كتاب الحج

فإنها فطره قال الحسن لا يفطر ما يصل من غير الفم وقال مالك إن كان كنية لفطره وإن كان قليلا لم يفطره والاجماع سابق بخلاف الحسن
ومناخه فأنما فطره ما لك بين الكثرة والقليل منه صحيح لا ما يفطر لا يفطر بين قليل وكثير فاما الوطء فلا خلاف أنه من بعد الصيام فأنما فطره
الذي يفطر به بالانزال فأنزل غير مستدع فلا نزاع لم يفطر وهو مذهب الشافعي وقال مالك إن نزل في أول فطره ففطره لا كفارة عليه إن كثر حتى
انزل فطره عليه كفارة وليلنا على صحة فأنما فطره بالاجماع المتكلم ذكره وأما ما كان لا يحسن من النظر لا يمكن إلا في الأغلب فضع غير ما يحصل منه
بقوله ثم ما جعل عليه في الدين من حرج وهذا لو طار الذباب دخله خلفه لم يصوم **المسألة في أم هذا الكتاب**
من فطره ثم يفطره منعنا فلا كفارة عليه في الروايتين وعليه كفارة في الرواية الأخرى لكذب هذا المصنف بانه من بعد الأكل والشراب لاجماع
المتكلم إن كان من أفرد صومه فأكلم وشرب ففطره على نفسه والله تعالى واجبوا على أن إذا فطره وكفروا به فأنزلوا على ما رآه
زمنه ففطره ولم يكفره لا دليل على البين يجب أن يكفر به إن زاد منه يفسد كما اشككت به في حق ما ذكره عنه ثم قال من فطره ثم شره مضان
مغفره على المظاهرة من قبل لفظ المظاهرة لا إطلاق لا يثبتها ولا العام دون وغيره وهو عام فيها وعلى العام كفارة وعلى المظاهرة مثلاً وأما ما
روى أن رجلاً في الحج فقال فطره في شهر رمضان فقال ما اعتق زينة فخرج كلامه من حرج الجواب سؤال السائل مضان السؤال مضان فخرج
فكان قال ما اعتق زينة لأنك فطره **المسألة الحادية والثلاثون** والمائة من ضرورك الصيام ثم قال فلا فطره
عليه عندنا إن الفضا والجعل من كونه ولا خلاف بين الفقهاء كلهم في هذه المسألة وقد بينا الكلام فيها فيما تقدم عند كون ذلك التعلق
تسعة ثم نأب استوفينا والاجماع منعنا للحاق هذه المسألة **المسألة الثانية والثلاثون** والمائة من شرع في الصوم
ثم أفرد لوفقه لفضا عندنا أن الفضا لا يلزم من شرع في صوم الطوع ثم أفرد في الكلام في ذلك والآلة عليه فيما تقدم في مسألة
من شرع في صومه الطوع ثم أفرد **المسألة الثالثة والثلاثون** والمائة لا يجوز التفرق في فضا ثم مضى
الامر عندنا أصحاً بانه يخرج بين التفرق والمنا بغيره فضا صوم شهر رمضان وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والشافعي وقال مالك
الثوري وابن جريحه مناصباً أحب لنا فأن فرق اجزاء ورأى عن ابن عمر أن التتابع شرط وهو قول الشعبي وداود وليلنا على ما ذهبنا إليه
بعد الاجماع المترددة قوله ثم فمن كان منكم من هذا أو على سفر فخذ من أيام أخر والعدة تقع على التتابع والمفترق وأما ما كان التتابع حكم شرعي
فأدعى وجوب الفضا على الجملة فالأصل من إثباته عليه دليل وأما ما رآه نافع عن ابن عمر أن التتابع فالمن كان عليه شيء من فضا وصام
أن شاء صام مثلاً بعباد أن شاء صام مثلاً فان قالوا فدا مثلاً بعباد في الأية المرادها والامر المطلق على الفور فلنا إذا سلمنا كان ذلك
التعلق به باطلاً لأنه لو كان الأمر بالفضا على الفور لكان مجبياً أمكنه الفضا أن يتعين الصوم منه حتى لا يجزى سواء ولا خلاف أنه في
الفضا وأما الخلاف في تناقله لشرع فيه **المسألة الرابعة والثلاثون** والمائة وهو الاعتكاف لا يصوم
عندنا أن الصوم شرط صحة الاعتكاف وافقنا على ذلك أبو حنيفة ومالك فأما الشافعي يصح الاعتكاف بغير صوم في الأوقات التي
لا يصح فيها الصوم مثل يوم النحر والعطلة التي لا يلبس فيها لاجتماع المتقدم قوله ثم وأنتم عما تكون في المساجد ولا اعتكاف ولا
شرعي مفترق بينك والله لم يبيد كتابه وأحبنا إلى بيتنا من غيره فلنا وجدنا النبي لم يعتكف لا يصوم كان فعله ذلك بينا في الحديث
في الأية وفعله لا وقع عليه البتة كان كما هو في وجه الأية وأما ما رآه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله لا اعتكاف
الأصوم وذكره عن ابن عمر قال قال رسول الله لا نذرنا اعتكاف يومنا في الجاهلية فقال له النبي اعتكف صوم ومغفره قول عمر بن الخطاب
أنه نذر قبل فتح مكة في حال كان أهله في الجاهلية وليس معنا أنه نذر في حال الشريعة لأننا فهم أنه من نذر في حال الكفران يعتكف ما يلزمه
بعداً لا إسلام حتى فأن حج المصطفى فاهراً به أن يعتكف عن النبي ثم أن قال ليس على المعتكف صوم إلا أن هو جيبه على نفسه فاجابوا بغير أن يعتكف إلا
به ليس على المعتكف شهر رمضان صوم لاجل الاعتكاف **المسألة الخامسة والثلاثون** والمائة من شرع في
الاعتكاف ثم أفرد لوفقه لفضا البتة نقول في هذه المسألة ليس يجزى الاعتكاف من أن يكون واجباً بالتذرع أو طوعاً فان كان واجباً
لوضع استاده الفضا وان كان طوعاً لم يلزمه الفضا لأن الطوع لا يجزى عندنا بالدخول منه وقد تكلمنا في ذلك فغير دخله فضا لظهور
أصوم طوعاً ثم أفرد **كتاب الحج المسألة السادسة والثلاثون** والمائة الاستطاعة في الزاد
وضمنه المذبح عندنا أن الاستطاعة التي يجب معها الحج صحة البدن ورفع الزاد والراحلة وكثير من أصحابنا أن يكون له سبعين مثلاً
وبعضها لغيره عايناً وقال الشافعي في استطاعة الحج مثل عنبته وأصبعه الجسم المتمكن من الثبوت على الراحلة والزاد ونفقته طرية
حجته واجباً إن كان السفر من بلد ونفقته عايناً منه عنبته وقطوعه غير متمكن من الثبوت على الراحلة ولا يعتب بها وجوب الحج ومن
وأصحابه وأما ما رآه الزاد والراحلة وصحة الجسم المتمكن من الثبوت على الراحلة وقال مالك إن الراحلة لا يعتب بها وجوب الحج ومن

نفي عن الإجماع

في المال

كتاب الحج

اطاف بالحج لزم الحج ما شافا فما زاد فلا يعبر العدة عليه حتى يلبس كان ذا صغره يمكنه الاكثار بها في طهر غيره لزم الحج وان لم يكن ذا صغره
وكان يحسن السؤال جرحه فان لم يجره غاؤه لم يلبس العدة حتى يلبس العدة بعد الاجماع المتكرر ذكره انه لا خلاف
في ان من حاله ما ذكرناه ان الحج يلزمه ان لا يتجسس الجسم في خلاص جتمع الشرايط التي ذكرناها بل يلزم الحج تقديره وجوب حكم شرعي في وقتها وعليه
الدليل لان الاصل بله الله وبها قوله نعم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والاستطاعة في عرف الشارع وبهذا الغرض
ايضا عبارة عن تسهيل الامر ورفع المشقة فليس يعذر عن حجة العدة الا ان لم يلبسها بغيره فلو لم يلبسها بغيره فلو لم يلبسها بغيره فلو لم يلبسها بغيره
ويقتضيه ويشغل عليه لنظر النبي ان كانت مع قدره على ذلك كما يقولون لا استطاع شرب هذا الذي اوردوا في انفسهم وبشغل على فاما
الله نعم انك لم تستطيع مع صبرا واما اذا راد هذا المصنف لاحتجنا فانفسه ما ذكرناه وكان الوجه في حمله المشق الطويل الى الحج لم يكن مستطاعا
له في عرفنا لذكرناه وكل من وجد له حله ولم يجد نفقة لطهره ولا ثيابا ليطهر عليه لم يستقر بصعب تغرف نفسه لا يستطاع مع ما يكون
فوجب ان يكون الاستطاعة ما ذكرناه لا ارتفاع المساواة الكافة مع ما يدل على بطلان ما ذهبنا اليه فالتيسر والتيسر سئل عن قوله
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فقيل لربنا رسول الله ما الاستطاعة فقال زادوا حله من استطاع اليه سبيلا فقيل
لربنا رسول الله ما الاستطاعة فقال زادوا حله من استطاع اليه سبيلا فقيل لربنا رسول الله ما الاستطاعة فقال زادوا حله من استطاع اليه سبيلا
الشيخ الخ لزمنا به اصحابنا في الاسراج على الصور ووافقتنا على ذلك ابو يوسف ووافقه في حقيقته ووافقه المنة عليه في السجدة
الحج على الناحية ليلنا على حصة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان الامر المطلق وان لم يكن من ملهنا انه وجب ذاك لاحتجنا
في اصل وضع العدة وهذا الذي نرى في الفقه ففقد قطع الشارع العدة بوجوب حمل الامر المطلق على الفور كما قطع العدة بحمله على الوجوب
وان كان في موضع العدة لا يقتضي ظاهره وجوبا وند باؤد للمنا على هذه الجملة في مواضع من كلامنا في اصول الفقه وبينا ان الصيانة
والنباين ثم تابعي النباين الى وقتنا هذا ما يكون والامر الشارع في الاحكام الشرعية من كتاب سنن على الوجوب الفور وان احدا منهم لا يوفق
في ذلك طلبا للدليل صاهنا هذا العرف الشرعي وجوبا يحمل الامر الشرعي على الفور فدام الله ثم بالحج امره لم يجز ان يكون محولا على الفور
وابنه فادعوا النبي من قوله من حدى الزادوا حله ما يبلغ الحج فالحج فلهما ان شاء هو وان شاء الله فلهما ان شاء هو وان شاء الله فلهما ان شاء هو
المسئلة الثامنة والثلاثون والمائة والعمر والجنس من جهة الاستطاعة كالحج الصحيح عندنا ان العمر اثنا عشر في العمر مرة واحدة
وما زاد على ذلك فهو فضل وهو قول الشافعي في صحيح قوله ذهب الى ذلك التورجى لعمدة السمع وقال ما بالك ابو حنيفة ما عجزنا جنة
وليلنا على حصة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المذكور قوله نعم وانما الحج والعمر لله والامر بالايمان فليس الامر بالابتداء وذكره في ابنته
الها فالت بارسول الله هل على الشافعي فقال نعم فقلت فما ذلك الجمال قال الحج والعمر **المسئلة التاسعة والثلاثون**
والمائة لا يصح الحج والعمر في الشهر الاسر واحد التذليل ليلنا على حصة ما يبلغ الحج فالحج فلهما ان شاء هو وان شاء الله فلهما ان شاء هو
العمر بين اقل من عشرة ايام وذكروا انها لا يجوز الا في كل شهر مرة وقال الشافعي يجوز والعمر في السنة مرارا وكثر وحكي عن مالك انه لا يجوز الا دفعة
او هو قول سفيان بن عيينة بن سفيان وليلنا على حصة ما يبلغ الحج فالحج فلهما ان شاء هو وان شاء الله فلهما ان شاء هو
يكون ذلك في سنة او سنتين او شهور او شهور من **المسئلة الاربعون والمائة** ميقان اهل المدينة البصرة وميقان اهل
العرفان العقبون هذا صحيح والمدينة ميقان اهل العراف وكل من حج من المشرك معهم على طهرهم بطن العقبون اقل من الحج
واوسطه غير واحد وعرفوا بالفضل ان يكون حرام من حج من هذا الجحيم من المشرك ووافوا على هذا ويقولون ان احرام اهل المشرك من
المشرك وبنا في الفقه ما يقولون ميقان اهل العراف وان عرف فاما ميقان اهل المدينة فلا خلاف في انه مسجد البصرة وهو ذو الحليفة وليلنا
على حصة ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وابنه ما واد ابن عتيق ان النبي صلى الله عليه وآله لا اهل الشرايع والعقبون ابعين وان عرف فان غلبوا
بما ذكرهم ان عرف لا اهل المشرك وان عرف فالحج ابعين غيرنا نقول ان ميقان اهل العراف والمدينة لا اهل المشرك
المسئلة الحادية والثلاثون والمائة الفتن بالعمرة الى الحج افضل من الفتن والافضل هذا صحيح النبي صلى الله عليه وآله
اصحابنا وقال الشافعي في قوله الحمد بالتمتع افضل من الافراد وله قولنا ان الافراد افضل قال احمد اصح الحديث التمتع افضل فقال ابو حنيفة
واصحابه الفتن افضل من الجميع ليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان التمتع بالعمرة الى الحج مشقة افضل وكلفه بوجوه
الروايات على ذلك المشقة فثبت ان التمتع افضل فان احتجوا بالنبي صلى الله عليه وآله في حجة مفرقا او قارنا علمنا اختلافنا في الروايات وهو لا يفعل الا الاقل
فلو كان التمتع لما عدل عنه فالحج ابعين غيرنا نقول ان ميقان اهل المشرك ووافوا على هذا ويقولون ان حلاله في الحج على انهم قد فعلوا
الافضل من الافعال وعمل الافضل **المسئلة الثانية والاربعون والمائة** وفن الرمي بين طلوع الشمس

کتاب التکاح

[illegible]

كتاب النكاح

فلما بين منقطعون بنيتا خيرة عشرين من قطعون فاني المعبر من شعبتهما فاني فاعربها في المال من ان التبر فمقد في فاني فانه التبر فقال بارسلوا الله
انا عمارا وصي ابنا زوجهها من عبد الله بن عمر فله عتق فضله وفرايه وجا في ابنة الاله لا مال له فقال النبي انما بنيتا فاني لا نكح الا
بازنها فوضع الاستدلال من ان فانه وهو عتقها وتوجها فابطل النبي نكاحها وعلل بان البسم لا نكح الا ما بيننا فدل على انه لا ولا تملك
على بنيتا خيرة من طريفي الاجتافان قبل كانت بالعتق وقول النبي انما بنيتا ومعناه انها بنيتا للعتق قلنا ان البسم لثبنا لبا لعتق شرعا وتغير اما
الشعير فقولنا لا يسم بعد الحول واذا العتق فان اهلنا لا يطلعون اسم البسم على البالغ الذي قد اكمل او قد شاب فمضى قوله الا اذا بنيتا لانه لا نكح
الا بعد ان يبلغ فنكون لها اذن ولم يبر بذلك اثبات الاذن في الحال **المسئلة السابعة والاربعون** في المهر والمهر من
زوج المرأة وهي لها امرأته ثم مات قبل ان يدخل بها فله ان يصفق فاستحق هذا الكا بدعي البسم فبان ان من سمي كراهة مهرها وان عتقها قبل الكا
فلما جميع المهر كان المهر يجرى مجرى الدخول في النكاح ثم كمال المهر وعلى ذلك اجماع جميع الفقهاء وبلا خلاف بينهم ومن خالف ذلك فالجحة
عليه تقدم اجماع بخلافه **المسئلة الثامنة والخمسون** في النكاح جازا وان يذكر المهر ولا مهرها
ان لم يسم لها مهر عند انان هلهم نكر المهر لا يجل بالنكاح ومن ترجع المرأة ولم يسم لها مهر فان دخل بها كان عليه مهرها فان طلقها قبل
ان يدخل بها فليس له عليه مهرها في النكاح عليه متعة وان شق الفقهاء على جواز النكاح بغير مهر سمي الا ان قالوا يقولون انرا شرط
المهر لها فالنكاح فاسد فان دخل بها صح النكاح فلما المهر لثبنا ولا خلاف في ان المرأة اذا لم يسم لها مهر ثم وقع الدخول بها فان لها
مهر مثلهما واختلف الفقهاء في جواب المسئلة فمن طلقها ولم يسم لها مهر فله ان يزوجها او لا يزوجها وان طلقها قبل الدخول ولم
يسم لها مهر فان دخل بها فانه يبيعها ولا يبيعها الا وهو قول النوري والحسن بن سفيان ونعم الا وادعى ان اسد الوقيين اذا كان مملوكا لم يملكه
وان طلقها قبل الدخول لم يسم لها مهر وان قال ابن ابي ليلا وابو الزبير والمغيرة وان طلقها قبل الدخول لم يسم لها مهر البسم بجوابه لانه وان
شاه ولم يفعل لا يبيعها ولم يفرقوا بين المدة قبل الدخول بها وبين سمي لها ولم يسم وقال مالك والبسم لا يبيعها حتى يملك على المسئلة سمي لها مهر
بسم دخل بها ولم يدخل وانما هو يبيعها ان يفعل ولا يبيعها وانما هو يبيعها على النكاح فله ان يزوجها او لا يزوجها وان طلقها قبل الدخول ولم
يسم لها مهر فان طلقها قبل الدخول فانه لا يملكه بل على ان خلق عتق النكاح من ذكر مهر لا نفسه فهو بعد اجماع المهر ودخولها لاجتاف عليه كان
طلعت النساء لم يسموهن او يفرقواهن بغير الطلاق لا يقع الا في النكاح الصحيح فلو لم يكن النكاح صحيحا فمضى كالمهر كان الطلاق باطلا
ولا فرق في قدم ذكر المهر بها لتكون غيره وان بشر الا امر الذي يدل على جواب المسئلة قوله ثم ومنعوه من على الموضع فله والمهر فله معا
بالمعروف فحقا على الحسين بن في وابو اخري بائنا الذين امروا ان يبيعوا الموهبة اسم طلقوهن من قبل ان يسموهن فانه لم يسموهن من عدة نعتد
فمنعوهن وبسروهن سر اجابا وظلم الامر يقضي الجواب **المسئلة التاسعة والاربعون** في المهر والمهر من
النكاح عند انان البهر عتق نكاح وكذا العتق والجمام والبر في ذلك من الجواب لمعة المسئلة ومن رضى الله الزوج يشترط من ذلك
لم يكن له لو نعتقها ووافقا على ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة لا يثبت النكاح لاجل العيب لثبنا على صفة فادعينا البهر بعد اجماع الفقهاء
فادعوا ابن ابي الكعب في الزوج النبي من غفارة فلما اخطاها راي بكتيها باياها فقال النبي انك ثيابك والحصى باهلك وفي بعض الاجتاف نكاحا
وقال لسم على ان قبل يجل ان يكون طلقها وردها فانا هذا يعني ان كعب البسم لم يطل على ان لو رجع في القس وهو كراهة غير البطلان
وحل للفظ على ما هو صحيح بندي **المسئلة العاشرة والاربعون** في المهر والمهر من
عسبن انتظرت به سنة فان امكنه الوطو ولو مرة واحدة فهو ملكها بان لم يصل اليها في ذلك السنة كان لها النكاح وانما اعتق على هذا النبي
الشافعي وقال الحكم وداود لا تملك العتق في النكاح لثبنا بعد اجماع المهر فادعوا عن امير المؤمنين ان قال هو جمل العتق فان وطى
والا فرط بينهما وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل طلق امرأته فوطى بها فله ان يزوجها او لا يزوجها
وقال ابن ابي الكعب في الزوج النبي من غفارة فلما اخطاها راي بكتيها باياها فقال النبي انك ثيابك والحصى باهلك وفي بعض الاجتاف نكاحا
وقال لسم على ان قبل يجل ان يكون طلقها وردها فانا هذا يعني ان كعب البسم لم يطل على ان لو رجع في القس وهو كراهة غير البطلان
وحل للفظ على ما هو صحيح بندي **المسئلة العاشرة والاربعون** في المهر والمهر من
عسبن انتظرت به سنة فان امكنه الوطو ولو مرة واحدة فهو ملكها بان لم يصل اليها في ذلك السنة كان لها النكاح وانما اعتق على هذا النبي
الشافعي وقال الحكم وداود لا تملك العتق في النكاح لثبنا بعد اجماع المهر فادعوا عن امير المؤمنين ان قال هو جمل العتق فان وطى
والا فرط بينهما وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل طلق امرأته فوطى بها فله ان يزوجها او لا يزوجها
وقال ابن ابي الكعب في الزوج النبي من غفارة فلما اخطاها راي بكتيها باياها فقال النبي انك ثيابك والحصى باهلك وفي بعض الاجتاف نكاحا
وقال لسم على ان قبل يجل ان يكون طلقها وردها فانا هذا يعني ان كعب البسم لم يطل على ان لو رجع في القس وهو كراهة غير البطلان
وحل للفظ على ما هو صحيح بندي **المسئلة العاشرة والاربعون** في المهر والمهر من
عسبن انتظرت به سنة فان امكنه الوطو ولو مرة واحدة فهو ملكها بان لم يصل اليها في ذلك السنة كان لها النكاح وانما اعتق على هذا النبي
الشافعي وقال الحكم وداود لا تملك العتق في النكاح لثبنا بعد اجماع المهر فادعوا عن امير المؤمنين ان قال هو جمل العتق فان وطى
والا فرط بينهما وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل طلق امرأته فوطى بها فله ان يزوجها او لا يزوجها

مصحح والذي يروى
اصحابنا ان المهر اذا
نزل جسد زوج

کتاب الخلاف

الأولاد

في الطلاق والخلع

الاولا هذا صحيح وهو ان هذا المذهب لا يوجب ان الطلاق الثالث لا يقع بشئ من المهر على ما ذهبوا اليه في النكاح
وليس على صحة ما ذهبوا اليه من ان الطلاق لا يقع في المهر فذكره وادعى فان قالوا بوجوبه انت ذا الوهم قال ثلثا واثنا عشر كملت شرائطه الطلاق ان كمل ما من طهر
لا جناح فيه وشهادته واخيه او قد نكح بالواحدة التي تستلزم وانما اربعة بله نظام ولا فاضل في اربعة ما به وسقط وجوبه في ان يقول ان طلاق
بشئ من المهر لا يحكم له في الشريعة مثل ان يقول خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
لفظ لا يوجب حكمه المطلق فان حكم اللفظ الاول في طلاقه ولا فاضل في اربعة ما به وسقط وجوبه في ان يقول ان طلاق بكل
فجئت لا يقع طلاقه قلنا ان يقول ان طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
اللفظ الاول في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
وان قال لا يقع نسوة له احدا في طلاقه الا في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
تمين من غيرهما يقع الطلاق وان قال لا يقع نسوة له احدا في طلاقه الا في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
واحدة بعينها حين قال فانه يجوز ان يقع طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
بشر ان يسمي المطلقة كغيرها بعينها او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
بعض وقوع حكم الطلاق بان يقع في ذلك ولا يحكم له في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
من الصواب ما ذهب اليه من ان طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
كانت بعينها لا يكتفي بغيرها في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
لا يبين المذهب في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
ان الخلع اذا جرت عرق لفظ الطلاق بان يبين وجوبه في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
من يملكه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
في احد قوليه ان الخلع تطيقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
المستفاد ذكره وبذلك على ذلك في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
اعني شئ النفس الى صاحبها في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
الثاني والثالث في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
والثوري الا في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
لحق الطلاق وان تراضى المحلوس ثم ياتى طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
الا بعد رجوعه فان يقع طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
يجوز ان يقع في المصلحة طلاقا لا بان يرضى به في طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
المسئلة فانه يسلك في ضرورة مدعيه طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
كالاجنبية ولا يفسد النكاح من اللعاب والظواهر والابراء والرجعة والمواد ومن يقع في المصلحة طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
السابع والاشهر والمأثوم لا باخدا الزوج الا ما اعطيه او ما اعطيه باعده ان يقع في المصلحة طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل
واقفينا وعلى كل قدر تراضيا به وانما يقول صاحبنا في المأثوم ان لا يجوز على اكثر ما اعطاهما وقال الشافعي يجوز الخلع بالمهر كله عند
عليه لنكاح واكثر منه واخذ قال ابو جعفر واصحابه اذا كان النكاح من قبل المهر خازله ان ياحضه ما اعطاهما ولا يجر اذا كان النكاح
من قبله لم يثبتها شيئا فان فعل جاز في النكاح قال ابو جعفر واصحابه اذا كان النكاح من قبل المهر خازله ان ياحضه ما اعطاهما ولا يجر اذا كان النكاح
مولد نعم ولا يزل لم ان نأخذوا ما ائتمروا به شيئا الا ان يخافوا الا يفتوا احد حادثة فان ختموا الا يفتوا احد حادثة فلا جناح عليه ما يفتوا الله
به ولا يفتوا بين القليل والكثير ما دام الله هم محدث خولنا الله ما شكن الى رسول الله حال زوجهما فقال امر به عليه حديثه فقال
نظم امر ان ياحضه ما اعطاهما شيئا الا ان يخافوا الا يفتوا احد حادثة فان ختموا الا يفتوا احد حادثة فلا جناح عليه ما يفتوا الله
الخبر ان قال بار الله في دعائه لهما حديثه هي خير مما في فادعها على فقال لها النبي امر به عليه حديثه فقال انتم وانشاء رضى وامر

وهو ان طلاقه في شئ من المهر او بغيره غير ما يستلزم ذلك فلو خلت الدار او كمل الخبز فاجوز مجوز في ذلك وقد علمنا انه اذا اربع هذا اللفظ في قوله ان طلاق بكل

ما اذ رتب العدة واللعن وفانك طلاقها الطلاق

على اكثر من

له ان ياحضه

كتاب البيوع

عبارتين هما ترغاف ويوم طلق والدي بدل على خذ ما ذهبت اليه بعد الاجماع من القول الاول الذي حكمتاه انفاق الصفة عليه لا غيبا
ووجه الفرق بين المطلق والموقوف غيبا ونحوهما ان المعنى من الطلاق لا يجب عليهما حدا واما جيبك يمنع من الاخراج وهو وان لم يعلم بطلاق
وفيها بمنع من العقد عليهما فلم يصحها في حر وثمان العقد عليهما فقد علمنا وليس كذلك المعنى عن الوفاة لان الواجب عليهما وهي عبارة ولا يفي
فيها امر وان كان يمكن ان يسند لعل ذلك يتم بقوله نعم والذين يوفون منكم ويدون انفاقا بين يمين بانفسهم ارباعا منهم وعشر
الذين يمين بغيره فولا يبيع من جهتين ولا يجوز ان يكون المراد به حر والزمان من غير علم ولا عقد لا يمين بيمين فان قيل فقد قال الله في المطلق
بين يمين بانفسهم ثلثة اشرف فاضاف الى قبس اليقين وانتم تقولون حر والزمان في المطلق فكيف قلنا لو خيلنا والظن نقلنا في الامر من قوله والظن
لكن قام الدليل حصل الاجماع على ان المطلق يكفي فيهما حر والوقت وعملنا قوله والمطلقات بين يمين بانفسهم على من علمت بوقت طلاقها
منهم ولم يثبت عليها **المسئلة الحادية عشر والسبعون** **والمائة** انما تزوجت المرأة في عدتها ودخل بها زوجها ونحوها الثاني
فرضا يمينها ونحوها من الاول ثم من الثاني فهذا صحيح ذهب في مسئلة الثانية فقال اذا طلق الرجل امرأته وتكثرت عدتها بغيره ووطئها الثاني فحما
جاهلان بنحوه الوطئ فان علمنا العقد للثاني وبغيره العقد الاول ولا ننزل اصل العدتان وقال ابو حنيفة ثلثا داخل العدتان فتاوى المهر مثلا في
اثره بعد مفارقتها للثاني ويكون ذلك عن بغيره عقد الاول وعن عقد الثاني دليلنا على صحة ما ذهبت اليه ان العقد حتى كلفا احدهما الزوجين
فلا ملاخذه بينهما واما علم بطلان الزوج اسقاط العقد لان فيها حقا لله نعم وليس بجو في الحاصل ولا روى بيم على ما قلناه اجماع الصحابة لا يتردد
ان امره تكفي في العقد ففرق بينهما امير المؤمنين وموافاقا على ما امره تكفي في عدتها فان لم يدخل بها زوجها الذي تزوجها فانهما قد خلت
ولا عقد عليهما للثاني وكان خاطبا من الخطايا ان كان دخل بها في يمينها وتاقي بغيره العقد عن الاول ثم ثاني عن الثاني بثلثة اشرف مستنبط
وروي في ذلك عن عمر بن الخطاب وان طلقها كانت تحت بغيره العقد فظلمها فمكثت في العقد فضر بها عمر وضربها ونحوها ففرق بينهما قال ابنا
امرأة تكفي في عدتها فان لم يدخل بها زوجها الذي تزوجها فانهما قد خلت عن الاول ولا عقد عليهما للثاني وكان خاطبا من الخطايا ان كان دخل بها
وفي يمينها وانما بغيره العقد الاول ثم بعد عن الثاني ولا محل له بدلا ولم يظهروا خلاف لما فعلت اجماعا **كتاب البيوع المسئلة**
الثانية والسبعون والمائة من ناع باكر من شهر يومه مؤجلا فقتل اربى فلما غير صحيح فاما ان بين الصنفاء خلافه يجوز ذلك وانما
المكره ان يبيع الشيء بيمين يقبل ان كان الثمن نقدا باكر منه فبطلت فاذا ارادها المبتا بعتك بالثمن فان كان باكر من سعر اليوم صح العقد
بينهما عليه نقدا وبسبب لان الناجل قد يدخل الثمن مع الثمن كما يدخل النجيد واما الجمل مع الاطلاق على النجيد **المسئلة الثالثة**
والسبعون والمائة انما يبيع لا يلزم محصل الايجاب المعلوم مالم يفرق المبتا بعتك بالابتداء ماعن مكانها هذا صحيح واليه ذهب اصحابنا
وهو ذهب لثبته وقال مالك وابو حنيفة يلزم البيع بالاجابة لقول ولم يعتبر بغيره بالابدان دليلنا على ما ذهبت اليه بعد الاجماع
المتمم مما رواه ابن عمر **البيع** انما قال المبتا بعتك بالاجابة والم بغيره الا يبيع المتبادر في بعض الاجابة والبعض بالاجابة ايضا وانما يبيعهما
هذا الاسم بعد جوده الثاني ناع بينهما البكر ثم مشتق من فعل كما فعلوا في التفرقة ليس كاحد ان يحل لفظ المبتا بعتك على المتبادر ومن لا يري ان قالوا
لو قال ان يبع هذا القصد نوح ثم ساءه وجعل منهم لم يفتق عليه ليس كاحد ان يحل لفظ المبتا بعتك على المتبادر ومن لا يري ان قالوا لان العباد بالاول
والاجماع على الكلام بخلافه انما ذلك جفته في الاجسام ومشتقا في الاعراض لان الحائز الذي يشرى بالمال من حصول الاجابة القبول
هو حال الاجماع لا انقضى لانها لا يخلو في الثمن قبل ذلك الحال ثم يجهت ان عليه بعتك ان البيوع في حالة اجتماع لا انقراض وليس كاحد ان
ما يحكي عن ابي يوسف عمله ذلك على انقراض الابدان وهو ان يقول احدا العاقرين بعتك هذا العبد لصاحبه بقبول فانما قبل القبول
ونما البيع لم يكن لان قبيل بعد ذلك وانقضى الاجابة ذلك انما يثبت ان اسم المبتا بعتك لا يقع عليها الا بعد الاجابة القبول وحصولها معا فانما رواه
ابو يوسف بخلافه فلو لم يرد عنه انما قال المبتا بعتك بالاجابة والم بغيره فالايجال ان يقره خشيته يستقبله فثبت الاستفالة
في المجلس الاستفالة انما ثبت في عقد الام والحوال والم لا يري ان يجل المران يقره خشيته ان يقره ما ثبت من خيار المجلس بغيره الفسخ
لاستفالة بدل على ما ذكرناه ونحوها احدها انه ذكر امره ببيع يقول بالثمن والا فانه لا يقول بالثمن واما الفسخ في حكم خيار المجلس فهو بالفسخ
ما شاق انه لهما من لفتان فخره فامل الاستفالة والاستفالة غير مني عنها لان الا فانه لا يري ان يقره خشيته ان يقره ما ثبت من خيار المجلس بغيره الفسخ
لحق الشبهة ولا تهني عن ان يقره صاحب بغيره فخره فامل الاستفالة والاستفالة غير مني عنها لان الا فانه لا يري ان يقره خشيته ان يقره ما ثبت من خيار المجلس بغيره الفسخ
يجوز بيع المديون وام الولد الذي يده عليه صاحب ان يبيع المديون وام الولد فانما يجوز بيعه بعهده وادها وانقضا وخلاص بيع المديون
من حاجة وغيره بغيره الشافعي وقطاع **البيع** وقال ابو حنيفة وامه اب وابن ابى ليل والثوري والحسن لا يجوز بيع المديون قال مالك لا يجوز بيع
المديون ناع مديون فاعطها المشتري فالتوحيات وينقض المديون الوكلاء والمعنى دليلنا على صحة ما ذهبت اليه لاجماع المتكروا

كتاب بيع من غير ثمن

ما رواه جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشترى مني فاشترى بهنيم بن عبد الله بن عثمان ثمنه درهم فدفعه اليه
 فان قيل يحمل ان يكون ذلك المدين مقيدا مثل ان يقول ان مدين مني هذا فانني لا ندرى عن صحابي جليل جليلهم اجازة فابيع المدين انما
 التدين مقيدا فقلت ان التدين لا يحل على المدين الا بدليل على ان يحل على المدين بيعه الحكم في موضع الخلاف وحمله على المدين لا يثبت
 فان قيل يحل على من عاوجه ونقل البيعة على من عاوجه فقلت انما عاوجه على بيع المشايخ عروا بل لا يفتي عن جليلهم بل لا
 فان قيل كيف يبيع من غير ثمن مالكة فقلت يحمل ان يكون اسناده لكن ذلك لا يثبت ان لم يكن مقصودا وانما المقصود ان يبيع المدين انما يبيع
 الدين ولا فاما ان يبيع في الدين من غير اسبغ ان صاحب المال فاما ان يولد فجميع ثمنه الا انما في هذا الوثن بما فنون فيه بمشايخهم
 وقد وافقنا على جواز بيع ايمان الاولاد وجازعهم من المتلفات اجازة يبيعون ولم يفرقوا بين جازنا لولد وموثر كما فرقوا في الدليل على جواز بيع
 ام الولد الاجماع المقدم ذكره وايضا فان ام الولد قد تلو في لم يخرج بالولد من ملكه الدليل على صحة ذلك انه اذا وطئها فانما يوطئها ما عدا جميع
 الامر بملك اليهم واذا كانت في ذلك مبيع ما يملك جاز وكل خبره دون غيره فجميع ايمان الاولاد حملناه على التمني عن بيعهم مع بقاء الاولاد
المسئلة الخامسة في البيع والماثرون معناه مقدار واس المال شرط في صحة التسليم ما عرفنا لاحيانا الى الان
 في هذه المسئلة الا انه يفتي في فنيان راس مال التسليم اذا كان معلوما بالمشاهدة فمطبوها بالغاينهم بقدر ما ذكر صفاته ومبلغه ووزنه
 وعدد دونه وهو الموزن عليهم من قول الشافعي وقال ابو حنيفة اذا كان راس مال التسليم مكيلا او موزونا او ما يباع عددا فلا بد من ضبط صفاته
 دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه ما روى عن النبي انه قال من اسلم فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فاذا لم يمتد في التسليم
 هذه الصفة ولم يشترط سواها فيثبت ما قلنا وليس للمعاينة ان يقول ان التسليم رقبته انفسه بان بعد ان تسلمه فيحتاج ان يرجع فيحتاج ان
 يرجع التسليم الى بدل الدين فاذا كان خيرا فلا يمكن الرجوع الى بدل له لجهالة المهر فافترض صحة العقد في ضبط صفاته التي حتى ان ثبت له الرجوع امكنه
 ذلك وذلك بان هذا باطلا بالاجارة لان عقد غير مبرم بل هو مزمع بتمامه من الداء وقبل اسبغها المتأخر فتمنعني الاجارة وبقيت المسألة
 الرجوع على الواجرا بالاجرة ولم يشترط في الاجارة ان تكون الاجرة مضبوطة بالصفات والعقد مضبوطة بالسلالة والظن دون ما يجرى طرده
 الاثر على من يبيع شيئا بهن من معلوم بالمشاهدة صح البيع وان خاف ان يخرج المبيع مستحفا فثبت للمشتري على البايع صحة الرجوع كبديل الدين ومع
 ذلك لم يشترط ضبط صفاته التي **المسئلة السادسة في البيع والماثرون** وان كان المالك عرضا لم يبيع سلم هذا غير صحيح
 ويجوز عندنا ان يكون راس المال في التسليم عرضا غير مبرم من سائر الكيلان والموزونات ويجوز ان يسلم المكيلا الموزون والموزون في الكيل
 فيختلف جنسها وما اظن ذلك خلافا بين الفقهاء والدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المثرة ورواية ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في البيع
 من سلف فلنفسه في كل معلوم ووزن معلوم ولم يفرق في ذلك بين مفعلة التي في جوازها ببناء **المسئلة السابعة في البيع والماثرون**
 لا يستحق البايع الشفعة بالجواز الذي ذهب اليه اهلنا لا يستحق الشفعة بالجواز من موصون ولا فاسق وانما يستحقها بالمال الظاهر وهو مذكور
 وقال ابو حنيفة الشفعة بالجواز اذا لم يكن بين المالك طرقي فاذا وانما مقتضى المسألة ان الفاسق لا يستحق الشفعة بالنسب الذي يفتي به غيرنا
 الشفعة ونحن ندل على ان الشفعة لا تستحق بالجواز على ان الفاسق كما هو في استثنائنا الشفعة واما المسئلة الاولى فالدليل عليها الاجماع المثرة
 ما رواه جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اشترى مني فاشترى بهنيم بن عبد الله بن عثمان ثمنه درهم فدفعه اليه
 بدار جازاه بالجواز يعني ذلك ان في الخبر اربعة اروا انهم انما لم يفرقوا في الاخذ بالشفعة اضمرا نحن انما لم يفرقوا بالعرض عليه لاننا قلنا اجمعنا على ان
 وليس احدنا الا من الاخر وايضا فذكر ان يولد بالجواز الشريك وقد يبيع اسم الجواز على الشريك الغنم وشراها ما الشراء وروى عن ابن السكيت
 عن ابيه قال بعثني خفي في ارض بيننا شريك فقال شريك اخرجها فخرجت ذلك النبي فقال الجواز بغيره فتمت الشراكة جازا واما اللغة
 فان الوترية هي جازا فلتا وكنها الوترية في العقد فالتا لاشترى جازا في يدي فانك طالما لفتك ليس احدا ان يقول انما هي من الوترية جازا
 من الزوج ومجاورة لانها تسمى بذلك وان كانت بالمشترق وهو المعتبر في ما استحقاقا الفاسق الشفعة بالنسب الذي يستحق من ليس بقاسق فيصح
 لا يشترط فيه واما الكافر عندنا لا يستحق الشفعة على الموصون بل على من ذهب الى ان الفاسق لا يستحق الشفعة على الموصون ذهب الى ان كافر بغيره
 ليس كل فسق كفر البقا سق عندنا في حال من موصون بجميع له الايمان والفسق يستحق باسمه في كل خطاب قبل ان يوصي دخل فيه جميعا
 الفسق الايمان وكيف لم يطل فسقه فهو كالمؤمنين وودعه وعن سبيع وغيره انك لا يملك حقه من الشفعة **المسئلة الثامنة**
والسبعة في البيع والماثرون كل حيلة في الشفعة وغيره فاما الماثلان التي بين الناس في بطلانها ولا يجوزها هذا غير صحيح لان من اجاز بيع
 الدائم بان ضم اليه ما يصفى الحد يترك ما استشهد صح عقد بيعه لآخر اجبره فاضله من الصفة التي شتا وطها التمني لا النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القصة
 وانما ضم اليه ما يصفى الحد يترك ما استشهد صح عقد بيعه لآخر اجبره فاضله من الصفة التي شتا وطها التمني لا النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القصة
 وانما ضم اليه ما يصفى الحد يترك ما استشهد صح عقد بيعه لآخر اجبره فاضله من الصفة التي شتا وطها التمني لا النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القصة

وان كان ما عدا ذلك جازا لا
 يقتضي صفاته

راس

کتاب اول قرآن

على سبيل المذهب والهيئة سقطت على الشفعة عن هذا المذهب كما ترى عقلا غير عوض بل لم يرد فيه الشفعة لمجرد عن الشفعة التي تسحق بها الشفعة
لأنه منع من قصد بلنا الجبل إلى البطل المحذور أن يكون إنما مستحقا للعقبات أن كان عقلا صحيحا فاضبا وما عرفت خلافا بين محصلي
الشفعة في ذلك فان قال السهم موقوف من من الزكاة بان سببنا اننا زاهم والدنا بين سبنا تك حولا لزوم الزكاة وما جرى هذا الحرج في حق
الحرج من الزكاة ان الزكاة تلزم ولا ينفعه هجره فلنا البس منع ان يكون لزوم الزكاة لسببنا سبنا وانما استمره بالموجب الجبيل لا قول الذي
يجب فيه الاصل الزكاة لان الزكاة لا يجزئ عندنا ما ليس به من العين الوفاق وان تكون الزكاة انما تلزم ههنا عقوبة على فلو
من الزكاة لان هذه العين في نفسها الشخص فيها الزكاة ويمكن ان يكون ما ورع الزكاة في الاموال الزكاة لمن هجره من الزكاة فهو على سبيل النجاة
والشدة بدلا على سبيل الختم والايجاب **المسئلة التاسعة السبعون والمائتان** ولو اشترى جلا ثلاثة اقطاع او صير
من مواضع شئ بصفعة واحدة فلا شفعة في احدها ان باخذ جميعها وليس له يفرق الشفعة هذا صحيح لان الشفعة ان باخذ من هذا الاصل
ماله من حق الشفعة دون غيره فاما الاخرى لم يفرقها وان ذلك بين الفقهاء خلافا وانما الخلاف في الرجل يشري دارين بصفعة واحدة ولذا
معاشيقه باخذ كل واحد من الدارين والآخرى فقال ابو حنيفة اما ان باخذ الجميع وبترك الجميع وليس له ان يفرق الشفعة وقال
عزل ان باخذ احدهما دون الاخرى الوجه **المسئلة الاولى** ظاهر ان حق الشفعة انما يثبت له اهدى الدارين فكيف باخذ اخرى بغير حق
يجب له عليها وليس كذلك المسئلة الثانية لان حق الشفعة قد ثبت في الدارين معا **المسئلة الثمانون والمائتان** لو اشترى
مضيقا على الرهن عندنا ان الرهن غير مضيق على الرهن ففي تلف من مال الراهن وهو مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة هو مضيق على الرهن انما
باخذ الاربع من قيمته ولو تلف هو موقوف عليه فان تلف سقط انما الاربع وقال سحنون زاهم الرهن مضيق عليه بكل قيمته وقال
الحسن شريح والسجعة والغصية بقط بثلث الرهن ولو تلف الرهن من مال الراهن فان تلف باخذ كل واحد من الدارين ولو اشترى من مال الراهن
وان ادعى الرهن لم يضر باطن لم يعلق عواه وعليه قيمته الدليل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المأثور وما روى عن النبي لا يعلق الرهن ولو
من ذاهم الذي منه لم يضره وعليه غيره بما زاد بالغرم الزيادة وبالعزم التقضا والتلف فان غلغوا بما روى من ان رجلا من ذاهم عند غيره ثم
مسئل النبي عن ذلك الرهن فقال فيه حلفك وقيل ان لم يرم ذهابه فغيره من الوثقة لان ذلك معلوم مشاهد ثبت ان ارد ذهابه فغيره من الذي
فالجواب عن هذا المراد ذهاب حلفك من الوثقة بدل على ذلك وجهان احدهما انه وعد الحق لو اذ ذهاب الذي من الوثقة مع الفاكه جفت
والوجه الثاني ان عندنا بصفعة واحدة انما يسقط اذا كان مثله في الرهن او فلو ان كان اكثر مما زاد على فيه الرهن لا يسقط فلو كان المراد يسقط
غيره من الذي كان لا يفصل ولم يفتل ذلك فاذل على ان المراد سقوط حق من الوثقة لان ذلك يسقط على كل حال ليس يسقط حق من المعلوم عند
التلف مشاهدا كما ذكر لان حق من ذلك لا يسقط بثلث الرهن وهو انما انظر الراهن او ان تلف احده فان الفقه فرخه ويجوز ان يكون هناك من فقد
التي ان الرهن انما تلف من غير جبا بصفعة واحدة حق الوثقة بذلك **المسئلة الحادية والثمانون والمائتان** ولو اشترى الرهن الراهن
الغلبا لم يرم بصفعة واحدة هذا صحيح واليه يذهب صاحبنا وافق ذلك الشافعي على الصحيح من احواله وقال ابو حنيفة بصفعة واحدة فان كان في
من قيمته ويكون وهذا مكان وان كان معسر سعى العبد فيتميز ان كانا فليس الذي يرجع به على الراهن الذي له على حق ما ذهبنا للاجماع
المعكروا به فان الرهن بصفعة واحدة لم يرم ويجوز على ما ذهبنا اليه من ان يسقط الحق الوثقة والراهن لا يملك فسخ عند الرهن فان غلغوا بما
دوى غيره لا اعتوا انما يملك ان اردم والرهن يملوك الراهن يفتقن ان يفتل حقه والجواب عن انهم من هذا الجرح لا اعتوا انما يملك ان اردم
وعلى هذه الرواية لا يثبت ان لا بدليل الخطاك ليس صحيح على انما حمل اللفظ الذي روى على الملك الذي ليس هو موقوف بالاولاد
الذكرنا هذا **المسئلة الثانية الثمانون والمائتان** من غصب بصفعة واحدة فاحجب من حقها وحظره فغيرها فثبت الفسخ
والزرق لضايقنا دون الغاصب هذا صحيح واليه يذهب صاحبنا والدليل عليه الاجماع المذكور وانما كان منافع الشيء المغصوب لنا لكم ولنا
لا نر الغصب بملكه فاما لو كان الشيء المغصوبه هو لنا لك دون الغاصب هذا صحيح **المسئلة الثالثة الثمانون والمائتان**
ومن غصبك سافر عن صاحبها جرحها ونقصا هذا وسليم عن مالك صاحبنا هذا صحيح وهو مذهبنا واعتلمه مخرج الشافعي لاننا لا نأعقب
بجلا وصا فزعمنا ببدن من عنده فالزرق للغاصب نزع به مال وانما نغيره من صفته واختلفت فيجب على الغاصب ان يرضى ما نقصت الارض في الزرق
ان حصل ما نقصت لان ذلك حصل بفعله وعليه جرحه فله ما فله ما في هذا لانه فلا نفع لنا بغير حق فضا غاصب المتبقر فزعمنا اننا
ان غصبك سافر عن صاحبها فزعمنا ببدن من عنده فله ما فله ما في هذا لانه فلا نفع لنا بغير حق فضا غاصب المتبقر فزعمنا اننا
حق وهذا الوجه الذي ذكرناه الشافعي في ذلك انما على صحة ما ذهبنا اليه واخبره ويدل على صحة هذا ما ذهبنا اليه على ذلك الاجماع المتقدم ذكره
المسئلة الرابعة الثمانون والمائتان ان تلف المغصوب بصفعة واحدة الغاصب كان من ذهاب الامثال عليه اكثر قيمته انما

کتاب الدین

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب الفرائض

[illegible]

کتاب الفرائض

بلاخری

فَبَايِرَاتُ مَنَاصِرَا

[illegible]

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ

کتاب الفصحا

۷
من نوی الاو حاسر

فِي الْأَجَانَّةِ وَالْجَهَنَّمَ وَالرَّفِيقِ

وجعل ما ران وان هذا يمنع من الشاهد مع اليقين وربما قالوا ان ابيات الشاهد واليهين وزيادة في التصريح فالحجواب عن ذلك
 ان الابهة اعتما وجبت ضم الشاهد الثاني الى الاول واقام المراهق مقام احد الشاهدين ليس الابهة في العمل بالشاهد واليهين لان قسم الشاهد
 الثاني الى الاول وسجع للمراهق بذلك من عدتها اكثر مما يقتضيه ان يكون شرطاً في الشهادة وتعلق الحكم بشرط لا يدل على ان ما عدا ذلك لا ينافي
 الشرط فعدت مخالفت بعضها بعضاً ويعوم بعضها مقام بعض الا ترى ان الفاعل اذا قال اذ ان في الزمان فاقم عليه شرطاً فذا في الحد الزمنا
 يمنع ان يجيب عليه الحد بسبب الخ من ذلك وغيره فنادى الشاهد في الاحكام معترفه بغيره محضه فاقام قوله ان ذلك يمنع فليس كل زيادة في التصريح
 فتخا وانما تكون نسخاً اذا غيرت حال المراهق عليه احكام شرعية وقد علمنا ان اقامة الشاهد واليهين مقام الشاهدين ثم نغير شرطاً احكاماً
 بقول الشاهدين بل ذلك على ما كان عليه بان اضيف اليهم شرطية اخرى على انه لو كان لا يدرى على انه يذهب اليها صاحباً في جنبة في ان الزيادة في التصريح
 على كل حال من غير اعتبار بما ذكرناه لما جاز ان يحكم في الزيادة انما هي في الاضافات تحت عن دليل الحكم المراهق عليه فاما انما من احسنه وقد صفت عليه لم يكن
 نسخاً لان اعتبارنا بغير الدليل في النصيح وليس عند كل محصل من ان العلم باليهين والشاهد من السنة كان متخا عن زعم لا يبرهنا
 بنكره وان يكون ذلك مصححاً او متقدماً فان تعلو بما روى عن رجل احسنه ثبت على كيدى ارضاً فقال له اليه انك تبني فقال
 فقال يهد يمينه فقال لا فقال ليس لك الا شاهدان وعينه فالحجواب ان النصيح لم يصف ذلك وذكر جميع الحجج وشرها الا انه لم يذكر الشاهد
 والمراهق وان كان ذلك حجة فيما نأخذ عليه بلا خلاف اعتما ذكر الحجة المعتادة وهي الشاهدان على انما يحل الخبر على ان لا يبرهنا ليس لك الا شاهدان
 او يمينه وشاهد ويمينك بدليل فاذا كان ناه فان تعلو بما روى عن من قوله اليهين على المدعى واليهين انكر ما ثبت اليهين في جنبة لم تكن من
 في جنبة المدعى فقد خالف الظن فالحجواب ان اليهين انك ابدتها بالنسخة في جنبة لم تكن هي من على النسخة ذلك اليهين لا تثبت في جنبة المدعى وانما
 ثبت في جنبة المدعى عليه عينا عليه هذه اليهين لا يكون شرطاً في جنبة المدعى ان لم يكن في جنبة يمينه له **المسئلة التاسعة**
والسؤال العاشر لا يجوز استيجار الارض بطعام معلوم الكيل يجوز ذلك عندنا وانما لا يجوز استيجارها بما يخرج من ذلك ويؤثر
 الا يخرجها وليس كذا الطعام المصفون في الذمة وانما على جوازها ابو حنيفة وامتناع التلخيص وذكره عن مالك كراهية استيجار الارض بغير حفظ
 وروى ابن العنم عن مالك انه لا يكره في الارض بئس مما ثبتت الارض ان كان لا يبرهنا كل الدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتكروا الذي ذهب
 اليه مالك ذكر اهله ذلك لا وجه له لانه لا يفي في استيجار الارض بالذمة والمداينة وبين استيجارها بالحفظ والشعور لان عقدا الاجارة
 يتناول منافع الارض دون ما يخرج منها وانما اشبهه على مالك وطلان العقد يتناول الخارج من الارض وانما يتناول منافع **المسئلة**
الحاشية ان العري والوجهي يجران مجرى العارية الا اذا قيدنا بذكر العقب لك ان ذلك يبرهنا ان الرقعة لا يصلح لغيره ذاه سكتى او عري او قيو
 فان الرقعة يجرى مجرى العري كانت له لذلك مداحة المالك ثم هي بعد من المخطوط اجتمع على دفعه المخطوط ويجرى مجرى العارية والاجارة التي يملك
 فيها المنافع دون الرقعة فان قال قائل ولعقبك من بعدك كانت كل جنوة المخطوط لم يكن لعقب المخطوط البيع ولا القبر فاذا افترضنا رجعة المالك
 قال لا شفعة اذا قال اعزتك لدار ولعقبك من بعدك ثم افترض هو وعقبه ان نقل ذلك الى بيت المال كسائر الاموال التي لا وارث لها وقال مالك يعز
 للمخطوط وذهب الشافعي الى ان حكم الرقعة كحكم العري وصفها ان يقول جئت لك دارى فنجوز في فان من قبل وجبت الى ان من قبلك كانت لك
 برها وريثك وقال ابو حنيفة ومحمد والرقعة لا يلزم وللمرئ الرجوع فيها وقال الشافعي في الجد يد اقال عمر ك هذه الدار ولم يقل ولعقبك
 يكون لعقب من بعدك ثم ثبت المال كالقسم لك ذكرناه وهو قول ابو حنيفة وقال مالك يكون للمرئ الرجوع فيها فاذا افترضنا رجعة المالك
 المرئ عن الشافعي في القول لعقبك مثل قول مالك وعقبك عنده الفلهم ان العري يسطر ولا يستعمل في المهر ولا لعقبه لدليل على صحة ما ذهبنا
 ووافقنا عليه مالك الاجماع المذمومة وذكره واجبه فان العري انما يملك المنافع ماله المخطوط واذا جعلنا لعقبه من هذا الوجه وعقبك الشافعي
 كانهما الى الرقعة ولا بد ان يعود عندنا نقض المدة المضر بشره المالك وكيف يجوز ما قاله الشافعي ووافقه عليه ابو حنيفة فان تعلو بما رواه
 جابر من ان النبي قال اعد عري لرد لعقبه فانما الذي اعطاها لا يرجع الى الذي اعطاها الا انما اعطى عطاء وقت من الموارث وروى غيره
 لا يبرهنا ولا يبرهنا من غير شيا او دونه فسيطره بسبيل الميراث فالحجواب عن ان العري لا يرجع الى الذي اعطاها قبل انقضائه ما يبرهنا بعد
 انقضائه المدة كالاجارة وانما وارث هذه المنافع كما يبرهنا من منافع الاجارة وليس خول الميراث فيها ذاه لانه على ملك الرقعة دون ملك
 المقتنة **المسئلة الحادية عشر** لا يصح للذين لم يوجها الا يبرهنا من عليه الذين هذه المسئلة لا اعرف الا على ما لا يبرهنا
 نعمتاً معتقاً فاحكمه وفقهنا الا انما كانتهم بغيره الى ان الذين الموهل يصحح لا يبرهنا من عليه الذين ويعزى نفسه فذهب اليه الفقهاء ويمكن ان
 يستدل على صحة بقوله نعم من بعد وصية يوصي بها او دين معلق بقسمه لان بقضاء الدين انما كانه فلو انقضت الدين الى من حلوا الاجل
 المضروب للدين ناخرت منه الميراث وفي ذلك اضرابا لو رد واجبه فان بصرها لا يبرهنا من عليه الذين او جبت بل ينقل الحق من منة الميت الى ذمة

مسائل الصبي

المرتبة والحق اذا ثبت في ذمة شخص لم يثبت في ذمة غيره الا من ثبت له ان قبل ما ذكره وهو جيك خبا الشتر لا يجوز وعندكم ان يورث
فما خبا الشتر اذا ثبت له ان يورث لم يثبت في ذمة غيره لان الوارث اذا اثار ان يبيع البيع او يبيع الضيق والممن
فلذلك جازا بان يورث ان يثبت على ان الدين الموجه بصحة الاجرة من عليه الدين بان يقول ان الاجل لا يثبت الا لمن يثبت له الوارث
لم يثبت لهم هذا الاجل وذلك ان غيا الشتر يثبت للورثة وان لم يثبت لهم فلا شتر لهما فمما تقدم اول المسئلة الثانية المائتان
لا اولى كل ما يبيع وهو يكسب بنفسه هذا صحيح والحق فيه ان الذي يكسب بنفسه من المحطون يدخل في عموم ما حرمه الله من الموقرة لان الموقرة
التي اشترى جدها ونعاطم المأوى لا فرق بين ان يكون ذلك من ضرب لها او من لم يفعل الله نعم بما يقضى الى موطنها واذا دخلت في عموم هذا
اللفظة كانت محترمة بحكم الظاهر **المسئلة الثالثة المائتان** الاجل الشتر الذي يبتطاه في كل الجرد لان كانها مبيعة
لست اعرف لاحصائها في هذه المسئلة الى ان فاعول البئر من تحتها في كل السنين والجر اذا صادها الذي يقول على ان يبيدها ذلكا
وان احدث قد انقطع بان الذي لا ذكاة ولا يؤكل فيجوز غير ان الصبي ليس بذاك على الحقيقة وإنما جرى مجرى الذكاة في الحكم لا في دفعه الا
واذا وقع الحجر من يديه الذي ان لا ذكاة له فاما يدخل في ذلك ما يكون حقيقته من البيع ونوى الا ذكاة وما لا يكون حقيقته ونوى البيع
فما كان لا يدخل في الظاهر الا بدليل دعوى من ادعى دخول صبي الذي الشتر والجر ذكاة الذي فعله للبئر وفي هذا نظر وليس هذا موضع
المسئلة الرابعة المائتان لا يجوز اكل الحمار الوحشي عندنا ان اكل الحمار الوحشي والاهلي ابي مباح ولا يعرف من اكلها
خلافا في الحمار الوحشي واما خلافا في الحمار الا اهلي بلينا على صحة ما ذهبت اليه بعد الاجماع المتمدن فقولهم فلا اجدنا اولى على محرم على
مطعمه لان يكون مشبه او دماستفوصا ولم يخبر به غيره في فاحات كلبا ونفان يكون فاعدا لها محراما ولم يذكر الحمار الوحشي في الاهل ولا يلزم
على هذا الاستدلال ما اثبتنا على محرمه وان لم يدخل في هذه المذكورة في الاية لان ذلك مما عدلنا على نظر منه بدليل فاهر لا دليل على ان يكون
الحمار في فاحات في الاية وافية مؤلفه نعم انما حرم عليكم المنيه والدم ولم يخبر به غيره ولم يذكر الحمار في هذه فاحات غير موضع ان لفظه انما يدل على بقى الحمار
عما عدا ما يغلقها وفرها بين قول الفاعل عندكم وهم وبين قولنا انما يبيح عندى وهم واستدل لنا على صحة هذه الطريقة بان ابن عباس كان يذهب
الى ان الربا يخص النسبة واستدل على مذهبه بما روي عنه من قوله انما الربا النسبة وقول ابن عباس تحريمه فيما يتعلق باللعنة فيما يتعلق باللعنة لانا
راينا من مخالف ابن عباس في ظاهره على مذهبه هذا لم يرد عليه ما ذهب اليه لفظه ولا حلقه في موضعنا على علمنا وانما طعن على مذهبه من غير
هذه الجهة فمما نقول ان لفظه انما يبيح الحكم عن علماء من خلت عليه اجماعا **المسئلة الخامسة المائتان** اذا اخطا الله
في بعض احكامه او نسبهم بنفسه فانه هذه المسئلة لا ينفرد على مذهبه لانا نذهب الى ان الاطام يجب ان يكون معصوما من كل فعل في خطا
الانبياء وهم ولا يلا يجوزون الانبياء ولا الائمة الكبار ولا الصغار في احوال النبوة ولا الاطام ولا فيما قبلنا من الوثاق وقد علمنا على
ذلك في كتابنا المعروف بتبيين شريعة الانبياء والائمة ولبسطناه وفرعناه واما في بيع هذه المسئلة على اصول من بشرط العفة في الاطام ومن
لا يشرطها في الاطام وصحة ما يبيح هذه المسئلة ان خطا الامام في بعض الامور كان كبيرا فلا بد من فساد ما منه لان الكرامة عندنا عند
الامانة اذا ظهر من الاطام وان كان ذلك من غير ان يفسد فاما من هذه فتفريع على اصله فذهب اليه فامضى للشاغل في **المسئلة السادسة**
والمائتان نعم ما حرموا عليه عساكر اهل البغي يضرب للفقارس بغير من عتق ثلاثة اسمهم سيم لرو سيم القيس وسيم ليلين وسيم
واحد هذا غير صحيح لان اهل البغي لا يجوز عصفه امواله وضمة ما كان نفسه اموال اهل الحرب لا اعلم خلافا بين الفقهاء في ذلك ومن سيج الناس كلهم هذا
الموضع علما ففقهنا من المؤمنين في محاربا البصرة فانه منع من عصفه امواله فلما وجع في ذلك قال انكم باخذ عاقبة نسيم وليس يمنع ان
يخالف حكم فقال اهل البغي لاقال اهل الحرب في هذا الباب كما يخالف في ان لا يمنع موليهم وان كان بيع المولى من نافي الحار بين جاورنا
اختلف لفقهاء في الانتفاع بدواب اهل البغي وبسلاحهم في حال قيام الحرب فقال الشافعي لا يجوز ذلك وقال ابو حنيفة يجوز فاما من الحرب فانه
وليس يمنع عندنا ان يجوز فانا لم يسلاحهم لاعل وجنة القتال لم كانهم رؤسا في اهل الجنة اهل الحق يجوز ان يروا لها على سبيل المذاق والذوق
فاما استدلالنا لفساد بقوله لا يجوز ان لا يسلح الا من سيم الا من طيب نفس من طيب لا نرى انما يقع ذلك في مال المسلمين وحسبنا ان نغير طيب نفسهم
وليس كذلك المذاق والما نعتهم فاما استدلالنا اصحابنا في حقيقته على صحة ما ذهبوا اليه هذه المسئلة يقولون نعم فقالوا الذي ينبغي حتى نرى الى امر الله
فالواجب ان يباح القتال مما تأيد بههم وسلاحهم وعلى قتالهم بدوابنا وسلاحنا وهذا قريب **المسئلة السابعة المائتان** الاجل الذي
الاطام المتأخر الاطام المتقدم هذه المسئلة انما تشترع على اصولنا ان الاطام معصوم وان لا يحكم بالاجتهاد الذي يجوز ان يقع الخلاف
منه بل بالنظر والعلم على هذا من الاصلين لا يجوز ان يخالف الاطام الثاني الاطام الاول لا نراه اذا خالفه لا بد ان يكون احدا عطاء والخطا لا يجوز
على الاثر حسب ما ذهبت له وفلان يثبت من الكلام على المسائل الواردة الى الحد الذي لا يظن بل فيه ولا يقلل او رده فاقول كل مسئلة على

بغير تقدير

وذلك انما هو على ظاهره

في ألفه الأجل المجد إلى جعفر بن محمد بن مرقس كتاب التائيد في الشرح الأعظم لمقدم الطوبى في فوائده

والله المستعان

الحمد لله مستحق الحمد وموجب عظم من خلقه محمد وآله الطاهرين من غيرهم وسلم تسليمًا كثيرًا **كتاب الطهارة** باب
ما فيه الطهارة وكيفية ترتيبها الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلوة وهي تقسم قسمين وضوء وتيمم ومدارها على البعد
اشتباهاً أحدهما وجوب الطهارة وثانيها ما به تكون الطهارة وثالثها كيفية الطهارة ورابعها ما ينقض الطهارة فاما العلم بوجوبها فاصل لكل
أحدنا هذا الشرع ولا يراى أحد منهم ينه العلم بما به تكون الطهارة فيقسم قسمين أحدهما العلم بالمياه وأحكامها وما يجوز به الطهارة
منها وما لا يجوز والثاني العلم بما يجوز به التيمم وما لا يجوز وأما العلم بكيفية الطهارة فيقسم إلى قسمين أحدهما العلم بالطهارة الصغرى والثاني
والثالث العلم بالطهارة الكبرى من الاعتناء بأحكامها وما القسم الرابع وهو ما ينقض الطهارة فهو أيضاً على من أحد ما ينقض الطهارة
الصغرى ولا يجوز الكبرى الثانية ينقضها ما وجوب الطهارة الكبرى والثالث ينقض الطهارة ما يحتاج إلى العلم به للدخول في الصلوة وإن أتبع
اسم طهارة العلم بأزالة النجاسة من البدن والثياب لا يوجب الدخول في الصلوة مع نجاسة البدن أو الثوب كما لا يوجب الدخول فيها مع عدم
الطهارة ونحن نرتب على سبيل يقتضيه الحاجة إليه اقتداء الله ما العلم بوجوب الطهارة فقد بينا حصوله لأشياء فلاجل ذلك نرتب على
أما ما به يقع الطهارة من المياه وغيره فيجب أن يكون العلم به مقدماً على العلم بكيفية إيقاعها فلاجل ذلك بدأنا به في أول الكتاب ثم ذكرنا هذه
ما وعدنا به من الاقسام الأربعة ان شاء الله تعالى **باب المياه وأحكامها** وما يجوز الطهارة به منها وما لا يجوز بيان ما يقع فيها
بغير حكم الطهارة منها وما يرفع العلم الحكم عنها الماء كله طاهر ما لم يقع به نجاسة فسد وهو على ضربين عامر طاهر ظاهر ليس طاهر الماء
الظاهر لكنه ليس طاهر الماء المختار من الماء الباقى ماء التور وما لا من هذه المياه لا يجوز استعمالها في شئ من الطهارة ولا في ذلك
والنجاسة من البدن والثياب لا بأس باستعمالها في الشرب وغيره ما لم يقع بها شئ من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال الاعتدال الصغر وهو يكون
لأن لا يجزئها شئ ما يقع فيها من النجاسة لا ما لا يغير لونها أو طعمها أو رايحها فانه في تغير شئ من أوصافها المذكورة مما يقع فيها من النجاسة فلا
يجوز استعمالها في الطهارة والمياه الواكدة على ثلثة اقسام أميا القندان والقلبان والمصانع وبميا الآبار والمخسوس وميا الآبار
وأميا القندان والقلبان فان كان مقداره مقدراً الكرم حتى لا يكثر ثلثة اشياء ونصف طولاً لا ثلثة اشياء ونصف عرضاً فانه
اشياء ونصف عمقاً ويكون مقداره الفواقى رطل بالعراق فانه لا يجزئها شئ مما يقع فيها من النجاسة الا ما تغير لونها أو طعمها أو رايحها
فان تغير أحد أوصافها ما يقع فيها من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال وان كان تغيرها من جنسها أو بما يلاينها من النجاسة الظاهرة
فان لا بأس باستعمالها ما لم يسلها اطلاق اسم الماء وان غير لونها أو طعمها أو رايحها وان كان تغيرها من جنسها أو بما يلاينها من النجاسة الظاهرة
من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال ويكره استعمال هذه المياه مع وجود المياه الجارية من المياه المتبعض طهارة بها ولا يجزئها القندان
بوقع السباع والبهائم والحشرات وسائر الجوان فيها الا الكلب خاصة والخنزير فانه ينجسها ان كان دونه لكره ان كانت زائدة على الكرم
فليس به بأس ما ميا الآبار والمخسوس فان وقع فيها شئ من النجاسة انسدها ولم يجز استعمالها وان كان ما يقع فيها طاهراً فلا بأس باستعمالها
ما لم يسلها اطلاق اسم الماء وان غير لونها أو طعمها أو رايحها فلا بأس باستعمال المياه وان كانت قد استعملت مرة أخرى في الطهارة الا
ان يكون استعمالها في الغسل من الجنابة أو الحيض وما يجري مجرىهما أو في إزالة النجاسة ولا بأس للرجل ان يستعمل فضل وضوء المرأة
كذلك للمرأة لا بأس ان تستعمل فضل وضوء الرجل ولا بأس بالمرأة ان تستعمل ما شرب من الطهارة سواء كان رجلاً أو امرأة
استعمال سور الحائض اذا كانت متهمتها اذا كانت مأمونة فلا بأس ولا يجوز استعمال الشاوش من خالفه لسلام من سائر اصناف الكفار
وكذلك سور استنار الناصب لانه لا يحد عليه التيمم العداوة ولا بأس باستعمال سور كل يؤكل لحمه من سائر الجوان ولا بأس باستعمال سور النجاسة
والجبر والذباب والهر وغير ذلك الا الكلب خاصة والخنزير ولا بأس باستعمال الطيور وكلها الا ما اكل الحيف او كان في منقاره اذى من النجاسة
سبيله سبيل الماء الجاري اذا كانت له مادة من الجوى فان لم يكن له مادة فهو على طهارة ما لم تعلم بغير نجاسة فان علمت بغير نجاسة زاد

ينقض

باب النجاسة

الماء النجس
باب النجاسة

باب النجاسة

باب النجاسة

في الطهارة

عليه

واجبة في الطهارة ولا يجوز تبعضها الا لعذر فان بعضها العذر لا تقطاع الماء عنه جاز الا انه يعتبر في السجدة فان شاء من الاعضاء فانك
تدبر وجب عليه سبقتا الوضوء ان لم يكن تدبر عليه سبقتا الطهارة ولا يجوز غسل الرجلين في الطهارة لاجلها وان اراد الاثنا غسلها
للتنظيف فليس غسلها على الطهارة ثم يتوضأ وضوءه للصلاة فان نوى غسلها حتى يستكمل الطهارة من غير غسلها الى بعد الفراغ منها ولا يجزئها
بين أعضاء الطهارة وان كان في اصبع الانسان خاتم او في يده سبب ما يشبهه فليحذر كيهل الماء الى ما تحته فان كان ضيقا حوله الى مكان آخر
كذلك يفعل في غسل الجنبات ولا يبرأ من الماء الذي يتوضأ به على الارض يرجع على ثوبه او يقع على بدنه وكذا ان وقع على ثوبه
من الماء الذي يستنجي به لم يكن برباس كذلك ان وقع على الارض ثم رجع عليه لم يأت الا ان يقع على نجاسة ثم رجع عليه فيجب عليه غسل ذلك
الموضع الذي اصابه الماء ولا بأس ان يمسح الانسان أعضاء الطهارة بالماء بعد الفراغ منها فان تركها لم يجزئها الماء كان افضل ولا بأس
ان يمسح الانسان بوضوء واحد صلوات الليله النهار لم يجزئها ويغسل ما يجزئها عادة الوضوء فان جدد الوضوء عند كل صلوة كان
افضل ان كان على أعضاء الطهارة الانسان جبائرا وجرح وما اشبهه وكان عليه خمر مشددة فان امكنه نزعها وجب عليه ان يمسحها
فان لم يمكنه مسح على الخمر وان كان خراجا غسل ما حولها وليس عليه شيء ويكره ان يستعمل الانسان في وضوءه بغيره يصب الماء عليه ويبلغ
ان يتولا وهو يتوضأ من فضلك من معناه غير وهو ممكن من توليه بنفسه لم يجزئ ذلك عنه فان كان عاجزا عنه لم يزل وما يقوم مقامه بحيث
يتمكن منه لم يكن بأس **باب في الطهارة** مستعدا او ناسيا او شك فيها او في شيء منها ثم صلى من ترك الطهارة مستعدا او ناسيا
ثم صلى وجب عليه الطهارة واعادته للصلاة ومن شك في الوضوء والحديث وثبوت طهارة وجب عليه الطهارة فان صلى والحال هكذا وجب
عليه عادة الوضوء والصلاة ومن يتيقن الحديث ثم شك في الطهارة وجب عليه عادة الوضوء ومن شك في الحديث وهو على يقين من الوضوء
لم يجزئ عليه عادة الوضوء فان شك في وجوبه على حال الوضوء لم يفرغ منه وجب عليه استئنا الوضوء وان شك في الوضوء بعد ان نوى تكا
الوضوء لم يفتش الى الشك في على الوضوء لا يبرأ من العادة ان ينصرف الانسان من حال الوضوء الا بعد الفراغ من استيفاءه على الكمال
فان ترك الاستنجاء مستعدا بالماء او الاجزاء معا صلى وجب عليه الاستنجاء واعادته للصلاة وكذلك الحكم ان تركه ناسيا ثم يتيقن وجب عليه
ان يستنجي بعيدا لصاوة فان كان قد استنجى وترك غسل الحليلين البول وجب عليه غسل الحليلين والاستنجاء ورددن شيء من أعضاء الطهارة
فان كان قد صلى وجب عليه إعادة الصلاة ومن ترك عضو من أعضاء الطهارة مستعدا او ناسيا صلى ثم ذكر وجب عليه إعادة الوضوء والصلاة
ومن شك في غسل الوجه فغسل اليدين وجب عليه غسل الوجه ثم غسل اليدين فان شك في غسل اليدين وتدبر برأسه وجب غسل يديه
ثم مسح برأسه ان شك في مسح رأسه فمسح برأسه ثم غسل وجهه ثم مسح برأسه ثم غسل يديه من الشاة فان لم يبق فيها ندوة اخذ من طهر
لحيته ومن حاجب يديه من اشعار عينيه مسح برأسه وجب عليه ان لم يبق في يديه من الندوة فان لم يبق فيها ندوة اخذ من طهر
الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يفتش اليه مضمون يقينه **باب ما ينقض الوضوء** وما لا ينقضه الذي ينقض الطهارة
النوم القابل على التمتع البصر المخرج المانع من الذكرها البول والغائط والريح والجنابة والحيض والاستحاضة والنفاث من الاموات
من الناس جلد برهم بالموث وقبل تطهيرهم بالغسل ليس ينقض الطهارة شيء سوى ما ذكرناه من مذى ودكا او قيج او دغنا ونحوها او
في جراح او سرخ كراو وروخا وج من احد السبلين الا ان يكون مثلها بالعذر او في ذلك التام كثر ولا خلق شعروا لاس شيء من القوم
ولا شيء من الجناس ولا تغلب اغفاره ولا قبله ولا من امراه ولا استدخال شياف ولا حقتنه ولا خروجهما الا ان يكون ممنزجا
لعذر ومن جملة ما ينقض الوضوء ما يوجب الغسل موحنة اشياء الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاث من الاموات ونحو
بنه لاجلها ومنزلة اول فالاول انشاء الله **باب الجنابة** برأسها وكيفية الطهارة منها الجنابة يكون بنشين
احدها انزال الماء النازل في النوم وفي اليقظة وعلى كل حال والاخر النقاء الحائزين سواء كان معه انزال او لم يكن وهذا الحكم ان
يشترط فيهما الرجل والنساء فان جامع امراته فبادرنا النجس انزل عليه الغسل ولا يجب عليه ذلك فان لم ينزل فليس عليه ايضا الغسل
وان احتلم الرجل والمرأة فامر لا وجب عليهما الغسل فان لم ينزلا لم يجب عليهما الغسل فتنه الرجل فزى على فرشه منيا ولم يذكر
الاختلام وجب عليه الغسل فان قام عن موضعه ثم رآى بعد ذلك عليه منيا فان كان ذلك للثوب والفرش مما يستعمله غيره لم يجب عليه
غسله ان كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل فتنه خرج من الانسان ماء كره لا يكون وانما يجب عليه الغسل ما لم يعلم انه منه وان
رجل من نفسه شهوة الا ان يكون مريضاً فانه ينجي عليه خ الغسل فتنه وجد في نفسه شهوة ولم يفتش الى كونه لكونه نائفا وغيره فتنه
خرج منه نائفا فوجب عليه الغسل ان لم يكن عن شهوة ومنه حصل الانسان جبنا اجد هذه الاشياء فلا يدخل شيئا من المسجل الا
عائز شبيها لا المسجل الحرام وسجل المدينة فانه لا يدخلها على حال ولا يضع فيه شيئا فان كان له فيه شيء جاز له اخذ ولم يكن برباس

في الطهارة

في الظلمة

فانه يجب عليه الخصال فان اخرج منه اخذ في تحيطه فيعمل الى ظن فيدل عليه شيئا من الذي قد وضعه على فحبه قبله ودرجته وحشوا لظن
 دبره لا يخرج منه شيء وباعد الحفرة ويكون طولها ثلثة اذرع ومضغاة عرضها ربع ذراع ونصف فيشبهها على قولها ويضع في قبرها شيئا
 وتلفها في ثوب ثم يخرج راسها من تحت جليده فيعلم ما الى الجانب الايمن ويغمها في الموضع الذي لفت فيه الحفرة وتلف تحذيره من حقوقه لا يكتبه
 لفاشداً ثم ياخذ الاذنين ويدور به ويكون عرضها يبلغ من صدرها الى الرجلين فان نقص عرضها عن ذلك لم يكن برأس بعد الى الكافر فيصنع
 سداً ويضعه على مساجده وعلى جهته وباطن كفيه ويمسح برؤسها ويضع على عيني كفيه ظاهراً جامع قدسية لا يجعل معه ولا
 بهر ويغفر من الكافر ولا يجعلها ايضا شاماً لظن الا ان يخاف خروج شيء منها فانه لا يامس الحمال هذا ان يجعلها شيئا من
 الظن فان فضل شيء من الكافر وجعله على صدره ويمسح بصدقه ثم يرد القبر عليه ثم ياخذ الجريدتين فيجعل احدهما من جانبها والاخر من
 مزقوتها بلصقها بجداره ويضع الاخر من جانبها لا يبرأ من القبر الا اذا رثم فيه فيها خذ سوط الغمامة فيثقلها على راسه بالثوب ويرد فيحفر بها
 يطرح طرفيها جميعاً على صدره ولا يصير عملاً لغيره ثم يلقنه في القفا فيطوق جانبها الايسر على جانبها الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر
 ثم يضع بالحفرة ايضا مثل ذلك ويغفر طرفيها على راسه وجليده فاذ فرغ من جميع ما ذكرناه فليعمل الى قبره على سرعة وانضما ما يشي المشيع
 للجنازة خلفه نادع من يمينها ودع من شمالها وان شقها الفادخل والقفرة لم يكن عليه شيء ان كان لا غير ضروري يكون قد تركه الا فضل لغير
 عليه شيء ويكره لمن يشيع جنازة ان يكون ذكياً الا القفرة تدعو الى ذلك ويستحب ان يشيع جنازة المؤمن ان يجعل من اربع جوانب سداً
 بمقدم السر الايمن ثم يعلية ويدخله في الجانب الايسر ثم يعلية حتى يرجع الى المقدر ويدور دوراً والرخا وينقح ان يؤذن المؤمن
 بجنازة المؤمن ان لم يعلم ان يتوفى فاعلى تشييعه يستحب ان يشيع جنازة المؤمن الذي لم يجعل من اربع جوانب سداً
 المصلي فيصلي على ما سبقت فيشاء الله ثم يحمله الى القبر فاذا دام من قبره وضعه في القبر بمقدار ذراع ثم يرميها الى شفير القبر بما يليه وجليته تلك
 دفنان ان كان رجلاً ولا يقدره بالقرى دفنة واحدة وان كانت امرأة تركت على جانب القبر ثم ينزل الى القبر لولي او من يامر بالولي لا
 يامس ان يكون متغصاً او تران ان كانت امراة لا ينزل الى قبرها الا زوجها او ذريحاً فان لم يكن احد منهم جاز ان ينزل اليه بعض
 الرجال المؤمنين ويدفنهم وان كان من ينزل الى قبرها عند عقد دخل دحماً بها بعض النساء المؤمنات كاد افضل ليعتق من ينزل الى القبر
 ويكتف استرجاع اذاره ويجوز عند الضرورة واليقية ان ينزل بالحفنين ثم يؤخذ الميت من قبل الرجلين في القبر فيسلك سداً فيسلك
 ويؤخذ الميت وينزل به القبر يقول عند معاينة القبر من ياخذ الله لهما لهما روضه من دياض الجنة ولا يجعلها حفرة من حفرة التبرك
 ويقول ذاتنا وليم الله والله في نسيب الله وعلى ملاذ رسول الله اللهم انما نالك تسكينا بكنائك هذا ما وعدنا الله ورسوله
 صدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسلماً ثم يجمع على جانبها الايمن ويستقبل به القبلة ويجعل عقد كفنه من قبله استرجاعه وجليته يضع خذ
 على التراب يستحب ان يجعل معه شيء من تراب الحسين عليه السلام ثم يشيع اللين ويقول من يشيخ الله لهم صلواته وحسنه وارحم
 عزته واسكن اليه من رحمتك وحسنه فيسكن من سوادنا وحسنه مع من كان يتولاه ويستحب ان يلقن الميت الشهادة وانما الاثمة
 عند دفنه القبر قبل يخرج اللين عليه فيقول الملقن يا فلان بن فلان اذكر العهد الذي كنت عليه من اذ الدنيا شاهادة ان لا اله الا الله
 وحده شريك له وان محمد عبده ورسوله وان علياً امير المؤمنين والحسن والحسين ويذكر الاثمة اثنا عشر واحداً واحداً الى اخرهم اثنا عشر
 الهدى الا يبرأ فاذا فرغ من تريح اللين عليه هال التراب عليه فيل كل من حضر الجنازة استجاباً بظهر اكنهم ويقولون عند ذلك والله وانا
 اليه ليعون هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسلماً ولا يهيل الا بعل على ولده التراب لا الولد على والده
 ولا ذريح على ذريح وكل لا ينزل الى قبره فان ذلك يقتضي القتل فاذا اراد الخروج من القبر للخروج من قبل جليته ثم يطم القبر برفع من الارض
 مقدار اربع اصابع لا يطرح فيه من غير تراب ويجعل عند اسريرة اولوج ثم يصل الجاء على القبر هيداً بالصبيان عند الراس ثم يدور من اربع
 جوانبه ثم يعود الى موضع الراس فان فضل من الماء شيء صب على وسط القبر فاذا سوا القبر وضع يده على قبره من اذ ذلك فيخرج اصابعه فيرفها
 فيه بعد ما نفع الماء ويدعو الميت فاذا اضرنا الناس عن القبر يتاخروا الى لنا سداً لميت ويرحم عليه ميتاً باعلى صوته ان لم يكن في موضع
 يقية يا فلان بن فلان الله تبارك وتعالى محمد بنيتك وعلى ايمانك والحسن والحسين وسمي الاثمة واحداً واحداً امثلك امثلك الا يبرأ فاذا
 كان الميت مجرداً وكبيراً او صاحب فرح او محترقاً لم يخفف من غسله غسل فان خفف من مسح عليها الماء صبا فان خفف يضاف الى ذلك
 يميم بالتراب فان كان الميت عزيزاً او مصعوقاً او مبطوناً او مدحناً او مدمماً ما عليه ستر بعلا مات المؤمن فان اشبه ترك ثلثة ايام وغسل
 ودفن بعد ان يصلى عليه فان كان الميت شهيداً وهو ان يقتل بين يدي امام عدل في مضرة او بين يدي من مضطرب لا نام ودفن بشيابه ولم يغسل
 يدفن معه جميع ما عليه مما اصابه الدم الا الحفنين وقد ذكرناهما اذا اصابهما الدم دفنا معه فان يحمل من المعركة ويرمى ثم مات فترحمه

في الظلمة

في التطهر

ثياب غسل كفن وحفظ وحمل عليه دفن وكل قتل سؤ ذلك فلا بد من غسله تحنيطه وتكفينه فان كان المقتول مؤدرا او مرموا بئر
 بالاعتساف والتكفن والحنط ثم يقدم عليه الحداد او جلد من المقتول قطعه فان كان يتما عظم وجب غسلها وتكفينها وتحنيطها ودفنها
 وان كان موضع الصد وجب غسلها مثل ذلك الصلوة عليها ويجب غسل من معها الغسل ان لم يكن يتما عظم دفن كما هو في غسل الجريح
 على من معها وكذلك ان كانت القطعة التي فيها العظم قطعت من الخرج جب على من معها الغسل ان لم يكن يتما عظم دفنت كما هي في غسل
 لا يجب على من معها ايضاً الغسل ان اراد الغسل المقتول غسله ماء فغسله ثم صب عليه ماء صلبا ولا يده الك جسد ويداه بيد بربر
 ويربط على حافته القطن وكلما وضع القطن عصبه كك موضع الواسع يجعل له من القطن شئ كثيرا فان كان الواسع بان من الجسد هو عصبه
 او اسفل اعلى اليد وسفله يد يدا الواسع بالجسد يوضع القطن فوق الرقبة ويضم اليه الواسع يجعل الكفن وكذا اذا انزل الى القبر
 يتناول مع الجسد يندخل الخرج يوجاه الى القبلة فان كان الميت محرا غسل كما يغسل المحل لا يكون ككفنيه غيرانه لا يقرب شيئا من الكفن وان
 كان الميت صبيا غسل ككفنيه الرجال ولا يكون ويحنط ككفنيه ثم ان كان لم يبلغ ستين حبل عليه تقيده ان بلغ ذلك زاد
 حبل عليه على كل حال ان كان الصبي من ثلاثين فما قل من ذلك فلا بأس ان يغسله النساء عند عدل الرجل محرم دامن ثيابه وان كان
 سقطا او تبالغ او بغيره اشهر ما زاد عليه غسل كفن وحفظ وان كان اقل من ذلك من كما هو بدنه غسل المرأة كغسل الرجال سواء وكيفية
 تكفينهم الا ان المرأة براد لثا ثين او لفائف او منقلا ويحب ان يرا من خفيه ثيابها الى صدرها ويكثر من القطن لثاها واذا
 اوبده منها جعل سريرها ثياب القبر يؤخذ الى القبر وضاد واحد لها من قبله ويكفيها زوجا او احدهن زوجا لها ولا يؤخذ للثا ثين
 الا عند الضرورة وان كانت فتا ما وعا ايضا غسل كفنها طاهر وان كانت حبله فلا يغربطها في الغسلات ويعمل لها ما سؤ ذلك
 ما يعمل لغيرها وان كانت صبية لها ثلث سنين او دونه اجاز للرجل غسلها عند عدل لثا فان زاد على ذلك لم يجز ذلك على حال
 ان ثا الصبي من ثا بطنها دفن معها وان كانت نسيه دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها ان كان من مسلم فاذا ماتت امرأة ولم يث
 ولد لها بطنها شئ بطنها من الجاني لا يخرج الولد حيط الموضع غسلت ودفنت فانها لو ولد في بطنها ولم يث هي لم يخرج
 منها او حلت لثا بلة او من يقوم مقامها يد ما في دفنها فقطعت الصبي لخرجه قطعة قطعة وغسل وحفظ وكفن ودفن فاذا مات
 مسلم بين رجال كفاد وثناء مسلم ان لا دفن مع له من امر بعض النساء وجا لامن الكفاد بالاعتساف ثم يعلمهم يغسل اهل الاسلام
 ليغسلوه كك وان مات بين ثناء مسلم وجا وكفاد وكان له من محرم من زوجته او غيرها من نكاح الاحكام غسلين ودا ثناء
 ولا يجز منه من ثيابه فان لم يكن له من محرم من زوجته او غيرها او مع من رجال مسلم ولا كفاد منه بياهم يغسل على حال فان ثا
 امرأة بين الرجال المسلمين لا تدوم لها ثيابهم ولا زوج وثناء كافرا من بعض الرجال واحد من ثناء الكافرات بالاعتساف تنسأ
 غسل اهل الاسلام فان مات بين رجال المسلمين وثناء كافرا وكانت لها ثيابهم فدوم او زوج غسلوها من ودا ثيابه او لم يبقها الكا
 فان لم يكن فيهم فدوم ولا زوج ولا معهم ثناء اصلا دفنوها بياهم ما من غير تحنيط قد سويت روايته انهم يغسلون منها ثيابها
 يدونها ووجهها ثم يدفنها في القبر على هذا الوأيد لم يكن عليه باس لا يقص شئ من شعر الميت ولا من ظفر ولا يسلج اسنانه لا تحنط
 منه شئ يجعل مصبة الكفانه واذا خرج من الميت شئ من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسل منه لم يجز عليه اعادة الغسل فان اصاب ذلك
 كفنة قرض الموضع منه بالمطر في الجرد يوضع مع جميع الاموات من الرجال والنساء الصبيات والاطفال مع التمكن فان كان ذلك الحال اقبية
 ولم يتمكن من وضعها مع الكفن طرحت في القبر فان لم يتمكن ذلك ترك بغير خيرة ولا ينبغي للمؤمن ان يغسل اهل الخلاف فان اضطره
 غسل اهل الخلاف لم يجز له حنطه على حال الميت ولم يكن يوجد له كافر ولا سدة فلا بأس ان يغسل بالماء الفرج يقص عليه اذا
 مات لانسان في مركبة الجرد لم يقلد على الشط لدفنه غسل وحفظ وكفن وصلى عليه ثم نقل وطرح في البحر ليس له فساد الماء ولا يجرى
 حلقه بين على جنازة واحدة مع الاختيار لان ذلك يندفع عنه لئلا يكون القبر قد قام او الى المرقوة والحد ينبغي ان يكون دافعا
 ما يتمكن الرجل فيه من الجوس لا بأس لا قضا على الشق وان لم يجعل هناك الحد اذا كان القبر نديا فلا بأس ان يفرش بالثا يكره
 نقل الميت من الموضع الذي كان فيه الى بلد اخر الا اذا نقل الى واحد من المشاهير المقدسة على كفاها السلام فان ذلك مستحب فان دفن في موضع
 فلا يجوز نقله وتحويله من موضعه قد دونه ولا يجرى ان نقل الى بعض مشاهير الامم عليهم السلام منها ما ذكرناه الاصل ذكرناه والاصل
 لا يترك على خشية اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك يوازيه التراب يكره تحصيل القبر والتفليل عليها والمقام عند عهد كذا ما
 بعدا من ذلك لا بأس بتطينها ابتداء ويكره ان يحفر مع العلم به بدفن فيه ميت اخر الا عند الضرورة الداعية اليه الكفن في حن
 من نفس التربة قبل تربة الميراث وقضاء الدين والوصايا ثم تتبع ذلك بقضاء الدين ثم الوصايا ثم الميراث فان كان الميت امرأة لم يحد

في الطهارة

باب التيمم

اكتفينا ولا يلزم ذلك في ما لا يحل حال باب التيمم احكام من التيمم على ضربين تيمم هو بدل من الوضوء وتيمم هو بدل من الغسل للفرق
وبحاجته منه الى العلم بحسنه شيئا او لغيره من وجب عليه التيمم وما يتبع من احكامه كالثاني من وجب عليه التيمم ما يتبع من احكامه والثالث ما
يجوز ان يتيمم وما لا يجوز والاربع كقبول التيمم والحامض من ينقض التيمم اما الذي يجب عليه التيمم فكل من عدا الماء من المكلفين الصلوة
او وجده غير انه لا يمكن من استعماله من برد شديد او شدة عظيمة يغلطه ويضر بخلافه ولا يكون معه ما يتوصل به الى الماء من لذلك او غمده او
يجول بين يديه الماء خال من عذابه وسبع او غير ذلك ففي لم يكر شيء مما ذكرناه لم يجز له التيمم فان وجد الماء بالتيمم وجب عليه شره وقل لا يجوز له التيمم
الا ان يبلغ منه غمدا واضرا في حاله فان كان معه ماء يسير يجازي التيمم وجب عليه التيمم ان كان معه من الماء ما لا يكفي لطلبها او رغبته
عليه التيمم فاذا وجد الماء وجب عليه الطهارة وليس عليه اعادته شيء من الصلوة الى مثل هذا بدل ذلك التيمم فان كان من نصا وجب عليه التيمم الصلوة
به وليس عليه شيء من صلواته التي قبلها بيمينه فان خاف البرء العظيم في سائر حضور وجب عليه التيمم وليس عليه اعادته شيء مما قبله بيمينه فان كان هذا
التميم بخلاف البرء بيمينه كان تيممه بدلا من غسله او من سائر الاموات والحامض المتكافئة والغسل وجب عليه التيمم الصلوة والصلوة
اعادته شيء من صلواته التي قبلها بدل ذلك التيمم فان كان غسله من الجنبات التي قبلها وجب عليه الغسل وان لم يجد من ذلك حادها على
نفسه لثقله فانه يجب عليه التيمم الصلوة فاذا زال الخوف وجب عليه الغسل واعادته تلك الصلوة واذا مات الميت لم يوجد الماء لغسله وحده
غيره لا يمكن له من غسله الا حلا لا يستلزم ذكرها ووجب ان يتيمم فاذا انقضى كفن وصل عليه دفن ويجب على من يهمله التيمم واذا زال غمده لما
وجب عليه لا غسل ولا تجزئ وصا الفرج والكسور المجزئ اذا خاف على نفسه ان يستعمل الماء وجب عليه التيمم عند حضور الصلوة واذا حصل
الانسان يوم الجمعة في مسجد الجامع فاحد ما ينقض الوضوء لم يمكن من خروج فليتيمم للغسل فاذا انقضى فاد الصلوة واعاد الصلوة واذا احلم الانسان
في مسجد الحرام او مسجد الرسول فلا يجوز له ان يخرج منهما الا بعد ان يتيمم ولا بأس بترك ذلك في غيرهما من المساجد اذ احصل الانسان في ركن
تيمم ولا يفيد على الماء ولا على التراب فليضع يديه جميعا على التلج باعنا دعي يمينه ياتم مسح وجهه من قصاص شعره اسره الى عذاره وغيره من مثل
الدهن ثم يضع يده اليسرى على التلج كما وصفناه ويضع يده اليمنى على الاصابع ثم يضع يده اليمنى على التلج مثل ذلك في مسح يديه
من الرق الى طرفي الاصابع ويضع يديه على راسه ويضع يده على راسه فان كان قد جاب عليه الغسل فليجرب يديه مثل ذلك فان خاف على نفسه من البرء الصلوة
الى زيج الماء فليغسل التراب بيمينه واليمنى بيمينه الى شفته فلا يجوز له التيمم قبل دخول وقت الصلوة ولا بعد خوله في وقت الوقتين
تيمم قبل دخول الوقت وبعد خوله قبل اخر الوقت وجب عليه اعادته التيمم ولم يجز له ان يتيمم بذلك التيمم الصلوة فان صلى بيمينه ذلك وجب
عليه اعادته الصلوة بيمينه مساندا وطهارة ان كان قد جاب الماء ولا يجوز له التيمم في اخر الوقت الا بعد طلبة الماء في حله وغيره من طهارة
مقتل او قتلهم او مشايخهم او ما لم يكن هناك حتى فان خاف ان يجيب عليه ان يمسك المكان الذي هو فيه في طلب الماء ويقيم وصلة وجب عليه اعادته
الصلوة فافسح الماعني رحله وقد تيمم وصلة ثم علم بعد ذلك الوقت باق وجب عليه الوضوء واعادته الصلوة فان وجد الماء وقد دخل في الصلوة
وكنع لم يجب عليه الاضطراف بل يجب عليه الخوض فيها فاذا اخرج منها فوضا لما انقضى الصلوة فان وجد الماء قبل الركوع وجب عليه الاضطراف
والوضوء واستقبال الصلوة فان احدث في الصلوة حدثا ينقض الطهارة ناسبا وجب عليه طهارة والبناء على ما انتهى اليه الصلوة ما
لم يسئل به الغسل او يتكلم بما ينقض الصلوة وان كان حدثه منعدا وجب عليه طهارة واستئناف الصلوة واما الذي يتيمم به فهو الصلوة واليمنى
الله ذكر الله في كتابه كرم وهو التراب الطاهر وبسجدة يكون ذلك من ربي الارض عوا لهما ولا يكون ذلك من منها بطنها فان تيمم من
مهابط الارض كان الموضع طاهرا لم يكن به بأس ولا بأس بالتيمم بالاحجار ولا بالارض الحسنة ولا بالارض النورة اذ لم يفتقد على التراب
فان كان في ركن حله لا تراب فيها ولا صخر وكانت معه ابرة فليقتض عن ركنها او ليدع سراجا ويتم بغيره فان لم يكن معه ذابرة وكان معه ثوب
تيمم منه فان لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه جميعا على الوحل ويضع احد يديه بالآخرى فينفضها حتى يزل عنها الوحل ثم يتيمم لا يجوز له التيمم
بما لا يقع عليه اسم الارض بالاطلاق سواء ذكرناه ولا يجوز له التيمم من المغاند كلها ولا يجوز له التيمم بالرمال ولا بالاشجار ولا بالابواب
لا بما اشبهه من نفوسه والسيارات ولا بالزجاج ويكون التيمم من الارض لونه وكن يكره الارض النجسة فاذا اراد التيمم من الارض فليضع يديه
مفرقا اصابعه على التراب ينفضها ثم يمسح احد يديه على الآخرى يمسح بها وجهه من قصاص شعره الى طرفي نفه ثم يضع كفه اليسرى على ظهر
كفه اليمنى ويضعها من الرق الى طرفي الاصابع مفرقا واجده هذا اذا كان تيممه بدلا من الوضوء فان كان بدلا من الغسل ضرب يديه على الارض
من ركنه للوجه يمسح بها على ما وصفناه وكره للتيمم على ما يتباه والتيمم يكون بعد الفراغ من الاستنجاء ما بالاحجار وبالخرق وما اشبهها
ولا يترك الاستنجاء على حاله وان كان تيممه بدلا من غسل الجنبات وجب عليه ان يشترط نفسه بالبول ويشترط تيممه بعد ذلك و
اذا تيمم على ما وصفناه جاز له ان يركب كل صلوة الليل والنهار ما لم ينقض تيممه ان تيمم لكل صلوة كان افضل المدين والاربعين واجب

مسح يديه

الركوع

في الصلوة

من نزع حبل يده فاذا تمكن من نزعها وعندها اذا عاد الصلوة فاذا انصابت لثوب بول الخثان وجب غسل الموضع الذي اصابه ثوبه فان لم يغيره بينه وجب غسل الثوب كله والمرأة المنيعة للعبيد اذا كان عليها ثوب لا تملك غيره وقبيلها سعة كل وقت ولا يمكنها التحرز من ذلك لا تقف على صلوة كلها فالتغسل في ثوبها في كل يوم مرة واحدة وقبله فيه وليس عليه شيء وبول الصبي لان يطعم لا يجب غسل الثوب منه بل يغسل عليه صبا وبول الصبيته يجب غسله على كل حال

كتاب الصلوة العلم بالصلاة علم بغيرها وبما يستلزمها وهو ينقسم قسمين قسم يتقدم حال الصلوة وقسم يقادح حال الصلوة فاما الذي يتقدم حال الصلوة فحسبنا اشياء اربعة منها يشتمل على المفروض المسنون والحال من سنون ليس بمفروض فالاقل منها العلم بالظاهرة واحكامها والاشياء العلم باعداد الصلوة والاشياء العلم باوقات الصلوة والاشياء العلم بالقبلة واحكامها والقسم الخامس معرفة الاذان والادامة واحكامها واما العلم بالظاهرة فقد تقدمنا ومستوفى وما يقسم من الاشياء الاجتزائي فنحن نذكر لكل قسم منها بابا وبذلك يبين مستوفى ونفرض بين المفروضات والمسنون ثم يتبع ذلك بما يقادح حال الصلوة من المفروضات السنن انشاء الله تعالى

باب اعداد الصلوة وعددها وكما تناسل المفروضات المسنون الصلوة ينقسم قسمين مفروض مسنون كل واحد منهما ينقسم قسمين فزايض الحضر سنة وفرايض المفروض سنة اما فريض الحضر سبع عشرة ركعة الظهر اربع وركعات بتهمة احدى اربع الثانية بغير تسليم والثالثة في الرابعة بتسليم وبعد فريضة العصر مثلثة ركعات بتهمة احدى اربع الثانية بغير تسليم والثالثة بتهمة بغير تسليم وبعد فريضة العشاء الاخرة مثل فريضة الظهر والعصر فريضة العشاء وركعات بتهمة الثانية وتسليم بعدها واما سنن الحضر اربع وثلاثون ركعة ثمانية ركعة بعد زوال الشمس قبل الفريضة وثمان بعد الفريضة قبل فريضة العصر اربع وركعات بعد المغرب وركعات من جلوس بعد العشاء الاخرة بعدان بركعة واحدة عشرة ركعة صلوة الليل وركعتان صلاة الفجر بتهمة في كل ركعتين من هذه التوافل كلها وتسليم بعدها واما فريض السفر فاحد عشرة ركعة الظهر ركعة الظهر وركعات بتهمة الثانية وتسليم بعدها وركعات العصر المغرب مثلثة ركعات كحالها في المفروض العشاء الاخرة وركعات كالظهر والعصر وركعتان صلاة العشاء كحالها في الحضر واما سنن السفر سبع عشرة ركعة اربع بعد كمالها في الحضر احده عشرة ركعة صلوة الليل كحالها في الحضر وركعتان صلوة الفجر في سبع عشرة ركعة ويجوز ان يصلي الوكعتين جلوسا في فصلهما في الحضر بعد العشاء الاخرة فان لم يفعل لم يكن بمراس **باب اوقات الصلوة** اعلم ان لكل صلوة من الصلوات المفروضة وقتين اول وآخر فالوقت الاول وقت من لا عد له والثاني وقت لمن لم يزد من المرحا والسفر وغير ذلك ولا يجوز لمن ليس له عدان يؤخر الصلوة من اول وقتها الى اخره مع الاختيار فان اخرها كان خطيئا مملالا لقضيتها عظيمة وان لم يستحق به العقاب لان الله نعم بدمعنا لخير ذلك وصاحب العد يجوز له تأخير الصلوة الى اخر الوقت على كل حال اعلم ان وقت صلوة الظهر اربعة اوقات الشمس بعد الزوال فاما بالاسطرلاب والذات الهندية فيميزان الشمس مستقبل الاثنان القبلة ويزا قبل الشمس واوجدها على حاجبها لا يمكن علم ان الشمس قد زالت فاذ عرفت ذلك اوجبه عليه فريضة الظهر فان كان من لا يصلي التوافل فان كان من يصلي التوافل فلهما على الفريضة من بعد الزوال فاذا فرغ منها صلى الفريضة من غير تأخير هذا اذا كان يوما غير يوم الجمعة فاما اذا كان يوم الجمعة وجب عليه عند زوال الشمس الفريضة ولا يجوز له الاشارة بالاشغال بالاشغال ولا يجوز عليه ان يتأخرها الى اخر الوقت الفراغ من فريضة العصر هذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لا عد له فان كان له عدد فوقت زوال الشمس ثم هو من شجرة الى اصفرها واخر وقتها الظهر لمن لا عد له اذا صادف الشمس في اربعة اوقات ووقت العصر عند الفراغ من صلوة الظهر في يوم الجمعة وفي غيره من الايام فان كان من يصلي التوافل في غير يوم الجمعة صلى بين الظهر والعصر ثمانية ركعات ثم يصلي العصر بلا فصل فاما لم يكن له عدد فهو من شجرة الى اخرها اربع ركعات ثم يصلي العصر لا يكون ذلك مع كماله واول وقت صلوة المغرب عند غروب الشمس علامته سقوط القرص علامة سقوطه عدم الحمرة من ناحية المشرق واخر وقت سقوط الشفق وهو الحمرة من ناحية المغرب لا يجوز تأخيرها من اول الوقت الى اخره الا بعد وقد حضر للسافر تأخير المغرب الى دج الليل واول وقت العشاء الاخرة سقوط الشفق واخره الى ثلث الليل لا يجوز تأخيرها الى اخر الوقت الا بعد حسب تقدمنا وقد رويت في رواية اخرى ان اخر وقت العشاء الاخرة تمتد الى نصف الليل الا لو طهر ما تقدمنا ويجوز تقديم العشاء الاخرة قبل سقوط الشفق في السفر عند الاذان ولا يجوز ذلك مع الاختيار واول وقت صلوة الفجر طلوع الشفق للمعترض في افق السماء وهو وقت من لا عد له فان كان له عدد فهو وقت طلوع الشمس فانها طلعت فقد فاتت الصلوة ووقت زوال الظهر من عند زوال الشمس الى ان يصير لحي على قدمين فاذا صادف ذلك ولم يكن قد صلى من التوافل شتا بدها فالفريضة ولا يؤخر التوافل فان كان قد صلى منها ركعة او ركعتين فليتها ويجفف قدميه ثم يصلي الفرض ركعتين يصلي التوافل العصر ما بين الفراغ من الظهر الى ان يصير لحي على اربعة اقدام فان صادف ذلك ولم يكن قد صلى شيئا منها بدها بالعصر اخر التوافل فان كان قد صلى منها شيئا اتم ما بقى عليه ثم يصلي العصر وقت زوال المغرب بعد الفراغ من فرضه الى سقوط الشفق فان سقط ولم يكن قد صلى التوافل اخرها

في وقت
الصلوة

في الصلوة

الى بعد الشاء الاخر وقت الركعتين من جلوس بعد الشاء الاخر فان كان من عليه ثقل صلوة اخرها الى بعد الفراغ من القضاء ويجزئ
 لهايتن الركعتين وقت صلوة الليل بعد ثقله الى طلوع الفجر وكلما قارب الفجر كان افضل فان طلع الفجر لم يكن قد صلى من صلوة الليل ثلثا
 صلوة الغداة واخر صلوة الليل ان كان قد صلى من صلوة الليل عند طلوع الفجر اربع ركعات ثم صلوة الليل مستحقة لعداء فيها ثم صلوة
 الغداة فان قام الى صلوة الليل قد قارب صلوة الفجر خفف الصلوة واكثر من الفرائض على الحد وحدها ولا يطول الركوع والحيث لا يكون
 صلوة الغداة ولا يجوز تقديم صلوة الليل في اوله الا لما فرغ من فوائدها او شاب ببعضه من القيام اخر الليل وطوبى راسه لا يجعل ذلك
 وان يقضى صلوة الليل في الغداة افضل من ان يقدمها في اول الليل وقت كنه الفجر عند الفراغ من صلوة الليل وان كان ذلك قبل طلوع
 الفجر فان طلع الفجر لم يكن قد صلى من صلوة الليل ثلثا جازلا ان يصل ركعتين ما بين وبين طلوع الفجر فان طلعت الفجر من ناحية المشرق
 وجب عليه البداية بالفجر من فائته صلوة فريضة فليصلها اى قنائه من ليلته وانما لم يقصود وقت صلوة حاضرة فان يقصود وقت
 صلوة حاضرة بدا بها ثم بالتي فائته فان كان قد دخل في الصلوة الحاضرة في اول وقتها وقد صلى منها شتا وقد فاته صلوة وكان نيتها
 ثم ذكرها قبل الفراغ منها فليعد له بنية الى صلوة الفايته ثم يصلي بعد الفراغ منها صلوة الحاضرة ويصلي ركعتي الاحرام وركعتي الطلوع
 وركعتي الجنابة وصلوة الكسوف في جميع الاحوال ما لم يكن وقت صلوة فريضة قد مضى وقتها ومن فاته شئ من صلوة التوابع فليغنيها
 اى وقت شئ من ليلته وانما لم يكن وقت فريضة او عند طلوع الشمس وغروبها فانه يكره صلوة التوابع وقضاؤها في هذين الوقتين
 قد وردوا به يجوز التوابع في الوقتين الذين ذكرناهما من عملها لم يكن محظيا لكن الاخطا ما ذكرناه ويستحب قضاءها في الليل بالليل
 وقضاؤها في النهار بالنهار بالليل من صلى الفريضة قبل دخول الوقت عامدا او ناسيا ثم علم بعد ذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة
 لم يضرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد جازت عنه ولا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان يطلب على
 ذلك **باب القبلة ومعرفة القبلة** واجب للتوجه اليها في الصلوات ولا مشقة لها عند الذي يجزئ وعند الاحتضا والاموان
 منهم والتوجه اليها واجب لجميع الصلوة فزايها من منع التمكن وعدم الاعذار والقبلة هي الكعبة المحرام وهي قبل من كان في المغرب
 المحرام من خرج عن المسجد المحرام كان قبلته المسجد وان كان في الحرم فان ما يحرم الحرم كان فريضة التوجه الى الحرم ومعرفة القبلة مخصوصا بالمشاء
 لمن قرب منها ومن نأى عنها انحصر بعلا ما لها ومن علا ما لها انما ذلك في حال الشمس ثم استقبال عين الشمس لا فخرها والاهل على شاة
 الايمن في حال الزوال علم انه يستقبل القبلة فان كان عند طلوع الفجر جعل الفجر على يده اليسرى يستقبل القبلة وان كان عند غروبها
 جعل الشفق على يده اليمنى فان كان بالليل جعل الجسد على منكبيه الايمن وهذا العلامة على من كان توجه الى لوكنا الغرب من اهل الشام
 دخولهم في دارس حوزستان واولاهم فاما اهل اليمن فانهم يتوجهون الى لوكنا اليمنى واهل الشام يتوجهون الى لوكنا الشامية في الغرب
 الغرب يتوجهون الى لوكنا الغرب فان انا ومن الحرم كانت علامتهم غير هذه العلامة وحصل الانسان في بر واضيقته السماء بالقيام وكبر
 بحوسل في بيتا ويحيث لا يجد دليلا على القبلة ودخل في الصلوة فليصل الى رجب جهات اربع وقفا اذا كان عليه هلة وتمكن منه فان
 يتمكن من ذلك الضرورة او خوف فليصل الى اى جهة شاء وتدلجراته ومن توجه الى القبلة من اهل العراق والمشرق فاطبة ضليان يتابعون القبلة
 ليكون متوجها الى الحرم بذلك جاء الاثر عنهم ومن صلى الى غير القبلة متعمدا وجب عليه اعادة الصلوة فان صلاها ناسيا او شبهة
 ثم تبين انه صلى الى غير القبلة وكان الوقت باقيا وجبت عليه اعادة الصلوة وان كان الوقت خادجا لم يجب عليه اعادةها وقد روي ذلك
 انه اذا كان صلى الى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل ولا بأس للسائر ان
 يقبل التوابع على حاله يتوجه الى حيث توجهت لان الله تعالى قال فانيما تولوا فوجه الله ووجهه الله تعالى قال هذا في التوابع خاصة في
 حال السفر فاما الغرابض فلا بد منها من استقبال القبلة على كل حال **باب في ان في الاقامة** وحكامها وعدة فضولها الا
 والا فانه مستثنان مؤكدا ان في جميع الفرائض من الصلوات الحسن لا ينبغي تركها مع الاختيار واشدها تأكيد في صلوة الغداة والمغرب
 لو ان انسانا اقتصر على الاقامة وحدها في جميع الصلوة لجزاءه فان ترك الاقامة ايضا كانت صلوة طائفة ولم يجب عليه اعادةها الا ان ترك
 فادكا فضلا ومهلا سنة ولا يجوز ترك الاذان والاقامة معا في صلوة الجماعة فلو تركها نال جماعة له ومن اذن وقام ليصل وحدها ثم جاءه
 قوم فادادوا ان يصلوا لجماعة فليصلها اعادة الاذان والاقامة معا ولا يدخل بما تقدم منها في الصلوة فادخل قوم المسجد قد صلى الا
 الذي يقتضيه في الجماعة وادادوا ان يجعوا فليس عليهم اذان ولا اقامة بل يتقدم لصدهم ويحج بهم ومن ترك الاذان والاقامة متعمدا
 ودخل في الصلوة فليصبر وليؤذن وليقيم ما لم يركع ثم يستأنف الصلوة وان تركها ناسيا حتى دخل في الصلوة ثم ذكر معنى في
 صلوة ولا اعادة عليه من اقام ودخل في الصلوة ثم احدث ما يجب اعادة الصلوة فليس عليه اعادة الاقامة الا ان يكون قد كمل فانه بعد

باب في معرفة القبلة

فِي الصَّلَاةِ

والأدنى جيفا وانا من المنكرين ان صلواتي دنتك ونجيتا وماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك مرث وانا اذنا المسلمين اعوننا لله
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ثم تقرأ الحمد وان قلت جئت جلي للذي نظر السموات والارض على ملأ برهيم ودين محمد منهاج على
حينئذ اسلم الى اخر الكلام كان نقل هذه التكرار في السبع واحدة منها من قبضة ولا يجوز تركها والباقي سنة وعبادة وورع اليك مع كل كبيرة
سنة ودفينة في الصلوة فلو لم يرفع الا ثياب يدي مع كل كبيرة لم يتقبل ذلك صلوة وترى بين قدسيك في الصلوة واجعل بينهما مقفلا ذلك
اصابع مفرجات في شبر واستقبل باصابع جليل جميعا القبلة ودينها ان يكون نظرك في حال قيامك الى موضع سجودك ولا تلتفت يمنة
ولا شمالا فان الالتفات يمنة وشمالا نقصا في الصلوة والالتفات الى ما وراءك افساد لها ويجب عليك اعادةها عليك بالاقبال على كل
ولا تبت بيدك بلحيتك ولا براسك ولا تفرق اصابعك ولا تحدث نفسك لا تتأهب لا تنظا ولا تلتفت فان فعل هذا الاشياء اكملها
تأهب في الصلوة وان كان ليدرس عند لسانها فاذ اذعنت من القراءة ودفنت يديك بالتكبير للركوع فاذا كبرت ودرغمت من التكبير وكعت واملا
كيفك من ركبتك مفرجات الاصابع وورديك قبيل الى خلفه سونهم لم يدع عنك عرض عينيك فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين
قدميك ثم تسبح فان فرغت من التسبيح استويت قائما فاذا استمكنت من القيام قلت سبح الله لمن حمد الحمد لله رب العالمين اهل الجود
الكبرياء والعظمة ثم ترفع يديك بالتكبير وتكررها فاذ اذعنت من التكبير اسلك الى الجود وتلقى الارض بيدك ولا تلتفت الى ما بين
الاجزاء حال الضرورة فاذا سجدت بسطت كيفك مضمومة الاصابع حياك يكون سجودك على سبعة اعظم اليهم والكنين الركبتين
والجانبين اصابع من الرجلين من قبضة وترغم بانفك سنة وتكون في حال سجودك مفرجا لا يكون شيء من جنبك على شيء ولا تفرق يديك
على الارض ولا تقنعها على فخذيك ولا تلتصق بيضك في ذنك كما فيك بل تكون مستلقا لا يكون منك شيء على شيء ثم تسبح السجود فاذا اذعنت
منه ودفنت اسلك من الجود فاذا استويت جالساً لك الله اكبر ولكن جلوسك على فخذيك لا يرفع ظاهرك كما لا يمن على بطنك
الا يرفع بقول استغفر الله ربّي واتوب اليه ولا بأس ان تقعد مترجعا وتفتي بين التجدتين ولا يجوز ذلك في حال التشهد ثم تقوم الى الثانية
فتجلس ركعة اخرى على ما رخصناه الا انك تفتت في الركعة الثانية بعد الفراغ من القراءة وترفع يديك بالتكبير وتقول وتعاظروا
وتجاذروا عما تعلم انك انت لا عز الاكرم وهذا ادنى ما تدعو به في القنوت فان زدت على ذلك من الدعاء كان افضل ويجوز ان تقنع على ذلك
تسبحا في القنوت فاذا فرغت من الركعة الثانية فتهديا فاذ اذعنت من التشهد سلت ان كان الصلوة ثلثا فتهديا وان كان ثلثا فتهديا وانه
فتا في ثلثا فتقول بحول الله وثوثة افرح واقد هكذا تقول فان قلت في الركعة الثانية من الركعة الاولى ثم يصلي تمام الصلوة
ما وصفناه فاذا فرغت من صلواتك سلت وان كنت واحدك سلك مرة واحدة تجاه القبلة واشرب بموخر عينيك الى عينك ان كنت
تقلنا بغير مثله لك الا انك توحى بوجهك الى الغيبة ان كنت ما مواسلت عن يمينك مرة وعن يسارك مرة اخرى فاذا كان على يدك
افسان وان لم يكن على يدك احدا جزءك مرة واحدة فاذا فرغت من صلواتك عقب وسنتين التعقيب باب فربما انتاء الله ولا يجوز
التكبير في الصلوة فمن غلغل وكفر في صلوة مع الاختيار في الصلوة له فان فعله للثقة الخوف لم يكن بربا من يستحب التوسيع تكبيره
حسبا قد سناه في سبع مواضع في اول كل منبضة وفي اول كعت من كعتي الاحرام وفي اول كعت من كعتي الزوال مرة اول كعت من الوتر
وفي اول كعت من صلوة الليل مرة في المفردة من الوتر وفي اول كعت من بؤا في المغرب من لم يفعل ذلك افسد على تكبير الاحرام ثم بدأ
باب الغزاة بعد ما اجزاء والمرأة تصلي كما يصلي الرجل غير انها تجمع بين قدسيها في حال قيامها فلا تفرج بينها وتضم يديها الى صدرها فاذا
وكعت وصفت يديها فوق دكيتيها على فخذيها ثلثا تظا ثلثا كثيرا فترفع عجزها وازا جلست ففعلتها ايها كما يفعل الرجل فاذا سقطت السجود
ما لغو ثم تسجد الاطية فاذا جلست في تشهد ما ختمت فخذيها واوردت كبتيها من الارض فاذا خفضت ففعلت ثلثا لا لا ترفع عجزها الا اذا
باس ان يدعوا الانسان في الصلوات في حال القنوت وغيره لما يعرض له من الخواج لديناه واخره عما اباحه الله تعالى ولا بدعنه فيه وان كان
من لا يحسن الدعا بالعرش سبحانه ان يدعو بلفظة اي لغة كانت ولا بأس ان يبكي الرجل ويتباكى في الصلوة خوفا من الله ثم وخشيته
عقابه ولا يجوز له ان يبكي لشي من مصائب الدنيا واذ اعطى الرجل في الصلوة فليحم الله تعالى واذ اسلم عليه في الصلوة فلا بأس ان يرد
مثله في الجواب يقول سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ويؤمر بالصبي بالصلاة اذا بلغ سنين تاديبا ويؤخذ به اذا بلغ سنين
مستوفى فثلاثة اوزم الزا ما اذا بلغ حدا الكمال فرضا وجوبا ولا بأس ان يصلوا لاجتماعهم مع الوبا عجزا ثم لا يمكن من الصف الاول ان يكون
ان ينفع الانسان في الصلوة مضي سجوده فان كان فعله لم يكن عليه ثم وانما يكره ذلك ان كان يجنبه من يصلي يتأكد بالعبادة ولا يجوز
بعد الانسان الركعات باصابعه وفتى يكون معه من اخصا او الوتر ما اشبهها ولا بأس ان يصلي الانسان في بينه جزا ولو لو قال
يغفل عن القراءة والصلوة فان شغلها لم يجز الصلوة فيه **باب كقراءة في الصلوة واحكامها والركوع والجود** وما

فِي الصَّلَاةِ

يقال فيها والتمسها والقرآن وليتية الصلوة من تركها استعدا فلا صلوة له وان تركها ناسيا ان ذكر قبل الركوع وجبت عليه الفرائض وان تركها بعد الركوع سقطت صلواته ولا شئ عليه اذ في ما يجزى من الفرائض في الفرائض المجدرة واحدة وسوق معها في حال الاختيار ولا يجوز الزيادة عليها ولا التمسها من غير الجهد عند ما استعدا من غير عذر وكانت صلواته ماضية ولم يجز عليه اعادة تلاوته ان يكون قد تركه الا فتلا ان اقتصر على الجهد ناسيا او في حال الضرورة من السفر والمرح وغيرهما لم يكن بربا من كان صلواته تامة ولا يجوز الاقتصار على اقل من الجهد في حال من الاحوال من لا يحسن الجهد ويحسن منها بعضا فليصل ما يحسنه كانت صلواته ماضية غير ان يجزى عليه بقول الجهد على التمام ليصلها اذا امكنه ذلك فان لم يمكنه لم يكن عليه شئ من لا يحسن غير الجهد لم يكن بربا من في الاقتصار عليه لم يجز عليه زيادة التعم على ذلك وكانت صلواته تامة وقرا الاخرين وشهادة التمام في الصلاة ببدء مع الاعتقاد بالقلب لا يجوز ان يجزى بين سورتين مع الجهد في الفرائض من فعل ذلك متعمدا كانت صلواته فاسدة فان غلبه ناسيا لم يكن عليه شئ وذلك لا يجوز ان يقتصر على بعض وقوه ويجوز تمامها من اقتصر على بعضها وهو ممكن بقرا في جميعها كانت صلواته ناقصة وان لم يجز عليه اعادة الفرائض والركعتان الا اذا كان من الفرائض يقتصر فيها على الجهد وحده فاذ تلك شيخان بقوله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تلك مرات في تلك شيخان بخير له فيه اما صلوة التواقل فلا بأس ان يقتصر ان يقتصر على الجهد وحدها غير ان الافضل ان يصلي منها غير من السورة ولا بأس ان يقتصر في التواقل اكثر من سورة واحدة وكذلك ان قرأ اقل من سورة او اقتصر على آية واحدة لم يكن بربا من قرأه بسم الله الرحمن الرحيم واجتبه في جميع الصلوات قبل الجهد وبعد ها اذا اراد ان يقرأ سورة معها ويستحب ان يجزى بسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات وان كانت بما لا يجزى بقرآن فيهما فقرأها فيها بهندين نفس لم يكن بربا من غير ان الافضل ما قدمناه ومن لم يلبس الله الرحمن الرحيم متعمدا قبل الجهد او بعده قبل السورة ولا صلواته وجب عليه اعادةها وان كانت في حال حال فبغير جاز لان يقول فيا بينه بين نفسه ان كانت الصلوة ما يجزى فيها بالفرائض وان كان عليه بقية من سورة يريد قرائتها مع الجهد في التواقل لم يجز قول بسم الله الرحمن الرحيم بل يبتدئ من الموضع الذي يريد ولا يجوز قول آمين بغير الجهد من قاله متعمدا بطلت صلواته ويستحب ان يفصل بين الجهد والسورة التي يريد قراءتها فسكنه وكذلك يفصل بين السورتين تكبيرة او وينبغي ان يترك الانسان قرائته ويضع الحرف مواضعها فان لم يأت ذلك لعدم علمه به وامكنه تعلمه على الاستقامة وجب عليه ذلك فان شق عليه ذلك قرا على ما يحسنه اذا قرأ الانسان في الفريضة سورة بعد الحمد او اذا الانتقال الى غيرها جاز له ذلك ما لم يتجاوز بعضها الاسواق الاخرى الكافرون فانه لا ينقل عنها الا في صلاة الظهر يوم الجمعة فانه لا بأس ان ينقل عنها الى سورة الجمعة والمنافقين يقر في الانسان في الفريضة اي شئ شاء من العزائم الاربعة فانه لا يقرأها في الفريضة على حاله اذا اراد ان يقرأ سورة الفيل في الفريضة جميع بينهما وبين سورة الايات لانها سورة واحدة وكذلك الفصحى المخرج ايضا يقرأ الانسان في الفريضة بعد الحمد ما انزلناه في ليلة القدر وتلوه الله احد قل يا ايها الكافرون وهو يحجز فيما سوا ذلك ولا يجوز ان يقرأ من السورة الطوال في الفريضة فان اشتغل بقرائها فانه الصلوة بل يقرأ من السور القصا والموسطة ويستحب ان يقرأ في صلوة الظهر والعصر المغرب بمثل سور القدر والافجا مضرا لله والمسلم واذا قرأ في الارض ما اشبهها من السور القصا وان يقرأ في الشتاء الاخر بمثل سور الطارق وسور الاعلى واذا السماء انغطرت وما اشبهها من السور في صلاة الغداة مثل سور المزمز والمدثر وهما في على الانسان في يوم يتساءلون وما اشبهها من السور كل هذا يد باواسمها فان اقتصر على تلوه الله احد في هذه الصلوات كلها جاز له ذلك ويستحب ان يقرأ في صلاة الغداة يوم الخميس في صلاة على الانسان وكذلك يستحب ان يقرأ ليلة الجمعة في صلوة المغرب والشاء الاخرة سورة الحجرة وسورة الاعلى وفي صلاة الجمعة الجمعة وتلوه الله احد وفي الظهر والعصر من يوم الجمعة سورة الجمعة والمنافقين واما الفرائض في التواقل فليقر من اي موضع شاء ما اراد الجهد قرائته العزائم واما ان قرأها شيئا وبلغ موضع التجدة فليجدهم لرفع رأسه من السجود ويقوم بالكبير فيتم ما بقي عليه من السورة ان رزقا وان كانت التجدة في اخر السورة ولم يقرأ قرائتها من السجود وقرا من الخاتم ركع ويستحب ان يقرأ في توافل النهار السور القصا والاخرى على سورة الاخلاص فقل ويستحب قرائته قل يا ايها الكافرون في شجرة واضبع في اول ركعة من ركعتي الزوال وفي اول ركعة من المغرب وفي اول ركعة من صلوة الليل وفي اول ركعة من ركعتي الفجر وفي اول ركعة من ركعتي الغداة اذا اضيق لها وفي ركعتي الطواف وفي ركعتي الاثرام وقد ذكرنا في هذه المواضع في ركعتي الاخرى قل هو الله احد في الثانية قل يا ايها الكافرون في على هذه الروايات يمكن بربا من يستحب ان يقرأ الانسان في الركعتين الاولىين من صلوة الليل ثلثين مرة تلوه الله احد في كل ركعة وفي صلاة الليل يستحب ان يقرأ فيها السور الطوال مثل الانعام والكهف والانبيا والحجرات ما جرى مجراها هذا اذا كان عليه في كثير فان كان من ربه من الجهد خفف الصلوة وينبغي الصلوة ان يجزى بقرآن في صلوة المغرب العشاء الاخرة والغداة فان خاف فيها استعدا وجبت عليه اعادة الصلوة

في الفريضة
في ركعتيها
في ركعتيها

فَاِصْلٰحِيْ

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب الصلوة النبویہ

[illegible]

فصل فی فضائل و مناقب

كتاب الصلاة

لا يقصع الغل في المساجد فان غلبه فتنة في الرابح بكرة من السيف من اجل ان لا يجرى من المساجد لا يجوز ركعتا العشاء ولا الركعة
ولا الفجر والركعة فان جبر من العود ولا يجوز في المساجد ان لا يجوز في غير المساجد الا اذا استهدم ومن كان في داره مسجد
جعل للصلاة فجاز له تغييره وتبدله وتوسيعه وتضييقه حيث يكون صالح له ولا يجوز الدفن في شئ من المساجد الا ما بين يدي المساجد على غير
الاطم والنقطع والبيعة ولا يجوز ذلك مع وجود الرابح وتحتج بالاسراج في المساجد كلها والصلاة المكتوبة في المسجد فصل من باب البيت
صلوة النوافل في البيت فصل خاصة بنوافل الليل **باب الجماعة حكمها** وحكم الامام والمأمومين الاجتماع في صلاة الفرائض كلها
مستحب مندوب اليه فيه فضل كبير اقلها يكون الجماعة اثنتان مضافا ناديا حاضرا اثنتان فليقتد احداهما ويقتل الاخر على جانبه الا يمين ويصليان جماعة
وان كانوا جماعة فليقتد احدهم وليقتف في الوسط ويقتل لباثون خلفه الا اذا كانوا عراة فانه لا يتقدم امامهم بل يقتف معهم في الصف فان قف
الامام في طرفه جعل المأمومين كلهم على يمينه لم يكن به راس يميني ان يتقدم الامام اخر القوم فان كانوا في القرائن سؤله فاقفهم في الدين
فان كانوا في القف سؤله فاقفهم هجرة فان كانوا في الهجرة سؤله فاكبرهم سنا فان كانوا في السن سؤله فاحسنهم وجها ولا يتقدم احد
في مسجد ولا في منزله ولا في امانته واذا حضروا وفيهم رجل من بني هاشم فهو اولي بالتقدم اذا كان من محسن القراءة ولا ما بين
يوم الرجل النساء وكل لا ما بين يوم المرأة بالنساء ولا تؤم المرأة بالرجال بكرة ان يتقدم المقيم فيصلي بالمؤخسين وكل بكرة ما
يتقدم المسافر فيصلي بالماضين فان تقدم وصلى فرضه الذي يليه سلم وتقدم من يصلي بهم تمام الصلاة واذا صلى المسافر خلف المأخض ان
فادخل فرضه سلم ولا يصلي معهم تمام الصلاة الا ان يقوموا يصلي بهم بنيت صلاة اخرى ويتطوع بذلك ولا يجوز ان يتقدم ولد او اب
على النائم الا في الاعراب على المهاجر ولا العبد على الاحرار ويجوز ان يؤم العبد بالمولى اذا كان فرائض للفران ولا ما بين يوم الاعراب اذا
كان من رايه من يسهو ويوجه الى القبلة ولا فصل الا خلف من يتوابعه فان كان غير موثق بدينه وكان مخالفا لغيره في مذهبه جاز
لفصل لم يقتد به ولا فصل خلفه لافاق ان كان موافقا لغيره في الاعتقاد ولا يؤم المحدث ولا البر من المحدث والمحدث ولا يؤم المبتدع والمبتدع
ولا صاحب الفالج الا اذا ولا فصل خلفه لاصحاب خلف من يتوابعه من الامير المؤمنين اذا لم يبرز به الا في حال النية ولا يجوز الصلاة خلف
من خالف في اامة الا في عشرة من الكيانية والنار وتبوء النخلة والواقفة وغيرهم من فرق الشيعة ولا يجوز ان يؤم الصبي الذي يبلغ
الحلم بالناس ولا فصل خلف غافا بوجهه ولا فاطم دم ولا سيفة ولا يجوز الصلاة خلفه ولا خلفه اذا تقدم من هو بشرائط الامانة فلا تقرأ خلفه
سؤله كانتا للصلاة مما يجهر فيها من القراءة فامض للقراءة فان خفي عليك قراءة الامام فرائث لنفسك وان سمعت مثل الخمر من قراءة الامام
فلا جاز لك الا تقرأ وانت تجهر في القراءة وتبوء النخلة ان تقرأ الحمد وحد ما فيها لا يجهر الامام فيها من القرائن وان لم تقرأها فليس عليك شئ واذا صلى
لغيرك من لا يقتد به فرائث خلفه على كل حال سواء جهر بالقراءة ولا يجهر فان كان الموضع موضع نية اجزاء من القرائن مثل حديث الفجر
فلا يجوز ذلك ترك القرائن على حاله اذا لم يمكنك ان تقرأ اكثر من الحمد خلف من لا يقتد به اجزاء ولا يجوز اقل منها ومقترح المأمومين القرائن
في الامام فليصلي الله وليجهد ويستحب ان يبقى اتم من السورة التي يقرأها فاذا فرغ الامام من قرائته تمها وركع بها وصلى الرجل بالناس وهو
في غير وضوء او كان جبا ثم ذكر بعد صلواته وجب عليه اعادتها وليس عليه شئ وكان صلى بهم وهو على ظاهر اعتقادهم ثم تبين لهم بعد ذلك
انها كانت مخالفا لهم فيما يقتد به من كان صلواتهم واجبة وصلى الرجل بالقوم الى غير القبلة متعديا كان عليه اعادة الصلاة ولم يكن عليهم ذلك
فانما اذا لم يكونوا غالمين فان كانوا غالمين بذلك وجب عليهم ايضا اعادة الصلاة ومتى لم يكن الامام ولا المأموم غالمين بذلك كان حكمهم
في ذلك مشاه في باب القبلة حتى احدث الامام في الصلاة بما يقطعها او ينقض الوضوء فليقدم رجلا يصلي بهم تمام الصلاة ويستحب ان يكون ذلك
الرجل من فاضلها لا مائة فان لم يكن ممن شهد حاله لم يكن به راس كل ان كان من فاضلها ركعة او ركعتان جاز ذلك ايضا فادخل بهم تمام الصلاة
في ادنى ما يكون قليلا لم يقدّم من سلم بهم ثم يقوم هو يصلي ما بقي عليه من الصلاة واذا ما كان في جماعة ثم نجي من قبله ويقدم من بعده
تمام الصلاة ويقبل من سر شيئا من جسد ومن لمحق تكبيرة الركوع فتدارك تلك الركعة فان لم يلحقها فقد فاته فان سمع تكبيرة الركوع
وبينه وبين الصف مسافة جاز له ان يركع ويمشي في ركوعه حتى يلحق بالصف ويتم ركوعه فاذا فرغ الامام راسد من الركوع سجدا فادخله في الثانية
لحق بالصف من خاتون الركوع لجزائه تكبيرة واحدة لا تتأخر الركوع فان لم يحفظ فلا بد من التكبيرين ومن فاته ركعة مع الامام او ركعتان
فليجلب ما يلحقه بعد ذلك صلواته فاذا سلم الامام قام فتم ما قد فاته مثاله ذلك من صلى مع الامام الظهر والعشاء الاخرة وقامته ركعتان فيقرأ
فيما يلحقه الحمد وسورة كل ركعة ان تمكن من ذلك فان لم يتمكن اقتصر على الحمد وحدها ثم يصلي بعد ذلك الامام ركعتين يقرأ فيهما الحمد وحدها
او يصلي وان كان قد فاته ركعة فيلحق في الثانية الحمد وسورة ليجلس مع الامام في التتمة الاول ولا يشهد بل يجلس في الثانية فاذا قام الامام
الى الثالثة قام اليها وكانت ثمانية له فادخل الامام الثالثة تجلس هو وتتم تشهدا خفيفا ثم يركع في الركعة الرابعة الامام ويكون ثلثة

في الجماعة

كتاب الصلوة المفصلة

فإذا جلس الإمام للتشهد الأخير جلس معه يجلس الله تعالى ويحيى فإذا سلم الإمام قام فاصاب اليها وكعز وشهد ثم يسلم ومن صلى خلفه من يقف وراءه
يرفع رأسه قبل الإمام من الركوع فان رفع رأسه ناسيا فليعد اليه ليكون رفع رأسه مع رفع الإمام وكل يفعل بحال الجوفان كان دفعه الرأس
منعها ولا يعودن الا الى الركوع ولا الى الجوف بل يقف حتى يحضر الإمام وان كان الإمام ممن لا يقف به وتدفق رأسه من الركوع او الجوف فلا
يعودن اليه ناسيا كان ذلك استعمالا في الصلاة في الصلاة ومن ادرك الإمام وقدمه رفع رأسه من الركوع فليجهر معه غير أنه لا يعتد
بالجدة فان وقت حق يقوم الإمام الى الثانية كان له ذلك فان ادركه وهو في حال التشهد جلس معه حتى يسلم فإذا سلم الإمام قام فاستقبل
صلوته والإمام اذا ركع وضع أصوات قوم يدخلون المسجد فليعلم ان يطيل كوعه قليلا ليحضر به في ذلك الركوع وتسلم الإمام في الصلاة
مرة واحدة تجاه القبلة يشر بعينه الى يمينه ولا ينبغي له ان يبرح من مصلاه حتى يتم من ذلك ثم يشر من الصلاة خلفه صلوته وينبغي للإمام
ان يجمع من خلفه الشهادتين في جميع الصلوات وليس عليه ان يجمعوه شيئا من ذلك لا يجوز لمن لم يصل صلوة الظهر ان يصل مع الإمام
العصر يقتضيه فان توافر ظهره وان كان عصر الإمام جاز له ذلك من صلى وحده ثم لحق جماعة جاز له ان يعيد مرة أخرى وان كان
اماما او اماما ولا يقف في الصف الاول للصلاة والتبني والتبني والتبني ان يكون بين الصفتين مقفلا مرض غرضه لا بأس ان يقف
الرجل وحده في صفه فان كان قداما للصفتين لم يكن قداما للصفتين كره له ذلك لا بأس بالوقوف بين الساطين يكره وقوف
الإمام في الخراب لما خيل في الخياط وان كان ليس عند الصف للصلوة ولا يكون جماعة وبين المصلي وبين الإمام وبين الصف خايل من خايل
او غيره ومن صلى وراء المفاير لا يكون صلوة صلوة جماعة وذلك لخصه للثاني ان يصلين اذا كان بينهما وبين الإمام خايل ولا يجوز ان يكون
الإمام على موضع مرتفع من الارض مثله كان اسقفه ما اشبه ذلك فان كان او صان مستويا لا بأس به وقدره عليه ان كان على من صبح
المؤمنين بقبله لا بأس للمؤمنين ان يقفوا على موضع عال يصلوا خلف الإمام اذا كان الإمام اسفل منهم واذا صلى بفنان تذكر كل
واحد منهما انه كان اماما للصلاة جازت صلواتهما لان كل واحد منهما اذا حاشط للصلوة في القرائة والركوع والسجود والعزم وغيره
ذلك ان قال كل واحد منهما انما كنت اماما عليهما اعاد الصلاة لانه قد كل واحد منهما الامر صاحب فلم يأتيا باءا وكان الصلوة
ولا بأس ان يسلم الانسان قبل الإمام وينصرف في حوائجه عند الضرورة الى ذلك ليس عليه الوقوف لتبني الإمام واذا صلى في مسجد جماعة كره
ان يقبل وقدره اخرى جماعة تلك الصلاة بغيرها فان حضر قوم واذا روا ان يصلوا جماعة فليصل بهم واحد منهم ولا يؤذن ولا يقيم بل يقف
على ما تقدم من الاذان والاقامة في المسجد اذا لم يكن الصف قد انقضى فان انقضى الصف فترق الناس فلا بد من الاذان في المسجد اذا لم يكن
الصف الاقامه واذا دخل الانسان في صلاة فافلته ثم اقيمت الصلاة جاز له ان يقطعها ويدخل في الجماعة فان دخل في صلوة فريضة وكان
الإمام الذي يصل خلفه امام عدل جاز له ان يقف قطعها ويدخل معه في الجماعة فان لم يكن امام عدل وكان ممن يقتد به فليتم صلوته الى
دخل فيها ركعتين بختمهما ويحبسهما من التطوع ويدخل في الجماعة وان كان الإمام ممن لا يقتد به فليشغل صلوته ويدخل معه في الصلاة
فان فرغ من صلوته سلم وقام مع الإمام فليصل معه فابق له واحسب من الفلانة فان وافق حال تشهد حال قيام الإمام فليقتصر تشهد
على الشهادتين وسلم وقام مع الإمام ولا يجوز للإمام ان يصل بالفقوم وهو بالخلا ان يكون امرأة فانهم يصلون كلهم جلوسا
يقتد بهم امامهم الا بركبته فان اقيمت الصلاة الى يمينه يقتد بالامام فيها لا يجوز ان يصل التوافل فاذا صلت المرأة مع الرجال جماعة ولا تقف
معهن في صفوف بل تكون خلف الصفوف فان وقت في الصف الأخير ثم جاء قوم واذا روا ان يقف في ذلك الصف فليعلم ان تناخر عن ذلك الصف
من غير ان تستدبر القبلة واذا صليت الخافعة ترا سو تجب عنها الجهر ولم يجز قوم اجماع وقد اجزاه بابل كقول في الحكماء بانها
قد بينا او قاتا لتوافل وعدة وكذا انها في اليوم والليله غير ان امرتها هي على وجه التوبة اذا ذاك لتسلم فليصل ثمانية ركعات للزوال
وبقرتها ما شاء من السجود الا ان يسلم في كل ركعتين ويصل ثمانية ركعات بعد الفراغ من فريضة الظهر ويصل بعد المغرب أربع ركعات
بتشهدتين وتسلم في يصل ركعتين من جلوس بعد عشاء الاخرة بعد ان يركع ويجعلها بين الركعتين بعد كل صلوة بهان يصلها وتقبو
بعدها الى فراشه ويحجب عن الايمان الا هو على الظهر فان شئ ذلك وذكر عند مشاهير فليعلم من فراشه ومن خاف ان يتبخره الى الليل فليقل
عند منامه قانما انا بشر مثلكم يوحي الى اخر السورة يقول اللهم اعظم لي عباداتك في وقت كذا فان يقبله انشاء الله فان انقضى الليل فليقل
صلوة الليل لا يصلها في اوله الا ان يكون مسافرا فيحتاج الى التمكن منه في اخر الليل فاذا قام فليعد الى السجدة وليستكفاه ولا يركع مع
الاختيار فيسقط الصلاة فيسبح بكبيرات على ما ترتبناه منه ثم يصلي ثمانية ركعات في الركعتين الاوليين الحمد قل هو الله احد
الاولى في الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الستة لواط في ما شاء من السجود ان شاء طول وان شاء قصر فاذا فرغ منها صلى ركعتي
الشفع ويسلم بعدهما ويستحب ان يقرع بينهما سورة المائدة هل لا على الانسان وان كان الوقت حقيقا فمعهن المعوذتين ثم يقوم الى النوم

في من خلفه
انما هو

کتاب الصلوات الخمس

[illegible]

مجلس تدریس و تحقیق در فلسفه اسلامی

عليه

كتاب الصلاة المكتوبة

صلوة المكتوبة
وجاءه

الله أحد ما نثره وادّاراد الانسان امر من الامور الدينية او دنيوية يستحب ان يصلي ركعتين يقرئ فيها ما شاء من السور ويقتن في الثانية ما راد
سلم رعايا اذ ادغم ليجعل في سجدة ويقول استغفر الله في جميع اموره ثم يصفى في حاجته وادّاعرض للانسان حاجته طبع يوم الاربعاء
والجمعة في الجمعة ثم ليسر تحت الحائض يوم الجمعة قبل الزوال بعد ان يغسل فليصل ركعتين يقرئ فيهما بعد الحمد ما بين مرة وعشر مرات مثل قوله
احد على ترتيب صلوة الشيخ الا انه يجعل بدل الشيخ في صلوة جعفر خضر عشرة مرة قل هو الله احد في الركوع والجمعة في جميع الاحوال فاذا فرغ
سأل الله حاجته اذا شق عليه فليصل ركعتين سكر الله ثم يقرئ فيهما الحمد انا انزلناه واسود قل هو الله احد ثم يشكر الله نعمه على ما اتم به عليه
بخال الجوع والركوع ويعد التليم **باب الصلوة على الكوفة** الصلوة على الاموات فرضه وفرضه على الكفاية فاذا قام البعض سقط عن
الباقين ولا يختلف الحكم في ذلك سواء كان الميت مجلدا او امراة او عبدا اذا كان له ستين فضاءا وكان على ظاهره الاسلام فان شق منه
عن ستين لم يجز لصلوة عليه بل يصلى عليه ستمائة او ثمانية واذا حضر القوم للصلوة عليه فليقتلوا في الناس يرون بامرهم والولي له ان حضر
الامام الغافل كان والى الصلوة عليه ان حضر رجل من بني هاشم معتق الحق كان يقرأ في الصلوة عليه فاذا لم يقرأ في الصلوة عليه فليقتل في نفسه لم يفعل
فليس له ان يفتد الصلوة عليه الروح الحق بالصلوة على المرأة من اجنها وايها اذا كان واجبا فليقتل ويقتل لباقون خلفه صفونا اوصفا واحدا
ان كان منهم ثمانية فليقتل في الصف ولا يجنظن بالرجال فان كان فيهن حائض فليقتل حدها في صف باذرة عنهن وعنهم وان كان من يصلي على
الميت فحين فليقتل واحد يفتل في الصف ولا يفتل على جنة يفتل ان يفتل الامام من الجنادة ان كانت للرجل عند ستمائة وان كانت للمرأة
عند صده فاذا جازت رجلا وامراة فليقتل المرأة الى القبلة ويجعل الرجل يما يليه يا يفتل الامام عند الرجل فان كان رجلا وامراة
صوي فليقتل البصير ثم المرأة ثم الرجل فان سجد فليقتل ولا البصير ثم المرأة ثم الرجل وبقا الامام عند الرجل يصلي عليهم صلوة الكوفة
وكل الحكم ان زادوا في العدد على ما ذكرناه ويكون على هذا ترتيبهم ويقتل ان يكون بين الامام وبين الجنادة شئ عسير ولا بعد منها ولا يفتل
عند الصلوة عليه ان كان عليه فلان فان لم يكن عليه فلا وكان عليه خف فلا باس ان يصلي كل ثم يرفع الامام يده بالتكبير ويكره ان يكره
يرفع يديه في اول تكبيرة منها فليقل يرفع فليقلها هذا هو الاصل فان وقع يديه في التكبير ان كل ما لم يكن بمراس اذا كبر الاولة فليقلها كاله
الا الله وان سجد رسول الله ثم يكره الثانية ويصلي على النبي ثم يكره الثالثة يدعو المؤمنين ثم يكره الرابعة يدعو المؤمنين ان كان مؤمنا فان
لم يكن مؤمنا كان ناصبا معلنا بذلك لفتنة في صلواته وبره عند ان كان مستضعفا فليقل بنا الغفر الذين زابوا الى اخر الاية وان كان من لا يرضى
مذموبا لله ان يجسر مع من كان يتوله وان كان طفلا فليقل الله ان يجعل له ولا يوبى فوطا فاذا فرغ من ذلك كبر الحائض ولا يبرح من مكان
حتى ترفع الجنادة فيرأها على ايدي الرجال من فاته من التكبير ان يقيم عند فراغ الامام من الصلوة متنا بعة فان دفعت الجنادة كبر عليه وان كان
قد بلغت الى القبر كبر على القبر باقيا في اول جنازة ومن كبر كبره قبل الامام فليعد جامع الامام ومن فاته الصلوة على الجنادة فلا باس ان يصلي
القبر بعد الدفن يوما وليلة فان زاد على ذلك لم يجز الصلوة عليه يكره ان يصلي على جنازة واحدة مرتين ولا باس ان يصلي على الجنادة في ثلثة
كان من ليل او نهار ما لم يكن وقت فرضه بل يفتل بالشرع في الصلوة على الميت اللهم الا ان يكون الميت مطبوعا او ما اشبه ذلك ممن يحان عليه
الحواشي فانه يبدى بالصلوة عليه ثم بصلوة الفريضة ولا باس في الصلوة على الجنائز والمساجد ان يصلي عليها في مواضعها المختصة بذلك كان افضل
ومضى على جنازة ثم تبين بعد ذلك انها كانت مقلوبة صوب ولعيد فاعلمها الصلوة مالم يدفن فان دفن فقد مضى لصلوة والافتتال
لا يصلي الانسان على الجنادة الا على ظهره فان جاءه جنازة ولم يكن على طهارة يمسح عليها فان لم يمكنه صلى عليها بغير طهر وكل الحكم بين كبر
جنا والمراة اذا كانت حائضا فان لم يمسح عليها من غير اغتسال فان تمكنا من الاغتسال اغتسل فان ذلك افضل واذا كبر الامام على الجنائز
يكبر او يكبرين واحضرت جنازة اخرى فمؤخر بين ان يمسح على الجنائز الاولة ثم يمسح على الصلوة على الاخرين ان يكبر خضر كبر الله
من الموضوع الذي انتهى اليه تدبيره ذلك من الصلوة عليه ما فادحضرت جماعة من النساء للصلوة على الميت ليس فيهن رجل فليقتل واحد منهن في
الوسط والباقيات من بينهن او ثمة اما يصلي عليه كذا في الصلوة لجماعة عراة على الجنادة فلا يتقدم منهم احد بل يفتل في الوسط ويكره ويكره
الباقيات معه فان كان الميت عراة او ثمة في القبر او لا وعظي فمؤخر ثم يصلي عليه بعد ذلك دفن فان لم يكن معه شئ عظمي انزل **كتاب الصلوة**
باب ميت الصلوة ومن يجز عليه ذلك ومن لا يجز عليه الصلوة في اللغة هو الامساك وهو في الشريعة كل لا انما انما انما انما
في زمان مخصوص الذي يقع الامساك عنه على ضربين ضرب يجب الامساك عنه والاخر الاولي الامساك عنه الذي يجب الامساك عنه على
ضربين ضرب منهما حتى لم يمسك الانسان عنه بطل صورة القسم الاخر حتى لم يمسك الانسان عنه كان ما توفوا وان لم يطل ذلك صورة فانا
التي يجب الامساك عنه مما يطل الصلوة فبطلت الاكل والشراب والجماع والاحتباس في الماء والكذب على الله ورؤسولة وادّاد كل شئ يفسد
الصبا والخسنة بالمباشرة التي على طريق العد اما التي يجب الامساك عنه وان لم يطل الصلوة يفعله في النظر الى ما لا يجوز النظر اليه والاصطالا

في الصلوة المكتوبة

مرفوعة وان كانت

كتاب الصوم

فلا يحل الاغتناء اليدين الغشاء ونحوه الفخذ والكلام بالاسبوع التكليم واسم بالاجل الحاشي الى المواضع المنع عنها والذات الاولى الاسماء
عنه فالتحاشد الشائع والمداواة والاشارة والشرع ما يجري مجرى ذلك مما تذكره من بعد باب ما يفسد الصيام وما لا يفسد والصوم على
ضربين مفروض مسنون فالفرض على ضربين ضرب يجب على كانه المكلفين مع التمكن منه بالاطلاق والضرب الاخر يجب على من حصل فيه
سبب جوبه فالقسم الاول هو صوم شهر رمضان صيامه لسائر المكلفين من الرجال النساء والحيثما الاحراز ويسقط فرضه عن المريض
بكل العقل من الصبي والمجانين وغيرهما ويستحب ان يؤخذ الصبي بالصيام اذا اطاعه او بلغوا تسع سنين وان لم يكن ذلك وجبا عليهم فيسقط
الصيام عن الخارج عنه ما يمرض ويكبر وما يجري مجرى ما سببناه بعد انشاء الله والذين يجب عليهم الصيام على ضربين منهم من اذا لم يصم متعذرا
وجب عليه القضاء والكفارة او القضاء ومنهم من لا يجب عليه ذلك فالذين يجب عليهم ذلك كل من كان ظاهرا غائبا مالا اسلام والذين لا يجب عليهم هم
الكل من سائر اصناف من خالف الاسلام فانهم وان كان الصوم واجبا عليهم فاما يجب بشرط الاسلام فمضى لم يصوموا لم يلزمهم القضاء ولا الكفارة
فالقسم الثاني مثله صوم النذر والكفارات وما يجري مجراها ونحن نبين كل ذلك في ابوابه انشاء الله **باب علامه شهر رمضان وقضاؤه وكيفية**
الغرم عليه وقت فرض الصوم لا خلاف على عامة المشهور في الملال مع ذوال الحواشي من المواضع ان في ديار الملال في استقبال شهر رمضان
نعم بينه الفرض من الغدا ان لم تره لولا ان ترا في البلد وفيه شايعة يجب يقضها عليه الصائم فان كان في السماء علمه ولم ير جيع هل البلد
وداه حشو نفسا وجب يقض الصوم ولا يجب الصوم اذا رآه واحدا او ثلثا بل يلزم فرضه من رآه حب ليس على غيره شيء ومضى كان في السماء علمه
ولم ير في البلد الملال صلا داه خارج البلد شاهد عدلان وجب يقض الصوم وان لم يكن هناك علمه وطلب فلم يرام يجب الصوم الا ان يشهد
حشو نفسا من خارج البلد انهم داوه ومضى لم ير الملال في البلد لم يجز من الخارج من يجز منه غيره عدل من الشهر لما مضى ثلثين يوما وحده
بعد ذلك بينه الفرض ان ثبت بعد ذلك بينه عادله انه كان في الملال قبل يوم قضيت يوما بدله والا فقل ان يصوم الا ثلثان يوم
على ان من شعبا فان فاضل له البينة بعد ذلك انه كان من شهر رمضان فقد وفق له الاجزاء معناه ولم يكن عليه قضاء وان لم يصمه فليس عليه شيء
ولا يجوز له ان يصوم ذلك اليوم على ان من شهر رمضان مضاهيا قد مضى ولا ان يصوم وهو شاك فيه لا يتكبر صيام يوم من شعبا فان مضى
على هذا الوجه ثم انكشف له انه كان من شهر رمضان مضاهيا لم يجز عنه وكان عليه القضاء والنية واجبة في الصيام ويكفي في نية صيام الشهر كله ان يتو
في اول الشهر بعزم على ان يصوم الشهر كله وان جدد النية في كل يوم على الاستيتان كان افضل فان لم يفعل لم يكن عليه شيء وان نوى ان يتو
على الصيغة اول الشهر ذكر في بعض النماز جدد النية وقد اجزاء فان لم يذكرها وكان من غيره قبل حشو الشهر صيام الشهر لاحضر قبل اخر
ايته فان لم يكن ذلك في غيره وجب عليه القضاء اذا صام الا ثلثا يوم الشك على ان من شعبا ثم علم بعد ذلك انه كان من شهر رمضان فقد اجزاء
ان كان في موضع لا طريق له الى العلم بالشهر نوى شهر رمضان مضاهيا في ذلك شهر رمضان وكان بعد فقد اجزاء عن الفرض ان انكشف له انه كان
قد مضى قبل شهر رمضان مضاهيا وجب عليه استيتان الصوم وقضاؤه واذا تو الا ثلثان الا فقل ان يصوم الا ثلثان يوم مضاهيا جدد النية طابته
بين الزوال قد اجزاء اذا لم يكن قد فعل ما يفسد الصيام وان كان تناول ما يفسد الصيام امس بغيره النهار وكان عليه القضاء وان لم يعلم الا
بعد ذوال الحاشي امس بغيره النهار مضاهيا قضاه وكان عليه قضاء ذلك اليوم والوقت الذي يجز فيه الامساك عن الطعام والشراب هو طلع
الفجر المعتزل الذي يجز عنه الصلوة وقد بينا فيما مضى من الكتابي محال الاكل والشراب الى ذلك الوقت فاما الجماع فانه محال الى قبل ذلك الوقت
مقدرا ما يتمكن الانسان من الاعتزال فان غلب على نفسه مخشون بلحقه الفجر قبل الغسل لم يجز له ذلك وقت الا فقل ان يصوم الا ثلثان يوم مضاهيا
ما قد مضى من ذوال الحاشي من جانب المشرق وهو الوقت الذي يجب فيه الصلوة والا فقل ان يصوم الا ثلثان يوم مضاهيا جدد النية طابته
العصر على ذلك على الفرض افطر ثم عاد ففضل نزاله فان لم يمكنه ذلك وكان عنده من يحتاج الى الاطعام معه قدم الاطعام فاذا فرغ منه قام الى
الصلوة فضا المغرب **باب على الصائم اجتناب ما يفسد الصيام وما لا يفسد** والفرق بين ما يلزم بفعله القضاء والكفارة وبين
ما يلزم منه القضاء دون الكفارة الذي على الصائم اجتناب ما يفسد الصيام على ضربين ضرب منهما ما يفسد الصيام ولا يفقد الله يقضه الله يقضه على
ضرب منهما يجزبه القضاء والكفارة والضرب الاخر يجزبه القضاء دون الكفارة فاما الذي يفسد الصيام ما يجزبه القضاء والكفارة فالاكل
الشراب ازداد كل شيء يقصد به افسا الصيام والجماع والامساك على جميع الوجوه اذا كان عند ملاعبة او ملاعبة وان لم يكن هذا الجماع الكذب
على الله وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام مع الاعتقاد كونه من باب او شئ الواجبة الغليظة الذي يصل الى الحلق والازتناس في الماء والمقام على
الجمابة والاحتلام بالليل متعذرا الى طلوع الفجر وكل من اصابه جمابة ونام من غير اعتزال ثم ابته ثم نام ثم ابته ثم نام الى طلوع الفجر في ذلك
كلما يفسد الصيام ويجزبه القضاء والكفارة والكفارة عنه عتق وقبضه ايضا شهر من متابعين او اطعام ستين مسكينا وقتنا ذلك المثل
اي ذلك فعل فقد اجزاء فان لم يتمكن من القضاء بما يمكن منه فان لم يتمكن من الصلة صلاتا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر صلاتا ما تمكن منه فان لم يستطع

في كل شهر
من شهر رمضان
من شهر رمضان
من شهر رمضان

كتاب الصوم

فشاء ذلك اليوم وليست غفلة الله ثم وليس عليه شيء وطى الرجل امره انما اذ في شهر رمضان كان عليه ان يقضوا الكفارة ان كان غفلة
 على ذلك ان كان اكرهها لم يكن عليه شيء وكان عليه كفارة وانما الذي يقصد الصيام مما يجب منه القضاء والكفارة من اجبة في اول الشهر
 فمما ثم نبت لم يقض نام ثانيا فاستمره اليوم الى طلوع الفجر كان عليه القضاء مع شيئا ذلك اليوم وليس عليه كفارة ومن تمهض الفجر دون
 فدخل الماحقة وجعل عليه القضاء وكفارة وكان من قيامه متعبا وجعل عليه القضاء وكفارة فان رزعه الفجر لم يكن عليه شيء وليس عليه
 يحصل في هذه فان باعده كان عليه القضاء ومن اكل او شرب عند طلوع الفجر من غير ان يرصد ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا كان عليه القضاء
 فان رصده ولم ينهه لم يكن عليه شيء فان بدا بالاكل فيقبل له فند طلع الفجر لم يمنع ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجعل عليه القضاء ومن رزعه
 غيره في ان الفجر لم يطلع ثم تبين بعد ذلك انه كان طالعا وجعل عليه القضاء ومن شاك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم بالليل
 الليل لا غلب على ظنه ذلك فافطر ثم تبين بعد ذلك انه كان عليه القضاء فان كان قد غلب على ظنه دخول الليل ثم تبين انه كان
 نهاما لم يكن عليه شيء وجب ما قدمناه مما يقصد الصيام مما يجبه القضاء والكفارة او القضاء وحده مع فحله الانسان ناسيا او سهوا
 يكن عليه شيء وموقفله متعبا وجعل عليه ما قدمناه وكان على الامام ان يعزوه بحسب براه وان تعمد الا فظا ذلك مرات يرفع فيها الى الامام
 فان كان عالما بتحريم ذلك عليه فله الامام في الثالث ان كان لم يكن عالما لم يكن عليه شيء ويكره للصائم الكحل اذا كان في نفسه ان لم يكن
 فيه ذلك لم يكن به باس ولا باس للصائم ان يجتهد ويقصد الاحتياج الى ذلك ما لم يجتهد لضعف فان كان كره له ذلك لا عند الضرورة اليه
 ويكره له نظير الدمن في اذنه لا عند الحاجة اليه يكره له ان يبل الثوب على جسده ولا باس ان يستنقع في الماء الى عنقه ولا يبر من حبة
 ما بدمشا ويكره ذلك للشاء ويكره للصائم السوط وكل الحقة بالجاذات ولا يجوز له الاحتقان بالماء يغسل ويكره له دخول الحمام اذا كان
 الضعف فان لم يجف فليس به باس ولا باس للسؤال للصائم بالطوب منه واليا في ان كان باسا فلا باس ان يبله ايضا بالماء وليتخذ نفسه
 من ابتلاع ما يحصل فيه من رطوبة ويكره له شم الزنجبر غيره من الزاحين وليس كراهية شم الزنجبر مثل الزاحين بل هي كد ولا باس
 ان يدهن بالادمان الطيبة وغير الطيبة ويكره له شم المسك وما يجري مجراه ويكره للصائم ايضا القبلة وكل مباشرة النساء ولا يجنبه فان
 باشرهن بما دون الجماع او لا يجنبه بشهوة فامسك لم يكن عليه شيء فان ايسر كان عليه ما عالج الجماع فان ايسر من غير ملاسته كجماع كلام او نظلم
 يكن عليه شيء ولا يعود الى ذلك ولا باس للصائم ان يرفق الطائر الطباع ان يذوق المني والمرارة ان تمتنع الطعام للصبي ولا يتبع شيئا من
 ذلك لا يجوز للصائم مضغ العلك لا باس ان يمس الحاتم والخز وما اشبههما **باب حكم المريض والعاجز والصبي المريض**
 الذي لا يقدر على الصيام او يصوم بوجوب عليه لا يفطر ولا يجزي عنه ان صامه كان عليه القضاء اذا بر منه فان افطر في اول النهار ثم غيضا في
 منه اسك تاويا وكان عليه القضاء فان لم يطعم المريض فان مرضه الذي نظره فيجب له الاكبر من الكفارة ان يقضى عنه فاقتر من الصيام
 وليس له ان يواجه عليه فان بر من مرضه ذلك ولم يقض فاقتر ثم مات وجعل عليه القضاء عنه ذلك ان كان قد فاته شيء من الصيام في الشهر ثم
 قبل ان يقضى وكان متمكنا من القضاء وجب على وليه ان يصوم عنه فان مات المريض صوم شهر رمضان او استمره المرض الى رمضان او لم يصح فيها
 بينه ما صام الحاضر فصل عن الاول عن كل يوم بمدين من طعام فان لم يتمكن فبدين منه فان لم يتمكن لم يكن عليه شيء وليس عليه قضاء
 صح فيما بين الرضامين ولم يقض ما عليه كان في غير القضاء قبل رمضان الثاني ثم مرض صام الثالث وقضى الاول وليس عليه كفارة وان
 اخر فشاء بعد الصبح فواجب عليه ان يصوم الثاني ويقض عن الاول ويقضه ايضا بعد ذلك وحكم ما زاد على الرضامين حكم القضاء
 على النساء وكذلك لا يختلف الحكم في ان يكون الدخالة الشهر كله او بعضها فالحكم فيه سواء والمرضى اذا كان قد وجب عليه صيام شهرين متتابعين
 ثم مات فبدين منه عن شهر يقضى عنه ولله شهر اخر والمرأة ايضا حكمها حكم ما ذكرناه في ان ما يقع بها من الصيام بمرض وطب لا يجب
 على احد القضاء عنها الا ان تكون قد تمكنت من القضاء فلم تقضه فانه يجب القضاء عنها ويجب ايضا القضاء عنها ما يقع بها في الشهر
 قد مناه في حكم الرجال حد المرض الذي يجب فيه الا فظا وان علم الانسان من نفسه انه اذا صام زاد ذلك في مرضه واضر به وسو الحكم
 ان يكون المرض في الجسم او يكون رمدا او وجع الضر فان عند جميع ذلك يجب الا فظا مع الخوف من الضر والشيخ والكبير والمرأة الكبيرة اذا
 عجز عن الصيام فظروا وقد فاع كل يوم بمدين من طعام فان لم يقدر عليه فبدين منه وكذلك الحكم فيمن لم يقدر على الا فظا ولا يقدر على الصيام
 وليس على واحد منهم القضاء والحامل المقرب الى الرضغ القليلة اللبن لا باس ان تقطر او اضربها الصوم وتقضى عن كل يوم وتقضي ان الله
 اليوم بما بعد هو الذي ذكرناه انه يجوز له ان لا يفطر فليس له ان ياكلوا شيئا من الطعام ولا ان يشربوا دواء من الشارب لا يجوز له ان يشربوا
 النساء **باب حكم من سكر في شهر رمضان** ومن لم ينج منه والمسافر اذا قدم امله والحائض اذا طهرت والمرضى اذا بر من مرضه ثم مضى
 وتقدمت فيه بام وليس عليه قضاء شيء مما فاته من الصيام وعليه صياما ما يشاء من الايام وحكم اليوم الذي اسلم فيه ان اسلم قبل طلوع الفجر كان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

كتاب الصوم

ما يجب من ذلك في اليوم فان لم يصمه كان عليه لقضاء اذا اسلم بعد طلوع الفجر ليجب عليه صيام ذلك اليوم وكان عليه ان يمسك تايبا الى اخر
 النهار وحكم من باع في شهر رمضان اية ذلك الحكم في ان يجب عليه صيام ما بقي من الايام بعد بلوغه وليس عليه قضاء ما قد مضى مما لم يكن له
 فيه المسافر فان لم يمسك بغيره لم يمسك بغيره انما اذا دبرها وكان عليه لقضاء فان لم يكن قد فعل شيئا يقتل الصوم وجب عليه
 الاساءة ولم يجب لقضاء فان طامح الفجر هو بعد خارج البلد كان يحز ابن الاساءة مما يقتل الصوم ويدخل بلد فيصوم ذلك اليوم
 ان ينظر اذا دخل الى بلد اسلم بغيره انما اذا دبرها ثم قضاء محبسا قد مضى والا فقل اذا علم انه يصل الى بلد ان يمسك عما يقتل الصيام اذا
 دخل الى بلد ثم سوية لم يكن عليه قضاء والحال في السفر في وسط النهار واسكت بغيره انما اذا دبرها وكان عليه القضاء سواء كان في السفر
 قبل ذلك ولم ينظر يجب عليه قضاء فانما انما في ايام حياضها والمرضى والمريض في وسط النهار او قد دخل الصوم وكان قد سلك
 ما ينسد الصوم كان عليه الاساءة بغيره انما اذا دبرها وليس عليه قضاء وان لم يكن قد فعل شيئا مما ينسد الصيام اسلم بغيره يومه وقد تم صومه
 وليس عليه القضاء **باب حكم المسافر في شهر رمضان وصيام الكفار** في ذلك المخرج الى السفر في شهر رمضان
 عند الضرورة الذي عتله الى ذلك من حج او غيره والحوث من تلف مال او ملائحة او ما يجزى حجارة اذا مضى ثلث عشرة من الشهر جاز له
 المخرج الى حيث شاء متى خرج الى السفر كان سفره مما يجب عليه في التقصير في الصلوة وجب عليه الاضطرار وكل سفر لا يجوز له فيه التقصير
 الصلوة لم يجز له التقصير في الصوم ومضى كان سفره او بقية فخرج ولم يمسك بغيره الرجوع في السفر لا يضطر ولا يجوز له فيه التقصير في الصلوة وحسب
 قد مضاه ومن صام في سفر يجب عليه في الاضطرار وكان عالما بوجود ذلك عليه كان عليه لا عادة ولم يجز له الصوم فان لم يكن عالما بمركان هو
 ما ضاها فاذ خرج الى السفر بعد طلوع الفجر في ذلك كان من انما وكان قد بيت بيته من الليل للسفر يجب عليه في الاضطرار وان لم
 يكن قد بيت بيته من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه تمام ذلك اليوم وليس عليه قضاء وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه في الاضطرار
 على كل حال وكان عليه القضاء ومتى بيت بيته للسفر من الليل لم يتفق المخرج الا بعد الزوال كان عليه ان يمسك بغيره انما اذا دبرها وعليه
 القضاء اذا خرج الانسان الى السفر فلا يتناول شيئا من الطعام او الشراب الى ان يقبض منه جرة ان بلدا او يخفى عليه ان مصر ولا ينبغي له ان
 يتناول من الطعام ولا ان يرتكب من الشراب لا يجوز له ان يترك بلعاجا بل انما اذا لا عند الحاجة الشديدة الى ذلك ويكره صيام النوافل في السفر
 على كل حال قد ورد روايت في جواز ذلك من عملها لم يكن ما يؤم الا ان الاحوط ما قد مضى وصيام ثلثة ايام في الحج واجب السفر
 قال الله تعالى في ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقد وردت في صيام ثلثة ايام بالمدينة لصلاة الحاجة ومن كان عليه صيام
 في بيته ما قضاء شهر رمضان او كفارة ظهرا او كفارة قتل الخطا او غيره من وجوه الصيام المفترضة لم يجز له ان يصوم في السفر فان فعل في السفر
 شيئا ياربه الصيام انظر قد ورد في بلد ولا يصوم في السفر ان قام في بلد عشرة ايام مضاعفا جاز في الصيام او صيام النذر وان كان
 النذر قد نذر ان يصوم اياما باعينا بها او يوبا بغيره وافق ذلك اليوم او الايام ان يكون مسافرا وجب عليه في الاضطرار وكان عليه القضاء
 كل ان اتقن ان يكون ذلك اليوم يوم عيد وجب عليه في الاضطرار وكان عليه القضاء لذللك اليوم فان كان النذر قد نذر ان يصوم ذلك اليوم ولا
 على كل حال مسافرا كان او حاضرا فانه يجب عليه الصيام في حال السفر **باب قضاء شهر رمضان** من انظر فيه على العهد الصيام
 من نذر شي من شهر رمضان او سفر او احد الامتياز التي يوجب الاضطرار فيقتصر في ذلك فيقتصر في سفره ولا يبتدئ بصوم
 تطوع وعليه شيء من صيام شهر رمضان فيقتصر في قضاء ما فات من شهر رمضان حتى لا يفضل ان يقتصر في قضاء ما فات من شهر رمضان
 فان لم يتمكن من سره فحتى سنة ايام متواليات ثم تنص بغيره عليه متفرقا لم يتمكن وفرض جميعه لم يكن بربا غير ان لا يفضل ما قد مضى ولا
 باس ان يقتصر ما فات من شهر رمضان في اي شهر كان فان اتقن ان يكون مسافرا انظر وصوله الى بلد او المقام في بلد اكثر من عشرة ايام
 ثم يقتصر قضاءه ومن اكل او شربا ونفل ما ينقض في يوم يقتصر من شهر رمضان ناسيا ثم صياما لم يمسك عليه شيء فان فعله متعمدا وكان
 قبل الزوال انظر يومه ذلك ثم يقتصر ليس عليه شيء فان فعل ذلك بعد الزوال قضاء ذلك اليوم وكان عليه طعام عشرة ايام ان كان لم
 يتمكن كان عليه صيام ثلثة ايام بدلا من الكفارة وقد روي انه ان عليه قتل ما على من انظر يوم من شهر رمضان والعمل على ما قد مضى
 ان يكون الوجه في هذه الرواية من انظر هذا اليوم بعد الزوال استخفا فابا لفرصتها ونا بفرصتها لكننا مفعولة وتقليطا وانظر
 على غير ذلك الوجه فليس عليه الا الاول قد روي في رواية اخرى انه ليس عليه شيء ويمكن ان يكون الوجه فيها من لم يتمكن من الاطعام فلا
 صيام ثلثة ايام فليس عليه شيء وجب اصبح الرجل جبا وقد طلع الفجر عاذا كان ناسيا فليظفر ذلك اليوم ولا يصمه يومه وغيره من الايام
 ومن اصبح صائما مطلوب جاز له ان ينظر في قضاءه اذا صام بعد الزوال فلا يفضل ان يصوم ذلك اليوم الا ان يدعو احا لم يكن
 فان لا يفضل له الاضطرار حتى اصبح بيته الاضطرار جاز لان يجزى البنية لقضاء شهر رمضان الصيام التطوع ما بينه وبين قضاءه انما اذا

في شهر رمضان

في قضاء شهر رمضان

كتاب الصوم

الشمس لم يحركه تجديد ليلة واحدة والحاظ يجب عليها قضاء ما فاتها من الايام من شهر رمضان فان كانت مستحاضة في شهر رمضان صامته
 الايام التي كانت غادتها في المحض ثم تقضى تلك الايام ومضى أصبحت المرأة صائمة ثم رأت الدم بعد ذلك ففعلت ذلك وان كان ذلك بعد
 العصر وقبل غروب الشمس قليل سكنت بغير يومها وعليها قضاء ذلك اليوم ومضى أصبحت بغيره الا فطار ثم طهرت في بغيره يومها اسكتها
 بغيره من النهار وكان عليها القضاء ومضى طهرت المرأة من الحيض والنفساء ثم استحاضت وصامت لم تغفل ما تغفل المستحاضة كان عليها قضاء
 الصوم ومنه اجب لان في ذلك الشهر قولن يقتل صام الشهر كله وصلى وجب عليه الا غفل وقضاء الصوم والصلوة والمعنى عليه ان كان
 مغفلة في اول الشهر أو الصوم أو اغفل عليه استمر عليه ما مات لم يوفه قضاء شيء فانه لا يحكم الصائم وان لم يكن مغفلة في اول الشهر لم يكن
 مغفلة عليه وجب عليه القضاء على قول بعض اصحابنا واعتدنا لا قضاء عليه صلا با جازي مجزئ شهر رمضان في وجوب الصوم
 وحكم من انظر فيه العمدة على النسيان الذي يخرج مجزئ ذلك صيام شهرين متتابعين فمن قل خطا اذا لم يجد لعنف وصيام شهرين متتابعين
 في كفارة الظهار على من لم يجد عتق ذبنة وصيام شهرين متتابعين على من انظر يوما من شهر رمضان متعديا اذا لم يجد ما يتقوى ولا
 ما يعلم من وجب عليه شيء من هذه الصيام وجب عليه ان يصوم متتابعين فان لم يتمكن من صيامه متتابعين صام الايام الاولى من الشهر الاول من الشهر
 الثاني في صيامه من ما بقي عليه فان انظر في الشهر الاول والثاني قبل ان يصوم منه شيئا كان عليه الاستيتان اللهم الا ان يكون سبب الرخصة
 او شيئا من قبل الله ثم ناله بغيره على كل حال وليس على من وجب عليه صوم هذه الاشياء ان يصوم في الشهر لان يصوم ايام العتق ولا
 ايام القير بوا ان كان بمنافاة وافق صوم واحد في الشهر ولا ان يصوم الايام العتق الا ايام وجب عليه ان يقضى ثم يقضى يوما مكانه لان يكون
 الذي وجب عليه الصيام القائل في الاشهر الحرام فانه يجزئ عليه صيام شهرين متتابعين من الاشهر الحرام وان دخلها بها صيام يوم العيد ايام التثنية
 والمرأة اذا حاضت وهي تصوم شهرين متتابعين انظر في ايام حاضتها ثم يقضها بعد نقضها حاضتها ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين فلو لم
 يشأ فليترك الى ان يقضى شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين فان صام شعبان ورمضان لم يجزها الا ان يكون قد صام شعبان ثم تقدم
 من الايام فتكون قد نال عليه الشهر فجزله البناء عليه في شهرين ومن نذر ان يصوم شهرًا متتابعًا صام خمسة عشر يوما وعرض له ما يفطره
 وجب عليه صيام ما بقي من الشهر وان كان صومه اقل من خمسة عشر يوما كان عليه الاستيتان وامامنا النذرة فقد بينا حكمه فيما تقدم من انظر في
 يوم نذر صومه متعديا وجب عليه ما يجزئ من انظر يوما من شهر رمضان متعديا وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا فان
 لم يتمكن صام ثمانية عشر يوما او تصد بما تمكن منه فان لم يستطع استغفر الله وليس عليه شيء ومن نذر ان يصوم جنا من الزمان وجب عليه
 ان يصوم شهرًا متتابعًا فان نذر ان يصوم ما كان عليه ان يصوم خمسة اشهر من نذر ان يصوم بمكة او بالمدينة او احد المواضع المعينة شهرًا متتابعًا
 محضه وصام بعضه لم يتمكن من المقام جازله ان يخرج فاذا رجع الى بلده قضاء على النقام وفق عجز الانسان عن صيامه انذره نية تصد عن كل يوم
 بمائة من طعام وصوم كفارة البين واجب يقر وهو ثلثة ايام متتابعًا ولا يجوز الفصل بينهما بالانقطاع فن فعل ذلك استأنف الصيام وصلى
 خلق راسه احيك لم ينك ولم يتصدق صيام ثلثة ايام لمن لم يجد المذمة في الحج متتابعًا وصوم راسه الصيام بمائة من طعام وجب عليه
 من الصيام وصوم الاعتكاف واجب يقر وسفره بالبا انشاء الله وبعده ثلثة ايام صيام من التطوع وما يكون صاحبه فيه بالخيار وصوم
 التاديب الاول وما لا يجوز صيامه صوم ثلثة ايام في الشهر مستحب مندوب ليه مرغب فيه وهو اول خمسين الف الف الاول والاول في الف الف
 واخر خمسين الف الف الاخير فيجب ان لا يترك الانسان مع الاختيار ان لم يقدر على صيام هذه الايام في اوقاتها جازله تاخيرها من شهر الى شهر ثم
 ليعقها لذللك لا بأس ان يؤخرها من الصيام في الشتاء ويقضيها في الصيف فانه عجز عن الصيام جازله ان يتصدق عن كل يوم صيام اربعة ايام في
 السنة وفي اليوم السابع والعشرون من ذي الحجة هو يوم مبعث النبي واليوم السابع والعشرون من شهر ربيع الاول وهو يوم مولد يوم الحاشي عشر
 من ذي القعدة وهو يوم حيت فيه الارض من تحت لكعبة واليوم الثامن والعشرون من الحج وهو يوم الغدير نصب فيه رسول الله امير المؤمنين
 عليا ماما لانام ويستحب صيام اول يوم من ذي الحجة وهو يوم ولادة ابراهيم الخليل ويستحب صيام رجب بأسره لمن تمكن من ذلك ومن لم يتمكن
 صام اول يوم منه واليوم الثالث عشر منه وهو يوم ولادة امير المؤمنين ويستحب صيام شعبان وصلته شهر رمضان صامه وصلته شهر رمضان
 كان توبته من الله عز وجل فمن لم يتمكن من صومه كله صام منه ما استطاع والصوم الذي يكون صاحبه فيه بالخيار في يوم الجمعة والخميس ايام
 البيض من كل شهر ستة ايام من غوال وصوم يوم عرفة وصوم ايام صوم الاذن فلا تقوى المرأة تطوعا الا باذن زوجها فان صامت
 عرفة جازله ان يفطرها ويؤتها وان كانت صائمة من قضاء شهر رمضان صام لم يكن له ذلك والعبد لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه والعبد
 لا يصوم تطوعا الا باذن مضيفه وامامنا التاديب ان يؤخذ الصبي اذا دافعوا ناديا وليس بضر في ذلك من انظر في ذلك في اول النهار ثم توفيه
 نهاره امره بالامساك عن الطعام والشراب بغيره يومه ناديا وكل المسافر اذا اكل من اول النهار ثم قدم اهله ناديا وكل المساك بغيره يومه ناديا

في شهر رمضان

في شهر رمضان

کتاب التزکیۃ

[illegible]

الامتحان

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

صاحبه بل يجب على المستقر الزكاة ان ترك بحال حقوقه على كونه وان تصرف فيه بغيره وما اشبهها الزكاة استحقاقا او كلاً ما يملكه الا
 ماعدا التمتع الاشياء التي ذكرناها فانما يستحق ان يخرج منها الزكاة فانه كان معه مال يديره في التجارة استحق له اخراج الزكاة منه واوسط
 وقته وان كان راس المال حاصل او يكون معه لرج فان كان قد نقص ما للوكان ما اشتراه طلباً لقل من راس المال فليس عليه زكاة شيء فان بقي عند
 على هذا الوجه خالاً لم ياعده خرج منه الزكاة لسنة واحدة وكل ما يدخل المكيال الميزان من المحبوب وغيره مما مثل الجواهر والذرة والسكر والارز
 والبنافلا والتمك الكتان وما اشبه ذلك يستحق ان يخرج منه الزكاة سنة واحدة وما المصنوعات مثل القصب والناجين والبقول كلها وما اشبهها
 فليس شيء منها زكاة وان بلغ ثمنه شيئاً كثيراً الا ان يباع ويحول على ثمنه المحلول اما الابل والبقر والغنم فليس شيء منها زكاة على حال الا اذا كان
 سائماً يكون قد حال عليه المحلول فصاعداً فاما المعلون منها فليس شيء منها زكاة على حال احكم الجواميس حكم البقر في وجوب الزكاة عليها واما الخيل
 فيها الزكاة مستحقة اذا كانتا فاسامة فان كانت معلونة فليس فيها شيء وليس على الانسان زكاة فيما يملكه من خادم مخرج ماله وداره كما لا يملك الا ان يملك
 راد على غلته فان كان كذلك يستحق ان يخرج منها الزكاة فاما زكاة الخيل فاعادة ثمنه بغيره من الجاهل اذا كان ماؤها بابل المقادير التي يخرجها
 الزكاة وكسبه ما يجلبها الذي يلبس يجب شيء منه زكاة ما لم يبلغ عشرين مثقالاً فاذا بلغ ذلك كان فيه نصفه ينادر ثم ليس فيه شيء ما لم يزد عليه
 او بقدر ما يزداد او زاد ذلك كان فيه ستة اشعار ثم على هذا الحساب كلما زاد ثوبه بعد ما يزر كان فيها زيادة عشرة ينادر بالغاما بلغ وليس في ثوبه
 ذلك شيء وما زكاة الغنم فليس فيها شيء ما لم يبلغ ما يرضى من درهم فاذا بلغت ذلك كان فيها خمسة ذلهم ثم ليس فيها شيء على ان يزداد ويبيعون درهماً فان زاد
 ذلك كان فيها ستة ذلهم ثم على هذا الحساب كلما زاد ثوبه بعد ما يزر كان فيها زيادة درهم بالغاما بلغ وليس فيها دون الاربعين بعد المائة
 شيء من الزكاة فاذا خلف الرجل درهم او دينار ينفقه لغيره لستة او ستمين او اكثر من ذلك مقدار ما يجيب فيه الزكاة وكان الرجل قابلاً لم يخرجها
 زكاة فان كان خاضراً وجبت عليه زكاة ما زكاة الخنثى والشيخ الهرم والريبي فعلى حد سواء وليس شيء من هذه الاجناس زكاة ما لم يبلغ ثمنه
 في سوق بعد مقياسه السلطان ولخراج المومن عنها كل سوق شئون صاعداً وكل صاع ستة ارطال فالعراق يكون يبلغه الفين وسبع مائة رطل
 فاذا بلغ ذلك كان فيه العشرين كان مما قد سقى سجا او شرب بعلاد ان كان مما قد سقى بالعرق الدوالي والنوحي وما اشبه ذلك كان فيه العشرين
 وان كان مما قد سقى سجا وغير سجا اعتبر الا غلب في سقيته فان كان سقيته سجا اكثر كان حكمه حكم ما يؤخذ منه العشرين وان كان سقيته بالعرق الدوالي
 حكمها اشبهها اكثر كان حكمه حكم ما يؤخذ منه نصف العشرين استوي به ذلك يؤخذ من نصفه بحساب العشرين من النصف الا يخرجها اب نصف
 في العشرين فاذا على خمسة الا وسق كان حكمه حكم الخمسة الا وسق في ان يؤخذ منه العشرين نصفه ينادر العشرين لكانا وكثيرا واما زكاة الابل فليس
 شيء منها زكاة الا ان يبلغ حشا فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانية وليس فيها يزيد عليها شيء على ان يبلغ عشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانية وليس فيها
 زاد عليها شيء على ان يبلغ خمس عشرة فاذا بلغت ذلك كان فيها ثلث شياء ثم كل ليس فيها شيء على ان يبلغ عشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها اربع شياء
 ثم ليس فيها شيء على ان يبلغ حشا وعشرين فاذا بلغت ذلك كان فيها خمس شياء فان زاد على خمس عشرين واحدة كان فيها بنت مخاض ثم ليس فيها
 شيء بعد ذلك الى ان تبلغ حشا وثلثين يزيد واحدة فاذا بلغت ذلك كان فيها بنت لبون وليس فيها شيء على ان تبلغ ستا واربعون فاذا بلغت ذلك
 كان فيها بنت مخاض وليس فيها زاد عليها شيء على ان تبلغ احد وستين فاذا بلغت ذلك كان فيها بنت مخاض ثم ليس فيها شيء على ان تبلغ ستا وسبعين
 بلغت ذلك كان فيها بنت لبون ثم ليس فيها شيء على ان تبلغ احد وستين فاذا بلغت ذلك كان فيها بنت مخاض ثم ليس فيها شيء على ان تبلغ مائة و
 احد وعشرين فاذا بلغت ذلك تركت هذه البقرة واخذت من كل خمسين حقن من كل ربيع بنت لبون فان كان لا يجيب عليه زكاة الا بالربيع
 غير ما يجيب عليه جاز ان يؤخذ منه قيمته فان لم يكن معه القيمة وكان معه من غير الربيع الذي وجب عليه جاز ان يؤخذ منه فان كان دون ثمانين عليه
 اخذ منه مع ذلك ما يكون ثمانية والذرة وجب عليه ان كان خولاً الذي يجيب عليه اخذ منه ودد عليه ما فضل له مثلاً لكانه اذا وجبت عليه بنت
 مخاض لم يستعده بثلث عند ابن لبون ذكراً اخذ منه ذلك ليس عليه شيء ولا شيء فان كان عند بنت لبون وذات حيت عليه بنت مخاض
 منه اعطاه المصد ثمانين او عشرين درهما فان كان قد جيب عليه بنت لبون وعند بنت مخاض اخذت منه واخذت منها ثمانين او عشرين درهما
 واذا وجبت عليه بنت لبون وعند بنت لبون اخذت منه اعطى معها ثمانين او عشرين درهما فان كان قد جيب عليه بنت لبون وعند
 حق اخذت منه ودد عليه ثمانين او عشرين درهما واذا وجبت عليه بنت لبون وعند بنت لبون اخذت منه اعطى معها ثمانين او عشرين
 درهما فان وجبت عليه بنت لبون وعند بنت لبون اخذت منه ودد عليه ثمانين او عشرين درهما فاذا جازت منه شيء منها زكاة الى ان يبلغ ثلثين
 فاذا بلغت ذلك كان فيها بنت مخاض وليس فيها زاد عليها شيء على ان تبلغ اربعين فاذا بلغت ذلك كان فيها مسنة وكل زاد على ذلك كان هذا
 حكمه في كل ثلثين يتبع او يتبعه في كل ربيعين مسنة ما الغنم فليس بها زكاة الى ان تبلغ اربعين او بعين فاذا بلغت ذلك كان فيها ثمانية ثم ليس فيها شيء
 الى ان تبلغ مائة وعشرين فاذا بلغت ذلك زاد واحدة كان فيها ثمانين وليس فيها شيء على ان تبلغ مائة فاذا بلغت ذلك زاد واحدة كان

في المقادير التي يخرجها
 الزكاة

كتاب الزكاة

الواجبة في الأموال الخمسة هاشم فاجبة وهم الذين ينسبون إلى أمير المؤمنين وجعفر بن أبي طالب عقيب من أبا طالب عقيب من عبد المطلب لما
 ما عدا صدقة الأموال فلا بأس أن يعطوا أياها ولا بأس أن يعطى صدقة الأموال خالهم ولا بأس أن يعطى بعضهم بعضا صدقة الأموال
 وانما يحرم عليهم صدقة من ليس من نسبهم وهذا كله ما يكون في خال وسمهم ووصولهم إلى سحتهم من الأخاسر فاذا كانوا من غيرهم من
 ذلك محتاجين إلى الاستعانة به على أموالهم فلا بأس أن يعطوا زكاة الأموال حصصهم في ذلك عند الاضطرار ولا يجوز أن يعطى الزكاة
 لغير من يقتضيه الكتاب ما يقوم بأمره وأمره لغيره فان كان شرفه لا تقوم به جازله ان باخذ ما يتبع به على اهله من ملك حسين دونهما فيلزم
 ان يقتضيه ما يقتضيه ما يحتاج إليه في نفسه لم يجز له ان ياخذ الزكاة وان كان معه سبعا ثم درهم وهو لا يحسن ان يقتضيه ما جازله ان يقبل الزكاة
 ويخرج منها ما يجب عليه فيما يملكه من الزكاة ويتبع به على اهله من ملكه او ابيكم تاخا وما يجزله ان يقبل الزكاة فان كان دونهما وادته
 تكفي لغيره لم يجز له ان يقبل الزكاة فان لم يكن له غلها كغلاته جازله ان يقبل الزكاة وينبغي ان يعطى زكاة الذهب الفضة لغير المسلمين
 المعرفين بذلك يعطى زكاة الابواب البقر والغنم اهل الجبل فان عرفه من بيتي الزكاة وهو يستحي من المعترض لذلك لا يؤخر ان تعرفه جازله ان
 يتخير الزكاة وان لم تعرفه انتم منها وتذاجر انتم عنك اذا كان لك على انسان دين ولا يقبل على قضاءه وهو مستحي لرجاله ان تعرفه جازله ان
 وكل ان كان الدين على ميت جازله ان تقاصه منها وان كان على اخيك المؤمن دين وقد مات جازله ان تقصيه عنه من الزكاة وكل ان كان
 دين على الذي او دله او ولدك او ولدك جازله ان تقصيه عنه من الزكاة فان لم تجد مستحقا للزكاة وجدته مملوكا مباح جازله ان تقصيه عنه
 احب بعد ذلك ما لا ولا وادته لم تملك ما كان ميراثه لا ربا ولا زكاة وكل ما باس مع وجود المستحق ان يشترى ماله ولا يقبله فان كان مؤثرا كان
 في نفسه وادته فان كان بجلافة ذلك لم يخرج ذلك على حاله من يعطى غيره زكاة الأموال لغيره على مستحقه وان كان مستحقا للزكاة جازله ان ياخذ
 منها بقدر ما يعطى غيره اللهم الا ان يعين له على اوقام باعياهم فانه لا يجوز ذلك ان ياخذ شيئا منها ولا ان يعدل عنهم الى غيرهم واقل ما يعطى لغيره
 من الزكاة خمسة دراهم وادته يتادوه هو اول ما يجب في الصدقة الاولى فان زاد على ذلك فلا بأس ان يعطى كل واحد ما يجب في نصابه انما هو
 درهم ان كان من الذين اقاموا عشرة ينادون ان كان من الذين اقاموا عشرة لا يزدون ليس اكثر من ذلك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة ثوب واحد يعينه بذلك **باب مستحق**
زكاة الفطر ومن تجب عليه الفطرة ولجبة على كل بالغ ماله لما تجب عليه من الزكاة في الأموال لا يلزم ان يخرج جميعه من جميع من يولد
 من ولد ولد له ووجه مملوكه مسلما كان او دنيا غيرا كان او ذكرا فان كان لزوجته مملوكه فغيره لا يكون عند نصفه فيخرج
 معه في شهر رمضان واجب عليه ايضا ان يخرج عنه الفطرة وان رزق له ولد في شهر رمضان وجب عليه ايضا ان يخرج عنه الفطرة فان ولد له مملوك
 ليلة الفطر ليرى يوم العيد بدل صلوة العيد لم يجب عليه اخراج الفطرة عنه رمضان واجبا وجب له ان يخرج نداء واستخاريا او كان ذلك من سائر ليلة الفطر
 او يوم الفطر قبل الصلوة ليجز له ان يخرج زكاة الفطرة وليس ذلك بغيره ان كان اسلامه قبل ذلك لم يجب عليه اخراج الفطرة ومن كان كافرا لم يجب
 عليه فيه الزكاة ليجز له ان يخرج زكاة الفطرة ايضا عن نفسه وعن جميع من يعوله وان كان من حيلة الفطرة اخذها ثم خرجها عن نفسه فغيره
 فان كان به اليأس فله ان يعطى من يعوله حتى ينهي الى اخره ثم يخرج من اسوا واحد الى اخره وقد جاز ذلك عنهم كلهم **باب ما يجوز**
اخراج في الفطرة وقد ما يجب من فضل ما يخرج له انسان في زكاة الفطرة التمر الذي يبيع ويخرج اخراج الحنطة والشعير والورد والاف
 والبن والاصول في ذلك ان يخرج كل واحد ما يظلم على نفسه في اكثر الاحوال اما اهله وكنهه والمدينة واطراف الشام واليمن والمغرب والعراق
 ودارس الاخوان وكرمان فينبغي لهم ان يخرجوا التمر على اوساط الشام ومرو من خراسان والولى ان يخرجوا الى بيت على اهل المغرب من الموصل
 والحجاز كلها ان يخرجوا الحنطة والشعير على اهل طبرستان الا قد على اهل مصر البر ومن سكن البوادي من الاعراب فليعلم الا فطره فاذا عدوا
 مكان عليهم البن ومن عدم احد هذه الا شيئا اليه ذكرها او ادا ان يخرج منها بقيمة الوقت فيها او ضمنه لم يكن به بأس وقد وادته ان يخرج
 لان يخرج عن كل اسر دونهما وادته ايضا وادته وادته والاحوط ما قد مناه من ان يخرج قيمته بغير الوقت فاما الفطر الذي يجز له
 عن كل اسر فضع من احد الاشياء اليه قد مناه ذكرها وادته فضع اوطال العرب في سنة اوطال بالمدينة وهو اربعة امداد والمدينة اثنا عشر
 وفتح وادته ونصف درهم ستة دنانير والداق ثلث دينار من اوسط طابا الشعير ما اللين من بر يد اخراجه اربعة اوطال بالمدينة
 او ستة اوطال باليمن ومن لم يجد الا شيئا اليه ذكرها او ادا ان يخرج منها بقيمة الوقت فيها او ضمنه لم يكن به بأس وقد وادته ان يخرج
 صلوة العيد لوان اتنا اخرها قبل يوم العيد يوم او يومين ومن اول الشهر الى اخره لم يكن به بأس غير ان الفضل ما قد مناه فان كان يوم
 يخرج اوله اليه مستحيا فان لم يجد شيئا استحقا عظم من ماله ثم سلمها بعدا ومن غيره ماله مستحيا فان هو وجد لها اهلا لغيرها كان
 ضامنا لها الى ان يسلمها الى اربابها وان لم يجد لها اهلا لغيرها من ماله لم يكن عليه ضمان وينبغي ان تحمل الفطرة الى الايام ليضمها لحيث كان
 لم يكن هناك فام حملت في وقتها شيعته لغيره في مواضعها واذا ادا الانسان ان يتولى ذلك بنفسه جازله ان يغيره ولا يعطيه الا المستحقا

كتاب الزكاة

كتاب المحسن

بعد اخرج حق السلطان ومؤنة الرجل مؤنة غياله بقدر ما يحتاج اليه على الاضطرار الكوز اذا كانت راحته او دنايته فيها المحسن ارجحها
 اذا بلغ الى الحد الذي ذكره وان كانت مما يحتاج الى المؤنة والفقرة عليه يخرج المحسن بعد اخرج المؤنة والفقرة منه **باب فقهنا الغائب**
والاخصار كل ما يغني المسلم من دار الحرب من جميع الاضطرار التي قد مبادر فيها ملحوه العسكري يخرج منه المحسن او بقدر اخصار ما يبقى فيهم من
 القتلة وما يحويه العسكر من الارضين والعقارات وغيرها من انواع القنات يخرج منه المحسن الباقية تكون للمسلمين فاطبة مقاتليهم وغير مقاتليهم
 بقية الامام بينهم على قدر ما يراه من مؤنتهم والخبر اخذ الامام في نفسه سنة فاشام فقما لله وقما لرسوله وقما للذي لقى في نفسه قسم الله ثباته وقما
 وقسم الرسول في نفسه في حق القرية الامام خاصة يصرفه في امور نفسه ما يرونه من مؤنة غيره وسهم ليشا الى المحمد سهم لساكنهم وسهم لابن ابي سيلم
 وليس لغيرهم شيء من الاخصار على الامام ان يقسم سهامهم بينهم على قدر كفايتهم مؤنتهم في السنة على الاضطرار فضل من ذلك شيء كان له
 وان نقصت كان عليه نعيم من خاصته هؤلاء الذين يستحقون المحسن هم الذين قد مبادرهم من بحر غيلة فداوا كائنه فان كان هناك من ابرز
 غير الامام المذكورين وكان ابوهم منهم حل للمحسن ليرحل له الزكوة وان كان ابوهم من غير الامام وادهم منه لم يحل له المحسن حل له الزكوة **باب**
الانفال الانفال كانت لرسول الله خاصة في حوته وهي لمن قام مقامه بعده في امور المسلمين هي كل رضى خربته قد اياها لاهلها نعمها وكل ارض
 لم يوجف عليه لم يحل له ولا دكا بل يملكها بغير قتال ودخل الجبال بطون الارضية والاجام والارضون المواث التي لا ارباب لها وصوا الى المملوك
 وقاتلهم مما كان في ايديهم من غير وجه النصب ميراث من لا وارث له وله ايضا من الغنائم قبل ان يقسم الجارية المحسنة والفرس لغارة والنوب
 المرتفع وما اشبه ذلك مما لا نظير له من ديقا ومتاع واذا قاتل قوم اهل حرب من غير امرا الامام فغنموا كما غنمهم الامام خاصة دون غيرهم
 لاحدان يصرف بما يستحقه الامام من الاخصار الا قال الامام انه من تصرفه شيء من ذلك بغير اذنه كان غاصبا وارتفاع ما يتصرف فيه مردود على
 الامام واذا تصرف فيه امرا الامام كان عليه ان يؤجر ما يصالحه الامام عليه من نصفه وثلاث وربع هذا في حال ظهروا الامام فاما حال الغيبة
 فقد خصوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم مما يتعلق بالاخصار غير ما يملكه الامام منهم من المناجح والمتاجر والمساكن فاما ما عدا ذلك فلا يجوز
 له التصرف فيه على حاله ما يستحقونه من الاخصار في الكوز وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس فيه نص معين الا ان كل
 واحد منهم قال قولا يقتضيه الاحتياط فقال بعضهم انه في حال الاستنجاا يجري ما يبيع ثلثا من المناجح والمتاجر وقال قوم انه يجب حفظه مادام
 حيا فاذا حضرته الوفاة وصى الى من يشاء من اخوانه المؤمنين ليس له ان يصالحه امر عليه لصلوة والسلام اذا ظهر ويوصى به هو وحده وصى
 اليه ان يصل الى صاحبك مرة قال قوم يجب منه لان الارضين تخرج كوزها عند قيام القايام وقال قوم يجب ان يقسم المحسن سنة فثلثه فاشام
 للامام يدفن او يورع عند من يوثق بامانته والثالثة الاثلام الاخر يفرق على مستحقه من ايتام المحمد ساكنهم وابناء سبيهم هذا ما ينبغي
 ان يكون العمل عليه لان هذه الثلثة الاثلام مستحقها ظاهرا ان كان المولى لقربى ذلك فيهم ليس بظاهر كما ان مستحق الزكوة ظاهرا ان كان
 المولى لقبها وبقرتها ليس بظاهر لاحد يقول في الزكوة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها ولو ان انسانا استعمال الاحتياط وعمل على احد
 الاقوال المتقدمة ذكرها من الدين والوصاية لم يكن ما فو ما فاما التصرف فيه على ما تضمنه القول الاول فهو صلا الاحتياط والا على الاحتياط
 مذمناه **كتاب الحج** **باب جوب الحج** ومن يجب عليه كعبته وجوب الحج فريضة على كل حي بالغ مكلف مستطيع للحج رجالا كان
 امرأة ذكرنا كونها بالغان من ليس بالغ من الرجال من النساء لا يجب عليه الحج فان حج فهو غير بالغ ارجح غيره وهو طفل لم يجزه ذلك من حجة
 الاسلام وكان عليه لا عادة بعد البلوغ وذكرنا كونها لا يجب عليه الحج فان حج في حال البعوتية ثم لعق بعد ذلك لم يجزه ذلك من حجة
 الاسلام وكان عليه لا عادة سواء كانت الحجة التي حجها باذن مولاه او بغيره لان الله لا ان يلحقه لعنات قبل ان يعونه لوقوف باحد الموقنين فان
 ادركا احدا الموقنين بعد لعق فقد جازاه عن حجة الاسلام وذكرنا كونهم مكلفا لان من ليس مكلف من المجانين وغيرهم لا تنفع حجهم الموقف للصحة
 لا يجزئ عنهم وكانت الحجة في ذمتهم ان عادوا الى حال الصحة وكما للعقل وذكرنا كونهم مستطيعا لان من ليس مستطيع لا يجب عليه الحج والامتناع
 هي الزاد والرحلة والرجوع الى كفاية وتخليه السرب من جميع الموانع فان ملك الزاد والرحلة ولم يكن معه غير ذلك لم يجب الحج اللهم الا ان يكون
 صاحب جنه وصناعة يرجع اليها ويمكنه ان يعيش بها فان حصلت الاستعاذه ومنع من الخروج مانع من سلطان او عدا او مرض لم يتمكن
 من الخروج بنفسه كان عليه ان يخرج جلايج عنه اذا زالت عنه بعد ذلك الموانع كان عليه عادة الحج لان الدخاخره انما كان يجب عليه في مال
 هذا يلزمه على بدنه وان لم تزل الموانع عنه وادركه الموت كان ذلك مجزا عنه فان لم يخرج احدا عنه والحال هذا او يكون متمكنا من الحج
 فلا يخرج وادركه الموت لم يجب ان يخرج عنه من صلا له وما بقي بعد ذلك يكون ميلا فان لم يخلف الا قد ما يجب به عنه كانت الحجة ملزمة عليه
 ببلد ذلك الجبلان حج به عنه وكل الحكم اذا تراءى قد ما يجب به من بعض المواثيق وجب ايضا ان يخرج عنه من ذلك الموضع وان خلف قد ما يجب به
 عنه وادركه من ذلك لم يكن قد حج عليه الحج ببلد ذلك كان ميلا او دونه من لم يكن يملك الاستعاذه وكان له ولد له مال يجب عليه ان يأخذ

كتاب الحج

من مال ابنه قد يبيع به على الافتقار ويحج فان لم يكن له ولد فعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من سؤنة الطريق فوجب ايضا عليه الحج ومن ليس معه مال يبيع به بعض اخوانه ففدا جزاه ذلك عن حجة الاسلام وان ايسر بعد ذلك الا انه يستحب ان يحج بعد يساره فانه افضل ومن فقد الاستطاعة اصلا وكان متمكنا من المشي كان عليه الحج استحبابا مؤكدا وكل كان معه من النفقة ما يركب بعضا ويمشي بعضا يستحب ان يخرج ايضا الى الحج وان خرج فاستسبح في الطريق حتى يحج كان ذلك جائزا ايضا الا انه متى حج والحال على ما وصفناه ثم وجد بعد ذلك المال كان عليه عادة الحج ومتى كان الرجل مستطيعا للزاد والراحلة واراد ان يحج ماشيا فان كان ذلك لا يصحفه ولا يبعه من راء القرا كان المشي افضل من الركوب ان اضغفه ذلك عن قامة القرايين كان الركوب افضل له ومتى عدم الرجل الاستطاعة فباله ان يحج عن غيره وان كان صرحه لم يحج الا السلام ويكون الحجة مخيرة عن الحج عنه هوذا ايسر بعد ذلك كان عليه عادة الحج ومتى نذر الرجل ان يحج لله ثم وجب عليه الوفاء به فان حج الذي نذر ولم يكن قد حج ففدا جزاء حجه عن حجة الاسلام وان خرج بعد لنذر بينه حجة الاسلام لم يخرج عن حجة التي نذرها وكانت في ذمته ومن نذر ان يحج ماشيا ثم عجز عنه فليس عليه ان يركب لیس عليه شيء وان لم يعجز عن المشي كان عليه الوفاء به فاذا انتهى الى مواضع العبور فليكن فيها ما يملكه عليه شيء ومن حصلت معه الاستطاعة وجب عليه الحج على الفور والابداد دون الترخي فان حجه وهو متمكن من تقديمه كان تادافا في نفسه من فرائض الاسلام ومن حج وهو غافل لم يعرف الحق على الوجه الذي يجب عليه الحج ولم يحج بشيء من اركانه ففدا جزاءه عن حجة الاسلام ويستحب له إعادة الحج بعد استئذان كان قد اخل بشيء من اركان الحج لم يخرج منه ذلك عن حجة الاسلام وكان عليه فداؤها بما بعد **باب نفي الحج على ثلثة اضراب** تمتع بالحج والقران والفراد ما التمتع هو فرض الله تعالى على جميع المكلفين ممن ليس هو من اهل مكة وحاضريها وهو من يكون بمكة او يكون بينه وبينها ثمانية اربعميل او من وجب عليه التمتع لا يخرج منه الزاد والقران الا بعد الضرورة وفقد التمكن من التمتع فان كان متمكنا منه حج تادافا او عسر اكان عليه عادة الحج واما الافراد والقران فهو فرض اهل مكة وحاضريها وهم الذين قد سادهم ولا يجوز لهم التمتع ومن جاور بمكة سنة واحدة او سنتين جاز له ان يتبع فيخرج الى الميقات فيحرم بالحج متعافا فان جاز بها ثلث سنين لم يخرج له التمتع وكان حكمه حكم اهل مكة وحاضريها ومن كان من اهل مكة وحاضريها ثم نازح الى مثل المدينة وغيرها من البلاد ثم اراد الرجوع الى مكة واراد ان يحج متعافا جاز له ذلك فاذا اراد الانسان ان يحج متعافا فعليه ان يوفر شعرا سنة ثمانية من اول ذي القعدة وهو لا يمس ثيابها فاذا جازها الى الميقات اهل حرم بالحج متعافا ومضوا الى مكة فاذا شاهد بيوت مكة فليقطع التلبية ثم ليذهبها فاذا دخلها طافا ثلثا سبعا وصل على المنام كعتين ثم سعى بين الصفا والمروة وقصر من شعره سنة تداخل من كل شيء حرم منه من النساء والطيب وغير ذلك الا الصيد فانه لا يجوز له ذلك لكونه في الحرم ثم يكون على هيئة هذا الى يوم النحر فترى عنده الزوال فاذا كان ذلك الوقت صلى الظهر وحرم بعده بالحج مضى الى منى ثم ليعد الى عرفات فيصلي بها الظهر والعصر فيقف بها الى غروب الشمس ثم يقضي في المشعر الحرام فيقف بها تلك الليلة فاذا أصبح عدا منها الى مناة فقفوا سبعا ثم يحج يوم النحر او من الغد لا يؤخر ذلك الى مكة ويطوف بالبيت طواف الحج ويصلي ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا والمروة وتذرع من مناة مكة كلها وحلله كل شيء الا النساء والصيد بغيره عليه التحلل للناس طواف فليطوف في ذم شاء في ذم مقامه بمكة فاذا طاف طواف النساء حل له النساء وعليه هدي وجب يحرم يوم النحر فان لم يقم منه كان عليه صيا عشرة ايام ثلثة في الحج يوم قبل النحر ويوم النحرية ويوم عرفه وسبعة ارجع الى اهل مكة المتعافا انما يكون متمعا اذا وقفت عمرته في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة فان وقفت عمرته في غير هذه الاشهر لم يخرج له ان يكون متمعا بذلك العدة وكان عليه الحجة مرة اخرى يبني بها في الاشهر التي قد سادها وكل لا يجوز الا حرم بالحج مفردة او لا تادافا الا في هذه الاشهر فان حرم في غير هذا الحج له التلبم الا ان يجدد الاحرام عند حلول هذه الاشهر عليه نكرو ذلك بغيره ياعنوا ما القاتن فعليه ان يحرم من ميقات اهل مكة يسوق معه هديا بشعره من موضع الاحرام وليس في شاة بالحدة بالدم ويعلق في ذبته فلا مما كان يصلي فيه ويسوق الهدي معه الى مناة ولا يجوز ان يحل الا اذا بلغ الهدي محلله فان اراد ان يدخل من مكة جاز له ذلك لكنه لا يقطع التلبية ان اراد ان يطوف بالبيت تطوعا فعل الا انه كلما طاف بالبيت لم يجز له عند فراغه من الطواف ليعقد احرامه بالتلبية وانما يفعل ذلك لانه لو لم يفعل ذلك لخل في كونه محلا وبطلت حجة وصار عمره وقد بينا انه ليس له ان يحل الى ان يبلغ الهدي محلله من يوم النحر وليقف مناسكه كلها من الوقوف بالوقوفين وواجب عليه من المناسك بمناء ثم يعود الى مكة فيطوف بالبيت سبعا ويسعى بين الصفا والمروة سبعا ثم يطوف طواف العرة المتبوله ولم تلزمه عادتها ما المفردة فان عليه ما على القادر سواء لا يختلف حكمه ما في شيء من مناسك الحج وانما يقيم القادر من المفردة شيئا للهك فاما ما ياتي المناسك فاما مشركا كان فيه على السواء ولا يجوز له ان يقطع التلبية الا بعد الزوال من يوم عرفه وليس عليه ما هكك حتى فان تخيا استحبابا ان لم يمانه فضلا ليس لك بولي **باب الموقيت** معززة المواقيت واجبة لان الاحرام لا يجوز الا منها فلو ان انشا

الحج

كتاب الحج والعمرة

احرم قبل ميقاته كان احرامه باطلا واحتاج الى استئذان الاحرام من الميقات الا ان يكون قد نذر لله تعالى فلهن يحرم من موضع بعينه
فانه يلزمه الوفاء بميثاقه فان زاد ان يحرم بالعمرة في نية قد قارب تقضيه قبل ان يبلغ الميقات جازا ان يقدم احرامه قبل ان يبلغ الميقات
ومن عرض له مانع من الاحرام جازا ان يؤخره ايضا عن الميقات فاذا زال المنع لم يحرم من الموضع الذي انتهى اليه اذ الحرام قبل الوقت اصابه
لم يكن عليه شيء وان اخرج احرامه عن الميقات وجعلها من وجع اليه يحرم منه معتدا كان او ناسيا فان لم يمكنه الرجوع الى الميقات كان قد نذر
الاحرام معتدا فلا حج له وان كان قد تركه ناسيا فليحرم من الموضع الذي انتهى اليه فان كان قد دخل مكة ثم ذكر انه لم يحرم ولم يمكنه الرجوع الى الميقات
للعوقد والضيقة لوقت امكنه الخروج الى خارج الحرم فليخرج اليه ان لم يمكنه ذلك احرم من موضعه ليس عليه شيء وقد نذر رسول الله لكل
قوم ميقاتا على حسب طريقهم فوقت لاهل العراق ومن حج على طريقهم العتيق وله ثلثة اوقات ولها المصلح هو افضلها ولا ينبغي ان يؤخر الانسان
الاحرام منه الاعتدال الضرورة واسطة عمرة واخره ذات عرف ولا يجعل احرامه من ذات عرف الا عند الضرورة والثقة لا يخاف وزاد عرف الا
محرم على حال وقت لاهل المدينة والخيعة وهو مسجد البصرة ووقت لمن حج على هذا الطريق الحجة عند الضرورة ولا يجوز ان يجوز الحجة
محرم ولا يجوز ان يخرج من المدينة ان يحرم الا من ميقاتها هلهما وليس له ان يعدل الى العتيق فيحرم منها الا اهل الشام الحجة وهي المدينة وكل
الطائف فون الميقات لاهل اليمن يعلم وان كان منزله دون هذه المواقيت في مكة فيقتل منزله فغلبه ان يحرم منه المجاز وبمكة اذا اراد
يجي تغلب ان يخرج الميقات هلهما وليس منه فان لم يمكنه فليخرج الى خارج الحرم ويحرم منه فان لم يمكنه من ذلك ايضا احرم من المسجد الحرام ومن
جاء الى الميقات لم يقدم على الاحرام لمضرا وغيره فليحرم عنه وليدعيه ما يجب الحرام وقد تم احرامه **باب كيفية الاحرام** احرامه
لا يجوز تركه من تركه معتدا فلا حج له وان تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الاول اذا ذكرناه لم يذكر احرامه حتى يفرغ من جميع مناسكه
فقد تم حجه ولا شيء عليه فاذا كان قد سبق في غيره الاحرام فاذا اراد الانسان ان يحرر نفسه فاذا انتهى الى ميقاته ينظف وقلم اظفاره واخذ
شيثا من شادبر ولا يمس شعره مسحبا قد مناه ويزيل الشعر من جسده ويحس يديه وان كان قد تنظف اظفاره قبل الاحرام اليوم ويؤتى
الى خمسة عشر يوما كان ايضا جائزا الا ان اعاده ذلك فله في الحال ثم يغسل يديه في احرامه بآدم واحد ما يتوضأ بالآدم ويرتد
برؤا ما بران يغسل قبل بلوغه الى الميقات اذا خاف غزوا الماء وان يلبس قميصه ثيابه فاذا انتهى الى الميقات نزع ثيابه ولبس ثوب احرامه
من الموضع الذي اغتسل فيه كان افضل ان وجد الماء عند الاحرام واعاد الغسل فانه افضل اذا اغتسل كان غسله كافيا الذي لا يؤم الى
دنيا زاد ان يحرم منه يغسل كل اذا اغتسل في اقل الليل كان جائزا له الى اخره ما لم يتم فان نام بعد الغسل قبل ان يعقد الاحرام كان عليه عادة
الغسل استنجابا ومن اغتسل الاحرام ثم اكل طعاما لا يجوز ايضا للحرم اكلا وليس يؤا لا يجوز لبس شعره اغادة الغسل استنجابا ولا باس ان
يلبس الحرصا اكثر من ثوبي احرامه ثلثة اذ بعد ذلك ان يغتسل بالحر والبر ولا باس ايضا ان يغتسل بآدم هو محرر فاذا دخل الى مكة واذا الطواف بالبيت
الا في ثوبي احرامه فيها وافضل الاوقات التي يحرم الانسان فيها عند ذوال القعدة يكون ذلك بعد الفرج من فريضة الظهر فان اتفق ان يكون
في غير هذا الوقت كانا ايضا جائزا والافضل ان يكون الاحرام بعد صلاة فريضة فان لم تكن صلاة فريضة صلى سنة ركعتان من النوافل في
بعضها فان لم يتمكن من ذلك اجزاه ركعتان تليصلهما وليقر في الاول منهما بعد التوجه للمحرم قل هو الله احد في الثانية الحمد قل يا ايها الكافرون
فاذا فرغ منها احرم عقيبها بالتمتع بالعمرة الى الحج فيقول اللهم اني اريد ما ارث به من المتبع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبيك محمد صلى الله
عليه واله فان عرض له عارض يجسر في حيث حبسته يقد له ذلك نذر على اللهم الا ان لم تكن حجة فعمرة احرم لك شعرك وجسدك وبشرى في الدنيا
والطيب لثيابا يتخى بذلك جهلا لئلا الاخرة وان كان تاردا فليقل اللهم اني اريد ما ارث به من الحج فاذا نادى ان كان مفردا فليذكر ذلك في
احرامه ومن احرم من غير صلاة وغير غسل كان عليه عادة الاحرام بصلاة وغسل لا باس ان يصل الانسان صلاة الاحرام اى وقت كان من
ليل او نهار ما لم يكن وقت فريضة قد مضى فان مضى الوقت بدا لفريضة ثم بصلاة الاحرام وان لم يكن قد مضى الوقت ثم بصلاة الفريضة
ويستحب ان يشرط في الاحرام بالحج ان لم تكن حجة فعمرة وان يحل حيث حبسه سواء كانت حجة تمتعا او قرانا او فرادا وكل الحكم في العمرة
ولم يكن الاشتراط لسقوط فرض الحج في العام المقبل فان حج حجة الاسلام واحصر له الحج من قبله ان كانت تطوعا لم يكن عليه ذلك لا باس ان
ماكل الانسان لم الصيد ينال للثمن او يقيم الطبيب بعد عقد الاحرام ما لم يلبس ثوبا يحرم عليه جميع ذلك ان كان الحج قادرا فاذا ساقوا شعر البنية
او نذر فاحراما ايضا عليه ذلك ان لم يلبس ذلك يقوم مقامه ثلثية والاشعا هو ان يشق شام البنية من الجابا لا يمين فان كان بدنا كثر
جاز للرجل ان يدخل من كل بدنتين ويشعر احداهما من جانبها الايمن والاخرى من جانبها الايسر وينبغي اذا اراد الاشعر ان يشعرها وحدها
واذا اراد اخرها وحدها فليقلد يكون بفعل فلهما ولا يجوز غيره واذا اراد المحرم ان يلبس وكان حاجا على طريق المدينة فان اراد ان يلبس
من موضع الذي صلى فيه جاز له ذلك الافضل ان يلبس في البيت الذي اقامه عند ميله فاما الماشي فلا باس ان يلبس من موضع الافضل للراكب

ذكرناه

في كيفية
الاحرام

کتاب الحج والعمرة

ان يكتحل بكل ليس بأسوا الا اذا كان منه طبيباً نه لا يجوز له ذلك على حال ولا يجوز للحرم النظر الى متى ولا استعمال الادوية التي نهى عنها
قبل ان يحرم اذا كان مما يتحقق لا يحتمل بعد الاحرام ولا بأس باستعمال ما لا يدها اليه ليست طيبه في تلك الحال بعد الاحرام فاما طيبه
فانما له حرم عليه استعمال الادوية الا عند الضرورة فانه لا بأس باستعمال ما ليس طيباً منها مثل الشرح والسمن فاما اكلها فلا بأس به
على جميع الاحوال الادوية الطيبة فانك عنها التواضع جازا استعمالها ولا يجوز للحرم ان يتجسس الا اذا كان ضرراً على نفسه لا يجوز له ان يذوق
شيء من الشعر طحالاً حتى فان اضطر الى ذلك بان يربط مثلاً ان يتجسس ولا يتأذى له ذلك لا بعد ذلقة الشعر من الشعر وليس عليه شيء
ولا يجوز للحرم ان يمس في الماء ولا يجوز له ان يعطى اسماً فاما المرأة فلا بأس بان يعطى اسماً غيراً منها فصر عن وجهها وتطرح ثوباً عليها
وتسار الى اطراف ثيابها ولا تشغب على حال فان عطى الرجل اسماً فاسماً في القناع عن داسه جدياً للثنية وليس عليه شيء ولا بأس ان
يعطى وجهه يعصب اسماً عند الحاجة اليه لا يجوز للحرم ان يظلل على نفسه الا اذا كان الضرر العظيم ويجوز له ان يمشي تحت الظلال والحرارة
كان مزاراً للعليل جازاً ان يظلل على العليل لا يظلل على نفسه قد خص في الظلال للنساء على كل حال اجتناباً بفضل لا يحل للحرم
حكاية ولا يستاك سواك يدعى ولا يد لك جهة ولا داسة الوضوء والغسل انما يسقط منهما شيء من الشعر لا يجوز له فعل الظاهر
حاله لا يجوز للحرم ان يزوج او يزوج فان فعل كان العقد باطلاً ولا يجوز له ايضا ان ينفذ العقد لا بأس به ان يشترط الحيوان ويجوز
له تطبيق النساء ويكره دخول الحمام فانه دخله فلا يد لك جسده بل يصيب عليه ماء صبا والحرم اذا فأن غسل كتميل المحل ويكفي تكفينه
غيره لا يقرب شيئا من الكافور ويكره للحرم ان يلبس من دعه بل يقول يا سعد لا يجوز للحرم ان يلبس السلاح الا عند الضرورة والحرم لا بأس ان
يؤدبوا لجلد من خادمه هو محرم غير انه لا يزيد على عشرة اسواط **باب يجب على المحرم من الكفارة** بما يفعله اذ اخطأ
اذ اخطأ المحرم بفعله فقامه فقتلها كان عليه جزاء فان لم يقدر على ذلك قوم الجرم وفرض منه على الحنطة وتصدق به على كل مسكين نصف صاع
فان زاد ذلك على اطعام ستين مسكينا لم يلزمه شيء اكثر منه وان كان اقل منه فقتل جازاً فان لم يقدر على اطعام ستين مسكينا صام عن كل
نصف صاع يوماً فان لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً فان صام بقرة وحشاً وحاد وحشاً فقتله كان عليه ثم بقره فان لم يقدر عليه فوجها
وفرض منها على الطعام وطعم كل مسكين نصف صاع فان زاد ذلك على اطعام ثلثين مسكينا لم يكن عليه اكثر من ذلك فان لم يقدر على ذلك ايضا
صام عن كل نصف صاع يوماً فان لم يقدر على ذلك صام تسعة ايام ومن صام ظيماً او غلباً او ادباً غلباً ثم شاة فان لم يقدر على ذلك فوجها
الجرا ونقض منه على البر اطعم كل مسكين منه نصف صاع فان زاد ذلك على اطعام عشرة مساكين فليس عليه غير ذلك وان نقص عنه ايضا لم يلزمه
اكثر منه فان لم يقدر عليه صام عن كل نصف صاع يوماً فان لم يقدر على ذلك صام ثلثة ايام ومن صام ظيماً او غلباً او ادباً غلباً ثم شاة فان لم يقدر على ذلك فوجها
ودعي من الشجر من صلباً يربو او وقفدا او صلباً او اشبهها كان عليه جلد ومن صام عصوفاً او صعوة او بقره وما اشبهها كان عليه
طعام ومن قتل نبواً خطا لم يكن عليه شيء فان قتل عبداً كان عليه كف من طعام ومن اصاب حماره وهو محرم في الحل كان عليه ثم ثمانية امانا
وهو محل في الحرم كان عليه ثم درهم فان اصابها وهو محرم في الحرم كان عليه ثم والقيمة وان قتل فرساً وهو محرم في الحل كان عليه جلدان وقبلة
في الحرم وهو محل كان عليه نصف درهم وان قتل وهو محرم في الحرم كان عليه الجرة والقيمة وان اصاب بيض الحمام وهو محرم في الحل كان عليه
نصف درهم فان اصابه وهو محل في الحرم كان عليه ربع درهم فان اصابه وهو محرم في الحرم كان عليه الجرة والقيمة معا ولا يختلف الحكم
في هذا سواء كان الحمام اهلياً او من حمام الحرم الا ان حمام الحرم يشتري بقيته علف الحمام الحرم الطير لا يبيع بقتله على المساكين كل
من كان معه شيء من الصيد داخله الحرم وجب عليه تحليته وان كان معه طير وكان مقصود الجناح فليتركه حتى يبيت يشه ثم يحلله لا يجوز
صيد حمام الحرم وان كان في الحل ومن نفق يشه من حمام الحرم كان عليه صدقة يتصدق بها باليد اليه نفق بها ولا يجوز ان يخرج شيء من
حمام الحرم من الحرم من اخرج شيئاً منه كان عليه درهم فان كان عليه قيمته يكره شرعاً لقادراً وما اشبهها واخراجها من مكة ومن ادخلها
الى الحرم كان عليه تحليته وليس له ان يخرج منه فان اخرجها كان عليه ثم ثمانية امانا ومن اعلقها على حمام الحرم دينه فخرج وبقيت تلك فان
كان اعلق عليها قبل ان يحرم كان عليه لكل طير درهم ولكل فرخ نصف درهم ولكل بيضة ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد الاحرام كان عليه لكل
طير شاة ولكل فرخ جلا ولكل بيضة درهم ومن نفق حمام الحرم فعليه ثم ثمانية امانا اذا رجعت فان لم ترجع فعليه لكل طير شاة ومن ادخله صيداً
كان عليه فداء فاذا لجمع جماعة محرمين على صيد فقتلوه وجب على كل واحد منهم الفداء وفي ثمن صيدهم واكلوه كان ايضا على كل واحد
الفداء واذا دعى ثلثان صيداً فاقصا احدهما واخطا الاخر كان على كل واحد منهما الفداء واذا قتل ثلثان صيداً احدهما اخطا الاخر محرم في الحرم كان
على المحرم الفداء والقيمة وعلى المحل القيمة ومن سيج صيداً في الحرم وهو محل كان عليه ثم لا يعزوا اذا اودت جماعة من اوقع فيها طائر او كرسى
ذلك كان عليهم كلهم فداء وان كان تصدع ذلك كان على كل واحد منهم الفداء وفي فراج الغنم مثلاً باجبة الغنم سواه وقد كان غيرهم

عزیز علی خان صاحب

كتاب الحج لمنهك

معدا الا بلك الا حوط ما قد مثاوا اذا اصاب الحرم بغير غمام تغليظ يعبر حال البصر فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه لكل بيضة بكارة
من الابل ان لم يكن قد تحرك تغليظ يرسل بخولة الغنم في على اناها بعد البصر فما خرج كان هديا للبيت الله ثم فان لم يقدر على ذلك كان عليه
عن كل بيضة شاة فان لم يقدر على ذلك كان عليه طعام عشرة مساكين فان لم يقدر على ذلك كان عليه صيا ثلاثة الايام واذا اشترى بحلح
كان بغير غمام فاكله الحرم كان على المحل لكل بيضة درهم وعلى الحرم لكل بيضة شاة وكل ما يصيد بالحرم من الصيد الحلال كان عليه لقله الا يخرج
ان اصابه الحرم كان عليه لقله والقيمة معادن ضرب بغير على الاضطر وهو محرم في الحرم تقبله كان عليه م و قيمتان قيمة لحمه الحرم و قيمته
لا تستغاده اياه و كان عليه لقله من شرب لبن طيبة في الحرم كان عليه م و قيمة اللبن معاد ولا يجب فيه دم مثل عصفور وما اشبهه اذا اصاب
الحرم في الحرم كان عليه قيمتان وما يجب فيه الضعيف هو ظالم يبلغ يد تزدادنا بلغ ذلك لم يجب عليه غيره ذلك كل ما تكرر من الحرم الصيد كان عليه
الكفارة اذا كان ذلك من شاة فان فعله متعمدا مرة كان عليه الكفارة وان فعله مرتين فهو من يتق الله منه ليس عليه الجزاء ومن فعله
جزء صيدا صا وهو محرم فان كان حاجا حرم او غلبه بغيره بما وان كان معتمرا حرم بمكة بئالة الكعبة فان زاد ان يخرجها فليخرج الى مكان شاة
وكل بمكة يخرج منه حيث شاء غير ان الافضل ان يخرج بئالة الكعبة في الموضع المعروف بالحرفه وما يجب على الحرم بالعمرة في غير كفارة الصيد
له ان يخرج بمنا من ثل صيدا وهو محرم في غير الحرم كان عليه فداء واحد فان اكله كان عليه فداء واحد فان اكله كان عليه فداء واحد والحل اذا
صيد في الحرم كان عليه فداء فان اكله كان عليه فداء واكثر الحرم فتر في القتل كان عليه نصف قيمته فان كسر احدها كان عليه ربع
القيمة فان ضاع عينه كان عليه القيمة فان فناء واحد منها كان عليه نصف القيمة فان كسر احدها يد يد كان عليه نصف قيمته فان كسرهما جميعا
كان عليه قيمته فان كسر احدهما جليد كان عليه نصف قيمته وان كسرهما جميعا كان عليه قيمته فان قتل لم يكن عليه اكثر من قيمة واحد وان اصاب
الحرم بغير لقله او البقيع تغليظ يعبر حال البصر فان كان قد تحرك فيها فخرج كان عليه عن كل بيضة مخاض من الغنم فان لم يكن تحرك فيها شاة
كان عليه ان يرسل بخولة الغنم في على اناها بعد البصر فما خرج كان هديا للبيت الله ثم فان لم يقدر على ذلك كان عليه حكم بغير الغنم سواء و قد بينا ما ياب
من كسر بغير الحرام وينبغي ان يعبر حاله فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضة شاة وان لم يكن قد تحرك لم يكن عليه الا القيمة حسب
لذاته ومن دمي صيدا فاصا به لم يؤثر فيه ومشي مستويا لم يكن عليه شيء ويستغفر الله ثم فان لم يعلم هل اضر فيه او لا مضى على وجهه كان
عليه لقله فان اضر فيه بان اراه او كسره او وجله ثم زاه بعد ذلك قد صلح كان عليه ربع الفداء ولا يجوز لاحد ان يرعى الصيد الصيد يوم الحرم
وان كان محلا فان زاه فاصا و دخل الحرم ثم مات كان محجرا ما و عليه لقله ومن دبط صيدا يحب الحرم قد دخل الحرم صيدا الحرم ثم دنا
يجوز له اخرجه منه من اصلا صيدا وهو محل فباي يبيد بين الحرم على بردي كان عليه لقله فان اصاب شيئا منه بان ففاعة او كسرت فيه نيران الدين
الى الحرم كان عليه صلتة والحل اذا كان في الحرم من صيدا في المحل كان عليه لقله ومن كان معه صيد فلا يحرم حتى يخل به لا بد خلو الحرم
الحرم فان اضره فجل عليه ان يخل به حسب ما قد مثا فان لم يفعل ما كان عليه لقله فان لم يكن الصيد معه حاضر بل يكون في منزله لم يكن عليه
ومن اصاب جرادة ضليلة ن يصد بقره فان اصاب جرادة اكثر او اكله كان عليه م شاة ومن قتل الجرادة على وجهه لا يمكن التحرف منه بان يكون
في طريقه يكون كثيرا لم يكن عليه شيء وكل صيد يكون في الجر فلا بأس بلكه طرية او ما يحرم كل صيد يكون في البر والجر فان كان مما يبعض يفرج
في الجر فلا بأس ان كان مما يبعض يفرج في الجر لم يجز صيده ولا اكله فاذا امر السيد غلامه بالاحرام فاصاب صيدا كان على السيد الفداء وكل
اذا امر الحرم غلامه بالصيد كان عليه لقله وان كان الغلام محلا ومن قتل بنو الدنا بغير خطا لم يكن عليه شيء فان قتل غلاما فليصد شيء
وجميع ما قد مثا من الصيد يجب فيه الفداء ناسيا كان من اصلا او متعمدا عالما كان واجاهلا ولا بأس ان يقتل الانسان جميع ما يجازفه في الحرم
وان كان محرا مثل السباع والحوام والحيات العقارب ويرعى الغراب ميا ولا يجوز له قتل ومن قتل اسدا لم يرده كان عليه كبش ولا يجوز
للحرمان يقتل البوق والبراغيث ما اشبهها في الحرم فان كان محلا لم يكن به باس كل ما يجوز للحل يحرم ويحرم في الحرم كان ايضا ذلك للحرم
جائزا مثل البقرة والغنم والدجاج الحبش وكل ما يدخل الحرم الحرم اسير من السباع واشترائه بينه فلا بأس بخرجه مثل الفئود وما اشبهها ما دنا
اضطر الحرم الى اكله لئلا يفسد كل الصيد فداء فلا ياكل الميتة فان لم يتمكن من الفداء جازا ان ياكل الميتة واذا ذبح الحرم صيدا في غير الحرم
ذبحه وهو حل في الحرم لم يجز اكله كان حكم حكم الميتة سواء واذا جامع الحرم امراته متعمدا قبل او قوف بالمرء لقله فان كان جماعة في الفرج كان عليه
بدنه والحج من قابل سواء كانت حجة الاسلام او كانت تطوعا وتكون حجة الاولى والثانية يكون عفوته وان كان قد استكره امراته على
الجماع كان عليه كفارة اخرى ان طاعة كان على كل واحد منهما بدنه والحج من قابل ينبغي ان يفترقا اذا انتهيا الى المكان الذي اخذتا منه الفداء
الى ان يقضيا المناسك احدا لا تفرق لا يتجولا ما بينهما الا ومعهما ثالثه ان كان جماعة فيما دون الفرج كان عليه بدنه ولم يكن عليه الحج من قابل
وان كان جماعة في الفرج بعدا لو قوف بالمشعر الحرام كان عليه بدنه وليس عليه الحج من وان كان جماعة ناسيا لم يكن عليه شيء واذا جامع الرجل

والابل

كتاب الحج والعمرة

باسم الله الرحمن الرحيم على طه الماء كما ينبغي على جدد الارض الى اخر الدعاء كما انتهت الى باب الكعبة صليت على النبي و دعوت فاذا انتهيت الى
 مؤخر الكعبة وهو المشجور دون الزكن الى اربعة في الشوط السابع بسط يديك على الجدران الصوف خذ ليد بطنك بالبيت قلت اللهم البشيتك
 والعبد عبدك الى اخر الدعاء فان لم يقدر على ذلك لم يكن عليه شيء فان جازا الموضع ثم ذكر انه لم يلزم له ان يكون عليه شيء ولا الرجوع وينبغي ان يحتم
 الطواف بالحجر الاسود كما ينبغي ان يستلم الاركان كلها واستدراكها بالركن الذي فيه الحجر الاسود ثم الركن اليماني فانه لا يترك استلامها
 مع الاختيار ومن كماله مقطوع اليد استلم الحجر موضع القطع فان كان مقطوعا من المرفق استلمه بشماله وينبغي ان يكون الطواف بالبيت في حائرين
 المقام والبيت لا يجوز فان جازا رتبة اعينهم لم يكن طوافه شيئا وينبغي ان يكون الطواف بالبيت على سكون لا سرع فيه ولا بطاء ومن طاف
 بالبيت ستمائة شوط ناسيا او ناسيا فليصغ فيه شوطا اخر ولا شيء عليه فان لم يكن حتى يرجع الى اهله امر من يطوف عنه فان ذكر انه طاف
 اقل من سبعة ذكره في حال السعي جمع فتم ان كان طوافه اربعة اشواط فصاعدا فان كان اقل منه استأنف الطواف ثم عاد الى السعي فمعه من
 في طوافه ثم يبدئ ستمائة شوطا سبعة وهو في حال الطواف فان كان طوافه طواف فريضة اعاد من اوله وان كان نافله في على الاقل ثم استأنف
 وان كان شك بعد الاضطرار لم يلقا اليه مضى على طوافه واليكم فيما نقض من ستة الاشواط اذا شك فيه حكمه على السوء في ان يعيد
 الطواف اذا كان طواف فريضة وان كان طواف نافله في على الاقل حسب ما ذكرناه ومن طاف ثمانية اشواط متعديا كان عليه عاذا الطواف
 وان طاف ناسيا اضاف اليها ستة اشواط اخر وجعل معها اربع ركعات يصلي ركعتين منها عند الفرج من الطواف الطواف الفريضة وبعضه
 الى الصفا ينسعي فاذا فرغ من سبعة ركعات اخرين ومن ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن انه طاف سبعا قطع الطواف فان
 لم يكن حتى يجوزه ثم اربعة عشر شوطا حسب ما ذكرناه ومن شك فلم يعلم اسبغ طاف ثمانية قطع الطواف وصلى ركعتين وليس عليه شيء من
 شك لم يعلم استأنف طاف سبعة ثم اثنى اعادة الطواف حتى يستيقن انه طاف سبعا ولا يجوز ان يقرب بين طوافين في فريضة ولا باس في الله
 في التوافل ان كان الافضل ان يفصل بين كل طوافين بصلوة وان كان في حال يقينه فلا بأس ان يقرب في الطواف ناسيا ومن زاد على اسبغ
 في طواف لثلاثة الافضل ان لا يصرفه الا على المعز ولا يصرف على الشفع مثلا ان يصرف على اسبغين بل يقيم ثلثة اسبغ ومن طاف على غير
 وضوء او طاف جنباً فان كان طوافه طواف فريضة توشا او غشلا اعادة الطواف فان كان نافله اغشلا وتوشا وصلى وليس عليه عادة
 الطواف من احد في طواف الفريضة بما ينقض الوضوء وقد طاف بعضه ان كان قد جازا النصف فليتوضأ او يتم ما بقى وان حدث قبل ان يبلغ
 النصف فغلبه عادة الطواف من اوله ومن طاف طواف الفريضة وصلى ثم يقف ان كان على غير وضوء وتوضأ واغاد الطواف والصلوة وان
 كان طوافه طواف لثلاثة توشا واغاد الصلوة ومن قطع طوافه بدخول البيت والسعي في حاجته او لغيره فان كان قد جازا النصف في عليه
 وان لم يكن جازا النصف كان طوافه الفريضة اعادة الطواف وان كان طواف نافله في عليه على كل حال من كان الطواف قد دخل عليه في الصلوة
 فليقطع ليلصل ثم يتم الطواف من حيث انتهى الميرد وكان من كان في حال الطواف فيصلي عليه ثلثة لوثره قاذب طلوع الفجر وطلع عليه الفجر
 وصلى الفجر ثم ينع على طوافه والمرضى الذي يفسدك الظهارة فانه يطاف به ولا يطاف عنه وان كان مرضه مما لا يمكن معه استئذان الظهارة فينظر
 به فان صلح طاف هو بنفسه ان لم يصلح طاف عنه ويصل هو لركعتين وقد اجزاه ومن طاف بالبيت اربعة اشواط ثم اعتل ينظر به يوما او يومين
 فان صلح تم طوافه وان لم يصلح امر من يطوف عنه في عليه ويصل هو لركعتين وان كان طوافه اقل من ذلك جازا اعادة الطواف من اوله وان
 لم ير امر من يطوف عنه اسبغ ومن حمل غيره وطاف به ونوى لنفسه ايضا الطواف كان ذلك مجزعا عنه لا يجوز للرجلان يطوف بالبيت
 هو غير محذور ولا بأس بذلك للنساء ولا يجوز للرجلان يطوف في ثوبه شيء من النجاسة فان لم يعلم به وادى في حال الطواف فليج فليست ثوبه
 عادته ثم طوافه فان علم بعد فرغ من الطواف كان طوافه جازا ويصل في ثوب ظاهره ويكره الكلال في حال الطواف الا ذكر الله ثم وقراه القر
 ومن نسي طواف الزيادة حتى رجع الى اهله واقع اهله يجب عليه بدنه والرجوع الى مكة ونسي طواف الزيادة وان كان طواف النساء وذكره بعد رجوعه
 الى اهله جازا ان يستنبح غيره فينصليط عنه فان ذكره الموثق عنه فليد من طاف بالبيت جازا ان يؤخر السعي الى بعد ساعة ولا يجوز
 ان يؤخر ذلك في غديوم ولا يجوز تقديم السعي على الطواف فان قدم سعيه على الطواف كان عليه ان يطوف ثم سعى بين الصفا والمروة وان طاف
 بالبيت اشواط ثم قطع ناسيا وسعى في الصفا والمروة وكان عليه ان يتم طوافه وليس عليه ستيناه فان ذكر انه لم يكن اتم طوافه قد سعى بعض السعي
 قطع السعي عادته طوافه ثم تم السعي المتبقي اذا اهل بالحج لا يجوز له ان يطوف ويسعى الا بعد ان ياتي مناه ويقف بالموقفين الا ان يكون شيخا
 كبيرا لا يقدر على الرجوع الى مكة او مرضيا او امرأة تحت الحوض فيجوز بينهما وبين الطواف فانه لا بأس به ان يقفوا طواف الحج والسعي ما المرفق
 والقارن فانه لا بأس به ان يقدم الطواف قبل ان ياتلغزنا واما طواف النساء فانه لا يجوز الا بعد الرجوع من سعي مع الاختيار فان كان هناك
 ضرورة تمنع من الدخول الى مكة او امرأة تحت الحوض جازا لها تقديم طواف النساء ثم ايتان بالموقفين ومنا ويقضي المناسك في ذلك

كتاب الحج

ولا يجوز تقديم طواف النساء على السعي من نذر عليه كان عليه عادة طواف النساء وان نذر ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء وقيل لا زاد
 يارسن يور الرب على حاجته بعد الطواف بان يقول لك بنفسه كان افضل من شكا جميعا في عدة الطواف سنا نفا من اوله ولا يجوز للرجل
 ان يطوف عليه رطبا ولا يستحب له ان يطوف بالبيت ثلثة وستين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثة وستين شوطا فان لم
 يتمكن من ذلك طاف ثمانية وستين من نذر ان يطوف على اربع كان عليه طواف اسبوع عليه واسبوع لرجلته ذافرع الا ان كان من طوافه لانه
 مقام ابراهيم وبصلى فيه وكعين يقر في الاولى منها الحمد لله والحمد لله في الثانية الحمد لله يا ايها الكافرون ودكنا طوافا لفرصة فربنا
 الطواف على السعي وموضع المقام حيث هو الساعة من شئ ما بين الى كعين واصلها في غير المقام ثم ذكرها فليعد الى المقام فليصل فيه ولا يجوز
 لانه يصل في غير مكان خرج من مكة وكان يلقى كعة الطواف امكنه الرجوع اليها ورجع اضلع عند المقام وان لم يتمكن الرجوع صلى حيث كان عليه
 شئ واذا كان في موضع المقام الوضوء فلا يارسن يصل خلفه فان لم يتمكن من الصلوة هناك فلا يارسن يصل حيا له ودق ركني الطواف
 فرغ من اربع قد كان من ليل او نهار سواء كان ذلك بعد العصر او بعد الغداة اللهم الا ان يكون الطواف لثلاثة فانه متى كان كركه طاف بكبد
 التوبة او بعد العصر او الصلوة الى بعد طلوع الشمس او بعد الفرج من المغرب من شئ كفة الطواف وادركه الموت قبل ان يقضيه ما كان على
 وليه القضاء **باب السعي بين الصفا والمروة** اذا اراد الانسان الخروج الى الصفا يستحب ان يستلم الحجر الاسود او لا ثم ياتي
 من زمزم فيشرب منها ويصلي بدنه ولو امن مائة ويكون ذلك من الدلو التي يجدها الحجر فاذا اراد الخروج الى الصفا فليكن خروجه من الباب المقام
 الحجر الاسود حتى يقطع الوادي فاذا اصعد الى الصفا نظر الى البيت استقبل الركن الذي فيه الحجر فحمد الله وثنى عليه ذكر من لا تدبر ولا ترحم
 صنع به فانه عليه يستحب ان يبذل الوقوف على الصفا فان لم يتمكن وقف بجبل تيسر منه وليكبر الله سبعا وحيلا سبعا ويقول لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك له الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير ثلث مرات ثم يصل على النبي وليدع بالدعاء الذي ذكرناه في كتاب فقهنا
 الاحكام انشاء الله ثم ليحذر في المردة ماشيا ان تمكن منه ان لم يتمكن منه جازله ان يركب فانه الاول في ذلك عن يقينه بعد ما جازله
 الى المردة سعي فاذا انتهى اليه كف عن السعي وشيئا واذا جاء من عند المردة بدء من عند الركة فالدعاء وصفناه فاذا انتهى الى الباب بين الصفا
 بعد ما جازله الوادي كف عن السعي وشيئا والسعي هو ان يسرع الانسان في شئ كان ماشيا وان كان ذاك حركه فانه في الموضوع الذي
 ذكرناه وذلك على الرجل دون انشاء والسعي بين الصفا والمردة فريضة لا يجوز تركه من تركه متعمدا فلا حج لمن تركه ناسيا كان عليه عادة
 السعي لا غير فان خرج من مكة ثم ذكر انه لم يكن قد سعى جب عليه الرجوع والسعي بين الصفا والمردة فان لم يتمكن من الرجوع جازله ان يارسن
 عن ان تركه الاول بين الصفا والمردة لم يكن عليه شئ ويجب لبداة بالصفا قبل المردة والحكم بالمردة فمن بدأ بالمردة قبل الصفا وجب عليه عادة
 السعي والسعي المفروض بالصفا والمردة سبع مرات من سعي اكثر منه متعمدا فلا سعي له ووجب عادة وان فعل ذلك ناسيا او ساهيا طرأ الرجل
 واعند البسطة ومن سعى في ثلث مرات ويكون قد بدأ بالصفا فان شاء ان يضيف لها سائلا فعل ان شاء ان يقطع قطع وان سعى في ثلث مرات
 هو عند المردة اعاد السعي لا نبدأ بالمردة وكان يجب عليه البداة بالصفا ومن سعى في ثلث مرات وكان عند المردة اثناسعة فليس عليه عادة السعي
 لا نبدأ بما بدأ الله به وحنم بما حنم الله فتمت سعي الانسان اقل من سبع مرات ناسيا وانصرف ثم ذكر انه نقص منه شيئا ورجع فتمت ما نقص منه فان
 لم يعلم كم نقص منه وجب عليه عادة السعي ان كان قد اتم اهله قبل اتمامه السعي وجب عليه بكرة وكذا ان قصر ولم اتم اهله كان عليه
 واطام ما نقص من السعي لا يارسن يسي الا ان كان بين الصفا والمردة على غير وضوء غير ان الوضوء افضل فاذا دخله ثلث صلوة فريضة الا ان
 في حال السعي قطع السعي ويصل في بعض المساجد فقال ثم عاد فتم السعي لا يارسن يجلس الانسان بين الصفا والمردة فلا سعي له لا يارسن يقطع
 السعي بقضا حاجته لانه لبعض خوانه ثم يعود فيتم ما قطع عليه من شئ الرجل في حال السعي حتى يجوز موضعه ثم ذكر فليرجع الفقرة الى المكان
 الذي يركب فيه فريضة من السعي قصر فاذا قصر لعل من كل شئ احرم منه اذ في التقصير ان يقرض طفاؤه ويجز شيئا من شعره ان كان ليبرا
 ولا يجوز له ان يحلق واسر كله فان فعله كان عليه لم يهرقها فاذا كان يوم المحرم للموسى على واسر حين يري ان يحلق هذا اذا كان حلقه متعمدا
 فان كان حلقه ناسيا لم يكن عليه شئ فان شئ التقصير حتى يلبس بالبحر كان عليه لم يهرقها وينبغي للتمتع ان لا يلبس الثياب بتشبه بالحرمين بعد ذلك
 قبل الاخر بالبحر ندبا واستحبابا فان لم يكن طوافا وصحبا مع الرجل قبل التقصير كان عليه بدتران كان موسرا وان كان موسرا فقرة
 وان كان فقرا فقرة ومن قبل اسر قبل التقصير كان عليه ثم شاة ولا يارسن واقعة النساء بعد التقصير ثم الطيب فليجمع ما كان عليه
 في حال الاخرام الا الصلوة لانه في الحرم ولا يحل له ان ياكل ما حبه ذبح في غير الحرم ولا ينبغي للتمتع بالعمرة الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضي
 كلها الا الضرورة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا يفتنه الحج ويخرج محرما بالحج فان امكنه الرجوع الى مكة ولا مضى لعمرة فان خرج فليخرج
 ثم عاد فان كان عموه في النهر لم يارسن يخرج منه يضره ان تدخل مكة بغير احرام وان دخل بغير النهر لم يارسن يخرج منه دخلها محرما بالعمرة الى الحج

في السعي بين الصفا والمروة

كتاب الحج

يكون عمرته الاخرة هي التي تقع بها الحج ولا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا حرمها اي قد كان وقد خص للمريء والحائض من حوطها من غير حرام
باب الاضحية اذا اراد الانسان ان يحرم للحج فليكن ذلك عند ذوال الشمس بعد ان يصلي الفريضة ويكون على غسل هذا اذا تمكن
منه وكان عليه ثيابان لم يكن جازله ان يحرم بغيره ينادى اي قد تمت في دخول ثيابان يوم القرية الى مكة طاف وسعى قصر حله ثم غسل احدهما
بلح فان لم يلحق مكة الا ليلة عرفته جازله ان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم عرفته جازله ان يحل ايضا ما بينه وبين ذوال الشمس فاذا زال الشمس فقد
فاته العمرة وكان شجرة مفردة هذا اذا علم انه يلحق عرفات فان غلب على ظنه انه لا يلحقها فلا يجوز له ان يحل بل يقيم على احرامه بجملته مفردة و
اذا اراد الانسان الاحرام فليغسل ليتنظف من رملها من جسده وياخذ من شاربته يقلم اظفاره ويقطع جميع ما قبله عند الاحرام الاول ثم يلبيز
توبيا اخره وليدخل المسجد حافيا وعليه الكسنة والوفاء لمصلحة كعبين عند مقام ابراهيم عليه السلام او في الحجر وان صلى ركة كذا كان افضل
وان صلى نافلة الظهر ثم احرم في ذمها كان افضل افضل المواضع التي يحرم منها المسجد الحرام وفي المسجد من عند المقام من احرم في غير المسجد
كان ايضا جائزا فان صلى ركعتي الاحرام احرم بالحج مفردة او يدعو بالادعاء كما كان يدعوا عند الاحرام الاول الا انه يدكر الحج مفردة لان عمرته قد
مضت فان كان ماشيا اليه من موضعه لركعتي صلى فيه وان كان ذاكما اليه انقص به بعينه فاذا انتهى الى الحرم واشرف على البطح دفع صوته بالتلبية ثم
يخرج الى المعى يكون تلبسته الى ذوال الشمس من يوم عرفته فاذا زالت الشمس قطع التلبية ومن سها في حال احرام بالعمرة عمل على انه احرم بالحج وليس
عليه شيء وان احرم بالحج لم يجز له ان يطوف بالبيت الى ان يرجع الى مناه فان سها في ذلك بالبيت لم ينقض احرامه عزانه يعقد بتجدد التلبية
في الاحرام بالحج الى ان يحصل بعرفات بجدة الاحرام بها وليس عليه شيء فان لم يدكر حتى يرجع الى بلد فان كان قد تقوى مناسكها لم يكن عليه
باب نزول المعى لا يجزى ان زاد الحج الى معى الا يخرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم الزيادة بها ثم يخرج الى مكة الا اقام خاصة فان عليه
ان يصلي الظهر والعصر يوم الزيادة معى يقيم بها الى طلوع الشمس من يوم عرفته ثم يعدد الى عرفات فاذا اضطر الانسان الى الخروج بان يكون
عليه الجحان لا يلحق او يكون شيخا كبيرا او يحتاج الى احوال جازله ان يتجمل قبل ان يصلي الظهر فاذا توجه الى معى فليقل اللهم اياك ادعوا يا اباي
منافق اهل واصلي على فاذا نزل معى فليقل اللهم هذه مني وهي مما مننت به علينا من المناسك اسالك ان تمن علي بما مننت به علي اوليائك
ابنيائك فانما انا عبدك وبقيتلك وحدتي من العقبه **باب العدول الى عرفات** بسبب الامام ان لا يخرج
من معى الا بعد طلوع الشمس من يوم عرفته ومن عدل امام يجوز له الخروج بعد ان يصلي الفجر موضع له ايضا الى طلوع الشمس لا يجوز له الخروج
يجوز له ان يحسب الا بعد طلوع الشمس من ذاك محسرا قبل طلوع الشمس من اضطر الى الخروج قبل طلوع الفجر جازله ان يخرج فيصلي في الطريق فاذا
توجه الى عرفات فليقل اللهم اياك اعمدت ووجهك ادنا سالك ان تبارك في رحلي ان تقضي حاجتي وان تجعلني من تبارك
باليوم من هو افضل مني يكون على تلبسته على ما ذكرناه الى ذوال الشمس فاذا زالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا بغيرها ثم يقف بالموقف
ويدعو لنفسه ولوالديه الاخوة المؤمنين والادعية في ذلك كثيرة لم نوردناها هنا مخافة التطويل يستحب ان يصيب الانسان خبائثة بمنزلة
وهي بطن عرفته دون الموقف دون وحده عرفته من بطن عرفته وثوبه وثمرة الى المعى الجازله لا يرتفع الى الجبل الا الضرورة التي لا يكون دونه
على السهل ولا يترك خلا ان وجهه الاسد بنفسه وحده لا يجوز له ان يوقف تحت الارض ولا في ثوبه ولا في ذي الجازان هذه
المواضع ليست من عرفات من وقف بها فلا يحل له ولا يضمن فيها عيرته اذا اراد ان يوقف جاء الى الموقف فوقف هناك **باب الاضحية**
من عرفات الى الموقف بالمشعر الحرام من نزل من عرفات الى موقف من يوم عرفته فليفيض الحاج من عرفات الى الموقف فليفيض الحاج
الاضحية قبل عتبة الشمس من افاض قبله فيها معتد كان عليه بدنه بغيرها يوم النحر معى فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما اياها الطريق
لو اذرجع الى هله وان كان ثابته قبله غيب الشمس على طريق الهوا ويكون جاهلا بان ذلك لا يجوز له ان يكون فاذا اراد ان يقضي فليقل اللهم
لا تجعل اخر الهدى من هذا الموقف اذ قيسه بدا ما اقيمت في اقلية اليوم مقلحا صحتا مستجبا الى مرحوما مغفورا الى افضل ما يغلب اليوس
احد من ذلك عليك اعطني فضلا اعطيت احدا منهم من الحيرة البركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما ارجع اليه من مال
اهل قليل وكثير وبارك لي في رزقي واتصل في السيرة وسير ارحم الراحمين فاذا بلغت الى الكتيب الامر عن يمين الطريق فقل اللهم ارحم موقفي وزدني
على سلم اليه وقبله ما سكت ولا يصلي المغرب الاضحية الا بالمرء لقنه وان ذهب من الليل بعد ان تلت ثيابان عاثره عابق عن المعى الى
المزدلفة الى ان يذهب من الليل اكثر من الثلث جازله ان يصلي المغرب في الطريق ولا يجوز له ان يصلي الاضحية ويغتسل بين الصلوتين
بالمزدلفة بان واحد اقامتين ولا يصلي بينهما ما نوافل بل يؤخر نوافل المغرب الى بعد عشاء الاضحية وان فضل بين الفريضتين بالنوافل لا يكون
ما نوافل غير ان افضل ما لذمناه وخذنا المشعر الحرام ما بين الماديين الى الحياض الى ذاك محسرا لا ينبغي ان يقف الانسان الايمانين ذلك فان
ضنان عليه لموضع جازله ان يرتفع الى الجبل فاذا اصبحوا النحر صلى الفجر ووقف للدعاء ان شاء مرييا من الجبل فان شاء في موضعه ذلك **باب**

فمن نزل من مكة الى مكة

كتاب الحج والعمرة

المخرج

وليجل الله ثم وليث عليه ليدكر من الامة وحسن بلائها فانه عليه يصلى على النبي ويستحب الضربة ان يطأ المشعر الحرام ولا يتركه مع الاخرى
 فاذا كان ببلد مملوك الشمس قبليل جمع الى متى لا يجوز اذا لم يحضر الا بعد طلوع الشمس لا يجوز الا بعد طلوع الشمس
 فان لم يخرج الا مام المخرج الله بعد طلوع لم يكن بمراس لا يجوز من المشعر الحرام قبل طلوع الفجر فان خرج قبل طلوعه معتمدا عليه ثم شاة وان كان
 حرمه ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء ومن خص المرأة والرجل الذين يخافون على انفسهم ان يفيضوا الى منى قبل طلوع الفجر فاذا بلغوا ذلك فحرموا
 واغنيهم بين جمع ومنه هو الى متى قرب نليح فيه حتى تجاوزوه ويقول اللهم سلم عندك ما قبلت توبتي واجبت عوني واخلفني فمن تركت بعد
 فان ترك السعي في ذاك محرم فليرجع وليسع فيه ان تمكن منه وان لم يتمكن فليس عليه شيء ويضيق ان ياخذ حصي الجمار من جمع وان اخذ من منى
 او من بعض الطريق كان ايضا جائزا يجوز اخذ حصي الجمار من سائر الحرم سوى المسجد الحرام وسجل الخيفة منى ولا يجوز اخذ الحصى من غير
 الحرم ولا يجوز ان يرى الجمار الا بالحقى يكره ان يكون صما ويستحب ان يكون برشا ويكون قد دنا مثل الاغلة منقطة ويكره ان يكسر من الخي
 شيء بل يلقطه بعد ما يحتاج اليه ليسيح ان لا يرى الجمار الا لئلا لا على ظهره فان ما على غير ظهره لم يكن عليه ما عاده فاذا اراد رمي الجمار فليطأ
 حذنا يضع كل حصاة منها على بطن يمينه يد فيها بنظر السبابة ويرميها من بطن الوادى وينبغي ان يرمى يوم النحر الجمرة القصوى بسبع حصيات
 يرميها من قبل جهتها ويستحب ان يكون بينه وبين الجمرة قد عشرة اذرع الى خمسة عشر ذاعا يقول حين يرميها ان يرمى الحصى اللهم هذا حصية
 فاصحى وارفعه في على يقول مع كل حصاة اللهم ادخر عن المشيطان اللهم تصديقا بكنا بك على سنة نبينا اللهم ليعلم جبارى واولايتى
 وسعيا مشكوراد ونباه مغفورا **باب لذي الحجة** على المتعمد بالعمرة الى الحج ومن ليس متمتع فلا يجب عليه ذلك فان تطوع
 به كان له فضل كبير وثواب جزيل ان لم يفعل فليس عليه شيء ومن وجب عليه الهك ولا يقدر عليه فان كان معه ثمنه خلفه عند من سبقه
 يشترى له هديا ويذبحه في الغام المقبل في ذى الحجة فان اصابه هو في مدة مقامه بمكة الى انقضاء ذى الحجة جاز له ان يشترى ويذبحه وان
 فعل ما ذكرناه ومن لم يقدر على الهك ولا على ثمنه يجب عليه صبا عشرة ايام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله صوم ثلثة ايام يوم قبل الترتيب
 ويوم الترتيب ويوم غزوة فان اصابه صوم هذه الثلثة فليصوم يوم الجمعة صوم يوم النحر ويومان بعده متواليان فان اصابه ذلك ايضا صام في بقية
 ذى الحجة فان اهل الحرم لم يكن قد صام من وجب عليه ثم شاة وليس له صوم فان مات من وجب عليه الهك ولم يكن معه ثمنه ولا يكون قد صام ايضا
 عند ذى الحجة ثلثة ايام وليس عليه قضاء السبعة الا ايام وان اصابه ثلثة ايام ورجع الى اهله كان عليه بقية الصيام من السبعة الا ايام فان جاوز بمكة فليقل
 مدة وصوله الى البلد او شهر ثم صام بعد ذلك سبعة الايام ولا يجوز ان يصوم ثلثة الايام بمكة في ايام التشريق ومن فاته صيام يوم قبل الترتيب
 صام يوم الترتيب ويوم غزوة ثم صام يوما اخر بعد انقضاء ايام التشريق فان اصابه صوم يوم الترتيب فلا يصوم يوم غزوة بل يصوم ثلثة الايام بعد
 انقضاء ايام التشريق متتابعين او قد خص في تقديم صوم ثلثة الايام من اول التشريق من خن ان صام يوم الترتيب ويوم غزوة فاصغر الثمانية
 بالمتناسك جاز له ان يؤخر صوم هذه الايام بعد انقضاء ايام التشريق ومن صام هذه الايام ثلثة بعد ايام التشريق ولا يصح من المتتابعين ان
 ان ثلثة صوم من على ما ذكرناه من الرخصة من لم يصم هذه الايام ثلثة فخرج عقيب التشريق فليصمها في الطريق فان لم يتمكن من ذلك صام مع
 السبعة اذا رجع اهله ولا بامر بغير صوم سبعة الا ايام ومن لم يصم ثلثة الايام بمكة ولم يصمها ايضا في الطريق حتى رجع الى اهله كان سعة مكان
 الهك فليبعث به الى مكة فانه افضل من الصيام من صام ثلثة الايام ثم ايسر وجد من الهك فالأفضل ان يشترى الهك فان صام باقي عليه كان
 ايضا حججا فان كان المتمتع مملوكا وكان قد حج اذن مولا كان مولا محجرا به ان يذبح عنه او يبيِّن امره بالصيام الى ان يذبح ففعل الجاهل وان
 لحق بعد عتق قبل انقضاء العدة بالموتقين وجب عليه الهك ولم يحجزه الصيام الا اذا لم يجد ذلك اذا لم يصم بعد الى ان يمضوا ايام التشريق
 لا افضل لمولا وان لم يجد عند ذاك مولا بالصيام وان امره لم يكن به ليل انما يكون محجرا قبل انقضاء هذه الايام ولا يجوز ان يذبح الهك الواجب
 الحج الا بغيره ما ليس بواجب جاز بهما وخبر بمكة ومن ساق هديا في الحج فلا يذبحه ايضا الا بغيره ان ساقه في العرة فليخبر بمكة فبالة البيت بخبر
 وايام النحر حتى اذبحه ايام يوم النحر ثلثة ايام بعد ذى الحجة من البلد ان ثلثة ايام يوم النحر وان بعد هذا لم يذبحه اذ ان بطول الاضحية
 فاما هذا المتعد فان يجوز فيه طوله على الحجة على ما بيناه وافضل ما يكون الهك البدن فان لم يجد من البقر فان لم يجد ففحل من الضأن
 فان لم يجد ففحل من الغنم ان لم يجد الا شاة كان ذلك جائزا عند الضرورة ولا يجوز الهك اذا كان حفيضا ولا التقية به ايضا فان كان حيا
 لم يكن به راس هو افضل من الشاة والشاء افضل من الحصى افضل الهك والاضاحي من البدن والبقر ذوات الاوتام ومن الغنم الفحل ولا يجوز
 من الابل الا الشاة فاقربها ولا يجوز التقية بشاة ولا حمل معنى لا بأس بما في البلاد والانا افضل فليحجب ان تكون الاضحية من الغنم فحلا
 هيا اقرن ينظر في سواد فان اشترى اضحية على انها سمينة فخرت به ولو اشترى اجزا عندها واشترى اهلها على انها مزرولة فخرت
 سمينة اجزا عندها فان اشترى اهلها على انها مزرولة وكان شكك لم تجز عنه وان لم يجد الهك ولا اضحية بالصفة التي ذكرناها فليشترى ما لا يرد

في ذى الحجة
على المتعمد

كتاب الحج

قد بينا انه لا يجوز من البدن الا الشئ هو الذي لم له خمس سن و دخل في السادسة لا يجوز من البقر والمعز الا الشئ هو الذي قد تم له سنة ودخل في الثانية ويجزى من الضأن الجذع لسنة ولا يجوز النقيض عنها الا بما تلتصق بها فان اشتراه على انه قد عرف به فقد جازاه ولا يلزمه هوان يعرف به ولا يجوز الهك الوليل البقر والبدن مع التمكن والاختيار الا من واحد قد يجوز ذلك عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة عن سبعين وكل اقل المشتركين فيه كان افضل اذا كان الهك مطوعا جانبا يشرك فيه جماعة اذا كانوا من اهل خوان واحد مع الاختيار ويجوز ان يشركوا فيه عند الضرورة وان لم يكونوا من اهل خوان واحد لا باس ان يفي بالجاموس ان كان ذكر احيى بعين واحدة ان كان ثنانيا فجازا ومن سبعة قد بينا انه لا يجوز في الهك الحصى من ذبح حصيا وكان قادرا على ان يقيم بدله لم يجز منه ذلك وجبت عليه الامادة فان لم يتمكن من ذلك فقد اجزاه عند قد بينا انه ينبغي ان يكون الهك ميسرا ولا يجزى اذا كان مهنزا ولا وحدا لمزلا الذي لا يجزى في الهك ان لا يكون على كلبية شئ من الشئ ومن اشترى هدي ثم زاد ان يشترى من منتهى شراؤه وباع الاول ان شاء وان دعيها كان افضل لا يجوز في الهك الاضحية المعز والبيس هجا ولا العوز البين عودها ولا الجفاء ولا الهراء ولا الجذاع وهي المقطوعة الاذن ولا العصباء وهي المكسورة القرن فان كان القرن للداخل صحيحا فلا باس وان كان ما ظهر منه مقطوعا فلا باس وان كان تادنه مشقوقة ومشقوقة اذا لم يكن قطع منها شيئا ومن اشترى هديا على ان يذبحه فوجبه فاقصام يجزى عنه اذا كان واجبا فان كان مطوعا لم يكن بربا من جميع ما يلزم الحاج المتمتع وغير المتمتع من الهك والكفارات في حال الكحل لا يجوز نحره ولا يحرقه الا بمق كل ما يلزم في احرام العمرة ولا يجزى الا بمكة ومن اشترى هدي به فذلك فان كان واجبا او مضموما وجب عليه ان يقيم بدله وان كان مطوعا فليس عليه شئ والهك اذا كان واجبا لا يجوز ان ياكل الانسان منه هوكل ما يلزمه في الذك والكفارات وان كان مطوعا فلا باس ان ياكل منه واذا هلك الهك قبل ان يبلغ النحر فليجزه او يدنجه ليغير النعل في الدم ويضرب به كحفي ثم يذبحه الهك واذا اضاي به الهك كسر لا بأس ببيعها ولكن يقصد بقتله ويقدم على ما يبر الى النحر فقد جازاه واذا اشترى الهك من موضع حصين فقتل من عن صاحبه ان قام بدله كان افضل من وجد هديا حيا لا يذبحه يوم النحر الثاني والثالث فان وجد هديا حيا والذبح عند قتل الجزاء عن صاحبه زاد في بيعه فان نزع بغيرها لم يجز واذ اعطى الهك في موضع لا يوجد منه من يقصد به عليه فليجزه ويكف كاري موضع عليه يعلم من يبره انه صدق واذ اذاع من الانسان هديا اشترى بدله ثم وجد الاول كان بالخيار ان شاء ذبح الاول وان شاء الاخير الا انه متى ذبح الاول جاز له بيع الاخير فذبح الاخير لم يذبح الاول لا يجوز له بيعه وهذا اذا كان قد اشعر فان لم يكن فما اشعر ولا ثالث جاز له بيع الاول بعد ذبح الثاني ومن اشترى هديا ونحره واستغفر من ذبحه ذكرانه هديا اضله من اقام بذلك شاها الهك فان لم يجد لا يجزى عن واحد منهما اذا نزع الهك كان حكمه وحكمه في وجوب نحره ولا باس بركوب الهك وشرب لبنه ما لم يضرب به ولا يولد واذا زاد الانسان ان ينحر بدنه فنجوها وهي قامة من قبل التي يذبح بها ما بين الخفا الى اركبة ويطن في لبنها ويستحب ان يتولى الذبح بنفسه لم يجز جعله مع يد الذابح ويحيى الله ثم يقول دعوتى الى الله تعالى والارض له قوله وانما من المسلمين ثم يقول اللهم منك وبك اللهم الله اكبر اللهم قبل مني ثم يسكن ولا يمتنع حتى يوثق من خطا في الذبيحة فذكر كغيره صاحبها كاشف عن ثمره عنه بالثبوت ويتجلى ان يذبح ايضا بالذبح قبل الحلق في العقيقة والحلق قبل الذبح فان تدم الحلق على الذبح ناسيا لم يكن عليه شئ وقدر الشئ ان ياكل الانسان من هدي يذبحه من الاضحية ويضع القناع والمعرى لكل ثلثه ويضع القناع والمعرى ثلثه ويذبحه لاصدائه الثلثا ثانيا وقد بينا انه لا يجوز ان ياكل من الهك المضمو الا اذا كان مضطرا فان كل منه من غير ضرورة كان عليه قيمته ولا بأس باكل لحوم الاضحية بعد ثلثه ايام وادخارها ولا يجوز ان يخرج من مضمون الاضحية ولا باس باخراج السنام منه لا بأس ايضا باخراج لحمه من فمها وغيره ويستحب ان يؤخذ شئ من جلود الهك والاضاحي ليصطبها كلها ولا يجوز ايضا ان يعطى الجزاء اذا اراد ان يخرج شاة منها الى الحجنة ذلك صلب بقتله لا يجوز ان يحلق الرجل اسنانه لا ان يزول البيت لا بعد الذبح وان يبلغ الهك محله وهوان يحصل في رجله يعني اذا اراد ان يحلق جاز له ذلك في فعل ذلك ناسيا لم يكن عليه شئ ومن وجبت عليه بدنه في تذركه او كفارة ولم يجدها كان عليه سبع شيا فان لم يجد ثمانية عشر يوما اما بمكة او اذ اجمع الى هله والصواب ذبح به متمتع وجب على ليد ان يذبح عنه ومن لم يتمكن من شئ من هدي الهك الا بعد سبع بعض شيا لم يلزمه ان يذبحه فان كان الصواب ذبحه باعنه فليجزي الهك عن الاضحية وان جمع بينهما كان افضل من ان يجزى الاضحية جاز له ان يقصد بقتله فان اختلف ثمانية انظر الى الشئ الاول والثاني والثالث فجمعها ثم يقصد بقتلها وليس عليه شئ ومن ذبح لله تعالى ينحر بدنه فان سمي الموضع الذي ينحرها فيه وجب عليه الوفاء وان لم يسم الموضع لم يجز ان ينحرها الا ببناء الكعبة ويكره الانسان ان يفي بكثره وتذوقه في بيته ويستحب ان يكون ذلك مما يشتر به باب الحلق والتقصير ليجزى الانسان ان يحلق واسنانه بعد الذبح ان كان ضرورة لا يجزى غير الحلق وان كان من حج حجة الاسلام جاز له التقصير للحلق افضل اللهم الا ان يكون قد لبس شعره فان كان كذلك

کتاب الحج و عمرہ

لم يجز غير الحلق في جميع الأحوال من ترك الحلق عادة إذا التقصير إلى مرد البيت كان عليه من ثنائة وان تغلبه ناسيا لم يكن عليه شيء من ذلك
عليه عادة الطواف ومن دخل من مكي قبل الحلق فليرجع اليها ولا يحلق واسلة لا مع الاختلاف ان لم يتمكن من ذلك من الرجوع اليها فليحلق واسلة
في مكانه ويريد شعره إلى مكي بدنه فنهان كان لم يتمكن من ذلك الشعر لم يكن عليه شيء والمرأة ليس عليها حلق ويكتفي من التقصير مقدار غلة
فان اراد ان يحلق فليبدأ من القرن الايمن فيحلق إلى العظمين يقول ذالحق اللهم اعطني بكل مغفرة نور يوم القيمة ومن لم يكن غلزا
شعره فليؤم على تدبيره وذالحق واسلة فقد حل له كل شيء احرم منه الا النساء والاطيبان كان متعافان كان حاجا غير متنع حل كل شيء
الا النساء اذا طواف الزيادة حل له كل شيء الا النساء اذا طواف النساء حل له النساء وسحب لا يلزم الثياب لا بعد الفرج من طواف
الزيادة وليس لك بمحظوظ وكما يجب على المرأة ان لا يلبس الثياب الا بعد الفرج من طواف
والرجوع إلى مكة من الحج اذا فرغ من مناسكه بمكة فليستوجه إلى مكة وليزور البيت يوم النحر ولا يحل له الاغتسال الا بعد الفرج فان اخره فليغتسل
فان من الغد ولا يؤخره اكثر من ذلك هذا اذا كان متعافا كان مفرا او قادرا جازلا ان يؤخر إلى احدى ثلثا غير انه لا يحل له النساء ويجوز
لطواف المتقادر والمفرا بفضل من تأخير ويجوز ان اراد زيارة البيت ان يغتسل قبل دخول المسجد الطواف بالبيت فيقيم اظفاده وياخذ من
شاديه ثم يزوره لا بأس بغسل الانسان بماء في مكة فيطوف بذلك الغسل بالبيت ولا بأس ان يغتسل باليمن او يطوف بالليل
فيقتصر على الغسل بحدث فان نقصته بحدثا ونوم فليعد الغسل استحبابا حتى يطوف وهو على غسل فيسحب للمرأة ايضا ان تغتسل قبل الطواف
اذا اراد ان يدخل المسجد فليقف على بابها ويقول اللهم اغفر لي ذنبي الذي كنت فيه في الكتاب المقدس وكوه ثم يدخل المسجد إلى
الحجر الاسود فليستلمه فيقبله فان لم يستطع استلمه بيده فبذلك فان لم يتمكن من ذلك ايضا اسقبله كبر قال فافال حين طواف بالبيت يوم
مكة ثم يطوف بالبيت سبع ايام متصلا وصفه يصلع عند المقام وكعنين ثم يرجع إلى الحجر الاسود فيقبله ان استطاع ويستقبله بغيره ثم يرجع
إلى الصفا فيضع عنده ما صنع يوم دخل مكة ثم يأتي مرة فيطوف بينهما سبع اشرافا سبعا بالصفا ويحجم بالمرءة فاذا فعل ذلك ففداحل كل
احرم منه الا النساء ثم يرجع إلى البيت فيطوف به طواف النساء اسبوعا ويصلع عند المقام وكعنين وقد حل له النساء واعلم ان طواف
شاديه في الحج وفي العمرة المبسوطة وليس واجب في العمرة التي تقع بها إلى الحج فان ما شئ من وجب عليه طواف النساء كان عليه القضاة
من تركه وهو حي كان عليه قضاءه فان لم يتمكن من الرجوع إلى مكة جازلا ان يامر من يوثق عنه فينقله فان طافا لثا شبعه حل له النساء وطواف
شاديه في طواف النساء والرجال الشيوخ والحصيا لا يجوز لهم ذكره على حاله ذافع الانسان من الطواف فليرجع إلى مكة ولا يبيت ليلته في التبرق
هنا فان يات في غيرها كان عليه من ثنائة فان يات بمكة ليلته في التبرق ويكون مشغولا بالطواف العباد لم يكن عليه شيء فان لم يكن مشغولا بها
عليه ما ذكرناه وان خرج من مكة بعد نصف الليل جازلا ان يبيت بغيره غير انه لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر وان تمكن الا يخرج منها الا
خلوع الفجر كان افضل له ومن يات ثلثا ليلته بغيره متعمدا كان عليه ثلثة من الغم والافضل ان لا يبيت في الاثنان ايام التبرق من مكة
اذا اراد ان ياتي من مكة للطواف بالبيت تطوعا جازلا ذلك غير ان الافضل ما ذكرناه اذ ارجع الانسان إلى مكي لزم الحج اركان عليان
ايام الثاني من يوم النحر الثالث والرابع كل يوم باحد وعشرين حضا ويكون ذلك عند الزوال فانه افضل ان رهاها ما بين طلوع
الحضاء وعشرها لم يكن به بأس فان اراد ان يرمى فليبدء بالحجرة الاولى فليرميها عن يمينها من بطن المسيل سبع حصيات يرمي من خلفها
احضا ويدعو الله بالدعاء الذي ذكرناه ثم يقوم عن يمين الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله ثم يمشي عليه يصلع على النبي والرسول ثم يستقبل
ويدعو الله ويأبى ان يقبل منه ثم يتقدم ايضا ويرمي بالحجرة الثانية ويضع عند ها كما صنع عند الاولى ثم يقف يدعو ثم يمشي
إلى الحرم لا يدين ولا يقف عندها واذا غابت الشمس لم يكن قد مضى بعد فلا يجوز له ان يرمى بالحجرة الثانية فان كان من الغدير لم يرمي
مرة فضاها فانه يفضل فيها ساعة وينبغي ان يكون الذي يرمى لا منه بكرة والذي لم يرمي عند الزوال فان فانه يرمي يومين واما ما كان
فقد ليس عليه شيء وقد بينا انه لا يجوز الرمي بالليل فلهذا حصل للعيد الحاجب الرعاة والعبد الرمي بالليل من خوف الرمي إلى ان يات
مكي ويأبى ما وليس عليه شيء وحكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل وان لم يذكر له ان يخرج من مكة لم يكن عليه شيء الا ان كان
لغلام اعمام ما كان قد فاته من رمي الجمار وان لم يرمي امرؤ ليدان يرمى عنه فان لم يكن له ولا شيء غير رجل من المسلمين في قضاء ذلك عند التبرق
الذي يجب ان يبذل الحجرة الوسطى ثم حجرة العقبة فمن خلفها ثمانية اودها ما منكم وشه كان عليه الاعادة ومن يلبس بغيره
ثم يمشي ثم الا على عادته الوسطى ثم حجرة العقبة وقد اجزاء فان فخر في الحجرة الاولى بثلث حصيات ورمي الحجرة الثانية الاخيرين على التمام كان
عليها اكملها وان كان قد رمي من الحجرة الاولى اربع حصيات ثم رمي الحجرة الثانية على التمام كان عليه ان يرمي على الاولى بثلث حصيات وكل من ترك
الوسطى اقل من اربع اعاد عليها وعلى ما بعد ما وان رها ما ما رعبته اذ اذ على شمس الا ان كان في مكة فلهذا

وَمِنْ أَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ

كتاب الحج

فان غلب على ظنه انه ان مضى الى عرفات لم يلحق المشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقص على الوقوف بالمشعر قد تم حجه ليس عليه شيء ومن ادرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادى الحجة وان ادركه بعد طلوع الشمس فقد ادى الحجة ومن وقف بعرفات ثم قصد المشعر الحرام فغاب في الطريق فغلق فان لم يلحق الحزبان زال فقد تم حجه يقف قليلا بالمشعر معصيا لم يرد من لم يكن قد وقف بعرفات وادرك المشعر بعد طلوع الشمس فقد ادى الحجة لانه لم يلحق احد الموقفين في وقته ومن انا الحجة فليقم على الحرام الى قضاء ايام التشريق ثم يهجر الى مكة ويطوف بالبيت ثم يسعى بين الصفا والمروة ويحلب حجة عمره وان كان قد ساق معه هديا فليحمله مكة وكان عليه الحجة من قبل ان كان حجه حجة الاسلام فان كانت حجة التطوع كان بالحج اثناء الحج اثناء الحج ومن خسر الناس كل ما لديه في مواضعها الا ان كان سكرانا فلا حجة وكان عليه الحجة من قبل **باب ما سئل الناس في الحج والعمرة** قد بينا فيما تقدم من ان الحج واجب على النسا كوجوبه على الرجال انتهى كانت المرأة اذا زوج فلا يخرج الا معها فان سنها زوجها من الحج خرج في حجة الاسلام جانا خلافة وتخرج في حجة الاسلام وان اراد ان يحج تطوعا فمعه زوجها فلا يخرج الا معها وان سنها الا مع زوجها من ابدا وخال فان لم يكن لها احد من ذكراها جانا ان تخرج مع شقيقه من المؤمنين وان كان في غداة اللات جانا ان تخرج في حجة الاسلام سواء كان للزوج عليها دجعة او لم تكن وليس لها ان تخرج اذا كانت حجة تطوعا الا ان تكون العدة لا يكون زوجها عليها في اربعة ايام بعد المتوفى عنها زوجها فلا بأس بها ان تخرج فيها الى الحج فرضا كان او نفلا واذا خرجت المرأة وبلغت ميقاتا اهلها فليها ان تحرم منه ولا تؤثر فان كانت حايضا بوضاء وصنوعا لصلوة واحتشدا واستغثت وحرمت الا انها لا تقبل ركعتي الحجة فان تركت الا حرام ظنا منها انه لا يجوز ذلك لها وجاذا ليقاط كان عليها ان ترجع الى الميقات فحرمته ان مكنتها ذلك فان لم يمكنها الحرام من موضعها اذا لم تكن قد دخلت مكة فان كانت قد دخلت فلتخرج الى خارج الحرم وتحرم من هناك فان لم يمكنها ذلك حرامت من موضعها وليس عليها شيء فاذا دخلت مكة وكانت ممتعة غطت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وقصرت وقد احلت من كل الحرام من موضعها سواء فان حاضت قبل الطواف انتظرت في ما بينها وبين الوقت الذي تخرج الى عرفات فاذا طهرت طافت وسعت وان لم تظهر فقد مضت منها وتكون حجة مفردة تقضي الناس كل ما ثم عتد بعد ذلك عمره مقبولة فان طافت بالبيت ثلثة اشواط ثم حاضت كان حكمها حكم من لم يطف وان طافت اربعة اشواط ثم حاضت قطعت الطواف وسعت بين الصفا والمروة وقصرت ثم احرمت بالحج وقد تمت متعها فاذا فرغت من النسا وطهرت تمت الطواف وان كانت قد طافت الطواف كله لم تكن صلتا لو كعتين عند المقام فلتخرج من المسجد لتسبح ليعمل ما قدمناه من الحرام بالحج وقتا الناسك ثم تقضي الركعتين اذا طهرت واذا طافت بالبيت سعت بين الصفا والمروة وقد قصرت ثم احرمت بالحج وخاف ان يلحقها الحيف فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيارة وطواف النسا فاجاز لها ان تقدم الطوافين معاد السعي بين الصفا والمروة ثم تخرج فتقضي النسا كلها ثم ترجع الى مقرها فان كانت قد طافت طواف الزيارة وبقى عليها طواف النسا فلا تخرج من مكة الا بعد ان تقضي ان كانت قد طافت اربعة اشواط وادركت الحرج جانا ان تخرج وان لم تتم الطواف والاستحاضة لا بأس بها ان تطوف بالبيت تقبل عند المقام ثم تها للملك كلها اذا فعلت ما تفعله المستحاضة والفرق بينهما وبين الحائض ان الحائض لا تدخل المحل لدخول المسجد فلا يتمكن من الطواف ولا يجوز لها ايضا الصلوة والطواف لا بد منه من الصلوة وليس هذا حكم المستحاضة وان ارادت الحائض زاع البيت فلا تدخل المسجد لتؤتي من ارادها من ابواب المسجد تصرفا نشاء الله وان كانت امرأة عليقة لا تقدر على الطواف طيف بها وتسلم الادكان والحجر فان عليها على رجليها ولا تكمل الاشارة ولا تراحم الرجال فان كان بها علة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليها وليس عليها شيء وكذا ان كانت عليقة لا تقدر عند الاضرام الحرام الحرام عليها اجنبها ما يمتنع المحرم قد تم احرامها وليس على النسا حلق ولا دخول البيت فان اراد دخول البيت فلتدخله اذا لم يكن هناك دخام ولا يجوز للاستحاضة دخول البيت على حال **باب ما يخرج عن عجزه** من وجب عليه الحج لا يجوز له ان يحج عن غيره الا بعد ان يقضي حجة البيت وجبت عليه فاذا قضاه جاز له بعد ذلك ان يحج عن غيره فان تمكن بعد ذلك من المال كان عليه ان يحج عن نفسه فلا يجزئ الحجة التي حجها عن حج عنه وينبغي ان يحج عن غيره ان يذكره في المواضع كلها فيقول عند الاحرام اللهم ما اصابني من شعيب نصيبك لتؤتيه فلان بن فلان واجزى في نيا بعتك فكذلك يذكر عند التلبية والطواف والسعي عند الموقفين وعند الذبح وعند قضاء جميع الناسك فان لم يذكره في هذه المواضع وكانت نيته نية الحج عنه كان جازيا ومن امر غيره ان يحج عنه ممتعا فليس له ان يحج عنه مفردا او نادا فان حج عنه ذلك لم يجزئه وكان عليه الاعادة وان امره ان يحج عنه مفردا او نادا جاز له ان يحج عنه ممتعا لانه يعدل الى ما هو الافضل من امره ان يحج عنه على طريق بعينها جاز له ان يعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخر اذا امره ان يحج عنه بنفسه فليس له ان يامر غيره بالنيابة عنه فان جعل الامر في ذلك اليه جاز له ان يستدعي غيره فيه واذا اخذ حجة عن غيره لا يجوز له ان يأخذ حجة اخرى حتى يقضي التي اخذها واذا حج عن غيره قصد عن بعض الطريق كان عليه ما اخذ بمقدار ما يقضي من الطريق اللهم الا ان يضمن الحج بما يستألف ويتولاه بنفسه فانما لنايب الحج كان غيره بعد

كتاب الحج

الاخراج ودخول الحرم وقد سقطت عنه عمدة الحج والعمرة عن حج عتد ان مات قبل الاخراج ودخول الحرم كان على رثته ان خلفه في ايديهم
مقدار ما بقى عليه من نفقة الطريق وان اخذ حجة فاقومها اخذه في الحرم من غير ابرار واحتاج الى زيادة كان على صاحب الحجة ان يتسبب
ان نفل من النفقة شيء كان له وليس لصاحب الحجة ارجوع عليه بالفضل لا يجوز للانسان ان يطوف عن غيره وهو عكة الا ان يكون له
يطوف عنه مبطونا لا يقرب على الطواف بنفسه ولا يمكن حمله الطواف بان كان غايها اذ ان يطاف عنه وانما الحج الانسان عن غيره من اخ لا و
او كثر ابرار ومومن فان ثوابك يصل الى من حج عنه من غير ان ينقص من ثوابه شيء وانما الحج الانسان
يقطع عن الميت بذلك فرض الحج ومن كان عتد ودقته فمات صاحبها اوله ورثته ولم يكن قد حج حجة الاسلام جاز له ان ياخذ منها ما يقدر عليه
عنه بره اليانبة على ورثته اذا غلب على ظنه ان ورثته لا يقضون عنه حجة الاسلام فان غلب على ظنه انهم يتولون لقضاة فلا يجوز ان
ياخذ منها شيئا الا ما هم ولا يبرون حج المرافعة الرجل اذا كانت قد حج حجة الاسلام وكانت عاترة وانما تكن حجة الاسلام وكانت
صرفة لم يجز لها ان يحج عن غيرها على حال لا يجوز لاجل ان يحج عن غيره اذا كان مخالفا في الاعتقاد اللهم الا ان يكون اياه فانه يجوز له
حج عنه **باب العسر والمفرقة** العسر فريضته الحج لا يجوز تركها ومن منع بالعمرة الى الحج سقطت عنه فضاها وان لم يمنع كان عليه ان
يعتمر بعد تقضا الحج ان اذا دبعها تقضاء ايام التشريق وان اخرها الى استقبال الحرم ومن دخل مكة بالعمرة المفردة في شهر الحج لم يجز له ان
يتبع بها الحج فاذا اراد التمتع كان عليه تجديد عمره في شهر الحج وان دخل مكة بالعمرة المفردة في شهر الحج جاز له ان يقضيها او يخرج الى بلدة
او اى موضع شاء والفضل له ان يقم حتى يحج ويجعلها متعة اذا دخلها بينه التمتع لم يجز له ان يجعلها مفردة وان يخرج من مكة لانه صاد
من تطابح والفضل لعمرة ما كان في بيت هو على الحج بالفضل يستحب ان يعتمر الانسان في كل شهر اذا تمكن من ذلك وقد كان من يجوز ان يعتمر
في كل عشرة ايام من على ذلك لم يكن بمرابى ينبغي في العزم المعتمر ان يذكر في دعائه انه يحرم بالعمرة المفردة فاذا دخل الحرم قطع التلبية على
لذمناه فاذا دخل مكة طاف بالبيت طوافا واحدا للزيادة وليس من الضا والمردة ثم يقبل ثناء وانشاء حلق والحلق افضل فيجب عليه بعد
ذلك الحلق النساء طواف النساء وقد اختلف من كل شيء احرم منه **باب المحصر والمحصور** المحصر هو الذي يملكه المصير في الطريق فلا
يقدر على النفوذ الى مكة فان كان كذلك فان كان قد ساق هديا فليبعث به الى مكة ويحجب هو جميع ما يجتنبه المحصر الى ان يبلغ الهدي محله
وخلية يعني يوم النحر ان كان حاجا وان كان معتمرا فخلية مكة بقاء الكعبة فاذا بلغ الهدي محله قصر من شعره اسد له كل شيء الا النساء
ويجب عليه الحج من قبل ان كان صرودة وان لم يكن صرودة كان عليه الحج من قابل استخبا باو لم يحل له النساء الى ان يحج في القابل ان كان
من يجيب عليه ذلك ويا من يطوف عن طواف النساء ان كان مستوعا فان وجد من نفسه خفة بعد ان بعث هديه فليحلق باجتماع فان
ارد له مكة قبل ان يخرج هديه فقصصا سكه كلها وقد اخرجاه وليس عليه الحج من قابل ان وجد من قد ساق الهدي فقد فانه الحج وكان عليه الحج
من قابل انما كان الامر على ذلك لان الذبح انما يكون يوم النحر فاذا وجد من قد ساق الهدي فقد فانه الموقوفان وان لحقهم قبل الذبح يجوز
ان يلحق احد الموقوفين فليحلق واحدا منهما فقد فانه ايضا الحج ومن لم يكن قد ساق الهدي فليبعث بثمنه مع اصحابه بوا عدم وقد بعينه
بان يشترطه وينبغي عنه ثم يحل بعد ذلك فان رددوا عليه لذاهم ولم يكونوا وجدوا الهدي ان كان قد اخل لم يكن عليه شيء ويجب عليه ان
يبعث به في العام القابل ويسمى عما يسمك عن المحصر الى ان يذبح عنه وان كان المحصر افضل ما ذكرناه وكانت عليه العمرة فضا
النهر المداخل اذا كانت واجبة وان كان نقلا كان عليه العمرة في شهر المداخل طوعا او مالمصدد وهو الذي يصيد العدن الدجوة
الى مكة كما صدق رسول الله فاذا كان كذلك يذبح هديه في المكان الذي صدق به يحل من كل شيء احرم منه من النساء وغيرها والمصون احصر
فدا من الحج قادنا فليس له ان يحج في المستقبل متعابلا يدخل بمثل ما خرج منه من اذا ان يبعث هديك تطوعا فليبعثه بوا عدا صا به بوا
بعينه ثم يجنب جميع ما يجنبه المحصر من الثياب الطيب وغيره انه لا يلبس فان فعل شيئا هو يحرم عليه كانت عليه لكفاة كما يجب على
المحصر سواه فاذا كان اليوم الذي اعدم احل ان يبعث بالهدي من اوق من الاقاي بوا عدم بوا بعينه باشغاده وتقليده فاذا كان كذلك اليوم
ما يجنبه المحصر الى ان يبلغ الهدي محله ثم انه اذا حل من كل شيء احرم منه **باب اخر من فقه الحج** اذا صلى الرجل حجة وكانت حجة الاسلام
لخرجت من اصل المال اذا كانت نافلة لخرجت من الثلث فان لم يبلغ الثلث لم يحج به عنه من موضع حج عنه من بعض الطريق فان لم يكن ان
يحج به اصلا صرفه في وجوه البر من نذر ان يحج لله ثم ثم مات قبل ان يحج ولم يكن ايضا قد حج حجة الاسلام اخرجت عنه حجة الاسلام من صلبه
وما نذر فيه من ثلثه فان لم يكن المال الا لا يذبح ما يحج به عنه حجة الاسلام حج به ويستحب له ان يحج عنه فانه فينبذ ومن وجبت عليه حجة الاسلام
فخرج لا دها فان في الطريق فان كان قد دخل الحرم فقد لزم عنه فان لم يكن قد دخل الحرم كان على وليه ان يقصر عنه حجة الاسلام من ثبته
ومن اوصى ان يحج عنه كل سنة من وجه بعينه فلم يسع ذلك المال الحج في كل سنة جاز ان يجعله استثنائا لسنه واحدة ومن اوصى ان يحج عنه كل

في المحصر
المحصور

كتاب الجهاد

ولم يذكر كرهه ولا يكفر من ماله وجب عليه ان يخرج عنه فاقى من ثلثه شيء يمكن ان يخرج به ومن احدث حداثة غير الحرم فلحق الى الحرم، فليضيق عليه
 في العلم والمنهج حتى يخرج مقام عليه الحدان احدا في الحرم فليجعله في الحدان فيمنع الحاج شيئا من دونهما ولا
 لان الله تعالى قال ولا الفتن بينوا لئلا يذبحوا لحدان يرفع بناء فوق الكعبة ومن وجد شيئا في الحرم فلا يجوز له اخذها فان اخذها فليعز منه
 فان جاء صاحبه الا شدد بروكان صامتا انما جاء صاحبه لم يرض بفعله اذا وجد في غير الحرم فليعز منه ثم هو كسبل ما لم يعمل به فاشاء الا ان
 صام من اذ جاء صاحبه يكره الصلوة في ثلثة مواضع في طريق مكة البداء وانا لصلصلة ذاك صحنان وشيخ الى عام في الحرم من مكة والمدينة فاما ما
 وان لم ينو المقام عشرة ايام فان لم يفعل قصر له يكن عليه شيء وكل شيخ الى عام في مسجد الكوفة والحائري قد وبت ذابرة في الايام في من غير المؤمنين
 وحر الحسين فعلى هذه الرواية يجوز الا تمام في نفس الشهيد بالتحف خارج الحائري الا ان لا يحوط ما قد شئنا ويكره الحج والعمرة على الا بالجلال لا
 يشيخ على طريق العراق سبدا ولا بزيادة النبوة بالمدينة فانه لا يمان لا يمكن من التواليا فان بدا يمكن فلا بد من التواليا ولا يمان
 اذا تركه الناس الحج وجب على الامام ان يخرجهم على ذلك كله ان تركوا زيادة النبوة كان عليه جنابهم عليه ما ولا يمان لا يستند الرجل ما يخرج به اذا كان
 من دلتنا ان مات فعق عنه فان لم يكن له ذلك كره له الاستدانة للحج وشيخ الاجتماع يوم عرفه والفا عند مشاهد الا ثمرة وليس ذلك بولي
 يشيخ الرجل اذا انصرف من الحج ان يعزم على العود اليها ويشيخ الله تعالى ذلك اشهر الحج فند بينا انها شواك والفتنة وذو الحج والامام المعلوم
 هي ايام التشريق ايام المعلن وان هي عشر من ذي الحجة ومن جاور بكة فالطواف له افضل من الصلوة فاما ما يجاد وبك ستين فان جاورها وكان
 من اهل مكة كانت الصلوة له افضل لا يمان الحج الانسان عن غيره تطوعا اذا كان ميتا فانه يلحقه بوابه ذلك الا ان يكون مملوكا فانه لا يخرج عنه بكة
 المجاورة بمكة وشيخ الانسان اذا فرغ من مناسكه المحرجه منها ومن اخرج شيئا من هو المسجد الحرام كان عليه رده اليه يكره للانسان ان يخرج من
 الحرم بعد طلوع الشمس قبل ان يصل الصلوتين فان صلاهما خرج ان شاء فاذلج الانسان من مكة فليجول بالمدينة لزيادة النبي فان اطلع
 الى مصر فليدخله ليل فيد كعتين استجبا بالليل كان او نهادا فان جاور ذبني فليجول ليل فيد كعتين وليل فيد كعتين فليقلها فان التفت الى
 مسجد الخدي فليدخله ليل فيد كعتين فاعلم ان المدينة من احرام مكة وحدها ما بين لا يبينها وهو من ظل غايها على غير كعتين لا يصعد
 شجرها ولا يمان ان يركب صيدها الا ما صيد بين الحرمين وشيخا يدخل الانسان المدينة الا بصله كلك اذا ادخل مسجد النبي فاما دخله
 ان قبل النبي واداه فاذلج من زيادة النبي في شجرة استجبا باو يجمع ما بينه وشيخا يصل ما بين القبر المنبر كعتين فان فيه وضوء من يمان
 الجند قد وى ان ناطقة مدقونه هناك وقد وى انما مدقونه في بيته وقد وى انما مدقونه بالقبج وهذا بعيد الروايات الا ولان انبه
 واقرب ينبغي ان تزداد ناطقة من عند الوضوء وشيخ المجاورة بالمدينة واكد الصلوة في مسجد النبي ويكره النوم في مسجد النبي وشيخا لرفقا
 بالمدينة ان يصوت ثلثة ايام بالمدينة الادبعا والتحدي المجتهد يصل ليلة الادبعا عند اسطوانة في لابة وهي اسطوانة التوبة ويقعد عندها
 يوم الادبعا وبالي ليلة التحدي الى الاسطوانة التي على مقام رسول الله ومصلاه ويصل عندها ويصل ليلة الجمعة عند مقام النبي وشيخا
 تكون ثلثة ايام معتكفا في المسجد لا يخرج منه الا ضرورة وشيخا تيان المشاهد كلها بالمدينة مسجد قبا ومشرقا ام ابراهيم مسجد الكثر
 وهو مسجد الفهد مسجد الفضيعة ونحوها كلها في بكة جزء واحد لا يتركه الا عند الضرورة **كتاب الجهاد**
 الا ما راى في غير الجهاد **كتاب الجهاد** وشوايط وجوبه وحكمه الرباط الجهاد فريضة من فريضة الاسلام وركن
 من اركانه وهو من على الكفاية ومعنى ذلك اننا نقام به من في تياس كفاية وغنا عن الباقي ولا يؤد الى الاخلال بشيء من الدين سقط عن
 ومقاييم به احد الحق جميعهم الذم واستحقوا باسهم العقاب ليقط الجهاد عن النساء والصبيان والشيخ والكبار والجهان من الرضى من ليس بفتنة
 الى القيام بشروطه ومن كان متكاما غيرا فاشعره مقامه في الدفاع عنه وهو غير ممكن من القيام به بنفسه يجب عليه فانه اذا حصر عليه فليجتج
 اليه من تمكن من القيام بنفسه فام غير مقامه سقط فله لان يلزمه الناظر في امر المسلمين القيام بنفسه ثم يخرج عليه ان يتولى هو الجهاد ولا يكفيه
 اقامته غيره ومن وجب عليه الجهاد انما يجب عليه عند شرط وهي ان يكون الامام العادل الذي لا يجوز له ان لا يرضى ولا يرضى له الجهاد من دينه
 ظاهرا او يكون من فضيلة الامام للقيام به المسلمين خاضعا ثم يدعوهم الى الجهاد فيجب عليهم حج القيام بهم وقسمه لم يكن الامام ظاهرا ولا من فضيلة
 خاضعا يخرج جهاد العدو والجهاد مع ائمة الجونا ومن غيرا ما خطا شيئا فاعلم به الاثم وان احباب لم يوجر عليه ان يصيبك ان اوقوا الله ان
 يدهم المسلمين امرين بل للعدو تحيا من على فضة الاسلام ويخشي يواو ويخاف على قوم منهم وجب احب جهادهم وناعى غيرا بقصد الجهاد
 والحال على ما وصفناه الدفاع عنه فنه عن حوزة الاسلام وعن جميع المؤمنين ولا يقصد الجهاد مع الامام الجاهل ولا الجهاد في الجهاد ثم الامام
 والمرابطة في سبيل الله فيها افضل كبير وثواب غيرا الفضايلها يكون حال كون الامام ظاهرا وحدها ثلثة ايام الى اربعين يوما فان زاد على
 ذلك كان حكمه حكم الجهاد وقوا به واما لم يكن الامام ظاهرا لم يكن فيه ذلك الفضل فان ند في حال اشتداد الامام وانقباضه من الفضايل

كتاب الجهاد

ان يربط وجب عليه لوفاء به غير ان حكمه فاذا ذكرناه من انه لا يبدى القتال والقتال اذا ما يدفعهم اذا خاف سطوتهم وان نذرت ان يصير شيئا
 فمن ناله الى المراطيين في حال ظهور الامام وجب عليه لوفاء به وان نذر ذلك في حال شياضه الا انما صرف ذلك في وجوه المبالغة لان
 يكون قد نذر في ظاهره ويخاف من الاخلال به من الشبهة عليه فيجب لوفاء به من اخذ من اثنان شيئا ليرابط به بعينه في حال انقضائه
 يد الامام فليده عليه لا يلزمه الوفاء به فان لم يجد من اخذ منه وجب عليه لوفاء به ولو فتنه المراطيين من لا يمكنه المراطيين بنفسه فربطوا
 او اعان المراطيين بشئ يقوم باحوالهم كان في ذلك اجر كبير من حصل ارض الله ايمان من جنتهم فغرام قوم اخرون من الكفار جادله
 قتالهم يكون قصداً بذلك الدواعي غرضه لا يقصد معاداة المشركين والكفار **باب في حجب قتالهم عن المشركين وكيفية**
قتالهم كل من حاله الاسلام ومن سائر اصناف الكفار يجزى جهادهم وقاتلهم غير انهم يقتلوا مقتولين قسم لا يقبل منهم الا الاستسلام
 والدخول في دينه ويقتلون وتبني ذلهم وتؤخذ اموالهم وهم جميع اصناف الكفار الا اليهود والمضاد والمجوس القسم الاخرهم الذين يؤخذ منهم
 الجزية وهم الاجناب لثلاثة لهم الذين ذكرناهم فانهم متى نقادوا الجزية وقبلوها وقاموا بشرطها لم يجز قتالهم ولو دفع سبوا رايهم ومنه
 ابو الجريته واخلاقا بشرطها كان حكمهم حكم غيرهم من الكفار في انه يجب عليهم القتل السبق اخذ الاموال لا يجوز قتال احد من الكفار الا
 بعد غنائم الى الاسلام واطمانا لثمنه اذ بنوا ولا فساد بالوحدة العدل والشرع جميع شرايع الاسلام فتقوى عوالم السلام يجزى حلال قتالهم
 لم يدعوا الجزية قتالهم والدواعي ينبغي ان يكون الامام ومن يامر الامام ولا يجوز قتال الاثنان قاتل المسلمين عاون اذ واجهوا داخل مسك
 عنهم فان اضطر الى قتالهم جازح قتالهم لم يكن به رابح شرطا لثمنه الاستماع من مجاهدة المسلمين باكلهم الجزية شرب الخمر واكل الزنا
 ونكاح الحرام في شرايع الاسلام فتقوى عوالم السلام فقتلوا شيئا من ذلك فقتلوا من الدين وجعل عليهم احكام الكفار ومن اسلم من الكفار وهو بعد في اد
 الحرب كان اسلامه حقا لدمه من القتل ولده الصلح من السبق ناله من الاخذ فاما الكفار منهم والباقي فقتلهم حكم غيرهم من الكفار
 ما لم يكن اكل صامتا او متاعا او انا او انا لا يمكن قتله في اد الاسلام واما الارض والعقارات والاموال لا يمكن قتله فهو من المسلمين ويجوز
 قتال الكفار بسائر انواع القتل استباها الا انهم فانه لا يجوز ان يلقى في بلادهم الدم متى استغوى على المسلمين موضع منهم كان لهم ان يروهم
 بالمناجق والزيان وغير ذلك مما يكون فيه فخر لهم وان كان في جنتهم قوم من المسلمين لثناذين عليهم من هلك المسلمون فيا بينهم وهاكك
 من اموالهم شئ لم يلزم المسلمين لا غيرهم غرامهم من الدين ولا رش كان ضايعا ولا باس قتال المشركين في احدى قس كان وفي اى شهر كان الا
 الا شهر الحرم فان من مري منهم خاصة هذه الاشهر حرمه لا يبدون فيها بالقتال فان بدؤهم لقتال المسلمين جازح قتالهم وان لم يبدؤهم اسلك
 عنهم الى انقضاء هذه الاشهر فاما غيرهم من سائر اصناف الكفار فانهم يبدون فيها بالقتال على كل حال لا باس بالمباردة بين الصفيين في
 في حال القتال لا يجوز له ان يطلب المباردة الا باذن الامام ولا يجوز لاحد ان يؤمن اثنان على نفسه ثم يقتله فانه يكون عادوا وليحق بالذم
 من لم يكن قد ائتمن بعد من ائتمن الحق بالرجال اجر عليه احكامهم يكره قتل من يجرب الصبر او ما يقتل على غير ذلك لوجه لا يجوز ان يذبح
 واحد من واحد الا اثنين فان منهم ما كان ما يؤما ومن فراك من اثنين لم يكن عليه شئ **باب في قتال الفتي وحكام الاسلام**
 تدبينا في كتاب الزكوة كيفية شتمه التي على التفضيل غير اننا نذكره ههنا بجملا وبزهد عليه ما يحتاج اليه مما يليق بهذا المكان كذا اعظم
 من المشركين ينبغي الامام ان يخرج منه الجسر فيضربه الى هله ومسخه حسب ما منه في كتاب الزكوة والبلابة على ضرب من ضرب منه للقتال
 خاصة دون غيرهم من المسلمين ضرب موعام لجميع المسلمين مقاتليهم غير مقاتليهم والذي هو عام لجميع المسلمين فكل ما عدا ما حوكموا
 الارضين والعقارات وغير ذلك فانه باجتماع المسلمين من غاب عنهم ومن حضر على السوء وما حوى لسكر يقسم بين المقاتلة خاصة ولا يكره
 من غيرهم فان قاتلوا وعتقوا فحقهم قوم اخرون لمعادتهم كان لهم من القسمة مثل ما لم يشاركونهم فيها وينبغي للامام ان يكو بين المسلمين القسمة
 ولا يفضل احد منهم لشرفه او علمه او رده على من ليس كذلك في قسمة الفتي وينبغي ان يقسم للفارس مهيمن وللراجل سهما واحدا فاذا كان مع الرجل
 افراس جاعلة فيهم منها الا فرسين ومن دل في ارض الجهاد كان له من القسمة مثل ما لقتال على السوء واما قاتل يوم من المسلمين المشركين في القسمة
 فقتلوا فيهم العرش والرجال لكان قسمة مثل قسمة لوفاء لوفاء على البر سواء للفارس سهما وللراجل سهما وعبيد المشركين اذا اخذوا منهم قبل
 مواليهم واسلموا احرارا وحكمهم حكم المسلمين ان يحووا بهم بعد مواليهم كان حكمهم حكم العبيد متى اعاد المشركون على المسلمين فاختار منهم
 ذرايعهم وعبيدهم واموالهم ثم نظروهم لمسلمون واخذوا منهم ما كان اخذ منهم المشركان او ادم يردون اليهم بعد ان يقتلوا بذلك بينة ولا
 يسترقون فاما العبيد فانهم يقومون في ستم المقاتلة ويعطى الامام مواليهم فانهم من بيت المال ذلك الحكم في استعمالهم واما ما على السوء
 الا ساء على من ضرب منهم هو كذا سير اخذ قبل ان تقع الحرب وادها وبنقض القتال وانه لا يجوز الامام استبقاؤهم ويكون يحجز
 بين ان يضرب قاتلهم او يقطع ايديهم وارجلهم يتركهم حتى يزولوا ويوتوا والضرب الاخر هو كذا سير اخذ بعد ان وضعت الحرب وادها فان يكون

في القسمة
 في الجهاد

المسلمين

كتاب الجهاد

الامام ينفذ ان شاء من عليه فاطمة وان شاء استعبد وان شاء نادا ومن اخذ اسيرا فجز عن المشرك لم يكن معه ما يجله عليه ولا الامام يظفر
 فانه لا يملك ما حكم الامام ومن كان في يده اسير فجز عليه بغيره في بيته وان اراد قتله بعد محظرة والمسلم اذا اسره المشركون لم يجز له ان يبيع
 فيها بينهم فان هو اضطر خانل ان يترج في اليهو والنضاد فاما غيرهم فلا يقرهم على حال **باب قتال اهل البغى والمخاريق**
 كيفية قتالهم في السير في غيرهم كل من خرج على امام غدارك نكث بيعة فاحلف في احكامه من يواليه ويجازي الامام قتله او يجاهد بغيره
 على من يستنهض الامام في قتالهم النهوض مع ولا يبيع ولا يتزوج الا لغيره من الخ من خرج على امام جابر لم يجز قتالهم على حاله لا يجوز قتال اهل البغى
 الا بالامام ومن قاتلهم فلا ينصر عنهم الا بعد الظفر يعني في الحق ومن دج عنهم من دون ذلك كان قار من الرخف اهل البغى على نرين
 ضرب منهم يقانلون ولا يكون لهم فتنير جعون اليها والضرر الاخر يكون لهم فتنير جعون اليها فان لم يكن لهم فتنير جعون اليها فانه لا يجاز على
 جرحهم ولا يتبع على مذهبهم ولا يتبع في زاديهم ولا يقتل سيرهم ومضى كان لهم فتنير جعون اليها جازي الامام ان يجز على جرحهم وان يبيع مذهبهم يقتل
 اسيرهم ولا يجوز سبوا لانه او على حاله يجوز للامام ان ياخذ من مواليهم ما هو على العسكر ويقيم على المقاتلة حسب ما تد مناه وليس له ما يجوز العسكر
 ولا له اليه سبيل على حاله المخارب هو كل من قصد الى اخذ مال الانسان وانه يسلح بغيره او يسفر وحضر فمضى كان من ذلك جاز
 ولا انان دفع عن نفسه عن ناله وادى ذلك الى قتله للسرير على شيء وان دلى على قتله هو كان شبيدا وقاير وقاير لشبهه **باب**
قتال اهل البغى ذلك يجوز للامام ان يذم لقومه من المشركين يجوز له ان يصالحهم على ما يراه ولا يجوز لاحد ان يذم عليه باذنه وان كان جاز
 من المسلمين في نسبه فاذم واحد منهم لمشره كانت دمه فاضية على الكفار لم يجز لاحد منهم الخلف عليهم ان كان ادومهم في الشرف حر كان اد
 عبدا ومنه استند قوم من المشركين الى المسلمين فقال لهم المسلمون لا نكحكم فجاؤا اليهم فطامتهم انهم ادومهم كانوا مومنين ولم يكن لهم سبيل
 ادم مشركا او غير مشرك ثم احضره ونقض ما مر كان غادرا اثما ويكره ان يعرف بالانسان الذابة على جميع الاحوال فان وقتت عليه او رطل العبد
 فليجلا ولا يعرفها واذ اشبهت قتل المشركين يقتل المسلمين فليؤا منهم من كان صغيرا للذكر على ناله في بعض الاخبار ولا يهرن بغير الا انشا
 عن غيره وياخذ منه على ذلك الجمل يكره بقتل العبد ليلدا واما يلاقون بالهنا وشمجك لا يؤخذ في القتال لا بعد الزوال فان اقتضت المصلحة
 قتله بغير قتال الزوال لم يكن بربا من لا يجوز القتل الكفار ولا العذبة بهم ولا الغلول منهم ولا ينبغي ان يقطع الاشجار المثمرة في ارض العدو
 الا اضربهم بالاعداء الضربة اليها ولا ينبغي غزو المسكن والزورع الا عند الحاجة لشدة الى ذلك وليس للارباب من الغنيمة شيء وان قالوا
 مع المماذج **باب الاكرام المعروف والنهي عن المنكر** من له اولى ليه قامة الحد في حق القضاة
ليس له ذلك الاكرام المعروف والنهي عن المنكر فوضان من خرايض الاسلام وما فرضان على الاعيان لا يبيع احدا ترك كما لا ولا المخلال بهما ولا امر
 بالمعروف والنهي عن المنكر يجب ان بالقلب اللسان واليد وان تمكن المكلف من ذلك علم انه لا يؤثر في الضرب عليه لا على احد من المؤمنين لانه الحال
 ولا في مستقبل الاوقات ووطن ذلك فان علم الضرب في ذلك ما عليه وعلى غيره ما في الحال او في مستقبل الاوقات وغلب على ظنه لم يجب عليه من هذه
 الانواع الا ما من معه الضرر على كل حال الاكرام المعروف فيكون باليد اللسان فاما باليد فهو ان يفعل بالمعروف فيجب عليه المنكر على وجه يات
 به الناس اما باللسان فهو ان يدعو الناس الى المعروف فيبدهم على فعله المدح التواجيح ويحرم ويحذرهم في الاخلال به من العقاب فيمكن
 هذين النوعين بان يجانضوا عليه وعلى غيره اقتصر على اعتقاد وجوب الاكرام المعروف بالقلب ليس عليه اكثر من ذلك قد يكون الاكرام المعروف
 باليد بان يجمل الناس على ذلك بالتاديب او دعوته وقتل النفوس ضربه من الجرح الا ان هذا الضرب لا يجب فعله الا باذن سلطان الوقت والقتل
 للولاية فان فقد الاذن من جهة اقتصر على النوع الذي ذكرنا هاهنا وانكار المنكر يكون بالانواع الثلاثة النوع كونه هاهنا فاما باليد فهو ان يؤثر عليه
 لضربه من التاديب ما بالجراح والام او الضرب غير ان ذلك مشروط بالاذن من جهة السلطان حسب ما تد مناه فقتل الاذن من جهة اقتصر على
 الانكار باللسان والقلب يكون الانكار باللسان الوعد والاذن والتوقيف من فعله بالعقاب الذم وتدبيره عليه انكار المنكر بغير من الفعل
 وهو ان يجز فاعله بغيره عن تنظيره بفعله من الاستحقاق ما يتردع معه من التاكيد بان خافا لفاعل الانكار باللسان ضربه اقتصر على
 الانكار بالقلب حسب ما تد مناه فن فقد الاذن من جهة اقتصر على الانكار في المعروف سواء فاما اقامة الحد وتلايد يجوز لاحد اتمها الا السلطان
 الزمان المنصوب من قبل الله تعالى ومن نصبه الامام لا قامة ولا يجوز لاحد سواها اقامتها على حاله تدخص في حال قصوا اياك امة الحق وتقلب
 الظالمين ان يقيم انسان الحد على لده واهله مما ليكرا لم يحلف في ذلك من الظالمين وامن من يواليهم فتيقن من ذلك لم يجز له ان ينفذ
 لذلك على حاله ومن استخلفه سلطان ظاهر على قوم وجعل ليه قامة الحد وجاز له ان يقيم عليهم على الكمال ويعتقد انه انما يفعل ذلك
 باذن سلطان الحق لا باذن سلطان الجور ويجب على المؤمنين معونته وتمكينه من ذلك فاما بعد الحق في ذلك وما هو مشرع في شريعة الاسلام
 وان تعدلنا جعل ليه الحق لم يجز له القيام به ولا لاحد معاونه على ذلك اللهم الا ان يخاف في ذلك على نفسه فانه يجوز له ان يفعل في حال

في الاصل
 في الاصل
 في الاصل

في الاموال المعروفة والمنسوبة

التيقة ما لم يبلغ قتل النفوس ما قتل النفوس فلا يجوز منه التيقنة على حاله اما الحكم بين الناس القضا بين المختلفين فلا يجوز ايضا الا لمن اذن له سلطان الحق في ذلك وقد فوضوا ذلك الى قضاة مشيعة في حال لا يمكنون فيه من تواليته بقوسهم فمن تمكن من ايقاظ حكم او اصدار بين الناس افضل من المختلفين فليفعل ذلك له بذلك الاجر والثواب لم يخف في ذلك على نفسه ولا على احد من اهل الايمان واما من الضربين فان كان شيئا من ذلك لم يجز له التعرض لذلك على حاله من دعا غير الى يقينه من قضاة اهل الحق ليعضل بينهم فلم يجبه انظر للمضي الى الموتى من قبل الظالمين كان في ذلك متعديا للحق تركبا لا اثم ولا يجوز لمن يتولى الفصل بين المختلفين والقضا بينهم ان يحكم بينهم الا بموجب الحق ولا يجوز له ان يحكم بمذاهل الخلاف فان كان قاضي الحكم من قبل الظالمين فليجهد ايضا في تنفيذ الاحكام على ما تقتضيه شريعة الاسلام ولا يما فان اضطر الى تنفيذ حكم على من هذا الخلاف بالخوف على النفس والاهل والمؤمنين او على اموالهم جاز له تنفيذ الحكم ما لم يبلغ قتل النفوس انه لا يقية له في قتل النفوس حسب بدينا ويجوز لفقههاء اهل الحق ان يجعوا بالناس في الصلوات كلها واصلوة الجمعة والعيد ويخطبوا الخطبتين ويصلون بهم صلوة الكسوف ما لم يخافوا في ذلك ضررا فان خافوا في ذلك لضرب لم يجز لهم التعرض لذلك على حاله من تولي لا يتر من قبل ظالم في اقامه حد او تنفيذ حكم فليعتذره متولى لذلك من جهة سلطان الحق وليقم به على ما تقتضيه شريعة الايمان ومهما تمكن من اقامه حد على مخالف لم يلقه فانه من اعظم الجهاد ومن لا يحسن القضاء والاحكام في اقامة الحد وغيره فانه لا يجوز له التعرض لتولي ذلك على حاله فان تعرض لذلك كان ما ثوما فان اكره على ذلك لم يكن عليه في ذلك شيء وليجهد لنفسه ان يجتنب من الا باطل ولا يجوز لاحد ان يجتاز النظر من قبل الظالمين الا بعد ان يعلم انه لا يتعدى الواجب لا يقضي غير الحق ويضع الاشياء مواضعها من الصدقات والاحكام وغير ذلك فان علم انه لا يتمكن من ذلك فلا يجوز له التعرض لذلك مع الاختيار فان اكره على الدخول فيه جاز له ذلك وليجهد في حصيلته كتاب الدين في الكفالات في الحول لاث والى كالات باب كرامته الدين كرامته المثل على الغريم يكره الا لشان الدين الاعتدال الضرورة الداعية اليه فامع الاختيار فلا ينبغي ان يستدين فان فعل فلا يفعل الا اذا كان له ما يرجع اليه فيقضى به ردينه فان لم يكن له ما يرجع اليه كان له ان يعلم انه ان مات تقضى عنه وليه تام ذلك مقام ما يملك فاذا خلا من وجهين فلا يتعرض له حال عند الضرورة ايضا لا يستدين الا مقدارا حاجته اليه من تقفد تقفد عياله ذلك وكذا الاستدانة اذا صرفت ذلك في الحج والتقفة وذلك محمول على انه اذا كان له ما يرجع اليه فاما اذا لم يكن له ذلك فلم يكن له ما يرجع اليه كيف يجوز ان يبيع عليه ان يستدين ويقضيه ما لم يجبر عليه من اضطر الى دين ولا يملك شيئا يرجع اليه كان من يجده الصدقة فالفضل ان يشرك الصدقة ولا يتعرض للدين لان الصدقة حق جعلها الله نعم له في الاموال من كان عليه دين لا يتوقف قضاءه كان بمنزلة السارق اذا كان عارضا على قضاءه ساعيا في ذلك كان له بدل السارق كبير فواجب عليك يعينه الله نعم على ذلك من كان له على غيره دين كره له المزل عليه فان زل فلا يكون ذلك اكثر من ثلاثة ايا ومثل هذا المدين شيئا لم يكن تلجرب به عادته واما فعله لكان الدين استحبه ان يحسبه من الدين وليس لك بواجب ان راي صاحب الدين المدين في الحر لم يجز له مطالبة فيه ولا ملازمة بل ينبغي له ان يتركه حتى يخرج من الحر ثم يطالبه كيف شاء ومن كان عليه دين وجب عليه السعي في قضاءه وترك الاسرار في التقفة وينبغي ان يتفق والمصدق لا يجبر عليه ان يقض على نفسه بل يكون بين ذلك قواما

باب جواب قضاء الدين الى الحي والميت كل من عليه دين عليه قضاءه حسب ما يجب عليه فان كان حيا وجب عليه قضاءه عند المطالبة في الحال وان كان مؤجلا وجب عليه قضاءه عند حلول الاجل مع المطالبة ومن وجب عليه الدين لا يجوز له مطلو ولا دفعه على قضاة فان مطلو دفع كان على الحاكم حبسه الزمة الخروج مما وجب عليه فان حبسه ثم ظهر له بعد ذلك عشا وجب عليه تخليته وان لم يكن معسر غير انه يدفع به جاز للحاكم ان يبيع عليه متاعا وعقاره ويقضى عنه ما وجب عليه وان كان من وجب عليه الدين وثبت غايبا وجب ايضا على الحاكم سماع البيعة عليه يجوز له ان يبيع عليه شيئا من املاكه غير انه لا يسلمه الى خصمه الا بعد الكفلاء فان حضر فلم تكن له بيعة صاحب الدين برئت منه ذمة الكفلاء وان كانت له بيعة بتطل بيئته ووردا الكفلاء عليه المال في حقه كان له بيعه ليجز صاحب الدين مطالبة ولا لحاج عليه بل ينبغي ان يرفقه به وينظره الى ان يوسع الله عليه ويبلغ خبره الا ما من يقضى به عنه من ساء الغاديين اذا كان قد استدانهم ولققة في طاعة الله نعم وان كان لا يعلم في ذنقه او علم انه تقفد في نفعه لم يجبر عليه التقفد عنه بل اذا وسع عليه قضاءه عن نفسه لا يجوز ان يباع دار الانسان في يسكنها ولا خادمه ولا يبيعه من الدين اذا كان مقدرا فيهما كفايته فان كانت دار غلة الزم بيعها وكل كان كانت كبيرة واسعة له في ذنوها كفاية الزم بيعها والاقتضا على الادون منها واستحب لصاحب الدين الا يلزمه ذلك ويصبر حتى يملك صاحب الدين على المدين واداه حبه خاف المدين ان اقر به من الحبس فيضرك ذلك بهو وبعيا له جاز له ان ينكر ويحلف بالله ما له به في بظن على انه اذا تمكن من قضاة قضاءه ولا شيء عليه فاذا تمكن من قضاة قضاءه ومضى كان الانسان على غيره دين مخالفة على ذلك لم يجز له

في الاموال المعروفة والمنسوبة

كتاب الرد على منكريه

بكن برهانه ان افترض شيئا على ان يغايله المستقرض في الجواز ذلك ان اعطاه المكسر اخذ منه الصالح شرط ذلك ولم يشترط لم يكن برهانه
 وكان ان افترض حفظه من عليه شعير او افترض شعير من عليه حفظه او افترض جملته من تمر من عليه جملتين كل ذلك من غير شرط لم يكن برهانه
 وان افترض شيئا او تمن على ذلك استوعق له صاحب لو هن الا تنقاع به جاز له ذلك سواء كان ذلك متاعا او اينة او مملوكا او جارية او
 شيء لم يكن برهانه الا الجارية خاصة فانه لا يجوز له استباحته وطهرا باحتياها للمكان العرض اذا اهد له هذا فلا بأس بقبولها اذا لم يكن
 هناك شرط والاولى تجنبه ذلك لاجتماع ولا بأس ان يفرض الانسان الدائم والدائمي بشرط على صاحبه ان يغذيها بارض اخرى بل من لو فاء به
 ومو كان له على انسان داهم او داهية او غيرهما ان لا يخذلها ان يخذلها كان له من غير الجسد الذي له عليه بغير الوقت **باب الصلح**
 الصلح جائز بين المسلمين ما لم يوقد الى تحليل حرام او تحريم حلال اذا كان نفسان لكل واحد منهما ما شق على صاحبه من طعام او متاع او غيرها
 مقين لها ذلك ولم ينعين احاطا به على بمقداره ولم يحيطا فاصطلى على ان يتنازكا او يتجالا كان ذلك جائزا بينهما فاذا فعلوا لم يكن لاحد
 الرجوع على صاحبه بعد ذلك اذا كان ذلك بطبيعة نفس كل واحد منهما ومن كان له دين على غيره مؤجلا فنقص منه شيئا قل ذلك لم كثر
 سال فيجمل لبا في كان ذلك سائغا جائزا والشريكان اذا تقاسما واصلحا على ان يكون الرجوع والخبر ان على احد منهما ما ويرد على الاخر
 واساله على الحال كان ذلك جائزا اذا كان مع نفسيين درهما ونحوها انما الى وقال الاخر هما ينفق بينهما على المدعى لها معا داهما
 لا قرار صاحبه بذلك يقسم بينهما الاخر نفسيين فاذا كان مع انسان مثلا عشرون درهما الانسان بعينه والاخر مع ثلثون درهما فاشتر
 بكل واحد من البضاعتين ثوبا ثم اختلفا فلم يميز له سبعا وستم الما على خمسة اجزاء فما اصاب ثلثه اعطى صاحب ثلثين وما اصاب
 الاثنين اعطى صاحب لعشرين واذا استوعج رجل جلا دينا دين واستوعج اخر دينا فاضاع دينا منها اعطى صاحب الدينارين فما
 يبقى دينا وستم الدينارين الاخر بينهما ماضين **باب الكفالات في القضاة والخوالات** من كان عليه حق
 فسا له غيره ضمانه عنده لصاحبه فقهه قبل المضمون له ضمانه وكان الضامن مليا بما ضمن فقد جبه عليه الخروج مما ضمن الى صاحبه مما ضمن
 وبه في المضمون عنه من المطالبة من كان له عليه غير انه يثبت له حقه على من ضمن عنه فان اداد مطالبته بذلك كان ذلك له ومتى ترفع
 من غير مسئلة المضمون عنه ذلك قبل المضمون له ضمانه فقهه بعمدة المضمون عنه الا ان ينكر ذلك يا باه يبطل ضمان المتبرع فيكون الحق
 على اصله لم ينتقل عليه بالضمان وليس بالضامن على المضمون عنه بذلك الرجوع فيما ضمن اذا تبرع بالضمان عنه من ضمن حقا وهو غير مل به
 لم يبره المضمون عنه بذلك الا ان يكون المضمون له قد علم ذلك وقبل ضمانه مع ذلك فلا يجزى مع هذا الحال الرجوع على المضمون عنه اذا كان
 الضامن مليا بما ضمن في الحال فيضمن فيما قبل المضمون له ضمانه ثم تجزى بعد عما ضمن له لم يكن للمضمون له الرجوع على المضمون عنه وانما تجزى
 عليه فاما لم يكن الضامن مليا في وقت الضمان فان ظن في حال ما يضمن عنه انه مل به بذلك ثم انكشف له بعد ذلك انه كان غير مل في ذلك
 الحال كان له الرجوع على المضمون عنه ولا يصح ضمان مال ولا نفس الا باجل من ضمن لغيره نفس انسان الى اجل ولو بشرط ضمان النفس ثم لم
 يات به عند الاجل كان للمضمون له حبسه حتى يحضر المضمون او يخرج اليه مما هو عليه من ضمن غير الى اجل قال ان لم يات به كان على كذا حصر
 الاجل لم يلزمه الا احصا الرجل فان قال على كذا الى كذا ان لم يحضر فلا ثم لم يحضر وجب عليه ما ذكره من المال ان لم يكن عين المال قال انما
 اضمن له ما يثبت لك عليان لم يات به الى كذا ثم لم يحضر وجب عليه ما قامت به البينة للمضمون عليه لا يلزمه ما لم يبر البينة بما يخرج
 به الحاصل من دفتر او كتاب وانما يلزمه ما قامت به البينة او يحلف خصمه له عليه فان حلف على ما يدعيه اخذ هو ذلك فوجب عليه الخروج
 منه ومن خلى عن الرجل من يده هرا او اكرها كان ضامنا لما عليه فان خلاه بمسئلة وشفاعة لم يلزمه شيء الا ان يضمن عنه ما عليه
 ما قد مناه ومن خلى قال من يد على المقتول بالجرم الاكراه كان ضامنا لدية المقتول الا ان يبر القاتل الى الولى يمكنه منه من كان
 له على غيره مال فاحاله به على غيره وكان الحال عليه مليا به في الحال قبل الخوالات وبراء منه لم يكن له رجوع عليه ضمن ذلك الحال به
 عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الخوالة فان لم يقبل الخوالة الا بعد ضمان الحال عليه لم يضمن من احيل عليه ذلك كان له ضمان
 المحيل له لم يبر دية المقتول فان انكشف لصاحب الحال ان الرجل الذي احيل عليه به غير مل بالمال بطلت الخوالة وكان له الرجوع على
 المديون بحقه عليه متى لم يبر الحال له بالمال المحيل في حال ما يحيله كان له ايضا الرجوع عليه في وقت شاء **باب الوكالات**
 من وكل غيره في الخصومة والمطالبة والمجاعة والبيع والشراء جميع انواع ما يتصرف به بنفسه فقبل الموكل عنه ذلك ضمن القيام به
 صادر وكليسيه لم يوجب له الموكل عليه ما يجب على وكله الا ما يقتضيه لا ضرر من الحد وادب الايمان والوكالة فيضمن
 فيها شرط الموكل ان شرط ان تكون في خاص من الاشياء لم يكن فيما عداه وان شرط ان تكون عامة فام الوكيل مقام على العوض حسب
 مد مناه والوكالة يصح للحاضر كما يصح للغائب لا يجزى الحكم بها بطريق التبرع ودون ان يلزم ذلك ايتا الموكل اختياره والمناظر فامو

في الكفالات والخوالات

كتاب اللفظة

ومن ادعى له من اللصوص شيئا من الغنم لم يجز له دعه عليه فان عرف صاحبه وعليه ان لم يعرفه كان حكمه حكم اللفظة سواء والاشارة
 وجد صاحبها عنه ثلثا يام فان جاء صاحبها ردها ولا تصد بها واذا وجد المسلم لفظا من غير مملوك ينبغي له ان يرضخه الى سلطان
 الاسلام ليطول له النفقة عليه من بيت المال فان لم يوجد سلطان ينفق عليه سعى بالمسلمين في النفقة عليه فان لم يجد من يعينه على ذلك
 انفق عليه كان له الرجوع بنفقة عليه ذابغ ولا يراد الا ان يتبع بما انفق عليه اذا انفق عليه هو يجد من يعينه في النفقة عليه بترعافهم
 به نيل من الرجوع عليه بشي من النفقة فان بلغ اللقيط قولي من شاء من المسلمين لم يكن لذلك انفق عليه لانه لا ان يتولا فان لم يتولا احد
 حتى ان كان ولاؤه للمسلمين ان تركه ما لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه من المسلمين كان ما يتركه لبيت المال من وجد شيئا من اللفظة الضالة
 ثم ضاع من غير تعريض لابق العبد من غير عقد منه عليه لم يكن عليه شيء فان كان هلاك ما هلك بتعريض من جهة كان ضامنا لوان كان
 ابا في العبد بتعريض منه كان عليه مثل ذلك ان لم يعلم انه كان لعقد منه ولغيره وجب عليه اليقين بالله انه لا تعدينه تدبر شغفه منه
 ولا بالاشارة ان يخذل على ما يجد من الايقاع فان جرت هناك موافقة كان على حسب انفق عليه فان لم يجز موافقة وكان قد وجد
 عبدا او بعيرا في المصرك جعله ينادي بمشعة عشرة دراهم فان كان خارج المصرا ربعة دنانير قيمته او بعون دهما ففسد بتمامه العبد الكبير
 ليس فيه شيء موقوف بل يرجع الى العادة حسب جرت به في امثال الفعطي ياه ومن وجد شيئا مما يحتاج الى النفقة عليه من قبله ان يرضخه
 الى السلطان لينفق عليه من بيت المال ان لم يجد انفق هو عليه كان له الرجوع على صاحبه بما انفق عليه ان كان من انفق عليه قبل ان يقع
 من جهة ما يجد مثله وركوبه او لغيره كان ذلك باذنه ما انفق عليه لم يكن له الرجوع على صاحبه **كتاب الشهادتين** **تقديم**
 الشهادة في الدين والشرع والصلح والعفاف والكفارة عن البطن والفرج اليد اللسان ويعرف باجتناب الكبار الى اعداء الله ثم عليها الناذر
 شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الجهاد وغير ذلك السائر لجميع عيوبه يكون مستغفرا للصلوات الحسن موافقا لعل
 لمواقيته من موافق على حضور جماعة المسلمين غير متخلف عنهم الا لمرض او علة او عذر ويعتبر في شهادة النساء الايمان والشر والعفاف وطاعة
 الزوج في ترك البتة والتبج الى الذنب الرجال لا يجوز قبول شهادة الظنين المتم والمخضم الخائين الاجبر لا قبل شهادة النساء الا على ائمتهم
 ولا قبل شهادة الملاحين ولا في شرف من شهادة الاعيان البزء والنظر وغيرهما من انواع القمار والادبعة عشرة الشاهدين لا بأس فيهما
 اد باب الصنابع اى صنعتها كانت اجمعوا الشرط اليه ذكرها هذا لا يجوز شهادة من يبتغي على الاذنان الاجر لا من يرتضى في الاحكام لا يجوز
 شهادة السائلين على ابواب الدور في الاسواق ويجوز شهادة ذكر الفقراء المسكين والتجار من السائرين لا حولهم ولا حصلت فيهم شر
 العدالة ولا يجوز شهادة ولد الزنا فان عرف منه العدالة قبلت شهادته في الشيء الذي لا بأس بشهادته القاذف اذا ثبت عرف
 نوبته وحذ نوبته من العفان ان يكذب نفسه فيما ادعى كان قد فاد فعل ذلك جاز قبول شهادته بعد ذلك لا يجوز شهادة
 الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه ولا بأس بشهادته له فيما ليس بشريك فيه من قطع به الطريق فاخذ للصوص شهيد بعضهم لبعض عليهم
 لم قبل شهادتهم وانما قبل شهادته غيرهم عليهم ويجزم باقرار اللصوص ولا بأس بشهادة الوص على من هو وص له وله غيران ما يشهد عليه
 يحتاج ان يكون معه غيره من اهل العدالة ثم يحلف الخصم على ما يدعيه ما يشهد به للودعة مع غيره من اهل العدالة لم يجز مع ذلك يمين
 ولا بأس بشهادة ذكر الافان والاعفان في الخلق اذا كانوا من اهل العدالة ولا بأس بشهادة الاعيان اذا ثبتت لم تكن شهادة ترفيعا
 ينزل الى الوثبة وان كانت شهادته في حال صحته ثم عوى جاز قبول شهادته فيما يقبل الرؤية فيه ولا بأس بشهادة الاصم عليه ان يوضح ما
 قوله ولا يوضح بشارته من اشهد الجبر الى على شهادة ثم فاد جاز شهادته له ويجوز شهادة ان لم يفادته ولا بأس بشهادة
 الضيف اذا كان من اهلها ولا يجوز شهادة من خالف الحق من اهل البدع والاعتقاد اذا لم يظلم وان كانوا على ظاهر الاسلام والشر
 العفاف اقرار العدلاء جاز على نفوسهم فيما يوجب حكما في شريعة الاسلام سواء كان مسلما او كافرا مطيعا كان واعاصيا على كل حال
 الا ان يكون عبدا فانه لا يقبل اقراره على نفسه لان قراره على نفسه قرار على الغير لا يملك من نفسه شيئا ولا فسق اذا شهد على غيره
 في حال نفسه ثم قام الشهادة وهو عدل قبلت شهادته قبل شهادته من يلعب بالحمام اذا لم يعرف منه فسق لا بأس بشهادة المراهق
 في الحنفية الحاضر الرئوس ما عدا ذلك فهو قاذف **باب كيفية الشهادة** **وكيفية** فاما ما لا يجوز ان يسمع الانسان من
 الشهادة اذا دعى اليها للشهادة اذا كان من اهلها الا ان يكون حضوره مضر بشي من امر الدين او باحد من المسلمين اذا حضر فلا يجوز
 ان يشهد الا على من يعرفه فان اشهد على من لا يعرفه فليشهد بغيره من يثق اليه من رجلين مسلمين اذا قام الشهادة اقامها كذلك
 اذا شهد على امرأة وكان يعرفها بعينها جاز ان يشهد عليها وان لم يعرفها فان شك في حالها لم يجز له ان يشهد عليها الا بعد ان

في الشهادة
تقديم

كتاب الشهادتين

يجوز شهادة في حق من المحدث رسوماً مدنيه من الرجم وهدم الزنا والدم خاصة لئلا يظلم امرئ مسلم غير ان لا يثبت شهادة من القود
ويجوز الدية على الكمال **باب شهادتي لا يخرج الفلاس** لا يجوز شهادة من خالفنا الاسلام على المسلمين في حله
الاختيار ويجوز قبول شهادتهم في حال الضرورة في الوصية خاصة لا يجوز شهادة في غيرهما من الاحكام ويجوز شهادة المسلمين عليهم
ولا عليهم الا المسلمين خاصة حسب ما قد مضى فانه يقبل شهادتهم على غيرهم حسب ما قد مضى من ائمتنا الكفاة وقبولهم في احكام
المسلمين خاصة في الوصية حسب ما قد مضى والذم الذي اذا شهدوا في حق مسلم حاز قبول شهادته على المسلمين **باب حكم بالشاهد**
ذلك في الدية خاصة ولا يجوز قبول شهادة واحد الحكم في الهلالة والطلاق والحل واللعن وغير ذلك من الاحكام والقسمات
لا يقبل الا في الدية خاصة وصفة القسامة انما لا يوجد في الدم وجلان عدلان يشهدان بالقتل فاحضر في المقبول خسين وجلان ثور
يقسمون بالله نعم على انه قتل صاحبهم فاذا حلفوا قضى لهم بالدية فان حضروا الحسين حلفوا بالدم والله من الايمان ما يتبعها الحسين
وكان له الدية فان لم يكن له احد يشهد له حلف هو وخسين يميناً وجب له الدية ولا تكون له القسامة الا مع التهمة للظالمين والاشبهة
في ذلك القسامة فمادة النفس يكون بحد ذلك سنين ذلك في كتاب الديات فتشاء الله عز وجل **باب شهادتي الزور**
لا يجوز لاحد ان يشهد بالزور بما لا يعلم في اي شيء كان قليلاً او كثيراً وعلى من كان موافقاً كان او مخالفاً في شهادته بذلك ثم وكان
صانها فان شهدا وبغض جال على جل بالزنا وكان محصناً فزعم ثم رجع احدهم فقال تحدث ذلك قتل ارم الى دونه الثلثة الباقون ثلثه
ارباع الدية وان قال وصحنا لم يبع الدية وان رجع اثنان وقال وصحنا الزنا نصف الدية وان قال اقعدنا وادوا ولياء المقتول بالزنا
قتلها قتلوهما وادوا الى دونهما دية كاملة يتقاسمان بينهما على السوية وتوزع الثاقلان على دونهما نصف الدية ايضاً يتقاسمان
بينهما بالسوية وان اخذوا ولياء المقتول قتل احدهما قتلوه وادى الاخر الباقين من الشهوة على دونه المقتول لثاني ثلثه ثلثه
ديته وان رجع الكل عن شهادتهم كان حكمهم حكم الاثنين سواء وان شهد رجلان على رجل بطلا في امرته واعتد وترجعت وخل
بها ثم رجعا وجب عليهما الحد ضمنهما المهر للزوج الثاني وترجع المرأة على الزوج الاول بعد الاستبراء بعد من الثاني فان شهدا بغيره فقطع
يد الشهود عليه ثم رجعا الزنا دية بغيره فان رجع احدهما الزم مضعفة يته هذا اذا قال ذلك ههنا في الشهادة فان قال اقعدنا فاقطع يد
واحد منهما بما بدا المقطوع ادى الاخر نصف يته على المقطوع الثاني وان زاد المقطوع الاول قطع يدهما وادى اليهما دية بغيره واحد يتقاسمان
بينهما على السواء وكذلك ان شهدا على رجل بدين ثم رجعا الزنا مقدار ما شهدا به فان رجع احدهما الزم بمقدار ما يصيبه من الشهادة
وهو النصف من شهادته على رجل بدين ثم رجعا قبل ان يحكم الحاكم اطرحا شهادتهما ولم يلزنا شيئاً بل يتوقف الحكم على انهما اذا شهدا
كان رجوعهما بعد حكم الحاكم عرفاً ما شهدا به اذ لم يكن الشيء قائماً بغيره فان كان الشيء قائماً بغيره وعلى صاحبهم يلزونا شيئاً فاذا شهدا
على رجل بغيره فقطع ثم جاءوا بخبرنا لا هذا الذي سرقنا وما وصحنا على ذلك عرفاً بغيره اليه لم يقبل شهادتهما على الاخر بغيره في الدية
ان يقر شهود الزور دية بغيرهم في عجلهم لكن يردع غيرهم عن مثله في المستقبل **كتاب القضاء** **باب احكام ما يوجب القضاة**
القضاة وما يجب ان يكون القاضي عليه من الاحوال فينبغي ان لا يثبت في الكتاب الجهاد من له قولي القضاء الاحكام بين الناس
ومن ليس له ولا ينبغي للاثنان ان لا يتعرض للقضاة حق بثمن من نفسه لقيام به وليس بشيء احد بذلك من نفسه حتى يكون عاذاً كما لا يكره
بالكتاب ما نسخ من سورة غارة خاصة بغير ايجاب حكمه متشابهة فابالسنن واسمى ما نسخ من سورة غارة باللعن مضطلع بالمخاض كلام
العرب بصير بوجوه الاعراب وعام بخادم الله فمرنا هذا في الدنيا متوفر على الاعمال الصالحة بمجتنب الكبائر السيئات والخطايا
من الهوى حرصاً على التقوى فاذا كان بالصفاء الذي كثرنا ما جاز له ان يتولى القضاء والفصل بين الناس فاذا اراد ان يجلس للقضاة ينبغي
ان يستر جواريه التي تتعلق بنفسها بغير الحكم ولا يشتغل بغيره ثم يتوضأ وضوءاً طيباً حسن ثياباً نظيفة او يخرج الى المسجد اعظم
في البلد الذي يحكم فيه فاذا دخله صلى ركعتين ويجلس مستديراً للقبلة ليكون وجوه القضاة واقفاً بين يديه مستقبل القبلة ولا يجالس
هو غضباً ولا جالب ولا عداوة ولا مشغولاً للقلب بتجارة ولا خوف ولا حذر ولا ذكر في شيء من الاشياء ويجلس عليه هدير وسكينة وقد
فاد جلس فقدم اليه من امر كل من حضر للتشاكيم اليه ان يكتب اسمه امية ما يعرف به من الضعفاء الغالبين عليه ومن الالفاب لمكرهه فاد
غفلوا ذلك فكتبوا اسماءهم واسماء خصومهم في الرقاع تبقي تلك كلده وحل الرقاع وجعلها تحت شئ يسترها به عن بصر ثم يأخذ منها رقعة
فيقرأ فيها ويدعو باسم صاحبها وخصمه فيقرأ بينهما واذا دخل الخصم عليه جلسا واذا ركل واحد منهما الكلام ينبغي له ان ياذن للآخر
سوق

يقول

سئل

كتاب القضاء
باب احكام ما يوجب القضاة

كتاب الحديث

بالدعوى فان ادعى جميعا في وقت واحد من هو على عين صاحبه ان يتكلم واما الاخر بالسكوت الى ان يخرج من دعواه وادخل عليه الخصم فلا يبيد احدهما بالكلام فان سلب او سلم احدهما والسلام عليه وناسوا وليكن نظره اليهما واحدا في مجلسهما بين يدي على السواء ولا للحاكم ان يستل الخصمين بل يتركهما حتى يبدأ بالكلام فان صمتا ولم يتكلمتا قال لهما ان كنتمما حاضرهما الشيء فادكره فان ابدل احدهما بالدعوى على صاحبه ما ثم اقبل على صاحبه من الاعمال عندنا فاما اذ غلبه من اقربه فلم يرتب على صاحبه بلحاكم بنقص عقله او غير ذلك بخله واختاره الزم المخرج اليه منه فان خرج والا امر خصمه بلا دفعه حتى يرضيه فان التمس الخصم حصة على الامتناع من اداء ما اقرب به حصة له ثم لم يجد حصة له معد فترجع الى الشيء ولا يستطيع المخرج مما اقرب به سبيله واسره ان يتحل حق حصة في الشيء المخرج فما عليه ان ادعى بالحق بكلام المقر مثل في صحة عقله واختاره للاقرار توقف عن الحكم عليه حتى يثبت حاله فان انكر المدعى عليه ما ادعاه المدعى ساله اللبنة على دعواه فان قال نعم هي حاضرة نظري فينبذه ان قال نعم غيرنا ليا ليت حاضرة قال له احضرها فان قال نعم انا ثم نظري في حكم غيري الى ان يخرج الاول بينه وان قال المدعى لست اتمكن من احضارها جعل معه مدة من الزمان ليحضرنه بينه وتكمل بحضرة احضرها نظري فيما كان له يحضرها عندنا نقضا ابلج خرج خصمه عن حد الكفالة فان قال لا ينبغي لي قال له فما تريد فان قال لا اخذت في محقق من خصمي فقال للبنة لكفالة له فان قال نعم اقبل على صاحب الدعوى فقال له قد سمعت فتريد يمينه فان قال لا اقامها ونظر في حكم غيرها وان قال نعم اريد يمينه رجع اليه فوعظه خوفا بالله فان اقر الخصم بدعواه الزم المخرج اليه من الحق وان حلف فرفق بينهما فان نكل عن اليمين الزم المخرج الى خصمه ما ادعاه عليه فان قال المنكر عند توجه اليمين عليه يحلف هذا المدعى على صحة دعواه وانا ادفع اليه ما ادعاه قال الحاكم للمدعى اتخلف على صحة دعواه فان حلف ان لم خصمه المخرج اليه يحلف عليه ان ياتي اليمين بطلت دعواه وان اقام المدعى البينة فذكر المدعى عليه انه خرج اليه من حقها فان كان عليه البينة بانه قد فاه الحق فان لم يكن له بينة وطالب صاحب البينة بان يحلف بانه ما استوفى ذلك الحق منه كان له ذلك فان امتنع من ذلك خصمه في ان يحلف ثم لم يأخذ حقه بطل حقه وان قال المدعى ليس مع بينة وطلب من خصمه اليمين بخلفه الحاكم ثم اقام بعد ذلك البينة على صحة ما كان يدعيه لم يلقث الى بينة وابطلت ان اعترفت المنكر بعد يمينه بالله بدعوى خصمه عليه وندم على انكاره لزمه الحق والمخرج منه الى خصمه فان لم يخرج اليه منه كان له هبة فان ذكر اعشاكث عن حاله فان كان على ما قال انظر لم يجلس وان لم يكن كذا الزم المخرج الى خصمه من حقه ومضى بداء الخصم باليمين من غير ان يحلف الحاكم لم يبره ذلك من الدعوى وكان مستكفرا وان اقر المدعى عليه ما ادعاه خصمه قال اريد ان ينظر في حق المحلقة قال الحاكم لخصمه ما عندك فيما يقول فان سكت ولم يجبه شيء توقف عليه القاضي هيئته ثم قال له قل ما عندك فان لم يقل شيئا اقامه ونظر في امر غيره وان قال انظر فذلك له وان لم يكن للحاكم ان يشفع اليه فيه ولا يثير عليه بالانظار ولا غيره ولكن ثبت الحكم فيما بينهما بما ذكرناه وان ظهر للحاكم ان المقر عبد المجبور عليه لسفه بطل قراره وان كان بينه لذلك بعد دفعه ما اقرب به الخصم الزم الاخذ لردده وتقدم بحفظه على المجبور عليه برد ذلك على مولى المقر واذا اقر الاثنان لغيره بمال عند الحاكم سال المقر الحاكم ان يثبت قراره عنده لم يجز له ذلك الا ان يكون عازا بالغرب بعينه واسمته نسبة وباتى المقر له بينة عادلة على ان الذي اقر هو فلان بن فلان بعينه واسمته نسبة لا نه لا يامن ان يكون نقسان فثبوا على الخصال اسم الاثنان غايب اسم ابيه والانتساب الى ابيه ليقرا احدهما لصاحبه بما ليس له اصل فاذا اثبت الحاكم على ذلك على غير بصيرة كان بخطا معزرا والداعي الاثنان على اخص شيئا توصل الحاكم الى ايمانه بالدعوى ومعرفة ما عنده فيهما من اقرار او انكار فان اقر بالاشارة او انكر حكم عليه بذلك فان كان يثبت عن خصمه هو صحيح قادر على الكلام وانما يعاند بالسكوت امر يجزى حتى يقر له ان الا ان يعفو الخصم عن حقه عليه كذا ان اقر شيء ولم يبينه كانه يقول له على شيء ولا يدكر ما هو الزم الحاكم بيان ما اقرب به فان لم يفعل حسب الحاكم حتى يبين **باب منع البينة وكيفية الحكم بها في احكام القرعة** اذا شهد عند الحاكم شاهدا وكا ناعدين وشهدا في مكان واحد على جهة واحدة ووافقا شهدا ثم ادعى المدعى جميعا على الحاكم الحكم بها بينهما واداهما عند من لا يعرفهما بعدالة ولا جرح سمع شهدا بينهما واثبت ما عنده ثم استكشف احوالهما واستبينهما فان وجدتهما مرضيين جازى الشهادتهما مع شهدا بينهما وان وجدتهما على غير ذلك طرح شهدا بينهما واداهما عند من يتعجب في شهادته ويتردد ويعلم فلا يبيد ولا يتردد احد بل يفتن بهما بل حق يفرج من شهدا ته فان اذ فرغ كانت شهدا ته موافقة للدعوى قبلها والاطرحها ومضى زاد الاحتياط والاخذ بالخير في قبول الشهادة لان يفرق بين الشهود ويستدعى احدا واحدا وليسمع شهدا ته ويثبت ما عنده ويقهره ويحضر الاخر وليسمع شهدا ته ويثبت ما يقابل بين الشهادتين فان اتفقت بايهاما دعوى المدعى فان اقرها احكم بها وان اختلفت طرحها ولم يلقث اليها وكذا ان اتفقت غيرهما لم توافق الدعوى طرحها ايضا ولم يعمل بها وهذا حكم ساير جميع الاحكام والخوف من الديون والاملاك والعتق والدوام والفرج والقضا

من كنز الهمائم

[illegible]

كتاب النجاشي

ينفق عليه مقدار ما يقوم باوجهه وبدخله من الكسوة والطعام بالمعروف فليس لوالده ان ياخذ من ماله شيئا فان لم يكن الولد من
 ينفق عليه كان لوالده مستغنيا عن ماله فلا يجوز له ان ياخذ من ماله شيئا على حال فان احتاج الى ذلك خذ من ماله قدر ما يحتاج اليه
 من غير اسراف بل على طريق اذا كان للولد مال لم يكن لوالده شيئا جاز له ان ياخذ منه ما يحسب به حجة الاسلام ما فاجبة التطلع فلا
 يجوز له ان ياخذ نفقة من ماله الا باذنه والولد جاز له ان يبيع ماله ولا يمسها بشئ ولا يبيعها جاز للوالدان ياخذون بظاهرها بعد ان يقر
 على نفسه قيمة عادلة ويضمن بقيتها في رهنه ومن كان له اولاد صغار فلا يجوز له ان ياخذ شيئا من اموالهم الا قرضا على نفسه والوالدان
 لا يجوز لهما ان ياخذوا من ماله شيئا الا على سبيل القرض على نفسه ولا يجوز للمرأة ان ياخذ من بيت زوجها من غير اذنه واذنه الا
 المأذون فقط فان ذلك سباح لهما ان تصرف فيه وهب لمن تشاء ما لم يؤد ذلك الى الاسراف والضرر بزوجها فان ادى الى ضرره لم يجزها اخذ
 شئ منه على حال يجبر الرجل على نفقة ولده والديه جده وجدته وزوجته ولا يجبر على نفقة احد من غيرهن من سبيته وان كانوا من ذرية
 ارحامه وقد روي انه يجبر على نفقة امرأته في حقها له ان كان من يرثه ولم يكن له وارث غيره وذلك محمول على الاستسقاء وادامته
 المرأة لرزقها شيئا كان ذلك فاضيا فان اعطته شيئا وشرط له الانتفاع به جاز له ذلك كان حاله التقرب فيه والرجوع اليه
 لان بشرى ذلك المال جازية بظاهرها لان ذلك يرجع اليه على زوجته التي اعطته المال فان ادعت له في ذلك جاز له ان يبيع ما
التصريف في اموال النكاح لا يجوز التصرف في اموال النكاح الا لمن كان وليا لهم او وصيا قد اذن له في التصرف في اموالهم من كان وليا
 يقوم بامرهم ويجمع اموالهم وليد خلاصهم وجمع غلاتهم ومراعات مواسمهم جاز لهم ان ياخذوا من اموالهم قدر كفايته وحاجته
 غير اسراف ولا تضييق وفي غير النكاح لا يجوز التصرف في اموالهم وشققة عليهم فيرجع كل امرئ الى امره وان خسر كان عليهم ويستحب ان يرجع
 جملة الرجوع الزكوة ومقاييرهم لنفسه كان ممكنا في الحال من ضمان ذلك المال عزامتة ان حدث به حادث جاز له ذلك وكان المال
 مضمنا عليه فان رجح كان له ان خسر كان عليه يلزمه في حصة الزكوة كما يلزمه لو كان المال له نداء واستحبا باو مقايير نفسه بما لم يبر
 يتمكن في الحال من مثله ضمانه كان ضمانا للمال فان رجح كان ذلك لا ينام وان خسر كان عليه ومنه ومقايير النكاح على انسان ما
 جاز لوليهم ان يضا مح على شئ براه صلاحا في الحال ياخذ البنا في وبراء بذلك منه من كان عليه المال اذا كان الانسان طاهرا
 مال واثبات جاز لمن عليه الدين ان يوصله الى دونه وان لم يذكر لهم انه كان عليه بنا ويجعل ذلك على حجة الصلة لهم والجاز في الزكوة
 عرضه فيما بينه وبين الله ثم فكاك دونه مما عليه المتولى للنفقة على النكاح ينفق ان يثبت على كل واحد منهم ما يلزمه عليه من كونه بقدر
 ما يحتاج اليه فاما المأكول والمشروب فيجوز ان يوكف بينهم ومتى زاد في الظاهر بنفسه اولاده جعلهم كواحد من اولاده وينفقون ما
 بقدر ما ينفق من مال نفسه ولا يفضل في ذلك على نفسه اولاده بل يفضل نفسه عليهم فان ذلك افضل له والمتولى لاموال النكاح
 والقيم ما يورثهم يستحق اجرة مثله فيما يقوم به من ماله غير زيادة ولا نقصا فان نقص نفسه كان له في ذلك فضل فوا ان اقبل
 كان له المطالبة باستيفاء حقه من اجرة المثل فاما الزيادة فلا يجوز له اخذها على حال **باب في مكاسب المخطوئين**
المكسبات وكل شئ باح الله نعم او ندب اليه في بيعه والاكساب به والتصرف فيه جائز ما في صنعة وتجارة
 وغيرهما وكل شئ حرم الله ثم وزعه فيه ولا يجوز التكسب ولا التصرف فيه على حال من المحرمات الخمس في التصرف فيها حرام على جميع الوجوه
 من البيع والشراء والمعادضة والمحل لها وغير ذلك من انواع التصرف ومن ذلك لحم الخنزير وبيعته وهشوه وكل حرام وكل كذا كان
 من الخنزير من شعره وجلده لحم وشحم وغير ذلك منها على جميع انواع الملاهي والتجارة فيها والتكسب مثلا ليعدان والطائفة غيرهم من
 الا باطل محرر مخطو وعمل الاصنام والصلوات التماثيل المجسمة والصنم والشرط والشرع والشرع وسائر انواع القمار حتى لعب الصبي بالبوز
 والتجارة فيها والتصرف والتكسب حرام مخطو وكل شراب مسكر حكم الشرع على النساء قليلا كان او كثيرا وكل حكم القناع فان شرب
 عمله والتجارة فيه والتكسب حرام مخطو وكل طعام او شراب حصل فيه شئ من الاشرار المخطو او شئ من المخطو او النجاسات فان شرب
 وعمله والتجارة فيه والتكسب والتصرف فيه حرام مخطو وجميع النجاسات محرمة التصرف فيها والتكسب فيها على اختلاف اجناسها من سائر انواع الغذاء
 والابوالا غيرهما الا ابوالا بل خاصة فان لا بأس بشربه والاستشفاء به عند الضرورة وبيع الميتة والدم ولحم الخنزير واما اهل البيت
 والتصرف فيه والتكسب حرام مخطو وبيع سائر المسوخ وشرائها والتجارة فيها والتكسب كالمخطو مثل الفزرة والقيظة والنبذة والخزف
 وغيرها من انواع المسوخ والرشا في الاحكام سمحت ذلك من الكلب الا ما كان سلوقا للصيد فانه لا بأس ببيعه شرائه واكائه والتكسب
 به وجميع السباع والتصرف فيها والتكسب بها مخطو الا الهن خاصة فانه لا بأس بالتكسب والتجارة فيها الا انها تصلح للصيد لا لغيره من الهن
 وبيعه واكائه ولا يجوز بيع الجربى المارنا هو الطائي وكل السباع لا يحل اكله وكلها الضفادع والسلاحف جميعها لا يحل اكلها حرام بيه

في كتاب النجاشي
 في كتاب النجاشي

من نكث اليمين

التكسب والشرع فيه وعونه الظالمين واخذ الاجرة على ذلك محرر مخطوط وكل شيء عشر فيه التجارة وفيه التكسب به بالبيع الشرعي وغيره
 حرام مخطوط وتكليم الله وتعلمه اخذ الاجرة على ذلك مخطوط في شريعة الاسلام ومعالجة الزينة للرجال بما حرم الله عليهم من الخمر
 السلاح لسائر الكفار واعطاء الدين حرام وكذلك علمهم والتكسب على ما معونتهم على ما لا المسلمين اخذ الاجرة على ذلك حرام وكسب المغنما
 وتعلم الفتن حرام وكسب النواجح بالباطل حرام ولا بأس بذلك على اهل الدين بالحق من الكلام واخذ الاجرة على غسل الاموات وحملهم موتاً
 حرام لان ذلك فرض على الكفاية على اهل الاسلام واخذ الاجرة على الاذان والصلوة بالناس حرام والتكسب بخطط كتب الفلأل وفيه حرام مخطوط
 والتكسب بغيره اهل الايمان حرام فلا بأس بغيره اهل الضلال اخذ الاجرة على ذلك كسب الزانية وهو البغايا مخطوط وتعلم السحر وتعليمه التكسب
 به واخذ الاجر عليه حرام مخطوط وكذلك التكسب بمخطوط الكتمان والقبالة والشعيرة وغير ذلك محرر مخطوط ولا يجوز النصر بينه وبين شيء مخلوق
 المينة والتكسب على حاله اما ما هو مباح من ذلك لا يعطى الانسان غيره شيئاً يصنع في الفقار وكان هو محتاجاً الى شيء من ذلك جازاً
 لانه ياخذ من ذلك مثلاً ما يعطى غيره ولا يفضل نفسه على احد الا ان يفضل صاحب المال ان امره صاحب المال ان يضعه في مواضع
 لم يجز له ان يتعدى ما امر به حاله ولا بأس ببيع ما يكتسب من الزنا كسب الكفار مثل الدخ والتخفيف فيجب لك فضل على كل حال
 وكسب المواضع حالاً لا لم يغشش ولا يدلس في علمه فيصل شغل الشايعين من الظلم بوشن الحد ولا يستعمل ما لا يجوز
 شريعة الاسلام فان وصل شعور من يشعر غير الناس لم يكن بذلك كسب لقا بله حلال كسب الحرام حلال وبكره لانه يشترط في بيع
 لذلك المرفأ ان يتره نفسه عن كل كسب الحرام وان كان له قلام صغره ذلك كسبه فلا باكل هو من كسبه يعطيه غيره وليس لك بمخاطبة
 وكسب صاحب القمل من الابل البقرة والغنم اذا اقره للشايع ليس به بأس وقد افترق بكرة اخذ الاجرة على تعليم شيء من الفطن وكذلك على
 فتح المصاحف ليس لك بمخطوط وانما يكره ذلك اذا كان هناك شرط فان لم يكن هناك شرط لم يكن به بأس ولا باخذ الاجرة على تعليم الحكم
 والآداب وعلى فتحها وتخليد ما الكتب ينبغي للعلم ان يسوي بين الصبي في التعليم واخذ عليهم ولا يفضل بعضهم في ذلك على بعض
 ولا بأس باخذ الاجرة الرزق على الحكم والقضاة بين الناس من جهة السلطان القادر حسب ما يشاءوا التتره عن اخذ الرزق على ذلك في
 جميع الاحوال فضلاً لا بأس باخذ الاجرة على فتح كتب العلوم الدينية والدنيوية ولا يجوز فتح كتب الكفر والضلال وتخليد ما الا لا بائع الحج
 بذلك على الخمر والنفقة التي انقصها ولا بأس بمدايح اهل الايمان واخذ الاجرة على ذلك والصدق من الاقوال لا بأس باخذ الاجرة على الطلب
 في الاملاك وعتود النكاح ولا بأس باجر المغنمة في الاعراس والربعين بالاطلاق لا يدخلن على الرجال ولا يدخل الرجال عليهن
 ولا باخذ الاجرة على ختن الرجال منقوض الجوار ويكره من المكاسبة شرة الصرف لان صاحبها لا يكاد يسلم من الربا ويكره بيع الكفأ
 لان صاحبها لا يسلم من متي موتها لا يحيا ويكره بيع الطعام لانه لا يسلم معه من احتكار ويكره بيع الرقيق وشرائهم وكذلك يكره صغره
 الذبح والخمر انما يسلمان الرحمة من القلب كل ذلك ليس بمخطوط واذ ادعى الانسان فيه الاثامة واستعمل ما يبيع في شريعة الاسلام
 وكذلك كل صنعت من الصنائع المتشابهة انما فيها الاثامة لم يكن بها بأس فان لم يؤد فيها الاثامة لا يفتك معها من القيام بالواجبات
 ترك المقتضى فلا يجوز له التعرض بشيء منها ولا بأس بالجماعة والشايع والتتره عنها افضل ولا بأس بغيري المصاحف ببيعها والتكسب بها
 غير انه لا يجوز ان يبيع المكتوب بل ينبغي ان يبيع المجلد الورق وما غيرها من الكتب فلا بأس ببيعها وشرائها بالاطلاق وكسب
 الصبيان من المماليك وغيرهم مكره ومن جمع ما لا من حلال وحرام لم يفتقر لما خرج منه الخسوف حل له الباطل فان تميز له الحرام منه
 وجب عليه ردّه على صاحبه لا يبيع له سواء كان لم يجد ردّه على نفسه فان لم يجد له وادّعى تصدق به عنه ولا يجوز اخذ شيء مما ينشأ
 في الاعراس والاملاك الا ما اعطى لا يبدى وعلم من قصد صاحبه لا باجة لاخذ ولا بأس باجرة العقارات من الدور المساكن الا اذا
 عملها من المخطوطات المحررات وكذلك لا بأس باجرة الشعر والحول لا ما علم انه يحل فيها وعليها شيء من المحرمات ولا يبيع الخشب
 يجعله صنماً او شيئاً من الملاحى لان الرزق على ما لا يجعله كك لا على الدماح الا لاله ولا بأس ببيع عظام الفيل والتكسب بصغره
 واخذ الامتلاط منها وغيره ذلك لا بأس ببيع حلولا لسباع مثلاً لهند الاسكندر وغيره لسا اذا كانت مكاة ولا يجوز بيع السرور
 الخيالة وشرها اذا عرفها الانسان بعينه فانما لا يعرفها بعينه كما لم يكن بها بأس من وجد عند سرقة كان صانعها الا ان ياتي على سر
 بينه ولا بأس ان يشتري من السلطان الابل الغنم والبقر اذا اخذها من الصدقة وان لم هو مستحقها واكل الحكم في اطعمه والمجنون ولا
 ولا بأس بعمل الاثرية المباهة واخذ الاجر عليها ويكره وكوي البحر للتجارة ولا يجوز سلوك طريق خطر مع ظموا مارة الخوف فيها ولا بأس
 الاجرة في الشيا من انسان في كانه بالشر او البيع وغيره ذلك ولا يجوز لاجير الانسان في وقت معلوم ان يعمل لغيره في ذلك الوقت
 ان له المستاجر في ذلك كان ذلك جائز ولا يجوز بيع تراب الصبيان ومقابعهم وجعلهم ان يصدقوا بشئ من الامر لان انسان بالثمة جائز

كتاب النجاشي

كتاب النجاشي

ان باكل منها نذ كفايته ولا يحمل شيئا منها على حال ويكره للانسان ان يترى الخمر على الذئاب ليس لك نخطو ولا باس ان يبدى الانسان
الهوان ولا يباخذ على ذلك الاجر من اجر مملوكا له فانسد المملوك شيئا لم يكن عليه مولاه خزان ما انسد لكنه لم يمتدح العبد في نقدنا
انسد ولا باس بيع جوارح الطير كلها واخذ منها ما لا يفسد في جميع الوجوه ثم الجلد الاول من كتابنا لهذا كتاب كتاب النجاشي
باب النجاشي لا ينبغي للانسان ان اذار التجارة ان يبتدأ او لا يتفق في نفسه لم يعرف كيفية الاكتاب يميز بين العفوة والصحة والفساد
ويسلم من الرضا الموقر لا يتركها لما تم من حيث لا يعلم به فانه دعه عن اهل المؤمنين انه قال من اتجر بغير علم ارتكبت في الربوا ثم انظر وكان
يقول النجاشي في الفاجر في النار والا من اخذ الحق واعطى الحق وكان يقول معاشر الناس لهفتم في النجاشي الفقه ثم النجاشي لله الربوا في هذه
الامة اخفى من يدبيل للمل على الصفا وكان عليه الكوفة فيفسد كل يوم بكثرة من القصر بطون في اسواق الكوفة سواسا سواسا ومعه القدر
على عاتقه فيفسد على اهل كل سوق فيفسد فامعشر النجاشي انفقوا الله عز وجل فانه موعود لقوات في ايديهم وادعوا اليه بقبولهم ثم هو
بانا فانه يقول قد عرفت موالا الاستخارة وبركوا بالتمولة واقرضوا من المتبايعين وتزبنوا بالحلم وجابوا الكذب فيجافوا عن الظلم والفساد
المظلومين ولا تهرقوا الربوا وادعوا الكيل الميزان ولا تجشوا الناس اشياءهم ولا تعوا في الارض ففسد بطون جميع الاسواق ثم يبيع
الناس من رده عن الصادق ان من قال من لم يتفق في دينه ثم اتجر يوطئ في الشئ ما ينبغي ان يجتنب الانسان في نجاشيه حسنة استباح ليليا
ودم المشركه كتمان العيوب التي يترى على البيع والربوا ولا يجوز لاحد ان يغش احدا وان قال انسان من الناس فبا يبيع له ويشترى به لا يجز عليه
فيما لا يصح فيما يفعله اكل احد ان قال انسان للنجاشي اني ان ذلك من عنده ومن خاصه لا ويجتنب بيع الثياب في المواضع المظلمة التي
لا يستقر فيها العيون وينبغي ان يكون بين الناس في البيع الشري يكون الصبر عند بمنزلة الكبر السالك بمنزلة الماكس في المسيحية بمنزلة البصر
في المذاق ولا يفضل بعضا على بعض ان قال لعنهم علم احسن اليك باع من غير بيع وكل اذا عامله مؤمن فليجهد لا يبيع عليه ولا في
والصبر فيه ويقنع ايكم مع الاضطراب لا بد له من اليسر ينبغي ان يغفل من استقاله ويكره السوقيين بين طالع النفس فاخذ الى سوية
ان فلا يكون اول من يدخلها فادخلها سال الله نعم من خيرها وخير اهلها وعود به من شرها وشر اهلها فاذا اشرك شيئا شهد الشهادتين
نكر الله ثم فانه لم يبق في الشئ من سأل الله ان يبرئ من خيرها فانه لم يبق في الشئ من سأل الله ان يبرئ من خيرها فانه لم يبق في الشئ من سأل الله ان يبرئ من خيرها
لا يبالا من لا من شاء في خيرها يجتنب ما مله في العاها والمخادفين ولا ينبغي ان يتخاطب احدا من الاكراد ويجتنب مبايعتهم حسنا فانهم
يخون من انكهم وينبغي لمن اخذ شيئا بالوزن ان لا يخذ الا انا فادعوا انا اعطاء لا يعطيه ولا ليجادوا كالي لا يكيل لا دافيا فان كان من لا يحسن
الكيل الوزن فلا يتعرض له ويولي غيره لا ينبغي ان يزن متاعه ما من يخرجه ويكرم دمه بل ينبغي ان يتخاطب فيه بربه ثم يكون
كله ظاهرا ولا ينجي ان يشوب اللبن بالماء لان ذلك لا يبين لا ينجي وينبغي الا يطلب الغاية فيما يبيع فيشترى من الربح وليقنع باليسر اذا
تسر عليه نوع من التجارة فليتحول منه لغيره ويكون الاستحسان من الثمن بعدا لصفقة وعقد البيع من باع شيئا لغيره ولا يشتر
لنفسه ان ذاق منه على ما يطلب الخال لا يعلم من صاحبه اذن من حجة وانا فادعوا الناس على المتاع فلا يربح في المتاع فادعوا
المتاع فادعوا ان شاء ولا يجوز لاحد ان يدخل في شواخي لمؤمن **باب الاحتكار** الاحتكار هو حبس المحطة والشيء
والتمرد الربيب الثمن من البيع لا يكون الاحتكار في نفق سكوته الاحتكار وانما يكون الاحتكار اذا كان بالناس حاضرة شيئا في شئ
منها ولا يوجد في البلد غيره فادعوا مع وجود ما له فلا باس ان يحبس صاحبه يطلب تلك الفضل متصفا على الناس الطعام ولم يوجد الا
عنده احتكره كان على السلطان ان يحبره على بيعه يكرهه عليه لا يجوز له ان يحبره على سعره بغيره بل يبيع به ما يرضى الله نعم ولا يمكن
حبسه اكثر من ذلك فاحذر الاحتكار في الغلظة الاطعمة فاشد اياهم في الرخص حال السعداء بقوبوا واما فاعدا الاحتكار لغيره
فلا احتكار فيها ولا صاحبها ان يبيعوها بما شاؤا من الاستحوا في اى وقت شاؤا ليس للسلطان ان يحبسهم على شئ منها واما التلغ في رواف
يستقبل الانسان الا متغذ التاجر على اخلاص اجناسها خارج البلد فيشترىها من اربابها ولا يعلمونهم فيسعر البلد من فضل تلك فقد
ارتكب مكره هالما في ذلك من الغايبات والمغالطات وكل ايضا يكره ان يبيع حاضرا ليه لقلته بصيرة بما يبيع في البلاد وان لم يكن شئ من ذلك
مخطوفا لكن ذلك من المتشبه واحد التلغ في وقت واحد اربعة فاسمح فان زاد على ذلك كان تجارة وجلبا ولم يكن تلفيا **باب قول**
والحكاه ما ما يصح فيه ما لا يصح ان يخطو في شريعة الاسلام قال الله نعم واحل الله البيع وحرم الربوا وقال تعيى
الله الربوا وبرئ الصدقات وقال نعم فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقال الذين ياكلون الربوا الا يقولوا الا كما يقول الله
يتجمل الشيطان من المس لا يردد الصادق انه قال درهم ربوا اعظم عند الله ثم سبعين مثله كل ما بان ان يحصر فينبغي ان يعرف الانسان
ليجتنبه من ركب الربوا يحيا لزم يعلم ان ذلك مخطوفا فليست غفرا الله ثم في المستقبل ليس عليه فيما مضى شئ موقه علم ان ذلك

كتاب النجاشي

يعلم ان بيع الانسان الف درهم ودينار بالف درهم من ذلك الجسد ومن غيره من الذمهم فان كان الذمهم لا يستحوذ الف درهم في الحال
 كالتا باس ان يجعل له الدينار شيئا من الثياب وغيره من المتاع او غير ذلك ليعتاقه من الربوا ويكون ذلك نقدا ولا يجوز شيئا
 لا باس ان يبيع الف درهم صحاحا والعاغلة بالعين صحاحا او الفين غلة ولا يجوز ذلك شيئا وكذا لا باس ان يبيع دهما بدينار
 مع حياضه خاتم او غير ذلك من الاشياء وان باع الانسان دهما بالدينار لم يجز له ان يخذل بالدينار ما كان ماله الا بعد ان يغير
 الدينار ثم يشتري بهما دهما اذا اشترى شيئا في نفسه او دهما بدنا يرد نقدا حدهما الذي يرد عن نفسه عن صاحبه جعل نقدا
 عند بيعه عليه ثم اذا كان يشتري منه حصته بالدينار اليه لم عليه من ثمنها اذا اقل منها اذا اكثر لم يكن بربا بل لا باس ببيع دينارا درهم بدينار
 وكذا لا باس ببيع درهم ودينار بدينار فيكون ذلك نقدا ولا يجوز شيئا ولا يجوز اتفاقا للذمهم المحمول عليها الا بعد ان يبين حالها
 ولا يجوز بيع الفضة اذا كان فيها شيء من لسر او الرصاص او الذهب وغير ذلك الا بالدينار اذا كان الغالب للفضة فان كان الغالب للذهب
 والفضة الاقل فلا يجوز بيعه الا بالفضة ولا يجوز بيعه بالذهب شيئا اذا لم يحصل العلم عقدا كذا واحد منهما على التحقيق فان تحقق ذلك جاز
 ببيع كل واحد منهما بغيره مثلا بمثل من غير تفاضل ولا باس ان يعطى الانسان غيره دهما ودنا يرد نقدا عليه ان ينقد هاهنا اياه او
 اخرى مثلها في العدة او الوزن من غير تفاضل فيه ويكون ذلك جائزا لان ذلك يكون على جهة القرض لا على جهة البيع لان البيع للثابت
 لا يجوز الا مثلا بثل نقدا ولا يجوز شيئا وجوه الفضة لا يجوز بيعه بالذهب ولا يجوز غير الفضة وجوه الذهب لا يجوز بيعه بالفضة
 او بغيره غير الذهب وجوه الذهب الفضة معا يجوز بيعه بالذهب الفضة معا ولا يجوز بيعه بغير الذهب الفضة فان بيع كان ثمنه للفضة
 المساكين فيقتل به عليهم لان ذلك لا بد بالذين لا يقيمون وجوهه لاسرهم الخاضع لاسرهم لا سلف فيرد دهما ودنا يرد نقدا
 الغالب عليه وان كان فيه فضة يسيرة او ذهب قليل الا اذا كان المصاغ من الذهب الفضة معا ان كان مما يمكن تخليص كل واحد منهما
 من صاحبه فلا يجوز بيعها بالذهب في الفضة وان لم يكن ذلك فيها فان كان الغالب فيها الذهب يبيع الا بالفضة وان كان الغالب فيها الفضة
 لم يبيع الا بالذهب فان كانا التفاضل ببيع بالذهب الفضة معا فان جعل معها شيء اخر من المتاع كان اقل احوط والسبب المحال ان الذهب
 الفضة فان كانت محلاة بالفضة وعلم مقدما فيها جاز بيعها بالذهب الفضة نقدا ولا يجوز شيئا ببيع بالفضة فيكون ثمن السيف أكثر
 مما فيه الفضة كان جائزا وان كان اقل لم يجز له ان يبيعها في ثمنها الا ان يسويها لسيفه ليسر وكذا الحكم فيها اذا كانت محلاة
 بالذهب علم مقدما فيها ببيع بثمنها او اكثر منه بالذهب لا يجوز بيعها باقل مما فيها من بالذهب لا يجوز بيعها بالفضة سواء كان اقل مما فيها
 من الذهب اكثر اذا كان نقدا ولا يجوز ذلك شيئا على حاله حتى يعلم مقدما فيها وكانت محلاة بالفضة فلا يباع الا بالذهب وان كان
 محلاة بالذهب يبيع الا بالفضة ويجوز اخر سوا الجنسين من السلع المتاع ومضى كانت محلاة بالفضة واذا واد بيعها بالفضة ليس له طريق
 الى معرفة مقدما فيها فليجعل معها شيء اخر يبيع بالفضة وان كان أكثر مما فيه فغيرها لم يكن بربا بل كالحكم فيما كان من الذهب
 ولا باس ببيع السبب المحلاة بالفضة شيئا اذا تقدم مثل ما فيها من الفضة ويكون ما يبقى من السبب والفضة لا يجوز ان يشتري الانسان
 سلعة بدينار غيره درهم لان ذلك يجوز وداهم يحصل مع الانسان دهما محمول عليها لم يجز له صرفها الا بعد بيانها ولا اتفاقا وان
 كانت صادقا لثمنها بالدينار ومن قرض غيره دهما ثم سقط ذلك الذمهم جاز بيعها لم يكن له عليه الا ان يرد الفضة اليه افرضا اياه او سرقا
 قيمته لو قتل اليه افرضا فيه بالشرط في العفو لا يجوز ان يبيع الانسان الا ما ليس عنده ولا يملكه ما يملكه في الحال فان باع
 ما لا يملكه كان البيع موقوفا على صلحته ان امضا موقوف ان لم يرض كان باطلا فان باع ما يملكه ما لا يملك في صفقة واحدة مضى البيع فما
 يملك وكان موقوفا حسب بناءه فاذا باع ما يجوز بيعه من جملة ما يملكه ما لا يجوز بيعه من المخطوطة مضى البيع فيما يصح بيعه بطل فيما لا
 يصح البيع فيه واذا باع فلا ينفذ البيع الا بعد ان يرضى البائع بالاذن فان لم يرضى كان لكلا احدهما فاضح البيع والخيار ومضى شرط
 المتاع على البائع مدة من الزمان كان ذلك جائزا ما كان فان هلك المتاع في تلك المدة من غير قرض من البائع كان من مال
 البائع دون مال المتاع وان كان بقرض من جهة كان من ماله دون مال البائع وان هلك بعد انقضت المدة كان من مال المتاع
 البائع على حاله اذا باع الانسان شيئا ولم يقبض المتاع ولا قبض الثمن ومضى المتاع كان العقد موقوفا الى مدة ثلثة ايام فان تجاوز الثمن
 في مدة ثلثة ايام كان البيع له وان مضى ثلثة ايام كان البائع ملط بالمتاع فان هلك المتاع في هذه الثلثة الايام ولم يكن مقبضا اياه كان
 من مال البائع دون مال المتاع فان كان مقبضا اياه فان هلك في هذه الثلثة الايام كان من مال البائع على كل حال لان الخيار بعد
 انقضاء الثلثة الايام اذا اشترى الانسان عقارا او رصنا وشرط البائع ان يرد على المتاع بالثمن الذي ابتاعه بقرض ببيعته كان البيع
 صحيحا ولم يرد في ذلك الوقت وان مضى الوقت لم يجرى البائع كان بالخيار فيما بعد بين رده امساكه فان هلك في مدة الاجل لم يرد

والمراد بالخلاصة

في حكم النجاشي

كتاب النجاشي

للمتاع من أجل مثل ما لا يجوز ان يبيع الانسان متاعا راجحة بالنسيئة الى اصل المال بان يقول يبيعك هذا المتاع بمئة عشرة
واحدا واثنين بل يقول بذلك من ذلك هذا المتاع على بكذا ولبينك اياه بكذا بانا اذ اردنا ان نقوم بالتاجر متاعا على التواضعة بفن معلوم
وقال له بعد فماد شئت على راس المال من ذلك القيمة لم يكن ذلك جائزا وان لم يؤجله ليبيع فان باع التواضعة للمتاع بالزيادة على ما
قوم عليه كان له وان باع براس المال لم يكن له على التاجر شيء وان باع به باقل من ذلك كان غنا منا لتمام القيمة فان ود المتاع ولم يبعه
ولم يكن للتاجر الا متاع من اخذه ومضى اخذنا التواضعة للمتاع على ما ذكرناه فلا يجوز له ان يبيعه من راجحة لا يذكر الفضل على القيمة في الشراء
وان قال التواضعة للتاجر خبره بفن هذا المتاع وبيع على يده كذا وكذا ففعل للتاجر ذلك غير انه لم يؤجله ليبيع ولا ضمن له هو الشراء
بائع التواضعة بزيادة على راس المال الثمن كان ذلك للتاجر له اجر المثل الاكثر من ذلك ان كان قد ضمن الثمن كان له ما زاد على
على ذلك من البيع للتاجر اكثر من راس المال ثمرة معه اذ قال الانسان لغيره اشترى لي هذا المتاع واذا بدك شيئا فان اشترى
التاجر ذلك لم يلزم الاخذ ويكون في ذلك بالخيار وان شاء اشتراه وان شاء لم يشتري ومضى اخذ الانسان من تاجرا لا واشترى من متاعا
يصلح له ثم جاء به الى التاجر ثم اشتراه منه لم يكن بذلك باس اذا كان قد نأى عنه في الشراء ويكون التاجر محيرا بين ان يبيعه بين ان يبيعه
فان كان شراؤه لنفسه فامضى المال لم يكن للتاجر عليه سبيل لا باس ان يبيع الانسان متاعا باكثر مما يشترى في الحال بنسيئة اذ كان
المتاع من اصل المعرفه فان لم يكن كذلك كان البيع مرفوضا وانا اشترى الانسان فيا باجاعة بفن معلوم ثم قوم كل ثوب منها على حدة مع نفسه
لم يجز له ان يجبره بذلك لغيره لان يبيعه من راجحة لا بعد ان يبين ان ما تقوم ذلك كذا وانه اشترى الانسان متاعا جازلا ان يبيعه في الحال
وان لم يقبضه يكون فضل المتاع التاجر فيضاعفه وانا اشترى انسان فيا باجاعة فلا يجوز ان يبيع خيارا راجحة لان ذلك لا يقبض وهو محمول
فلا يجوز ان يشترى الانسان ثوبا بدنيا الا وهما لا يجهول اذ باع الانسان المتاع من راجحة فلا بد ان يذكر الفضل لذو ذن وكيفية الصفة
في يوم وزن المال ليس عليه شيء من ذلك اذ باعه مساو ولا يجوز بيع المتاع في عدل محض فتعجب مشددة الا ان يكون له ما زاد على ثوب
منه على صفة المتاع في الوان وقاداره فان كان كذلك جاز يبيعه اذ نظرت له المتاع وناه موافقا لما وصف له وذكر كان البيع فاضيا وان كان
يخلو ذلك كان البيع مرددا ومن امر غير ان يبتاع له متاعا وينقده من عند النفس عنه فاشتراه ونقده عنه ثم بشره بالمتاع اوله
كان من قال الامر ومن المتاع **باب الجيوب الموحية للرجل** من اشترى شيئا على شرط الصحة والسلامة ثم ظهر له فيه عيب
وجوزعه لبيع لم يكن قد تبرع صاحبه له من العيوب كلها كان له ان يرد المتاع وليسترجع الثمن انشاء او يظا الى الارش بن قيمة المتاع صحيحا
وبينه معيبا وليس للتاجر عليه ان يبيع عليه في ذلك خبا ومضى كان البائع قد تبرع الى المتاع من جميع العيوب لم يكن له الرجوع عليه في شيء من ذلك
وان لم يفضله العيوب في الحال والافضل ان يفضله العيوب كلها ويظهرها في حال البيع ليقع العقد عليه مع العلم بها الجع ليس ذلك
بواجب بل يكفي التبرع من العيوب وفيه اختلاف للبايع المشتري في العيب كذا للبائع ان هذا العيب حدث عند المتاع ولم يكن في المتاع وقت
يتقى باه وقال المتاع بل باعته معيبا ولم يحدث فيه عيب لم يكن لاحد ما بينه على دعوى ان كان على البائع العين بالله انه باع صحيحا
لا عيب فيه فان حلف برئ من العيب فان لم يحلف كان عليه لدرك منه اذ قال للبائع بعث على البرائة من العيوب وانكر المتاع ذلك فعلى
البائع المينة فيما ادعى فان لم يكن معه بينة حلف المتاع ان لم يتبرأ اليه من العيوب باع على الصحة فاما حلف كان له ان يرد انشاء اوله
العيب حسب ما قد سنا ومضى اختلاف هذه الجعة في قيمة عمل على اوسطا القيمة بقا ذكره فان كان المبيع جملة وظهر العيب في البعض كان المبيع
ادش العيب في البعض الذي جد فيه وان شاء وجميع المتاع واسترجع الثمن وليس له رد المبيع من ماسوا ومضى احد المشتري حدثا في المتاع لم
له بعد ذلك رد وكان له الارش بن قيمة صحيحا ومعيبا سواء كان احدا ثما احد فيمنع علمه بالعيب ومع عدم العلم وليس علمه بالعيب
وفوقه ليس بموجب لرضا ومضى حدث فيه حادث فيضاد الى العيب لانه كان فيه كان له ان يرد المتاع لانه كان فيه فشا ببقاء اياه ولم
يكن له ان يرد شيئا حدث عنه في حاله من ابيع امره فظهر له فيها عيب لم يكن علم به في حال بقاءه اياه كان له ان يرد ها واسترجع ثمنها
او ادرش العيب ان لو لا يجبر على واحد من الامرين فان وجد بها عيبا بعد ان دفعها لم يكن له رد ها وكان له ان يرد شيئا حدث عنه في حاله
ان يكون العيب من قبل قبل ان يرد ها على كل حال اذ علمها او لم يعلمها وبرد معها اذ اوطاها نصف عشر قيمتها ومضى جد عيبا فيها فبند
ان يعتمها لم يكن له رد ها وكان له ان يرد شيئا حدث عنه في حاله بعد ان يرد ها او عيبا فيها كان محيرا بين الرد وادش العيب بها لانه كان له
ذلك لان العيب راجحة له ان يرجع منها وليس كذلك العقب لانه لا يجوز الرجوع منه على حاله من ربا لثا المصرا وهي الرجوع بايها
في نفعها اللين يومين او اكثر من ذلك لم يجزها ليدلها به على المشتري فليظن اذا راى من عيبها ومحلها لئها انه لن يومها لثا لثا
واذا رد ها ومعها قيمتها احتلب من لئها بعد اسقاطها اعقب عليها الى ان عرف حالها ويرد العيب الا ما من احداث العيب مثل

من نكبت لنهائير

الجنان والجنون والبرص ما بين وقت الشراء وبين السنة فان ظهر بعد مضي السنة شيء من ذلك لم يكن له رد شيء من ذلك على حاله
 ابق المملوك من عند المشتري ثم وجدته لم يكن له رده على البائع بالعلي ولا الا ان يعلم انه كان قد باق ايضا عنه فان علم ذلك كان له
 رده عليه استرجاع الثمن وما يحدث من العيب في شيء من الحيوان ما بين حال البيع بين الثلاثة ايام كان للبائع رده ما لم يحدث فيه عيب
 واذا حدث بعد انقضاء الثلاثة ايام لم يكن رده على حاله الا ما استثنينا من احداث السنة ومما حدث في مدة الثلاثة ايام فيه حدثا جديدا
 فيه عيبا لم يكن رده ومن اشترى جارية على انها بكر فوجدها نيبا لم يكن له ردها ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد
 يذهب من العلوة والثروة ومن اشترى جارية لا تحبض في مدة سنة اشهر مثلها تحبض كان له ردها لان ذلك عيب من اشترى دابة او ثورا
 ووجد فيها داء بائنا كان يعلم ان ذلك يكون فيه لم يكن له رده وان لم يعلم ذلك كان له رده ومن اشترى شيئا ولم يقضه ثم حدث
 فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك اذا قبض بعضه لم يقض البعض الاخر كان الحكم فينا ما اخذه اذا حدث
 فيه حادث حسبنا قد مضى وقت هلك المبيع كله كان من مال البائع دون مال المتاع **باب السلف في جميع المبيعات**
 السلف ما يترجى جميع المبيعات اذ جامع شرطين احدهما تمييز الجنس من غيره من الاجناس عديدا بالوصف والثاني ذكر الاجل فيه فان
 ذكر الجنس لم يجز بالوصف كان البيع باطلا وان ذكر الجنس والوصف لم يذكر الاجل كان البيع غير صحيح فالجامع الشرطين معاصم البيع كله
 شيء لا يتحد بالوصف لا يمكن ذلك فيه لا يبيع السلف فيه ولا يجوز ان يكون ذكر الاجل بما لا يتعين مثل تقدم الحاج ودخول القطار
 وادراك الغلات وهبوط الراجح ما يجري مجراها وانما يصح ذلك ما يذكره من السنين والاعوام والثوب والايام فاذا اسلف انسان في شيء
 من الثياب فينبغي ان يبين جنسها ويذكر صفاتها ويصف طولها وعرضها وغلظتها وان اخذ بشيء من ذلك كان العقد باطلا ولا
 يجوز ان يذكر في الثوب لشاة انسان بعينه او غزال امرأة بعينها فان اشترى ذلك كان البيع باطلا واذا اسلف في طعام او شيء من
 الغلات فليذكر جنسه يبين وصفه فان لم يذكره لم يبيع البيع ولا يذكر ان تكون الغلظة من رضى بعينها او من قرية مخصوصة فان اشترى
 ذلك لم يكن البيع مضمونا لانه اذا اشترى الحنطة مثلا من رضى بعينها ولم يخرج الارض المحنطة لم يلزم البائع اكثر من رد الثمن ومما اشترى
 ولم ينسب له رضى بعينها كان لازما في ذمته ان يخرج منه ولا بأس ان يسلف الانسان في شيء وان لم يكن للسلف شيء من ذلك غير
 ان احضر لوقته اشترى واداه اياه ولا يجوز السلف فيما لا يتحد بالوصف مثل الجنز والورد واليا والماء لان ذلك تحديد لا يمكن وصفه
 لا يختلط به سوا ولا بأس بالسلف في الحيوان كله اذا ذكر الجنس والوصف الانسان من الابل والغنم والدواب البقر البغال والحمير والقطر
 وغيرهما من اجناس الحيوان واذا اسلف الانسان في شيء مما ذكرناه ثم حله الاجل لم يكن عند البائع ما يوفيه اياه جانا باخذ منه راس
 المال من غيره زيادة عليه فان اعطاه البائع ما لا يجعل اليه ان يشتر لنفسه ما كان باعده اياه وكله في ذلك لم يكن به رضى الا فضاء لان
 يتولى غيره وان حضر الاجل قال البائع خذني بهتملا لان جازله ان اخذ منه في الحال ما لم يزد منه على ما كان اعطاه اياه فان زاد على
 ذلك لم يجز بيعه اياه هذا اذا باع بمثل ما كان اشترى من السلف ان اختلف الثمنان بان يكون كائن قد اشترى بالدرهم والدينار
 وما عدا اياه في الحال بشيء من العروض المتاع او الغلات والاربع والحيوان لم يكن لذلك بأس ان كان لوقوم ما يعطيه في الحال
 على ما كان اعطاه اياه ولا بأس بالبيع في نسوك الغنم اذا عين الغنم وشوهدا للجود ولم يجز ذلك مجمولا ولا بأس ان يبيع الانسان ما هو
 موجود في الوقت فان لم يكن حاضرا بالصفة فاذا حضره وكان على ما وصف كان البيع ما صفا فان لم يكن كذلك كان البيع مردودا ولا بأس
 بالسلف في الفواكه كلها اذا ذكر جنسها او لم ينسب اليه شجرة بعينها ولا بأس بالسلف في الشجر والنباتات لم يذكر ان يكون من مسموم بعينه وكما
 بعينه فان ذكر ذلك كان البيع باطلا ولا بأس بالسلف في الالبان والهنون اذا اجناسها ومعنى اعطى الانسان غيره دراهم او دنانير اخذ منه
 شيئا من المتاع ولم يباعه في حال ما اعطاه المال كان عليه المتاع بغير يوم يقضه دون يوم قبض المال ولا يجوز ان يبيع الانسان ما
 على غيره في اجل لم يكن قد حضر قنوه ما يجوز له بيعه انا حلا الاجل فاذا حضر الاجل جازله ان يبيع على الذي عليه وعلى غيره من الناس ان
 باع على غيره واحال عليه بالمتاع كان ذلك جائزا وان لم يقض هو المتاع ويكون قبض المتاع الثاني قبضه عنه وذلك فيما لا يكال ولا
 يوزن ويكره ذلك فيما يدخله الكيل الوزن فان وكل المتاع منه قبضه ويكون هو صانعا لم يكن بذلك بأس على كل حال ولا بأس
 ببيع الانسان ما اكناه غيره من الناس بصدقه في قوله غيره ان اراد بيعه لم يبيع الا بعد الكيل وكل ما يكال ويوزن فلا يجوز بيعه
 جزا فاكلك حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيعه جزا فاذا اشترى الانسان شيئا بالكيل والوزن
 وغيره فزاد ذلك ونقص منه شيء لم يكره لا يكون مثله غلظا ولا نغديا لم يكن به رضى ان زاد ذلك نقص شيئا كثيرا لا يكون مثله الاغاطا
 ولا ثيابا وجب عليه رده على صاحبه ما كان فيما يقض بالجنان ان شاء طال به رده وان شاء تركه ومن اسلف في متاع موصوف اخذ رده

باب السلف في جميع المبيعات

صفحة ٢

كتاب النجاشي

بيع النجاشي

برضا منه كان ذلك جائزا وكذا عطاءه فوق ما وصف برضا من الله باعده لم يكن به راس ولا بأس بالسلف في الصلوات والشعر والوبرا ذكروا
 الوزن فيه فان اسلف في القوم شرطه صواب فحاشا لبعضنا كما ينالنا كان لم يكن به راس ولا بأس بالسلف في الصلوات والشعر والوبرا ذكروا
 بالبر بل ينبغي ان يشترط في كل واحد منهما على حدة لا بأس بالسلف في بعضين بخلافين كالمنظرة والاذن والذئب والذئب والذئب والذئب
 ما اشبهت ذلك بعد ان يذكر المبيع يميز الوصف يذكر الثمن والاجل على ما تقدمنا به **باب بيع العسل والنجاشي** فخرجنا وما يجوز
 بيعه ما لا يجوز قد بينا ان ما يباع كمالا او ذكرا فلا يجوز بيعه جزاء فان بيع كل البع باطلا فان كان ما يباع وهذا بعد ذنبه جاز ان يباع
 ثم يعين مكيال منه ويؤخذ الباقى على ذلك الحشا وكذا ما يباع بالعدد لا يجوز بيعه جزاء فان تعدد عدده منه وذو مكيال عدل
 احدا لبايعه على حشا ولا يجوز ان يباع اللبن في الصنع من اربع ذبذبات من اللبن واشتراه مع ما بقى في ضرره في
 الحال وفي مدة من الزمان وان جعله من غير الخبز كان لحوط ولا بأس ان يعطى الانسان الغنم والبقر بالقيمة مده من الزمان فيشتر
 من الله اهل ولا يذنبوا له من اعطاء ذلك بالذهب لفضله اجوده في الاحتياط ولا يجوز ان يبيع الانسان اصوات الغنم وشعرها على
 ما يظن هو ما فان زاد بيع ذلك جعله ما يشاء الخ فان لم يكن ما به البطون حاصلا كان الثمن في الاخر ومما يشترط اصوات الغنم مع ما به بطونها
 في بيع عسل احد كان لا يبيع حيا واصفا ولا يجوز ان يبيع الانسان ما يضر بشيئ من ذلك كالحول ولا بأس ان يبيع الانسان
 في او يبيع شيئا معلوما جزاء رؤس اهل الذمة وخارج الارضين وثمره الاشجار وما به الاجام من المملوك اذا كان قد اذنك شيء من هذه
 الاجناس كان البيع في عتقه احد لا يجوز ذلك فاما ما يدرك منه شيء على حاله لا بأس ان يشتر الانسان تبين البعد لكل كره من الطعا
 في نفسه بشيء معلوم وان لم يكل بعد الطعام واذا اشترى انسان من غيره شيئا من الفصيل طنا ما معرفه فزاد يبيعه ما عثره شاهد لها
 في ذلك الفصيل ان يقبضه من من ماله البائع ومن قال بالمتاع لان الله اشترى منه في ذمته ولا يجوز بيع ما به الاجام من المملوك لان ذلك
 لا يجوز فان كان فيها شيء من الفصيل شتر به واشترى منه ما فيها من المملوك لم يكن به راس ولا بأس ان يبيع الانسان ما به الاجام من المملوك لان ذلك
 الاجزاء كان البيع ما فيها ولا بأس ان يند نظره والتمسك الوثيق وغيرها شيئا معلوما اذا كان ذلك مغنايا بين النجاشي ويكون مما يند
 كحذارة ويقبض لغيره ولا يكون مما يند ولا ينقص ان كان مما يند ولا ينقص لغيره على حاله من وجده عند سرقة كان عاده ما لها الى
 ان يملك بينه ان اشترى ما واشترى ما مع العلم بانها سرقة كان لصاحب السرقة اخذها فلم يكن له الرجوع على البائع بالثمن فان لم يعلم
 ان انما سرقة كان له الرجوع على بايعها اذا كان موجودا فان كان قد مات دج على رشفه بالثمن ولا يجوز ان يشتر من المظالم شيئا يعلم ان ظلم
 رشفه ولا بأس ان يشتر منه ما لم يعلم كانه علم ان بايعه ظالم وتجب تلك الفضل لا بأس بشرائه ما باخذ السلطان من الغلات والتمسك
 في الاثام على جهة الخراج والكوكة وان كان الاخذ لغيره مستحق في ذلك من غضبه غيره متاعا باعده من غيره ثم وجد صاحب المتاع عند
 المشتري كان له ان يتراعده من يده فان لم يجد حتى هلك في يده المتاع وجع على الغاصب قيمته يوم غضبه باه الا ان يكون المشتري علم ان يتراعده
 واشترى له يتراعده قيمته لصاحبه لا بدك على الغاصب فيما عثره لصاحب المتاع فان اختلف في قيمة المتاع كان القول قول صاحب المتاع
 بالله ثم وموافقا لمقتضى منه البيع لم يكن له بعد ذلك سرقة على المتاع وكان له الرجوع على الغاصب بقض من الثمن وفيه من ايتش
 بيعا فاما من المالك المبيع في يده او حدث فيه مناد كان ضامنا لقيمه في هلاكه ولا راسا يقص من قيمته لشأده ولا بأس ان يشتر
 الانسان على البائع فيما يشر به منه شيئا من هذا لم يشتر في بقاء على ان يقص او يحيط او يصغره ما اشبهت ذلك كان البيع ما فيها
 ويلونه ما شرط له لا يجوز له ان يشترط ما ليس بمقتضى مثل ان يبيع الذئب على ان يجعله سبيل او الرطب على ان يجعله جزاء ان باع ذلك
 يشترط ان يدعى في الارض والشجر في وقت غابره بالمتاع كان البيع حيا ولا بأس ان يبيع الانسان ثوبا ويشتري منه نصفه ونشأه او ثوبا
 منه من الاذرع لان ذلك معلوم ولا يجوز ان يبيع متاعا يدينه غيره وهم لا يترحمون ولا بأس ببيع البجارج من الثياب الباع من الوش
 ولا يجوز بيع المسوخ منها على حاله لا بأس ببيع عظام الفيل اتحان الاستطام منها وغيرها من الالات ولا بأس باستعمال ما يعمل منه ولا
 يشتر الانسان الجلود الا من يشق من جهته ان لا يبيع الا ذكيا فان اشترى من لا يثق به ولا يجوز له بيعها على انها ذكيرة بل يبيعها كما اشترى
 من غير ضمان ولا بأس ببيع الخشب من يتخذ منه ملاهي وكل بيع الغنم من يجعله جزاء ويكون الاثم على من يجعله كك واجبات لك فضل
 وبكره استعمال الصلوات عليه الثأثيل لا بأس باستعماله في الفرس ما يوطا بالارجل لا بأس ببيع الجير به الد وبيع انواع الابريش
 ولا يجوز لبسه للرجال الا الصلوة فيه الا ما كان محتاطا حسب ما بيناه فيما مضى من كتاب الصلوة ولا يجوز بيع شيء من الكلاب الا كالكلب الصيد
 خاصة ما نزل لا بأس ببيع الكلب المتاع بغيره والجو سوا ما باع ما لا يجوز بيعه للسلطان من الحر والخنزير وغير ذلك ثم اسلم كان له ان يطالبه بالقرض كان
 حلالا لو اذ اسلم وفي ملكه شيء من ذلك لم يحجز له بيعه على حاله فان كان عليه من جاز ان يقول في بيع ذلك غيره من ليس به علم يقتضي

كتاب النجاشي

من كتاب النماذج

وينبغي ان يقول بنفسه ان يقول عنه غيره من المسلمين من غضب غير ما لا واشتق سبحانه كان الفرج حلالا له عليه زور
 المال ولا يجوز له ان يبيع برفان حج بلم يجزئ عن حجة الاسلام وكل شيء من المطعوم والمشروب يمكن الانسان اختياره من غير انفسائه
 الادوية الطبية المستخرجة من النبات والحيوان والجمادات لا يجوز بيعه بغير اختياره فان بيع بغير اختياره كان البيع غير صحيح
 المتبايعان فيه بالخيار فان تراضيا بذلك لم يكن بربا من مالا يمكن اختياره الا بائنا حله اهلكه كالبعض الطبخ والقتاء والمناجاة
 واشتبا ذلك فابينا عرجا يتر على شرط الصحة او البرائة من العيوب فان وجد فيها فاسد كان للمبتاع ما بين قيمته صحيحا ومعيها او فاسدا
 ود الجع استرجع الثمن وليس له رد المعيبين ما سواه ولا ما من ابتاع الا على شرط الصحة على البرائة من العيوب الية الا فاضل ان يوكل
 الاعوان بشرى له ما يريد ولا يقول ذلك مع التمكن وحال الاختيار واذا ابتاع الاعوان شيئا بشرط الصحة فكان معيبا كان بالخيار في
 رده او ارش له لعل لان يكون قصر فيه على ما بيناه في باب العيوب واذا ابتاع الاعوان شيئا بشرط البرائة من العيوب لم يكن له بعد ذلك
 ولا او ش العيب مثل البصير سواء لا ما من ان يبتاع الانسان من غيره متاعا او حيوانا او غير ذلك بالثمن النسبة ويشترط ان يملكه
 شيئا مبيع او يستلزمه في ثمنه بقرضه شيئا معلوما الى الجلاء فيقرض منه واذا ابتاع على ذلك كان البيع صحيحا وجب عليه ما الوفاء
 بما اشترط فيه واذا ابتاع الانسان او صنفا منها او غير من انفق عليها فاستحقها عليه انما كان للسحق فلع البناء والغرس يرجع
 البائع على البايع بقيمة ما ذهب منه فان كان باع من قدامه كان ذلك لربا لا يرضى عليه للغارس وانفق وجرة مثله في عمله فان نسل الاثر
 بالغرس كان له ما عليه وشر انفسه فيرجع هو على البايع له بذلك من كان له على غيره مال او متاع الى اجل ففعله قبل حلول الاجل
 بالخيار بين بقضه وبين تركه الى ذلك فحلوا الاجل كان ذلك في ضمان المديون عليه ليس له حرج على بقضه قبل حلول اجله واذا كان
 له على غيره مال باجل صلا لم تاجر عنه الى اجل فان عاجبا يرد الى ذلك كان بالخيار وان شاء امضى لاجل الثاني وان شاء لم يمضه حتى تقابل
 المتبايعان البيع انفسج البيع فان عقدا بعدا لا فانه باجل لم يكن للبائع الرجوع فيه وجب عليه الوفاء به لا يبيع بأكراه ولا يشترط الا بائنا
 صاحب لوانع الانسان ملكا لغيره والمالك حاضر فسكت ولم يبال به لا انكره ذلك لم يكن دلا لثمنه على اجازته البيع ولا دليلا على انه ليس
 المبيع ملكا له وكلك لوصالح عليه موصاكت لم يضر الصلح عليه كان له المطالبة به وبيع الا به على الابن اذا كان كبيرا غير جائز فان كان
 صغيرا جاز بيعه عليه **باب الجع السمسار والدلال والناقد والمناك** اجرة الكيال ودون المتاع على البايع لان
 عليه توفيق المتاع واجرة الناقد ودون المال على المتاع لان عليه توفيق المال على الكمال ومن مضى بفسخ البيع الامتعة كان له الرجوع اليه
 على البايع دون المتاع ومن كان منتصبا للشر كان اجره على المتاع دون البايع فان كان من يبيع ويشترى للمناكر كان له الرجوع على ما يبيع من
 جهة البايع واجره على ما يشترى من جهة المتاع واذا وقع الانسان الى السمسار متاعا ولم يصره يبيعه فباعه كان بالخيار بين امضائه البيع وبين فسخه
 فان امره يبيعه ولم يذكر له لا نقدا ولا نسيئة فباع كان صاحب السلعة بالخيار انشاء فسخ البيع ان شاء امضاه وكلان قال له بها مقدما فباعها
 نسيئة كان يقيم بالخيار بين امضائه البيع وبين فسخه على ما قد مضى وان قال له بها نسيئة بذرهم معلومة فباعه فباعه بدين ذلك كان يحجر
 في ذلك بين امضائه البيع وفسخه فان انفق البايع كان له المطالبة بالوسيط بتمام المال فان باعها فباعها بأكثر مما سأل له كان ذلك لفصل السلعة لا
 ان يفسخ البيع بخلاف الوسيط له وخلقه شرطه واذا اختلف الواسطة وصاحب المتاع فقال الواسطة قلت بعه بكذا وكذا وقال صاحب
 المال بل ذلك بعه بكذا وكذا اكثر من الذي قال لم يكن لاحدهما بينة على دعواه كان القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله وله ان يخطئه
 ان وجد بيمينه وان كان قد احدث فيه ما يفسد واسم تلك الواسطة من الثمن ما حلف عليه صاحب المتاع وكل الحكم اذا اختلفا في النقد
 ومضى ملك المتاع من عند الواسطة من غير تفرط من جهة كان المال من مال صاحب المتاع ولم يأنم الواسطة شرفه ان كان هلاكة بقرينة من
 الواسطة كان مضافا لقيمة فان اختلفا في ذلك كان على صاحب المتاع البينة انه قد شرط فيه فان عدهما فاعلى الواسطة اليمين بان لم يصرط
 في ذلك واذا قال الانسان لغيره بعه هذا المتاع ولم يصر لهما فباعه بيمينه كان البايع ماضيا والتمس على تمامها لصاحب المتاع وان تبا
 ما ائله من ثمنه كان مضافا لتمام القيمة حتى يملكها الى صاحب المتاع على الكمال ولا فاعلى الواسطة فيما يغلبه عليه ظالم والدليل في جوده اليمين
 والمبيع على المتاع والبايع دون الواسطة في الابتاع **باب بتياع الحيوان وحكامه** قد بينا ان الشر في الحيوان كله الا
 ايام فان حدث في هذه الثلاثة ايام فيه حدث وملك غيره كان من مال البايع دون المشتري ما لم يحدث فيه المشتري حدثا فان احدث فيه حدثا كان له
 ومما سبه البيع لم يكن له بعد ذلك رده الى ان يجد فيه عيبا يوجب له رده على نا ذكرناه فيما مضى لا يصح ان يملك الانسان احد الدابة ولا احدا
 من اولاده وذكر ان كان واخوه لا واحد من الحرمان عليه مثل الاغتصبا بها وبنات الاخ والعمة والخال والزوجة ان يملك من الرجال من عدا الواسطة
 والولد من الاخ والعمة والخال لهما حصصا لحد من الحرمان لينة ذكرنا في ملكه فانهم يتعقد في الحال ويكون ملكا لادنان ان يملك احدا من زوج

في كل شيء من المتاع
 في كل شيء من المتاع

کتاب و کتب خانہ

من زوجه او حادته وحبها له من ماله ان يفتقر في الحال وكل من ذكرناه من لا يبيع ملكه من جهة النسيب كذلك لا يبيع ملكه من جهة الوضاع ولا يبيع ايضا ان يملك الزوج وحبها له من ماله ان يفتقر في الحال وكل من ذكرناه من لا يبيع ملكه من جهة النسيب كذلك لا يبيع ملكه من جهة الوضاع اشتري شيئا من الحيوان وكان حامله من الامه وغيره ولم يشترط الحمل كان مائة بطنه للبائع ومن المتابع فان اشترط المتابع ذلك كان له ولا يجوز ان يشترط الانسان عبدا ابقاء على الاثنا فان اشتراه لم يفتقر البائع متى اشتراه مع شيء اخر من متاع او غيره كان له العقد ما ضا ومن ابتاع عبدا او امته وكان له مال كان ماله للبائع ومن المتابع اللهم الا ان يشترط المتابع ماله فيكون له ومن البائع سواء كان ماله ماله كثر من ثمنه او قل منه ويجوز ما يبيع باع من الحيوان كما يبيع ببيع جميعه كل بيع الشركة فيه فان ابتاع اثنان عبدا او امته وجدا بغيرها واحد ما الاخر لم يرد لم يكن لهما الا واحد من الامرين حيا من حيثما اشترى جاريته لم يجز له وطؤها الا بعد ان يبيها بجبضه وان كانت من لا يفتقر في نفسه واديعين يوم او ان كانت ايسة من المحض مثلها لا يتحقق له بكن عليها استبراء ويجب على البائع ان يبيها الامه قبل بيعها وفي استبراءها وكان عدلا مضيا جاز للبائع ان يعول على قوله ولا يبيها والا حوط له استبراءها فيما بعد من استحقاق سوق المسلمين عبدا او امته فادعيا الحرير لم يفتقر الى دعوىها الا ببينة ولا يجوز القتره بين الاطفال واما ناهم اذا ملكوا حتى يستقروا ومن اشترى جاريته فاولد لها ثم ظهر له انها كانت معصومه لم يكن للبائع ما كان لها الكما انزعها من يد المتابع وبقض له ما الا ان يرخصه الابا في عرض المتابع الرجوع على البائع بما قبضه من ثمنها وغرم من ولدها ولا يبيع امها الا لولد بعد موث ولا دهن على كل حال ولا يجوز بيع من مع وجوده ولا دهن في ثمنه وبقين بان يكون ربنا على مولاها اذا كانت السيد خلف لم ولد لها واولادها ولا حبله في نصيب لدها فانما حصلت من نصيبه تنقش في الحال ان لم يخلف المثلت غيرها انعتقت بصفيت لدها واستحيت فيها لباية الودعة من غيرها ولا باس ان يشترط الانسان فالبينة الظالمون اذا كانوا مستحقين للسوق لا باس بوطي من هذه صفها وان كان فيها الحسن فخصه لم يصل اليهم لان ذلك قد جعلوا لشبهتهم من ذلك فحمل سعة ومن قال لغيره اشترى شيئا فاشترى والرجع ببيعك اشتراه ثم ملك الحيوان كان الثمن بينهما كما لو زاد في ثمنه كانا يمين بينهما على ما اشترط عليه فان اشترط عليه ان يكون الرجح له ان رجح وليس عليه من الخسر شي كان على ما اشترط عليه الوصية والمولى للنظر في الموال الا ان لا يباي من باس ان يبيع من تالم العبد الامه اذا اراد ان يملك صلاحا له ولا يباي لمن يشترط الجارية من باها فادعيا ثمنها منه من غير حرج في ذلك لا باس بشراء المالك من الكفا اذا اشترى لهم بالجارية واذا انتشرت مملوكا فلا ترقين ثمنه في الميزان لا يفتح على ما جاء في الاختيار ومن اشترى من رجل عبدا وكان عبد البائع فقال للمتابع اذهب بها فاختار لهما شئ ردا اخر وبقين المال فنصيب الشريك باقوا احدهما من عند غيره الذي عتقه منها ويقبض نصف الثمن مما العطا ويذهب في طلب الغلام فان وجد له خراج اياهما شاء ورد النصف لك احده وان لم يجد كان العبد بينهما ضعفين واذا كانت الجارية بين شركاء فزكوها عند احد منهم فوطيها فانه يرد اعنه من الحد بقدر ماله منها من الثمن ويضرب عقدا ما لغيره من القيمة وتقوم الاثرية عادة لدها يلزمها فان كانت لقيمة اقل من الثمن الذي اشترى به الزم ثمنها الاول ان كانت قيمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الاكثر فان اراد واحد من الشركاء الجارية كان له اخذها ولا يلزم الاثنا الذي يشترط في الحال والمملوك ان اراد ان كان مازين في الجاه فاشترى كل واحد منهما صاحبه من مولاة وكل من سبقه بما يبيع كان المبيع له وكان الاخر مملوكا له فان اتفق ان يكون العقد في حالة واحدة اخرج بينهما من خرج اسم كان المبيع له ويكون الاخر مملوكا له وذلك وان اراد اتفاق العقد في حالة واحدة كانا باطلين والا حوط ما دنا وادنا قال مملوك انسان لغيره اشترى فانك اذا اشترى بقتي كان لك على شيء معلوم فاشتراه فان كان للمملوك في حاله قال انك مال لغيره ان يعطيه فاشترى له وان لم يكن له مال في ذلك الحال لم يكن عليه شيء واذا اراد الانسان شراء امته غيره جاز له ان ينظر الى جميعها ونظرا من غير شهوة ولا يجوز له التشر لهما افعلا لا يريد شرائها على حاله ان كان للانسان جادته فجاءت بولد من الزنا جاز له بيعه او بيع الولد ويجوز له ان يبيع بثلث الثمن ويقتصد به ودينقه على نفسه محسب ارادوا التمتع عن ذلك فضل على كل حال فيجب تبليغهم من وطى من ولد من الزنا حافة الطار ما لعقد الملك معاقا كان لا بد فاعلا فليطامن بالماء ون العقد لغيره لثمنين واللفيط لا يجوز بيعه ولا شراؤه لانه حر حكمه حكم الاخر لو لا يجوز للانسان ان يشتر شيئا من الثمن او غيره من الحيوان من جملة القطع بشرط ان يفتقر خياله لان ذلك يجهل بل يفتقر ان يميز ما يريد شراؤه او يعينه بالصفة فاذا اشترى نفسا في شراء ابل او بقرة وغنم وودنا المال وقال واحد منهما ان لي الواس والحلب مالي من الثمن كان ذلك باطلا ويقسم ما اشترى به على اصل المال بالسوية ويحق اشترى الانسان حيوانا في تلك جملة الثلثة لا يباي كان لصاحبه ان يخلعه بالله ثم انما كان في عهد ثا فان حلف برب من الثمن او كان من مال البائع ان امتنع من الثمن لغيره البائع وجب عليه الثمن واذا ابتاع الانسان بغير او بقر او غنما واستثنى الراس الجمل كان شريكا للمتابع بمقدار الراس الجمل واذا اشترى الانسان ثلث

منك النجاة

جوابي مثلك واحدة منهم بشي معلوم ثم جازي الي البيع وقال له بيع هؤلاء الجوارح لك على نصف الربح فبلغ الثمنان منها بفضل واحتمل هو الثمنان لزمنا ان يعطيه نصف الربح فيها باع وليس عليه فيما اقبل شي من الربح ومن شري جارية كانت سرف من رضى الفضل كان له ردها على من اشترها منه واسترجاع ثمنها وان كان قد مات فعليه ورثته فان لم يخلف وارثا استسحب الجارية في ثمنها ومن اعطى مملوك غيره ماله في الجارة مالا يعطى عنه منه ربح فاشترى المملوك اباه واعطاه بعضه الممل ليربح عن حصا الماله ثم اخلف مولى المملوك وورثه الامر مولى الاب لله اشتراه منه فكل واحد منهم قال ان المملوك اشترى بماله كان المحرم ان يرد المملوك على موله الله كان عندا يكون رقاله كما كان ثم اى لفرع بين الثمنان منها افام البينة بانده اشترى بماله سلم الدين كان المعنى فربح بعضه الله لم يكن الى ردها سبيل **باب بيع الثمار** اذا اراد الانسان بيع ثمره من شجره فباعها فلا يبيعها الا بعد ان يصلحها اذا باعها واحدة واحدة وحدها صلحها ان كان كرمها ان يعقل الحصر وان كان شجره الفواكه ان يعقد بعد ما يقطع عنه الورود وان كان نخلا فالحقن جعله ليسر يلقون فان باع قبل ان يصلحها لم يكن البيع ماضيا وفي ملك الثمرة والحال هذه كانت من مال البائع دون مال المبتاع ومضى باعها بعد بله صلحها فان غاسه بفسد ذكته الاخرى وان اراد بيعها في سنة واحدة قبل ان يصلحها ويكون معها شيء من غلة الارض من الحصر وغيرها كان ايضا جائزا واذا كانت الثمرة انواعا كثيرة وبدا صلاح بعضها وادرك جانب بيع الجميع فان هلك منها نوع او خاس كان الثمن في النوع الاخر ومعنى باع الانسان نخلا فلما يربح كانت ثمرته للبائع دون المبتاع الا ان يشترط المبتاع الثمن فان شرط كان له على ما شرط وكل المحكم فيها هذا التخاص في شجره الفواكه ولا يجوز بيع الحصر اذا قبل ان يصلحها ولا باس ببيع ما يخرج حلا بعد الحلا كالباد نجان والبطيخ والثنا والخيار واشباهاها والاحوط بيع كل حمل من ثمره ايا صلحها خرج ولا باس ببيع الرزق طبخا وعلى المبتاع قطعه قبل ان يسئل فان لم يقطع كان البائع بالخيار ان شاء قطعه ان شاء تركه وكان على المبتاع خراج جري ان اشترى الانسان نخلا على ان يقطع حذا فتركه انما كانت الثمرة له دون صاحب الارض فان كان صاحب الارض من كان يبيعها بغيره وثمرها كان له لجزء المتراولا باس ببيع الرطوبة والخم والتجربان وكل وزوا الشجر من الثوب والاس والسناء وغير ذلك ولا باس ببيعها خروطة وخروطة ولا باس ببيع الانسان ما ابتاعه من ثمره بزيادة مما اشتراه وان كان قائما في الشجر ولا يجوز بيع الثمرة رؤس النخل بالثمن كبل ولا جزا فاقوى لما نبه الله النبي عليها وكل لا يجوز بيع الزرع بالخط من ذلك الارض لا كبل ولا جزا فاقوى لمخالفة فان باع بمحطة من غير تلك الارض لم يكن يبراس وكان ناع الثمر بالثمن من غير ذلك النخل لم يكن ايضا بباس لا باس ان يبيع الانسان الثمر بالثمن ويستثنى منها ارطال المعاول وكبلا معلوما واستثناء الربع والثالث والنصف حوط ولا باس ببيع النخل ويستثنى من نخله بعضها او بعضها مذكورا اذا اخصه عنها بالذكر وفي سبيلها من النخل لم يبيعه بالثمن كانت الاستثناء باطلا وفي شريها الثمرة فملك لم يكن للبائعا رجوع على البائع فان كان قد استثنى من ذلك شيئا كان له من ذلك بمحض من غير زيادة ولا نقصا واذا مر الانسان بشي من الفواكه جاز له ان يأكل منها مقدرا وكفايته من غير ان ياكل ولا يجوز له ان يحمل منها شيئا مع الا باذن صاحبها اذا كان بين نفسيين نخل او شجرة فاكلها فاكلها لصاحبها عطف هذا النخل بكذا وكذا رطالا وخنفى ثبته بذلك فاقى الاجر من فعل ذلك كان جائزا **باب بيع الميراث** والميراث من الميراث واحكام الارضين وغيرها اذا كان للانسان شري في فناء فاستغنى عنه جاز ان يبيعه بذهب وقصد وحفظه او شريه وغير ذلك وكله ان اخذ الماه من ثمره عظم في سائبة بغيرها ولم عليها مؤنة ثم استغنى عن الماه جاز له بيعه الا فضل ان يعطيه لمن يحتاج اليه من غير بيع عليه هذه هي المتفاوت الاربع التي هي البينة عنها وفصد لسوا الله في سبيل رادي همم من ان يجلس الاعلى على الله هو اسئل منه للنخل الى الكعب وللزروع الى الشراك ثم يرسل الماه الى من هو دونه مع مره وادون منه وقال ابن ابي عمير الميراث هو موهوم وضع الواو في لا باس ان يبيعه الانسان الحصة من الميراث الكلاء اذا كان في رضة وشاءه بما ثمره فاما غيره فك لا يجوز بيعه لان الناس كلهم فيه شري سواء وقد خص النبي ان يشري لعمرا بالجرم بما تهر والعمرا بالجرم غير وهو المقتله تكون في ذوال انسان لو جاز اخر يجوز له ان يبيعها لغيره بما تهر او لا يجوز له ان يبيعها من باع تحتها فاستغنى منها فخله مقبولة وسطها كان له الميراث بها والخبر منها وله كجزا بدها من الارض وحدها بين بشر لمطعن الى بشر لمطعن اربعون ذراعا وما بين بشر لناضحي الى بشر لناضحي ستون ذراعا وما بين العيين حتما ثمر ذراع اذا كانا لارض صلبة واذا كانت رخوة فالف ذراع والطريق اذا اقتاج عليه صلح فحده سبع اذرع واذا كان للانسان ربح على ثمره لغيره واراد صاحب الثمر ان يشترى الماه في ثمره لم يكن له ذلك الا برضا صاحب الكرم وموافقته والاضيق على اقسام اربعة اقسام منها ارض الخراج وهي كل ارض اخذت عنق بالسيف غنم لارض المسلمين فاطبة

كتاب التجار

في رتبة الشرايين

في الامام

فوق

في رتبة الشرايين

لا يجوز بيعها ولا شراؤها والمشتري فيها الا باذن الناطق في امر المسلمين للناظر ان يقبلها بما شأ من ثلث او ربع او نصف او ثلث او اكثر منه من الزكاة
وله ان يتقل من متقبل الى غيره ويزيد عليه فيقتصر انما مضى مدة زمان القبل له وليس عليه عرض في ذلك منها او صل المصلح وهو ارض اهل
الذمة يصلح لهم الا ان كان على ان يخل منهم شيئا معلوما بحسب طرازه من المصلحة ذلك ان كان كثر ولان يزيد عليهم فيقتصر منهم بحسب طرازه
صلاحا ولا يابعد الا رضين ان يبيعوها متى عاوها انتقلت الحجة بعينها الى دسهم واموالهم وان اشتراها مسلم كانت ملكا ليحوي
له النصيب فيها كما يتصرف في سائر الاملاك وليس عليه فيها اكثر من الزكاة العشرة ونصف العشر حسب قدر ثمنها فاما مضى من الكتاب منها ارض
من مسلم عليها طوعا منهم املك بها وكانت ملكا لهم ليس عليهم اكثر من الزكاة العشرة ونصف العشر يجوز لهم بيعها وهبتها ووقفها والبناء
فيها حسب طرازها دون من انواع النضر ومنها الارض الا نقال هي كل ارض تخلج اهلها عنها من غير قتال الا ارضون الموات ودوس الجبال
والاجام والمعادن وقطاع المملوك فهذا كلها خاصة للامام ويقبلها من شاء بما اذار بغيرها ويبيعها ان شاء محسبا اذ ارض من احيا
ارضا ميتة كان املك بالنضر فيها من غيره وان كانا ارضها ان كانت معدن كان عليان يعطى صاحب الارض طسقا الارض ليس للمالك
انترعها من يده اذ ارض هو راعيا فيها وان لم يكن لها مالك كانت للامام وجب على من احياها ان يؤكده طسقا ولا يجوز للامام انترعها من يده
الغيره الا ان لا يقوم بغيرها كما يقوم غيره ولا يقبل عليها ما يقبله الغير متى اذ اخلج الارض من هذا الجبل المذكور انه ان يبيع شيئا منها
لم يكن له ان يبيع رتبة الارض جدا فلان يبيع ما له من النصيب فيها واذا انتشر الانسان من غيره جريا معلوم من الارض وذن الشئ ثم بيع
الارض فنقص عن المقدار الذي اشتراه كان بالحق بين ان يرد الارض ليرجع الثمن بالكلية بين ان يطالب بغيره من ما نقص من الارض
وان كان للبائع ارض يجب تلك الارض جعليان بوفيه تمام باعها ياد وكب محمد بن الحسن الصفا الى محمد العسكري رجل اشترى
من رجل بيتا في دار له جميع حقوقه ونفقه بيتا اخر هل يدخل البيتا اسفلا ام لا فوقع في ليس له الا ما اشتراه
ما في سهمه موضعه ثم وكبنا ليرة رجل اشترى شجرة او مسكنا في دار بجميع حقوقها ونفقه بيتا وسكن اخر هل يدخل البيوتا الا على
المسكن الا على حقوق هذه الشجرة والمسكن اسفلا ام لا فوقع في ليس له من ذلك الا الحق الذي اشتراه ثم وكبنا ليرة رجل
قال لرجلين شهدا ان جميع الدار التي لهما في موضع كذا وكذا بجميع حدودها كلها فلان بن فلان وبجميع ما له في الدار من المتاع البينة
لا تعرف المتاع اى شئ هو فوقع في يصلح ان الماط الشراي يبيع لك ثم وكبنا ليرة رجل كانت له قطع ارضين في موضع واحد شهدا له
انه قد باع هذه القرية بجميع حدودها هل يصلح ذلك ام لا فوقع في لا يجوز بيع ما لا يملك قد وجب لشراي من البائع على ما يملك دوى
السكوني باسناده عن النبي انه قال من عرض شجرة او حفرة ايا لم يبق له احد احيا ارضا ميتة فهي له قضاء من الله ورسوله وروى
عنه محمد بن عبد الله انه سأل عن رجل على اهل الخراج فقال ثلثة ايام وروى ذلك عن النبي وروى اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله
عن الشجرة في القرية ما يؤخذ من الخراج الا كراما اذا نزلوا القرية فقال يشترط عليهم ذلك فما اشترط عليهم ذلك من الدارم والشجرة وما
سوى ذلك فيجوز ذلك ليس لسان تاهن منهم شيئا حتى تشاؤهم ان كان كالمستيقن ان من نزل من تلك الارض والقرية اخذ منه ذلك قال
وسالته عن ارض الخراج اشترى الرجل منها او عاقبنا فيها او لم يبن عيران انسانا من اهل الذمة نزلوها الدار ما اخذ منهم بعد اجرة البيت
اذا اء واجرة دوسهم فقال يشاؤهم فيما اخذ منهم بعد لشرط من حلاله كبت محمد بن الحسن الصفار الى ابي محمد في رجل اشترى من رجل
ارضا بحدودها الا بقرتها الزرع والخراج غيرهما من الشجرة ولم يذكر الخراج لا الذرع ولا الشجرة في كتابه وذكره انه قد اشترى ارضا بجميع
الداخل فيها والخراج عنها ان دخل الخراج والاشجار والزرع في حقوق الارض ام لا فوقع في اذا ابتاع الارض بحدودها وما اطلق عليها
ياها فجميع ما فيها انتم ثم وروى صفوان بن يحيى عن ابي عبد الله في رجل باع ارض الخراج قال من يبيع
ذلك ارض المسلمين قال ذلك يبيعها الله في يده قال فيبيع بخراج المسلمين ما اذا ثم قال لا بأس بشرطه منها ويجوز حق المسلمين
عليه لعله يكون اقول عليها ولطى بها بخراجهم عنه ولا يجوز ان ما اخذ الانسان من طريق المسلمين لو قد دسبه لا يجوز له ان يبيع بغيره لا شراي
منها يعلم ان يبيع شيئا من الطريق فان اشترى ارضا او ارضا ثم علم بعد ذلك انه كان صاحبه قد اخذ شيئا من الطريق فيها لم يكن عليه شئ اذا لم
له الطريق فانما يميز له وجب عليه ده اليها وكان له الرجوع على البائع بالبدل اذا كان الانسان في يده ارضا او ارض وثمانين بغيره
غير انه يعلم انهم لم تكن ملكا لهم وانما كانت للغير فان عرف ما لكم ادها اليه ان لم يعرف المالك لم يخله بيعها بل يبيع في بيدها بالخطا فان
اذا ربيعها فليبيع بغيره ولا يبيع اصلها على حال بائيل لشعته في حكمها كل شئ كان بين شريكين من ضياع او عقدا او جوا
او متاع ثم نال احدهما نصيبه كان لشريكه المطالبة بالشعته وندسب عليه مثل شئ الذي يبيع به من غير زيادة ولا نقصا واذا اذ انشركا
على اثنين بطلت الشعته وكل انا شجرة لنا حقوق وتميزت وتحدد بالثمة فلا شعته فيها وقتب الشعته بالاشترار في الطريق والتميز

فَرْكَاتُ الْمَتَابَةِ

كما ثبت بالاشترائك في نفس الملك واذا كانت الشفعة بالاشترائك في الطريق واذا اذ المبتاع ترك ذلك الطريق وتحويل البائع طريق آخر
 الشفعة ايضا وكان الملك تابعا في الطريق للبائع فان باع المالك الطريق مع الملك واشتراهما المبتاع كانت الشفعة ثابتة وان اذ تحويل
 البائع لاشفعة فيما لا يبيع منه مثل الحمام والاربعة وما اشبهها والشفعة ثبت للغائب كما ثبت للحاضر وثبت للصغير كما ثبت للكبير والموت
 المتأخر في امر المبيع بالشفعة اذ ارضى لك صلاحه ولا شفعة لك في السلم وثبت الشفعة للسلم على الكافر واذا علم الشريك بالبيع
 ولم يطالب بالشفعة او شهد على البيع او بارك للبائع فيما باع او لشري فيما ابتاع ولم يكن له بعد ذلك المطالبة بالشفعة وفي مطالب بالشفعة فيها
 له فيه المطالبة بما وجب عليها من الثمن مثل الله ان عقد عليه البيع من غير زيادة ولا نقصا فان كان الشئ بيع فكذا وجب عليه الثمن نقدا فاذا
 دفع او مضى او عجز عنه بطلت شفعته فان ذكر عبية المال عنه اجل ثلاثة ايام فان اخضر المال والامطت شفعته فان قال ان مالي بلد اخر
 اجل مفضل وما يمكن وضو ذلك المال له فالم يور الى ضرر على البائع فان ادى الى ضرره بطلت شفعته وان بيع الشئ فثبتته كان عليه الثمن
 كل اذا كان ملها فان لم يكن ملها وجب عليه فانه كغيره بالمال وفي بيع الشئ فثبتته ورون صاحب الشفعة في الحال كان البائع بالخيار في قبضه
 ولا خيره الى وقت حلول الاجل وفي عرض البائع الشئ على صاحب الشفعة بشئ مخلو فله حقه فباعه من غيره ببدل الشئ وزايدا عليه لم يكن له
 الشفعة المتأخرة بها وان باع باقل من الشئ عرض عليه كان له المطالبة بها ولا شفعة في هبة ولا في اقرار بملك ولا معاوضة ولا صلح ولا
 فيما يجعله الانسان ميرا او فدية وانما ثبتت الشفعة فيما يبيع بشئ معلو واذا اختلف المتبايعان والشفعة في ثمن الملك كان القول قول
 المتبايع مع مبيته بالله تعالى والشفعة للشريك على المتبايع ويكتب عليه ذلك بالملك ويكتب المتبايع على لا يبعد عن ذلك ولا يقيح ان تورث الشفعة
 كما تورث الاموال والنفاء في اقدم وطالب بالشفعة كان له ذلك وفي وجب عليه ان يهر مثل ما دون من الثمن بمقدار ما ملك من البيع لونه
 توفيه الثمن على الكمال فان امتنع فترك بطلت شفعته **باب لشركه في المصايرة** لا تكون الا في الاموال ولا يفرق بين المالك والمالك
 والاجماع من اشترى نفقا واكثر منها مال حتى شركه بها فان كان راسها سواء كان البيع بينهما بالسوية وان كان راسها لهما
 كان البيع بينهما بمقدار ما يصبى كل واحد منهما من اصل المال وكذلك ان خسر لكان الخسران بينهما على اصل المال بالسوية وفي اشترط ان
 يكون المولى للمال والمشتري فيه احداهما لم يجز لآخر الشفعة فيه الا باذنه وان اشترط ان يكون جميعا مشترقين على الاجتماع لم يكن لاحدهما
 فيه على الانفرد وفي اشترط ان يكون لكل واحد منهما الشفعة وفي على الاجتماع وعلى الانفرد كان نصيبهما صحيحا على كل حال وفي اشترط
 احدا لشركه في على صاحبه لا يبيع بشفعة ولا يهل المال الى بلد اخر من غير اذنه ولا يشترى الامتاعا بشفعة فالحق شره في شئ مذكور كان
 ضامنا للمال ان هلك وفي جعل الامر له في البيع والشراء والنفقة النسبة على ما يراه مصلحا لهما وصوابا كان جميع ما يعلو صحيحا ما مضى
 حصل بالمال المشتركة المتاع ثم اذ ان نفقاسا لم يكن لاحدهما المطالبة بالمال بل لهما من المتاع بمقدار ما لهما من المال وكان حصل من اصل
 المال فثبت لم يكن له المطالبة بشفعة فان رضى احدهما بان يأخذ راسه والى وجهه والنفقة النسبة ورضى حتما بذلك
 كان ذلك جائزا فان نفقاسا بالنفقة النسبة واخذ كل واحد منهما بمقدار ما يصبى من الشفعة النسبة ثم افترض احدهما مال النسبة ورضى
 اليه ولم يهل الى الاخر كان من اصل المال بل من نفقاسه حتما ويكون فاهلك عليها جميعا والشركة بالتاجيل باطلا وفي ما احدهما
 بطلت الشركة وفي شركة نسفا في على شئ من الاشياء من ضاعه وعجزها لم ينفذ بينهما الشركة وكان لكل واحد منهما الجرا يعلو فان كانا نسفا
 في التملك لهما وباتى الاجرة وان نفقاسا كانت اجرة ما على مقدار عملها واذا اعطى الانسان غيره ما لا يجعل بعضه بشفعة ثم نفقاسا الشركة كان
 ذلك جائزا وصحة الشركة فان لم يجعله وبها عليه اعطاء المال لفتاب له بركان للفتاب جزء المتل وكان الربح لصاحب المال والخسران
 عليه قد روى ان يكون للفتاب من الربح بمقدار ما وقع الشراء عليه من نصف وربع او اقل واكثر وان كان خسرانا فله صاحب المال وفي
 نقد المضارب ما روى حتما المال مثل ان يكون امره ان يصبى الى بلد بعينه فخصه الى غيره من بلاد او امره ان يشترى مناعا بعينه فاشترى
 غيره او امره ان يبيع نفقا بعينه فباعه من غيره ان خسر كان عليه ان ربح كان بينهما على ما وقع الشراء عليه ما وفي جعل صاحب
 المال الا في المضارب فيما يبيع ويشترى فباذنه ويبيع بالنفقة النسبة كان جميع ما يعلو فاضبا ولم يهر ضمان فاهلك من المتاع واذا
 اعطى الانسان غيره ثوبا او مناعا او امره ان يبيع فان ربح كان بينهما وان نقص بشئ عما اشتراه لم يلزمه شئ ثم باع فخره بركن عليه شئ وكان
 له جرة المتل فان ربح كان صاحب المال بالخيار بين ان يعطيه ما واقتنه عليه بين ان يعطيه بجرة المتل وفي اختلف الشركان في المصايرة
 وصفا المال في شئ من الاشياء كانت البينة على المدعي في المبيع على المدعي عليه مثل الدعاوي في سائر الاشياء وليس له ان يكون متبايعا
 شركة على وجه مضرب مثل ان يكون بينهما مناعا او عتارا ان ثبت هلك مثل الحمامات والاربعة والموت او الوفا كذا المتضمنة مثل الاشياء

باب لشركه في المصايرة

كتاب النجاشي

الدرهم ما اشترى لك فوق ما ليه بذلك كان متعديا ولم يلزم صاحبه جابته الى ذلك بل ينبغي ان يتابع السلعة بما تشاء وتقاوم البخر
او يقوم وباخذها بما تقوم ويؤدى الى صاحب من نصيبه صاحب المال متى اذا كان يأخذ ماله من مضاد به كان له ذلك لم يكن للمضاد الا ان
عليه من ذلك كان له اجره المثل الى ذلك الوقت وان اشترى المضاد بالمال المتاع لم يكن لصاحب المال مطالبة بما كان ان كان قد اشترى المتاع
وقد من عند الله عشر من مضاد به لم يلزم المال ذلك وكان من مال المضاد فان ربح كان له وان كان عليه بكرة مضاركة سائر الكفار
من اليهود والنصارى وغيرهم وكل مضاد بهم ومحال عليهم وليس في ذلك مخلوق ومقعر احد لشريكين على صاحبه بخلافه فلا يدخل هو
مثلها انصا صا منه بل يقاسم له لشركه ان شاء ومضى من صاحب المال المضاركة اس مال لم يكن له من الربح شيء وكان للمضاد دون
كل الخسران يكون عليه من اشترى المضاد مملوكا وكان اياه او ولده فانه يقوم عليه فان نادى نفسه على ان اشتراه اغتفر منه بخلاف ما
من الربح وليس شيء فيما بقي من المال لصاحب المال ان نقص عنه او كان على راس المال بقي فاما كان ومن اعطى الى لقيم الخ غير مضاد
فان ربح كان بينهما على ما يتفقان عليه ان خسر كان ضامنا على من اعطى المال لا يجوز للمضاد ان يشترى جادته بظاها الا بان ياذن له
صاحب المال في ذلك وكل ما يلزم المضاد في السفر من المؤنة والتفقة من غير اسراف كان على صاحب المال فاذا اورد الى البلد الاخر لانه
هو يذاع صاحب المال كان يفتقه من نصيبه في كان له على غيره مال ينال يحجز له ان يحجزه شركة او مضاد به الا بعد ان يقضه بغير
اياه انشاء ومن كان عنده اموال للناس مضاد به فها فان عين ما عنده انه لبعضهم كان على فاعين في وصيته فان لم يعين كان بينهم
بالسوية على ما يقضيه ومن الاموال **باب الموقوفات** احكامها اذا كان الانسان على عيظه قال فلا باس ان يتوقف
من ماله بان يأخذ منه وهنا فلا يدخل الشيء في ان يكون وهنا الا بعد فضل المهر من لم يتمكن منه ولا باس ان يكون الوهن اكثر
بتمه من المال لذلك عليه كل لا باس ان يكون اقل ثمنه وفي هلك الوهن من عند المهر من غير شرط من جهة كان له ان يرجع
بالمال على الزاهان ويكون ضامع الوهن من مال الزاهان دون المهر من وفي هلك بقرض من جهة او قرض منه كان ضامنا الله
الوهن في وقت هلاكه وشراد الفضل فاذا كان ثمن الوهن اكثر من الذي كان عليه فانه يرد عليه الباقي فان نقص من ذلك
كان على الزاها ان يوفيه تمام ما عليه ان شاك الوهن والمال لم يكن لاحدهما على صاحبه سبيل وفي اختلاف الزاهان والمهر في
نصيب الوهن كان القول قول المهر مع يمينه بالله فان اقام الزاها بينة ان المهر من ضيعة فله رده وان لم يبق منه شيء لم يبق
وان اختلفا في بينة الوهن كان القول قول صاحب الوهن مع يمينه بالله وفيه يوم هلك من يوم وهن الى هن وان اختلفا في
فاعة الزاها من المال كان على المهر البينة فان لم يكن معه بينة فعلى صاحب الوهن البينة وتقدر ان القول قول المهر مع يمينه
ايشه البينة على الزاها لم يستغفر الوهن ثمة وفي اختلاف في متاع فقال للبعده انه رده وقال صاحب المتاع انه رده فانه كان
القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله ثم وعلى المدعي كونه وهنا البينة انه رده وتقدر ان كان القول قول من عند الوهن
مع يمينه الا بانى صاحبه بينة انه رده وان كان الوهن مما له غلة مثل ان يكون زادا او ضا كان له اقله والاجر لصاحب المهر
على المهر ان يقاسم من ماله عليه ويجعل صاحب الوهن المهر من خلع من النص في الوهن كان ذلك حلالا له سواء كان ذلك او اذ
او ضيا او حيوانا او متاعا او غير ذلك وفي لم يجعله من ذلك خلع من نص فيه كان ضامنا له فله الحديث بینه عن الحوادث وفي سكون
الدود ذرع الارض كان عليه اجره المثل للدار وطسقا الارض لا يجوز للمهر ان يبيع الوهن الا بان صاحبه غاب عنه صبر عليه
ان يحج او ياذن له في بيعه ان كان شرط المهر على الزاها ان يذاع حلالا له عليه كان وكلا له في بيع الوهن واخذ ماله من جلته
كان ذلك جائزا وحلالا لاجل مقتضى المال باع الوهن فان فضل منه شيء رده على صاحبه ان نقص طالبه به على الكمال وان شاك
لم يكن له ولا عليه خذوا اذا كان عند الانسان وهن ولا يذاع هو صبر الى ان يحج صاحبه ان يحج باعته اخذ ماله وتصد عنه بالنجاشي
واذا مات من عند الوهن ولم يعلم الوثيرة الوهن كان ذلك كسبيل له فان علمه بعينه فحبب عليهم رده على صاحبه اخذ ماله عليه
يجوز للواهن ان يتصرف بما وهته فان كان الوهن زادا لم يحجز له ان يسكنها ولا ان يبيعها ولا ان يبيعه الا ان يوجرها وان كان ارضا
لم يحجز له فداعتها ولا يبيعها ولا ياجارها وان كان مملوكا او جارية لم يحجز له استخدامها ولا وطوء الجارية فان وليها كان مخيضا ولا يكون
جعلها نيا وفي باع الوهن او تصد به او وهبه او اعاقه من غير علم المهر من كان ذلك باطلا وكذا ان اعتق المملوكه او رده اركا
كان ذلك باطلا فان امضى المهر من ماله الوهن كان ذلك جائزا ما صبا ولم يكن للمهر رجوع فيها امضا واذا كان عند انسان شيء
جاعة في ذلك بعضه او في بعضه كان ماله في هلك لكل كان ماله في رده الزاها ان لم يكن ذلك لم يكن ذلك عن مقرضه منه
حسب ما ملنا ومن عند الوهن بجاله ان يشترى من الزاها ببيعة وفي وهن الانسان حيوانا حلالا كان حله خادجا عن الوهن

هذا هو الصحيح في النجاشي
باب الموقوفات
باب الموقوفات

مِنْ نِكَاحِ الْاُنْهَائِيَةِ

نشان

کتاب التجانی

ذريع فهو من ذلك فيجعله من غير ما يخرج من تلك الأرض بما يزرعه المستقبل بل يجعله لك فجزءه المزارع ولا باس ان ياجر الا انما الاور
 بالذمام والدنا ينزاع الارض على ان يكون المزارع ينول زاعها بنفسه لم يجز له ان يعطيها لغيره وكذا ان شرط عليه ان يزرع شيئا بعينه
 لم يجز له خلافه ولا باس ان يشارك المزارع غيره ولم يكن لصاحب الأرض خلافه ومن اجر غيره ارضا كان المستاجر ان يقيم في الأرض من يوسع
 ويقوم مقامه من استاجر ارضا بالنصف والثالث والرابع جاز ان يجر ما غيره باكثر من ذلك اقل ان استاجرها بالذمام والدنا ينزاع لغير
 له ان يجرها باكثر من ذلك الا ان يحدث فيها حدثا من حفرها او كسر ساقية وما اشبهها وما وقع استاجرها بالخطأ والشبهة له ان يزرعها
 بالذمام والدنا ينزاع المزارع اذا شرط على صاحب الأرض شرطاً وجب عليه ما جعها الوفاء به فان شرط صاحب الأرض على المزارع جميع مؤنة
 الأرض من عمادة وبدن وكسر حفر ساقية كان عليه القيام بذلك الجاع ثم المقاسمة على ما اتفقا عليه فان كان شرط المزارع ان يخلط
 قبل المقاسمة كان له ذلك ان لم يكن شرط كان البذل عليه على ما شرط وان شرط ايضا عليه خراج الأرض مؤنة السلطان كان عليه ذلك دون
 صاحب الأرض فان شرط ذلك وكان قد راعوا ما شرطوا له السلطان على الأرض المؤنة كانت الزيادة على صاحب الأرض ومن المزارع وعلى شرط
 المزارع على صاحب الأرض جميع المؤنة من البذل وكروى له من غيره ذلك يكون من جهة القيام بها وجزءها على عمادةها كان ذلك صحيحا ولم يزرع
 شيء من مؤنة السلطان ولا خراج الأرض لغيره ذلك ويكون له المقاسمة على ما يقع الشرط عليه من استاجر ارضا مؤنة معلومة وجب عليه قال
 الاجادة وكما مثله المدة المعلومة سواء نفع فيها اذ لم يزرع فان منع صاحب الأرض من النضر فيها ثم انقضت المدة لم يكن عليه شيء ومنه
 من النضر فيها ظالم لم يكن على صاحب الأرض شيء فان عرقنا الأرض لم يتمكن المستاجر من النضر فيها لم يزرع شيء من مال الاجادة الا ان يكون
 نضر فيها بعض تلك المدة فيلزمه بقدر ما نضر فيها وليس عليه اكثر من ذلك الا اقل ولا يصح المزارعة ولا الاجادة الا باجل معلوم ففي لم يزرع
 فيها الاجل كانت باطله وان كان قد نضر فيها المستاجر اتفق فيها كان له ما اتفق ولصاحب الأرض ما يخرج منها والمزارع اجره المثلث لا يمكن
 ذكر الاجل لم يكن له اكثر من ذلك من اخذ ارض الانسان عضبا فزرعها او عرفها او بنائها بغيره كان لصاحب الأرض ثلث ما نفع فيها وبناد
 اخذ ارضه فان كان الغاصب نفع وبلغت كانت لغيره ويكون لصاحب الأرض طسوق الأرض اذا اكرى انسان ما اذ ليس كما وفيها بشان فزرعها
 وزاد غير شجر فان كان مغل ذلك ما دون صاحب الأرض ثم اذا التحول عليها وجب على صاحب الأرض ان يقوم جميع ما فيها من الزرع والتخل ويغطي
 للزرع والغادق ان لم يكن استاذن صاحب الأرض ذلك كان له ثلثه واعطاه اياه ومن استاجر ارضا بضع صاحب الأرض رضى رضى لم يطل
 بذلك اجادته وان كان البيع بجزء المستاجر يكون البيع صحيحا غير انه يرد المشتري ان يصبرك ثلثا نقضا المدة الاجادة وان طالت المشتري
 بطلت بمؤنة الاجادة وجب على المشتري ان يقضى زمان الاجادة ومنه ما المستاجر بطلت الاجادة بينها وانقطع في الحال ما
 الاجادة لا دم المستاجر وان هلك الثقله الا انما له ارضه من زرع ارضا على ثلثا وربع وبلغت ثلثه جاز لصاحب الأرض ان يجره عليه
 الثقله ثمة كانتا وغيرهما فان رضى المزارع بما خرص اخذها وكان عليه حصته صاحب الأرض سواء نقص الخرص وزاد وكان له الباقي
 هلك الثقله بعد الخرص ارضه سواء يزرعها عليه المزارع شق المساقاة في الثقله الشجر والكرم جائزة بالنصف الثلث والرابع وكانت المؤنة
 فيها على المساقاة وصاحب الأرض رضى من صاحب الثقله الشجر غيره ولم يذكر له من الثمة كانت المساقاة باطله وكان لصاحب الثقله الشجر
 من الثمة وعليه المساقاة اجره المثل من غير زيادة ولا نقصا وبكره لصاحب الأرض ان يشترط على المساقاة مع المقاسمة شيئا من ذهب ونفضه
 فان شرط ذلك على المساقاة او شرط له وجب عليه ما الوفاء بما شرطه اللهم الا ان يملك الثمة بائنا مؤنة ولا يزرع شيء مما شرط عليه على حال
 وخارج الثمة على رب الأرض ونال المساقاة الا ان يشترط ذلك على المساقاة فيلزمه الخرج منه من اخذ ارضا مؤنة فاجباها كانت له وهو اولى
 بالنضر فيها اذا لم يزرعها وان كان السلطان طسوق الأرض ان عرف لها رب كان له خراج الأرض طسوقها فان شرط على صاحب الأرض ان
 يجيها ويكون ادفعها له مدة من الزمان ثم يسلمها اليه كان ذلك جائزا وكذا ان يكون على صاحب الأرض مؤنة ما عليه السلطان كان
 ذلك جائزا ولصاحب الأرض ان يخذلها من ثلث ثلثا ومن استاجر ارضا شيئا معلوما جاز له ان يوجر بعضها باكثر من ذلك المال يتنصر
 هو ما يبقى في الباقي وكذا ان اشترى ثلثا جاز له ان يبيع شيئا منها باكثر مما لم يزرع هو الباقي ما يبقى منها وليس له ان يبيع بمثلها اشترى
 او اكثر منها او يزرعها الا ان يحدث فيه حدثا ويكون ذلك يصارح صاحب الأرض ان لم يرض يبيعه من سواه لم يجز له ذلك انما يكون
 له ان يزرعها بنفسه **باب الاجارة** لا اجادة لا تغفل الا باجل معلوم وقال معلوم فكتة لم يذكر الاجل ولا المال كانت الاجارة
 باطله وان ذكر الاجل لم يذكره الا الاجادة لم يغفل الاجادة ومنه ذكرها كانت الاجادة صحيحة ولزم المستاجر المال الى المدة المذكورة وكان
 المجر الجنا انشاء ظاهريه لجميع الحالات ان شاء اخرها عليه اللهم الا ان يشترط المستاجر ان يعطيه المال عند انقضاء مدة الاجادة او
 بخوم محصور فيلزمه بحسب شرط والبول يطل الاجادة على ما بيناه والبيع لا يطلها على ما قد شاع في الباب الاول واجارة المشاع جائزة

ان شرط هو

おかげさまで

من نكث لثمها

كتاب النكاح

اجارة المقتضى سواء وفيه استاجر الانسان نارا او مسكنا مثامته بان يقول كل شهر يكذا وكذا ثم تقدر الاجارة الاعلى فهو واحد كان
 نارا وعليه بلزومه فيه اجرة المثلثة لم يمكن الموجب المستاجر من النقص في الملك سقط عنه مال الاجارة فان كان قد مره كان له ان يرجع عليه
 به ومنه مكنه من النقص فيه غير انه منعه من ظالم لم يقطع عنه بذلك مال الاجارة وكان له الرجوع على الظالم بما منعه من النقص فيه وفي
 استهمته المسكن سقط عن المستاجر لوجهه الى ان يعيده صاحبه في عمارة ويمكنه من النقص فيه فان كان قد تقدم مال الاجارة كان له ان
 يرجع على الموجب بمقدار اجرة الزمان الذي اخذهم منه الملك وفيه اجرة المسكن بقدره من جهة المستاجر لم يقطع عنه مال الاجارة ويكون صا
 لما تفتت منه وانهدمت وفيه مكنه الموجب من النقص وامتنع المستاجر من النقص لم يقطع عنه مال الاجارة ولا يجوز للانسان ان يوجر ارا او
 مسكنا ما اكثر مما استاجرها الا ان يحدث فيها احد فان فعل ذلك كان له اجادتها ما اكثر مما استاجرها فاذا استاجر مسكنا على ان يسكنه هو
 له ان يسكنه غيره فان استاجر من غيره شرط كان بالحيثما انشاء سكن واقتضاء سكن غيره والملك اذا كان مشتركا بين اثنين او ما زاد عليه
 لم يكن لاحدهما ان يستبد بالاجارة دون صاحبه بل يتفقان على الاجارة فان نشاجا تناوبا بمقدار من الزمان واذا استاجر ملكا وسكن بعضه
 بجماعة من يسكن الباقى غيره باكثر من مال الاجارة ولا يجوز لها بمثل ما قد استاجر الله لم الا ان يكون قد احدث فيها حدا فان فعل ذلك جاز
 له ان يوجر ما يشاء ومن كثرى ابره كبرها هو لم يجز ان يركبها غيره فان ركبها غيره فملكه كان صامنا وان عابت لزمه بمقدار عيبها فان كثرت
 مطلقا جاز له ان يركبها ان شاء او يركبها غيره وان اكرها على ان يركبها الى موضع مخصوص لم يجز له ان يتجاوز ذلك وان اكرها على ان يجملها
 بمقدار بعينه لم يجز له ان يجملها اكثر من ذلك كذلك ان كثرها على ان يسلك بها في طريق مخصوص لم يجز له ان يسلك بها في غير ذلك الطريق وفيه
 في شئ مما قلناه كان صامنا لها ولكل ما يحدث فيها ولو مر ان شاعليها اكثر مما شرط او حملها اكثر مما ذكر اجرة الزيادة من غير نقص ملكه
 الذابرة والحال وصفتها كان صامنا لها ولو مر بغيرها فان اختلفا في الثمن كان على صاحبها البيضة فان لم تكن له بيضة كان القول
 قوله مع بيضة فان لم يجلف رد اليمين على المستاجر منه لئلا يمين او يصطليحان على شئ والحكم فيما سوا الذابرة مما يقع الخلاف فيه بين المتأجرا
 والمستاجر منه كانت البيضة على المدعى اليمين على المدعى عليه من استاجر ابره ففرط في حفظها او عليها او سقيها فملكها وعابت كانه
 لها ولم يحدث فيها من العيب لصانع اذا قبل عملا بشئ منقولها له ان يقبله غيره باكثر من ذلك اذا كان قد احدث فيه حدا فان لم يكن قد احدث
 فيه حدا لم يجز له ذلك وان بطل غيره بان صاحبه لم يعلم هلك لم يكن عليه شئ وان قبله من غير ان يملكه كان المستقبل الاول صامنا
 له وكل من اعطى غيره شئنا يصطليح فانه وتعد منه كان صامنا له وذلك مثل لصانع يعطى شئنا يصطليح فيفسده او انقصا يعطى ثوبا يغسله فيخرقه
 او يخرقه ومن اشبه هؤلاء من الصانع فانه يلزمهم الثمن ما افسده وهذا اذا افسد شئ من جهة ماله وقدره منهم وما اشبه ذلك فانه هلك
 من غير ذلك لم يكن عليهم شئ من ذلك الملاح صامنا لما يجملها اذا عرفت بقدره من جهة فان عرفت السيفه بالوجع او غير ذلك من غير
 قدره منهم لم يكن عليه شئ والمكاد مثل الملاح يضمن ما يفرط فيه ولا يفرط منهم لم يكن عليه شئ في هلاكه ولا ينبغي لاحد ان يضمن
 صامنا شئ الا اذا ائتمره في قوله فان كان مامونا فثقت وجب ان يصدقه ولا يغيره شئ ومنه اختلف المكثر في المكاد في هلاكه في شئ
 وقع فيه ففرط ام لا كانت البيضة على المدعى اليمين على المدعى عليه اذا اختلف صاحب المتاع والصانع في التفريط كان على صاحب
 المتاع البيضة فان لم يكن معه بيضة فعلى الصانع اليمين من استاجر غيره ليفقه في حواجبه كان ما يلزم الاجير من النفقة على المناجر دون الاجير
 شرط عليه ان يكون نفقته عليه كان ذلك جائزا وينبغي ان لا يستاجر الانسان احدا الا بعد ان يقاطعه على اجرة فان لم يفعل ذلك ولا الاثبات
 ولم يلزمه اكثر من اجرة المثلثة اذا فرغ الاجير من عمله وجب ان يوفي الاجرة في الحال من اخبره ان كان قد اعطاه طعاما او متاعا ثم تغير سعره كاتر
 لبعده وقت اعطى المتاع دون وقت الحاجة منه من استاجر مولا غيره من مولا كان ذلك جائزا وتكون الاجرة للمولى والعبدان شرط
 المستاجر للعبدان يعطيه شئان من غير علم مولا لم يلزمه الوفاء به ولا يحل للملوك ايضا اخذها فان اخذها وجب عليه رد مولا من استاجر
 غيره ليس له ان يفسد له في حواجبه لم يجز له ان يفسد لغيره من شئ الا باذن من استاجرهم فان اذن له في ذلك كان جائزا ومن استاجر مملوكا
 من مولا فامسك المملوك شئ او ابق بثل ان يفرغ من عمله كان مولا صامنا لذلك من كثرى من غيره ذابرة على ان يجمل متاعا الموضع
 بعينه مدة من الزمان فان لم يفعل ذلك نقص من اجرة كان ذلك جائزا ما لم يحط ذلك بجميع الاجرة فان احاط الشئ بجميع الاجرة كان الشئ
 باطلا ولو لم يجره المثلث الصانع والمكاد والملاح اذا ادعوا هلاك المتاع او ضياعه كان عليهم البيضة بذلك فان لم يكن معهم بيضة كانوا
 صامنين للمتاع وصاحب الحمام اذا ضاع من عنده شئ من الثياب غيره لم يكن عليه ضمان ومن حمل متاعا على راسه فضاها فاسا فاقضه
 او كسر المتاع كان صامنا لديه المقتول ولما انكسر من المتاع اذا استعمله لغيره الذابرة بجملة ما فضلها فما صامنا لما عليها من المتاع
 كتاب النكاح باب ضرب النكاح

کتاب النکاح

معاودة ولا تنهيه معبودة بل تنهى الاكاد ويجوز النكاح ولا يجوز البتة ولا يجوز الاعلان والاشهاد عند العقد به بتجمل الموارث وهو نكاح لا يزيل الا بالطلاق وما يتوهم من انواع الفرقة ونكاح المغنوة وهو المنقذ باجل معلوم مهر معين ولجدين الحكيمن يتيم من نكاح الغيبلة ولا يملك فيه الاصل ان سمي المنة كان النكاح ذائما ولا يملك فيه المهر مع الاصل كان العقد غير صحيح ونكاح بملك الايمان وهو يفتقر بالاماء دون الحر وبين شرايط هذه الضروب من النكاح نفرد لكل ضرب منها بابا ابتداء الله **باب احلال الله للنكاح** **وتأخير من الحرث من النكاح** على ضربين من من يحرم بالنسب من من يحرم بالسبب عدا ما افناح العقد عليهن والاولى من النسب بالام وان علت والبتة ان نزلت والعز والخاله وان علت والاخنة بناتها وان نزلت وبنات الاخ وان نزلت ولا يحرم من جهة النسب غير هؤلاء المذكور او اللواتي يحرم بالسبب على من من يحرم العقد عليهن على جميع الاحوال المذكورة من جهة النسب يحرم شل من من جهة الرضا على من بنين كعقبتها في باب مفرد ابتداء الله ويحرم العقد على امراة تدعق عليهما الابن الابن ويحرم وطو جارية تدملكها الابن والابن اذا اجامعاها او نظر اسنما فاجبر غيرهما لهما النظر لهما او قبلها بشهوة ويحرم العقد على ام الزوجة سواء دخل البنت او لم يدخل بها او انعقد على الام ودخل بها حرم عليه العقد على جميع بناتها سواء كانت دبا شابة حرة او لم يكن كذلك ان لم يدخل بها وانما جاز لان يعقد عليهن بعد ذلك الحكم في فائتين وفي نكاح المنة مثل الحكم في نكاح الدام وكل الحكم في ملك الايمان لانها ذوطى الرجل جارية بملك الامين حرم عليه طواهما على جميع الاحوال لا باس ان يملكها او لا ملك الام وطواهما حرم عليه على جميع بناتها بالملك العقد فان لم يوطأ الام جاز لان بقاء البنت ان يخرج الام عن ملكه وليس كذلك الحكم في المعقود عليهما لانها بالملك العقد البنت لا بعد مفادتها ومنه عقد الرجل على امراة ولما دخلت بغير انراى منها ما يحرم على غير النظر اليه فانه يكره له العقد على ابنتها وليس كذلك يخطو واذا ذوطى الرجل امراة حرم على ابنة العقد عليهما وان زنا بها بعد ان يكون تدعق عليهما الابن والابن ولا يوطأ العقد وان ملك الرجل جارية فوطأها ابنته قبل ان يوطأها حرم الابن طواهما فان وطأها بعد وطأ الابن لم يحرم ذلك على الابن طواهما من غير امراة لها زوج لم يحرم العقد عليهما ابدا وكل الحكم ان كان نكح في غدة لزوجها عليهما فيما وجعه يحرم له العقد عليهما واذا اعرس الرجل امراة فزف بينهما ولم يدخلها ابدا وانطلق الرجل امراة فتع ظليقات طلاق العدة وقد تزوجت فيما بينهما فحين لم تحل لها ابدا جاز ذلك المحرم على امراة وهو عالم بان ذلك محرم فزف بينهما ولم تحلها ابدا فان لم يكن عالما بذلك فزف بينهما فاذا احلوا او ادا ان يتافقا العقد وليس عليهما ما شتا ومن فجر بغير علم فادب حرم عليه العقد على امراة اخنة وبنته على جميع الاحوال فان كان الفعل من الايقاب لم يكن بالعقد باس من نكاح امراة هي صما او خمرات فزف بينهما ولم تحلها ابدا ومن فجر بعته او خالته لم تحلها ابنتها ابدا واذا تزوج الرجل بصبيته لم تبلغ تسع سنين فوطأها فزف بينهما ولم تحل لها ابدا واذا تزوج الرجل امراة في عتتها وهو عالم بذلك فزف بينهما ولم تحلها ابدا وان لم يكن عالما بها سواء كانت عتتها المطلقه او عتة المسومة فزف بينهما وان لم يكن عالما بذلك فادبها حتى يخرج من العدة فاذا خرجت من العدة عقدت على ما شاء ما لم تكن قد دخل بها وان كانت امراة عالمة بذلك لم يحل لها ان تزوج الى هذا الزوج بعقد اخر ومضى لم يكن عالما بذلك كان ذلك عطاها المهر كان له الرجوع عليهما ومنه عقد عليهما في العدة ودخل بها فزف بينهما ولم تحل لها ابدا سواء كان عالما او جاهلا وكان لهما المهر بها استقبل من فزجها وكان عليهما عدان تمام العدة من الزوج الاول عدة الاخر من الزوج الثاني ان جاء بولد لاقل من ستة اشهر كان لاحقا وان كان لستة اشهر مضاعفا كان لاحقا بالثاني ومضى فزف بينهما فزجها الاخرى ما فعلته من الفعل ان كانت عالمة بذلك لم يكن عليه شيء وان كانت جاهلة وجب عليه هذا لقادف واما اللواتي يحرم من على حاله من حاله فانه لا يجوز للرجل ان يعقد امراة لها زوج فادب فزجها لئلا فادبته بموت او طلاق جازلح العقد عليهما ولا يجوز لانه لا يجمع بين الاختين في نكاح الدوام ولا في نكاح المنة في خالته واحدة فان عقد عليهما في خالته واحدة كان محظرا بين ان يسكن بينهما شاء فان عقد على واحدة مشم عقد على اختها كان العقد على الثانية باطلا وان وطأ الثانية تزف بينهما ولم تخرج الى الاول حتى تخرج اليه وطأها فزف بينهما ومنه عقد على امراة ثم عقد على اختها او امها يجزى لانه فزف بينهما فان وطأ واحدة كان لاحقا به ولا يقرب لزوج الاول حتى تنقض عدتها ومنه طلق الرجل امراة طلاقا يملك فيه الرجوع لم يجز له العقد على اختها حتى تنقض عدتها وان كانت لتطبيقه باس جازلح العقد على اختها في الحال فادب في المنة اذا انقضت اجلها ان لا يجوز له العقد على اختها حتى ينقض عدتها وانما شاع حكم الاختين جازلح ان يعقد على اختها في الحال لا باس ان يجمع الرجل بين الاختين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطى لان حكم الجمع بينهما في الوطى حكم الجمع بينهما في العقد في تلك الاختين فوطأ احدتهما لم يجز له وطو الاخر حتى تخرج تلك عن ملكه بالبيع والطهر غير ذلك فان وطأ الاخر بعد طهر الاول كان عالما بفجره ذلك عليه حرم عليه الاول حتى يموت الثانية فان اخرج الثانية من ملكه لرجع الى الاول لم يجز له الرجوع اليها وان اخرجها من ملكه لاذنك جازلح الرجوع الى الاول ان لم يعلم بفجره ذلك عليه جازلح الرجوع الى الاول في كل حال والزوج

من نكح كنهها

الثانية من ملكه ولا يجوز له جلا الخمران يعقد على أكثر من أربع من الحر أو أمة منهن ولا بأس أن يجمع بين حرة وأمة منهن وأمة منهن بالعقد
 فإنما يملك اليمين ثلث مع العقد على أربع حرائر فإن كان الرجل عند ثلث نسوة وعقد على اثنين في عقد واحد أو على اثنين في عقد
 ثلث في عقد واحد أو على اثنين في عقد واحد ثم دخل بواحدة منهما كان عقد هاتين أو ثلث في عقد واحد أو على اثنين في عقد واحد ثم دخل بواحدة منهما كان عقد هاتين أو ثلث في عقد واحد
 عليها بثلثين ثم دخل بالثالثة بدلا من اسمها كان عقد صحيحا وإن دخل بالثالثة ذكرها ثانيا كان النكاح باطلا وتكونها العدة لأجل الخمر
 والذمى إذا كان عند أكثر من أربع نساء ثم أسلم فليست منهن أو بعدا لثقل سبيل الآخر إذا طلق الرجل واحدة من الأربع طلاق يملك فيه
 الرجعة فلا يجوز له العقد على الأخرى حتى يخرج تلك من العدة وإن كان طلاقا قال لا يملك فيه الرجعة جازله العقد على الأخرى في الحال
 المملوك لا يجمع بين أكثر من حرتين أو أربع أماء بالعقد لا بأس أن يعقد على حرة وأمة منهن ولا يعقد على حرتين ويضيف ليهما العقد على أمة
 تدبينا أن جميع المحرمات من جهة النسب من من جهة الرضاع ولوان رجل عقد على حرة وأمة منهن ثم تزوجت عليهما جميعا فإن
 أو عن الخمر أو امرأة من حرمه عليه الجارية والمرأة التي أرصعتها أو لا ولم يحرم عليها لئلا أرصعتها ثانيا وإن عقد على جارتين
 رضيعتين فأرصعتها امرأة لحر فليست بالمرصعة والجارية معافاة أرصعتها امرأة لحر طابت الجارتين حرم من عليهما كل من لا يجوز للرجل
 المسلم أن يعقد على المشرك على اختلاف أصنافهم يهودية كانت أو نصرانية أو عابدة وثن فإن اضطر على العقد على اليهودية أو
 النصرانية وذلك جائز عند الضرورة ولا بأس أن يعقد على هذين الجانبين عقد المتعة مع الاختيار لكنه يمنع من شرب الخمر وكل شيء
 الحرام وجميع المحرمات في شربها إلا سلام ولا بأس أن يملك اليمين وعقد المتعة ليس ذلك بمحظور وإذا أسلم اليهود أو النصراني أو المجوسي
 ولم تستلم امرأة تجال له أن يسكنها بالعقد الأول وبطلانها فإن أسلمت المرأة ولم يسلم الرجل وكان الرجل على شرط الذمة فإنه يملك عقدا
 غير أنه لا يمكن من الدخول إليها لئلا ولا من آخرها من دار الهجرة إلى دار الحرب إن لم يكن بشرط الذمة انتظر به عدها فإن أسلم قبل انقضاء
 عدتها فإنه يملك عقدا وإن أسلم بعد انقضاء العدة فلا سبيل لهر عليها وكل الحكم ينقض لادته من سائر أصناف الكفار فإنه ينتظر به
 العدة فإن أسلم كان فالحكم للعقد إن لم يسلم إلا بعد ذلك فقد بان منه ملك نفسه ولا يجوز العقد على المرأة الناصبة للمعركة نكح ذلك
 بأسر بالعقد على من لا ينصب ولا يعرف ولا يجوز تزويج المؤمنة إلا بالمؤمن ولا يجوز تزويجها بالمخالف في الاعتقاد ويكره الرجل أن
 يتزوج امرأة فاجرة معدومة بذلك فإن تزوج بها فليست منها من ذلك إذا فخرت المرأة عند الرجل كان محيرا في أملاكها وطلقاتها والاضل
 له طلاقها وإذا فخرت امرأة غير طالق البطل فلا يجوز له العقد عليها فإذا مضى مضر على مثل ذلك الفعل فإن ظهر له منها التوبة رجلا العقد
 عليها ويعتبر بغيرها وإن بدعها إلى مثل ما كان منه فإن جابا متع من العقد عليها أو متعش عرف بذلك توبتها وإن كان عند الرجل امرأة
 ففجرها أو ابنتها لم يحرم بذلك امرأة فإن فخرت المرأة لم يجز له أن يعقد على أيهما من النسب من جهة الرضاع ولا على بنتها على حال إن كان
 منه ملامسة من الجاهل أو قبلته وما أشبهها فلا بأس أن يعقد بعد ذلك على أيهما وابنتها وكذلك لا يجوز أن يعقد على امرأة فخرت بها وابنتها
 جهة الرضاع وحكم في هذا الباب حكم النسب سواء ولا يجوز العقد على امرأة وعقد الرجل عليها وإختارها إلا برضا منهما فإن عقد عليها كان
 العذر والخيار لا يجرى بين أمثلهما العقد بين الاعتزال فإن أمضت كانت ماضيا ولم يكن لها بعد ذلك شيء فإن اعتزلت اعتدت ثلثة أشهر كما
 ذلك فإنها بينا وبين الزوج مفينا عن الطلاق ولا بأس بالعقد على الأمة والحالة وعنده بنت الأخ أو بنت الأخت إن لم مرضيا وحكم له
 والخالة من جهة الرضاع حكمها من جهة النسب على سواء ولا يجوز للرجل أن يعقد على أمة وعنده حرة أو برضاها فإن عقد عليها من غير
 رضاها كان العقد باطلا فإن أمضت الحرة العقد مضى لم يكن لها بعد ذلك اختيار وإن ابنت أصرته واعتزلت ثلثة أشهر كان ذلك فراقا
 بينها وبين الزوج فإن عقد في حالة واحدة على حرة وأمة كان العقد على الحرة ماضيا والعقد على الأمة باطلا فإن عقد على حرة وعنده أمة
 لا يعلم ذلك فادخلت له امرأة أمة كانت بحرة بين البصر على ذلك بين الاعتزال تنتظر مدة انقضاء عدتها فإذا مضت لعدتها كان ذلك
 فراقا بينها وبين الزوج فتعديت بذلك لم يكن لها بعد ذلك اختيار ويكره العقد على الأمة مع وجوب الطول فامنع مدة فلا بأس بالعقد
 ومنه عقد على الأمة مع وجوب الطول كان العقد ماضيا غير أنه يكون قدره الأفضل بكرة العقد على القابلة وبنتها ولا بأس أن يجمع الرجل
 بين امرأة تدعق عليها وبين امرأة إيهما أو وليدها إذا لم تكن أمها ويكره أن يزوجه الرجل ابنة امرأة كانت فخرت وقد دخل بها إذا
 كانت البنت قد دقت بعد مفارقتها أو أيا وليس ذلك بمحظور وإن كانت البنت دقت قبل عقد الرجل عليها لم يكن بذلك بأس ولا بأس بالرجوع
 أن يتزوج في حال مرضه وإن تزوج دخل بها ثم فارق كان العقد ماضيا وتواردا وإن مات قبل الدخول بها كان العقد باطلا وإن مات
 الرجل بينة على العقد على المرأة فاما مثل المرأة البينة فإنها امرأة الرجل كانت البينة بينة الرجل ولا يلتزم أي بنتها إلا
 أن يكون بنتها قبل البينة الرجل وتكون مع بنتها إذا دخل بها فإن ثبت لها أحد هاتين السببين بطلت بينة الرجل إذا عقد الرجل

مثل ذلك فما كان

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

في النكاح

امراة فناء اخر فادعى وجيشم يلتفت الى معوا الى ان يقيم البينة ولا باس ان يتزوج الرجل خلتا خبنة ان لم تكن اختا له وان تركه كان افضل
 وبكره للرجل ان يتزوج بضره امره كانت مع غير ابنته **باب مقتضى الحرج من الرضا** وحكمه ان لا يحرج من
 الرضا ما انبثا اللحم وشدا العظم فان علم بذلك وان كان لا يعتب بخمس عشرة وضعة متواليات لم يفضل بينهما من رضاع امره اخر فان لم
 ينضبط العبد اعتبر برضاوع يوم وليلة اذا لم يرضع امره اخر متى كان الرضاوع اقل مما ذكرناه مما لا يثبت اللحم ولا يثبت العظم او كان اقل
 من خمس عشرة وضعة اذ مع استيفاء العبد ففضل بينهما من رضاع امره اخر وكان اقل من خمس عشرة وضعة اذ مع استيفاء العبد قد
 فضل بينهما من رضاع امره اخر اذ ان كان من يوم وليلة لمن لا يرعى العبد اذ مع تمام يوم وليلة فخل بينهما رضاع امره اخر فان ذلك لا يجوز
 ولا تأثير له وينبغي ان يكون الرضاوع في مدة الحولين فان حصل الرضاوع بعد الحولين سواء كان قبل النظام او بعد قليل كان او كثيرا فانه لا
 يحرجه وكل ان دولبن امره ائيت مرضعة فادعت صبيها او صبيته فان ذلك لا تأثير له في التحريم ومقتضى حصول الرضاوع على الصفة التي ذكرنا
 فانه غنم له النسب يحرم منه ما يحرم من النسب الا ان النسب يبرأ من جهة الاب خاصة دون الام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبيها
 بلين بعلها وكان لزوجها عدة اولاد من امهات شتى فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع على ابيه على الخوة الذين ينسبون الى ابيه
 لولادة الرضاوع الذين ينسبون الى امه من جهة الولادة دون الرضاوع وكل ان كان للبعلا ولاد ينسبون اليه من جهة الرضاوع من غير لبن
 هذه المرأة فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع وكل يحرم جميع الخوة المرضع على هذا البعل على جميع اولاده من جهة الولادة والرضاوع ولا يحرم
 على الصبي من ينسب الى امه المرضعة من جهة الرضاوع من غير لبن هذا الزوج ويحرم عليه جميع اولادها الذين ينسبون اليها بالولادة و
 الرضاوع لا يثبت الا ببينة عادية واذا ادعت المرأة انها ارضعت حبيلا لم يقبل قولها وكان الامر على اصل الاباحة واذا ادعت المرأة
 صبيين ولكل واحد من الصبيين اخوة واخوان ولادة ورضاوعا من غير الرجل الذي رضعها من لبنها التناكح بين اخوة واخوانه
 وبين اخوة واخوانه ذلك لا يجوز التناكح بينهما انفسهما ولا بين اخوة والاولاد وانما من جهة لبن الرجل الذي رضعها من لبنها يثبت
 واذا رثت امرأة حديا بلينها فانه يكره لم يلزم كل ان كان من نسبه ليس كذلك **باب لكفاءه في النكاح واختيا**
الانزاع المؤقت بعضهم كفاه لبعض في عقد النكاح كما انهم متكاثرون في الدماء وان اختلفوا في النسب لشرفه واذا اختلفوا في
 الى غير بنسبه وكان عندئذ ينادى بقوله ما يقوم بامرهما والاتفاق عليها وكان من يرضه وامانه ولا يكون مرتبكا الشيء من الجور والكره
 حقيقته في نسبه قليل المال فلم يزوجها باها كان عاصيا لله مخالف الفلاسفة بنية وبكره للرجل ان يزوج ابنته شاربا لغيره ومظاهرا بالفسق فان
 فعل ذلك كان ذلك العقد احيانا ويكون تاركا لا فضلا اذ اذ الرجل ان يتزوج فينبغي ان يطلب ذات الدين والابواب والاصول الكثر
 ويجنبهن لاصل لمد لا عقل لمد لا يتزوج المرأة لجمالها او مالها اذ لم تكن مرضية للاعتقاد ولا تكون عاتلة كانت سدة المولى فدينها
 انه لا يجوز ان يتزوج من مخالفة في الاعتقاد الا اذا كانت مستغففة ولا يعرف منها نصبا ولا اخر فاعلم الحق اذ اذ وجد امرأة طاهرة
 باصل فلا يمنع من مناعتها لاجل ضررها فان الله تعالى يقول ان يكونوا فراء بينهم الله من فضله ويخافون من النساء ولو لم يدان كانت سوء
 بنية المنظر ويجتنب العقيم منهن وان كانت حسنا جميلة المنظر ويستحب التزويج بالا بكاء فان البوق قال من الطيب في ابوابها وادشى اخلاقا
 واحسن اخلاقا فافتح شئ ارضا ما وبكره نكاح جميع السونان الزوج وغيرهم الا التوبة خاصة وبكره التزويج بالا كرا وبكره تزويج المحجور
 ولا باس بوطيها بملك اليه من غير ان يطلب لدها ولا باس ان يتزوج الرجل بامراه فاعلم منهنها التحريم اذا ثبت وانقض فان عقد على امراه
 ثم علم بعد العقد انها كانت بنتا كان له ان يرجع عليها بالهرم اذ دخل بها فان دخل بها كان لها المهر بما استحل من فرجها وهو محرج
 امساكها وطلانها **باب ينوب العقد على النساء** يجوز للرجل ان يعقد على بنته اذا كانت صغيرة لم تبلغ سن البلوغ
 من غير استيفائها ومقتضى العقد عليها لم يكن لها حجب وان بلغت حتى كانت البكر بالغت استحب لها ان يعقد عليها الا بعد استيفائها وان كان
 في اذنها ان يعرض عليها التزويج فاداسكت كان ذلك في منها بالعقدان عقد الاب على بكره قد بلغت مبلغ النساء من غير استيفائها
 مضى العقد لم يكن لها خلا فدان ابنتا التزويج واظهرت كراهيتها لم يلتفت الى كراهيتها ولا يجوز للبكر ان يعقد على نفسها نكاح الدائم
 الا باذن ابيها فان عقدت على نفسها بغير اذن ابيها كان العقد موقفا رضاء الاب ان امضا مضى ان لم يمض مضى كان مقسوخا فان
 عضل الرجل بنته وهو الا يزوجها بالاكفاء اذا خطبها جاز له العقد على نفسها فان لم يرض لها ذلك الاب لم يكن لكرهه الا تأثير
 وفاد كانه يجوز للبكر ان تعقد على نفسها نكاح المتعة من غير اذن ابيها لان العقد عليها لا ينافيها في الفرج هذا اذا كانت البكر
 وان كانت دون البالغ لم يجز لها العقد عليها من غير اذن ابيها وكان حكم المتعة في هذا الباب حكم نكاح الدائم والبكر البالغ اذا لم يكن لها
 جازها ان تعقد على نفسها اي نكاح شاءت من غير اذن لها ان تقول من شاءت العقد عليها واذا كان لها اب وجد كان لكل واحد منهما

كتاب النكاح

المهر ان كان المهر مالا لم ير مثل تعليم شيء من الفرائض او صناعتها مرفوعة ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بمثل الجرة ^{نصف} ذلك على ما جرت
 به العادة فان كان الدية قد قل لها من المهر شيئا من الحيوان او الوتوق وكان الحيوان او الوتوق خالما لم يوضع عندها كان له ان يرجع عليها
 بنصف ما اعطاها ونصف ما وضعت فان كان الحيوان قد حمل عندها لم يكن له شيء من الحمل بل له النصف مما ساقا اليها ومثل ما رعت المهر
 المهر على زوجها بعد الدخول بها لم يلقثا في عواصها فان ادعت انها جعلته مينا عليه كان عليها البيعة وعلى الزوج اليقين ومثل طلقها
 قبل الدخول بها ولم يكن قد سمى طلقها مهر الكان عليها لم يمتنع ان كان موسرا بذاته او ممولوا وما اشبههما وان كان متوسطا بغير
 ثمن اشبهته ان كان فقيرا فنجاهم وما اشبهته من خلا الرجل باسرة فادخلها المستر ثم طلقها وجب عليه المهر على ظاهر الحال كان على الحاكم ان
 يحكم بذلك ان لم يكن قد دخل بها الا انه لا يحل للمرأة ان تاخذ اكثر من نصف المهر فاما يدخل بها فان لم تكن الزوج اقامة البيعة على ان لم يدخل
 بها مثلا ان تكون المرأة بكر او متوجدا على هيئتها لم يلزم اكثر من نصف المهر متى ما شاؤ الرجل عن زوجته قبل الدخول بها وجب عليه وثمة
 ان يعطوا المرأة المهر كاملا ويستحب ان يترك نصف المهر فان لم تفعل كان لها المهر كله وان ماتت المرأة قبل الدخول بها كان لاوليائها
 نصف المهر وان ماتت المرأة بعد الدخول بها ولم تكن قد قبضت المهر على الوفاء ولا طالت به مدة حيوتها فانه يكره لاوليائها المطالبة به
 فان طالبوا به كان لهم ذلك لم يكن مخلوفاً ومنه تزوج الرجل امرأة على كتاب الله وسنة نبية ولم يسم مهرها كان مهرها حنثا ثم ردم حيا
 لا غير من اختلاف الزوجان في مقدار المهر لم يكن هناك بينة كان القول قول الزوج مع يمينه بالله ثم ولا يفقد الزوج بية المرأة نفسها
 للرجل لان ذلك للثبوت في خاصة وان تزوج الرجل امرأة على حكمها فحكمت بدمها فاقوته الى حنثا ثم ردم كان حكمها ما احبها وان حكمت
 باكثر من ذلك رالى حنثا ثم ردم فان تزوجها على حكمه فبأى شيء حكم كان له قليل او كثيرا فان طلقها قبل الدخول بها وتقدمت رجوعها على
 حكمها كما كان لها نصف ما يحكم به الرجل قليلا كان او كثيرا فان مات الرجل وماتت المرأة قبل ان يحكم لم يكن طلقها مهر وكان لها المتعسر حسب
 ما تقدمت منه او منتهى عقد الرجل امرأة على مهر معلوم اعطاها بذلك عبدا ابقا وشيئا اخره وصيت به ثم طلقها قبل الدخول بها كان حكمها
 ان ترد عليه نصف المهر يكون العبد لها وان لم يعطها غير العبد كان ذلك غير صحيح وكان لها ان ترجع على زوجها بنصف المهر متى عقد
 على دار ولم يذكرها بغيرها او خادم ولم يذكره بغيره كان للمرأة او وسط من الدخول وخادم وسط من الخدم واذا عقد لها على خادوة قد
 وصيت له المرأة بها ثم طلقها قبل الدخول بها كان طلقها يوم من خدمتها ولو يوم ناداها فاما المهر فصادق حرم ولم يكن لها عليها سبيل وان
 طلقها ثلث المدة وكان لها مال كان نصفه للرجل ونصفه للمرأة واذا امر الرجل بغيره بالعقد لم ينعى امره ثم ما شاؤ الرجل لامر قد عقد الرجل
 على المرأة فان عقد عليها قبل موث الرجل كان لها الصلح والميراث وكان عليها العدة وان كان قد عقد عليها بعد موث الرجل كان
 العقد باطلا واذا عقد الرجل على امرأة وصلى عليها مهر ولا يبرأ منها ايضا شيئا كان المهر لغيرها ولو ما ساء لا يبرأ منها لم يكن عليه منه شيء واذا
 عقد لمرأة على مملوك جعله مكرها واعطاها اياها فوارب من المملوك ثم طلقها قبل الدخول بها كان له ان يرجع عليها بنصف ثمن
 ثمن المملوك بوجعها اياه وليس له من الزيادة شيء فان عقد الرجل على امرأة وشرط لها في الحال شرط ما فيها لكتاب السنن كان
 العقد صحيحا والشرط باطلا مثلا ان يشرط لها الا يتزوج عليها ولا يتسرى او لا يتزوج بعد موتها وما اشبه ذلك فان ذلك كله باطل
 فليفعل ليس عليه شيء فان شرطت عليه في حال العقد ثم لا يقبضها لم يكن له انقضائها فان اذنت له بعد ذلك في الاقضاء جاز له ذلك
 وان شرط الا يقبضها لزمته النفقة اذا كان التزوج ذاهبا وان كان صغره لم يكن عليه شيء وصنع عقد الرجل مع المهر الى اجل معلوم
 وان جازى الا كان العقد باطلا ثبت العقد كان المهر في نفسه ان تزوجها بغيره فان تسرى عليها او تزوج لزمته شيء بغيره فزج العقد
 او تسرى لزمه ما شرط عليه مولاة ومتى شرط الرجل للمرأة في حال العقد لا يخرجها من بلدها لم يكن له ان يخرجها الا برضاها وان شرط لها
 ان لا يخرجها الى بلد كان عليه المهر ما تزودا وان لم يخرجها كان مهرها خسون دينارا وفتى اذا خرجها الى بلد لا يشرط له
 عليها ولو لم يشرط المهر كاملا وليس عليها الخروج معقلا واذا خرجها الى بلد الا سلام كان له ما اشترط عليها ولا يجوز للمرأة ان تبرى عنها
 من صداقها في حال مرضها اذا لم تملك غيره وان ابرأته سقط عن الزوج ثلث المهر كان البتة لو رثتها ومنه تزوج الرجل امرأة على انها
 بكر فوجدها ثيبا نه يجوز له ان ينقص من مهرها شيئا وليس للرجل ان ياكل من مهر ابنته ولا ان يتصرمها الا بانها والى متى عقد
 له على امرأة بما لا يحل للمسلمين فملكه من خمر او خنزير او غيره ذلك من المحظورات ثم امسأ قبل ان يعطيها لم يكن عليه ان يعطيها ما ساء او كان عليه
 كسبتمه عند مسخها للمرأة ان يشع من زوجها حتى يقبض منه المهر فاذا قبضت لم يكن لها الامتناع فان امتنعت بعد استيفاء المهر كانت فاسقا
 ولو لم يكن لها عليه نفقة لم يرقم الرجل نفقة زوجته ويكسوها او كان مسكنا من ذلك لزمه الا ناما المنفقة او الطلاق وان لم يكن مفقدا
 او انظر حتى يوسع الله عليه **باب العقد على الاماء والعبد وحكامه** يجوز للرجل الحر ان يعقد على امره غير

کُنَا النِّكَاحُ

[illegible]

عن كثرة النكاح

الولى عالمنا جالها فان لم يكن عالما بجالها لم يكن عليه شيء وان لم تكن قد خل بها لم يكن عليه مهر فان كان قد خلها المهر كان له الرجوع عليها بقرينة طهرها بعد العلم بجالها لم يكن له بعد ذلك رجوعا فان اذ ذرنا طهرها فاما ما عدا ذلك فانه من العيوب فليس بوجوب شيء منها المهر مثل العود وما اشبه ذلك المحذور في الزنى لا تزويج كاشف قد ثبت قبل العقد فليس الرجوع دها الا ان كان يرجع على طهرها بالمرء له ذرنا الا بالطلاق وانما عقد على امرأة على انها بكر فوجدنا ثيبا لم يكن له ذرها غير ان كان ينقص من مهرها شيئا ولا يرد الرجل من شيء من العيوب الخفية ذكرناها الا من الجنون وبهره ايضا من العترة فان تزوجت المرأة برجل على انه صحيح فوجدته مجنونا كانا شجرة بين الصبر عليه وبين مفادته فان حدث بالرجل جنون يعقلها او فاسا الصلوات لم يكن لها اختيار وان لم يعقلها او فاسا الصلوات كان لها الخيار فان اختارت فواته كان على وليها ان يطلها ومتعقد الرجل على امرأة على انه صحيح فوجدته عينا انتظر به مسترة فان وصل اليها في مدة السنة ولو مرة واحدة لم يكن لها عليه خيار وان لم يصل اليها اصلا كانت شجرة بين المقام معه وبين مفادته فان وصفت لم يكن لها بعد ذلك مفادته وان اختارت فواته كان لها نصف ذلك الصداق وليس عليها عدة فان حدث بالرجل عترة كان الحكم في ذلك مثل ما قلنا في انه يوجب سنة فان وصل اليها كان ملك بها وان لم يصل اليها كانت بالخيار هذا اذا حدثت به العترة قبل الدخول بها فان حدثت بعد الدخول بها فان حدثت بعد الدخول فلا خيار لها على حال وان لم يقد على اتيان امرته وقد على اتيان غيرها من النساء لم يكن لها خيار على حال وان اختلف الزوج والمرأة فادعى الزوج انه قد ذرها وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجد كما كانت لم يكن لادها الرجل تاثير فان لم يوجد كك لم يكن لانكار المرأة تاثير وان كانت المرأة ثيبا كان القول قول الرجل مع يمينه بالله قد ذرها انها ثوبان تحتوق قبلها خلوتها ثم بامر الحاكم الرجل بوليها فان دليها فخرج على ذكره اثر الخلو صدق وكذب وان لم يكن الا اثر موجو صدق وكذب الرجل وان تزوجت امرأة برجل على انه صحيح فوجدته خضيا كانت بالخيار بين الرضا بالمقام معه وبين مفادته وان وصفت بالمقام مع لم يكن لها بعد ذلك خيار وان ابث وثي بينهما وان كان بها قد خل كان للمرأة صداقها سنة وعلى الامام ان يخرجه لئلا يعود اليه مثل ذلك متى عقد الرجلان على امرتين فادخلت امرأة هذا على هذا والآخر على الآخر ثم علم بعد ذلك فان لم يكونا دخلا بهما دون كل واحدة منهما الى زوجهما فان كان قد خلها فان لكل واحدة منهما الصداق فان كان لولى تعدد ذلك اعزم الصداق ولا يترتب كل واحد منهما امرته حتى تنقضي عدتها فان انقضت عدتها فادخلت كل واحدة منهما الى زوجها بالعقد الاول فان ما تنافى قبل انقضاء العدة فليرجع الزوجا بنصف الصداق على ورثتهما وبورثتهما الرجلان فان كان الرجلان ومعا في العدة فانهما ترثانها ولها المهر المسمى حسب قدرتهما في المؤخر عنها ووجهها ولم يدخل بها وعليها العدة بعد تاثيرها من العدة الاولى فنقضت المؤخر عنها ونحوها ومضى اقام الرجل بينة على انه تزوج امرأة وعقد عليها عقد صحيح او اقامتا خاتمتها على هذا الرجل البينة بان عقد عليها فان البينة بينة الرجل ولا يلتفت الى بينة المرأة اللهم الا ان البينة بان عقد عليها بان عقد عليها قبل العقد على اختيارها اذا كان الامر كذلك قبلت بينة او بطلت بينة الرجل اذا انتفى الرجل الى عترة بينة وتزوج فوجد على خلاف ذلك بطلت التزويج **باب المتعة وحكامها** نكاح المتعة مباح في شريعة الاسلام وهو ما قد ذكرناه من عقد الرجل على امرأة مدة معلومة بمهر معلوم ولا بد من هذين الشرطين وبهما يقيس من نكاح الدائم فان عقد عليها متعنا لم يكمل الا كان التزويج دايما ولزومه فليزني في نكاح الغبطة من المهر المنقضة والميراث والابتن منه الا بالطلاق وما يجري مجراه فاذا ذكرنا الاجل لم يذكر المهر لم يصح العقد اما ما عدا ذلك من الشرطين فتستحب كونه دون ان يكون ذلك من الشرطين فليجوز منها ان يذكر الشرطين معا ويذكر الا لا نفقة لها ولا ميراث بينهما وانما نزلت في العدة بعد مفادتها اياه اما ما نفقضا الاجل والموت فشرط العزل عنها ان شاءت فالاخلاق من هذا الشرط لم يفسد العقد الا ان يكون تادكا فضلا واما الاثم والاعلان فليس من شروط المتعة على حال اللهم الا ان يخاف الرجل انه لا يستطيع ان يشهد على العقد شاهدا او اذا اذ التمتع بالمرأة فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة مسننة معتقة للتحش فان لم يجد هذه الصفرة وجد مسننة مسننة جازا ان يعقد عليها ولا بأس بالمتعنة بالهوى وبه والنظر فيه وذكره التمتع بالمجوسية ولعل ذلك يخطو الا ان يشهد على العقد شاهدا من شرطين من شرطين كماله المحذور ولا بأس ان يقنع الرجل بالفتاة الا ان يمينها بعد العقد من الجنون وليس على الرجل ان يشاء لها اهل لها زوج ام لا ان كانت عفيفة مستنونة دينية لان ذلك لا يمكن ان تقوم له بينة فان اتمها في ذلك احتاط في التفتيش عن امرها وان لم يفعل فليس عليه شيء ولا بأس ان يتزوج الرجل متعة بغيره ليس لها اب من غير ذل ولا يخلو فان كان بالبكر بين ابوين او كانت دون ابنا لتعلم بغيره العقد عليها الا باذن ابها وان كانت بالغت ودخلت بالزوج وهو مسنن الى عشرة جاز له العقد عليها من غير اذن ابها الا ان لا يجوز له ان يعرض اليها ولا يفضل الا يتزوجها الا باذن ابها على كل حال ولا بأس ان يبيع الرجل بغيره باذنه فان كانت لامرأة جاز له التمتع بها من غير اذنها والفضل لا يمتنع بها الا باذنها وان كانت امرأة حرة

كتاب النكاح

فلا يمنع باءه الا برضا الحرة وكان الحكم في المنة حكم نكاح الذم وام اذا اراد العقد فليدرك من المهر والاجل ما مرضا عليها اقل ما يجرى
من المهر يقال من سكر او كفت من طعام او ما اشبه ذلك فان ذكرها مهر معلوما واجلا معلوما ثم اراد مفارقتها قبل الدخول بها فلا يلحقها
الاباء ولا يلزم نصف المهر فان كان قد اعطاها المهر رجع عليها بنصفه ^{فان} هبت مهرها له قبل ان يفارقتها كان له ان يرجع عليها بمثل ما قبض
المهر بعد تحللها بها فان اعطاها شيئا من مهرها ودخل بها لم يفسد عليه منه اذا وثق لها بما مر فان اخلت بشيء من مهرها جاز له ان
يجتهد ذلك من المهر فان ثبت بعد الدخول بها ان لها من وجب كان لها ما اخذت منه ولا يلزم ان يعطها ما بقي عليه فاما الاجل فما مرضا
عليه من شهر او سنة او يوم وقدر ولا يجوز ان يذكر المهر بالمرأة والمرء والا حوط فافقناه من ان يذكر مهرها معلوما او شهر متينا فان
ذكر المرء والمرءين جاز له ذلك اذا استند الى يوم معلوم فان ذكر المرء والمرءين مهرهم ولم يقرها بالوقت كان العقد باثما الا بغيره الا
بالطلاق او ما يجري مجراؤه ويجوز ان يشترط عليها ان بابنها ليل او نهار او في اسبوع وقدر او يوما بعينه اي ذلك شاء فلو لم يكن عليه شيء
عقد عليها شهر او ما يجرى مجراؤه بشرط ان لا يحد ذلك بما عطف عليها لم يكن له عليها سبيل وان كان قد سمي الشهر بعينه كان له
شهر الله بعينه وليس في نكاح المنة ثوارث بشرط نفق المهرات ولم يشترط اللهم الا ان يشترط بينهما الثوارث فان شرط ذلك ثبت بينهما الثوارث
وانما لا يحتاج نفق الثوارث الى شرط ويجوز للرجل الغل وان لم يكن بشرط فان كان لاحقا برسالة غل ولم يغزل ولا باس ان
يترفع الرجل عنه ما شاء من النساء الا هن بمنزلة الاماء والا حوط له والا فصل لا يربط على اربع مهن ولا باس ان يعقد الرجل على امرأه
واحدة مرات كثيرة واحدا بعد اخرى اذا انفصل اجل المنة جاز له ان يعقد عليها عقدا مستغفلا لثالث فان اراد ان يزيد ما في الاجل فلي
انقضه اجلا لم يكن له ذلك فان اراد عليه بطا ملبية عليها فالا يام ثم يعقد عليها على ما شاء فلا يام وعقد المنة اذا انقضت اجلا او
وهبطا وجها انا ما حقتنا وخمس واربعين يوما اذا كانت لا تحتضن في سنها من شخص اذ امانت عنها وزوجها قبل انقضائها اجلا
كانت عتقا مثل عتق المفق عليها عقد الذم اربعة اشهر وعشرة ايام واما الشرط الرجل في حال العقد لا يطاها في فرجها لم يكن له
فيه فان وضعت سبيل العقد بذلك كان ذلك جازا وكل شرط بشرط الرجل على المرأة انما يكون له ما يبرعه ذكر العقد فان ذكر الشرط
وذكر بعدها العقد كانت الشرط التي قدم ذكرها باطلا فلا يثبتها فان ذكرها بعد العقد ثبت على ما شرط **باب السر والموثاق**
الايمان في بيع وطوا الاماء بثلاثة اشياء احدها العقد عليهم باذن اهلهن وقد قدمنا ذكر ذلك في الثاني في تجليلها اليك الرجل من
وطهين ولا يحد له ان لم يكن هناك عقد الثالث بان يملك من فلسين ويطهين يملك الايمان له واما احل الرجل جارية لاجنبة او
المرأة لاجنبا او زوجها احل له منها ما احل له ما لكنها ان احل له وطهيا احل له كل شيء منها وان احل له ما دون الفرج فليحس الا ما احل له فيه
في حل ان احل له عقد منها لم يكن له سؤل الحق شيء وان احل له مباحا شرعا او نفسيا كان له ذلك ولم يكن له وطؤها فان وطهيا كان قاضيا
وان اثبت بالولد كان له ولاها ويكون وقاله ولين عشرين فيهما ان كانت بكر وان كانت غير بكر لم يرضف عشرين فيهما متى جعل في حل
من جها فوطهيا وان ثبت بولد كان لولاها وعلى ابنه ان يشتر بها لان كان له مال وان لم يكن له مال استحب في مثنى فان شرط ان يكون
الولد حرا كان على ما شرط وبكره للرجل ان يطا جارية غيره بجعلها الا بعد ان يشتر ان يكون الولد حرا فان امتنع مولاها من ذلك كره
له وطوها وبطلت له منها مقدما لجعلها ما لكنها ان هو ما فوطها وان شترها فشرها على حبها يبرء ولا يجوز للرجل ان يجعل عبدا في حل من
وطي جارية فان اراد ذلك عقد له عليها عقدا وينبغي ان يراعى فيما ذكرناه لفظ التجليل وهو ان يقول لرجل المالك للام ولد لوطها
له جعلت في حل من طي هذه الجارية واحلت لك وطاها ولا يجوز لفظ العارية في ذلك وحكم المديرة في التجليل حكم الماوك على الماوك
كانت الجارية بين الشريكين تجارا لا حيا ان يجعل صاحب في حل وطهيا واد كان الرجل ما كالا نصف الجارية والنصف الاخر منها يكون حرا
لم يجزله وطهيا بل يكون من حرة ما يوم ولها من نفسها يوم فان اراد العقد عليها في يومها عقد عليها عقدا للمنة وكان ذلك جازا وهي
ملك لرجل جارية حرة جنى الفلبيك من بيع او هبتها وسير او هبتها او غيرها لم يجز له وطؤها الا بعد ان يشترها بجعلها كان بين
مخض فان لم تكن من مخض مثلها لم يخض سبيلها بمخضه واربعتين يوما وان كانت قد ائتمت من المخض ولم تكن بلغت لم يكن عليه سبيلها
وكن يجب على الله بربيع جارية كان بطاها ان يشترها اما بمخضه ومخضه واربعتين يوما فان استبرأها الباع ثم باعها وكان موثوقا به
جاز لله سبيلها ان بطاها من غير سبيل ولا فصل استبرأها على كل حال واد كانت الجارية لمرأة جاز لله سبيلها وطهيا قبل الاستبراء
والا فصل استبرأها قبل الوطى مثل التي تكون للرجل ولا ان اشترى جارية واعتمها قبل ان يشترها جاز له العقد عليها وحل له وطوها والا فصل
ان لا يطاها الا بعد الاستبراء وعلى غنمها وكان قد وطهيا جاز له العقد عليها وطهيا لم يكن عليه سبيلها على حال وان اراد غيره العقد
عليها لم يجز له ذلك الا بغير وجه من غنمها وهي ثلثة اشهر وفي اشترى لرجل جارية وهي حاصصة نرها حتى يظنهم حل له وطهيا وكان ذلك

من نكاح النكاحين

استبرأ وجهها ومنه اشتراكها في حلالها لم يجز له وطوعها الا بعد صحتها الحلال وتفق عليها او بعد ثلث عشر يوما فان ادا وطعها قبل ذلك لم يملكها
 ينادون الفرج وكل من اشتراكها في حلالها لم يجز له ذلك فيما دون الفرج انتزاعه عن ذلك افضل ولا ماس للرجل ان
 يجمع بملكها لغيره من العبد مباح له ذلك لا يجمع بين الاختين في الوطء ويجوز له ان يجمع بينهما في الملك الاستحسان وكذلك لا يجمع
 بين الام والابنت في الملك لا يجمع بينهما في الوطء في ذل الام حرم عليه طوع البنت وكذلك ان وطئ البنت حرم عليه طوع الام ولا يجوز
 للرجل ان يطأ جارية من وطئها ابوه او قبلها بشهوة او نظرها الى ما يحرم على غيرها لكان النظر اليه يجوز له ان يملكها وان وطئها ابوه وحكم
 الابن ونكح الابنة وان ادا وطئ جارية او قبلها او دأى بها ما يحرم على غيرها لكانها حرة على الاب يجمع الحرة واللوات قد بينا ذلك من قبل
 والسبب العند يحرم ايضا وطئ من يملك الايمان ولا يجوز للرجل طوع جارية اذا كان قد فجعها من غيره الا بعد مفادقة الزوج لها او
 انفساعدها ولا يجوز له ان يطأ جارية له معه فيها شرابة اذا فجع الرجل جارية من غيره فلا يجوز له النظر اليها مكشوفة ولا يحقره من شابها
 الا بعد مفادقة الزوج لها ومن اشترى جارية كان لها زوج فجمعها ولا يمكن عليه الامتناع من وطئها الا مدة استبرائها فاما من يرضى بذلك
 العقدان رضوا به لم يجز له وطوعها الا بعد مفادقة الزوج لها بالطلاق او المولى لا باس ان يشتر الاثنا امرأة لها زوج من ذل الحرب
 كك لا باس ان يشتر الرجل ابنة الرجل ابنة اذا كانوا مستحقين للسبي كك لا باس ان يشترهم وان كانوا قد سبوا هم اهلا للضلال اذا كانوا
 مستحقين للسبي واذا كان للرجل جارية او اذا ان يعقها ويجعل عتقها مبرها جارية له ذلك لا ان يعقها زاده يعقون فيك لفظ العقد على
 لفظ العتق بان يقول تزوجتك فجعلت مبرها لعتقتك فان قدم العتق على الزوجين بان يقول عتقتك تزوجتك وجعلت مبرها لعتقتك
 وكانا حرة بين الرضا والعقد الامتناع من مولاها فان طلق الفرج عتقها مبرها قبل الدخول بها يجمع صفتها واقا واستعتبت في ذلك النصف
 فان لم تقع فيه كان له منها يوطئها من نفسها يوم في الحدة وان كان لها ولد له مال لولم ان يؤد عنها الشقة لباقي ويتعق فح فان جعل
 عتقها صداقتها لم يكن ان يمتها ثم مات فان كان له مال يحيط بشهدتها او عند كان العتق والنكاح ماضيين وان لم يترك غيرها كان
 العتق والعقد فاستد وجع الامه الى مولاها الاول وان كانت قد عتقت منه كان حكم ولدها حكمها في كونه حرة او اذا كان للرجل له
 كبير له جارية لم يجز له وطوعها الا اذا ولد وان كان ولده صغيرا جاز له وطوعها اذا فجعها على نفسه بكون صانعا للفرج ولا يجوز
 وطوعها قبل ذلك والمرأة الحرة اذا كان لها زوج مملوك فوطئته او اشترته باطلا تلك العقد فان ادا مملوك يكن لها الامان تعقدها
 به وان اذن الرجل لعبد في التزويج فترج ثم لم يكن لها على مولاها نفقة وقد بانث من الزوج كان عليها العتق منه فان رجع العبد قبل
 خروجه من العتق كان اطلق برجعها وان افاها بعدا عتقها لم يكن له عليها سبيك اذا كان العبد بين شركيين فان اذن له احد جاز للزوج
 فترج ثم لم علم الاخر كان يحجر اباين امضا العتق بين شخصه وان كان للرجل جارية فاجرة كره له وطوعها فان عتقها فلا تطلب له جارية
 عتقها ولا باس ان يطأ الرجل جارية في البيت مع غيره وكذلك لا باس ان ينام بين جارتين ويكره جميع ذلك في الحراري من النساء اذا
 اشترى الرجل جارية ومضى عليها سنة اشترى شهر لم يحضر فيها ولم تكن حاملة لا كان له ولدها لا نكحها فوجب له ان يزوج الرجل امته شرا
 وسمي لها مبرها عينا وقدم الرجل من جملة المهر شيئا معينا ثم باع الرجل الجارية لم يكن له المطالبة بشي المهر ولا لمن يشترها الا ان يرضى
 بالعقد واذا زوج الرجل مملوكا له امرأة حرة كان المهر لا ينفق منه فان باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر
 اذا فجع الرجل جارية من رجل حر ثم عتقها فان ساق زوجها ووطئته او نكحها الحرة المودة عنها زوجها فان عاقب عنها باجور فجمعها
 ثم ماتا الزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدة الحرة المودة عنها زوجها فان عتق الرجل ام ولد فاددت بعد ذلك فترجعت حرة
 وميا ودنت سنة ولا ادا كان اولادها من الذل قال لا يملكها فان لم يكن حيا كان اولاده ويعرض عليها الاسلام فان وجعت
 وجب عليها ما يجيب على المتهدة عن الاسلام واذا كان للرجل جارية ووطئ منها ولدا لم يجز له بيعها مادام الولد باقيا فان مات الولد جاز
 له بيعها ويجوز له بيعها مع وجود الولد في ثمن رقبته اذا لم يكن مع الرجل غيرها فان مات الرجل لم يخلف غيره ما بيعت ففق شهرتها
 وان كان له مال غير ما جعلت من نصيب لدها فتعق ولا يجوز ان يترج بمكاتبه غيره قبل ان تقصصها كاعتقها ولا باس ان يطأ الرجل
 مملوكة تدملكها لعبد او امته لان ما يملكه مملوكة فهو ملكه **باب الولي لا ولي الحقيقة والسنة فيها وحكم**
الرضاع اذا حضرت المرأة الولادة فلتحلبها النساء المولى مرها ولا يقرها احد من الرجال الا عند عدم النساء فاذا ولد المولود لم يجز
 ان يعق بؤنه في اذنه الا من ويقام في اذنه الا لغيره يحكم بماء الفرائض وجعل ان لم يوجد فيها عذبان لم يوجد الا ما طبع امر
 فيه نقي من الفراء والعسل ثم يحكم به ويستحب ان يحكم بترية الحسين ومن حق الولد على الذل ان يحسن اسمه الاسماء المستحبة يجمع
 اسما الاقربا والاسم على المولود واقتضا المحرم على والحسن الحسين ثم اسما الاقربا عليه السلام ولا باس ان يكتل الرجل ابنة في حال صغره ولا يكتبه

في النكاحين

احكام الاولاد

ابا القاسم اذا كان سحرهما وبكرهما ان يبي الرجل بينهما احكما او كلاهما اذا كانا معا او اذا كانا في اليوم السابع يستحب الاثنان ان
 يعق عن ولد بكنش اذا كان ذكر او بفتح ان كانت اناقة وهي سنة مؤكدة لا يتركها مع الاحتياط ان يعق الوالد عن ولد ثم ادركه
 استحب ان يعق عن نفسه لا يقوم مقام العقيقة الصغرى فيها وان لم يتمكن من الحقيقة فلا بأس عليه شيء وان لم يتمكن بعد ذلك استحب ان
 يتنازعا ويختل بينهما ان يحلقوا من الصبي يوم السابع يصطد بوزن شعره فيها او يصفه ويكون ذلك مع الحقيقة في موضع واحد
 كلما يجزئ في الاضحية في وجازة في الحقيقة الا ان افضل ما دشنا ان يعق عن الذكر بالذكر وعن الانثى بالانثى فان لم يوجد وجد
 حمل كبير جاز ذلك ايضا وانما في الحقيقة فليعط القابل من ربعها فان لم يكن له قابله اعطى من الربع يصطد به ولا تأكله الا منة فان كانت
 القابلة ام الرجل ومن هو غيا لم يعط من الحقيقة شيئا ويستحب ان يطبخ اللحم ويدعى عليه جماعة من المؤمنين وكلما كثر عددهم كان
 افضل فان لم يفعل ذلك فزق اللحم على الفتاة كان ايضا جائزا ولا يجوز للوالدين ان يأكلوا من الحقيقة شيئا البتة ولا ينبغي ان يكسر
 العظم بل يفصل الاعضاء ويستحب ان يجتنب الصبي يوم السابع ولا يؤخره ان لم يكن فيه حرج الى وقت بلوغه فان بلغ وجبت له ولا يجوز
 تركه على حاله اما خفض الجوارح فان فعله من كان فيه فضل كثير فان لم يفعل لم يكن بربا في اسم الرجل هو غير محتسب خن وانما
 يشترط كبرها وانما في الصبي يوم السابع فان مات قبل الظهر لم يعق عنه وان مات بعد الظهر يعق عنه ويكره ان يترك للصبي ما لقناع وهو ان يحلق
 موضع من دماغه بتركه موضع ولا بأس ان يحلق الواسط للولد كذلك كلالة الشعر عن جميع البدن بل ذلك منه بالية مستحب وان ولد
 الصبي من السنة ان يوضع سنتين كاملين الا انه ما ولا اكثر فان نقص عن السنتين مدة ثلثة اشهر لم يكن بربا فان نقص عن ذلك لم يجز
 وكان جوار على الصبي لا بأس ان يراعى السنتين في الوضاع الا انه لا يكون اكثر من شهرين ولا يستحق المصغة الا جوار على ما يزيد على
 الحولين وافضل الا بان لا يرضع بها الصبي لبن الام فان كانت ممرضة واخذت رضاعا كان لها ذلك ان لم تخز فلا تجز على رضاعا
 ولدها وان كانت لها جذان تجز على رضاع ولدها وان طلبت الحرة اجز الوضاع كان لها ذلك على بال ولدها فان كان ابوها قد مات
 كان اجزها من مال الصبي كل ان راضعت من لبن خادمة لها كان لها اجزها من الرضاع ومنه وجد الرجل من يرضع ولدها جاز محض
 ورضعت الام بذلك كانت هي ولي من غيرها فان طلبت اكثر من ذلك لم يكن ذلك لها على حال ونجا للابن ياخذ الولد منها ويترضع
 غيرها والام الى الولد من الاب منه الرضاع فاذا خرج عن حد الرضاع كان الوالد الحق به منها اذا كان الولد ذكر فان كانت انثى
 فهي احق بها الى سبع سنين ما لم تدرج فان تدرجت كان الوالد الحق بها وان كان الوالد قد مات كانت هي احق من الوصو وان كان الولد
 ذكرا او انثى الى ان تبلغ فان كان الاب مملوكا والام حرة كانت هي احق بولدها من الاب ان تدرجت الى ان يعق الابن اذا اعتق
 احق به منها وان اذا الانسان ان يرضع فولده فلا يرضع الامراة عاتلة مسلمة عفيفة وصغرة الوجه لا يرضع كافر مع الاحتياط فان
 اضطر اليها فلا يرضع يهودية او نصرانية او مله من شرب الخمر ياكل ثم الخمر ثم تكون معه فمضله ولا يرضع الولد اليها القمل او الفرس ولا يرضع
 المجوسية الا ان لا يجز غيرها من النساء ولا يرضع من ولدته وولدت مع الاحتياط ولا بأس برضاع الاماء وان كانت له امة قد ولدت
 كانت ولدت من الزنى واحتاج الى لبنها فليجلبها في حل من ضلعها الطيبين ان لبنها اذا واسم الرجل له الا طهر ثم جاء به بعد ان ظن
 فانكره الرجل قال هذا ليس لي لم يكن كذلك لان الظاهر ما نوتة ومنه ثلث الظاهر ولدت سلمته الظاهر احر كانت ضامنه الى ان يجز
 بزفات لم يجز به كان عليها الدية **باب الحاق الاقربى بالابناء** واحكامهم اذا ولد لمرأة الرجل على فراشه لغيره الا ان
 يولد له بغيره فان جاء به بولد الاقل من سنة اشهر حيا سليما لم يجز فيه عن نفسه كل ان جاء به بالولد اكثر من سنة اشهر كان له
 بقية الا ان متى فقهه ووافقه المرأة الى الحاقه كان عليه ملائمتها وموافق الرجل له ببله ثم فقهه بعد ذلك لم يقبل بقية الا ان ولد منه
 طلق الرجل امرأته او باعها منه فترجعت المرأة او وطئت الحادية ثم انش بولد الاقل من سنة اشهر كان لاحقا بالرجل الاول والمولى الاول
 ان كانت لولد لسنة اشهر مضاعدا كان لاحقا من عند المرأة والحادية ومنه كان للولد جارية او طمها ثم باعها من اخر قبل ان يستبرأ
 الثاني استبرأ قبل ان يستبرأ ثم باعها من اخر فوطئها ايضا قبل ان يستبرأ ثم طهر فاحد ثم جاء بولد كان لاحقا بالاخيرة المذمومة
 وانما كانت الحادية بين شريكين او اكثر منها فوطئها جميعا في طهر فاحد جاء بولد فخرج بينهما الحاقا من خرج اسم الحاق الولد بغيره
 نصف منه للشريك الاخر متى طلى الرجل امرأته او جاريته وكان غير لعنه ما وجاءت بولد يجب عليه الاضاد به ولا يجز له بقية لمكان القمل
 وانما ولد للرجل من المعترة ولد له الاضاد به لم يجز له بقية على حاله اذا كان للرجل امرأة لم يدخل بها او يكون قد دخل بها فانه لا يكون
 غايه في ان يزوجها بعينه فيولد على ذلك الحاقا من امرأته او جاريته بولد لم يكن ذلك له لو وجب عليه بقية نفسه وانما في الرجل الى امرأته
 او اخر من بطلان زواجهما فاعتذر وترجعت من ذلك ولا راعى جوارحها الا الولد انكروا الطلاق وعلم ان شهادة من شهد بالطلاق وكذا

بسم الله الرحمن الرحيم

من نكح لثمة ابنته

انما نكح لثمة حتى تنكح زوجا غيره ولا يجوز لها ان يتزوج حتى تنكح ما به نكحها فان كانت حاملا فاشين فانها تبين من الرجل عند صنعها
 الاول ولا تخل للازدواج حتى تنكح جميع ما به نكحها فان اراد الرجل طلاق زوجته هو غايب عنها فان خرج الى لسفر وقد كانت طاهرا
 لم يقربها فيه بجماع جاز لها ان يطلعها اى وقت شاء ومنه كانت طاهرا ثم رجعها فيه بجماع فلا يطلعها حتى تنكح ما بين شهرين الى ثلثة اشهر
 ثم يطلعها بعد ذلك اى وقت شاء فتراد طلاقها فلا يطلعها تطليقة واحدة ويكون هو المالك برجعها ما لم تنكحها ثلثة اشهر وهي عتدها اذا
 كانت من ذوات الحيض فان ارادها ان يطلعها على المراجعة كما اشهد على الطلاق فان لم يشهد على المراجعة وبلغ الزوجة الطلاق فاعتدت وحده
 لم يكن له عليها سبيل كلكان انقضت عدتها ولم تنكح لم يكن له عليها مجة ولا سبيل الا بعد مستأنف ومهر جديد فتنكحها واشهد على
 طلاقها ثم تقدم اهله اقام معها ودخل بها وادتا المراء بولد ثم ادعى انه كان قد طلقها واشهد على طلاقها ثم تقدم اهله اقام معها ودخل بها
 لم يقبل فلو كان الولد لاحقا به ومنه كان عبدا لرجل دبر نساء وهو غايب عنهن وخلق واحدة منهن لم يجز له ان يعقد على الاخر
 الا بعد ان يمضى ثلثة اشهر لان في ذلك مدة الاجلين فساد الحيض ووضع الحمل مكان الرجل فوجه منعة البلد غير انه لا يصل اليها من ثلثة
 الغايب عن نكحها فان اراد طلاقها فليصبر الى ان يمضى ما بين شهرين الى ثلثة اشهر ثم يطلعها ان شاء وادار الرجل ان يطلق المستأجرة عليها
 ثلثة اشهر ثم يطلعها بعد ذلك اى وقت شاء والطلاق اذا طلق وكان من بجر الطلاق وذلك في عليه عشر سنين مضاعفا جاز طلاقه وكان
 عتده صدقة تصدقته من كان سده اقل من ذلك ولا يكتفى من بجر الطلاق فانه لا يجوز طلاقه ولا يجوز توليه ان يطلق عنه لثمة الا
 ان يكون قد بلغ وكان فاسدا لعقد فانه والحال على ما ذكرنا جاز طلاقه لولي عنه المحرر اذا كان تحتها طلاقها فاذ طلقها فاشين
 لم تخل له حتى تنكح زوجا غيره فان وطئها مولاها لم يكن ذلك محلا للزوج من وطئها حتى تدخل في مثل ما قد خرجت منه من نكاح فان اشهرها
 الله كان ذنبها لم يجز له وطئها حتى تزوجها وجلا ويدخل بها ثم يطلعها او يموت عنها فاذ حصل ذلك جاز له وطئها بعد ذلك
 بالمالك متى طلقها واحدة ثم اعتقت بقيت معها على تطليقة واحدة فان تزوجها بعد ذلك وطلقها الثانية لم تخل له حتى تنكح زوجا غيره والعبدة
 كان تحتها طلاقها ثلثة تطليقات فان كانت تحتها طلاقها ثلثة تطليقات حيا قد شافا فان طلقها واحدة ثم اعتقا معا بقيت على واحد
 فان اعتقا جبا قبل ان يطلعها شيئا كان حكمهما حكم الحر من كونهما على ثلثة تطليقات **باب العاقل لا يرادى الا ان يخل**
 من ولد وجه له فنجبا له او بعد واثمها مدة الحمل ان لم تكن تكف في فجا عيره او انكره لدخا لا من سنة اشهر من وقت واثمها وان كان
 تكف في فجا عيره وجب عليه ملائمتها وكلان قد نكحها بالقبول او ادعى انه راي معها وجلا في نكحها مشاهدا وعينا فادى لم يقر بذلك او بعد من
 الشهوة كان عليه ملائمتها وصفا للغان ان يجلس الامام او من قبله الامام مستديرا لقبلته يقف الرجل بين يديه والمرأة عن يمينه قائمين
 ولا يقفان ويقول لعل اشهد بالله اني ابن الصادقين بما ذكرته عن هذه المرأة من الفجور فاذ نكحها مرة قال اشهد ثاينة فاذ اشهد امره بان
 يشهد ثاينة فاذ اشهد ظاهرا بان يشهد به ابعة فاذ اشهد اربع شهادات بالله ان له من الصادقين قال له الحاكم اتق الله عز وجل واعلم ان لعنة
 الله شديدا وعقابه اليم فان كان حمله على ما نكح غيره او سب من الاثبات فاجع التوبة فان عقاب الدنيا اهن من عقاب الآخرة فان رجع
 عن قوله جل جلاله المغفرة ثمانين جلدة وورث امرته عليه ان اقام على ما رعاها قال له فلان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين واذ
 نالها قال للمرأة ما تقولين فيما مال به هذا الرجل فان اعترفت به وجها حتى يموت وان انكرت قال لها اشهدك بالله انك من الكاذبين فيما
 تدفين من الفجور فان شهدت مرة قال لها اشهدك ثاينة فاذ اشهد امرها ان تشهد ثاينة فاذ اشهدت طاهرا ان تشهد ابعة فاذ اشهدت
 وعظمها كما وعظ الرجل قال لها اتق الله عز وجل فان غضب الله شديدا ان كنت تدافرت ما تدى مال به فتولي الى الله فعقاب الدنيا
 اهن من عقاب الآخرة فان اعترفت بالفجور وجها وان اقامت على تكذيب الزوج قال لها قولي ان غضب الله على ان كان من الصادقين فاذ
 قالت ذلك فوفى الحاكم بينهما ولا تخل لها ابدا وكان عليها العدة من وقت نكاحها ومتى نكح الرجل اللعان قبل سنكح النساء كان
 عليها الحد جسا فدمناه فان اكدب نفسه بعد مضى اللعان لم يكن عليه شيء ولا ترجع اليه امرته وان اعترفت بالولد قبل انقضاء اللعان
 الحق به ويرثه وهو يرثاياه وكان عليه الحد ان اعترفت به بعد مضى اللعان الحق به ويرثه ولذ وهو لا يرث ابنه ويكون ميراث الابن
 لامر اولن يتقرب اليه من جهة الام بعد الايام من يتقرب اليه به وكان عليه الحد على ما ذكر في بعض الروايات ولا يظهر فاذ كونه او لا انكره لا عليه
 بعد مضى اللعان ومتى نكح المرأة عن اللعان قبل استيفاء الشهادة ان كان عليه لرجم فان اعترفت بالفجور بعد مضى اللعان لم يكن عليها
 شيء الا ان يفرد راجع مرات على نفسها بالفجور فاذ اعترفت راجع مرات انها ذنبت في حال احصائها كان عليها الرجم وان كانت غير محصنة كان عليها
 الحد ثمانية جلدة ومتى نكح الرجل امرته بالزنى ولم يدع المشاهدة مثل المليل في المكحلة لم يشهد بينهما اللعان وكان عليه الحد المفتر وكان
 قال لها يا ثاينة او ثاينة ينفق لم يقر بذلك بغيره اربعة شهور وكان عليه الحد المفتر وان قال جسد معها وجلا جاز او لا او كان بينهما

من نكح لثمة ابنته
 من نكح لثمة ابنته

كتاب الطلاق

عزها وادب لم يفرق بينهما وقت قد ذهبا بالفرق وادعى المشاهدة وهي حباله او يكون قد طلقها طلاقا يملك فيه رجعتها يثبت بينهما
 لئان فان ذهبا بعدا نقضتا عنها اوجب عدة لا رجعة لهما عليها يثبت بينهما لئان وكان عليه حد المفترقا فان سرت رجعا يجيب فيه
 الملاعة وكان شرا او صلا لا تنفع شيئا فرق بينهما ووجد لهما ان قامت عليه بينة وان لم تقم به بينة لم يكن عليه حد لم يحل له ابدلوا
 يثبت بينهما لئان ولا يكون اللعان بين الزوج وامرته الا بعد الدخول بها فان قد ذهبا قبل الدخول بها كان عليه الحد هي اسرته لا يفرق
 بينهما وان كان الزوج مملوكا والمرأة حرة او يكون الزوج حرا والمرأة مملوكة او يهودية او نصرانية يثبت بينهما اللعان فان كانت له امرته
 بملك يمين لم يكن بينهما لئان وهو ثبوت من كان كاشا لزوجته منع فلا لعان بينهما واذا انتفى الزوج من ولدا امرته جاز له
 يتلأعن الا انها اعترفت وتكلمت عن الشهاد لم يقم عليها الحد لا بعد منع ما في بطنها واذا طلق الزوج امرته قبل الدخول بها فاعت
 عليه انها حامل من كان ثابته لبيتها او دخل السر او خلا بها ثم انكر الولد لا عنها ثم باقت منه عليه لهما كما لو كان لم تقم بذلك بينة كما
 عليه نصف لهما فوجب عليها ما تيسر سوط بعد ان يحلف بالله ثم انكر ما دخل بها واذا قد ذهبا لرجل امرته فترضا في الحيا كره فاشا لمرأة قبل ان
 يتلأعنا فان قام بجل من اهلها مقامها فلا عنه فلا ميراث له وان اباي احد من اولياهما ان يقوم مقامها اخذ الزوج الميراث وكان عليه الحد
 ثمانية سوطا وان كان امرته بعد مفارقتها لئان بينهما كان عليه حد الطلاق اذا قال لامرته لم اجدك عدرا لم يكن عليه الحد اما وان كان
 عليه لعنهما ما المراد لم عن الاسلام فليس من بين فان كان مسلما ولا على نظرة الاسلام فقد بان امرته في الحيا لا تقسم ما له بين ودفن في
 عليه القتل من غير ان يشنأه كان على المرأة منه عدة الموتى عنها ورجعها وان كان المرء من كان قد سلم عن كسر ثم اودعا ستين فلان غاد
 الى الاسلام كان العقد ثابتا بينه وبين امرته وان لم يرجع كان عليه القتل فيتحقق هذا المرتبة بذا المحرم ثم رجع الى الاسلام قبل ان تقضى العقد
 وشد المرأة وكان عليها عدة الموتى عنها ورجعها وان ما شاع لم يرجع الى الاسلام **باب طلاقها سرولا لا يلاع**
 القلم هو قول الرجل لامرته انت على كل شيء ارحم وبغض او حق او علق او حلال او حرام او غير ذلك من الامور التي لا يلاع بها ولا يلاع بها
 ولا يلاع على رجلين مسلمين يقصد بذلك التحريم فانه لا يلاع في حرم عليه طوعا ولا يحل له ذلك حتى يكفر حتى لا يلاع احد من هذه الشريطة
 التي ذكرناها فان لا يقع عليها ثم انه لا ينقسم قسمين قسم منه يجزئ الكفارة قبل المواقعة والثاني لا يجزئ الكفارة الا بعد المواقعة والقسم
 الاول هو انه اذا نطق بالظهار على ما قد مضى ولا يعلق بشرط فانه يجزئ عليه الكفارة قبل ما قطعها فان واقعتها قبل ان يكفر كان عليه كفارة
 اخرى والشرط الثاني لا يجزئ الكفارة الا بعد ان يفعل ما شرط انه لا يفعله او يوافقها حتى اقعها كانت عليه كفارة واحدة فان
 كفر قبل ان يوافق ثم اوقع ثم اخرجها عن الكفارة الواجبة بعد المواقعة وكان عليه اعادةها وقت فعل ما ذكرنا لا يفعله وجب عليه
 الكفارة ايضا قبل المواقعة فان واقعتها بعد ذلك كان عليه كفارة اخرى اذا فعل ذلك متعذرا فان فعله ناسيا لم يكن عليه كسر من كفارة
 واحدة والكفارة ثمانية فان لم يجزئ كان عليه صيا شهرين متتابعين فان لم يستطع كان عليه اطعام ستين مسكينا والصوم لا يجزئ
 بعد العجز عن الوقت وكل الاطعام لا يجزئ الا بعد العجز عن الصوم فان عجز عن ذلك كله لم يجزئ ان يطعم المرأة ويجازله المقام معها فان
 طلبت مفارقتها ففعله الى الحاكم اجله ثلثة اشهر فان كفر بها الا الزمة طلاقها اذا كان مقفكا من الكفارة فان لم يتمكن منها لم يلزمه الطلاق
 فان طلق المظاهرة قبل ان يكفر سقط عنه الكفارة فان راجعها قبل ان يخرج من العدة لم يجزئ له وطوعا لا حق كقوله فان خرجت من
 العدة ثم عقد عليها عقدا مستاقما لم يكن عليها كفارة وجاز له وطوعا وقت ظاهر الزوج من امرته مرة بعد اخرى كان عليه بعد كل مرة
 كفارة فان عجز عن ذلك اكثر من مرة في الحيا لم يبينه وبين امرته وكل ان ظاهر الزوج من شناه جماعة بسلام واحد كان عليه عن كل واحد
 منهم كفارة ولم يجزئ له وطوعا واحدة منهم وان احلف الزوج بالظهار ولم يلزمه حكمه واذا قال للرجل انت على كيد امي او كرجلها او شرفها
 او شرف من اعضائها وقصد بذلك الظهار لونه حكمه ولا يقع ظهار على الاكرام ولا على الاجيان ولا على النصف في حال السكر ولا في اجساد
 وعلى الرجل ان يكفر بعد كل مرة يوافقها كفارة اذا لم يكفر قبل المواقعة والظهار لا يقع الا على المدخول بها وقت اذ ان يصوت في كفارة
 ظهار كان عليه ان يصوت شهرين متتابعين فان صا شهر وصام من الشهر الثاني في مشا جاز له ان يفرق ما يقع عليه ان لم يصم من الشهر
 شيئا وانظر وجب عليه ستين الصيام متى نظر قبل ان يصوت شهر المرض جاز له البتة عليه وقت دخل في الصوم ثم مد على الوقت جاز له البتة
 على الصوم وانما لا يشترط ان يترن الصوم ويقطع الوقت ومن عجز عن اطعام ستين مسكينا صا ثمانية عشر يوما فان عجز عن ذلك ايضا
 كان حكمه ما ذكرنا من ان يترن عليه طوعا الى ان يكفر والاطعام يكون لكل رجل نصف صاع وهو ما ان اربعة ارطال بالترابيد
 الظهار يقع بالحكم والامارة سواء كانت لمرءة واحدة او موطوءة بملك يمين في ان من ظاهرها لم يجز له وطوعا الا بعد الكفارة والعتبار
 ظاهر من امرته كان ظهاره واقعا الا انه لا يجزئ عليه من الكفارة الا الصوم والصوم عليه شهر واحد الا كسر منه اما الا يلاع فهو ان يحلف

في نكاحها
 زواج

مِنْ بَكَائِ التَّمَاهِيْدِ

الرجل بالله فكما لا يجمع فنجته ثم اقام على يمينه فاذ فخلت لك امرأة بالخياردان شاءت صبر عليه بل وان شاءت خاصته الى الحاك
 فان استعدت عليه نظره الحاك بعد فتم اياه اليه دبعة اشهر ليراجع نفسه ثم تاتي امره فان كفر عن يمينه راجع زوجته فلا حق لها عليه
 وان اقام على غرضه والاشناع من ويطها اجبر الحاك بين ان يكفر ويعود الى زوجته ويطلق فان ابلج الرجوع والطلاق جميعا واقام على
 الاضرار باحسبه الحاك في خطيره من مضى صبق عليه المظلم والمشرى بغير حق الى امر الله ويرجع الى فخته او يطلقها فان طلقها كان عليه
 العدة من يوم طلقها وهو ملك بجهتها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من عدتها لم تكن له عليها زوجة ولا يكون الايلا الا بائنا الله ثم ياتي
 الى بغير اسم الله ثم اوحلف بالطلاق او العتاق وما الشيعنك لا يطامد فخته فليرجع اليها ولا يطاها وليس عليه كفارة حتى ياتي الى بغير فخته
 وهي رخصة خوفا من حملها فيضرك ملك بالولد لم يلزمه الحاك حكم الايلاء لان حلفه في صلاح ولا يقع الايلاء الا بعد الدخول بها فان اتي
 قبل الدخول بها لم يكن له تأثير المتع بها لا يقع بها الايلاء على ايلاء على حال اذا ادعت المرأة على الرجل لثمة لا يقربها زوجها
 عليه ليمين بالله نعم ان الامر على ما قال بغير يمينه ولا يبرأ من عليه شيء **باب الخلع والمباينة والنكاح والطلاق**
 الخلع والمباينة مما يؤثران في كيفية الطلاق وهو كل واحد منهما ما منه حصل مع الطلاق كانت لتطبيقه باينة والفرق بينهما ان الخلع
 لا يكون الا بشئ من جهة المرأة خاصة والمباينة يكون من جهة المرأة والرجل معاد لا يخص ذلك واحدا منهما بعد الاخر وانما يجب الخلع اذا
 نالت المرأة الزوجها اني لا اطبع لك سرا اكل اقيم لك حدا ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطئ من زناك من ترك هذه لم تطلق حتى يسمع منها
 هذا القول او علم من حالها عينا بها في شيء من ذلك ان لم تنطق به رجوعا عليه خلعها فان اراد خلعها اقترح عليها شيئا معاها تعطينه سواء
 كان ذلك مثل المهر المدة اعطاه او اكثر منها او نقص حيث يشاءه اى ذلك فخل خلعها وحل لها باخذ منها فانما تعقد بينهما على شيء معلوم
 طلقها بعد ذلك تكون تطلقه باينة لا يملك فيها ادعتها اللهم الا ان ترجع المرأة فيما بذلتها من مالها فان رجعت في شيء من ذلك كان له الرجوع
 ايضا في بضعها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من العدة ثم رجعت في شيء مما بذلتها لم يلغ ذلك لهما ولم يكن له ايضا عليها رجعة وان اراد خلعها
 قبل نفقائها العدة او لم ترجع هي فيما بذلتها او بعدا خلعها كان ذلك بعقد مستأنف ومهر جديد والخلع لا يقع الا ان يكون المرأة طاهرة
 طهر لم يقربها فيه بجماع او تكون غير مدخول بها او يكون غايبا عنها فزجها المدة المدة منها ما ادم تكن تدب لغث مبلغ النساء وتكون قد
 ايت من الحيض وانما نالت الزوجا والمرأة بعد الخلع قبل نفقائها العدة لم يقع بينهما نكاح لانها قد انقضت لعصمة بينهما ما اما المباينة فهي من
 من الخلع الا انه يكون لكرامة من جهة الرجل والمرأة من كل واحد منهما الصاحبة حتى عرف ذلك من حالها او نالت المرأة الزوجا انا كرهت
 المقام معا اننا ايضا قد كرهت المقام مع فدايته او يقول الرجل مثل ذلك على ان يعطينه كيث وكيثا وترك على بعض المهر فخرجت على شيئا
 معلوما ويكون ذلك دون المهر المدة اعطاه ولا يكون اكثر منه فاذا بذلك من نفسها ذلك طلقها خ تطلقه واحدة السنة بشرائط الطلاق
 ويكون التلقيق باينة لا رجعة لها عليها الا ان ترجع في شيء مما وهبته له فان رجعت في شيء من ذلك كان له ايضا الرجوع بضعها ما لم يخرج
 من العدة فان خرجت من عدتها لم يكن لاحد منهما على الاخر سبيل الا بعقد مستأنف ومهر جديد او ما التثني فهو ان يكره الرجل المرأة وتريد
 المقام معها وتكره مفادته ويريد الرجل طلاقها ويقول له لا تفعل اى كره ان تفعل في ولكن انظر ايلة فاصنع فيها ما شئت وما كان سو
 ذلك من نفقة وغيرها فهو لك اعطيك ايضا من مالي شيئا معلوما ودعني على حالتي فلا جناح عليهما ان يصالحا بيتهما على هذا الصلح اما
 التثاني فهو ان اكره كل واحد من الزوجين الاخر وقع بينهما المحضرة ولا يصطحا الا على المقام ولا على الطلاق فلا بد ان يثبت الرجل
 حكام من اهل وبعث المرأة حكما من اهلها ويجعل الامر لهما على ما يريان من الصلاح فان رايهما من الصلاح الجمع بينهما اجمعا ولا يستأذا
 ولم يكن لهما مخالفة وان رايهما من الصلاح التفريق بينهما لم يفرق حق فيستأذناهما فاذا استأذناهما ودعى كل واحد منهما بالطلاق فزنا بينهما
 وانما على احد الحكمين التفريق والاخر الجمع لم يكن ذلك حكم حتى يصطحا على امر واحد ما جع او تفريق **باب العدة**
 طلق الرجل فخته قبل الدخول بها لم يكن عليها منه عدة وحلفت للزواج في الحال ان كان فرض لها المهر كان عليه نصف ما فرضها
 وان لم يكن طهر كان عليها مائة مائة على قدر طهره ان كان موسرا فيجاء به او ثوب تبلغ قيمته خمسة دنانير فصاعدا وان كان موسرا فانما
 بين ثلثة دنانير الى ما زاد عليها وان كان معسرا فثلاث مائة وما اشبه له ودينار اذا اشبهه يعتبر للمعدة على ما جرت به عادة امثال ذلك الرجل اما
 تلك المرأة في المعتزة وان دخل بها فم اذ طلقها فان كانت لم تبلغ الحيض فمثلها لا تحيض وحد ذلك ما دون تسع سنين لم يكن عليها
 منها عدة ويجب عليه المهر كاملا اذا صلى المهر وان لم يكن قد صلى المهر كان عليه مثل مهر شاتها ولا يجاوز فيه خمس مائة درهم وان كانت
 من لا تحيض فمثلها لا تحيض كان عليها ان تعتد بثلاثة اشهر فاذا مضت فقد بانث منه ملكث نفسها وان كانت من تحيض فمثلها
 كان عليها ان تعتد بثلاثة اشهر او هي الاظهار فاذا اراد الدم من الحيضة الثالثة فقد ملكث نفسها ولم يكن له عليها سبيل الا انه لا يجزئ

فصل في طلاقها
 من قبلها

كتاب الطلاق

لها ان تزوج الابدان تظهر من خيضا وتغتسلها واعتقدت على نفسها قبل العسل كان العقد فاحياء غير انها تكون تادكة فضلا ولا يجوز لها ان يمكن الزوج من نفسها الابدان العسل اذا ما زال لوجك المرأة بقل ان تنقطع العصمة بينهما فانه ميراث كل واحد منهما صاحبها اذا كانت المرأة مسترابة فانها زاعى الشئ والحيف فان مرث بها ثلثة اشهر ثم يناد ما فقد بانث منه بالثبوت وان مرث بها ثلثة اشهر لا يوم ما ثم زاوله كان عليها ان تعتد بالاقراء فان تأخرت عنها الحيضة الثانية فلتبصر من يوم طلقها الى ثمام فتعد اشهران لمرثه ما فلتعتد بعد ذلك بثلثة اشهر فاعتد بانث منه اذا واثا لثمة بينا وبين الشعة اشهر ثمانية وخمسين عليها الا ان ثلثة نكاح المسته ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر تمام الخمسة عشر شهرا وقد بانث منها ما ثمانية بين الخمسة عشر شهرا واثمة صاحبها اذا حاضت المرأة حيضة واحدة ثم ارفع خيضا واعلمت بانها لا تحيض بعد ذلك فلتعتد بعد ذلك بشهرين وقد بانث منها اذا كانت المطلقة مستحاضة وتزوجت في يوم خيضا فلتعتد بالاقراء وان لم تغربا في يوم خيضا اعترفت بصفه الذوات اعتد ايضا بالاقراء فان اشبه عليها دم الحيض بدم الاستحاضة ولم تكن لها سبيل الفرق بينهما اعتبرت عادة نسائها في الحيض فاعتد على عاودتهن في الاقراء فان لم تكن لها ثلثة او كن مختلفات لعادة اعتد بثلثة اشهر بعد ثمة ومع كانت المرأة لها عادة في الحيض في حال الاستقامة ثم اضطربت يادها فسادت مثلا بعد ان كانت تحيض كل شهر لا تحيض الا في شهر او في ثلثة او في اذ عليه فلتعتد بالاقراء على ما جرى به عادهما في حال الاستقامة وقد بانث منها اذا كانت المرأة لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلتعتد بثلثة اشهر قد بانث منها ليس عليها اكثر من ذلك اذا طلعتا وكانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كان بعد الطلاق بلا فصل فحلت للزوج سوا كان ما وضعت سقطا او غير سقطا تاما او غير تام وان كانت حاملا باثنين ووضعته احدا فقد ولكت نفسها غير ان لا يكون لها ان تعتد على نفسها الابدان من جميع ما في بطنها فان ادقابت الحمل بعد ان طلعتا او ادعت ذلك صبر عليها فتعد اشهر ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر قد بانث منها فان ادعت بعد انقضائها هذا المد فلا يلحقها في دعواها وكانت باطلة وان طلق الرجل امراته طلاقا يملك فيه رجعتها ولا يجوز له ان يخرجها من بيته الا ان يخرجها لان تأت بثلثة مبينة فالتحضر ان تفعل ما يجب عليه الى الحد فان اذات ذلك خرجت راقم عليها الحيف وقد كان ادعى فليجوز له مع اخراجها ان يؤكدها الرجل فانها تفتل ذلك بجاله اخر اجها متى اضطرت المرأة الى الخروج او اذات الى قضاء حق فلتخرج بعد نصف الليل فلتخرج الى بيتهما قبل الصبح اذا كانت عليها اجمرة الاسلام جان لها ان تخرج فيها من غير ان ياذن لها زوجها فان ادعت ان يحج تطوعا فلا يجوز لها ذلك الا بعد انقضاء عدتها اللهم الا ان ياذن لها الزوج الى الخروج اليه من كانت لظليقة باينة لا يملك فيها الرجعة خارجا الى غيرها الى حال لا يبرئ ايضا ففقهنا اللهم الا ان تكون حاملا فتلونه النفقة عليها حتى تضع ما في بطنها وان لم تكن حاملا فليمنه النفقة عليها ما اذا راع عليها رجعة فاذا انقطع عن العصمة سقطت عنه النفقة على كل حال اذا طلعتا وهي ايسة من الحيض من مثلها لا تحيض كان عدتها ثلثة اشهر من كانت بايسة من الحيض مثلها لا تحيض فليس عليها من عدة وبانث في الحال فحلت للزوج الحرة اذا كانت تحت مملوك فعدتها مثل عدتها مثل عدتها اذا كانت تحت حر لا يختلف الحكم فيه والامة اذا كانت تحت حر فطلعتا فعدتها قمر ان كانت من تحيض ان كانت من لا تحيض مثلها لا تحيض بعد ثمانية اشهر وادعوا بان طلعها فان يملك فيها الرجعة ثم اعتقت فحجب عليها ان تعتد عدة الحرة وان كانت لظليقة باينة فعدتها عدة الامة حسبا قد مناه والمتع بها اذا انقضت اجلها فعدتها قمر ان كان من لا تحيض ومثلها لا تحيض بعد ثمانية اشهر وادعوا بان طلعها المتوفى عنها زوجها او بعدة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حرة سوا كانت ذمية على طرف الدوام او معتق لها وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل ان كانت ثمة فان كانت ام ولد لمولها فعدتها ايضا مثل عدة الحرة او بعدة اشهر عشرة ايام وان كان مملوكا ليس له الدوام فعدتها اشهران وخمسة ايام فان طلقها الرجل ثم مات عنها فان كان طلاقا فعدتها ثلثة اشهر وخمسة ايام فان عدتها او بعدة اشهر عشرة ايام اذا كانت ام ولد وان لم تكن ام ولد كانت عدتها شهرين وخمسة ايام حسب قد مناه وان لم يكن تحت عدتها عدة المطلق حسب قد مناه واذما ثمة زوجها ثم اعتقت كان عدتها او بعدة اشهر وعشرة ايام وكان ان كانت لامة بطا بملاكين اعتقها بعد فانه كان عليها ان تعتد ببعده اشهر وعشرة ايام فان اعتقها في حال حيوتها كان عدتها ثلثة اشهر واذ ثمة اشهر حسب قد مناه واذ طلق الرجل نكحته الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا فليملك فيها الرجعة فعدتها ابدل الاجلين او بعدة اشهر وعشرة ايام وان لم يملك رجعتها كان عدتها عدة المطلق وان مات الرجل عن نكحة في حال عدتها ايم ابدل الاجلين فان وضعت قبل انقضاء او بعدة اشهر وعشرة ايام كان عليها ان يستوفي تمام ذلك ان مضى عليها المدة المذكورة ولم تضع ما في بطنها فعليه ان تعتد الى ان تضع ما في بطنها ولا نفقة لثمة ما فيها ورجعها من تركها الرجل فان كانت حاملا انفق عليها من مضيق لدفا الذي في بطنها ويجوز لها ان تبني في الدار التي كانت فيها زوجها لم يثبت ثلثة عليها الخطأ اذا كانت حرة فان كانت ام ولد لم يكن عليها احدا والحداد هو تركها الويتة واكل ما في اليد الطيبة وشهر واذما

من نكح النسيئة

الرجل غايبا ثم جاء فبطلت المرأة وجب عليها ان تقضى من يوم سبغها الحبلان عليها الحاد وان اظلمها وهو غايب فلتقضى من يوم
 طلعت او يكون عدتها بالشهر ثلثة اشهر ان كان قد انفق ثلثة اشهر من يوم طلعت اذ انما ان تنقح في الحال ان لم يكن قد انقضى
 كان عليها ان تستحق المدة وقد بانث منه هذا اذا قامت البينة لها على انه طلقها في يوم معلوم فان لم تقم لها بينة ما كثر من ان طلقها كما عرفت
 ان تقضى من يوم سبغها عدة اليه وتيرة النسيئة مثل عدة الحرة المسلمة اذا مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام واذا غاب الرجل
 عن زوجته عيتم يعرف نيتها خبره فالامر له باليعة ذلك ان صبرت كان لها وان لم تصبر دفعت خبرها الى الامام كان عليها ان تقضى من يوم النسيئة
 عليها فان انفق لم يكن لها بعدة لك خيها وجب عليها الصبر بدوان لم يكن له ولي او يكون غير له لا يكون في يده مال لها ينفق على اهلها
 ان يبعث من يعرف خبره في الافاق وتقبض اربع سنين فان وجد له خبر لم يكن لها سبيل الى التفرج وكان على الامام ان ينفق عليها
 من بيت المال ان لم يعرف له خبر بعد اربع سنين من يوم دفعت امرها الى الامام اعتكف من الزوج عدة الموفى عنها زوجها ثم لا يزوج
 ان شامته ان جاء زوجها كان امك بها ما لم يخرج من العدة او تكون قد خرجت غير انها لم تكن قد تزوجت وان كانت قد تزوجت بعد
 انقضاء عدتها فلا يسبيل للادول عليها اذا كانت زوجة للثاني **كتاب لعن** **باب لعن الكاذب** **باب**
 يبيع ملكه ومن لا يبيع ملكه ومن اذ ملك نكح ما له في الحال او فيما بعد من غير ان يعقده صاحبه كل من اشترى نفسه بالعبودية وكان نكح
 او نكح البينة على عبودية وان لم يكن بلغ جاتا ملكه والنصر يند بالبيع الشراء المبدية وما اشبهها وكل من خالفنا الاسلام من ساداتنا
 الكفار يبيع استرقا فيهم ثم يفتقون ثمنهم قبل ان يقرروا على دينهم واحكامهم ويعقون من الاسترقاق وهم اهل الكفا
 اليه والفساد والجور حكمهم حكم اهل الكفا ان امتنعوا من قبول الجزية قتلوا وسبوا رايهم واسترقوا من عدا اهل الكفا لا يقبل
 منهم الا الاسلام فان امتنعوا كان الحكم فيهم الكفا استرقا في الذر او لا باس باسترقاق جميع اصناف الكفار وان سباهم اهل الفسق
 الفضل ذلك لا باس ان يشترى الانسان مما ليس بمفضل الكفار من بعض الاشياء ان يشترى من الكافر بعض ولده او زوجته او
 ذرى وعامة يكون ذلك حلالا لا يفسخ له النصر يند بالبيع المبدية والوطى وغيره ذلك اذا كان العبد مما يبيع في اسواق المسلمين
 باس شره فان اشترى من غير ان يقبل قوله لا يبيعه عادة ومضى ملك الانسان احد الذين اولدته كراه كان وامني واخوته وعمتها
 او اخواتها من الحرثات عليه في النكاح من ذكرا وعامة نفع في الحال ولم يثبت لهم معه استرقاق في حال ولا باس ان يملك اخاه او ابن
 اخيه او ابن اخته او عمه او خاله وغيرهم من الرجال الا انه يستحق ان يملك واحدا من ذكرا وعامة ان يعقدهم وكل من ذكرناه من الحرثات
 من جهة النسب لا يثبت استرقاقهم فانه لا يثبت استرقاقهم اذا كانوا من جهة الرضاع وهم الابوان والولد والاخت والعمة والخالة ومن
 عدا هؤلاء فلا باس باسترقاقهم على جميع الوجوه والمالوك اذا عمل وجنم او اعدا او نكل امر صاحب له ومثل ما انفق في الحال لا يسبيل
 لصاحبه عليه اذا كان المملوك موقفا في عليه بعد ملكه سبع سنين استخيره فقله ان لا يملك اكثر من ذلك **باب لعن الكاذب**
 العن فيه فضل كثير وثواب جزيل يستحقه المؤمن المستقيم يكره عتق المملوك ولا باس بعتق المستضعف لا تنفع ان يعق الا
 ما لا يملكه فان قال كل عبدا ملكه في المستقبل فهو لا يقع به عتق وان ملك في المستقبل الا ان يبيع له ذلك نكح على نفسه لا عتق
 الا كما اريد به وجه الله اذا عتق الرجل موسكر او مكره او يكون مغروما ذاهبا لعقل او على غضبك فنادا ويحلف بالعتق ان يجز
 له عتقه قال عتقك ولو بنو بذلك العتق لم يقع بذلك عتق على حال ولا يقع العتق الا ان ينطق بلنا نه داما اذا كتب سيد فلا يقع بذلك
 عتق على حال حتى لم يمكنه ان يلفظ بالعتق لمرض او غير ذلك كذا في العتق وعلم من قصد ذلك كان العتق جائزا ويستحق الا يعق
 الا انسانا الا ما اغنى نفسه يقد على اكتساب ما يحتاج اليه من عتق صبي او من يعجز عن النهوض بما يحتاج اليه فلا فضل ان يجعله
 بعينه به على معيشة وليس لك بضرر لا باس ان يعق ولدا او نكاحا اذا كان العبد بين شريكين او عتق احدهما نصيبه وضادة لشريكه
 الا ان اذن ان يشترى ما يقره ويعتقه اذا كان موسرا وان لم يكن موسرا ولا يملك غيرها العتق كان العتق باطلا واذا لم يقصد بذلك مضافا
 بل يقصد به وجه الله فم لم يلزم شراء البائس وعتقه بل يستحب ذلك فان لم يفعل استسعى العبد في البائس ولم يكن لصاحبه ان يملك
 فيه باقية استخرا له ولا عليه ضرر به بل له ان يستعيره فيما بقي من ثمنه فان اشترى العبد من السعي في ذك فبسه كان له من نفسه قبل
 ما عتق مملوكا قد مضى واذا كان الانسان مملوكا لعتق نصفه واكثر من ذلك واقل لعتق الكل لم يكن له عليه سبيل الا ان
 مملوكه وشرط عليه شرطا وجب عليه الوفاء به لم يكن له خلاذ فان شرط عليه ان يمتد في فعله من الافعال كان ردا في الوفاء لله له
 دعه في الوفاء فان شرط عليه ان يمتد في فعله كان له عليه شيء معلوم من ذهاب ضربه فخالقه له ما شرط عليه فان شرط عليه ضربه
 او سنين او اكثر من ذلك فان ما شرط العتق كانت حده متروكة فان ابقى العبد لم يوجد الا بعد انقضاء المدة التي شرط عليه لعتق لم يكن

من نكح النسيئة

من نكاح النكاحية

من نكاح النكاحية

تليق

لصحة دون غيرهم لانهم الذين يفتنون جريرتها وان كان المقتول امرأة فلها مال ولها ولد وكوفا فانها لها نصيبه فانما كانت كانهما
لصحة دون اولادها وانما كان المقتول انا لا يولد له نصيبه وان كان له ولد كان له النصيب وان كان له ولد كان له النصيب
وانما تأخذ النصيب الميراث اذا لم يكن غيرهم او يكون الذين تركهم الميت انا فلا يصح بيع الولد ولا ماله نصيبه الا من اولا وهو الذي يكون
يتضمن الجريرة وانما الحق الرجل مملوكا وبتر من ضمان جريرته كان سائره كسائر كل من مملوكا على ما قد سناه كان ايها سائره لا ولا اعليه
وكذلك اذا اعتق نفسه واجبة في كفارة مظلما او قتل غطا او عين او اظفار يوم في شهر رمضان وغيره من الواجبات فانه يكون المقتول سائره لا
ولا له من اعتقه عليه ولا احد بسبب نوا هذا المقتول لانه من جريرته كان ولاؤه وان نوا الى غيره من الرجال وكان ولاؤه له دونها
جريرته عليه فان لم يتوال احد كان ميراثه لبيت المال اذا كان لسان لا وارث له ولا احد يفتن جريرته فان نوا الى لسان يفتن جريرته كان
ولاؤه له ضمان جريرته عليه ان لم يفعل كان ما يتركه لبيت المال **باب** المكاتب المكاتبة هو ان يكاتب لسان عبد او امته على ما
معلوم يؤديه اليه في نجوم معلومة فانه يستعمل ان يكاتبه على ذلك علم ان له رد على اداء ثمنه فكذلك بان يكون ذاصنا عنه او حره او غير
وانما لبيب لبيب لكتابته استعمل ايها ان يكاتبه وان لم يعلم من خاله ما ذكرناه ولا يمنع من مكاتبته بسبب انه ليس لحره ولا صناعته في
كاتبته فليعد على ذلك بقتله فتي من ماله من سهم الرقاب للانس ان يكاتب مملوكه على اي شئ شاء قليلا كان او كثيرا غير انه يستعمل الا بغير
بقتله ولا يتجاوزها القتل الذي هو بين المكاتبة على شرط مطلق ومشرط فان كانت مشرطه وهو ان يقول لبيد في حال المكاتبه في
عجز عن اداء ثمنك فانت وصي الرقب في جميع ما اخذت منك فحق عجز عن ذلك وحدها لغيره وان يؤخرها الى نجم او يعلم من خاله انه لا يقدر
على ذلك بقتله واداء ثمنه فانه يرجع وقاد ان كان قد ادك سنا كان لمولاه فان كان عجزا انما هو لتاخر نجم الى نجم فيسحب مولاه وان يصبر عليه
بوميه فان لم يفعل صده في الرقب كان له ذلك فان مات هذا المكاتب خلف مالا او لا ما كان ماتا تسلكه ودون غيره وكان اولاده
ماليك له ولا يجوز لهذا المكاتب ان يقتل نفسه بالترج ولا بقتله المالك ولا بالعقوبات ما دام قد بقي عليه شئ وانما يجوز له التصرف في ماله
بالباع الشراء اذا اذن له السيد ومقتضيه عليه ان كان مولاه صانما له اذا كان ما دون ذلك لا لعبد ولا لغيره الا من الكتابه
هو ان يكاتبه على شئ معلوم ونجوم معلومة ولا يشترط عليه ان يشترط عليه ان عجز عن رد الرقب فتي كسنا من مكاتبته لا يقتل منه
بجنايتك لم يكون لمولاه عليه سبيل فان ماتا المكاتب فترك مالا ورثناه ولا رادونه مولاه بقدر ما بقى له الجوزير وكان الباقي لولده
اذا كانوا اخر ارقان كان المكاتب قد رزق لولده بعد المكاتبه من اتر له كان حكم ولده حكمه ان لم يستر عنه مولاه بغيره ما بقى عليه
ايها فان ادعى الابن ما كان قد بقى على ايها ماله الا سبيل على مولاه عليه ان لم يكن له مال استغنى مولاه الا بقى على ايها فتي اياه سنا
حر وهذا المكاتب اذا بعض مكاتبته يورث ويورث بحجاب علق منه جميع الميراث بقدر ما بقى من الرقب وكان اوصوله كانت الوصية
ماضيه له بقدر ما علق وحجره بقدر ما بقى من رقبه وان ادعى المكاتب ما يحجب عليه الحد اقيم عليه بقدر ما العلق حد الحره وما بقى منه فاحد
الجوزير وان ادس المكاتبه بعض مكاتبته لم يحج مولاه وطبها بملك لغيره ان صانما بعضه ولا يجوز له العقد عليها لان بعضها ملك له فان
جدان ادسها بكتابتها شيئا اقيم عليه الحد بقدر ما علق منها ودوى عنه بحجاب ما بقى ويجب عليها شئ ذلك مالم يستكرها فان استكرها لم
يكن عليها شئ وكان عليه الحد حسب ما قد سنا وكل شرط يشترطه المولى على مكاتبته فانه يكون ماضيا مالم يكن شرطا يجال لكتابته السنه كان
له جميع ما علق عليه اذا العتقه فان شرط عليه ان يكون ولاؤه له كان له الولاد دون غيره ومقتضى ذلك المكاتبه بغيره ان مولاه كان نكاحها
بالاطلاق وان نكاحها باذن مولاه وتلاوت بعض مكاتبته ودون ذلك ولا كان حكم ولدها حكمها يستر منهن بحسب ما بقى من ثمنها ويعتق بئنا
ما اعتق منها اذا كان تزويجها بغير مملوك فان كان تزويجها بغير مملوك كان الولد حرا واذا قال المكاتب لمولاه خلدني جميع ما كان ينبغي عليه
دفعة واحدة كان بخير بين احده منه في موضع بين الاستماع منه والا يقبل منه الا على ما قد سناه عليه من الجوزير واذا كان المكاتب غير مشرطه
وعجز عن توفيقه ثمنه كان على الامام ان يهلك بقتله من سهم الرقاب المكاتب اذا كان غير مشرط عليه ان يكون على مولاه فطرته وان كان مشرطا
وجب عليه ذلك **باب** التمسير التمسير هو ان يقول الرجل لمولاه استع في حيواني وح بعد فاني فاذا قال لك ثبتك لذي يورث
هو غير الوصية يجوز للمدير فقضه ما دام فيه الروح فان قضى جنازه جلدك بيعه وصية التصرف فيه بجميع انواع التصرف الا اطلاقا
ومقتضى مقتضى التمسير وامضاه على حاله ثم ماتا المدير كان المدير من الثلث فان نقص عنه اعتق وان زاد عليه استع في الباقي وقدر
المدير بغيره من غير ان ينقص نكاحه لم يحجز له الا ان يعلم المتاع انه يبيع منه من ان يفتن ما هو كان حل لا سبيلا انا دبر الى جلد جلد
جيلة فان علم بذلك كان ماله بطنها بغيرها يكون مديرا فان لم يعلم بجلبها كان الولد او يكون التمسير ماضيا في الجوزير فان جلد جلد
وولد لا ولا كان اولادها عن غيرها يكون مديرا فوق ما في ذلك دبر ابراهيم صادوا الحار من الثلث فان زاد ثمنهم على الثلث استعمل في الباقي

کتاب الامارۃ المؤمنین

[illegible]

کتابخانه ملی
کتابخانه ملی

مفتی محمد رفیع الرحمن

مَنْ كَفَرَ لِنَهَائِهِ

ولا يعلم من كان عنده ود يعتاق من وظالم ليه ظالم فليست كذا وان استخلف على ذلك فليحلف بوجه نفسه بالخبر جهه عن كونه كاذبا وليعلم عليه كفارة بل انه يدرجه كير فان لم يكن من يحسن التورية وكما ان ينسحقظ الامانة لم يكن عليه شيء ايضا ومن حلف على شيء يدفع اذى عن نفسه ولو عن مؤمن كان له فيه اجر لم يكن عليه كفارة والاساطات الجاهل اذا استخلفا عوانه على ظلم المؤمنين فليحلفوا له لم يجز لهم الوفاء به بل يوجب عليهم ترك الظلم ولا كفارة عليهم ومن كان عليه من لا يجزى الى قتله سبيلا لا غنا فله صواب الدين الى الحاكم فليعلم انه يشرع عند حبله وواضحه وبما مله لجلاله وحلف عليه بعد ان يتوضأ عند التمكن منه ويؤتيه في يمينه ولا اثم عليه في يمينه ولا كفارة فان لم يتوضأ كان ما يؤم ولا يجوز لصاحب الدين ان يعرضه لليمين مع علمه باعساره ولا يجزى له حبله مع العلم بعجزه عن اداء ما عليه ان حلف على ذلك او حبله مع اعطائه علمه بعجزه كان ما يؤم ومن وهب له احد الدبر شيئا ما الا واجب فظالمه لو رثه بذلك لثني مجازله ان يحلف ان كان اشتراوا واعطى شيئا لم يكن عليه كفارة ولا اثم ومن حلف على انسان لياكل معه او يجلس معه او يمشي فلم يفعل لم يجبه عليه الكفارة من حلف لا يشترط لهله شيئا بنفسه فليشترط ليس عليه كفارة لو وجدته لا يترج عليه ما ولا يترج لا في حياها ولا بعد وفاتها مجازله ان يترج بغيره ليس له عليه كفارة ولا اثم وكذا ان حلف على ان تترج بعدد ما تجازلها ان تترج لم يكن عليها كفارة ولا اثم ومن حلف بان عبيدا لحر او خونا من ظالم فيعتقوا بذلك لم يكن عليه كفارة وان حلف المرأة الا تخرج الى بلد فخرجها لم تجزى له الحرج فلخرج ولا كفارة عليها ومن كان عليه من حلف صاحب له لا يخرج من البلد الا باذنه لم يجز له الحرج الا بعد اعلامه الا ان يخاف ان اعلمه منه من ذلك وكان عليه في الغم صر او على عياله فانه يجوز له الحرج لم يكن عليه كفارة ومن حلف ان يؤد بغيره ما لضرب بجاهل تركه لا نؤمره الكفارة قال الله ثم وان تقنوا اقرب للفقو ومن حلف لا يشرب من لبن عنزله ولا ما كل من لحمها وليس بحاجة الى ذلك ان يحجر له ان يشرب لبنها ولا لبن اولادها ولا اكل لحومهم فان اكل وشرب مع ارتضاع الحاجة كانت عليه الكفارة وان كان قد شرب لك الحاجة به لم يكن عليه شيء ومن ادع عند انشأن ما لا ذكره لانشان بعينه ثم مات فمات وشرب بطنه ما لو دعيته فان كان الموحي ثقة عندنا جازله ان يحلف بان ليس عند شيء ويوصله لو دعيته الى صاحبها وان لم يكن ثقة عندنا وجب عليه ان يبرء الوديعة على يده ومن حلف لا يسجد بغيره ابدا ثم ملكها بعد ذلك جازله لولم يملكها الا انه ما حلف لا يملكها الا ما فاد ما ملكها فله ان لا يملكها ومن حلف على مال لغيره ليقطعه او تكب بذلك كبره موقفه عزانه لم يجبه عليه الكفارة بل كفارة ان يبرء على صاحب الحق حصه من غير نقصا وما الضرب الاخر من الايمان اليه تجب عليه الكفارة فهو ان يحلف لا يخل بواجبه لا يفعل شيئا فاقول جازله وجب عليه واد تكب بواجبه وجب عليه فبذلك كفارة ومن حلف ان يفعل ما لم يجب عليه فله او ما الاو لير فعله في دينه او دنياه ثم لم يفعل وجب عليه او اخل بما الاو لير فعله كان عليه الكفارة ومن حلف ان يفعل فعلا من الافعال كان فعله تركه على حد واحد ولم يكن لاحد مما على الاخر مرتبة ففعل فعله كان عليه الكفارة وكانت حلف لا يفعل فعلا كان فعله تركه ففعل وجب عليه الكفارة **باب ما يمين من لا يدين** **والله في الذنوب** هو ان يقول الانسان ان كان كذا وكذا فله الله على كذا وكذا من حيا او صدقة او حج او صلوة وغير ذلك من افئدة البر فحق كان فانذره عليه حصل وجب عليه الوفاء بما نذر فيه ولم يتبع له تركه وان قال ان كان كذا وكذا فعلى كذا ولم يقل الله لم يكن ذلك نذرا واجبا بل يكون مجزيا للوفاء به وتركه والا فضل له الوفاء به على كل حال في اعتقاده من كان شيء فله الله عليه كذا او كذا وجب عليه الوفاء به عند حصول ذلك الشيء وجزى لك مجزيا ان يقول لله على كذا وكذا فان جعل في اعتقاده ان من كان شيء كان عليه كذا ولم يفتله الله كان مجزيا في ذلك يقرب حيا نذرا في القول ومن نذر لله ثم انتم حصل امر كان عليه شيء ولم يبينه ولم يبره كان بالخير ان شاء صابوا وان شاء تصدق بشي قل او كثر وان شاء صلب وكعين او فعل فتره من الغرات وموق قال متى كان كذا وكذا فله على المشي الى بيت الله او اهدى بدنه اليه فحق كان ذلك الشيء وجب عليه الوفاء به فان قال متى كان كذا فله الله على ان اهدى هذا الطعام الى بينه لم يبره ذلك لان الاهدى البذل خاصة او ناسج مجزيا من البقر الغنم ولا يكون الطعام والمأهات ان يقول الله الله ثم او يفتله لسانه من كان كذا فعلى كذا فحق قال ذلك اعتقاده وجب عليه الوفاء به عند حصول ما شرط حصوله وجز ذلك مجزيا سواء من قال هو مجزيا او غيره ان كان كذا وكذا لم يكن ذلك شيئا والله العمد معا انما يكون لما تاثيرا او صدقا عن غيره فحق مجزيا من البينة لم يكن لما تاثيرا على حال **باب فسا الذنوب والهم** الله على ضرر من ضرر يجلب الوفاء به ضرر لا يجنب لك فيه يجيب الوفاء به وان نذر ان من فعله اجبا او ندبا او مباها كان عليه شيء بعينه من حيا او صدقة او حج او غير ذلك من افئدة البر فحق فعله لك وجب الوفاء به كذا لك من نذر ان من فعله عوفي من مرضه او فاس سفره او دمج في تجارته او سلم من يد ظالم او كان شيء من ذلك بولده او اخ او مؤمن كان لله عليه شيء معلوم وجب ايضا عليه الوفاء به من نذر الانسان ان عوفي له من مرضه وهو غايب عنه ثم منع

من حلف على شيء

من حلف على شيء

كتاب النذر والنعيم

مبلاحة فان كان برئ منه بعد النذر وجب عليه الوفاء وان كان برئ منه قبل النذر لم يجب عليه ذلك حتى ندان بالبرئ حتى يخرج ثم نرجع قبل الحج
 وجب عليه الوفاء بالنذر سواء كان حجة الاسلام او حجة التطوع لانه عدل عن طاعة الى طاعة حتى وجب عليه ما نذر فان كان علقه بشرط يفعله
 في وقت معين وجب عليه الوفاء به عند حصول الشرط ودخل الوقت فان خالفه كان عليه الكفارة وان لم يكن علقه بشرط ولا يوقت معين
 كان ذلك ثابتا حتى رفته الى ان يفي به ويقبل على الوفاء ومن نذر ان يصوم شهر سنة او اقل واكثر ولم يعلقه بوقت معين ففيه بصيرة ذلك الوقت وجب عليه الوفاء به
 اي وقت كان غير ان الاحوط ان ياتى فيه على الفور وان اخره لم يلزمه كفارة وفيه علقه بوقت معين ففيه بصيرة ذلك الوقت وجب عليه الوفاء به
 الكفارة ومتى وجب عليه نذر فدخل وسافر او اتفق ان يكون يوم العيد وجب عليه ان يفي بذكر ذلك اليوم وفيه بصيرة ليس عليه كفارة اللهم الا ان يكون
 في نذر ان يصوم على كل حال سواء كان مسافرا او داخل فانه يجب عليه الوفاء به وكان عليه صياما تاما صياما يوم العيد ولا يجوز له على حال ان يكره
 ذلك في حال النذر لان ذلك نذر في معصية ومن نذر ان يتصدق بدينار في يومه لم يكره ان يصدق به في غيره من الايام او في غيره من الاشياء
 ومتى نذر ان يصوم حينا من الشهر لم يكره ان يصوم حينا من غيره من الشهر ومن نذر ان يصوم يوما ولم يسم يوما فليصم يوما من شهره ومن نذر
 ان يتصدق كل عبد له في يوم فليصدق به في ذلك اليوم ومن نذر ان يتصدق في كل يوم فليصدق به في كل يوم ومن نذر ان يتصدق في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 بنائين بعد ما نذر ان يصوم يوما او يزور احد الشاهدين في يومه لم يكره ان يصوم في غيره من الايام او يزور غيره من الشاهدين في غيره من الايام
 الحج او الزيادة بمشوارك من ركبا شيئا واذا اراد ان يعبره في زيارته او غيرها فليصم فيه يوما ولا يجلس حتى يخرج منه الى الارض من
 نذر ان يخرج شيئا من ناله في سبل الحمار لم يكره ان يصوم في غيره من الايام او يخرج شيئا من غيره من الايام ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 او وجه من وجوه البر لم يكره ان يصوم في غيره من الايام او يخرج شيئا من غيره من الايام ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 او الحمار يتاوى الغنم ويصرف ثمنه في مصالح البيت والمشهد او في معونة الحاج او لثمن ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 وقت مخصوص يجب عليه ان يصوم في ذلك الوقت في سفره كان او حضر ليل كان او نهارا ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 مخصوص لم يكره ان يصوم في غيره من الايام او يخرج شيئا من غيره من الايام ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 وجب ان يصوم بالولد او عنه من صلبه الكفارة في نذر في طاعة الله يتصدق به ما يملكه وجب عليه الوفاء به وان كان غائبا فليصدق به
 في غيره من جميع ما يملكه فليقوم جميع ما يملكه على نفسه ثم ليصدق به في غيره من الايام او يخرج شيئا من غيره من الايام ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 ولم يسم شيئا من ايامه فليصدق به في كل يوم ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 وان احتاج الى غنمه ومن نذر في شيء فغيره ولم يتمكن من الوفاء به لم يكن عليه شيء ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 قبل الميثاق وجب عليه الوفاء به وادخله الميثاق في حال صياته نذرته وجب عليها ان تفي به وليس عليها شيء ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 له ما لم ينجز لجزءه من حج عنه عما نذر فيه او ما لا يجب الوفاء به من النذر وهو ان يندب ما لم يتركه او ندب ما كان عليه كيت كيت فليصدق
 التولية والندب لا شيء عليه كيت كيت ان نذر ان يتركه لم يتركه فليصدق به في كل يوم ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 فيها كان عليه كيت كيت ثم فعل البتة لم يلزمه الوفاء به لان هذا نذر في معصية اللهم الا ان يجعل ذلك على نفسه على سبيل الكفارة لما يتركه
 من البتة فيصير عليه الوفاء به من نذر ان يتركه فليصدق به في كل يوم ومن نذر ان يصوم في كل يوم فليصدق به في كل يوم
 او تركه فجاءه او قتل مؤنسا او تركه فزنا فعليه ان يتركه ولا كفارة عليه من عامدا لثان يفعل اجبا او ندبا او ما يكره
 به مطلقا وجب عليه الوفاء به فان لم يفعل كان عليه الكفارة فان عمدا على الا يفعل نجا او لا يتركه واجبا او ندبا ثم فعل البتة او تركه او
 او النذر يجب عليه الكفارة ومن عامدا لله ان يفعل فلا كان الاولي لا يفعل في دينه او دينه او لا يفعل فلا الاولي ان يفعل لم يفعل
 ما الاولي لم يفعل ولا يتركه ما الاولي لم يتركه وليس عليه كفارة **باب الكفارات** كفارة اليمين ما عتق دابة او اطعم عشرة مساكين
 او كوته اي هذا الثلثة فعل فقلوا بمجرمها فقلوا على واحد منها وعجز عن جميعها وعجز عن ذلك هو الا يكون له ما يفضل
 عن قوته وقوت عياله كان عليه صياما ثلثة ايام متتابعات فان لم يقدر على الصوم فليستغفر الله تعالى ولا يعود وفيه اذا ان يعقوب دابة فليصدق به
 ظاهرا الاسلام ذكر ان الف صغير كان او كبيرا ولا يجوز له ان يعقوب مدبرا الا بعد ان ينقض نذيره ولا ان يعقوب مكابلا ولا ذكرا من
 شيئا ولا باس ان يعقوب مملوكا قدامه فان لم يعرف منه الموت ولا باس ان يعقوب امرا او عورا او شدا ولا يجوز ان يتواضعوا ولا الجند ولا
 مقعد لان من لا يعقوبون هذه الاثبات من غير ان يعقوبهم صانعيهم ويجوز عقاقم الولد في الكفارة واذ اذا ان يطعم المساكين
 فليطعم لكل مسكين من الطعام فان لم يقدر على ذلك فليطعم كل واحد من طعامهم وان جمعهم في مكان واحد اطعمهم ذلك الطعام
 يكن به ما لا يجوز ان يكون في جملتهم من هو صغير ولا يجوز ان يكونوا كلهم صغارا وفيه كانوا كلهم صغارا احتسب كل اثنين منهم واحد

في النذر والنعيم

مَنْ نَكَلَ لَهَا يَدٌ

يلزم الاشتهار المؤمنين او من هو بحكمهم ومن لم يجد تمام العدة من المؤمنين ووجد بعضهم كثر من الموجودين حتى يسقط العدة وان لم يجد
الا واحدا طعم عشرة ايام وما بعد يوم الى ان يسقط العدة وقت لم يجد احدا من المؤمنين اصلا ولا من اكل درهم طعم المستضعفين من خا
ولا يجوز ان يطعم لنا صبيا من ذلك واديع ما يطعمهم الجوز اللحم وادوسطه الجوز الخلد الزيت وادوسطه الجوز الملح ومتى زاد كسوتهم فليطع
كل واحد منهم ثوبين يوان به اجسده فان لم يقدم عليهم ما احبوا ان يقصر على ثوب واحد لكل واحد كفاة اليدين لا يجزى الا بعد الختان كمن
قبل الخت فكان كغيره لم يجزه وكان عليه كفارة ما بعد الخت فمن حلف بالبرائة من الله او من سؤله او واحد من الائمة كان عليه كفارة طمها
فان لم يقدم على ذلك كان عليه كفارة اليدين وكفاة نفق للثوب والعمى عتق وقبة وصيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
خجرا فيها اياها شاء ففعل ففعل اجزاء ومثع عجز عن كله كان عليه صيا ثمانية عشر يوما فان لم يقدم على ذلك طعم عشرة مساكين او اقام بكوتهم
فان لم يقدم على ذلك تصدق بما استطاع فان لم يستطع شيئا اصلا استغفر الله ثم ولا يعود ومن كان عليه صيا يوم قد نذ صوم فخر عن
صيامه اطعم مسكينا مدين من طعام كفارة لذلك اليوم وقيل اجزاه وكفاة الظهار عتق وقبة فان لم يجد وقبة كان عليه صيا شهرين متتابعين
فان لم يقدم على الصيا اطعم ستين مسكينا فان جامع قبل ان يكفر كان عليه كفارة اخرى حسب ندمائه وكلما اجامع كان عليه كفارة
اخرى الى ان يكفر كفارة من اظربها من شهر رمضان او صيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
فقد اجزاه وهو خجرا فيها وكفاة قتل الخطا عتق وقبة فان لم يجد كان عليه صيا شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا وكفا
قتل لعمى عتق وقبة او اطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين بعد صيا اوله المقتول بالدية او الفوعة وكفاة من وطأ جنة
في خبيث ان كان وطبه طلبة اول الجحش كان عليه بئار قيمته عشرة ودام جيارا وان كان في سطره نصف ينار وان كان في اخره ربع دينار
على خبثا ما قد مناه ومن وطى منه في الجحش كان عليه ثلثة امداد من طعام يعرفها على ثلثة مساكين ومن وجب عليه صيا شهرين متتابعين
شيء من اكرهه من الكفارات فصا شهر او من الالباء ثلثة امداد من طعام يعرفها على ثلثة مساكين وان صا شهر لم يكن قد صا من ثلثة
شيئا وجب عليه الاستيتا وان كان انقاره قبل الشهر لمرض كان له البناء على كل حال من عجز عن صيا شهرين وجب عليه صيا ثمانية عشر
يوما وقيل اجزاه وان لم يقدم على ذلك تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله ثم ولا يسع عليه شيء وكفاة الا يلا كفارة
اليدين سواء ومن اظرب يوما قد نوى صومه قتل الشهر مضى بعد اذ كان عليه كفارة اليدين فان لم يجد صا ثلثة ايام ومن نزع بامرة
في عذتها ما قد نوى من فله بخمسة اصوع من دقيق ومن نام عن عشاء الاخرة حتى يحق النصف الاول من الليل صلاها حين يستيقظ
يصبح صيا كفارة لذنبه في النوم عنها الى ذلك الوقت من نام عن صلوته الكون مستعدا وقيل خرا القرص كله فليغسل كفارة لذنبه
وليغسل الصلوة بعد الغسل من سعى في مصلوب بعد ثلثة ايام ليراد فليستغفر الله من ذنبه ويغسل كفارة لسعيه ليه ولا يجوز للرجل
ان يثق بغيره في موث ولده ولا في موت زوجته فان فعل ذلك كان عليه كفارة يمين ولا باس ان يثق بغيره على اية في موث اخيه ولا يجوز
للراة ان تظلم وجهها في مصا ولا تحسد ولا تجزع شعرا فان جرته كان عليها كفارة قتل الخطا عتق وقبة او اطعام ستين مسكينا او
صيا شهرين متتابعين وان خدشت وجهها حق تدمية جعليها كفارة اليدين وان لطمت وجهها استغفرت الله ولا كفارة عليها اكثر
الاستغفار ومن وجبت عليه مرتبة فخر عن رتبة فانتقل الى الصق مضام شيئا ثم وجد الرتبة لم يلزمه الرجوع اليها فجاءه البناء على
الصق وان رجع الى الرتبة كان ذلك افضل له ومن ضرب مملوكا له فوق الحد كانت كفارة ثلثة ايام فان قتله كان عليه عتق وقبة او صيا
شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وعليه التوبة مما فعل **كتاب الصياد الذي باع بابا يستباح اكله**
من سائر الجبال الحيوان ما لا يستباح الحيوان على ضرب منها ما يكون في الحضرة خاصته ومنها ما يكون في البر
ومنها ما يكون في البحر وكل واحد من هذه الاجناس ينقسم اثنا وثلاثة قسم منها مباح طلق ومكره ومشم محظورا ما حيوان المحضر
فالا يلا البقرة الغنم وما ولد منها فانها اجمع مباحة ويجوز استعمالها على كل حال الا ما كان منه جلا لا فانه محظور ولا يجوز اكله وحده الجلا
الذي لا يجوز اكله لا بعد الاستبراء هو ان يكون عذوة اجمع عذرة الانسان لا يخالطها بغيرها فان كان مختلطا باكل العذرة وعجزها
فان لم يجره مكره وليس محظور ويستبرأ بمجال الا بل منه باربعين يوما يربط ويعلق حتى يزل عنه حكم الجلال البقر بعشرين يوما كذلك
الشاة بعشرة ايام وانا شرب شيء من هذه الاجناس حرام ثم ذبح جازا اكل لحمه بعد ان يغسل بالماء ولا يجوز اكل شيء مما في بطنه ولا استبراء
واذا وضع شيء من هذه الاجناس من خنزير حتى اشد على ذلك لم يجز اكل لحمه ولا ما كان من دمه فان شرب من خنزيرة دفعة او دفعتين
اكل لحمه مكره ما غير محظور الا ان يبرأ بسبعة ايام ان كان مما ياكل العلف يتسا او كان عجزه اطعم ذلك وان لم ياكل سقى من لبن ما
يجوز شرب لبنه سبعة ايام وانا شرب شيء من هذه الحيوانا فابولا ثم ذبح لم يؤكل ما في بطنه الا بعد غسله بالماء ومتى شرب شيء من هذه

كتاب الصياد
الحيوان الذي
لا يستباح

مِنْ بَيْتِ النَّبِيِّ

فَمِنْ بَيْتِ النَّبِيِّ مَنْ يَرْسُلُهُ صَاحِبُهُ لَمْ يَجْزِ كُلُّ مَا يَقْتُلُهُ مِنْ نَفْسٍ لَتَمِيتُهُ عِنْدَ رَسَالِ الْكَلْبِ مَعْقِلًا الْوَيْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ جَاءَ أَكْلُ مَا يَقْتُلُهُ وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَمِيَّ غَيْرَ الَّذِي يَرْسُلُ الْكَلْبُ فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدًا الْكَلْبُ مِمَّنْ غَيْرُهُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُ مَا يَقْتُلُهُ وَصِيدًا لِكَلْبٍ نَاغِبٍ عَنْ الْعَيْنِ ثُمَّ وَجَدَ مَقُولًا لَا يَجُوزُ
 أَكْلُهُ وَادْرَأَ فِي شَانِ سَهْمًا وَسَمِعَ عِنْدَ الرُّمِيِّ فَاصًّا وَقَتْلًا جَاءَ أَكْلُهُ وَانْخَنَ غَيْرُ السَّهْمِ قَتْلُهُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَإِنْ اخْتَصَّ الصَّيْدُ سَهْمًا قَبْلَ هَذَا
 وَقَعَ مِنْ جِبِلٍّ وَدَقَّ فِي الْمَاءِ ثُمَّ نَاسًا لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِدْمًا فِي الْمَاءِ أَوْ مِنْ وَقْعِهِ مِنَ الْجِبِلِّ إِذَا طَعَنَ الصَّيْدُ بِرُوحٍ وَأَضْرَبَ بِسَيْفٍ
 قَتْلُهُ وَكَانَ تَدْمِي جَزَاءَ أَكْلِهِ فَإِنْ قَتَلَهُ بِسَيْفٍ وَلَمْ يَحْرُكْ وَاحِدًا مِنْهَا جَاءَ أَكْلُهُ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ الدَّمُ وَإِنْ حَرَّكَ أَحَدًا لَخْفِيفٍ دَامَ يَحْرُكُ
 الْآخِرُ كُلُّ الدَّمِ يَحْرُكُ وَدَمِي لَمْ يَحْرُكْ وَإِنْ قَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةً بِسَيْفٍ وَخَالَتْ الْحَبَالَةُ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِالْقِطْعَةِ لَيْدًا لِلْبَلَاءِ وَيَا أَكْلُهُ وَإِنْ اخْتَصَّ الصَّيْدُ
 جَمَاعَةً فَتَابَهُ وَتَوَزَّعُوا قِطْعَةً قِطْعَةً جَاءَ أَكْلُهُ وَمَتَى خَالَ لَشَانُ صَيْدٍ بَيْنَهُ وَسَمِيٌّ فَصَابَ غَيْرُهُ مَا رَاهُ قَتْلُهُ جَاءَ أَكْلُهُ وَإِنْ وَجَدَ لَهَا لِيَعْلَمَ أَنَّ
 هَوَامَّ بَيْتٍ فَلَيْسَ طَرْدُهَا عَلَى النَّارِ فَإِنْ انْقَبَضَ هُوَ فِي أَنْ انْبَسَطَ فَلَيْسَ بِذِكْرِ صَيْدٍ الْجَرَادُ إِذَا خَذَهُ وَلَا يَرَى غَيْرَ التَّمِيمَةِ وَإِنْ سَمِيَ كَانَتْ أَضْلَعُ الْأَكْلِ
 مِنَ الْجَرَادِ مَا نَاسَتْ فِي الْمَاءِ وَالنَّحْلُ قَبْلَ أَنْ يُوْحَذَ وَلَا يُوْكَلُ مِنْهُ لَدِي وَهُوَ الَّذِي لَا يَسْقُلُ بِالطَّيْرَانِ وَنَاكَانَ الْجَرَادُ فِي جَمَاعَةٍ وَفَرَّاحَ فَاحِرًا فَالْمُخِ
 فَاحِرًا فَالْجَرَادُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ **بَابُ الذَّبْحِ وَكَيْفِيَّتُهُ** وَجُوبُ التَّمِيمَةِ الذَّابِحَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى مَا غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ تَوَلَّى مَا هَاكَافَرٌ مِنْ أَيْ
 اجْتِنَابِ الْكُفَرَانِ يَهُودِيًّا كَانَ أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ جُوسِيًّا سَقَى تَمِيمَةً أَوْ لَمْ يَسْمِ فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ نَحْبُهُ وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَتَوَلَّى مَا إِلَّا أَهْلَ الْحَقِّ فَإِنْ تَوَلَّى مَا غَيْرَ
 أَهْلَ الْحَقِّ وَكَانَ مِنْ لَابِرِئٍ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ بَلْ يَكُنْ بِلَسَانٍ بِكُلِّ نَحْبَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ نَحْبِطٍ الْعَدَاوَةِ وَالشَّكَّانِ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَبِجَمَاعَةٍ لَا يَخَالَ
 التَّمِيمَةَ وَلَوْ مَا يَبِيعُ فِي أَصْنَافِ الْمُسْلِمِينَ جَاءَ شَرْطُهُ وَلَيْسَ عَلَى مَنْ يَبْتَاعُهُ التَّمِيمَةَ عَنْهُ وَلَا مَنْ أَنْ تَتَوَلَّى لَذَبْحِ الْمَرَاةِ وَالْغُلَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَدْمِ
 يَبْلُغُ أَنْ تَقْوَى عَلَى أَنْ تَكُونَ كَالْمَرَاةِ فَإِنْ لَمْ يَجِبْهَا الذَّابِحَةُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَبِجَمَاعَةٍ خَالَ الذَّابِحَةُ مِنْ تَرْتَابِهَا سَمِعَهَا
 لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ نَحْبُهُ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا لَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ يَنْبَغِي أَنْ تَوَجَّهَ لَذَبْحِهَا الْقَبْلَةُ مِنْ لَمْ يَسْتَقْبِلْ بِهَا الْقَبْلَةَ مَعْتَمِدًا أَكْلُهُ نَحْبُهُ فَإِنْ فَعَلَ
 ذَلِكَ نَاسِيًا لَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ لَا يَجُوزُ الذَّابِحَةُ إِلَّا بِالْحَدِّ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ حِدًّا وَخِيفَ فَوَسَّ لَذَبْحِهَا وَاضْطَرَّ لَذَبْحُهَا جَاءَ أَكْلُهُ وَإِنْ ذَبَحَ بِمَا يَمُرُّ بِالْأَلَمِ
 مِنْ أَيْمَةٍ أَوْ قَبْلَةٍ وَجَاءَ جَوَادُ حَادَّةِ الْأَطْرَافِ وَكَافَةُ مَا يَذْبَحُ جَمِيعًا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَقِّ فَإِنْ ذَبَحَ فِي غَيْرِ الْحَقِّ كَانَ حَرَامًا أَلَا تَلَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 فِي خَالٍ لَا يَتِمُّكَ مِنْهُ مِنْ بَاحْتِثِي الْعَلَقِ بَانَ يَكُونُ تَدْمِ فِي بَثٍّ لَا يَقْدَرُ عَلَى مَوْضِعٍ كَانَتْ وَكَانَ يَكُونُ ثَوْرًا لَا يَسْقَى فَلَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ جَاءَ أَنْ يَذْبَحَ
 فِي غَيْرِ الْحَقِّ وَيَوْجَدُ الثَّوْبَ بِالسُّوِّ وَالْحَرَابِ كَانَ ذِكْرًا وَحَكْمًا يَخِيَّرُ مِنَ الْأَلْبَةِ أَنْ يَذْبَحَ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ حَكْمًا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَ إِذَا خَرَّ عَلَى السَّوِّ وَلَا
 خَلَّ أَكْلُهُ عَلَى خَالٍ وَكُلُّ مَا يَذْبَحُ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَ فِي خَالٍ لَضَرْبَةٍ ثُمَّ أَدْرَكَ فَكَانَتْ وَجِبَتْ كَيْتُهُ مَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْهَا
 لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَمِنْ السَّنَةِ لَا يَبْتَغِي الذَّبْحُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَرُدَّهَا وَهُوَ لَا يَسِينُ إِلَى اسْمٍ مِنَ الْجَسَدِ يَقْطَعُ الْخَنَاقَ فَإِنْ سَقَطَ السَّكِينُ وَبَانَ الْوَلَدُ
 لَجَاءَ أَكْلُهُ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ الدَّمُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ الدَّمُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَتَمَدَّدَتْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْلِبَ السَّكِينُ فَيَذْبَحَ إِلَى فَوْقِ بَلِّ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَدِ
 مِنْ فَوْقِ الْحِلِّ أَنْ يَقْطَعَ الْحَقْلُ وَإِذَا أَرَادَ ذَبْحَ شَيْءٍ مِنَ النَّمْلِ فَلْيَقْعِلْ يَدَهُ مِنْهُ وَجِلْدُهُ يَطْلُقُ وَرَدَّ جِلْدُهُ عَمَّا عَلَى صُوفِهِ وَشَعْرُهُ إِلَى أَنْ يَرُدَّ
 يَسْكُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَانِهِ وَإِذَا أَرَادَ ذَبْحَ شَيْءٍ مِنَ الْبَقَرِ فَلْيَقْعِلْ يَدَهُ وَجِلْدُهُ يَطْلُقُ وَرَدَّ يَدَهُ إِذَا دَامَ خَشْيَتُهُ مِنَ الْأَبْلِ شَدَّ خَافَتُهُ إِلَى الْإِبَاهَةِ
 يَطْلُقُ وَجِلْدُهُ إِذَا أَرَادَ ذَبْحَ شَيْءٍ مِنَ الطَّيْرِ فَلْيَذْبَحْ لِرَبِّهِ سَلَامًا وَلَا يَسْكُ وَلَا يَقْلِبْ فَإِذَا أَفْلَتَ مِنْهُ لَطَرَتْ أَنْ يَرِيهِ بِرَأْسِهِمْ مِنْهُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ
 ذَكَاهُ وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ شَيْءٍ مِنَ الْجَوَانِ صَبْرًا وَهُوَ أَنْ يَذْبَحَ شَيْءًا وَيَنْظُرَ إِلَى جَوَانٍ آخَرَ وَلَا يَجُوزُ سَلْعُ الذَّبِيحَةِ إِلَّا بِرَدِّهَا فَإِنْ سَلَحَتْ قَبْلَ أَنْ تَرَى
 أَوْ سَلَحَ شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ وَإِنْ نَحَبَتْ لَذَبْحِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ الدَّمُ أَوْ لَمْ يَحْرُكْ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ أَوْ حَرَّكَ شَيْءٌ مِنْ أَعْضَانِهِ أَوْ يَدَاهَا
 وَجَلَّهَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ جَاءَ أَكْلُهُ وَإِنْ ذَبَحَ شَيْءًا وَغَيْرَهَا ثُمَّ وَجَدَ فِي بَطْنِهَا خَيْرًا فَإِنْ كَانَ تَدْمًا شَعْرًا أَوْ بَرْدًا فَلْيَلِغِ الْوُجْهَ فَذَكَاهُ ذَكَاهُ أَمَّا إِنْ لَمْ
 يَكُنْ تَدْمًا لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ عَلَى خَالٍ إِنْ كَانَ مِنْهُ رُوحٌ وَجِبَتْ تَدْمُكَتُهُ لَا فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ تَكَرُّهُ الذَّابِحَةُ بِاللَّيْلِ أَعْنَدَ الضَّرْبَةَ وَالْحَوْضَ مِنْ مَوَاقِفِهَا
 وَكُلَّ تَكَرُّهُ الذَّابِحَةُ بِالْمَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ **بَابُ تَحْلِيلِ الْمَيْتَةِ** وَجِبَتْ مِنَ الذَّبِيحَةِ وَحَكْمُ الْبَيْضِ وَالْجَلْدِ وَجِبَتْ مِنَ الْإِبِلِ
 وَالْبَقَرِ وَالنَّمْلِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ مَذَكَاةُ الدَّمِ وَالْقَرْنُ وَالطَّحَالُ وَالْمَرَارَةُ وَالْمِشْمَةُ وَالْفَرْجُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْقَضِيئَةُ الْأَشْيَانُ
 وَالْفَخَّاعُ وَالْعُلْبَاءُ وَالنَّدَى وَنَاسًا لَا شَاخِجَ الْحَدَقِ وَالْمُخْرَجَةُ الْفَرْجُ تَكُونُ فِي الدَّمَاعِ وَتَكَرُّهُ الْكَلِيشَانُ وَلَيْسَتْ بِمُخْلُودَتَيْنِ وَجِلْدُ الْمَيْتَةِ الصُّوفُ
 الشَّعْرُ الْوَبْرُ الْوَلِيشُ زَاخِرٌ وَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنْهَا إِذَا قَلَعَ مِنْهَا وَجِلْدُهَا أَيْضًا الْعِلْمُ وَالنَّاسُ السِّنُّ وَالظَّلْفُ وَالْقَرْنُ وَالْأَفْخَةُ وَاللِّبَنُ وَالْبَيْضُ إِنْ كَانَتْ
 تَدْمًا كَسَتْ الْجِلْدَ لَفُوفًا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْجِلْدَ فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ وَإِنْ لَجِلَّ الطَّحَالُ فِي سَفَرٍ مَعَ اللَّحْمِ ثُمَّ جَعَلَ فِي التَّوَرُوفِ كَانَ مَقْبُولًا وَكَانَ
 فَوْقَ اللَّحْمِ لَمْ يُوْكَلِ اللَّحْمُ وَلَا مَا كَانَ تَحْتَهُ فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ أَكْلُ اللَّحْمِ لَمْ يُوْكَلِ مَا تَحْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُولًا جَاءَ أَكْلُ جَمِيعِ مَا يَكُونُ تَحْتَهُ وَإِذَا خَلَّطَ اللَّحْمُ
 الَّذِي بِالْمَيْتَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا طَرَفٌ إِلَى غَيْرِهَا مِنْهَا لَمْ يَحِلَّ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ بِدَبْحٍ عَلَى مَسْحِ الْمَيْتَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ إِلَّا خَافَ تَلَفًا لِنَفْسِهِ أَوْ
 خَافَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَا أَسَاكَ مَقْدَرًا يَمْلَأُ مِنْهُ الْبَاحِثُ الَّذِي يَتَقَبَّلُ الصَّيْدَ بِطَرِيقِهِ وَالْعَادُّ الَّذِي يَخْرُجُ لِيَقْطَعَ الطَّرِيقَ لَمْ يَحِلَّ لَهَا أَكْلُ الْمَيْتَةِ

فَمِنْ بَيْتِ النَّبِيِّ

كتاب الاطعمه والكسبه

وان استعمل البعد بؤكل من البيض ما كان بيضا ما يؤكل لحمه على كل حال اذا وجد بيضا لم يعلم انه هو بيض ما يؤكل ام بيض ما لا يؤكل فلهذا
 فالخلف طراه اكل ما استوطناه لجنب الجلود على من بين ضرب من لجلد ما يؤكل لحمه فمضى في كتاب استعمال جلده ولبسه الصلوة فانه
 كان خاليا من نجاسته اودم بقل الدماغ وبعدد وعلى كل حال وما لم يكن ذلك لم يجز استعمال جلده في شيء من الاشياء الا قبل الدماغ ولا
 بعده وما لا يؤكل لحمه فلهذا من ضرب من لا يجوز استعماله لا قبل الذكاه ولا بعده ما يذبح ولم يدبح وهو جلد الكلب الخنزير والعنبر المهر
 يجوز استعماله لانه في ذبحه غير انه لا يجوز الصلوة فيه وهو جلد السباع مكلها مثلا لانه لا يذبح الفهد والسبع الهنود والسجاني الا في
 وما اشبه ذلك من السباع والبهائم وقد ديت وحضه في جواز الصلوة في الهنود والسجاني والفتك والاصل ما قدمناه ولا يجوز استعماله
 من هذه الجلود ما لم يكن ذلك فان استعماله ان كان قبل الذكاه نجس يده ويجب عليه غسلها عند حضور الصلوة وكذلك شعر الخنزير ولا يجوز
 ان يستعمل مع الاضطرار استعماله فلهذا من لم يكن في يده شيء من هذه عند حضور الصلوة ويجوز ان يعمل من جلده من جلود
 ولو لم يستشعر به الماء لغرضه والصلوة والترب وتجنبه اضطرار اذا قطع شيء من اثنائها لغم ومن اجاب لم يجز اكله ولا الاستعمال له لانه في
 وبكره الا ان كان في شيء من الثمن ثم يذبحه بل اذا ذبح شيء من ذلك فليس فيه الحلال وليس في ذلك مخطئ **كتاب الاطعمه**
الاكثر **باب الاطعمه المحظورة** **المباحة** كل طعام حصله شيء من الخمر او البسك او المسكر او القناع قليل كان فاصلا فيه
 او كثيرا فانه ينجس ذلك الطعام ولا يجوز استعماله على حاله اذا كانت الفتنة تغلب على النادر فوقع فيها شيء من الخمر اهرق ما فيها من المرق وعسل
 الدم واكل بعده لكان حصله في شيء من الميتات مما له نفس سايه فانه ينجس بحصوله فيه ولا يجوز استعماله فان كان ما حصل فيه الميتة جازدا مثل اللحم في الصل
 التي منه فاحولوا استعماله لانه وان كان ما حصل فيه الميتة ما يعلم يجز استعماله وجب هراقة فان كان دهنه مثل البز والشيخ جازبا الاستعمال
 بهرخت الماء ولا يجوز الاستعمال بهرخت الظلال ولا الاذها بهر وكل ما ليس في سائله مثل الجراد والذئب والوبور والحناض في ميتات ويزان
 اذا مات في شيء من الطعام او الشراب جازبا ما كان او باعافانه لا ينجس بحصوله فيه ولا يجوز ذكاه الكفار وعلى المشايخ علمهم ولا استعماله الا
 الا بعد غسله بالماء وكل طعام نواه بغير الكفار بايديهم ولا شره بفوسهم لم يجز اكله لانه لا ينجس الطعام بمباشرة يدهم او قد شره
 في جواز استعماله المحبوب ما اشبهه مما لا يقبل النجاسة وان نأشروهم بايديهم ولا يجوز استعماله في الشراب المسكر الا بعد ان يغسل بالماء
 تلك شراب ويجفف اذا حصل ميتة له نفس سائله في قد اهرق ما فيها من المرق وعسل الدم واكل بعده لكان فاصلا فيه ولا يجوز استعماله
 الخنزير والبطخ واشباه ذلك من الارام اذا كانا مؤنين وبكره اكله اذا عالج من لا يحتفظ ولا يؤمن عليه فشا الطعام والنجاسة ولا يجوز اكله الا في
 في اذله الذئب الفتنة فان كان هناك قلع مفقوض يجب موضع الفتنة مشغول الشراب لا من ما عدا الذئب الفتنة من الارام من
 صفر كان اذن من نخاس راى شيء كان ولا باس بطعام او شرابا كل منه سؤ وبكره اكل ما اكل منه الفانوليس مخلوط وبكره ان يدعوا لاشا
 احدا من الكفار الى طعامه فياكل معه ان دعاه فليأمر بغسل يديه ثم ياكل معه اشاء ولا يجوز اكل شيء من الطين على اختلاف اجناسه لانه لا ينجس
 قبر الحسين فانه يجز ان يؤكل منه ليس لانه لا يستفاد به ولا يجوز الاكثار منه على حاله لا باس ان ياكل من بيت من بيوت من ذكره الله تع في قوله لير
 عليكم جناح ان تاكلوا الايتير غير انه لا يجوز ان يحمل منه شيء ولا امشاده ولا باس بكل الثوم والصل مطبوخا ونياعيران من ياكلها يكون
 له دخول المسجد ثلاثا ميتة الناس احيته وانما نجس الماء بمجوسه من شيء من النجاسة في شيء من عجن به وخبره ثم لم يجز اكل ذلك الخنزير وقد ديت
 وحضه في جواز اكله وذكر ان النادر طهره والاحوط ما قد شأنا واذا وجد الانسان طعاما فليقوم على نفسه ثم ياكل منه فاذا جاء صاحبه
 عليه ثمرة ولا باس بالان الا ان ياكل حليبا ويا بيا وعلى كل حال لا باس ان يستشعر بالبول الا بال **باب الاطعمه المحظورة**
وللباس **احتر كل ما اسكر كثيرا** فالقليل من خمر لم لا يجوز استعماله بالشراب النصف منه بالبيع الهنود ويجز ما يحصل منه خمر كان او
 بنيد او نعا او نفا او نرا او غير ذلك من اجناس المسكرات وحكم القناع حكم الخمر على السواء انه حرام مشربه وبجعه والنصف منه و
 العصير ما يشربه ويبيعه فاما يعلقه على الخيل التي يحرك ذلك هو ان يصير سفله اعلاه فانا غلج مشربه وبجعه الى ان يعود الى كونه خلا
 وانا غلج العصير على النادر ليجز شربه الى ان يذهب ثقله ويبقى ثلثه وحده للكهوان خراما حلا او ينجس لانه وبقاؤه يذهب من كل ثلثه
 ثلثه وطاق يبق ومضف هو على النار ثم يزل به فويل حتى يبرق فابن مقفده فليأمر به في ثلثه ولا يجوز ان يؤمن على طبع العصير من لجلد خنزير
 على اقل من الثلث لانه ذكرنا على الثلث فيقبل قول من لا يشربه الا على الثلث اذا ذكرنا كل وان كان على اقله يكون ذلك في وقت وبكره
 الاستئذان في العصير فانه لا يؤمن ان يطلبه صاحبه يكون قد تغير حال الخمر بل ينبغي ان يبيعه يد بيد ان كان لو فعل ذلك لم يكن مخلوطا
 ولا يبيع الغيب الثمر من يعلم انه يجعله خرا او بنيد لان الاثم على من يجعله كذا ليس على النايع غير ان الفضل ان بعدل عنه العنبر واما

كتاب الاطعمه والكسبه

من كتاب التمهيد

خاتم الانسان على نفسه من العشر جازان يتناول شيئا من الخمر يهلك بايمانه مقدرا يجوز ان يتناول دونه وبها شئ من
المسكوله عنه من غير ان اضطر الى ذلك جازان يتناول دونه والعين ولا يجوز له ان يشرب على حال ولا باس شرابا لئلا يذوق غير المسكوله وهو ان
يتبع التمراد الزبيب ثم يشربه وهو حلو قبل ان يتبعه بغيره ان يتبعه من الدواب الهيام الخمر المسكوله يكره الاستشفاء بالمياه الحارة التي
تكون في الجبال من شراب الخمر ثم يصب على ثوبان علم ان معه شيئا من الخمر لم يجز الصلاة فيه وان لم يعلم ذلك جازنا للصلاة فيه وانما
الخمر ما كان من الخشب والفرع وما اشبهها لم يجز استعمالها في شئ من المأثبات حسبا فذا شئنا وما كان من صفراء وجاج او جمل او حنظل او خبث
جاز استعمالها اذا غسلت بالماء فلت شرب شيئا من شئنا وينبغي ان تدلك في حال العشاء الذي جازنا باع خمر او خمر ثم جاز له ان يقبض
ذلك لئن وكان حلالا له الخمر اذا خلا جاز استعماله سواء كان من قبل نفسه او بعدا عن غيره لا يغير لئلا يطرح فيه رطل
يركض حتى يصير خلا من قبل نفسه اذا وقع شئ من الخمر في الخل لم يجز استعماله الا بعد ان يصير ذلك الخمر خلا ويجوز ان يعمل الانسان لغيره
من التمراد الزبيب الصلح غير ذلك ياخذ عليها الاخر ويصلها اليه قبل ان يشربها ولا بأس برجل لثوث والوان والسفرجل والسكبيبين
الجلالين ان شرب منه لم يكره الا ان شربا كثيرا **باب في الاكل والشرب** ينبغي ان يغسل الانسان يديه قبل ان يأكل
الطعام ويغسلها بعد الاكل ليس ذلك بواجب يستحب ان يسمي الله ثم عند تناول الطعام والشراب يحمد الله ثم عند الفراغ وان كان على
ما يدعيه علمه من اللون مختلفه فليس عند تناول كل لون منها وان قال ببلان من ذلك جسم الله على امره واخر كان جائزا وان سمي واحد من الجماعه
اجزاء عن الباقين ولا يجوز الاكل على ما يدعيه علمه من المسكرات والقناع ولا ينبغي ان يقعد الانسان مسكيا في حال الاكل بل ينبغي
ان يقعد على جله وكثرة الاكل مكروه وما يبلغ حدا الخطر يكره الاكل على الشبع يكره الاكل والشرب باليسا وينبغي ان يتولى ذلك باليمين
الا عند الضرورة ولا بأس بالاكل والشرب ما شئنا واجتنابا عنك يكره الشرب بقفوف احد بل ينبغي ان يكون ذلك بشا عاقل مستحبا
يبدأ صاحب لطفه بالاكل يكون مولخ من يبع يده منه فاذا اراد غسل يديه يمسح يمينه عن يمينه حتى يذهب الى الحرم ويستحب ان يجمع
غسل اليدين في ماء واحد اذا حضر الطعام والصلاة فالبناء بالصلوة افضل فان كان هناك قوم ينتظرونه لا فلا فاده معه وكان اول الوقت
فالبقاء الطعام افضل وان كان قد قبض الوقت لا يجوز الا البناء بالصلوة ويستحب ان ياكل الطعام ان يستلق على فاه ويضع جله اليه
على اليسر **كتاب الوضوء والصدقات** **باب في الوضوء** حكمها شرائط الوقت شيان احدهما ان يكون نائفا
ملك الوقت ويجوز له ان يقبض فيه والثاني ان يقبض الوقت ويجز منه من يده من وقف ما لا يملكه كان الوقت باطلا وان وقف ما يملك لا يجوز
من يده ولم يقبضه الموقوف عليه ومن يتولى عنهم لم يصح ايهم الوضوء كان باقيا على ما كان عليه من الملك فان ما حاله ما ذكرناه كان باطلا
وانا وقف على لده الكفا فلا بد من قبضتهم الوقت والام يصح على ما بيناه في الاجنود ان كان اولاده صفرا واجاز الوقت ان لم يقبضهم
الا ان الذي يتولى عنهم وانا وقف ملكا واخر جبره من يده ولو لم يجر له بعد ذلك لوجع فيه ولا تعتبر شرايطه ولا نقله عن وجوده وسماه
ومع شرط الوقت ان يبقى محتاج الى شئ منه كان له سيرة القصر فيه كان الشرط صحيحا وكان له ان يفعل ما شرط الا انه اذا مات والحال ما
ذكرناه وجع ميراثا لم يضر الوقت ولا يصح الوقت الا بعد ان يذكر الموقوف عليه فان لم يكن الموقوف عليه كان الوقت باطلا وكل ما يملكه
الانسان جاز له ان يقبضه سواء كان مشاعا او مقبوضا وعلى كل حال اذا الوقت والصدقة شئ واحد ولا يصح شئ منهما الا ما يقرب به الى الله ثم
فان لم يقصد به الله لم يصح الوقت والوقت لا بد ان يكون مؤبدا ولا يجوز ان يكون موقتا فان جعله موقتا لم يصح الا ان يجعله مكنة
على ما بينه فيما بعد انشاء الله والوقت يجري على حسب يقفه الانسان ويشترط فيه ان وقف على قوم محضون كان لهم ذلك ليس لهم
شئ على حال وان وقف على ما كان على حسب لنا يجرى على من يتناول ذلك الاسم ولا يجوز ان يقبض على من لم يوجد بعد ان وقف كذا
كان الوقت باطلا فان وقف على ولد الموقوفين وكانوا صفرا ثم وقف بولد ذلك ولد اجاز ان يذبحهم معهم فيه ولا يجوز له ان يقبضهم
بالكلية اليهم وانا وقفنا الوقت على اولاده وكانوا ذكورا وانا فان شرط قبضيل بعضهم على بعض كان على حسب شرط وان لم يذكر شيئا من ذلك
كان الذكور الاثنى عشر سوا من ولده ولده لتناول الاسم لم قال الوقت بينهم على كتاب الله كان بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وانا وقف على والديه كان ايهم مثل ذلك يكون بينهما بالسوية الا ان يفضل احد ساعا على الاخر بالتعيين ولا بأس ان يقف المسلم على والديه
اولاده او من بينه وبينه دم وان كانوا كافرا ولا يجوز وقفه على كافر احم بينه وبينه على حال وكل انسان اوصى لم يشئ كان ذلك جائزا ولا بأس
ان يقف الانسان على المساجد والكبيرة والشاهد الموانع التي يقرب فيها الى الله نعم على مصالحنا ومراعاة احوالنا وسكانها ولا يجوز وقفه
المسلم على البيع والكتايب بيوت النيران ومواقع قرب سائر ائمتنا الكفار وانا وقفنا لكافر على احد الموانع التي يقربون فيها الى الله ثم
كان وقفه صحيحا وانا وقفنا لكافر فاعلى القفر كان الوقت باقيا في فقر اهله ولده من غيرهم من سائر ائمتنا القفر وانا وقفنا المسلم

كتاب الوضوء
باب في الوضوء

كتاب النجاشي

شيئا على السليم كان ذلك لمجيب من اقر بالشهادتين واذا كان الشريعة من الصلوة والزكاة والصوم والحج وان اختلفوا في الاداء والنية والاراد
 وان وقف على المؤمنين كان ذلك خاصا لمجيب الكبار من اهل المعرفة والاخوة دون غيرهم ولا يكون للناس منهم معهم شئ على حاله اذا
 دفع على الشيعة ولم يغير منهم فقام دون قوم كان ذلك ماضيا في الامامية والحج والادوية من ان يديروا دون البيوتية ويدخل معهم ساير فرقة
 الامامية من النكساية والادوية والعتبية والواقفية والافقية عشرية فان وقف على الامامية خاصة كان ذلك ينفذ قال بائنا لا شئ
 عشرية فان وقف على الويلية كان على القائلين بائنا رديين على وائنا مائة كبر من السيف من ولدنا طاعة واذا وقف على الهاشميين
 كان ذلك على ولدنا طاعة من عبد مناف مولد له الذكور منهم والاناثا واذا وقف على طائفة ليس كان ذلك على اولاد ابي طالب ولد له
 من الذكور والاناثا واذا وقف على العلوية كان ذلك على ولد امير المؤمنين علي من الحسين والحسين والحسين والعتبية والمجدي والعباسية والعباسية
 ولد له الذكور منهم والاناثا فان وقف على ولدنا طاعة كان ذلك على ولد الحسين والذكور والاناثا منهم فان وقف على الحسين لم يكن
 الحسينية بهم شئ على ان وقف على الموسوية كان ذلك على اولاد موسى بن جعفر الذكور منهم والاناثا واذا وقف على الانسانية
 على جبرائيل وادصى لهم شئ على ان وقف على موسوية كان ذلك على اولاد موسى بن جعفر الذكور منهم والاناثا واذا وقف على الانسانية
 وليس ان بعد عن هذا الحديث فان وقف على قومهم ولم يغيرهم كان ذلك على جماعة ائمة عن الذكور والاناثا وان وقف على شيعة
 كان على الخاص من قومه الذين هم اقر بالانسان لئلا ينسبوا في نسبهم فان وقف على شيعة الحسين كان ذلك على ولدا امير المؤمنين وولد
 الحسين جعفر وعقيل فان وقف على شيعة الزكاة كان ذلك على القبايلة احسان المذكورة في القرآن وموقف على الانسانية على احد
 الانبياء من ذكركمهم وكانوا اكثر من في البلاد من شيعته كان ذلك مقصودا على من يحضر البلاء الذي فيه الوقوف من غيرهم من الاملا
 وموقف على الانسانية شيئا في وجهه البراءة على قوم باعياهم ولم يشرط بعد انقراضهم عود على شئ بعينه فنتى انقراض ارباب الوقف
 رجع الوقف على ذاته الوقف ولا يجوز بيع الوقف ولا هبته ولا الصدقة به الا ان يخاف على الوقف هلاكة او نسيان او كان بائنا
 الوقف حاجته ضرورة وكان معها ما يبيع الوقف اصل له يوارى عليهم او يخاف وقوع خلاف بينهم فيؤخذ ذلك الى دفع شيئا بينهم فيخرجون
 بغير صفة منهم على ما يستحقه من الوقف ولا يجوز بيع الوقف مع عدم شئ من ذلك اذا وقف المسلم شيئا على مصلحة فطلب سبها
 بيعت في وجهه او دفع في وجهه لم يفسد شيئا بعينه كان الفقهاء والمساكين وصالح المياليين اذا وقف انسان مسكنا حازه ان يقع
 مع من وقف عليه ليس لان يمكن غيره بائنا لسكنى في الجيرة والاشياء والحسين ولا يلبس ان يجعل الانسانية
 زاده او لم يوضعه وعقاده سكنى لا انسان ما اذاده فان جعله له مدة من الزمان كان ذلك ماضيا ولم يجز نقله عند لا بعد
 ذلك المدة وكل لا يجوز له بيعه الا بعد انقضاء المدة او يشرط على المشتري مقداره ذلك الزمان وموقوفات والحال فاذكرناه لم يكن لو دفعه فقل
 انما كان عند لا بعد ان تقضى المدة المذكورة ومضى مكنه اياه مدة عمره كان ذلك ماضيا مقداره ان جوتة فاذا كان لو دفعه فقل انما
 عن المسكن فان ما انساكن ولم يوفقه كان لو دفعه ذلك الى ان يمضي فان حيث المسكن وان جعله السكينة مدته حيوة الساكن كان
 ذلك ماضيا الى ان يموت الله ثم فاذا مات بيع اليه والى منتهى ان كان قد مات وان ما ان الذي جعل له السكينة لم يكن لو دفعه فقل
 الا بعد ان تقضى مدة حيوة وصية اسكنه ولم يترك شيئا كان له اخا له حيوة فقل شيئا اذا اسكن انسان غيره لم يجز لساكن ان يسكن معه
 غيره الا ولده واهله ولا يجوز له سواهم ولا يجوز لساكن ايضا ان يولي غيره ولا يتقل عنه فيسكن غيره الا باذن صاحب المسكن ولان الانسان
 ان يعيش من ربه سبحانه وتعالى الله وعلا له او جارية في خدمة البيت الحرام وبعير في مخونه الحاج والارواح اذا فعل ذلك الوجه لله لم يجز لغيره
 فان جازنا لانا برة او بشر او عرض الغلام او الجارية وعجزا عن الخدمة سقط عنه رخصتها فان عاذا الى الحرة كان الشرط فيها قائما حتى يوفى
 المبدأ تنقلا لانا برة واذا جعل الانسان خدما عبدا او امته لغيره مدة من الزمان ثم هوى بعبده ذلك كان ذلك جائزا وكان على المالك
 الخدم في ذلك المدة وانما مضى المدة فاعلم فان ابق العبد في هذه المدة ثم ظهر من جعل له خدمته لم يترك له بعد انقضاء تلك المدة
 عليه سبيل ان كان صاحب الغلام او الجارية جعله من نفسه مدة من الزمان ثم هوى بعبده ذلك ابق المالك ان تقضى تلك المدة فليكن
 وجده بعد ذلك كان مملوكا له يعلبه فاشاء بائنا لساكن في الجيرة والاشياء والحسين ولا يلبس ان يجعل الانسانية
 ليس له الرجوع فيه فاما انما اكثر له فيه رجوع فهو كل عبده وبها الانسان له خدمه ولما كان او غيره اذا كان مقبوضا فان لم يكن مقبوضا
 جاز له الرجوع فيه وليت فان كان ميراغا الا ان يكون الهبة على ولد وبكوفون صنادا فانه لا يكون له فيها الرجوع على حال لان قبضه ففهم
 فاما اذا كانوا كباذا او يكونون غير اولاده وان كانوا اصحابا فان له الرجوع فيها فاما لم يقبض ان هب للغير من زكاة ماله فقبضه ولم يكن له
 جعله ذلك رجوع فيها على حال ولا يضره كذا وهو الذي لا الرجوع فيه فهو كل هبة كلف على الجبيل لم يتعوض منها وكان عتبه فانيها

كتاب النجاشي
 في بيان ما يوجب
 الرجوع في الهبة

كتاب النجاشي
 في بيان ما يوجب
 الرجوع في الهبة

مَنْ يَكُنْ لَهُ الْهَيْبَةُ

كتاب الوصية

له الرجوع في ذلك ان كان قد دفعها وان غرض عنها لم يكن له الرجوع فيها بعد ذلك سواء كان ما غرض عنها قليلا او كثيرا وان لم يتغير
عنها واستلمت ملكا لها وشرف فيها الموصي لم يكن ايضا للواهب الرجوع فيها على حاله بكرة ان يرجع الانسان فيما يهبه لزوجته وكذا بكرة
في المرأة الرجوع فيما يهبه لزوجها وما يهبه لاشان لوجه الله فلا يرجع فيه على حاله فاضل الانسان بوجه الله فلا يرجع فيه ان يكون له الرجوع
بالبيع او الهبة او الصدقة وان رجع اليها الميراث كان جائزا واذا خرج الانسان شيئا لوجه الله يتصل به ففاته من ماله اعطاه فليصل به
على غيره ولا يره في ماله ولا يبر ان يفضل الانسان بعضه لاهل بعضه والهة الا انه بكرة ذلك في حال الميراث اذا كان الواهب ميرا اذا
كان مورا لم يكن يبر به اذا قبل الانسان لبعضه لاهل شيئا وكسبه بذلك ككاتب يبيع وذكره انه يتصل بالثمن ثم مات فظالمه الورثة والفقير
العين بالله ثم انزل الله على الكمال ان يملك ان يملك ان يملك في نفسه ما يخرج به عن الكسب بعد الله ثم وليس عليه
ذلك في حال **كتاب الوصية** **باب الحث على الوصية** قال الله تبارك وتعالى ان الله يحب المتقين وروى عن رسول الله انه قال من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وقال
خيرا الوصية للوالدين والاقرهين بالمعروف حقا على المتقين وروى عن رسول الله انه قال من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية وقال
ما ينبغي لامرئ مسلم ان يبيت ليلة لا ووصيته تحت راسه وروى ابو الصياح الكنازي وابو اسامة بن زيد النخعي جميعا عن علي بن عبد الله انه قال الوصية
حق على كل مسلم وروى عنه ايضاً انه قال ما من ميت تحضر الوفاة الا رآه الله عليه من سمعة بعينه وعقله للوصية احدا الوصية او تركها وحيا
التي يقال لها امة الموت فهي حق على كل مسلم وروى سعد بن سعد بن وهب عن جابر بن عبد الله انه قال قال رسول الله الوصية
تمام ما نقص من الزكوة وروى السكوني عن علي بن عبد الله انه قال من لم يوص عند موته لم يترك دينه من لا يرث فقامت عليه بغيره وعنه عن
عن امير المؤمنين ع انه قال من وصي لرجل لم يوص له شيئا من ثمنه ولا من ماله الا بالوصية او تركها وحيا او تركها وحيا
وروى سليمان بن جعفر الجعفري عن علي بن عبد الله انه قال قال رسول الله من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصا في امره وعقله **باب**
الاوصية ينبغي للمسلم ان يتخذ الوصية عاقلا مسلما عادلا حكيما ولا يوصي له سفينة ولا الاثافي ولا يوصي له عبد ان كان عبدا له
لان لا يملك مع سيده شيئا ولا باس ان يوصي له اثنين احدهما صغير والاخر كبير جدان يكون الكبير كاملا عاقلا ويجعل العاقل للنظر في
الحال والصبي بالغ فان مات الصبي او بالغ وكان فاسدا لعقله كان للعاقل ان ينفذ الوصية واذا انفذ البايع الكمال الوصية كان ذلك
فان بالغ الصبي لم يرض بذلك لم يكن له ذلك لان يكون الكبير خالف شرط الوصية ولا يجوز وصية المسلم الى كافر على حال ويجوز وصية الكفا
بعضهم الى بعض ولا يبر ان يوصي الانسان الى امرأة اذا كانت عاقلة مأمونة واذا وصي الانسان الى اثنين بشرط ان لا يوصي الوصية الى
جدان يجتمعان لم يكن لكل احد منهما الاستيلاء بما يصيبه من ثمنها في الوصية والاجتماع لم ينفذ شيئا مما يبره فان كان بايعا لمصلحة
الورثة او الزكوة لهم او ما كوله على الناظر في امر المسلمين حلما على الاجتماع على تنفيذ الوصية والاستيلاء به ان رأى ذلك صليح في الحال
وان لم يكن الموصي فاشترط عليه ما ذلك فجاء لكل احد منهما ان يستبد بما يصيبه بظلمة الجاهلية بغير الوصية ولا باس ان يوصي الانسان الى
اولاده او الى من يرثه او الى زوجته فان وصي اليهم وكان فيهم صغار وكان لا يبر ان ينفذ الوصية وان لا ينظر في بلوغ الصغار الا ان
يكون الموصي قد اشترط ان ينفذ الوصية الى وقت بلوغ الصغار وكان الشيء الذي اوصى به يجوز تأخير فان كان كل لم يجز لهم ان ينفذوا شيئا
منها الا بعد بلوغ الا صغار منهم واذا وصي الانسان الى عمة كان الحجة في قبول الوصية وردها اذا كان حاضر شاهدا فان كان الموصي
اليه غايبا كان له دها الوصية ما دام الموصي حيا فاذا مات الموصي قبل ان يبلغ اليه الاشتناع من قبول الوصية لم يكن للوصي ان ينفذ
من القيام بها واذا حضر الموصي الوفاة واذا ان يوصي الى غير مكان جاز له ان يوصي له بما كان يتصرف فيه من الوصية ويلزم للوصي اليه القيام
بذلك وقال بعض اصحابنا انه ليس له ان يوصي له عبد بما كان يتصرف فيه فاذا مات كان على الناظر في امر المسلمين ان يقيم من ينظر في ذلك
لم يكن هناك ما كان لغيره ال محمد العدل وروى الاواء منهم ان يتصرف في ذلك وانما كفوا منه فان لم ينفذوا فليس عليهم شيء ولست اعرف
حديثا يروى بالوصي ان يستبد الا اوصيا ما دام حيا فاذا مضى لسبيله لم يكن لاحد تغيير وصيته ولا يستبدل باوصيا فان ظهر من الوصية
خيانة كان على الناظر في امر المسلمين ان يغيره ويقيم امينا مقاهره وان لم تظهر منه خيانة الا ان ظهر منه عجز وضعف عن القيام بالوصية كان
لناظر في امر المسلمين ان يقيم معه امينا صابغا يعينه على تنفيذ الوصية ولم يكن له عزله لصعوبة الوصية اذا خالف ما امر به كان صامتا
للاشد اذا امر الموصي الوصيان يتصرف في تركه لورثته وتجوز لهم ما اذا خالف الوصية لرجح كان ذلك جائزا وحلال له نصف الرجح واذا كان
الموصي على الميت فام لم يجز له ان يأخذ من تحت يده الا ما تقوم له به اليد في دفع الوصية شيئا من التركة لمصلحة الورثة وان اراد ان يغير
لنفسه بما له ذلك فاذا اخذ ما يقبضه العدل من غير نقض واذا مات انسان من غير وصية كان على الناظر في امر المسلمين ان يقيم له ناظرا ينظر في
مصلحة الورثة ويبيع لهم ويشترى يكون ذلك جائزا فان لم يكن السلطان الذي يتولى ذلك ديارا يبره بعض المؤمنين ان ينظر في ذلك

كتاب الوصية

فيل فتشعل في النار وبوئها من غير انوار بالودثة ويكون ما يفعله صحيحا ما ضا بالوصية ما يصح منها وان
لا يصح الوصية بالخمر افضل من الوصية بالربح هي بالربح افضل منها بالثالث ولا يجوز الوصية باكثر من الثلث فان وصي انسان باكثر
من الثلث لم يرض الوصية الا في الثلث وعرضها زاد عليه الا ان يرزى الودثة من الثلث فان وصي باكثر من الثلث ودفعه الودثة لم يكن له
ذلك انتفاع من اوقافها ولا في حال حياته ولا بعد فاته ولا لانتان ان يرجع الوصية ما دام فيه روح وبغير شرطها او بقيلها من شيء الى شيء
ومن انتان الى غير ذلك من احد عليه اعتراض اذا دبره ولو كان ذلك مثلا الوصية يجوز له الرجوع فيه فان لم يرجع فيه كان من الثلث
فان اعتقر في الحال موقوف وليس لاحد عليه سبيل اذا اوصى الانسان بوصيته ثم اوصى لغيره فان امكن العمل بها جميعا وجب العمل بها
وان لم يمكن العمل بها كان العمل على الاخير دون الاول اذا اوصى بوصية فليس له ان يخلها في الوصية الثانية اوصى بوصية وبغير شرطها الا ان
يكون تدوي بما لا يجوز له ان يوصي به مثل ان يكون قد حرم بالهبة غير مكرهات لله او امرها فثابت في وجوه المعاصي من قتل النفس من حله
الا مولا واعطاءه للكنه او ثمانية على موضع فربهم من البيع الكناية سيوت لغير ان فان دخل شيئا من ذلك كان للوصي مخالفة في جميع ذلك
وصرفها الوصية الى المحي كان على اتمام المسلمين معاونة على ذلك فان اوصى الانسان لاحدا بولاية او بعض ثلثه شيئا من ثلثه وجب العمل به
اليهم وان كانوا كفارا فضلا ولا بأس بالوصية للواتنا ذالم يكن باكثر من الثلث فان كانت باكثر منه ردت الى الثلث وان اوصى بوصية
ثم قتل نفسه كانت وصيته ما فيه لم يكن له صدقها فان خرج فقتلته فيه هلكا ثم وصى كانت وصيته مردودة لا يجوز العمل عليها وان اوصى
بوصية ثم قتل غيره خطأ كانت وصيته ما فيه في تلك ماله وثلثه منه وان جرحه غيره ثم وصى كان الحكم ايضا فيه مثل ذلك في انه يمتنع ان
في تلك ماله وتلك ما يستحقه من ادش الجراح اذا اوصى الانسان لبعث ثلث ماله نظر فيه العبد قيمة عادلة فان كانت قيمة اقل من
الثلث اعتق واعطى الباقي وان كانت مثله اعتق وليس له شيء ولا عليه شيء وان كانتا القيمة اكثر من الثلث بمقتضى السك والرجوع والثلث
اعتق بمقتضى ذلك واستحق في الباقي لودته وان كانت قيمة على الضعف من ثلثه كانت الوصية باطلا وان اوصى الانسان بعتق ماله
وكاثر عشرين فان كان قيمة العبد مائة الدين استحق العبد خمسة اسداس من قيمة ثلثه اسداسهم للديان وسداسهم للودثة وسداسهم له
وان كانت قيمة اقل من ذلك بطلت الوصية ومن وصى لعبد غيره لم يرضه وصيته فان وصى لمكاتب مشروطه عليه كان ايضا مثله ذلك وان لم
يكن مشروطا عليه جازت الوصية له بمقتضى ما ادس من كتابته لا اكثر من ذلك الا ان اوصى له ولد له اعتقت من نصيب لدها واعطيت
اوصى له بولاية او وصى الوصى لغيره جرح بعض الودثة من الميراث لم يلقث في وصيته قوله اذا كان مقرا به قبله ذلك وكان مولودا على شرطه لم
يكن قد اتفق منه فخالجته **باب شرط الوصية** من شرط الوصية ان يكون الموصي عاقل حرا نابضا للعقل سواء كان صغيرا
او كبيرا فاذا بلغ عشرين ولم يكن قد كمل عقده غير انه لا يرضع الشيء الا في موضع كانت وصيته ما فيه في المعروف من وجوه البرورة
فيما لم يكن كذلك ومن كان سده اقل من ذلك لم تجز وصيته وقد ديش فاية انه اذا كان ابن ثمان سنين تجز وصيته في الشيء اليسير انما بالبر
والاول حوط واظهره في الرديات ذلك يجوز صدقة الغلام اذا بلغ عشرين وهبه وعقده اذا كان بالمعرف في وجوه البر ما لا يكون
خادجا عن ذلك فليس بمقتضى على حال وحدها بلوغ الصلوات ان يجتم او يشعرا بكل عقده حتى حصل فيه شيء من هذه الاوصاف اقتضى
في خد الكمال وجب على وليه تسليم ماله وتكسبه من التصديقه الا ان يكون سفيها ضعيفا لعقل فانه لا يمكن من التصرف على احد بلوغ
المرأة تسع سنين فاذا بلغت ذلك جاز تصرفها في مالها بغير انواع التصرف واسرها فان فذ الا ان يكون ضعيفا العقل سفيها فاذا كانت كذلك
فانها لا يمكن من المال ومن شرط الوصية ان يشهد عليها الموصي بنفسين عدلين مرضيين لثلاث يعترض بها الودثة فان لم يشهدا صلا وامن
الموصي اليه فجاز الوصية بخلافه فانها على ما اوصى به الودثة لا يجوز شهادة من ليس على ظاهر الاسلام في الوصية الاعتناء الضرورة وقد
المسلم ان يكون الموصي في موضع لا يجز فيه احد من المسلمين ليشهد على وصيته فانه يجوز في الحال هذه ان يشهد بنفسين من اهل الذمة من
الا مائة عند اهل ملته ولا يجوز شهادة غير اهل الذمة على حال يجوز شهادة في الوصية عند عدل الرجال فان لم يحضر الا امرأة واحدة
جازت شهادتها في بيع الوصية فان حضر اثنتان جازت شهادتهما في النصف ثم على هذا الحساب واذا شهدا انسانا عبدا لم يعمل حلالا
انه من اعتقه فاشهدا عند الودثة بذلك فلم يقبلاوا شهدا واسترقوها وبيعها ثم ادركها العتاق شهدا للودثة بالعتاق شهدا
على الودثة ولا يسترهما المولود على حال **باب الوصية للميتة** الوصية بالعتق والحج اذا اوصى الانسان بحج عن ماله لم
كان ذلك سباعا من ماله وقد دس انه يكون العشر الاول اصح فان اوصى بشيء من ماله كان ذلك لثمن من جميع تركته وقد دس انه سباع
من عشرة والاولا اكثر في الزايرة وان اوصى بشيء ولم يبين كان ذلك للمسلمين من ماله وان اوصى بثلث ماله لغيره فنبيل الله ولم يدم اخرج
معوذة الجاهل لاهل الضلال والكا فون فان لم يحضر مجاهد نبيل الله وصنع في ابواب لير من معونة الفقراء والمساكين وابنا

لا تقبله

في شئ من ذلك

کتاب الوصیہ

بينه اعطى صاحب الدين حقه ولا ثم ما بقى يكون ميراثا وانا قال لقمان وفلان لاحد جماعة على انهم من اقام البيت بينهما كان الميراث
 فان لم يكن مع واحد منهما بيتا كانا الف بينهما ماضقين وانا اقر بعض الورثة بالدين على الميت جازا اقره على نفسه لونه بمقتضى ما يحجز
 الميراث لا اكثر من ذلك فان اقر اثنان بالدين وكانا ماضقين قبلت منهما دهما واجيزت على باقية الورثة فان لم يكونا ماضقين الزمان بالدين
 عقدا ما يصيدهما من الميراث واول ما يداير من التركة الكفن ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث واذ كان على الميت دين وخلف بالادون ذلك
 فتقضى ما ترك دينه وليس هناك وصية ولا ميراث ويكون ذلك بين اصحاب الدين بالحصص فان وجد متاع بعض الدينان بعينه فتقضى من الباقي
 من التركة وان لم يخلف غيره ذلك المتاع كان صاحب غيره من الدينان فيه سؤا يقتضيه بينهم على قدر ما اولموا واذ قلنا الانسان وعليه دين وجوز
 على اوليائه ان يقضوا دينه من دينه سواء كان قد احتل حظا او عدا فان كان قد قتل عدا واداد اوليائه القود او القود لم يكن لهم ذلك الا بعد
 ان يرهنوا اصحاب الدين ولا ثم نشا في جلد ذلك ثلوه وان شاء وطعنوا عنه ان شاء وابتوا الدين واذ قال الموصي لوصيه قض عني ديني
 وجب عليه ان يبدأ به قبل الميراث فان تمكن من قضاءه ولم يقضه سلك المالك ان كان صامنا لو ليس على الورثة لصاحب الدين سبيل وان كان
 متعزلا من اصل المال لم يتمكن من اعطاء اصحاب الدين وهلك من غير قسط من حصة كان لصاحب الدين مظالبة الورثة بالدين من
 الدين اخذوه ومن اقران عليه كتابة السنين كثيرة وامر باجر اجاعه وجبان يخرج من جميع المال لا بمنزلة الدين وما يبقى بعد ذلك يكون
 ميراثا فان كان عليه دين من الزكاة وكان قد جبر عليه حصة الاسلام فطره فيها فخالف دون ما يقضى عنه به المحجة والزكاة حج عنه من اقرها او
 ويجعل ما بقى في ابواب الزكاة لردا اقر المريض ان بعض ما ليك ولد ولم يقضه بصفة ولا عينة بذكر ثم ما شأنا خرج بالفرعة واحد منهم ولو
 برودت واذ لم يخلف الميت الا مقدرا ما يكفى به كفن به ولم يقض به الدين فان تبرع انسان بتكفينه كان فخالفه يقضى به الدين والحق به
 حال المرض صححي اذ يقضى بها لم يكن للورثة الرجوع فيها فان لم يقضها واثا كان ما وهب لها جبا الى الميراث وكل ما يقضى به في حال الحيوة يرجع
 في حال المرض صحيح كحصة في حال الصحة اذ كان المريض الكافر اير عقله فان كان المرض مقبولا على عقله كان ذلك باطلا والمريض اذا تبرع
 كان عقده صحيحا وبارز المهر قليلا كان او كثيرا اذا دخل المرأة فان لم يدخلها كان العقد باطلا واطلاقا للمريض جازا فان طلق ورثته
 ما بينه وبين سنة ثانيا ليرث المريض من مرضه ولا تبرع المرأة فان برأ المريض ثم مرض بعد ذلك فاثا لم تنق المرأة وكانت تزوج المرأة
 بعدا فضاء عدتها لم يكن لها ميراث وان اترفج ومضى سنة ويوم لم يكن لها سبيل في ميراثها والمرأة ما دامت في العدة فاذا خرجت من العدة
 لم يكن لها ميراث بعد ذلك ميراث ولا فرق بين ان يكون الظليقة اولة او ثانية او ثالثة وعلى كل حال فالوصية فاضته اذا اكتم بها الكو
 وكان ثابت العقل فان اعتقل لسنة فكان من يحسن ان يكتب كبتها ثم امضيت على حسب ذلك فان لم يقدر ان يكتب او وحى بها او لم يملك
 ورثته منه امضيت اي يجب لك فان قال لها انسان يقول كذا وكذا اقرارا بكذا وكذا فاشاد براسه ان نعم ذلك ايضا جازا اذا كان
 عقله ثابتا فان كان عقله ذليلا في شئ من هذه الاحوال لم يلتفت الى شئ من ذلك اذ وجد الوصية بخط الميت لم يكن لها ميراث
 ولا اقرها كان الورثة بالحياء بين العمل بها وبين دمه اذ بطلها فان عملوا بشئ منها لم يضرهم العمل بجميعها واذ كان على الانسان دين
 لغيره واث صاحب لم يجز له ان يعطيه لبعض ورثته الا بالاقاق للباقي فان اعطاه كان صامنا لمحة لباقي دين وقد سقط عنه نصيبه
 كان له مظالبة باخذ من نصيبهم واذ غاب جل عن امله فتر له نفقة سنة ثم مات بعد شهر كان على اهله ان يرثوا ما فضل عن
 نفقة الشهر الذي مضى الى الميراث **كتاب الميراث** كتاب في ما يترتب على الموت من ميراث الميراث يستحق ميراثا يستحق ميراثا يستحق ميراثا يستحق ميراثا يستحق ميراثا
 سبيل النسب على الحي بين نسب الوالد ونسب الزوج بما والى النسب لولد من يتقرب به الميراث بالنسب ثابت على كل حال الا ان يكون
 هناك ذم نسب والى ميراث واقرب منه مع كونه سناويا او حرا لم يكونا كثر افاقا ولا او لموا كان هذا الاستباغ منع من الميراث
 مع وجوب النسب لغيره من الميراث بالنسب شئ غير ما ذكرناه واما السبيل فهو على ضربين سبيل المرحية وسبيل لولا عا الميراث بالزوجية
 ثابت على كل حال مع وجوده والاستباغ مع قدمه على استحقاقهم الا ما يمنع من الميراث كما يمنع صاحب النسب الاكثر والعقل والوفى
 سبيل لولا عا في ثلثة اضرب لا التعق ويكون ذلك مقصودا على المتق اذ من يتقرب به على ما يستحقه والثاني ولا تقضى المحرم وذلك
 مقصود على صان المحرم والمحدث خاصة ولا يتعد الى غير حال الثالث والا فام ويكون ذلك خاصا بمن لا وارث له من ذك
 نسب وسبيل ليس يحج جميع امثا اقر ارض عن شئ مما ذكرناه ولكل شئ منها ابواب تفاصيل يحث نبيها على ما تقتضيه الحاجة اليه ثم
باب ميراث لول الذي قتل عليه اذا خلف الميت والدين وله يخلف غيرها كان ما خلفها لولا ليلتها
 والام الثلث فان ترك احد ابويها با كان او اما ولم يخلف غيره من ذك الا نسب الا نسب كان جميع ما خلفه له فان خلف مع الابوين
 او لا ذكر او اما فان كان نلابوين السدسا ولبقية فلان لا للذكر مثل حظ الانثيين فان خلف معهما سنا واحد كان لها السدسا

الأقرب

فمن نكح النكاح

جعل في الموضع الذي يجوز فيه تقديم موت كل واحد منهما على صاحبه اذا خلف الميث وادنا لهما للرجال فاللثا فانه يعتبر حاله بالبول فيهما
يسبق منه الموت عليه فان خرج من الموضعين سواء فيهما انقطع منه البول ووث عليه فاذا انقطع منه ما مساوئ ميراث الرجال اللثا نصف
ميراث الرجال نصف ميراث النساء وذلك في الحسن الثالث انه من سلب حيض اكرم من هذا المسئلة وقال لمن ينظر الى الميث الى الرجل والمرأه
فان نظر الرجل فانه لا يؤمن ان يكون النكاح مراه ولا يحل له النظر في نفسها وان نظر المرأة فلا يؤمن ايضا ان يكون الشخص رجلا وليست ان
تظهر الى فرج رجل ليس بنكح لها ولا فوج فاجاب بان قال ينظر قوم عدول لا يدخل واحد منهم امرأة بيده ويقوم الخنق خلفهم عراية تبتذلون
في المرأة فيرون شجاعتها فيكون عليه قدوة انه بعد اصلا من الجانبين فان نسا وادوت ميراث المرأة وان زاد احد منهما على الاخر ووث
ميراث الرجال الاول احوط واكثر في الزوايا فان خلفا لثا لم يولد للرجال ولا للثا فانه يورث بالفرقة فكيف على سبيل
الله على سبيل اخر انه الله دينا فان بالزناع الميعة ثم ليخرج واحد منهما فانه يخرج ووث عليه اذا خلف الميث شخصاً له امان او بدنان حقوق له
ترك حق بنام ثم بيده احدهما فاذا انبت له اخر معه ووث ميراث شخص واحد ان لم ينبت له اخر ووث ميراث شخصين **باب ميراث النكاح**
الملاعة ولد الزنا والحمل اللطيف والمثول فينزل للملاعة لا يرثه ابوه سواء اعترف به بعد اللعان او لم يعترف به ولا احد من جهة
من جده بجمدة واخوة واخوات وهو يورث عتاه واولادهم وهو لا يرث واحد منهم ايضا على حاله اللهم الا ان يعترف به ابوه بعد انفضاء اللعان فان
اعترف به يورث الابن الابن وغيره من يتقرب اليه من جهة ميراثه لولده ومن يرث معهم من ام وفتوحه فان لم يكن له ولد فيرثه لأمه وانما
كانت جهة فان لم يكن حيثما لا يورثه واخواته واولادهم من جهة الذكر الا انه ينسب وان كان مع الاخوة والاخوات واولادهم جده وجمدة فاسمهم
كواحد منهم فان لم تكن له اخوة ولا اخوات ولا اولادهم ولا جده ولا جده فيرثه لولده واخواته بينهم بالتوبة فان لم يكن له احد منهم فيرثه لأمه
الناس ليس من جهة امه ويكون الذكر الا انه ينسب وان لم يكن له احد من بناته واولادهم من جهة امه بالتقاء كان ميراثه لأمه المملوكين
ولم يكن لأمه من جهة امه يورث على حاله ولدا للملاعة ميراثا موصوع من يتقرب اليه من جهة من اخوة واخوات جده وخاله وعينهم
من الاقارب منها وقد نكحوا لغير شأنا منهم وهم يرثونه واولادهم ولا يورثون لان نسبهم من جهة الام ثابت نسباً شرعياً وبه ثبتا المواثيق شرعية الاسلام
وتدبر ان ميراث ولدا للملاعة ثلثه لأمه والباقي لأمه المسلمين لان جناية عليه العمل على ما يقتضيه فان ترك ولدا للملاعة اخوين له واختين
اخا واختين احدهما اذا كان ولدا من بنته لأمه والآخرين بنات لأمه فالباقي بينهما نصفين لان نسبهم من جهة الام غير معتد به وانما يعتد
بما كان من جهة الام فكانه خلف اخوين لأمه واختين لها واخا واختا لها فيكون المال نصفين فان خلف ابن اخيه لأمه ابنة اختها كانت لأمه
ايضا بينهما نصفين وكذلك ان ترك بنتا لأمه ابن اختها كان المال بينهما نصفين لان كل واحد منهما باخذ نصيب يتقرب به من يتقرب
به من الاخ والاخت منسوبة وان في لثمة ترك خلفا واخا واختا ابن اخ او ابن اخت مع جده من قبلها كان المال بينهما ثلثا لأمه
ذكرناه وعلى هذا الاصل يحرم ميراث ولدا للملاعة فيبني ان يعرف ويقتد عليه فثمة واولاد الزنا فانه لا يرثه احد الا ولده او زوجة زوجته
وهو يورث لأمه او زوجة او زوجة فان مات وليس له ولد ولا زوج ولا زوجة فيرثه لأمه المسلمين لا يرث ابواه ولا احد من يتقرب
بها اليه على حاله قال بعض اصحابنا ان ميراث ولدا لم يرث ميراث ولدا للملاعة والمعتد ما قلناه واما الحمل فهو الذي يجب من بلاد الكفر
يسر فاذا تعارف منهم اثنان او جماعة بنسب يوجب بينهم المواثيق في شرع الاسلام فانه يقبل قولهم في ذلك ويورثون على نسبهم ولا يورثون
بالبنية على ذلك على حاله واما اللطيف فان كان توالى الى نكاح من حريره وجبته فانه يكون ميراثه له وحده عليه فان لم يكن له مولود كان
ميراثه لبيت المال وليس لمن التقطه وناه شيء من ميراثه فان طلب كان انفق عليه كان له اخذ من اصله فكيفما كان لبيت المال اما المشكوك
فيه فهو ان يطأ الرجل امرأة او جارية ثم يطأها غيره في تلك الحال تجوز الاولاد فانه لا يبنى ان الحق به كحواصبيها بل يبنى له ان يرثه بنفق
عليه فانه حضرته الوفاة عزل له شيئا من ماله تدما فيشوق به على شأنه وان مات هذا الولد لم يكن له شيء من تركته وكان بيت المال ان لم يخل
ولدا ولا زوجا ولا زوجة واذا وطئ فقتل احداهما او اشتبهت بينهما فحلت بولادته فيخرج اسم الحق الولد به وخمس الباقيين من
شركائهم حصتهم وقوارثا فان وطئها فقتل في ظهره احد بعد انتقال الملك من واحد منهما الى الآخر كان الولد للاحق من عند الحيا وبه يورث
الاثر الولد لأمه مثل ذلك يورثه من يورثه عند السلطان من جارية ولده ومن ميراثه ثم مات الولد له مال كان ميراثه لعصبة امه دون امه
ميراث المكاتبين المملوك لا يملك شيئا يستحقه ورثته من الاخر اربل ماله لولاه ووكال حكم المديرة فاما المكاتب
فهو على ضربين مشروط عليه مطلق فاذا كان مشروطا عليه حكمه المالك ان كان غير مشروط عليه فانه يورث بقدر ما اكرم من مكاتب
من غير زيادة ولا نقصا ويجرم ما زاد على ذلك واذا اشترى المكاتب على الذكابة بان يكون ولاؤه له كان شرطه صحيحا فان شرط عليه ان يكون
ميراثه له ورثته كان ذلك باطلا وكذا اذا كان عبدا بين شركيين لم يكن له حق احد مما نصيبه فان خلفه ما كان نصفه فان ترك للذيق

فمن نكح النكاح

كتاب الجمل

اربع مرات او اكثر من ذلك تعلم بقم عليه فيه الحد فليس عليه اكثر من مائة جلدة وجميع هذه الاحكام التي ذكرناها خاصة في الحر والحرمة الا
 الاولى فانه يشترط فيه العيدين الاخر او فاما ما عدا ذلك في حكم المملوك والمملوكة اذا ورنيا ان يجيب على كل واحد منهما ما حوس
 جلدة ورنيا بجر او حر او مملوك او مملوكة لا يختلف الحكم فيه شيئا كانا او شابا بن محسنين كانا او غير محسنين بكرين او غير بكرين وعلى كل حال
 وليس عليه اكثر من ذلك غير انهما اذا ورنيا ثمانية مرات او بقم عليها الحد في ذلك ثم ورنيا الناسعة كان عليهما القتل فان لم يقم عليهما الحد في
 من ذلك وان كان اكثر من ثمانية مرات لم يجز عليهما اكثر من خمسين جلدة حسب ما قد ساءه وهذا الرجل الحر بالحرمة المسلمة والامة المسلمة اذا كانت
 لغير سواء كانت لزوجته او لغيرها من الاجنبى على حد واحد لا يختلف الحكم فيه وكذا حكم المرأة لغيره بين ان تزني بغير او بعد طلاقها
 او لغيرها فان الحكم في ذلك لا يختلف اذا ورنى لرجل صبيته لم تبلغ ولا مثلهما قد بلغت لم يكن عليه اكثر من الجلدتين ليس عليه جرم فان اضناها او
 اعابها كان صانعا لغيرها وكذا المرأة اذا ورنى صبي لم يبلغ لم يكن عليها جرم وكان عليها جلد مائة فترى على الصبي الضيعة لئلا يربى لرجل اذا
 زنى بمجنونة لم يكن عليه جرم وكان عليه جلد مائة وليس على المجنونة شيء فان زنى بمجنون ما مرارة كان عليه الحد فاما جلد مائة لزوج ومن زنى ذنا
 قبل قيام البينة عليه بذلك سواء التوبة عنه الحد فان تاب بعد قيام البينة فوجب عليه الحد ولم يجز الا مائة العقوبة فان كان اقر على نفسه عند
 الامام ثم اظهر التوبة كان الامام الخليفة في العقوبة او فاته الحد عليه حسب ما مره من المصلحة في ذلك فبقي لم يثبت الا مائة العقوبة على
 حال اذا ورنى لغيره او انقضت ما قبل طلاقه كان الامام مخيرا بين اقامة الحد عليه بما يقتضيه شريعة الاسلام وبين تسليته الى هذه بيوت دين
 المرأة ليعتقوا عليها الحد على ما يقتضيه من عقوبة امرائه عدتها ودخلها عالمها بذلك وجب عليه الحد فان كان عدتها عدة الطلاق فلا
 يملك فيه رجعتها كان عليها الزوج وان كانت لتلقيقها بينه او كانت عدة المتوفى عنها زوجها كان عليها مائة جلدة لا غير فان ادعى انها لم يعلم ان
 ذلك لا يجوز في شريعة الاسلام لم يصدقا في عاقبة عليهما الحد على ما بينا والمكانة اذا ورنى وكان مشركا عليه فحد مائة مالك وان كان غير مشرك
 عليه فلا يكمن بكاتبته شتا جلدت كما ادى حد الحر من مائة جلدة ومجتمعا ما بقي من حد المملوك من خمسين جلدة وليس عليه الزوج على حال الا
 بعد ان تنفق كما تبنته يطاع بعد ذلك فجنه وصور فاذا ورنى بعد ذلك وجب عليه حرم الزوج وكذا المملوك المحسن اذا اعتق ثم ورنى فان كان قد وطئ
 امرأته بعد العتق وقبل ان تكونا كان عليه الزوج فان لم يكن وطئها بعد العتق كان عليه الحد لانه لا يجزى من لم يدخل بها رجعت ومن كان له جارية فزك
 فيها غير موطئها كان عليه الحد بحكمها ما لا يملك عنها ويدفع عنه الحد بحكمها ما يملك منها ومن وطئ جارية من المغنم ان يسم قوم مشاعرا سقط عنه
 من قيمتها بمقتضى ما يجيبونها والبلقة بين المسلمين في مقام الحد يدفع عنه عقدا وما كان له منها والمرأة اذا ورنى فخلت من ان تافسرت بشا فاشقت
 ايم عليها الحد لئلا تادعها ما لا يملك عنها بسقوط الحد بحسب ما مره ومن زنى في شهر رمضان اقيم عليه الحد وعقوبته زيادة عليه لانه اكثر
 شهرا ومضاه الزم الكفارة ثلاثا فان ذنا ابلا كان عليه لغيره الحد دون الكفارة ومن زنى في حرم الله او حرم رسول الله او حرم احد من الانبياء
 كان عليه الحد الزنا والتفريق لانهما كرم حرم الله والياتر ولد لولد اقل شيئا بوجوب الحد والتفريق به بمحبة في موضع عبادة فانه يجزى عليه الحد
 التفريق بغيره بوجوب التفريق بغيره من زنى في الدنيا في التفريق مثل ليلة الجمعة او ليلة النصف من شعبان او ليلة الفطر والاضحى ويومها او
 يوم سبعة وعشرين من رجب وخمس وعشرين من ربيع الثاني او ليلة سبع عشرة من شهر ربيع الاول او يوم القدير او ليلة يوم عاشوراء او ليلة
 فانه سقط عليه العقوبة اذا اقر الاثنان على نفسه بالزنا كان عليه الحد على ما بينا وان اقر انه ذنا بامرأة في عدتها كان عليه الحد لانه وحدها
 وكذا حكم المرأة اذا قالت زني فلان فانه يجزى عليها حد واحد لغيره والسكران اذا ورنى اقيم عليه حد الزنا والسكر ولم يسقط عنه الحد
 وهذا لعله الاعتراف انما وجب عليه الحد كما يجزى البعير لم يسقط عنه الحد لغناه فان ادعى انرا شبيهه عليه لاسقط ان القوطيها كانت ذنبا وانه
 لم يصدقا اقيم عليه الحد ذنبا وان امرأة تشبهت لرجل بغيره او اضطجعت على فراشه لئلا يوطئها من غير تحرر فنفخ جرحه الى امير المؤمنين فامر بالحد
 على الرجل سرا واما فاته الحد على المرأة جسر ولا يجزى من ادعى الزوجية الا ان يقوم البينة بخلافه وسواء ولا حد يصح مع الاجماع والاكثر او بالحد
 بما يفعله الاثنان محتارا ومن انفق بجارية بكرة ابصع عزم عشيرتها وجلدها من ثلثين سوطا الى مائة وسبعين سوطا عقوبة لما اجناه وان كان
 الجارية حر وعمره عقرها وهو مثل سنها بلا يقضا فان كان يدفن بها فانه يخطئونها لم يكن لها عقر على حاله من زوج جارية من رجل لم
 دفع عليها كان عليه الحد باب كقضية فاته الحد في كسرنا المحسن للحد وجب عليه الجلد الزوج بجلده ولا ثم يترك الحق بهر اجله وانما يترك
 ديم فاته الامام ان يرجه فان كان الحد وجب عليه ذلك فقامت عليه البينة لمره بان يحضر له حفرة ودفع فيها الى حقويه ثم يرمي والمرأة مثل
 ذلك تدفن الحصة ما ثم يرمي فان فرها حدهما من الحفرة ودفع لستو ثمنه الحد بالزوج وان كان الزوج وجب عليها ما فرها منها على انفسهما
 بهما مثل ذلك غير انه اذا فراد كان قد صابها شئ من الحجر ليربها او يتركها حتى يمضيا وان فراد قبل ان ينالها بشئ من الحجر وداعى كل حال اذا كان
 الحد وجب عليه الزوج قد قامت عليه به بينة كانا اول من يرمي الشئ ثم الامام ثم الناس ان كان قد جيب عليه ذلك لافراد كان اول من يرمي الامام

في كسرنا المحسن للحد
 وجب عليه الحد

مِنْ نِكَاحِهَا يَدُ

ثم الناس والرجم يكون باجراماً ويكون بالاجرامين ان يكون الرجم من هذا المروج للتلاصيق حجة شئ من ذلك من وجوب الجلد
دون الرجم جلد ما تخرجه كما شئنا يكون من الضرر بجلد الرجل فاما على حالته التي وجد عليها ان وجد عرياناً فجلد كذا ان عليه ثياباً ضرب عليه
ثياباً يستر بدنه كلب يتفه وجعته وشره فانه ما من جلد من الضرر لم يكن له قود ولا دنو المرأة اذا اريد بجلدها ضربت مثل الرجل غير انها لا
تضرب قائمة بل تقرب وهي عذبة عليها ثياباً يسترها بطنها بطنها فلو كان جلد من وجوب جلد الرجل حتى يستره الحسد سواء كان
على فسلو قائم عليه بدن لك لبينه واذا اراد الواحضيك اني اذ وجعته يني ان يشعر اننا ساهل الحشو ثم يجلدها معضنه ثم لينتج راعى موافقة
قال الله نعم وليشهد علىهما طائفتان من المؤمنين واطقت من يجزعهما بما واحد ضاعدا ولا ينبغي ان يحضر الحد على الزناه الاختا الناس لا يروى
لوانى الامن ليس الله نعم فنجس محله من وجوبه للرجم اقيم عليه على كل حال عليه لكان وصحبا لان الغرض ان لا يزد قتل من وجوبه للجلد كذا
عليه ان ذلك حتى يرمى بتمامه عليه الحد فان اقتضت المصلحة تقديم الحد عليه خذ عرجون فيه مائة شتر او ما يوق مثلاً به يضرب به ضرباً مواتاً وقد
اجزاء ولا يضرب احد الا وثلاث الحارة الثلثة الحرة ولا الا وثلاث الثلثة البرية بل يضرب في الاوقات المعتدلة ومن اقيم عليه الرجم امر به فانه قاتل
ولا يترك على وجه الارض الا مقام الحد في ارض الحد لثلاث الجمل الحد والجمعة والغضب على الحق بهم ولا يقام الحد الا على من الجناح الحرام الله
وحرم رسولاً وحرم احدهم الا ثمة بل يضيئ عليه المطم والمشرق يمنع من مباينة مستأداً حتى يخرج بتمامه عليه الحد فان احدهم الحرم
ما يوجب الحد اقيم عليه الحد كيانا ما كان والمرأة اذا وضعت حامل لم يبق عليها احد لا الرجم ولا الجلد حتى تضع ما بطنها وتخرج من فاسها و
توضع لدها فاذا نكحت تلك اقيم عليه الحد كما كان او جلداً ومن اجتمع عليه حد واحد القتل بدي او لا يلبس فيه القتل ثم قتل مثلاً
ان يكون قتل سرقة وهو غير محصل او قتل فانه يجلد ولا الزنا والعنف ثم يقتل على يده للسرقة ثم يقاد منه للقتل من وجوبه للحد وهو
جميع العلم اخطأ عقلة تامث لينة عليه بدن تلك اقيم عليه الحد كيانا ما كان ومن وجوبه للعنف في الزنا فحقى بدن ذلك فعلى ذلك الفعل
بلد اخر منه فحقى بها المؤمنين فيمن اقرطه فنه بحد لم يبين ان يضرب حتى يلقى عن نفسه الحد من اقرطه نفسه بحد ثم جلد بل ينفك الى تكاثر
الارجم فانه اذا اقرطه بحد عليه الرجم فنه ثم جلد بل قامت على سبيل الاستخاضة لا يقام عليها الحد حتى يقطع عنها الدم **باب الحد في اللواط**
ويشاهد فيهما اثني عشر اقساماً اقساماً فاعلموا ان هذه شئ عودول ليشاهد على الفاعل به الفاعل بمر الفاعل يدعون المشاهدة كذا
في المكحلة كما ذكرناه في باب الزنا سواء لم يشهدوا كذا كان عليهم حد الغزاة لان يشهدوا باقاع الفعل فنادون الدبر من بين الفخذين
في بيت فشهدوا ثم ويجب الحد لذلك ذكره وقد ثبت ايضا الحد باقرار المقرط نفسه بربع مرات كما ذكرناه في باب الزنا فاعلموا ان اذ ينفق
به فان اقرطه ذلك لم يجز عليه الحد اللواط وكان للوالى تغزوه لا تغزوه على نفسه بالعنف واذا شاهد الا قام الفعل من بعض الناس كذا ان اقرطه
اقامة الحد به ومن يثبت عليه حكم اللواط بفعله الا يقاب كان حد امان ان يده من جيل او حايط عال او يمرى عليه حدا او يضرب دقته
برجمه الا قام والناس او يجزعه بالناد والامام مخيرة في ذلك انما يداى من ذلك صلاحاً فعلموا ان اقام عليه الحد بغير الاقرار كما لا بد من اقراره
ذلك تغليظاً ولتقريباً للعقوبة وتغليظاً لما ولا لا يفعل ذلك حل ما يراه من المصلحة في الحال والضرب لثاني من اللواط وهو ما كان دوا الاقار
هو على ضربين ان كان الفاعل والمفعول به محصناً وجب عليه الرجم وان كان غير محصن كان عليه الجلد ما تخرجه جلد ولا يختلف الحكم في ذلك
سواء كان الفاعل والمفعول به مسلماً او كافراً او حراً او عبداً وانما لا يجلد الرجل بسلام لم يبلغ كان عليه الحد كما لا بد على الصبي المتأديب كما كان
من نفسه اذا فعل الصبي الرجل البالغ كان على الصبي التغزير وعلى الرجل المفعول به الحد على الكمال واذا لا صبي صبي مثله باجتماع لم يتم على جلد
منهما الحد على الكمال واذا لا الرجل مملوك اقيم عليه على المملوك مع الحد على الكمال فان ادعى المملوك ان مولاه اكره على ذلك يردى عنه الحد
واقيم على مولاه الحد على كل حال فان لا الرجل يجنون اقيم عليه الحد لم يكن على الجحون شئ فان لا يجنون بغيره اقيم عليه الحد على الكمال فان
لا كافراً بسلام قتل على كل حال واذا لا بسلاماً فكله كذا كان الا انما مخير بين ان يقيم عليه الحد بما يوجب شريعة الاسلام وبين ان يذبحه الى الهل
ملته ليعقوا عليه الحد على مذهبه متى وجد بجلده في اذ واحد مجربين او وجد غلام وقامت عليه ما بذلك بيته واقراره بغيره بحد كل
واحد منهما تغزير من ثلثين سوطاً الى تسعة وتسعين سوطاً بحسب طرازه الا ان غدا الى ذلك ضارباً لثلاث فان غدا اقيم عليه الحد على
الكمال ما تخرجه واذا لا رجل ثم تاب قبل قيام البينة عليه بدن ذلك سقط عنه الحد فان مات بعد ذلك البينة لم يكن للامام اقامة الحد عليه
تاب بجلد ان شهد عليه بالفعل لم يسقط عنه الحد وجب على الامام اقامته عليه فان كان تاباعند الله فان الله نعم يعوضه بما لا يرضى من الامم
له العفو عنه على حال ان كان لا لا يطيق اقرطه نفسه ثم تاب علم الا انما منه ذلك كما ان يعفونه ويجوز له ايضاً ان يقيم عليه الحد على حسب ما
يراه من الصلاح وفيه لم يظهر القوية منهم بغير العفو عنه على حال من قبله غلاماً ليس يحرم له وجوبه للتغزير فان فعل ذلك هو محرم غلاماً نادياً

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا

كتاب الحيض

كتاب الحيض

كتاب الحيض

يخرج من مثله في المستقبل الملوأ الذي يقام عليه الحيض ثلث مرات مثل الزكاة سواء أبا في الحيض في الشهر
 المرأة لم توفت عليها الحيض بذلك عجب في كل واحد منهما الحيض مائة إن لم تكونا محصنتين وإن كانتا محصنتين كان على كل واحد منهما
 الوجه ونبت الحكم بذلك بتمام الحيض وهي مائة أو بقية قفر عدداً وأفراد المرأة على قفها أربع مرات كما أخبرنا في الزكاة سواء أبا في الحيض
 طارئة أو جارية على كل واحدة منهما الحيضان ذكرنا في الجارية أنها أكرمها ورأى عنها الحيض أقيم الحيض على سيدتها كما ملأوا إذا سلخ المرأة للحيض
 أقيم عليها الحيضان فليها ذلك لم يبق عليها الحيض إذا سلخها المسلمة الكافرة وجب على كل واحد منهما الحيض كان الأمام في الكافرة في الحيض
 بين قامة الحيض عليها وبين قامة ما إلى هل سلمتها إلى العاقل ما يفتقده من غير ما إذا سلخها المرأة صبيته لم يبلغ أقيم عليها الحيض والحيض
 فان سلخها صبيته أو جارية لم يبق عليها الحيض على الكمال وإذا طارئة الرجل امرأة فقامت المرأة فسلخها فاديرة بكر أو القفا والوط
 في زوجها وحلت وجب على المرأة الرجم على الجارية وإذا وضعت الجملد مائة والحق الولد بالرجل أو نزل المرأة المهر للجارية لأن الولد لا يخرج منها
 إلا بعد ما ياتى بها بذلك حتى الحسن على ما إذا فقتلها فاديرة راضيها فذهب بعد ما ياتى بها مهرها وكان عليها النفر بمطالاة
 وجد امرأتان في زار واحد محرمين من قباها وليس بينهما دم ولا اوجهما إلى لك ضرر من مبره وعبرة كان على كل واحدة منهما التبر من
 له ثلثين سوطاً إلى عشرة وستين سوطاً حسب طراز ما لا مام أو الولي إن عاد ما إذا بقية كان عليها القتل إذا سلخها المرأة وأقيم عليها الحيض
 طارئة أو جارية ثلث في الزكاة مثل الزكاة سواء أبا في الحيض ثلث في الزكاة سواء أبا في الحيض ثلث في الزكاة سواء أبا في الحيض
 أقيم عليها الحيضان فليها ذلك لم يبق عليها الحيض إذا سلخها المسلمة الكافرة وجب على كل واحد منهما الحيض كان الأمام في الكافرة في الحيض
 بين قامة الحيض عليها وبين قامة ما إلى هل سلمتها إلى العاقل ما يفتقده من غير ما إذا سلخها المرأة صبيته لم يبلغ أقيم عليها الحيض والحيض
 فان سلخها صبيته أو جارية لم يبق عليها الحيض على الكمال وإذا طارئة الرجل امرأة فقامت المرأة فسلخها فاديرة بكر أو القفا والوط
 في زوجها وحلت وجب على المرأة الرجم على الجارية وإذا وضعت الجملد مائة والحق الولد بالرجل أو نزل المرأة المهر للجارية لأن الولد لا يخرج منها
 إلا بعد ما ياتى بها بذلك حتى الحسن على ما إذا فقتلها فاديرة راضيها فذهب بعد ما ياتى بها مهرها وكان عليها النفر بمطالاة
 وجد امرأتان في زار واحد محرمين من قباها وليس بينهما دم ولا اوجهما إلى لك ضرر من مبره وعبرة كان على كل واحدة منهما التبر من
 له ثلثين سوطاً إلى عشرة وستين سوطاً حسب طراز ما لا مام أو الولي إن عاد ما إذا بقية كان عليها القتل إذا سلخها المرأة وأقيم عليها الحيض
 طارئة أو جارية ثلث في الزكاة مثل الزكاة سواء أبا في الحيض ثلث في الزكاة سواء أبا في الحيض ثلث في الزكاة سواء أبا في الحيض

من نكث اليمين

اليمين مستحالة واحدة وجوب على الامام ان يستبينه فان تاب قام عليه حد الشرب وان كان شرب وان لم يثبت قتله وليس المستحل لما عدا الخبر من نكث اليمين
 بجلد مد لا مام ان يقره ان رأى نكث صوابا والحد في شرب لا يختلف على ما بيناه وشارب لثمة وسائر الاشربة المسكرات بجلد مد لا مام
 ظاهره وكيفية بجلد مضرب على وجهه وتجره على حال ولا يجوز اكل طعام وشرع من الخمر ولا الاصطباع بغيره شرب من الخمر لا استعمالها في
 نوع من الخمر من اكل شيئا بما ذكرناه ان شربا كان عليه الحد ثمانين جلدة فان اكل ذلك وشرى هو لا يعلم ان فيه خيرا لم يكن عليه شيء ولا يثبت
 المسلم ان ينجس شربا من السكران ولا ان يجلس على ماية في شرب عليه ما شرب من ذلك خمر كان او غيره وذلك الحكم في الفقه نفي خالف
 كان عليه حد لنا وجبنا في الامام ولا يقيم الحد على السكران في حال سكره بل يملك حتى يفيق ثم يقيم عليه الحد شارب الخمر اذا اقيم عليه
 مرتين ثم عادنا لثمة وجب عليه القتل من نكث اليمين الشارب للسكر او اشتراه كان عليه الحد اربعين جلدة ذلك مستحالة لاستيفان نكث اليمين
 وجب عليه ما يجب على المرتكبة حكم الفقه في شرب ووجوب الحد على من شرب تاديب الخمر وتغير من استعماله حكم الخمر على السوء انما ثبت
 عن ائمة الخلفاء ومن استحل الميتة او الدم ادم الخمر من هو مولود على فطره الاسلام فنادى بذلك عن الدين الاسلام وجب عليه
 القتل بالاجماع ومن تناول شيئا من ذلك محرما كان عليه الخمر فان عاد بعد ذلك وجب عاقل عقابه فان تكرره منه ذلك فذلك قتل بالابواب
 عبرة لغيره ومن اكل الزنا بعد الحجة في نكاحه عوب على ذلك حتى يتوب فان استحل ذلك وجب عليه القتل فان اربعتين وعادنا لثمة وجب عليه القتل
 والتجارة في السهوك القاتلة محظورة وجب على من اخرج في شربها العقاب التاديب استمر على ذلك لم يثبت وجب عليه القتل بغير اكل الخمر
 المارها في مسوخ السمك كلها والظلمة وسوخ البرا السبع سباع الطير غير ذلك من الخمر فان عاد ثانية وجب عليه القتل واستحل شيئا من ذلك
 وجب عليه القتل من تاب من شرب الخمر او غيره مما وجب الحد او التاديب بل قيام البيعة عليه سقط عنه الحد فان تاب بعد قيام البيعة عليه اقيم
 عليه الحد على كل حال فان كان اقر على نفسه تاب بعد الاقرار بالقتل او الفروع ويجوز له ان ياتى الحد عليه من شرب المسكر في شهر رمضان
 او في موضع يشرب مثل حرم الله وحرم رسوله او شرب من المشاهد اقيم عليه الحد في الشرب او بجلد ذلك لانه ذكره الله تعالى في
 الحديث في السرقة لانه لا يجب عليه القطع هو الذي سرق من حديد ديننا فضا عدا او ما يثبت ذلك يكون كامل العقاب الشريعة
 مرتفعه ان كان او عبدا مسلما كان او كافرا فان سرق انسان من غير حرم لا يجب عليه القطع وان زاد على ما ذكرناه في القتل بل يجب عليه القتل ولو لم
 هو كل موضع لم يكن لغيره المقتضى في الدخول ليدل بالاذن او يكون مقفلا عليه مدفونا اما المواضع التي يطرقها الانسان كلهم ليس مخصوصا
 دون غير ذلك فخذ ذلك مثل الخانات والحمامات والمساجد والحدود ما اشبه ذلك من المواضع فان كان الشيء في احد هذه المواضع
 او مقفلا عليه فسرقة انسان كان عليه القطع لانه القتل والحد في ذلك حده وان اقبل الانسان فباع لم يخرج متاعا ولا مالا وان جعه
 كود ومحل لم يجب عليه قطع وكانت عليه العقوبة والتاديب بما يجب القطع اذا خرج من الخمر واد الخرج المالا من الخمر وجب عليه القطع الا
 ان يكون شريكا في المال الذي سرقا ولم يظفر في المال الذي سرق بمقدار ما ان طرح من المالا لسرق كان الباقى اقل من المضا الذي يجب
 القطع فان كان الباقي قد بلغ المقدار الذي يجب عليه القطع كان عليه القطع على كل حال من سرق من مال الغني فقتل ان يقيم مقفلا ما يمينه
 منها لم يكن عليه قطع كان عليه التاديب عجزا على ذلك وان داسه عليه فان سرق ما يربط على مائة بمقدار ما يجب فيه القطع اذ ايداعا عليه كان
 عليه القطع هذا اذا كان اصل السرقة في الغنم فان كان كافرا قطع على كل حال اذا بلغ المضا فاذا اخرج المالا من الخمر فاخذ فاخذ
 ان صاحب المالا اعطاه المالا وبيع عند القطع وكان على من ادعى عليه السرقة البيعة بانه سارق ومقر سرق من ليس بكامل العقل ان يكون
 مجنونا او صبيا لم يبلغ وان نفي كسر العقل لم يكن عليه قطع فان كان صبيا اعفى عنه مرة فان عاد او بطلان عادنا لثمة حكتا صا بغير حق
 قد يحق ان عاد قطعنا ماله فان عاد بعد ذلك قطع اسفل من ذلك كما يقطع الرجل سوا ويثبت وجوب القطع بقيام البيعة على السارق في
 وهي ثمانية نفوس عدلين يشهدوا عليه بالسرقة وان لم يكن بينه وبين السارق على نفسه مرتين بالسرقة كان عليه ايضا القطع اللهم الا ان يثبت
 يكون عبدا فانه لا يقبل اقراره على نفسه بالسرقة ولا بالقتل لا مفر على مال غير لثمة فان قامت عليه البيعة بالسرقة قطع كما يقطع الحر سوا
 وحكم الله حكم المسلم سوا في وجوب القطع عليه اذا ثبت انه سارق على ما بيناه وحكم المرأة حكم الرجل سوا في وجوب القطع عليه ما اذا
 سرقه ويقطع الرجل اذا سرق من مال والدي ولا يقطع الرجل اذا سرق من مال له ولا يقطع على كل حال يقطع
 الرجل اذا سرق من مال زوجته اذا كانت قد اقرت به وكذلك تقطع المرأة اذا سرق من مال زوجها اذا كانت قد اقرت به ولا يقطع العبد اذا سرق
 من مولاه وان سرق الغني من الممن لم يقطع ايضا والاجير اذا سرق من مال المستاجر لم يكن عليه قطع وكذا الصفي اذا سرق من مال الصفي لا
 يجب القطع واذا اضاف الصفي صيفا اخر شرب وجب عليه القطع لا يبيد اليه من اصول الاصابع الا بقرعة ويترك له الزاخرة الا ان ياتى
 خطيبا يذنه عليه من وجب عليه القطع فانه يقطع سرق بعد قطع يده من خبز المقدار الذي قد سار ذكره قطع بجلد ليس من اصل اللسان

في شرب الخمر

مِنْ نَكَيْتِ لَمْ يَأْتِ

فان قال له شيئا من ذلك وكان عينا ما بلغ او المقول له كان عينا ما بلغ لم يكن عليه حد كان عليه التعزير فان قال له شيئا من ذلك وهو يعلم فانه
تلك اللفظة لم يوضع اللفظة لم يكن عليه شيء وكل اذا قال لامرأة انك قد زنت او قد زنتك او زانية كان عليه ايضا مثله انك لا تخلف الحكم فيه
فان قال لك انك زنت او كاذبة او عينا ما من شيئا من ذلك لم يكن عليه الحد بعد ثلثا بوزن براهل او زنت او الما ليك اذا قال لغيره يا ابن الزانية او يا ابن
الزانية او قد زنت بلنا ما نولد من الزنا وجب ايضا عليه الحد كان المطالبة في ذلك الى امر فان عفت عنه عفا عفوا ولا يجوز عفو غيرها
مع كونها حية فان كانت ميتة لم يكن لها المقدن فان كان اليه المطالبة والعفو ان كان لها وليان او اكثر من ذلك عفا بعضهم واكثرهم كان لمن
بقى منهم المطالبة فانما لم يحد عليه على الكمال من كان له العفو فغلبت نية من الحد ولم يكن له بعد ذلك المطالبة ولا الرجوع فيه وان قال له ليك
الزاني او ذنت بلنا بولد او لا ط كان عليه الحد لا يبره فان كان حيا كان له المطالبة والعفو وان كان ميتا كان لا وليا ثم ذلك حسب ذكرناه في الكا
سواء ان قال يا ابن الزانية او يا ابن الزانية او ذنت بلنا بولد او ذنت بلنا بولد كان عليه حد ان حد الام فان كانا حيين كان لهما المطالبة والعفو
كانا ميتين كان لا وليا لهما ذلك حسب ما وثقنا وان قال له اختك اينة واخوك ذان كان عليه الحد لا حية واخذه اذا كانا حيين فان كانت
كان لا وليا لهما ذلك على ما ثبتنا وحكم الهم والعز والحق في الحال في دسامة ولا ارضا حكم الاخ والاخت في ان الاول بهم يقوم بمطالبة الحد
يكون له العفو على ما بيناه فان قال له ذان او لا ط او بئسك ذانية وقد ذنت كان عليه الحد بالمقدن المطالبة فانما لم يحد عليه سواء كانت
او بنت حيين او ميتين وكان له اية العفو الا ان يسبقه الابن او البنت الى العفو فان سبقا الى ذلك كان عفو ما خيرا وان قال لغيره يا ذاني
فان لم يحد في ذلك لم يذاني يا ذاني كان عليه حد ان قال له ان الذي نكته لك كان صحيحا لم يكن عليه حد كان عليه التعزير وان قال له يا ذاني
بعد اخرى مرات كثيرة ولم يقم عليه فيما بينها الحد في ذلك لم يكن عليه اكثر من حد واحد من اقيم عليه الحد في القتل ثلثه فقتل في الزانية
ما ذنا قال جماعة وجاله وناهي لا ذناه او قد ذنا او يا ذناه فان جازا به مجتهدين كان عليه حد واحد فان جازا به متفرقين كان
عليه لكل واحد منهم حد من قال لغيره من الكفار او المماليك يا ابن الزاني او يا ابن الزانية وكان ابواه مسلمين او حري كان عليه الحد كاملا
لان الحريين واجهوا القذف فكان له الحد تاما وكانت ان قال المسلم امة او ذانية او يا ابن الزانية وكان امته كافرة او امة كان عليه الحد تاما لم يحد
ولدها المسلم الحد اذا انفاد منها هل لذنت او العبد والعبيثا بعضهم في بعض لم يكن عليهم حد كان عليهم التعزير اذا قال لغيره قد ذنت
بقلا نذ وكان امته من يجيبها الحد كاملا وجب عليه حد ان حد الرجل حد المرأة وكانت ان قال له بئسك بقلان كان عليه حد ان حد الرجل
وحد من نسبه اليه فان كانت المرأة او الرجل غير النكح او مع كونهما بالنكح لم يكونا مسلمين كان عليه الحد تاما لقذفه اياه ويجوز ذلك عليه
التعزير لعسبه له الى هؤلاء وان قال له زنت ورجلتك او يا ذوج الزانية وجب عليه الحد لو زنته وكان اليها المطالبة والعفو فان كانت ميتة كان ذلك
لا وليا لها ولا يبرئ الزوج من الحد شيئا ومن قال لولد له لا عنة يا ابن الزانية او ذنت بلنا لم يكن عليه الحد تاما فان قال لولده ان الذي اقيم عليه
الحد ان الزنا او ذنت بلنا لم يكن عليه الحد تاما وكان عليه التعزير فان قال له يا ابن الزانية وكان امته قد تابت ظاهرها التوبة كان
عليه الحد تاما وبئسك الحد بالتعزير بشهادة شاهدين عدلين مسلمين او اقرارا القاذف على نفسه مرتين ما نذ ذنت فانما ثبت ذلك اقيم عليه الحد
ولا يكون الحد منه كما هو في شرب الخمر الزنا في الشدة بل يكون من ذلك يجلد القاذف من نوبة القاذف لا يجرد على حاله ليس الا ما من
يعفو عن القاذف على حال بل ذلك الى المقدن على ما بيناه سواء كان اقر على نفسه او قد قامت به عليه بينة او تاب القاذف ولم يثبت ان العفو
في جميع هذه الاحوال الى المقدن ومن مذهب محسننا او محسننا لم يقبل شهادة بعد ذلك الا ان يتوب رجوع وحدا لتوبته الرجوع عما قلنا
هو ان يكذب نفسه في ملاء من الناس في المكان الذي ذنت به فيما لم يقدن لم يفعل ذلك لم يجز بقول شهادته بعد ذلك من قذفه مكا بانه
بجانب اعتق منه حد الحرة بغيره بالبالة الذي كان ذنا او ذنا للرجل لامرته يا ذانية او ذنت بل كان عليه حد القاذف لقذفه اياه وله
يكن عليه الاضافة الزنا الى نفسه شيء لان اقراره بمرات فان اقراره بمرات كان عليه حد الزنا مع ذلك على ما بيناه واذ قال الرجل لولد
يا ذاني او قد ذنت لم يكن عليه حد ان قال له يا ابن الزانية لم يقبل منه كان عليه الحد لو زنته كان عليه حد ان كانت ميتة كان
وليها او اولاده لم يكن لهم المطالبة بالحد فان كان لها اولاد من غيرها آخره كان لهم المطالبة بالحد فان انتفى من ولده كان عليه ان يلاعنه
على ما بيناه في باب اللعان فان انتفى منه بعد ان كان اقر به وجب عليه الحد كل ان ذنت بها بعد ان كان عليه الحد اذا قذف نفسه
بما يجزى الحد سقط عنها الحد كان عليها جميعا التعزير لثلاثا بوزن براهل او ذنت بلنا بولد او لا ط كان عليه الحد كاملا لوصح بالحد
كان مسئلا لا لغيره التي تعذب بها هذا اللفظة وهي الرجل بوزنه واخذه كان عالما بمقول اللفظة عارفا بها كان عليه الحد كما لو صح بالحد
بالزنا على ما بيناه فان لم يكن عالما بمقول اللفظة لم يكن عليه الحد القاذف ثم ينظر في عادة تربيته استعمال هذه اللفظة فان كان متبوعا غير انك
يقبل القذف في غيره كان عقوبته غير ذلك في عادته لم يكن عليه شيء ومن قال لغيره يا ذنا او يا ذانية او يا ذانية او يا ذانية او يا ذانية

کتاب البرکات

[illegible]

هذا كتاب في حلال الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم علينا من بركاته في الدين وفصلنا على كثير من العالمين هذا المستعصر من العاقلين الذين علمت بهم في يوم المفاضل ونجاة لهم بالحسن
والخافل وكانوا الخلق عونا واولادنا واولادنا ايضا في المشكل لا اصرار وفرقا وقصدا واصلنا الله على محمد والرسول والاولاد
وعلى من بعدهم على ما استلزمنا في الاوصياء والاولاد والاولاد من ذرية محمد الا انما في الجباة ما نطقنا طوق وذو شارب وسلمنا في
فانه لما كانا نيا دهي حقا في الفضا الا غيرة الجبال التي في القصر حيث الله وطاهنا ومحمد هاما دام قوتها وسعدنا عليها مثل الاطلاق مسيلة
الا اننا نال شاملة الاحكام والانعام غامرة بكل فصل اكرام وجبت في ذلك لشكرها علينا ولحمد من مناها واذا الشكر وان كان هو الا
بالنعم مع ضرب من العظم فعد غفر من اكل انسان عرفنا وغاقلنا الطنا واما الخبز فينا في العلم لها حجة فانعم من العلم بالشكر
غير ان الحق لما كانت شفاضل كان افضل ما نجد به شلى مثلنا ما من جع الى الدنيا ناث ويعلق بالمعبدات ويجوز نفعه على ذي الابرار
ينبغي كرم في الاعقاب ابنت خدتها بعض فانه على بانك فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته ورسمته بكتاب جواهر الفقه لانتفي غمنا
فيه ذكر المسائل المستحقة لغيره والاجوبة التي خرجت من تحتها فانه في هذا العلم لو نفعه وبه نذكر في ربا ضل الشكر وبه نعلم
الحا فالا لاجوبه عن المسائل الشائنة فيه من الحق في الاجابة عنها والزل فيها بعد علمه في ذلك منها والله سبحانه وتعالى له عونه على ما يحسن
بجوده وكرمه بانه مسائل فانه على ما علمنا اذا كان الماء عينا وهو اقل من كروتم بظاهرها صا كرا هو ان يكون ظاهرا او نجسا الجواب هذا الماء
يكون ظاهرا لما روى عنهم صلوات الله عليهم من قولهم اذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا وهذا ماء قد بلغ ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه وقد نفع بعض
اصحابنا الى ان نجس طوائف الوجه الحكم بنجاسته ان النجس ما ينقص عن الكرم فلا يقي بضاما ينقص عن كرونا لولا الاطلاق كيننا ان
الماء اذا نقص عن ذلك لانه نجاسته ان الحكم بنجاسته وهذا غير مستقيم لان الماء الذي ذكرناه اذا اتمناه بماء ظاهرا او نجسا استاءنا الا في الماء
الذي حكمنا بنجاسته هو اقل من كرونا اتمناه بالماء الطاهر صا كرا فلم يلاذ الا لما حكمنا بنجاسته من الماء الذي لانه نجاسته وهو اقل
من كرونا لولا ان يثبتنا في الماء اذا كان كرا وليس كرونا من الماء الا بازو ونعت فيه فطر من نجاسته ولم يتغير بها احدا وضاهنا في هذا
النجاسته فلا يجمع اجزاء وانما الا في بعض منه ولا خلاف بيننا في ان هذا البعض لو كان منفصلا من باقي ماء الكركم حكمنا بنجاسته وانما
كان منفصلا لم يحكم بنجاسته اذا كان هكذا فلا فرق بين ان يكون الماء الذي ذكرناه من نجس متصل به وبين ان يكون منفصلا عنه
ثم نقول انه يجب ان لا يحكم له بنجاسته مع الانفصال بما ذكرناه فان قيل ليس الفرق بين ذلك في البعض الذي في الماء الطاهر نجاسته وهو من جهة
الكرام الحكم له بالنجاسته والمنفصل منه قد حكمنا بنجاسته فيجب على ما كان عليه مع الانفصال بان ياتي كركمنا هذا ليس بشي لان لو وجب
في الماء ان ينجس على حكم النجاسته من حيث حكمنا بنجاسته فان انفصل نجاسته ماء الكركم وجب في البعض الذي لانه نجاسته وهو من جهة ماء الكركم ان ينجس
على حكم الطاهر من حيث حكمنا بنجاسته وان انفصل ثم ياتي بالنجاسته من باقي ماء الكركم هذا لا يقول منا احد كما انما مع الانفصال لا الحكم
بنجاسته ومع الانفصال لا يغير بالنجاسته فحكم بنجاسته كركمنا ما ذكرناه على انه لو لم يكن النجاسته في ذلك ما ذكرناه لم يكن لفوقهم اذا بلغ الماء
كرام لم يحمل خبثا متغيرا بل هو عليه قد كان النجس الا ما لم يوجد في كركمنا نجاسته هذا الماء وبما مال في بعض الاوقات
الى القول بطهارة لانه لو كان يقول بطهارة لانه لو كان النجاسته في كركمنا ما ذكرناه لانه لو كان النجاسته في كركمنا ما ذكرناه لانه لو كان النجاسته في كركمنا ما ذكرناه
لم يكن له معنى وكان يثبتنا على نجاسته وان يقول هذا الماء محكوم بنجاسته على الانفصال وكذلك البعض اذا كانا نجاسته واحدما منفصل
من الاخر حتى اذا جمع بينهما صا كراهما ما ان محكوم بنجاسته على الانفصال حتى يراه احدهما او طهارة ما مع الايمان فغلبه لانه لا ريب
دلتنا على ما ذكرنا بما فيه كفاية بحسبنا في هذا الموضوع فقل ما عول عليه ثم يقال له وهذا الماء انما حكم بنجاسته مع انفصال بعضه
من بعض من اين ذلك انه اذا كان منفصلا وغير متصل به يبقى كركمنا فان قال اذا كان محكوما بنجاسته وجب الحكم فيه بذلك وان كان متصل
فيلزم ما ردت على ما ادعيت وهو الذي سئل عنه ثم يلزم ان يكون ذلك ان يكون البعض الذي لانه نجاسته لو انفصل ونجاسته من النجاسته
ان الحكم بطهارة لانه لا يحكم بنجاسته لانه لو كان هذا ماء محكوما بطهارة لم يكن النجاسته في ذلك فان قلنا ان دليلنا عليه من ماء نقص عن
كرونا لانه نجاسته فيجب كونه نجاسته فلهذا ما قد بلغ كرا فان كان قد لانه نجاسته فيجب كونه ظاهرا لا نجاسته ومن قولك الذي كركمنا
عليه ما علمنا وجوبه ان النجاسته اذا وضعت في كركمنا لم يتغير بها احدا وضاهنا لا نجاسته لانه لو كان مستمرا لم يكن هذا الشاهد بان ما ذكرناه

في مسائل الطهارة

في بعض من الماء اذا كان احدهما نجسا والاخر طاهرا اجتمعا فاضا واكر او فيهما اذا كانا نجسين ومجا حثي طهارة في كل واحد من سائلين
 سائلين ان ينسبط الكلام في هذه المسئلة بعض البسط لما انتهينا فينبغي في هذا الحد لان المقصود في هذا الكتاب غير **مسئلة**
 اذا كان مع المكلف انان ودفع في حدهما فاجابته ولم يعلم بغيره يجوز له الطهارة بشئ منها ام لا **الجواب** لا يجوز استعمال واحد منهما الاثر
 لا با من ان يكون النجس هو الماء استعماله ولا فيكون مؤدبا للطهارة بالما ما يتحقق هذا لا يجوز ان كان هو المستعمل بان كان قد صلبه وعلى
 فاجابته في هذا وهذا لا يجوز وعلى الوجهين جميعا يكون مؤدبا للصلاة بغيره من برائة ذمتها من مريضها وهو ما خود با دائما بجوابه
مسئلة اذا كان الماء مستعمل في الطهارة الضميمة هل يجوز استعماله فيها او غير ذلك **الجواب** يجوز ذلك لا على
 حكم الطهارة ما لم يزل في نجاسة **مسئلة** اذا كان الماء مستعمل في الطهارة من نجاسة هل يجوز استعماله له بعد ذلك في الطهارة ام لا **الجواب**
 لا يجوز استعماله لان الاظهر بان الطهارة ذلك قد كان شتمنا المرفوض ثم وقوم من اصحابنا يخرجون ذلك تاجع ولم يخالطه نجاسة مستله
 اذا كانت النجاسة الوردة في النجس هل يجوز استعماله في الطهارة ام لا **الجواب** يجوز استعماله في ذلك وفي احتيا بنا من جواز استعماله
 لانه عند نزول النجس عنه يخرج عن كونه مضافا وهذا غير صحيح لانه ما ورد ان النجس لم ينزل وليس في ذلك الزيادة يخرج من
 كونه من غير ما من الورد ومغض الاضا فتايت بذلك **مسئلة** اذا كان مع المكلف انان او اكثرهما ماء واحد منهما ورد منقطع النجس
 والثاني فامسح به من سائر احدى من الاخر هل يجوز له الاضطبا في الطهارة على واحدة منهما ام لا **الجواب** لا يجوز له ذلك لانه لا با من ان يكون
 النجس ظهريا او هو ماء الورد فلا يرفع بذلك حتى وعلى هذا يجوز ان ينظر في الاول من جواز كراهة في ما من من كونه نجسا
 ومنه في رفع النجس بالآخر وان كان الذي ينظر في اوله وهو المظهر فقد رجع به عند اذا استعماله في كل من طهارة وانما كان مؤدبا للصلاة
 بشئان **مسئلة** اذا كان معلنا ان وفي واحد من نجاسة ولا يعلم بغيره واخبر به عند النجس احدهما ذكره هل يجوز له استعمال شئ
 منها ويقول شهادته هذا الشاهد في ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز له استعمال ذلك لا واحدة منهما اعتقاد لا يقول قول هذا الشاهد في شهادته
 به من ذلك لانه لا دليل عليه المعلوم نجاسة احد من غيرهما وانما فانه لا يحصل له يقول الشاهد الاغلبة الظن وذلك لا يقول على شمله
 مع العلم **مسئلة** اذا كان الماء في موضع وضد المكلف في الطهارة منه اخبره انسان بان نجس هل يجوز له استعماله الذي ذلك ويقول القول
 الغير اليه نجاسة لا يجوز له استعماله **الجواب** لا يجوز له استعماله ولا يلزم قبول قول الخبر له نجاسة لان المعلوم ان الماء على اصل الطهارة
 الا ان يعلم بان فيه نجاسة ويقول هذا الخبر لا يحصل العلم ولا دليل ايضا يقتضيه الى العلم بقول قوله **مسئلة** اذا كان معلنا ان يعلم طهارة
 شهادته في شهادته بان احدهما نجس جميعا هل يجب عليه قبول قوله في ذلك ام لا **الجواب** لا يجب عليه قبول قوله ما لمثل ما تقدم **مسئلة**
 اذا كان معلنا ان طهارة شهادته بان النجاسة وقعت في واحدة منهما يقين وشهادته بان النجاسة وقعت في الاخر هل يلزم قبول قوله
 فيما شهدا به ام لا **الجواب** لا يلزم قبول شهادتهما فيما شهدا به لان الماء عند على اصل الطهارة على ما قلناه **مسئلة** اذا كان معلنا
 من الماء لا يقين له طهارة او موصفا ورؤا منه عليه حتى يتا مقدا را يقين له طهارة او موصفا ورؤا منه عليه حتى يتا مقدا را يقين له طهارة او موصفا
 ان لم يكن سلبه ظاهرا واسم ماء وان كان في سلبه ذلك لم يجز له استعماله وكما عليه التمسك للصفاق ان كان في سلبه قول فيها **مسئلة** اذا انقضت
 او غسل بماء مطهر من نجاسة هل يكون الطهارة صحيحة ام لا **الجواب** لا يجوز استعماله حتى وان كان محظورا عليه استعمال هذه الاشارة لان النجس
 غام في استعمالها في كل شئ طيب غير ذلك فكما لا يتعدا له في استعمالها الى الماكول المشروب فكذلك لا يتعدا الى الطهارة **مسئلة** اذا كان
 له يدان على فصل واحد وذراع واحد وكانت له اصابع ثلاثة وكان له من المرفق الى طرف الاصابع هل يجب عليه غسل ذلك ام لا **الجواب** لا
 يجب عليه ذلك الا ان يكون ذلك قول مرفق فانه لا يجب عليه لان استتبعه وجب عليه الفصل من المرفق الى طرف الاصابع **مسئلة** اذا انقضت
 بعض جلده هل يجب عليه المسح على الباقي ام لا **الجواب** لا يجب عليه ذلك لانه انما امر بالمسح عليه الى الكعبين فان كانت مسنacula الشئ من
 الكعبين فقد سقط عنه هذا الفرص **مسئلة** اذا كان الموضي امرأة وكان لها جنب هل يجب عليها ان يغسل الماغي الوضوء الى ما تحتها ام لا
الجواب لا يجب عليها ذلك لانها لا يفرق بينه وبين الرجل في ذلك كما لا يجب عليها ايضا الماء الى ما تحتها فذلك لا يجب على امرأته **مسئلة**
 اذا وضوء وضوء الظاهر لم يجز بعد ذلك ثم وضوء على العنصر ثم ذكره ثم وضوء على العنصر ثم وضوء على العنصر ثم وضوء على العنصر ثم وضوء على العنصر
 جميع الضلالتين صحيحة ام لا ان يكون اجلا في صحيحة والاخرى غير صحيحة **الجواب** صلتها العنصر صحيحة على كل حال وعليه عادة الظاهر في الطهارة
 مجز لان العضو المرفق كان من الطهارة الاولى في الطهارة الثانية صحيحة وصحتها صلتها العنصر وان كان من الطهارة الثانية في الطهارة الاولى
 صحيحة وصحتها صلتها العنصر وان كان من الطهارة الثانية في الطهارة الثانية صحيحة وصحتها صلتها العنصر وان كان من الطهارة الثانية في الطهارة الثانية
 صلتها العنصر ثم ذكره ان قد حثت عقبها حكم الطهارة بان من ملل ان يصبه هل يكون طهارة له صلواته صحيحة ام لا **الجواب** لا يجوز استعماله لانه ليس في ذلك صحة وعليه

والله اعلم بالصواب

في مسائل الحج من جواهر الفقه

ان يوقى بعد الصلاة من حين لا يجر عليه اذا نفل بكسبه من ان يوقى مع الاول لا يكون مستقلا له مسئلة اذا كان
 محذورا يوقى قبل الصلاة ثم احد وتوقى قبل العصر ثم علم ان ذلك عفو او من غشا الظهارة ما لم يجز ان يكون ذلك الجواب هذه المسئلة
 لما يجزى المسئلة الى نفلها والجواب عنها كما يجزى عنها مسئلة ان يوقى قبل الظهر ثم يوقى قبل العصر ثم يوقى قبل المغرب وفعل
 هكذا بعد ذلك كل صلوة الى صلوة العشاء ثم ذكر بعد ذلك ان يوقى قبل هذا الظهارة قبل ان يوقى ما حله الجواب ان كان هذا
 حكمه كان عليه الوضوء عماه جميع هذا كانت صلوة الظهارة صحيحا وان كان عقيب وضوء العصر كانت صلوة العصر صحيحا
 فليها ويكفيها من الصلوات صحيح هكذا القول الى اخرها وليس فيها ما اوردناه الا وهو وضوء الظهر بغير ثياب وذلك لا يجوز مسئلة ان يوقى وضوءه
 ثم ارتد عن الصلاة الى الاسلام قبل ان يحد ما ينقض الوضوء هل يكون وضوءه صحيحا ام لا الجواب لا يصح صلواته ما مضى لان الار
 ليس من نوافل الظهارة مسئلة ان يوقى خرج منه بول او غشا من الظهارة متفص من حيث غير التلبس هل ينقض وضوءه لا الجواب
 اذا كان ذلك من وقت الصلاة انقض الوضوء بذلك ان كان فوق الصلاة لم ينقض لان قوله تعالى لو جاء احدكم منكم من الغائط عام في ذلك
 كذلك لا اجبا الوارد في ان الغائط ينقض الوضوء لا يوجد مثل ذلك فيما يكون من فوق الصلاة لانه لا يمتنع غائطه من ان كان جنبا
 وغسل اسبم حدثا ينقض الوضوء هل يبيد غسل اسبم يبيد عليه الجواب لا يبيد على غسل اسبم لا يحتاج مع ذلك الى وضوء في الغائط
 من قبله انه يبيد غسل اسبم لا يبيد عليه فهم من هلك ان يبيد يوقى للصلاة وهذا القول غير صحيح انما الجواب لا غاذه لغسل الار
 ينقض لانه لا يشبه في انما ينقض الظهارة الضرع لا ينقض الظهارة الكبرى ولا ينقض بعض الظهارة الكبرى وغسل الاراس هو من الظهارة
 الكبرى فلا ينقض هنا بما ينقض الصلوات وما القول بان يبيد على ذلك يوقى للصلوات فينبط ايضا لان الغسل من الجنابة كاف في استباحة
 الصلوة وبركة ينقضه على وضوءه صحيحا به مسئلة اذا كان كافرا ثم اتى بغيره او نوى ثم اسلم هل يكون ثبتمه صحيحا وكذلك وضوءه لا الجواب
 ثبتم هذا وضوءه غير صحيح لان ذلك عبثا ينقضه صحيحا الى التوبة وذلك لا يصح من وكافر مسئلة ان يقيم هو مسلم ثم ارتد
 غاظي الاسلام هل يكون ثبتمه صحيحا او فاسدا الجواب ان عاد الى الاسلام قبل ان يحد ما ينقض الظهارة كان اليهم صحيحا على ما قلناه
 فيما مضى في الوضوء مسئلة ان كان جنبا ووجب عليه التيمم لاستباحة الصلوات فتم ثم احل ما ينقض الوضوء وجعل الماء فاكبه الوضوء
 دون غسله ولم يوقى هل يجب عليه غاذه التيمم ام لا الجواب عليه غاذه التيمم لان حكم الجنابة باق على ما كان عليه مسئلة ان كان
 التيمم فوى برفع الكف هل يكون التيمم صحيحا ام لا الجواب لا يكون هذا التيمم صحيحا لان يجب عليه ان يتكبر استباحة الصلوة وهذا لا يمكن
 ولا يجوز له التيمم بالسجود لا يصح العباد منه وذلك ثبات الاعتكاف وان كان اسلامه صليما ثم ارتد فبطل على كل حال ولا يصح اعتكافه
 كونه امة محكوما بنجاسة لا كفر على انه ينبغي على الصلوات الكفر لا ينعفي الايمان ان حكم بان اسلامه المتقدم على الاراد لم يكن صحيحا واذا
 لم يكن صحيحا لم يبق اعتكافه على كل حال مسئلة اذا اسكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا الجواب يبطل اعتكافه لان الاعتكاف هو اليب
 المنظور للعبادة فاذ اسكر فقد فسق وخرج بسكره عن كونه لا ينافي المدة المذكورة للعبادة وستم اعلمها وذلك ينقض الاحتكاف في كونه
 معتكفا **باب مسائل من جواهر الفقه** مسئلة ان الساجد في الحج عن ساجدة ثم اذا نفل الاحرام الى نفسه هل يجوز له ذلك
 الجواب لا يصح هذا النفل فان مضى على هذا التيمم يقع حجة الا عن بابا بينه لان صحته نفل ذلك يفتقر الى الابعاد لا يبل يقتضيه علمه بان ذلك
 مسئلة ان ارتد عن الاسلام ووجد كان حج وقل ارتد فاداه ثم عاد الى الاسلام بعد ذلك هل يجب عليه الحج ام لا الجواب لا يجب عليه الحج لان
 اسلامه الاول لم يكن عندها صحيحا لان لو كان صحيحا لما احتاجت الى الكف على فاداه فبطلت من عادته الحج ما ذكرناه مسئلة ان ارتد
 على امة النكاح ولم يعلم هل كان العقد خال الاحرام والا حلالا ما الحكم في ذلك الجواب لا احتياط ينقضه بخلاف العقد لانه لا يامان ان
 يكون قد وقع في حال الاحرام وذلك لا يجوز مسئلة ان اختلف رجلان في العقد فقال الرجل شعرة وانا محل وقال المرأة بل كانت
 محرما ما الحكم في ذلك الجواب القول في ذلك قول الرجل لانه علم بنفسه المرأة مدعيها لكونه محررا فبطلت ولا يجب عليه ذلك لانها
 مفرقة بالعقد له وادعيت عليه ما يبطله وهي مفترقة في دعواها الى التيمم وفي دعائها المرأة انما كانت محررا وانكر الرجل ان كان الحكم
 ما تقدم فان قال الرجل كنت محررا وقال المرأة بل كانت محررا كان على الرجل التيمم لانه مفرقا بما اختلفت مدعيها ما بينا فسقط عن نفسه
 هذا فالنكاح وغيره من شخفا ان الفضل مسئلة ان الساجد ثلث رجلان حج عنهما هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك عنهما ولا عن
 واحد منهما لان حج واحد لا يجوز عن اثنين فان حج عن اثنين فلا يسأل الواحد والى بهما من الاخر لانهما جميعا اساجد ليجع عنهما فان افترقا فلا يجزى
 لم يصح ما ذكرناه فان اراد الاجر بها الى نفسه يصح لانه ما ناولها عن نفسه فبطلت الا دليل عليه مسئلة ان احرمت قبل الحيض وافتاحا صلبا هل
 يجب عليه جزاء او غير ذلك الجواب لا يجب عليه شيء لان احرما من غير الحيض ومن شرط حنكها نفع من الحيض مسئلة ان الساجد

مسائل لطیفہ فی الجبر و الفقد

التيمم لا يمنع حدثا كان ذلك الحدوث ناقضا للظاهرة الصخرية والكبر في مسئلة ان يقم نوى ان يقم بدلا من الوضوء وكل كان كان جنباً أو
 ان يقم بدلا من الغسل هل يصح ذلك يجوز له استحالة الصلوة به لا الجواب لا يصح ذلك لا يستحب به الصلوة لانه لينة الواجب عليه
 حصلت وهو ان يؤدى استحالة الصلوة به على ما تقدم ذكره مسئلة ان كان مصلوياً او في وضوئته ولا يقدر على تربطاً به يقيم به ما
 حكمه في الصلوة الجواب لا يمكن ان يؤخر الصلوة الى ان يقدر على ما يقيم به او يتلهم به وفي احكامنا من قال يصلي فاذا قدر على ذلك عاد الساق
 والاول الظاهر ان الصلوة اوجبت عليه بشرط كون من مثله مراض لا يقدر على هذا الشرط فيؤخرها الى ان يقدر عليه ان صلى واعا به
 الصلوة اذا تمكن من ذلك كان ذلك جائزاً وكذا القول في المحبوس المقيد المشدود بالرباط مسئلة ان كان مقطوع اليد من الذراع
 هل يجب عليه يقيم ام لا الجواب لا يجب ذلك عليه لا لاسر باليقيم بما تقدم هذا المكلف فقد سقط الفرض عنه فان صح طهره بعد
 الوقت استحباً بان كان جائزاً مسئلة ان زال عن بدنه او ثوبه شيئاً من الخشاش بما عجز الماء المظهر له من ذلك حكم الخشاش عما كان عليه
 الجواب لا يجب له حكم الخشاش عما كان عليه لا يجوز له الصلوة ايتم وهو كذا وقد كان شيئاً المرتفعه بذهب الجواز ذلك وهذا غير
 صحيح لان لجامع الثائفة على خلافه في ذلك مسئلة ان كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر الاخر نجس لا يعلم الظاهر من النجس على الثياب
 هل يجوز له استحالة الصلوة في ثوبه من ثوبه الجواب لا يصح هذا الانسان الصلوة في كل واحد منهما وفي الناس من ذهب الى انه لا يصح في احد
 منهما ما دام يقدر على غيرهما صلى بهما وهذا غير صحيح لانه اذا صلى الصلوة في واحد منهما وليس في الاخر نجاسة بقاء ان يقدر الجسد حتى
 القول في ذلك محذور لا لا يابن الذين قدما ذكرهما مسئلة ان اغتسل من الجنابة وهو كافر ثم اسلم هل عليه عادة الغسل ام لا الجواب
 عليه عادة الغسل لان ذلك طهارة يقتضي صحة الاثنية وذلك لا يصح مع الكفر مسئلة ان اغتسل المرأة الكافرة من الحيض
 الاستحاضة والنقاس ثم سلمت هل يجب عليها اعادة ذلك الغسل ام لا الجواب لا يجب عن هذه المسائل كالجواب عن المسئلة المتقدمة
 سواء مسئلة ان اعمل الكافر ثوباً سواء كان كفرة صلياً او ارتداً او كان كافراً ثوباً اصغر او غسله هل يجوز الصلوة فيه ام لا
 الجواب لا الثوب يكون نجساً فلا يجوز الصلوة فيه حتى يغسل لان الكافر نجس مسئلة ان اذات المرأة الدم ثلثة ايام متفرقة من جملة
 العشرة ايام ما الحكم في ذلك وهل يحض ام لا الجواب لا يجب الحكم الحيض في احكامنا من يقول بانها غير حيض لا يفتوا في الاول والظاهر
 لا خلاف بيننا في ان كل دم مره المرأة في العشرة ايام وان كان ذلك في ايام متفرقة بعد ثلاثة ايام المتواليه فهو حيض لان من جملة العشرة
 وان كانت هذه حيضاً وان انقطع الدم مع تفرقه لانها من جملة العشرة وكل يجب فيها قلنا فان قيل هذا يلزم عليه ان يكون ثوباً طاهراً
 حيضاً وان انقطع الدم بعد ذلك فلم يضره الى تمام العشرة قلنا هذا قد دل الدليل على انه غير حيض فقلنا به لذلك لانه لا خلاف فيه
 اخرجه من تلك الجملة لا بدليل ولولا لغفلنا به وان قيل بالثاني لان الاحتياط يقتضيه كان جائزاً مسئلة ان اذات المرأة الدم ثلثة
 ايام وانقطع سبعة ايام ثم رأت ثلثة ايام هل يكون الاول حيضاً ام لا الجواب لا الثاني ايام الاول حيض لانها من جملة العشرة
 الثانية غير حيض لان الدم حدث فيها بعد تمام العشرة مسئلة ان اذات المرأة الدم اقل من ثلثة ايام واثا الظاهر الى تمام العشرة هل يكون
 ذلك حيضاً ام لا الجواب لا يكون ذلك حيضاً لان الحيض لا يكون اقل من ثلثة ايام مسئلة ان اذات المرأة الدم اقل من ثلثة ايام
 ثم رأت بعد ذلك يوماً نيوماً الى تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك الجواب لا يكون الحيض اقل من ثلثة ايام في الواجب في الايام
 المتفرقة وعلى من ذهب من قال من احكامنا بان الثلاثة ايام يجب فيها متواليه لا يكون حيضاً مسئلة ان كانت عادة المرأة في نجوى
 الحيض خمسة ايام في كل شهر فترته فيها واثا قبل ذلك خمسة ايام وانقطع واثا خمسة ايام بعد ها وانقطع ما الحيض من ذلك الجواب
 الحيض من ذلك هو الايام التي هي ايام العادة والثاني غير حيض لان اصنافه الخمسة الاولى الى العشرة ليس الاولى من اصنافه الخمسة الاخره
 اليها وان لم يكن على ذلك دليل يجب لقضاء العادة لا لجمع عليه ومن ما لا دليل عليه مسئلة ان كانت عادة المرأة خمسة ايام فترته
 خمسة ايام او اربعة ايام بعد ها وانقطع ما الحيض من ذلك الجواب لا الحيض ايام خمسة ايام اقل من ثلثة ايام حيض لانها من جملة
 اذات المرأة الدم عقب الولادة ساعة وانقطع ولم تر منه شيئاً الى تمام العشرة ما حكمها الجواب لا الحيض ايام اقل من ثلثة ايام
 النقاس بعد مسئلة ان اذات المرأة الدم عقب الولادة ثم انقطع واثا ايضا رتة اخرى او اكثر منها قبل خروج العشرة ايام ما حكم ذلك
 الجواب لا يجب ذلك يكون نقاساً لانها حدث في العشرة ايام وهي اكثر ايام النقاس كحيض الحيض مسئلة ان كانت المرأة حائضاً لا بولدين
 ولدتها وخرج الدم عقب الولادة بكل واحد منها هل يكون الاعقب في اول النقاس بالاول والاول والثاني وكل في اكثر النقاس
 الجواب لا اعتبار في اول النقاس بالاول ويستحق اكثر النقاس من وقت الولادة للثاني لان اسم النقاس يتناول ذلك مسئلة
 اذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم بالجملة هل يجب عليه الغسل ام لا الجواب لا يغسل عليها لان الاجماع حاصل على وجوب الغسل عليها اذا خرج

مسائل الصلوة من خروج الفقه

منها الدم وفي وجوب تلك عليها اذا لم يخرج الدم عند الولادة يحتاج فيه الى دليل ولا دليل عليه لان الاصل برائة الذمة وايضا الغسل
فيه يحتاج الى دليل ايضا فالنقاس مأخوذ من الفقه هو الدم وان لم يخرج دم لم يصح القول بحدوث الحيض **مسألة** اذا خرج من المرأة
عقب الولادة ماء بغير دم اصلا لم يجز عليه غسله **الجواب** القول بجواز هذا **المسألة** كالقول في **المسألة** التي تقدمت **مسألة**
اذا خرج من المرأة الدم بحد خرج الولد هل يكون ذلك نقاسا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك نقاسا بغير خلاف **مسألة** اذا استشهد
اثنان وهو جنب هل يجب غسله ام لا **الجواب** لا يجب غسله لانه لا دليل على ذلك **مسألة** اذا وجبت عليه الطهارة وهو متمكن من فعلها
بنفسه لقوله ثم اذا قم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الا يتراموا بان تكون غاسلين وما سمين والطايق بقية قول الفقه
حتى يستحق التيمية لان من ظهر مغيرة لا يفي غاسلا ولا ما سحا في الحقيقة ولا ان اجاع الطائفة على ما ذكرناه ولا ان الحديث متيقن وانما
اذا لته بنفسه فقد يتقن برأيه ودمه وليس كذلك اذا قولا غير معتمدة من غلبة بنفسه **مسألة** اذا كان على وضوء ثم دنا من اودى باصل
الرجل ينقض وضوءه بذلك ام لا **الجواب** لا ينقض وضوءه بذلك لان الاصل برائة الذمة ويقتضي اثبات ذلك من نوافض الطهارة الى دليل
لا شرع ولا دليل عليه لا ان اجاع الطائفة ايضا عليه **باب مسائل في احوال الصلوة** **مسألة** صلوة الصبي من صلوة الليل والليل
الجواب هذه الصلوة من صلوة النهار لقوله ثم اقم الصلوة مطرة النهار ولا خلاف ان المراد بذلك صلوة الفجر والصرح لما كانت صلوة
الفجر بتمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس كان ذلك لا على هذا الوقت طرب النهار ولا ان اجاع الطائفة عليه ايضا **مسألة** الصلوة
الوسطى في **الجواب** الصلوة الوسطى في صلوة الظهر لان اجاع الطائفة حاصل عليه اجماعا يحتاج استدلال من يذهب الى انها غير صلوة الظهر
بقوله ثم ونوموا لله فانتين لا يتوجه علينا منه ان كان الوقت عندنا جاز في كل صلوة **مسألة** هل يجوز الصلوة في المكان المغمض
ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك سواء كان المصلي هو الغاصب غيره لان الاصل في المنع من ذلك كونه مغضوبا وهو كذا على الوجهين جميعا
مسألة اذا امر بالصلوة في موضع غير مباح للدخول الى ما لم يكن ثم نهى عن المقام فيه فاقام منه ولم يخرج وصلى هل صلواته صحيحة ام لا **الجواب** من
هذا الصلوة غير صحيحة لا ينافي في الملك الذي يعلم ان صاحبه يكره تصرف غيره فيه ولا يختاره والصلوة تصرف فيه بغير شبهة ولا يكرهنا هذا
شأننا الصلوة في ارض الفريضة البنايين وما اشبه ذلك لان العادة جارية بان مالك ذلك لا يكره من احد الصلوة فيه فان قتلوا
عن الصلوة في موضع معين او في الموضع ما كان يكون حكمه قلنا اذا كان الامر على ذلك فالاصل يقتضي ان ان صلى بعد منعه لم يكن الوقت
يصح عليه لم يصح صلواته الا ان يعلم ان يملك الحقوق والارض الصبيحة غير غرضك **مسألة** اذا كان يجوسا في مكان مضطرب
يمكنه الخروج منه هل يجوز صلواته فيه ام لا **الجواب** صلواته فيه جائزة لا نه مضطرب الى ذلك بفتاى المتكمن من الخروج منه **مسألة** اذا نهى
المالك عن المقام في ملكه وتشغل بالخروج في طريقه وصلى هل يصح عليه الصلوة ام لا **الجواب** هذه الصلوة لا تقع اذا كان الوقت مستعاضا
وان كان قد تصبى كانت جائزة لانه انما قد فرض الله ثم على فرضه مع تشغله بالخروج لا نه مضطرب الى ذلك مع تصبى الوقت ومع
من غير مضطرب لا تقع صلواته ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلي بعد **مسألة** اذا اضطر الى الصلوة فوق الكعبة هل يكون صلواته صحيحة
ام لا **الجواب** اذا اضطر الى الصلوة كانت صلواته صحيحة بان يصلي مستقبلا على ظهره ليكون مستقبلا للبيت المعمور والوجه في السماء **مسألة**
اذا صلى واقفا على طرف الحائط بحيث لا يبقى قابله من البيت هل تقع صلواته ام لا **الجواب** هذه الصلوة لا تقع لان المصلي لم يطلع على هذا
الوجه يكون مستدبر القبلة وذلك لا يجوز **مسألة** اذا اتمدت لكعبة هل يجوز الصلوة اليها ام لا **الجواب** الصلوة الى تلك الجارية
لان المكلف مستحب الصلوة الى جهة **مسألة** اذا كانت جماعة في سفينة هم من رجوع فيها وكان لواحد منهم ميت هل يجوز من الصلوة قائما وليس
للباقين ذلك فحكمهم في الصلوة **الجواب** الاول في موضع ثم يحل بعد ذلك جمعا فيه ثم يصلي بعد اخر وبعد اخر اخر كل الى اخرهم ان
كان الوقت مستعاضا وان كان قد تصبى صلواته جوسا في موضعهم فلا ينظر احد منهم صلوة الاخر قائما ثم يصلي فان لم يكن بينهم احد له موضع
بينهم الصلوة قائما صلواتهم جوسا **مسألة** الجماعة اذا كانوا كلهم عراة لواحد منهم ثوبا حكمهم في الصلوة **الجواب** اذا كان الوقت مستعاضا
صلى صاحب الثوب عراة لاخر ضلعيه ثم كل الى اخرهم فان كان الوقت قد تصبى صلواته **مسألة** اذا كان مع المكلف ثوبا كثيرة يعلم
واحدا طاهرا بالباية فيخرج لا يعلم الظاهر على الثوبين ما حكمه في الصلوة **الجواب** ان كان الوقت مستعاضا صلى في كل واحد منهما الصلوة بعينها فان كان
مضيقا صلى عراة لان ذلك هي هاتر **مسألة** اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر والاخر نجس لا يميز بينهما الطاهر منهما ما حكمه في الصلوة
بينهما **الجواب** يصلي في كل واحد منهما الصلوة بعينها لانه اذا فعل ذلك كان مؤديا لها بيقين وقد تقدم ذكر هذه المسألة **مسألة** اذا نادى
الصلوة وعلى الناس او تكلم بجاست هل يجوز له ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز له ذلك لانه لما اتم الصلوة به منفردا لان اجاع الطائفة عليه **مسألة**
اذا كان معه فاديرة مشددة الواس من خاصا وغيره فيها جاست ثم صلى وهي كذا في حبيبة هل تقع صلواته ام لا **الجواب** لا تقع صلواته لانه

مسائل أصلية في حق الفقد

يكون حاملا للخاتمة وهو في الصلوة ذلك لا يجوز ولا يلزم على ذلك التمسك والتمسك إذا كان فيها نجاسة لا أنا إنما اجزأ الصلوة في ذلك لأنه الظاهر
 من الطائفة **مسألة** إذا كان له عاتق على طهرها الواحد نجاسة نجعل الطهر الآخر على راسه في الطهر الآخر بآية على الأرض فيصلي هل يصح
 صلواته كذا أم لا **الجواب** يصلح تركه صحيح لا يبرأ من نجاسته **مسألة** إذا سلم المكلف في الصلوة بعد الركعتين الأولتين ناسيا ثم تكلم
 متعمدا وذكر أنه صلى ركعتين هل يصح على ما تقدم من الركعتين أو يعيد الصلوة **الجواب** يصح على ما تقدم من صلواته وفي أصحابنا من قال يعيدها
 والبناء على ما قد شاع هو الصحيح لأن الاحتياط بقضية **مسألة** إذا قطع الإنسان أذن آخر الصلوة المنيخ عليه إدم فالصفت في الحال هل يصح
 وهي كذا أم لا **الجواب** لا يصح صلواته لأنه يكون قد صلى وعليه نجاسة لأن القطعة التي الصلواهي بعد الأمان منبذ والمبذو نجاسة فيجب أن يهتم فيصلي
مسألة أي الأوقات أفضل للصلوة **الجواب** أفضل الأوقات للصلوة أو لها لقوله لا مفره أفضل الأعمال عند الله ثم الصلوة في أولها
 ولقوله أيضا لا مفر من سعة وندسها عن أفضل الأعمال فقال الصلوة في أولها ولا نجام الطائفة على ذلك **مسألة** هل تتعد الصلوة
 بفعل الله أكبر من الفاظ التكبير أم لا **الجواب** لا يتعد إلا بلفظ الله أكبر دون غير من الفاظ التكبير لأن الصلوة قد ثبت في هذه المكنة إذا
 عمد بها باللفظ ذكرناه فقد يتقن برأيه ونسبه ما لم يمتد ذلك ليس كذلك لا بدعته ها بغير ما ذكرناه ولا نجام الطائفة عليه أيضا ويصح
 لو ناعته من نال لا يقبل الله صلوة أخرى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر هذا نص في ذكرناه **مسألة** إذا سجد
 كود العاتق هل يصح صلواته أم لا **الجواب** لا يصح صلواته إذا سجد على ذلك لأنها لا تصح إلا بسجود على سبعة أعظم وهي الكفان والركبتان وإيهاما
 الركبتين والجمعة وما قلنا ذلك لما رواه ابن عباس عن من قوله أمر رسول الله أن يسجد على سبعة أعظم اليمين والركبتين ومع الفريدين
 الجمعة ومن سجد على كود العاتق فلم يسجد على الجمعة ولا نجام الطائفة أيضا على ما ذكرناه **مسألة** إذا رجع في الصلوة فاصاب الدم من
 من جسده أو غيره ففعل ذلك هل يكون فاطعا لصلوة بما فعله أم لا **الجواب** إن كان انحرف عن القبلة أو التفت يمينا أو شمالا أو تكلم بما
 يفسد الصلوة كان فاطعا وعليه إعادة وإن لم يكن منه شيء من ذلك بلى على ما تقدم ولا يعيد **مسألة** إذا سلم عليه غيره وهو في الصلوة
 فردد عليه هل يكون فاطعا للصلوة أم لا **الجواب** إن كان قال في الرد عليه عليكم السلام فقد قطع الصلوة لأنه يكون متكلم بما ليس بالصلاة
 وإن كان قال سلام عليكم لم يقطع ذلك الصلوة لأنه يكون متكلم بما هو من الصلوة وهو لفظ القرآن **مسألة** إذا صلى أربع ركعات ثم ذكر أنه
 ترك أربع سجادات عن كل ركعة سجدة هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا **الجواب** عليه إعادة الصلوة لأن كل سجدة ويحضر الركعتين الأولتين
 يجب منه إعادة الصلوة **مسألة** إذا ترك أربع سجادات ولا يعلم موضعها هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا **الجواب** عليه إعادة الصلوة لأنه قد شاع
 في المسئلة المتقدمة لأنه لا يمان من أن يكون ما ترك منها من الركعتين الأولتين **مسألة** إذا ترك ثلاث سجادات ولا يعلم موضعها هل
 عليه إعادة الصلوة أم لا **الجواب** عليه إعادة الصلوة لأنه قد شاع في المسئلة المتقدمة على هذه المسئلة **مسألة** إذا ترك سجدة من ركعتين
 ولا يعلم من أيهما هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا **الجواب** عليه إعادة الصلوة لأنه لا يمان أن يكون من الركعتين الأولتين والثالثة أو
 الرابعة **مسألة** إذا ترك سجدة واحدة ولا يعلم من أي الركعات هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا **الجواب** عليه إعادة الصلوة لأنه لا يمان أن
 يكون من الركعتين الأولتين **مسألة** الموضع الذي يخص سجدة السهو وهو قبل التسليم أو بعد **الجواب** يصح ذلك بعد التسليم
 بعض أصحابنا إلى أن كانا نقضنا كائنا قبل التسليم وإن كانا في الزيادة كائنا بعد التسليم والذي ذكرناه أولى لأنه الظاهر الأكثر بين
 الطائفة **مسألة** المسافر إذا حرم في نفسه بصلوة مقيم ثم سار في نفسه هل يجب عليه التقصير أم لا **الجواب** لا يجب عليه التقصير لأنه
 عليه إذا لم يصعد ولم يتوان عنه جلت أن يدينه لأن كل واحد منهما أوها شرط في ذلك **مسألة** المسافر إذا سافر في بلد البلد طرقت أحد
 أقرب إليه من الطريق الآخر لا فرق بينهما التقصير شرطا لا بعدهما الغرض من ذلك ولا يغير غرض هل يلزمه التقصير أم لا **الجواب**
 يلزمه التقصير لأن التدليل على التقصير عام في ذلك **مسألة** إذا سافر المسافر فبطلت الصلاة أو بعدا هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا **الجواب** عليه إعادة الصلوة
 صلوة المسافر إذا غرض فيها السهو كانت باطلت وإذا بطلت كانت عليه إعادة وفي أصحابنا من يقول بان السهو في صلوة السفر لا يوجب إعادة
 والأول هو الظاهر الأكثرين أصحابنا وعليه العمل وهو لا يؤيد أن دعوا إلى ما ذكرناه عنهم فأنهم يقولون في هذه المسئلة أن عليه إعادة
 لأنه قد زاد في الصلوة وإعادة واجبة عليه على المذهبين جميعا **مسألة** إذا جلس الأمام يوم الجمعة على المنبر وأبى من يجيب عليه الجمعة في هذا
 الوقت شيئا هل يعقد البيع أم لا **الجواب** لا يعقد البيع لأنه من وقت التي يقف فيها المنبر عنه **مسألة** إذا صلى رجلان وصلى خلفهما النبي
 مؤلى الأيتام بهما هل يصح صلواته أم لا **الجواب** لا يصح صلواته لأن الأيتام لا يثني لا يجوز **مسألة** إذا نوى أن يقتل بواحد
 اثنين بين يديه بغير تعيين هل تجزئ صلواته أم لا **الجواب** لا يصح صلواته لأنه لا يبرأ ما لم يمكن الاقتداء به **مسألة** إذا أجمع جماعة
 صبي امرأة ونحو ذلك كيف يتوبون للصلوة إذا أريد أصلها عليهم مرة واحدة **الجواب** إن كان الصبي من تجب الصلوة عليه فتمت الصلاة

مسائل الزكاة في جوارح الفقير

الحق القبله ثم الخلف ثم الصبي ثم الرجل وان كان الصبي من لا يجز عليه قدم هو الا الى القبلة ثم بعد ذلك على الترتيب الذي ذكرناه لا عليه
 اجماع الطائفة لانه هو السنة على اورد الخبر به بتقديما او لا **مسئلة** اذا شغل المصلي كبا جمل وكان طرف معه اود تق عليه هل يصح خلوة
 ام لا **الجواب** يصح لان ما ينقطع الصلوة ليس هذا من جملة **مسئلة** اذا شغل المصلي في صلوات الكون هل يجز عليه اعادة اتمام الجوارح
 هذه المسئلة لا يفرق صاحبنا فيها الا انها وان كانت كل يجز عليه اعادة اتمام لان هذه الصلوة قد تعلقت بذمة المكلف فيجب عليه ان يؤدبها
 بيقين واذا اعادة فانه يتقن برأيه فممنها اذا لم يعد عند سهره من اتمامه لم يكن على يقين من اتمامها **باب** هل يتعلق بالزكاة
مسئلة اذا كان عند انسان من الابل ثلث وعشرون ومضت ثلاث سنين ما الذي يجز عليه **الجواب** يجز عليه بنت مخاض للسنة الاولى
 ثم يقض التضال الذي يجز فيه بنت مخاض فيجب عليه في السنة الثانية من شيا ثم يقض التضال عما يجز عليه في ذلك فيجب عليه اربع شياه فيجب
 عليه في ذلك بنت مخاض وقطع شياه **مسئلة** اذا كان عند جنس من الابل مضت عليه ثلاث سنين هل يجز عليه اكثر من شاة واحدة
 او لا **الجواب** لا يجز عليه اكثر من شاة واحدة لان الشاة استحققت بها فينفي اقل من خمسة فلا يجز عليه شئ منها **مسئلة** اذا كانت البقرة
 معلونة او عاملة في بعض الحول وسائمت في البعض الاخر هل يجز عليه فيها ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز الا في ذكوة لان الاحتياط يقتضي ذلك وان قيل بانها ليس فيها ذكوة كان قولها
 الصوم حكمه بهذا ان لم يكن هو الا غلب الحكم بذلك فيها **مسئلة** اذا كانت البقرة معلونة او عاملة في بعض الحول وسائمت في البعض
 الاخر وكان ذلك فيها مشا او اهل يجز فيها ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز الا في ذكوة لان الاحتياط يقتضي ذلك وان قيل بانها ليس فيها ذكوة كان قولها
 الاصل برأيه الذمة والقول بذلك يقتضي فيه ليل ولان النظر فيما يجز فيه الزكوة من ذلك حول الحول عليه مع كونه سائما وهذا
 غير حاصل في ذلك **مسئلة** اذا كان عند من الغنم او غيرها ما يبلغ الفقة وذكر انه ودعيته عند هل يقبل قوله ام لا هل يجز عليه في
 ذلك نعمين ام لا **الجواب** في ذلك مقبول ولا يلزم على ذلك يمين لان امير المؤمنين ع امره ساعية في الصدقات بان يجعل الامر في ذلك
 الى اصحابها ولم يامر بيمين في ذلك **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة فلما حال عليها الحول ولدت في واحدة ما الذي يجز عليه في ذلك
الجواب لا يجز عليه في ذلك ثلث شياه لان الحول الاول حال عليها وهي اربعون شاة فوجب فيها شاة فلما ولدت الواحدة تمت من
 الاربعة اربعين شاة فلما حال عليها الحول الثاني كان قد حال على الاربعة والنحل الحول وهي اربعون وجب فيها شاة اخرى فلما ولدت
 ثلث اربعين فلما حال عليها الحول وجب عليها ثلث شياه **مسئلة** اذا كان عند ما ثلث شاة واحدة ومضت ثلث سنين ما الذي يجز
 في السنة الاولى ثلث شياه وفي كل سنة ثلثا فان كان المال في الثلث والثالث قد نقص عن المائتين واحدة فلم يجز عليه اكثر من ثلثين
 وبني ايضا ان يحكم بتركها بالغاما بلغ المال حقه منه باقية **مسئلة** اذا كان عند من الجواشي ما يبلغ التضال فقتل ذلك ثم عاد اليه
 حول الحول ما الحكم في ذلك **الجواب** ان كان الامر على ذلك ساقطها الحول سواء كانت عند سائمة وعند الفاص معلونة او كانت عند
 معلونة وعند الفاص سائمة لانه يراعى في المال اماكن النضر فيه طول مدة الحول وهذا غير ممكن من ذلك **مسئلة** اذا كان المكلف في
 بلاد الشرك وله مال في بلاد الاسلام هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز عليه ذكوة فان ذكاه سنة واحدة استحبها باكان جاور وان موطنه عليه
 سنون لان اماكن النضر فيه غير حاصل له ولقولهم لا ذكوة في المال الغائب **مسئلة** اذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الاذاء وكان في بلاد
 مستحق لها هل يحلها الى بلاد اخر هلكت هل يجز عليه ضمها ام لا **الجواب** لا يجز عليه ضمها لان اجماع الطائفة عليه لانه لا يمكن من الاذاء وحصول
 المستحق ليرى الضمان **مسئلة** اذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الاذاء ولم يكن في بلاد من يستحبها وجمها الى بلاد اخر هلكت هل يجز في ضمان
 ام لا **الجواب** لا ضمان عليه لاجماع الطائفة عليه لانه مع عدم المستحق غير ممكن من الاذاء **مسئلة** ان يقول الدار الغنم والظبي هل يذبح ذكوة
 ام لا **الجواب** لا ان كان ما يتوالد من ذلك ليس غنما كان يذبح ذكوة لان رسول الله قال سائمة الغنم الزكوة وهذا الاسم يتناول ذلك فيجب فيه
 الزكوة **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة واستاجرها الجربا شاة هل يجز عليه فيها ذكوة ام لا **الجواب** لا لان ذكوة عليه في ذلك لا التضال
 قد نقص بدفع الشاة الى الجرب **مسئلة** المكاتب اذا كان عند مال هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** لا ان كان مشردا عليه كان معه مضال
 لم يكن عليه ذكوة لانه بعد حكم الرق لا يملك شيئا ولا بد من مراعاة المالك في ذلك فان كان غير مشرد عليه تحريمه بمقتضى ما اذاعه وكان معه
 مضال بحسب من الحرية كان عليه ذكوة لانه مالك له على كل حال **مسئلة** اذا كان عند مضال ومات في بعض الحول وانتقل هذا المضال
 وارثه هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** لا يلزم الوارث ان ذكوة غنم لان لم يحل الحول في ملكه وعليه ان يستاقف الحول فاذا حال الحول على
 هذا الضمان كان عليه ذكوة **مسئلة** يدفع من وجبت عليه الزكوة ذلك الى مستحقها ولم يؤجلها في حال الذبح ان ذكوة هل يكون ذلك يجز عليه
 ام لا **الجواب** لا يكون ذلك مجزيا عنه وعليه ان يجاهل هذه النية لا الاعمال بالنيات كما قال رسول الله وايضا قوله نعم وما امرنا الا لعباد الله
 مخلعين له الدين والاخذ امر لا يكون الا بالنية وايضا فانه ان ذكوى لا خلاف في ان ذلك يجز عنه وليس كذلك **مسئلة** اذا كان معه

دلتنا على الجوارح الثالث والثاني والثالث والاربع

مسائل الصوم جزأ الفقه

ما نأدوم وغيره من النصب فقال الله على ان اسدق جماعة من الماتين وبالنفق من نصاب غير ما وخال الحول هل عليه ذلك ذكوة أم
 الجواب لا ذكوة عليه في ذلك لانما بالنذر قد خرج بعض المتأملين ان يقول الحول عليه من ملكه ولا يحال الحول عليه لم يحل وهو نالك
 لجميع النصب مسئلة اذا كان عنه مائتان وخال الحول عليه او وجب اذ ذكوة عليه فيها فنقد جميعها اهلا الله منه فرض اذ ذكوة ام لا
 الجواب لا سقط ذلك عنه فرض اذ ذكوة عليه فيها لان اخرج اذ ذكوة عبادة وقربة ويفتقر في اخرجها كالمائة في الواجب اخرجها على الوجه
 المقدم ذكره من بينه الوجوب فلا يكون ذلك محجرا عنه مسئلة اذا كان للانسان مملوك فاشبهه بغيره هل عليه نظر تمام لا الجواب
 الفطر عنه تلامس سيد لان المحجور او عن النبي باخرجها عن نفسه عن مملوك والمحجور يتناول ذلك مسئلة اذا كان العبد لاثنين هل يجب
 عليهما الفطر عنه ام لا الجواب يجب عليهما ذلك بحصة والكل واحد منهما مائة لان الاثنا والوارد في ذلك يتضمن باخراج الانسان عن غنى
 وهي عاتية في ذلك ايضا فالاحتياط يقتضيه باسبغ كل ثوب بالصبو مسئلة انما صام الانسان يوم التثنية بينة ان من شهر
 ومضا يحجزه ذلك ام لا الجواب يحجز به ذلك لان ما نهى عن صومه على هذا الوجه التي يقتضيه مصادم للمنهى عنه مسئلة اذا كان محجورا
 او اسيرا وهو بحيث لا يعلم شهر رمضان جملة الشهور السنة على التعيين بالذي يجب عليه الجواب يصح من شهران ووافق ذلك شهر رمضان
 اجتزاه وان كان بعد شهر رمضان كان محجرا عنه وان كان قبله كان عليه الاعادة لان صومه بعد يقع موقع القضاء وهذا لا يجوز قبله
 مسئلة انما جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وهو غافل ما حكمه الجواب يجب عليه التحصن بما هو فيه ويفتقر ثم صومه ولا شيء عليه من
 لم يتعد ذلك في زمان الصوم مسئلة اذا قد عجز عن ان الفجر لم يطلع وكان قد طلع ثم تامل ما يفطره ما حكمه الجواب يجب عليه القضاء
 لان تركه كلف له ما قد ذلك وكشفه بنفسه اذا كان متمكنا من ذلك مسئلة اذا طعن غير فوصل انسان الى جوفه هل يفطر به ذلك ام لا الجواب
 لا يفطر لان ذلك حدث به من غير قصد منه ليد وهو الاختيار ولا اختيار له في ذلك مسئلة اذا طعن بنفسه فوصل فاطعها به الى جوفه
 هل يفطر ام لا الجواب يشك لان ذلك حدث عن قصد وتعمد مسئلة من تقدم على فعل ما يوجب عليه كفارة عن ذلك ام لا الجواب
 يجب الكفارة عليه لانه اقدم على ذلك وتعمد في زمان الذي ليس له ان يقدم عليه ولا ان يتعمد في مثله مسئلة اذا انظر متعمدا في نذر
 شهر رمضان غير غديره ببيع له ذلك مسئله هل عليه في ذلك حرج ام لا فقال بالذي يجب عليه الجواب ان شاع ذلك فقال لا حرج على
 في ذلك كان عليه لقوله من قال على يمينه حرج عزمه الامام بغيره العتق فان اقدم على ذلك نكث امرنا واكثر عزمه بها دفن في قتل
 بعد ذلك مسئلة اذا اكره وجبة على الجماع هل يجب عليه الكفارة ام لا الجواب ان اكرهها على ذلك لم يجب الكفارة عليها بل يجب
 على الزوج ان يكون عليه كفارة ان الواحدة عنه الاخرى عنها لان ذلك حدث عن قصد واختياره له مسئلة اذا اكره من لا يحل له
 وطهرا على الجماع هل يلزم كفارةها كما لو تمت في زينة ولو جنته ام لا الجواب هي المسئلة فيها خلاف بين اصحابنا والظاهر انه ينفذ كفارةها
 لان الاحتياط تقتضيه مسئلة اذا نذر صوم يوم معين واقف شهر رمضان هل يجوز صومه بنية النذر ام لا الجواب لا يصح صومه له
 نذرا اذا كان حاضرا او في حكم الحاضر لان صوم شهر رمضان ممن هذا حكمه لا يصح عن غيره ولا يصح الا عنه مسئلة اذا نذر صوم
 يوم معين ووافق ذلك شهر رمضان وكان مسافرا فضا به بنية النذر هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح له ذلك لان صوم
 شهر رمضان لا يجب عليه فجاز وقوع صوم هذا اليوم عن غير شهر رمضان وقد وود الرضا به ما به لا يجوز الصوم
 الواجب في السفر وعلى ذلك لا يصح هذا الصوم جملة الاحتياط يقتضي ما ذكرناه او لا مسئلة اذا نذر ان
 تمكن عز وطى من لا يحل له قتل كان عليه صومه هل يلزمه هذا الصوم اذا تمكن من ذلك
 ام لا الجواب لا يجب عليه هذا الصوم لانه يتبع من حيث انه نذر في معصيته والصوم ما يقع صحيحا بان يتقرب
 به الى الله تعالى والقيح لا يتغير بتالي الله مسئلة اذا نذر صوم معين فوافق ذلك اليوم يوم عيد هل يجب
 عليه القضاء ام لا الجواب لا يجب عليه ذلك وذهب اصحابنا الى ان القضاء يجب عليه وكان يقو
 ان علق النذر بيوم العيد فقط فلا قضاء عليه واسر علقه بغير ذلك ووافق يوم العيد كان عليه القضاء
 وعندنا انه لا فرق بين الموضعين لان يوم العيد عندنا جميعا ليس به زمان يصح انعقاد النذر عليه وانما
 كان كذلك فلو كان القضاء يجب على نظاره لهذا اليوم كان مما يصح صومه وقد علمنا خلافا ولا يصح
 فان القضاء يتبع وجوبه في وجوبه المقضي فاذا كان كذلك وكان يوم العيد لا يصح افرينه المسافر
 عنه فان قبل الحائض والمسافر يجب عليهما قضاء اليوم الذي صح صومه بان لا يكون الحائض في ذلك
 ان كان لا يصح صومه قلنا الفرق بين الامرين ١١

مسائل الصوم في الفقه

فيه وكذلك المسافر ليس يك يوم العيد لا يصح صومه على كل حال فانه اذا كان مسئلة اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان
 ذكره من سفره فقدم هذا الانسان ليلا هل يجب عليه هذا الصوم ام لا **الجواب** لا يلزمه ذلك لانه شرط صوم يوم واطرافه ليلا
 فانه لم يحصل وان لم يحصل شرطه لم يلزمه الصوم **مسئلة** اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان عنه من سفره فقدم في بعض ايام
 اليوم هل يجب عليه الصوم ام لا **الجواب** ان كان نذر ان الانسان حصل قبل الزوال ولم يكن النذر متناولا فيطر كان عليه الصوم
 ان كان قد تقدم بعد الزوال لم يجب عليه صومه ولا قضاء لان بعض النذر لا يكون صوما **مسئلة** اذا كان كافرا واسلم في بعض شهر او في
 بعض يوم من ايامه هل يجب عليه القضاء لما فات ام لا **الجواب** لا يجب عليه القضاء لما فات لانه لا خلاف في ان الكافر لا يجب عليه قضاء
 ما فرط منه في ايام كفره واما بعض اليوم فانه يجب عليه في باقي ايامه عن تناول ما يطر عليه على وجهه لثايب **مسئلة** اذا كان معتكفا
 وزوجه كك وجامعا ما حكمها في ذلك **الجواب** ان طافا ساهيا او ناسيا لم يكن شيء وكذلك المرأة فان كان هو ساهيا او ناسيا
 فليس الامر ان يجب عليه الكفارة وكان عليه الكفارة عن فتنها فان تعديا جميعا الجماع في هذا الصوم كان على كل واحد منهما كفارة وان و
 كفارة للصوم وكفارة للاعتكاف فان اكرهها على ذلك وكان اعتكافا باهر لم تلزمها كفارة بل يتنقل كفارتها بالاكراه اليه فيكون عليه دفع
 كفارتها وان كانت معتكفة بغير ان نذر لم يلزمه غير كفارتين عن نفسه وان كان الوطى ليلا كان عليه كفارة واحدة للاعتكاف فان طارعه
 المرأة في ذلك كان عليها ايضا كفارة واحدة فان اكرهها على ذلك وكان اعتكافا باهر كان عليه كفارة واحدة للاعتكاف فان طارعه
 كان معتكفا وباع شيئا واشتراه هل يصح بيعه او مثله او لا **الجواب** لا يصح بيعه ولا شراؤه لانه ممنوع من ذلك في النهي يقتضيه ضا
 المنع عنه **مسئلة** اذا كانت ماذنة المسجد خارجة منه وبينها وبينه فتحة ومضاء هل يجوز للمعتكف الخروج المسجد اليها ليؤذن فيها
 ام لا يجوز له الخروج منه **الجواب** لا يجوز له ذلك ولا يبطل اعتكافه لان الاجازة عندنا واردة بالبحث على الاذان وليست بمنع من التقييد
 ذلك من غير فوجب حملها على عمومها **مسئلة** اذا كان من يتعين عليه فائز الثمارة وخرج من المسجد ليعتمها هل يبطل بدله **الجواب**
 ام لا **الجواب** لا يبطل اعتكافه بذلك لان الاصل جواز ذلك ولا دليل يقتضي الى العلم بالمنع منه ينفى به وايضا قوله سبحانه ولا ياب لثمها
 اذا عاد عوا ولم يتقن يقضي للمعتكف من غير **مسئلة** اذا كان معتكفا ثم اراد هل يبطل الاعتكاف ام لا **الجواب** ان كان اسلا
 عن كفر اصله ثم اراد فقدم صاد بالادته كافرا وحكم بجهالة ولا يجوز له المقام المسجد ولا يقع العبادة منه وذلك من الاعتكاف
 وان كان اسلا اصله اذ اراد فقدم يفتل على كل حال ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضا محكوما بجهالة لاجل كفره على انه
 ينبغي على اصولنا ان الكفر لا يقتضي الايمان بحكم بان اسلامه المتقدم على الادته لم يصحح او اذا لم يكن صحيحا لم يصح اعتكافه
 على كل حال **مسئلة** اذا سكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا **الجواب** يبطل اعتكافه لان الاعتكاف هو اللبس المتناول
 لعبادة مخصوصة فاذا سكر فقد تنق وخرج بسكره عن كونه لا يثبت في المدة المذكورة للعبادة وصحته اعلمها وذلك ينقض الحقيقة في
 كونه معتكفا **مسئلة** اذا خلج **مسئلة** اذا خلج المستأجر الحج عن استأجره ثم اراد نقل الاخر الى نفسه هل يجوز له
 ذلك ام لا **الجواب** لا يصح هذا النقل فان مضى على هذه البينة لم يقع حجه الاعين بل بينة لان صحته نقل ذلك يقتضيه في
 دليل ولا دليل يقتضي علما بذلك **مسئلة** اذا اراد على اسلامه ونذر كان حج قبل ادته ثم عاد الى الاسلام بعد ذلك
 هل يجب عليه الحج ام لا **الجواب** لا يجب عليه الحج لان اسلامه الاول لم يكن عندنا صحيحا لانه لو كان صحيحا لما جاز تقبل الكفر
 على ما قدمناه فيلزم من اعادة الحج ما ذكرناه **مسئلة** اذا عقد على امرأة النكاح ولم يعلم هل كان العقد في حال الاحرام او
 الاحلال ما الحكم في ذلك **الجواب** الاحتياط يقتضي تجديد العقد لانه لا يمان ان يكون قد وقع في حال الاحرام وذلك لا
 يجوز **مسئلة** اذا اختلف الرجل والمرأة في العقد فقال الرجل عقدت واما حمل وقال المرأة بل كنت محرما ما الحكم في ذلك
الجواب القول في ذلك قول الرجل لانه اعلم بنفسه المرأة مدعية لكونه محرما فعلمها البينة ولا يجب عليه ذلك لانه مقرر بالعقد
 له وادعت عليه ما يبطله وهي مفترقة في عواها الى البينة ومقر ادعائها المرأة انها كانت محرمة وانكر الرجل ذلك كان الحكم ما
 النكاح في غير ذلك محرما وان كانت المرأة بل كانت محرما كان على الرجل البينة لانه مقرها بالعقد مدعي لما ينشد له ينقطع عن نفسه
 واحدا منها لان حجة واحدة لا يجوز كتمانها **مسئلة** اذا استأجر انسان رجلا ليج عنه ما هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك لعنه
 بالجنة يصح ما ذكرناه فان اراد الاجير نقلها الى نفسه يصح **مسئلة** اذا استأجر انسان رجلا ليج عنه ما هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك لعنه
 يجب عليه ان لا يفتنه ولا يجب عليه نفي **الجواب** لا يجب عليه نفي لان امره لا يفتنه **مسئلة** اذا استأجر انسان رجلا ليج عنه ما هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك لعنه
 المستأجر اذا استأجره

مسائل البيع في الفقه

لا بد ان كان من المتكامل من الفسخ والامضاء فانه يتصل الاقرار بذلك على الامضاء مسئلة اذا باع مملوكين وشتر منهم ثوبا واحدا منها
من غير تعيين مال الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك انما يقع من شرط الحبس فيه منها وابها ذلك كان البيع فاسدا لانه محرم وبغير خلاف فان شرط
ذلك احد ما تطلب الحبس فيها عين فيه وبطلان فيما لم يضمنه لان قوله المومنون عند شرطهم ثوبا وان ذلك لا يشرط ومن ادعى بطلان ذلك
فعلية لا دليل عليه مسئلة انما اشترى ثوبا من الحبس بعد القبض هل يقطع الحبس ام لا الجواب لا يقطع الحبس لان الاصل ثبوته والقول بانقطاعه
يقطعه لا دليل له الا ان شرع عليه مسئلة اذا قال المشتري للبائع بغير كذا قال البائع بعثك هذا هل يقطع البيع ام لا الجواب لا يقطع البيع
بذلك انما يقطع بان يقول للمشتري بعد ذلك فلتك واشترى لان ما ذكرناه مجمع على ثبوت العقد صحته وبطلانك ما خالفه ومن ادعى
ثبوته وصحته بغير ما ذكرناه مجمع عليه لا دليل له الا ان قال لا يقطع العقد على من يبيع ثوبا لا دليل له الا ان دفع قطعة من ثوبه او سقاها وقال لا يقطع
ما عا وبطلان فاعطاه هل يكون ذلك بيعا في الحقيقة ام لا الجواب لا يقطع البيع في الحقيقة لانه ليس فيه لباي لا يقول وانما هو باع لان العقد
حكم شرعي لا دليل له على ثبوت العقد فيه ما وعي من يبيع في ذلك لا دليل له الا ان باع ثوبا من ثوبه في الحقيقة لم يقطع البيع في الحقيقة
بفسخ البيع ام لا الجواب لا يفسخ العقد بذلك لان العقد قد ثبت وعلى من يدعي الفسخ في جميع المبيع او في بعضه لا بد له من دليل عليه مسئلة
اذا قال البائع لا يقطع هذا العقد بمائة او بالف فقال احدنا فلت نصفه بغير تعيين ويجوز ما تهل ببيع العقد ام لا الجواب لا يقطع العقد بغير
لان لا دليل له على صحة ثوبه في خصه هذا الثوب ايضا فان قوله لا يقطع البيع في الحقيقة لا يقطع البيع في الحقيقة لان الاصل صحة العقد اذ انما يقطع
ثوبا هل له رد هذا ام لا الجواب ليس له رد هذا لان الاصل صحة العقد اذ انما يقطع البيع في الحقيقة لا يقطع البيع في الحقيقة لان الاصل صحة العقد اذ انما يقطع
مملوكا فكان المملوك يؤول في الفراض بغير كذا ان اوكبه اهل له الحبس ام لا الجواب لا يقطع البيع في الحقيقة لان الاصل صحة العقد اذ انما يقطع
ام لا الجواب لا يقطع البيع لان الاصل صحة العقد على من يدعي على ان ذلك عيب يفسد الرد لا دليل له الا ان علم بان الغنا غير محرم وانما
الحق في ما صنعت واسنعه له وبطلان لا يوجب الرد مسئلة اذا اشترى مملوكا ثم قتله وعلم ان كان معبدا هل يوجب الرد الجواب لا يوجب
اذا كان ذلك العيب جبا لو كان لا الارض من ادعى سقوطه كان عليه الدليل لا دليل له الا ان الشرع عليه مسئلة اذا كان له مملوك نجح المملوك على غير ما
يؤله بغير رد من المبتاع هل يفسخ بغيره الجواب لا يفسخ في هذا الحبس فوجب له ان يبيع بغيره لا يبيع منه ما لا يملكه لان ذلك حق المحمي عليه
وان كانت فوجب له ان يفسخ بغيره لان رقبته سليمة من العبد انما يفسخ لان الارض لا يفسخ بغيره لان ذلك يفسد ومن ادعى بطلان
فعلية لا دليل له على ذلك مسئلة اذا اختلف البائع والمشتري في ثوبين فقال البائع بعثك بما تروى قال المشتري بحسنين مال الحكم في
ذلك الجواب ان كان المبيع قد تلف كان القول قول المشتري مع من يبيع وان كان سالما كان القول قول البائع مع من يبيع لان اجماع القاطنة
على ذلك انما قوله لا يقطع على المدعي الباطن على من انكر والمشتري مدعي عليه هو انكر لانها اختلفا على العقد وانما المال والمشتري
مخبر بذلك بل انما كان الثمن حشو والبائع مدعي عليه ما تروى فوجب له ان يكون القول قول المشتري وليس بان ما مشكك في ذلك مع ثوبه المبيع لان القول
قول البائع لا يفسخ لان ثوبه كانا وظاهر الخبر فلتنا بغيره لكن المروي عن الامم صاوا انفسه عليه ان القول قول البائع فلتنا وعلم ان اذا كان مع ثوبه المبيع
وما هو بالخلاف لا يفسخ بخلاف ما ذكرناه اخبارا اختلفت عليها مسئلة اذا باع انسان غير شيئا بشئ ثم ادعى ان الثمن في البائع لا دفع المبيع في
افضل الثمن وقال المشتري لا دفع الثمن حتى اقبض المبيع ما حكم في ذلك الجواب ان اجرى الامر بين المشتري والبائع على ثوبين جيب على الخا ان يبيع
البائع على من المبيع الى المشتري ويسلم اليه ثم باعوا المشتري بعد ذلك يذبح به الثمن الى البائع لان الثمن المسمى على المبيع فيجوز تسليمه الى البائع الثمن
عليه مسئلة اذا باع عبدا مطلقا فخرج خصما هل له الحبس ام لا الجواب لا يقطع البيع في الحقيقة لان الاصل صحة العقد اذ انما يقطع البيع في الحقيقة لان الاصل صحة العقد اذ انما يقطع
سلافة الاعضاء والاطراف والخض ليس كذلك فلم يفسخ الحبس كما ذكرناه مسئلة اذا ادعى عمر عبد في بذر بدوا فام البينة بان له اشترى
زينة فام زينة البينة انه له وان هو الذي اشترى او من عمر ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان البينة بينة الخارج وهو عمر لثوبهم البينة على المدعي
والباين على المدعي عليه المدعي عليه في ثوبه فان العبد يبيع مسئلة اذا اختلف البائع في ثوبين فقال المشتري بغيره ففقد العبد بمائة
وقال البائع بل هذا العبد بمائة ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان القول قول البائع مع من يبيع لثوبه اذا اختلف البائع في ثوبين فقال المشتري بغيره ففقد العبد بمائة
مسئلة اذا باع عبدا وعلم بعد ذلك انما دونه في الفداء وعليه ان يكون له خبا في رد ام لا الجواب ليس له خبا في ذلك لان دين الفداء
يكون في رقبته ولا يعلق رقبته ولا يبيع فيه انما يطالب اذا اعتق مملوك الا اذا كان كذلك لم يقطع البيع منه مضره وانما لم يقطع ذلك لان
فيه خبا مسئلة اذا اشترى انسان من ثوبين مملوكين ووجد باعيا غيبا عن احد ما ت هل يجوز له الرد والارض وما الحكم في ذلك الجواب لا يجوز
لرد الباطن اما الارض فانه يفسخ ذلك لان روجع ذلك لا يمكنه مسئلة اذا باع من غير شيئا ففقد منه ثم ادعى على المشتري فيما يضمنه رقبته وانكر
المشتري ذلك فاحكم الجواب اذا ادعى البائع ذلك كان القول قول المشتري مع من يبيع وكان على المدعي البينة لان المدعي عليه في رقبته مضره فافضل البينة

مسائل ابي حنيفة من جوابها

مثلا ان كانا جرحا لم ينفصلوا او جرحا لم ينفصلوا... مثل ان كانا جرحا لم ينفصلوا او جرحا لم ينفصلوا... مثل ان كانا جرحا لم ينفصلوا او جرحا لم ينفصلوا...

في قوله

بذلك

في قوله

مسائل لو كان الشركاء ألف

جزء يحصل منه فهو من الشريك مسئلة اذا كانت الارض فاعلى فقوم واذا وادوا منها اهل يجوز لهم ذلك لا الجواز لا يجوز ذلك لان القول
ولذلك جعلهم ولا يجوز لهم تهم جتوف عنهم والنفس فيها ياقتضهم مسئلة اذا كانت اثنان لثلاثة على ان يكون من احداهما جواز ومن الاخر
واسبق فيها على ان ما يرفع يكون بينهم هل يصح ذلك ام لا والحكم فيه الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان من شرط صحة الشركة اشتراك المال
وهذا المال لم يتطابق فصح الشركة فيه ولا يصح ايضا ان يكون لاجرة لان الاجرة فيها غير معلومة فاذا كان كذلك كان ذلك معاملة فاسدة
استيف السقا وبيع الماء وحصل السبق فيه بانه كان ذلك لثلاثة ورجع صتا المال الجمل والى اونه عليه باجره المثل مسئلة اذا اثنان غير بان
بعضا له صيدا فاصطاده بغيره لانه لم يكن من اصطاده او لم يكن الجواب هذا الصيد من اصطاده ودوا الامر لا لا تصرفه بغيره ولا يجوز
الماء المباح في ان يملكه بالحققة وفي الناس من غير البينة في ذلك الصحيح ما ذكرناه مسئلة اذا كان بين اثنين العادهم لكل واحد منهما
الفدان احدهما الاخر في النضر في المال على ان يكون لرجل بينهما نصفين هل يكون ذلك شركة في الجواز لا لا يكون ذلك شركة
ولا فاضا ايضا لان شرطه على نفسه لعل من ههنا امتنع ان يكون شركة ومن لم يشترط له جزء من لرجل فلها امتنع ان يكون فراضا وليس بغير ذلك
الا ان يكون ذلك فاضا لهما احدهما الاخر النضر فيا ويكون الرجح فيها له مسئلة اذا كان بين رجلين ثلث مائة وشركة بينهما الا حيا مائة
وللاخر اثنتان فاذن صاحب المائتين الاخر في النضر في المال على ان يكون الرجح بينهما نصفين وان يعمل هو اوجه مع هذا تكون الشركة صحيحة
ام لا الجواب هذه الشركة لا تصح لانهما شرطان التشارك في الرجح مع الفاضل في المال وهذا لا يجوز فان لم يشترط العمل على نفسه كانت هذه الشركة
شركة فراض يكون فاضا لهما على ما شأين له على ان يكون من رجح في نفسه لثلاث مائة سنة اسم يكون لهما حيا مائة منها اسمان الجواز ما له
ويكون له سدين بشرط صاحبا اثنين وهو سهم واحد ذلك لستس هوج ثلثي الرجح فيكون الرجح بينهما نصفين على هذا الوجه وليس فيه
معيانا ذكرناه اكثر من ان يكون هذه الشركة فراضا بما ل شائع مختلط بما ل فراض مسئلة اذا ادعى احد شركتي على صاحبها ان يرفع مائة
مثل ان يقول نصف في سهم وديار او خمسة او اقل من ذلك واكثر ويرى البينة ما الحكم فيه الجواب ادعى احد شركتي ان ذلك سهمك على
كان القول قول المدعى عليه بخلافه في سهم خمسة بن لك مع خمسة لانه بان والاصل انهم بخي وان على امانة وعلى المدعى البينة على ادعاء مسئلة
اذا ادعى احد الشريكين هلاك مال لشركته او بعضه انكره شريكه ذلك ما الحكم فيه الجواب لا قول قول المدعى هلاك المال مع خمسة لانه بان
اذا اشترى اربعة نفر فزاد ارض كانت الارض لواحد منهم والآخر الفدان والآخر البئر والآخر العمل واشترطوا ان يكون الزرع فيها بينهم هل
يصح هذه الشركة ام لا الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان الشركة انما تصح في الاموال التي تختلط ولا يثبت بعد الاختلاط وهي امية وان لم يكن
شركة صحيحة فلا يثبت الا لان مالهما واجرها جميعا ولو كان ولا هي لهما فاضا لانه لان المضاهية انما تصح على واسرعا لرجوع البعند المفاضلة والام
يكن صحيحة في شيء مما عده ناه كانت معاملة فاسدة واذا كانت كذلك كان الزرع لصاحب البئر لانه عاين ماله لانه في وادوا لهما الحياض
عليه جزء مثل ارضه وكذلك لصاحب الفدان الرجوع عليه بمثل الجزء فانه وللعامل ايضا الرجوع عليه بمثل الجزء عمله مسئلة هل يصح العمل
في الشركة اذا كان مشاعا من الغصنة لا يمتنع ان يخصص ذلك بان يبيع صاحبها الشري من النضر فيه وان لم يمتنع الشريك الاخر من النضر
في الباني بامسائل تتعلق بالوكالات مسئلة اذا ادعى الوصي الاتفاق على البينة ما الحكم فيه الجواب لا تحكم في ذلك لقول
قوله الوصي مع خمسة لانه يثبت عليه فيها اقامة البينة على سائر ما يقفون قليل كغيره مسئلة اذا ادعى الوصي تسليم المال الى البنيين
بلوجه وانكر البنيين ذلك ما الحكم فيه الجواب لا تحكم في ذلك لان القول لا قول البنيين مع خمسة على الوصي البينة على ما ادعاه من تسليم المال
لان للبنيين ان قالوا واشهدنا علمهم فامر بالاشهاد ولو كان الوصي مقبولا لقول لما امر بالاشهاد ولا طلق الرفع كما قال في رد الوديعة فالبني الذي
او من امانته وفقا هذه المسئلة المسئلة البينة ثمة انما هو من حيث ان تلك تقع على الوصي فانه البينة على جميع ما يقع في كمال
لان ذلك كبر بغير ان يذكر في حاله ون حال وليس يشك في هذه المسئلة لان تسليم المال في دفعه واحد لا يبعد فيه فانه البينة عليه
اذا ادعى الوكيل ثلث المال وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب لا تحكم في ذلك لان القول قول الوكيل مع خمسة اذا كان وكيل بغير جعل لانه من وقد
نلفظ امره باطنا وبغيره عليه فانه البينة على ذلك مسئلة اذا ادعى الوكيل تسليم المال لوكيله وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب
اذا ادعى الوكيل ذلك كان وكبلا بغير جعل كان القول قوله مع خمسة لانه يستلزم المال لمفعلة غير لا لمفعلة نفسه حتى في ذلك مجرى من تكرر رد
الوديعة على صاحبها وان كان هذا الوكيل كمالا بغير جعل كان القول قول الموكل لان الوكيل افضل لما لا لا تنفع بالجعل ويجري هذا مجرى من تكرر رد
ادعى رد الوهن على صاحبها فذكر في ذلك القول قول الوكيل الذي ذكرناه اقوى مسئلة اذا ادعى الخاكو او امينة تلف الامانة ما الحكم فيه
الجواب ان القول قوله مع يمينها لان ذلك قد يثبت عليها فانه البينة على مسئلة اذا ادعى الخاكو او امينة رد الامانة الى البنيين بعد بلوغه وانكر البنيين ذلك
ما الحكم فيه الجواب لا تحكم في ذلك لان القول قول البنيين مع يمينه عليها البينة لانها ادعيا ادعيا لا ادعيا انما نزل في ما بينهما وبينها ويجري هذا مجرى من تكرر رد

في الشركة اذا كان مشاعا من الغصنة لا يمتنع ان يخصص ذلك بان يبيع صاحبها الشريك من النضر فيه وان لم يمتنع الشريك الاخر من النضر

مسائل الأقران في الجوارح

فمنها الذي يدعى ملك هل يقع أم لا الجواب لا يقع ذلك لأن اليقين مع الشاهد لا يقبل في الواكالات مثل الوصية وإنما يقبل في الأموال ولا يقبل في الأنبياء الشاهد مع اليقين مثل ما ذكرناه ولا يقبل دليل عليه مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب فإم على ما ادعاه شافعه فشهدا أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله لا ادعاه لعل الحكم يستحق الواكالات الجواب لا يقع بحكمه لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته فثبت في الحال وكان وجوبه شهادته كعدمها فإني تراها ثابتة مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب شهد له بذلك شاهدان وحكم الحاكم لا يقبل ذلك لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته وكل شاهد له الواكالات لا يقبل الجواب لا يقع ذلك لأن الشاهد لا يقبل في الواكالات مثل الوصية وإنما يقبل في الأموال ولا يقبل في الأنبياء الشاهد مع اليقين مثل ما ذكرناه ولا يقبل دليل عليه مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب فإم على ما ادعاه شافعه فشهدا أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله لا ادعاه لعل الحكم يستحق الواكالات الجواب لا يقع بحكمه لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته فثبت في الحال وكان وجوبه شهادته كعدمها فإني تراها ثابتة مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب شهد له بذلك شاهدان وحكم الحاكم لا يقبل ذلك لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته وكل شاهد له الواكالات لا يقبل الجواب لا يقع ذلك لأن الشاهد لا يقبل في الواكالات مثل الوصية وإنما يقبل في الأموال ولا يقبل في الأنبياء الشاهد مع اليقين مثل ما ذكرناه ولا يقبل دليل عليه مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب فإم على ما ادعاه شافعه فشهدا أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله لا ادعاه لعل الحكم يستحق الواكالات الجواب لا يقع بحكمه لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته فثبت في الحال وكان وجوبه شهادته كعدمها فإني تراها ثابتة مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب شهد له بذلك شاهدان وحكم الحاكم لا يقبل ذلك لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته وكل شاهد له الواكالات لا يقبل الجواب لا يقع ذلك لأن الشاهد لا يقبل في الواكالات مثل الوصية وإنما يقبل في الأموال ولا يقبل في الأنبياء الشاهد مع اليقين مثل ما ذكرناه ولا يقبل دليل عليه مسئلة إذا ادعى أن من أكل من زبد الغائب فإم على ما ادعاه شافعه فشهدا أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله لا ادعاه لعل الحكم يستحق الواكالات الجواب لا يقع بحكمه لأن الشاهد الواحد لا يثبت له وكالاته فثبت في الحال وكان وجوبه شهادته كعدمها فإني تراها ثابتة

مسائل النكاح في رجل الفقه

بذلك كان عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
لا يبعد ان كان كذب نفسه في الافراد الاولة كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
بذبح اليها شيئا ام لا الجواب يجب عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
بواحدة بعد الزوجة او غيرها من الحكم في الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
عليه بنوع المهر مقدار ما يجلب من سهمه مسئلة المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
واحدة من الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
جاءه وسبقها وما اشبهت ذلك ضمنه ثم رده الى ملا صاحب مثل اعاده اليها الى الاصل او السبق اليه ولم يسلم ذلك الى صاحبه الا الى كبله
هل يلحق الضمان باعادة ذلك الى ملكه كما ذكرناه ام لا الجواب لا يبرئ ذلك من الضمان لان الضمان لا يغفل عنه وجوبه صا ذلك فليس هذا من الا
بشبهه له والى كبله وايضا فان الاصل شغل الذمة بالعلم به وبراءة من ذلك يغفل عنه دليل مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
الراكب لصاحبها انما عثر بها على ماله فلو كان صاحبها بل كرهها منه فالحكم في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
بينه وعلى صاحبها البينة لان رده على الركب فان حلفوا كماله اسقط الدعوى عن نفسه ان يحل عن الركب ردت على صاحبها فان حلفوا
له بالاجرة لان الركب مع النكول نمرة لقرار البينة وفي الناس من هرب من القول قول صاحبها مع بينة فان لم يحلف سقط حقه ويرد على
الراكب لم يبرئ مسئلة اذا استأجر انسان من غيره شيئا فاجره او عاره لآخر هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح جارة الطائفة ولا اعادتها فاما الركا
فان السبق لركبها لانها باعدها بعد الاجارة واما اعادتها فلانها اذا اذن صاحبها في الانتفاع بها على وجه مخصوص فليس له غيره ذلك مسئلة اذا ابرج
لا ضمان ان جارية قبل ان يعرضها للاستئجار بها ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان البضع لا يباع بالاسمعة وانما يبيع بعقد وفلك
فان هل يفتد كونه يجوز بلفظه لا باعه فلنا هذا وان كان غنما ذلك فالمراد به العلف في عري من العلف يصح مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
ارض لغيره واختلفا فقال صاحب الارض كرهها وقال الرابع بل عثر بها فالحكم في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
على صاحب الارض البينة لان رده على الركب فان حلفوا كماله اسقط الدعوى عن نفسه ان يحل عن الركب ردت على صاحبها فان حلفوا
اعرضها ما الحكم في ذلك الجواب انك لو بدلك كان عليه بنوع المسئلة بينهما اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
لان ادعاه ذلك بغير حق الضمان للغير في يوم الاجرة لراكبها بركوبها باسما على بن جلق بالوك بعث مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
في لودج ضمنها فاذا ردها الى جرها هل زال عنه بذلك الضمان ام لا الجواب لا يزول الضمان عن المودع بذلك لان المودع يضمن بالاعتقاد
اشتغلت منه بالضمان وزوال الضمان بردها الى المودع دون ردها على صاحبها او وكيله بغيره في ذلك دليل لا دليل مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
على المودع ان يكون لودجها مضمونه هل يصح ذلك ام لا الجواب ان شرط المودع ذلك كان الشرط باطلا ولا يثبت ضمانها بهذا الشرط طال
رسول تسليس على المودع فان لم يفسد ان لا خلاف فيما ذكرناه الا من العري وخلا عنه عده لا يستأجره الا في الاجماع مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
ان بما اقرها لان عليه حفظها واذا اساقطها فانه يحفظها في موضع لم يجز له العادة في تحفظها الوذيع من لان الطير ينجس بين الحوت فاذا اهلك كان
عليه ضمانها وايضا فقد ردها حفظها على الوجه الذي كرهت العادة بحفظ الوذيع عليه القول بجواز التسليم بغيره في حقتها الى دليل لا دليل ايضا
فان الطير ينجس بين الحوت والحفظ لا يحيط بغيره التسليم بان لم يحيط عليها بذلك فذلك هلكت لان عليه الضمان مسئلة اذا ابرج اخرها الحكم بين الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
اذا كان عند غيره حيويا ولم يدم بغيره الاطعامه هل يجب عليه اطعامه سفيما لا الجواب يجب عليه ذلك لان ما لم يدم بالاطعامه فانه لا ضمان له ان الجواب انك لو بدلك كان باطلا لان الزوج بينهما
من ذلك تلف اذا ادعى منعه من ذلك الى هذا كما كان الاضياف بغيره ان يتفق على ذلك ولان نفقة المودع عليها ليست ضابطا لغيره ببيع
على ذلك لودجها مسئلة اذا اودع عند غيره صنف فاعليه قفل ادره بان لا ينام عليه لانه يدره قفل اخر مع القفل الذي عليه ففعل ذلك وشيئا
منه هل يلزم ضمان ذلك ام لا الجواب ان فعل المودع ذلك وشيئا منه يجب عليه ضمان لان ارضا في الجزء اخر الركن ادنى للجزء عليه
وبالغ في ذلك فلو ابرج اخرها قوله اودعته دنيغ وادعته في قاعه ادره فوضعتها في بيت واعطى عليها باية جعل عليه ففعل في
ان لا ضمان عليه لو هلكت مسئلة اذا اودع حنطة او شعيرا او داهم ودنا به بخلها انما لا يبرئ منه مثل ان خلط الحنطة بحنطة والشعير
بشعير الداهم والنا به بدهم ودنا به بخلها هل عليه ضمانها ام لا الجواب لا يبرئ من الضمان لان ذمته في ما شغل عليه ضمانها لانه
تعد في ما بخلها انما لا يبرئ منه ولا يمكن هذا لما لا يضمن منه مسئلة اذا اودع عند غيره داهم فافعه لودج من ذلك الضمان ومن

مسائل العائدية خوارزمي

كانها ما عودنا هل يردول عنه الفهمان ام لا الجواب لا ول عنه الفهمان لان ذمته قد تشكك به في حال تشاقي لئلا يغير خلاف ذواله ورد
العودن الى مكانه ينشئ في الابل لا دليل مسئلة اذا كانت الوديعه عند الفان وادقاها اثنان فقال الموضع لئلا علمنا جديا بغيره
كل واحد منهما انه قائم بذلك هل يجب عليه بين واحد لا يعلم لانهما هما لكل واحد بين الجواب ليس بلز غيبه بين واحد بانه لا يعلم
لا يراه في ضمنه في الممان انه لا يعلم انها صاحبا ولا وجهه بين اخرى ولان الاصل برائة الذمة واجاب بين اخر وينشئ في ضمنه الى دليل
ولا دليل مسئلة اذا حلف الموضع واخرج الوديعه منه وبذلك كل واحد من المدعين في الممان بانه لا مال له في ذلك الجواب اذا كان له
على ذلك استعملنا الفقه بانه ما يخرج اسمه سلكا له ويقسم بينهما اضعافا مسئلة اذا اودع وديعه في شئ مشكوك او كسر مخوم ففطح الموضع
الجحط او كسر الختم او غرق الكيس والشك يلزمه الضمان ام لا الجواب ليس بلز ضمان جميع الوديعه لانهما يغفلان قد شاك اخر وان كان الخويفي
قويا لتقدم بلز غير الارش لما تضمن من خرقه الكيس والشك ان كان تحت الشك كان عليه ضمان جميع الوديعه سواء اخذها او لم يأخذها
مسئلة اذا اودع عند غيره وديعه عن غيره وشك ان ينال منه من يد ذابته واداهم او يكون في صلبه او ما جرى مجرى ذلك فاخذ الموضع منها
دينارا او درهما هل يلزمه الجميع ام لا الجواب ليس بلز ضمان ما اخذ دون غيره في الدنيا ولا في ذلك له خربا بل هو على ما كان
عليه هذا بلز ضمانه مسئلة اذا كان الموضع لا يلزمه ضمان الوديعه في نهج لا حربي ولا غريب ولا ما يجري مجرى ذلك في الفول فبان هلك
وادعى هو وهما كما يشك كان من ذلك هل يقبل قوله فيما ادعاه من ذلك ام لا الجواب لا يقبل قوله بل يلزمه افاضة اليقينة على هلاكها اذ
لان الوجوه التي ادعى هلاك الوديعه بها لا يخفى ويمكن افاضة اليقينة عليها او كلها لا يخفى يمكن عليه اليقينة بلز افاضة اليقينة عليها انما يكون
الفول قوله مع يمينه في الموضع الذي نعتد عليه فافضة اليقينة مثل ان يدعى انه غصب لك او سرقا وتلف من يد مسئلة اذا كان عند
فادعى دها على صاحبا وانكر صاحبا ذلك فما الحكم في ذلك الجواب الفول قوله الموضع مع يمينه لانهما بينه **باب مسائل في بيع**
مسئلة اذا اشترى على ما الفاضل جازا لا تسري الى نفسه هل يسوي هو وحط الخطاب والوبال وما جرى مجرى ذلك في رثا العبد ام لا
الجواب الحاران في ذلك سواء وليس حط الفاضل في ذلك على جماعة لان الاصل برائة الذمة والفعل لك ذكرناه منفي على الرقبة على
من يدعي الزيادة على ذلك لا دليل مسئلة اذا غطت اثنان جازا لغيره فزاد في يد بعضه او يمين وتعلم من واراد ان يدرك ثمنه اذهب لك في
يد مثل ان يكون بينك التسعة والفران او فزت بعد الفان حتى عادرت على فاكنت عليه فالتصيب هل عليه ضمان ذلك ام لا الجواب لا
الخاصة في هذه الزيادة لا تهاج في يد مضمونه وادان الذي في يد كان عليه ايضا مسئلة اذا غصب جازا فاسقط او حاطا فتملك
عند نقص ذلك من ثمنها هل عليه ضمان ذلك ام لا الجواب عليه ضمان ما نقص لان ذلك قد عند مضمونا كما قلنا في مسئلة المقتد على هذه
المسئلة سواء استعملنا غصبا في رتسا وما تروى من ضمانات في الفان وعلقت الفان او صغرة ضمانات في الفان ما الذي يجب عليه الجواب
الذي يجب على الخاصية في مال الكما مع الفان شمس مائة لان ذلك ينادى ان يضمن كل واحد منها على الاقل فاذ اجبنا فاضنا مسئلة اذا
غصبا ربه سبته فيهما الفطر سبهما مائة فزنت وحسنت ضمانات في الفان من يضمن من فبهما شئ ما الذي يجب عليه الجواب الذي يجب عليه
وعفا الى مال الكما على ما في عليه لا يلزمه غير ذلك لانه لم يضمن فبهما شئ لانه يضمن ذلك مسئلة اذا غصبا ربه فبهما الف ففنت ففانت الى مائة
ثم فزنت ضمانات في الف مال الواجب عليه الجواب عليه دها الى مال الكما جازا ولا يلزمه غير ذلك لانه لم يضمن فبهما ما لم يضمن فبهما
كما قلنا في المسئلة المقتد له مسئلة اذا غصب ملوكا في مائة ففنت فاضنا في الفان ما الحكم في الجواب عليه دها الى مال الكما ورتبه معه
فيما يخصه لان ضمانه مسئلة اذا غصبا ربه بركا او ثوبا او قطعا وانت بولد ما الحكم في ذلك الجواب ليس بلز ضمانها جازا لانها
مثل ان يكونا في بيع عمك بالاسلام او لعمد هما غرضا بالاسلام ويعقدان الملك بالغصب فلا احد عليهما الفول لئلا ادركا بالثبوت لهما
واجب على الواح لا نه وجب لهما فان كانت بركا كان عليه عشر فبهما وان كان ثوبا لم يلقه عشر بلز عليه جرة مثلا او من وقت الفضي الى وقت
الرد لان المنافع يضمن بالغصب ما الولد يلقوا الواح لا نه احدهما بوطي مشبهه فيكون لولد اخر او اذ اوضعته كان عليه ما نقصت بالوضع
لانها مضمونه بالان الخاصية ولان سبب التقصير منه فله ضمان ذلك اذا اوضعته كان عليه في شئ وقت التقويم يوم يسقط فيه جازا لانه الوقت
الذي حال بين التسديد بين الضمير لانه قبل ذلك اتمك الضمير وان وضعته ميبا لم يكن عليه ضمانا لانه لا يعلم جازا في هذا ولا نه ما حال بينه وبين
سببه في وقت الضمير وان كانا عالمين بالخروج كان عليهما الحد لان ذلك فبهما زمانا فان كانت بركا كان عليه عشر فبهما وهو ارش البكارة لانه
الفصل جرة او عليه جرة مثلا من وقت الفضي الى وقت الرد وان اكرهها كان عليه ليلان المكروهة بها المهر عند وان فا وعلمه لم يكن لها امر لهما
وابنه وان حملت وانت بولد لم يكن لك سب لانهما لغير الفول لئلا ولغاها مجرى لانها حملت من تا واذا اوضعته لولد كان عليه ما نقصت بالولادة
وان وضعته حيا كان ملوكا مضمونا في يد مضمونا وان كان فامارده وان كان فالفان كان عليه في شئ وان كانت هي جازا بالخير وهو جازا

الاشتباه المسئلة في بيع

اكثر ما كان من وقت
بينة الوقت في وقت القلب
ولن وقتها في الممان
فبهما

مسائل لعصب جوف الفم

واكرهنا ما الحكم فيه كما لو كانا جاهلين وقد نعلم ذلك ان نأخذ من الحكم فيه كما حكم في كونها جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 كانت جائز وهو عالم فالحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 الحكم في ذلك الجواب ان الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 فيه عليه كذا ما كانت في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 كانا جاهلين في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 عليه كذا ما كانت في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 اما ان الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 ودفعه الخلف اليه في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 ما الذي يجب عليه من ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 منكر والفعل قولهم على ما بيننا من ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 بل غصبنا ثوبا ما الحكم في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 وهو الثوب هو بكماله ادعى عليه الجواب في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 ما كانا جاهلين في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 مع ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 فيه الجواب في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 واحتج به في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 بالنظر في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 ثوبا وعقدنا ما وضع الثوب في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 من غير الثوب وان اراد اذله على ما هو عليه كان له ذلك لا يرضى به فنفى وان لم ينفى فان اعتبر الثوب فلم يجر ولم ينفى مثل ان يكون
 فيه الثوب عشر وفيه الثوب عشر وكان الثوب في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 خمسة عشر فله ثمانية لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 لا اعتبار في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 المتعارفة في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 الواحا ما الذي يجب عليه في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 عليه الارش لنفسي ان لم ينفى لم يكن عليه شيء واذا ارادنا ان نفى كان لنا الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 للمطالبة الا انها لو ادعى الجواب في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 ويطلب بذلك من ثمنها وان غلبت الخصم كان له ذلك لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 طالب الغاصب لم يكن له ربح على الداعي شيئا لان الداعي انما ادعى له وان طالب الداعي كان له الداعي مطالبة الغاصب لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 كانت بينه وبينه عتبه في ذلك الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 منه وان كان الاكل له غير ما كان لنا الحكم فيها لو كانا جاهلين الا انه لا يفسد حكمها ولو لم يكن
 كان له ذلك لا يفسد حكمها ولو لم يكن

مسائل الشيخ محمد بن جعفر الفقيه

الام مع استحقاق الاب السادس يصح اجماع ذلك لان الاب يتماثل في السدس مع وجوه الاولاد والكلالة لا يصح اجماعها في الميراث مع الاولاد
 مسئلة هل يصح اجماع النصف مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك لان هذه المسئلة تقول والعول باطل عندنا والعول واجب باخذ من
 النصف هو الزوج النصف باخذها الاخوان او ما زاد عليها من الاب الام ومن الاب الباقي والنصف باخذ من يكون فرضا لمثل فلان
 فرضت وجوهها مع الاخوان الذين ذكرناهم لما صح اجماع ذلك لان المسئلة يكون قد عالج ذلك لان البتة اخذوا الميراث من الاخوان والاخوان
 اخذوا من كل ذلك فانوا مسئلة هل يصح اجماع النصف مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان مجتمع اثنان او اكثرهما من كلالة الام مع زوج
 فيكون للزوج فرضته هو النصف لا الثلثين او ما زاد عليها من هذه الكلالة فرضه الثلث الباقي يرد عليهم وذا الزوج ومثل ان يجمع اب
 وام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث مع عكس محجبا والباقي للاب مثل ان يجمع اخ من قبل الاب الام ومن قبل الاب مع اثنان
 او ما زاد عليها من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب الام ومن قبل الاب مع اثنان
 من كلالة الام الثلث بالقطعة والباقي يرد على الاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث
 والباقي يرد على الام مسئلة هل يصح اجماع النصف مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون للزوج النصف للام
 السدس مع وجوه محجبا من الاخوة والاخوان والباقي للاب مثل ان يجمع واحد من كلالة الام مع زوج فيكون لهذا الواحد السدس بالقطعة
 وللزوج النصف الباقي يرد على الواحد من هذه الكلالة ومثل ان يجمع اخن الاب ام واب مع واحد من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب
 والام ومن قبل الاب النصف وللواحد من كلالة الام السدس يرد الباقي على من كان من قبل الاب الام ومن قبل الاب
 الزوج مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع البنات او ما زاد عليها من البنات مع زوج فيكون للبنات او البنات الثلثان وللزوج
 الزوج والباقي يرد على البنات او البنات مثل ان يجمع البنات او ما زاد عليها من البنات مع زوج فيكون للبنات او البنات الثلثان وللزوج
 المذكوران الثلثان ويكون للزوج الربع مسئلة هل يصح اجماع الربع مع الثلث الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون
 للزوج الربع وللأم الثلث الباقي للاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج الربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع اثنان
 او ما زاد عليها من كلالة الام فيكون للزوج الربع وللأختين او ما زاد عليها من هذه الكلالة الثلث والباقي يرد على من كان من هذه الكلالة
 مسئلة هل يصح اجماع الربع مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام واحد منهما مع ولدا واكثر من الاولاد وزوج فيكون لكل واحد منهما
 السدس الاكفر احدهما كان له السدس وللزوج الربع والباقي للاولاد وكانوا ذكورا وذكورا وانما انا ان كانا بنتا واحدة كان للاب الام السدس
 وللزوج الربع والباقي يرد على البنت والابوين واحد منهما ومثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون للام السدس مع وجوه محجبا من الاخوة والاخوان
 وللزوج الربع والباقي للاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج الربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع واحد من كلالة
 الام مع زوج فيكون للزوج الربع وللواحد المذكور السدس الباقي يرد عليهم وللزوج النصف مع زوجة فيكون للزوج النصف مع زوجة فيكون
 يصح ذلك لان يجمع البنات او اكثرهن من البنات مع زوجة فيكون للزوج النصف والباقي يرد على البنات مسئلة هل يصح اجماع
 الثلث مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان الثلثين اما يستحق مع وجوه الاولاد ومع وجوه البنات استحقاق الثلث لان ان فرضت استحقاقا في
 فذلك لا يكون لامع عدا الاولاد وكذلك ان فرضت استحقاقا لهما مع عكس محجبا من الاخوة والاخوان وان فرضت استحقاقا لابن او ما زاد
 عليها من كلالة الام فذلك لا يصح لامع عدا الاولاد مسئلة هل يصح اجماع الثلث مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام
 او احدهما مع الولد او ولد الولد زوجة فيكون لاحد الابوين السدس وللزوج النصف والباقي للاولاد ذكورا وذكورا وانما ان كان ذلك ان كان
 انا ان كان ذلك ان كان واحدا الفرض كان لها النصف بالقطعة وللزوج النصف ولكل واحد من الابوين السدس الباقي يرد على البنت والابوين
 واحدهما مسئلة هل يصح من الارث شيء ام لا الجواب لا يصح من الارث شيء من الارث الكفر والوق والقتل عدا بغير استحقاق مسئلة اذا مات انسان وخلف ابن بنت
 وبنت ابن ما الذي يستحق كل واحد منهما من الميراث الجواب الثلث فيحفه ابن البنت الثلث لابن الثلثان لان كل واحد منهما باخذ منهما
 من ينفرت به والدة ينفرت بابن البنت ماله ينفرت بابن البنت لان ابوين ابوها فلذلك اذا اجتمع مع اخيهما البنت يكون ابوها الثلث له
 الثلثان مسئلة بغيرها وان اجتمع معهما زوج او زوجة كيف ينسحق الميراث الجواب اذا اجتمع معهما زوج او زوجة كان للزوج الربع
 او للزوجة الثلث وللبنت الابن ثلث الباقي لابن البنت ثلث الباقي وكذلك الباقي اذا اجتمع الزوجة الثلث مسئلة اذا مات انسان خلف بنت
 بنت وبنتي بنتي كيف يستحقان الميراث الجواب الثلث خلف بنت كان لها فرضتها هو النصف الباقي يرد عليها فان كان الخلف بنتي
 بنتين كان هما فرض من ينفرتان به هو الثلثان مسئلة بغيرها اذا اجتمع بنت البنت وبنتي البنتين زوج او زوجة كيف يكون الحكم فيهم
 في الميراث الجواب اذا اجتمع الزوج والزوجة بنت البنت كان لفرضه الربع وان كان زوجا والثلث ان كانت زوجة فللبنت النصف

مسائل البصائر في معرفة الفرق

[illegible]

كتاب النكاح

باجل النكاح قد دخلت على الرضا بنسبهم نفسها الى الزوج قبل قبضه فليس لها الاضلاع حتى تقبض الصداق وكل ان كان قد خل بها او لم يخل بها
 كان لها ذلك فان كان ولها لم يكن لها الاضلاع وهذا المظالم لم يرد في ذكر ان لها الاضلاع فبها البتة وهو الاقوى **مسألة** اذا وطئ الزوج
 زوجته فاضاها ثم ارجعها بعد ذلك هل يجوز له جماعها ام لا **الجواب** ان كان الموضع قد ازيل بعد الاضلاع وبركان له جماعها وليس لها منه
 وان لم يكن اندمل لم يجز له جماعها وكان لها منه الى ان تشد في غير لانه لو يكن من ذلك لم يضمن على الموضع الثلث وان لم يضمن كان الموضع
 وفيه **مسألة** المسئلة بينهما واختلفا فقال الرجل قد اندمل الموضع وبر ولا خوف عليه قال له المرأة لم يندمل الموضع وانما اخذت الفجرنا المحرم في
الجواب ان اختلفا على الوجه المذكور كان القول قولها مع بينهما فبها ذكره لانها لا تسبيل الى افاضة البتة عليه **مسألة** هل يجوز للرجل ان يزوج
 المرأة على ان يكون صداقها عنقه باها ام لا **الجواب** يجوز ذلك اذا كان غرضها ما هو ينفق الاب عليها عقيب العقد لانها ملكة بالعقد **مسألة**
 اذا كانت المرأة تتجوز عليها وتزوجها الرجل صداق هو ابوها وقبلها ذلك هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان الولي لما يقرب منها الولي
 عليه فيه منقعه وهذا لا يقع لها فيه فلا يصح الصداق **مسألة** اذا اصدقها الزوج ابوها وكان ولها ابوها وقبل ابوها ذلك هل يصح ذلك ام لا **الجواب**
 لا يرد بين هذه المسئلة وبين المسئلة لانها ان يكون الولي ابوها او غيره والقول فيها واحد **مسألة** اذا اصدق الرجل المرأة ثاين فاكسر
 الواحد منها وطلها قبل دخوله بها وكان للثاني قبل الدخول بها الزوج عليها نصف الصداق انما يشترط جميع عليها في ذلك **الجواب** ان كان كل
 جميع عليها بنصف فبها المخرج ونصف فبها المكسولان جميعا هو الصداق ولها الزوج عليها بنصف الصداق انما يشترط جميع عليها في ذلك **الجواب** ان كان كل
 على انها **مسألة** فظهرت كافر كما تبين وعندها تبين هل يجوز العقد ام لا **الجواب** ان كان لا يرد على ما ذكر كان العقد باطلا لان نكاح الكفار عندنا
 باطل **مسألة** اذا تزوج اربعة نساء فمضى منهن واحد منهن ولم ينعزلها في منهن هل يكون لها خياري في المظام مع غيرها فله وهل يصح له اهل
 ام لا **الجواب** ليس له خياري في ذلك ولا يضرب له اهل لان العقد صحيح ثابت بالانفاذ ونحوها ينفسخ في حصة كل قبل ولا دليل عليه **مسألة**
 اذا تزوج الرجل امرأة ثم تزوج غيرها بعد العقد في العلانية بهما اخرها لثالث الاول ما لا يبرهن بهما وفا الصحيح منها **الجواب** العقد الصحيح هو الرضا
 الاول هو العقد الاول لان العقد في السر لان العقد المهر فثبت في الثاني ليس بقيد صحيح لطلان عقد ما ينفسخ في النكاح واذا كان هذا العقد
 باطلا فالمراد بالمراد على عدم انفسخ في النكاح وان كان هذا العقد باطلا فالمراد بالمراد برك **مسألة** اذا اختلف الزوج والمرأة في فضل المهر فقال
 هذا فضلك صدقك فالتكلم له فافضه فالحكم في ذلك **الجواب** اذا اختلفا كان القول قولها مع بينهما القبول ورسو الله البتة على المدعي و
 البين على المدعي عليه الزوج معترف بالمهر فمضى لانها قد افضت فبها البتة وان لم يكن له بينة كان عليها الجاهن كذا قد تناه **مسألة** اذا اصدقها
 ما تروى دفع اليها ما تروى ثم اختلفا فقال الزوج قلت خديها هبه وقالت هديت وقال الزوج بل قلت خديها صدقا فالحكم في ذلك **الجواب** ان
 اختلفا كان القول قول الزوج مع بينهما لانها بينة لانها متفقان على ان المائة ملك الزوج واختلفا في صدقها انما لها اليه ما كان القول
 قول المالك وعلى من يدعي ثقلها اليه بسبب البينة فاما لم يكن بينة كان القول قوله على ما قد تناه **مسألة** اذا اصدقها مملوكا او نصفه
 له المملوك او النصف المذكور وطلها قبل دخوله بها هل يصح له الرجوع عليها في ذلك ام لا **الجواب** ان اطلها قبل الدخول بها كان للزوج
 عليها بالنصف مما اصدقها فان كان المملوك كان نصفه وان كان نصف المملوك كان نصفه وهو الرجوع لان الله استخس في النكاح ونصفه فقد
 وهبه فاذا وهبه فقد قبضه واذا كانت وابها فافضه وطلها قبل دخوله بها كان عليها الرجوع بما قبضه **باب مسائل تتعلق بالخلع**
مسألة اذا اصدقها ما تروى ثم خالها قبل دخوله بها فهل ينفق جميع الصداق او نصفه **الجواب** اذا خالها كما ذكر في المسئلة سقط جميع الصداق
 على ما تبين وذلك لان الخلع عندنا لا يكون الاطلافا واذا كان كل كان لطلها قبل دخوله بها واذا كان مطلقا كان له الرجوع في الصداق
 واذا وجع عليها من ذلك استغفرها الصنف اذا استغفرها الصنف سقط الخلع فلم يكن لها فيه وبان ذلك سقوط الخلع **مسألة** اذا اختلفا واختلفا
 في النكاح والنفق كمال الجهر كمال في ذلك **الجواب** ان اختلفا في ذلك كان القول قول الزوج مع بينهما القبول ورسو الله البتة على المدعي
 واليهين على المدعي عليه الزوج فبها هو المدعي لا يندعي فالتكلم الزوج فكان عليها البينة فاما لم يكن بينة كان القول قول الزوج كما قد تناه
مسألة اذا اختلفا على الشرع مثل ان يقول الزوج ان اعطيني كذا فانت طالق هل يصح الخلع على ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان الخلع عندنا
 طلاق ولا يقع عندنا بشرط **مسألة** اذا كان عند جارية زوجها طلاق فقال لزوجته خالني على هذه الجارية هل يقع الخلع والطلاق ام
الجواب لا يصح الخلع ولا يقع الطلاق بذلك لان العوض الذي هو الحبل مجزوء والمجزوء لا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق والبول بهما لشرط وقوع الطلاق
 لا يصح لان الاصل بثبوت العقد بانه الزمة وعلى من يدعي خلاف ذلك الدليل ولا دليل عليه **مسألة** اذا اختلف الزوج في مرضها باكثر من مرتين
 هل يصح ذلك ام لا فان صح قبل يكون ذلك من صلبها ام لا **الجواب** الخلع بما ذكر في هذه المسئلة يصح لان المرض لا يطل الخلع عنها المثل او اكثر
 منه ويكون ذلك من صلبها لها لولها حتى فلا جناح عليها فيما اختلفت به ولم ينفق بين حال المرض وغيره فوجب خلعها على غيرها الا ان يدل الدليل

مسائل تتعلق
 بهما

مسائل الخلافة من جواب المسئلة

[illegible]

مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَمَا كُنَّا بِمُعْجِزِينَ

[illegible]

مسائل از روضه انوار الفقه

[illegible]

وَأَرْضُهُمْ أَعْمَدٌ
فَاللَّهُمَّ فِي ذَلِكَ الْجَوَابِ
إِذَا أَرْضُهُمْ أَعْمَدٌ بِمَنْزِلَةِ
الْكَلْبِ وَفِي تَجْرِيدِ الْوَقْفِ
لَا يَنْتَاجُ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ
بِشْبَاحٍ

مسائل لغوی
از دکتر کاتب

[illegible]

مسائل الفصاح من غير الفقه

مسئلة ان الانسان ينجي عليه بقطع يده فتنقطع يده ويؤذي الجاني ثم سرق القطع الى الجاني ثم سرق القطع الى الجاني...
مسئلة ان الانسان ينجي عليه بقطع يده فتنقطع يده ويؤذي الجاني ثم سرق القطع الى الجاني ثم سرق القطع الى الجاني...
مسئلة ان الانسان ينجي عليه بقطع يده فتنقطع يده ويؤذي الجاني ثم سرق القطع الى الجاني ثم سرق القطع الى الجاني...

لا يجازي

وهل ينفع الفضا حتى يزل ذلك الام

لا ينفطس صخر او خرد فان كان الكسفة صلبا او غلغل العقل

وكذا ان كان الانسان ينجي عليه بقطع يده فتنقطع يده ويؤذي الجاني ثم سرق القطع الى الجاني ثم سرق القطع الى الجاني...

في ان يكون عليه الضمان والقرن بين المسلمين ان هذا الاعتراف

انما ينفذ في بيوتها انما ينفذ في بيوتها

مسائل و قصص از جن و انس

[illegible]

مسائل الجواب في الفقه

ما الحكم في ذلك الجواب المقتضى في ذلك قوله مع يمينه لان الاصل برائة الذمة وعليها البيعة لان ذلك مما يتعدى واقعة فيها ادعته مسئلة
المسئلة واعزها لضرب والاستقاط واختلغا فقال سقطت من ضربك وقال له وبل كان الاستقاط من غير ذلك ما الحكم في الجواب اذا كانا
اسقطت الجمين عقيب لضرب كان المقول قولها وكان عليه لثمان لانا لظان الجمين سقطت من ضربك وكلنا القول فيه اذا كان الاستقاط بعدا
ويثبت لها بينه ما هنا لم يكن قول عليه متا لانه عن الضرب حتى سقط وان لم يكن لها بذلك بيعة كان القول قوله مع يمينه لا يمتثلان يكون
الاستقاط من الضرب من غير والاصل برائة الذمة مسئلة اذا اسقطت لمره الجمين فقال لثاوت له الجاني من يمينه فليعلم ان الذمة
الجاني لم تستهل فليس عليه الا يمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما اختلفا كما ذكرنا كان القول قول الجاني مع يمينه لان الاصل انه استهل الاصل
برائة الذمة مسئلة المسئلة واختلفا كك ثم اقام الجاني البيعة على ان يخرج ميتا واقام الثاوت على انه استهل الى البيتين يقدم وعلى يمينها
يقول الجواب انما اختلفا كك كان المقدم والمقول عليه بيعة الثاوت لانهما تفهمتا في اذمة مخيفت على بيعة الجاني ويجري ذلك مجرى من مات
خلفه لدين واحد ما سلم والاخر بغيره فان بيعة المسلم هي القول عليها لانهما تفهمتا في اذمة وهي جدوة اسلام منه مسئلة اذا ادعى
على اخر بانه قتل له وليا وان له بذلك شاهداً ليل احضر الشاهد شهدا احدهما بانه قتل له والآخر بانه قتل عشرين شهيدا لواحده
بانه قتل مجرى شهيدا لآخر بانه قتل بيف هل يثبت بذلك القتل ام لا الجواب لا يثبت بذلك القتل لان هذه الشهادة لم تكمل على فعل واحد لا قتل
بكرة غير قتل عشرين وقته بالحجر غير قتل باليف مسئلة اذا كان الانسان ملغفا بكساء او اذا واد ما جرى مجرى ذلك شهيد شاهداً على اخر بانه
ضربه فقطعه بضعين ولم يثبت في وقت ضربه بانه كان حيا ثم اختلف فيه الجاني فقال الولي كان حيا في وقت ضربه له وقد قتل وقال الجاني
ما كان حيا في ذلك الوقت ما الحكم في ذلك الجواب انما كان الامر في المسئلة على ما ذكرنا واختلف الولي الجاني على الوجه المذكور وكان القول
قول الجاني مع يمينه لان الاصل برائة الذمة مسئلة اذا ادعى انسان على غيره بانه جرحه قطع يده او رجله واقام المدعي شاهداً في الخوا
عاه بذلك هل يقبل شهادتهما في ذلك ام لا الجواب ان كان هذا الشاهد شاهداً بذلك بعد ان دنا الى الحج فثبت شهادتهما وحكم للشهود
له لان شهادته الاخ لا خيسه مقبولة وهذه الشهادة ليس فيها بغير نفع ولا دفع ضرر وان كانت شهادتهما قبل ان دنا لم تقبل لانهما متهمان كان الحج
قد يصير بعضا بغير اليد على القائل يستحقها الشاهد باب مسائل شغل بالحدود مسئلة اذا ادعى الرجل امرأة وحضره بيعة
من الشهود فشهد منهم اثنان ان الرجل اكهما وشهدا ثثان بانه طاعته هل يجب عليهما او على احدهما اعدام الجواب ليس على المرء احد ان
الشهادة بالزنى في حقها لم يكمل اما الرجل فعليه الحد لان الشهادة في حقها بالزنى قد كملت لان الزنى في الحالين فان مسئلة اذا حضر بغير شهود
فشهدوا بالزنى ثم ما قولوا ادعوا بقتل ان يحكم الحاكم في ذلك هل يجوز له الحكم بشهادتهم وبقية الحدام ام لا الجواب لا يجوز له ذلك لان البيعة في
تجب ان يثبت بحجره فان كان تابو الجحد جاز له الحكم بشهادتهم واقامه الحد على الله عليه مسئلة اذا شهد اربعة على رجل الزنا وادعوا منهم
واحد هل عليهم وعلى احد منهم حرام ام لا الجواب على الثلاثة الحد فانه لو كان عليهم الحد الاول قوى اما الرابع فعليه الحد لانه اما ان يقول
بغيره اذا اخطأ وهو على الحالين جميعا فان فوجب ذلك عليه على كل حال مسئلة اذا وجد في اثنان شهادتين على صاحب لثاوت
قتله لاجل انه وجد بيمينه بيمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما كان مع صاحب لثاوت بينه شهيد واحد ما ادعاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينه
بذلك كان القول قوله في المقول وبقتل لثاوت فقال ثثان موضعاً ودخلوا واحد منهما فاخذوا السيف ووضعوا في القصب
واخذوا الخارج هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما ما اخرج السيف من كمال الخنزير فقتل
ان يضعها الداخل في القصب بيمينه بيمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما كان مع صاحب لثاوت بينه شهيد واحد ما ادعاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينه
اخرج شهادتهما هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع عليهما ولا على احدهما لثاوت ما قد مناه من ان لم يتكامل الخراج ذلك من الحد فمسئلة
اذا ثبت لثاوت موضعاً وشهدا لثاوت بيمينه بيمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما كان مع صاحب لثاوت بينه شهيد واحد ما ادعاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينه
من الخنزير وان كان بالزنا لا يثبت في جواب لقطع عليه بين ان يجزبه بالزنا وبغيره مسئلة اذا ثبت لثاوت موضعاً وكان في الموضع ماء
خارج موضع القضا على الماء وجري الماء به فخرج من المكان ثم خرج هو فاخذ هل عليه قطع ام لا الجواب لا قطع له لان موضع الماء على الماء قد
اخرج به لانه لو كان بين ان يخرج فلان بالزنا لا يثبت في جواب لقطع عليه بين ان يجزبه بالزنا وبغيره مسئلة اذا ثبت لثاوت موضعاً وكان في الموضع ماء
عليه لقطع لا يرفع له ذلك كانه قد اخرجها بيمينه بيمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما كان مع صاحب لثاوت بينه شهيد واحد ما ادعاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينه
حد فوجب له شاة يمينه بيمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما كان مع صاحب لثاوت بينه شهيد واحد ما ادعاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينه
ليس عليه قطع لانه ما يجب لقطع عليه باخراج القضا المذكور من الخنزير واذا كانت قيمة هذه الشاة قد نقصت بل بجهلها في يخرجها ويقتلها
القضا بل يخرجها ويقتلها من القضا وذلك مما لا يجب لقطع مسئلة اذا ثبت لثاوت حد فوجب له شاة يمينه بيمينه ما الحكم في ذلك الجواب انما كان مع صاحب لثاوت بينه شهيد واحد ما ادعاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينه

مسائل الشهادتين والدعاء واليمين

دفع اليه من يمينته وخرج من دينا واخر ويكفي ذلك القضاء هل يجب عليه القطع ام لا **الجواب** عليه القطع لا نه قد اخرج نضا با من حوزتهكم هو دلهم بتك غير مسئلة ان سرق انسان ما يجب عليه فيه القطع ولكنه قبل ان يقطع وقبل ان يحكم الحاكم به هل يجب عليه لقطع ام لا **الجواب** هذا لا يقطع لان وجوب القطع سقط عنه بل وجوبه لقطع لا نه له لكن لا نه لما ملك ذلك لم يكن مطالبا **مسئلة** ان اعطيت انسان لغيرة ما لا يجزله به حوزة فغلب الحوزة واخذ ما اهل عليه لقطع ام لا **الجواب** ان كان المعصية اخذ عين ما له بغيرة فانه عليه لم يكن عليه قطع لان الانسان اخذ حقه وانما عليه لان يكون ودعية وهذا ليس بدعية وان كان اخذ مع ما له شيئا من مال الغالب لم يكن تميزا فلا قطع عليه لان مال مشترك ولا قطع في مال مشترك وان كان مال الغاصب تميزا وهو اقل من مضاي فلا قطع عليه لان ما سرق نضا با يقطع القطع وان كان نضا با كان عليه لقطع لا نه لا سرق ذلك مع مال نفسه كان الظاهر نفي للسرقة **مسئلة** ان وجد رجل مع امرأة فادعى انه زوجها وانكرت هي حلفت على ذلك هل يجب على الرجل عدم **الجواب** لا يجب عليه عدم لان ذلك يشبهه في سقوط الحد لان الحد يقطع عنه **مسئلة** ان بنات انسان قبرا واخرج شيئا مما هو على الميت فاذا على الكفن المفروض المسنون الذي جنيح لك خمسة ثواب هل عليه قطع ام لا **الجواب** لا يقطع عليه لان القبر بما هو حرز الكفن وهو الحنكة لا ثواب له هي فتصير ميتر وثلاثة ازر ولها ينفذ ما اذا على لك ليس الكفن فاذا اخرج من القبر لم يقطع عليه لان ما اخرج من حرز **مسئلة** ان شاهدنا هذا على قوم فقال هؤلاء قطعوا الطرف علينا وعلى المظالفة هل يقبل هذه الشهادة ام لا **الجواب** لا يقبل هذه الشهادة في حق الشاهد لانها شاهد لا نفسها وشهادة الانسان لنفسه غير مقبولة ايضا لانها بينهما تهما ندنا با العداوة وشهادة العدو على عدوه غير مقبولة **مسئلة** ان اذ انسان ثم راه اخر من المسلمين مخلي تقبله وهو يعتقد انه مرتد فظهر له ان كان اسلم هل على القاتل القود ام لا **الجواب** عليه القود نظرا لفران ولان الظن من حال المرتد ان اطلق انه ما قبل بعد ثبوت ديلم **مسئلة** ان دخل انسانا وغيره ولصاحبه الدار كلب عقود غفيرة الكلب بالحكم في ذلك **الجواب** ان كان هذا الرجل مخلي هذه الدار وادان صاحبهما فغلبه فانه وان كان دخلها بغير ذنوب لم يكن على صاحب الدار ضمان لان شرطه في دخولها بغير ذنوب **مسئلة** ان وقع انسانا وابنه في طريق المسلمين فجئت على شيء مخالفة هل ضمان ذلك عليه ام لا **الجواب** عليه الضمان لاننا يجوز له الانشاع بغير المرافق بشرط السلامة فاما اذا لم يجعل للامنة فغلب الضمان **مسئلة** ان اشتهر اربعة رجال في بيع فكان لكل واحد بيعه فغفل احدهم بده وتركه لباقون فخطر البعير الى بئر فوقع فيها فان ذلك والحكم في ذلك **الجواب** على الثلاثة الباقيين ان يعرضوا للواحدة ثم يبعده لانهم يقرطونه بالحفظ بعقله ووط الباقون منه **مسئلة** ان ركب انسان دابة او كان يقودها او يوطها فجئت على شيء والحكم في ذلك **الجواب** ان ركب انسان الدابة فجئت على شيء كان عليه ضمان ما يتلفه بيدها او بعينها وكل ذلك ان يقودها فان كان ليس هو فان كان عليه ضمان ما يتلفه بيدها او بعينها وانها **مسئلة** ان يعلق بالشهادتين **مسئلة** ان اذ نزل الشاهد للشهادة هل يكون الاذاعا تحمله من ذلك في **الجواب** ان الشهادة فنهز لقول الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم كبير قوله نعم ولا يا ايها الشاهد اذا ما دعوا **مسئلة** ان اذ كان اداء الشهادة فنهز هل هو من فرض الاعيان او فرض الكفايات **الجواب** ان يكون متعينا وقد يكون من فرض الكفايات اما المتعين فتل ان يشهد بالشهادة اثنان فخطيبا لا يثبت الا بشاهدين او واحد منهما فيما يصح بثبوتها هذا يمين او يمين الشهادة جمع كثير ويشهد بها اخلو كثير ولا يبقى منهم الا ذلك الا ان كان الا شاهد على الواحد على الواحد الذي قد مناه فانه يتعين الفرض على الاثنين او الواحد اما ان قد يكون من فرض الكفايات فتل ان يعرف بحق جمع كثير وخلق كثير ويصيروا شاهدا به فاذا اقام اداء ذلك من يثبت الشهادة منهم ذلك سقط الفرض عن الباقيين كالمسألة على الميت وغيره من فرض الكفايات لا اقامها البعض سقط عن بقى **مسئلة** ان كان في يد انسان مملوك فادعى اخا انه له وشهد له شاهدان بغيره شهد اخر انه له بالعصب هل يحكم بهذه الشهادة ام لا وكيف الحكم في ذلك **الجواب** ان الشهادة لا يحكم بحوزها لانهم يتفقون على فعل واحد لان الشهادة بالافراد مخالفة للشهادة بالعصب ما وجب الحكم بها فلو ان المدعى ان يخلف مع اى الشاهد اذ اذ كانا حلف مع ذلك الشاهد حكم له به **مسئلة** ان شاهدنا هذا على زيد بانه سرق حاد فقال احد هاتر بكرة فقال الاخر سرق عشرين ذلك اليوم هل يجب لقطع بذلك وكيف الحكم ان لم يلزم القطع **الجواب** ان لا يحكم لان الشهادة لم تكمل على ستره واحدا واما الحكم بعد ذلك فان المدعى الحاكم ان يخلف مع اى الشاهد اذ اذ وليت حقه **مسئلة** ان شاهدنا هذا بان سرق الحمار غداة وشهد اخر بانه سرقه عشرين ذلك اليوم والحكم في ذلك **الجواب** ان شاهدنا ذلك على ما وصفه هذه المسئلة كان الحكم بالقرعة **مسئلة** ان شاهدنا هذا على انسان بانه سرق حمارا واطلق الشهادة ولم يعيننا دنا ولا يوما وشهد اخر ان ذلك الانسان بعينه سرق حمارا وكان شاهدنا مطلقا مثل شهادة الاولين **مسئلة** ان ذلك **الجواب** ان شاهدنا هذا بان سرق حمارا وشهد اخر ان ذلك الانسان بعينه سرق حمارا وشهدنا هذا بان سرق حمارا وشهدنا هذا بان سرق حمارا **مسئلة** ان شاهدنا هذا بان سرق حمارا وشهدنا هذا بان سرق حمارا **مسئلة** ان شاهدنا هذا بان سرق حمارا وشهدنا هذا بان سرق حمارا

في المعيات الفقهية

بجمل مقتضاه لم يعلم بذلك منه حين الظاهر ثم علم وقت قيام الصلاة فلم يجز ان تسبج الصلاة بذلك الظاهرة مسئلة ثم خلعوا سبلون
 سالون من الامراض مثل عليهم وقت الصلاة وبخضرتهم نام في اذان فقال بعض منهم لبعض ظهروا وادوا الصلاة فدخلوا فدخلوا فدخلوا فدخلوا
 انتم قد وجبت عليكم فاعلموا فاما انا فليس يجب على الان طهارة ولا صلاة فاصور هذه المسئلة الجواب القائل بان لم يجب عليه طهارة ولا صلاة
 لم يكن ما كالتخي من الماء الذي بخرت به بل كان لهم دون ذلك وكان عالما منهم بانهم يغتسلون في شيء منه ولا يجوزون الا بقاءه فكان ح
 غير قادر على الماء وجب عليه بعد ذلك الطلب له والسير الى اخر الوقت فان تمكن منه الا كان فرضه عليهم مسئلة ثم وجب عليه الخراج اركوة طاله
 لسنه معينة فلما اخرجها وجب عليه اخراجها دفعة اخرى عن السنة يعني الجواب ان انسان كان في بلد يعلم الاستقفاة لاخذ الشركوة فلم يدعها
 فاقصد هذا الى بلد اخر ليدفعها الى من يصحها في ذلك البلد فلكل مكان عليه لضمان لازم لا عادت بها مسئلة ثم امرأة مسلمة خرجت من بلدان
 مسكنا في وقت واحد ليس بينهما وبين احد من اهل دارهم ولا عبودية يمنع من ذلك فدخل احدهما العقد عليها وحرّم ذلك على الاخر في ذلك الوقت الجواب
 التكميل عليه العقد على هذه المرة في هذا الوقت المذكور وكان له اربع زوجات فلم يحل له العقد على خامسة مسئلة ثم امرأة مسلمة خرجت من بلدان
 من المسلمين ان يعقد كل واحد منهم عليها عقدا للزواج فدخل بها ويطلقها ثم يفعل الاخر معها مثل ذلك كلهم في يوم واحد الجواب ان هذه المرأة
 كبيرة السن وابسته من الحيض لا يمتنع كل ليس عليه باعده الطلاق فيمتنعها بأكملها من التزويج فصح من تزويج الخشنة بها على ما ذكرناه وهذا على هذه
 اصحابنا الا ما كان يخاره السيد لم يتزوج من اخر من ان على هذه المرأة العدة وعلى هذا الاصح هذه المسئلة مسئلة ثم امرأة مسلمة سيدنا ابو
 جعفر محمد بن موسى بن ميمون الى مسئلة عما يجزى اكم القاضى بحصة المأمونة فاقطع ولم يجزى عنها شيء وهي ما تقول في رجل نظر في امرأة اول الدنيا
 فخرم ذلك عليه فلما ارتفع النهار دخل له فلما اذنت الشمس خرجت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس خرجت عليه فلما احضر وقت العشاء
 الاخر حلت له فلما انطفأ الليل خرجت عليه فلما كان الفجر حلت له فلما ارتفع النهار خرجت عليه فلما كان الظهرك حلت له الجواب ان هذا رجل نظر في
 امرؤ من اول النهار فغيره منهم نظر بعد بشهوة فكان ذلك محرما عليه فلما ارتفع النهار اشتراها عن مالكها فحلت له فلما زال الشمس غمها فخرجت
 عليه فلما كان وقت العصر خرجت حلت له فلما كان المغرب ظهر منها فخرجت عليه فلما كان العشاء الاخرة كثر عن الظهرك فحلت له فلما كان نصف
 الليل ارتفع عن الاسلام فخرجت عليه فلما كان الفجر عاد له عاد الى الاسلام فحلت له اسلام فلما ارتفع النهار دخلت بها من نفسه فخرجت عليه فلما كان
 الظهرك حلت لها معها عقد النكاح فحلت له مسئلة ثم امرأة عشت الله سبحانه وتعالى فحلت ليعلمها ما يحرم عنه طاعة الله في طهارة الجواب ان هذه المرأة كانت متزوجة
 قضاء من شهر رمضان وكان حايضا فكتبت ذلك عن زوجها فوطئها وهو غير غلام بباطن حالها مسئلة ثم امرأة مسلمة عقد عليها مسلم عقدا للنكاح
 فحلت له ساعة من النهار بالعتق ثم حوت عليه بعد ذلك ابدا ولم يحدث هو ولا هي كرا ولا ما يقتضي ذلك الجواب ان هذه المرأة كانت بنتا وزوجها
 هذا الرجل فعتق عليها وهو غير غلام بانها اتمت حلت له ساعة من النهار فلما طهر العقد ثم بعد ذلك علم حصة النسبة بينهما فخرجت عليه فلما كان
 رجلا ان كانا يعيشان تحت حايطة فقط الحايطة على احدهما فقتله فخرجت ذبيحة الاخر عليه في هذا الحال الجواب ان هذا رجل زوج ابنته من ملوكه فحلت
 بمخيان فقط الحايطة على سيد المملوك من ميراث البنت فخرجت بذلك عليه مسئلة ثم امرأة اطاعت الله ففادته زوجها الطاعة الجواب ان هذه
 المرأة وزوجها كانا مشركين فاسلمت هي وزوجها على الاسلام فوجب مفاقتها لانه لا ذلك مسئلة ثم رجل غاب عن امرأته ثلثة ايام فافقتا ليلته
 فمترجعت بعد ذلك رجله فلاحقت الى نفقة فافقتا ما انفقه على وعلى زوج وجبت لك عليه الجواب ان هذه المرأة وزوجها ابوها فوجب ودفع اليه
 ما لا واذن له في السفر والتجارة بذلك ما افر العبد قبل خوله بهذه المرأة فلما مضى عليه من وقت خروجه يومان مات سيده نصا العبد ميراثا
 لهذه المرأة وخرجت عليه بذلك وحلت للزوج في الحال فخرجت حلالا فافقتا الى العبد فمات لان ينفذ لها من تركته ايها ما مضى في فوطئها فوطئ
 عليه في ذلك مسئلة ثم رجل تزوج امرأة على صلاتي مبلغه الف درهم فلما طلقها وجب عليها الف وخمسة ائمة ودم الجواب ان هذه المرأة نفقت هذا الصداق
 من زوجها ثم استشهدت على نفسها بانها قد تصدقت عليه به فلما علم بذلك طلقها قبل خوله بها فكان عليه الف درهم بالصدقة وحسب ائمة ودم
 نصف ما فرضه لها من الصداق يجب رجوعه عليها بذلك قبل الدخول بها مسئلة ثم رجل جبع عليه في يوم واحد حداث وعشر حداث الجواب ان هذا
 عبيد قدن حر واذناو مسكر فوجب عليه للقدن والسكر ائمة وستون سوطا وللزنا حن جلد فذلك الحداث وعشر حداث مسئلة ثم رجل حر وجب عليه
 في يوم حداث نصف حداث وبعض حداث ربع حداث فممن حداث الجواب ان رجل ترك ومنه ذنا في يوم من شهر رمضان وتزوج فيه بعد ساعة واداه
 امرأته فزنى على الجماع ثم وطئها فيمته ثم عاد الى زوجته وقد حاصت فوطئها فوجب عليه للزنا ائمة جلد واحد وخمسة ائمة من شهر رمضان تغريب بعض الحداث لا كراهة في
 على الجماع في هذا الزمان نصف الحداث ولو طئها فيمته خمسة وعشرين جلد واحد وهو يزوج الحداث ولو طئها امرأته في حايض ائمة عشرة سوطا ونصف هو من اليد
 مسئلة ثم رجل جبع عليه في يوم واحد حداث وعشر حداث وقطع يده ووجبه القتل بالحرق بالنار الجواب ان هذا رجل يكره ذنا ثلاث مرات وشرب الخمر
 وقدن حر وقطع يده وسلم ووجبه وطئها فزنى فمات امام المسلمين استقضى ميده فوجب عليه للزنا ائمة ثلاث مرات ثلثة ائمة جلد واحد ولشرب الخمر فوطئها فزنى فمات

فَلَا تُخَافُوا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا

تتليها كثيرا

كِتَابُ الْغِنَةِ صَوْنٌ مِنْ غِيَاثِ الْغُرَبَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في أصول الفقه ما كان الكلام في فرع الفقه بينه على أصول له وجب له ابتداء باصوله ثم انما علمنا ما لفرع كان الكلام في الفرع من دون احكام اصله لا يفرق وقد كان بعض المتألفين سأل فقال لانا كنتم لا تعلمون في شرعية الا بقول المعصوم فاي فرع كنتم الى اصول الفقه وكل كلام فيها كان عبثا لا فائدة فيه وينبغي ان لا يثبت عندنا ما لا دلالة له فافترقوا في اصول الاحكام الشرعية على ضرورة علم الغيوب بخلاف العالم بمصالح عبادته فيها ومفاسدهم ومضرة بخلافه لا يمكن العلم الا من جهة الرسول اما بالمشاهدة ان كان حاضرا او بالخبر ان كان غائبا وبالجملة الموجب للعلم اما ان يكون خبر معصوم كان واحدا او خبر مؤثر او اذا كان كذلك فقول المعصوم الذي عنده السائل عندنا من احد الطرق التي يتوصل بها الى العلم بنقل القديم سبحانه والفرع عنه ثم ليس الا بالخبر عن الايجاب والشرعية المحض وبما معناه معنى الخبر كلام والفرع اذا كان الامر على ما ذكرناه وامكننا من جهة الفعل العلم باحكام خبره ثم في العموم والخصوص غيرهما واحكام امر في الايجاب والتدبير والوقت بينهما وفيه هل يقتضون شأنا للمعصوم الى غير ذلك من احكامها ما سألنا التوصل بذلك لانه كان العقل كما في اصول المعصوم ليدل عليه فان قال بيا المعصوم لكم احكام خبره فهو امره عليه يكفي فاي حاجته بكم الى غيره قبل غير منكم مراد في الدلالة على الشيء الواحد ليس كذا امكن علمه بدليل يكون نصيب ليدل اخر عليه عبثا لا فائدة فيه الا ترى ان الدلالة على اثبات القديم ثم في توجيهه وعدله حجة كثيرة ولم يجز جلا الا كقضاء ببعضها ان يكون الكلام فيما عداه مطر حجة تامة كك ما هيست على انه اذا كان لنا من جهة العقل الى العلم باحكام الخطاب طريق جان من المعصوم يترك بيانه لنا ويكمل تحصيل علمه لثباته في النظر في ذلك الحال هذه علينا على ان لنا في الكلام في اصول الفقه عرضا اخرى سوى ما ذكرناه وهو بيان فساد كثير من هذا الجحجحة فيها وكثير من طريقهم الى الصحيح ما هو صحيح منها وانه لا يمكنهم في فهمها او اخراجهم بذلك عن كونهم ظالمين في فهمها وذلك بخبرهم عن العلم بشي من ذروع الفقه لان العلم بالفرع من دون العلم باصوله هو عرض كبير يدعو الى العناية باصول الفقه ويبعث على الاشتغال بها ثم يلقى لسؤال عليه فيقال له اذا كنتم لا تعلمون في الاحكام التائبة بالنقل عليها الا على قول الرسول فاي حاجته بكم الى تكلف الكلام في اصول الفقه التي يتعلق بها ويجب ان يكون ذلك عبثا لا فائدة فيه فها اجابوا بغير ذلك فقولوا مثله ونحن نورد من هذه الاصول جملة موجزة مختصرة يليق بغرض هذا الكتاب ان شاء الله تعالى فنقول اصول الفقه عبادة عن دلة الفقه كقضية دلائلها على الاحكام على جهة الجملة ولهذا لم تكن هذه العبادة شاملة لما يذكره الفقهاء في كتابهم من الدلالة على الاحكام ذروع الفقه وكقضية دلائلها على الاحكام على جهة الجملة ولهذا لم تكن هذه العبادة شاملة لما يذكره من حيث كانت على تعيين المسائل وكان الكلام في الجملة تنبأ الكلام في التفصيل الكلام في اصول الفقه يدور على الخطاب هو عبارة عن الكلام المفيد للتفصيل فاعلم ان في الاعتبار الفصل الا زادة جاز ان يكلم التام ولم يجز ان يخاطب جاز ان يجمع كلام احدا ان اثنين ويكون خطا بالاحد هما دون الاخر في هذا كل خطاب كلام وليس كل كلام خطابا والخطاب على ضربين حقيقة ونحوها فالحقيقة عبادة عن اللفظ الذي يدل به بمراد وضع لا فائدة ما في لغة او عرفا وشرع والمجاز بالعكس من ذلك فاما الحقيقة عبادة عن اللفظ الذي يدل به بمراد وضع لا فائدة ما في لغة او عرفا وشرع والمجاز بالعكس من ذلك فاما الحقيقة فالواجب حملها على ظاهرها ولا يعدل عنها الا بدليل لا للحكيم لا يجوز ان يوجه خطابه الى قوم بلغتهم مجرد العما يقتضي العدل عن ظاهرها الا وهو مراد لما يقتضيه لوضوحه واما المجاز فبالعكس من ذلك لا يجوز حمل على ظاهره بل على ما يقتضيه ليدل في الحقيقة اجزاؤها في كل موضع ثبت فيه فائدة ما الا ان يكون في ذلك مفسدة فيمنع الجمع منه كما منع من شتمه ثم بانه فاضل ويكون اللفظ في الاصل موضوعا للقيود في بعض الدواوين بعض كقولهم بلوق لا نهم يقولون من بلوق ولا يقولون ثوبا بلوق ولو لا ذكرناه في الحقيقة لا تنفصل لغرض المواضع فيها الا ترى ان لم يلزم في تسمية كل من فعل القتل بانه قاتل لقائل لقائل على قولنا ان اهلا للغة انما هو القاتل فان لا لوقوف القتل منه بالنقل لا يمتنع في الحقيقة ان نقل استعمالها من قصير كالمجاز ووجه المجاز ان يكثر استعماله في نصيب كالحقيقة كقولنا غاشط فانه في الاصل اسم للطن من الاضطر قد صارت بغيرنا لاستعمال كتابه عن الحديث المخصوص حتى لا يفهم من اطلاقه في العرف سواء وخطاها القديم ثم اذا ورد ولم يكن فيه عرف ولا شرع فالواجب حمل على اصل الوضع فان كان فيه عرف حمل عليه ودون اصل الوضع لان العرف طائفة به وكاننا نسمح له ان يجمع فيه وضع وعرف شرع وجب جملة على الشرع دون الامر من لما ذكرناه ولا في الاسماء الشرعية تجري مجرى احكام الشرع في العباد بها والمصير اليها وتردنا العدل عنها والمخاطبة يجوز ان يرد باللفظة الواحدة المعينين المختلفين والحقيقة والمجاز لان ذلك لو امتنع لم يجز ما ان يكون الامر يرجع اليه او الى العبادة ولو استحال ذلك الامر يرجع اليه لاستحالة مع فعل العبادة وقد علمنا خلاف ذلك لو استحال

في الامور الحكماء والفكر في القول

لا يرجع الى العبادة لكان الى العلم بطريق ولما نعلم فيها ما نعلم من ذلك اللغة اذا جعلت للفظ عبادة عن معنيين مختلفين جميعا
 بلاد بها وانما يجران زيد باللفظة الواحدة الامر الذي لان الامر يقتضي اذادة الماوية التي يقتضي كراهة المنع عنه ومجالا لا يريد
 الشيء كما رها له على جهة احد ذلك لا يجوز ان يند باللفظة الواحدة الاقتضا على الشيء وتخليه من حيث كان يكون مراد الشيء وغيره
 له وقولهم لو ان باللفظة الواحدة الحقيقة والمجاز لكان قد اذاد استعمالها فيها وضعت والعدل فيها ما وضعت له ذلك مشتاقا باطل لان
 المتكلم بالحقيقة والمجاز يجب ان يكون فاصدا الى ما وضعت له وقولهم والى ثم مضى بل يكتفي بكونه متكلما باللغة ان يستعمل اللفظة فيما وضعت
 من غير قصد **فصل** في الامر الامر من باب القول عبادة من قول القائل هو وودعه الى ان يشاء فعل مع اذادة ما تعلق به من قولنا امر اللفظة
 مشتركة بين القول والفعل حقيقة بينهما بدلالة استعمال هذا اللفظة العربية لها اذادة في القول واخرى في الفعل لا يتم بقولون فلان
 مستقيم وغير مستقيم ودايت منه امرنا ما لا يعجب في قول الله ثم حوينا امرنا وفاد التورود قال سبحانه قالوا انجبين من امر الله والمراد
 بذلك الانفال بلا شبهة واذ اثبت ذلك نظاما لاستعمال دليل الحقيقة الا ان يقوم على المجاز دليل فلنا ذلك لان لغة العرب ما يعلم بها
 استعمالهم واذ كان استعمال اللفظة في معنى واحد من غير دليل على انهم يتجوزون به بوجوب القطع على انها حقيقة في ذلك يجب استعمال
 في معنيين مختلفين بين حجة ما قلناه ان الحقيقة هي الاصل في اللفظة المجاز طاردا عليها بدلالة ان الحقيقة يصح ان يكون لها مجازا وبيع
 ان يكون مجازا حقيقة له ولا يلزم على ما ذكرناه المجاز من حيث كان استعمالا لانما عدلنا فيه عما يوجب ظاهر استعمال الدليل لعلنا
 والظاهر حكما بينا بالحقيقة وليس كذلك ان استعمال اللفظة الامر في الفعل على حد استعماله في القول بغير مسلم لكم ذلك بل اريد
 في استعماله في الفعل من قرينة تدل على ذلك لان ما تدع ذلك فيلزمنا الدلالة عليه انما ادعينا الاستعمال ولا شبهة فيه من ادعى اختلاف
 الاستعمال فغلب الدليل على اننا لو ادعينا ذلك لم يلزمنا الدلالة عليه لان الاصل في الاستعمال ان يكون متعري من القرين من حيث كان الاصل
 منه هو الحقيقة اليه لا يقتضي قرينة واذ ادعينا ذلك ما هو الاصل في استعماله ولا نرد استدلالنا على انه حقيقة في القول بانه يشق من
 لفظه الوصف لنا عليه بانه امر ان ذلك لا يكون الا في الامر الذي هو قول لا دلالة لهم فيه على ان تسمية الفعل بانه امر ليس بحقيقة وهو
 الخلاف من اين لهم ان كل ما ليس بانه امر على الحقيقة يشق لنا على الوصف بانه امر يلزمهم على ذلك اختصاص اللفظة عين بما يشق منه عين
 وهو المجاز وان لا يكون مشتركا ومما علقه واذ ادعينا ذلك فلو لم يتجوز هذا فيجب عن قولهم الامر ببيع منه الحوسم السكون وان يقتضي
 البني وان يقتضي ما مورا وما مورا به وان يدخل فيه الوصف لمن توجه اليه بطبع وعاصلا ان كل ذلك لا يدل على ان الفعل لا يقع على الحقيقة
 امرا وانما يدل على الثاني ينظر الى هذا اللفظ ان كل ما ليس بانه امر على الحقيقة يقع فيه هذه الامور وما لا تقع فيه لا يقع بانه امر حقيقة و
 وهذا ما لا سبيل لهم اليه **فصل** في حجة التسمية بين الامر الماوي لا يقع قول الحارس امرنا لا يقع قوله اخبرني او سألني
فصل في الامر بصفة متخضة متى استعملت في غير كانت مجازا بل صيغة مشتركة بين الامر الاباحه ولا يعلم احدهما مع الاطلاق لا يدل
 وقلنا ذلك من حيث كانت هذه الصيغة مستعملة في الامرين معا قال الله ثم اقموا الصلوة وهو امر قال اذ احلتم فاصطادوا وهو
 وظاهر استعمال يدل على الحقيقة على ما قلناه فقولهم معنى الامر هو الطلب مما ندعو الحاجة اليه فلا بد ان يضعوا له لفظا وليس لا يقع
 هذه الصيغة غاية ما بينه ان يضعوا لفظا من اين لهم ان لا يكون مشتركا على ان نذكر ابيطل الاباحه لان هذا المعنى موجود فيها وما يقع
 وضعوا لفظا بخصها وقولهم هذا العربية اذ امرنا بالكلية في الامر بالاباحه لا يذكر فيه سوى هذه اللفظة وهذا يدل على الاختصاص
 ولا الاشتراك بل قالوا ان لفظه فعل امر كذا نقول وليس في ذلك ما يمنع من كونها الاباحه بل قد ضاقت على ذلك ولهذا يرجعون
 اليها الاباحه كما يرجعون الى امر بصفة متخضة انما يكون امرا اذا كان فاعلا مع كونه رتبة من الماوي مراد الماوي
 ذلك للمثل ما قلناه في الدلالة على ان الشيء انما كان نية الكراهة التي عن عند الكلام في كونه ثم كراهها فلا تقولون بذكر ولا يجوز ان يكون
 امر الا اذادة الامر كونه امر لان ذلك يقتضي حجة اذ اذادنا بالامر بل بما يكره غاية الكراهة وقد ناقشنا على تعدد ذلك فبيننا
 ويقتضي حجة الامر بالقديم والماض وكل مستحيل كما صح الخبر عن ذلك من حيث كان خبرا لا اذادة الخبر كونه خبرا وتعلق الخاف بان اهل
 شرط في الامر الرتبة ولم يشترطوا اذادة ظهورها ولا يتم لم يشترطوا انتفاء القرين والمخالف يشترط انتفاءها وايضا فالخلاف في
 ان الامر طلب للفعل القول بان التاكيد يكون الامع الا اذادة طريقة العقل لا كراهة كلام في المعقول من معنى الطلب لا يجوز الرجوع الى
 اللغة في المعقول من الامور وقولهم قد يامر الانسان عبدا بما يكرهه فاضد تعريف غيره عصيا العبد له ليس بشيء ايضا لان
 ذلك يكون امرا كما انه ليس يطلب منه الفعل في نفسه انما ذلك حكاية للفظ الامر بما للعبادة طالب للفعل منه وامره وقولهم
 قد امرتهم ابراهيم ببيع ابنه ولم يرد الذبح لكونه عبدا الذي امر به قد اذاد وهو مقتضى الذبح كالاصحاح واخذ المدينة والعرب في الشيء

كتاب الغنية

باسم مقدس وشهد بذلك قوله ثم نادينا ان يا ابراهيم قد صدقتنا اذ باننا فاجزعة فلا نراشفقان يؤتم بالذبح بعد امره بمقدما ثم لا
 الفادة جارية بذلك اما القديس يجوز ان يكون عما ظن انه سيجي به من الذبح ويجوز ان يكون من مقدما بالذبح لم يكن بها ذابدة على
 ما فعله فان القديس لا يجب ان يكون من جنس المقدس لان حلق الرأس قد يفتك بدم ما يذبح ويجوز ان ما مور بالذبح شنة قد فعله لكنه
 كان ذابدة جزا عادية في الحال المحلج فلم يتطال المحبوة لهذا لو ثبت ان ابراهيم رأى المنام صيته الامر لا دليل على ذلك قول اسمعيل
 اقلنا ثم يؤثر بجملة ما يؤثر به المستقبل **فصل في** مطلق الامر لا يقتضي وجوبا ولا نهيانا بل كل واحد من الامرين بدليل هذا
 في الوضع للغة فاما في هذا الشرع فانما يجب جعله مطلقا على الوجوب على الفور وعلى الاجزاء وتعلق الاحكام الشرعية وكذا القول في النسخ
 فانه يقتضي بغيره الشرع مع الاطلاق فينا والممنوع عنه فقد اجزأه وكذا الالفاظ التي تعني اللغة اما هنا في وضع اللغة للاستغناء عن المحو
 على ذلك بغيره الشرع والدليل على ذلك الامامية وسنين ان جهة فيما بعد فشاء الله تعالى وعلى هذا يتكلم على ما يتعلق به المخالفون في ذلك
 من الطرفين لئلا يمتنع الا لانه ان صح ضربا بينا يذهب اليه بل لا نراه لا دلالة في شيء منه على ذلك انما قلنا ان مطلق الامر في وضع اللغة لا يجب
 على وجوب لا بد لا بد لئلا لا نراه انما كان الامر انما كان الامور بزيادة المأمور بزيادة الحكيم له تدل على انه له صفة ثابتة على حصة ثابتة
 مما يستحق به المذبح والثواب هذا يشترط لئلا يوجب التندب معاذ يمكن والحال هذا القطع على احد ما لا بدليك ايضا فقد استعملت
 لفظ الامر في الايجاب التندب ظاهرا لا يستحال دليل الحقيقة على ما بيناه وتعلق من ذهب الى ان مطلقة يقتضي الوجوب بدم العقلاء
 البصير على مخالفة امره ولا ولو ان مطلقة يقتضي الايجاب استحسنوا منه باطلا لا نالا فلهم ان كل عبد يستحق الذم على مخالفة امره ولا
 لان البصير لو لم يكن عاديا فهو منفعته مولاة بخالفة امره او كان النفع فيما امر به بخصيصه دون سبيله لما دمه احد من العقلاء وانما استحق
 الذم اذا علم بالعادة او يشاهد الحال كواحدة مولاة لمخالفة امره انما ينسب اليه فيكون ذلك هو لذم لا جله استحق الذم دون مخالفة امره
 الامر وتعلمهم بان الامر اذا احتل الايجاب التندب يجب جعله على الايجاب لا ناعم فائدة واحوط في الذين ظاهرا لمخالفة الامر لا نعرف بينهم بين
 من عكس ذلك فقالوا اذا احتل الامر وجب جعله على التندب وهو اليقين لا نراه الا قد ما اعتبره من عموم القايده انما يكون في اللفظ المحتمل لا نراه
 فانا ذاد واحدا فاما اذا كان ما يحتمل كالمصفا فاما ادعا احد المحتمل لا كما دعا الآخر فقولهم ان ذلك لا حوط للذين غير صحيح بل هو ضد الاطراف
 لا نرى يوفق الى فقال نتيجة منها الاعتقاد وجوب الفعل منها التزم على ذاته على هذا الوجه منها اعتقاد دفع تركه وبما كره هذا الترك وكل ذلك
 بفتح لان من اندم عليه يجوز فحجة يجوز كون المأمور به بغير واجب لا ندام على ما لا يؤثم في فحجة في القبح كالاندام على ما يقطع على ذلك فيه وتعلمهم
 بقوله ثم يلحق الذين يخالفون عن امره لا دلالة لهم فيه لان خلافا في الامر المطلق وهذا قد اقرب به وعيد على وجوبه على المراد
 التحذير من مخالفة الرسول على حجة حجة النبوة تشهد بذلك قوله ثم في اول الاية لا يجوز ادعاء الرسول بينكم كذبا بعضكم بعضا
 وهذا انكارا على من لم يلتزم الطاعة لا جليل بنوته وخلقه على هذا الوجه كغيره لا شبهة على ان الاية تضمنت التحذير من مخالفة الله وفعله بالذم
 اليه على وجه الوجوب فالحال ان فعلنا اوجبه على جملتنا مخالفة من اين ان ما امر به واجب حتى يكون من ضلته على غير هذا الوجه مخالفا
 فثبت ان لا بد لئلا لم ينهنا على موضع الخلاف وتعلق من تعلق بان عادة السلف والخلف من الذين الصلابة الى ان جارية بكل امره
 في قرآن او سنة على الوجوب من غير تطلب قرينة تقتضيه معترض بان السبيل الى العلم بان السلف والخلف حكموا بوجوب الفعل الاجل
 مطلقا الامر وان يكون ذلك لا دلالة ولا لهم عليه هذا هو الظاهر من حالهم بوضع عجيبة انه لا خلاف في حالهم كثير من الايام
 الواقتة في الكتاب السنة على السنة وحكمهم فيها بذلك هذا يدل على الاشتراك ليس له ان يقولوا ناهكوا بصفة الامر الوارد في القرآن
 بالذم لا دليل منفصل لان ذلك يمكن عكسه عليه في حكمهم فيها بالوجوب وشبهه مخالفة لنا في هذه المسئلة كثيرة ومن لم ادنى ان العلم
 يمكنه الجواب عنها لضعفها فلا تطول بذلك فاعلموا وتعلق من ذهب الى ان مطلق الامر يقتضي التندب بان ذلك هو المتيقن الذي لا بد ان يريه
 الحكيم من حيث كان قاطعا فائدة ما لا بد من مراتبه لوجوبه موقوف على العلم بكونه الترك باطلا لا نقول لهم من اين علمتم انه لم يكره ترك المأمور
 به حق قطع على السنة التي هو اقل فائدة ما نالوا من حيث انه لو كره الترك لبين ذلك قبل لهم ما الفرق بينكم وبين من قال علم كراهته
 لترك من حيث انه لو لم يكن كراهته لبين ذلك فان قلوا الفرق بين الامرين ان الاصل في العقل كون الترك غير مكره فليجيب الى بيان ذلك
 فيه وليس كذلك فان قيل فماذا مكرها بل يجب الحال هذا بيان انه لان البيان لا يتأخر من حال الخطأ فيقبل لهم بعد ورود الامر بالعبادة فقد
 غير حالها عما كانت عليه في العقل لا بد من تغير تركها وخروجها عن الاصل العقلي فان الامر بالصلوة مثلا امر بفعل كان في العقل لولا ورود
 الامر به محظور ومن حيث كان باحلال مشقة على النفس من غير فائدة ولا بد من تغير تركها الذي كان في العقل واجبا وغيره ينقسم الى ان يكون
 مكرها ما يتكون الفعل اجبا لان يكون لامر او لا مكرها ما يتكون الفعل ندبا الى ان يكون مرادا فيكون المكلف بخير بينه وبين الفعل على

فانما لا بد من العلم بالامر

آبِ زُفَرَا

[illegible]

الأحكام

عزل واجب بالحق كقضاء الدين وداء الورثة ولهذا يستحق من لم يعمله قد اضر الفعل للدم واللوم وتعلمهم بان الشاهد يقتضي وجوب
 التجمل بدل لا لدم العقل من اخرا لما مؤبى غير محتمل لان العلم جواز الدم الامع التميز لهذا لدم العقل فاما مع الاطلاق فلا يلزم
 بحسن بعد الاستقضاء عن المرد وهل هو الفوق والتجمل والتراخي التحيز تعلمهم بان جواز تراخي الفعل لا يجوز ان يكون له غاية لا
 لفظ الامر لا يقتضي ذلك ان لم يكن له غاية وجب ان يكون المكلف متى اخر وهذا يخرج الفعل عن كونه واجبا باطل لا ناقد بيننا انه لا بد
 مع التاخير من بدل هو العزم وان كان الى غير غاية معلومة وهذا يفضل عن التاقل لا يجوز تراخيها بلا غاية ولا بدل محتمل الامر
 افتضا الفوق على التاقل والعنف والتعليق غير ذلك من الايقاعا باطل من وجوه منها ان ذلك قياس لا يجوز ان يعتمد عليه فيما
 طريقة العلم ومنها ان احكام هذه الايقاعا ليست نكال فيطلبها وقت بخلاف مثا ولا الامر فانه فعل منها ان الامر له على وجوب
 الفعل ليست في بخلاف الايقاعا فانما استبانة هذه الاحكام مع وجوب السبب لا يمنع ومنها ان احكام هذه الايقاعا
 انما علمنا انها على الفوق بديل هو الاجماع وليس هذا مطلق الامر تعلمهم بان الامر يجاب بفعل احد قبل العقل على ان
 افعلنا لا يصح فيها التاخير فوجب ان يكون المراد فعل المأمور به عقبا لم يكن الفعل احد غير صحيح لان التراخي والتحيز في
 الفعل جائز ان كان واحدا ولهذا نقول المكلف ما مؤبى صولة الظهر مرة واحدة في وقت الموضع لا يلزم ان يكون قد كلف فيه صلاوة كثيرة
 فاما تفويتهم هذه الطريقة بقولهم ان الفعل اذا كان واحدا ونفذا على ان المفعول عقيب الامر وصلاحه يجب حمل الخطا عليه فغلط
 لان من يقول بوجوب الوقف مع الاطلاق لا يوافق على ما ذكره وتعلمهم بان القول بالتراخي والتحيز يقتضي اثبات بدل الفعل لان تراخي
 من كونه واجبا مضيقا لم يكن بدله للتاخير لا دليل على جواز هذا البديل من جهة الامر الايجاب فبطل التحيز في بطلان ثبوت
 التجمل انما يتوجه على من حمله مطلق الامر على التراخي فاما من ذهب الى الوقت لم يثبت فورا ولا تراخيا الا بدليل منفصل فلا يتوجه عليه
 وتعلمهم بطريقة الاحتياط وانما على الفوق قد بينا عند الكلام في ان الامر لا يقتضي نظاما لوجوب ما يطالبه تعلمهم بقوله ثم وسارعو
 الى مغفرة من ذكركم وقوله ثم فاستبقوا الخيرات لا يصح الاعتماد عليه في موضع الخلاف لان قوله وسارعو الى مغفرة من ذكركم مجاز من حيث
 ذكر المغفرة واذا ما يقتضيها ويجعل من حيث كان مبنيا على كيفية وجوب الواجب من فورا وتراخي لان التقريب ليس ثم بفعل او جبار
 ندب اليه على الوجه الوقتي لكن على برك قوله سبحانه فاستبقوا الخيرات على ان التعلق بذلك تسليم لما قوله من ان مطلق الامر لا يقتضي
 ذلك انما يعلم بدليل منفصل يتعلق من فاما اقتضائه للتراخي بالاطلاق بانه لا يوقفت فيه فيجانب اقتضائه البيان فاما الاوقات في ايقاعها
 لان هذه الطريقة يقتضي الوقت لا انقطع على فورا والتراخي لان مع فساد التوقيت والتحيز يجب التوقف طلبا للدليل ليس لهم ان يجزوا
 فذلك ليل لتعين دليلا على التحيز لان ذلك بعكس عليهم على انه لا بد مع التراخي من اثبات بدل لا دليل على ذلك لمن حمل مطلق الامر
 التراخي على ما تقدم وتعلمهم بان الامر في انتفاء الاستقبال كالجزء اذا كان قولنا سيفعل فلان لا يدل على اقرب الاوقات وجب
 ذلك في الامر لا يلزم من قال بالوقت لا يستوي بين الامر الجبري ايقان العلم بالمراد على الدليل انما يلزم القائلين بالفوق انما لا يثبت
 ان الجبر كالأمر في انتفاء الفوق فصرح ان الامر لا يتعلق لفظه بوقت وكان الوقت فاصلا على العبادة الى ودم باقاعها ينظر الوقت
 يتعلق بجميع الوقت والمكلف محذور ان يفعل في اوله وفي وسطه وفي اخره ولا بد من تراخي الفعل على الاول من بدل هو العزم على
 اداؤه وبتقيق الوقت بتقيق الوقت مجزوا اخره ولنا ذلك لان الوجوب لا يجوز ان يخصر اول الوقت لان المكلف لا يستحق ما اذا اخل
 ما يفعل فيه لانه لو استحقه لم يكن فايده في ضرب الوقت الموسع لا يجوز اختصا الوجوب باخر الوقت لان اول الوقت لو لم يكن وقتا للوجوب
 لم يجز الصلوة فيه عن الفرض كما لم يجز قبل الزوال لان ما يطابق الصلوة من النية اولى بالتاخير منها من النية المتخالفات لا خلاف انه لو
 ترك بالظهر في اول الوقت لفتل المجزء قبلتها واجبة ولا ان الاجماع حاصل على النية الواجبة من الصلوة بخلاف نية النقل منها والنية
 فيها برك من صلوة الظهر في جميع الوقت لا يختلف فثبت انما واقعة في جميعه على وجه الوجوب وتعلق من حصل الوجوب باخر الوقت بان ما لم يأت
 المكلف بتاخير الصلوة عنه لا يكون الصلوة واجبة فيه فيا ساعا قبل الزوال بقولهم ايضا كل المكلف ان يتركه من غير عذر فلكبر
 بواجب لنواقل قياس غاية حاله ان يحصل به غلبة الظن ونحن في مسئلة فرضنا فيها العلم ثم اننا لانعلم ان ما انتفى الاثم بتاخير ليس بقا
 لا اطلاق لا ناقد بيننا ان الواجب الموسع كل ما قبل الزوال لا يجوز تراخي الصلوة فيه الا البديل ليس كل ما قبل الزوال فانه يجوز تراخيها
 في هذا الحال لا يدل هذا هو الفرق بين هذا الواجب لنا فله لا يجوز تراخيها من غير بدل وما ذكره ينتقض لكنا وانما لثلاث لان ما
 يفعل بخلافها هو الواجب بخلافه مع ذلك فلا اثم بتاخيرها بعد لعمري غير ثم هو منتقض على اصله لان عند علم اذ الخ الصلوة قد
 يقع من الوقت تدبره وتعلمهم فان وقت الظهر اذ دخل هو مقيم ثم مضى منها ما يمكن من الصلوة ثم سافر فانه يجب عليه قصر الصلوة

مفردا

يقتضي

في العلم والتحيز

كتاب الغنية

وارها للوجوب باءا الوقت للمجاز ذلك كما لو سافر بعد خروجه غير معتدلا لا دلا الوقت لخره وان اشترك في وقتي الوجوبين فما فضل لثقلها
 في ان موسع في احد فاما مضيق في الاخر فكذلك اعتبر لخر الوقت دون اوله في الحاضر المسافر ايضا فان كيفية اداء الصلوة تعتبر حال المكلف
 في وقتها دائما الاثر ان العبد غرضه في يوم الجمعة الظاهر ربيع وكفان وقتها اعتقوا الوقت باق في منه الجمعة كعثان وكل لو كان المكلف
 صحيحا في اول الوقت لزمه الصلوة على كيفية مخصوصة فاما مرض قبل اخر الوقت فخرج من تلك الكيفية لزمه على اخر على حساب منطلعه من غير
 صفه العبادة لتغير حال المكلف في وقتها دائما من رقد الى حي ثم من حي الى مرض فكذلك تغيرت من اقامته الى سفر فاما اذا سافر بعد خروج
 الوقت فانه يكون فاضيا لا مؤدبا والعنا يجب ان يكون على الصفه التي كانت عليها المقصود فقلهم بان ما بعد الزوال مده يتكرر فيها الاشتغال كما
 بهر في ان يكون وقتا الجواز غير وقت الجواز غير وقت الوجوب كدفع الحول في الزكوة لا يصح الاعتماد عليه لا في بيان ان الغياب في مثل
 هذه المسئلة لا يجوز ثم ان مده الحول لم تضرب في الشريعة لوجوب اداء الزكوة بخلاف ما بعد الزوال فانه مضرب لوجوب اداء الصلوة فانظر
 الامر ان ايضا فان الزكوة لما كانت غير واجبة قبل تمام الحول تغير المؤكد منها في تلك الحال من المؤكد بعد تمامه بالاسم الصفه والنية بخلاف
 الصلوة في اول الوقت فانه لا يتميز من المؤدبات في اخره فبقي من الاحكام على ان تقول ان الصلوة واجبة من اول الوقت الى اخره ولا تقول انها
 جازية في بعضها لان ذلك يومهم انما نقل بل نقول انها جازية كلها والعدل عليها الى بدل مالم يتضح وقتها وقتا بفضل ذلك الجواز من
 الوجوب **فصل** في الامر بالفعل لا بحسن الامع شرطه في نفسه فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر
 القديم ثم فتمكينه من الفعل بالقدرة والالات والاطراف غير ذلك من وجوه التمكين وان يكون فضلا بذلك ايضا لثوابه في المكلف
 ليكون غير مبذول لان الغرض من التكليف هذا وان يكون عالما بانه سيفعله به على كل حال ان كان غير القديم فكونه عالما بحسن الامور
 بهر بثبوت غرض فيه له ولغيره وان يظن تمكن المأمور من الفعل فاما التبيين فالشرط فيه كالشرط في القديم ثم العلم باضال الثواب
 ذلك لا يتعلق بهر يجوز ان يقوم الظن فيه مقام العلم فيما يرجع الى تمكن المكلف واما ما يتعلق بالمأمور فكونه متمكنا من ايقاع المأمور على
 الوجه الذي اشترطه ما يتعلق بالمأمور في صحة ايجاده من المكلف لدرجته من على وجه الاختيار وان ثبت فيه صفه وحسن وان يكون له صفه
 تزيد على ذلك يدخل فيها فيكون واجبا او ندبا واما ما يتعلق بالامر فكونه متقدما للوقت لئلا يكلف المأمور الفعل فيه ما يتمكن مع
 الاستدلال على وجوب الفعل والترغيب فيه لان ذلك هو الغرض بالامر لا يتم الا بما ذكرنا فان زاد في القديم على هذا الوقت لم يكن من
 مصلحة وغرض فيه **فصل** في الامر لا بدخل تحت امره لان من حوال الامر ان يكون على رتبة من المأمور وهذا لا يتقدم بين الانسان ونفسه
 الرسول في داخل فيما يؤيد به التنازع الله سبحانه من الخطاب العام لا ندوان مع من لفظة فانه يحكي من الله ثم هو سبحانه الامر به وانه عليه
فصل في الكفاية مخاطبون بالشرع لان المعبر في دخول المكلف في الخطاب ليس الا بصفه وصفه الخطاب اذا كان كذلك فالكافر كما هو
 في استثناء شرط التكليف لا يتمكن ان يؤمن بنص منه العبادة وصحة تكليفه الشرعيا كصحته تكليفه نفسا الايمان واما صفه الخطاب
 فانه اذا مطلقا او متوجها الى الناس دخل فيه الكافر فيقتل او لم يدخل في المؤمنين وايضا فلا خلاف ان الكفار يحيدون على ان انا على جهة العقوبة
 ولو لم يكونوا مخاطبين بالشرع لما استحقوا العقوبة على فعل البغيض منها وليس لاحد ان يقول عقاب الكافر على انه لم يحصل نفسه من الكفر
 يعرف في الزنا لان ذلك قول بان عقابه على كونه لا على الزنا هذا يقتضي ان يعاقب ان لم يزل وتعلق المخالف بان الكافر لا يصح مع
 كفره شيء من العبادات فيجب ان لا يكون مخاطبا بها كما لو كان عاجزا او معسورا ليس شيء لان العبادة تصح بشرط ان يقدم الايمان كالحديث
 فان الصلوة لا تصح منه مع الحديث وهو مخاطب بها وضع منه بشرط ان يقدم الزنا والكافر بخلاف العاجز لا يتمكن من الزنا فخرج وكلم المشرك
 ويلزم على ما لو ان لا يكون القاعد مخاطبا بالصلوة ولا القائم اليها ايضا لا يترك في الحال لتأنيبه من جميع اركان الصلوة وفعلهم
 بان لو كان مخاطبا بالعبادات للزمه ان اسلم قضا الفايه من غير صحيح لان القضا لا تتبع الاداء في سقوط ولا وجوب لهذا يجب ان المجعة
 ولا يجب قضاؤها اذا كانت لا يجب ان اعم الصلوة على الحادية يجب عليها ايضا فان قيل هذا وان صح في المختص من العبادات باوقات لرفع في
 الزكوة لان فعلها في الاوقات كلها اداء قضاء واجبا الحول على ضابط ذلك كافر ثم اسلم ليجب فيه زكوة بالاثبات بالجواب ان الزكوة
 وجبت عليه ثم سقطت الاسلام لان الاسلام على ما جاء في الامر بغير ما قبله **فصل** في الكلام في النهي ليس للنهي صيغة مخصوصة كما قلنا
 في الامر لان لفظة مشرك بين النهي المهدد بالنهي ولا يكون نهيا الا كراهة النهي عنه لما قد مضى في اول الكتاب في كونه ثم كراهة
 التوبة معتبرة فيه كقلناه في الامر قولنا هي لفظة تختص بقول بخلاف لفظة الامر التي لا تدل على احكام الفعل النهي عنه وانما يحكم فيها
 نهى عنه ثم بالقياس بدليل مستقل هو انه نعم لا يجوز ان نهى الا عن البغيض والنهي كما امر في انه لا يقتضي مطلقا ولا مشروطا تكرارا ولا مرة
 واحدة في احتمال مع الاطلاق لكل وقت مستقبل ما مضى او محتملا او ليس امره بصد النهي عنه لا لفظا ولا مقصودا قد تقدم الكلام

في كتاب الغنية

كتاب المنهج

يجب ان يكون خاصا ما المنكر فاشتركا كما لا يلفظ المشترك **ص** ان علم ان المراد بقوله ان العوض موصول ان المتكلم بلدا ما يصلح اللفظ دون بعضنا اذا طوى صلح الاشياء كثيرة على سبيل العوضا زاد الدليل على انه اذا البعض قبل ان العوض مخصوص الفرق بين تخصيص النسخ من جهة حديثنا لان هذا تخصيص هو ما بيناه وهو ان الخطاب باللفظ اذا بعضا يصلح ليدون بعضا لنسخ قد بيناه في الكلام في البنية في هذا الكتاب ايضا فالتخصيص لا يصح الا فيما يشاء ولما للفظ ايضا فالنسخ يقتضي ان الخطاب اذا الفعل المنسوخ في حال الخطاب لما تغير حاله في المستعمل كك التخصيص لا يترقضي فاما بينا ولما للفظ ان لا يكون مراد في حال الخطاب ايضا فالنسخ يدل على ان العين لو احدثوا التخصيص لا يدخل الا على جملة **فصل** في جواز ان يخاطب بالجنس ويريد به الخصوص لا نأخذ لنا على ان اللفظ العوض مشترك بينه وبين الخصوص جسيم اما مع ذلك لا بد من جوازنا ذكرناه لان من اراد ذلك احد منهما ما عدل عن الحقيقة والعام يصير خاصا فمقتضى المتكلم الى ذلك كذا القول بيننا ان كان عاما مستغفرا في انه لا يكون كذلك لا بالقصد **فصل** في تخصيص العوض بالاستثناء صحيح ومن حقي الاستثناء الموقوف في المستثنى من ان يكون مقصلا بقرينة لم يكن كذلك يؤثر لان حكم كل مؤثر من شرطه وتقيده بصفة لا يقتضي لولا ذلك لم يثبت خالف في نسبة لا نستثنى من ان يعلق لزمان فلا يكون مستغفرا وهذا الاستثناء المتصل بجملة يجوز وجوبه التخصيصا انه لا يعلق بما يليه ما ولا يقطع على احد الامرين الا بدليل فلما ذلك لا نستحسن استقامتها لا يحسن الامع الاحتمال والاشترار وتعلق من قال بان الاستثناء يرجع الى ما يليه فقط من ايجته في اصحابه ان الذي اوجب الاستثناء ان تعلق بقوله استقلال له بصفة لو كان مستغفرا بصفة اخرى الى تعلقه بغيره وان كان كذلك انا اذا استقلالنا علق بما يليه لم يكن لتعليقه بما بعد عنه معنى ولو جيب مع ذلك ان تعلق بغيره لو قبل ذلك فيه بما يليه لم يكن لتعليقه لو كان مستغفرا بصفة غير مستغفرا لا نقول بموجب فلا يوجب جوع الاستثناء وقوله استقلال بتعلقها بما يليه ما يقتضي من الجمل بل يجوز ذلك فيه كما يجوز لاختصاصه بما يليه ثم ان ما ذكره ينقص الشرط لا يزيله في استقلالنا علق بعض الجمل ولا خلافتنا نوجب تعليقه مع خصوص الاستقلال بالجميع على ان مقتضى استقلالهم الوقت الذي ذهب اليه لا ينبغي على ان مع الاستقلال في الاستثناء عود تعلق بما يليه لا يوجب تعليقه بغيره وكذا نقول غير انه وانما يجب ان يوجب في انقضائه عليه ليل على ان هذا الجواب غير صحيح فان قالوا لو وجد ذلك فيه لم يجز لو كان مستغفرا بصفة بغيره قلنا ما استقلال بصفة تعلق بغيره جازا ولا وجبا فلما لم يجز ان يعلق بغيره والاستثناء المتعصب جملة غير مستغفرا بنفسه فلا بد من تعليقه بما يليه حتى يستقل الا انه وان استقلال بذلك من الجائز ان يعلق بما يقيد في الاستثناء الامر ان وتعلمهم بان الواجب لفظ العوض على ظاهره الا الضميمة واذا اختص الجملة التي يليها الاستثناء للضرورة لم يجز تخصيص غيرها الا من ضرره باطلا لا لا فوجب استغفار اللفظ العوض على ما متناه وعلم هذا لا يجب احصا الجملة التي يليها الاستثناء ان يقطع على ان الجملة الاخيرة عاتية بل هي محتملة للخصوص العوض كما كانت قبل تعقب الاستثناء وما ذكره ينقص ايضا بالشرط على ما بيناه وتعلمهم بان الاستثناء من الاستثناء اذا دمج الى ما يليه من ما تقدم فكل شيء محتمل استثناء لا يصح لان ذلك مما وجب من ان تعلق الثاني بالجملةتين بصير معناه لا ياد في ذلك لا نستفيد من قول القائل عند عشرة ادميين الا فراد بصفة فاذا قال بعد ذلك لادميها استقلالنا اقراءه بصفة فلو جعلنا قوله لادميها يرجع الى عشرة صا كان قال عند عشرة الا ثلثة لان ادميهم المستثنى من الثلاثة ثم يثبت ثمانية وهذا هو المعنى من قولنا عند عشرة ادميين واذا سقطت ثابته يعود الى الجملة الاولى جيبه على ما يليه مثل هذا جازا صليها اختلافنا في تعلق من ذهب ان الاستثناء اذا تعقب جملة وجب عوده الى جميعها من الشايع واصحابه ان الشرط هذا حكمه فكذلك يجب في الاستثناء لا كل واحد منهما لا يستقل بنفسه يقتضي كل واحد منهما صرا من التخصيص لان الاستثناء يخص الاعيان والشرط يخص الاحوال ان قول القائل لغرض اعطه كان دخل الدار تخصيص لعطية بحال معينة ولا من معناها واحد لان قوله نعم في اية القضاة الذين تابوا جازا جري قوله اولئك المفاستون لم يتوبوا الجواب عنه فالا نسلم ما ذكره في الشرط بل قولنا في وجوب الاستثناء سواء وليس ثم ان يقولوا هذا الجمل من اللغة لان العرب الذين يوجب بقوله لا يعرف لهم في الشرط والاستثناء ما يقطع في ذلك من وضع كتب النحو مستفرد في الكلامهم ومستند على اعتراضهم قد يبيدون وقد يخطئون وفيهم في ذلك كحال المتكلمين في اصول الفقه على انهم لم يحفظوا القول في كماله حقيقة هؤلاء دون اصحابه في حقيقته بين الاستثناء والشرط بان الشرط صدق الكلام فاذا انى متأخرنا في اول الكلام وليس كذلك الاستثناء لان موضعه انما الكلام ليس معناه لو قيل لهم ولما اذا كان الشرط على ما ذكره وجب ان يعلق بالجميع لو قيد على الجملة في اللفظ لان المعنى لم يثبت لك فيه لم يجز ما متعلفا وتعلمهم بان الجمل المعطوف بعضها على بعض في الحكم كالجمل الواحد لان قول القائل ايتني يد بن عبد الله قد بينا في حديثنا محمد ما جازا جري قوله ايتني الذين واذا رجع عودا الاستثناء الى الجملة الواحدة فكذلك يجب في حكمها ما بطلانا لانهم ان الجملتين نصيرها لفظ كالجمل الواحد لان المستثنى من الجملتين يجوز ان يصح بان الاستثناء من احداهما دون الاخر كما يجوز

هذا هو المعنى

م

ان يصير

الاستثناء

من يصرح في الجملة الواحدة بان الاستثناء غير ما يدلها وقولهم الاستثناء اذا تعقب جملة ما كانه مذكورا وعقب كل جملة منها واذا تعاد لقوله عز وجل
 اخذنا دلوها قال ثم فاجلدكم ثمانين جلدة الا الذين تابوا ولا قبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا اولئك لهم العاقبة الا الذين تابوا
 لكان اطرا لفظا مذكرا التوبة عقب الجمل كلها لا يصح الاعتناء عليه لان العرب كما مر في الاستثناء من كل جملة فتختص بغيره من جملة واحدة
 فلا بد من سرعا الدليل حتى يحكم بالاختصاص اما ان يحكم بابتداء من غير ذلك فلا يصح تعليلهم بان الاستثناء بمشيئة الله نعم اذا تعقب جملة
 وجع بلا خلافها بما يصرها نكك الاستثناء بغير المشيئة باطل لان ذكر مشيئة الله نعم ليس باستثناء لفظا واداة الاستثناء واداة التعليل
 على الحقيقة وان كان ينلفظ الشرط بدلا لدخول ذلك على لما يجب كقولك لقيت زيدا ونكك كذا اصل انشاء الله نعم اذا تعاد دخلت المشيئة
 في هذه الا ما كن ابقاها بحكم الكلام ونسبنا من نفوذ لا لا سر سو ذلك انما حكمنا بايقاف حكم جميع الجمل التي تعقبها المشيئة بدليل
 غير الظاهر هو الاجماع من الامة على ذلك **فصل في علم ان تخصيص العمو بالشرط يصح** لا انه لا يؤثر كذا في الاستثناء في الغد وانما يؤثر في
 الشرط لا اثر في قولنا احدا لغير اكرم العموم ان دخولوا في الشرط فيه نقصا عندنا ونما يخصص الاكرام بالحال المذكورة **فصل في**
 ومخصصا العمو المنفصلة الموجبة للعلم على كل ما ثبت كونه دليلا موجبا للعلم والى يصح دخول التخصيص في الحقيقة هو ما كان عاملا في
 الحقيقة وما لا يكون كذلك لا يصح دخول التخصيص فيه **فصل في** غاية تعلق العمو الا ويصح بلوغ التخصيص اليها الا ان كان لفظا جمع مثل ان
 والمشركون فان التخصيص ابلغ الى ثلثة كان اللفظ حقيقة كما يكون فيما زاد على ذلك اذا بلغ اقل من ثلاثة كان اللفظ مجازا وان كان كلفظه
 من يفهم يعقل ما فيها لا يعقل انما بلغ الى احد كان اللفظ حقيقة ولم يكن مجازا **فصل في** الشرط الاستثناء اذا تعقب عمو ما جازا ان
 ببعض تناوله العمو ويكون اللفظ الاول على عموه جازا ايضا ان يكون المخاطب لعموم اد بعض تناوله لفظا هو الذي يتعلق الشرط ولا
 ولا قطع على احد المجوزين لا بدليل لا اثر في ان القائل لو قال اضرب لرجال لامن انك ضربت بالمال ان لم يقصد اضرب بالعلم
 لا يتاثر في جميع الرجال لان لفظ الرجال يدخل في العبد والعبد لا يملك الشرط محصور لا يتعلق الا بالاحرار وليس يجب لقطع على ان
 المخاطب زاد بقوله الرجال الاحرار والعبدان اخصل الشرط الاحرار وليس يجب لقطع على ان زاد باللفظ الاول الاحرار دون العبيد
 الرجوع في ذلك الى الدليل نعلق من ذهب الى ان اللفظ الاول يحمل على عموم ان نعلق الشرط ببعض تناوله بقوله نعم لاجماع عليهم ان
 طلقتم النساء الى قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن قد تمسوهن فريضة نصف ما فرضتم الا ان يعفون ويعفو الله عنكم
 النكاح وان العفو لا يصح من كل مطلقا وما يصح من ابائنا لثا لكاملا ومن بعض من نقلا ذكره ومع هذا القول الاول على عموه لا تالة
 لهم منه لا انما علمنا عموه لا يتر في كل مطلقا ان اخصل الشرط بدليل غير الظاهر هو لاجماع الامة على ذلك بوضع هذا ان في كل احد منها
 مجازا وادع لا عن الظاهر لا ترى ان ادخلنا القول الاول في الامة على من يعفون العفو كانت مجازا وادخلنا على العفو وحملنا الشرط
 على بعض ما دخل تحته كان ذلك ايضا مجازا وادع لا عن الظاهر من وجعلنا ان نقدر الكلام الا ان يعفو بعضه وظاهر الكلام يقتضيه
 ان العفو من الجميع فثبت ان في كل احد منها خبرا من المجاز وان الكلام محتمل للاسرين وبمثل هذا نجيب عن تعليلهم بقوله نعم يا ايها الله
 اذا طلقتم النساء انهم عام في جميع المطلقات وان بقية ما يقتضي الاختصاص من قوله نعم فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف وذلك لا
 يتاثر في الامة الوجبة فلا مفعول عاده **فصل في** العمو اخرج على سبيل ما يجب بقوله عليه بل يحمل على ظاهره اذا امكن ويكون حكمه حكم
 العمو لو ادنا بدلا لا بد لانه لو فرض عن السبيل كان هذا حكمه فكذلك فيجب اخرج على سبيل السبيل يخرج عن صفته لانه كان دليلا
 الاثر في اية اللعان قلت في هلال بن امية واية الظاهر من قوله بن خويلد حمل الحكم فيها على كل ذم ورجحه مظاهرها **فصل في**
 والتخصيص يصح مسخوله الاجبا كما يصح دخوله في الامور لان معنى التخصيص هو ان يرد المخاطب بعض تناوله اللفظ وهذا المعنى قائم في
 الاجبا **فصل في** بناء النعام على الخاص الا ان يرد جميعا في حالة واحدة لان تقدم احدهما على الآخر يقتضي النسخ واذا كان هذا الشرط غير
 وجب لوقف **فصل في** العمو لا يتعدنا الا ان يكون العمل بما جعلا غير ممكن له اما ان احدهما اقتضى اثباتا ما اقتضى الاخر فبینه
 او يقتضيهما ايضا وكلاهما يقتضيهما لا يحصل هذا نظرية العلم من الاجبا انما هناك ما يدل على العمل باحدهما او يكون للملك اختيار
 بين حكميهما لان الادلة لا يتناقضن فاطريقة الحسن يجوز مثل ذلك فينه لان ما هذا نظرية يجوز ان يخالف تكليف زيد تكليف عمر **فصل في**
 والجمل هو الخطاب الذي لا يستقل بنفسه معناه المراد بهما الوضع الغنة كقوله وشقو داما للقتل كالاسماء الشرعية فان المراد بالصلوة
 الزكوة في الشرع غير ما صنع في اللغة وما المقدمة وذلك كل عمو علمنا بامر متفاد انه لا يرد به الا البعض لا بدليل على تعيينه كقوله شيئا
 احلت لكم هيئة الامثا الايات في هذا وما قلله هو المحتاج الى بيان والبيان هو الدلالة على اختلافنا حولها لان لاجماع حاصل على ان الله
 نعم قد بين جميع الاحكام لانه من حيث نصب الدلالة عليها في حكم الظاهر والذال يوصف بان مبين وهذا الوصف قد يجري مع تقدم حدث

فصل في علم ان تخصيص العمو بالشرط يصح

الكتاب الثاني

بالزجيرة فصل ثالث في القوم ولو كان ثابتا على أصل الغلبة ان ظاهره محتمل لما زانته ما خبرنا من حكم الجمل ما ما قد انتقل لغيره ان يكون الاستغناء بظاهره فلا يجوز ذلك في ذلك الحكم لا يجوز ذلك الحكم لا يجوز ان يخاطب بلقط له حقيقة وهو ان يريد ما من غير ان يدل في حال خطابه على ذلك لان الخطاب وصنع لادارة ومن سمع القوم مع تجوز ان يكون حضورا وتيمر له ذلك في المستقبل يكون غير مستقبل به شيئا في تلك الحال ان يكون وجوده كعدمه وان ذلك يقتضي ان يكون الخطاب قد دل على الثبوت بخلاف ما هو به لان لفظ القوم والاول يقتضي كونه بالانما لا دلالة فيه والثاني يقتضي ان يكون والاعلى خلاف مراده لان مراده الخصوص فكيف يدل عليه بلفظ القوم وفصل رابع في بيان الخطاب العام وان لم يجمع الخاص يكون مكلفا للطلب الخاص في الاصول لانه لا خلاف في حسن الخطاب لله تعالى والعام في ادلة العقول تخصيصه سواء استدلل المكلف بالعقل على ذلك لولم يشك ان القوم من معرفة المراد في الجملة حاصل فكانت هيئتنا **فصل** في تعليق الحكم بصفة ليس يدل على تقييدها انتزاعا عن تلك الصفة فالدليل على ذلك ان اللفظ انما يدل على ما تناوله او على ما هو بان يتناوله او على ما ان يدل على ما لم يتناوله ولا هو بالتناول لاولي فحال لانه لو دل على ذلك لم ينص له لوله لان ما لا يتناوله لا يتنا ولا ينص بعضه بان يدل عليه وعلى من بعض اذا ثبت ذلك وكان قوله في سائمة الغنم زكوة لم يتناول المعلوف ولا هو يتناولها او بدلالة انه لو قال في معلوفها لما كان متناضيا لان من شاء ان اللفظ اذ دل على حكم ما لم يتناول لفظه لكونه بان يتناول اولي اثنى من التصريح بخلافه ولهذا لما تناوله قوله ثم قال قل في ان القوم عن التناصف بلفظه وكان بان يتناول سائر ما ذكره او على ان يحسن بصرح بان يقول اضربها واشتمها لا يتناصفها فقد لم يجز في الحال هذا ان يكون في قوله في سائمة الغنم الزكوة ما يدل ان زكوة ما يدل على حكم المعلوف وايضا فقد ثبت ان تعليق الحكم بالاسم اللقب لا يدل على ان ما عداه بخلافه فكذلك يجب في تعليقها بصفة لانها تجريان في الابان والتميز بجري واحد ولو لم يكن تعليق الحكم بالاسم بخلافه كما ذكرناه لوجب ان يكون قولنا زيد عالم وعمر جاهل مجازا وليس بجقيقة المشاكلة في عدمه في العلم والجهل غيرهما ولو وجب ان لا يصح التثنية بهذه اللفاظ على جهة الحقيقة والمعلوم ضرورة خلاف ذلك وقلنا ان الاسم في التميز كما لصفة من حيث كان ذلك هو الغرض في وضع الاسماء ولم يكن الاخبار عن الغاييب لبيانها كما ان عن الخاصر بالاشارة ولما بطل التميز بحصول الاشتراك في الاسماء احتاجوا الى ادخال الصفة ليكون الاسم مع الصفة بمنزلة الاسم لو لم يحصل فيه الاشتراك لا ترى انه لو لم يكن في الوجود من اسمه زيد الا واحدا لم يجب في الاخبار عنه الى صفة حكمنا فاذكر اسم زيد ايضا على الصلة حسن الاسماء القائل لفتا شراف خيرا في وجوبه سود غلام فيقال له هل لفتا لغائه من جبرائك وضربا لبض من غلامك اني ولو كان تعليق الحكم بالصفة والاعلى نفسه عما انتفى عنه لفتح الاستثناء كما يصح عن حكم ما يتعلق للفظ به قول الخالف لو لم يدل تعليق الحكم بالسوم على ما ذكرناه لم يكن فيه ما يذنب ليس محتملا لا ما نقول ما اذكر ثم ان يكون الغايبة فيه ان برعلنا وجوب الزكوة في السائمة وتدل على انه يمكن تعليله مع ذلك يجوز ان يدل دليل على ان حكم المعلوف حكمها لان الحكمين المتماثلين يجوز ان يعلما بدليلين مختلفين على اقتضا المصلحة لذلك وهذا كما نقوله فيما عدا الاجناس لستة فان حكمه في ثبوتها او بواضحه حكمها ومع هذا علمنا بثبوت ذلك فيها بالبرر وكلنا فيما عدا ما الى دليل اخر من قنا سر عند من قال به او غيره وقولهم تعليق الحكم بالسوم بجري مجزى لا استثناء فكانه قال ليس في الغنم السائمة زكوة والمستثنى منه بخالف في الحكم للمستثنى غير معتمدا ايضا لان الاستثناء لم يدل بلفظه على ان ما لم يتناوله بخلاف حكمه بل دل القوم على دخول لكل جنة في الخارج الاستثناء بعض ما تناوله القوم علمنا حكم المستثنى بلفظ الاستثناء وعلم ان ما لم يتناوله بخلاف بلفظه كقوله ضربا لقوم الا زيدا فان الاستثناء يعلم ان زيدا غير مضر وبلفظ القوم يعلم ان من عداه مضر ولا من جهة دليل الخطاب ليس هذا موجودا في قوله في سائمة الغنم الزكوة لانه لا يستثنى من جملة زكوة ولا يجب فيها معنى الاستثناء بثبوت حكم الاستثناء الفاظا وموصو فام يدخل فيه لم يكن مستثنى منه وقولهم تعليق الحكم بالشرط اذا دل على انتفاء ما انتفاء الشرط فكذلك يجب في الصفة لان التخصيص يحصل بكل واحد منها كحصوله بالاختلاف لا فرق بين ان يقول في سائمة الغنم الزكوة او يقول فيها اذا كانت سائمة الزكوة غير لازم لا نقول في الشرط كقولنا في الصفة انه لا يدل على ما عدا الشرط بخلافه لغير اللفظ بل ان علم ذلك في بعض المواضع فبذلك لان تاثير الشرط انتزاعا عن الحكم به ولا يمنع ان يتخلف شرط اخر لا يخرج بذلك من كونه شرطا لا فاعلمنا ان الشرط في العمل بقوله شاهد الاول ضم الشاهد الثاني اليه بقوله ثم واستشهدوا شهيدين من رجالكم ثم علمنا ان ضم امرتين اليه يقوم مقام الثالث ثم تعلم بدليل ان ضم اليهين اليه يقوم مقام ايضا وتعلم انهما قد عتدوا في قوله ثم ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم من قوله لا زيدن على السبعين وانه لو لم يتم من جهة دليل الخطاب ان ما عدا على السبعين بخلافها لم يقل ذلك مما لا يؤول على مثله في هذا الوضع لانه جاز احد يحصل به الظن ونحن في مسئلة طريقها العلم ثم قال معارض به اية اخرى في انه قال لو علمت اني لو زدت على السبعين غفرا لله لم لعلتم ثم ثم نعمن ما يدل على

من على ما في المتن

کتاب الغنی

[illegible]

کتاب الغنیۃ

بصفة الخبرين لم يشروا ثلثة احدا ما بلوغهم من الكثرة الى حد لا يجوز معه في العادة اتفاق الكذب فيقع منهم اتفاقا كما يجوز مثل ذلك في الواحد الاثنين وثلاثة ان يعلم انهم لم يجتمعهم على الكذب جامع من توافقوا ويجري مجراه لا تافيه في علم ذلك لم يقطع على الصدق فالثاني ان يعلم ارتفاع اللبس شبهة خبرا عنه لانها مدعو الجأح الكثرة الى الكذب كاجتناب الخلق الكثير من المبطلين عن مدابهم الفاسدة لاجل الشهرة الذائلة عليهم وهي تقوم مقام التواطؤ في الجمع على الكذب هذا اذا كانت الجماعة تجزى عن الجهر عنه بلا واسطة فان كان هناك واسطة وجب اعتبار هذه الواسطة بينهم وبين المخبر لانه يقطع على صدقهم وان كانت هذه الشروط في الخبر يظل كونه كذا وبخلاف ذلك كونه صدقا لا ينافي واسطة بينهما افضل خبر الواحد لا يقضي على او ما يقضي غلبة الظن اذا كان المخبر عدلا وقول من يدعي انه يفتقر الى العلم مرضع عادة الناس ثم خرج اهله وقد اطلقوا الوجوه وخرقوا الثبات الحضر اسير بالفساد الكفان لا يعرض شك في صدقهم وان كان لا يبلغون حد التواتر باطل لان هذه الامور قد تنكشف عن باطل فيقال ان المريض كان غي عليه وكهنة مكشوفة ما اشبه ذلك ولو كانا يعلم ذلك حصل لنا انكشف الحال عن باطل **فصل** يجوز من جهة العقل التعبد بالعلم بخبر الواحد اذا كان المخبر على صفة مخصوصة لا ينافي في العلم بخبر الواحد ان يقول النبي انهم من بين قولنا ان الخبر كغيره من خبره وكما انه لا فرق في ذلك فلا فرق ايضا بينه وبين بقولنا ان الخبر كغيره من هو على الصفة فلا ينافي خبره فخره لان العلم بالخبر يحصل بذلك كله ولا يمنع ان يجعل الرسول قول الواحد دليلا معجوزا لعل عليه لا تقول ان الخبر كغيره من هو حق لحصول الثقة به عند خبره اذا قال ان الخبر كمثل ان يثق فاعلموا انه صلاح لوجب العلم ان كانت الثقة من نفسه مجرى ذلك مجرى قبله كما يعلم في حصول الثقة والتعبد بالافتراء والتأني في قبول العلم وان كانت الثقة من جهة من **فصل** التعبد بالعلم بخبر الواحد لم يرد الشرح به وان ثبت ذلك لم يجز لعل لا بد من كوننا نعال العلم انما ان يكون يمهنا تابعا للعلم بصدق الخبر تابعا للعلم بوجوب العلم كونه جواز الكذب اذا كان العلم بصدق الواحد منفعلا لم يبق الا العلم بوجوب العلم اذا كان ذلك موقفا على الدليل الشرح لم نجد في الشرح دليلا عليه فبقية وتعلق الخلفاء في ذلك بقوله فلو كان من كل فرقة منهم طائفة منهم لفتوا به الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وان جئت على الثقة في الدين ونذرت الى القومين من كل فرقة طائفة واسم الطائفة يقع على الثلثة فصاعدا فخير الثلثة من قبل الاحاد لا يصح الاعتماد عليه لان اسم الطائفة لا يقع على الاحاد يقع على المتواترين واذا كان مشترك بين الامرين وجب لوقف في المراد بذلك الا يرد له خبر القطع على احد الامرين الا بدليل واذا انصرفوا لغيره لا يرد الا لا لا غير ما خرج عن كونه دليلا عليه على ان ظاهر الاية يقتضي البحث على التذات التي هي التي هي من ترك الشرح في الاية وذلك لاجل خبر الواحد ان كان تاسفا بل كاذرا لان الحق الحاصل عند خوف الخوف لا يقتضي العلم بصدق الخبر ولا يحتاج الى تعبد بالعلم بقوله الاستناد الى جوب الخبر من الشرع المأثور وليس هذا من العلم بخبر الواحد فتعبد واعتاد ايماننا وعدنا لتدريج العلم بقوله ان **ثبت** التعبد بمرتين ذلك وقوله ثم لعلهم يحذرون ولما لم يوافق الخبر في التوقيف لو ارادنا ظواهر لقال لعلهم يعلمون والنتيجة وان سمي من راد وكان قول قوله واجبا فمن حيث كان في ابتداء دعوىه لم يكون محوفا ثم استقر ليل بنو حبيب لعل بقوله فاذا لم يقض الاية والخبر وجوبه بطل الطائفة وانما تمت حصول التذات قد سقط التعلق بها في موضع الخلاف وتعلقهم بقوله ثم يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاشية فبينوا ان تصبوا بها فبهاجه ان تدعيوا على او فاعلموا فانين لا يصح التعلق به لانه مبني على دليل الخياط هو باطل على ما بيناه وعلى ان ظاهر الاية يمنع من العلم بخبر العدل لانه سبحانه علل المنع من قول قولنا القاسم بعلته هي ثم في خبر العدل بقوله ان تصبوا فبهاجه التذات وهذا العلم ثابت في خبر العدل لعدم العلم بحقيقة الامر فيه وارتفاع الثقة بصدقها بمرادنا القاسم في علل المنع وجب لوقف فخير وكذا القائل وتعلمهم بقوله ثم ان الذين يكتمون ما اتوا من البينات والحكمتهم يحفظون وجوب الظاهر وذلك يقتضي وجوب الظاهر ولا يجوز الاظهار لا للقول الجواب عن خطر الكتمان وان كان لا يستعمل الا فيما يجب ظاهرا وما لم يعلم على ان خبر الواحد بهذا الصفة حتى يطلق فيه خطر الكتمان على اننا لو سلمنا ان خبر الواحد يجب ظاهرا لم يملك على جوب القول لانه محتمل ان يجب ظاهرا لم يصير للكلف طريقا الى العلم بالتواتر الذي يلزم العلم بما لا يمكن حصوله من دون سماع لخبار الاحاد وعقلهم بان الله ثم قد امرنا بالبلاغ في مواضع من الكتاب ذلك يكون التواتر والاحكام لا نه لو اخصر التواتر الواجب يكون العلم برفع العبادات كالعالم باصولنا لا يصح التعلق به لان الله ثم لا يجوز ان يامر الله الامام موجبة في نفسه يجب العلم من ان خبر الواحد بهذا الصفة حتى يصح به الاطلاع وتعلمهم ان النبي كان يبعث سلا الى البلاد اذا اراد الدعا الى شرعية فيعلمون على مجرى احوالهم في كونهم دسلة وبنوا بدو ونه اليهم من الاحكام الشرعية وان هذا قيل على ان اجتناب الاحكام في الشرع لا يصح الاعتماد عليه لانه مبني على دعوى غير مسلمة وهي ان العلم كان على مجرى احوال هؤلاء وليس ذلك معلوم بل المعلوم علم عند ما قد لا يحتمل ان يكون بما لا جملها ويحتمل ان يكون لما ينضم اليها من القرين الموجهة للعلم وان كان محتملا لما ذكرنا

رَأْسُ بَابِ هَمْزٍ

لم يكن فيما اتفقوا عليه بل على ما ذهبوا إليه على ان الاتفاق حاصل على ان اول شئ كان مؤلّا ما لو سلم يدعون اليه لم يفر ما لله ثم نشد
 الرسول فمع ان اقول لهم ليست حجة في ذلك اما الفائدة فيها اننا ندرك التنبية على النظر في انبائها والرجوع الى التواتر وناظر مجرأه في تسليم باو
 ايضا فلا بد ان يكون الذين في اطراف البلاد قد ثبتت عليهم الحجة بالعلم باخبار هؤلاء المرسلين بل هو لم العمل بها ولا يجوز ان يعلموا من جهة
 لان خبرهم لا يوجب العلم فاذا قبل بطلون ذلك بالاخبار المتواترة ينقلها الصادق والوارث قلنا فما المنكر ان يكون حكم ما حمله من الشرع
 في طريق العلم حكم التقيد بالعلم اقول لهم ولن يجردوا في بين الامرين وتعلقهم بعمل الصحابة على وجوب دخول من التقاء المختارين بحجر
 اذ واج النبي عند اختلافهم في ذلك عمل في كبر في ميراث الجدة بحجر الواحد الاثنى وعمل عمر في جزية الجوس بنجر عبد الرحمن بن عوف في غير
 ذلك وانهم كانوا بين عامل بذلك مسلم عن التكرير على العمل به وذلك في الرضى من هذا يقتضي اجاعا على العمل باخبار الاحاد قد ثبت
 انها لا تتجمل على خطأ لا يصح الاعتماد عليهم من وجوه احدها ان ذلك يعلم من حال الصحابة بالتواتر لا تواتر حاصل ما ذكره لانه لو كان لو
 ان يعلم ضرورة دعواهم على الصحابة ذلك على حسب ما يقولونه في خبر الجوز المتواتر او باسناد لا عند من قال بذلك لو كان معلوما باسناد لا
 بثبوت صفه المتواتر في نافية في فقد الامر من دليل على انه غير معلوم واذا كان كذلك كان واردا من طريق الاحاطة بحجر المتعويل عليه
 اثبات التمسك بالعلم لان ذلك مستلزم لا بالشك على نفسه لان هذه مسئلة فاضل المكلف فيها العلم والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان في العلم
 بذلك طريقا لم يكن فيه دلالة لان المتعويل على علم عند هذا الاخبار وذلك محتمل ان يكون لذلك سبب ما سببنا عنهم ذلك من النبي والتنبية
 الجوز لم على طريقه من الاجتهاد يقتضي اثبات الحكم وقال الخالفون ان اهل بيتنا تحولوا عن القبلة عند خبر الواحد لا لاجله لان عندهم العمل
 بذلك لا يجوز بخبر الواحد انما وجوبه دليل غير الجوز اتفق بجموعهم بانه لا دليل عندنا مما يمنع من مثلك في عمل الصحابة عند هذه
 الاخبار والوجه الثالث اننا لو سلمنا تسليم نظر ان علمهم كان بهذه الاخبار ولا جملنا لم يتغير ذلك فيما قصده لان من اضيف اليه العمل بها
 بعض الصحابة ونقل بعضهم ليس بحجة عندهم وتقوليم على اسنادنا لباقيين على التكرير غير مسلم ولو لم يكن هناك الا انكار امير المؤمنين العمل
 باخبار الاحاد لكن لا تقا في رتبة على الفيتا بمن هبة التعلق بصلح انكاره العمل بذلك ثم لو سلم له ان ذلك الرضى على ما دعوه لاحكام
 وغيره من الخوف لوقوع بيع مواعظ مما ينكر من ذلك في حال العلم هل على خبر الخبر والقرينة وانما العمل في غيره لم يمكن القطع
 به على الرضى على اننا لو سلمنا انه لا رضى له بذلك على ما قصده لان الاجتماع الذي لا ينعقد على خطأ مختص بفعل احدنا في
 غير ذلك لان عمل من عمل بخبر الواحد غير اسناد الامر من التكرير عليه اذا اختلفا لفعلان وتغابرا لفعلان لم يتبع ان يخفى العمل حيث
 علم لا دليل عليه بخفى المسلك عن التكرير من حيث ترك الواجب عليه لان ذلك افضاه الدليل لا يصح عندهم اذا كان باسرها لا يتجمل على خطأ
 في حكم واحد محض الا اننا على خطائهم في حكمين والوجه الرابع اننا لو سلمنا ان حصول الاجماع على شئ واحد لم يكن لهم فيه دلالة لغيره بل
 على انه حجة في نفسه هذا مما لا سبيل لهم على اصولهم الى الدلالة عليه سنين ذلك فيما بعد انشاء الله وتعلقوا بان حواويل خبر
 الواحد مع جوانب الخطأ عليه على قول الخفي على الشهادات واخبار المعاريث والجواب باللام حجة على المستفي بقول المتفق مع
 تمكن من العلم بالفتيا وانما يصح العمل بفتيا بعد العلم بصحتها ثم لو سلمنا ذلك على ما فيه لكان انما يدل على جواز التقيد بالعمل باخبار
 الاحاد وهذا لا خلاف بيننا وانما الخلاف في ثبوت ذلك فاننا ساقول خبر الواحد على المعنى بعلة فتمية حاطة بينهما ما كان اننا نقول
 قبلنا النظر في صحة العلة ما نحن فيه مسئلة فرضنا فيها العلم فلا يجوز التعويل فيها على ما يقتضيه التقن وهذا عجيب عن علمهم ذلك على الشهادات
 واخبار المعاريث على ضربين احدهما على كقولنا هذا والاذا في دخول الدواعي للشرع قد ورد ما فراد ذلك باستثنا حكم له ذلك
 لتمييز العدل منه من الناسق ولا الصواب البائع لان المعول في ذلك على غلبة الظن والقرب لا خبر ما يجري فيه الشرع من قبول قول الواحد
 في طهارة الماء ونجاسة وفي القبلة ودخول الوقت وهذا فرع من فروع خبر الواحد فلا الاول يجوز ان يجعل اصلا لا نزع على الثاني
 لا نزع في فرع وبطلانهم بان الضرورة تقو الى قبول اخبار الاحاد اذا حدثت الحادثة لم يزل فيها حكم مضمون ليس شئ يقول عليه لان
 الضرورة انما تؤدي الى ما هو حجة في نفسه فغيرهم ان يدلو على ان خبر الواحد بهذه الصفة وعندنا الاحاد لا او على حكمها دليل يوجب
 العلم ومتى فرضنا عدم الدليل جعلنا الى حكم العقل فليس هي با ضرورية على ما دعوه وقولهم انما رجب العقل العمل على قول من ادنا
 فيج في طريقه وان كان واحدا تحرقنا من الضرورة في الدنيا فكذلك يجب العمل بخبر من خبرنا عن الرسول بخبرنا فاننا مع احوال العمل بالشرع
 في الاخرة غير معقولة لان مصدا الدين يجب في حكمه الله نعم التكليف لنا ان يعلمنا بها ويدلنا عليها الفعل الذي لا يخفى به فاذ فقدنا ذلك
 علمنا انتقاء المضرة وليس كذلك بخبرنا عن سبج الطريق لا نرجح نصب الدلالة على ان في الطريق سبعا فانا من يفتقد هذا المضرة في سلوكه
 على ذلك يوجب ان يكون الفاسق كالحل والكار كالمؤمن من غير اعتبار ما يشترطونه في خبر الواحد على ان العقل يمنع من الاندما على ما

كتاب الغنية

في كتاب الغنية
الكتاب الثاني
المعصية

يؤمن كونه مفسدة فلم وجب العمل بخبر الواحد بخلاف المفسدة علان في الاحتيا فافترق في ترك
العمل كما للمفسدة لا باعة الخارجين من الخطر الايجاب من باب لهم وجوب العمل على قول مدعي الرسالة لان فيه تحذرا وليس هذا قول احد فان قيل
اذ كنتم لا تقولون باجتيا الاحاد في الفايده فيما به واحد كما لا يفتقر على علم اؤم وهل هذا الا ما يقتضيه قائل الفايده في ذايه كل واحد من محذور
الشيعه ما سمع من شيوعه الثاني عن الاثمة ان يؤد الا ما نزل في تبليغ ما سمع ليحصل بر ذايته وذايه غيره للكل فحطوا الى العلم بالثبوت
وكذلك الفايده في شيئا كل واحد من علمنا نادية الا ما نزل باذنه ما علمه ليصير بفتيا وقتيا امثاله من العلماء لكل تكلف سبيل من العلم بالعلم
عليه اذ لو لم يجر المحدث ما سمع لا يفتقر العالم بما علمه لا يفتقر الى العلم بالثبوت وليس في ذلك خلاف في اسو لنا لان الواجب غير المعامل لا يفتقر
لا ما سمع فهو على يقين مما خبر به فان سماعه من انا ام او جماعة متواترة عن حجة فهو على يقين من امره في علمه وذايته وان كان سماعه من واحد
فهو صادق في خبره وعلمه موقوف على العلم والمفتقر اليه شيئا لا بما علمه فلا يتغير عليه فيما عمل به ولا ما نزل فاذ بين فتيانه وعلمه فان اذ في غير علم فالتبعية
وكذلك ان كذب بالخبر في خبره **باب كل امر في الافعال** ما يتعلق بها الفعل عبادا وعمادا بعد ان كان مقدرا او يتقسم الى الا
له تزيد على حدته والى ما له صفة تزيد على ذلك والاول كل امر وحركته التي لا تتعداه وهذا لا يوصف بحسن ولا قبح التا في ينقسم الى فعل
مطلعي مختل ما يحصل مع الاجماع لا يستحق به مدح ولا ذم والمختل ينقسم الى فعله الى ما يقع حسن الفعل عبادا عما يستحق فاعلم مع العلم بفقيه المكان من
ذلك لاند الحس ينقسم الى ما لا صفة له تزيد على حسنه لا يستحق به مدح ولا ذم وهذا هو المباح في المعنى من شرط تنسيته بدل لئلا يعلم انه
بدل لئلا من حاله او يدل عليه الى ما له صفة تزيد على حسنه لا يستحق فاعلم المدح ولا يستحق بالاخلال به الذم وهذا هو النكاح ويوصف بان لا يستحق
ومرغب فيه مع الدلالة والاعلام كما قد ساء او يكون ذلك نفعا موصلا الى الغير على وجه مخصوص يتوصف بان لا يقتضيه فاحشا ويتحقق فاعلم
مضافا الى المدح ومنها ما يستحق الذم من لم يفعله ولا ياتى بمقار هذا يوصف بان لا واجب بخبر كالكثيرات لثلاث في حث اليهم ومنها ما
يستحق الذم من لم يفعله بعينه هذا يوصف بان لا واجب مضيق كره الوديته بعينه او دعي المقتضو وما يختص كل شخص من غير ان يتوعد
الغير به يوصف بان لا من فروض الكفايات كالصلوة على الموتى والجماد **فصل في** ان النبى لا يجب من جهة العقل اتباعه لان من
الجماد اخلاصه بعبادته شرعية لا يكون لنا في التعبد به ما يصلح ومعه تتجناه والحال هذا اذ الى ان نفعل ما هو لنا لان التعبد بالشرعنا
ينبع المصلحة ولا يمنع لثلاثا المكلفين في المصلحة فيختلف لاجل ذلك تعبد بها كما لا يقتل المقيم المسافر الى المباح **فصل في** ان لا يشرع
الاجماع على وجوب اتباع الناس في افعاله التي لا يعلم الحكم الا بها دون ما لا يكون كذا ينبغي ان يعلم ان التا به بصوت الفعل والوجه الذي
يقع عليه لا ندره لو اخذ من انسان ضعف يتا على وجه الزكوة لم يكن احدا مناسيا به اذ الحسن من ذلك الغير يفتقر يتا على وجه القرض **فصل في**
ولا يجوز الحكم بان جميع افعاله على الوجوب لا ينقسم الى ثبوت وحكم اليها حكم القيين في وجوبها وندب وغير ذلك وان كان اثباتا للكتاب فيجب
الدليل المتشدد وان كان ابتداء شرع فينقسم ايضا الى وجوب ندب اباحة ثبتان الامر على اذكرناه **فصل في** افعاله التي ينقسم الى ثبوت وندب
وابتداء شرع يبين صحة ما قلناه انما اذا كان لا بد للفعل من دليل فاما ان يكون دليله ظاهرا مستقلا بنفسه فيكون الفعل اثباتا او يكون دليله
ظاهرا لا يستقل بنفسه فيكون بيان او دليل لم يظهر فيكون ابتداء شرع والبيان ينقسم الى ثبوت ثلثة بيان المجلد بيان التخصيص بيان النسخ
وليجب بذلك زيادة لاحقة لا بد منها وقد يكون ذلك تارة ثبوت النسخ غير نسخ ولبعض ذلك بيان فعل محتمل لان الفعل تدبيران الفعل بعد
ايضا ينقسم الى ثبوت محتمل الامر من كاية القرنا ما مثال بيان المجلد فكيف تارة في الصلوة والمناسك وغيرهما واما مثال بيان تخصيص لمعونة كناية عن
الصلوة في اوقات مخصوصة خصل لك فعله صلوة مخصوصة في تلك الاوقات واما بيان النسخ فتتو تارة من قوله اذ اصاب الامام قائما فاضلوا قياما
واذ اصاب جالسا فاضلوا جلوسا اجمعين فنسخ بان صلى جالسا ومن خلفه قياما في مرضه الذي مات في زيادة ان يزيد زيادة في الحداد
غيره ويدخل في زيادة السن في الطهارة واما بيان القول المحتمل فاعلم من فعله الى احد الثمرتين واما الاشتغال في زمان فيفعل ما هو
في ذلك الكتاب يصح ان يعزى على ذلك الحد من غير ان يفعله واما امثلة ابتداء الشرع فكثيرة ينقسم قسمه اخرى فغير ترك وافرار الفاعل على
فعله وينقسم قسمه اخرى منها واجب منها ندب منها مباح **فصل في** افعاله التي لا يقع فيها التعارض لان ذلك لما يكون بوقوع الفعل تركه في حال
واحدة او بوقوعه صندا في الحال او ارضا ايضا وهذا لا يمكن فاما اذا امكن العمل بالدليلين معا فلا تعارض بينهما **فصل في** ما بعد البتة
لم يكن مستبعدا لشرع من كان قبله لان الاجماع حاصل على ان شرعنا ناسخ لشرع من يقدره فاما قبل البتة فيجوز ذلك في **باب كل امر**
في الاجماع اعلم ان قولنا اجماع اما ان يكون واقعا على جميع الامم وعلى المؤمنين منهم او على العلماء او على كل الامم الامام المعصوم لله
لا يجوز عليه الخطاء ولا يكون قوله الاحقاد غير داخل فيه فقد واقتا في الفتوى من ينهى الى ان الاجماع حجة وانما نحن نعلم في علمه كونه كذلك
وفي دلائله فعدنا ان العلة في كونه حجة انه يشغل على قول المعصوم وعندهم ان الله لم علم ان هذا الامر لا يجتمع على خطاء وان جاز ذلك

الْأَبْرَهُةُ

احادونا وعندنا ان الدلالة على صحة الاجماع وكونه حجة في كل عملنا العقل قد دل على ان الامام المعصوم لطف في التكليفات العقلية وان لا يخرج منه من
 ونحالفنا يستدل على صحة الاجماع بطريق سبعة لا يدل شي منها على ذلك فان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الامام العباسي في جملة انزال الامامة
 مع عدم تميزه ومعرفة موع استناده وعينه قد بينا بما مضى ان الامام عندنا هو من اجابوا العين فينا وبيننا ظاهرا تلقاه وتلقاوا وان كنا لا نعرفه
 بعينه ولا نميزه من غيره ومعنى قولنا انه غائب انه محجوب عن العين غير متميز الشخص لا من زيد بل من تلك الغيبة انه بحيث لا يرى شخصه ولا يسمع كلامه
 واما من شاع عندنا في حال الغيبة لا يميز له كل من لا نعرفه بسببه من جملة الامامة وان كنا نعرف باجماع المسلمين على المذهب الواحد فنقطع عليه
 واكثرهم لا نعرفه ولا تلقاه ولا نشاهدنا المتكبر من اجماع المسلمين فان قيل ان كان المرجح يكون الاجماع حجة عندكم الى قول المعصوم وليس
 نأثر في ذلك ان قولكم الاجماع حجة لغوا لا بابتداء فيه فيلحق لا ابتداء بالهول ان الاجماع حجة بل انما سئلنا فقلنا انما قولكم في اجماع
 المسلمين قلنا هو حق حجة من حيث كان قول المعصوم في اجماعهم وهذا كما لو قيل في جماعة فيما بينه هل قول هذه الجماعة حق حجة فانه لا بد في
 الجواب لنا ولكل سئول عن ذلك من القول بان حجة وان كان لا تأثر بقول من عدنا النبي في ذلك على ان قول الامام انما اذا جاز ان يلبس
 اما الغيبة او غيرهما لم يكن يد من الرجوع الى اجماع الامامة او علماء اهل العلم دخول قول الامام فيه من القول بان حجة لاشتماله على قول المعصوم
 وهذا كما يقوله المحصلون من مخالفتنا ان الاجماع الذي حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا اعتبرنا
 الامامة ليدخل ذلك فان قيل فلم تلم انه ليس في الجمع ما يدل على ان الاجماع حجة على ما يدعيه فقلنا انما قد اعتبرنا ما يعتد به في ذلك
 فلم نجد في شئ منه ليدل ونحن نبين ذلك فنقول احدا اعلم انه هو قوله ثم ومن يتناقض لرسول من بعد ما تبين له المستكبر يتبع غير سبيل
 المؤمنين مؤلفا نؤلف في فصله جهم وساءت مصير فالو فتوعد سبحانه على اتباع غير سبيلهم وسبيلهم هو اجماعا كذا وجب اتباعه ثبتت حجة
 الجواب عن ذلك من وجوه اولها الامانة لا بد من دل على جواب اتباع لسبيل المؤمنين لانهم توعده على اتباع غير سبيلهم ولم يجز لسبيلهم
 ذكر من ابن جشاد حكمه من الجائز ان يكون حكم سبيلهم حكم سبيل غيرهم فيكون اتباعه محظورا فان قالوا لو لم تستقد حكم اتباع سبيلهم
 لم يكن في الكلام فانه قلنا هذا قول بديل الخطابي قد بينا فيما تقدم من ادعاءه ثم لو سلمنا تسليمه لكان مقتضاها ان يكون اتباع سبيلهم
 مخالفا لاتباع غير سبيلهم وقد يكون مخالفا له بان لا يكون محظورا ثم هو معرض لان يكون مباحا او دبا او اجبا فمن اين لهم القول
 بوجوب اتباعهم قطعا فان قالوا لان لفظه غيرهم هنا فقيد الاستثناء فكان ثم قال يتبع الاسبيل المؤمنين قلنا لفظه غير حقيقته
 في الصفة كما ان لفظه الاحقية في الاستثناء وانما استثنى بلفظه غير شيئا بل بلفظه الا كما وضعوا بلفظه الا شيئا بل بلفظه غير اذ كانت
 لفظه غيرا بالصفة لخصه منها بالاستثناء لم يجز حملها على الاستثناء الا بدليل وكذا لو كانت لفظه غير محتملة للامرين على حد احد لا دليل
 لهم على ذلك على انه لا يجوز ان يكون في الآية بمعنى الا لا نه ثم لو قال عقيب قوله ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا يتبع سبيلهم اتباع سبيلهم
 مباح ومحظورا لكان كلا ما صحيحا ولو كانت بمعنى لا يجر هذا هذا التقدير كما لا يحسن ان يقول لا يتبع سبيلا الاسبيل زيد لا يتبع
 سبيله فان قالوا انه لم يتبع غير سبيلهم فلا بد ان يكون بحكم الفردة امتنع لسبيلهم قلنا لا ضرورة في ذلك لانه يجوز ان يحظر اتباع سبيل
 كل احد لان المفهوم من هذه اللفظة ان يفعل المتبع الفعل لاجل فعل المتبع وتذبحوزان في غير ذلك في وجوبه عليه لعل بما يوجب اليه
 الادلة على اننا قد بينا صحة اطلاق ذلك من غير تناقض في الكلام وما لا يحتمل لا يحسن وضحه تقديره الوجه الثاني من الكلام على الآية
 انما لا نسلم ان سبيل المؤمنين هو اجماعهم لان السبيل اذا اضيق في قوم بصفتهم عليها تعلق بما يفيد الصفة اليه اضيق لسبيل الى القوم
 يذكرها لان المفهوم من اطلاق قول القائل صاحب اتباع سبيل المؤمنين واسلك متبع الصادقين امره باجماعهم فيما به كانوا مؤمنين و
 صالحين وسائر مشرفاتهم فلي هذا كما نه ثم قال من يتبع غير سبيل ما يكون به المؤمنون وذلك قائم بنفسه متميز من غير اجماع القوم عليه
 واختلفوا فيه وانما لم يبعد سبيل المؤمنين في الآية لاجماعهم وكان الاستدلال لجامعنا على ذلك سقط معتمد من اصله الوجه الثالث
 اننا لا نسلم ان الوعيد في الآية متوجه الى مشقة الرسول خاصة لان اتباع غير سبيل المؤمنين ومثاقرة الرسول ليس في الآية منفصل
 احدهما من الاخر وانما شيء واحد فكأنه ثم قال من يتناقض لرسول من بعد ما تبين له المستكبر ويتبع مشقة الرسول غير سبيل المؤمنين لم يفتأ
 مؤلفا مؤلفا لا بد وان كان الامر على ما ذكرناه خرجت الآية عن كونها دليلا على موضع الخلاف على انها لو كانت الامرين يتفصل احدهما عن
 الاخر لكان الظاهر يقتضي توجه الوعيد الى جميع بينهما فمن اين ان اتباع غير سبيل المؤمنين على الاقرار ومحظورا فان قالوا ان هذا يقتضي
 لا نعلم مظاهر الآية توجه الوعيد الى من انفر بامثاقرة الرسول قلنا كل قول وانما علمنا ذلك بدليل منفصل الوجه الرابع اننا لو سلمنا
 ان حكم اتباع سبيل المؤمنين مستفاد من ظاهر الآية وان سبيلهم هو اجماعهم وان الوعيد متوجه على مخالفتهم لم يثبت ما تصدق الخالف
 اليه من صواب اجماع موافق كل عصر من وجوه احدها ان اللفظ الام في المؤمنين بعمان يكون للهد فلا يستغنى اللفظ اجماع المؤمنين

اجماع

مستعمل

لَا بُدَّ مِنْهَا

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

بما يمكن يجوز تأثيرها ولا يظن مفسدة سواء كان عدلا او فاسقا وكان عدلهم لو ثبت لم يمنع اجتماعهم على خطأ من الوجوه التي بيناها
تعلقوا ايضا بما ذكرناه من قوله الحق لا يمتنع على خطأ قالوا وهذا نصح صريح في نفي الخطأ عن كل ما اجتمع عليه الجواب عن ذلك من وجوه
احدها ان خبرنا حديثنا على بناء العمل باختيار الاحاد في الفروع الفقهية فضلا عن الاصول والاجماع من اصول الشريعة فلا يجوز انما نتجته
بغير واحد على اى حديث قولهم ان كان من اخبار الاحاطة فمؤثر باطل لان معناه لو كان مؤثرا لكان لفظه كذلك لان معنى الخبر لا يفصل من
لفظه ومحال ان يكون لفظه واحدا ومعناه مؤثرا فلا ينبغي ان يقول في ذلك على مجرد عبادة وقولهم انه يجري مجرى الخبر عن شجاعة عمر ومخاطبة
باطل ايضا لان شتمهم كونه خبرا واحدا يمنع من دعوى مساواة الخبر لشجاعة عمر ومخاطبة عمر لكون ذلك معلوما مشروعة لكل سامع للاخبار وهذا يدل على
مؤثر الخبرية فكيف يحسن من منصف عو شدة الخبرين والحال هذا ودعواهم تعلق الامة له بالقبول بعد في التعلق مما فقد لانهم ان شادوا
بالنكاح جميع الامة فالمعلوم ضرورة خلاف ذلك لوجوه التنازع بين الامة فيه ودرا كثرها له على دفاية وان شادوا الى البعض فغالطون في العباد
والمعنى جيعا بالعبادة فالظاهر لفظ الامة على بعضها وذلك فاستدركت المعوقان الذين يلقوه بالقبول هم الذاهبون الى كون الاجماع حجة
المعتقدين بغيرها كون هذا الخبر ليل عليه فلا اعتدوا بقولهم على اى احد على ان التنازع في اجماع الامة باسرها فكيف يستدل على انه
حجة بفعل بعضها على ان تعلق الامة له بالقبول لا يدل على صحته لو سلم لان الاجماع انما يكون حجة اذا ثبت الخبر فكيف يجعل الفروع التي هو الاجماع
دليلا على صحة الاصل التي هو الخبر والاجماع لا يثبت كونه حجة الا بعد صحة الخبر وهو عمل الصواب بهذا الخبر ان من عادتها انما لا تقبل الا ما قل
عادة من برهان ضلهم ان يدلو على صحة ذلك هيها وليس كل من عرف عنه انه رد باطلا وقبل حقا لا يجوز عليه بالثبوت ان يقبل باطلا
برسقا وغاية ما يوجب حسن الظن بهم في علمهم بما يعلمونه باطلا فمن اين انهم يعلمون بما يظنون وصوابا ويعتقدون صحة لقوة الشهادة وان
كان باطلا ايضا فاما يكون قولهم ونعلم حجة اذا ثبت الخبر فكيف يجعل ذلك دليلا على صحته ليس هذا يقتضيه صحة كل احد منها وكونه دليلا
على الاخر وهو محال على ما بيناه الوجه الثاني انا اذا سلمنا صحة الخبر لم يكن لهم فيه دلائل من وجوه وطائ ان لفظه خطأ لئلا يثبت من الفاظ العو
وانما لفظه نكرة مفرقة غير متميزة لا يفرق منه الا خطأ واحدا اذا كان كل حملناه على خطأ مخصوص فلو كثر المعلوم من دية وانما لا يظن
عليه فالحتم ان يكون المراد بالخبر ما ذكرناه سقط التعلق به في موضع الخلاف الوجه الثاني لمن قوله ان حمله على جميع المصدقين بينه
لزمهم تناوله جميعهم الى يوم القيمة وكذا ان حمله على بعضهم وهم المؤمنون وجبتا وله لكل مؤمن في قيام الساعة وهذا يبطل ان يكون
اجماع اهل كل عصر حجة على انهم من حمله على البعض جوعا عن الظل لان لفظه امته لا يخص مؤمنا من فاسق بانه لا يقضى بين ادبيه فنتج
من لا يثبت الحق من جملة ولم يكونوا بذل لنا ولا من غيرهم اذ احضر بعض مؤمن كل عصر الوجه الثالث ان قوله ان لا يمتنع على خطأ
كما يصح ان يكون خبرا عن حالهم مجتمعين يصح ان يكون مبنيا لهم عن ذلك من حيث كانت لفظه مجتمع غير مطلوبة الاعراب فيصح ان يكون
مجزوءة للمؤمنين لم يضبط الا ذلك اذا كان مبنيا فلا يعلق لهم فيه ويحتمل ان يكون مبنيا وان كان خبر لفظه محرك بالقيم لان مجزئ
معنى النهي لا كثر كثير قال الله ثم لا تفت ولا تنوق ولا جدال في الحج هو خبر محض ومعناه النهي قوله سبحانه ومن دخله كان امنا وقوله
لله على الناس حج البيت خبر معنا الامر بك قوله العادية ومؤاذاة في عيم غاد واحتمل الخبر في النهي فيقطع التعلق به الموق على القطع على
كونه خبرا **فصل** في اركان المرجح يكون الاجماع حجة الى قول المعصوم وكلنا نقد بوجود المعصوم على العلم به فقولنا حجة فيه وما لا يمتنع العمل
بوجود المعصوم قبل العلم به لا يكون قوله حجة فيه كالفعل بالحدث سبحانه وبعد له حكمه على هذا يصح ان تعلم بالاجماع اكثر مما يعلمه
مخالفا بر على اصولهم **فصل** في الاجماع بعد الخلاف يجري في انه حجة مجزئة لاجماع المبتدئين لان العلة التي كان حجة يقتضيه ذلك ان العلة
الامر في هذه المسئلة على مخالفتها قولهم بصحة الاجماع لان من نفاه ان يكون الاجماع بعد الخلاف فاطعا للخلاف يتعمل على ان الخلاف
يتضمن الاجماع على جواز القول بكل واحد من المذهبين مطلقا فانا حرمنا ذلك بالاجماع الثاني نفطنا كون الاجماع الاول حجة واذا
ادعى كون الاول مشروطا جاز ان يدعى ذلك في الثاني فيقتل لكلام منها ويشبهه على اصلنا لا يارم ذلك لاننا انما نلج في ان
على قولين يجمعون على جواز القول بكل واحد منهما لان الاجماع عندنا باطل الحق مدلول عليه المكلف غير معذور في الجمل به فتنة
اختلافنا الامة على قولين فلا بد ان يكون الحق في واحد منهما واذا كان كذلك وجب ان يكون الاخر باطلا وكذا القول فيما زاد على ذلك
باب في كمال امر في القياس يجوز من جهة العقل التبع بالقياس في الشرعيات لا في العبادات ان يكون طريقا الى معرفة الاحكام الشرعية
دليلا عليها الامر في انه لا فرق في العلم بحجرتهم البيند المسكر مثلا بين ان ينص الشارح على تحريم المسكر وبين ان ينص على تحريم الخمر
وينص على ان العلة في هذا التحريم الشدة ولا فرق بين ان ينص على العلة وبين ان يدل بغير النص على ان تحريم الخمر لشدةها او ينصب لنا
امادة يتلصظ الظن عندنا ان الخمر في هذه العلة مع ايجابها بالقياس علينا في هذه الوجوه كلها لان كل طريق منها يوصل الى العلم بتحريم البيند

الابن هرة

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الكتاب

ان القيس عندهم من اصول الشريعة ما هذا لا يجوز انما يتبعوا الظن باننا لو جاز لنا ان نمنع قطع الاستدلال كل من دنا
 الجماعة من اصحاب معان غير من كودين ولا معروفين وانما يعرف من نقل عنه لم يجز العمل به ليجوز كوننا باسقاط هذا الطريق الى اعتبار
 عدالة الخ في غير شرط عندهم في العمل بخبر الواحد الوجه الثالث انه معارض بما يثبت له من دكان معان لما قال لما انتهى فان لم يجز الكتاب
 ولا في السنة قال كتبنا لك في كتابي فقال الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ما قال سقرنا في ما على سبع وسبعين مرة اعظمهم
 فتنة على امتي قوم يفتنون الامور بربهم فيجرون الحلال والحلال والحرام وغير ذلك من الوايات الواودة من طرف الخلفا فاما ما يخص
 روايته فما لا يحصى كثرة وليس لهم ان يقولوا نفي الاثر بالقبول يدل على صحة لان ذلك غير مسلم لان كل من نفي القيس برده فان دنا
 الامة الثاميين الى القيس ظم خطا فيهم في العباد والمعتق جميعا على ما بيناه فيما مضى الوجه الرابع اننا لو سلمنا صحة الخبر لم يمكنهم القطع
 بظاهره على ما قصدوه لان قول معاذ الجهمي اني كما يحتمل ان يريدوا الجهمي رائي في استخراج الحكم من ادلة النصوص لان فيها ما لا يوصل
 الا بالاجتهاد وانما احتمل ما ذكرناه لم يمكن القطع على ما قالوا لا بد ليدل على ليس لهم ان يقولوا في الخبر ما يمنع من ذلك وهو قوله فان لم
 نجد في الكتاب لا في السنة وما ثبت بدليل الكتاب والسنة هو من جملتها موجود فيها لا نأقول ما افكرتم ان يكون المراد فان لم نجد
 في ظاهرها ما حكم به فقال الجهمي في استخراج الحكم من ادلتها وان يكون معاذ فهم من ذلك من قصدوا فينا هذا الحال وتعلقوا ايضا بما
 ذكر من عمر في رسالته الى موسى لا شئ من قوله اعرفنا الاشياء والنظائر من الامور بربك هذا خبر واحد ايضا ضعيف من خبرنا
 فلا يجوز نقلهم به في المسئلة على ان لا دلالة فيه لو كان مما يصح الاحتجاج به هيئنا لان القياس الذي رآه اليرموقي هو الخافا الشئ يشبه هذا
 قال اعرفنا الاشياء والنظائر المشابهة للقياس على الشئ على نظيره انما هي في مخصوص من تعلق الحكم ومن عرف ذلك حصل له
 عليه الجميع بين الاصل والفرع انه اتقيد بالقياس هذا المقدر لا ينادعون فيه ولكن لا سبيل في معرفته ولو امكن ما يدعون من غلبة الظن
 لو يكن في الخبر ايضا دلالة لا لغيرنا لا لغيرنا لفرع انما اشار في معنى يغلب على الظن انه علمنا الحكم ولو لم نعلم ان يقول ليس بين
 الامر والبر والابن النبيل التمس والخبر شبه بوجوب لتساوي الحكم والخبر يتناول المساواة بين الشبهين فان قالوا هيئنا اشياء مثلوا
 قلنا ليس في العمل على ما قلناه مشبه او انما قال اعرفنا الاشياء والنظائر ذلك يقتضي حصول العلم بالاشياء لان المعرفة هي العلم على الامثلة
 يحصل به التشابه غير ان كور في الخبر اذا جاز ان يقال اننا اذا كانتا في المعاني التي تدعوها كالكيك في البر والاشياء في الخبر جاز ايضا ان
 يقال اننا اذا كانتا في المعاني التي تدعوها كالكيك في البر والاشياء في الخبر جاز ايضا ان يقال اننا اذا كانتا في المعاني التي تدعوها كالكيك في البر والاشياء في الخبر جاز ايضا ان
 اللفظ يكون ذلك دعائنا الى القول بحمل اللفظ على كل ما تحته الا ان يقوم دلالته واحتمال الخبر لذلك يخرج عن صحة الاعتناء عليه فيما
 قصدوه وتعلقوا ايضا بما دروه من اختلاف الصحابة في مسألة الحرام لانهم قالوا به ما قول من اننا في حكم التعليل اننا ثلاث ومنها ما يميز
 فيه كثرة ومنها ان ظاهرها ومنها ان تظليها واحدة وجبته قال بعضهم هي ما بينه قال سقرنا في ما على سبع وسبعين مرة اعظمهم لما احله الله ثم كك
 اختلافهم في الحد الا بالاشياء المشركه ظاهرا لولا دلايلهم هذه الاقوال الا طريقة القياس والاجتهاد لان جعل الحرام طلاقا فلا نأعلم ان
 لم يرد كونه كك على الحقيقة وكك من جعله مينا ظاهرا ولا يجوز ان يربط الا بالاشياء المشركه ولا نأعلم ان يربط الا بالاشياء المشركه ولا نأعلم ان يربط الا بالاشياء المشركه
 ذلك تبا لسان من ذهب الى ان الجهمي بمنزلة الاب فيمن على انه مع هذا الاب بمنزلة ابن الابن فقد لا بن حق قال ابن عباس لا يتفلى الله
 ويد بن ثابت يجعل بن الابن ابنا ولا يجعل ابنا ابنا ولا يرجع في ذلك لان الجهمي لا يرض عليه في الكتاب ذكر ايضا عن قال بالمقايضة
 بين الجهمي الاخ شيهما بقضى شجرة وجدوا طرفا لولا ان ثبت ذلك وكذا بين ما قال بالقيس وموصو لقائه غير منكر عليه اقتصفي ذلك
 اجاعهم على القول به وقد ثبت ان اجاعهم حجة ثبتت بدلالة التعبد به الجواب من ذلك من وجوه منها ان ما دروه من اقوال الصحابة في هذا
 المسائل غير معلوم وانما طريقة الاحاد مثل ما قلناه عند اعتمادهم على مثل هذه الطريقة في التعبد بالعمل ما جازا الاحاد وما نحن فيه
 فرضنا لكلف فيه العلم فلا يجوز التعويل في ثباته على ما احسن خالما ان يقتضي غلبة الظن والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان العلم بذلك
 طريقا لكان الاستدلال به مبنيا على ان القول في تلك المسائل لا يجوز ان يكون الا لقياس عن لانهم ذلك لان الاختلاف في المذا
 المستند الى النصوص ممكن الشبهة كما كانت في المستند الى النصوص ممكن الشبهة كما كانت في المستند الى القياس قولهم لو كانوا لو
 بذلك النصوص لوجب نقلها وظهورها يعكس عليهم ويقال لهم لو قالوا العلاء يابسا وبنها ذلك قولهم الفرق بين الامر بين النسخ
 اتباع العالم فيه ليس كك القياس على بل انظرهم جدا القول به واما ما رأت غلبة الظن بوجوب عندهم فيه الاتباع ولهذا حست مناظره اقصا
 القياس والاجتهاد بعضهم لبعض قولهم لسنا نجد في نصوص الكتاب السنة ما يدل على المذاهب التي درويث عنهم في تلك المسائل يعكس عليهم
 ويقال لهم ولسنا نجد لقول كل واحد منهم علمه نقضه فان قالوا انكم لم تجدوا علمه في هذا الحكم بكل ما حكى عنهم والاشياء تجدون

كتاب الغيبة

ما يمكن ان يجعله معتقدا لاجله المذنبين لهم وهكذا نقول لكم فينا قد عدلنا ما نقول لهم ما انكرتم ان يكون من ذنبهم الى الله
 الثالث جملته كتابنا ان الاطلاق المحرم على الحقيقة ولما احكام الاطلاق عند كثير منهم غير اعتبارا لثبوت وجوب في ذلك على التمسك
 الاطلاق فادخله في جملة ما قلناه من جعله مباحا الى غير ما قلناه من جعله حراما الله لك تبتغيه من ان لا
 ثم قال قد نرى الله تعالى انما فيكم فوصفنا بغيرهم باليهن والى هذا يرجع القائلون في دعائنا هذا بان الحرام يمين ومن ذهب الى انه
 لغيره بغيره في تناول الاسم ان كان لفظه في اللفظ القاطن كما كانت كتابنا ان الاطلاق في اللفظ والجرى بغيره ومن ذهب الى انه
 نطقه كانه ذهب الى الاطلاق والى ما يقع به من ذهب الى الثالثين ذهب الى الاكثر والاعم وما قول سمرقند فلم يرجع فيه الى القيس بل
 متمسك بالاصل في الاطلاق ويكفي الظاهر في الخطر تحريم المحلل اما قولهم انهم جعلوه طائفا في شيئا فقد بينا انه يجوز ان يكون ارجاؤه
 فيما بيننا ولا الاسم ليس في الرواية عنهم انهم قالوا قلنا بكذا في شيئا بكذا وانما ذكرناهم جعلوا الحرام طائفا ما من شيء جبره فعلوا ذلك فلا
 على انه يشبه الشيء على جهة التبريد لا فيهم دون القيس لان من ينفي القيس قد يقول المصلحة تجري في الظاهر تجري في الجملة وان كان
 جاء على احد الامور على المنع القيس بل اصابا الى تناول قوله ثم قلتم انما اعطاهم على هذا لوقوعهم في النصيب بالانقسام لغيره
 ولا لكونه من اربعين من قوله لا ينبغي ان يكون ثابتا في يد من ثابتا في يد من انقسامه في نصيبه بغيره في يد من يد من طريق الاخذ بالشيء لا في شيئا
 عليها في هذا المسألة على ان كثرة في الرواية عن ابي الحسن انه انكر على زيد والمجسم في الجمل بحكم الاب كما حكم في ابن الابن وليس في الرواية
 انه جمع بين الامرين جلة قياسا وجبت في ظاهره بغيره على ان ظاهر من القول واجب عند الاجزاء الجبري لا كما كان ظاهر القول
 اوجب على ابن الابن مجري ابن الصلي في نصيبه في المقابلة التوقيفية خوفه بالله ثم ومن يعدل عن موجب القيس عند من ينفي
 الى مقابلة التوقيفية لان اكثرهم يقول انهم مصيبون خطأ منهم يقول انه معذور فاما التشبيه بغيره في يد من القيس في
 وانما هو قربة في مقام وقد علمنا ان الله ذكره من الفضل والجدل لا يصح ان يكون عند احد اصوله في الشريعة يقاس عليه في اولى شيئا
 لما علمنا ان الوجه في ذكره ذلك لصلته في معرفة ان الرجلين من المتوفين ثم المرجح في توريته الى الدليل الموجب لثبوتها لوجه اننا
 من الكلام على هذه الطريقة اننا لو سلمنا ان القول في ذلك لما سأل كان القيس لم ينفعهم ذلك في نفسه لان الذي وعدهم الاخذ
 فيها بغير الاحتياط دون جميعهم فبعضهم ليس بمتحيز وما يقولون عليهم من اسانيد الباقين عن التكرار لا يصح الاعتدال عليه لوجوب
 ذكرناها في ذلك عند الكلام على مثل هذه الطريقة لهم في التعبد باختيار الاحاد ومن التكرار في ذلك لا يمنع من ادعاء اننا
 قولنا ميراثهم لو كان الذين يؤخذون في ما كان الملح بباطل الخطا في من ظاهره وقول من وادان سراجهم بغيره في اليد
 بغيره وهذا اللفظ بغيره وعن ميراث الخطا في عمره قال يا كروا احباب لوائهم اعداء السن اعتمد الاحاد يشان فيفظوا فقالوا
 بالراي فضلووا اصلوا وعنده اننا لا كروا المكالمين في ما هي قال المتابعين وعنده اننا لا كروا على الحداد كروا على النادرين شرح انه قال
 كتابا على الخطا في ايامهم من قبله فاض ما في كتاب الله فان جاء ذلك فاليس في كتاب الله فاض ما في سنة رسول الله فان جاء ذلك فاليس
 سنة رسول الله فاض ما في السنة على العمل فان لم يجد فلا عليك الا فاض عن ابن سنان قال المتابعين وعنده اننا لا كروا على حداد
 وتجدنا لنا من دساحها لا يقنوا الامور اياهم وعنده اننا قالوا قلتم في دينكم بالقياس حللتم كثير اما حرم الله وحيثما حلل الله
 ثم وعن ابن عباس قال ان الله ثم قال لبيد وان احكم بينهم بما ازل الله لم يزل بما رايت عن ابن عباس قال السنة ما سنة رسول الله لا يحلوا
 الراي سنة المسلمين الى غير ذلك فكيف يمكن مع ما ذكرناه دعوى دفع التكرار ليسوا بان يحملوا الخبرا التكريه على ما يدل بواقف ما يدعون في
 عمل الصحابة في المناظر المذكورة باولى منا انما علمنا اختلاف الصحابة في ذلك على ما يوافق ظواهر الامكان بل يكون بذلك ولا يكون اختيارا
 صريحه في انكار القيس احتمال الخبرا لم لا غيره ولا نقض التعبد بالقياس الى دليل مقطوع بغيره محتمل لا معارضه تعلوا اية بان
 قالوا قد علم عن الصحابة القول بالراي اصنافا منها هم اية لفظ الراي انا اطلق في هذا القول بالحكم من طريق النص بل من طريق الراي
 والاجتهاد وذلك بخلاف ما ذكره عليه بكرة الكلاله القول فيها براءة وقول عمر بن الخطاب وقوله هذا ما راى عمر قول ميراثهم في ايامنا
 الا ولا كان راى راى عمر لا يبعث ثم رايت بيهم بخلافه وان ابن مسعود قد سئل عن امرأة ما شتمت اباها فادعى عليه ما اصابه قال
 يذهب بها من رده السائل ثم راى قال قولنا براءة فان كان حقا فان الله وان كان خطاء فحق عن الشيطان والله ورسوله يدين
 عليها العذر ولما الميراث ولما امرنا فلا لا لرح لا شطط ولو كان اعتمادهم في ذلك على النصوح ما يوجب العلم لم يبعث منهم الرجوع من ذلك
 الى اى التوقف فيه بخلافه ولو كان يمكن من تحطه الخالف التكرار عليه لان الادلة لا يقتضي كيف يرجع كل واحد
 منهم الى ما يوجب العلم مع اختلاف قولهم الجواب عن ذلك من وجوه احد ما ان ما دونه من هذا الاختيار اجابا احاد لا يجوز الاعتناء

للسائل

الْأَرْبَعُونَ

في مسألة فرضنا فيها العلم الوجه الثالث في ان لفظ الراي في المطلق لا يخص بالقياس بل يفيد كل ما كان متوصلا اليه من جهة الاستدلال
 التي يعمق فيه اعتراض القائلين وقد اختلف فيه اهل الاسلام لانهم يقولون فلان يرى العدل وفلان يرى العدم وفلان يرى الايجاب وفلان
 يرى القطع على عقاب لفظه وان كان متوصلا اليه بالادلة الموجبة للعلم يقولون ابو حنيفة يرى لو وثق بنينا القربان كان لا يرجع في ذلك
 الى قياس اجتهاد وراي الحق الشافعي لفظا بالشافعية المؤمنين وان كان مرجعنا في ذلك الى الخبر والاقوال التي تعتبر في العادة على راي ابي
 حنيفة المحض على راي الشافعية وغيره الا لما رواه ان كان رجوع كل واحد منهما في ذلك الى ضرب من الاستدلال في لفظ القياس ان كان الامر
 على ما ذكرناه لم يكن في اضافة الصيغة اقوالا الى الراي لم دلالة على القول بالقياس قولهم لا يثبت من قول القائل هذا من مذهب فلان فيقال
 لهذا الراي كنا اهل القياس ونعبرهم وهذا يدل على اختصاص لفظ الراي بالقياس لو كان الامر على ما ذكرناه لكان ان يقال للمسلمون
 التمسك بالصلوة والصلوة وما اشبه ذلك من الامور المعلومة بالنصوص غير لازم لان الاختلاف بين الامور المأخوذة في القياس في مقامه وقوم ثابتة
 اخرون غلبت على شئبه الاضافة الى الراي معلوم ان هذا التعارف حادث لم يكن في زمن الصحابة ولا يجوز حمل خطابهم عليه انما يقال ان
 المسلمين يرون التمسك بالصلوة لما بينا من ان لفظ الراي يفيد التعارف ما كان حاصله من طريق بيع اعتراض القائلين في ذلك اختلف فيه
 اهل القبلة ولا يضاف اليه من الامور المعلومة بالادلة التي لا يخالفت لمسلمون فيها على ان المذهب في هذا هو ما الى ابيهم طائفة في النصوص
 وللمذهب لها التعالق بغير القياس وابعادها ان لا يكون مذهب من يمكن ان يكون مغاير لما ذكر من قوله ايما امرأة ولدت من سبيها فهو
 معتق وقوله ما يغيرها اولدنا برهم اعترافا ولدها ومن احاد يبعين يمكن خلفه يمكن تعلفه بظاهر قوله فهو وحده لا يبيع وقد روي
 عن امير المؤمنين ان قال سبق كتاب الله ثم يجوز اذ يبعين فافاض الجواز الى الكتاب دون غيره فاما قوله في كبر في الكلاله اقول بقرائنه
 يجوز ان يكون اذا القياس لان السؤال يقع بمعنى اسم قائله لا مدخل للقياس لان السؤال وقع عن معنى اسم الله الاسماء لا مدخل للقياس
 فيها وانما المرجع فيها الى المواضع وتوقيفا لفظا لان على ان كتاب الله ثم دل على معنى الكلاله لا نرى ثم قال فيفتونك فلان الله يفتيكم في
 الكلاله وما تولى الله تفسيره لا بد خلله الراي لانه هو لاجتهاد والقياس اما ابن مسعود فيمكن ان يكون رجوع في ايجاب العدة والميراث الى
 عموم قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتوبصن ما يفتنهم او بعدة اشهر وعشرا وقوله ولكن الراي مما تركتم لا يثبت على من
 يسم لما نرجعها صانعا ولا يدخلها ورجع في ايجاب ميراثها الى قوله سبحانه فانكحوا من اذن اهلها وان توفوا جودهن بالمعروف كان السعي
 لا يفتوا ولا يعتبر فيه التعريف اذا كان لما انتبه به الصحابة وجهر في ظاهر النصوص لم يحجز القطع على اضافة اقوالهم الى القياس قولهم لو كان
 رجوعهم في ذلك الى طرف العلم لما صح منهم الرجوع من راي الى راي الخ ما يدل ان ذلك يعم فيما ظهري العلم لان القائل بالاجابة قد يفتي
 عنه في القول بالعدل وعقاب بالقطع وعلى عقاب لفظا من اهل الصلوة بتركه الى القول بالادعاء وكذلك لتوقف غير متع حصولها
 طريق العلم كما يتوقف لناظرون في مسائل اصول طلب الاستدلال التامل وكذا تجوز كونها صوابا وخفاء لان المستدل بالكتاب
 المستدل بخلافه ان يضيع الاستدلال في غير موضع مثلا ان يؤخر مقدما او يقدم مؤخرا او يخص عاما او يعم خاصا او يمتسك بمفهوم او يميل
 على ما مثله ادلى منه وهم يقولون كل مجهول مصيب لسؤال عن تجوز كونه صوابا وخفاء لازم لهم فاما دعواهم الامساك عن الخطأ
 التمييز بغير سلمة والظن في ان بعضهم خطأ بعضا كالطريق الى انهم اختلفوا في عن امير المؤمنين وقد استفتاه عمر في امره وجعلها
 قالعت ما في بطنها وقد انشأه كل من حضر من الصحابة رايه لا شئ عليه لا نرى ما روي ان كان هذا جهدا ابراهيم قد اختلفا وهذا يرجع
 بالخطأ وما قد مناه من قوله من ادا ان يقيم جراحهم فليقل في الجرح يبرئهم بذلك ما ذكر عن ابن عباس من ان قال من شاء ما اهلته ان
 الذي احصى ما عالج ما جعل المال نصفين وثلاث من شاء ما اهلته ان الجذاب روي المبالغة عن ابن عباس في قصة الخوي وقول ابن عباس
 الا ينبغي لله زيد بن ثابت وتول عمر اكره على التاديع فيما ذكرناه وقد ان عابشة بعثت الى زيد بن ارقم وقد اشترى ما بالهرمان قال باعه
 قبل بئس القس فلان لم تبطل جهادك مع رسول الله وقيل لا بن المسيب شريحا فتوفي في مكاتب عليه بنان الكنايزه والدين بن
 فقال لخطا شريخ والاجناد وبن لك كثيرة وقولهم لا دلة لا تتناقض فكيف يرجع كل واحد منهم الى دليل يوجب العلم مع اختلاف اقوالهم با
 لا انهم نقل ان مرجع كل واحد منهم دليل على الحقيقة وانما اختلفوا في ان يكون كل منهم مغاير بغير من الظاهر دلة النصوص على عقدها
 رايه لا يشهد ان ادلة لا يتناقض الا ان يتقدم بالشبهة كونه دليلا لا يجب ذلك فينهان قالوا لو قالوا في تلك المسائل بما يوجب العلم لوجب
 ان يكون الحق واحدا وان يكون خالفه باطلا وذلك يوجب قطع ولاية قائله والميراث منه وان ينقض بعضهم على بعض الاحكام التي تخالفهم
 فيما عدا ذلك ان ينقض الواحد منهم على نفسه ما حكم به في وقت رجوع عنه في الخوي في العلم بخلافه لا على ان لكل صواب ان كل
 مجهول مصيب قبل ان يثبت له القطع في الخطأ لا يوجب اشتراكه فيما يستحق عليه ما فانما الكفر في راي غيره في الصبح الصغير في راي الكبير

لَا بَرَّ لَكَ

بعدم وليس لاحد ان يقول قيام الدليل هو اجتماع الشائفة على وجوب جوع الخالي الى المقنع العمل بقوله مع جواز الخطا عليه
 يومنه من الاقدام على تبيع ويقتضيه اسناد عدل العلم لا نالنا من اجماعها على العمل بقوله مع جواز الخطا عليه هو موضع الخلاف بل انما هو
 يرجوع الثاني الى المقنع فقط فانما العمل بقوله تقليدا فلا فان يتلوا القاية في نجوة اليد لا يجوز العمل بقوله قلنا القاية في ذلك
 ان بصير له فيشاهد وفيما عجز من علماء الامامية سبيل الى العلم باجماعهم فيعمل بالحكم على يقين يتبين صحة ذلك انهم اجمعوا على انه لا يجوز
 الاستفتاء من الاطامح لتكليف الامان ما في المذهب لما خطر استفتاء مخالفه خوفا ان يقينه بخلاف الحق فلو كان اجماعهم الاستفتاء
 من الامام في تقليدنا لم يكن فرق بيننا وبين مخالفنا لادلائنا لا ثمن فيناه بغير الحق لا ارتفاع عصمة ولا مخالفة يجوز ان يقتضي بقاء الحق
 موافقة ثبت انهم انما امر ارجوع المستفتي الى فقهاء الامامية ليحصلوا العلم باجماعهم على الحكم فيقطع على صحة فصل معلوم ضرورة
 ان ما فيه نفع خالص من مضرة عاجلة واجلة فله صفة المباح انه يحسن الاقدام عليه كما ان العلم بان ما فيه ضرر خالص عن كل نفع فيجب
 محظور الاقدام عليه كان الاعتراض على ما ذكرناه بخلاف الداهيين الى الخطر غير لازم لانهم لم يخالفوا في الموضوع الذي ذكرناه وانما
 اعتقاد ان الاقدام عليه مضرة فلم يحصل لهم العلم بالصفة التي يبيها العلم بالاباحة وكان من ذهب الى توقف لم يحصل له هذا العلم
 اعتقاد انه لا يابن المضرة في الفعل يتبين صحة ما قلناه انه لا بد في كل قسم من احكام الافعال من اصل ضرر في العقل من وجوبه وذلك
 بحيث يكون في العقل صلا لا باحة فاما كان على صفة مخصوصة من الافعال ليس يمكن ان يذكر في ذلك شيء سوا ما قلناه من النفع
 وما به يعلم انتفاء المضرة في العقل هو فقد الطريق الى العلم بها والظن بها ولو لا ما ذكرناه لم يقطع على انتفاء المضرة عن كثير من افعالنا
 ونصرفنا واستدلال من ذهب الى الخطر بان المخالفات كلها ملك لله ثم ولا يجوز في العقل الضرر في تلك لما لا بد ان نرا فاننا قد
 الاذن قطعنا على الخطر لا يصح لان الضررنا احسن من الاذن المسمى في ان يحسن بالدليل العقلي اولى قد بينا ان العقل اولى على
 الاباحة بوضح ذلك ان من وضع الماء على الطريق على وجه تدبيره لئلا يضره الماء لا باحة واحضر الطعام واجلس الصيف على المائدة لكان
 اقوى في الاذن من قوله على ان العلة في نفع الضرر في تلك الغير ليست تذكره وانما هي يقتضي فيما يضره من ملكه بغير اذنه وهذا لا يوجد
 في ملكه ثم يتبين صحة ذلك بان يحسن الاستدلال بما يطرأ من الضرر المتصور بغير اذنه وكل ذلك تصرف في ملك الغير بغير اذنه
 وانما حسن الانتفاء الضرر بغير اذنه من اباح طعام الغير والتداول منه ملك لصاحبه الاذن له لم يضره انتفاء الجنة انما حسن
 الضرر لا انتفاء المضرة ولهذا علم المادون له ان الضرر حاصل مع الاذن لم يحل له التناول وفصل كل نافع لحكم عقله وشرعيه بل فيه
 الدليل لا ان التنازع يحجر عن اعتقاده ومذهبه في انتفاء الحكم فلا بد من اقامة الدليل عليه متى لم يكن ضرره بما لا يزم مثله في التنازع
 ويكفي التنازع في الاستدلال على نفي الحكم في الدلالة على بطلانه اذا كان مما كان يجب لو كان ثابتا ان يكون عليه دليل وليس لاحد ان يقول
 له وجب لنفي عدم دليل الاثبات ولا يجب الاثبات لعدم دليل النفي لا نقول انما وجبت لك لا ننافي في التنازع في كل دليل
 منفي له دليل هو اثبات لوجب ثبات له لا ينافي في ليس كالأثبات لان اثباتا لثبته متناهية في التنازع في كل دليل
 ويتبين الفرق بين الامر اننا نقول في شخص معين ليس به لثبته المتنازع في ثبته متناهية في التنازع في كل دليل
 لنفي عدم الدليل على انه ليس بغيره ونقطع على انتفاء بلدين الخلة بعد اذ كان من احدهما من حيث انتفاء الخيرة ولا يجوز ان تثبت
 الخيرة ولا يجوز ان تثبت انتفاء الخيرة بغيره مثل هذا كثير في قولنا انما لثبته متنازع في ثبته متناهية في التنازع في كل دليل
 لان اول ما في هذا ان طريقة الشرع دون العقل كلا متناهية في اقتضية العقل ثم ان كون التوقيف في يد مجرى مجرى لينته وكذا وجوبه
 عليه قوت في بطلانه من المطالبة ونقطع خصوصية مقام البينة وفصل المتعلق باستصحاب الحال يثبت الحكم عند التحقيق بغير دليل في
 ذلك انهم يقولون قد ثبت بالاجماع على من شرع في الصلوة بالتيه المصوني قبل مشاهد الماء فيجب ان يكون مع هذا الحال بعد انتفاء
 له وهذا منهم جمع بين الحالتين في حكم من غير دليل انفقوا لجمع بينهما لان الحالتين لا شبهة فيه لان المصلحة غير اجد الماء في احدهما وادراك
 في الاخرى لا يجوز التوبة بينهما من غير كراهة وان كان الدليل انما يتناول الحال الاولى كانت الاخرى عاينته لم يحجز ان يثبت لما
 مثل الحكم وقولهم ان ثبت الحكم في الحال الاولى كان ذلك يقتضيه استمراره الا لما عزم الاستمرار الاحكام في موضع من
 المواضع باطلا لا بد من اعتبار الدليل الدال على بطلان الحكم في الحالة وكيفية اثباته وهذا ثبت في حال واحد وعلى سبيل الاستدلال
 وهذا يعلق بشرط او لم يعلق وان كان كذلك وكان الحكم الثابت في الحال الاولى ثابتا بشرط فقد الماء وكان الماء موجودا في الحال
 الثانية اعتقدا لا يعلق على بطلان الحكم في الاولى اختلف في الثانية لم يكن بل من دلائله على كل واحد منهما يلزم على ما قلناه ان يقطع على
 ان زيد في الدال اليوم اذا اداناه فيه من غير دليل مستأنف المعلوم خلاف ذلك انه لا يجوز استصحاب الحال الاولى فيه انه لا فرق

في كل حال

الضرر عقل

في كل حال

كتاب الغنية

بين اعتقاد كونه قد نال الرتبة وبين كونه اعتقاداً ما يقطع كونه غير منها ثم الكلام في اصول لفقه نفسه ان شاء الله تعالى

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام في التكليف لم يتجلى علمنا الا اذا كان من عبادة انما الشارح حصة الصلوة والركوة والصوم والحج والجهاد امكننا الصلوة
الصلوة شرعية يحتاج فيها الى العلم بحصة اشياء اقسامها وشرطها وكيفية فعلها وما يقطعها وما يتعلق بذلك من الاحكام ونحن نشهد
الكلام في البنية ونعتبر بالكلام في باب الفصول ان شاء الله تعالى فنقول شريطة الصلوة على ضربين احدهما يشترط فيه الوجوب حصة الاذان
والثاني يختص حصة الاذان الاول على ضربين ضرب يشترط فيه الرجاء الثاني وهو ثلثة اشياء البلوغ وكمال العقل ودخول الوقت مختص
النساء وهو انقطاع دم الحيض المتناسخ ما يختص حصة الاداء ثمانية اشياء الاسلام والطهارة وسر العود مع الامكان وان يكون مكان
الصلوة وموضع البويج بالجملة على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الامكان وان يكون مكان الصلوة وموضع البويج
على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الامكان ومقتضى ذلك شرط لا يحصل الجحوة والعتك تذكرها فيما بعد ان شاء الله
فصل في الطهارة فيحتاج فيها الى العلم بحصة اشياء اقسامها وما يوجبها وما به يفعل كيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الاحكام والطهارة
على ضربين غرض وطهارة عن نجاسة الطهارة عن الحدث على ضربين وضوء وغسل وطهارة الشارح مقامها في استباحة ما يستباح بها بنية وعدم
التمكن منها ما التيمم ان لم يرفع الحدث الا اذا شئت لئلا تجب كل واحد منها اذا انقضى من حدث الصلوة وضوءاً وما يقوم مقامه من التيمم على ضربين
كونه مكلفاً بفعل الصلوة او ما جرى مجراها مما لا يستباح الا بالطهارة حصة اشياء البول والغائط والرج ودم الاستحاضة المخصوصة وما
يتفقد معه التحصيل من نوم او مرض او احداث لا توجب كل واحد منها الغسل وما يقوم مقامه من التيمم ايضاً حصة اشياء الجنابة ودم الحيض
الاستحاضة المخصوصة دم النقا من الميت من الناس بعد بريد الموت وقبل تطهيره بالغسل ولا يوجب هذه الطهارة شيء سوى ما ذكرنا
سواء كان خارجاً من احد السيلين كالماء والورد والمخض والود والخالين من نجاسة او ما عداها من البسك كالقنقريه والفضة والوغاد ولو لم
يكن خارجاً من البسك كالماء والورد والمخض والود والخالين من نجاسة او ما عداها من البسك كالقنقريه والفضة والوغاد ولو لم
يبيناه في الاصول في هذا الكتاب لان برائة الذمة وشغلها بما يوجبها طهارة بغير ما ذكرناه يحتاج الى دليل ليس في الشرع ما يدل على ذلك لان
اعتماد الخالف على لخبثا احاداً وقاس عليه القيد بالعمل بما في الشريعة على ما بيناه فيما مضى من اصول لفقه في هذا الكتاب يجب على
المكلف ان لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في حال بول ولا غائط مع الامكان ولا فرق في ذلك بين الصحابة والبنين بدليل الاجماع المتألف
اليه طريقة الاحتياط ونحجج على الخالف بما ذكره من طريق من قوله ان احدى اركان الاسلام لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بول ولا غائط ولا
يفصل يستقبل القبلة الشمس لا يحد في الماء الجاهل ولا الكيف الى اكد ما ما القليل مما الا ان لا يجوز ان يحدث فيها ويستحب
ان تقب البول الا في ارض الصلبة وحجر الجوان واستقبال الرج ويستحب ان لا يحدث في كل موضع ينافي بمجسولاً لجانته فيه كسطوط الازهار
مساقط النار وامينة الدود وجوار الطير ويستحب تقديم الرجل اليسر عند دخول الموضع الذي يتخلى فيه اليمنى عند الخروج والدعاء عند ما
وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه كل ذلك بدليل الاجماع المتألف اليه من ابي القاسم لا يستحب الاستنجاء من الاحداث المقدرة كرفا الا الرج ومس الميت ما يغتسل
معه التحصيل ما البول فينبغي الاستبراء منه ولا يستبرأ القصب المصح من مخجج الجوال اسه تلك مرات ليجز ما لعنه بان في الجري منه ولا يخرج ثانياً
الا الماء وحده وجوده وكذلك بلية هذه الاحداث اعني التنجيس الاستنجاء الا الغائط فانه يجزى فيه الاخراج مع وجود الماء او ما يقوم مقامها
من الجاهل الطاهر المزبل المعين سوا المطر والعظم والردث ومن السنة ان يكون ثلثة الا ان الماء افضل الجمع بينهما افضل من الاغتسال
الماء وحده هذا ما لم يعد النجس حجة فان غداه لم يجز في ازالة الماء ويدل على جميع ذلك الاجماع المتألف اليه طريقة الاحتياط فان من
استنجى على الوجه الذي ذكرناه وصلى برئته منه بيقين وليس كذلك في الاستنجاء واستنجى بخلاف ما ذكرناه وما النوم فانه يجزى حش من غير ان
ما خول لنا ثم بدليل الاجماع المتألف اليه انما الذين امنوا اذا قدم الى الصلوة الاية والمراد انهم من النوم على ما قاله المفسرون لا يهاشرون
على سبيل نفسه ذلك وهذا يوجب الوضوء من النوم بلا خلاف ونحجج على الخالف بما ذكره من طريق من قوله ان الغسل في السنة من ناسية
ولم يفصل اما الجنابة فنكون بشيين احدهما خرج المني في النوم واليقظة شهوة وغيرها شهوة وعلى كل حال والثاني ما في الفرج وحده
ان تغيب الحشفة فيه وان لم يكن هناك ازال بدليل الاجماع المتألف اليه وطريقة الاحتياط ويجزى على الجنب خول المساجد لا غير سبيل
وضع شيء منها سوا المسجد الحرام فانه لا يجوز له دخولها على حال ان احتمل في احدها تيمم في موضعه فخرج ويجزى عليه فواته الغرام الا في

من الغنية

يحتاج ان يكون الوضوء اخلافاً حكمها ان ناء البشري في نزع جميعه بعدة عن الايدى والتجده مع النزع وليس كذلك ما الاواني والخدبان ولما
وجب غسل الاواني بعد اخراج الماء منها لما يفسد سقط ذلك في الاواني بعدة وان خفف حكم البشر بالحكم بطهارة ما بها عند نزع بعضه اسقاطاً لاجل
عنائها بجلان الاواني والخدبان في المنكر من تغليظ حكمها من وجدها وساقط اعتبار الكثرة في ما بها بجلان الاواني والخدبان فقد صارت
لا تغلظ بحكم الاواني ناسج مجزأها وهو ايجاب غسلها ساقط في الاواني واليدى باب التغليظ والتخفيف الواقع في البشر من الجأنا على صوابين احدهما
في تغير احدا وصفا الماء والثاني لا يغيره فغير احدا وصفا المعبر فيه اسم الامر من ذوال التغيير باو الغدوة المشرفة في مقدار النزع منه فان زال التغير
في ذل بوضع المقدار المشروع في تلك الجأسة وجب تكيله وان نزع ذلك المقدار ولم يزل التغير وجب نزع الى ان يزول لان طريقة الاحتياط في
ذلك والعلامة على عمل على يقين وما لا يغير احدا وصفا للماء على ضربين احدهما بوجوب نزع جميع الماء او نواح اربعة دجان على نزع من اولها
الى اخره اذا كان له مادة بعدد منها نزع الجميع الضرب الاخر بوجوب نزع بعضه فابو جنيح بعضه فابو جنيح الجميع او المراد عشرة خشباً المحترق كل شرب مسكرو القفا
والمخمر دم الحية دم الاستحاضة دم الفاس موشا البعير يند وكل نجاسة غير احدا وصفا الماء ولم يزل التغير قبل نزع الجميع كل نجاسة يند
في مقدار النزع فيها نفع ما بوجوب نزع البعض على ضرب منه ما بوجوب نزع كبر واحد هو موشا حد الحيلة او ما ما ظاهراً في مقدار الجهم منه ما بوجوب
العدرة الوضوء في الجأسة المنقطعة منه ما بوجوب نزع اربعين وهو موشا الشاة او الكلب والخنزير او السنودا ما كان مثله في مقدار الجهم
او اذ الانسان البائع ومنه ما بوجوب نزع عشرة وهو قليل الدم الحائل في الماء الثلثة والعدوة اليابسة غير المنقطعة منها بوجوب نزع سبع وهو موشا
اد الحامة او ما ما ظاهراً في مقدار الجهم الفأدة اذا انتفى ببول الطفل الذي قد اكل الطعام ومنه ما بوجوب نزع ثلث وهو موشا الفأدة اذا لم تنفخ ولم
تنفخ والحية والعقرب والوفع وبول الطفل الذي لم ياكل الطعام ومنه ما بوجوب نزع دلو واحد وهو موشا العصفور او ما ما ظاهراً في مقدار
الجهم والدليل على جميع ذلك الاجماع الثالث الماء المتغير ببعض المظاهر كالورق الزعفران يجوز الوضوء به في سبيله للتغير اطلاقاً في اسم الماء عليه في
على ذلك بعد الاجماع قوله ثم لم يجد ماء ففيمسك قوله وان لم يجد ماء ففيمسك وهذا يطلق عليه اسم الماء ومن ادعى ان التغير ايسر في سبيله
اسم الماء فعليه الدليل لان اطلاق الاسم هو الاصل القيد احل عليه كالتحقيق والجزاء والماء المستعمل في الوضوء لا يغسل المنة بظاهره بل يجوز
الوضوء به لا اعتنا مرة اخرى بالاختلاف بين اصحابنا وبديل عليه في ما نلناه من ظاهر القرآن فاما المستعمل في الغسل فواجب فيه خلاف بين
اصحابنا وظاهر من اجزاء معرى المستعمل في الوضوء الا ان يخرج بديل فاطع من يقول ان الاستعمال على كل حال يخرج جميعه فتناول اسم الماء بال
طلاق يحتاج الى دليل لان من شرب قد حلف ان لا يشرب ماء بحيث بالاختلاف وهذا يبطل قوله ولا يجوز الوضوء بغير الماء من الما يمان بينين
ثم كان او ما وما غيره بما بديل الاجماع وظاهر قوله ثم لم يجد ماء ففيمسك لا ينفق قلنا عن الماء الى التراب من غير وضوء ومن
اجزاء الوضوء بغير الماء فقد جعل بينهما فسطحاً من اجزاء الوضوء بغير الماء فقد جعل بينهما فسطحاً وادعى الظاهر لا يقتضيه الوضوء بل انما
المعصية لا يرفع الحدث ولا يبيح الصلوة بالاجماع وايضا فالوضوء عبادة يستحق بها الثواب فادعى الماء المعصية خرج عن ذلك الى ان يكون
يستحق بها العقاب فينبغي ان لا يكون مجزأ ولا ان ينفق منه من ذلك في الاختلاف التفرع الى الله ثم بمعصيته عذابه لا يجوز اذالة النجاسة
بغير الماء من الما يمان وهو قول اكثر من اصحابنا وبديل عليه من خطر الصلوة عدم اجزائها في الثواب لادانها بنجاسة معلوم من ادعى ذلك
مبيحاً والغسل بغير الماء فعليه الدليل ليس في الشرح فادعى على ذلك وطريقة الاحتياط اليقين بين ائمة الذمة من الصلوة يقتضيه ما ذكرناه من
خلاف في براءة من المكلف من الصلوة اذا غسل الثوب بالماء ليس كذلك اذا غسله بغيره ويحجج على المخالف بما ذكر من طرفهم من قوله لا شأنا
في دم الحيض يصيب الثوب بجنبة ثم اقرضه ثم اغسله بالماء وظاهر الامر في الشرح يقتضيه الوجوب لا يجوز التحريم في الاواني وان كانت نجسة
الظاهر غلب الاجماع ولا ان المراد بالوجود في قوله ثم لم يجد ماء الفمكن من استعمال الماء الطاهر لهذا الوجود ولم يتمكن من استعماله
اما العداء فقد لا ومن جأ التيمم ومن لا يبرها الطاهر بغيره ولا يبرها من غير غير ممكن من استعماله اما التراب الذي يجعله التيمم
يجوز الا بتراب طاهر لا يجوز بالكل ولا بالزريع ولا بغيرهما من المغادر ولا بتراب خالطه شيء من ذلك بالاجماع وقوله ثم ففيمسك
والسعيد هو التراب الذي لا يخالطه غيره ذكر ذلك ابن رويح حكاه عن عبيد وغيره من اهل اللغة والطيب هو الطاهر فصلاً في كيفية
الطهارة اما الوضوء فيقف صحتة على فرض عشر اوطا التيمم بالاجماع وقوله ثم ففيمسك الى الصلوة فغسلوا وجوههم الاية
لاوا التيمم بغيره ووجههم للصلاة وانما حذف ذكر الصلوة اختصاراً كقولهم اذا قلت لا ميراً للبس ثيابك واذالمت لعدو فخذ سلاحك
تقدير الكلام اصل ذلك اللقاء واذ امر الله ثم لهذا الافعال للصلاة فبين التيمم لان فبا يتوجه الى الصلوة دون غيره فادعى على ذلك
قوله ثم ففيمسك التيمم والله تعالى يعطي له الذين والا خلاصه لا يحصل الا بالتيمم والوضوء من الذين لا من عبادة بديل الاجماع فيحجج على

من الغنية

واسطه

كتاب الغيبة

الحائث بما روي من قوله البوضو شرط الإيمان ويخرج عليه في وجوب الشهادتين ورواه غيره من قوله الأعمال بالنيات وإنما الأمر ما تقولان
اجتناس لأعمال إذا كانت توجد من غير نية فإنها لا تكون قربة وشريعة وتجزيها إلا بالنية ولا نية قوله وإنما الأمر ما تقولان على أنه ليس
له ما ينزل هذا حكم لفتا حياجه إلى الشان العري على ما بيناه فيما مضى من الكتاب السنة هي نريد المكلف الوضوء في رفع الحدث واستباحة غيره
صاوة أو غيرهما مما يقتضي الطهارة طاعة لله وقربة إليه اعتبرنا علوا الأداة برفع الحدث لأن حصوله مانع من الدخول فيما ذكرناه من العبث
واعتبرنا تعلقه باستباحة العبادة لأن ذلك هو الوجه الذي لا جملته امر برفع الحدث فإما يتوه لا يكون مثالا للفعل على الوجه الذي أمر به لاجله
واعتبرنا تعلقه بالطاعة لله نعم لأن بذلك يكون الفعل عبادة واعتبرنا القربة إليه سبحانه والمراد بذلك طلب المصلحة التي ترفع عنه عيبه
نؤا به لا نرى لها نية على ما بيناه فيما مضى من الأصول لأن ذلك هو الغرض المطلوب بطاعة الذي عرضنا سبحانه بالتكليف له واعتبرنا القربة
أسوأ ركعوا وسجدوا واعتبرنا ذلك وعد سبحانه عليه الثواب دليل الأمر بما قوله ثم واسجدوا وقولته ثم يا أيها الذين
أفعلوه لكي تفعلوه دليل مدحه سبحانه على ذلك وعد الثواب عليه قوله ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتقروا عليه
الله ورسولنا الرسول إلا أنهم فرطوا لهم سيد فخلهم الله في رحمته فآخبر عن باطنهم ونا نوه من المتقرب بالطاعة إليه مدحهم على ذلك وهذا
الثواب عليه لأن كان الوضوء واجبا بأن يكون وصلة إلى استباحة واجب فحينئذ وجوبه على الجملة والوجه الذي وجب كذا أن كان نداء باليمين
الواجب من السنة ويوقعه على الوجه الذي كلف إيقاعه عليه يجوز أن يتوكل بالوضوء المند والفرض من الصلوة بالاجتماع المذكور ومن حاشا
من احتجنا غيره عند مخالفة الغرض لثبته الذي يقف حجة الوضوء عليه مقدار ما يخرج من النية الأولى من منه حتى يصح تأييدها بتقليلها
على جملة العبادة لأن مقدارها على غير هذا الوجه بان يكون زمان فعل الأداة هو زمان فعل العبادة وبعضها مستعمل لا يصح تكليفه
أخذه حرج يزيله عنها من نفي المخرج في الدين لأن ذلك يخرج ما وقع من اجزاء العبادة ويقدر وجوده على وجوب جملة النية من كونها عبادة من حيث
وقع عاديا من جملة النية لأن ذلك هو الموتر في كون الفعل عبادة لا بعضه الفرض لثباته استمرار حكم هذه النية في حين انقضاء الغيبة
وذلك بان يكون ذاكرها غير عال لنية تحتها بالاجتماع وإذا كانت المضمضة والاستنشاق يفعلان ما يفعلان الوضوء فينبغي مقدار النية
لا يتبدل إنما لا يتم إذا كانا مسنونين فيما من جملة العبادة مما يستحق به الثواب لا يكونان كل الأداة لنية على ما بيناه والغرض أن لا يقع غسل
الوجه من هذه من فصوص شعر الرأس إلى تحاد وشعر الذقن طولا ما دارت عليه لا يراها الوضوء من الماء بالاجتماع ولا ن
ما اعتبرناه من الوجه بخلاف ما زاد على ذلك لا دليل على أنه سنة الفرض الخاص عينا بالنية من المرفقين طرف الأصابع مرة واحدة كل
واحدة منهما بكف من الماء وادخال المرفق في الغسل بالاجتماع المشار إليه أيضا بطريق الاحتياط بقضيه لئلا نرا عينا على الوجه الذي
ذكرناه زال حدثه بخلافه وليس كذلك بل من الأصابع ولم يدخل المرفق في الغسل ويخرج على الحائث بما روي من طريقهم من أنه رخصنا
مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به ولا يجزأ إذا ان يكون ابتداء بالمرافق وانتهى إليها لا يجوز أن يكون انتهوا إليها لأن ذلك
يوجب أن لا تقبل صاوة من ابتداء بها وهو خلاف الاجماع فثبت أنها ابتداء بالمرافق فيجب أن يكون صلوة من ابتداء بالأصابع غير مقبولة
وقوله ثم وأيدكم إلى المرافق لا يثبت ما ذكرناه لأن كما يكون للغيبة يكون بمعنى بدليل قوله ثم ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم انشأ
إلى الله وشوا هذا من كلام العرب فظهر من أن يحتاج إلى التطويل بذلك كما هو الدليل على أنها في برة الظهارة بمعنى مع أينما لو كان سببا في
الغاية لوجب ابتداء بالأصابع وهذا بخلاف الاجماع وهذه الآية دليل على وجوب إدخال المرافق في الغسل الفرض السادس مع مقدما لآخر
مرة واحدة والأفضل أن يكون مقدما المسوح ثلاث أصابع مضبوطة ويجزئ مقدما أصبع واحدة بالاجماع المذكور وقوله سبحانه وأمسحوا بكم
لأنه لا بد من التمسك بالآية فأيها ما لم تكن فأيها هي من الغيبة لا تعد بنفسها الكلام مستقلا بسقاطها ليقول إلا أن يكون كما
يذكرها البعض ويخرج على الحائث بما روي من طريقهم من أنه رخصنا ورفع مقدما منه وأدخل يده تحتها فمضى مقدما أسئلة الفرض السابع مع ظاهر
الغديين من رؤس الأصابع إلى الكعبين وهما النيات في سطرها الغيبة عند الشرائع والأفضل أن يكون ذلك بباطن الكعبين ويجزئ
بأصبعين منهما ما يدل على ذلك مضانا إلى الاجماع المذكور وقوله ثم وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين لأن راسيها إلى راسيها عطف
عليها لا أجل فوجب أن يكون لها مقصود المطفئ مثل حكمها كما وجب مثل ذلك في الأركان والوجود وسواء في ذلك لقراءة بالجر والتصديق بالجر فلا يهر
إلا العطف على الرؤس فيصير جعله للجأورة فقد بعد لأن يحصل علماء العرب قد نفوا الأعراب بالمجاورة أصلا وناولوا الغير في حجب
عن على المراد حجب مثل حجب وجهه لا من عند من جوزه شاذ فادعيا على فلا يجوز والحال هذا جعل كتاب الله عليه
لوجوه في العطف في الآية المذكورة لا يبقى معه للأعراب بالمجاورة حكم ولا أن الأعراب بذلك لا يكون في الموضع الذي يرفع الشبهة فيه لأن من العطف

في نفي الوضوء

من الغنيمة

ان ضربه لا يجوز ان يكون من صفات الغضب ليس كذلك لا رجلا ولا نكاحا يصح ان يكون مغلوله يصح ان يكون مسوطة فلا يجوز ان يكون مغلوله
 للنجاسة لمحصل الدين بذلك اما الضيق ايضا بالظفر على موضع الوتر والى من عظمها على الايدى لا تقاها اهل العرشية على ان اعمال الارض
 العاملين اولى من اعمال الابل لهذا كان ردده في الاكرام الى نداء الى من رده في الضرب الى كرم من تولم ضربت يدا واكرمت بكراد
 عمر او مثله كرمه اكرمت عبيد الله واكرمت عبيد الله فان اعمال الضرب لغيره من الاسم فيه اولى من اعمال الابل لهذا كان ردده في الاكرام الى نداء الى من رده في الضرب الى كرم من تولم ضربت يدا واكرمت بكراد
 القرآن قال الله ثم اتوني فرج عليه فظروا ما هم افرا في كتابه انهم ظنوا كما ظنتم ان لن بيعنا الله احدنا فان العوام في المصنوع في ذلك كله
 اقرب لغيره من اعمال الابل لهذا كان ردده في الاكرام الى نداء الى من رده في الضرب الى كرم من تولم ضربت يدا واكرمت بكراد
 مجرى الايتين في وجوب المطابقة بينهما ما يخرج على الخلاف بما ذكره من طريق من انما بال على سباطه قوم ثم نوصوا وصح على قدميه فظن
 امير المؤمنين انه قال ما نزل القرآن الا بالصح عن ابن عباس انه وصفه في صورة رسول الله فخرج على جليته عنه انه قال سمعنا وعملنا واذا
 ان فرض الرجلين هو المصح ومن غيره بثان الكعبين هما ما ذكرناه لان كل من قال باحد الامر من قال بالآخر والاول بخلاف ذلك خرج عن
 الاجماع وايضا فقد ثبت لنا على ان فرض المصح يتعلق ببعض الراس فكذلك يجب في الرجل يحكم العطش قوله نعم وارجلكم الى الكعبين المراد به رجلا
 كل منهما وفيها عندنا كتمان وهذا اول من قولنا انما زاد رجل كل مطهر لا نال فرضه في الرجلين معاصر في الخطا لهما الى
 والفرض لثان من ان لا يثبتنا المصح الى الرجلين ما عديدا بدليل الاجماع المشا واليه لان من غسل وجهه يديه ما موصى به
 وجليته الامر يقتضي المصح يوجب الفرض ومن ترك العمل بما امر به لا يجوز ولا نكلنا وجوب الرجلين على التيقن قال بما ذكرناه
 والقول باحد الامر دون الآخر خرج عن الاجماع والفرض لثان الترتيب هو ان يبدى بغير وجه ثم يبدى اليمنى ثم اليسرى ثم يمسح
 ثم يمسح جليته بدليل الاجماع المذكور وطريقه الاحتياط وايضا قوله نعم يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم بيدكم على غفلتنا
 لان الغاء للتعبير هو كانت عاطفة او جزاء او واجب غسل الوجه عقيب زادة الفيا الى الصلوة والبدان ثبت ما قلناه الا انه قد اختلف على اليسرى
 لان احدا من الامم لم يفرق بين الامرين وانما استثنى ترتيب اليسرى على اليمنى لان الشافعي لا يوافق في ذلك ان وافق فيما عداه من ترتيبه لعضوا
 وكان لا يسم لنا القول بغيره لا يستدل بالاجماع الا من من الوجه الذي ينهاه ويخرج على الخلاف بما ذكره من طريقهم من ان نوصا مرة وقال هذا وضو
 لا يقبل الله الصلوة الا بعد الايدي يكون نوصا مرتين على الوجه الذي ذكرناه والاولى ان لا يقبل الله صلوة بوضوء مرتين على ذلك الوجه هذا باطل
 بالاجماع والفرض لثان من ان لا يثبتنا المصح الى الرجلين ما عديدا بدليل الاجماع المشا واليه لان من غسل وجهه يديه ما موصى به
 الاول من الاجماع بغيره الاحتياط ويخرج على الخلاف بالحج المقتد وايضا فلا يجوز المسح على الخفين بالاجماع المذكور وقوله نعم وارجلكم الى
 الكعبين لا نرى في وجوب المسح على ما يسمى بجلا حقيقة وليس الخف ككفن من مسح عليه فقد عدل عن ظاهره لا بغيره ويخرج على الخلاف بما ذكره من
 ان نوصا مرة وقال هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا بعد الايدي يكون نوصا مرتين على الوجه الذي ذكرناه والاولى ان لا يقبل الله صلوة بوضوء مرتين على ذلك الوجه هذا باطل
 نسخ الكتاب المسح على الخفين وقوله ما بالي سمعت على الخفين ام على ظهر غير الغلاة ومثله ذلك وداعى كبره وعنه ابن عباس انه قال سبق كتاب
 الله المسح على الخفين ولم ينكر عليهم ذلك احد من الصحابة ومستوفوا الوضوء السواء غسل اليدين قبل ما دخلها الا اناء من البول والنوم
 ومن الغابطين والتميم والمضمضة والاستنشاق ثلثا قلنا وغسل الوجه اليد مرة ثانية وان يبدى الرجل في الغسل الاول بظاهر
 وداعية المرأة بياظها وفي الغسل الثانية بالعكس الدعاء عند المضمضة والاستنشاق وعند غسل الوجه اليدين وعند مسح الراس الرجلين
 كذا ذلك بالاجماع المذكور ولا يجوز الصلوة الا بظاهرة متيقنة فان شك في وجوبه في شيء من واجبات الوضوء استأنف ما شك فيه فان
 تخلف سبقنا انكامله لم يلق في شك يحدث له لان اليقين لا يترتب اليقين ففصل انما الغسل من الجنابة فالغرض من غسله من اياه الاستبراء
 بالبول والاحتياط بغيره فيخرج ما لا يخرج من غسله ثم الاستبراء من البول على ما قد شأ وغسل فاعلى بدنه من نجاسته ثم اليقظة مقاديرها واستدراكها
 على ما يبين في البول غسل جميع الراس الى اصل العنق على وجه يصل الماء الى اصول الشعر ثم الجنابة لا يمين من اصل العنق الى تحت القدك
 ثم الجنابة لا يمين كذا فان ظن بقاء شيء من صلاته او ظهر له يصل الماء اليه غسله كذا ذلك بالاجماع المذكور ومستوفى اليدين قبل ما دخلها
 الا اناء ثلث مراتب والتميم والمضمضة والاستنشاق والموااة والدعاء ويستباح هذا الغسل الصلوة من غير وضوء بالاجماع السابق وقوله نعم
 يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابرين سبيلا من غسلوا او لم يشترط الوضوء وغسل المرأة من
 الجنابة كغسل الرجل سواء ولا يسقط عنها الا وجوب الاستبراء بالبول ما عدا غسل الجنابة من باقية الاعمال الواجبة والمستوفى في الوضوء
 فيها واجبا متباعدة لا يترتب في الشرع ما يدل على استباحتها لها من دونها ثم يوثق بها على كيفية غسل الجنابة سواء والاعمال السنوية تغسل
 يوم الجمعة وليلة العطر ويوم الفطر ويوم الاضحية ويوم العيد ويوم البعث ليلة النصف من شعبان واول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف

كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

بلا يجوز مثله في الصلاة كل ذلك بدليل الإجماع المقدم ذكره فصرح في إتمام الصلاة على صريحتين متفرقتين سنون فالمرحى
 في اليوم والليلتين خمس صلوات للظهر أربع ركعات والأجر يوم الجمعة فان الفرض ينتقل إلى ركعتين متى تكاملت الشروط التي تذكرها فيما بعد
 والعصر أربع ركعات والمغرب ثلث ركعات والعشاء الأربعة أربع ركعات وهذا بنحو الحاضر اهله بلا خلاف في حق من كان بمكة
 حكم الحاضر من المسافرين وهو من كان سفره أكثر من حضرة كالإمام المكي أو الباء أو في مقبلة الله أو للعبيد لزمه أو كان سفره وال
 من يريد من ثمانية فرائض والعزيم ثلثة أياما والميل ثلثة آلاف ذراع ومن عزم على الإقامة في البلد الذي يخلع عشرة أيام كالميل
 بدليل إجماع الثابت بغير دليل يصح على صحة ما ذكرناه من حد السفر الذي يجب فيه القصر قوله ثم من كان منكم من عزم على سفر فليقل
 من أيام أخر فليقل فلو فرض الإتمام بما يقنا وله اسم السفر لا خلاف أن كل سفر سقط الصلوات فانه موجب لقصر الصلاة وإن كان ذلك
 وكان اسم السفر يتناول المسافة في ذكرها فما وجب القصر على من قصد ما لا يزم على ذلك فادونها لا انما عد لنا عن ظاهر ما لا يزم
 لدليل هو الإجماع وليس ذلك فيما ذهبوا إليه فاما من عداه من المسافرين فان فرضه في كل باعية من الصلوات الخمس ركعات
 فان يتم علم بذلك وقصد إليه لزمه إعادة على كل حال ان كان اتمامه من جهل أو سهوا أو عاده ان كان الوقت باقيا بدليل
 الإجماع المتأيد أيضا فان فرض السفر كان ركعتين فمن كان حليما أو جالما لم يمتثل المأمور به على الوجه الذي يعتد به فلو سلمنا أنما
 وليس كذلك ان يقول منا نحن الثابت لم يقله ثم زادنا من ركعات الأرض ليس عليك جناح ان تقصر من الصلاة لأن دفع الجناح يشفي
 إلا بأمر لا الوجوه من هذه الآية لا يتناول قصر الصلاة في عدم الركعات انما يقيد بالتقصير في الأفعال من الأيمان وغيره لا في تركها
 القصر فيها بالجوهر لا خلاف انه ليس بشرط في القصر من عدم الركعات انما هو شرط فيما ذكرناه من التقصير في الأفعال في صحنان في السفر
 اليوم والليلتين من مفرضات الصلاة ست صلوات صلاوة العتمة اذا تكاملت شرائط وجوبها صلاوة الجنازة بلا خلاف يعارض المخالف
 في صلاوة الكوف بما يريه من قوله ان الله في القصر لا تكسنا لثوابه لا الحيوة أحدنا ذاربا يهتفها فافترقا إلى الصلاة وظاهر الأمر في
 الترخيع بعض الوجوه بدلالة على وجوب صلاوة الطواف قوله ثم ولتخذنا من مقام إبراهيم مصلى وأمره ثم على الوجوه ولا أحد قال بوجوب
 الصلاة عقد في طاعة الله فيجب لو فاء به يعارض المخالف بما ذكرناه من نذر ان يطيع الله فليطيعه فليطيعه في نفي وجوب هذا
 الصلوات بما ذكر من قوله لا لأمر إلا ان بطوع من سألوا قد اجزم ان عليه في اليوم والليلتين خمس صلوات فقال هل على غير ذلك
 عندنا خبر فاحك ندبنا انه لم يره التجسد بالعلم في الشرعيات ثم هو معارض بما ذكرناه ثم اننا نقول بموجبه لا نثبت وجوب صلاوة في
 اليوم والليلتين فإدلة على المخبر أن ذلك عبادة في الشريعة عن كل صلاة تفعل على جهة التكرار في كل يوم وليد على ان الثابت لو قلنا
 ذلك لأخبرنا هذه الصلوات بالدليل كما خرجنا كلنا صلاوة الجنازة اما المستوفى من الصلوة فوالله اليوم والليلتين وثلاث في الجملة
 ثم وبصلاوة الغدير صلاوة المبعث صلاوة النصف من شعبان وصلاوة النبي وصلاوة الأعراب وصلاوة أمير المؤمنين وصلاوة
 جعفرية وصلاوة الزهراء وصلاوة الأحرار وصلاوة الزبارة وصلاوة الاستخارة وصلاوة الحاجة وصلاوة الشكر وصلاوة الاستسقاء
 حجة المجد فصرح في كيفية فعل الصلاة كيفية ما على صريحتين أحدهما كيفية صلاة الخلق الثانية كيفية ما عداها من باقي الصلوات
 وكيفية صلوات الخمس على صريحتين أحدهما كيفية صلاة المختار والثالثة كيفية صلاة المضطر وكل أحد من ما على صريحتين مفرقة وجامع فاما
 كيفية صلاة المضر المختار فمفترقين واجب ندبها فواجب عليها القيام واستقبال القبلة والنية بلا خلاف وكيفية الأحرار وهي ان
 يقول المصلح الله أكبر ومن ناعدا ذلك من الألفاظ بدليل الإجماع المتأيد أيضا فان الصلاة في دمه بغيره ولا يقين في نطقها
 عن الذمة إلا بما ذكره ويعارض المخالف بما ذكر من طرقهم من قوله لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الظهور وما وضعه ثم يستقبل القبلة
 ويقول الله أكبر يجب عليها أكبر فرائد الحمد سورة سمعنا كاملة على جهة التقصير في الركعتين الأولى من كل باعية ومن المغرب في صلاته
 الغداة والافترقان كان هناك عند اجزائه الحمد واحد وهو مختار ركعتين الأخيرتين وثالثة المغرب بين الحمد واحد وبين عشر بين
 وهي سبح الله والحمد لله ولا اله الا الله يقول لك ثلث مرات ويقول في الثالثة والله أكبر يدل على وجوب الترتيب في الجملة قوله ثم فافترقا
 فانيسر من القرآن لان الظاهر يقتضي عموم الأحوال التي من جملتها الأحوال للصلاة ويدل على وجوبها على الوجه الذي ذكرناه الإجماع المتأيد
 اليه بطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذمة ويعارض المخالف في وجوب فرائد الكنائس ما ذكر من طرقهم من قوله للذين علم كيفية
 انما قسما للصلاة تكبر ثم اقرأ فاتحة الكتاب ثم ادع واسأل حتى تطلب ثنائيا وهكذا فافترقا في كل كعة وقوله للصلاة لمن أيقظ
 فيها فاتحة الكتاب لا يجوز القراءة بغير العربية بدليل الإجماع المأخوذ كونه وطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذمة وقوله ثم انما نزلنا
 قرآنا عربيا وقوله بلسان عربي مبين ومن غير معنى القرآن بغير العربية فليس بقادر على الحقيقة كما ان من غير معنى شعر امرئ القيس مثلا

بغير العربية

من الغنيمة

بغير العينة لم يكن مثلاً للفترة على الحقيقة وايضا فالخلاف في أن القرآن معجز القول بان العباد عن معنى القرآن بغير العينة قرآن يبطل
 كونه معجزاً وذلك خلاف الاجماع ويجب الجهر بجميع القرآنية في أول المغرب العشاء الآخرة وصلوة الغداة بدليل الاجماع المشار إليه بسم الله
 الرحمن الرحيم فقط في أول الظهر العصر من السورة التي يليها عند بعض اصحابنا وعند بعضهم هو مسنون ولا ولا يحوط لان من جهر بسم الله
 الرحمن الرحيم يرتب منه يقين وليس كذلك من لم يجهر بها ويجب الاحتياط فيما عدا ما ذكرناه بدليل الاجماع المشار إليه لا يجوز ان يقرأ في
 سورة فيها سجود واجب دن أربع تنزيل السجدة وح السجدة والجم واقرأ باسم ربك دليل الاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط واليقين
 لبراءة الذمة وايضا فان في هذه السجود واجبا فان فعله بطلت الصلوة لزيادة فيها وان لم يفعلها اخل بالواجبات فقص على قرا
 ما عدا موضع السجود من السورة كان قد بعض ذلك عندنا لا يجوز على ما قدسنا ويجب لو كوع والسجود الأول الثاني في كل ركعة ويجب ان ينه
 في ذلك كله ورفع الرأس منه الطائفة بعد رفع الرأس عما وجبنا بدليل الاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط واليقين لبراءة الذمة
 وايضا فالخلاف انه كان يفعل ذلك قال صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين فاقبلوا على ركعتين فاقبلوا على ركعتين فاقبلوا على ركعتين
 والسجود في رفع الرأس منها وظاهر الامر في الشريعة يقتضي الوجوب ويجب التسليم في الركوع والسجود واقلا ما يجزئ في كل واحد منهما من تلك الشبهة
 واحدة ولقطة افضل سبحانه دلي لعظيم مجده في الركوع وفي السجود سبحانه ربه الاعلى ومجده ويجوز فيها سبحانه الله دليل على نية
 في الاجماع المشار إليه طريقه الاحتياط وايضا نكل الية في القرآن يقتضي نظامها الامر بالتسليم يدل على ذلك لان عموم الظاهر يقتضي
 نظامها الامر بالتسليم يدل على ذلك لان عموم الظاهر يقتضي دخول الركوع والسجود من اخرج ذلك منه احتياج الى دليل يدل
 على استحباب اللفظ الذي ذكرناه الاجماع المشار إليه بغير الخالف بما ردد من قوله لما نزل نوح يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم
 لما نزل سجداً لعلكم تتقون ولا تجعلوا على الاستحباب دليل يجب ان يكون السجود على سبعة أعشار الجبهة والكفين الركبتين
 واطراف اصابع الرجلين للاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط وبغير الخالف بما ردد من قوله امر بان يسجد على سبعة أعشار اليدين
 والركبتين واطراف القدمين واليدين قد قال صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين فاقبلوا على ركعتين فاقبلوا على ركعتين فاقبلوا على ركعتين
 بدليل الاجماع المأخوذ منه وطريقه الاحتياط وبغير الخالف بقوله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين فاقبلوا على ركعتين فاقبلوا على ركعتين
 ويختص الصلوة على النبي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً والامر بالشرع يقتضي الوجوب الا ما اخرجنا دليل طاع وتدين
 كيفية الصلوة عليهم سماع من ذلك فقال قولوا اللهم صل على محمد وال محمد ثبت ما قلناه ويجب ان لا يخلط بين اصحابنا في ذلك
 دليل على ما اخترناه انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة وان ثبت ذلك لم يجز بلا خلاف بين اصحابنا الخروج منها بغير السلام في
 المنازلة كما لا يخفى عليه ما يقول بوجبه ثبت وجوب السلام وتعارض الخالفين غير احتجنا بقوله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين فاقبلوا على ركعتين
 الصلوة الظهر والخبر بها التكبير تحليها التسليم لا بد من غير التسليم لا يكون تحليها ويسلم المزمع بسلامة الوجه الى جهة القبلة
 يومياً الى جهة اليمن وكذلك الامام والمأموم كل الا ان يكون على رداء مقبرة نأمرح بسلام يميناً وشمالاً بدليل الاجماع المأخوذ منه ويغلو
 الخالف بما رددت عايشة من انه كان يسلم صلاته بيمينه واحدة يسلم بها الى شقة اليمين فليدبره واداه من يمينه من سجدت اعدا من يسجد
 رسول الله يسلم بيمينه واحدة لا يزيد عليها ذكره من الخبرين المذكورين لا يضيغ المصلح اليهم على التماس الا يقول من اخر
 الحمد بدليل الاجماع المشار إليه طريقه الاحتياط واليقين لبراءة الذمة من الصلوة وكان ذلك عمل كثير خارج عن الاعمال المشروعة
 في الصلوة من القرآنية والركوع والسجود والتسليم الدعا وما كان كذلك لم يجز فعله وما يقول الخالف عليه فيكون ذلك مشروطاً بالصلاح
 يكون دليله في الشرع وقولهم لنظرة امين وان لم يكن دعا ولا تسبيحاً ولا من جملة القرآن فهي ثابته على دعاء قل عليها وهو قوله
 اهدنا الصراط المستقيم لا يصح الاعتناء عليه لان اللفظ انما يكون دعاءاً بالفضل في ذلك القاء انما يقصد الثلاثة دون الدعاء ولو
 الدعاء دون الثلاثة لم يكن قادراً للقرآن ولم يصح صاوم وهو ان جاز ان يقصد الثلاثة والدعاء معاً جاز منه الا يقصد الدعاء
 واذا لم يقصد لم يجز ان يقول امين والخالف يقول انها مسنونة لكل مصلح غير ان يعتبر بقصد الدعاء وان ثبت في قولها لا يجوز
 لمن لم يقصد بثبوتها لا يجوز لمن قصد لان احد المفسرين بين الامرين ويجوز عليه لا يفعل على جهة العمل فلا كثير اليس من قال
 الصلوة المشروعة قد خلت في ذلك التمهيد واليك من غير خشية الله والكلام بما ليس من جنس الدعا سواء كان لمصلحة تغلق
 بالصلوة كاعلام لهوه او تغلق بغيرها كتحذيره الضرب لغيره وقد خلت في ذلك لنا فق مجهرين بدليل الاجماع المشار إليه طريقه الاحتياط
 ويجب الاستئذان على ما هو شرط في صلاة الصلوة كالطهارة وسرا العورة وغيرها وقد خلت في ذلك لنا لثباتها الى بر القبلة ويجز
 عليه ان يجتنب الصلوة واما والى جانب امرأة تصلي سواء اشرك في الصلوة واختلفا فيها بدليل الاجماع المتقدم ذكره وطريقه الاحتياط

كتاب الصلاة

الشيء قال توجّه هو ان يكبر بعد الاقامة ثلاث تكبيرات يرفع مع كل واحدة منها يديه ويقول بعد من الاله انما الملك لا اله الا انت سبحانك
 و بعد ان علمت سعة وطولك فتنهت انك قائما ما خبت فصل على سجدة واحدة وعفرت انك لا يغفر الذنوب الا انت يا اهل الثغور
 المغفرة ثم يكبر كبرتين ويقول ليلى سعدك الخير كله لذي الشرفين غنوا اليك ومن بك اوكل عليك اومن برسولك شاهدا
 به من عبده فصل على سجدة واحدة وعلى بطونك تغيب مفضل ثم يكبر بكبرة واحدة يتوى بعد ما الدخول في الصلوة والركعة
 بعد بكبرة الاخرا وجبت جهتي للاله فظهر الهوى في الارض خيفة مسل على ملا برهم دين محمد ولا تراه امير المؤمنين على والائمة من دينها
 وانا انا من المشركين ان صلواتي وسجدي وتسابيغاتي لله رب العالمين لا شريك له وبن السامري وانا من المسلمين تكبير الركوع الحيوز
 التماس مع كل تكبير وتكبيرة الفتح والقنوت بوصفه بعد القراءة من الثانية في كل صلوة واخصه كما في الفتح وهي لا اله الا الله الحليم
 الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحان الله ربنا له المولى السبع رب الارضين السبع ما بين وما بين ربنا لعرش العظم سلام على النبي
 والحمد لله ربنا العالمين وان ينزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركوع والسجدة الى الثالث الى الخامس الى السبع ان يدعو الى الركوع فيقول اللهم
 لك تكبوت ولك خشعة لك خضعة لك سلبك بك انت خضع لك المحمدي ومحى عظمي شغري وبشرى فاقبلت الارض مني وان يقول عندئذ
 واسم من الركوع سمع الله لمن حمده وعند استوائه ثابا الحمد لله رب العالمين اهل الكبرياء والعظمة والجود والجبروت وان يدعو الى الركوع
 فيقول اللهم لك سجدة ولك خشعة بك انت والاسلم عليك وكلت سجدتي لحياتي في الفناء لوجهك العائم لباي سجدتي لحياتي
 خلفك وبداه وصوره وشق سمعته بصره ثابا الله احسن الخالقين والارغام بالاف في السجدة وان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي
 ادعني ليعبرني واسدني وعافني واعف عني اني لما اتركك في من خير فغير وان يقول بعد السجدة الثانية حين تنهض يقول الله وقوترا قوموا
 وان يقول في القنوت الاول بسم الله والله والاسماء الحسنى كلها الله ما طاب ظهرك ذك في خالص فوالله وما خبت فليغير الله وان يقول بعد
 الشهادة من اوله بالهتد من الحق لظهوره على الدين كله ولو كره المشركون وان يقول في الشهادة الثانية التحيتك والصلوات الطيبات الطاهرات
 او كما كانت ثانيا المباركات الثابتة الرابحات الله ما طاب ظهرك ذك في خالص ما خبت فليغير الله وان يقول بعد الشهادة من اوله
 بالحق فيغيره ونزيرين يكتال اعني داعيا اليه يادنه رسلا منير او بعد الصلوة على محمد الله اللهم صل على ملائكتك لمقرين وعلى انبياء
 المرسلين وعلى اهل طاعتك واجمعين واخصص اللهم محمد واله صل على افضل الصلوات والتسليم السلام عليك يا النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم صل على محمد واله الصالحين وان يكون نظرة في حال قيامه الى موضع سجوده ويجعل الركوع
 بين قدميه في حال سجوده الى طرفه فذبح في حال جلوسه الى خصره وان يجعل يديه في حال قيامه على فخذه من محاذيه بعينه ذك في ركوعه
 على عينيه كبته في حال السجود الاذين في حال جلوسه على الفخذين وان يلقى الارض عند الخطا الى السجود يديه كبته ان يعبد
 عليه ما عند القيام وان يسقط ظهره ويحس عنته في حال الركوع وان يكون مغلفا في حال السجود في بعض اعطائه عن بعض ان يرد وجهه
 اليه في خلفه اذا جلس لا يبقى بين السجدين وان يجلس في حال القنوت متوكعا على ذك الا يرفع ضم فخذه وضع ظاهره في القنوت على
 ما بين قدميه اليسرى وان لا يصل ويداه ما خلت يديه ولا يرفع اصابعهما ولا يشتاب لا يتفخ ولا يتفخ موضع سجوده ولا يتأوه بحرف ولا ينافع
 الاخشين وان لا يكون في قلبه سلاح مشهور او ذرعا سكونيا ونجاسة ظاهرة وان لا يكون معه سيف او سكين او شئ فيه صورة ولا يسلط
 في لباسه ولا مكان ذكره ان الصلوة تتركه فيه ان يعقب تكبيرا بعد التسليم ثلاث مرات يرفع يديه ويقول لا اله الا الله وحده وحده احد
 وحد مضرب عبد واعز جند وعلب الاخراب حاد لا شريك له له الملك له الحمد يحيي ويميت يحيي هو حي لا يموت بيده الخير وهو على
 كل شئ قدير يرويح الليل في الهاد والابرة ويسبح التسبيح الوفر المريد عواجا اذا اراد ان يغفر بعد التعقيب ان يطرح بنفسه على الارض يضع يديه
 موضع سجوده ويقول اللهم انك توجبت واليك قصد وبقضاء حلت في سجدة الى قرب وبها التفتت بهم توسلت فضل عليهم اجعني على
 فرحهم واجعل فيهم مفرقا بفرحهم ثم يضع خده الايمن موضع جبهته ويقول اللهم ارحمني بين يديك تضرعي اليك وحشني من الناس
 وانني لك باكرم باكرم يا كريم ثم يضع خده الايسر موضع الايمن لا اله الا الله حقا لا اله الا الله تعبدوا قال لا اله الا الله يا ناوعد
 وصدنا اللهم ان على ضعيف فضعفه يا كريم يا كريم يا كريم ثم تضع جبهته موضع سجوده ويقول شكرا شكرا امة مرة او ثمانية ثم يرفع راسه
 ويضع موضع سجوده بيده اليمنى في سجدة واحدة وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده وصدده
 في حال القيام على يديه وان كان في حال الركوع على فخذه وان كان في حال السجدة على ركبتيه وان كان في حال السجدة على ركبتيه وان كان في حال السجدة على ركبتيه
 ركبتيه او اذاعت يديه على الارض اذا اراد القيام وضعت يديه على ركبتيه وضعت يديه على ركبتيه وضعت يديه على ركبتيه وضعت يديه على ركبتيه
 وابتهاما ذكر من دعاء النبي في سجدة تعقيب تعقيب يد عليه ظواهر لا يات المتصوفة الا من فعل الخير بالذات والتسبيح لذكر الله نعم والثناء

كتاب الصلاة
 في كيفية سجدة
 الركعة

حكم الغيبة

عليه بجنس الغيب بوله فموتوا لله فاقبلوا من الغيب من لفظه فثبت في الشيع هو الدعا فوجب حمل الآية عليه ومن لم يحتمل في اللغة من طول القيا
وعنه فصرح في صلوة الجماعة الاجتماع في تراخي اليوم الليلة على خمسة الجمعة سنة مؤكدة بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره ايضا فلا صلوة في
الغيبه وشغلها بايجاب الاجتماع للصلاة يحتاج الى دليل يعارض المخالف في ذلك بما ذكره من طرفهم من قوله صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد
سبع وعشرين درجة والمفارقة لا تكون الا فيما اشرك فيه الشيطان واداء احدها على الاخر فيه ولو كانت صلوة الفرد غير مجزئ لم يصح الاجتماع
بينها وبين صلوة الجماعة ومن شرط انعقاد الصلوة جماعة الاذان والاقامة وان يكون الامام عاقلًا مومنًا بلا علة عدلًا بدليل الاجماع
المأخوذ من طريق الاحتياط فمؤله قوله ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار لان الاخذ بالافاسي يكون اليأس سيما وقد ورد من طرف المخالف
قوله الامام منا من ايضا قال لفضلك خير من ابي انا من على اهل عليه شيئا قوله يؤمكم انما اكرم الى اخر الخبر وان ثبت ذلك كان النسب قضا
عليها في الدين لم يجز تقديم الباقين على العدل لنفي ان يكون طاهر الولادة ما قد شالان ولما انما عندنا مقطوع على عدل الله
في الباطن وان اظهر خلاف ذلك ولا يصح الايقام بالابرص المجذوم والمخدر والزن من والخصي المرأة الا لمن كان مثلهم بدليل الاجماع المتفق
الذي طريقه الاحتياط بذكره الايقام بالعبث من بؤرة التقصير من بؤرة الاتمام والمثبته لا بمن كان مثلهم واداهم جماعة لهم الصفا التي
ذكرنا ما لا مانع فالاولى لتقديم رب القبيلة والمسجد والبيتان لم يكن فافترامهم فان استوفوا فافترامهم فان استوفوا فافترامهم فان استوفوا
فاكرمهم سناكل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره وانما يعقد الجماعة فيما عدا يوم الجمعة اثنتان يفتن الموتى منها عن يمين الامام ويلزم
المؤمن ان يقتد بالامام عرفا وفلا ولا يقر في الاولتين من كل صلوة ولا في الغداة لان يكون في خلوة جهر هو لا يسمع قرائة الامام
فاما الاخرتان وثالثا لم يسمع من غيرهما حكم المنفرد ويستحب في الصف الاول للمؤمن من ذلك الاحلام والفرج بعدهم الغوام والاعراب
بعدهم العبيد بعدهم البصيانا بعدهم النساء ولا يجوز ان يكون بين الامام والمؤمنين ولا بين الصفيين ولا يتخطأ مثله من مسافة او بنا
او يهر بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره من دخل المسجد لم يجز مقاما في الصف الاخر ان يقوم وحده محاذيا للامام وانفقد صلوة
بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره وبخلاف المخالف بما ذكره من طرفهم في بركانه دخل المسجد هو يلهث فوجده سؤلا لله في ذلكا كنع خلف الصف
دخل في الصف فلما فرغ رسول الله قال من احرم خلف الصف فقالوا قال ذلك الله حصادا لا تعد ولا تحصى لو لم يكن صلوة انفق لا امر بانها
وهي عن العون يستل ان يكون عن العوا الى اخره من الصلوة او عن دخول المسجد هو يلهث ان المصلي ما مور بان ياتي الصلوة وعليه السكينة
والقار من ادرك الامام راكعا فادرك الركعة بلا خلاف فان سبقه بركعة جعلت اية الامام له اولته واذا جلس الامام للتمهيد جالس هو
مستوفرا لم يمشي فادركه فاض الامام الى الثالثة فاض مع الهماء وهي ثمانية فقرأ لنفسه الحمد سورة فاذا ركع الامام ركع بركعة سجدة سجود
فاذا ركع الامام الى الرابعة جالس هو فتمهيد ثم اذ خفيها ونحو الامام فاذا ركع بركعة سجدة سجود فادركه جالس الامام للتمهيد الاخر للجلوس
هو مستوفرا لا يمشي فاذا سلم الامام خفض هو فتم الصلوة ان سبق بركعتين فاض الامام له اولتان بقرايتهما لنفسه كالمنفرد ويتبع فيما
يفعله الى ان يسلم فاذا سلم خفض هو فتم باجم الصلوة وكل حكم من سبق بثلاث ركعات ويدل على ان ما ادركه المنيب اول صلوة الاجتماع
المأخوذ في ذكره وبخلاف من قال ان ذلك اخر صلوة ويقضى ما ذكره من والمما بارك من طرفهم من قوله اذا اتممت الصلوة فلا تؤمها
وانتم تسعون انتم تسعون انتم تسعون عليكم السكينة والوقار فادرككم فاضوا واما فادرككم فاضوا واما فادرككم فاضوا واما فادرككم فاضوا
بان ذلك تقاضا عما فات ترك لظاهر الخبر فصرح بان الاجتماع في صلوة الجمعة فواجب خلافه لان وجوبه يفتقر على شرط هو المكثرة
والجهرية والبلوغ وكما للعقل فزال السفر والمرض العوج العرج الكبر الذي يمنع من الحركة وتخليته السر بسجود الامام العادل ومن صبر
وبكر مجاهد وحضو سنة فزعمه التمكن من الخطبين وان يكون مكان الجمعة وبين المكلف فيا فربحان فادركها وتفضل فحضرها
عن عدل ما ذكرناه فان حضرها وكان مكلفا لم يزل دخول فيها جماعة واخره عن الظاهر كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ في ذكره ولا يجوز انعقاد
الجمعة في موضعين بينهما من المساندة دون ناشئة اميا لا يجوز انعقادها بمحضود بقعة فصرح الامام ويعقد من لم يلزمه من المكلفين الا
النساء بدليل الاجماع المشار اليه في تحريم التمسك في يوم الجمعة كما قد مناه وتصل المشاويك الاظفار والجبال بالباس من شئ من المنيب ويجب ان
التحليل الاول في تقديم دخول المسجد فيتمسك به الناس فاذا زالت الشمس اذن المؤذنون صعدا المنبر فخطب خطبتين معصيتين على حمل الله
سبحانه والثناء عليه الصلوة على محمد وآله الوعظ والرجز يفصل بينهما ما يجلسه بقرا سورة مخفية من القرآن وينبغي للمؤمنين ان يأتوا
الى المنبر في ترك الكلام مثله في الصلوة فاذا فرغ من الخطبة اقبلت الصلوة وترك صلى بالناس كعتين بقرا في الاولى منها الحمد سورة
الجمعة الثانية الحمد سورة المنافقين ويستحب ان يصل بهم العصر عقيب الجمعة فامة من غير ان ولا يجوز السفر في ذلكا كنع في تركها
شرط وجوب الجمعة حتى يصل ويكره الفجر بعد طلوع الفجر الزوال اذا قامت الجمعة بان يعصم من الزوال فقد الاذان والخطبة

والذين بالآخرة

كتاب الصلوة

في صلاة الصلوة

الجمعة يخرج منها وجبت يؤدونها كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ عنه وفصل كيفية صلاوة المصطر المصطر الى زلزال الشئ منها
 بينا انما يجب كيفية صلاوة المصطر بخلاف كيفية صلاوة على حسب خلاف حاله في الصلوات وهو مكلف بانما في اخر الوقت على ان يصغر
 يمكن منها فالمرئى لا يقدر على القيام الا بان يعتمد على ما يطوعه في القيام كذا فان لم يقدر عليه على هذه الصفة صلى جالساً فان
 يمكن من ذلك صلى مضطجاً على جنبه الا ان كان لم يتمكن صلى مضطجاً على ظهره فانما تعيذ عينيه بمقام ركوعه وسجوده وفتحها مقام
 الركوع منها والمصطر الى الركوع يصلي الركوع ويجد على ما يمكن وكان المصطر الى الشئ يصلي ما شاء ويؤى الى الركوع والسجود
 يتوجه الى القبلة ان تمكن ولا تكبير الاحرام والركب السبعة يصلي قائماً ان تمكن والا جالساً ويتوجه الى القبلة في جميع دائرة توجه الى
 القبلة وهذا الى ما مع حدود السبعة فان لم يتمكن الجزاء ان يستقبلها بتكبيره فان لم يعرف القبلة توجه الى صدر السبعة وصلى حيث توجه
 وكذا الساجد والقريب من المصطر المصطر على حسب طاعتهم ويومنون بالركوع والسجود والعزبان ان كان بحيث يراه احد
 صلى جالساً ويؤى الى الركوع والسجود وان كان بحيث لا يراه احد صلى قائماً ودرك وسجد فان كان العزبان جالساً جالساً امامهم وسلمهم
 لا يتقدمهم الا بكبيره الخاضع من العبد يصلي ايضا على حسب طاعته والخوف بانفراده موجب لفصل الصلوة سواء كان الخاضع حاضر
 او مسافر كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ عنه في كيفية صلاوة الخوف جاعلاً ان يعرف الا انما احتياجه فرقتين فوتر يجعلها بازاء العبد ويصلي
 بالآخر وكذا في الغرض الى الثانية صلاوة الاضحية وهو قائم مطول للقراءة فاذ اسلموا انصرفوا فقاموا مقام احتياجه بهم وجاءت لفتره
 الاخرى للتحقق الا انما فاما في الثانية فاستغنى الصلوة ودركوا بركوعه وسجده البسج فاذ اجلس للشهد فاموا صلاوة الركعة الاخرى وث
 جالساً حتى تلحوه فاذ اجلسوا معه سلم بهم واضرفوا بسلامته والدليل على صحة هذا الترتيب للاجماع وايضا قوله نعم واذ كنت فيهم فانت لهم
 الصلوة الاية لا يلهيها بغيرها انما يقضيان الطائفة الثانية مضطجاً مع الامام جميع صلواتها وعلى من لم يسمع حيفه الخائف فيما ذكرناه يصلي نصف
 فخذ خلفه ولا ترفع فاذ سجداً فليكونوا من وراءكم فخذ هذا يقضيان ان يكون المراد بسجود الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانه
 اضنا السجود اليهم والصلوة التي تشرها الامام والمأمومون في الامام او الى الامام والمأموم ولا يضاد في الامام مؤمداً لانه لا يشرها
 بعضه فالثاني ان يشره بين الفريقين من وجهين احدهما ان الامام يحرم بالفرقة الاولى فيسلم بالثانية فيحصل الاولى في فضيلة الاحرام
 والثانية فضيلة التحليل على قول المخالف خبره بالاولى لا يسلم بالثانية والوجه الثاني ان الفرقة الاولى حين صلتها الامام حرمها
 الثانية وليست الصلوة وعلى قولنا نحن من الاولى يصلي الصلوة في الثانية وهي الصلوة فشاؤنا في حال الحرمة وعلى قولنا نحن
 تنصرف الاولى تنفقت وجهه لعل ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيقع حرامهم في الصلوة ويشهد بقضا الخائف تنصرفت في وجهه لعل
 ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيقع حرامهم في الصلوة ويشهد بقضا الخائف تنصرفت في وجهه لعل
 الصلوة من المشي الكثير استدواء القبلة والانشطار الكثير وقد ومن طرفنا الخائف ان النبي صلى صلاوة الخوف على الترتيب المذكور
 وذلك لما حج عليهم فان كانت الصلوة المغرب صلى الامام بالثانية الاولى كعتان شاء او كعتين وبالثانية باقية فان خاف العبد
 بالانقضاء صلاوة على ظهره في مصافهم متوجهين الى القبلة في جميع الصلوة ان امكن والا بتكبير الاحرام ويؤمنون بالركوع و
 يسجدون على قرايبهم وان كانت الحال حال طراد وما يشق عقد كل واحد منهم الصلوة بالنية وتكبير الاحرام وقال مكان كل
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يشهد كل ذلك بدليل الاجماع المتقدم ذكره وفصل في ذكره ان كيفية فعله في
 التوجه واللبلة من الصلوة المفروضة فصل في كيفية صلاوة العتد وما يتعلق بها صلاوة العتد واجبة عندنا بشرط طو وهي شرط الجمعية
 سواء بدليل الاجماع المأخوذ عنه في طريقة الاحتياط لان من صلاها برئت منه بشيئين وليس كل من لم يصليها وهي كعتان بالاعتد
 باثنى عشرة تكبيرة سبع في الاولى وحسن الثانية منها تكبيرة الاحرام وتكبيره القيام وتكبيره الركوع في رواية وفي رواية اخرى ان يتقو
 الى الثانية منها بغير تكبير يعارض الخائف في عدد التكبيرات بما ذكره من طرفهم ان النبي كبر في الاولى سبعاً وفي الثانية خسا ويقبض بين
 كل تكبيرتين بما ذكره بدليل الاجماع المأخوذ عنه ومن السنن يصحها ويحج بالامام والمأمومون مشاء وان يقف الامام كلما انتهى
 قليلاً ويكر حتى يبلغ المصلي فيجاس حتى تنبسط الشمس في الاول فثم يقوم والناس معه بغير اذان ولا اقامة بل خلاف من يعتد به
 يقول المودون الصلوة ثلث مرات ثم يدخل في الصلوة بتكبير الاحرام ويقرأ الحمد الشمس وضيمها فاذ فرغ من القراءة كبر وث فقال
 اللهم امل لكبرياء والعظمة وامل العز والجود وامل القدوة والمكوت وامل الجود والرحمة وامل العفو والعافية اسئلك بهذا
 اليوم الذي عظمته وشرفته وكرمته جعلته للسلمين عيداً وللمسلمين كراماً وذخراً مزيداً ان يصلي على محمد الرؤف غفرنا والمؤمنين
 والمؤمنات وتجد لنا من كل خير تمت فيه خطا ونصيبا برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يكبر ويقول مثل الذي تكلمت به تكبيرات بعد القراءة

في صلاة العتد

كتاب الصلوة

بدليل الإجماع المشار إليه المرئى بجوابه فاعاد إلى السلام قضاء ما فات من غير حال وهو قبل ان يرتد من الصلوة وغيرهما من الواجبات لا
 يلزم على ذلك الكافر الاصل لا ما اخرجناه بدليلك هو الإجماع لا من على انه ليس عليه قضاء ومن ما نث عليه صلوة وجب على ليس قضاء وأما
 ضدنا عن كل كفتين بحد اجزاء فان لم ينقطع فن كل اربع بد فان لم يجد في صلوة النهار او مد لصلوة الليل ذلك بدليل الإجماع المشار
 ذكره وطريقه الاحتياط وكذلك نقول في وجوب قضاء الصلوة والجمع على الويل قوله ثم وان ليس للافتان الا ما سجد فاد من قوله اذا ما نث
 اذا انقطع عمله الامن ثلث لا ينال ما ذكرناه الا لا نقول ان الميت يثاب بعمله لولا ان عمله لم ينقطع وانما نقول ان الله ثم بعد الويل
 بذلك الثواب دون الميت في قضاء عنه من حيث حصل عند تضريره ويعارض الخالف في قضاء العباد عن الميت بما دونه عن عائشة
 ان النبي قال من مات وعليه صيا صام عنه وليه وروا ان امرأة جاءت الى النبي فقالت ان كان على امرئ صوم شهر فمضى عنه فقالت
 ادابت لو كان على امرئ من كنت تقضيه قال نعم فقال قد بين الله الحق ان تقضى مثل ذلك وادى الحج في خبره فمضى عنه حين سألته
 عن قضاء عنه ما رواه ابن عباس عن النبي في صلاته انه امر الى الميت ان يصوم عنه وقضى ككيفية الصلوة على الاموات وما يتعلق
 بذلك لما كانت الصلوة عليهم ثم تزيب على امور يتقدمها من تغيبك فكيف ان تقضى لك تقديم ذكرها ونحن نفعل ذلك ثم نتبعه بذكر كيفية
 الصلوة عليه بنوع ذلك بكيفية ذلك انشاء الله ثم نقول على الميت ككيفية الصلوة عليه وقدره فوض على الكفاية اذا قام ببعض الكفاية
 سقط عن الباقي بل خلافه اذا اريد غسله استحباب يوضع على سره او غيره مما يرفع عن الارض ان يكون ذلك تحت سقف وان يوجه
 الى القبلة بان يكون باطن قدميه اليها وان يحضر الماء الغسل فيه تحضه ان يقف لغسل على جانبه الايمن ولا يتخطاه وان يغسل يده
 اعني الميت الا ان يكون عليها نجاسة فيجب الغسل كذا حكم من جهة كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه ويستحب يوضيه بعد ذلك على قول
 الاكثر من اصحابنا ولا خلاف بينهم انه لا يضمض ولا يشتم ويجب له ان يغسل على يمينه غسل الجنب ثلث غسلات الاولى بماء
 السد والثانية بماء جلال الكافور والثالثة بماء الفرج لا يجوز ان يغسل بالماء المحرم بل يغسل بالماء الطيب من الاولين ولا
 الإجماع المشار إليه يكره استحسان الماء الا ان يجتنب الغسل لثمة البر ولا يجوز غسل ظفاره ولا اذا لم يشتم من شعره بدليل الإجماع
 المشار إليه يغسل القبل بغير حرق الا قيل المعركة في الجهاد لا دم فانه لا يغسل ان كان جنباً ويدفن في ثيابه الا الفلست والفرقة
 السد يلبس ان اصله شيان من ذلك ثم يترفع ويترفع الخف على كل حال فان نقل عن المعركة وينبغي ان يغسل ما يغسل ما وجد من اعضاء
 الا فتان الا ان يكون موضع صدقه او يكون بينه عظم ولا يغسل السقط اذا كان له اقل من اربعة اشهر كان ذلك بدليل الإجماع المشار إليه
 وادام يوجد للرجل من يغسل من الرجل المسلمين غسله وجته وذاتا وحامه من النساء ان لم يوجد من هذه صفته غسله الاجانب
 فيصعد من مغطات وكلها حكم في المرأة اذا ماتت بين الرجل من اصحابنا فقال لا يوجد للرجل الا الاجانب من النساء والمرأة الا
 الاجانب من الرجال من كل احد منها بشا به من غير غسل والا لحوط واما الكفن فالواجب منه ثلثة ميرة ومقتضى زاد المستحب زياد
 على ذلك لقائنا احداهما الحرق وخمسة ثلثة ميرة فما خذاه ولا يجوز ان يكون مما لا يجوز الصلوة فيه من اللباس افضل الثياب يغسل
 من العطن والكتان كل ذلك بدليل الإجماع المأخوذ ذكره والحوط هو الكافور يوضع على مساجد الميت لا يجوز ان يطيب غيره ولا يذبح
 محرماً بدليل الإجماع المشار إليه طريقه الاحتياط والنافع منه ثلث عشر ومما وثق ويجزئ مثقال واحد بدليل الإجماع ايضاً ويستحب ان
 يوضع في الكفن جريدتان خضراوان من جريد النخل طول كل احد منهما كعظم الذراع ويستحب ان يكتب عليهما وعلى التقيص الا اذا رما
 ليحرق بلقبة الميت من الاقرب اليه من الدين وبالا ثمة والبعث والقباب الثواب ثم يلف عليهما شئ من العطن ويجعل احدهما في الخياطة
 الميت الايمن فاشتم من ترقوته ملصقة بجذبه والاخرى من الجانية لا يترك الا انها بين الدرع والا زاد ذلك بدليل الإجماع المشار إليه
 ومند من طرف الخالفين في الصحاح ان النبي اجنان بغيرين فقال انما بعد ان يكبر ان احداهما كان تاما والاخر لا يستمر اعين البول
 ثم استدعا بغيره فنفخا فيهما فمضى عن كل قبر واحد وقال انما لند نعا عنها العذاريا واما كيفية الصلوة عليه فاد
 متها ان يكبر المصلح حسن تكبيرات فيمضي بعد الاولى لثمة او ثنتين ويصل بعد الثانية بنية على محمد الرويد وهو بعد الثانية لثمة للمؤمنين والمؤمنات
 يقول اللهم ارحم المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم ادخل على موتاهم راحة ورحلتك على احبابهم
 بركات سموالك وارسلناك على كل شئ قدير تدعو بعد الوابعة الميت اذا كان ظاهرة الايمان والصلح فيقول اللهم عبدك ابن عبد
 وابن امك نزل بك انت خير من نزل به اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا وانا نعلم به من الله ان كان محسن فزني احسانه وان كان سيئاً
 فمجاد عنه واعف له وارحمه اللهم اجعله عندك في علا عليين واخلف على عقبه صله في الغابرين وارحمه برحمتك يا ارحم الراحمين وان
 كان الميت امرأة قال اللهم امك بنت عبدك وامك كمن عن المؤمنات الى خالدها وان كان طفلاً قال اللهم هذا الطفل كما خلقته فاد

كتاب الصلوة
 على الجنابة

من الغنية

تفتنه طاهرا فاجعله لا يوبه من طه واورقنا الجوه ولا تقبلنا بعده وان كان مستقنعا قال بنا اغفر للذين تابوا واتبعوا
 سبيلك ثم عدا بالحجيم وان كان غيرهما لا يعرفه قال اللهم هذه النفس شلتها وادانتها وانت تقام بها وعلانيتها اقوتها ما فؤك
 واخترها مع من اجبت وان كان مخالفا للحق غا عليه بما هو امله ويخرج بالتيكيرة الخامسة من الصلوة من غير تسليم والدليل على ذلك الاتح
 الماخذ ذكره وطريقة الاحتياط ويعارض الخالفين وروى من طريقهم من انه كبر جسا ولا يعارض ذلك بخار دوه من انه كبر او يعا لا يجهل
 ان يكون كبر او يعا ويعارض الخالفين في اسقاط التسليم باسقاط ما هو اكد منه من الركوع والحيو واذا سقط ذلك بلا خلاف فما المنكرين
 في اسقاط التسليم والمحتجب بقصد للصلوة اولى الناس بالميت ومن يقدمه وان يقف امام حبال سطا الميت ان كان رجلا وصدا ان كان
 نساء ولا يمنع اليك الا في التيكيرة الاولى ان يتخطى الامام ولا يبرج بعد فراغه حتى يرفع الجنازة وان يقول من يصليها بعد الخاتمة
 عقوقه ثلث مرات وان يكون على طهارة كل ذلك بدليل الاجماع الماخذ ذكره واذا اجتمع جنازة رجل امرأة وصبي استحباب يجعل الرجل
 امامها على الامام وبعد المرأة وبعد الصبي بدليل الاجماع ايضا ولا يصلي على من لم يبلغ ست سنين فصاعدا بدليل الاجماع المشار اليه
 ولان الصلوة على الميت حكم شرعي فيقتضي الدليل لا دليل من جهة الشرع على وجوب الصلوة على من نقصت سنة غدا ذكرناه ولا يجوز
 بصل على الميت بعد ان يمضي عليه يوم وليلة بدو المثل ما قد مناه في المسئلة الاولى يجب غادة الصلوة على الميت اذا كانت الجنازة
 في مقبرة بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ويصلي على قنلى المسلمين اذا لم يقبروا من قنلى الكفار القصد اليهم ويصلي على المصنوع
 ولا يستقبل المصل وجهه الصلوة على الميت تكرر ان تقاد بدليل الاجماع المشار اليه واما كيفية دفن الميت وما يتعلق بها قالوا لا يجزى
 ان يوضع على جانبها الا من موحها الى القبلة والمستحب من ذلك تشيع الجنازة بالمشي خلفها او عن يمينها او عن شمالها وان يوضع لها
 انتم الى القبر من قبل جلدها كان الميت جلدا وان ينقل ليه في ثلث مرات ولا يجزى ان يترك من قبل جلة القبر ايضا يسلا في
 الى القبر ليس قبل جلدها ان كانت امرأة وضعت امام القبر من جهة القبلة وانزلت فيه بالعرض ان يكون عمق القبر قد دامت وان
 فيه لحداد شق الحد افضل ان يخل جبين وضعه فينقع كفاه ويوضع حده على التراب تلقى الشهادة بين واسماء الاثمة ويضع ذلك
 به وليده ومن يامر الولي لا يضع ذلك المرأة الا من كان يجوز له النظر اليها بخبايتها وان يشرح عليه اللبن او ما يقوم مقامه ان يرفع الخبز
 من الارض طمعه مقدار شبر او اربع اصابع مفرجا وان يربع وان يرش عليه الماء بيضا من غداة اسد يدار عليه حتى يرجع الى الارض ان
 يلقي ايضا بعد انضراف الناس عنه كل ذلك بدليل الاجماع الماخذ ذكره وفيه الحجة **فصل** في كيفية الصلوة السنوناث اما نوافل اليوم
 الليلية فاربع وثلثون ركعة في حق الحاضر ومن هو في حكمة ثمان منها بعد الزوال وقبل الظهر وقبل العصر اربع بعد المغرب ركعتان
 من جلوس بعد انشاء الاخرة وثمان ركعات صلوة الليل ركعتان الشفع وركعة الوتر ركعتان الفجر في حق المسافر من مائة ركعة
 عشرة ركعة فقط عنه نوافل الظهر والعصر العشاء الاخرة ويبقى لها ما ويسلم في كل ركعتين من جميع النوافل وتقع بالوجه منها نوافل
 الظهر المغرب عشاء الاخرة ونوافل الليل ركعة الوتر بقربها بعد الحمد ماشاء من السواد ابقاضها ويجوز الانصاف في النوافل كما
 مع الاختيار على الحمد وحدها وبتحجب بقراءة الركعة الاولى من صلوة الليل بعد الحمد سورة الاخلاص ثلاثين مرة وفي الثانية قل
 يا ايها الكافرون ثلاثين مرة وان يطول في القراءة في باقي الركعات اذا لم يحض طلوع الفجر وان يطول لغو الوتر دعادة موصو في كتب
 العمل لا تطول بذكره فيها ولا افضل الاخفات في نوافل التهاد والجمعة نوافل الليل كيفية النوافل فيما عدا ما ذكرناه كالقاضي
 يستحبها اذا كانت كل ذلك بدليل الاجماع **المأخوذ** ذكره ونوافل الجمعة عشرين ركعة ست فخذ رالها وستا اذا ارتفع وست قبل الزوال
 وركعتان في اول الزوال فان لم يتمكن من قرائتها كك صلت جملتها واحدة قبل الزوال فان ادرك الزوال قد بقي منها شيء قضى بعد العصر
 بدليل الاجماع المشار اليه اما نوافل شهر رمضان فالف ركعة زائدة على ما قد مناه من نوافل اليوم والليله يصلي في كل ليلة عشرين ركعة
 ثمان عنهما بعد نوافل المغرب وثمان عشرة ركعة بعد العشاء الاخرة وقبل نوافلها من اول الشهر الى تمام عشرين ليلة منه وفي كل ليلة
 من العشر الاخرة ثلثون ركعة اثنا عشرة ركعة بعد نوافل المغرب ثمان عشرة ركعة بعد عشاء الاخرة ويصلي ليلة تسع عشر مائة ركعة
 وليلة احدى وعشرين مائة ركعة وليلة ثلث وعشرين مائة ركعة مضافة الى ما تقدم وان اقتص في الليالي لثلاث على المائة فقط وصلى
 في كل يوم جمعة من الشهر عشرة ركعات صلوة امير المؤمنين والزهر وجعفر وفي ليلة اخر جمعة من الشهر عشرين ركعة من صلوة امير
 المؤمنين وفي ليلة السبت بعد ما عشرين ركعة من صلوة الزهراء كان حسنا وقد رواه استحباب يصلي ليلة النصف منه مائة ركعة
 في كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعات وليلة العطر كعتين يقر في الاولى منها بعد الحمد سورة الاخلاص الف مرة وفي
 الثانية مرة واحدة واصلوة الغدير هو اليوم الثامن عشر من الحجّة وكذا يصلي قبل الزوال بنصف ساعة يقر في الاولى بعد الحمد

من الغنية

من الغنية

من الغنية

كتاب النكاح

كان ما يجبر به فافلت وان كان اثنتان كان ذلك جنة فالصلوة كذلك يضع في الصلوة والثانية ويصل في الصلوة الثالثة بعد التسليم
 وكنتين من قيام وركعتين من جلوس يدل على ذلك الاجماع المأخوذ به وطريقه الاحتياط لاننا باق على الاول على قولنا لما قلنا ما من
 ان يكون قد صلى اكثر ففسد صلواته بالزيادة فيها فان قيل كذلك اذا باق على اكثر لا ما من ان يكون قد صلى الاقل فافسد من الجبر
 فيمنع لان منفصل من الصلوة وبعد الخرج منها قلنا تقديم السلام في غير موضعه لا يجزى في انشاها الصلوة تجزى في زيادة ركعة او
 وكنتين لان العلم بان الزيادة بقصد الصلوة على كل حال ليس كذا العلم بتقديم السلام فكان الاحتياط فيما ذهبنا اليه على ما قلناه
 واما ما يوجب التلابة فان لم يجرى من غير ان يقرأ الحمد بقراءة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
 فرائه السور وكذا ان يقرأ من تسبيح الركوع والجلوس قبل رفع راسه منها وكذا ان شك في الركوع وهو قائم فلا فائدة فان ذكره موارك
 انه قد كان ركع او سلم نفسه للجلوس ولم يرفع راسه كذا الحكم ان شك في سجدة او سجدين فذكر ذلك قبل ان يركع او ينصرف ويتكلم بما
 لا يجوز مثله في الصلوة وكذا ان شك في التشهد كله بدليل الاجماع المأخوذ به وطريقه الاحتياط واما ما يوجب الجبر ان كان
 به من سجدة واحدة يتذكرها وقد تكلم فانه يلزم مع قضائها بعد التسليم بحد الهوى وكذا الحكم في السجدة بالزم الجبر ان سجدة
 الهوى لم تامة في موضع جلوس او جلوس في موضع قيام لمن شك بين الاربع والخمس لمن سلم في غير موضع لم تكلم بما لا يجوز مثله في
 الصلوة فاسيا كل ذلك بدليل الاجماع المتداول به وطريقه الاحتياط وبما مضى من قال من المخالفين بان كلام الساهي يبطل الصلوة
 بما ذكر من طرفهم من قوله دفع عن ابي الخطاب والشافعي ما استكرهوا عليه لان المراد دفع الحكم لا رفع الفعل فثبت ذلك عام في جميع
 الاحكام الا ما حمله الدليل لقوله فلا يفسد حق بغيره سونا او يجزى بحد ولا بد من كمال الكلام ولو كان حاشيا يقطع الصلوة لذلك وهو
 سجدة الهوى بعد التسليم ليس فيها فرائض ولا ركوع بل يقول في كل واحد منها ما فهم الله وبالله التمسك صلى الله على محمد وآل محمد
 خفياء وبما مضى من قال انها قبل التسليم بما ذكر من طرفهم من قوله اذا شك احدكم في الصلوة فليخبر الصواب ثم يسلم ثم يجزى
 وفي خبر اخر من شك في صلواته فليجبر سجدين بعد ما سلم واما الاحكام لانه وان شك في فعله فلا ينقل الى غيره مثله ان شك في
 تكبيرة الاحرام وهو في القراءة وهو في الركوع او في الركوع وهو في السجدة وهو في الركوع او في الركوع وهو في السجدة وهو في الركوع
 او في تسبيح الركوع وفي السجدة بعد رفع راسه منها ولا حكم للجمهور لكثير المتواتر ولا حكم له في الثالثة ولا في جبران الهوى بدليل اجماع
 ذكره كتاب تركه لا يحتاج في الركوة الى العلم بسبعة مشيئا واضماها وما تحب فيه شرائط وجوبها وصحة اداها ومقدار الواجب منها
 ومن المستحق مقدار ما يطعم فيها وما يتعلق بذلك من الاحكام اما اتمامها فغلي من بين مفروض مسنون فافلت وض على من بين ركوة
 الاموال وركوة الروس وركوة الاموال تجب في سبعة اشياء الذهب الفضة والحاج من الارض من الحنطة والتمر والزبيب في الابل
 والبقرة والغنم بلا خلاف ولا تجب فيما عدا ذلك كما نراه بدليل الاجماع المأخوذ به في كل المسائل ولان الاصل براءة الذمة وسقطها بايجاب ركوة
 من غير عاقل فانه يستعمل دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل على ذلك ايضا فقولهم ولا يستلزم اموالكم يدل على قلناه لان المراد انما
 يوجب فيها حقوقا لا يخرج من هذا الظاهر الا ما خرج ليل طاع وبما مضى من الخلف في وجوب الركوة في عروض التجارة خاصة بما ذكره من
 طرفهم من قوله ليس على المسلم في عياد ولا فدية صدقة ولم يفصل بين ما كان معرنا للتجارة وبين ما ليس كذلك اذا ثبت ذلك القيد
 والفرس ثبت في غيرها لان احدا لم يفصل بين الامرين وتعلق الخلف بقوله نعم وانما هو يوم حصاده لا يصح لنا نقول له لم قلنا
 المراد بذلك الحق المأخوذ على سبيل الركوة وما انكرت ان يكون به النقص اليسير الذي يعطاه الفقير المجناز من الوقوع وقيل للحاصل على
 جهة المتبرع وليس له ان ينكره فوقع لفظه حق على المستد لان قد ذكر من طريقه ان رجلا قال يا رسول الله هل علي حق في ابط سوا الركوة
 فقال نعم تخيل عليها وليقي من لبنها ويشهد بجهتها قلناه في الآية امواد بغير احد ها وورد الرواية بذلك عندنا واثبتنا قوله نعم
 ولا نرفق الا لان الركوة الواجبة مقدرة والسرف لا ينهي عن المقدرة وانما ان عطاء الركوة الواجبة في وقت الحصاد لا يصح بعد ذلك
 والتصية من حيث كانت مقدار المحضوص من الكيل ذلك لا يؤخذ الا من مكيل رابعها ما ذكر من هنية عن الحصاد والجداد وهو
 الخلف بالليل ليس ذلك الا لما فيه من حرمان الفقراء والمساكين كما قلناه وقوله نعم انفقوا من طيبات ما كنتم وما الخواكين من الارض
 لا يصح ايها العلق بغيره لان ان اسم الاثنيان يقطع باطلا على الركوة الواجبة بل لا يقع بالاطلاق الا على غير الواجب لو سلمنا ذلك لم يثبتنا
 الآية بالبدليل بغيره فلو لم يقطع باطلا على الركوة الواجبة بل لا يقع بالاطلاق الا على غير الواجب لو سلمنا ذلك لم يثبتنا
 يظهرون ان تبلغ قيمة العروض مقدرا النقص اذا عدلوا على الظاهر لم يكونوا بذلك ولي من مخالفهم اذا عدل عند خصل الآية بالاصناف
 التي لبع على وجوب ركوة فيها ايمنا نجيب عن نقلهم بقوله نعم وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وايضا في هذه الآية يدل على انها

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة
في النصاب

خارجته يخرج المالك المذكورين فيها بما فعلوا وعلى هذا يكون معناها ويظنون من اموالهم حقاً لئلا تترك المحرم وعظائم قد يكون ندباً
كما يكون واجباً لان المالك جاز على كل واحد منهما وقوله ثم وانما الزكاة لا يبيع لهم ايضاً الخلق بل ان اسم الزكاة شرعي فعليه ان يدلوا على
ان في عرض التجارة وغيرهما ما ينبغي جواز الزكاة فيه ذكوة وينبغي قناتها الاسم فان ذلك غير مسلم لهم وقوله فخصوا اموالكم بالصدقة
لا دليل لهم ايضاً فينه لا يخرج احدكم هو مخصوص بما قد مناه على ان ظاهره لا يفيد تخصيص كل مال بالصدقة منه ويجوز تخصيص اموال
التجارة وما لا ذكوة يجب فيه بالصدقة مما يجب فيها الزكاة **فصل في ما شرط وجوبها في الذهب الفضة والبلوغ وكما لا يعقل بلوغ النصاب**
والملك له والقفز فيه بالقبض الاذن وحلول الحول عليه هو كماله في الملك لم يتبدل لعيانه ولا دخله بقضائه ان يكون ماضياً وبين ذلك
ودوامه منقوشين او مسايك فربسبهم ان الزكوة والدليل على جواز اعتبار هذا الاجماع الماضيه ذكره وايضاً فالاصل برأيه الذي من الحق
ونذ ثبت وجوب الزكوة اذا تكاملت هذه الشروط وليس على وجوبها مع اختلاف بعضها دليل يعارض المخالف في الصبي المجنون بما روي
طرفهم من قوله دفع القلم عن ثلثه عن القيس حتى يبلغ وعن الثنا حتى ينتبه وعن المجنون حتى يفيق ولا يلزمنا مثل ذلك في المواليش والغلات
لاننا لا نذكر ذلك بدليل اشتراط النصاب الملك له لا خلاف فيه وقد خرج العبد باشرط الملك لان العبد لا يملك شيئاً وان ملكه سيده لما يورث
ذلك ليس من القضا واشترط الملك لمقتضى منه بما ذكرناه اختار من مال الدين الذي لا يقدر على ذلك فيند يعارض المخالف في اعتبار كمال الحول
في النخل والغلات والفضة والنجاريل بما رويهم من قوله لا ذكوة في مال حتى يحول عليه الحول شرط وجوبها في الاصناف الاربعه من
الغلات شيئاً الملك لها بلوغ النصاب دليل ما نذكرنا وما شرط صحتها وانما فالاسلام والبلوغ وكما لا يعقل البتة ودخول الوقت في اقلها
على خمسة الوجوه لا اعلم في ذلك خلافاً **فصل في مقدار الواجب الزكوة فنقول** ما الذهب ثلثه بينه حتى يبلغ عشرين مثقالاً وذلك المقدار
النصاب الاول فاذا بلغها وتكاملت الشروط وجب منه نصف مثقال بلا خلاف ثم لا شيء فيها زاد على العشرين حتى يبلغ الزيادة اربعة مثقال
وذلك مضاعفاتها فيجب فيها عشر مثقال على هذا الحساب لانها ما بلغ في كل عشرين مثقالاً نصف مثقال وفي كل اربعة بعد العشرين عشر
مثقال اما الفضة فلا شيء فيها حتى يبلغ مائتي درهم وذلك مقدار مضاعفها الاول فاذا بلغها وتكاملت الشروط وجب فيها خمسة دراهم
بلا خلاف ثم لا شيء فيها زاد على المائة حتى يبلغ الزيادة اربعين درهماً فيجب فيها درهم واحد ثم على هذا الحساب لانها ما بلغها في الذهب
على مقدار النصاب لثانيها في الاجماع الماضيه ذكره وايضاً فالاصل برأيه الذي من ذلك ما يوجب الزكوة في قليل الزيادة وكثيرها يقتصر
الى دليل ليس في الشرع يدل عليه يعارض المخالف في ذلك بما رويهم من قوله لمعنا حين انقذه الى اليمن لا شيء في الورق حتى يبلغ
مائتي درهم فاذا بلغها اخذت خمسة دراهم ولا تأخذ من زيادتها شيئاً حتى يبلغ اربعين درهماً فاذا بلغها اخذت درهماً وهذا نص قوله ها توارثوا
الزكاة من كل اربعين درهماً او الغلات فالواجب في كل صنف منها ان كان سقيته سحياً او بعلاً او ماء السماء العشر ان كان بالقر
والدوا الى الواضع نصف العشر ان كان السقي بالاسرى معاً كان الاعتبار بالاعتماد الاغلب من المربين فان تناوذا ذكرنا نصف العشر النصف
بضفا لعشرها اذا بلغ بعد اخراج المئتين وحق الزكاة النصاب على ما ذكرنا وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً بدليل الاجماع المتكاتف
ذكوه ولا تأخذ من النصاب لا خلاف في وجوب الزكوة وليس على وجوبها نقص عن دليل يعارض المخالف بما رويهم من قوله
ليس فيها دون خمسة اوسق من التمر صدقة وقوله ما سقت السماء فيعده العشر ما سقى نضج او قرب فيعده نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق ففيه الصدقة
والوسق ستون صاعاً والصاع عندنا اربعة اعداد بالعراقي والمد سلطان وربع بالعراقي بدليل الاجماع المشار اليه بطريقه الاحتياط
باليقين لبرائة الزكاة لان من اخرج ما ذكرناه برئت رفته بيقين وليس كذلك بالخرج ومنه فاذا وجب فيها ثمانية اوسق في الزكاة بيقين ايقظ
عنهما بيقين وجب في ذلك الصاع ما ذكرناه واما الواجب في الابل فلا شيء فيها حتى يبلغ خسا وهو مضاعفها الاول فاذا بلغها وتكاملت
شروطها الباقية فيها شاة وفي عشرتها نان وفي خمسة عشر ثلث شاة وفي عشرين رابع شاة وفي خمسة وعشرين خمس شاة وفي ست وعشرين
ثلث مخاض وهي لثا حول كامل في ستة ثلثين بنت لبون وهي لثا حولان ودخلت في الثالث وفي ستة اربعين حقة وهي لثا
لثا ثلثة احوال دخلت في الرابع وفي احدك وستين جذعة وهي لثا اربعة احوال دخلت في الخامس وفي خمسة وسبعين بنت لبون
وفي احدك وتسعين حقنان فاذا بلغت مائة واحد وعشرين مضاعفاً سقط هذا الاعتبار ووجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقنة ولا شيء فيها بين النصابين ولا خلاف فيما ذكرناه من ذلك كله الا في خمسة وعشرين فيما زاد على المائة والعشرين والدليل على ان قلنا
في ذلك الاجماع الماضيه ذكره وايضاً فالاصل برأيه الذي من ذلك ما يوجب الزكوة في مائة وثلثين مضاعفاً وعندنا الاكثر من المخالفين ان
ذلك حقة لبنتي لبون وعندنا في حقيقته حقنان وشاتان ولم يعم ليل على ان يتمايز العشرين والثلثين حقناً فوجب لبقاء على حكم الاصل
يعارض المخالف بما رويهم من قوله في كتاب رسول الله ان الابل اذا زاد على مائة وعشرين فليس فيها زاد شيء دون ثلثين ومائة ثمانية

من الغنيمة

في الغنيمة

بلغتها فيها ابنا لبون وحقه واما الواجب البقر في كل ثلثين منها يتبع حولي وبقية وهو الجذع منها وفي كل اربعين مسنة وهي الثانية
مضاعف ولا شيء ينمو دون الثلثين منها يتبع حولي وبقية وهو الجذع منها وفي كل اربعين مسنة وهي الثانية مضاعف ولا شيء ينمو دون
الثلثين ولا ينمو بين النصابين بدليل الاجماع المأخوذ من قوله ايضا فالاصل برأيه الذمة من المحقوق في الاموال من ادعى ان ينمو بين الاذن
والثنين حقا واجبا لانه الدليل الشرعي ينافي مخالف الجاد من طرفهم من قوله لا شيء في الاذن من الوقف يقع على ما بين النصابين
اما الواجب الغنم في كل اربعين منها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاة وفي مائة واحد ثلث شاة وفي مائة واحد ربع شاة
فان زاد على ذلك سقط هذا الاعتبار واخرج عن كل مائة شاة ولا شيء ينمو دون الاربعين ولا ينمو بين النصابين والمأخوذ من النصاب الجذع
ومن الغنم الثلثة ولا ينمو في ثلثي بدليل الاجماع المشار اليه فحصل ما المستحق لذلك فالاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات
للفقير والمساكين الائمة بالفقر هم الذين لهم دون كفايتهم والمساكين هم الذين لا شيء لهم بدليل الاجماع المشار اليه قد صرح على ذلك
من املا للغة والعامون عليهم عالمها والسعاة في جبايتها والمؤلفة قلوبهم الذين يسمون الى الجهاد بلا خلاف اما الرقاب المكاتبون
بلا خلاف يتبعون عندنا ان يشترى من مال الزكاة كل عبد موهوبه ضرورية ويقبض بدليل الاجماع المشار اليه ايضا فكل الائمة يقضيه اما
العامون منهم الذين ركبهم الابدون في غير معصية بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط واما سبيل الله فالجهاد بلا خلاف وعندنا
ان يكون نصيبا فيما عدا ذلك مما يسهل للمسلمين كجارة الجوز والسيل في الحج والعمرة وتكفين اموات المؤمنين وقضاء ديونهم والجهاد
المشار اليه لا نقض ظاهر الائمة لان سبيل الله هو الطريق الى ثوابه واما اذا لم يبق له شيء الا اذا كان ما ذكرناه فكذلك جازها الزكاة في غير ما
ابن السيل هو المتقطع به وان كان في بلد غنيا ودكايقه انه الضيف الذي نزل بالافان وان كان في بلد غنيا ابقه ويحب ان يعتبر فيه
تدفع الزكاة اليه من الاصناف الثمانية الا المؤلفة قلوبهم والعامون عليها الايمان والغدا له وان لا يكون من يمكنه الا كتاب لم يكن فيه
فان يكون من تجب على المهر نفقته وهم الابوان والجزان والولد الزوجه والمملوك وان لا يكون من بين هاشم المستحقين للحمل المتكفين
من اخذ بدليل الاجماع المتكرد وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة الذمة وقد ذكر من طرق مخالفة لاحتلال الصدقة لغيره ولا الذي مره في
وفي رواية اخرى لا الذي قوة مكتفان كان مستحق الحج غير متكفان من اخذ او كان المترك ما شيا مثله جاز دفع الزكاة اليه بدليل
الاجماع المشار اليه فحصل ما مقتضى المعطى منها فانه للفقير الواحد ما يجب في القسا الاول فان كان من الدناير فنفقه فيادوان كان
الدناير خمسة دناير وكذلك الامتثال البائنة بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط وقد روي ان الاقل من ذلك ما يجب في انكسب في كوة ود
من الدناير عشرة مثقال من الدناير دهم واحد يجوز ان يدفع اليه منها الكثير وان كان ينفعه بدليل الاجماع المذكور فحصل
فيما يتعلق بالزكاة من الاحكام يجوز اخراجها على الفور فان اخرجها من وجب عليه لغيره عند دخوله هلاكها او وجب عليها الى الامام لينفعها
مؤاضها والى من يصبه كذلك فان شذذ ذلك وكان من وجب عليه عاده فالمستحقها جاز له اخراجها اليه وان لم يكن عادنا برحمتها الى الغنيمة
المأثورة من اهل الحق ليقولوا اخراجها ولا يجوز لاحد سوا الامام او من يصبه من يصبه شيئا من مال الزكاة الى المؤلفة ولا الى العامين ولا
في الجهاد لان تولي ذلك مخصوص بها كمال ذلك بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط ومن يجوز له اخذها من بين هاشم والى هاشم
غيرهم ومن لا يجب نفقته من الافراد على من الاجانب والمجيزان والى من ابا عدا اهل البلد والى من تلقا غير بدليل الاجماع المشار
اليه ومن لم يدب فيها الى من يعلمه مستحقا لها في بلد وجهها الى غير هاشم هلاكها ولم يقف اذ لم يعلم طاعة بلده مستحقا وان حملها على
الطريق بغير ان مستحقها هاشم ولا ضمان عليه مع استئذنه بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط ويجوز اخراجها الى ايتام المستحقين
عند نقضه ويجوز اخراجها قبل ذلك جوفيا على جهة القرض بدليل الاجماع المشار اليه فان دخل الوقت المعطى عن اهل الاستحقاق جاز
عن من خرجها وان لم يكن من اهلها لم يخرج عنه بدليل الاجماع المتكرد وطريقة الاحتياط ومن وجب عليه سن ولم يكن عنده فان كان عند
اهلها بددته اخذت منه ومما ثمانان وعشرون دهما مثالا لثلاثين يجب عليه بذن مخاض على هذا الحساب يؤخذ مع ما على ود
بددته او ثلث الاجماع المشار اليه فان احتاجنا لا يجتمعون في جواز اخذ القيمة في الزكاة وعندنا ان بذن المخاض يساوي في القيمة
ابن لبون الذكر فحصل في زكاة الزور من كوة الفطرة والجمعة على حوالج كامل العقل ما لك المقدار اول مستحقا تجب فيه الزكاة عنه وعن
كل من يقول من ذكره صغير كبير وحر وعبد مسلم وكافر وقريب لجبوا بدليل الاجماع المأخوذ من قوله وطريقة الاحتياط واليقين ببراءة
الذمة وبغراض مخالفة في الزكاة والعبد الكافر الضيف بما ذكر من طرفهم عن ابن عمر قال امر رسول الله بصدقة الفطرة عن الصغير
والكبير الحر والعبد من يؤتون لانه قال العبد لم يقبل بين المسلم والكافر قال من يؤتون والزوجة والضيف طول شهر رمضان
كل مقدار الولد جباع عن كل اس من فضله ما يقنا ثالاثنان به سواء كان حنظلة وشعير او ثمر او ذبيبا او ذرة او ذرا او انطا

كتاب الزكاة

في الزكاة

كتاب الزكاة

او غير ذلك وقد بينا مثله في البيع فيما مضى يجوز اخراجه في الزكاة الصاع بدليل الاجماع المشار اليه وقت وجوبها من خلوع الفجر من يوم
 العبد الى قبل صلواته فان لم يكن لها الى بعد الصلوة لغيره من ذلك وجوبها وجرت ان يخرجها بغير ما يتلوه بغير الصلوة
 بدليل الاجماع المشار اليه فيكون من طرفي الخلف عن ابن عمر في النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة من الغنم والاربعاء والاربعاء والاربعاء
 من اداها بثلث الصلوة كانت زكاة ومن اداها بعد الصلوة كانت صدقة من الصدقات وان كان من غير ذلك من مالها انظار المستحقين
 يخرج عنه بدليل الاجماع المشار اليه المستحق لما هو المستحق في زكاة الاموال وانما يعطى منها الواحد ما يجب عن واحد من احد المثل ما قد سنا
 فصل في ما المستحق من الزكاة في اموال التجارة اذا طلبت من المال ما يخرج في كل ما يخرج من الارض مما يكال يؤخذ من سوا ذلك
 فان الزكاة واجبة فيه في الحاصل السباك من الذهب الفضة اذا لم يفرق بين تلك من الزكاة والمال الغائب للذي لا يمكن ما كان من النسيئة اذا
 قد على ذلك قد مضى على تحويله الى المال الصالح من ليس يكامل العقل اذا اخرج به الولي نظرا لهم في الايات من الحيل في كل حال
 من العاقدين وان من البراذين دينار واحد شرايط الاستحباب مثل شرايط الوجوه ويقتضي في الحيل اعتبار النضار المقدار المستحب
 مثل المقدار الواجب في الحيل على ما بينا ويختلج اخراج الفضة ان لا يملك الفضة وذلك كله بدليل الاجماع المأخوذ من قوله **فصل** واعلم
 ان ما يجب في اموال الخس في الذبيحة الغنم الحريه والكوز ومعدن الذهب الفضة بلا خلاف معك الصفر والنحاس الحديد والصلح
 الزبيق على خلاف ذلك والحكم الزديج والقر والنفط والكبريت والمويا والزر كجد والياقوت والفروج والهلثس العنبر والعقيق و
 المستخرج بالنفوس بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط واليقين ببرائة الذي شرط قوله **فصل** واعلم انما غنمكم من شيء فان لله حصة
 وهذه الاشياء اذا اخذها الانسان كانت غنمه وتعد من طرفي الخلفان النبي قال في الزكاة الخس فقال يا رسول الله وما الزكاة
 فقال للذهب الفضة اللذان خلقهما الله في الارض يوم خلقها وهذه صفة المعادن ويجب الخس ايضاً في الفاضل عن مؤنة الحول على
 الاثنتان من كل مستفاد بجنادة او زراعة او صناعة او غير ذلك من وجوه الاستفادة اي وجه كان بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة
 الاحتياط وفي المال الذي لم يفرق له من حرامه وفي الارض التي يبنها الذي بدليل الاجماع المأخوذ من قوله **فصل** واعلم انما غنمكم من شيء فان لله حصة
 لما يجب فيه وبعبارة الكوز بلوغ الفضة التي يجب فيها الزكاة وفي المأخوذ بالخوص بلوغ قيمة دينار فضاء بدليل الاجماع المتكرر
 اكثر يجب فيه الخس يكون الباقي لمن وجد اذا وجد في زراعه الحري على كل حال كذا ان وجد في زراعه الاسلام في المباح الارض وفيها لا
 يعرف له مال من الدنيا ادا لا دامت فان وجد في ذلك مسلم او ذمي يجب تعريفه فان عرفه اخذ وان لم يعرفه وكان عليه كره الاسلام
 فهو بمنزلة اللقطة وان لم يكن كذلك كان بعد اخراج الخس من وجد بدليل الاجماع المشار اليه الخس فيقيم على سنة اسهم ثلثه منها الا لا مال لتمام
 بعد النبي مقاربه هو سهم الله وسهم رسول الله وسهم القري وهو الامام وثلثه لليتامى المساكين وابن السبيل من ينبغي ان يراعى التوزيع
 وجعفر عتيق العباس ثم عنهم لكل نصف منهم سهم يقسمه الامام بينهم على قدر كفايتهم السنة على الاثنتان ولا يدينهم من عتبات الانما
 اوسكه وذلك بدليل الاجماع المأخوذ من قوله **فصل** واعلم انما غنمكم من شيء فان لله حصة وذلك القري واليتامى المساكين وابن السبيل
 لا تختص تلك بالدليل هذه الاية مخصوصة بلا خلاف لان ذي القربى مخصوص بقريه النبي واليتامى المساكين وابن السبيل مخصوص
 من له صفة مخصوصة من الاسلام وغيره على ان ظاهر قوله **فصل** واعلم انما غنمكم من شيء فان لله حصة وذلك القري واليتامى المساكين وابن السبيل
كتاب الصيام يحتاج في الصوم الى العلم باثباته شرطه ما يفيد وما يتعلق بذلك من الاحكام ما اقتضاه فعله من ثلثة واجب
 منه ومختلوه والواجب على من بين احدهما يجب مطلقا من غير سبب ثلثة يجب عند السبب الاول صوم شهر رمضان وشروطه على من
 احدهما يشترط فيه الوجوب صحة الاداء والثلثة يختص صحة الاداء فالاول البالوغ وكما للعقل السلامة من المرض والكبر دخول الشتاء
 والثاني الاسلام والنية والظاهرة من الجنابة على تفصيل يذكره ومن الخوض الاستحاضة المحضوية النفس علامه دخوله اعني التهمه في
 الحل لا بما يعلم انتقائه بدليل الاجماع من انه ما سهرها من الشيعة وغيرها على ذلك علم به من زمن النبي وما بعد الى ان حدث خلا
 قوم من اصحابنا فاعتبروا دون الزيادة وتركوا ظاهر القرآن والمتواتر من روايات اصحابنا ودعوا على ما لا يجوز الاعتقاد عليه من اخبا
 احاد شاذة ومن الجدول الذي صنع عبد الله بن معوية بن عبد الله بن جعفر في تسبيل الصادق والخلافات الحادثة لا يؤثر في دلالته
 الاجماع السابق وكما لا يؤثر حدوث خلاف الخواص في ديم الزاني المحصن في دلالته الاجماع على ذلك فكذلك حدث خلاف هؤلاء وهذا
 عبد الله بن معوية مقلد في هذا الشبهة ما هو مشهور من سوء طريقته مطعون في جلاله بما تقدمت فيج من فضته ولو سلم من ذلك كله لكان
 واحدا لا يجوز في الشرح العمل بواحدة بدلالة على اصل المسئلة قوله **فصل** واعلم انما غنمكم من شيء فان لله حصة وذلك القري واليتامى المساكين وابن السبيل
 بان الاملة على الدلالة على ابطال الشبهة وايضا قوله سبحانه هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد دنا ذلك لتعلموا عباد النبي الحقا

كتاب الصوم من الغنية

وهذا ابنه رضي الله عنه على العلم بفقد السنين والحساب مستفاد من زيادة القدر ونقصانها وعارض الخالف بما ذكر من قوله صوموا الزيادة
وافظروا لربيتهم فان غم عليكم معدو الثلثين وقوله ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما جعل ذلك لا يدل
على ما ظنه الخالف على صحة من سبج العمل بالعدة دون الرتبة ولا على ان مضى لا يكون الا ثلثين يوما على ما يزعمه ابنه فيفقدان ايام الصيام
معدودة وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما به يعلم اول هذا المعدد واخره وليس في الآية ما يدل عليه على ان المراد بقوله ثم معدو
انها قليلان كما قال ثم وشروه بمن يجسر داهم معددة وقال حكاية عن الكفار قالوا اني متنا الذار الا ايا ما معددة والنا يدعي ذلك
التسهيل لفرض الصيام اذا نهى عنه ان لم يكن له ما لا يطهرون واذا كان ذلك هو المراد لم يكن لهم فيما دلالة على انه لا يمنع ان يكون
للمعدد حدان لا يتجاوزا اكثرهما ولا ينقص عن اقلهما كما نقول في ايام الحيض انها معددة محصورة وان كان لاكثرها حمل لا يزيد عليه وعشر
ايام ولا تها احد لا ينقص عنه وهو ثلثة ايام فكذلك ايام شهر رمضان لا يمنع ان يبي معددة ولهذا اعلها ثلثون وادناها تسعة وعشرون
على اهل التفسير قد قالوا ان المراد بهذه الايام عشر المحرم والاشهر كان كتب صيامها وجعل على من افطر مع الفدية على الصوم فدية من صلتها
ثم نسخ ذلك بما فرضه عليه بلا فضل من صوم شهر رمضان وان كان لا يترد منه بطلان لعلها على كل حال وقوله ثم ولتكموا العدة
لا يدل على وجوب كمال مضى ثلثين يوما على ما ظنوه لان الله سبحانه تعالى ان يجعل للمكلفين بفعل الايام والكلها وانما يقيدهم باكمال العمل
فيها وذلك بان يضاهي الى اخرها سواء كانت ثلثين او تسعة وعشرين كما ان اكمال العدة للعدة والتمهيد اذا طلعت او ذات عنها فحجها انما هو
باستيفاء ايام الشهر سواء كان كل واحد منها ثلثين او تسعة وعشرين وقد قال ثم والوا الذوات برضن اولاده من حولين كاملين فاطلق
عليهما اسم الكمال مع جواز ان يزيدا على الاخر يوما واحدا عند الخالف لانه يقول ان ذاك الحجة يكون ثلثين يوما اذا كانت السنة كبيسة
فذلك على ان المراد بالكمال الاستيفاء في العمل لا الزيادة في العدة على ان شيئا الكلام في الآية يدل على ان المراد كمال العدة في نقصان
الفاش كما بنا ما كان لانه قد قال فمن كان منكم مريضا او على سفر فعنه من ايام اخرها لله بكم اليسر لا يريد بكم العسر ولتكموا ويكون
المراد بقوله ولتكموا الله على ما هد بكم الامر بغيره وما يجب من شكره وذلك يكون بالفاط كثيرة يجوز ان يعبر عنها بالمراد بها وان لم
يكن المقصود ذلك الواحد بينه اذا دأى لهلال قبل الزوال او بعده فيؤجله للمستقبله بدليل الاجماع المتروك لان من خالف من اصحابنا
في ذلك لم يؤخر خلافه في دلالة الاجماع وبعارض الخالف من غيرهم بما ذكر من قوله اذا دأى لهلال فصوموا اذا رايتوه فافظروا وهذا يدل
على ان الصوم بعد الزيادة كما دل قوله ثم اتم الصلوة لدلولك الشمس على ان الصلوة بعد لدلولك وهو مقام رتبة لهلال شهادة على
مع وجود العوارض من غم او غيره ومع انتفاء شهادته خسين فان فقد الامر ان وجب تكميل عدة شعبان ثلثين يوما ثم الصوم بغيره
بدليل الاجماع المتكرر وبعارض الخالف في شهادة الواحد بما ذكر من طريقهم من قوله فان غم عليكم فقدوا ثلثين فان شهدوا عدل فصوموا
وافظروا ذاه الدار تضي لا قبل في ذلك شهادة النساء بدليل الاجماع المشا واليه يستجيب يوم الثلث بينة من شعبان احد الاجزاء
وايه قوله ثم وان تصوموا خير لكم ولا يخرج من ذلك الا ما اخرجه ليل فاطع وايضا قوله الصوم جنة من النار ولم يعرفوا وايضا قول ابراهيم
لان اصوم يوما من شعبان الى من افطر يوما من رمضان وايضا فان يوم في الحكم من شعبان بدليل قوله فان غم عليكم فقدوا ثلثين
فما ذصوره في البينة ناداه الخالف من الهن عن صوم يوم الثلث اخبارا حاد ثم ما حمل له على الهن عن صوم بنية انه من رمضان ومن
غيره بنية اصلا كما حمله مالك في الثاني عن الهن عن صوم منفرد اما قبله اولن لم يوافقوا عادة لما ذنوا وحمله ابو حنيفة على ما اذا له
بوجه الطوع وحمله احمد على ما اذا كان حضور بنية الصوم يجلب يتعلق بكراهة المفطرات التي تذكرها من حيث كانت ارادة والارادة لا تتعلق
بان لا يفعل الشيء على ما دل عليه في غير موضع وكان المربع بالاسانك عن المفطرات الى ان لا يفعل فلا بد من فعل يتعلق بالبينة بدليل
اكثره على ما قلناه ودقنا البينة من اول الليل الى طلوع الفجر بدليل الاجماع الماضي ذكره وانما سقط وجوب المقدار نهى منادى للشيخ
يجوز ان نتميل الى تجديد هذا الى قبل الزوال بدليل الاجماع المتروك وقوله ثم من شهد منكم الشهر فليصمه لم يذكر مقداره البينة وبقا
الخالف بما ذكر من طريقهم من انه يبعث الى هلال السواد في يوم عاشوراء فقال من لم ياكل فليصم من اكل فليصل بقية يومه وكان حضور
عاشورا واجبا وما يرد به الخالف من قوله لا صيام لمن لم يربط الصيام من الليل خبر واحد يعارضه ما ندناه ويجوز وحمله على ما في البينة
والكمال لقوله ولا صلوة لجوار المسجد الا في المسجد لاصد نردودم محتاج فاما الصوم المتعلق بخوز البينة الى ما قبل الزوال بدليل
ما ندناه من الاجماع المتكرر وايضا قوله ثم وان تصوموا خير لكم لانه يتناول ما قبل الزوال بعد وليس لاحد من الخالفين ان يقول
كبت في ثمانية المتأخرة فيما مضى من الهاد خاليا منها لان ما مضى يلحق في الحكم بما ياتي كما يقول اكثرهم فمن يؤخر الطلوع قبل الزوال
وليس لهم ان يقولوا قبل الزوال مضى قبل العبادة وليس كذلك بعد الزوال لا البينة اذا امرت فيما مضى خاليا منها حكما فلا فرق بين اكثر

كتاب الصوم

والا تلك فاجاز ابو حنيفة والثاقبي غيرهما ان يصير صلوة المغرب حكم الجماعة بالنية المستأنفة وليست بمضوية لاكثر منها والاول ما اكثروا
من مثله ذلك هيئتنا ولا يلزم جواز النية في الخروج من النية في اخرجه من اليك لا يحتاج ان يكون بحيث يصح وقوع الصوم بعدها وهذا لا يتأ
في اخرجه ونية القرية تجزئ في صوم رمضان ولا يقتصر الى نية التعيين بل دليل الاجماع المأخوذ كره وايضا قوله ثم من شهد منكم الشهر فليصمه
فامر بالامساك يند من امساك مع نية القرية مثل المأمور به فيجب ان يخرج به وايضا نية التعيين يقتضي اليها في زمان للصوم الذي يصح ان يقع
الصوم فيه على وجهين كالصوم الواجب كصوم النفل فاما شهر رمضان فلا يصح ان يقع الصوم فيه الا عن التعميم حتى ان لو نوى صوم اخر من رمضان
او نفل لم يقع الا عن رمضان واذا كان كذلك لم يخرج الى نية التعيين فيه ونية واحدة في اول شهر رمضان تكفي لجميعة تجديدها لكانت
افضل بل دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جميعة النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم للصوم فيه على غير
احدهما فيوجب مع القضاء الكفارة والثاني لا يوجبها فالاول ما يصلح في جوف الصائم مع ذكره للصوم عن عمد منه اختيارا سواء كان باكل
او شربا وشم او زوالا لا يؤكل في الغادة او حقة لمريض لا يلحق اليها وان يحصل جنباً في فناء الصوم مع الشرط الذي ذكرناه سواء كان
ذلك جماع او غيره سواء كان مبتدأ بذلك فيه او ستر عليه من الليل بحجر عجز في ذلك اذا كان الفجر جنباً بعد لا نيتاً به مرتين وقد
الفصل من غير ضرورة وتعدا للكذب على الله ثم اوعى رسولنا واحدا لائمة وتعدا الا وتاس في الماء ان كان رجلا وان كان امرأة
فيلجسها في ذلك سلطانا في ذلك دليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط للتعين بينا في الذمة ويغادر من مخالفة في الكفارة في
غير الجماع بما ذكره من قوله من فطر في رمضان فغلبه ما على المظاهر لم يفصل بما ذكره من ان رجلا قال يا رسول الله اني نظرت
في رمضان فقال اعنق وقبلة والسؤال يصير في الجواب فكان ان قال اعنق وقبلة لا نك نطرت ولم يفصل بغادر من مخالفة في
الفطر في البقاء على الجنابة بما ذكره في هرة من قوله من أصبح جنباً فلا صوم له ما انا قلناه فله محمد ودب لكعبة وحلمه في ذلك على من أصبح
بجاسات في الظاهر وقوله في حكم الجنابة في النهار والكفارة معنق وقبلة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا ولقطة
او التخيير فلهما على معنى الفوا في الخبر يحتاج الى دليل لا دليل للمخالفة الضربة الثالثة التي يوجب القضاء وحدها ذلك الفجر في نام
جنباً بعد لا نيتاً به من واجبة في الحقة والسوط في المرض المخرج اليها او بعد الفجر ما يحصل في القسم والحلق منه اذا زرع وصولا لما
الى الجوف في المفضلة والاشارة في التبريد دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جميعة النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم للصوم فيه على غير
راجلا او طوع الفجر وكان ظاهرا او اخبرنا في غير ما لم يطلع بل دليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط وايضا قوله ثم اتوا
الصبا الى الليل وقوله وكذا ما شرهوا حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر هذا لم يصم الى الليل انظر لم يبين
له الفجر فيوجب عليه القضاء وهذا حكم من ادم على الانظار ومن غير رصد الفجر ومن لم يترك تناول ما يفطر مع اخبار الفجر لم يطلع
يوجب القضاء السفر الذي بيناه انه يوجب في الصلوة والمرح لا يستطاع معه الصوم ويستطاع بمشقة تظهر فيها الزاوية في المرض بل دليل الاجماع
المتأول لا يرد وقوله ثم من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر لا نسبحانه خلق القضاء بنصر المرض السفر من اضره في الاية نظر
يحتاج الى دليل عليه فضلا عن العلم ان الشا الذي عفاش لا يرجع في الفطر ويكفر عن كل يوم باطعام مدين او مدينين
ومذا حكم الشيخ الكبير في الحلق الصوم بمشقة تدخل عليه الضربة العظمى فاما اذا لم يطقه اصلا فلا خلاف في ان الصوم لا كفارة عليه في
والمريض اذا خاف على لدها انظر في ما ذكرناه وكفارة عن كل يوم بما ذكرناه وعليهما القضاء ويوجب على النساء بلا خلاف خرج من الحيض والنفاس
ولا حكم لشيء مما ذكرناه انه يفطر مع النسيئة للصوم الا اضطر او الا ما يضطر اليه من المرض الحيض والنفاس بلا خلاف ويكره للصائم
الاكتحال بما ينصبه وما يشبهه فظلم لمن في الاذن وقسم المسك والزعفران واليا حين واكد ما التزم من السواك والوطي
الحقة بالحامد مع الامكان وليس للثوب لمبول للتبريد والمفضلة والاشارة في التبريد دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جميعة النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم للصوم فيه على غير
وملاعبة الحلال من النساء بل دليل الاجماع المأخوذ كره وضرك في ما الضربة الثانية من واجب قضاء مضى القضاء للفايت في حقه كقارة من
انظر يوما من رمضان وصوم التوبة والهدى بلا خلاف وصوم كفارة الفطر في ما بل دليل الاجماع المتأول لا يرد لان حرمة الشهر حرة واحدة فارت في جميعة النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان فليصم للصوم فيه على غير
وصوم المعتق وصوم كفارة اليمين بلا خلاف وصوم كفارة يوم تقصينه من شهر رمضان وصوم كفارة البرائة وصوم كفارة من المرأة في
في مضى مضى الفوت لثاء الاخرة وصوم الاعتكاف في حقه كقارة فيح الاعتكاف بل دليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط للتعين بينا في الذمة ويغادر من مخالفة في الكفارة في
الذمة وضرك في ما القضاء في مثل المقضي يلزم على الفور ويقتضي الى نية التعيين ويحوز بقرينة دخول الاية فيضاح من دخل عليه رمضان
ثان وعليه من الاول شيء من رمضان قد صيام الحاضر تقضى للفايت بعد وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم فاجب
الحاضر حتى الفايث بعد وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم باطعام مسكين ومن انظر في يوم يقصينه عن شهر رمضان فليصم للصوم فيه على غير

من تركه
فقط في
الاعتكاف

مِنْ الْغُنَّةِ

الترك مقتضاه وجب عليه صيام ثلاثة ايام او الحام عشرة مساكين كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ من طريق الاحتياط طعنا
من قال ان كان الانظار في قضاء وجب في كفارة الكفارة لم فيه منشا وقد قد من ان صوم كفارة المفطر في شهر رمضان شهران ويجب
التتابع بينهما وتكليفهما فلا يصح شيئا لاجل قضاء ولا شئ لاجل يوم العيد لا ذل لقاعدة لاجل يوم الخروا ايام التثنية في ذي الحجة ومن نظر
في نوع من الشهرين مضطربا على ما صانه لو كان يوما واحدا وان كان مختارا في الشهر الاول استأنف الصو وان كان في الشهر الثاني اتم بقائه
البناء ولو كان بعد صياما يوما واحدا منه بدليل الاجماع المأخوذ من قوله نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج يدل على سقوط الاستيناف
في الموضع الذي اذ فيه البناء والولي يقضي الصوم على ما بيناه في قضاء الصلوة **فصل** في ما هو التذلل والعهد نعلي جسمها وقد
اوجبهما الله تعالى بقوله وقوا بعباد الله انما انا مادم فان كان ما نذره او عاهد عليه معينان فان مخصوصا مثل
له ككل يوم جمعة او اول جمعة من الشهر لئلا في لمة ذلك بعينه كذلك ان كان له مثل يوم جمعة ما او شهر محرم ما وان كان غير معين
مخصوص كيوم ما او شهر ما كان محرم في الايام والشهور وان افطر فيما عين ولا مثل المختار فاعليه ما على المفطر في يوم من رمضان من القضاء
والكفارة وان كان له مثل اتم وعليه القضاء فان شرط في صوم الشهر الموالة ففرق مضطربا على ما مضى وان كان مختارا لزمه الاستيناف
على كل حال ان لم يشترط الموالة فافطر مضطربا ان كان مختارا في الضيف الاول استأنف ان كان في الضيف الثاني اتم وجازله
البناء وان شرط اذ في ذلك في مكان مخصوص لوفه فعليه فيه مع التمكن كل ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره وطريقة الاحتياط
ودفع الحرج في الدين يقطر الاستيناف في الموضع الذي اذ فيه البناء وان اتفق التذلل والعهد في شهر رمضان من قضاء
وكذا ان اتفق في يوم محرم صوم لم يلزم كفارة ولا قضاء لشي من ذلك ان التذلل والعهد لا يدخلان على ما ذكرناه من حيث كان
صوم رمضان واجبا قبلها وصوم المحرم معصية وذلك نكران من افطر فيما عين صوم من ذلك ولا مثل له لضرورة يطوق معها الصو
بمقتضى عليه مع القضاء ان يكفر باطعام عشرة مساكين او صياما ثلاثة ايام **فصل** في كفارة مجراء الصيدا لاصلة وجوب تلك قوله
يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد انتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة
او كفارة طعام مساكين او عدل تلك صيدا فان قتل صيدا وكان محرما في الحلال عجز عن القضاء بالمثل الاطعام وجب عليه الصو
وهو يختلف على حسب اختلاف الصيد ففي النعامة ستون يوما من لم يستطع ثمانية عشر يوما في خمار الوحش وبقرة الوحش ثلاثون
يوما من لم يتمكن فستة ايام وفي الغزال ما اشبه ثلثة ايام وفيها لا مثل له من نعم صياما يوم لكل نصف صاع بر من قيمته وان كان محوما
في الحرم فعليه مثله ما ذكرناه من الصو والمتابعة فيه اضل من التفرق والدليل على هذا التفصيل الاجماع المتكرر وطريقة الاحتياط
فان قيل ظاهر الآية التي تلوم ما يدل على ان هذه الكفارة محيرة بها وانتم قد ظلمتم انما على الترتيب فلنا تعديل عن ظاهر لفظه والدليل
كما عد لنا كلنا عن ظاهر الواو في قوله ثم وانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع **فصل** في صودم المتعة الاصل في وجوبه
قوله ثم من تمتع بالعترة الى الحج فما استيسر من الهك فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم تلك عشرة كاملا والثلاثة
في الحج يوم السابع والثامن والتابع من ذي الحجة ومن فوق صومها عن اخيار استأنف وان كان عن اضطرار قد نذر صام يومين بدل
الحضام الثالث بعد ايام التثنية وان صام قبله يوما واحدا صام الثلثة وبعد ايام التثنية ومن لم من صومها بعد ايام التثنية يمكن
جائزه صومها في طريقه فان لم يقدر صامها مع السبعة الباقية اذا وجع الى هذه المتابع واجب ايضا في السبعة ولا يجوز ان يصيام
في السفر من الصو الواجب لاهذه الثلثة الايام والنية المشروطة صياما في السفر والحضر فان جاز بكه او صعد عن بلد صام السبعة اذا
مضى من المدة ما يصل في مثله اليد وكل هذا التفصيل بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط **فصل** في ما هو كفارة حلق الرأس
ثلاثة ايام وكذا صوم كفارة اليمين والاصل في وجوبها قوله ثم من كان منكم مريضا او به اذى من راسه فتدبر من صيام وقوله
سبحان لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان الى قوله من لم يجد فصياما ثلاثة ايام ويجب لنا في كل ذلك
من فرق مختارا استأنف من فرق مضطربا بدليل ما قد بناء **فصل** في الاعتكاف ما يتعلق به من صوم وغيره من شروطا فقاده
الصو بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط لان من وجب على نفسه الاعتكاف يندد او عهد لا بد ان يقين براءة ذمته منه ولا خلا
في براءة ذمته اذا صام وليس كذلك اذا لم يصم ايضا قوله ثم ولا تبشروا من وانتم عاكفون في المساجد لفظ الاعتكاف شرعي له شرط
شرعية على حسب الخلاف في ذلك على كل حال يقتضيه الى بياننا واما بينه سبحانه في الكتاب اجتماعا في بيانه الى الرسول اذا واجهناه
لم يعتكف الا بصو كان فعليه بنا ونفعلنا واقع على وجه البيان كان كالموجود في لفظ الآية وبغرض الخالف بما ذكره من طريقهم من قوله
لا تعتكف الا بصو وقوله لم يعتكف هم من شرط اعتقاد ما يكون في سحر صلى الله عليه وسلم ما عدل بعد الجمعة وذلك بركة السجود

في شهر رمضان
 في شهر محرم
 في شهر ربيع
 في شهر شعبان
 في شهر رجب
 في شهر جمادى
 في شهر قعدة
 في شهر صفر
 في شهر ربيع
 في شهر شعبان
 في شهر رجب
 في شهر جمادى
 في شهر قعدة
 في شهر صفر

كتاب الحج

كتاب الحج

الحرام ومجدا لمدينة ومجدا لكونه ومجدا للصورة بدل ليل الاجماع المتكررة وطريقة الاحتياط لانه لا خلاف في انقضائه فيما ذكرناه من الاكراه
وليس على انقضائه في غير هذا ليل قوله ثم وانه عاكفون في المساجد لا ينالها ما ذكرناه لان اللفظ يحمل لفظ المساجد هي مناجاة المصلي لا من
الاستغناء ومن شرط انقضائه ان يكون ثلثة ايام فما زاد مثل ما ذكرناه من الاجماع وطريقنا الاحتياط وتعلق اللفظ في ذلك بظاهر قوله
ثم وانه عاكفون في المساجد انه يتناول ما نقص عن ثلثة ايام ما يصح لا نأخذنا ان لفظ الاعتكاف انما يكون لفظا شرعيا اوله وبها
له شرط شرعية فلا بد من الرجوع الى الشرح اما في الاسم وفي الترخيم فليعلم ان يدلو على ان ما نقص عن ثلثة ايام في الشرع هذا الا
ويكفي له الخطر الشرعية حتى يصح تناولا لا يتركه ولا يتركه المجد شرط في صحة الاعتكاف بل احلنا لا الاعتكاف من ارادة بول وقايط او
اذا لم يترك الاحتلام او اذ عوفض من شهره او غير هذا وعندنا يجوز ان يخرج العبادة المبرهن لتبنيح الجنازة بدل ليل الاجماع المتكررة
ويغادر الخلف بما ورد من الحديث على ذلك لانه على محمول ولا يجوز ان يخرج ليل من يجلس تحت شفق تحتها راحتي يده الى المسجد لا التجارة
بالباع والشراء على كل حال بدل ليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط واذ انظر الى هذا اوجاع ليلنا انقضاء اعتكافه وجعل عليه سببا
وكفارة من انظر يوما من شهره مضافا بدل ليل ما ذكرناه في المسئلة الاولى ايضا قوله ثم وانه عاكفون في المساجد لا يتركه
بين الليل والنهار وان جامع هذا كان عليه كفارة ان احدهما لا يتركه الا في الاضواء الاخرى لا في الاضواء وان اكره زوجة على الجماع هي معتكفة
انقلت كفارتها ليل الاعتكاف المنطوق به بحيث لا يدخل فيه ثلثة ايام وهو في زيادة عليها بالاحتياط والا ان يمس له يومان
فيانم تكميل ثلثة اخرى للاجماع المتكررة وطريقة الاحتياط ومن احتج باننا قال اذا اضطر المعتكف الى الخروج من المسجد لم يخرج وقضى
صح الاعتكاف منهم من قال بينه على ما ينفق الاول وحط فذلك صومنا العشاء الاخرة هو اليوم الذي ليلته الفوات وليس على من
انظر الا التوبة والاستغفار ما عدا ما ذكرناه من الكفارات شهران متتابعان وحكم العطرن بها في الاستبنا والباحكم الفطر في الكفارة
عن شهره مضافا فذلك ما هو المنذور وعلى من بين معين وغير معين فالاول صوم كل يوم من يومه وقبوم اول يوم منه
صوم الثالث عشر من ربيع الاول من ربيع الثاني والعشرين منه يبعث النبي وشعبا كل يوم النصف منه ويوم السابع عشر من ربيع
الاول مولد النبي واول يوم من ربيعة مولد ابراهيم ويوم عرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء يوم الغدير يوم دعوة الارض هو الخامس
العشر من ربيعة واول يوم من ربيعة واول يوم من ربيعة واول يوم من ربيعة واول يوم من ربيعة واول يوم من ربيعة واول يوم من ربيعة
عشر والاربع عشر والخامس عشر صوم عاشوراء على وجه الحزن وثلثة ايام للاستغفار وغيره من الحجج والشكر ويستحب للكافر اذا اسلم في يوم
من شهر رمضان للمريض اذ لم يبرأ واما اذا قدم والغلام اذا بلغ والمراد اذا ظهر من الحنف والفقهاء ان يسكوا بيقينه ذلك بدل ليل الاجماع
المشار اليه طرقتهم ثم وان صوموا خير لكم وقوله واصلوا الخرجا ما هو الصوم المحرم مفسوا العيدين واما التشرع في يوم الثالث عشر
من رمضان وصوم الوصال هو ان يجعل عشاءه صوم وصوم العشاء صوم الدهر صوم ثلثة ايام ليل الاجماع الماضية ذكره واما ما يغلو
بالصوم من الاحكام فقد بيناه في ضمن فضوله كتاب الحج بجنب الحج الى العلم باننا شرطه وكيفية فعله ما يقصد وما يتعالى
من الاحكام فصلا اما ثلثة ثلثة تمنع بالعمرة الى الحج وقران وافرادا فالتنع ان يقدر على افعال الحج عمرة يجملها وليست افعال الحرام
الحج والقران ان يقرن باحرام الحج شيئا الهدى والافرام ان يقرن الحج من الامر من معابد ليل الاجماع الماضية ذكره فالتنع فرض الله على من امكن
من اهل مكة وحاضريها ومن كان بين يديها اثنتي عشرة ميلا فما دونها لا يجوز مع التمكن في حجة الاسلام سواء بدل ليل الاجماع و
طريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذي يوافق الخلف بما تقدم من طرفه من تولد لما تولى فرض التمتع وقد ساق الهدى واستقيت
من امرى ما استند به ما سبق لهدى وامر من يسوق هديا ان يحمل بحملها عمرة لانه لو كان جازيا في حجة الاسلام لمن ذكرناه وافضل في
الحج الطوع على ما بقوله الخلف لو كان باسره بذلك معنى فاما اهل مكة وحاضريها فافترضهم القران والافراد ويجوزهم في حجة الاسلام غير
بدل ليل الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط وايضا قوله فمن تمنع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى الى ذلك لمن لم يكن اهل حاضرة الجبل
الحرام وهذا نص ليس لاحد ان يقول ان قوله ثم وانه عاكفون في المساجد لا ينالها ما ذكرناه لان اللفظ يحمل لفظ المساجد هي مناجاة المصلي لا من
ومسوقا لمفروض حجة الاسلام وحج التذاد والمهدج الكفارة واما المسوق فاعدا ما ذكرناه ويقارنا الواجب في ان لا يتجلى بتداء به
يساويه بعد الدخول فيه في وجوب المضي فيه في سائر احكامه الا وجوب القضاء فانا بدل ليل الاجماع الماضية ذكره فصلا وانما ثلثة
فليس من شرط الوجوه وشرائط صحة الاضطرار وجوب حج الاسلام والحريه والبلوغ وكما لا العقل الاستغناء بالاختلاف الاستغناء
يكون بالصفة والتجلية وامن الطريق وجوز الزاد والرحلة والكنية له لمن يقول والهدى الى كفاية او صناعة وغير هذا بدل ليل الاجماع
المتعدد وايضا قد ثبت ان من شرط حسن الامر بالعبادة القدوة عليها على ما دللنا عليه فيما تقدم من الاصول فلما شرط سبحانه في الامر بالحج

الاحتياط

الاحتياط

الاحتياط

مِنْ الْعَيْنِ

الاستغاثة اتفق على بآدم على القعدة من التمكن من التفتت غير قفا ومن لا يجد لعلنا نفقة الى حين عوده لا يكون كك لتعلق فرض
 نفقهم به واذ ثبت ذلك ثبت اعتبار العود الى كفاية لان احدا من الامة لم يعرف بين الامر بين ويحج على الك بما ذكر من طرقهم ان رجلا
 سأل لما نزل الله على الناس الحج البيت الابرة فقال باد رسول الله ما السبيل فقال زاد وراحلة وتعلقه بقوله نعم واذن في الناس الحج
 ما بولنه رجلا ولا على كل ضامر لان معنى قوله رجلا لا رجالة لا حاجة له فيه لا تاخذه على اهل مكة وخاص بها بدل ليل ما قد سناه ولا انه ليس في
 الآية اكثر من الاجابة عن حاله من ياتيه ويحج لا يمنع ان ياتى الحاج المنطوق فاشيا واما شرط صحة الاداء فلا سلام وكما الالعقود الوقت
 النية بلا خلاف المختصة بالاجماع المحمدي فضلك كيفية فقله علم ان افعال الحج الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة والوقوف
 بالشعر الحرام ونزل على الرمي الذبح والحاق ونحو ذلك كيفية كل قسم من ذلك ما يتعلق به في فصل مفرد الله فضلك في الاحكام
 الاحرام وكن من اركان الحج من تركه متعددا فلا يحوز الاجابة زمان مخصوص هو سؤال ذوالقعدة وتسع من ذوالحجة
 من احوه بقله ان لم يتعد اجزا بدليل الاجماع المتردد وطريقنا الاحتياط وايضا قوله نعم الحج اشهر معلومات والتقدير في الحج
 لان الحج لا يصح ما نذر شهره بوقت العبادة في الشرع زمان يدل على انها لا تجزى في غيره ولا تغلق للحائلف بقوله نعم ليسلونا عن
 الاهلة فلهي واثبت للناس الحج لا ناخص احرام بما ذكرناه من التهور بدليل ما قد سناه كاحضنا اكلنا ما عاده من افعال باام مخصوص من ذ
 الحجة ولا نباحثه عندنا ان الاحرام ليس من الحج فلا يمكنه التعلق بالآية ولا نوقت الفعل يقتضيه وانفعله منه من غير كراهة وعندنا
 حنفية ان تقديم الاحرام مكروه ولا يجوز عند الاحرام الابرة موضع مخصوص هو لن حج في طريق المدينة ذوالحليفة وهو مسجد النخبة
 ولن حج على طريق الشام المحففة ولن حج على طريق الطائف من المنازل قلنا ذلك للاجماع المكرد وطريقنا الاحتياط اليقين لبرائة الذمة
 وابنه بالقبول في هذه المواضع واذ كان معنى الميقات في الشرع ما يتعين للفعل ولا يجوز تقديمه عليه كواثبات الصلوة كان من جوز
 تقديم الاحرام على الميقات مطلقا لهذا الاعم من تجاوز الميقات من غير احرام متعددا لم يتمكن من الرجوع اليه كان عليه عادة الحج من قبل
 وان كان ناسيا احرام من موضعه يجوز لمن نزل دون الميقات الاحرام منه احرامه من الميقات ايضا فضلك ميقات الحجاز وميقات اهل بلده فان
 لم يتمكن من خارج الحرم فان لم يقدر من المسجد المحرام وذلك بدليل الاجماع الماضي بسحب يد الاحرام فخر اختلافه واذ لا الشعر في طريقه
 وعائنه وان يغسل بلا خلاف ويجب عليه لبس ثوبي احرام ما يترد باحد هاتين هاتين ما لا يجوز ولا يكونا مما لا يجوز الصلوة فيه بكرة
 ان يكونا مما انكره الصلوة فيه فذكرنا ذلك فيما تقدم بدليل الاجماع المتردد فيجزي مع الضرورة ثوب اهد بلا خلاف ويستحب ان يصلي صلاته
 الاحرام وان يقول بعد هاتين كان متمتعاً اللهم اني اريد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبينا فيسرك اسررك بلفظ قصد واعق على
 اداء مناسك فان عرض له عارض يجبى على حيث حبستى لقله الذي قد ثبت على اللهم ان لم يكن حجة فغرة اللهم ان لم يكن عمره فحجة
 احرام لك المحرم دعى شعري بشري من النساء والطيب الصبي كل محرم من المحرمين ابتغى بذلك جهنما لذا اخره وان كان نادرا قال
 اللهم اني اريد الحج فادنا في هاتين واعني على ادائها سكر الى اخر الدعاء وان كان مفردا قال اللهم اني اريد الحج مفردا فادنا الى مناسك
 واعني على ادائها الى اخر الدعاء ثم يجب عليه ان ينوي نية الاحرام على الوجه الذي قد سناه ويعقده بالتلبية الواجبة هو ليك اللهم ليك ليك
 ان الحمد لله المنة لله الملك لا شريك لك ليك ولا ينقض الاحرام الا بهاء بما يقوم مقامها من الالباء لمن لا يقدر على الكلام ومن
 التقليد الاشهاد للقاء بدليل الاجماع المنكر وطريقنا الاحتياط واليقين لبرائة الذمة واجبة فخر الحج مجمل في القرآن ولا خلاف
 ان النبي فعل التلبية ومغلة اذ اورد رمود البيان كان على الوجوب يعارض الحائلف بما ذكر من طرقهم ان جبريلا قال النبي فقال له
 مراصدا بان نزعوا اصواتهم بالتلبية فاهنا من شعار الحج وهذا ضرب بقوله لظينة انقضه راسك وامشطى واعتسل ودعى العرفه واهل
 بالحج والاهلال هو التلبية وامره على الوجوب وليس لهم ان يقولوا المراد بالاهلال الاحرام لان الاهلال في لغة العرب نزع الصوت ومنه
 قولهم استملا لصيا اذا صاح منه سعى لاهلال هلالا لا ارتفاع الاصوات عند ذنبه ويطلق ذلك ما روه عن ابن عباس من قوله انه هل
 في مصلاه وحين مرت به راحلة وحين بلغ البيداء لان الاحرام متقدم على بلوغ البيداء فان الالفاظ المستفجرة في التلبية ليك ذا
 المعارج ليك ليك الجلال والاکرام ليك ليك مبتدئ الخلق معية ليك ليك عاقر الذنب ليك ليك قابل التوب ليك كاشف الكرب
 العظام ليك ليك فاطر السموات ليك ليك هلال القوى اهل المغفرة ليك ليك متمنعا بالعمرة الى الحج ليسان كان متمنعا ولا يقول
 ليك لعمرة وحجزة تمامها عليك لان ذلك بعيد بظاهرها يتعلق بنية الاحرام بالحج والعمرة معا وذلك لا يجوز وان كان نادرا او مفردا قال
 ليك بحجة تمامها وبلا تهما عليك ان كان نايبا عن غيرهما لميك عن فلان بن فلان ليك واقفا التلبية اداء الصلوات وحين الانبيا
 من النوم وما لا سحر وكل على بخذ او مضطج عور وادى اكبادا ليحب نفع الصوت بها للرجال وان لا يفعل الا على طهر من اخرتها للمتمتع اذا

فصل في افعال الحج

كتاب الحج

شاهد بيوت مكة بعد فاس من عقبة المذنبين إلى عقبة ذي طوى والقادون والمفردا إذا نالت الثمن من يوم عرفته وللمعتزعة مقبول لها
 وصنع بالليل لخنائنا في الحرم فان كان المقتع خارجا من مكة فإنا شاهدنا لكعبة والمقتع إذا لم يلبس بالجمع متعمدا بعد طواف العمرة وسعيها في
 المقصر بطلت معناه وصح ما هو فيه حجة مفردة فان لم يلبس بالليل لاجتماع المأخذ ذكره وإذا انعقد لحرام حرمة عليه نبي
 أو يفتقر أو يقبل ولا يمس شهوة بلا خلاف إن يعقد تكاحا لنفسه ولغيره أو ينفذ عقدا فان عقد فالعقد فاسد بدليل لاجتماع المأخذ اليه
 وطريقة الاحتياط ويغادى الخلف بما ذكره من طريقهم من قوله لا ينكح الحرم ولا ينكح ولا يختلج في دابة لا ينفذ وهذا من قولهم لفظه تكاح
 حقيقة في الوطى خاصة غيره لم يلج في العقد بدليل ظاهر لا استعمال قال الله تعالى وانكحوا الايمان منكم وانكحوا من باذن اهلها وانكحوا ما طاب
 لكم من النساء ولا خلاف ان المراد بذلك العقد اذا كان لفظا للتكاح مشتركاً وجب عليه على الامر من وفادوه ومن ان تزوج ميمونة وهو محرم
 بما ذكره من ميمونة وخبر المتكوفة وحلها انما اعرب بحقيقة الحال ايضا فالعرب يسمي من كان في الشهر الحرام محرمًا قال الشاعر قتلوا ابن عفان
 الخليفة محرمًا ولم يكن غائباً عن الاحرام بلا خلاف فيجوز خبرهم على ان الزوايا اذ اذ به تزويجها اذ في الشهر الحرام ومحرم عليه ان يلبس حتى يقضى يوم
 كالمبرود ومولحوا وان يلبس لغير ظاهر لقدم من خفا وغيره بلا خلاف ان تلبس المرأة القفاذين بدليل لاجتماع الطائفة وطريقة الاحتياط
 ويغادى الخلف بما ذكره من طريقهم من قوله لا تنتقب المرأة في الاحرام ولا يلبس للقفاذين وهو نص يحرم على الرجل تعظيمة واسد
 المرأة تعظيمة وجهها بلا خلاف ومحرم عليه ان يستظل هو سائر بحيث يكون الظلال فوقه واسد كالفئة فاما اذا نزل فلا بأس بحلوسه
 تحت الظلال ان خفيه او غيره ما يحرم عليه لا تماس في الماء وذلك بدليل لاجتماع الطائفة وطريقة الاحتياط ومحرم عليه ان يصطاد اذ
 بن جصيد او يدل على صيد او يكسر بيضه بلا خلاف وان باكل لحمه ان صاده المحل ولو تكن منه لانه عليه بلا خلاف من الاكراه
 على ذلك لاجتماع الطائفة وطريقة الاحتياط وقوله نعم وحرم عليكم صيدا لبره ما دمنه من ما لا نرى قنائل كل فعل لنا في الصيد من غير خبر
 ومحرم عليه ان تدفن بما فيه طيب وياكل ما فيه ذلك ان تطيب المساجد العنبر والعواد الكافور والزعفران بلا خلاف ومحرم عليه ان يمس
 وهو عندنا الكذب على الله نعم او على سوله او على احد الاثم من آل محمد والجدال هو عندنا قول لا والله وبلى والله بدليل لاجتماع الطائفة
 وطريقة الاحتياط وقوله الخلف ليس في لغة العرب الجذال هو اليمين ليس شيء لا نرى غير منع ان يقتضي العرب الشرح ليس في الوضع
 اللغو كما يقولون لفظ عابث ثم الجذال اذا كان في اللغة المناذرة والمخاصمة وذلك يستعمل المنع والدفع وكاننا اليمين بفعله ذلك كابتنا
 بينا معنى المناذرة ومحرم عليه ان يقطع شئاً من شجر الحرم الذي لم يغرسه في ملكه وليس من شجر القواكر والاخر وان يحرق حشيشه بلا خلاف
 فاما شجر القواكر والاخر وما غرسه لاننا في تلكه يجوز قطعه كذا روي الحثيث بدليل لاجتماع الطائفة وايضا فنحرم ذلك يقتضيه دليل
 وليس في الشرع يدل عليه بخلاف الرعي هل المسلمين من لدن النبي بذلك والى لان من غير تكاد من النبي او احدا لصحابه واحدا للعلماء
 ومحرم عليه ان ينزل شئاً من شعره او يقص شئاً من اظفاره وان يتجمل بالزينة او يدي مجسداً مجكاً وغيره وان يزيل الثقل عن نفسه او يلبس
 من الزاينة الكبرية بلا خلافنا عليه محرم ان يلبس سلاحاً او يمشي بالاضربة وان يقص شئاً من الجراد وان لا يبرز مع الاختيار فاما
 والبراعث فلا بأس ان يقص في غير الحرم ولا بأس بقص ما يخاف من الحيان والعقارب السباع في الحرم وغيره بدليل لاجتماع الطائفة
 ذكره ومحرم عليه ان يمس معدن صيد قبل الاحرام وان يخرج شئاً من حام الحرم منه ان لا يبرده بعد اخراجه ان يمس ما يذبح
 به الى الحرم من الطير بدليل لاجتماع الطائفة وطريقة الاحتياط ايضاً وقوله نعم وحرم عليكم البره ما دمنه من ما لا نرى قنائل كل فعل لنا في الصيد من غير خبر
 الامساك بعد الاحرام ودخول الحرم والاخراج استدانه فكل ما فيه يجزى يكون محرماً فكل ما يفعله الحرم مما بينا انه محرم عليه على
 ثلثة احوال ما يوجب الكفارة سواء فعله عامداً او سهواً والثاني بوجها مع العمد دون النسيان والثالث خيانه الاثم دون الكفارة فالاول هو
 الصيد بلا خلاف بين الجمهور من قتل صيداً له مثلاً ونجدة كان حراماً كمال العقل محل في الحرم ومحرم في الحل فغلبه فإنا وبمثل من
 بدليل لاجتماع المشار إليه لطريقة الاحتياط واليقين لبرائته الذممة وايضا فالحرام في الحرم والمحرم في الحل محرم اجتماع الجمهور
 باجتماع الامر من الاحرام والحرم وان كان مملوكاً فكفارة على ان كان احراماً باذنه وعليه ان كان بغيره فله ان يمس لان العبد لا يملك
 شيئاً بغيره مثلاً او يمتد وان كان غير مملوكاً فله ان يمس عليه لانه الذي دخله في الاحرام وليس بواجب عليه والدليل على ذلك لاجتماع
 وتكرار العقل بوجبه كذا الكفارة بغير خلاف بين اصحابنا اذا كان الثالث اسياً ومنهم من قال هذا حكم ان كان متعمداً ومنهم من قال ان نهد
 القتل مرة ثانية لم يلزم كفارة بل يكون من ينتم الله منه كما ذكره نعم والاولا حوط وكونه من ينتم الله منه اذا عاد لا ينافي وجوب الكفارة
 عليه المثلثة في النعامة بدنه بلا خلاف ان لم يجد فقيمة ما فان لم يجد فقيمة البدن على البرد صاعاً كل نصف صاع يوماً بدليل لاجتماع
 من الطائفة وطريقة الاحتياط والمثلثة في خمار الوحش وبقرة الوحش بقرة وفي النخيل ثمانية بلا خلاف في الادب الغلب عندنا ثمانية

كتاب الحج
 صيد

من الغنم

كتاب الفقه الكبير
كتاب الفقه الكبير
كتاب الفقه الكبير

من لم يجد ذلك حكم ما دنا ويجوز ان لا يجد لنداء القيمة ان يصوت للغنم ستين يوما وللبقرة ثلثين يوما وللخيل ما اتيهم ثلثة ايام
ومن حنام بالقيمة اقل مما ذكرناه ومن المدا اجزاء وان اقتضى لك زيادة عليها لم يلزم ان يصوتوا زيادة من غير عن صوات الستين والثلثين
حنام مكان كل عشرة ايام ثلثة ايام ذلك بدل الاجماع المشار اليه في كل عام من حنام اللحم او اخرج ثي او حنام سنة او تفير فلا يرجع فيه
وفي فخر حنام في كل بيضه طاردهم وفي حنانه الحلال درهم وفي فخره نصف درهم وفي كل بيضه طاردهم وفي كل بيضه من بيض النفا
اذا كان قد تحرك فيها الفرج فبطلان لم يجز له فادسالة الحولة الا بل على انها بعد ما كسر فانيخ منها كان ذلك هديا فان لم يكن لمن ضل
ولذلك بل فغلبه لكل بيضه ثلثة ايام وفي بيض الدجاج والطيح ارسالة الحولة الغنم في اناها بعد البيض فانيخ فهو هدي
كل ذلك بدل الاجماع المشار اليه من رضى صيدا فتاب عنه لم يعلم حاله فغلبه فادسالة بدل الاجماع المتكسر وطريقة الاحتياط فان زاه
بعد ذلك كبير فغلبه ما بين خمسة صحيح الكسبر وتعدان في كسبر بعد في الال لفرل ربع قيمة فيهما جميعا الضيف في احد عينيه اذا اقتضى
نصف قيمة فيهما معا الكلال في يد من الحكم ما في عينيه كذا في رجله في الجرازة والنبو وكف من طعام في اكثر من ذلك ثم شاة وفي
الغنم والضباب ليربوع حملان نظم وعي كل ذلك بدل الاجماع المشار اليه في تلال الاسد ابتداء عن وجه المدا فغلبه كسبر بدل الاجماع
من الاجماع وطريقة الاحتياط وايضا قوله ثم لا تقتلوا الصيد انتم حرم الابرة واسم الصيد يقع على السبع المتوحش لا الشاة ذئبة فانه
ولا شبهة في ان العرب كانت تصطاد للباع وتاكلها واثيمها صيدا وتقول سيدا لصيدا الاسد وودوا الخطر لا يوجب سلب اسم
من قتل ما لا مثل له من الصيد كالعضوة وما اشبهه فغلبه قيمة وعد لها صيدا ما وحكم المشار في قتل الصيد حكم المفرد بدل الاجماع
الاجماع المأخوذ من طريقتهم وايقه قوله ثم ومن قتلهم منكم متعمدا اذا المشاوك قال في مجرى ذلك مجرى قوله سبحانه ومن قتل
مؤمن خطأ فخره بقتله موته ولا خلاف ان الجاعة اذا اشتركت في القتل كان على كل واحد كفارة وحكم من دل على صيد فقتل حكم
القتال مثل ما دنا من الاجماع وطريقة الاحتياط لا لا اختلاف منه عن الدلالة ولا يقين بيزا منه اذا دل على صيد فقتل الاجماع
بالكفارة ويحج على المخالف ما ذكر من طرفهم من علموا ابن عباس انهما جعلتا على حرة ما اشار الى حلال ببيض فقام الجواز وعن عمر وعبد
الرحمن بن عوف انهما جعلتا على حرة ما اشار الى طبعه فقتله صاحبهم شاة ولا خلاف لهم وهذا دليل الاجماع على اصل المخالف ما اما القريب الثاني
الدلالة بلزم الكفارة بنذامع العمد فاعدا الصيد مما ذكره الان وقتلنا بصوتها مع النسيان وما استكرهوا عليه المراد دفع افعال الكفا
ومن احكامها ان زوم الكفارة وتوابعها يحضف ذلك برفع الاثم يحتاج الى دليل ثم ان رفع الاثم يحتاج الى دليل ثم ان دفع الاثم عن الخاطي من
قوله ثم وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به وحمل كلامه على فائدة زائدة على ما هو معلوم لنا اولى فن قل فحجته عن غيره شاة فانه
نبهنا ولا عيبا بشيء فانه غلبه بدنه ومن نظر الى غير اهله فامنى فغلبه ان كان موسرا بدنه فان لم يقدر بقره فان لم يقدر شاة فان لم
يقدر نصيا ثلثة ايام وفي الوطى في الفرج في احرام المتعة قبل طوافها او سعيها مع شاة هذا بدنه بدل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط
بلا خلاف والوطى في الفرج في احرام الحج قبل الوقوف بعرفة شاة بلا خلاف بلزم المصنف في خلافه لا من داود وقوله ثم والوطى في
العمرة يبطل قوله لانه لم يفرق في الامر بالانعام بين ما قد بين ما لم يقدر عليه مع ذلك بدنه بدل الاجماع المشار اليه بطريقة
الاحتياط ويحج على ابي حنيفة في قوله شاة بما ذكر من طرفهم من عرف ابن عباس من قوله ما من وطى قبل التحليل مسد حجرة وعليه فانه لا
مخالف لهما وحكم الوطى في الفرج بعد عرفة وقبل الوقوف بالمشعر عند حاكم الوطى قبل عرفة بدل ما قد مناه من الاجماع وطريقة
الاحتياط وايضا فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشعر على ما سئل عليه انه يوجب تمام الحج عن الوقوف بعرفة لمن لم يدركه وكل من كان
بذلك قال بقسا الحج بالجماع قبله فالفرقة بين الامر بيطلها الاجماع ويجازي المخالف بما ذكر من طرفهم من قوله وهو بالمر لفرقة من
وقف معنا هذا الموقف وصلينا هذه الصلوة وقد كان قبل ذلك وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقامت حجة فمضى تمام الحج بالوقوف
بالوقوفين وما روي من قوله من وقف بعرفة فقد تم حجة على المراد انه فادسالة التمام كما حلنا كلنا على ذلك قوله اذا دفع الامام راسه من
الحجة الاخرة فقد تمت صلواته في الوطى بعد الوقوف بالمشعر قبل التحليل بدنه ولا يعيد الحج بدل الاجماع المشار اليه ايضا
الحج يقف الى دليل ليس في الشرع ما يدل عليه ما دلى المرأة في برها وادان الغلام والقيمة فلا خلاف بين اصحابنا ان فيه بدنه
اختلاف في هل يعيد الحج اذا وقع بغير عرفة او قبل المشعر لا من قال يعيد وليه طريقة الاحتياط ومن قال لا يعيد ان الاصل الصحة
وبرائة الذمة من القضاء وتكرار الوطى فوجبه تكرار الكفارة وهي بدنه سواء كان في مجلس احكام لا سواء كره عن الاول ام لا بدليل
ما دنا من الاجماع وطريقة الاحتياط وليس للمخالف ان يقول ان الحج قد سدد بالوطى الاول والثاني لم يعيد فلا يجب كفارة فلا بد ان
سدد الاول فخره باقية بدل اجزاء المصنف في ثقلنا الكفارة بالمستأنف منه ومن وطى فحمله او اتم عليها يعيد الحج فخره بيناه

كتاب الحج

يجب حتى يبلغ الحد محل بدليل الإجماع المتعارفين عداً عن غير ما روي عن عبد الله بن عباس من قوله إنما زاد على الرجل وجبة فتنقيا
من تأويله بلغ الموضع الذي عليه ما فيه فرق بينهما ولم يعرف ما دللوا عليه في كل شيء من الصيد وبنيانهم أحداً ذكرناه من احتساب الطيب
أكل طعاماً فيه شيء من ذلك ثم شاة وكذا في تظليل المحرك فظنوا أن الرجل وجبة مرة مع الاحتياط عن كل يوم دم شاة ومع الاحتياط
بجملة الأيام دم شاة بدليل ما قد ساءه من الإجماع وطريقة الاحتياط وفي قص كل ظفر من أطراف يديه من طعام فأنما يكملها فان كان كل ما قد
شاة بدليل الإجماع المتكرر أيضاً فالتناء لا خلاف في لزوم الدم وليس على من روى فيه أنه قد روي دليل فوجب فيه هذا حكم الظفار وجلبه
ففيه ما في مجلس آخر فان فصل الجميع في مجلس واحد لم يزلوا دم واحد من جاد لثلاث مرات فما زاد صدقة أو مرة كاذبا فغلبه ثم شاة وفي مرة
كاذبا دم يفرق في ثلاث مرات فما زاد بدنه في ليل الحظ ان كان ثوباً واحداً احتياياً باجاعة في مجلس واحد دم شاة فان ليس في كل مجلس ثوباً
فغلبه من شاة بعده الثياب يفرق الثوب من قبل جلوسه كذلك بدليل الإجماع المتردد وطريقة الاحتياط وفي حلق الرأس دم شاة أو
مستمسكاً كين أو شيئاً ثلثة أيام بلا خلاف في فصل الشاة وحلق العانة والأظفار دم شاة وفي حلق الأظفار ثلثة أيام ثلثة شاة في شاة
شئ من شعر رأسه لم يجز إذا صلبها في غير طهارة كفن من طعام وكذا في إزالة الثقل عنه وقد روي في حلق الجسم حتى يذهب من طعام وفي حلق الشعر
الكثير من أصلها من الشعر الذي عينا في الحرم مدموم بقرعة في الصخرة شاة وفي قطع البص من ذلك شاة وقطع حشيشة ما تبصر من الصخرة ومن
عقد موهج على امرأة تكاحا الحرم قد خلى بها كان على العاقبة بدنه ثم ذلك بدليل ما قد ساءه من الإجماع وطريقة الاحتياط وأما الضرب
الثلاث الذي فيه لا ثم دون الخنجر فاعدا ما ذكرنا لزوم الكفاية وتلنا ذلك بدليل الإجماع المتكرر وذكره ولان لزوم الكفاية يقتضي دليل
شرع ليس في الشرع بدل من ذلك ذكره للحرم من الطيبا حاشا لا يخلو لثلاثة من ذلك ما ذكرناه وليس في ذلك بخطو لان خطره يقتضي دليل
وليس في الشرع ما يدل عليه بذكره الأكثال على الحنك للزينة والنظر في المرأة بدليل الإجماع المتعارفين على الخلاف وبقوله الحاج شاة
غير ذلك ينافي هذه الأشياء فاما الأكثال بما فيه طيب من احتيا بنا من قال أنه مكره والظاهر محظور بالإجماع إلا أنه على الحرم
يجوز له الطيب لم يفصلوا بين أن يكون في كحل وغيره وما ورد من النهي عن الطيب عام في كل ذلك وطريقة الاحتياط فتنقصة وضرب
وبعض الحرم على حاله حتى يثا هديوث مكره فيقطع التلبية ان كان متمسكاً كما قد ساءه ولا يوجب أن يكسر من حلال الله ثم على بلوغها فإذا
انتهى الحرم لا استحب له الضلع ان يدخله ما شيا وعليه لكينة والوقار وان يدخل مكره من أعلاها وان يغسل قبل خوطها وان يدخل
إذا عاب البيت بما ذكره وان يغسل قبل دخول المسجد ان يدخله من باب غيره يشيعر ان يقول قبل دخولهم الله وبالله وعلى ملء ربي
الله وولاية أهل بيته صلى الله عليه وسلم الحمد لله على ما من بلوغ بيته الحرم السلام على رسول الله وعلى أولى العزم من الرسل وعلى أوصيائه
المرضى وان يقول إذا دخل المسجد عاب البيت اللهم اني أشهد ان هذا بيتك الحرم الذي جعلته مثابة للناس امناء باركاهم الله تعالى
اللهم فاصبر على محظن الجرح من عذابك يا جبار من جاد له اجر في من عذابك أعداء من نعمك برحمتك يا أرحم الراحمين ويشتحب ان يدعوا
إذا إلى الحجر الأسود فيقول الحمد لله الذي هذا فاطمنا وما كنا لنهتكم لولا ان هدانا الله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله أشهد ان لا اله
الا الله وأشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ان يقبله ويصحب بيده عليه فقبلها ان لم يتمكن من قبضه أو شبر سيدة اليه قبلها
ان لم يتمكن من محبها ويقول ما نرى أديتها وميثا في تقاضا لبيته في الجواراة عند الله ثم اللهم إيماناً بك ونصد يقابك بك على
سنة نبينا أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمداً عبده ورسوله وان الآية من ذريرة ولهمهم حجة في أرضه
على عباده صلى الله عليه وسلم أمث بالله وبكتبه ورسوله وكفرته بالبحث والطاغوث وبكل ذي يدعي عن دون الله سبحانه اللهم إيماناً بك
يد وبنيك عندك عظمت عبقوق قبل اللهم إيماناً بك وبكفرته وأغفر له وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين ثم تليهم ثم يجب عليه ان يفصل بين الطواف
ويطوف بدليل ذلك كله لجماع الطائفة ففصل في الطواف الطواف على ضربين مفروض مسنون فالمرحوض ثلثة طوافات للتعز وطواف
الزيادة وهو طواف الحج وطواف النساء والمسنون ما ذكرناه مما يتطوع به المكلف وقد ذكرنا أنه يستحب ان يطوف مائة مرة بمكة ثلثاً مرة
وستين أسبوعاً أو ثلثاً مرة وأربعين وستين شوطاً ودون رسول الله كان يطوف في كل يوم ومائة عشرة أسبوعاً طوافاً للتعز وقته
للخمار من حين يدخل المنع مكة إلى ان تغيب الشمس من يوم الرقية وللصطر إلى ان يبقى من عزوب الشمس ما يدرك في مثله عرفه الخروفا
فمن فانه فخاراً بطل حجة مقشعاً وكان عليه قضاء من قایل ان كان فرضاً وصلاً ما فيه حجة مفردة ولم يجز عنه طواف الحج بدليل إجماع القاطنين
وطريقة الاحتياط تنقصوا قلنا لا لأنه لا خلاف في براهنة من طواف طواف التعز وليس على قول من يقول يجوز عن ذلك طواف الحج
وأيضاً قوله ثم وأتموا الحج والعمرة فاسمهم با تمامها جميعاً ولكل واحد منهما الفاعل مخصوصه فوجب با نظامهم كيلاً ما يبارض الخائف بالاردي
من طرفهم من قوله من جمع الحج إلى العمرة فطوافان وبما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله ثم وأتموا الحج والعمرة فاسمهم با تمامها جميعاً ولكل واحد منهما الفاعل مخصوصه فوجب با نظامهم كيلاً ما يبارض الخائف بالاردي

في الطواف

من الغيبة

فطاف طوافين وسق سبعين ليلة وعمرهم من فاشطواف المتعة مضطرا فاشاء بعد خرافه من مناسك الحج ولا شيء عليه بدليل نفي
الحج في الدين واما طواف الزيادة فركن من اركان الحج من تركه متعمدا فلا حج له بل خلاف تركه ناسيا فاشاء وقت تركه فان لم يذكره حتى
غاد الى بلد لزمه قضاءه من قابل بنفسه بدليل الاجماع المشا واليه طريقة الاحتياط فان لم يستطع استناب من يطوفه بدليل الاجماع المشا
اليه قوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج ووقته للمتنع من حيث يحل في اسره من يوم الفطر الى اخر ايام التشريق الا ان يكون هناك ضرورة
من كبر او مرض او خوف حيض او عذر فيجوز تقديمه على ذلك كله ذلك بدليل اجماع الطائفة واولئك من القادرين والمفرد من حين دخولها مكة
وان ذلك قبل الموقنين بدليل ما تقدمنا واما طواف النشاء فوقته من حين الفراغ من سعي الحج الى اخر ايام التشريق من تركه متعمدا فلا
حق غدا الى اهل مكة فيستحبه لكنه لا يحل له التماحى بطريقنا ويضاف عنه بدليل الاجماع المشا واليه طريقة الاحتياط وايضا فلا خلاف ان
النبي صلى الله عليه وسلم طاف في طواف النشاء ثم قال اخذوا بعني مناسككم وندبكم من طرقتهم ايضا انه قال من حج هذا البيت
فليكن اخر عمره الطواف ظاهرا لا مبرا لو توجوا الواجب في الطواف لينة بمقاديرها واستمر حكمها والظواهر من الحديث والتجسس ستر الوفاء
والبدلية بالحجر الاسود والخيام برهان يكون سبعة اشواط وان يكون للبيت عرشا والطائفة ان يكون خارج الحجر وان يكون بين البيت
والمقام من ثلثة شيئا من ذلك لم يجز في الطواف بدليل الاجماع المأخوذ من طريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة لانه لا خلاف
في براءة الذمة منه اذا فعل على الوجه الذي ذكرناه وليس على براءة غنائه اذا فعل على طاعة دليله المستحب سلام الحجر الاسود والبقاء
اذا اراد الطواف كما قدمناه وان يقول اذا وصل في الطواف الى باب الكعبة سألته فقلت مسكنك بينا بك فتصدت عليه بالحنة الائمة
صل على محمد واله وادخلني الجنة برحمتك اوسع على من الرزق الحلال ادر اعني شرفه الجن والانس وشرفه العرب والعجم ان يقول
اذا حاكى المقام مشيرا اليه السلام عليك يا رسول الله وعلى اهل بيته الطاهرين من الانام السلام على ابراهيم الخليل الداعي الى البيت
الحرام مسع في الاصلاب الاوصال السلام على انبياء الله وملائكته الكرام وان يستلم الركن الشامي اذا وصل اليه يقول وهو مستقبل
القبلة السلام عليك يا رسول الله السلام عليك غير مقلود لا محجوا اللهم صل على محمد واله وافتح علي ابواب جنتك وان يقول اذا استقبل
الميزاب اللهم اعطني من الثار اوسع على من رزقك الحلال الطيب ادر اعني شرفه العرب والعجم والجن والانس ادر ادخل الجنة برحمتك وان
يستلم الركن الغزفي مستقبل له ويقول اللهم رب ابراهيم اسمعيل الذين امرتهما ان يرفعا اركان بيتك فيظهرهم للطائفتين والعالمين
والوكل السجود هاتين لئلا تكون تقبل منهما تقبل مني انك انت السميع العليم نبي على انك انت القواب الرحيم ان يقول بين الركن والغزفي
واليما في اللهم اغفر لي وارحمني واهلك عافني وارزقني واخفني ودعني ان يقول اذا وصل الى المسجد وهو دون الركن
اليما في بقليل اللهم هذا مقام من ساء واقرب واستكان واعترف واقر بالذنوب اليه اجرم مقام المستغيث المستجير من النار ومقام من
يدفع عن نفسه ضررا ولا يجير اليها نفعا مقام من لا يبيد الحرام واعبادا هيا واستغاث من عذاب يوم لا ينفع فيه شفاعة الشافعين الا من
ادنت له يارب العالمين وان يستلم الركن اليما في ويغاثفد يقول يا سيدي من يطلب العبد الا الى مولاه قال من يرجو العبد الا سيدي الله
ان يصل على محمد واله الطاهرين وان يقبل مناسكهم ويحج حواشي شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهدان محمد عبده ورسوله
انت بما جاء به ابعث لولا ذلك انزل معه اللهم رب على حتى توب اعصني حتى لا اعور اقول الى الله ثلثا اللهم اني فاشاء بك مما اذنت
واخرت واسررت واعلت وسهرت عندك وحسبته علما نادى على ما مضى عازم على ان لا اعور الى مثله ابدا فاقبل توبتي واعف عني واغفر لي ما
بين يديك وتحملي على جوارح خلقك بيحور لك وكرمك وسعة جنتك يا ارحم الراحمين وان يستلم الحجر الاسود ويقبله اذا عاد اليه يقول
اللهم صل على محمد واله الطاهرين وعجل فرجهم يا رب العالمين واهلك اعداءهم اجمعين اللهم تب على قوت برضوحا واعصمني فيما بقي من عمر
وارزقني من رزقك الحلال الطيب ادر اعني شرفه الجن والانس وشرفه العرب والعجم والجن والانس ادر ادخل الجنة برحمتك وان
يقول يقف على المسجد في الشوط السابع ويلصق بطنه وحده به ويسط يد يديه على البيت يقول اللهم رب البيت العتيق والطفن الرزق
صل على محمد واله النبيين والطف في الذين والذين يا رب العالمين اللهم هذا مقام الغائبين بكركم لا الابد بيتك وحركم رب البيت
بيتك والعبد عبدك ما جعل كرامتك واهلك ما بين يديك وبينك وارض عن خلقك يتعلق باستا الكعبة ويقول اللهم يا سيدي
ناجني وبك استغيث فاغفر لي يا رسول الله يا امير المؤمنين يا فاطمة بنت رسول الله يا امير المؤمنين يا فاطمة بنت رسول الله يا حسن
يا حسين وبيي الائمة الى اخرهم بالله ربى استغث وبكم اليه تشغث ثم عذرت يا اكرم ادم بين يدك حواشي فكفونا شغثا الى الله في خاتمة
دعائنا وتبليغي في الدين والدينا مما اللهم ارحم بهم عمر في واغفر شفاعة خبيثي واقبل مناسكهم واغفر لي ولوالدي واخفني ولوالدي
واخفني في نفي اهل في جميع لغواني واشركهم في صالح دعائك على كل شيء قد رخصت في الطواف اللهم اني استأذنك

کتاب الحج

التي يفتي على طلال الماء كما يفتي على جدد الارض اسئلنا بكل ما سمعنا من كتابك قلت قد سئل عن رجل ارغى في
 ارغفة من ماء في ثوبه فغسله بماء من ثوبه فغسله بماء من ثوبه فغسله بماء من ثوبه فغسله بماء من ثوبه فغسله بماء من ثوبه
 من رزقك الحلال انك على كل شيء قدير ان يقرأ انا ازلناه ولا يجوز قطع الطواف الا للصلاة فبعضه او لغيره وان كان قطع للصلاة
 بينه على طواف ولو كان شوطا واحدا وان قطع للصلاة او سهو بني على ما لحاق ان كان اكثر من النصف ان كان اقل منها ساقط فبعضه
 ان قطع مختارا على كل حال يستأنف ان شك في طوافه فليكن يدرك طواف ولا يحصل له شيء جلت ذلك بين سنة وسبعة بالاجماع المتكبر
 وطريقة الاحتياط فان شك بين سبعة وثمانية قطعة لا شيء عليه هذا حكمه لو ذكره هو في بعض النام ان طواف سبعة وان ذكره
 ان تمهيدنا ليه سنة اخرى صار له طوافان ولزم لكل طواف كعتان وقد لنا على موجب هاتين لو كعتين في كتاب الصلاة ولا يجوز
 لا الطواف اكل الاضحية بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط فصرنا ان زاد السعي استحب له ان ياتي الحجر الايسر فيستلمه ان ياتي في
 يشرب من ما هما ويغتسل منه ان تمكن او يصيب منه على بعض جسده ويبغى ان يكون ذلك من الدلو المقابل للحجر الاسود ان يكون
 الى السعي من الباب المقابل للحجر ايضا بدليل الاجماع المتكبر واليه فصرنا ان السعي كعتان لو كان الحج وهو على صري من سعي المتعدي
 الحج واوله ثلث سعي المتعدي من حيث يفرغ من طوافها واول ثلث سعي الحج من حين الفراغ اي من طوافه وحكمه في جواز التقديم للصلاة
 حكم الطواف ويمتد كل واحد منهما في الاختلال برعن اختيارا واضطرارا ذكرناه من حكم الخلل الطواف بدليل الاجماع المتكبر
 وطريقة الاحتياط لا يخلو في الاختلاف في ثلثه المكلف اذا سعى ليس على برائة من لم يسي سعي المتعدي اذا انصرف على سعي الحج ومن سعى الحج
 في الجاهلية دليل المفروض من السعي الثبوت ومقارنتها واستدراكها والبداء بالصفاء والخضام بالمرء وان يكون سبعة شواطئ
 في ما دنا من المسقوف ان يكون على طهارة وان يصعد الصفاء ويستقبل الكعبة ويكبر الله ويحمد ويملأ سبعا وسبعا ويقول لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك له الحمد يوحى له الموت سيد الخلق هو على كل شيء قدير انك شراب ويصل على محمد وآله
 ويقرأ انا ازلناه في ليلة القدر ويقول اللهم اني اسئلك العفو والغفيرة واليقين في الدنيا والاخرة اللهم اغفر لي كل ذنبي ذنبي
 وان عذبتني فاعف عني بالمغفرة انما انما العفو والرحيم اللهم اظلم بظلمة منك يوم لا ظلال الا ظلك اللهم اسئلك بظلمة منك
 وتوفيت على ملكك واحشيت في ذميرك اللهم اتنا من فضلك اوسع علينا من رزقك بارك لنا في اهلنا والمال اللهم ارحم مسيرنا اليك
 من الفج العبوداتنا من لدنك رحمة بسعفها من رحمة من سألنا اللهم صلى على محمد وآله واغفر لولاءك جميع المؤمنين وان يقولوا
 نزل من الصفاء وتوالت السعي ابتداء في باب الصفاء من امر العفو وسأول باللعفو العفو وان يكرر ذلك وفي بعض حتى يبلغ المائة
 ما بلغنا استحب ان كان رجلا ان يهرل من كانا امرأة مشى على حالها وان يقول اللهم اهدني للتي هي اقوم واغفر لي وارحمني فاجاب
 عما نتم اننا لا نكره ويقول ذلك حتى يبلغ المائة الاخرى يجاوز سوا الطوافين ينقطع الحرمة ويمشي الى المدة وهو يقول
 يا ذا المن والطول والكرم والجود صل على محمد وآله واغفر لي ونوبلي نزل يغفر لنوبلي لا انت يا كرم ويكرر ذلك حتى يصل الى المدة
 وان يصعد يقول من لتكبير التمجيد التهنيد لسوة على محمد وآله مثل ما قال على الصفاء يقول اللهم اني اسئلك حسن الظن بك
 صدق التوبة في التوكيد عليك اللهم صل على انا اهل ولا تغفل في انا اهل فانك تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل
 بالناس اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل تغفل في انا اهل
 اسئلك وحكم قطع السعي السويبة والشك حكم ذلك في الطواف لا يجوز الجاوس بين الصفاء والمدة ويجوز الوقوف عند الاعياء والجلوس
 على الصفاء والمدة ويجوز السعي اكل والمشي فضلك دليل ذلك كله الاجماع من الطائفة عليه فصرنا ان ارفع المتعدي من سعي المتعدي وجب
 عليه التقصير هو ان يقص شيئا من اظفاره واطراف شعره واستر لحيته ومن اخذ ذلك اخل من كل شيء احرم منه الا الصيد لكونه في الحرام
 والافضل له ان يتشبه بالاحرمين الى ان يحرم بالحج فان نسي التقصير حتى احرم بالحج فليتهم شاة والا حرام بالحج ينبغي ان يكون عندئذ
 النفس من يوم التبريد في المسجد الحرام وافضل ذلك تحت الميزاب وعند المقام ويضع يديه كاحص في الاحرام الاول من الغسل ليس
 بوجبة الصلوة والدعاء والنية بالنية الواجبة الا انه لا يترك في الدعاء الا الحج فقط ولا يرفع صورته بالنية بشيخ متوجها الى الله وهو يقول
 انا اترتاه في ليلة القدر فانما يبلغ الى الرقعة دون الركود واشرف على الا يطلع دفع صورته بالنية الواجبة والمدة بتره ويقول ليك الحج تمام عليك
 ويعدو ويقول اللهم يا ذا الجود واليا ذا العوا وبليغ على اهل البيت وعلى محمد وآله وعلى سؤل من رزقناك واخرى من عذابك فاذا قال
 من قال الحمد لله الذي قدس فيها صالحا وبلغ فيها عافية اللهم هذه هي وهي ما مننت به علينا فاسألنا ان تمن علينا بما مننت به على
 اوليائك فانما اعبدك وفي فضلك حبنا اطلب حبنا اقم رضوانك فاجعل حظي منها الى عمراتنا اللهم اليك حمدك واليا اعلمنا

من الغنية

الحج

ووجهنا عندنا سالكان فصل على علم الله وبقائه في هذا الحجة الخيرة غدا غدا فاما انما من صفاته ابعدها من
 سخطك وتليها الواجب والمندبة في ما صوته ويترعا في اوقاتنا في ليلة الهدى حق في عرفات دليل هذا كله انما في الطائفة عليه
 فصالح الوقوف بعرفة في اركان الحج بلا خلاف واول وقت من حين نزول الشمس اليوم التاسع بلا خلاف الا
 من احاد اخره للخيار في عرفتها والمصطر على طواع الفجر في الحجة بلا خلاف فمن فوته فحشا وبطلان بلا خلاف وان كان مضطرا فادرك المشعر
 الحرام في وقت المضطر فحج به ليل الاجماع الطائفة ايقن فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشعر على ما سئل عليه كل من قال بذلك قال بما
 ذكرناه والقصة بين الامر بين بطلان الاجماع والتجديد في عرفات يضرب خباء بمنزلة وهي بطن غزوة وان يغسل اذا زالت الشمس
 يجمع بين الظاهر والعصر باذان واحدة افاضت وان يكون وقوفه في مسيرة الجبل ان يدعوا في حال الوقوف بدليل الاجماع المشا
 اية الواجب الوقوف ليلته ومقدارها مستل من حكمها وان لا يكون في الجبل الا الضربة ولا في زمرة ولا مؤنة ولا في الحج اذ لا
 تحت الا ذلك وان يكون الى عرفات ليلته فان افاض قبل الاقرب متملا غاما لما بان ذلك لا يجوز فعليه بدنه كل ذلك بدليل الاجماع المشا
 اية كيفية الوقوف ان يتوجه الى القبلة فيسبح الله تعظم مائة مرة ويحمد مائة مرة ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك الحمد
 يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير مائة مرة ويقرأ من اول سورة البقرة عشرا يات واية الكرسي واخر البقرة عشرا
 واية الكرسي واخر البقرة من قوله لله ما في السموات وما في الارض ايات الحجة وهي في الاعراف من قوله ان ربكم الله الذي خلق السموات
 والارض في ستة ايام الى قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين وثلاث ايات من آخر الحشر وسورة الفلق والاخلاص المعوينين ثم يقول اللهم
 لبي عبدك فلا تجعلن من اخيب فذلك اذ من مستكر اليك اللهم رب المشاعر الحرام كلها فانه في من التناو وادخلني الجنة برحمتك واسمع
 على من رزقك وادعني شرفقة الجن والانس اللهم اني اسالك بحجوك وطولك ومجدي وكرمك وفضلك يا اسمع السامعين ويا ابر
 الناظرين ويا اسرع الحاسبين ويا ارحم الراحمين ان تصلي على محمد واله وان تغفر لي وترحمي فقل في كذا وكذا وتذكر حوائجك للدنيا و
 الآخرة ويقرأها يعرف من تدويره ويعترف بدنيته ويستغفر الله منه تام يذكره يستغفره على الجملة ويرفع راسه الى السماء ويقول اللهم
 حاجتي الي ان اعطينيها لم يضرني فامتنع وان منعنيها لم يضرني فاعطيتني فكاك ودقي من التناو اللهم اني عبدك ناصيتي بيدك واجل
 بعلك سالك ان توفقي لما يرضيك عني وان تلم لي مناسك التوا ودينها خليلك ابراهيم ود لك عليه يا بليك محمد الله المجمعين من
 نصبت عمله واطل عمره واجييته بعد المات حيوة طيبة الحمد لله على نعمته التي لا يحصى بعد ولا تكافى بعلم الحمد لله الذي خلقني لم اكن
 شيئا من كود وفضلته على كثير من خلقه تفضيلا والحمد لله الذي خلقني ولم اكن امة شيئا الحمد لله على علمه بعد علمه الحمد لله على عفو
 بعد قدرته الحمد لله على حمته التي سبقت غضبه ثم يدعوا بدعا الوقت فيجهد في المسئلة والاستغفار فصالح ان اعزب الشمس
 افاض الى المشعر قال اللهم لا تجعل اخر العهد من هذا الموقف اذ رقتني بدا ما ابقيتني فاطلب اليوم مغفلا متجها الى مرجوا مغفور الي
 ما فضلا يقلب احد من وذلك برحمتك يا ارحم الراحمين فاذا وصل الى الكعبة الاحمره هرع من الطريق قال اللهم صل على محمد واله و
 على ارحم نبي فوقني وسلم لي في قبلي مناسك وادخلني المشعر حيا ما بين المازنين الى الحياض الى اذ يحشر نزل به فضلك
 في الوقوف بالمشعر الوقوف بالمشعر كن من اركان الحج وقوفه للخيار من غير طلوع الفجر الى ابتداء طلوع الشمس ويمتد للمضطر كله فمن فاته حتى
 طلعت الشمس فاجلج له بدل على ذلك الاجماع المتكدر ذكره وطريقه الاحتياط لا خلاف في صحة حج من وقف به وليس كل من لم يقف ايقن
 قوله ثم واكبره الله عند المشعر الحرام وظاهر الامر يقتضي اوجوب الايقن الذكر فيه لا بعد الكون به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 فعل النبي يدل على ذلك لا خلاف انه وقف به وقد قال في حديثه ما سمعكم وقد دعوكم من طرفنا للحافاة قال من ترك المبيت بالمشعر
 فلا حج له ويأمر بالحالف بما قدمنا من روايتهم عنه من قوله وهو بالمرء لغة ومن وقف معنا هذا الوقت فصلة معنا هذه الصلوة وقد
 كان قبله ذلك وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه لا نريد على ان تمام الحج يتعلق بالموفقين وقد قدمنا الجواب عن روايتهم عنه
 من وقف بعرفة فقد تم حجه قوله الحج عرفته والواجب في الوقوف بمقدارها واستدانة حكمها وان لا يرتفع الوقت الى الجبل الا لضرورة
 من ضيق اصغره بدليل الاجماع المشا والادعاء بالماضي من المرء اعيان عند اصحابنا والاحتياط يقتضون لك ظاهرا بقوله ثم واكبره
 الله عند المشعر الحرام والمستحب ان يطأ المشعر ان يكر الله ثم وليحج ويحمله مائة مرة ويصلي على محمد واله ما تيسر يقول اللهم هذا
 من الصلوة واقفني بين الجمال والواجع في خير الدنيا والآخرة وخذ بناصيتي الى هذا كذا وانقلني الى رضاك فقد تروى مقامى هذا
 المشعر الذي تخفض لك فرقتك وذلك فاكس منه فجلسته على وجعلته علما للناس فيلجئ فيه منا وينلجاي اللهم اني اسئلك بحج
 المشعر الحرام ان تحرم شعري بفرقة على النار وان تبرزني حيوة طيبة في طاعتك وبصيرة في دينك فعملنا بفرايضك انبعاثا والادامرك خير

كتاب الحج

الدارين جماعة وان تحفظ في غنى أهل طائفة أخواني رحمك أن تجتمع في لدغ والمصلحة إلى ابتداء طلوع الشمس في طلوع
 افاض من الشعر لا يجوز لأحد من الأختيان أن يخرج من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يجوز وأد محرق حتى يطلع الشمس لا يخرج إلا ما لم يشر
 حتى يطلع الشمس يجوز للنساء أن تخفضن في الدم الأفاضة ليلًا وأحيان من في الرمي الذبح والتقصير دخول مكة للطواف والسعي لا يجوز أن
 تنصل العتاة أن لا في الشعر إلا أن يخاف فونها يخرج وقت الحظوظ يستحب الجمع بينهما ما إذا كان واحدًا فامتنين ويستحب أن افاض من الشعر
 من أن يبرئ كسنة وفاداة كرام الله واستغفر له وان يقطع وأد محرق بالماء ويجزى بران فيردل بينهما فخطوة وان كان راكبًا لم يبرئ بل طه
 كله ذلك بدل ليل الإجماع المتكرر ذكره فضلك زول عن حد من طرف وأد محرق إلى العقبة وقد تكره أن من السنة المبيت بها ليلته
 وكذلك زولها أيام التشريق للرمي المبيت بها ليلًا إلى هذا الأيام إلى حين الأفاضة بالاختلاف أن ترك المبيت بها مختارًا من غير عدل ليلته
 دم فان ترك ليلتين فليست بمأثم بل ليل الإجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وان ترك ليلتين فلا شيء عليه لأن لم يفرغ في الشعر الأول وهو
 اليوم الثاني من أيام التشريق فان لم يفرغ حتى غربت الشمس فليست ليلته الثانية فان ترك لم يثبت فليست بمأثم ثالث بدل ليل ما إذا مشا
 وايضا قوله نعم فليست بمأثم فلا أثم عليه فغلق الرخصة باليوم الثاني وهذا قد فاته اليوم الثاني فلا يجوز له أن يفرغ من أصاب
 أو شيئا من الصيد وكان صرورة فليس له أن يفرغ في الشعر الأول بل يعقم إلى الشعر الأخير وهو اليوم الثالث من أيام التشريق ويجوز أن
 ما ذكرناه أن يفرغ في الأول أو الأخير أو في الأخير فضل له ومن أداما الشعر في الأول فلا يفرغ حتى يفرغ الشعر الأول الضروفة فانه يجوز ما
 قبل الرمي من أداما الشعر في الأخير جازله ذلك بعد طلوع الشمس في وقت شاء ومن أداما المقام بها جازله ذلك إلا أن أداما وحدان
 عليه أن يصلي الظهر بمكة ذلك بدل ليل الإجماع المشار إليه طريقة الاحتياط فضلك الحج الرمي لا يجوز الرمي إلا بالمحصى بدل ليل الإجماع الطائفة
 وطريقة الاحتياط ويعاوض الخالف بما ذكر من طرفهم من قوله تعالى حين مضى وأد محرقا الناس عليكم يحضون الحج وهذا نص لا يجوز
 المأثم من غيرهم ولا بالمأثم من المسجد الحرام أو من مسجد الحنيفة ولا بالمحصى لئلا يمدى من غيره سوى ما كان هو الرمي هو الرمي
 بدل ليل الإجماع المشار إليه طريقة الاحتياط وفعل النبي يدل على ذلك أنه لا خلاف أنه لم يرم في يوم ما ذكرناه وقد قال خذوا عني فاساكم
 وهذا الحقاكرا أن لا نلته وأفضلته للتعظم من الشعر الحرام البر من ثم البيض المحرمة تركه السوء وبكره أن يكسر بدل ليل الإجماع المشار إليه
 وهو سبوح حسني يوم النحر جرة العقبة وهي الفصيح يرمى في كل يوم بعد الحيا والثلث ما حرك وعشرين خصاة وقت الاستحباب
 لرمي جرة العقبة بعد طلوع الشمس من يوم النحر بخلاف وقت الأجزاء من طلوع الفجر مع الاحتياط في رمي بدل ليل الحج إلا أن يكون هناك
 على ما ذكرناه وقت لرمي أيام التشريق كلها بعد الزوال من فانه رمي يوم حتى غربت الشمس ففاته في اليوم الثاني في صديها لانه من فانه
 الرمي يخرج أيام التشريق ففاته من قبل أو استأن من يرمى عنه كل ذلك بدل ليل الإجماع المشار إليه طريقة الاحتياط ويجب أن يرمي بالجر
 الأولى وهي النطحة وهي التي إلى مي أقرب ثم الوسط ثم جرة العقبة وهي التي إلى مكة أقرب فان خالف لم يثبت استدرك بدل ليل الإجماع الطائفة
 وايضا فلا خلاف في صحته مع الترتيب ليس كذلك مع عدمه أيضا فقد اتفق على أنه وثب الرمي فعله يقع موقع اليان فيجب أن يرمي في ذلك
 أن يقف عند الأولى والثانية ويكره مع عند كل حصاة ولا يقف عند الثالثة كل ذلك بخلاف يستحب أن يكون الرمي على طهارة وأن
 يقف من ينال جرة الحجر ولا يقف من أعلاها وان يكون بينهما وبينها قد عشرة أذرع إلى خمسة عشرة ذراعا وان يقول الحقاك في يده اللهم
 هذا حصيا فأحسب من لم يادفع من علي وان يرمى حذفا وهو أن يضع الحصاة على الجنب أو يرميها بطنها بطن مستحبة يقول بسم الله اللهم
 صل على محمد وآل محمد وأمر على الشيطان وجنوده اللهم إيمانك وقصد يقا بكتا بك على سنة نبيك اللهم اجعله حراما وادعيا مشكورا
 ودينيا مغفورا وإذا نفي خرج في الأولى بثلث حصيات ورمي الحجرين الآخرين على التمام ثم ذكر استأنف في الجمرات الثلاث من أوله فان كان
 رمي الأولى بأربع ثم دميها بثلث حصيات بعد الرمي على الحجرين الآخرين وهذا حكمه إذا نفي في الوسط بثلث أو أربع ورمي الثانية
 على التمام إذا علم أنه قد نقص حصاة ولم يعلم لأي الجمرات هي كل جمره حصاة وإذا رمي حصاة فوقف في محل أو على ظهر بعير ثم سقطت على
 الأرض ولا تخلفه أن يرمى عوضها كلها ذلك بدل ليل الإجماع المشار إليه فضلك الحج التبع على ضربين مفروض مستوفى المفروض
 في مكة الندوة وهذا الكفاة وهذا التمتع وهذا لقراء بعد التقليل الأشعا والأضحية وهذا الندوة يلزم من صفته وشيئا وتعيين
 موضع نحره ما يشترط التأذ وبلا خلاف أن نذره هديا بعينه لم يخرج عنه بدل ليل الإجماع من الطائفة وطريقة الاحتياط وان نذره طافا
 ولم يعين شيئا ما ذكرناه فليست بمأثم ما من الأبل والبقر والغنم وان يفرغ أو يذبح بمكة قبل الأكل كبديل ما ذكرناه من الإجماع
 وطريقة الاحتياط ولا يجوز أن يكون هكذا إلا ما ذكرناه بدل ليل ما ذكرناه وايضا قوله فما استيسر من طه لا أنه لا خلاف أنه يتناول الأبل
 والبقر والغنم دون غيرها وهذا الندوة مفهومة على التأذ بالرمي عوضا أنكره من أداما فضل ولا يحل الأكل منه بدل ليل ما ذكرناه من

في مكة

من الغنية

في الغنية

الاجماع وطريقه الاحتياط واما هذا الكتاب فمختلف على اختلاف الجنايات على ما قد شاع وبأن شيئا ما وجب عن قتال الصيد من حيث يحصل
 القتل ان كان ذلك ولا يلزم شيئا ما وجب عند ذلك من الجنايات بدخ او يخرج ان كان للعد في احوام المعتد او العمة المتولدة المفردة بمكة
 فبالا لكبة من احوام الحج بين حكمه في الضمان مخيم الاكل حكم هذا التذوق واما هذا التمتع فاعلاه بدنه وادناه شاة ويزج ويخرج عنه
 وكذا هذا القتل يلزم شيئا ما بعدا لتقليد الاشارة على ما قد شاع وان كان ابتداءه مطلقا مدليا لاجل المثار الية طريقة الاحتياط
 والتقليد هو ان يعلق عليه بفعل ولا بد والاستعانة بشوا لا نام من الجانب الايمن من حيث يد حتى يسيل الدم ومن السنة ذلك لكل من شاة
 هدايا بدليل الاجماع المشار اليه يخرج على الجنايات بما ذكر من طرق من انما صلى الظهر على الحليفة ثم دعى بدنه فاستغفرها من صفحتها
 من الجانب الايمن ويجوز له كل من هذا التمتع والقران بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم فكلوا منها واظموا الباش الغفير ثم ليقتضوا نعمتهم
 وليؤنوا نذرهم وهذا الذي يترتب عليه نعم التمتع هو هذا التمتع والقران ويجوز الاكل من الاضحية بلا خلاف فضلا عن الاحتياط
 من الاكل لذلك تمت له خمس سنين ورواه في السادسة من ابقوا القول الذي تمت له سنة ودخل في الثانية يخرج من الضمان الحج
 وهو التكميل بدخلة في السنة الثانية ولا يجوز مع الاحتياط ان يكون ناقصا لمصلحة الهودج من العود كما عرج بين العج لا هو ولا
 اجزم ولا بدع وهو المعلوم الاذن ولا حضا ولا اغضب هو المكوي القران الا ان يكون الناقص صحيحا والخارج مقطوعا فانه جائز ولا
 يجوز التقية بين الاجماع والمضمر فاث سوا هو وغيره ولا يخرج على هذا القول لاجل الاغن واحد مع الاختيار ومع الضرورة يخرج
 او البقرة عن حصة عن سبعة فاما المبلغ في يجوز اشتراك الجماعة فيه مع الاحتياط ان كانوا اهل اخوان واحد ان لا يكونوا اكل فاستأجرهم
 جائز مع الاضطرار ومن السنة ان يتولى المالك الذبح او يخرج بنفسه وايشاء ان لا فعل لذلك ان يخرجها يخرج هو قائم معقول البديل
 من الجانب الايمن من السنة ولا يجوز ان يعطى الجزاء شيئا من الهك ولا من جلالة على حصة الاجرة ويجوز على وجه الصدقة واما الذبح
 اربعة يوم الفخر ثلاثة بعد وفي سائر الاضحية ثلثة يوم الفخر يومان بعد ويجوز ذبح هذا التمتع طول في الحجة ومن لم يجد وجده
 عنه تركه عند من يتولى به ليشرب في العام المقبل بدخلة عن ان لا يقدر على الفتيان ثلثة ايام في الحج وسبعة ذابح الى اهله على ما
 بيناه فيما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة فصرح في الحلق اذ ذبح الحاج هديه او غيره فليحلق واسه يجلس مستقبل القبلة وراى
 الحلاق ان يبدأ بالناصية من الجانب الايمن ويقول اللهم اعطني بكل شفرة يوم القيامة وحسنات مصنافا كفرت عن الدنيا اثمك
 على كل شيء تديره المحقق شك ليس باحة محضه كاللبس المطب ليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم ثم ليقتضوا نعمتهم وقد جاء في الغني
 الحلق ذبا في المناسك من الرعي وغيره واذ امرت به فهو نكاح يعارض الحلق الفطري وروى من انه قال لا صحابة ادخروا حلقوا وانه دعى
 للحلقين ثلثة للمقصرين مرة ولو لا انه شك لما امر به ولا استحب لاجله الدعاء ويجوز التفسير بان لا المحقق قد ركان الضمير
 ولا يجزى به الا الحلق وينبغي ان يكون الحلق من فني شبيه حتى يخرج منها عاد اليها فخلق فان لم يتمكن خلق بحيث هو وبث بشعره ليد
 كل ذلك بدليل اجماع المثار اليه فصرح في بدخلة مكة من يومه ومن الغد الطوان الزيادة هو طوان الحج والسوق بين الصفا
 والمروة وطوان النساء ويضع قبل سخوله مكة والمجد في الطوان والسعي مثل ما فعله ولا ثم يخرج من يومه الى متى للبيت بها
 وروى الجار على ما قد شاع ويستحب له اذا نفر من مقامه بانه مسجد الحنف فيصلي فيه ست ركعات عند المنارة التي في وسطه ويضع
 تسبيح الزهراء ثم يدعو بما احب ان يحول وجهه الى مي اذ اجاز جمره العقبه ويقول اللهم لا تجعله اخر الهمم من هذا المقام و
 اردني به ابدأ ما ابيتني ان بدخلة مسجد الحسنا اذ بلغ اليه يصلي فيه ويستريح بالاستلقاء على ظهره واذ اراد المسير من مكة استحب
 له ان يطوف بالبيت طوافا لوداع وان بدخلة يصلي في صلاة على الرخامة الحمراء ويكثر من التضرع والدعاء وان بانه زمزم فيسهر
 من ماها ويصلي عند المقام ركعتين ويدعو بدعا الوداع كل ذلك بدليل اجماع المتكدر فضلك حكم الشاكرم الرجال لا في
 النحر والاحرام والحلق وعليهم كشف الوجوه والتقصير لا يستحب لمن رفع الصوت بالتلبية ولا المرولة بين الميدين وتوكد الحائض
 والتفاسيع المناسك الا الطواف فانها تقضية ظاهر بدليل اجماع المثار الية ليس بمورد المحرم من طوافه وجوب الحج على المرأة
 في حجة الا انه بدليل اجماع المأخوذ ذكره وقوله نعم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفضل النبي ليل بالوداد والرحلة و
 لم يشترط المحرم فصرح ان ما ينسب الحج فقد شهد بما مضى ولا وجه لا غادته واما ما يتعلق به من الاحكام فمضى ايضا فمعرفة المواضع التي
 يتخص بها كرهه وقيل ما قلن ذكره المم منه اعلم ان ثمان عليه حجة الاسلام وجب على الجاهل من اصل التركة سواء وصى بها او لم بوص بدليل
 اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وايضا هذا فتقاع على وجوب الحج عليه فمن سقطه بالموت فغلبه لدليل يعارض الحلق بخبر الغنيمة
 سمي الحج دينيا وادعى على دينه قوله فدين الله لعن ان يقضوه الدين يخرج من اصل التركة ويقدم على الميراث ومن نذر الحج وعليه حجة

البدنة

في الحلق

من الغنيمة

الكتاب

او على الاضرار التي تلحق بالشرط من هذه الشروط سقطت فرض الجزاء وبلا خلاف اعلم مع تكاملها هو فرض على الكفاية اذا قام به من ينه كفاية سقطت عن غيره بلا خلاف اعلم مع الامن من السبيل على ذلك بعد الاجماع قوله نعم لا يستحق الفاعل من المقتل غير ولو الضرر لا يترتب له فاعلم ان الجاهل والقاعد ودعك كل منهم المحقق وهذا يدل على ان العقوبة جائزة ان كان الجاني افضل منه او امان من يجبه جواده فكل من خالفه الاسلام من سائر امم الكفار ومن اظهره وبغى على الامام العادل فخرج عن طاعته ونقض على اخذ مال المسلم وما هو في حكمه من مال الذمى اشهر المسالاح في براءه بجراد سفره وحضره بلا خلاف فاما كيفية الجزاء وما يتعلق به الغنائم من الحكم فاعلم انه ينبغي تأخير لقاء العدو الى ان تزدل الشمس وتصل الصلوات وان يقتل قبل الحرب لا عذارا ولا نذارا ولا اجتهادا وفي الذم الى المحن وان يمسك عن الحرب بعد ذلك كله حتى يبدأ بها العدو لتحق المحنة عليه فيقتل بذلك البقي فاذا عرف ما يراد الجيش عليها استجار الله نعم في ذلك ووجب ليه في النصر عبا اصحابه صفوا وجعل كل غني منهم تحت ياية استجهم ابصرهم بالحرب جعل لهم شعارا يتعارفون وقد اذنا امام الحاسر وقت في القلب ليجتهد في الوصية لهم يتقوى الله والاخلاص في طاعته وبذل النفس في مرضاه وتذكركم ما لهم في ذلك من الثواب في الاجل من الفضل على الكفاية في العاجل بخوفهم للفراد يذكركم ما فيه من عاجل العاد واجل النافذ اذ اذ الحلة امرت من اصحابه بها وفي هو في ريق اخر ليكون فائدة فيخبر اليها صفونهم فاذا تضعض لهم العدو وحف هو من معتصفا يبعث من امامه على الاخذ يضم القوم فاذا ذلت صفونهم عن ما كنما حمل هو حلة واحدة ولا يجوز ان يبارز احدا الا بان الامام او من نصبه لا يجوز ان يفرح احدهم من واحد الا من اثنتين ويجوز من ثلثة فضا عدا ويجوز قتال العدو بكل ما يرجي الفتح من نادر ومجنين وغيرهما وان كان يتما بينهم سلمون الا لقاء السلم فانه لا يجوز ان يلقي في ديارهم ولا يقال في الاشهر الحرم من يرى لها حرمة من الكفاية الا ان يبدأ فيها بالقتال وجميع من خالفه الاسلام من الكفار يقتلون مدبرين ومقبليين يقتل اسيرهم ويجاز على جرحهم وكذا حكم البغاة على الاما ان كان لهم فتن يرفعون اليها وان لم يكن لهم فتن لم يمنع مدبرهم ولم يجز على جرحهم ولم يقتل اسيرهم واسرى من هذا من ذكرناه من المخاديين على اخذ المال وان كانوا قتلوا ولم باخذوا ولا نفوا من الارض المحبس والنفى من مصر كل ذلك الاجماع من الظايفة عليه ومن لا كتاب له من الكفار لا يكف عن قتاله الا بالرجوع الى الحق وكذا من اظهر من البغاة والمخاديين ومن له كتاب هم اليهود والنصارى والمجوس عن قتالهم اذا بدلو الجزية ودخلوا تحت شرطها ولا يجوز اخذ الجزية من عبث الاوثان سواء كانوا عجماء او عربا ولا من الصابئين ولا من غيرهم بدليل الاجماع المشار اليه قوله نعم واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله واذا لقيتم الذين كفروا اقربوا اليهم ان لم يكن الجزية وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين ادنوا الكتاب حتى يسطوا الجزية بشرط في اخذ الجزية ان يكونوا من اهل الكتاب هؤلاء ليسوا بكنة الجزية ما يؤدونه في كل سنة مما يرضع الامام على دسهم وعلى ارضهم وليس لها فدم معين بل ذلك واجب الى ما يراه الاما بدليل الاجماع المشار اليه لان تقدير ذلك يقتضي ان يلب شرعى ليس في الشرع ما يدل عليه ما دونه عن امير المؤمنين من انه وضع على كل واحد من اغنيائهم ثمانية اربعين درهما وعلى من هو من وسطاهم اربعة عشر درهما وعلى من هو من فقرائهم اثني عشر درهما وعلى حطب راه في دونه وليس بتقديرها كل حال لا يجوز اخذها الا من لا ذكورا البنا الغني الكامل العقول اذا اسلم الذمى فوجب عليه الجزية بجول المحول سقطت عنه بالاسلام بدليل الاجماع المشار اليه بما عرض الخالف بقوله الاسلام يجيب ما قبله بقوله لا جزية على مسلم والجزية مضرة بالاسلام خاصة على ما جرت به السنة من البوق وشرائط الجزية ان لا يجاهروا المسلمين بكفرهم ولا يتنابوا لهم في تنزيه الاسلام ولا يسوا مسلما ولا يبيحوا على اهل الاسلام ولا يتخذوا بيعته ولا كنيسته ولا يعبدوا اما استهمك من ذلك لا تازم نفسهم والمنع ما نوب هذا الشرط متى اخلوا بشئ منها صار دماؤهم واهلهم واهلهم في المسلمين بدليل الاجماع المشار اليه نعم من جميع من خالفه الاسلام من الكفار ما حواه العسكر وما لم يتخو من الاموال ولا متعة والذرا والارضين ولا ينعم من اظهره الاسلام ولا يبيح والمخاديين الا ما حواه العسكر من الاموال ولا متعة التي تخصهم فقط من غير جهة غضب من ما عداها ولا امام ان يسطي لنفسه قبل الفسنة ما شاء من فريش وجارية ودرع او سيف وغير ذلك واما من جملة الاقال وان يبدأ بسد ما ينوبه من خلقه الاسلام وليس احدا من ضير عليه ان استغنى ذلك جميع الغنيمة ثم يخرج منها الخمس لا يابى بيقم باقي ما حواه العسكر من المغاظة خاصة لكل اجل سهم ولكل قاس سهمان ولو كان معدة افراس باخذوا المولود في ذرا الجهاد ومن ادرك الجاهل للمعونة لهم ياخذ مثل ما ياخذ للقائد حكم الغنيمة الجزية الغنيمة بين من له فروس من ليست لحكم غنيمة البر سواء كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ما لم يجوه العسكر من غنائم من خالفه الاسلام الكفار من ارضه وعقارها وغير ما فاجمع المسلمين المغاظة منهم وغير المغاظة المخاض والغائب هذه الارض المنعنة عنوة بالسيف لا يجوز التصرف فيها ببيع ولا دفع ولا غيرها ولا امام ان يقبلها بما يراه وعلى المتقبل بعد اخراج حوا القبلة فيما يبقى في يد المالك اذا اكملت شرطها واذا

كتاب الجمل

ارض الصلح فهو بطلان الجزاء اذا شاء الامام ان يضعها على الارض لا من الرضى بل من الجبر لا من اختياره قد بينا ان ذلك يخص ما بهل الكتاب هذه
 الارض بجمع النصف منها الاوانيها باينواع النصف وحكم ما يؤخذ من هذه الارض حكم جزية الرضى ليقطعها بالسلام ولا يبيعها لارض
 مسلم لا يقطع لجهاد وانتقلت الجزية الى اسرايعها واما ارض النصف التي كل رضى سلمها اهلها من غير حرب وجعلوها وكل رضى كان
 مالكم اهلها لم يخلع او ثا ما لقرية ولا بولا العتق بطون الاودية وروس الجبال والاحكام وقطاع الملوكة من غير جهة غضب الا وروى
 الموت فلان ما خاصه من غير وجه النصف فيها بما رواه من بيع اوصيته وغيرها وان يقبلها بما رواه وعلى المستقبل بعد حق لقبها لزوجها
 الشرط من الزكوة ومن اخذ اسير اقبل ان يضع الحرب وذاوها وجب تسليمها لغير الجبر الا ما استبقاؤه وان اخذ بعد الفسخ فالما يجوز
 المن عليه بالاطلاق او الفناء او الاستبقاء او انا غلبا لكنا على شيء من اموال المسلمين وروايتهم ثم ظم عليهم المسلمون فاخذوا ذلك
 في نال ذلك خارجون عن العتق وما عدا من الاستبقاء والقبولان وجدنا صاحبنا لعتقه ودليله لك كله الاجماع المنكر وبني الحجة
 كتاب البيع جلدنا يحتاج اليه معرفة اقسامه وشروطه واسبابه والحياتية وسقطاؤه وما يتعلق بذلك من الاحكام بهنا انشأ
 في فاد ببيع عين حاضرة مرابطة وبيع خيالة الرتبة في الاعيان الغائبة وبيع ما ينزل بها بعضه ببعض بيع موصوفى لذمة الى جمل معلو
 وهو السلم واما شرطه فغلق ضربين احدهما شرط صحة والثاني شرط لزوم فالضرب الاول بثبوت لولاية في المعقود عليه
 ان يكون معلوما مضافا على تسليمه منفعا به منفعة مباحة ان يحصل الاجاب من البائع والقول من المشتري غير كراه ولا اجتناب
 في الاصل موضع يخص بيع ما ينزل الرتبة وبيع السلم بشرط زائدة على ذلك ينهية بانها انما اشترطنا بثبوت لولاية لاحتراز من بيع من ليس له
 في البيع لا يملك المالك له هو سنة الاب والجد وصيهما والحاكم وابنه والوكيل فانه لا يعتقد ان اجازة المالك بدليل الاجماع
 ذكره ولا نحة انفاذ حكم شرعي يقتضيه ثبوت الحق ليل شرعي ليس في الشئ ما يدل على ثبوت ذلك فيمنشأ ويغادر الخالف بما روي من خبر
 عن بيع الانسان ما ليس عنده ومن قوله لا يبيع الا فيما يملك لم يفضل بين ما اجازة المالك وما لم يجزه فانه خالفنا ما روي من بيع ام الولد
 اذا مات ولدها او كان حيا وثمنا ما يملك على سيد ما لا يقدر على قضاءه لا يبيعه لانها مملوكة للسيد بالاطلاق ولهذا جاز له وطوعا
 وعنفها ومكانتها واحدة ما كانا على عتقها عن رتبها ولهذا وجب على اهلها ان يمتنعوا من ادبته فالاصح جواز بيعها لان في حكم المالك انما
 منفا من مع بقاء الولد عدا لا استدانته لثمنها والعجز عن وفائه من غير هذا دليلك هو الاجماع على ذلك يقتضينا فاعدا هذا الموضوع على
 الحكم الاصل ويدل على ما قلناه بعد اجماع الطائفة فلو لم يملكه فله وحده الله البيع وحرر الرئوس الا من عام في امهات الاولاد وغيرهم ولا
 في بيع من هذا الظاهر اما اخرجه ليلك طوع وما يتعلق به الخالف في المنع من بيعه وانما غاوضنا لاختنا وسقطا الثقلان وما قول من يقول
 في منعه ان كان ولد هذا لا تحركه من احرارته متعديا اليها ظاهرا لمطلان لان اول ما بينا ان يقال لهم كيف ادعيتهم ان حرره
 يتعدى الى الام من يذهبكم ان الام لا تتبع الولد في الاحكام بل لولد هو الذي يبيعها ولهذا اذا اعتقت الام عتق ماله بغيره ولا ينفق
 في اذاعتق ثم يلزم ان يعتق في الحال في ناسخ العتق الى موته السيد ما يبطل ما قالوه على ان من مذهبنا انما نعتق في تزوج امرته ثم اشترى
 بعد ما احدث ما لم يتعد الحرمة من لولائها بل على ما نحن على منعه في ملكه فلا يصح له العتق بذلك وقد دخل يقر بما قلناه جواز بيع
 المدير بعد نقص تدبيره ان تدبيره تظوعا لا يملكه ولا يبيع له العتق بذلك وقد دخل يقر بما قلناه جواز بيع
 واجبا بان يكون قضاءه لند لم يجز بيعه لان ما هذا له لا يجوز نقصه ولا الرجوع فيه وجواز بيع المكاتب ايضا موصوفى عليه من ان
 في عجز عن الاداء وعن بعضه غادرنا فخرنا ما اذا كوث من غير شرط فانه لا يجوز بيعه في صفقة واحدة ما لا يجوز بيعه لانه مملوك
 لا يبيع بغير مشقة بل بالاطلاق من ابطلة في هذه الصورة فعليه الدليل يدل على ذلك بعد اجماع الطائفة ظاهرا قوله نعم واحل الله البيع قد
 في ذلك دخل فيه جواز بيع المعقود عليه قبل قبضه من الثمن والمشتري معا وسواء في ذلك المنقول وغيره الا ان يكون المبيع طعاما فان بيعه قبل قبضه
 في لا يجوز لاجاعا ويدل على ما قلناه الاجماع المنكر ودلالة الاصل في القرآن ويحجج على الخالف بما روي من قوله من ابتاع طعاما فلا يبيع به
 ان قبل ان يستوفيه فحق الطعام بذلك ولو كان حكم غيره حكمه لبيته فيحجج على ما اشترطناه بيع العبد الجاني بغيره فوجب لقتضائنا ان
 في الموقوف عليه فانه لا يجوز بيعه لانه قد صلحنا له فاما ان كان يوجب لارض لزوجته السيد فانه يجوز بيعه لانه لا وجه فيه ولا يحجج في عتق
 في بيع من ليس بكامل العتق شراؤه فانه لا يعتقد ان اجازة الولي بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفي الدليل الشرعي على انفاذ روى
 في بيع على الخالف بما روي من قوله رفع القلم عن ثلثين الصبيح يبيع وعن الثام حق لبيته يقطع وعن المجنون حق ينفق ويحجج عن ذلك
 في بيع شرا الكافر عبدا مسلما بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفي الدليل الشرعي اي قوله نعم ولكن يجمل الله الكافرين على المؤمنين
 في سبيل لا نزع في جميع الاحكام ويحجج على الخالف بما روي من قوله الاسلام يعاولا ويلا عليه اشتراط ان يكون المعقود عليه معلوما
 في ذلك

ہر لغینہ

لا يصدق على الجمهور بطلان الخلاف لأنه بيع العرف فلو قال بعتك عبدا أو ثوبا وباع فلان سلعة لم يصح بل لا بد من علم بالمشا
وعلم مقداره وادعاءه أن كان خاضعا لظلم أو يفتقر الجذب تخصيص العين بالصفة والمبلغ أو بما بالقول أن كان غاييا ويدل على
جواز بيع الأعيان الغائبة إذا علمت كما ذكرناه من الإجماع المأثور كرواها من قوله ثم أحل الله البيع وقوله لا أن يكون تجارة عن تراضكم
ويجوز على الخالف بما روي من قوله من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه ويدخل فيما قلنا مجوز بيع الأعيان شره سواء ولد من
أو نحو بعد صحة ويرجع بخصوصه المبيع وانتهى إلى من يشترى به ويدخل فيه المبيع إذا استوفى منه شيء معين كالشاة الأراسها
أو جلدها أو ربعها أو الشجرة أو الشجرة فلا يثبت لأن ما عدا المستوفى الحال هذه معلوم واعتبرنا أن يكون مفقدا وعلى تسليمه تحفظا
مما لا يمكن ذلك فيه كالماء والطير في الهواء فان ما عدا ذلك لا يجوز بيعه بخلافه لأن من بيع العرف قد حصل فيما قلناه
بيع الأبق وقد روي أصحنا جواز بيعه إذا بيع معه الصفقة سلعة أخرى بيع سمك الأجام مع ما فيها من القصب يدل على هذا الموضع
المشار إليه في القرآن وإنما خرجنا ما عدا الموضع لدليلنا طوع والبيع لما ذكرناه في هذه الصورة ليس هو بل أن ما ينضم في العقد إليه
يخرج من ذلك لهذا جاز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وذلك لا يجوز بينهما منفردة عن الأصول سنة واحدة بشرط البقية إجماعا بلا خلاف ويجوز
بشرط القطع في الحال إجماعا ولا يجوز بيع ما مطلقا وفي ذلك خلاف ولدينا على إجماع الطائفة ويجوز عندنا خاصة بيعها مطلقا سنه
فما عدا لأنها أن حاشية سنة ذلك في آخر ظاهر لقرآن ودلالة الأصل لأن على ذلك بعد إجماع الطائفة فإذا بدأ صلاحها ولمش
العامه جاز بيعها على كل حال مطلقا وبشرط القطع والقبض بدليلنا في مناقبة المشتري الأولى لما ذكرناه من الشطرين وهي يمكن
بيع جبل الجبلت هو نتاج الشاة عن بيع الملائج وهو ما في بطون الأهل وعن بيع المصاين وهو ما أصلا بل لقول لأن ذلك يجوز
عن مقدرة على تسليمه لذلك نرى أيضا عن بيع اللبن في الضرع الصو على ظاهره لا يمانع ولا أن تركا وما من أحد لها صانع مقد
على تسليمها لاختلافها بما يحدث بعدها ولجها أنه لا مبيع متى عن بيع الحصة على أحدنا وليد هو أن ينعقد البيع على ما يقع عليه الحق
ولجها أنه بالتمن والأجل يظهر عن بيعتين في بيعه بخوانه يقول بعتك كذا بدينا إلى شهرين بدينا رين إلى شهرين يقول المشتري
قد بعتك واشترطنا أن يكون منتقيا به تحرة أم لا لا منفعة فيه كالحشر وغيرهما وقد نأبونا مباينة تحفظا من المنازع المحرمة وقد
في ذلك كل بخبر لا يمكن تظهيره إلا ما أخرجه الدليل من بيع لكل ما يعلم للصيد الزيت الخس لا يستحب به بحث الماء وهو إجماع الطائفة
ويجوز على من قال من الخالفين بجواز بيع الكلاب مطلقا وبيع سرتين فالأبوك لكل من بيع الخمر بوكالة الذي على بيعها بما روي من قوله
أن الله أحل شياهم منه ويحج على من منع من جواز بيع كلب الصيد الزيت الخس لا يستحب به بجواز لا يتبين اللبث بينهما ما
روى عن جابر بن أنس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون للصيدين روا أبو علي بن أبوه مروي في كتابه الأوضاح من أنه رآه في الاستسج
ما زينا الخس هذا يدل على جواز بيعه لذلك اعتبرنا حصول الإيجاب من البائع والقبول من المشتري تحذرا عن القول بافتقاره لا اعتد
من المشتري الإيجاب من البائع وهو أن يقول بعينه بالف فيقول بعتك فانه لا ينعقد بذلك بل لا بد أن يقول المشتري بعد ذلك
اشتريت وقبلت فمضى العقد احترازا أيضا عن القول بافتقاره بالمعاطاة بخوان يدفع إلى البطلان قطعة ويقول أعطني بقلا فيعطيه
ذلك ليس مبيع وانما هو باحة للتشديد على ما قلناه الإجماع المشار إليه أيضا في الفيتراه مجمع على صحة العقد وليس على صحة ما عدا ذلك
لما ذكرناه فحق عن بيع الملائكة والمنابذة عن بيع الحصة على التناويل الأخر ومعروف لأن يجعل اللبس والشئ والمبذلة والقاء الحاصل
بيعا موجبا واشترطنا عدا الكراهة لأن حصوله مفسد للعقد بخلافه استثنائا للموضع المخصوص هو الكراهة في حق نحو كراهة الخا
على المبيع لا يثا ما يرم من حق لا نرى يصح البيع معه بخلافه بخوان يشترط في الوطيان يصير تروا في المحصران يصير عبدا في الزرع
يسبكه مثلا يسلف في ريشه مثلا على أن يكون حاد ثا في المستقبلين شهرين لأن ذلك غير مقدرة على تسليمه هذا قد دخل فيما
قد مناه ومنها ما هو صحيح والعقد معرك وهذا على ضربين أحدهما الأخلاف فيه بخوان يشترط في العقد بالقبض فيه أو بالمعاطاة قد بين
مصلحة فيه مثلا يشترط القبض جواز الانتفاع بالأجل والخيار والرهن والكفيل الثاني منه خلاف وهو أن يشترط ما يمكن تسليمه
بخوان يشترى ثوبا على أن يحفظه للبائع أو يبيعه أو يبيعه شاة الخرا وبيعت منه أن يبيع يشترط على المشتري والتمن عليه في وقت
كان المبيع له وأن يشترط على المشتري بعد عقده ويدل على صحة العقد مع ذلك الإجماع المأثور ذكره ونظواهر القرآن ودلالة الأصل
ويجوز على الخالف في صحة هذه الشروط بما روي من قوله المؤمنون عند شرطهم ومن قوله الشرط جائز بين المسلمين باليمنع منه كذا
ولا سنه وما روي من خبر جابر بن النعمان لما ابتاع منه البعير بكذا بشرط أن يحمله عليه إلى المدينة وأنه أجاز البيع الشرط ومن الشروط ما
هو ناسد بخلافه غير مفسد للعقد في ذلك خلاف بخوان يشترط بالحق القبض للعقد مثلا لا يقبض المبيع ولا يدفعه به أو بشرط ما

کتابخانه

فیضانِ ابراہیم

من الغنية

فيما شرط فيه البيع بقوله المؤنون عند شرطهم يدل على ذلك من له الخيار لو اشترى ما لم يفتح جازعاً لم يقتصر له حصصاً خاصة كذا الفسخ
 بالبيع سواء في ذلك قبل القبض بعد لان حق الفسخ بالخيار من ماله لا يبيع الا ان يكون المتنازع نادماً فيه حدثاً يدل على الوضوح فيكون
 هذا كره من ماله وانما على المشتري مدة الخيار لم يكن ما يفتح به الولد يكون حراً يلزم العقد من جهة على ما قدمنا كل ذلك بدليل اجماع
 الطائفة ولم يفتح خيار البيع ولو شاء هذا بطلاناً لا يتكراراً لا بدليل على ذلك فان فتح البيع العقد لم يمتد قيمة الولد المشتري عشرة قيمة الامانة ان كانت بارداً
 وضف عشرة قيمتها ان كان ثيباً لاجل الوطى بدليل اجماع المشار اليه خياراً للمجالس الشرط موثوق بدليل اجماع الطائفة ولا نرا ذلك ان كان حقيقاً
 للبشر رت كسائر حقوقه لظن القدران وانما نحن من له الخيار اذا غنى عليه انقل الخيار اذ في له بدليل اجماع المشار اليه لتسبب رابع للشيء الظاهر
 عجب ان كان في البيع قبل قبضه بلا خلاف لا ينقطع الا باحد اوصاف خمسة احدها اشتراط الزمان من العيوب حاله العقد فانه يبرأ من كل عيب
 ظاهر كان او باطن معلوماً كان او غير معلوم حيواناً كان البيع او غيره بدليل اجماع الطائفة ويحجج على المخالف بقوله المؤنون عند شرطهم
 وقوله الشرط جازم بين المسلمين مالم يمنع منه كتاب لا سنة وثانيتها تأخير الرد مع العلم بالعيب نهى عن الفور بلا خلاف وثالثتها الرضى والعيب بلا
 خلاف يصاروا بهما احدى عيباً عند المشتري وليس لهما الا الاشارة هو ان يرجع على البائع من الثمن بمقدار ما نقص من قيمة البيع صحيحاً
 الا ان يكون البيع حلياً او نية من الذي مضى لفسخه فانه يبيع بغيره فان اخذ الاشارة لا يجوز لما يؤيد ذلك اليه من الربو والاولى في فسخ العقد و
 استنبطنا فمن ليس من جنس البيع ليس من ذلك خاصة في البيع الذي لا يجوز مثله الا بملك الا ان الحاصل له بعد العلم بالعيب من بيع
 من اراد بشئ من العيوب لا يقطع بحق المطالبة بالارشاد ان الضرر لا يرد في البيع الا بالعيب كذا حكمه ان كان قبل العلم بالعيب كان مما
 بغير البيع بزيادة فيه مثل الصنف الثوب وبقضاء منه كالقطع له وان لم يكن كذلك فله الرد بالعيب اعلمه مالم يكن البيع امراً دليلاً فان ذلك لا يمنع
 من رد ما بقي من العيوب الا الجسد فانما يرد به من ماله نصفه عشر قيمتها لاجل الوطى على ما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة واحداث السنة
 المحيطة بالخيار والرد فيه بطلاناً بطلاناً من ذلك بعد لانه الى مدة سنة اذ لم يمنع من الرد ما دفع بدليل اجماع المشار اليه بقوله وزاد الشافعي
 المصروف ومما يصنع من ترماد ووعوض لبن المضرب بدليل هذا الاجماع ويحجج على المخالف بما رويوه من قوله من اشترى ثياباً مصرافاً فهو
 بالخيار ثلثه ايام ان شاماً مسكماً وان شاء رد ما وصفاً من ثمره في رواية اخرى وروا ان كان العيب في بعض المبيع فله ارجاء وروا المبيع ليس
 له والبيع خاصة بدليل اجماع المشار اليه ويحجج على المخالف بقوله لا ضرر ولا ضرار وفي رد المبيع خاصة اضراراً بالبائع ولا يمنع من الرد
 الزيادة المفصلة الحاصلة من البيع في ملك المشتري كالنمرة والنساج يرد ذلك دون البائع بدليل اجماع الطائفة ويحجج على المخالف بقوله
 لا ضرر ولا ضرار ومن اشترى ثياباً ثمانية عشر كان غايته في الضرر وبنية عن تلفي الركب ان وقوله فان تلفت ثلثي مضارب لثياب
 انما حلل السوق لانه انما جعل لاجل العين ففسد كمالها الربو ان ثبت في كل كبريل موزون سواء كان مطعوماً او غير مطعوم بالشرع بعلته بدليل
 اجماع الطائفة فلا يجوز بيع بعضه ببعض اذا اتفق الجذر وكان في حكم المتفق كالحظنة والتعير عندنا الا بالشرط ثلثه زايده على ما مضى
 المحلول لنا في نسبة الثمن في المقدار والتفاضل قبل الافتراق بالبدان بلا خلاف لامن ماله فان قال ان كان احد العوضين مضروباً
 جازم بغيره اكثر من وزنه يكون الزيادة قيمة الصنعة ويحجج عليه بما رويوه من قوله لا يتبعوا الذهب لذهب لا لورق الا سواء اشبهوا بغيره
 فانما قول ابن عثيمين من انفق من الثمن بغيره في المتفاضل فقد انفقاً فكذا ما مضى حصل الاجماع على خلافه فان اختلفت الجوز كان احدهما
 ذهباً والاخر فضة سقط اعتبار التماثل بلا خلاف عما اعتاد المحلول والتفاضل ههنا فهو الاحوط ويصح البيع من دونهما وان كان
 مكرهما بدليل اجماع الطائفة ويحجج على المخالف بما رويوه من قوله فان اختلفت الجوزان يتبعوا كيف شئتم وان كان احدهما ذهباً
 فضة والاخرهما على ما سقط اعتبار الشرط الثلاثة بلا خلاف وقد روي اصحابنا انه اذا اتفق كل واحد من العوضين في الجنس فاضيف
 الى احدهما مالم ليس من جنسه سقط اعتبار التماثل في المقدار ومثل بيع دينار ودرهم بدنانين او بددين درهم ودينار درهم ودينار درهم
 يدل على ذلك بعد الاجماع المشار اليه في القرآن ودلالة الاصل واللذان اجناس مختلفة فلم يابل جنس منفردياً بها وبجانبها ولم يقر
 كل عمل بها وجواسمها ولم الغنم صنف واحد صانها ومعزها ولم الثور الوحشي مثل الظبي حكم لبن هذه الاصناف في الاختلاف حكمها
 يدل على الشايع الطائفة وايضاً هذا لحوم الاجناس مختلفة بغيره كل جنس منها باسم حكمه في الزكوة فكانت باقية لطلب الاختلاف
 ولا يجوز بيع اللحم بالجوز ان اتفق الجنس بدليل اجماع الطائفة ويحجج على المخالف بما رويوه من ههنا عن بيع اللحم بالجوز فانما
 ان لم يكن من جنسه فلا بأس ببيعه لاجماع الطائفة وظاهر القرآن ودلالة الاصل لا يجوز البيع بالجوزان مما لا ومتفاضلاً سواء كان
 صحيحاً او كسيراً انما مثلنا قلناه في المسئلة الاولى ولا يجوز ذلك شبيهة في الظن من روايات اصحابنا وطريقة الاحتياط تقتضي المنع
 منه ويحجج على المخالف بما رويوه من قوله الجوزان بالجوزان واحد باثنين لا بأس به فقد لا يجوز شبيهة وههنا عن بيع المخالفاته وهو بيع

والجوزان بالجوزان
 والجوزان بالجوزان

كتاب البيع

السائل يفتقد فيها الحرجا شدد مجب منها ومن غيره وعن بيع المرابحة وهو بيع الثمن على رؤوس الخلف تم منعه ومن غيره لان ذلك لا يضمن فيه الربو وخصص في البيع الغرابة وهي جميع غيرها هي الخلفه يكون الاثنان في بئسما غيره او في داره ويشق عليه خوله اليها فبئسما منه يجوزها ثم بدليل الاجماع من الطائفة على هذا التفسير قد مضى ابو عبيد القريب بما قلناه ويجوز على المخالف بما روي من انه منى عن بيع الثمر بالثمر دخص في الغرابة ان يباع بخوصها ثم باكلها اهلها رطبيا وهذا مضمون لا يجوز بيع الرطب بالتمر في غير الغرابة ما قلناه ولا متفصلا بدليل الاجماع المشار اليه ويجوز على المخالف بما روي من انه شغل عن بيع الرطب بالتمر فقال ينقص اذا جف ففيل له نعم فقال فلا فاما ما عدا التمر من الثمار فلا ينقص لصاحبها في الممنوع من بيع وطبه يبا بستره فدل على جوازها ظاهر القنود ودلالة الاصل وحمله على الرطب ينافي ذلك عندنا لا يجوز ولا باعنا ثانيا بين لوالد ولد والثبوت عند الزوج ووجهه والمسلم والمحرم بدليل الاجماع الظاهر وبه ينقض ظاهر القرآن في تحريم الربو على التمسك واذا اخص به مجنس دون جنس في المنكر من اخصا بمكلف دون مكلف وفصل واما التسليم فظاهر الزيادة التي تحصله بغير ذكر المعلوم وذكر موضع التسليم ان يكون واسا لمال مشاهدا وان يقبض في المجلس بدليل الاجماع من الطائفة ولا خلاف في صحته مع تكامل هذا الشرط ولا دليل على ذلك اذ لم تكامل يتجوز على المخالف بما روي من قوله لا يتبايعوا الى الخصا ولا الى المدين لكن الى غيرهم معلوم وهذا مضمون لا يجوز السلف فيما لا يتصبط بوصف يتميز به المركبات والخبر العلم يبا كان او مطبوخا ورواها الماء ولا في المعك ناك كل يجوز والبيض لا دناء ويجوز السلف في الحيوان بدليل الاجماع المشار اليه بجحج على المخالف بما روي من انه من ربه من اذ لا يتجوز بعض الحيوان يبايع البعير بالبعيرين بالابيض حرج المصدا لا يجوز لمن اسلم في نفع بيعه من المسلم اليه لا من غيره قبل حلول اجله وقد خلف في ذلك لشركه في ذاته والتولية له لا فاما بيع فاذا اهل جاز بيعه من المسلم بمثلها فدل منه باكثر من غيره جسد من غير المسلم اليه بمثلها لك واكثر منه من جسد غيره بدليل الاجماع الظاهر وظاهر القرآن ودلالة الاصل الا ان يكون المسلم فيه طعاما فان بيعه قبل قبضه لا يجوز لاجماعا على ما قلناه ويجوز الا قاله على كل حال لا فاما فسخ وليست ببيع ويجوز على المخالف في ذلك بما روي من قوله من انا لا فاما ما في بيع انا لا الله نفسه يوم القيامة وانا لا نفسه هو العفو والترك فوجب ان يكون الا قاله في البيع كك وعلى هذا لا يجوز الا قاله باكثر من الثمن او باقل ويجوز غيره وانما جسد المسلم فيه قبل قبضه لم يرد المشتري بقوله لا لا يمنع ان يكون له في تاخير عرض لا يظهر لغيره ولا ان اخبائه على ذلك يحتاج الى دليل ويجوز التراخي على تقديم الحق عن اجله بشرط ان لا يضر منه بدليل الاجماع المشار اليه لا فاما ما في ذلك بجحج على المخالف بما روي من قوله من انا لا الله نفسه يوم القيامة وانا لا نفسه هو العفو والترك فوجب ان يكون المسلم الا ما حرم حلالا وحلالا ما فاما تاخير الحق عن اجله بشرط الزيادة فيه ولا يجوز بل خلاف لا فاما ما في ذلك ففصل ان فاما يتعلق بالبيع من الاحكام فقد مضى في الفصول المقدمه منه ما يناسبها وبقي ما ذكره من اللاتي يفرض الكتاب اعلم ان من حكم البيع وجوب تسليم العفو عليه في الحال اذ لا يشترط التاجيل بل خلاف فان فسخاها وقال كل منهما ما لا اسلم حتى تسلم واهل الحال كالحبيبا والبايع على تسليم البيع او لا ان الثمن انما يستحق على المبيع فوجب الجبا على تسليمه ليسحق الثمن فان امتنع البايع من التسليم حرق هذا المبيع فما لا كره من ماله على كل حال يطل للعقد عند تسليمه ان كان قبضه المشتري بذلك فدل ان المبيع هذا كره من ماله دون ماله البايع سواء كان قبضه وهو مكره في يد البايع القرض بما لا يمكن نقله كالارضين الخليفة ورفع الخطر وكذا حكم ما يمكن ذلك منه مما ينصلها من الشجر ثمرة القسط به والبناء بما عدا ذلك لتحويل النقل كل ذلك بدليل اجماع الطائفة ويكره بيع المراجعة بالثمن كقولهم من هذا السلعة كذا وقد بعتمكم بارا ما لي دمج درهم في كل عشرة والاولى تعليق الرجوع بعين المبيع ومن ابتاع شاة بمش مؤجل لم يجز ان يبيع مراجعتها حتى تجزى ذلك فان باع ولم يجز بالاجل صحيح البيع بلا خلاف الا ان المشتري ما علم ذلك كان بالخيار بين ان يدفع الثمن حالا وبين ان يرد البايع ان ذلك تدليس في الثمن ومن قال لغيره هذا السلعة على ما ثمة بعتمكم ابرج درهم في كل عشرة فقال اشتريته ثم قال غلطت بل اشتريتها بدينين فالبائع صحيح لا فاما دليل على فساد المشتري بالخيار بين ان باعها بما و عشرة لان العقد على ذلك وقع ودين ان خردها لان ما علم من الثمن في الثمن بغيره واما ما يثاء ومن حط من الثمن بعد لزوم العقد شيئا واراد البيع فراجعت له يلزم حطه بل تجزى ما وقع العقد عليه لان الثمن قد استوفى من قال ان الخطر بعد لزوم العقد يلحق به فعليه الدليل ادا اراد ان يحسب جرة القصادة مثلا والظاهر في بيع المراجعة فاحضا على كذا ولم يقل مشتريه ومن باع بشرط حكم البايع والمشتري في الثمن فالبائع فاسد لما قد مضى من الجها له بالثمن فان تراضيا باعناه حكم المشتري بالقيمة فانوفى احوكم البايع بالقيمة فادونها مقضى احكاما وان حكم البايع باكثر والمشتري باقل لم يضر قد قد مضى ان تعليق البيع باجلين يمتنع كقولهم بعنا الى مدة كذا وكذا والى ما زاد عليها بكذا بفسد فان تراضيا باعنا مكران البايع اقل الثمنين ابعدا البعدين بدليل اجماع الطائفة على ذلك قد قد مضى ان من جمع في صفقة واحدة بين شئيين يبيع لهما دون الاخر فقد ابيع فيما يبيع فيه واذ ثبت ذلك

كتاب البيع

كتاب البيع

من علم بالبيع بعد السنين المتطاولة لا خلاف وان كان حاضرا في البلد كذا حكم المسألة فاما قدم والصغير اذا بلغ ولم يمنع ما ذكره مؤمن من شرائه
من استحقاقها واشترى ثمنها عند عجزه عن الثمن لا يملك لا خدنا فادفع الى المشتري ما بذله للبائع فانا نأخذ عليه ذلك سقط حقه من الشفعة سواء كان
عجزه بكونه معسرا او لكونه نادق عليه العقد وبعضه عجزه عن القيمة وفقد ثمنه بلا خلاف في ذلك وذكر اصحابنا ان ذلك احكمه فلو عجز العجز
من البلد البتة هو في حق منبذ ثلثا ايام وموقدا احضا من مصر اخر فلم يحضره حقوق منبذ يمكن فيها وصول الثمن وزيادة ثلثه ايام هذا
ما لم يورد الصبر عليه في حقه فان ادعى ذلك بطلت الشفعة بدليل اجماع الطائفة وان كان الثمن مؤجلا فمؤجله على الشفع كذا يلزم اقامة
كفيل به ان لم يكن ملبا وهذا لا يتفرع على من ذهب من قال من اصحابنا ان حق الشفعة لا يعطى بالتأخير واذا حظ البائع من الثمن بعد لزوم
العقد فهو الشفعة خاصة ولم يقطع عن الشفع لانه انما ياخذنا الشفع للثمن الذي نأخذ بفعل البيع عليه ما يحيط بعد ذلك به عجزه كادليل
على كونهما بالعقد اذا تكاملت شروط استحقاق الشفعة استحققت في كل مبيع من الارضين والحجوان والعروض كان ذلك مما يحتمل القيمة
او لم يكن وهذا هو المذهب الذي تقدم اجماع عليه من اصحابنا ويحج على مخالف الف باورده من قوله ان الشفعة فيما لم يقسم ولم يفصل بقوله
الشفعة في كل شيء على انه يقال لهم اذا كنتم تذهبون الى ان الشفعة وجبت لا دخالة الضرر على الشفع كان هذا المعنى حاصلا في سائر المسائل
لكنكم القول بوجوب الشفعة فيها وقولهم من صفه الضرر الذي تجب الشفعة لانه ان يكون حاصلا على جهة الدوام وهذا لا يكون
الا في الارضين ليس في شيء لان الضرر المنقطع يجب ان لا يتعقلا وشراعا كذا في كفيص حيث الشفعة لانه اذا احدثها دون الضرر
ان فيما عدا الارضين ما يعدم كذا وما يديم الضرر بالشركة فيمكن كذا ما كجوا من غيرهما ومن اصحابنا من قال لا يشترط الشفعة
الا فيما يحتمل القيمة شرعا من العقار والارضين ولا يثبت فيما لا يحتمل القيمة من ذلك كالحاذا والارضية ولا فيما ينفك جولا لاطل
وجوب البيع للارض كالتجرى البناء والشفعة مستحقة على المشتري دون البائع وعليه لذلك الشفع بدليل اجماع الطائفة لانه قد علم
والشفيع اخذ منه ملكه بحق الشفعة فيلزم ذكره وان كان الشريك غير كامل العقد فلولي له ان يظلم امورا للمسلمين المطالبة بالشفعة
بدليل اجماع المشايخ البتة ويحج على مخالف بقوله ان الشفعة فيما لم يقسم ولم يفصل اذا ترك الولي ذلك فلا يصغر اذا بلغ والحجوان اذا عقل
المطالبة بدليل اجماع المتكبر ولان ذلك حق له للولي تركه لولي لا استيفائه لا يؤثر في اسقاطه وان عجز عن الشفعة في حق من علم الشفع
بالشر وطالب بالشفعة كان له اجباؤه على تلغ الغرض البناء اذا وعلية ما نقص من ذلك بالفتح لان المشتري فعل ذلك في ملكه فلم يشفعه
فاستحق ما ينقصه بالفتح ولا نه لا خلاف في ان له المطالبة بالفتح لان المشتري فعل ذلك في ملكه فلم يشفعه بالفتح ولا نه
لا خلاف في ان له المطالبة بالفتح اذا ودا نقصه ولا دليل على وجوب المطالبة اذا لم يردوا استمساك المبيع لا بفعل المشتري اهدم هو قبل
علمه بالمطالبة بالشفعة فليس الشفع الا الاوضح الا لا فان هدمه بعد العلم بالمطالبة فعليه رد الى ما كان بدليل اجماع المشايخ البتة
عند المشتري البيع على شرط الميراث من الوفا او علم بالغيب رضى لم يلزم الشفع ذلك بل من علم بالغيب المشتري ان شاء وان اختلفت المطالبة
والشفيع في مبلغ الثمن وفقد البينة فالقول قول المشتري مع يمينه بدليل اجماع المتكبر بحق الشفعة مؤثرا وعند بعض اصحابنا ان قول
الميراث وعند بعضهم لا يثبت فحصل في القرض القرض جائز من كل مالك للتبرع فلا يجوز للولي او الوصي فرض مال الطفل الا
ان يجان ضياعه ببعض الاستبا فخطا في حفظه ما قرأه في القرض فضل كثير وبالجواب ويكره للميراث يستدين ما هو غرضه
يجز عليه ذلك عليه مع عكس القدرة على قضاءه وذلك في الضرورة البتة كلما يجوز السلم في يجوز السلم اقراضه من الميكال المورثين و
المذدوع والحجوان وغير ذلك لان الاصل لا باحة والمنع يحتاج الى دليل ويحج على مخالف بالاختيار الواو في جواز القرض والحث
على فضله لانهما عاقله تخصيص فيها وهو مملوك بالقبض لا نه لا خلاف في جواز التصرف فيه بعد قبضه ولو لم يكن مملوكا لما جاز ذلك فيه وقد
ان يقرض غيره لا اعلى ان ياخذ في بلد اخر وعلى ان يعامله في بيع واجارة او غيرها بدليل اجماع الطائفة ولان الاصل لا باحة
المنع يقتضيه دليل شرعي يحرم اشتراط الزيادة فيما يقبض به سواء كانت في القدر او الصفة ويجوز ان ياخذ المقرض خيرا مما كان له من
غير شرط ولا فرق بين ذلك ان يكون عادة من المقرض لم لم يكن بدليل اجماع المشايخ البتة لان الاصل لا باحة ذلك ان كان للدين مثله
بان يكون ميكالا او موقدا فقتضاه بمثله لا بغيره بدليل اجماع المتكبر ولا نه اذا قضا بمثله برئ منه بيمينه وليس كذلك اذا قضا
بقيمة فاذا كان مما لا مثله له كالتباج والحجوان فقتضاه بغيره لا يحل المطالبة للدين بعد المطالبة به لغرض يكره لصاحب المطالبة في البيع
عند من حاجة من هو عليه الى لا تقاضا به ويجز عليه ذلك مع العلم بعجزه عن الوفاء لقوله نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسره ولا
يجل له المطالبة به في الحرم على حاله يكره له الترفل عليه فان نزل لم يجز له ان يقيم اكثر من ثلثة ايام ويكره له يقول هدية لاجل الدين والاد
برانا قبلها الاحتسابا من جملة ما عليه من كل ذلك بدليل اجماع المشايخ البتة لا يجوز لصاحب الدين والاولى ما اذا قبلها الاحتسابا من جملة

في القرض

من الغنيمة

ما عليه كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه لا يجوز لصاحب الدين المؤجل ان يمنع من مواعيله من السلف لان يطالبه بكفيله لو كان
 سفر الى الجهاد ولو كانت مدة اكثر من اجل الدين لان الاصل براءة الذمة من الكفيل دعوى جواز المطالبة به يقضي الى دليل لا نه لا
 يستحق عليه شيئا في الحال فلا يستحق المطالبة بائنة الكفيل دعوى جواز المطالبة به يقضي الى دليل لا نه لا يستحق عليه شيئا في الحال
 فلا يستحق المطالبة بائنة الكفيل بكم استخلاف الغريم المتكسر لان في ذلك تضيق الحق وتغريضا للعين الكاذبة وبقي حلف لم يخلفها
 الدين انما ظفر بئس من ماله ان يخذل بمقدار حقه يجوز له ذلك ان لم يحلف الا ان يكون ما ظفر به ودفعه عنه فانه لا يجوز له اخذ شيء
 منها بغير ان يرضى على حاله بدليل الاجماع المتأخر فيه وهو قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الايمان الى اهلها واذا استأذنت
 العبد بغير ان يرضى سدا فلا ضمان عليه لا على السيد الا ان يعقب بئس من ماله ان يخذل بمقدار حقه ويجوز له اخذ شيء منها بغير ان يرضى
 المحسن البصر ولا يحل له ماله من دين مؤجل بلا خلاف الا ما داه بعض اصحابنا من طريق الاثنا انه يصير خالا ولا يثبت الدين في التركة الا
 الا باثر ارجيع الودعة او شهادة عدلين منهم او من غيرهم بمرع بين المدعي فان اقر بعضهم ولم يكن على ما ذكره له من الدين بمقدار
 حصته من التركة ولم يلزم متى لم يترك المقتول عما ما يقضي به لم يجز لا وليا له القود الا ان يضمنوا قضاءه بدليل الاجماع المتكسر بذكره
فصل في الوهن الوهن في الشريعة عبارة عن جعل العين وثيقة في دين اذا تعدت استيفاءه من مواعيله مستوفى من بين العين شرط
 صحته منه حصول الايجاب القبول من جابر التصرف وان يكون المرء عينا لا دينا الا فاذا بينا انه وثيقة عين في دين وان يكون منها
 يجوز بغيره لان كونه بخلاف ذلك بناء على المقصود وان يكون المرء دينا لا عينا مضمونة كالمضمون مثلا لان الوهن ان كان على عين
 اذا تلف لم يصح لان ذلك حق لم يثبت بعد ان كان على نفس الغير فكذلك ان استيفاء فضل العين من الوهن لا يصح ان يكون الدين ثانيا
 نالوا ما داهت كذا بعشرة نفر منها عند ما يصح وان يكون لان ما عوض الفرض الثمن والاجر وقيمة المتلف وادش المجانية ولا يجوز اخذ الوهن
 على مال الكفاية المشروطة لان عندنا ان ذلك غير لازم على ما ذكرنا وانما تكاملت هذه الشرط صحاح الوهن بلا خلاف ليس على صحة مع
 بعضها لا دليل على ما القبط فهو شرط في لزوم من جهة الوهن دون المرطن ومن اصحابنا من قال يلزم بالايجاب القبول لقوله تعالى
بالعقود قال هذا عقد يجب لونا فاما القول الاول هو الظاهر من المذاهب لك عليه الاجماع اذا تعين الخلف من اصحابنا باسره
 شبه لم يؤثر خلافه في دلالته الاجماع لانه انما كان حجة لدخول قول المصنف فيه لا اجلا للاجتماع ولما ذكرناه يستدل في المسئلة
 الاجماع وان كان بينهما من بعض اصحابنا فليغير ذلك اما قوله تعالى وقوا بالعقود فليست مع ترك ظاهر للدليل استدانة القبط في الوهن
 ليست بشرط بدليل الاجماع الظاهر وايضا قوله تعالى فلهان مغبوضه فشرط القبط لم يشرط الاستدانة ويصح على الخلف بما ردوه من قوله
 الوهن مجلوب مركوب ذلك لا يجوز بالاطلاق الا للراهن ان يتصرف في الوهن بما يبطل حق المرطن كالبيع الهبة والوهن عند اخذ العقود
 فان تصرف كان تصرفه باطلا ولم ينفخ الوهن لان الاصل صحة القول بغيره يحتاج الى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل عليه انما ينفخ
 الوهن اذا فعل ما يبطل به حق المرطن منه باذنه ويجوز له الانقاع بما عدا ذلك من سكتى لداود ذاعة الا يضرب خدمة العبد كونه
 الغالبة وما يحصل من صوته ونجاح ولين ان انقوع هو المرطن على ذلك فواضيا وكذا يجوز للمرطن الانقاع بالسكوف والزاعة والخذ
 والركوب والصود والبن اذا اذن له الوهن وتكتفى بغيره الوهن والاولى ان يصرف قيمته من صوته وبن في مؤننه وما فضل من ذلك
 كان وهنا مع الاصل يدل على ذلك اجماع الطائفة فان سكن المرطن اذا ودع الا يضرب بغيره ان الوهن اثم ولو نه اجرة الاثر
 والداود كان الزرع له لا يرضع من الزيادة حادثة فيه غير متميزة منه ولا يحل الراهن ولا المرطن وطى الجارية الموهونة فان وطئها
 الراهن بغيره ان المرطن اثم وعليه التعرضان حلت فاشت بولد فان كان موسرا وجب عليه قيمتها بكون وهنا مكانها كحرة الولد ان
 كان معسرا بقيت وهنا مجالها وجاز بيعها في الدين بدليل الاجماع المشار اليه فان وطئها باذن المرطن لم ينفخ الوهن حلت ولم تجز
 لان ملكها فابست على ما بيناه فيما مضى ان كان ثابتا كان الوهن على حاله فان وطئها المرطن بغيره ان الوهن هو زوان وولده
 منطوقه ينادها ووهن معها فان كان الوطى باذنها الراهن وهو عالم بغيره لم يلو نه مهران الاصل براءة الذمة والزامه انهم
 يقضي له دليل شرعي ان اشت بولد كان حرا لاحقا بالمرطن بلا خلاف ولا يجوز قيمته لان الاصل براءة الذمة وشغلها بذلك يحتاج الى
 دليل ليس في الشرع ما يدل عليه وهن المشاع جابر كالمقتوب بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله تعالى فلهان مغبوضه ولم يفصل يجوز
 المرطن في بيع الوهن بدليل الاجماع المشار اليه فالاصل جواز ذلك المانع ينفخ الوهن دليل يوجب على الخلف بجوم الاخبار الواردة في
 جواز التوكيد اذا كان الوهن بما يسرع اليه لفاد له بشرط بيعه لا يخفى مناه كان الوهن باطلا لان المرطن لا يتنفع بهذا الحال هذا اذا
 اذن المرطن الراهن في بيع الراهن بشرط ان يكون مثله ههنا مكانه ان كان ذلك جائزا ولم يبطل البيع بدليل قوله تعالى وحل الله البيع

اجماع

بالخلاف

من الغنية

وليس لكم الا ذلك لم يترك الملائكة وليس للغراء مظالمه المسرمان بوجوه غنية يكسبها بقائهم بدليل ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء بل
هو اذ علم من غنائه لفدرة على ذلك ارتفاع الموانع منه فقله في غنائه وعلى الحاكم ما اذا القى بدليل الاجماع ليعرف فلا يعامله الا من رزق
باسقاط دعواه عليه وضمان الجور عليه هو المنوع من التصرف في ماله وهو على ضربين يجوز عليه في الوضعية بما زاد على الثلث من
التركبة يجوز منه بلا خلاف والمكاتب يجوز عليه فيما يدين لمحق سيده والضرب النابذ ايضاً فلا تراه الجور والسفاهة لا يرتفع الجور
الصحيح الا من الباطل والبلوغ يكون باحد هتات شيئا السن وظهور المخة والحيف والحلم والابناث بدليل اجماع الطائفة
حد السن في الغلام خمس عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين بدليل اجماع المشاء اليه يوجب على المخالف في الغلام بما رده من قوله اذا انكح
المولود خمس عشرة سنة كذب ناله عليه اخذت منه الحد وما رده عن ابن عمر من قوله عرضت على رسول الله عام بدروا انا ابن ثلث
سنة فرب في ولم ير في بلغت وعرضت عليه عام الخنثى وانا ابن خمس عشرة سنة فاجاز في المقابلة فقتل المحكم وهو الرد والاجازة وسببه هو
السن الرشد يكون بشيئين ان يكون مصلح الماله بلا خلاف والثاني ان يكون عدلاً في دينه فان اختلفا احدهما استمر الجور ابدأ الى يحصل
الامران بدليل اجماع المشاء اليه ايضاً قوله نعم ولا تقولوا انتم اموالكم التي جعل الله لكم فيما ماله الفاسق سفينة ايضاً قوله نعم فان افسد
منهم رشنا فان دعوا اليهم اموالهم فاشترط الرشد من كان فاسقاً في دينه كان موصوفاً بالقرص من وصف بذلك لم يوصف بالرشاشا
الصفتين وايضاً فلا خلاف في جواز دفع المال مع اجتماع العدل واصلاح الماله ليس على جواز دفعه اذا انقرض احد الامرين بدليل اذا
اجتمع الامران معاً بناء على كل حال فان ارتفع الجور ثم صاد مبيداً مضيقاً اعيد المحج عليه بدليل اجماع المشاء اليه ايضاً فالمبيد
سفيه وغيره شديد بلا خلاف فيوجب عادة المحج عليه لظواهره من ان له ان يقرض ايضاً قوله نعم ان المبتدين كانوا اخواناً لسيماطين وقد
ثم للبني بوجوب المنع منه ولا يصح ذلك الا المحج ويوجب على المخالف بما رده من قوله لا يقضوا على ايدي سفهاكم ولا يصح القبض الا بالمحج وقوله
ان الله يكره لكم ثلاثاً قال كثرة السؤال واصناعة الماله ما يكره الله ثم يجبل المنع منه لا ان لا يكون الا محجاً بان عادة القسودون
تبدل الماله فلا احتياط يقضي عادة المحج ايضاً لا تادبنا اننا لناسق سفيهة اذا كان كك فهو ممنوع عن دفع الماله اليه لما قدمنا من
الاستدلال ويصح طلاق المحج عليه بالسفاهة خالعه ولا تخرج المرأة بدليل اجماع اليه ويصح مطالبة بالفضاض واخوان بما بوجبه ولا يصح دفع امواله
ولا شره يثبت في الذمة وضمان في التصح الصلح جائز بين المسلمين ما لم يؤول الى تبليط حرام او نحوهم حلال فلا عمل ان يؤخذ بالصلح ما لا يثبت ولا
يبيع بالسخي وهو جائز مع الانكار بدليل اجماع الطائفة وايضاً قوله نعم والصلح خير لم يفرق ويوجب على المخالف بما رده من قوله لا يبيع الصلح حرام
بين المسلمين الا ما اضر حراماً وحراماً حلالاً ولا لشرايع على الا باحد يبيع لكل واحد النصف فيها بما لا يتضرر به المارة فان اشترع جناحاً وكان
عاليها الا يضر بالجناتين تركه فام يارض فيه احد من المسلمين فان عارض وجب قلعه لان الطريق حق للجميع فان انكر احد لم يحمران يقضب
على حقهما يتم فلا خلاف انه لا يضر بملك شيء من الافراد والمواهب بناء ما يبيع له وايضاً فلو سقط ما اشترعه على انسان فقتله وامال فالتلف للزوم
القتمان بلا خلاف لو كان يملك تلك الما لزمه والسكة اذا كانت غير مائة فهو ملك لا ربا له ولذا الذين فيها طرهم فلا يجوز لبعضهم فتح
باب فيها ولا اشترع جناح المريض لباين ضرر ذلك ولا يضر في مائة نوا في ذلك كان لهم الرجوع فيه لانه عادة واوصا لحوه على ترك
الجناس بوض لم يصح لان افراد المواهب لا يبيع باطل ولا يجوز منعه من فتح كوة في حايطة لان ذلك يضر في ملكه خاصة ولا علم في ذلك
كله خلا فان كانت اولى في الشرب في شيء فقد البينة حكم بالشركة او صا كان ذلك اذا راسقنا او باطنا وغيره ذلك
النصف دلالة الملك قد وجد فان كان الخياط عقالاً في احد الجانبين او يضره ضرر خاص لا حدا لمتناوعين كوضع الخشب فالظاهر ان لمن
العقد اليه النصف له فيقعد دعواه ويكون القول قوله مع يمينه وانما كلفناه اليمين لجواز ان يكون هذا النصف مادوناً فيه ومصداً
عليه الخياط ملك لهما ويحكم بالمخضن اليه معاقداً لقط وهي مشاء الجور في القصب ليل اجماع الطائفة ويوجب على المخالف بما رده من
طريقهم من ان رسول الله بعث عبداً لله بن ايمان ليحكم بين قوم اختموا في خضرتكم بمرن اليه القبط فلما رجع اليه الخبر بذلك فقأ
اصبعه لاحتت واذا اهدى الخياط المشرية لم يجبر احد الشريكين على عاقبة ولا تقا عليه كذا القول في كل ملك مشركه وكذا لا يجبر
الشغل على عاقبة لا لاجل العلولان الاصل برائة الزم من اوجب جوارحه على التقفة في ذلك فعليه الدليل يوجب على المخالف بما رده من قوله
لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس عنه واذا اذ احد هما الافراد بالعادة لم يكن للاخر منعه فان عمره ان يجدده فالبناء له وله نفسه
اذا شاء والمنع لشريكه من الانتفاع وليس له سكنى الشغل ولا منع شريكه من سكناه لان ذلك انتفاع بالارض لا بالبناء ولا يجوز لاحد
الشريكين في الخياط ان يدخل فيه خشب خفيفة لا تقرب الخياط كثيراً الا بان الاخران ذلك هو الاصل من حيث كان ضرراً فاما
لا يملكه على الافراد ومن اراد جواز ذلك لزمه الدليل في اذن لشريكه في الخياط في وضع خشب عليه فوضعه ثم اهدى وقطع له يكن لان

في البيان
وقد اختلف

کتاب النجاة

يبيد الاباذن مجده لان جوارحه عادت به فقصر الى عليه الاصلان لا يجوز ذلك الاباذن وليس الاذن في الاول اذ في الثاني واذ تنازع
اثنان وابتدعوا واكبهما واخراجا خذ لجانها ونفعا البينة فحق بينهما نصفين لا نزل دليل على وجوب الحكم بها للراكن تقديمه على الاخذ
من ادعى لك فغيره لدليلك من ادعى على غيره لا لا يجوز فاقوله بزوجها نصفه على مال معلوم صح اصله لقوله نعم والصلح خير لا نهى
وفعله والصلح جائز بين المسلمين **فصل في الحوالة الحوالة** يقصر في صحته الى شرط منها رضى المجلد اعلا ان من عليه الدين مخير في
جناك قضائه ومنها رضى المحال بلا خلاف الامن داود لان نقل الحق من ذمة الى اخرى مع اختلاف الذمم تابع لوصي صاحبه لا نهى اذ رضى
الحوالة بلا خلاف وليس على محتملها مع عدم وثقنا دليله قول النبي اذ اهلل احدكم على نفسه فليحمل على الاستحسان لما فيه من تضاعفه
اجتهاد اجابته الى ما ينبغي منها رضى المحال عليه لان انبات الحق في ذمته لغيره مع اختلاف القتر في شدة الانتفاء وسهولة تابع لوصاه ولا نهى
خلاف في صحته اذ رضى ليس كذلك لانه يرض منها ان يكون المحال على عليه ملبيا في حال الحوالة بلا خلاف بين اصحابنا فان رضى المحال بعد بلائه
جاء لا نهى صاحب الحق وقص الحوالة على من ليس عليه من لان الاصل جواز ذلك المنع يقصر الى دليل اذ ان كان عليه من اعتبر شرطان اخر
اسد هما اتفاقا الحقين في الجنس النوع والصفة لان المحال عليه لا يلزم ان يؤخذ خلاف ما هو عليه الثاني ان يكون الحق مما يصلح
البدل فيه قبل بقبوله لان ذلك في الحوالة وهذه حالها في معنى المعادضة واذ صح الحوالة انتقل الحق الى ذمة المحال عليه بالاختلاف
الامن وقرأنا مثقه من الحوالة ذلك لا يكون مع بقاء الحق في الذمة الا الى لا يعود الحق الى ذمة المجلد اذ جحد المحال عليه الحق
وحلف عليه ومات مقلدا او فليس جحد المحال عليه لا نهى دليل على عود الحق اليه بقبض انتفا لوعنه وان عوده اليه عند انقضاء المحال
عليه يبطل فائدة اشتراط ملائمة وقد بينا ان ذلك يشترط واذ حال المشتري بالتابع بالتمن ثم رد البيع بالجب بطلت الحوالة لا نهى
البائع وهو التمن واذ بطل البيع سقط التمن وبطلت فان حال البائع على المشتري بالتمن ثم رد البيع بالجب يبطل الحوالة لا نهى
غير المتعاضدين واذ اختلفا فقال المجلد كلك بالفتا الوكالة وقال المحال بلا حاشي بلفظ الحوالة فالقول قول المجلد بلا خلاف
لانها اختلاف في لفظ الحوالة وان اختلفوا في معنى الحوالة في ذلك كان القول قول المحال لان الاصل بقاء محقق في ذمة المجلد
واذا اتفقا في لفظ الحوالة وان اختلفا في معنى الحوالة في ذلك كان القول قول المحال لان الاصل بقاء محقق في ذمة المجلد
وقال المحال بلا حاشي لاخذ من لا يفتي بالقول قول المجلد لان الاصل بقاء محقق في ذمة المجلد وبقا محقق في ذمة المجلد
ذال ذلك المجلد ينكر مكان القول قوله مع يمينه **فصل في الضمان** من شرط صحته ان يكون الضامن مختارا غير مولى عليه ملبيا
حال الضامن الا ان يرغبه المضمون له بعدم ملائمة هذا الشرط وان يكون الى اجل معلوم وان يقبل المضمون له ذلك ان يكون المضمون
حقا لا ذمما في الذمة كمال القرض والاجرة وما اشبه ذلك بدليل الاجماع المشار اليه مصيره الى اللزوم كالتن في ذمة الحيا والفتوة الرقيم
ولم يفضل يصح ضمان مال الجحالة بشرط ان يفعل ما يستحق به الجحالة بغيره وقوله نعم لمن جاء به رجل بغيره وانا به نعيم وليس من شرط صحته
ان يكون المضمون معلوما بل لو قال كل حق ثبت على فلان فانا ضامن صحح ولزم ما يثبت بالبينة والافراد بدليل الاجماع المشار اليه ليس
شرط صحته بضامن المضمون عند لا معرفته ومعرفته المضمون لا نهى دليل على ذلك ويجوز على الخالف بما روي من ان عليه ما باقائه لما
في صحته من الدين على الميت جازاه النبي عن معرفته وصاحب الدين ندل على ان ذلك ليس من شرط صحته الضمان وانما صح الضمان ان نقل الحق الى ذمة
الضامن وبيع المضمون عند المطالبة به بدليل اجماع الطائفة ويجوز على الخالف بما روي من ان عليه ما باقائه لما في صحته من الدين على الميت جازاه
نقل الله عن الاسلام خيرا ذلك ما نك كما فكك هناك اجعل قوله لا نهى قتاده لما ضمن الدين ما عليك والميت منها يرضى قال نعم بدليل
ان المضمون عند يرضى ذمته من الدين الضمان ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بما ضمنه اذ ضمن بغير اذنه فان كان اذن له في الضمان بيع
عليه بدليل الاجماع المشار اليه سواء اذن في الاداء او لم ياذن لا نافي بينا ان الحق انتقل الى ذمة الضامن عند استيذانه في الضمان ويجوز على
الخالف في المسئلة الاولى بخير على وابي قتاده لان ضمانها لما كان بغير اذن لم يكن لها الرجوع على المضمون عند ذلك لو كان لها لم يكن في
الضمان نايذا ولما كان الدين باقيا على الميت كما كان ويصح ضمان الدين عن الميت للمعسر لا نهى لا مانع من ذلك ولان النبي جاز الضمان سلطانا
في الجحالة بغيره لم يستفهم عن حال الميت واذ تكفل بيد انسان وضامن احضا بشرط البقاع بلا خلاف لا ما رواه المروزي من قول النبي
واذا طولت باحضاره وهو حي لم يحضره ولو نذر اء شئ مما كان عليه بلا خلاف بين من اجاز هذه الكفالة الامن قال ابن شريح وبدل
ذلك اجماع الطائفة لان الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل ايضا فلهذا الكفالة انما كانت بيد من لا يجازي ذمته ولا يجيب عليه فالم
يتكفل له لو قال ان لرائت بهي وقت كذا ففعل ما يثبت عليه لزمه في ذمته لا لم يحضره حيا كان او ميتا بدليل الاجماع المشار اليه ولا نهى
تكفل بما في ذمته بغير اداءه **فصل في الشركة** من شرط صحة الشركة ان يكون في مالين فحاشي ان يخالطوا شريكة واحدة وان

۱۰۸

من الغنية

حق بصيرها لأحدا وان يحصل لأذن في التصرف في ذلك بدليل لاجتماع الطائفة على ذلك كله وايضا فلا خلاف في انعقاد الشركة بتكامل ما ذكرناه وليس على انعقادها مع عدم الاختلال ببعض دليل هذه الشركة التي تبينها الغناء شركة الغناء وعلى ما قلناه لا يبيع شركة الغناء وهي ان يشتركا في كل ما لها وعليهما وما لا لها يقتران ولا شركة الايمان وهي لا يشتركا في لجزء العمل ولا شركة الوجوه وهي ان يشتركا على ان يفتخر كل واحد منهما بما يملكه لا يوسع على ان يكون ما يحصل من فائدة بينهما ويدل على فساد هذه الشركة ايضا انه قد مضى عن الغرض وهو حاصل بينهما لان كل واحد من الشريكين لا يعلم ايكبا الاخر شيئا ام لا ولا يعلم مقدار ما يكسبه يدخل فيه شركة المفاوضة على ان يشتركا فيها بل من بعد ان وعقب ضمان وذلك عن عظيم واذا انعقدت الشركة اقتضت ان يكون لكل واحد من الشريكين من الربح مقدرا سواسية عليه الوضعية بحيث تلك فان اشتراطا تفاضلا في الربح او الوضعية مع الشاكن في راس المال او تناولا في كل ذلك مع التفاصل في راس المال لم يترك الشرط بدليل الاجماع المشار اليه كذا ان جعل احد الشريكين الاخر فضلا في الربح ما زاد عمله لم يلزم ذلك وكان للعامل اجماعا من الربح يجب ان سأل يبيع كل من ذلك في التراضي على تناول الزيادة بالاجرة دون عقد الشركة ويجوز الرجوع بها اليهما مع بقا معيها بدليل الاجماع المشار اليه لان الاصل جواز ذلك المنع يقتضي دليله ان قال الخالف اشتراطا الفضل في الوضعية بمنزلة ان يقول ما صنع من ما هو عليه وهذا فاسد قتله ما انكر ان يكون بمنزلة ان يقول ما صنع فهو من مالي ما لا لا افت قد وضعت ان يكون من مالي خاصة وتبرعت لك بذلك وهذا لا مانع منه يلزم ابا حنيفة على ذلك ان لا يجوز اشتراطا التفاصل في الربح لانه بمنزلة ان يقول ما استفيد في مالي فهو لك والضرر في مال الشركة على حسب الشيطان شرط ان يكون لهما معا على الاجتماع لم يجوز احدهما ان يفرده وان شرط ان يكون نصيبا على الاجتماع ولا يفرده ولو كان ان اشتراطا الضرر لاحدهما لم يجوز الاخر الا بان ذلك في القول في صفة الضرر في المال من السفه والبيع بالنسيئة الجارية في شيء معين ومضى خالف احد ما وقع عليه الشرط كان ضمانا والشركة عقد جائز من كل الطرفين يجوز فسخه لكل واحد منهما متى شاء ولا يلزم شرط التاجيل فيها ويضخ بالموت والشريك لما نذر له في الضرر مؤتمن على مال الشركة والقول قولهم ان اناب به شريكه حلف على قوله وان تقاسم الشريكان لم يقسم الدين بل يكون الحاصل منه بينهما والمتكسر عليهما ولو اتفاه فاستوفى احدهما ولم يفتوا الاخر لكان له ان يقاسم شريكه على ما استوفاه كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فان باع من له الضرر في الشركة واشترى شريكه الاخر بقبض الثمن مع عوى المشتري ذلك هو جاحد لم يبره المشتري من شيء منه ما ما يخص البائع فلا نذر ما اعترف بتسليمه اليه الا الى من وكله على قبضه فلا يبرهنه وما ما يحصل له ان يبيع فلا يبرهنه لقبضه فانه شريكه البائع عليه لا يقبل لانه وكله اشترى الوكيل على الموكل بقبض الحق الذي وكله واستبقا غير يتناول لانه لا دليل على ذلك ولو اقر ان لا يبيع ولا اذن له في الضرر ان البائع بقبض الثمن بقره المشتري من الضيق لمقره بلا خلاف نكره شركة المسلم للكافر بلا خلاف الا في الحسن البصري فانه قال ان كان المسلم هو المتضرر في الضرر نكره ففسخ في المضاربة المضاربة والقول عبارة عن معنى واحد هو ان يدفع الانسان الى غيره ما لا يقبضه على ما ذكر الله ثم من ربح كان بينهما على ما يشترطان ومن شرط صحة ان يكون راس المال بينهما داهم او داهم بعلوه او مسلمة الى العاقل لا يجوز الفرض بالقلوب لا باللودق المغشوش لانه لا خلاف في جواز الفراض مع حصول ما ذكرناه وليس على صحة ما لم يحصل بل في الضرر المضارب موتون على اذن صاحب المال ان اذن له في الضرر او في البيع فيه جاز له ذلك ولا ضمان عليه لما يملك ويحصل من خسران وان اذن له في الضرر او في البيع بالنسيئة او في الفراض او اذن له فيه الى بلد معين او شرط ان لا يفتخر الا في شيء معين ولا يبايلا الا فينا معاينة في المضاربة الغمان بدليل اجماع الطائفة ويجوز على الخالف في صحة الفراض مع هذا الشرط بقوله الموثقون عند شرطهم لا نذر يقبله اذا سافر اذن ربا المال كانت نفقة الضرر من المأكل والملبس والملبس من غير شرط من مال الفراض ولا نفقة الغناب منه في الضرر من انقطاعنا من اخطا القول بانه لا نفقة لضرر ولا سفره لان المضاربة خل على ان يكون له من الربح سهم معلوم فليس له اكثر منه الا بالشرط اذا اشترى العاقل من يفتق على ربا المال باذنه جميع الشراء عتق عليه افسخ الفراض ان كان الشراء بجميع المال لا يخرج من كونه ما لا وان كان ببعض المال انفع من الفراض بقدره العينة كان الشراء بغير اذنه وكان بعين المال فالشراء باطل لانه اشتراكا بلفظ يخرج عن كونه ما لا يعقب الشراء واذا اشترى من في الذمة مع الشراء وقع الملك للعامل ولا يجوز ان يدفع الثمن من مال الفراض فان فعل الغمان لانه فقد دفع مال غيره في ثمن لونه في ذمته واذا اشترى المضارب من يفتق عليه قوم فان زاد ثمنه على الشراء اتفق منه بحساب نصيبه من الربح واستسعى في الباقي لربا المال وان لم يزد ثمنه على ذلك او نقص عنه فهو ربح بدليل اجماع الطائفة والمضاربة عقد جائز من كل الطرفين لكل واحد منهما اخذ من ثمنه واذا بدا لصاحب المال من ذلك بعد ما اشترى المضارب المتاع لم يكن له غيره ويكون للمضارب اجماعا من المضاربة والمضارب عليه لا بالتعدي فان شرط عليه المال فثمنه الربح كله دون ربا المال ويكره ان يكون المضارب كافرا كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ففسخ في الوكالة لا يبيع الوكيل

كتاب النجاشة

الايمان يصح دخوله لثبانه من حصول الاجابة بالقول من يملك عقد ما بالاثبتا وصحة التصرف منه فيما هو كانه فيه بنفسه فلا
 قطع الوكالة في اداء الصلوة والصوم عن المكلف باذنها لان ذلك مما لا يدخل لثبانه فيه ولا يصح من يجوز عليه ان يوكل بغيره
 التصرف فيه ولا يصح الوكالة من العبد ان كان ما ذكرنا له في التجارة لاننا لا ندين له ذلك ليس بان في الوكالة لو كمل لا يجوز له ان
 يوكل فيما جعل له التصرف فيه الا بان في الوكالة لو كمل لا يجوز له ان يوكل فيما جعل له التصرف فيه الا بان في الوكالة لو كمل لا يجوز له ان
 المسلم على ترويج المشرقة من الكافر ولا ان يوكل الكافر على ترويج المسلم من المسلم لانها لا يمكن ان يكون ذلك الا بغيره ولا يصح ان يوكل
 الكافر ولا يوكل له على مسلم بدليل الاجماع من الطائفة ونص وكالاته الخاصة بلزم الخصم خاصة لو كمل ولا تعتبر في الوكالة بدليل
 الاجماع المشار اليه في حجة على المخالف بعموم الاخبار الواردة في جواز الوكالة لان الاصل جواز ذلك من منع منه فعليه الدليل بغير
 الوكيل موقوف على ثبوت العقد عليه ان كان مطلقا عن الوكالة لكل شيء لا الاقارب بما يوجبها او ناديا فان كان مشروطا بغيره
 الوكالة به دون ناسوا وموقوف الوكيل نام يحصل له صريح ولزمه التمسك فيه لواقرا الوكيل في التصرف دون الاقرار بقبض موكله الحق
 الذكورية في الخاصة عليه لبيان اقراره لان الاصل براءة الذمة وعلى من لزمه ذلك باقرا الوكيل الدليل ان اذن له في الاقرار عنه لزمه
 بغيره لان الاصل جواز ذلك المتع. فينتظر في ذلك قوله الموقوف عند شرطهم بدل عليه الوكيل موثقان لا ضمان عليه لان يتوكل
 ومطلق الوكالة بالبيع يقتضي ان يبيع بشئ المثل من شئنا ليلدخا لان خالف لم يبيع لانه لا خلاف في صحته مع حصول ما ذكرناه
 وليس على حجة ما لم يحصل له اذا اشترى الوكيل مع المالك للموكل من غير ان يدخل في ملك الوكيل لهذا الوكالة على شئ من شئنا
 عليه فاشترى لم يتوكل الوكالة ليعتد جاز من كل الطرفين يجوز لكل واحد منهما فاشترى الوكيل معزول نفسه بغيره سواء كان
 حاضرا او غائبا ولم يجز له بعد ذلك التصرف فيما وكل فيه ومما زاد الموكل فاشترى الوكيل فاشترى ذلك الى اعلان ان امكن فان لو كان
 فليست به واذ فعل ذلك الوكيل لم ينفذ بعد شئ من تصرفه وان انصرف على غيره اذ اذ على الاشياء من غير اعلام
 موثقتين لم يغزل ونقد تصرفه الى ان يعلم فان لاختلاف في الاعلام فعلى الموكل اليقينة به فان فقد فعلى الوكيل اليقين انه ما علم بغيره فان
 حلف بغيره فعليه ان نكل عن اليقين بطلت وكالاته من وقت قيام اليقينة بغيره كذا في ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في نفي الوكالة
 بموت الموكل واعتقه للعبد الذكورية وكل في بيعه او بيعه لم يبيع الوكيل بالاختلاف فصرح في الاقرار لا يصح الاقرار على كل حال لان
 مكلف غير محجوب عليه لغيره ووقد نالوا في المحجوب عليه السلف بما يوجب حقا في ماله لم يبيع ويقبل اقراره فيما يوجب حقا على يده انما لثبوت
 والقطع والجلد لا يقبل اقرار العبد على ماله بما يوجبها في ماله من فرض وارث جناية بل يلزمه ذلك في ذمته بطل اليقين اذا عوقب لان
 يكون ما ذكرنا له في التجارة فيقبل فيما يتعلق بها خاصة بخوان يقرب من بيع او اشرع عيبا وما اشبه ذلك لا يقبل اقراره بما يوجب حقا على يده
 بدليل اجماع الطائفة ولان ذلك لا يملك الا لغيره هو السيد ذلك لا يجوز وموقوفه السيد قبل اقراره في كل ذلك بالاختلاف في بيع
 اقرار المحجوب عليه لغيره اقرار المريض للوارث وغيره بدليل الاجماع المشار اليه ايضا قوله ثم كونه موافقا بين القسط ثم اداء الله ولو على
 انفسكم والشهادة على التصرف في الاقرار وله ينص على من ادعى الخصم الدليل ببيع اقراره اليهم مثل ان يقول لقنا على شئ ولا يصح
 الدعوى اليهم لانا اذ ادنا الدعوى اليهم كان للمدعى يدعوه الى بيعهم وليس كذا الاقرار لا اذ ادنا الدعوى اليهم لانا اذ ادنا الدعوى اليهم لانا اذ ادنا
 والمخرج في تفسير اليهم الى المرفوع يقبل تفسيره بالقليل الكثير لا بدليل على مقدار معين والاصل براءة الذمة وما يفسر به مقتضى
 عليه فوجب الرجوع اليه بغيره لان اذ ادنا الدعوى اليهم كان للمدعى يدعوه الى بيعهم وليس كذا الاقرار لا اذ ادنا الدعوى اليهم لانا اذ ادنا
 المقدار وانما العلة في ذلك وجب ان يرجع اليه في تفسيره لان الاصل براءة الذمة ويوجب على المخالف بما ادعوه من قوله لا يحل ان
 امره مسلم الا يطيب نفس منه ولا يفتنه الا يؤخذ منه اكثر مما يفسر به واذ ادنا قال له على مال كثير كان اقرارا بثمانين بدليل الاجماع
 وروى في تفسير قوله ثم لقد نصر كذا شئ في مواضع كثيرة انها كانت ثمانين موطنا واذ ادنا قال على الف درهم لزمه درهم ورجع في تفسيره
 البتة لثبانه في الاصل براءة الذمة وقوله درهم زيادة معطوفة على الف وليس بتفسيرها لان التفسير يكون بغيره والعطف كذا الحكم
 لو قال الف درهمان فاذ ادنا قال ثلاثة دراهم او الف خمسون درهما وخمسون الف درهم وما اشبه ذلك فالظاهر ان الكل ذاهم لان ما
 بعد تفسيره اذ ادنا قال له عشرة الادرها كان اقرارا ببقعة فان قال الادرها بالرفع كان اقرارا ببقعة لان المعنى غير درهم وان قال
 على عشرة الادرها لم يكن مقرا بشئ لان المعنى على عشرة لو قال فانه على عشرة الادرها كان اقرارا بثمانين درهم لان دفعه اليه بدل من عشرة
 فكان قال له على الادرها فاذ ادنا قال له عشرة الادرها كان اقرارا بثمانين لان المراد الاثنية لا يجب الادرها من الثلاثة فيجب ان
 الاستثناسما الاجابة فيمن النفي اجابة استثناسما الدم يرجع الا ما يليه فقط ولا يجوز ان يرجع الى جميع ما تقدم له فوطا الفايذا على ما

وجزءه في

من الغنية

ما بيناه في اصول الفقه اذا كان الاستثناء الثاني معطوفا على الاول كانا جميعا واجعين الى الجملة الاولى فلو قال على عشرة الاثنية والا
 دهما كان انفرادا بغيره وانما الاستثنى بالابتداء مع من المستثنى منه شيء كان باطلا لانه يكون بمنزلة الرجوع عن الاقرار فلا يقبل ان
 استثنى بغيره بل القيمة كقوله على عشرة الاثنية فان من شرطه ان يبقى معه من العشرة شيء والا كان باطلا ويجوز استثناء الاكثر من الاقل
 خلافا لما بين ردسوقه في النسخ وابن حنبل يدل على صحة قوله ثم ان عبداك ليس لك عليهم سلطان الا من ابتاع من الغاوين قال
 حكايته عن ابي بليس بن مالك لا عنيهم اجمعين الا عبداك منهم المخلصين فاستثنى من عباده الغاوين سره والمخلصين لغيره لا بد ان يكون
 احدا فخرين اكثر من الاخر وان قال كذا على كذا درهم بالرفع لم يردم لان التقدير هو درهم اى الذي اقرت به ان قال كذا درهم بالخفض
 لم يردم لان ذلك قل عد يخفض بعده ولا يلزم ان يكون اقرارا بدنه لان درهم لا يضاف الى درهم لان ذلك ليس بـ
 صحيح وانما هو كقول وان قال كذا درهم لا يردم لان ذلك قل عد ينصفا بعده وان قال كذا درهم لا يردم لان ذلك قل عد ينصفا
 وكذا واعتصفا بعده فاما ان قال كذا درهم كان اقرارا باحد عشر لان ذلك قل عد ين عطف احداهما على الاخر وانصفا لدرهم بعد
 وانما اقراره بواحد عشر استلزم عشرة فان كان مثالا على الاول بان يكون من جنسهما بدأ عليه غير معين لم يردم وانما الاول كقوله
 على درهم لا بد وان كان ناقضا عنه لانه الاول من التثنية كقوله على عشرة لا بل التسعة لان اقرارا بعشرة ثم رجوع عن بعضها فليس بـ
 وبناو ذلك ما اذا قال له على عشرة لا بل تسعة لان اقرارا بعشرة ثم رجوع عن بعضها فليس بـ رجوعه بفاو ذلك ما اذا قال له على عشرة
 الا درهم لان عن التسعة عبدين لحد من التسعة والآخر لفظا العشرة مع استثناء الواحد بانه اني فقد عرفت التسعة وان كان
 ما استلزمه من غير جنس الاول كقوله على درهم لا بل ينادى وتفيروا حنظلة لا بل فغير شيعر لزم الامر ان معا لان ما استلزمه لا ينافي على ذلك
 فلا يقطع بمرجوعه عنه ان كان ما اقر به او لا ما استلزمه معينين في الاشارة اليها او بغيرها مما يقتضي التعريف لانه امران شي
 كما ان من حيث احداهما من جنسهما او متساويين في المقدار مختلفين لان احدهما والحال هذه لا يدخل في الاخر فلا يقبل رجوعه عما اقر به
 او لا كقوله هذا الدرهم لفلان لا بل هذا الذي بينا وهذه الجملة من الدوام بل هذا الاخر وانما قال له على ثوب في منديل لم يدخل في المنديل
 في الاقرار لانه يجهل ان يريه في منديل ولا يلزم من الاقرار بالمتغيرين المشكوك فيه لان الاصل براءة الذنوب وكذا القول في كل ما
 جرى هذا المجرى انا قال على الف درهم وبعته قبل منه لان لفظه على لا يجاب كما يكون الحق في نفسه فيجب عليه تسليمه باقراره كل ما يكون
 يده فيجب عليه رد تسليمه في المقر به باقراره ولو ادعى المثلث بعد الاقرار بقل لانه لم يكذب باقراره وانما ادعى ثاقله باقراره بعد ثبوته
 باقراره بخلاف ما اذا ادعى الثلث ثمة الاقرار بان يقول كان عندنا باقية فاقرت لك فيها وكانت التسعة ذلك الوقت فان ذلك
 لا يقبل منه لانه لم يكذب باقراره المتكدر من حيث كان تلفا لو دفعه من غير قريط فقطحق المودع وانما قال له على الف درهم ان شئت
 يكن الاقرار لان الاقرار اخبار عن حق واجب سابق له وما كان كذلك لم يصح تغليقه بشرط مستقبل انا قال من ميراثي من ابي الف درهم
 لم يكن اقرارا لان اذنا ان الميراث الى نفسه ثم جعل له منه جزء ولا يكون له جزء من ماله الا على وجه الهبة ولو قال له من ميراثي الف درهم
 كان اقرارا بدنه في تركه وكذا لو قال ان هذا لفلان لم يكن اقرارا بالمثل ما اذا شاولو قال هذا الذي بيني وبينك لفلان كان اقرارا
 لا ينادى يكون في يد باجاده او عادية او غصبية يصح اقرار المطلق للملك لا يجهل ان يكون من جهة صحيحة مثل ميراث او وصية لان الميراث
 يوقف له ويصح له الوصية والظاهر من الاقرار بالهبة فوجب حمله عليه من اقرار بدنه في حال صحته ثم مرض فاقر بدنه اخرج في حال مرضه
 ولا يفتقر بدنه الصحة على من المرض اذنا اتفاقنا على اجمع بل يقيم على يد الدينين بدليل قوله ثم من بعد صحته بوجهها او دين
 من غير فصل لان الاصل شتادها بالاجابة استغناء من حيث شتادها بالاجابة استغناء وعلى من ادعى تقديم احداهما على الاخر الدليل فصل
 في الغادية العارية على ضربين معنوية وغير معنوية فالمعنوية العين والودق على كل حال ما عداها بشرط التقمين او المعنوية غير المعنوية
 ما عدا ما ذكرناه بدليل اجماع الطائفة المحقة وانما الخلف لما ذكره المسعير في التقمين والتعدد فقد ثبت البينة فغل المسعير في الخلفا
 في مبلغ الغادية او قيمتها اخذ ما اقر به المسعير كان القول قول المالك مع يمينه فيما اذاع على ذلك بدليل اجماع المشايخ والميلوا والخلف
 ما لا للذات وادى كما يقال لما للذات جرتكم اذ غصبها وقال للراكب بل عرفت ما قال القول قول الركب مع يمينه وعلى المالك البينة لان الاصل
 براءة الذمة والمالك مدعى الظن بالنصب والاجر بالكره فالبينة وكل الحكم اذا اختلف المالك لادعوى راعيا واذا استعان بغيره
 ليحل عليه ما وزنا معناه حمل اكثر منه او لم يكن الى مكان فغناه كان مقدرا ولو لم يكن الى المكان المعين بل خلافه واذا اذاع
 المالك لادعوى المسعير في الغراس والبناء فزع جاد لان غنوا لادعوى اخف من حرج ما اذن له فيه ولا يجوز له الغراس والبناء واذا اذن له في
 الزرع لان حرج ذلك اكثر من الاذن في الغراس لا يكون اذنا في الكثير وكذا لا يجوز ان يزرع الدخن او الذرة اذ اذن له في زرع الحنظلة

من الغنية

کتاب النبی

[illegible]

مِلَّ الْعَيْنِ

موصي عليه الضمان سواء كان ولا خلاف أنه لو علم أن من له الحق يخرج ما فيه وهو مطروح لا يمكن ما فيه غير أن المصلحة لا تكون إلا في
 ثانيا مستند وبقي محمول على حق حدث عليه سقطته من ربح أو خسارة أو غيرهما فاندفع ما فيه لم يلزم الضمان بلا خلاف لأنه قد حصل ههنا
 مباشرة وسبب من غير ومن غضب عبدا فابوا وبغيره فبشره فغلبه فبشره فاندفع ما فيه صاحب العبد ملكها بلا خلاف ولا يملك الضمان العبد
 فإن عاد فغلبه الملك عن القيمة وجب عليه وما واخذا فبشره لأن اخذا القيمة فاما كان لتعذر اخذا العبد المحلول بين مالكه وبينه ولم يكن
 عرضا عنه على وجه البيع لا فاندفعنا ان ملك القيمة يتجمل ههنا وملك القيمة بكونه العين القابلة لا بالبيع على وجه البيع لأن البيع كونه
 فاسد عندنا وعند الخلفاء هذه المسئلة يكون موقوف فان عاد العبد سلم الشتر وان لم يعد له البايع الشتر ولما ملكنا القيمة ههنا
 والعبد ابق لم يجز الرجوع لما مع تعذر الوصول الى الصيد ثبت أن ذلك ليس على وجه البيع وما يلزم بالجنازة على الحيوان سند ذكره تضيئه
 في كتابنا يا ثمة **فصل في الودعة المرصدة** في قولنا الودعة والاستماع من ذلك هو اولى ما لم فيه ضرورة على الموضع يجب عليه
 حفظها بعد القبول لما كما يحفظ بالدهي ما نه لا يلزم ضمانا الا بالاعتكافان تصرف فيها او في بعضها ضمنها وما اربحت وكذا ان فاشتها
 او عطلها او نقلها من حرا لا هو ودره كان متعددا ويلزم الضمان بدليل الجماع الطائفة وكذا ان لم يكن هناك ضرورة من شئ
 ونهيا وعرف او غيرهما فاشتها او اودعها امينا اخر وصاحبها اضرا وخالف مرصدا صاحبها في كيفية حفظها وكذا لو اقرضا لظالم
 اخذها من دون ان يخاف القتل وسلبها اليه سيده او امره وان خاف ذلك يجوز له ان يحلف انه ليس عنده وودعة اذا طوبى بذلك
 ويؤكد في بيته بما ليس من الكذب بدليل الاجماع المشار اليه اخذها من عليه في الظالم فاخذ الودعة فترد ولو تعدد الموضع ثم ازاله
 الشك مثله ان يرد ما الى الحزن بعد ارجاعها لغيره الضمان لا نه لا خلاف انه كان لا نه له قبل الرد ومن ادعى سقوطه عنه بعد غلبه
 الدليل لو ابراه صاحبها من الضمان بعد التعذر قال قد جعلتها وودعة عندك من انا لان يري ان ذلك حقه فله التعذر فيه بالادلة
 والاسقاط ويؤيد الضمان بها الى صاحبها او وكيله سواء اودعها اياها مرة ثانية ام لا بلا خلاف اذا علم الموضع ان الموضع لا يملك الوعد
 لم يجز له رد ما اليه مع الاختيار بل لا يرد ذلك في مستحقه ان عرفه بعينه فان لم يعين له حملها الى الامام القائل ان لم يمكن لزم الحفظ
 بنفسه في حياته ومن يتشا اليه في ذلك بعد فاته الى حين التمكن من المستحق ومن احتجنا من قال تكون والحال هذه في الحكم كالقطة
 والاولى لحوط وان كان الودعة من حلال حرام لا يميز احد ههنا من الاخر لزم رد جميعها الى الموضع متى طلبها بدليل الاجماع المشار اليه
 متى ادعى صاحب الودعة تقرضا فله عليه لينة فان فقدت فالقول قول الموضع مع يمينه وكذا انه لا يمين عليه ان كان قد تغير من رايه وانا
 ثبت لتقرضا فاختلغا في قيمة الودعة ولا يمينه فالقول قول صاحبها مع يمينه من احتجنا من قال باخذنا اتفاقا عليه يحلف الموضع على
 ما اذكره من الزيادة **فصل في الاجارة** كل شئ يشباح بالعار يشباح بعقد الاجارة بلا خلاف من يعتد به يقتصر صحته الى شروطها
 بثوث ولا ية المتأقاة فلا يصح ان يوجر الانسان ما لا يملك التصرف فيه لعقد ملك اذ ان اوثوث حجر ومن اوجارة متقدما وغير ذلك
 ومنها ان يكون المعقود عليه من الجانبيين معلوما فلو قال جرتك احدث ما بيننا فادينا وبمثل ما يوجر من فلان واداه يصح ومنها ان يكون
 متقدما على تسليم حشا وشرا فلو اوجر عبدا ابقا او جارا ثارا لا يفتقر الى تسليمه وما لا يملك التصرف فيه لم يصح منها ان يكون متقدما
 فلو اوجر من الزاد عنه في وقت يفوت بخير وجهه الماء واقفه عليها لا يوزل في ذلك الوقت لم يصح لتعذر الانتفاع ومنها ان يكون المتقدما
 مباشرة فلو اوجر مسكنا او اداة او عا في محظور لم يجز فان كان المستاجر مسكنا اخرج مع ما تقدم من الشرط الى تعيين المدة وان كان ثارا
 افتقر الى ذلك والى تعيين المدة كذلك بدليل الجماع الطائفة المحقة ولا نه لا خلاف في صحة العقد مع تكامل ما ذكرناه وليس على
 صحته مع اختلال بعضه بل اذا صح العقد استحق الاجرة عاجلا الا ان يشترط التاجيل بدليل الاجماع المشار اليه اية قوله تعالى
 فان ارضعن لكم فامومن اجور ومن لا المراد فان بدن لكم الرضاع بدليل قوله في اخر الآية وان تقاسمتم فترفع له الحق والقاسم
 لا يرفع الاجرة مثله ان يملك المجر الاجرة والمستاجر المفعلة بغير العقد حتى لو استاجر اداة يركبها الى مكان بعينه سلمها اليه فاسكنها
 يمكنه المسير فيها فلم يفعل استقرنا الاجرة عليه بدليل الاجماع المأخوذة ولا نه عقده على منفعة ومكنه منها فلم يستقرنا وضعه حقه ذلك
 فيقتلحق المجر اذا قال جرتك هذه الذاد كل شهر بكذا صح العقدان لم يربعين اخر المدة لان الاصل الجواز والمنع يحتاج الى دليل
 ليعتق الاجرة للزمان المذكور بالذخول فيه ويجوز الفسخ بخير وجهه ما لم يدخل في الثلثة ومن احتجنا من قال لا يجوز ان يجر مدة قبل دخوله
 ابتداءها لان تقاضا صحة الاجارة الى التسليم ومنهم من اخذ بالقول يجوز ذلك هو اولى لقوله ادنوا بالعقود وقوله الموثوق عندكم ثم
 واما التسليم فهو مقدم عليه حين استحقاق المستاجر له وتعدده قبل ذلك لا ينافي في عقد الاجارة لا يجوز ان يوجر باكثر مما استاجر من
 جنة سواء كان المستاجر هو المجر او غيره الا ان يحتج فيما استاجر محدثا يصح بدليل الاجماع المشار اليه لا نه لا خلاف في جواز ذلك

کتاب النجاشی

الحديث ولا دليل على جواز بله ولا يفسر بانك مع اختلاف الجنس مثلاً يستاجر به ياد ويؤجره باكثر من قيمته من العدم على ان الرنوال
يدخل مع اختلاف لان اصله في الشرع جواز الفسخ فيما يملك الامناع واما ملك المستاجر لنفسه بالعقد جازان يملكه لغيره على حسب
يقفان عليه من زيادة مقابلة الا ان يكون استاجر الدار على ان يكون هو الساكن والذات على ان يكون هو الساكن والذات
على ان يكون هو الساكن فيكون في الحال هذه الجازة ذلك لغيره على ان يكون دليل الاجماع المشار اليه الاجابة عن ذلك من كل الجانبين
ينفع الاجماع من بطلان المستاجر بخوان بفسخ ملك المور الفسخ او من قبل المستاجر مثلاً في المسكن او غيرته على وجهه من
استحقاق المنفعة بملك المستاجر الفسخ وقطعته الجارة الى ان يبعد ملك المسكن الى الحالة الاولى لان الحق عليه فذلك لا
ان يكون ذلك بفسخ المستاجر بزيادة الاجر والنفان وتفسخ الاجارة بموجب احد المتعاقدين دليل الاجماع المانع ذكره لان من خالفه
في ذلك من اصحابنا لا يؤثر خلافه في ذلك الاجماع لما بيناه فيما مضى ايكم فالمستاجر خلع على ان يستحق المنفعة من ملك المور وقد قال
ذلك هو توكيد ان كان المور عقد على ان يستحق المستاجر المنفعة بملك المستاجر فسخ الاجارة بالفردان كان ذلك بحكم الحاكم
بفسخ ذلك من اعداد الخالف لما نذكره مثلاً فينا جرح المخرج فيرض او يبدل من الحج او حانوا البحر بيع البر بغيره شره بغيره بوه
ايجاباً في مال الصوت لا يفسخ الاجارة بالبيع على المشتري ان كان عالماً بالاجارة الا مساك عن الفسخ حق ففسخه مدتها وان لم يكن عالماً
بذلك جاز له التجار في الرهن بالبيع دليل الاجماع المشار اليه يدل ايضاً على ان الاجارة لا تفسخ بغير ما ذكرناه او فوا بالعقد وهذا عقد
موجب لوفاء به وايضاً فقد ثبت صحة العقد القول بان شيئا من ذلك يبطله فيفسخ دليله من تعدد المستاجر اتفاقاً عليه من المدة
او المساندة او الطرفين وقد لا يجوز له او عينه الى ما هو اشق في الحمل والمعمول في السير او في وقت وفي ضربها لذات بغيره من الحمل او الفسخ
ويان لجرها لا يدل على الشرط بدليل الاجماع المشار اليه لا خلاف في براءة الزمة منه اذا دعي ذلك ليس على براءة الزمة بل يورثه دليل
لو دللنا على المكان الذي تفسخ عليه بعد العقد بغيره لم يزلنا الضمان بدليل الاجماع وايضاً فقد ثبت الضمان بلا خلاف من
اسم فانه لا بد من ذلك المكان فعليه دليله ان رد ما الى البلد الذي استاجر فانه في يد صاحبه اذ ان خالفه او الاجير فانه في
ما استوجبه به او فسخاً ان كان ذلك بغيره او فسخاً من صفته سواء كان خائفاً او حجاماً او بيطاً او غير ذلك سواء كان مشركاً
وهو المستاجر على عمله في الزمة او مفرداً وهو المستاجر للحمل ملة معلومة لا يرخس عمله فيها من استاجر به دليل على ذلك الاجماع المانع
ذكره ويحج على الخالف بقوله على اليد ما اخذت حتى تؤديه لا يفسخه ضمان الصناع على كل حال الا ما حصل له دليل مما ثبت انهم غلبوا
عليه لم يكن يجنبهم واجبة الكمال واذ ان الصناعة على البائع لان عليه تسليم ما باعه معلوم المقدار وجره واذ ان الثمن واذ نذره على الشر
لان عليه تسليم الثمن معلوم الجودة والوعد واجره والضمان على حبيباً يبدله ما لهما فان لم يعيز شيئاً كان اجرة العبد والامرد
البيع اياً لا يترتب في المصير عشرة دراهم فسخه ومن غير المصارف بغير مدهما واعد ذلك بفسخه بغيره بالصلح ومن اجر غيره ارضاً ليزرع فيها خفا
صح العقد لم يجز له ان يزرع غيره ذلك بدليل قوله نعم او فوا بالعقد وقوله الموثق عند شرطهم واذ اجرها للزراعة من غير ثمن
لما يزرع كان لان يزرع ماشاء لان اصل الجواز المانع يقتضي دليله اذا اجرها على ان يزرع ويغرس لم يعين مقدار كل واحد منهما له
بمع لان ذلك يجوز له الفسخ بغيره بخلاف اذا لم يعين بطل العقد اذا اختلف المور والمستاجر في قدر الاجرة او المنفعة وفسخاً اليه
حكم بينهما بالقرعة من خرج اسم حلف حكم له لاجماع الطائفة على ان كل امرئ يحول شئيه في القرعة ففسخ كل من الزراعة والمساقاة
يجوز الزراعة ونحوها في الارض سواء كانت خلالاً للخلال او لا والمساقاة على الخارج الكرم وغيرهما من الشجر الممر نصفه على ذلك
ما زاد عليه من فسخ دليل الاجماع الطائفة المحقة وايضاً فالاصل الجواز المانع يقتضي دليله بوجه الخالف بما رده من انه عامل اقل
بشطر ما يخرج من ثمره ففسخه وما رده من ثمره من الخابرة محمول على الجارة الارض ببعض الخارج منها وان كان معينا لان ذلك لا يجوز
باختلاف العقد لقطع على المكان تسليمه من شرط صحة العقد مشاهد ذلك اما ان تسليمه تعيين المدة يترتب تعيين حق العامل شرط ان
يكون جزء مشاعاً من الخارج فلو عامله على ان معين منه وعلى غيره مكان مخصوص من الارض وعلى ثمره ثلاث بعينه باطل العقد بلا
خلاف بين من اجاز الزراعة والمساقاة ولا يرد ذلك الا ما عساه ينفق في الارض التخل بلا فسخ وقد لا يعطى لاعلة ما عساه ينفق
العامل بغيره واذ انتم المزارع والمطبخ على هذا الشرط بطل المسمى له واسحق اجرة المالك ففسخ العامل على حسب ما يقع العقد عليه ان
كان مطلقاً جاز لان يولي العمل لغيره ويزرع ماشاء وان بشرطه عليه ان يولي العمل بنفسه ان يزرع شئاً بعينه لم يجز له ان يفسخ ذلك بدليل
اجماع الطائفة وقوله الموثق عند شرطهم ولو زرع ببعض الخارج من الارض البذر من ما لهما والعمل المحظ من المزارع جاز
كذا لو شرط على العامل حال العقد ما يجب على رب المال وبعضه هو ما ينفق حفظ الاصل كبناء الحظا وانشاء الانهار والذات شرطاً

من الغنية

التي ترفع الماء أو مشطاً على الماء ما يجلب على العامل وبعضه كالتيار والتلغيط قطع ما يصلح الخيل من جريد خشيش أصلح السوط في
 يده الماء أو إدارة اليد لا يحفظ التمر حينئذ وفعله إلى المصنع صحيح ذلك لما لا الأصل في الخيل ولو ساقاه بعد غلته في المزرعة صح وكان
 قد بقي من الغلة شيء وان قل لا لأصله لأن الأصل عامر بخوار المساقاة من غير ضل ما الزكوة فإنها تجب على مالك البذر والخيل
 كان ذلك لما لا الأرض الزكوة عليه لأن المستأمن ملكه ومن حيث كان من الماء أصله ما يأخذ المزارع والمخيط كالأجرة عن عمله لا خلا
 أن الأجرة لا يجزئ الزكوة وكذا أن كان البذر للمزارع لأن ما يأخذ مالك الأرض كالأجرة عن أرضه فإن كان البذر منها فالزكوة على
 كل واحد منهما إذا بلغ مقدار سهمه لثقتا وعقد المزارعة والمساقاة فسيب عقد الأجرة من حيث كان لا رسا وانفرد في تعيين المدة في شبه
 التراض من حيث كان سهم العامل شاعراً بالمستأمن والمزارعة والمساقاة إذا كانت على أرض خراجية فخر اجتمع على المال لا أن يشرط على
 العامل وهو على المستقبل لأن يشرط على المالك إذا اختلف صاحب الشجر والعامل فقال صاحبه شئت لك ثلثت وقال للعامل
 لا بل نصف فثقتا للبينة فالقول قول صاحب الشجر مع يمينه لأن جميع الثمرة لصاحب الشجر لا يملكها المزارع وإنما يثبت للعامل من ذلك
 بالشرط فإذا ادعى شرطها كان عليه لبينة فإذا عدهما كان القول قول صاحب الشجر مع يمينه وإن كان مع كل واحد منهما بينة فثبت
 بينة العامل لأنه المدعى لقوله البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه صاحب الشجر مدعى عليه فثقتا للبينة فقصصك في أجناب الموات قد
 فيما مضى أن الموات من الأرض للأمام القائم مقام النبي خاصة وأنه من جملة الأقال يجوز له التصرف في أنواع التصرف ولا يجوز لأحد
 يتصرف فيه إلا بأذنه ويدل على ذلك إجماع الطائفة ويصح على الخلاف بما رده من قوله لا يملك لأحد كالأقال ما ثبت به نفساً ما من أجله وأما
 بآذن مالكها أو سبق إلى التخصيص عليها كان حق بالتصرف فيها من غير موافقة ولا أن لا يقوم بغاوتها ولا يقبل عليها ما
 يقبل غيره بالإجماع والمناوأة يصح على الخلاف بما رده من قوله من أجله نصاً من قوله من أحاط حاطاً على أرض منى في ذلك
 بذلك ما ذكرناه من كونه لاحقاً بالشر لا يملك قبة الأرض والآذن في أحيائها ولا يجوز لأحد أن يغيرها جاءه النبي من الكلاء لأن
 فله حجة في الشرع بجبل لا تنأى به كقولهم على أن ذلك لمصلحة المسلمين وما قطع على أنه مفعول لمصلحةهم لم يجز تنقضه للأمام أيضاً
 أن يجز من الكلاء لنفسه لمصلحة الجماعة ونعم الأصل في الجزية والقبول ما يكون في الفاضل عنه كفاية لوائيه المسلمين ليس لأحد كلاء
 عليه ولا مقصوداً فله لا نعندنا يجز في حق الأئمة ما يجز في حق رسول ولا نأذن بينا أن الموات ملك رصانه حمايتها بلا خلاف وقد
 الخلاف أن النبي قال لا حي إلا لله ولا سوله ولا ثمة المسلمين ولا يجوز للأمام أن يقطع شيئاً من الشوارع والطرق وأنها الجوامع لأن هذه
 المواضع لا يملكها واحد بعينه الناس فيها مشركون فلا يجوز له والمحال منه إقطاعها ومن أجاز ذلك فعليه لدليل الماء المباح ملك
 بالجماعة سواء كان في ماء أو ساقاة أو ملكه في خزانة أو غلبت بالزيادة فدخلها إلى أرضه وهو لاحق بماء البئر لأنه ملك للبئر بالجماعة
 وإذا كانت في البادية فعليه بذلك لفاضل عن حاجته لنفسه بأشبهه لئلا يمكن من دعي ما جاز بالبئر من الكلاء المشترك وليس عليه
 لزوم لا بد له الاستيلاء وذلك الخالفون أنه قال من منع فضل ما لم يمنع به الكلاء منعاً فله فضل بحسبه يوم القيمة وليس له
 البئر من حيثها ما يحتاج إليه في الاستيلاء من الزرع مطر الخيل وركبها بينا أن حدها بين بئر المعطن وأربعون ذراعاً ما بين بئر
 الناضح إلى بئر الناضح ستون ذراعاً ما بين بئر العين إلى بئر العين في الأرض الصلبة حصرته ذراعاً وفي الرخوة الف ذراعاً وعلى
 هذا لو ادعى بئر حضرته إلى جانب بئر ليس فيها ماء لم يكن له ذلك بلا خلاف لا يجوز له الحفر إلا أن يكون بينهما الحد الذي ذكرناه فامان
 حفر بئر في زاده أو أرضه لم يملكه فانه لا يجوز له منع جاره من حفر بئر آخر في ملكه ولو كانت بئر الواقعة بغيره بلا خلاف بينه والفرع بين
 الأمرين أن الموات يملك للبئر فيه بالإحياء سبق إلى حفر البئر حتى يحفر غيره وليس كذلك الحفر في المالك لأن ملك كل واحد منهما مشفق
 ثابت فجاز له أن يفعل فيه ما شاء ومن ضرب إلى الواو أحق بالماء المجمع فيه من السيل من بعد عنه فصحى سول الله أن لا ضرب إلى الواو
 يتجمل بالماء للتحلل إلى أن يبلغ في أرضه إلى أول الساق والزرع إلى أن يبلغ إلى الشراك ثم يرسله إلى من يليه ثم هكذا يصنع إلى يليه مع جناً
 ولو كان ذرع الأسفل يملك إلى أن يصل إليه الماء لم يجز على من وقف أن يرسله إليه حتى يكتفي بأخذ منه الحد الذي ذكرناه فصحى
 الوقت بقدر صحة الوقت بشرطه أن يكون الوقت محتاجاً لما لا التبرع فالوقت هو مجموع عليه لفضل لم يصح منها أن يكون ثلثاً
 بغيره فاصلاً للبئر في حق الله ثم والعبرج من الفاضل وقتاً حلت مسبلتاً فاقوله تصدقاً فانه يحتمل الوقت في غيره وكذلك حرمته أبداً
 مع أنه لم يرد بهما عرف شرع فلا يحل على الوقت لا بدليل من احتياها بناس اختار القول بأنه لا يصح في الوقت لا قوله وقتاً ولو قال تصدق
 وتوكل الوقت صح فيما بينه وبين الله ثم لكن لا يصح في الحكم ما ذكرناه من الاحتمال منها أن يكون الموقوف معلوماً مقادراً على ثلثه مع الاستيلاء
 به مع بناء عينه في يد الموقوف عليه سواء في ذلك الموقوف وغيره بالمشايخ الموقوف بدليل إجماع الطائفة ويصح على الخلاف في وقت الموقوف بغير

في حياض الموات

له ومن ملك

للبئر المعطن

في حياض الموات

في الوقف الهبة

ام معتقل فانها ثالث بارسوا الله ان بامعقل جعلنا في سبيل الله وانا اريد بالحق فاركبه فقال اركبه فان الحق والحق من سبيل الله وفي الوقف الهبة
 بقوله لعنه من سبيل الله اصل سبيل الله والتمها كانت مشاعا لان النبي ما سبيلها ولا يجوز وقف له رهم والد نادى بالحق
 من يخذل من الموقوف عليه لا ينفذ ما يبيع بقاء عنها في بدو منها ان يكون الموقوف عليه عيالا او اصف فلو وقف على نفسه لا يصح وفي ذلك خلاف
 فاما اذا وقف شيئا على المسلمين عامة فانه يجوز له الانتفاع به بل خلاف لا ينعزل الا بالاضافه فيكون هو عياله فانه سواء وان يكون معرف فانه
 نفقته بل الله تعالى بالوقف عليه هو من يملك الانتفاع بالوقف فلا يبيع ان يبيع على شيء من ماله بل الاضلال ولا على الخلق اهل الاسلام ولو كان
 الحق الان يكون راجع له ولا على اولاده ولا على ولد له ولا على الخلق بل انفسا ولا على عبد بل خلاف ولو وقف على اولاده وفيهم هو صحيح ودخل في الوقف وهو
 له على وجه البيع لان الاعطاء بالوقف في ابتداء من من اهل الملك يصح الوقف على المساجد والفقراء وغيرهم لان المقصود بذلك مصالح المسلمين وفيهم
 يملكون الانتفاع وفيها ان يكون الوقف مؤبدا غير منقطع فلو قال وقف كذا سنة ابيع فاما فضل الموقوف عليه ومن فهو مقادير ذلك فشرط في الزوم وفيه
 على جهة اعتباراه من الشرط ما بعد اجماع الطائفة لا خلاف في صحة الوقف لزوم ادا انكامل هذه الشرط وليس على جهة ولو زاد انكامل دليل اذا
 تكامل هذه الشرط طال ملك الوقف لم يجر له الرجوع في الوقف ولا يغيره من وجهه لاسبيل الاعطى وجهه كونه دليل الاجماع المشايخ لا خلاف في
 انقطاع التصرف فيه ويضيق من هذه هو فائدة الملك ويعلق الخلق بالبيع من يبيع له لا يبيع على انفساء الملك لان الرافق منوع عن بيع الموهوب وان كان مال كله
 والسبب منوع من بيع ام الولد في حال عذما وعندهم في كل حال وهو مال الخلق على انه يجوز عند ناسج الوقف الموقوف عليه باصنافا لا يوجب نفعا ويخلف
 خرابه او كانت جارية باه حاشية بدو ودعاهم الضرورة اليه يبيع بدليل اجماع الطائفة ولا خلاف في صحة الوقف الموقوف عليه فاما قبوله منقطع الاخر
 الله ذكرناه جاز وبيع في الوقف ما يشترطه الواقف من شرطه الا على الاولي او اشركها او يفضل في المنافع او صاواه بها الى غير ذلك بل خلاف واذا
 على اولاده واولاده دخل فيهم اولاد البنات بدليل اجماع المشايخ لان اسم الولد يقع عليهم لغز وشرا ولقد اجمع المسلمون على ان عيشة من ولد له
 وهو ولد بنده وقد قال في المحقق الحسين ابناءى هذا ان امانا فاما او قلنا واذا وقف على نسلا او عصبه ودرينه وهو بنسبه ليعين الام وان وقف
 على غيره فمدرينه بدليل اجماع المشايخ قد نص على ذلك نعلب بالاعراب من اهل اللغة واذا وقف على غيره او على قومه ولم يعينهم يصنع على عرف قومه
 في ذلك الاطلاق وذكرنا ان اوقف على عيشة كان ذلك على الخاص من قومه الذين هم اقرى الناس لغيره اوقف على قومه كان ذلك على جميع اهل العيشة
 المذكورة والانات واذا وقف على عيشة لم يمتهم كان ذلك على من يولد اده من جميع البنات الى اربعين ذراعا بدليل اجماع الطائفة وفيه بطل اسم المصلحة
 التي الوقف عليها وانفرد من ربا بها جعل ذلك في وجوب البرر وكذا نرجع الزور في الوقف والاول حوط فصل في الهبة بغير صحة الهبة الى الايجاب والقبول
 ومضى بان احدهما لا يجوز له الرجوع فيه على حال والثاني يجوز فالاول ان تكون الهبة من ماله او قد نفق عنها او يكون له في حرم ويقتضيها هو او وليه
 سواء ضد بها وجه الله نعم الا اولا لم يقبض قد ضد بها وجه الله نعم ويكون الرجوع فيه في بيعه لغيره بل الله نعم لصلته والقبول الثاني فاعدا ما ذكرناه و
 قول الخلق لا يجوز الرجوع في الهبة بيننا في القول بانها مملكت بالقبض بطل بالبيع في ماله الهبة فانه يجوز الرجوع فيه ان ملك بالعتق فيما اعتد به واعتد
 ذلك قولوا بعتله وتعلق بها بقر ومن قوله الرجوع في هبته كان في قبضه لا يبيع لانه خبرا حدثهم هو متخاص باختياره ورواه من طريق في جوار الرجوع
 على ان الاقف لازم ان كانتا للجبس خل الكلب في ريد باللفظ وان كانتا للعتق فاما الهبة خاصة لانه بعد الرجوع في الفى وعلى الوجهين لا يجوز ان يكون
 المستعاق بالخبر الجهر لان الكلب لا يجره عليه بل يكون المراد الاستنفار والاشتمال وفد روى من طريق اخر الرجوع في هبته كالكلب يجره فيه وذلك يبيعنا
 قلناه على انه لو دل على الخبر لم يخصصا بالوضع الذي يذهب اليه بالهبة في مرضه لصلته بالحق محبوس من اصل المال لا التملك بدليل اجماع المشايخ
 الهبة ولا يجرى الهبة بجرى الهبة لان حكم الهبة بغيره جال الخلق وعلى لورته لا يعلو بالماله في تلك الحال وحكم الوضبة موقوف الى بعد الوفاة وفيه
 يعلو بالماله في ذلك الوقت فكانت محبوسا لثلاث وهبة المتاع جازم بدليل اجماع المشايخ لان الاصل الجواز والمنع يقتضي دليل لا يبيح على
 المخالف بالاخذ الوارده في جواز الهبة لانه لا فضل فيها بين المتاع وغيره ولو قبض الهبة من غير ان الواله لا يبيع ولو زاد لانه لا خلاف في صحة
 ذلك مع الاذن وليس على محبوس من وقف دليل اذا وهب لم يسخف في الهبة كان ذلك ابراء بلفظ الهبة ويعبر به من هبة الحق لان في ابراء منه منة
 ولا يجرى قبول المنه ومن منع غيره فانه لا يقبضه او شاة لا ينفذ بليها ماله معلوم لانه الوفاء بذلك اقصى حرامه نعم ولو كان ذلك لغز من بيع القرض
 الى الله نعم برة ويقتضي هلاك الخبز ونقصانها بالعتق وكذا لا يجوز الرجوع في الهبة والقبول الهبة اذا كانت لله تعالى ومنه ما يحسنه وضد بها وجه الله نعم والتم
 والرئيس سواء وانما يفتلنان في الشبهة فالرئيس ان يقول انك هذه الامانة جوفك والتم والتم ان يكون لغيرك كذا ماله او ماله عياله اذا علم ان
 ذلك هو نرجع الى رسته فاما فان ثالثا ان كان له فلو رسته ليكن ان يكون المالك ان قلعه بولساكن رجع اليه فاما فان ثالثا ان كان له فله المالك
 ان يكون وعلى المالك ان يكون ذلك ماله ان كان لا يخرج شيئا ولا يجوز ان يكون ذلك من جعل له من عائلته واماله الا باذن المالك ومن شرط صحة ذلك ان يكون له المالك
 ماله فانه من رسته الهبة او قبول الهبة اذ اعطى من جواز البيع من ضد بها وجه الله نعم وليفك لم يجره الرجوع فيها ولا البقوض عنها ولو اقصى بها الذكر والموت

في الهبة

في نكاح الوتر ونكاحهما

والاخت من الاب والابن اخت من اب ام والزوج سهم اثنين سهم الزوج مع وجود الولد والولد وان تزولوا وسهم الزوج مع عدمهم والاخت من سهم الزوج
 فقط مع وجود الولد والولد وان تزولوا والثلثان سهم ثلثه سهم البنين مضافا والاخت من ثمانية ارباع الام والاخت من مضافا والاخت من
 اذ لم يكن اخوان من اب ام والثلث سهم اثنين سهم الام مع عدم الولد ويجوز من يجيها من الاخوة وسهمها الاثني مضافا من كل اربعة الام والسهم
 سهم خمسة سهم كل واحد من الابوين مع وجود الولد والولد وان تزولوا وسهم الام مع عدم الولد وجود من يجيها من الاخوة وسهمها الواحد من
 الاخوة والاخت من ثلث الام **فصل** في ما تتركب الوارث فاعلم ان الواجب تقديم الابوين والولد فلا يجوز ان يرث مع جميعهم ولا مع واحد منهم
 من عدمهم الا الزوج والزوج فانه يرث مع جميع الوارث وحكم ولد الولد وان تزولوا حكم ابائهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الابوين وحكمها
 عز على السهام ان ادناها وجب عندها من الارث حصة الام لا من الثلث والام لا يرث من الارث الا ان كان له ولد او ابنة او ابنة من ابنة او ابنة من ابنة
 الابوان والولد فالواجب تقديم الاخوة والاخوان والحديث في الاجابة فلا يرث مع جميعهم ولا واحد منهم من عدمهم الا الزوج والزوج وحكم اولاد
 الاخوة والاخوان وان تزولوا حكم ابائهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الاجلاد وجب سواهم اعطيت الارث منهم فالأخوة ان لم يكن احدهما
 وجب تقديم الام والاخت والاخوان والحديث في الاجابة فلا يرث من الارث الا من استحقها وحكم اولادهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الابوين وحكمها
 فلهذا الام مساندة الاخوة والام والاخت والاخوان والحديث في الاجابة فلا يرث من الارث الا من استحقها وحكم اولادهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الابوين وحكمها
 بالعتى والولادة يفتن الحجة دون الامام ويوقع ولد العتق المذكور منهم دون الاناث مضاف فان لم يكن له ولد فام عصبة مضافه **فصل** في تفصيل الحكم
 الوارث مع الانفرد والاخت مع ابنتها ان اول المستحقين ابوان والولد فالابوان اذا انفردا من الولد كان لهما الثلث والابن والابن والابن
 كله لاحدهما اذا انفردا فان كان معهما زوج او زوجة فللأم الثلث من أصل الركة والباقي في سهم الزوج او الزوجة للاب بدل على ذلك بعد اجماع الفقهاء قوله
 فان لم يكن له ولد ورثة ابواه فله الثلث وهذا نص في موضع الخلاف لانه لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها لانه لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها
 مع عدم الولد اذ ذلك وايضا فان رثتهم جميعهم للام والام مساندة الاخوة والام مساندة الاخوة والام مساندة الاخوة والام مساندة الاخوة
 دخل عليها من زوج او زوجة وجب بكونها نصف الاصل على ذلك ما يفي به وهو لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها لانه لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها
 هذا الموضع لجواز ذلك في الزوج والزوجة وقوله على خلاف ذلك جعل الخلف الابن على ان الميراث للام الثلث مع الاب والابن وارث غيرهما من الثلث فغيره
 وقوله لهما واما ابوان يفرق واحد هو الولد وكذا في رجل واحد اشبهت الابن والبنت فلم يجز ان يفتل الاثني على الذكر وليس يجوز ان يفتل بالاحكام
 الشرعية موضع ذلك من التفصيل مع الثلث كما منع في الاب والبنت منه وقوله على خلاف ذلك جعل الخلف الابن على ان الميراث للام الثلث مع الاب والابن وارث غيرهما من الثلث فغيره
 الباقي اخذ بعد المسحوق بينهما على ما كان في الأصل كالشريكين في مال واحد فاشبهت ولا يرث ثلثه استحق عليها بقصد ليس بشيء الا ان يكون في المسحوق
 واحد منهما سهمها مع ما اذا استحق من المال شيء كان ما يفي به بينهما على قدر سهمها من السهم العينة وليس كذلك فالحق فيه لا نأخذ ببنا ان الاب لا يأخذ الثلثين بانه
 ولاهما سهم الثلث لا يبدل ان يفتل بينهما لافاضل بعد ما في المال فانفق انما للثلاثان ولهذا يجب عن قولهم اذا دخل القصد على الاب والبنت مع الميراث
 الزوجة فكذلك يجب الابوين لان الله تعالى قد صرح في الاب والبنت بان للذكر مثل حظ الانثيين فوجب ان يكون القصد بينهما على ذلك في كل حال ولم يصح ان يلا
 في حال الانفرد من الولد للثلاثين وانما اخذها انما فان في الامر ان كان مع الابوين اخوان او اربع اخوات او اخ واحد وان كان لاب ولا بام احرازه
 فالام محجوبة عن الثلث في المسحوق بغيره لاجل المسحوق الباقية فلا خلاف في حق المحجوبة ذكرناه وليس له كل المحجوبة من عدمهم وقوله نعم وان كان له اخوة فلا
 المسحوق ان تناول ظاهر الاخوة فالام فانما يفتل عن القصد للاب والابوين مع الولد لانه يشبهها بالسوية ولا يحاكي السهم احدًا كان الولد واكثر
 ذكرها وانما ولد صليح او غيره الا ان كان في جميع الباقي بعد سهم الابوين وان كان ذكر او انثى فذلك ومثل حظ الانثيين وهذا كله خلاف وان كان
 انثى فلها النصف الباقي ورثتها وعلى الابوين بدل لاجل اجماع الفقهاء ايضا وقوله نعم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فكذلك الله واذا كانت البنت والابوان
 اولى بالاب والابن برحمته من غيرهم ومن مام المسلمين وبني المال كانوا الحق بميراثه ويخرج على الخلف ما روي من قوله الميراث ميراث ثلثه عندها
 وسقطها وولدها وهي لا تخير وجهها الا بالود ومما روي عن عبد الله قال للبنت ان في ما لا يكثر وليس يرثي الابنة فان وصي بها كله قال لا قال فبالنصف
 قال لا قال فبالثلث قال الثلث الثلث كبره فامرهم ليس يرثي الابنة ولم يكره عليه روي هذا الخبر لفظ اخر هو ان قال وصي بثلثي ما في الثلث للبنت قال لا
 قال ان وصي بثلثي ما في النصف للبنت قال لا قال ان وصي بثلثي ما في النصف للبنت قال لا قال فبالثلث قال الثلث الثلث كبره
 هذا على ان البنت قد رثت الثلثين وقوله الخلف الله نعم جعل للبنت لولائها النصف فكيف شراد عليها لا يحجب عنها لولائها فاحد النصف بالثمنه وما زاد عليه
 ليجب وهو الود لزم ولا يمنع ان يضاف سبيل اخر كالزوج اذا كان ابنهم ولا وارث معه فانه يرث النصف بالزوجية والنصف الاخر عن الباقي لولائها عند
 الخلف بالعصبة فضل ان كان مع الابوين ابنتان فما زاد لهما الثلثان ولا ابوين لثمنه ولا احد الابوين معها الثلث والباقي في عليم بحسب سهمهم فان كان
 هناك اخوة يجيها الام لم يرث عليها شيء ورد ذلك على الاب والبنت فحق ان كان مع الابوين والولد زوج او زوجة كان للولد ما يفي به بعد سهم الابوين والزوج

نص في نكاح الوتر ونكاحهما
 اخت من اب ام والزوج سهم اثنين سهم الزوج مع وجود الولد والولد وان تزولوا وسهم الزوج مع عدمهم والاخت من سهم الزوج
 فقط مع وجود الولد والولد وان تزولوا والثلثان سهم ثلثه سهم البنين مضافا والاخت من ثمانية ارباع الام والاخت من مضافا والاخت من
 اذ لم يكن اخوان من اب ام والثلث سهم اثنين سهم الام مع عدم الولد ويجوز من يجيها من الاخوة وسهمها الاثني مضافا من كل اربعة الام والسهم
 سهم خمسة سهم كل واحد من الابوين مع وجود الولد والولد وان تزولوا وسهم الام مع عدم الولد وجود من يجيها من الاخوة وسهمها الواحد من
 الاخوة والاخت من ثلث الام **فصل** في ما تتركب الوارث فاعلم ان الواجب تقديم الابوين والولد فلا يجوز ان يرث مع جميعهم ولا مع واحد منهم
 من عدمهم الا الزوج والزوج فانه يرث مع جميع الوارث وحكم ولد الولد وان تزولوا حكم ابائهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الابوين وحكمها
 عز على السهام ان ادناها وجب عندها من الارث حصة الام لا من الثلث والام لا يرث من الارث الا ان كان له ولد او ابنة او ابنة من ابنة او ابنة من ابنة
 الابوان والولد فالواجب تقديم الاخوة والاخوان والحديث في الاجابة فلا يرث مع جميعهم ولا واحد منهم من عدمهم الا الزوج والزوج وحكم اولاد
 الاخوة والاخوان وان تزولوا حكم ابائهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الاجلاد وجب سواهم اعطيت الارث منهم فالأخوة ان لم يكن احدهما
 وجب تقديم الام والاخت والاخوان والحديث في الاجابة فلا يرث من الارث الا من استحقها وحكم اولادهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الابوين وحكمها
 فلهذا الام مساندة الاخوة والام والاخت والاخوان والحديث في الاجابة فلا يرث من الارث الا من استحقها وحكم اولادهم وانما ماتهم في الاستحقاق ومساكنة الابوين وحكمها
 بالعتى والولادة يفتن الحجة دون الامام ويوقع ولد العتق المذكور منهم دون الاناث مضاف فان لم يكن له ولد فام عصبة مضافه **فصل** في تفصيل الحكم
 الوارث مع الانفرد والاخت مع ابنتها ان اول المستحقين ابوان والولد فالابوان اذا انفردا من الولد كان لهما الثلث والابن والابن والابن
 كله لاحدهما اذا انفردا فان كان معهما زوج او زوجة فللأم الثلث من أصل الركة والباقي في سهم الزوج او الزوجة للاب بدل على ذلك بعد اجماع الفقهاء قوله
 فان لم يكن له ولد ورثة ابواه فله الثلث وهذا نص في موضع الخلاف لانه لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها لانه لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها
 مع عدم الولد اذ ذلك وايضا فان رثتهم جميعهم للام والام مساندة الاخوة والام مساندة الاخوة والام مساندة الاخوة والام مساندة الاخوة
 دخل عليها من زوج او زوجة وجب بكونها نصف الاصل على ذلك ما يفي به وهو لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها لانه لا يرث من ابنتها من ابنتها من اصلها
 هذا الموضع لجواز ذلك في الزوج والزوجة وقوله على خلاف ذلك جعل الخلف الابن على ان الميراث للام الثلث مع الاب والابن وارث غيرهما من الثلث فغيره
 وقوله لهما واما ابوان يفرق واحد هو الولد وكذا في رجل واحد اشبهت الابن والبنت فلم يجز ان يفتل الاثني على الذكر وليس يجوز ان يفتل بالاحكام
 الشرعية موضع ذلك من التفصيل مع الثلث كما منع في الاب والبنت منه وقوله على خلاف ذلك جعل الخلف الابن على ان الميراث للام الثلث مع الاب والابن وارث غيرهما من الثلث فغيره
 الباقي اخذ بعد المسحوق بينهما على ما كان في الأصل كالشريكين في مال واحد فاشبهت ولا يرث ثلثه استحق عليها بقصد ليس بشيء الا ان يكون في المسحوق
 واحد منهما سهمها مع ما اذا استحق من المال شيء كان ما يفي به بينهما على قدر سهمها من السهم العينة وليس كذلك فالحق فيه لا نأخذ ببنا ان الاب لا يأخذ الثلثين بانه
 ولاهما سهم الثلث لا يبدل ان يفتل بينهما لافاضل بعد ما في المال فانفق انما للثلاثان ولهذا يجب عن قولهم اذا دخل القصد على الاب والبنت مع الميراث
 الزوجة فكذلك يجب الابوين لان الله تعالى قد صرح في الاب والبنت بان للذكر مثل حظ الانثيين فوجب ان يكون القصد بينهما على ذلك في كل حال ولم يصح ان يلا
 في حال الانفرد من الولد للثلاثين وانما اخذها انما فان في الامر ان كان مع الابوين اخوان او اربع اخوات او اخ واحد وان كان لاب ولا بام احرازه
 فالام محجوبة عن الثلث في المسحوق بغيره لاجل المسحوق الباقية فلا خلاف في حق المحجوبة ذكرناه وليس له كل المحجوبة من عدمهم وقوله نعم وان كان له اخوة فلا
 المسحوق ان تناول ظاهر الاخوة فالام فانما يفتل عن القصد للاب والابوين مع الولد لانه يشبهها بالسوية ولا يحاكي السهم احدًا كان الولد واكثر
 ذكرها وانما ولد صليح او غيره الا ان كان في جميع الباقي بعد سهم الابوين وان كان ذكر او انثى فذلك ومثل حظ الانثيين وهذا كله خلاف وان كان
 انثى فلها النصف الباقي ورثتها وعلى الابوين بدل لاجل اجماع الفقهاء ايضا وقوله نعم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فكذلك الله واذا كانت البنت والابوان
 اولى بالاب والابن برحمته من غيرهم ومن مام المسلمين وبني المال كانوا الحق بميراثه ويخرج على الخلف ما روي من قوله الميراث ميراث ثلثه عندها
 وسقطها وولدها وهي لا تخير وجهها الا بالود ومما روي عن عبد الله قال للبنت ان في ما لا يكثر وليس يرثي الابنة فان وصي بها كله قال لا قال فبالنصف
 قال لا قال فبالثلث قال الثلث الثلث كبره فامرهم ليس يرثي الابنة ولم يكره عليه روي هذا الخبر لفظ اخر هو ان قال وصي بثلثي ما في الثلث للبنت قال لا
 قال ان وصي بثلثي ما في النصف للبنت قال لا قال ان وصي بثلثي ما في النصف للبنت قال لا قال فبالثلث قال الثلث الثلث كبره
 هذا على ان البنت قد رثت الثلثين وقوله الخلف الله نعم جعل للبنت لولائها النصف فكيف شراد عليها لا يحجب عنها لولائها فاحد النصف بالثمنه وما زاد عليه
 ليجب وهو الود لزم ولا يمنع ان يضاف سبيل اخر كالزوج اذا كان ابنهم ولا وارث معه فانه يرث النصف بالزوجية والنصف الاخر عن الباقي لولائها عند
 الخلف بالعصبة فضل ان كان مع الابوين ابنتان فما زاد لهما الثلثان ولا ابوين لثمنه ولا احد الابوين معها الثلث والباقي في عليم بحسب سهمهم فان كان
 هناك اخوة يجيها الام لم يرث عليها شيء ورد ذلك على الاب والبنت فحق ان كان مع الابوين والولد زوج او زوجة كان للولد ما يفي به بعد سهم الابوين والزوج

كتاب الغيبة

من غير مرد او مكانا غير بشر طاعه لولا وقد قال من ضمن خبر تركان مبره له فان مات لم ينقل الى رشته فان عكس جيع هؤلاء الوارث فالمرثه لانهم
فان ماتوا لنقل الى من يقوم مقامهم في الامانة ومن من يرتكبه وسهم الزوج والورثه ثابت جيع من كراهه على ما مضى بانه ترك ذلك بدل الاجماع
المشابه فصل وقد بينا فيما مضى ان الكافر لا يرث المسلم فاما المسلم فانه يرث الكافر عندنا وان بعد من يدعي على ذلك الاجماع الما مضى ذكره وظاهرنا ان الله
لانما يما يخرج من طاعا اخرجه ليل فاطع ويخرج على الخالف بما روي من قوله الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وقوله الاسلام ينزل ولا ينزل عنه فاما ما روي من قوله لا
توارث بين اهل الملان ومن قول بعض الصحابة في ذلك فاكثره مصنف مخرج في روايتهم هو مخالف لظاهر القرآن ومخاص بما قلناه ولو سلم من ذلك كله
لكان من اختيار الاحاد الذي لا يجوز العمل به في الشرع على اننا نقول بوجوب قوله لا توارث بين اهل الملان لو سلمنا تسليم الحديث لان التوارث تفاعل وذلك لا
يكون الا بان يرث كل واحد منهما الآخر ونحن الان نقول بان الكافر يرث المسلم فلا توارث بينهما والحال هذه وقول بعض المخالفين ان التوارث انما هو للنفقة
والمواليات ولذلك يرث المذكور من العصبه والافانث ولا يرث الفاعل ولا العبد لثبوت النفقة مما لا يجوز على مثله لانه غير مسلم ان التوارث لما ذكره وقد
ورث النساء والاطفال مع نفقة ذلك فهم ثم من النفقة مبتدئ من المسلم للكافر من الحق والواجب كما انما من قبله المسلم هذا الشرط واذا كان للكافر اولاد وصغار
وفرناسم انفق عليهم من الميراث حتى يبلغوا فان اسلموا فالمرث لهم وان لم يسلموا كان لفرز الاسلام واذا اسلم الكافر وعق المملوك بعد التسليم يرث شيئا وان
لم يكن للثبات لا وارث لمولاه اذ يبع من الميراث وهو حق وورث الباقي ويحرم المالك على بيع هذا اذا كانت الميراثه تبلغ قيمته فاما اذا انقصت عن ذلك فلا يجب
شرائه ومن اصحابنا من قال اذا كانت الميراثه اقل من ثمن المملوك استسعى في الباقي والاول ظاهر امام الولد اذا مات شيئا ولد لها جعلت نصيبه غنفت عليه
فان لم يخلع عنها حق نصيب لولده استسعى في الباقي لغيره من الورثه فان كان ثمنها ادبها على سيد قوت على له ها ويرث حتى يبلغ الولد فاذ بلغ اجبر على
نفقة ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت لغيره بغير نفقة ولا يرث الفاعل عمدا مسؤولا على جوارحهم على ابناءه بلا خلاف ويرث خطأ فاعدا الدية المصححة عليه ليل
اجماع من ساقطه على ذلك ظاهرنا ان الوارثه فاعل العدا انما اخبرناه من الظاهر ليل فاطع وليس كذلك فاعل الخطاء وقول المخالف لو كان فاعل الخطاء وارثا
وجب عليه الميراث لانه لا ينفق في بيتي حتى يسلم الله ويبرأ الميراث فاعداها ولا يرث من الدية احد وكذا الامام ولا من يفرق بها ويرثها من عداها
من يكون له نفقة والاستبا وبشره وللملا عن الميراث من يفرق بها ويرثها من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا من يفرق بها على مال ولا يرث الميراث الا ان يفرق
بعد اللعان بدل الاجماع المشابه الا ان يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها
بهذه الغرض من ان يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها ولا يرث من يفرق بها
على ما جاء به الاثر ومن اصحابنا من قال حكم وللملا عنه سواء وهو مذهب خالفنا من لغيره من الميراثه مع ان نصيبه لولده والاستنفذ ونصيبه لغيره من نصيب
ذكر من فان ولد منها فلا يرثه وان ولد غيرها ورث ويعلم جوده بالاسمه لا بالكنية اليه لا تكون الامتنع وان ولد له ما للرجل وما للنساء اعني حاله
فمن اى الفرع جرح وورثه فان خرج منها اعني البسوة في ايتها اسبق ورث عليه فان شادى خروجه منها في ايتها انقطع اخبرنا ورث عليه فان شادى انقطاعا عنها
ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث النساء وقد روي ان بعد اضلاله فان فقير احد الجانيين ورث ميراث الرجل وان شادى ورث ميراث النساء
لم يكن للمولود دفع اصل الشجر بالفرقة فخرج ورث عليه اذا عطف على الصغير عطف الكفاح ابواها توارثا وان كان الغافل عطفها فلا توارث بينهما
ببلغا ومضيا العدة ان بلغ احداهما فمضاهما فان نظر في بيع الاخر فان بلغ وامضاه حلفه ثم برض ميراثه فان حلفه ورث والا فلا ميراث له وبهنا ورث
الزوج بعد الطلاق الرجعي سواء كان في الصحة او المرض فاما الميراث في العدة وان كان في حال من الزوج ورث المرأة وان كان بائنا اذ امان من صير
ذلك ما لم يترج او يهرط لافها سنة واذ اخرج المهر فان قبل الدخول بطل العدة لم يرث المرأة واذ اخرج الزوج بالمرث فلا نصف للميتة والنصف
الاخر بالرد بدل ليل لاجماع الطائفة ولا يلزم ان يرث الزوج لان الشرع لا يوجب له الا بوجدها بالقبول اذ انما هو من بلاد الشرع ينسب جبال الوارثه بنهنا
قولهم بلا بينة وورثوا عليه بوقف نصيب لا يبرهنه بل لا يبرهنه ان يعلم مكانه ومفقو وحكم ان يطلبت الارض اربع سنين فان لم
يعلم خبر في هذه المدة مسلم لما بين ورثته واذ مات ثلثان اولاد عليها في وقت احد هذه او عرف ولم يعلم احد ما مات قبل صاحبه ورثا حدهما من الاخرين
ميراثه لانما يرث من صاحبه امما فلم في الوارثه جاور وكان الاولى تقديم الاصفى الاستحقاق وناجرا الاقوى ثم ينقل ميراث كل واحد منهما من حصتها الى وارثه
فان كان احد هاتين شيئا والاخر لا يرث بطل هذا الحكم وانقل كل واحد منهما الى وارثه من غير اسلطه من اصحابنا من قال يورث الحيوان من اهل الملل
المختلفة في كثره النكاح البنا على ما روي من شرع الاسلام في الانساب الاستحقاق والحق والسماء ونهنا من قال يورثون على ما روي في مقدمهم والدليل على ذلك
فانهم يمان للمناف من الطائفة من اجاءا على ميراثه فصل في كيفية النفقة على الوارثه يحتاج الى اصفى للمها في منة الارضين والرباع والوجوه ذلك ان
نصيب سببا المنكر عليهم في اصل الفريضة فما بلغت الميراثه من السببا صحاحا مثل ان يجمع مع النصف ثلثا وسبب فيكون اصلها من سنة فان كان يجمع فاصلها
اربعة فان كان مع النصف ثمن فاصلها من ثمانية فان كان مع الربع ثلثا وسبب فاصلها من ثمان عشرة فان كان مع الثمن ثلثان او سبب فاصلها يكون من اربعة
على الاثر البنت فنصف سببها وثلاثة للابن وان كان ثلث سببهم في اصل الفريضة وهي سنة فيكون ثمانية عشر ويكون للابن سنة ولكل احد البنات اربعة وان كان

فَلْيَحْكُمْ إِلَيْنَا

[illegible]

كتاب الغيبة

في كتاب الغيبة

مهرتها بما استحل من فرجها لانها اذا لامه لم يكن يثنى بوجوه على غيلة لان ذلك مما جاز للعلف اليه بينهما وان لم يحكمه كما قال من باع عبدا وله مال كان
لمولاه وباعه لهم بما روه من قوله لا تكثر الا بولي بسط ما تقدم من الفرج والمناضة وما نخرج احد بانقول وبوجه لان الولي هو الله ملك العبد
المراة عند ناهضة طالها فاذا اعتقد النكاح كان ذلك نكاحا لولي له فله ولي يبيع على الذكر والافتق بغيره من غير ان يفتق اللغة كما يبيع عليها لفظه وصح باننا نخلفه على
الفصل كما قال لاصولة بخار الحيد الا لا الحيد لا يصدر وروى محتاج **فصل** في شرط صحة العقد لانه لا بد من شئ ما يدل على الجماع الظاهري وانه قولته وانكحوا
الا باني منكم فعدا من الله تعالى بالنكاح ولم يشترط الشهادة ولو كانت شرط ذلك كما هو الصحيح على الخلاف بما روه من قوله او صمكم بالنكاح فاقمتم عنوان عندكم كتحقق
انا نزل الله واستحل من فرجه من بكلمة الله ولا كلام في بيع بفرقة المرأة الا الايجاب في قبوله فيجب ان يكون له من غير اخر سواه ولا يجوز حل
الخبر على ان المراد بكلمة الله قوله نعم وانكحوا الا باني منكم وما اشبه ذلك لان المستفاد من الاذن فيما يقع به تحليل الفرج وهو ما قلناه من الايجاب في القبول ولهذا لا يشترط
بذلك عندها ونكحهم بما روه من قوله لا تكثر الا بولي وشاهد عندك بقينا الجواب عنه على ان ابا حنيفة لا يبيع على فله من يربط الشهادة باخباره الا اذا حصل
وليس شرط صحة عقد الدوام ذكر المرء الا خلاف بل بشرط ان يكون على كمال العقل والاختيار وان كان طلقا فاما من طلقها فاما من طلقها فاما من طلقها فاما من طلقها
لا يقع في نكاح صحيح الا اذا كان الزوجان اذا ما كان العقد وهو قبل ما لا ينفك ويحل عليه قبل ما لا ينفك او كبر او جردان يكون يعلم شئ من القرآن ولو كان
انه واحد بدليل الجماع الظاهري وايضا قوله نعم وانكحوا النساء عصف فانهم في موضع اخر فاقمتم من الجور من والاسم بقينا والى القليل والكثير واسم قوله نعم وانكحوا
من قبل ان يمسوه وقد فرض لهم فرضه ففرضهم ولم يفرق بين القليل والكثير عند العقد اذا فرض لها حنيفة واهم وجب كمالها ويصح على الخلاف بما روه
من قوله نعم وانكحوا النساء عصف فانهم في موضع اخر فاقمتم من الجور من والاسم بقينا والى القليل والكثير واسم قوله نعم وانكحوا
او كبر او قوله للرجل للكل طيب فزوج المرء ونكحها بما ماعك من القرآن بعد ان طلب من ابنه بعد نكاحه وقال لا ينس لو خاها من حديثها الطاعة جعلنا
من القرآن صدا قال لا نسلم بطلب الفصل والشرع وانما طيب المرء لاننا لم نسمعك والباقي على البعد والوضوح لو اردنا لشرع لقال لما ماعك من القرآن ولا يصح
جعل القرآن صدا قال لا نسلم بطلب الفصل والشرع وانما طيب المرء لاننا لم نسمعك والباقي على البعد والوضوح لو اردنا لشرع لقال لما ماعك من القرآن ولا يصح
بقية على ان شرطه ينكح على ان يكون بضع كل احد منهما امرأ الاخرى لان ذلك هو النكاح الشغار الله مني البينة ولا خلاف في صحة ما يجوز جعل العلق مهران بقوله
لا مسعود تزوجك وجعلت عصفك همز ولو قال لا عصفك تزوجك وجعلت عصفك صدق ذلك ثبت العلق وكان منجزة في كل فرج واذا عين المرء حاله العقد كان
للزوجة ان يمس من شئ لم يمسها حتى يفتق جميعه فاذا قبضها فلها فقلها الى فقلها ولغيرها الامتناع ولو دخل وسوا قبضها باق في ذمتهم لم يكن لها منع نفسها من حتى
تقبض ذلك وانما لها المطالبة بغيره فقط وانما لم يسم لها من حاله العقد دخل فيها فان اعطاها قبل ان تقبضها فقبضه منهم لم يكن لها حق له لانها لو لم يمس من قبلها فكيف
وان لم يكن اعطاها شيئا من ماله قبله وتبصر في ذلك السن والنسب والجمال والتخصيص كما يختلف المرء لاجله فان شخص عن ماله تسعة وهو حنيفة وروى فرضه وفيها
دنيا لم يكن له غيرها وان زاد على ذلك وعليه كل ذلك بدليل الجماع المشار اليه اذا وقع العقد على عيبه جوارا واربعه وحده صح وكان لها من وسط القيد
الدور اذا وقع على ابن حنيفة من غير عيبه من الغصب صح العقد بطل المصلحة بالانكاح وبطلت احوالنا وبنيان صح ما اخرنا وان اكثرنا بل من في هذه الصوة
سلوط المسح وذلك لا يؤثر في صحة العقد لا فله تبنا انه لا خلاف في صحة ما قلنا من ان النكاح لا يفسد بطلان المصلحة لانه لا يفسد بطلان المصلحة لانه لا يفسد بطلان المصلحة
مبطل العقب من ضماننا ان تلف بعد خلا قالنا ان كان دخل بها ووافق عنها استقر كماله لا خلاف وان طلقها قبل ان تقبضها جاز بعد وقولهم لم يمس لها مراد انكح
مبطل النكاح لانها لم يمسها بغيره لان الزوج فعله المجرم او اذا نكحها واشتبهك وعلى المتوسط ثواب ما اشبهه على الفجر خادام وانحوه بدليل الجماع المشار
اليه راجع قوله نعم ومعه من على الموسع قد وعلى المشرقة مضافا بالمعروف حقا على الحسنيين واذا اصدتها اعلان لا ينها الفاعل العقد بالانكاح ويجعلها لوفاء
بما يقع لها وهو بالانكاح فيما شرط اليها بدليل الجماع المشار اليه ايضا فانك شرطها لغيره ككتاب السنن كان باطلا ولو شرط ان لا يشار بها لكان للولي الوفاء
بذلك لقوله المؤمنون عند شروطهم واذا شرط في النكاح او في غيره الصدق معا خبا الذي بطل النكاح والصدق لان شؤن عقد النكاح حكم شرعي يحتاج
فيما لا لا شرعية وليس الشرع ما يثبت على ذلك فهنا ولو شرط الخبا في الصدق او حله بطل النكاح وصح الشرط والصدق لقوله المؤمنون عند شروطهم
هذا شرط لا ينافي لكتاب السنن فكان صحيحا وانما السنن في عهد الامم العظيمة قبله لا خلاف لانما روه فان قالوا حنيفة والاعلان بوليها واجماع المسلمين
مستند بدليل الجماع الظاهري لان الاصل بان المرء لا يمسها ولا يمسها بايجاب شئ من ذلك فبقية ما دللنا على الاصح لان جميع بني عقيل الامم بين اكثر من اربع خراب
اراميين ولا للعبد ان يجمع بين اربع اماء او حرائر واذا اتبع منه اربع خراب لم يمس في المبيت ولا يفضل واحدة الاخرى لا خلاف في
كان عند زوجان حان بفضل احدهما بليلتين بدليل الجماع الظاهري وانه فان لاحقا به لا لاذن بزوج اثنين اخر او بن حجاز ان يجعل بينهما الاحقة فحسبه
وان كان له زوجان حرة وانه كان له لحره ليلتان ولا لمرء ليلتين بدليل الجماع المشار اليه في حقه على الخلاف بما روه من قوله نعم وانكحوا النساء عصف وانكحوا
لهله وهذا فقر روى في ذلك على ولا خلاف في التحريم وان كان عند زوجة او اكثر فزوج باخرى فان كانت سبكي فلها حق العقيم وقول الخصم بسبعة ايام
وان كانت ثبنا فلها حق العقيم والخصم بسبعة ايام من غير قضاء او سبعة بغيرها في حق الباقيات ولا النكاح في ذلك بدليل الجماع المشار اليه في حقه على الخلاف
الخصم بثمان ايام لا خلاف في جوارده من قوله للمكسح سبع للثب ثلث فاذا فلهما ذلك بل المالك قوله لا يمس لهما دخلت عليهن ثلث سبعت عندك

کتاب الایمان

[illegible]

وَأَن تَحْمِلُوا ثِقَلِيَّ الْغَدَةِ
وَأَسْأَلُ الْعُقُولَ عَلَى مَا نَزَلَ
لَهَا الْوَعْدُ مِنْ تَكْفِيرِهِ
مَنْ عَمَّا يَبْتَغِي فِي الْأَرْضِ
لَهُ الْوَعْدَ لَا أَكْفَرُ بِهِ

فِي حُكْمِ التَّلَافِ

[illegible]

كتاب الحدود

وما اشبه ذلك مما ينبغي عن العادات مجيب الصريح ومن قال الغيرة ثبت قبل ان ينفذوا ذنبا فمنها ما كان له ان يكون من غير ان ينفذوا ذنبا
جامعا على الاجتماع والافتراق ولو قد ذنبهم بلفظ واحد جاء كل واحد منهم على الافتراق فان جاءوا بغيرهم حيا لم يجرم حيا واحدا وحدها لفظا موقفا
بشرى كل من ذنب لا يشاء ولا يشاء واذا طالب حدهم بالحد فاعلم بسقط خطيائنا ذنبا واذا عفي عنهم كان كمن لا يخطئ المثالية بالسياسة الحق
اذ لم يكن للحدوث المؤني وله اخذ بغيره سلطان الاسلام ولم يجره العفو ولا ينفذ حد الفذف بالثوبه على حال وانما بسقط بغيره المقتضى ولو لم يكن من ذنبي
الاستثنا خاضع وبطلان الفاذ في المراتب الى ابعز واحد فيما فيها من المراتب وبطلان سبب لينة وغيره لا يثبت احدا لا يثبت على سببه منبوا الى فذلك من
استثنى صاحب الى مرسيل كل ذلك بدليل اجماع الطائفة **فصل** في شرب فليل المسكر وكثير وان اختلف اجناسه اذا كان شاربها كل العقل اكانا وشربا
رجلا وامراه مسلما كانا او كافرا منظارا من ذلك بان المسلمين شاربو حليله بدليل اجماع الطائفة وقد روي عن طريق الخلفا في لينة جلد شارب الخمر عاين
جلده ودوا غص على انه قال في شرب الخمر اشرب مسكروا مسكروا فخرى فخرى فخرى فخرى ولا تخلفا ذلك من الخطا في ذلك وبطلان المذاق
بشرى المسكر في الثاني لفظه فذلك ما بدليل اجماع الطائفة وحكم شارب لفظا وحكم شارب لفظا بدليل هذا الاجتماع اية فذلك شارب الخمر شره بها فانه
فيما مضى وكل من قال بذلك جليله حكم الشرى القول باحد الاخرين وروى لآخر خروج الاجماع وحكم الثاني من ذلك دليل في ترويعه حكم الثاني من الرضا
وعنه ما هو واجب حد الله نعم ولا يعلق برحق لادى قد تقدم وبطلان الرجل على ظهره وكيفية وهو عريان والمرأة في ثيابها **فصل** في حد السرقة
الطعم على شرب كونه شاربيا بشرى منها ان يكون من كلفا ومنها ان لا يكون من الدائم وان كان غنيا من ماله ولا عبدا من سببه بل اخلاق ومنها ان لا يكون
مقتراا لمصرف ربع دينار رضا عدا او ينفذ ذلك ما لم يولد عاده وشرا سوا كان حر او عبده هو الله اذا لم يجره بغيره كالباقى المحقق البابية ولم يكن كل
كالقوا كره اللغو وسواء كان اصله الاباحه كالمشرب لقتل الطيب وما يجر من الادا وما يخرج من المعتاد او لم يكن كل كالباقى الاثبات ومنها ان
يكون من شرب لا حظ ولا شبهة للشاق فيه ومنها ان يكون من شربا من روى اصحابنا ان الحر في المكان هو الله لا يكون لغيا لكه او مال لكه لقتل ولا يجره
وبدل على ذلك اجماع الطائفة والثاني هو لا خفاء على جهة الاستحسان والفرع على هذا ليس على المنهية لاختلاف الخنا بين الخاين وفيه دينه وطاره بقطع
خلافه لا اجد بدليل الاجماع المشا اية فما اعتبرنا مجمع على وجوب الطعم ليرب على جوبه بما لا يحد بدليل يجمع على الخالف بما روي عن شارب من جابر بن
ليس على المنهية لاختلاف الخنا بين الخاين وهذا نص يجمع على الخالف بما اعتبرنا من نصا بما رويوه عن شارب من قوله الطعم ربع دينار رضا عدا وهذا اية
منها ايضا فالاصل برأيه من وجب الطعم فيما مضى كما ذكرنا الحجاج الى دليل يجمع على ابي جعفر في سقاط الطعم بغيره ما ليس يجوز بغيره فان كان
اصله الا باحد رسول الله في القصة والباقي في الفريز فانه لم ينفذ الطعم بغيره يقول نعم والساق والشاق فافطعوا اليه بها لانهم يفضل ولا يجوز
يخرج من ذلك الا ما خرج بدليل طاع ولقوله الطعم في البكر بل اخلاق الاربع عا فان لم يذنب ثم انى يجره بغيره فانما يقطع رجله البكر وقد روي عن شارب من
ان النبي انى بمرر شارب قطع ربع دينار وانما اراد ما فيه ذلك واذنا لك ما شربا الطعم طعت بين الساق او لمره فان شارب فانه يقطع رجله
ولم يفرق روى الله في شارب ثا لخلد كالبكر الى ان يموت او يبرى الى الامم بغيره فان شارب في بغيره من عنقه بدليل اجماع الطائفة ويجمع على الخالف بما روي عن شارب من انى
شربا الطعم لقتل
مقتطوع البكر الرجل فعلا لاني لا استحي من الله ان لا اترك له ما باكل بغيره يجرى ولم يترك ذلك عليه حد اية فالاصل برأيه ان الله من الطعم فاني وجب في الثالثة
منه فان شارب ثا لخلد كالبكر الى ان يموت او يبرى الى الامم بغيره فان شارب في بغيره من عنقه بدليل اجماع الطائفة ويجمع على الخالف بما روي عن شارب من انى
قطع جلده
فلولا انما فانه ما فطعت لافروا اذا كانت بين من جبا لقطع لها شرا قطعت لم يقطع يساه وكل من جقطع رجله البكر وكانت شارب بقطع دون
البكر بدليل اجماع الطائفة وموضع القطع من اصول الاصابع وبطلان لا يجره في الرجل عنه حد الشاك وبطلان له مؤخر الفذ والعقد بدليل اجماع الطائفة
واية فما اعتبرنا مجمع على وجوب قطع البكر على طعم فان ادعى عليه ليل قد روى الناس كلهم غص على انه قطع الشاق على الموضع الذي ذكرناه بمشبه من الصحيح ولم
يكر احد منهم ذلك عليه هذا بغيره على اصل الخالف لاجماع على ذلك في تلك الحال واذنا شارب ثا لخلد كالبكر الى ان يموت او يبرى الى الامم بغيره فان شارب في بغيره من عنقه بدليل اجماع الطائفة ويجمع على الخالف بما روي عن شارب من انى
لم يكونوا مشركين فلا قطع على واحد منهم بل اخلاق ان كانوا مشركين في ذلك وفي اخراج من حرز قطعوا جميعا ربع دينار بدليل اجماع الطائفة وانما
قوله نعم والساق والشاق فافطعوا اليه بها لانهم يفضل ولا يجوز
ويجمع على الخالف بما رويوه من انما لافطع ربع دينار رضا عدا ولم ينفذ بين الواحد بين فان ادعى من اصحابنا من اخثار القول بان لا يجره
على واحد من الجماعة حتى يبلغ فضله بقدر ذلك فحجب لقطع على كل حال والمذهب هو الاول وقطع الام بغيره من قال له فافطعوا اليه بها لانهم يفضل ولا يجوز
الوالدين وكل واحد الزوجين بالسرة من مال الاخرية ان يكون مال المشرك من سرقين هؤلاء بدليل ما يجيب التقفة من يجرى منهم الانفاق بدليل
الاجماع المشا اية واية الخبر بقطع الطرد من الجيب الكرم من ثوب الخنا في يقطع البناء اذا احدث كل واحد منها ما فهمه ربع دينار رضا عدا بدليل
اجماع الطائفة واية نظاها لاية الخبر بقطع الطرد من الجيب الكرم من ثوب الخنا في يقطع البناء اذا احدث كل واحد منها ما فهمه ربع دينار رضا عدا بدليل
الخالف لقتل عن عاينهم انما اذا لاساق في مولا ما كسا في حيا نا والغيرة لازم للشاق وان قطع بدليل الاجماع المشا اية واية الخبر بقطع الطرد من الجيب الكرم من ثوب الخنا في يقطع البناء اذا احدث كل واحد منها ما فهمه ربع دينار رضا عدا بدليل
لغيره ذلك بيا وعليه دما سرق ان كانت عينه بائنه وعنه فانه كان لا لغيره على كل حال ذلك بدليل اجماع الطائفة وقد روى اصحابنا ان القطع
في

ولا قطع على من شرب

في أحكام القضاء

فكأن حاشية العبد ولا يشهد في أن الاعتراف بغيره أو بغيره من جهة ادراك الصواب وقد ثبت ان الصواب كانت مروية عن أئمة الشيعة
وهو من وراء حجاب على البهين لمن هذا يدل على أن البينة يثبت حصول من جهة التماع ونفس شهادة الصبي في الشجاج والجلح كانت خاصة
إذا كانوا يعقلون ذلك يؤخذ بأول أقوالهم لا يؤخذ بأخرها بل بإجماع الطائفة وقد استشهدوا بالناس من قبل أو من بين أن قضى في سنة
علمان دخول الماء فترق أحد عشر سنة ثلث منهم على اثنين انهما غرقا وشهد الاثنان على الثلاثة انهم غرقوا ان على الاثنين ثلث أخا له
وعلى الثلاثة الخمسين وقد كثر ما في فصل الدماء ولا يمنع شهادة الصبي في بعض الاشياء دون بعض كما يقول كلب في شهادة النسا وبسببها
الغائب إذا تاب أصل عمله ومن شرط التوبة أن يكذب بنفسه بل بإجماع الطائفة ولا يقبل شهادة ولد الزنا بل هذا الإجماع ولا يقبل شهادة
العبد على غيره ولا الشريك لشريكه فهو شريك له ولا الأجير لسياحه ولا شهادة ذمي على المسلم إلا في الوصية في لغة خاصة عندنا في غير ذلك
أما الإيمان وأعلم أنه يحكم بالفساد إذا لم يكن لا وليا له والدم عدل أن يشهد أن بالقتل ونحوه مقام شهادة من في إثباته والنسابة خصوص رجلان
أولياء المقول يقتضيه كل واحد منهما أن المديعي قبل صاحبه فان نقصوا عن ذلك كثر عليهم الإيمان في كل جنس بينا ولو لم يكن إلا الولد للدم
وحده انتم جنس بينا ولو لم يكن إلا الولد للدم وحده انتم جنس بينا فان لم يقسم أولياء المقول قبل صاحبه فان نقصوا عن ذلك كثر عليهم
الإيمان في كل جنس بينا ولو لم يكن إلا الولد للدم وحده انتم جنس بينا فان لم يقسم أولياء المقول قبل صاحبه فان نقصوا عن ذلك كثر عليهم
وبراء الفضا لا يكون إلا مع التهمة بامارات ظاهرة وبذلك على ذلك إجماع الطائفة ويخرج على الخلاف بما روي من طرهم من قوله البينة على
المديعي على المتكلم في الفضا لا يفيده من قوله لا يفيده لما دعت على اليهود أنهم قتلوا عبد الله بن مسعود بنحوه فلو كان من بينا وبشخصون دم صاحبكم فقالوا
ألم قتلنا هذا كيف تخلفوا عن علي فقال لكم اليهود من بينا فلو كانوا لا يرضى بأيمان قوم كفار فاداهم من عندنا والفساد فيها منه وكما دللنا من
الاعضاء منه بغيره فينا فنقص من الضوابط وأدنى ذلك جل وأحق منه من بعض الأعضاء بل بإجماع المتأخرين وأصحابنا ان الفضا في فعل الخطأ وحده
وعشرون وأعلم أن ادعى إلى تحمل الشهادة وهو من أهلنا فله الإجابة بقوله ولا بابي الشهادة إذا ما دعوا فاداهم لولم إذا داهم طرهم فليست له الفضا
ولا تكون الشهادة وهو مخير في ما سمع وأشاهد من محله وأما من ذلك ولا يجوز لأحد أن ينجح شهادة إلا بعد العلم بما يقضيها ولا لا يجوز هذا
المشقة عليه لا نفسه لا بغيره لا يحصل العلم بغيره ولا يجوز له ادعاء الأجداد كذا ولا يقول على نحو قوله نعم ولا نقف ما ليس لك به علم
لأن الشاهد مخير على جهة القطع عما يشهد به واختيار المرء على هذا الوجه بما لا يجزئ تثبت شهادة الأصل شهادة عدلين ونقوم مقامهما إذا اختلفوا
الأصل لو نزل من وسفر ولا يجوز ذلك إلا في الديون والأموال والعقود ولا يجوز في الحدود ولا يجوز شهادة على شهادة من لا يشهد بل بإجماع المتأخرين
وإذا شهد اثنان على شهادة واحدة ثم شهد على شهادة آخر تثبت شهادة الأول بلا خلاف وتثبت بقية شهادة الثاني عندنا وهو قول أكثر المتأخرين و
في الصحيح من قولنا لا يشهد الاثنان بالزور وثبت بان شهادة الأصل تثبت شهادة عدلين بينهما في هذا الموضع ولا يحكم ببينة المديعي بعد استحلال الدماء
بأنه عليه بل بإجماع الطائفة ويخرج على الخلاف بما روي من طرهم من قوله من خلف نكاح من خلفه فلا يرضى من لم يفعل فليس من الله في شيء ولا يفي عليه
البهين على المديعي بل بإجماع الطائفة وأيضا قوله نعم وانما نقول أن مرد أيمان بعد أيمانهم والمرد يجب جوابا بما فهم من الإجماع على أن البهين لا يرضى بعد
خصومه من أخرى وهذا يبطل قول من لم يجز رد البهين على حال ويخرج على الخلاف بما روي من طرهم من قوله الخلو وبلى بالبهين في المطالب بالزور
على اشتراكهما في جواز المطالبة بالبهين وإن لم يطلب من غيره عليه بالتعدي لان لفظه أولى كلفظه أفضل معنى في اللغة تعدي يقتضي حمل أحد الشبهين على الآخر
فيما اشتركا فيه ولا يجوز الحكم البهين أو شؤنا البينة على الوجه الذي قرره الشرع أو أفرد المديعي عليه أو شبهه أو بهين المديعي ونحو ذلك
ذلك مما لم يرد التعبد بالعلم بغيره بل روي الجهاد أو كتاب حاكم آخر البهين أثبت بالبينة كذا في قوله نعم وشاهدنا ثبت عندنا كتاب بل بإجماع الطائفة
قوله نعم ولا نقف ما ليس لك به علم ولا نداد الحكم بما ذكرناه من أن البينة لا يفيده من قوله نعم وشاهدنا ثبت عندنا كتاب بل بإجماع الطائفة
بينة الخارج وهو المديعي وبينة الداخل هو صاحب البينة على المديعي أن كان مع كل واحد منهما بينة ولا يبدل أحدهما كان الشاهد بينهما فغير
كل ذلك بل بإجماع الطائفة وإذا ثبت أن الشاهد شهد بالزور وعرضه وأشهر أصل الحاكم حكمه بها أن كان حكمه على الحكم علينا ائذان أفكر ولا
على الشاهد الزور وان كان فاسدهم بغيره فلا أوجها أو هذا أقصر منه وأدعى من شهادة البينة دخلت عليه لم يرد البهين والخرج ومثل البهين البينة
بشهادة البهين أو غيره مما يثبتان عليه بل بإجماع المتأخرين البهين أعلم أنه ينبغي للحاكم أن يفرق الوقت الذي يجلس فيه للحكم خاصة ولا يفرق بينا من صواب
ولا أن لا يجلس هو غصبا ولا جابج ولا عسكرا ولا مشغولا فليجئ من الاشياء ويجلس مستدبرا للقبلة وعليه التسكين والوقوف وبه مجلسه في الدعاء
المعز وبوطن نفسه على فانه لو في طاعة الله نعم ويغني عن البهين من الخصمان في المجلس العطف والاشارة ولا يبدل الجابج إلا أن يبدل القصد
في يقول لهما أن كنا حاضرينا لافادكم فان امسكا فامسكا وان ادعى أحدهما على الآخر فجمع دعواه إلا أن يكون مستدرا في العلم مثل أن يقول
استحق عليه ما أفاد هذا البينة فلو قال ادعى عليه كذا وانتم بكونكم لم يصح وان يكون ما ادعاه معلوما بغيره أو بغيره فلو قال استحق عليه ما ادعاه

كتاب القضاء

وثبما يقع لغيرها لاداء الحق قبل الختام على الخصم فقال فانقول فيما ادعاه فان اظهر وكان من قبيل اقراره للخصم والباقي وكما الغل
والاظهار لا قرار له لخرجه الى خصمه منه فان ابي امره بلا دونه فان ابرضا حبه وان اثباتا سميته وتوان الحكم ابشرا كان غارفا
بعين المفعول سميته وشبهه واما البينة الصادقة له عنده بذلك وان انكر ما ادعى عليه قال للمدعي فدا نكر عواك فان قال اتيته امرنا بخصما
فان ادعى انها غائبة ضرب لها اجلا في الاحتضا ورفق بينه وبين خصمه لانه يطلب كقبلا باحضاره اذ احضر بينه وبين الكفيل من الضمان اذ انما
المدعي ولم يحضر منها فان احضرها وكانت مريضه حكم بها والادعاء وان احضر شهادا واحدا او امرين قال له الخاكم بخلاف ذلك على عواك فان
حلف ان لم خصمه ما ادعاه وان ابي شهادتها وان لم يكن له بينة قال فانها فان اصلك اقامها وان قال اريد بهيها فان اختلف فان قال نعم خذوا الله
نعم من غائبة اليهين الفاجرة في الدنيا والاخرة فان اوتيا ادعاه عليه لم يبران اصر على اليهين عرض عليها الصلح فان اجابا امر بعض امنا وان
ابنوسط ذلك بينهما ولم يجز ان يله هو ذلك بنفسه لانه منصوب لثبث الحكم والزام الحق وتبطل الوسيط في الاصلح ما هو على الخا كونه وان لم يحسب
فلم ان المدعي ان استحلال خصمه بقطر عواه ويمنع تسليع بينه ما عليه فان تولى عن استحلاله اقامها وان يقول واستحلفه سقط حق
دعواه وان نكل المدعي عليه عن اليهين الزم له خرجه الى خصمه ما ادعاه وان قال تخلف باخذ ما ادعاه قال له الخا كوا تخلف فان قال لا اقامها وان قال
نعم خذوا الله نعم فان رجع غاليهين اقامها وان احلف يستحق ما ادعاه واكثر من هذا الاخلال بينه وفا فيه الاخلال فقد وثقنا الدلالة عليه فاعرف
ذلك قضاء الله نعم وادفد فينا بما اشرهنا على انفسنا في صدق الكتاب فمخن فاطعون للكل ام ما من الله سبحانه على نعمته الدوام

والاثر العام حمل يكون رخصة قضاء ولشكره اداء مستغفرون له نعم من بعض عن واجبا بعد ناه وعدل عن

من ثوابه عليه

حق فيما سطرناه برشون اليه سبحانه من كل ما خالف له لثواب جانب وضار يا فيه من ثوابه

اليه يا كرم الوسا قل ان شر تو فيه خطنا ان على كل شيء فذره وهو حكمة

ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الطاهرين وسلك عليهم اجمعين

يا فدا الى يوم الدين

والحمد لله رب

العالمين

کتاب الطهارة فی المسائل

واسما عندا ثلث اصابع وكذا في كل واحد منهم نصف ممتد وصول الماء الى ما تحته فلهذا وان كان واسعاً اداؤه ثم يلحق بالواصلة بعض من يهوى به فيجوز
 الاغادة والنداء في منظر وهو على خوضه ان يخلط ما يطل الطهارة من تحت او اخلال بواجب قلبه بعد ثاوان كان ثلثه نصفاً من الماء بثلثه ثلثه
 وكل لو كان مثبته للظن ان الحدث وشكاً فيهما اسبق اعاده وان كان على يقين من الطهارة ثم شكاً في انقضاءها فليعمل على يقينه وان كان
 على يقين من الحدث وشكاً في الطهارة فليطهرها ما نوافض الطهارة الصغرى حتى اذا ذكرناه بطلان البول الغالب والريح الخارج من الذكر على
 والنوم الغالب على العقل وما في حكمه وما عدا ذلك فليس بناقض الا ان يخرج مع شيء مما ذكرناه الاثنية اذا خرجت منظره ولو خرج شيء منها
 ذكرناه من غير الاستبصار ما ناقض الوضوء يخرج من جرحه غائط او بول في كل الطهارة الكبرى في الغسل وهو على ضربين واجب نذكر
 واجبة على سبعة اضراب غسل الجنابة وغسل الخوض وغسل النفس وغسل الاستحاضة وغسل من مس موطئ الاقدام على احد الارضين
 وغسل الاموات وغسل من بعد ترك صلاة الكسوف وهذا كسفت الفرض كله وان كان لهذه الاعمال المتعززة بها والمظهر بها واجبات واجب
 هذه الاعمال واجب بانها يلبسها في كل غسل الجنابة وما وجبه الجنابة يكون ما بين ما ينزل الماء الداني على كل وجهه وبالجماع في الفرج اذا غلبت
 الحسنة والنفي الحنفية فان وما يلزم الجنبة على ضربين افعال وترك فالا فتأمل على ضربين واجب نذكر واجبة بسبعة بالبول بسبعة الغيب
 فان غلب البول فالتشرك بدنه فان دأب على احليله بللاً بعد الغسل فذلك نال من اوجبه فلا يعيد غسله وان لم يكن ذلك اعاده و
 لغسل شيء من راس احليله ومن يدين ان كان اصابعه ترك وغسل باسرها ولا مفر ويجعل شعره حتى يصل الماء تحته ثم يغسل بها من راسه
 مباشرة ثم ثم يفيض الماء على كل جسده ولا يترك منه شعرة ولا يترك على يديه ولا يترك على راسه ولا يترك على راسه ولا يغسل باسرها
 وبناي غسل عند الزوال او بعد الحجاز او اذا التذيق لمغسله والاستئذان في تركه من الغسلات ثلثا وغسل اليدين قبل ادخالها الا ان ثلثا
 واما التزك على ضربين واجب نذكر واجبة بالبول لا يفر سور الغرام وهي سجدة الظهر وسجدة السجدة والجمعة واقر باسم ربك ولا يجوز كونه في السجدة
 الله ثم ولا الفرائض فان من الحنفية او صفح او اذنه وشره فترك نداء او فعله مكره وهذا التذيق لا يسل الحنفية ولا يفر الفرائض ولا يفر
 المساجد الا ان يصيبه لا يترك شيئاً منها فان كان له فيها ناسي اخاه ولا يفر من غير كسر الماء او اكدولة يغسل بها شيئاً من غير فذلك
 وضوء عليه فلما في الجنابة خاصة وبناي الاغسل ايجبا وندها باليد من الوضوء لا سيما عند الصلوة واما سبعة واحد يخرج عن الغسل في
 وغسل النساء غسل الوضوء في كل شيء الا في الاستبراء في كل حكم الحنفية وغسل الحوض مغلطه يغسل في السواد يخرج شعرة من راسه وغسل
 على ضربين غسل تركه فالفعل ان يحشى بالكسوف لئلا يتبعك الدم الى ثيابها وعنقها من العبد ومنع زوجها من طهارة راسه وان كان تركه
 انام خفيها وهي اقله ثلثة ايام واكثره عشرة ايام فباين ذلك من الصلوة والقبام فان دنا من ثلثة ايام فليس يغسل وان دنا من ثلثة ايام
 عشرة ايام فهو استحاضة وكل ما وجب كره الجنبة وتواجبه عليها بان لا يفر سور الغرام واما التذيق لئلا يتركها فواجب على من يصنع غسل تركه
 فاما الفعل فان يتوضأ وضوء الصلوة في كل وقت صلوة وتغسل الخراب يسج بقية فان الصلوة واما التذيق فلهذا يغسل المساجد مباشرة
 اسم الله وكل كناية معطرة فان يغسل باي اقل حصة فاعلم بسبعة بقية ذلك في وسط الارام فان خرجت عن بقية في بعد ما يغسل لان الكدنة
 فانام الحوض جف من خرجت بقية في الاستبراء وغسل الفرج ثم وضوء الصلوة ثم يغسل كاعمال الجنبة وان دنا من ثلثة ايام فليس يغسل
 قبل الغسل عند النماء فلياسرها بغسل فرجها قبل الوطئ في وطئ الحوض ثم وعليها واطئ في اوله كفان وبنار ومئتمنة عشرة وراهم فنه وان
 كان في وسط بقية في بناء والوسط ما بين الحسنة في السبعة في اخوه ويعد وبنار وضوء الحوض ما بين كره من القبام ومن الصلوة في كل
 حكم النفس وغسل النفس هو دم الخلاء ودمه واكثر مما بينه عشرة وبنار وضوء الحوض ثم وعليها واطئ في اوله كفان وبنار ومئتمنة عشرة وراهم فنه وان
 الحاضض فلا طهارة بذكره الا ان يركب للفتنة والحاضض الجنبة الحنفية بالحناف في الاستحاضة وغسلها الاستحاضة مرض من غير الماء
 ثا أصغر باراد وضوءه على ثلثة اضراب احدها ان لا يشرع الدم عليها بحيث يبر صلبها ثم يغسلها الكسوف في كل وضوء من غير وضوء الخوض
 تشبهها وتغسلها الوضوء لكل صلاة والاخرى ان يشرع الدم على الكسوف ثم يغسلها الخوض فان لم يغسل صلبها بحيث يبر صلبها ان يغسل الكسوف والخوض
 في كل وضوء وضوءه ويغسل الصلوة الفرج خاصة والثالث ان يشرع ويغسل الدم ويغسلها الكسوف في كل وضوء وضوء الخوض في كل وضوء وضوءه
 ثلثة اعمال احدها الظاهر من العصر الاخر للفرق العتة الاخوة والثالث الصلوة للميل في الغذاء ان كانت من تصل بالليل لئلا يظن ان لم يغسل
 بالليل وغسل الحاضض وضوء الاثنا لغسل الصلوة في انام خفيها للفتنة ولا جرح على وجهها وطهارة بعد غسلها على
 من الاغتسال والغسل فاما غسل من غسل الجنبة الا ان لا يفر من الوضوء في غسل الميت واحكامه يغسل الميت وان كان
 واجباته من مرض الكفائات فان نام به بعض سقط عن بعض وهو على ضربين احدهما الغسل منه واجب على الميت بغسل قبل موته والاخر يغسل غيره قبل
 موته فان كان الميت معتمداً للحياة ثم الموت على ضربين معقول فالمعقول على ان يغفر له يغسل بين يدي الامام وضوء الكسوف بين يدي الامام

المزبک

وَعَلَيْهِمَا

على انك سوف تنفق من الاخرين

کتاب لطائف الامم

[illegible]

کتاب الصلوات فی الزمان

[illegible]

كتاب الصلاة من المصنف

مجرم وانسان موحده هذا كله داخل عندك في منكره وان وردت الودان بما يدل ظاهرها على حظر في كل احكام ما يصلي عليه انسان
 الاعلى الارض وما ابشر الارض ما لم يكن موقرا او كشفا لهذا لا يجوز الصلوة على الفطن والكهان وما يصلي على البواقي المحصر ما يصلي عليه
 او بعد انشام الى ما يجوز الصلوة عليه باعده والى ما يكن الصلوة عليه الى ما لا يجوز الصلوة عليه فالاول والى ما لا يصح الصلوة عليه فالاول
 بانه والى ما منتهى النار كالاجود الخريف الارض الخ كالمحيرة والثالث كل ارض استحال وانما كان كالنورة والحل والريخ والرابع ما
 الصلوة عليه هو الاواح من الرتبة المقدسة ومن خشب بنور لا يمتد في كل الاذان والاقامة الصلوة على من يحياها لا يجوز ان يؤذن له
 الاخر يؤذن له وما يؤذن له من ان احدها الاذان والاقامة من اسد نداء من الاخر واما ما لا يؤذن له فاعدا الصلوة على من يحياها الاذان
 والاقامة اسد نداء من الاخر المعجز الفخر الاذان سنة مؤكدة والمصلي على من يحياها الاذان والاقامة اسد نداء من الاخر
 ومن لم يندب له الاذان والاقامة بل يندب الى ان تكتمه بالشهادتين ولا تقبل من فاذا ان ومن اخفان فلم يثواب عظيم واعلم ان الاذان والاقامة
 ثلثة احكام اعداد وكيفية ايقاع وذكر بخلها فالاول اعدادها وهي خمسة وثلاثون فصلا الاذان ثمانية عشر فصلا والاقامة سبعة عشر فصلا
 الاذان لله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
 حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الفلاح حي على الفلاح حي على خير العمل حي على خير العمل الله اكبر الله اكبر الله الا الله الا الله الا الله الا الله
 بنفس من يؤمن الله اكبر الله اكبر الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله الا الله
 وما قد خاض الصلوة فيكون بعدا المقصود من خمسة عشر فصلا وبالزيادة سبعة عشر فصلا وما كفيته ايقاعها فانه لا يعرب واخر الفصول
 بل يفتعلها بالاسكون وبر نل الاذان ويرفع به الصلوة مع الامكان فان خافه فليسمع نفسه فاما الاذان فيجوز ان يقرأ من غير ارباع
 في اواخر الفصول دون زمان الوفاء في الاذان لا يوجب ان لا يؤذن ولا يسم الا على وضوء وان لا يترك بعد الاذان فان كان من غير وضوء
 يقيم الا على وضوء سنة مؤكدة ويجب ان يكون واجعا للقبلة قائما وفرد خض في الاذان خاصة على غير طهارة ومن فوضو وعرف واجدا
 فاما الذكر فذكر وصف الملح واللبس بين مضوئها فانه فرغ منه فالفضل اذا كان غير امام ان يسمي سجدة بنفسه لها بين الاذان والاقامة
 وان خطا خطوه في اربع ان كان اماما فضل بينه ما ركعتين في غير المغرب ثم يفصل بينهما في المغرب بخطوة اما ما كان وغير امام منفردا كان
ذكر كيفية الصلوة يشتمل على واجب ثلث فالتواجيل بينة للمغرب والتهنئة والتمتع بها واستقبيل القبلة وتكبيرة الافتتاح وفرقة الشهادتين
 في الاوليين من كل صلوة وفرقة الحمد الشيعي المثلث والروايع والركوع والتهنئة والتمتع بها والصلوة على النبي واله الطاهرين في
 كل صلوة وفي اصحابنا من الحقير تكبيرة الركوع والسجود والقيام والقعود والجلوس في الشهادتين والتسليم هو الاصح نفسه واعداد ذلك
 فمندوب ومن اخل بشيء من ذلك الواجبات متعمدا بطلت صلوة وهو واجب عليه لاعادة وحكم من ترك شيئا من ذلك ناسيا فله ان يكرهه في وضوءه
شرح الكيفية اذا نال الله من قلبه قبل القبلة مفرقا قبله من علاب الدنيا وقوف العبد ثم يكبر ثلثا واقفا يده على
 تكبيرة ولا يجاوز يديه شحنتي اذ يديه ثم يقول اللهم انشأ لي ملكا الحق المبين لا اله الا انت سبحانك وبحمدك على سعة وطولك بنفسه فاعرف ان لا ينفر
 الذنوب الا انت ثم يكبر ثلثا ويقول لبنيك وسعدك بالحج يدريك والمشر ليس اليك والمهر ليس اليك عبيدك وابن عبيدك بين يديك
 منك وبك ولك اليك لا اله الا انت سبحانك وحنايتك سبحانك وتعاليت سبحانك دينك دينك لا اله الا انت سبحانك
 تكبيرة ثلثا ثلثا منها تكبيرة الافتتاح ثم يقول سمحتم وسميتم فطرا استوائا والارض خبيثا مسلمة على مله ابراهيم ودين محمدا وكذا
 اصحاب المؤمنين على ان يلبس البتة وما انما من المشركي ان صلواتي وسجدي ومحبياتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول
 المسلمين اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم وهذه التكبيرات السبع والنحوحة من يد الاله في اول كل ركعة وفي الاول
 من كل ركعة في الاول في الاول من نوافل المغرب في الوضوء وفي الاول من ركعات الصلوة الليلية وفي اول الشفع وفي الترتيب من انصرفت
 على حسن خاد وعلى فلا تفرحوا الواجب احدها والسبعة افضل ثم يقرأ الحمد فله هو الله اهدكم بكم بركا فاعلم بكم بركا فاعلم بكم بركا فاعلم بكم بركا
 الى ما بين وجليته فلا يرفع يديه ثم يقول سبحان ربك العظيم وبحمده ثلثا والخمسة عشر السبع افضل والواحد الواجب ثم يرفع راسه في الركعة
 وهو يقول سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين اهل الكبرياء والجليل والركوع ان يمد عنقه ويسوي ظهره ويلبم كفيه عن يمينه وكبيرة ثم
 يرفع يديه بالتكبير سجدتين في الارض بيده قبل التكبير ويكون سجودا على سبعين اعظم الجبهة والكتفين واليدين والرجلين ويضع
 مطبقا انهم سنة مؤكدة ولا يفتش الارض يكون نظره حال سجود الى طرفه فانه يقول في سجوده سبحان ربك الاعلى وبحمدك لا اله الا الله ذكرناه في
 بسبح الركوع وحكمه ثم يرفع راسه من سجوده واقفا يديه بالتكبير ويجلس ثم يركع على الارض وقد خفض فخا اليسرى ورفع فخا اليمين وينظر الى
 حجر في حال جلوسه ثم يقول اللهم اعصره واجمعه ارفع عني واجبر في انك انت الله من خير فقير ثم يرفع يديه بالتكبير ويسجد ثلثا ثلثا لا ولهم

فانما الصلوة

كيفية الصلوة

الشيخ العلي
في تفسيره من اضع

کتاب الحج والعمرة

[illegible]

کتاب الحج والعمرة

[illegible]

کتاب النکاح والطلاق

کتاب النکاح والطلاق

کتاب النکاح والطلاق

کتاب الغراف

[illegible]

في الأيمان والكفر واليهود

بالثلاث والرابع والثالث في استثنائه ذلك والى ان استثنى محله معتدنا جازا به فان لمحو الثمنا جازا به كان في المستثنى محسنا اما اذا لمحو المحل فله عيب
وهي ان يبيع التمر في رطل من الفضة بالبخار والربع بالخطه كجلا وجزا فاول شرط شرط البائع على المتبايع من ان لا يبيع بغيره واولها ان يبيع ما لا يبيع
وشرط بعض المبطل او الموزع جاز بشرط المتبايع على البائع ما يبيع تحت فله جاز بان كان بعض الثمن للمتبايع ويضع شيئا مما يتبايعه على غيره فله ذلك
بيع الواحد بالاثنتين واكثر المتبايع على ثلثه اضرب حدها بابل الميزان والمكيال وما بعد الاخر لا يبيع منه ذلك فاما بطلانها على غير ما بين من يبيع
فالمستثنى لا يجوز بيعه واحدا بالاثنتين من جنسه فلا يجوز بيع ثوبين من جنس واحد ولا اكثر من ثوبين وكل الحكم في الشعر لا يبيع منه نوعه فاما بيع ثوبين
من الخطه بغيره من الذرة او اوزا او سمسم فانه هذا اعتدالا بالنسبة يجوز بيع الدنانير بالدينار فله مستثناة فله الاستثناء فاما الدنانير
غير الذهب والفضة فلهما حكمهما فلا يباع رطل لحم من لحم الغنم الا برطل منه ولا رطل من رطل من جنس الغنم فاما لحم البقر فلهما حكمهما لا يبيع الا برطل
فانه يبيع الواحد بالاثنتين منه اذا اختلف النوع كان يباع رطل لحم غنمي برطلين من بقرته ما يباع عددا فله حكم المبطل والموزون واولها يبيع شيئا
في موضع بالكيل او الوزن وفي موضع اخر فانه حكم المبطل والموزون واعلم ان ما لا يجوز بيعه الا واحد واحد وما يجوز بيعه واحد واحد
كل ذلك مما يجوز بيعه فاما بالنسبة فلا يجوز بيع الغنم بالحم لا نه يحول فاما ما لا يبيع مبكلا ولا يبيع من اذنين من جاز ولا يبيع
نيسه هذا في الثياب الجوزا فاما في الجوز والقشاة والبطيخ فقد بينا حكمه **ذكر** بيع الاعلال المحرم والجرب المشددة فلا يجوز بيعها
الا بالوصف للتلوان والمقادير والجوزة فاذا كان كل كان البائع موعدا ان يكون على الوصف الا بطل فاما ما يخبر بالصدق والشم فلهما عيب
احدهما لا يفسد الا خبثا الاخر يفسد فاما لا يفسد اذا بيع من غير اختيار لم يفسد البع واما ما يفسد كاللبنيخ والقشاة وما شاكل ذلك
فيصح شراؤه بشرط الصحة فان صح غير صحيح فله او شراؤه اللهم الا ان يشترطه عي فان لم يكن له او شراؤه **ذكر** بيع الشربان وكل الباطل
لا يجوز لاحد المتع من ذلك سواء باع ما هو مملوك له الا الاصل وما اخذ من مباح ومن خسر في ارضه فله فاحبا لها بما تملكه يبيع فاضله وان جرى الماء
الى ارضه فله ملكها فان سلطان اخر به وان اسماجت الارض فله بالسلطان **ذكر** بيع الارزاق والديون لا يجوز بيع رزق
الا بغيره بغيره ويجوز بيع الدين قبل قبضه فببيع الذهب والفضة واعلم ان البائع كما يجوز بالنسبة فله يجوز بالتلف لا باس ان يبيع شيئا بشرط
ان يفسد شيئا او يفسد من مبيع اخر او يفسد منه او لا بشرط في تحته البع والتلف فانه صنفان مختلفان كالخطه والارزاق والديون والارزاق
والجرب اذ عين المسلف منه صنفه فله جاز به ومن عقد بيعا بصفة واحدة في حلال او حرام يبيع في الحلال وبطل في الحرام واما اجر الوزن والنائد
والكجال والدلال فان الوزن والمال فاجره واجره التائد على الشئ وان وزن المتاع فاجره واجره ما يكال منه على البائع فاذا اجره بيع الا
فله البائع واجره من يشترى على المتبايع وفي مختلف اصحاب المتاع والواسطه فيما امر ان يبيع به المتاع او في التلف وعدم التبطل فالقول قول صاحب
المتاع مع عيبه والواسطه بغيره ما يهلك من المتاع بغيره ولا يفسد ما يهلك من عرق وزنه الجوزة في المتاع او المال على المتبايعين في الواسطه
ذكر الشكر والمضاربة لا شركة الا بالاموال والادان فان مالها مساو او ربح بغيره مساو او الخسران وان نقص مال احدهما كان
الربح والخسران بينهما ما يجب ببيع مال كل واحد منهما فاما المضاربة لصاحب المال بالبدن والعمل معدة فانه ما يجزى المثل لا الشكر وهو ما يشترط في كل شركة
والمضاربة ان يشارك رجل بالمال رجل فله اجرة مثله ولا ضمانا عليه فانه لم يبعدهما رسم له صاحب المال فله في ذلك في السلف والاحتكار والشفعة وتلحق
كل ما يجلب من جنس واحد مكره وحده الثلثة او جرة من اربعة فنادون وما زاد على ذلك فليس بمكره فاما الحكر فانه ما يبيع لجناس لا لجنس مع ضيق
الامر فانه مكره فاما ما يبيع من الكفاية للناس فليس بمكره وللسلطان ان يجبر المحرك على اخرج الغلة ويضعها بما يراه من المصلحة في ذلك
احكام الشفعة ما ينفصل من الاملاك على ثلثة اضرى باحدها يكون مالكم واحدا والاخران يكون مالكم اثنين والاخران يكون مالكم اربعة
فما كان مالكم اربعة على اثنين لا شفعة بغيره كل ما كان مالكم واحدا وما كان مالكم اثنين فعلى من بين احدهما انتقل البيع والاخر بغيره يبيع
انتقل البيع على من بين مضموم ومشارك وما انتقل بغير البيع والمضموم لا لا شركة منه من جبر لا شفعة فيها والمشارك على من بين احدهما بغيره
بغير الاخر لا يبيع منه الا شفعة شفعة لا شفعة بغيره وما يبيع منه على من بين احدهما مضموم ومشارك الشرب والطريق الخاص والاخر غير مضموم
الذان وفيه ما يجبر الشفعة فلهما ان لا شفعة في مضموم بكل حقوقي ولا شفعة لذي على مسلم ولا في فدية ولا في صدقة ولا في ما يبيع فانه يبيع
وقد بينا جملته ولا شفعة لمن يبيع عن صليح العثم فاذا اختلف المتبايعات مع الشفعة في المتاع فالقول قول المتبايع مع يمينه **ذكر** الايمان
والندوة والعواصم احكام الايمان والندوة والعواصم على من بين احدهما ما يتقدم به والاخر ما يلزمه بما القصد ذلك فاما الايمان فعلى من بين الايمان
فما واسماؤه والاخر بغيره ذلك فالاول على من بين احدهما ما يلزم بالحنث بغير الكفارة والاخر لا يلزم بما يلزم به الكفارة ان يمينه لا يفعل ما با
وان يفعل ما عاهد وما باحتثت ما عاهد ذلك فلا يلزم بالحنث بغير الكفارة وهو على ثلثة اضرى باحدها بايم باليمين والاخر بوجوبه والثالث لا بايم ولا
بوجوب فاما بايم ان يحنث ان يحنث الله وان لا يفعل شيئا من الخبر وان يقطع رعا او يحنث على الداء او يحنث على امره فله عيبا وعبد مع سبيل

استثنى غير مستثنى

منه العيب والعيب
بالدين والفقير

فَالْوَصِيَّةُ لِلْفَقِيرِ الْمُسْلِمِ

[illegible]

کتاب المعارف

[illegible]

والجور

في الجنائز

النشأ فكل ما لا يراه الرجال كالعدو وعيوب النساء والنفس والجرح والاستحاضة والولادة والاسهال والنفاس وبسبب منة من الله
 ان كانت مأثورة فله معنى ان شهادته اهل الذمة لا يجوز مع جوار المسلمين ان يجمع عليهم يجوز في الوصية للمسلمين لا عليهم **ذكر**
 انما النشأ فلا يشهد الا اذا استلج لا يجوز له ان يكون شهادته بطلانها ولا علمه بما بين يديه وبين الله ولا يجوز له ان
 من اجل الشهادة الا ان يضر الدين او باحد من المؤمنين فان نفع الشهادة او شرفها فلا يقبلها ولا يحضرها كما بان في خبرنا فلا يشهد الا مع الذكر اللهم
 الا ان يقيم معه عدل اخر الشهادة يجوز له ان يشهد معه الشهادة على شهادته العدو وحسب كل شهادته ما بين واحد ولبعين ان يشهد على شهادته
 غيره واما كقبيل سماع البيئات فينظر الحاكم بين الشهود ويجمع قول كل منهم على ان قوله تاهر بكين ويطرح كينين فلا يقطع ثم يقيم الشاهد الذي
 ويجوز الباقى فيفعل معه مثل ذلك فيكتب له دعوى ثم يقابل بين الدعوى وشهادته الشهود فان نفعت الدعوى في الشهادة انفق الحاكم وان اختلفا
 ابطال الشهادة وفيما تعلم الشاهد ان يصبغ فلا يبدد ثم الحاكم ولا يلفظ فان استقامت شهادته والابطال ولا يحكم بها الا بعد التفتيش والافتاء
 البيئات فان كان احدهما ارجح حكم بهما والاضم الشهود بين من فامثلهما البيئات فان كان للمدعى به احد المتعدين مع تعارض البيتين حكم بين
 بهما خا رجحتهما دون المشتبه واي بيته فامثل على انشأ بعد البيتين معلى من بين احد هما ان يكون شرط الخالف ان يحول عنه المدعى كل دعوى فامثل
 ذلك فلا يحكم لهذا البيتين والاخرى يقوم على ما خلفت غير شرط قبله ثم الحاكم متى فامثل البيتين **ذكر** احكام الجنائز انما في النشأ ورجا
 ضره بين يان وحدهما الدنان على من بين احد في مثل النشأ والاخراد ونز النشأ على ضره بين نفس ادى ونفسه فيمنع في نفس ادى على نظره
 اضرب ما في العدو وما في الخطا شبيه العدو وما في الخطا المحض ما في العدو والنشأ على من بين جنبا في الاعضاء وجراح ونحوه بين كان في ذلك الله
 من الاول مثل العدو وهو القتل بكل ما جرت العادة ان يقتل به كالتسبيح والحر والخبث ما شاكك في ذلك فاما الخطا شبيه العدو وهو كل اربعة
 صبرة غير قتل فمات علاج الاطباء بما جرت العادة فيقتل به فموت واما الخطا المحض فكانت مبرح كالفرق فيصيب ومنا والاول على من بين احد هما
 ان يكون القاتل لاهل الاخوان يكون اكثر من واحد فان كان واحدا فيلزم من بين احد هما ان يكون قتل من مسلم والاخوان يكون قتل غيرهم وقاتل الحر
 المسلم على ثلثة اضر بقتل رجل وقاتل رجل مرة فمات قتل رجل بجلد او مسلي الزور العودان اختار اولياء المغنول والذبح ويجوز ان يقتلوه
 فاذا ارادوا العود فلا يولد الا بالسيف الا اللهم ان يكون القاتل للمغنول فان لا يولد بقاء بابل بوجده من دمه ولا يورث منه ما وجدها فاما
 الام فيقار بالاب وان ارادوا الذبح ويذبح القاتل من نفسه فاذا وان بذل نفسه فليس لهم غيرها والذبح من من الا بل ان كان القاتل من اهل الابل
 مائة من بقره وان كان من اهل البقر مائة من ابل الغنم فالف ارضه ان كان من اهل الحرة مائة من ابل الحرة وان كان من اهل النعم فالف
 دينار وان كان من اهل الحرة فمئتين الف دينار واكثر من ذلك اذا ما ستمه ووجده من مال وان كان قتل الحر او في ارض الحرم فثلثه من
 وجه عليه لعود خطا الى الحرم او غير ذلك من مثله لا يرضى عليه ليجز بغيره فمات منه ويقتل من قتل في الحرم فان قتل رجل مرة عدا واختار اولياءها
 قتلها والى دنته نصف بقره وان اختاروا الذبح فلم يرضف بقره والوجع اذا قتل امرؤ رجلا فاختار قتلها او ثلثها او المغنول فليس لهم الا قتلها
 وان ارادوا الذبح ويذبحها فماتت فاما مع النشأ في النشأ فاما قتل غير المسلم الحر فمات من بين قتل عبدا فمات من بين قتل لا يخرج ان يكون
 قاتله لغيره مسلما او مشركا فان كان قاتله مسلما لم يقتل بهما او اربعة من بقره الذي ان كان رجلا فماتت بقره وان كان امرأة او عبدا فماتت بقره
 ومثل العبد لم يجز ان يذبح الكرامة فان تجاوز ذلك ذبحنا البقر بغيره على ذلك ولا يورث عليه لان يكون مغنوا العبد اهل الذمة يقتل بقره
 بوجده الغنم وان كان قاتل العبد مولا او غير الامام فمات بقره العنوين ومقتل من كان مشركا فمات بقره حكيما فان اذ ذبح العنوين فمات بقره
 اخذت فان قتل بقره العبد المسلم رجلا مسلما وامره عدا فمات بقره وان قتل رجلا وامره يدفع ومثله وماله وولده الاضغار الى اولياء الدم فان قتل
 قتل ومات اختاره اسرؤه وان قتل العبد المسلم رجلا وامره مسلمين فمات بقره مولا الى اولياء الدم فان قتلوا قتلوه وان قتلوا اسرؤه وان قتل
 مولا الذبح واختاروا الاولياء فمات بقره لرجل او نصف للمزني ان كان العبد ماله او مكائبا فقتل العدا بقره كالاخوان فاما في قتل
 الخطا فمات المذبح من عند الذبح فان لم يرب عنه مسلمه وكان له ان يسرؤه وليس لهم ان يقتلوه فاما الكفاية فان سرق عليه مولا او من يجمع
 في الوقيح حكم المذبح وان لم يشترط قتل الامام ان يرب عنه بقره ما عتق منه ويستشفى في البيعة واما الخبيث فان قتل رجلا وله حكم الوقيح
 برون كان له حكم النشأ فمات بقره وان كان له ثلثه من بقره فمات بقره لرجل اما ان يقتل بقره او بوجده من دمه كالاخوان فقتل بقره الذي البقر
 ذبح الرجل نصف بقره المزة فان كان الفضل عدا اكثر من واحد فمات بقره من بين احد هما ان يكون القاتل رجلا لا مسلمين فقتلوا مسلما والاخر ضا
 مشكلا اثنين مسلما والثالثان يكون رجلا ونشأ وصبيانا ومجانين وعبيدا مشركين في القتل الاول ان ارادوا العود فمات بقره فقتلوا
 الكل بقره والى ذمة ما فضل من بقره الرجل فان ذاب الذبح فلم يرب بقره احد على الكل يخرج من اموالهم باعداهم وحكم النشأ هذا الا ان يقيم
 على النشأ من بقره الرجل فان كان القاتل رجلا او قتلوا عدا او اسرؤه او قتلوا رجلا او قتلوا بقره فمات بقره وان كان المغنول اسرؤه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل اول

باب طهارتها

الاعتذار عن فاضح لا يمنع من استعمال الماء في حكم العدم كما لو وجد ومنعه من استعماله مرضا وجب عليه اهتدائه وشيئا
 اقوى للواقع لكن قوله انهما كتابا عن الحكم بالنجاسة كما قال اذ ولع الكل على لانه فلهما لم يرد وجوبه لا رافعا بل يرد الاخبار
 عن النجاسة حسب الشيخ ^{في} وورد لفظ الحديث وهو رواه سماعه وعنه وسوى عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} قوله فان وقع في البر فمروا
 شرا به سكر او فقع او دم حتى ويغير ثيابا فيه وجب ترخ الماء كله يقول اخذ بدم الاستحاضة والنفس الجواب انما على
 حديثه ان على وجوب ترخ الماء كله من الحيض لا من نفاس ولا الاستحاضة وانما الشيخ ذكر ذلك لتعليل حال هذه الدماء
 استلحق الاستحاضة في الميسر قوله وهذه الدماء التي ذكرناها في حكمها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل
 معا ولا في غسل الثوب الا في زالة النجاسة ولا في الشرب من استعمالها في الوضوء او الغسل او غسل الثوب ثم صلى بذلك الوضوء
 وفي تلك الاشياء يجب عليه عادة الوضوء والغسل وغسل الثوب كما ظهر من اعادة الصلوة سواء كان عالما في حال الاستحاضة
 طاهرا او لم يكن اذا كان قد سبق له علم بحصول النجاسة فيها فان لم يتيقن حصول نجاسته قبل استعماله لم يجب عليه اعادة الصلوة
 عليه ترك استعمالها في المستقبل اللهم الا ان يكون الوقت باقيا فانه يجب عليه غسل الثوب اعادة الوضوء واعادة الصلوة
 وان كان الوقت قد مضى لم يجب عليه اعادة الصلوة وقال في باب تطهير الثياب من صلى الانسان في ثوب فيه نجاسة مع العلم
 بذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان علم بحصول النجاسة في الثوب فلم يزل به ونسى ثم صلى في الثوب ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه
 اعادة الصلوة فان لم يعلم حصولها في الثوب وصله ثم علم انه كان فيه نجاسة لم يلزمه اعادة الصلوة الجواب في موضع اخلف
 فيه الروايات فاختلف فتواه بحسبها والذي استقر عليه هذه النسخ ان سبق له علم بالنجاسة اعادة وان نسي في حال الصلوة وان
 لم يسبق له العلم بعد وان لم يخرج الوقت وعندنا ان هذا الحكم يختص في زالة النجاسة عن الثوب البتة اما لو وقع به حدثا ثم علم بالنجاسة
 فقد ثبت بطلان الطهارة ويلزم اعادة الصلوة على التقديرين ^{باب} اذا بل تحب وكيفية الطهارة ^{قوله} اذا اردنا ان نبين كيفية
 الطهارة فالتواجب ان نبين اذا ما يتقدمها من الاحداث ثم يتبعها بذكر كيفيةها وترتيبها واحكامها ما من يكون هذا واجبا لازما
 الجواب ^{قوله} لا بد من ذلك لوجوبه للنعوى ^{قوله} لا بد من ذلك لوجوبه للنعوى لان هذا هو الموضع الذي لا بد من
 الوضوء الذي يستحق مع الاحلال بل اذ ^{قوله} لم يزل به وليس على الانسان استنجاء من شيء من الاحداث الا من البول والغائط حسب ما اذا
 فليس عليه الا غسل مخرج البول وليس عليه استنجاء ان كان الاستنجاء لا يكون الا غسل مخرج الغائط فكيف قال الا من البول وان
 غسل مخرج البول يسمى استنجاء فلم قال وليس عليه استنجاء الجواب كلاهما يسمى استنجاء وانما قال ثانيا وليس عليه استنجاء من البول
 ودل على الحد في ذكر البول وهو واحد الاستنجاءين فنعين الاطلاقا ^{قوله} لا بد من ذلك لان يكون على بدنه نجاسة فيفسد ذلك
 الماء الا ان يزيد على الكفر فلا يهل شيئا من النجاسة قال لان يزيد على الكفر ولو قال كذا كان احسن الجواب لان مع ازالة البول
 بها الجزء من الماء فيفسد مخرج اول جزء عنها ينقص الماء عن كبر مقتدره ان يكون كذا لا غير ما اذا كان زائدا بغيره المذبح يكون
 كذا لا يتنجس ما بقى على البتة الماء ^{قوله} لا بد من ذلك لان يكون على الانسان بوضوء واحد صلى الليل والنهار ما لم يحدث او يفعل ما يجب
 اعادة الوضوء قوله او يفعل ما يجب من اعادة الوضوء هل هو شيء غير قوله ما لم يحدث وليس يجب من اعادة الوضوء غير الحدث الجواب
 اكثر الجواب يقولون النوم مظنة الحدث وليس حدثا في نفسه فلهذا داعي قوله لم ينجس فوجب الوضوء بالسكر وشرب المرقد المنزلة العقل ليس
 هو حدثا منصوصا عليه بل جرمه في الحدث في اعادة الوضوء ^{قوله} لئلا يقع منه من التسمية على حال الوضوء والدعاء عند غسل الاعضاء
 فذكر ما ذكر عند غسل الاعضاء ^{قوله} الجواب ^{قوله} لا بد من ذلك لان يكون عند المضمضة والاستنشاق وان ذلك من اجزاء الطهارة
 وان كان ندبا ويجوز ان يكون لفظه الدعاء دفعا لا عطفاء على التسمية ويكون اللام فيه للعهد لا لعل المعروف لا اخاله على ما
 سبق في الكتاب ^{باب} من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا او شك فيها او في شيء منها ثم صلى ^{قوله} لم يزل به ومن شك في الوضوء والحدث
 وشاوت ظنونه وجب عليه الطهارة كيف هذه المسئلة الجواب ^{قوله} هذا قد عجز عن التسمية الى ما من معين مثل ان يقول لا ادركه حدث
 في هذا اليوم لا ولا ادركه ظنرتام لا ولا ما ذكره وجب له اعادة الصلاة ^{قوله} لا بد من ذلك لان يكون في شك في شيء من اجزاء
 بينه على الحد وان كان متظفرا عليه الطهارة لا ندرساك في الازالة ^{قوله} وان انصرف من حال الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يفسد
 البئر وميضه على يقينه كذا يشك ويكون له يقين فلو يقين شيئا ما جاز له ان يعمل على غيره الجواب ^{قوله} لا بد من ذلك لان يكون
 لم يؤثر ما يجرى له من الشك بعد ذلك فيكون اليقين سابقا ثم يتجدد الشك وقتا آخر ^{قوله} لا بد من ذلك لان يكون
 رة ان ينقص الطهارة النوم الغالب على السمع البصر المرض المانع من الذكر والبول والغائط والريح والنجاسة والحيض والاحتضا

مَنْ تَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ

والنفاس من الموت بعد يومه بالموت وقبل ظهورهم بالنسل وليس ينقض الظناره شيء سوى ما ذكرناه هذا لخلل الان وجود
 النامع التكن من استئصال المني ينقض الظناره لان الظناره تنقسم الى قسمين كما تقدم ذلك الجواب ليس هذا لخلل الان عقب
 النقي بقوله من مذي أو ذى فكان السلب صغرا في ما ذكره لا غير فقول له ومن جملته ما ينقض الوضوء ما يوجب لغسل وهو جنس
 اشياء الجنابة والمجس والمفاس من لاسوات كان ينبغي ان يقول الاستحاضة الكثرة الدم المتوسطة الجواب لما كانت الاستحاضة
 في الاكثر كحرف اللغظ لا الاكثر . ابا الغالب لما كان الموجب للغسل منها قتان كان اكثر مما يوجب للغسل فذلك كثره لو يكون الالف
 واللام في الاستحاضة للعدان لم يسبقوا ذكر لما كان يحقق ذلك في المذهب بالجانب فقول له ومن جملته ما ينقض الوضوء ما يوجب لغسل فذلك كثره لو يكون الالف
 وقال في اول الباب الجنابة تكون بشيئين وبممكن ان يكون هذا دليل خطابي لما قال الجنابة يكون بشيئين مانع ان يكون بثلاث الجواب
 اصل الموجب شيان وهما الجماع والانزال لكن لما قلنا وجوهها صار كل قسم مستاما مجازا ان تعتبر ثارة بالثبته وثارة بالجمع
 كقولهم وان طاب ثان من المنيين اقتضوا وليس هذا من دليل الخطاب في شيء فقول له وان رقت في الماء اربعا سنة واحدا جزاه و
 يكون ذلك في الماء الجاف او في ان رقت من لكر من لوقت ولا يكون ذلك فيما اذ من لم لا يجوز في اقل من لكر في الوقت الجواب عنه
 ان ما غسل الجنابة لا يجوز به الظناره ثانيا واذا كان كرافضا عدم وقت فيه لاغتسال معا فطر الاكثر به ليل يتعلق بالقليل منع
 الاستحاضة في الظناره فقول له وبكر للمحن والمجانب بما قبل الاغتسال فان راد ذلك قوضا واما الى وقت الاغتسال فذلك ان ذكر الجنبة
 يقع فلما اذكر الحكم اوليس كل عمل جنبا كما قدمه الجواب بل اذكر لخص لاجل تاكيد الكراهية في طرفه ذكر الامر بعد العلم ان الحكم عام في الجنب
 مطلقا ما كذا في الحكم فقول له بعد ذلك بلا فصل فاذا اراد الغسل من الجنابة فلا يستبرئ نفسه بالبول الجواب هذا الامر لا يبرئ
 المؤكد لان فيه احباطا للمظهر لهما من وجوب الاعادة ان راي بلا فقول له مفك ثلث كفا هذا لهما من ثلث الجواب لكف في نشر
 لا بد كذا بنا في الخبر الجواب قال الساع كذا كف ما تلوق درهما يوما واخرى يطها السيف الداء ولا ينقض لك بقوله كف خضبت
 بمعة مفعول فسقط لئلا منه كفهم كجبه رهيون وعين كجل فزباين فعمل بمعة مفعول وبنيه بمعة فاعل فقول له فان قدم مؤخر او اخر
 مقدم او جبه عليه يقدم المؤخر وما جازا مقدم كان قوله قدم مؤخر ايجز عن قوله اخر مقدم وهذا هوهم انهم قدم اخر ليس كذلك فان من قدم
 مؤخر فانه مؤخر المتقدم ضرورة ثم ولو قال وجبه عليه فاجز التقديم وتقدم المؤخر كان احسن للتصنيف لاجل ما تقدم من التقدير الجواب
 لا يلزم من تقدم المؤخر في الغسل تاخير مقدم منه لا بد بل يسل هذا ولا بد من قبل غسل وجهه فيكون مقدما للمؤخر وان لم يكن مؤخر للقد
 غسل واذا عرف انهما فاشتمالا كان له التدارك كيف شاء مما ذكر في الكتاب ما اعترض به المعترض بل ما ذكره في النهاية اوله لانه الذي يجب فعله
 ولا بد مطابق لما يرد به بالجواب فقول له فان طهرت في وقت صلوة واخذت في تاهاها الغسل فخرج وقتا للصلوة لم يجب عليها
 القضاء وقال كذلك ان طهرت بعد غيب استسمل نصف الليل انما هي قضاء صلوة المغرب عشاء الاخر هل هذا مناضة بتقديم
 موافقة هل يلزم من هذا القول ان عشاء المغرب تمتد الى نصف الليل الجواب ليس هذا مناضة بل الاول يقتضيه لهذا اليجال لانه
 قرأها اذا طهرت في وقت الصلوة ولم يتبع للغسل والصلوة فاقضاء وان تسعدت ومع التفرط نقص ثمين خال للمغرب العشاء
 احال في التقصير على الاول وعنده وقتا لتساع الى انصاف الليل وهذا اللفظ يدل عليه بطريق الالتزام فقول له فان رات الله
 قد شرع على القطنة وجب عليه الغسل لصلوة الغدات والوضوء لكل صلاة بما عداها وهذا يدل على ان الصبح لا يجزئ الوضوء وقد
 تقدم في باب غسل الجنابة وكل ما عدا غسل الجنابة من الاغتسال فانه يجب تقديم الظناره عليه وتاخيرها عنه الجواب لما قرأ
 في القليلة الوضوء لكل صلاة صار هذا الحكم كاستسلف فاجاب الغسل في الصبح لا ينافي ما قرأه من وجوب الوضوء لكل صلاة وقوله الوضوء
 لكل صلاة فيما عداها بهر بان يجب الوضوء دون الغسل فيما عداها لانها لا يبرها بساقط الوضوء في الصبح بالتبديل فقول له واذا اراد
 التيمم فليضع يديه جاعلا أصابعه على التراب ينفضهما ثم مسح احدى يدهما على الاخرى مسح يدهما وجهه ولو قال وينفضهما بان مسح باحدى يدهما على
 الاخرى كان اولى كقوله لا يحد يدهما وهو مفعول الجواب قل يمكن النقص لا بان مسح احدى يدهما بالافرى لكن هذا ليس مستحب بل المستحب
 كيف كان اما الجمع بين الامرين فلا عذر في الابدال لزم للشيخ واما احكامه فتشتمل في النصيب الرفع والحض على حال واحدة قال الله تعالى وان
 اتيمم احدكم من طهارة فليقلل من الماء ما يشاء وان كان في يده ماء فليقلل من الماء ما يشاء وان كان في يده ماء فليقلل من الماء ما يشاء وان كان في يده ماء فليقلل من الماء ما يشاء
 هو بعينه الجواب ليس هذا باعادة بل يجزئ به ان يقول لا بأس باعادة المتيمم مثله وكذا لا بأس باتمام التيمم مثله فانه لا يلزم من رفع
 الكراهية في الاعادة رفع الكراهية في الاتمام بالجواب فليقلل من الماء ما يشاء وان كان في يده ماء فليقلل من الماء ما يشاء وان كان في يده ماء فليقلل من الماء ما يشاء
 او خزنه بارتعاب واربا وثارة او رغبه وكان رطبا وجب غسل الموضع الذي اصابه فان لم يتبعين الموضع وجب غسل الثوب كله وان كان

کتاب الصلوة

جاگیر

من كتاب النهاية

باطن قد ينزلها الجواب الشيخ في هذه قولان وقد خرج في مسائل الخلاف بان استقبالا للمبت عند الاحتضار من الذي هو
 عند الوجوب هو اخيار ابن بابويه الشيخ المصنف وبطل عليه ما رواه ابن عمار قال سالت ابا عبد الله عن المبت قال استقبل بي اطن
 قد صير لقبله وعن سليمان بن خالد عن ابي ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 القبلة يا **الاذان** والافاقه قوله واذا قال قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام على المخاضين من ذلك الجواب هذه صورة لفظ
 الرواية والمراد تعليل الكراهية في قوله وينبغي ان يفصح فيها بالحرف وباللغة في الشهادة بين والحرف كان احسن الجواب الصبر فيها ما
 لا الاذان والافاقه فكان يقول ينبغي ان يفصح في الاذان والافاقه بالحرف وبها الشهادة بكونه العقل في الشهادة بالتعوي والمخصوص
 باب كيفية الصلوة قوله لم يكن ويكون سجودك على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين واليمنى والرجلين وقال في باب تعجيل الامتو
 وبطل الى الكافون في حقه سجد على ساجده على جبهته وباطن كفيه يجمع به واحديه اصابعها وبضع على عيني كفيه وظاهر
 اصابع قدميه فتدجيل في هذا الباب اصابع القدمين من المساجد في الباب المتقدم اليها اصابع الرجلين الجواب لما كانت المساجد
 لا يفلت ان يجامعها في السجود فيها مسح عليه وان لم يكن السجود عليها واجباً وليس كذلك اتفاق السجود عليها لا وجوبه في قوله ولا بأس به
 متبرعا ويقع بين السجدة بين ولا يجوز ذلك حال الشك قال لا يجوز وهو يدل على التحريم الجواب في صرح في غير هذا الموضوع ان الاعتق
 مذكوره يخل هذا المنع على الكراهية **بالقراءة** قوله وادنى ما يخرج من القراءة في القبض الحمد واحد وسومعها مع الاختيار
 ولا يجوز الزيادة عليه لا النقصان صلى بالحمد حمدتها مستعدا من غير ركعتين صلاتها ماضية ولم يجز عليه عادتها كيف هذا
 الواجب ان الصلوة ترك بطلان الصلوة الجواب الشيخ في الاول على ما رواه لكل ركعة سورة لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان
 منها في الثاني على ما رواه ابن عباس عن ابي عبد الله قال سمعته يقول ان فاتحة الكتاب حمدتها يخرج في الفريضة فالشيخ اورد
 الروايتين ولا بعد ان يكون الشيء واجبا ولا يبتل الصلوة بتركه تعالى للثقل على ان التكرار في كبره وادعى عليه لاجتماع الخلاف
 ان التكرار مع الحمد واجبة اذا كانت الصلوة فريضة وكان المصلح مختارا فاذا راعى العلم **بالقراءة** قوله ومن صلى الى غير القبلة مستمدا وجب عليه
 الاعادة فان صلحها ناسبا ثم بين ذلك فان كان الوقت ناقبا اعاد وان كان قد خرج فقام لم يكن عليه شيء وقال مثل هذا في باب القبلة
 ومن صلى الى غير القبلة وكان الوقت ناقبا وجب عليه الاعادة فان صلحها ناسبا وانسيته ثم بين ان صلى الى غير القبلة وكان
 الوقت ناقبا وجب عليه الاعادة الصلوة فان كان قد خرج لم يجز عليه عادتها ورويت روايته انه اذا صلى الى استبداء القبلة ثم علم بعد
 الوقت وجب عليه الاعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل فاذا كان عليه العمل لا عمل به فيما بعد الجواب يحتمل ان يكون ذكر
 حكم من صلى الى غير القبلة او يسارها واضرب حكم من صلى الى استبداءها واحال غيره على ما فيه او لا على ان الذي ينبغي تحيقه من حكم
 وهو بين المشرق والمغرب ما نصه وان صلى مشرقا او مغربا اعاد في الوقت وكذا لو كان مستديرا وهو اخيار اعلم الله وقول
 الشيخان في هذا يعيد وان خرج الوقت وعول الشيخ في ذلك على رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله وسند هذه الرواية ضعيف لفظها
 غير ذلك على خروج الوقت بل يحتمل ان لا فرق بين الاستدبار والصلوة الى المشرق والمغرب فيمراعات الوقت **باب السهو** قوله من
 في الصلوة ما ينقض الطهارة مستعدا كان او ناسبا اعاد الصلوة فان كان حدثه في الشبهة بعد الشهادة بين لم يجب عليه الاعادة الصلوة
 وان كان قبلها وجب عليه الاعادة كيف هذا والصلوة على النبي من الصلوة وهي فعل واجب الجواب هذه رواية زرارة عن ابي عبد
 الله قال وان كان الحدث بعد الشهادة بين فقد مضت صلاته وهذه روايته مطلقه فيبطلها بالاحاديث الدالة على وجوب الصلوة
 اولان الصلوة تدخل في ضمن الشهادة بين ويكون قد اجزى عن الجملة ببعضها لا يكرها **باب ما يجوز** الصلوة فيه قوله ولا يجوز الصلوة
 في القلنسوة والكلب اذا علم من وبر الاربع قال في باب تطهير الشباب اذا اصاب خف الانسان او جود به او تكثر او قلنسوة او ما لا يه منه
 منفردا شيء من الخجاسات فانه لا بأس بالصلاة فيه هذا ناقص ما تقدمه الجواب الشيخ لا يمنع من الصلوة في الثياب الاربع اعتبارا كونها
 حشيش بل باعتبار كونها اما لا يترك لمجرد الصلوة في وبرها وجعلها ولو كانت مذكاة ولو كان قلنسوة او تكثر **باب الجحش**
 قوله الاجتماع في صلوة الجمعة فريضة اذا حصلت شرائطه ومن شرائطه ان يكون هناك امام عادل ومن نصية الامام للصلوة بالناس سلف
 عند من جعل لهم سبعة فريضة فان كانوا اكثر من ذلك لم يجب عليهم الجمعة وسبب طم ان يجتمعوا اذا كانوا خمسة نفر مع حصول هذه الشرائط
 فتذكر الشرائط الاولى ثانيا والمراد بها شرائط وكيف هذا الجمع الجواب اجماع اللفظ الاول فلما اخذ فيه لان الجمعة شرائط من جعلها
 ما ذكره هذا قوله ومن شرائطه بدل على ان هناك شرائطه وهو حق ما قوله ومع حصول هذه الشرائط يحتمل ان يكون اشارة الى ما ذكره
 من قوله اذا حصلت شرائطه لئلا يتوهم ان الجمعة بخلاف الشرطين وهذا غير بعيد قوله لم يجمع الكلام على من يبيع الخطبة فيجب عليه الا

ما قاله الشيخ في هذه
 بالكتاب والاشارة

وعن الجواب عن ان
 الكتاب وحدها
 في الفريضة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

كتاب الصلوة

وقال القارئ

الهي الايمان به لغير الركعتين فاذا كانت بدلا من الركعتين كيف تقدم قبل هذا فقال وينبغي للامام ان يقرب من الزوال ان يصعد المنبر بماخذ
 في الخطبة عيفا كما اذا خطب الخطبتين والثلاثين فاذ اذالت نزل فصلى ركعتين بالناس **باب الجواب** لمن سئل عن كيفية الركعتين
 بشرط منهما دخول الوقت كما بشرط استئذان الخطبة ولا الظهارة ولنا في الخطبة روايتان احدىهما بخطيب ما بعد الزوال والاخرى قبل الزوال
 في الفل الاول والعمل بكل واحد منهما **باب الجواب** عن قول ربه واذا صلى نفسك فذكر كل واحد منهما ان كان اماما لصاحبه جازت صلاته لان
 كل واحد منهما قد احتاط في الصلوة وفي القراءة والركوع والنجوى والغرض وغير ذلك ان قال كل واحد منهما انا كنت ماموما كان عليه عادة القبول
 كما تقدم وكل واحد منهما الامر له صاحبه فلم ياتيا باركان الصلوة قوله قد احتاط في الصلوة وفي الركوع والنجوى والاحتياط في الركوع والنجوى
 وكيف يكون وما الفرق بين ركوع الامام والمأموم وسجودهما ولولم ياتيا باركان الصلوة ولم يسقط من المأموم غير القراءة والقراءة عند السجود
 في هذا الكتاب ليست ركنا قوله اركان الصلوة ما المراد بها **باب الجواب** قول المحتاط فلان الامام والمنفرد لا يشندا أحدهما الى غيره في قرائته
 ولا غيرهما فهو بصرفه في الايمان بما يجب بطلب الصلوة بخلاف المأموم والقارئ وان لم يكن ركنا لكان اذا اخطأ بالانستاء بطلت صلوة
 وهذا يقع للاخلال بهما فاما هاركانا في الاعتبار بطلت في الاستدلال على وجوب الاعادة **قوله** وبسم الامام في الصلوة
 مرة واحدة تجاه القبلة بشرع غيره الى غيره وقال في باب كيفية الصلوة فاذا فرغت من صلوتك سلمت فاذا كنت وحدك سلمت مرة واحدة تجاه القبلة
 واشرب بموخر عينك الى عينك وان كنتا ماما فسلمت ايضا مثل ذلك الا انك تقمى بماء بوجهك الى عينك فسلم بين الصلوتين **باب الجواب**
 ليس هذا تناقض بل يجوز ان يقتصر الامام على الاسائة بموخر عينه الى غيره ويجوز ان يضم الى الاسائة ربة بعينه الانباء بوجهه **قوله** فاذا
 تقدم من هو بشرب الامام فلا تقرأ خلفه سواء كانت الصلوة فاجبر فيها بالقراءة او لا يجبر بل يستحب له وتجدد مع نفسك فان كنت
 الصلوة ما يجبر بالقراءة فيها فانصت للقارئ فان خفي عليك فقله الامام فترى انك لنفسك فان سمعت مثل المهمة من قارئ الامام
 جاز ذلك ان لا تقرأ وان كنت تجزأ لقارئه وسجدة بقراءة الحمد وحدها فيما لا يجبر الامام فيها بالقراءة وان لم تقرأها فليس عليك شيء فذلك
 تناقض **باب الجواب** اين منا قولنا لا تقرأ سواء كانت الصلوة ما يجبر فيها او لا يجبر لان هذا انتهى الى قولنا لكرهية فكيف يستحب
 الجبر فيها الا يجبر غيره مع تحقق الكراهية وقد حقق في الاستنباط انه لا يقرأ في الاخفاية ولا في الجهرية الا انما لم يسمع ولا ههنا **قوله** ومن
 الحق تكبيرة الركوع ففقد ذلك تلك الركعة فان لم يلحقها فقد فاتت فكيف يفتقر الركعة بعد التكبيرة والاصل للركوع دوا التكبير **باب الجواب**
 هرهد بذلك انما لا الركعة من قبلها وتكون بالركعة من بعد الركوع ومن ادركه فقد ادرك الركوع كما انك لو وضع الابل اخفاها
 في الحرم عن دخول الحرم واهل الحرم عن التلبية الاحرام ولولم يرفع صوته **قوله** ومن خاف فوات الركوع اجزأه تكبيرة واحدة للافتتاح
 والركوع فان لم يخف فلا بد له من التكبيرين لم قال لا بد له من واحد وتبر وكف بكفنة تكبيرة واحدة للركوع والافتتاح وتكبير الافتتاح
 من نوى لها غير الافتتاح لا يصح وكيف يكون الشيء في الحالة الواحدة واجبا مندوبا **باب الجواب** من نوى تكبيرة واحدة والافتتاح
 يختص بالافتتاح فكانه يقول انه يجزئ عن الافتتاح وعن تكبيرة الركوع لا يجزئ انما يلحقه ان نوى تكبيرة الركوع يحصل بها جامع العذر
 على انه يصلح بنوى التكبير الافتتاح وكونه للركوع ولا يطل بذلك الصلوة **باب الجواب** قول من نوى التكبير في الافتتاح ثم ادرك
 ان ركع ان لم يشهد سقط الركوع وجلس تشهد كيف هذا ولو نوى التشهد في الركعة بعد ان ركع قضا بعد التسليم ولنا في العظمى
 الركعة من الركعة **باب الجواب** الاستمرار في الصلوة الواجب قضاء التشهد اعظم في التعجيل من ابطال الركوع والرجوع الى التشهد فان الاول يلحق بالثاني
 على الركعة وانما يحفظها من زيادة الركوع حلستها من الابطال وليس كذلك لثانها لا ينفذ من ابطال لثانها لا ينفذ ولا عند وغيره **باب**
 الصلوة في السفر **قوله** واما التقصير فاذا خرج قوم الى السفر ساروا اربعة فراسخ وقصر ومن الصلوة واقاموا ينظرون وقصر في السفر عليهم
 التقصير لان يتيسر لهم الغرض على المقام فيرجعوا الى تمام ما لم يتجاوزوا ثلثين يوما على ما قلناه وان كان مسيرهم اقل من اربعة فراسخ وجب
 عليهم التمام الى ان يسيروا فاذا ساروا وجعلوا الى التقصير في الفرق بين اربعة فراسخ لا يجوز ان يكونوا مسافرين او لا **باب الجواب**
 هذا الحديث رواه اسحق بن عمار عن ابي الحسن **قوله** من جاز في السفر فحلف عنهم رجل لا يستقيم سفرهم الا برة قال ان كانوا يبعثون مسيرهم
 فراسخ فليقتلوا على تقصيرهم فاسألوا من فرأوا وان كانوا ساروا اقل من اربعة فراسخ فليقتلوا الصلوة واقاموا او اضروا فاما من قصر فليقتلوا
 فيكون في الفرق هذا الحديث فان حسن قد ذكره الشيخ والكليني وجماعة من اصحاب الحديث والمتسك به يمكن فانه حجة في نفسه فمكن حله على
 قصد مسافة ثم يختلف عنه من لا يفسر الا برة فمذا رجوع عن الغرض فان كان قطع اربعة فراسخ فعليه التقصير لا يفي المسافة على التقديرين
 ولا كذا لو سار دون الاربع مجتبان جلاء سافرها فيكون متما لانهم يقصد المسافة الامة عن المختلف عنه ولا قطع مسافة التقصير لان
 الاربع مسافة من غير العود ليو موجهية للتقصير مقتضيه عند التعجيل لولم يرد العود ليو مولا كذا ما رواه الاربعه ليس الحد الذي ذكرنا

كتاب الصوم

اجتنبه قولك ولما انشد الصوم ما يجب منه القضاء والكفارة فالكل والشريكان واد كل شيء يقصد به نفسا الصوم والجماع و
 الامناع على جميع الوجوه اذ كان عند الصغير ملامسة وان لم يكن هنا الجماع ولكن على الله وعلى رسول الله وعلى الامم عليهم السلام
 متعددا مع الاعتقاد لكونه كذا وشيئا من الاجابة الغلبة التي تصل الى الحاق والارتقاء في الماء والمقام على الجنابة والاحتلام بالليل
 الى طلوع الفجر قال بعد ذلك ما الذي يجب منه القضاء والكفارة فن اجبت في اول الليل وانام ثم نبت ولم يغسل او
 يدنق في طلوع الفجر ومن غفل عن التبريد في الطهارة فدخل الماء حلقه وجب عليه القضاء وكان من تقيا مستعدا ومن كل او شرب عند
 الفجر من غير ان يهرط ثم تبين من بعده ان كان طاهرا كان عليه القضاء وان رصدا ولم يتبين لم يكن عليه شيء فان بدا بالاكل احتل
 له فطلعت الفجر فلم يتبع ثم تبين بعد ذلك ان كان طاهرا او جيب عليه القضاء ومن قلده غير طاهر في الفجر لم يطلع ثم تبين ان كان طاهرا
 عليه القضاء ومن شك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم بدخول الليل ولا غلب على ظنه ذلك فافطر ثم تبين بعد ذلك
 ان كان هناك ان كان عليه القضاء وقال في باب ما هيته الصوم وما الذي يجب الامساك عنه ما يبطل الصوم بفعله فهو الاكل والشرب والجماع
 والارتقاء في الماء والكدب على الله وعلى رسول الله واد كل شيء يقصد به نفسا والكفارة والحقوق التي على طريق العمد مثل بيناتنا فتقوت
 في هذا الباب للنجيب مساكنا عنه ما يبطل الصوم قوله في هذا الاشياء كلها يقصد الصوم ويجب منها القضاء والكفارة وهي عقوبة
 او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم اي ذلك فعل قد اجزأ ما الحاجة الى قوله وقضى ذلك اليوم وهو
 تكبير الجحيم بل من منعت بعض المظالم والزيادة عليه في اخرى المتأخر على ان ذكر في ما هيته الصوم ما يتحقق به ما هيته
 الباب لآخر ما يقصد به وان كان حقيقته ثبتت من رونه واما قوله ما الحاجة الى ذكر القضاء انما فلا نذكر الكفارة والقضاء جلهم
 فضلا لكفارة فاقضى عادة ذكر القضاء لئلا يوقع دخول في حله صيا الشهرين واجبك المسافر في شهر رمضان فله رخصة حتى الى
 السفر كان سفره ما يجزئ فيه التقصير في الصلوة وجب عليه الاظهار وكل سفر لا يجزئ فيه التقصير في الصلوة لم يجزئ فيه التقصير في الصلوة وقال في باب
 الصلوة في السفر وان كان صيدا للجماعة وجب عليه التمام في الصلوة والتقصير في الصوم كيف يقول وكل سفر لا يجزئ فيه التقصير في الصلوة
 لم يجزئ فيه التقصير في الصوم يكون هذا مستثنى من ذلك الاطلاق ان صح فان عندنا فيه توقيفا لا لا يشعرون ان انكسر من الاستفا في
 رة واذا خرج الى السفر بعد طلوع الفجر في وقت كان من انهار وكان قد ثبت بغيره من الليل للسفر وجب عليه الاظهار ثم قال بعد كلام
 ومثله ثبت بغيره من الليل ولم يتحقق الخروج الا بعد الزوال كان عليه ان يمك بغيره منها وكان عليه القضاء هل بين
 تناقض ام لا الجواب ليس بينهما تناقض بل تفاوتان في اقسام الخاص قوله وانما يجزئ في ما هيته القضاء ما فاتها من الايام
 شهر رمضان وان كانت مستحاضة في شهر رمضان صامت الا الايام التي كانت غادتها فيها المحض وكيف يشاء من المستحاضة بقوله
 الايام التي كانت غادتها فيها المحض وتلك حايض فلا يجوز ان يستثنى من المستحاضة الجحيم المستحاضة المشار اليها هي التي يستويها الله
 ويجوز ان اكثر الايام المحض فيستبيح مستحاضة من الزيادة على المحض ويكون ايام حاضتها في جملة ذلك وهي تحيض ايام ارضها اذا كانت ذكورة فارتقا
 وقضى ما عدا بعد فعل ما يلزم المستحاضة بما ما يجزئ في شهر رمضان في ذلك الذي يجزئ في شهر رمضان مستحاضة شهرين متتابعين
 فمن قتل خطا او اثم جدا المتق وكفارة قتل الخطاء عند محبة لكن كان ينبغي ان يقول انما يعقب كفارة قتل الخطاء مرتبة عند ربه
 ذاهبا الى العترة في كفارة قتل الخطاء الاسلا ورواية نادرة والباقيون على خلافه بما جحوا في زكوة في قوله وهم يتقون قتلهم
 فم انما يجزئ ما يجزئهم من الزكوة كان ثابتا في ذمتهم وهم جميع من كان على ظاهر الاسلام والباقيون هم الذين هم من الجحوا ما يجزئ
 من الزكوة لم يلزمهم قضاؤه وهم جميع من خالف الاسلام فان الزكوة وان كانت واجبة عليهم بشرط الاسلام ولم يجزئوا لكفرهم في الاسلام
 لم يلزمهم اعادته قوله واجبة عليهم بشرط الاسلام فان الشيء لا يجزئ الا يحصل الشرط فكيف قال والباقيون هم الذين هم من الجحوا
 ما يجزئهم وقد جعلوا لاجبا قوله لم يلزمهم اعادته كيف بقا عادة الشيء ما فعلوا ما جاب بشرط الاول الجحوا العبادان الشر
 عندنا لان تركها ان كان صحة افعالهم مشروطة بالاسلام قوله لا يجزئ الشيء ما لم يحصل شرطه هذا حق اذا كان شرطا في الوجوب اما اذا
 كان شرطا في الاداء فلا واما اجزأ الشرط الاول فالشرط الثاني وجوابه سدد الجواب الاول ما انما صاه اعادته لان الزكوة
 لما لم يكن لوجوبها وقت بعوت وكان لوقتها بداية جازان ما بعد الايمان بها بعد الايمان لارة بالقضاء الا انما في معنى الفاش وازارة بما
 لاعادة لانها ليست معقولة بعد خروج وقتها واجبا المتأخر الذي يجب فيها الزكوة قوله فان كان الذي يجب عليه زكوة الا بالغير
 ما يجب عليه جازان يؤخذ من ربه فان لم يكن معناه لغيره وكان معه من غير المسلم الذي يجب عليه جازان يؤخذ منه فان كان دون
 ما يستحق عليه اخذ منه مع ذلك ما يكون فلما لا الذي يجب عليه وان كان فوق الذي يجب عليه اخذ منه ومرت عليه ما فضل له مثال

مَنْ كَفَّرَ اللَّهُ بِأَيِّهِ

ذلك انه اذا وجب عليه نيت بخاض ربه عند وعده ان يكون اخذ منه ذلك وليس عليه شيء ولا له الشيء هذا المثال هو انما قسمه
 لانه قال فاذا كان دوماً يستحق عليه اخذ منه مع ذلك فما يكون تلمذ الجواب الشيخ ربه كذا فاما ثلثة الاول قوله وكان معه غير الشز
 الذي وجب عليه جازان يؤخذ منه فيما يصرها في المسألة عند عدم الواجب بدليل ذكرنا القسمة من الاخرين الواجب الناقص فلما اشيع
 في المثال بدا بالاول **باب الوقت** الذي يجب فيه الزكوة قوله ولا يجوز تقديم الزكوة قبل حلول وقتها فان حضر مستحقها قبل حلول
 الزكوة جاز ان يعطى شيئاً ويجعل ثمنها عليه فاذا جاء الوقت وهو على تلك الصفة من الاحتياط احتسب الزكوة وان كان قد
 او تبرع من صفة التي يستحقها الزكوة لم يجز ذلك عن الزكوة وكان على صاحب المال ان يخرجها من اراس لم يقد بقوله استغنى
 غير ما الزكوة والا يلزم انه وان استغنى من مال الزكوة لم يجز عنه الجواب الشيخ ربه يتبع في ذلك ذلك لفظ الحديث فان رد
 مطلقاً رد ذلك بوجبه لا حول عن ربه عبد الله عن رجل جعل زكوة ماله ثم ايسر المعطى قبل راس المعطى قبل راس السنه قال بعد المعطى
 الزكوة وما ذكره في السؤال حسن لكن هو تفرج وتخرج وليس منسوطاً الحديث فلماذا اضرب الشيخ عن المقيد المذكور **باب يستحق**
 الزكوة قوله واذما اجتد مستحقاً للزكوة وجب له ملكا ببيع جاز ان لا يشترطه ويعتق من الزكوة فان اصاب بعد ذلك ما لا يتم
 ولا وارث له كان مبرأ من الزكوة الا يكون له مال المسلم الجواب الشيخ ربه عول في ذلك على رواية عبد ربه عن ربه عبد الله
 عن رجل اخرج زكوة ماله فلم يجد موضعاً يبيع ذلك فيه فاشترى بها مملوكاً واعتقه فلما اعتق مضارحاً احترف واصاب في الاول ليس له وارث
 فمنه فقال له الفقهاء الذين يستحقون الزكوة لانها اشترطه بما لم يكن في هذه الرواية ضعف فان من جملة رجالها ابن فضال وابن بكير
 وهما فطيانا قوله واذما اجتد مستحقاً للزكوة وجب له ملكا ببيع جاز ان لا يشترطه ويعتق من الزكوة فان اصاب بعد ذلك ما لا يتم
 ان يعطى لكل واحد ما يجزى نصاب نصاً وهو درهم ان كان من الدراهم وعشر دينار ان كان من الدنانير وليس لك شيء من هذا تفسير المسألة
 وقوله نازد على ذلك اشارة الى اي شيء وقوله نصاً بالوقت التحصيل الجواب قوله اكثر الاحتياط واشهر الاحتياط ان لا يعطى الفقير قبل
 يجزى النص الاول هو ان ما فرض الله من الزكوة في اموال المسلمين وهي واثره ولا دونه من غير ان يجزى عن ربه عبد الله ما هذا
 فيقول ما يجزى النص الاول لا يعطى الا الفقير واحد ويجوز ان يعطى بعد ذلك ما يجزى نصاً الثاني لو اصابه ما لا يجزى كل نصاب بعد
 النص الاول الارهم درهم واثره طمان وفيه ليس لك شيء من هذا معناه لاحد لاكثر في العطف وقوله في نصاب نصاً بالتحقق فيها في الاحتياط
 قوله ولا راض به وجب عليها اجعل ولا ركايا ويسلوا منها من غير ان لا كيف يكون الارض في يسلمها من غير ان لا مالاً المستحب
 وقد تقدم ان راض من اسلم اهلها عليها طوعاً وعلاً **الجواب** ان اسلموا ولم يسلموا عليها فهي الامام وان اسلموا عليها فهي لهم وايضا في
 ايدهم وليس في هذا اشتبا في قوله وما يستحقونه من الاغناس في الكوز وغيره في حال الغيبة فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس
 من معين الا ان كل واحد منهم قال لا يقتضيه الاحتياط ثم قال بعد ذلك فلوان اسما استعمل الاحتياط وعمل على احد الا قول القدر
 ذكرها من الذين والوصاة لم يكن ما يؤمها فاما ما تضمنه القول الاول فهو ضد الاحتياط فكيف كان كل واحد منهم قال لا يقتضيه
 الاحتياط ثم قال بعد ذلك ان القول الاول ضد الاحتياط الجواب كما نرى ما استعمل كلام المجيبين لهم بعد في الجملة اشارة بقوله الا ان
 كلامهم قال لا يقتضيه الاحتياط الى الغالبين بالاحتياط خاصة لعدم اعتداده بالفريقين لمراما قوله ولوان اسما استعمل الاحتياط
 هو غير الاول لانه اذا بدلتا في الاحتياط في حفظ الجميع بخلاف من ذهب الى اخرج النصف فكل منهم ذهب الى الاحتياط في حفظه لا في
 خاصته والشيخ عليه الاحتياط ايضا في حصة البائين من ارباب المحسنين كما نرى بقوله ان لم يحفظ مال الامام الاحتياط في حفظ البائين
 ايضا لان قوله لا الاحتياط لا الاحتياط الجواب قوله ومن لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال وجب عليه ان ياخذ من مال ابنته قل
 يجزى به على الاقتضا ويجزى فان لم يكن وعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من مؤنة الطريق وجب عليه ان يجزى به الجواب كيف يجزى المسألة الاولى وقد
 في ضللك انما الجزى على كل حال بالغ مكلف مستطيع وكيف يجزى المسألة الثانية انما اعرض عن بعض اخوانه وليس مؤنة واجبة على المعرض ويجوز
 ان يرجع عنها في بعض الطرق ومثله نذر الرجل ان يجزى به نعمه وجب عليه الوفاء بقرآن الذي نذر ولم يكن حج حجة الاسلام فقد اجازت
 عن حجة الاسلام وان خرج بعد النذر بغير حجة الاسلام لم يجزى به عن الحجرة التي نذرها وكانت في ذمته كيف يقول فان حج الله نذر بغير
 قد حج حجة الاسلام فقد اجازت عن حجة الاسلام فان كان قد وجب عليه حجة الاسلام فقد بقيت بدنة حجتان وان لم يكن
 فكيف يسقط ويلزم من قوله انما اذا خرج بغيره لنذر فقد اجازت عن الحجرتين فان خرج بغيره حجة الاسلام لم يجزى عنها الجواب هذا
 لهما من وجب عليه الحج ثم فقد الاستطاعة فانما ياخذ من مال ولده فمضى عليه ومن عرض عليه بعض اخوانه فمضى عليه فصار واجدا للاستطاعة
 قوله انما اذا لا يجب عليه قد يرجع صحيح لكن لا يجب اعتبار ذلك فان الراحة المأوكة قد بقيت وقد نذر هبة لو اشر ذلك في سقوط الحج

کتاب الحج

[illegible]

لو قال او يكون بعضه بينهما فماذا وارجو مسامحة

کیر و حلقہ

سُنَنُكَ النَّهَائِيَّةُ

ضعف لا نريد ان يكون في القطة حمل وفي الفرج عند تحركه مخاض فنجبر اطول له لوجوده احمدها ان الحبر من سلا لا لا اندرك المسؤل هو
 وثانيها انه ذكر في البهينة مخاض ولعله لا يريد بهن القطة بل يقصده النعام لان الكلام مطابق ثم بعد اذ صرح روايته سليمة فخلاها بغير
 ابي عبد الله قال في كتاب علي بن ابي بصير القطة بكارة من لغم اذا احتج الحرام مثل ما في بغير النعام بكارة من لا بل والكبارة جمع بكارة
 محل وفيها البكارة لغة وكذا في لغم في الغنم بكارة لا بل وهذا ارجح لانها ما مله لثقل ما قلنا فيكون لا يبر ولا عليها واما قوله اذا تذر
 الارسال ففي كل بقة شاة فهو شيء ذكره المصنف في بقة الشاة فابعد عليه الشيخ ولم يقل به رواية على القول بواحدة وسلم من جلاله في كتاب
 علي في بغير القطة كفارة مثل ما في بغير النعام هذا فيه احتمال في قوله قد بينا ما يلزم من كسر بعض النحاج ويلبغى ان يفتي خالفه فان كان
 قاتله من الفرج لم يمتدح في كل بقة شاة وان لم تكن قد تحرك لم يكن عليه الا القصة حسب ما قد مناه كيف هذا والفرج اذا قتل كان عليه
 حمل فاقول المتيان يكون حكمه حكم الفرج لم يكن عليه القصة **الجواب** هذه مفسرة في الحرم اذا كسر بعض النحاج فان كان قد تحرك في الفرج
 قاتله ناسا له روايته علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن رجل كسر بعض النحاج وفيه فراج فصالح عليه ان يقصد عن كل فرج قد تحرك ناسا
 ان كان محمدا وان لم يتحرك فبقتة والاقوى عندنا ان عليه عن كل فرج جدا او حلا للرواية المحلية عن ابي عبد الله **قول** في قوله ولا يكون
 لاحد ان يرى الصبيد الصبيد هو الحرم وان كان محلا وان رما او اصابه ودخل الحرم وحده حراما وعليه الفداء وهو على الحق
 عول الشيخ في ذلك على روايته عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عن رجل خرج من الحرم فرمى صيدا او الصبيد فوق جدار الحرم فقتله
 فقال بهن علي بن جعفر والحق عندك انه مكروه ومبته صيد ومحرم ولا كفارة في قتله ولو دخل الحرم ومات فيه ولو ابره عبد الرحمن الجاني
 عن ابي عبد الله في الرجل يرى الصبيد هو الحرم ومبته صيد او مته وبها حل حتى يدخل الحرم فيقتل منه قال ليس عليه شيء انما هو
 بمنزلة رجل نصب شبكة في الحل فوقع فيها صيد فاضطر حتى دخل الحرم فمات فيه فقلت هذا قياس قال لا انما شبهت لك شيئا
 بشيء **قول** في رواية صاحبنا وهو محل فيما بين وبين الحرم على يده كان عليه الفداء وهذا مثل الاول **الجواب** عول الشيخ في
 على روايته المحلية عن ابي عبد الله قال اذا كنت محلا وقتلت صيدا فيما بينك وبين الحرم فادفع الفداء وان كان عليك جزاءه فمضت
 هذه الرواية لانها محضه لغو الاحاديث الدالة على اباحة الصبيد لا شفاء السبلان وهو لا حرام لو لم يمس **قول** في الحل اذا كان في الحرم
 صيدا في الحل كان عليه الفداء هذا مثال الاول **الجواب** عول الشيخ في ذلك على رواية علي بن ابي طالب سمع عن ابي عبد الله في رجل
 حل في الحرم رمى صيدا خارجا من الحرم فقتله فقال عليه الجزاء لان الجزاءات الصبيد من اجبة الحرم فمات فيها فاقوه وهي حسنة لان الحرم
 يمنع الاصطباح فصح ترتيب الكفارة لتحق الام **قول** في معنى طواف الانسان من طواف الزيادة شيئا ثم واقع اهله قبل ان يبركه كان عليه
 بدنه وعليه عادة الطواف فان كان قد سعى من سبعه شيئا ثم جامع كان عليه الكفارة وبني على ساعه وان كان قد انصرف من
 طوافه انه سعى ثم جامع لم يلزم الكفارة وكان عليه تمام السبع ومعنى جامع الرجل بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء كان عليه
 كيف هذا وقد قاله وان كان قد انصرف من السبع طوافه انه سعى ثم جامع لم يلزم الكفارة وسعى طواف الزيادة يكون قبل طواف
 النساء ومعنى جامع الرجل بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء كان عليه بدنه مع انزلة ذكره باب النساء فقال ومن جامع
 الرجل قبل التقصير كان عليه بدنه **الجواب** الشيخ في رواية بنينا ما يتعلق بالسعي فكأنه يقول يلزم الكفارة لو قطع السعي وطوى عابدا
 اما لو اعتقد انه سعى ثم قطع السعي فمات في طواف النساء فلو كان لم يطف طواف النساء وجبت الكفارة لا لاجل طواف
 النساء لا لاجل السعي ويجل قوله على ما اذا طواف طواف النساء واقع طوافه ثم سعى ثم علم على انه قد ركنه انما فعل ذلك لزم
 دم بقره وروى سعيد بن اسحق قال قال ابي عبد الله كرجل يمتنع سعي بين الصفا والمروة ثم رجع الى منزله وهو يركب فذبح منه فقتل
 اظفاره واحل ثم ذكر انه سعى في شواطئ طوافه ثم مات فمات ما ذكروا قال بقره ومثله عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله و
 زاذل وقصر وقم اظفاره فقتله **الطواف** **قول** في اذا انتهت الى مؤخر الكعبة وهو المتجاء والركن اليماني في المشوط السابع
 بسط يديه على الارض الصفت فخلد يديك بالبيت كيف يمكن ان يبسط يديه على الارض بالحق خذ وطيرة بالبيت **الجواب**
 يريه بالارض جانب البيت والارض يقع اسمها على التراب سواء كان يلقى في الارض او يبسط **قول** في رويته لان الانسان بطون في البيت
 ثلث مائة وستين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثمائة وستين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثمائة وستين اسبوعا
 يستحب ان يطوف ثلثمائة وستين اسبوعا وهي احد خمسون اسبوعا وثلثه اسبوعا وكيف يستحب ان يضره قبل ان يتم اسبوعا **الجواب**
 اذا تحققت الرواية لم يكن الزيادة مكرهة وهما وقد روي عن ابي عبد الله قال يستحب ان يطوف ثلثمائة وستين
 اسبوعا عدا واما ان يستطع فثلاثمائة وستين اسبوعا وهذه الرواية مشهورة في فضل عليها الحق الاشواط الثلاثة بالاسبوع

كف جعل عليه الفداء وهو محل

فقال ان كان في طوافه شيء من شاة

من كتاب النهاية

النج واجب عليه فكيف يجوز ان يبطل من يستدين ويقتضه ما يجب عليه كيف هذا العقل من الشريعة وقوله وقد حوّل الاستدانة من مال كذا يجوز
ان يجب عليه ان يستدين في الرضا بغير جواز وفي قوله وجوب الجواب في الرضا بغير جواز ان يستدين في الجمل على ما كان له مال وجهته بغيره من
قال يتقدم بالاكون له مال فانما لا يجب عليه ولا يجب عليه فكيف يجوز ان يستدين ويقتضه ما يجب عليه هذا كلام جيد لكن في اكثر النسخ مثل
ما ذكر في هذا السؤال ان كان القفل كذا القفل مضطربا فاقضاء الدين عن الميت قوله فان قتل الانسان وعليه دين وجب ان يقتضى ما عليه
من دينه سواء كان قتل عمدا او خطأ فان كان ما عليه يحيط بدينه وكان قد تعلق بما لا يمكن لا ونباتة العقول لا بعد ان يقتضى الدين عن صاحبه فان لم
ذلك لم يكن له العقود على حال وجاز له العفو بمقتضى ما يصيبهم من دينه ان يجب ان يقتضى ما عليه من دينه لا بعد ان يقتضى الدين عن صاحبه فان لم
وقوله جاز له العفو بمقتضى ما يصيبهم وهو مقتضى ان ما عليه يحيط بدينه فكيف يحيط بدينه ويجوز له العفو بمقتضى ما يصيبهم الجواب انما وجوب
قضاء الدين من دينه فلا يتركه فلا يورث الا بعد الوصية والدين واما اشتراط الرضا من القائل بمبدأ الدين فلا حاجة الى ذكره لانه شئ قد
استدلست لكن لما جرت العوائد بان من طلب العفو عن نفسه فلا بد له من بذل الا في النادر فكم مطلقا نظرا الى الغالب لو بذل نفسه دون الدين
لم يجب على الدين انما منهم من العفو ويجوز ان يعفو عنه فلا بد له من بذل الا في النادر فكم مطلقا نظرا الى الغالب لو بذل نفسه دون الدين
ماله مثل الاوليات بغيره بغيره لعلنا عليه بن فقال ان احيا الدين هم الحنفية والفقهاء قالان وهو الاوليات وهو الثاني لعلنا عليه بن فقال ان احيا الدين هم الحنفية والفقهاء
لهم ذلك حتى يقتضوا الدين للسنة ما لم يحدت كما تراه جاز له العفو ولم يجز العفو الا بعد ضمان الدين ثم الذي اقول ان الرضا بغيره ضيقا فادركه
بغرض الاصول الجواب بيع الدين قوله ومن باع الدين باقل ما يلزم الدين اكثر ما وزن المشتري كيف يتقدم لا قبله ولا كونه ههنا ولا يكون ان
الا في المثليين وقد قال في غايته ان البيع المثلي لا يجوز الا مثلا بمثل فقد لا يجوز فيه واذ كان المثال لا يجوز فيه فما الامثلة بمثل يكون هذا البيع باطلا
ثم قوله يلزم الدين اكثر ما وزن المشتري وهل للبايع الرجوع على من علمه الدين بما فضل عما وزن المشتري الجواب يحتل قوله ومن باع الدين باقل ما له على الفلانة
القيمة كالمعنى ان المشتري انما يملك من الرضا بغيره الفاضل فيما هو قوله يلزم الدين اكثر ما وزن المشتري اشتراط الدين بغيره والفضل قال
قلت للرضا بغيره رجل اشتريه بدينه رجل ثم ذهب الى صاحب الدين فقال ادفع ما للفلان عليه فقد اشتريت منه فقال ادفع اليه قيمته ما دفع الى صاحب الدين
وهي التي علمه المال من جميع ما بقي وهذا بل على ان الفاضل على الفلانة يسقط بالقرض قوله واذ استقرض الانسان شيئا كان عليه
ذكوته ان تركه بالفلانة اذ كان عليه مثل ما لو كان المال له ملكا ويسقط ذكوته عن القارض لان المشتري المستقرض تركه في حيزه فذكوته على القارض
دون المستقرض من ان يجب ان ذكوته في هذه المسئلة وهو مال التجارة الجواب قوله فان اذ كان عليه مثل ما لو كان المال له ملكا لا بد له على الوجوب
لم يقتضه لفظه عليه بل يشبه بما لو كان المال له ملكا وقد قدم وان ذكوته القارة يستحب لا يجوز فيكون الماد بقوله كان عليه ذكوته استحب بالان
ذلك وهذا في اختصاص هذه اللفظة بالوجوب ههنا وما لا يجازي ذكوته فاما ما يجب يتقدم بل تركه المقرض مجازي فان ذكوته في حيزه فان اشتراط ذكوته
على المقرض فقولنا صحتها عندنا لا يصح الشرط فاننا لا نعلمه كالمشتري عليه صلوة او صوما واجبا لان المقترض بالعبادة تركه في حيزه فذكوته على المقرض
المؤخره بفعله فلا يهتوم بفعل الغير مقام من ان لا تكليف الا في حق شخصه الجواب الكفالات والنفقات والحقوق لا في حق شخصه فذكوته في حيزه فان اشتراط ذكوته
غير مسئلة المقترض عن ذلك وقبل المقترض ذلك فاما من فقده في عمدة المقترض عن ذلك لان ينكر ذلك وبإزاءه فيبطل ضمان المتبوع ويكون الحق على اصله
ثم يفتقر عن الفلانة وليس الضامن على المقترض عنه رجوع في فاهمه ان ذكبت باع الفلانة عنه الجواب الضامن الضامن يتقدمه هذا الضامن والمضمو
له ولا يثبت على هذا المقترض لان الضامن يجرى القضاة فلو قضى الاجنبي من الغريم ورضى صاحبه الدين لم يكن للمدين رده وكذا ههنا وما ذكره الشيخ
في النهاية قد رجع عنه في الميسر واما الاجرة فاجابته قوله ومن ضمن لغيره بضمان الانسان الى اجل معلوم بشرط ضمان النفس ثم ماتت به
عند الاجل كان المقترض عليه حتى يحصل المصروف او يخرج اليه ما عليه قال بشرط ضمان النفس ما عني كلامه بغيره في حيزه العقد كونه اجابته
المقرض وان يعين التكفل بما يرفع عنه الاستياء وربما يكون اشارته الى ذلك قوله متى كان له على غيره فاحاله به على غيره وكان الحال عليه لم ياب
في الحال وبطل الحول وبواه منه لم يكن له رجوع ضمن ذلك والحال له عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الحول فانه لم يقبل الحول الا بعد ضمان الحال
عليه لم يضمن من اجل حله ذلك كان له مطا بغير الحول لم يزل يضمنه الحول فان اكتشف لصاحب المال الذي اقبل عليه به حله الى المال بطلت الحولة
وكان له الرجوع على المدين بحقه عليه متى لم يزل الحال له الى المال المحل في حال ما حصله كان له ايضا الرجوع عليه اي وقت شاء الجواب ظاهر هذا
الكلام يقتضيه الاضطرار والحال عليه وان لا يبرأ الحول الا اذ ابراه الحول لا يجز الحول وبه يستند في اشتراط الرضا للمعاودة الجواب
عن ردة عن احدتهما في الرجل مال كان له على رجل قال اذ ابراه فليس ان يرجع عليه فان لم يبرأ فانه يرجع على الذي حاله والصحيح ما ذكره في الخلاف والميسر
انه لا بد من رضا الثلثة ومع رضاهم الحول سواء ابراه او لم يبراه قوله فان لم يكن عين المال وقال انا ضمن ما ثبت لك عليه لم ات به الى وقت كذا
كذلك لم يضمن وجب عليه ما قامت به البينة للمضمو عليه ولو قال انا ضمن او قال قد ضمنيت لى متروك كيف يلزمه اذا قال انا ضمن لى ان ات به الجواب

کتاب النجاشی

[illegible]

منكبة النهاية

من الثوب لا يتغير هل كان بيع العقد الجواب نعم يصح لان الثوب يرضى بشرط في الصرف حسب فلا يلزم اشتراط ثوبها بل الثوب قول
 له ولا يجوز بيع تراب لبنا فانه بيع كان ثمنه للفقراء والمساكين يتصدق به عليهم لان ذلك لا يباير الدين لا يتغير وانه فاعلم بهر بيعه منا
 بدل الجواب معنى قوله لا يجوز بيعه لى لا يباع لملك بل يجوز بيعه للفقراء وبما ان المراءو بيعه لملك مطلقا لغيره بان لا يباير الدين
 لا يتغير وهذا لا يمنع من بيعه لغيره نعم وانما يمنع بيعه لملك له ووصفون عن على اصناف قال سالك باع عبدا لله عن تراب
 الصواعين قال بعه وصدق به اما لك اما لاهله قاتان كان ذا قرابة عن حاج اصله قال نعم ولا يخرجه ينفك لكن العمل بمعناه لانه مطابق للبدل
 قوله ولا اولى للمساكين من الذهب الفضة معان يمكن تحصيل كل واحد منهما من صاحبه فلا يجوز بيعها بالذهب وان كان الغالب فيها
 الفضل تبع الا بالذهب لان تساوي النقدان بيع بالذهب لفضته معاوان جعل معها شيء من المناع كان اولى واحوط طار الغالب في جعل شيء اخر
 معها الجواب لا ادى لجعل شيء معها فائدة لكن كانه يقول لا يبيعت بهما ولم يحصل العلم بها فيها المكنان يكون الجواهر يزدعا فيها فاجعل
 معها شيء كان في مقابلة الزيادة الموقهه وهذا ليس بلزم لانها لا يبيعت بجنتين صرف كل جنس من الثمن في غير جنسه من البيع فلا يثبت
 الربو قوله ولا يجوز بيع شيء من الفضل اذا كان معها شيء من المس والوصا او الذهب غيره ذلك لا بالدينانير اذا كان الغالب الفضل
 فان كان الغالب للذهب الفضل قل لا يجوز بيعه الا بالفضه ولا يجوز بيعه بالذهب لم يحصل العلم بمقدار كل واحد منهما على التحقيق فان تحقق
 ذلك جاز بيع كل واحد منهما بحسبه مثلا بمثل من غير تفاضل لا يجوز بيعها الا بالدينانير ولم يتبع بالفضه وبيع للمثل بالمثل جاز الجواب
 اذا علم بمقدار ما فيها من الفضه وبيع بمثله وزياده في مقابلة المس او الرصاص جاز لكن التقدير ان غير معلوم فلا يتحقق المساواة والمشرطة
 في الصفة فيعدل الى الخبز لا فلان المس من الربو لانه يمكن ان يجعل الثمن ازيد من ذلك الا فلا ولا ان الاقل يورث في حكم غير الخبز لان حكم الجنبه
 الاغلب قوله وجوه الفضل لا يجوز بيعه الا بالذهب ويجوز بيع الفضل لا يجوز بيعه بالفضه الجواب لا يجوز بيعه بالفضه تراب
 الملك الذي يؤخذ منه الفضل فان كبره ما فيه غير معلوم فيعدل الى جنس غيره ليسلم من الربو اقول له ومضى لم يعلم مقدار ما فيها وكان محلا
 بالفضه فلا يتبع الا بالذهب ان كانت محلا بالذهب لم يتبع الا بالفضه ويجوز سوى الجنتين من السلع والمناع ومضى كانت محلا
 بالفضه وارادوا بيعها بالفضه وليس لهم طريق الى معرفه مقدار ما فيها فاجعل معها شيء اخر وبيع ح بالفضه اذا كان اكثر ثمنه تقريرا
 ولم يكن يرباس ما الغايه بقوله فاجعل معها شيء اخر واطا واجعة الى اي شيء الجواب قد ذكرنا ما يشاء به وهذا وقت ما يصلح جوابا
 غير ان هذه خاصه منها وانما البيع والشعوه كان نقلا وهي مؤثره عبد الرحمن بن الحجاج قال سالك عن السوف في الحلاه وفيها الفضه يبيعها
 بدلاهم فيقتل قال كان لا يقول يكون معروض احب الى وقالوا ان كانوا يعرفون ذلك فلا يرباس والا فانهم يجعلون معروض احب الى
 والمسؤل في الخبز يحول كالمراء فلا يحتاج بهر ضعف الاقربان الهاء غايه الى الثمن والغايه بالخلاص من شبهة الربو لاحتمال ان يكون
 الثمن اقل من الخبز اما لو علم ان هذا الذي متى لم يمتحج الى الصفة لان الزيادة تكون في مقابلة الفضل والجفن قوله ولا
 باع فلا ينعقد البيع الا بعد تقري المتباينات بالابدان فان لم يتفرقا فان كان لكل واحد منهما منافع البيع والحب والخنار هو في الفسخ
 ضار اربا لعطف هنا وكان قوله الخنار كان الجواب المرد بعد عدم الانقضاء عدم اللزوم وقد بين ذلك في مقدمها لاحكام
 فان قال في ثاويل جزا الذي يقتضيه هذا الجزا بيع من غير افتراق سبب لاستباحة الملك لانه مشروط بان يفرقا ولا لتسلي العقد
 بفسخ العقد واما قوله الشيخ كان لكل منهما منافع البيع والخنار فانه اذا ثبتا الخنار في الفسخ بمعنى ان الفسخ ليس بمقتضى بل لان يفسخ
 وان يفرق على العقد قوله متى شرط المبتاع على البائع مدة من الزمان كان ذلك جازا كاستاها كان فان هلك المانع في تلك المدة من
 غير تقرض من المبتاع كان من مال البائع دون المبتاع وان كان بتقرض كان من ماله دون البائع هل يلزم ان يكون المدة معلومة ام لا حتى لو قل
 المبتاع مهما اردت من الزمان كان ذلك صحيحا ام لا اولها لا فال من غير تقرض ولا تصرف لانه ذكر بعد ذلك ان المبتاع اذا احدث حدثا في زمان
 شرط الخنار لم يهلك كان من ماله هلا فهد هنا بالتصرف كما تقدم بالتقرض الجواب لا بد ان يكون المدة معلومة ليستقر هنا
 تصرفا المشرط وينقطع المانع من المتبايعين وقوله الشيخ كما هنا ما كان بهر هذا الاشتراط لا يفسخ في مدة دون مدة
 بل مهما شرط من المدة المحصورة مجاز ولا يعني اطلاق المشبه في اشتراط المدة ان لم ينحصر في وقت لان المستلف عند
 ان المدة المشترطه يجب ان يكون محررته من الزيادة والنقصان وانما اقتصر على التقرض لانه سببا لضمان اما التصرف فيبطل
 مع الخنار اذا بطل كان التلف من مال المشرى لا باعتبار التصرف بل باعتبار تلف في ملكه قوله فان هلك ببدل الثلثة
 ايام كان من مال البائع على كل حال لان الخنار لم يبدل فتمتعا الثلثة ايام هلك ذلك مع القبض او مع عدم القبض
 وهلك الخنار وعلمه في كون الهلاك من جهة حتى ان كان الخنار لشخص يكون الهلاك منه هو علمه في هذه الصورة

مِنْكَ لِلنَّهَائِدِ

[illegible]

کتابخانه

في الفحص

کتاب الجنائز

فقال لا بد من هذا القصد في كل شيء
في رجل اشترى من رجل عشرة اذنين فقال المشتري قبلك واشتريت ورضيت واعطاه من ثمنه الف درهم فاحترق من ثمنه الف درهم
عشرة الاذن فقال المشتري الاذن من المشتري والعشرون من خال البائع هذا القصد هو المذكور في البيع في الهندية لا بأس به فقولوا لا يجوز
بيع ما في الاجام من السمك لان ذلك مجهول وان كان فيها شئ من القصد فاشتره واشتره معه بائنها من السمك لم يكن به بأس لتسليمها
منع لا جمل الجمل لا وعلل بطلانها بالجمل لا وهو اذا احتيف القصد لم يتم بطلانها من منع فبطلانها ذلك الجواب هو الجواب لا
يصح لكن المذكور هنا مستند لما رواه الحسن بن محمد سماعة عن محمد بن نادر عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس من بيع عشرة الاجام
اذا كان فيها قصب عن ابن سماعة عن بعض اصحابنا عن ذكر باع رجل في شراء الاجامة ليس فيها قصب لا يصيد كها من سمك ويقول
اشتره مثله هذا السمك وما في هذه الاجمة بكذا وكذا ومثل هذا وكمن سئل ان باع واحدا من ثمنه الف درهم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
والحسن بن محمد سماعة واقفة معاندة في الوقف ومحمد بن نادر واقفي ايضاً ذكر ذلك الجاشع وسئل ان باع الادعى ضعيف ورواية برسله وكذا
رواية ابن ابي خراذان هذا الطريق ضعيف ومضمونان الاصل في التوجيه اطرافها فقولوا ومن وجد عند سرقه كان غار ما لها لان
باني ببينة انه اشترى ما لها ما القايدة بقول الله ان باني ببينة انه اشترى ما هو غار لها سواء ان ببينة او لم يأت والمجمل الاخرة وهي قوله
ان باني وما بعدهما لم يظهر لها فائدة الجواب الثالث انها لو تلفت في يد غيره لمالك ان باني ببينة انه اشترى ما لها وقبل ان يبيعها على
التقدير لكن مع قيام البينة يرجع بالنسبة على البائع وبكل ما عجز به لما لك ما لم يحصل له في مقابلته نفع وقبل ان لم يكن غار ما لها القصد
كان الدرك على البائع وهو حسن لكن غضب طغاما واظمع عن مالك فظلم القايدة ظمورا بينا على هذا التقدير فقولوا ومن
غضب غيره مناعا وباعه من غيره ثم وجد صاحب المتاع عند المشتري كان له انزاع من يده فان لم يجد حصة هلك زيد المتاع يرجع
الغاصب بعتته يوم غضبه اياه لان يكون المشتري علم انه معصوف اشتراه فله من قيمته صاحب له لا درك على الغاصب فيها فلهما
المتاع فان اختلف بتمت المتاع كان القول قول صاحب مع يمينه بالله نعم وقصا مضى المعصوف من البيع لم يكن له بعد ذلك ردة على البائع
وكان له الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن كيف كان القول قول صاحب مع يمينه وهو المدعى في هذه الصورة خلاف الدعاء وقوله
امض المعصوف من البيع لم يكن له بعد ذلك ردة على البائع لم لا يكون له عليه الثمن قوله كان له الرجوع على الغاصب بما قبضه من الثمن
لم لا يكون له الرجوع بالقيمة فانه لا يلزم من امضاء البائع ان يكون ذلك رضا بالثمن لا نفاذ في باب اجرة المسماة قال له يمين
بذاتهم معلومة فباعها فذلك بدو ذلك كان محرفا في ذلك بين امضاء البائع فانه لا يلزم من امضاء البائع ان يكون ذلك رضا بالثمن لا نفاذ في باب اجرة المسماة قال له يمين
على ان امضاء البائع غير رضا بالثمن الجواب انما كان القول قول مالك لان الثابت في الذمة هو الشئ المعصوف فاذا ردى الغاصب على
المدفع هو قيمته وانكر مالك كان القول قول مالك لان الغاصب يدعى خلاص من ثمنه ما هو ثابت فيها بالثمن المدفع وان الثمن
هو بتمت ما في الذمة وعلى هذا التخييل لا يكون هذه الصورة خارجة عن الاصل واما ان امضاء البائع لم يرجع بزيادة عن الثمن فلان
امضاء البائع رضى بمضمون من ثمنه ولا يتحقق صحة البيع من رضا البائع بالثمن الذي ذكره البائع في باب التمسك بالثمن فانه ما زام
هنا فقولوا لا بأس ببيع الجوارح والطير والسمك والوحش قال في باب المكاسب ببيع انواع السباع والمضرة فيها والتكسب على
الاغنياء وخاصة من بين القولين اختلف الجواب المذكور هنا هو المعقول عليه ومن ما ذكره في باب المكاسب ببيع
بناني هذا على تعليظ الكراهية لانا الاصل المحل فقولوا لا بأس ببيع الجوارح والطير والسمك والوحش قال في باب التمسك بالثمن فانه ما زام
اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان
من غيرهما الذي لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان
جاء سيرة على ان ذكر في هذا القول الجواب منع المشتري من لا يثمن من جهته على الكراهية لا التخييل وان كان البائع مسلما جاز الانبياء
منه كونهما الا يشترط على نفسه ما ذكره لان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان
الله عن الفراء من رجل الذي لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكبا فان
الا ان تقول قد قبلتها ذكبة فقولوا لا بأس ببيع الجوارح والطير والسمك والوحش قال في باب التمسك بالثمن فانه ما زام
يجب به فان حج به لم يجزه عن حجة الاسلام كيف يصح ان ينقل به الفرج ولا يكون نفقة الحج من الركوب الاكل وجز لك وهو مما
لا يفسد الحج به وهل ارد بقوله ولا يجوز له ان يحج به فان حج لم يجزه عن حجة الاسلام ان الوجوب به حصل ام كان الحج قد وجب عليه والتفق
المال واوى واجب عليه الجواب انما جعل على ان اشترى الجارية بماله في الذمة ثم نقد المحرم ولو اشترىها بعين المال لم يفسد العقد ولم يفسد
الوطء بل على ذلك ما كتبه محمد بن الحسن المفضل في رجل اشترى ضعفا ونخدا ومائلا اخذ من قتل الطريق او من سرقه هل يفسد

من نكته النهاية

لما يدخل عليه من الضيق ويحل له ان يطأ هذا الفرج الذي اشتراه من سيرة ووقعه لا خيرة شيء اصله حرام ولا يحل استعماله فاذا عرف هذا جمعنا بين الرأيتين بالتفضيل الذي استرانا اليه واليه ذهب ابن الجند والشيخ ابو جعفر في المسائل الحاضرة وما فوقها لا يخرج به عن حجة الاسلام فجعل على ما اذا لم يكن له ما يحب عليه الحج اما لو وجب عليه لا بهذا المال ثم حج به جزا الا في الاحكام الهك في حق لم فاما يمكن اخباره الا باضاده واهلاكه كما لبعض الفلج والفتا والباذخان واشبا ذلك فابستاعه جاز على شرط التقيد او البرائة من القبولان وجد فيه فاسد كان المتباع فاقبضه حيا ومعبيا وان شاء ودل الجميع واسترجع الثمن وليس رد المعبى وما سوا كيف يكون للرد وقد ذكرناه ان لا يمكن اخباره الا باضاده واهلاكه وفيما سلف ذكر ان الثمن منعت الراديا لعيب مناه من قوى الثمن فان الجواب يمكن ان يكون هذا المتجره اليه لمكسوفته اصلاح يكون مخيرا في بعض الذي اختير مع الباقي اذا التقدير ان المكسور لا يمتد له فلا يمنع كسر من الرديكن اشترى ظرفين خلاصا من احدهما اخر فان له ان يرد الاخر فيرجع عن الجبل لا من طار وكذا ما ليس به من البض الفاسد لا يتناول البيع وهذا الناول وان كان ممكنا لكن لفظ الشيخ مطاوع فيبقى المواخذة على خلاصة الحكم لان لفظه يتناول ما لمكسوفته ونا لا يمتد له والكا اراه انه لا رجع كسر بل يتعين الارش فقولنا ان المتباع الانتا رضاء فينه فيها او غير انفق عليه ما في استحقاقه عليه سائر ان كان المستحق قلع البناء والغرس يرجع المتباع على الباي ببقية ما ذهب منه فان كان ما غرسه قد اضر كان ذلك لرب الارض وعليه للغرس وما انفق وجرة مثله على قوله فان كان ما غرسه قد اضر كان ذلك لرب الارض بما اذا استحق رب الارض لك قوله وعليه للغرس ما انفق وجرة مثله على قوله ذلك وهو متبرع ولم يرجع على المتباع كما لو لم يشر الجواب ان كان ذلك لان الغرس بعد ثماره لا يبيع لمقلوعه كغيره فيكون ابقاءه لصاحب الارض من قلعه ثم لا يضره الاضاح للغرس باسقاطها انفق وعمل بل يحيط العوض وهذا يكون صلح الدفع من كل واحد من المالك والغارس فيتقد برأى شاع احدهما لا يجبر العمل على ما رواه عتبة بن رجا الدقال سالت ابا عبد الله عن رجل في ارض رجل فزرعها بغيره حتى اذ بلغ الزرع جاعضا صاحب الارض فقال زرعت بغيري فزرعك بل وعلم ما انفق فقال للزرع زرعه لصاحب الارض كراه ارضه ويؤيد ذلك ايضا رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل اكرى ادا وادها بستانا فزرع نخلا واشجارا وغير ذلك فقال له ويقوم صاحب الارض بالزرع والغرس بغيره فان كان اسما في ذلك فعليه لكره والغرس والزرع بقلعه يذهب به حيث شاء فقولنا ان قال له بغيره ان يشره به رهم معلومة فباعها فقد بدت وذلك كان مخيرا في ذلك بين امضاء البيع وضمحه فان امضى البيع كان له مطالبة الوسيط بتمام المال من ابن بلزم الوسيط بتمام المال اذا رضاء بذلك الجواب وجبه لذلك مع الاشارة فقولنا ان الاختلاف الواسطة وصاحب المتباع فقال الواسطة تلك له بغيره بكتا وكذا قال لصاحب المتباع بل قلت بغيره بكتا اكثر من الذي قال ولم يكن لاحدهما بغيره على دعواه كان القول قول صاحب المتباع مع يمينه بالله كيف سما للواسطة مدعيا وانما المدعى المتباع ثم كيف يكون على صاحب المتباع اليه وهو خلاف الاصل في الدعاوى قوله ولان باخذ المتباع ان وجد بغيره لم ذلك اخلا صاحب المتباع والواسطة لا يفتح في بطلان البيع واسقاط حق المشتري منه ثم الاختلاف انه حصل في زيادة الثمن ونقصانه في متفقان على الاذن في البيع والبيع وقع ثم على هذا القول بلزم ان صاحب المتباع اذا حلف فالسعة رابطة على ملكه فكيف قال وان كان قد احدث فيه ما ينقصه واستهلكه من الواسطة من الثمن ما حلف عليه صاحب المتباع وكان بلزم ان يفضي الواسطة ببقية يوم الجواب انما يسهل الواسطة مدعيا لان بغيره موقوف على اذن المالك فاذا قال اذنت يبيع بغيره وما ذكره المالك كان مدعيا فلا في عقد بغيره المالك لان العقد بالتأخير عن العقد عشرة قرايط وكان القول قول المالك عدم الاذن في العقد الذي يدعيه الواسطة والتقدير لا يخرج هذه التهمة عنهما من موالاته واما ان لا اخذ المتباع فلان المالك ينكر الاذن في البيع لكن يدعيه المشتري فيستدبر ان يخلقه لئلا يحكم بطلان البيع بلزم من ذلك جواز ان ينزع من المشتري ويضمن الواسطة لدفع الثمن الى المشتري بغير اذن المالك واما كون باخذ ما حلف عليه فبغير الاشكال والفقهاء ارجح البيع ان لم يكن فان تعدد المثل والقيمة وان تعدد المثل ولم يكن فامثل فقولنا ان المتباع اثنان عبدا او ثمة ووجده بغيره وادبها الارض والاخر لم يكن لها الا واحد من الاصلين حسب ما يتبين ان عليه هل هذا محل على المشتري الواحد او واحد بعض المتباع عيبا ام لا وهل فرق بينهما وبين ما اذا اشترى الانسان نصف عبدا ووجده عيبا هل يرد له فاذ لجأ له رده فما الفرق اذا اشترى النصف الاخر غيرهم لا يجوز له رده الجواب ليس هذا محلا على المشتري الواحد لان المشتري في وقت عقد بين اذ كل واحد منهما يملك العقد نصفه في هذا للشيخ قولنا ان احدهما جازا افضل واحدهما بالرد وذكره في كتابي الفرج والاخر ما ذكره في النهاية وانما منع هذا لورده احدهما لورده مبيعا بغيره لشركه والعيب يمنع من الرد والفرق بين هذه وبين ما اذا اشترى نصفه في صفقة ثم اشترى اخرها لتصف الاخرانها اذا اشترى اياه صفقة فقد خرج الباي عن ذلك بغيره شقص فلو رادها تصد بغيره وصا

وان لم يكن استامره

کتاب النجاشہ

[illegible]

من نكاحك لها بنز

花

كتاب التجار

وروي عن ابن خالدة عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الشركاء في الارضين والمسكين وقال لا ضرر ولا ضرار
وما روي سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال ليس الجواز شفعة ولا يقضي بخلاف ذلك بالجواز واحد راب من بدعي الاجماع
على الشفعة في كل شيء وهو مكابر حق لم يمتع من البايع الشيء على صاحب الشفعة بشئ معلوم ولم يهرده وباعه من غيره بذلك الشر
او زاد عليه لم يكن لصاحب الشفعة المطالبة به ما لا يكون له المطالبة بهما والشفيع انما يستحق بعد البيع وقوله قبل البيع لا يؤثر هو
غير مستحق الجواز استدلك كثير من ذهب الى ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يحمل لان يبيع حتى يساذن شريكه فان ناع ولم يؤذنه
منه احق به وجب الاستدلال ان علق الاستدلال على عدم الاستدلال فلا يثبت مع كونه الشفعة لمصلحة الشريك ودفع الضرر عنه
لم يهرده ولم يضره فلا يثبت الشفعة لانها لا تسقط من ذلك من باب الاستدلال على تحقق الاستدلال لا ببرهان
واعلم ان الرواية المذكورة عن النبي صلى الله عليه وآله لم يجد لها اسنادا من طريق الاحزاب هي من صحيح اخاديب النجاشي ولكن النظر في هذا القول
اختلاف المتابعين والشفيع في مثل الملك كان القول قول المبيع مع ميسر بالله ثم لم كان القول قول مبيع وهو مبيع ثم قوله
المتابع والشفيع ما له اعادة في ذكر البايع هذه الصواب الجواب انما ذكر الشفع البايع لان مع اختلاف المتبايعين يقض بقول
البايع مع ميسر في كل شيء فلما روي البايع شئنا والمشتري شئنا وانكره الشفع وادعى انه اقل فان نقول قول البايع في حق المشتري لان
بان بيعه ويكون القول قول المشتري في حق الشفع مع ميسر وانما كان القول قول مبيع مع ميسر والقول قول مبيع
فهو احق بهما بالثمن والشفيع يرد الثمن على المشتري بدله المشتري بذلك الثمن والمشتري ينكر استحقاق الاثرع به يكون القول قول مبيع
والبينة على الشفع لا في المشتري بدعي المظاهر وهو استحقاق الملك انكارا به يستحق الاثرع باب الشفعة والمضاربة قول فان روي
احد هاتين باخذ راس مال الربح والقصص والغد والنسبة ورضي صاحب بذلك كان ذلك جازا فان ترضى على ذلك ثم
لم يحصل للشريك مال النسبة هل له الرجوع على شريكه بما اخذه في هذه الصواب الجواب ليس له الرجوع بما اخذه لانه مستند على عقد
الصالح وهو لازم للمصطلحين ويؤيد ذلك رواية داود والبراري عن ابي عبد الله قال سألته عن رجلين اشتركا في مال درجوا فيه
من المال بين وعين فقال احدهما لصاحبه عطف راس ماله وذلك الربح وعليك التقوى قال لا بأس اذا اشترط فان كان شرط اجماع
كتاب الله روي في كتاب الله قوله ومعه اشركت نفسي في عمل شئ من الاشياء صانعة وغيرها لم يفتقد بينهما الشراكة وكان لكل واحد منهما
اجرة اجماعا كيف قسم ما حصل لهما في هذه الصواب الجواب انما ينضب ما عمل كل واحد منهما لامقدار او لاجرة وحصل بينهما في هذا الحال التام
الجواب ١٢٢ هذا يعرض على وجهين احدهما ان يساجل انان صاقتين فزاد لاجرة واحدة ولم يقد لاحد لهما اجرة معينة فيظهر في مقدار
اجرة كل واحد منهما وينسب بعضهما من بعض ثم ببسط الاجرة ويعطى كل واحد منهما ما ينسب عليه الثاني ان يعمل كل واحد منهما باجرة
مفردة عن جميع الاجرة الاخرى على وجه الشراكة فلكل واحد لهما اجرة عمله وان اتمت اجرة احدهما عن الاخر فمعه بينهما بالصالح قوله ومعه اشركت
نفسا او اكثر منهما بالمال صحت شركتهما فان كان راس المالما سواء كان الربح بينهما بالاشياء وان كان راس المالما مختلفا كان الربح بينهما
بمقدار ما يصيب كل واحد منهما من راس المال وكان خسران الخسران بينهما من اصل المال بالاشياء وان كان راس المالما مختلفا
اشترط ان يكون الربح بينهما ملسا وبادا والخسران كذلك هل يصح ذلك بلزم الشرط ام لا الجواب لا يلزم ذلك قوله والشراكة بالمال
باطلة فامعنى الشراكة بالمال ان يكون من ابن يكون باطله الجواب اعناه ان بشرط في الشراكة التام ان لا يلزم الاجل وبطلان بطلان
عقد الشراكة وان كان المالان متميزين قوله فاذا اعطى الانسان غيره ثوبا او ماعا او امر ان يبيع فان بيعه كان بينهما وان
نقص عنه فما اشتراه لم يلزمه شئ ثم ناع مختار لم يكن عليه شئ وكان للرجل المثل وان رجع كان لصاحب المبيع بالخيار بين ان يعطيه
الذي واختره عليه بين ان يعطيه لاجرة المثلما الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة التي في باب البيع بالنقد والنسبة وهي ان اقرا
انما جرمنا على الواسطة بشئ معلوم وقال له بغيره فادع على راس المال فذلك وهذا راسا تقدم الجواب الفرقان هما ان الجواب
الثوب لاسل المضاربة وهي لا تصح الا بالذهب والفضة وهناك قوم عليه لم يكون ربحه باجمع عوضا عن عمله فالصواب ان مفترقا
والذي اراه بطلان المضاربة وثبوت الاجرة فيها اذا اتمت الشفعة ولو ضمنه الثمن وملكه الثوب كان بيعا وصار الربح للواسطة قوله
وصاحب المال يمتد اراد ان يخذل من مضاربة كان ذلك له ولم يكن للمضارب الا امتناع عليه من ذلك وكان للرجل المثل في الوقت من
ابن هذا ولم لا يكون شريكا له في الربح والخسران الجواب ان كان ظهر ربح كان لمن الربح بنسبة ما شرط له والجواب لم يظهر ربح فليس
ومع اشترى المضارب بلو كان باه او ولد فانه يقوم عليه فان زاد منه ما اشتراه كان معقما منه مجنبا بيا يصيب من الربح بنسبة
فيما يبقى من المال لصاحب المال فان نقص عنه وكان على راس المال بقاءه كان فان كان قد اشترى بعض المضاربة بقاءه على تمام

منكح النهاية

وإذا تم على ما اشتره لكن مال المضار بنقص عن رأس المال واشتره ونقص عنه ما اشتره لكن مال المضار زاد على رأس المال فما يكون
الحكم منه الجواب مال المضار يجمع باجمعه ولا يثبت للعامل في الربح شيء إلا بما يفضل من رأس المال والفرض المذكور غير طابل أمّا
هو حصة بقية المال بعد ظهور الربح في الأرباع المتماثل جبراً منقسماً ما أجز على بقية الأرباع من أعطى مال يتم له غيره مضاربة
فإن ربح كان بينهما على ما يتفقان عليه فإن ضمنه على ما أعطى المال كيف يكون الربح بينهما على ما يتفقان والخبر لا يكون كذلك
وهل هذا مطلق أم مقيد سواء كان ولها أو وصيا أو خالها أو غيره ذلك الجواب الصحيح في ذلك أن كان النافع ولها أو وصيا أو خالها
أو وصيا لحاكم وكان لليقيم في ذلك النفعة فالمضاربة صحيحة للربح بينهما بموجب شرط والخسارة على المال وعليه ما أن اشترط ذلك وإن
كان المصلحة لا ولا يترتب له الربح لليقيم والخبران على المعطى وبدلاً على الأجنبي ما رواه بكر بن حبيب أبي جعفر في رجل دفع مال يقيم مضاربة
فقال إن كان ربح فلليقيم وإن كان وصيته الذي أعطى المال ضامن وما تضمنه فلهما فيه بعد فوق لم يمتد تعدى المضارب رأسه
المال مثل أن ياره بأن يصير له بلد بعينه فحقه إلى غيره من البلد أو امره بأن يشره منافعاً بعينه فاشترى غيره أو امره بأن يبيع فقلنا
لشبهه كان ضامناً للمال إن ضمن ربح كان للربح بينهما على ما وقع الشرط عليه هل ضمن مع التمسك والتحكيم والخبران فإن كان مع
التمسك لم يكن الربح بينهما الجواب بضمين بنفسه لعدم استيفاء شرطه والخبران وإنما كان الربح بينهما مع التمسك لأن مقتضى المضاربة لا
في الربح بحسب الشرط والعدوان لا ينافي فيه فيسعى الشرط بحال ولا كذلك ضمنه للمال لأن ضمنه للمال لا ينافي فيخرج عن وضع
ووثيقنا ذكرناه مادواه الحيلة عن أبي عبد الله في الرجل يعطى الرجل مالاً مضاربة فحالف شرطه على قدر هو ضامن والربح بينهما وبينها
ذكرناه ثانياً ما رواه عن أبي جعفر قال قال أبو القاسم إن من ضمن ثابراً فليس له إلا رأس ماله وليس من الربح شيء قوله وإن كان
عند المول مضاربة فإن كان عيناً ما عتد أنه لبعضهم كان على ما عين في وصيته وإن لم يعين كان بينهما بالسوية على ما يقتضيه على ما
في وصيته وإن لم يعين كان بينهما بالسوية على ما يقتضيه رؤس الأموال كيف يقبل في تعيينه في الوصية بعض أسقاط بعض الأرباع
كل حال في رؤس أموالهم وقوله كان بينهما بالسوية على ما يقتضيه هو هل هو راجع إلى الربح أم إلى الخبر فإن رؤس أموالهم الجواب هذا رواه
النفوس عن أسكوف وهو عام بما لا يعمل بما ينفردان به والتحقيق أن بعض من رضا ثلثة أحدهما أن يعلم أن في هذه الأموال مضاربة وترك
أموالاً يعلم حالها فالوجه أن يقضيه بالمال تركه لأن الظاهر أن في ملك له والمضاربة لا تضمن إلا بالتقريب والاصل عدمه والثاني
أن يعلم أن بعض هذه الأموال مضاربة ويحصل البعض الجمل تركه على الظاهر حتى يثبت أنها من أموال المضاربة قلناه الثاني أن يعلم
الجمل من أموال المضاربة أما بالبدنة أو بإقراره مع انتفاء التهمة أن اقترع بها فان بعين مال كل واحد وبعضهم أما بالامتنان والبدنة
أو بصدق قولهم دفع إليهم أو بالبدنة وان جعل قسم بينهم على رؤس الأموال ولو زاد باب الرهن فقولهم قد روي أن القول قول المرهون
مع يمينه بالله لأنه أمينه والبدنة على الراهن مالم يستقر في الرهن ثم كانت هذه الرواية بعكس الدعوى كونه يمين على المبيع عليه
ثم نقول بله يكون أمينه لا يقدح في استعراق الرهن ثم عدم الاستعراق ثم إذا كان الأعراب يضمن الرهن والتمتع بالمال
الجواب العمل عليه يقول على رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي أنه في رجل أخلف فيه الراهن والمرهون فقال الراهن بكنا
والمرهون بكنا قال نعم صدق المرهون في حجة بالشر لا بد منه وإنما يقبل في الزيادة لأن الرهن للاستيثاق فلا يؤخذ إلا بما يفظد والمرهون
غالباً فإذا ادعى زيادة فقد ادعى خلاف الظاهر وهذا لا يعمل عليها والعمل على ما رواه محمد بن مسلم وزائدة بن أعين عن أبي جعفر
والجواب عبد الله ثم أنها قال لا بدنة على الذي عند الراهن فإن لم يكن له بدنة فعلى الراهن اليمين وأما العراب الرهن فانه منصوب يستقر في
الفعل ضمير الفاعل والتمتع منصوب على المبدأ فوق له ومما خلفنا في مناع فقال الذي عند الراهن وقال صاحب المناع أنه إذا
كان القول قول صاحب المناع مع يمينه وعلى الذي يكونه هذا البدنة ياره رهن عنه وقد روي أن القول قول من عند الراهن مع يمينه إلا
بأن صاحب يمينه أنه ودعته لا يكون هذه دعوى على العمل بالرواية هل إذا خلف المرهون رهن يثبت بذلك يدين غيره من المال من غيره
بينه أم يعود دعوى آخر يحتاج فيها إلى عين وإذا كان دعوى أخرى على الذي يثبت له رهنه المناع وقول الشيخ إلا أن صاحب يمينه أنه
ودعته والبدنة بالودعته لا نشأ في الرهن ثم كيف يقبل قولهم إذا شهدوا بالودعته وحكم بانتفاء الرهن وهي شهادة على التمسك الجواب
مدعى الرهانة يدعي أن الحق لا مال البعير المالك منكرو فيكون القول قول له وليس قوله هو ودعته يدعي أن خلاصة الشائع
في إثباته لا بد على العين والمالك منكرو لذلك ما ذكره الشيخ في فتاواه وأما عبد الله ثم قال لا بد من مناع في ذلك
فقال أحدهما استوفى عنك ولا يحق قول هو رهن فقال القول قول الذي يقول أنه رهن إلا أن يأنى الذي ادعى أنه ودعته ليشهد وعبد الله
صاحب هذا عامي المذهب فلا يعمل على ما يحقق ومثلهما رواه أبو الحسن محمد بن سماع عن أبيان عن أبي جعفر بن سماع عن أبيان

الضمان

مِنْ تَكْلِيفِ الْغَنَائِمِ

هذه الرضاية وليست عندك في قوة ان يكون اصلا **قول** فان اختلفا في قيمة الرهن كان القول قول صاحب الرهن مع ميمنه بالله تعالى
بعض بيمته يوم هلك دون يوم رهن فان قال صاحب الرهن انا لاعلم بيمته يوم هلك لكن يوم رهن ما حكم في ذلك **الجواب**
هذا القول عندك ضعيف والوجه ما ذكره في المبسوط من ان القول قول المرهن مع ميمنه لانه منكر لما يدعيه الرهن فيؤخذ منه ما اقر به ويحلف
على ما انكره **باب الوديعة والغارية** **قول** من قال احفظ هذا الوديعة وجب عليه حفظها كما يحفظ مال نفسه فان نقله ما له نقله ما معه
فان هلك في حال النقل والحال ما وصفناه لم يكن عليه شيء اذ هلك بتصرفه سواء كان في حال النقل او غيرها وان هلك في
غيره بقرط الاضمان سواء كان في حال النقل او غيرها بقى لذكر النقل فائدة ثم قوله تمام المسئلة ويتم جعلها مع ماله ولم يحفظها
ماله كان ضامنا لها الفأدية في جعلها مع ماله والعرض يحفظها بحسب ما كان قد يكون مال الشخص بحيث لو كان مال الوديعة فيه ميمنه
الجواب الا انما يحفظ المطلق بنصرنا ان يحفظ المعتاد في العدة اهتمام الانساب بماله وحفظها بما جرت العادة بحفظها به فكأنه
احال على العادة وقوله اذا نقلها لم يضمن انما ذكره لان موضع الاستنباط في امره هل يضمن بحجر النقل ام لا لان لو لم ينقله وتلف من غير تصرفه
انتفاء الضمان عنه ظاهر وانما يرد في ذلك ان وفق له فلف فقد بطل النقل باثره ما يحصل الاستنباط في رد ما لم يستبره وقوله متى لم يحفظها
كحفظه ماله كان ضامنا المراد ما ذكرناه من انما لم يحفظها كما يحفظ امثالها وان عبر عن ذلك بحفظ ماله لما قلناه من اغناء الرجل بحفظ
ماله في الاعيان مثله ان يقول انتم كاهنكم بامورك وقد وجد من لا يقيم بموقف بل يلهيها وليس المراد الا اجزاء الامر على العادة الثالثة
الناس **قول** واذا اختلف المودع والمودع في قيمة الوديعة كان القول قول صاحبها مع ميمنه هذا ايضا خلاف الدعاوى في كون اليقين على اليقين
الجواب في مثل هذه في الغيبة قلنا ان مع تلف الشيء يكون الثابت في الذمة تلك الثألف اليقينة المدفوعة عما هي لتعد رسلها فاذا
ادعى الدار ان ذلك هو قيمته وانكرها لك فالقول قوله مع ميمنه فلا يكون ذلك خارجا عن ارباب الدعاوى وهذا وجه يفتى به ما ذكر
والا فلا ان يكون القول في القيمة قول الغارم مع ميمنه **قول** ومنه يتقرر في المودع في الوديعة كان ضامنا لها حسب ما قدمناه فان دعي كان
الرجح لصاحب الوديعة وان حذر كان المودع اذا ضمن انتقال الماله في ذمة مودع انتفاء له في الذمة كيف يكون الرجح للمودع وان لم ينتقل في ذمة
ماله بقوله نعم **الجواب** البراء بالضم انتفاء الذمة بعد المالك بمعنى ان ان تلف قبل وصوله الى المالك او من يبره بحجر الرضاية فانه بليل
ولا يلزم من اشتغال الذمة على هذا التصريح انتقال ملك الضامن كما في النصب لان الضمان بقاء الملك على المالك مع بقاء الملك على المالك
يكون الضمان له وصحته ما ذكره انما اشترطه بالعين كان الرجح للمالك ان اجازوا الا كان له الاستعادة ماله لان يتعد ذلك كما يتعد بيع
البياعات المتعد بالفتح ولو كان ببيع في الذمة وفقد العين المودعة كان الرجح له دون المالك **قول** له ومتممات المستودع وجب الوديعة
له ورشته فان كان واحدا سلمها اليه وان كانا عاينها سلمها الى الجماعة او الى واحد يتفقون على تسليمها اليه يعطى كل ذي حق حقه
كيف يجوز ان يقيمها لهم والقيمة يحتاج فيها الى رضا المالك **الجواب** هذا يجوز على احد من المالكين ان يذوق له في اذ ذلك وقسمته
الى استبقاء كل واحد منهم حقه بافتراده وما على مال كل واحد منهم ان يذوق له في اذ ذلك وقسمته
عليه قضاها او يكون متممة بغيره كل حق حقه **قول** له يلحق بذلك من استعان من غيره شيئا لا يملكه فانه يكون ضامنا له وان لم يشترط
للمعبر ويكون المعبر ضامنا لصاحب الشيء هل ذلك اذا علم المستعير ان الشيء ملك للمعبر او لم يعلم ولم كان عليه الضمان للمعبر الا كان للمالك لو
كانت العين باقية وعلم المستعير انها ليست للمعبر بل هي لغيره هل كان عليه تسليمها الى المالك ام لا **الجواب** الضمان يان التقدير
لان منافع المالك لا يقطعها لها باحترامها لكن ان كان المستعير يعلم ان رجوعه الى المعبر وان لم يعلم رجوعه اليه بما دفعه عن العين المستعارة
وفي الحالين يكون الضمان للمالك لا للمعبر فيكون اللزم من قول المعبر مقلقة بقوله بشرط لا يضمن كانه يقول فانه يكون ضامنا للمالك وان
بشرط المعبر نعمه وقوله يكون المعبر ضامنا لصاحب الشيء ليس بقبول الا يكون المستعير ضامنا اليه بل للمالك ان يضمنها شام **قول** واذا اختلف
المستعير والمعبر في قيمة الغارية كان القول قول صاحبها مع ميمنه وهذه اية خلاف الدعاوى في كون اليقين على اليقين **الجواب** قد حث
البشر في مثل هذه في الغيبة الوديعة وماخذ الكل واحد ثم انقضى بر ما يتردد على ما ذكره الشيخ في المسائل الاربع الغيبة الوديعة **الره**
والغارية لكن جماعة من الاحناء اجازوا ما ذكره ولم يذكروا الوجه **قول** من استعاضا بدهنه كان لصاحبها ان يأخذه من المرهن ولم يكن
له منه شيء وكان لان يرجع على الرهن بما له عليه من المال كيف اطلق القول ولها قال اذا كان لدين خالا لانه لو كان مؤجلا لم يكن له
اخذ الا عند الاجل ثم قوله كان لان يرجع سواء اخذ الرهن او لم يؤخذ **الجواب** هذا يجوز على ان تأجل المالك بشرط بالرهن
اخذ الرهن ببطل الاجل او يكون الرجوع عبارة من ان المالك لا يبطل باخذ الرهن فكان يقول له المالك ان تأجل الرجوع في الاجل
على التجيل ولا على التأجيل **باب المزارعة** **قول** لا باس بالمزارعة بالثلث والربع او اقل او اكثر ويكفي ان يزارع الانسان بالعملة

كتاب النجاة

والشجر والتمر والربيع ليس لك بمظنور إذا كانت المزارعة بذلك مكرهة والثلث والرابع من أي شيء يكون الجواريين يملكونه لا يملكونه الأرض
 بحسب ما يخرج من الأرض بكرة بالمحظرة والشجر كالأرض لا يملك على ذلك ما رواه المحلى عن أبي عبد الله **ع** قال لا تقبل الأرض بمحظرة
 ولكن بالثلث والنصف والرابع وقال الشيخ في الاستبصار وأما بكرة ذلك إذا جرحها محظرة منها ما ذكره عن أبي جعفر **ع** وأبي عبد الله **ع** في الجارية
 الأرض بالطعام فقال كان من طعامها فلا يخرج منها ويقوى عندي أن لا جارة بذلك إلا أن يجعل ذلك الأرض لا يخرج منها
قول فإن زارع شيئ من ذلك فجعله من غيره ما يخرج من تلك الأرض ما يزرعه في المستقبل بل يجعل ذلك في ذمة المزارع قوله ما يخرج
 هل يتعلق بجعل أم يخرج ثم بل عن أبي شعثا ضرب بها وقوله فجعله من غيره ما يخرج من الأرض وأكثر العلماء ذكروا أن المزارعة عقد على الأرض
 ببعض ما يخرج من غنائمها فكيف يقول من غيره ما يخرج من تلك الأرض **الجواب** ومعناه إذا استأجرها للزراعة فله من الأرض ما يخرج من غيرها ما يخرج من تلك
 الأرض يكون معبدا ومضمونا في الذمة ولا يتحقق كونها كان وهي ما يخرج من تلك الأرض وقوله ما يزرعه في المستقبل بيان لقوله من غيرها
 يخرج من تلك الأرض وقوله من غيرها ما يخرج لا نعلم ما يخرج في الذمة فكانه ضرب عن إطلاقه وإبان وجوب جملته
 الذمة استند إذا كان الإطلاق بالتقييد وإنما سمي هذا شرطه وإن كان مضمونا لأن قصد به المزارعة فمماها بما قصد به **قول** من
 استأجر أرضا بالنصف والثلث والرابع جاز لأن يوجرها بأكثر من ذلك وأقل كيف تخرج هذه الجارة ويجوز أن يخرج الأرض شيئا **الجواب**
 قد قررنا أن المزارعة بالنصف والرابع والثلث جائزة وهي تقتضي الإيجار والتبعية والمدة العشرة فاذن لا فرق على هذا التقدير بين المزارعة
 والجارحة إلا باللفظ إذا كان المضمون واحدا فكما تخرج في لفظ المزارعة بالثلث كذلك يصح المزارعة بلفظ الجارة أو لاجبة باختلاف اللفظ فلو كان
 هذا التقدير لجهلنا المقصد للجارة لزم أن يكون مقصدا للمزارعة لأن المضمون واحد ولا ينافي في هذه المسئلة ما ذكره في المسئلة
 الأولى من إيجاب جملته في الذمة لأن الغرض هناك أن الأجرة بكل معلوم ووزن معلوم فالتقيد في الذمة أو حصص الأرض العشرة
 معلوم **قول** وإن استأجرها بالذم أو بالدينار لم يخرج لأن يوجرها بأكثر من ذلك إلا أن يحدث فيها حدثا يمنع من ذلك ما إذا كان حقا
 من أرباحها **الجواب** المضمون هنا ما يتبعه من غيره لقوله في المحلى قال قلت لأبي عبد الله **ع** انقبل الأرض بالثلث والرابع فاقبلها بأكثر
 قال لا بأس قلنا تقبلها بأكثر فقبلها بأكثر قال لا يجوز قلت كيف جاز الأول والثاني قال لأن هذا مضمون ذلك غيره مضمون ومثله
 استحق غلاما وما جاز ذلك مع أحدنا فلو أنه استقبل الفضل لما شاع عن أبي عبد الله **ع** قال سألت عن رجل استأجر أرضا من رجل فخرج
 بدراهم مستأجرا فوجرها قطعاً فيكون له الفضل قال لا استأجر أرضا فالتفت فيها شيئا أو رجت فلا بأس إذا كنت ثم الوجه عند
 أن ذلك على الكراهية لا الحظر **الجواب** عليه رواية أبي ربيع السامي عن أبي عبد الله **ع** قال سألت عن رجل استأجر أرضا من رجل فخرج
 بأكثر مما يتقبل لجا ويقوم منها بمحظرة السلطان قال لا بأس به إن الأرض ليست مثل الأجير ولا مثل البيت ولا الأجير حرام ومثله وكهشام
 المشق عن أبي عبد الله **ع** وكان ملك المنفعة كملك العين فكما يصح المعاوضة على أعقابها زيادة فكذا المنافع فإذا ترك العمل بخلاف بعض
 المواضع يعمل به في الباقي **قول** فإن كان شرط المزارع أن يأخذ منه قبل القسمة كان له ذلك وإن لم يكن شرط كان البذر عليه على شرط
 كيف قال وإن لم يشترط كان على ما شرط وقدر قسم إلى أن كان شرط كان له ذلك وإن لم يشترط ما ذكره حكمه وكان القسمة فيها داخل **الجواب**
 معناه إذا شرط المفاصلة بالنصف مثلاً فإن شرط مع ذلك إخراج البذر قبل المفاصلة صح وإن لم يشترط أخرجه قبل القسمة كان البذر
 على الزارع على ما شرط في المفاصلة ولا من غير إخراج البذر **قول** لا يصح المزارعة والجارحة إلا بالاجل معلوم فحق لم يذكر فيها الأجل
 كانت بالطله فإن كان قد مضى فيها المصالح وانفق فيها ما كان لها انفق ولصاحبها أرض ما يخرج منها وللزارع أجره المثل إذا لم يذكر
 ذكر الأجل ولم يكن له أكثر من ذلك قوله ولصاحب الأرض ما يخرج منها البذر على صاحبها أرض ما يخرج منها وللزارع أجره المثل إذا لم يذكر
 وإن كان لصاحبها أرض كيف قال وإن كان مضى فيها المصالح وانفق فيها ما كان لها انفق ولصاحبها أرض ما يخرج منها وللزارع أجره المثل إذا لم يذكر
 من حصا الأرض قوله إن كان قد مضى فيها المصالح وانفق فيها ما كان لها انفق ولصاحبها أرض ما يخرج منها وللزارع أجره المثل إذا لم يذكر
 ذلك باذن المالك يكون لازماً له وقوله لصاحب الأرض ما يخرج منها يعني في المزارعة لا في الجارة والمزارعة على كل قسم
 حكمه وللزارع الأجرة لا يعمل باذن المالك هذا ظاهر **قول** من أخذ أرضاً متهمة فأجراها كاتلها وهو أو له بالنصف فيها إذا أخرج
 لها ربيع كان للسلطان طسوق الأرض فإن عرف لها رب كان له حراج الأرض وطسوقها المظنوق وقوله فإن عرف لها رب كان له حراج الأرض
 وطسوقها هل زادها أم واحد منها أم هما اسم الشيء واحد **الجواب** **المسئلة** لو طسوق على المزارع وهو فارسي معرب وهو كالأجرة
 بالحراج والطسوق هنا شيئا واحداً **قول** في تمام المسئلة التي قبل هذه فإن شرط على صاحبها أرض أن يجرها ويكون ارتفاعها المدة
 من الزمان ثم يسلمها إليه كان ذلك جائز أو كان شرط أن يكون على صاحب الأرض وثمة ما عليه للسلطان كان ذلك جائزاً وأما

ان فضل البيت

مَنْبُكُ النَّهَائِدِ

الارضان باخذها من رضى شاع الجواب برشدك فذا زاد على ما القباله قول في باب بيع الميا والمركب ومن اجه ارضاً بقتة كان
 املاطها من غير فان كانت الارض لها مال معرف كان عليها من بط صاحب الارض لسطق الارض ليس للمالك ان يترعاها من بده ما دام
 هو راعيا فيها اهل بيتهما باختلاف في قوله الاول لصاحب الارض ان باخذها من رضى وقت شاء وقوله الاخر ليس للمالك ان يترعاها من
 ما دام راعيا فيها الجواب هـ لبثت كالاولى لان الاول ايجابها بان للمالك وقوله لم يترعها من رضى قبل المدة وجاز بعد
 وهذه ايجابها بغير ان للمالك فله ان يترعها ويكون لغيرها من غير ان ايجابها ما دون فيه شرعاً لمكان انها لها ولم
 بقره مع مدة يقتضى جواز ترعها من بعد انقضاءها قوله من اسباها راضاً فباع صاحب الارض رضى لم يطل بذلك اجازة ترون
 كان لبيع بحضرة المساجد ويكون البيع صحيحاً غير ان يترع المشرع ان يصير له وقتاً نقضاً عمدة الاجارة هل اذ علم المشرع او اذ لم يعلم
 وهل اذ لم يعلم يكون ذلك عبثاً ام لا الجواب ب البيع صحيح علم اولم يعلم لكن اذ علم الاجارة له وله الخبار لو لم يعلم وتعلق حق المشتري
 بها عيب ببيع المشرع الفسخ باعتباره مع عدم العلم قوله من ذارع ارضاً على ثلث اذ ربع وبلغت لغيره جاز لصاحب الارض ان
 يترع عليه لغيره كذا في رواية اخرى فان رضى المزارع بما حرر اخذها وكان عليه خصه صاحب الارض سواء نقض المزارع زاد وكان
 الباقي فان هلك الغلة بعد الخوض فما رضى المزارع لم يكن عليه للزارع شيء كان الاول ان يقول لم يكن عليه صاحب الارض شيء الجواب
 لما كان كل واحد من المزارع والعاقل يترع ارضاً في هذه القطع على واحد منهما فان المزارع مفاعل عن الزرع قوله وكذا
 من اشترى مراعى جاز له ان يبيع شيئا منها باكثر من الماله ويرعى هو الباقي فما بقي منها وليس ان يبيع بمثل ما اشترى او اكثر منه ويرعى معهم
 الا ان يحدث فيها حدثاً ويكون ذلك بغير رضا صاحب الارض فان اخرج من بيعه من سواها لم يجز له ذلك وانما يكون لان راعياً بنفسه ما يبيع
 قوله ما يبيع ولم لا يجوز بيعها وانما رضى صاحب الارض لست هذه المرات قد صارت ملك المشرع الجواب ب معنى قوله ما يبيع أى ما
 من المراعى بعد ما باعها اما اشترى ارضاً من المراعى فهو بيع لرواية سماعه قال سالت عن رجل اشترى مراعى بمائة درهم او اقل واكثر
 فاراد ان يدخل من شاء ببعضها اعطى فقال لا يرعى معهم الا ان يكون قد عمل في المراعى عملاً او تعنه فيه رضى حتى احتج المراعى فلا بأس ان
 يبيعها باكثر مما اشترى لانه قد عمل فيه عملاً فذلك حله له والخبر ضعيف السند مرسل فلا عمل عليه والجواز هو الاصل عمل غيره ولم يعلم
 ولا بشرط رضى اصحابه لكن لو شرطوا رعية بنفسه لم الشرط باب الاجارات قول لا يقع الاجارة الا باجل معلوم مستند
 ما هو الجواب ب يمكن الاستدلال على ذلك بما رواه ابو الربيع الشافعي عن ابي عبد الله قوله قال سئل عن رجل ارث رجلان يتقبلانها فاقى
 القبال اهلها قال يتقبل الارض من رباها بشئ معلوم الى سنين معلومة وعن الحلبي قال القبال ان تاتي الارض الخربة فتقبلها من اهلها
 عشر سنين او قل واكثر قال لا بأس لانهما اعتدلا ولم ينقدربا لاجل دفع الضرر للزوم خبر الوقت لا يوق يتقدربا لاجل دفع الضرر
 ذلك الزرع لا ينافى ذلك لاعتدال الزيادة والنقصا فيقتدربا لزيادة يكون غير موقوفة للمالك وينقدربا بالنقص لا يكون مقفوق
 للزارع وفي كلهما عذر لا يندفع مع الاطلاق قوله للملك اذا كان مشركاً بين نفسه وما زاد عليها لم يكن لأحدهما ان يستبد
 دون صاحبه ما لا ينافى ان يجرى الجواب ب لا يرد الشئ من غير اجارة حقه بل اياه المنع من اجارة كله ويهدى على ذلك قوله قبل هذا
 اجارة المشاع جارية مثل اجارة المقتسوق قوله ان اكرها ما طلقا جاز له ان يكرها ان شاء او يكرها غيره كيف يجوز ذلك وقد يكون
 بين الركا لركبها ولا يفتا ولا يفتا بركه الجواب ب لا ينفى المطلق ان يساخرها لركوبها لركبها اركبها من غير ان يجرىها ويكرها
 كانا اسباخرها يوقيد ذلك رواية على خبرين عن ابي الحسن قال سالت عن رجل اسباخر دابة فاعطاها غيره فنفقت
 عليه قال ان كان اشترى الا بر كرها فهو من طهوان لم يسم فليس عليه شيء قوله متى هلك الدابة والحال ما وصفتا كان رضى
 لها ولم يترعها يوم تبيد فان اختلفا في الثمن كان على صاحبها التبيين فان لم يكن بربنية كان القول قوله مع يمينه كيف يعلم صاحبها
 بيمينها يوم التفتد غايتها يعلم بيمينها يوم تسليمها ثم بعد التسليم يجوز ان تعبرها كانت عليه ثم كيف يختلف على العلم والعلم مع يجوز
 التغير لا يوجب ثم كانت اليمين عليه وهو يدع الجواب ب انما كانت اليمين عليه لانه بالعدة اضمنها فاذا تلفت استقر اضمنها واذا وقع
 الاختلاف في قيمتها كان القول قوله للمالك لانه يكرها ما يدعى الصامن من كونه قيمتها كما قلناه في بابا او يترعها لغيره والركن
 الشئ اجمع هنا بما رواه ابو رواد عن ابي عبد الله قوله قال ما ان يختلف على القيمة فيلزمك او يمين عليك وباني صاحبها بشئ من قيمة
 البغل حين اشترى كذا فيلزمك والرواية صحيحة مشهورة قوله متى هلك الدابة والحال ما وصفتا كان رضى لها ولم يترعها يوم تبيد
 لم يجز له الخلف قوله لا ينفى ان لا يساخر احد الا بعد ان يطاقعه على ان يترع فان لم يفعل ذلك ترك الاحتياط كيف هذا وقد قدم في باب
 البابان لم يذكر ما لا الاجارة لم ينفى الاجارة وقالها ترك الاحتياط الجواب ب لا يستعمل هنا لفظ الاستصحاب بل عن الاستصحاب

كتاب النكاح

بخاز لا يباح حتى اجرة المثل فكان نفره من العمل استيجان لا يبرؤ للولي ونحو الاجر ويدل على ان راءه ذلك ما رواه سليمان بن جعفر الجعفي
عن ابي عبد الله قال في هبهم يعني علمنا ان نعمل معهم احدهم بقا طعوا جنة لا نكاح اذا ما طعنا جنة على الوفا وان ردت عرفت
انك قد ردت قول من اساجر مملوكا ليعينه من مولاة فافسد المملوك شيئا او ابق بقلان يبيع من علمه كان مولاة ضامنا لذلك قال
في باب المكاسب من اجر مملوكا فافسد المملوك لم يكن على مولاة ضامنا فافسد لكنه يستحق العبد في مقدمتها فافسد لم اوجبه في الاول
الضمان على السيد الثاني اسقط عنه الجوار وجعل الجميع امة يكون على المولى ضمانه في كسبه لعبد لا في ذمة المولى ولما كان كسبه
للمولاة صح ان يضمن الضمان الى المولى تارة والى كسبه لعبد اخرى قولنا الضمان اذا قبل عدا بئس معلوم جاز ان يقبله غيره واكثر
من ذلك اذا احدثه حدثا وان لم يكن احدهم يجر له ذلك كان ينبغي ان يقول يا قل من ذلك اما باكثر فلا مضل **الجواب** هذا لا يرا
لانهم وقد اعتد له تارة بان من زانية على راي بعض النخاة وتارة بانها للتبعض الكل يعسف **كتاب النكاح قوله** والعقد
النكاح وان علمنا هل اراد اتم العدة وجدها هكذا في الصعق ام اراد عترة وعترة ابنة عترة جده هكذا في الصعود فان كان اراد
فلان اتم العدة غير جنة الرجل ويكون عترة من قبل الارجل تحم ام الماه لا **الجواب** ان اتم عترة وعترة ابنة عترة جده وان علت وتحرم
ام العدة من الابن ان لم يكن ام العدة حديثة لانها تكون منكوبة جدها لو كانت ام عترة من قبل الام والابن ممكن الاصح لان ام اتمها
قد لا تكون منكوبة لاحد اجدد **قوله** من فجر بعته او خالتم تحل لرايتها اباها هل تدخل بنت الابن او بنت البنت في ذلك
لا **الجواب** نعم تدخل في ذلك لان بنت البنت وبنت الابن حقيقة فتدخل في عموم التحريم عند في تحريم البنت فبالتالي نكاح العدة والخالة
تردد لكن على تقدير تحريم البنت تحم بنت الابن وبنت الابن وان تزلنا قولنا واذا تزوج الرجل بصبيته لم تبلغ تسعا فوطئها فرق
بينها ولم تحل له اباها هل هذا مع كونها عابها ام مطلقا وان لم يكن عابها **الجواب** ظاهر كلامه يقتضي التحريم مطلقا ولعله اعتمادا على
رواية سنن ابيه عن يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال اذا خطب الرجل المرأة فدخل بها قبل ان تبلغ تسع
فرق بينهما ولم تحل له اباها لكن سهل ضعيف والرواية مرسله فينبغي ان يكون التقويل على ما رواه يعقوب معاوية بن الجعفي عن جعفر
في رجل افترج جارية بعته امرأة فافضاها قال عليه السلام ان كان دخل عليها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان اسكنها فافضاها
فلا شئ عليها وان دخل بها واطاعت سنين فلا شئ عليها ان شاء امسك ان شاء طلق ومعنى التفريق هنا تحريم الوطئ لا النكاح
ولا تحريم المساكاة وجبة **قوله** من عتدها قبل العدة ودخل بها فرق بينهما ولم تحل له اباها سواء كان عالما او جاهلا وكما
لها المهر بما استحل من فرجها وكان عليها عدنان تمام العدة من الزوج الاول وعدة اخرى من الزوج الثاني وهل العدة الثانية
من جنس المفارقة او جنس انقضاء العدة الاولى وهل الثاني عدة حقيقة حتى ان يزوج منها ما يلزم في العدة من النفقة والمهر او حتى
الاخر من منزل ام لا وقوله فان جاءت بولد لا قل من ستة اشهر كان لاحقا بالاول وان كان لستة اشهر فصاعدا كان لاحقا بالثاني
لم اذا كان لستة اشهر فصاعدا كان لاحقا بالثاني فكما يجوز ان يكون له يجوز ان يكون للاول وقوله وان جاءت ببر لا قل من ستة اشهر
كان لاحقا بالاول وقد يمكن ان يعلم انه ليس للاول كما لو كانت لعدة للوفاء ثم عقد الثاني بعد ستة اشهر فجاءت ببر لا قل من ستة اشهر
ستة اشهر وقوله ومنه فانها زوجها او غيرهما فاعلم فان كانت عالمة لم يكن عليها شئ وان كانت جاهلة كان عليها حد القذف وهذا
قال لم يكن عليها شئ اذ لم يكن قد بان منه لان في باب حد القذف فان قال لولدا الزنا الذي اقيم على امره الحد بان الزنا اذ الزنا
ذنت بك ام لم يكن عليها الحد ما وكان عليها التقرح فان قال لمرأيتها الزانية وكانت امر قد نابت واظهرت الثوبة كان عليها الحد بانها
فاقل مراتب هذا المشر وجتان يكون حكمها حكم الزانية **الجواب** لعدة الثانية بعد تمام العدة الاولى وهي عدة حقيقة حتى
يجب على العدة من الصنف في العقود الصحيحة اما النفقة والمهر فلا يثبت لانهما علة ثابتة بسبب الوطئ الشهيرة وانما يلحق لولدا اذا
جاءت لستة اشهر فاذا كان الوطئ بالشبهة يجزى به الوطئ بالعقد في الحاق لولدا لانها بالوطئ المحلل صارت فاسا والولد
وفي المبسو يقع بينهما وليس يجب ما اذا كان لدستة اشهر فانه يلحق بالاول لان الولادة الصحيحة لا يتحقق لدستة اشهر فنفقة
ليس لثاني فيعين نكاح الاول وان زال فراشه لانه هو السبب في الولادة فينبغي ان يقول قد يعلم انه ليس للاول وان كان لدستة اشهر
دخول الثاني قلنا هذا صحيح لكن يحتاج الى التخييل في ذكره لانه قد بين فيما سلف ان افضل الحمل ستة اشهر فغنى زاد المدة من حين وفاته عن ستة
اشهر او من حين طلاقها على ستة اشهر وروى سنن من دخول لثاني اشهر عنها وانما سقط الحد عن المرأة اذا كانت عالمة لم يشترط
الثوبة لانه مستثناة من نكاح الثاني فان اشترط الاحكام في مفاضتها يعني عن تكرارها ولعل الشيخ قد استدل هذا بالرواية على

مَنْكِحُ النِّسَاءِ

لبشر النبال عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان قد فها بذلك فقال ان كانت عمتان ذلك محرم فان عليها الحد ولا يرى على قاذفها شافق
 فان ارضعتا الحمار ربة امرأتان له حرمت عليهما لثا ربة طمارة التي ارضعتها اولاد لم تحرم التي ارضعتها ثانياً ما الفرق بين الاولى والثانية
الجواب انما فرق الشيخ بين الزوجتين لان خال الوضاع كانت كل واحدة منهما زوجة فحرمها هذه لكونها اما زوجة وهذه لكونها ابنة
 لزوجته فحرم على تقدير الدخول بالكثر اما الزوجتان ابنتا فانها ارضعت بعد انفساخ العقد وصبر مدة الصغرة اجنبية فلم يحرم دفن
 في البسوة محرم لانها صادرة اما لمن كانت زوجة وما ذكره في المبسوط الصحيح لم يمتنع حصول الرضاع على الصغرة التي ذكرناها فانها
 بمنزلة النسب يمس منه ما يحرم من النسب لا ان النسب بمنزلة ما يحرم من جهة الابطاح صرة دون الاقام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبياً
 بلين يعمل لها وكان زوجها عدة او لا ومن امهات شتى فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرتقع وعلى امهات على اخوته الذين ينسبون اليه
 بالولادة والرضاع والذين ينسبون اليه بالولادة دون الرضاع وكان كان للبعد ولا ينسبون اليه من جهة الرضاع من غير
 هذه المرأة فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرتقع وكل يحرم جميع اخوة المرتقع على هذا البعد وعلى جميع اولاده من جهة الولادة والرضاع
 ولا يحرم على الصبي من ينسب اليه امه الرضعة من جهة الرضاع من غير بن هذا الزوج يحرم عليه جميع اولاده الذين ينسبون اليه بالولادة
 بين هذه التسئلة **الجواب** ان المرأة اذا ارضعت صبياً بلين يعملها فقد صارت اما له وصاحب للبن اباً او له وصاحب للبن
 اذن اخوة وكذا اولاد الام لكن من ينسب اليه الاب بالرضاع من غير لبن هذا الفعل لا يحرم على الصبي المرتقع ثم اولاد صاحب اللبن يحرمون
 على المرتقع لانهم صاروا جميعهم حكم ولد هذه الفتوة مسلمة ويدل على تحريم اولاد صاحب اللبن على ولد المرتقع ما رواه علي بن محمد بن ابي
 عن أبي جعفر الثاني عن امرأة ارضعت في صبياً هل يحل له ان تزوج بنت زوجها فقال ما اجد ما سالت هذا اصولين الفعل
 ان الحائض ليست بنت المرأة التي ارضعت له بنت غيرها فقال لو كن عشرة شقيقات ما اهل لك منهن شئ فمكن في موضع بيانك وعن ابوت
 ربيع قال كتبه على شئ من شئ ابى الحسن امرأة ارضعت بعض كدها يجوز ان تزوج بعض ولدها فكتبت لا يجوز ذلك ان ولدها ما
 بمنزلة ولدها ولما كون اخوة الذين لم يرتضعو من لبن هذا الفعل الذين ينسبون اليه بالولادة والرضاع يحرمون على اولادها
 اللبن فان هذه اشكال لا يعلم وجهه والخبر عندنا ولا وصاحب اللبن لما يحرمون على اولاد ابى الصبي المرتقع اذ لم يكونوا رضعو
 من لبن الفعل الذي رضع الصبي من لبنه فحق له ان اذا ارضعت امرأة من لبنها ارضعت حبلاً لم يقبل ولها وكان لا يرضع اصل الاباحه
 هذا بالنسبة اليها في انه يجوز طلاقه بزوج بل يكون التحريم لانها **الجواب** هذا لا يكون بالنسبة اليه من جهة ما من الاولاد والانت
 الحرام اما هي فممنع من كذا حرام كاج كل من يحرم عليها من قبله ولو كانت بالنسبة فحق له ان عقد على امرأة ثم علم بعد العقد انها كانت
 زنت كان المان يرجع على انها بالمهر بام يدخل بها فان كان لها المهر استحل من فرجها وهو محرر في مسائلها وطلاقها المهر بدخلها
 ورجع على ولها بالمهر هل يحتاج ان يعطها المهر لو دخل بها ام لا فان احتاج المخرج لم يكن الرجوع بالمهر فائدة وقوله وهو محرر في مسائلها
 وطلاقها ليس بمعنى على المحصول لان كل زوجة كل **الجواب** لما كان في المرأة من الامور الفاخرة التي يكرهها الزوج شاة بذلك
 بل ربما كان اقوى في نفق النفس من كون المرأة عيباً فاجاز للزوج الرجوع بالمهر على من يمسها ولم يثبت به الفسخ وبعضها ثمانية الحد
 بالقول وليس جهاً قال الشيخ فان لم يدخل بها كان الرجوع على ولها بالمهر وزوجته ذلك انزاعه بسبب الدليل لم يحصل في مقابلته
 فهو غير موقوف بسبب المدس ان دخل كان عليها المهر لعل سبب الوجوب للمهر هو الوطء وقوله انشاء امسك انشاء طلق هو محرم
 قوله وليس الفسخ بل حكمنا بعد ذلك حكم الزوجات واذا دخل بها فلها الصداق استحل من فرجها ويرجع به على المداش الفاذ في
 ذلك ظاهرة وهذا الذي ذكره الشيخ لم نقف به على نقل في ذلك ما رواه عبد الرحمن بن عبد الله وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 عن رجل تزوج امرأة فلم يجد ما تزوجها انها كانت زنت قال ان شاع زوجها واخذ الصداق من زوجها وطأ الصداق استحل من فرجها
 وان شاء تركها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ وهو الحق عندنا ان لم يكن ذلك عيباً لم يبر فلا رجوع بالمهر ودخل او لم يدخل فحق له ان اذا
 ابوها رجلاً واخاً رجلاً وجلا اخرها كان الذي اخذها له هذا اذا كانت البكر ابوها **الجواب** انما يجب فقد منع فضاء
 النخاء لانه لا يجوز جعل الابد لمن البكر ولا يرفع على انه فاعل حي لان الفاعل لا يستقيم صلبه ولو رفع بالابتداء بقي بلا جرم
 بقى يكون ابوها مبتدأ وجز محذوف تقديره هذا اذا كان البكر ابوها الا ان كان جهاً وبه ينصف لانه لا يرفع على الحد فحق له
 واذا كان لها الخوان فجعلنا لالمهر ما ثم عقد كل واحد منهما عليها الرجل كان الذي عقد عليها اتقوا الصغرة كان العقد باحباً
 ولم يكن المخرج امر مع الدخول بها فان كان الاخ الكبير سبقوا العقد ودخل الذي عقد له الاخ الصغير فانما ترد الى الاول وقد قدم ان الاب
 والجد اذا تزوجا كل واحد منهما تزوج كان سبق العقد له وهو اقوى لا يتر من الاخ وكان ينبغي ان يقولوا عقد الاخوان في حاشا

واصل اخوها الاكبر
 او طلاق من الاخوان
 ودخل بها الذي عقد
 عليها

في الرجوع بغير مهر
 في الرجوع بغير مهر

كتاب النكاح

واحدة كان عقدا كبيرا في ثم كفي جميع بين قوله اذا دخل العقد له الصغير كان العقد ما ضا وبين قوله اذا دخل العقد الصغير فانما ننزل الى الاول الجواب الشيخة بفتح اذا عقدا لا نحو في حالة واحدة كان عقدا كبيرا وله ويدل على ذلك قوله وان سبق الكبير ودخل الذي عقد له الصغير ودنا الى الاول ويلا بضم على ان اراد وقوع العقد في حالة واحدة ما ذكره في هذا الباب الاحكام فانما قال اذا جعلت محاربتها الى اخوتها فانما انفق العقد في حالة واحدة كان الذي عقد له الكبير او لم يدخل العقد له الصغير وح لا ينافيه قوله فيما بعد ان سبق الكبير ودخل العقد له الصغير من الاول واعلم ان الذي ذكره الشيخة في حديث ذكره في الهندية ليس صوته المحض ما ذكره وله وليد ببيع الاسقاط قال سئل ابو عبد الله وانا عنده عن جارية لها اخو زوجها اخوها الاكبر بالكون في الاول والاولى بها الا ان يكون الاخر دخل بها فان دخل بها في امرته ونكاحها من وليس فيها جعلت الاصل لها وان العقد مع في حالة واحدة ولكن الشيخة تاوله بما ذكرناه عن التوقيف بالوجه عندنا ان الاخر لا ولا يطلما فاذا بادر بالبا لعقد من غير ان فلما المحاربا في اجازة ابهاما شاءت والا في بها الجارة عقدا لا كبير ولو دخل الاصل في هذه قبل اجازتها احد هما كان عقدا ما ضا لان دخولها به اجازة ورضا وسوا كان عقدا في حالة واحدة او خالفنا ما في قوله الا انهما منفردين من سبق من واحد بالعقد ترادى السابق ودخلت بالآخر ولو وقع في حالة واحدة لم يصح لعقدان لكن لقوله انهما شاءت لان ذلك بغير مجرى عقدين لم يؤذن فيهما والا لانه ان يتجر عقدا لا كبير ولو دخلت بالآخر قبل اجازة عقدا لا كبير لان النكاح رضا بالعقد واجازة حق لقوله وان كان لرجل عتبات فقد لرجل على واحدة منهن ولم يبق ما يعينها لا للزوج ولا للثمة وان كان الزوج قد راضه من كلين كان القول قول الارب على الابن بسلم الله نوى العقد عليها عند عقدا لنكاح وان كان الزوج لم يرضه كلين كان العقد باطلا كيف يصح ذلك وقد قبل من شرط صحة العقد بمن المتفق عليها الجواب الشيخة اعتمد في ذلك على رواية ابن عبد عن ابي جعفر قال سألته عن رجل كلن له ثلث بنات فخرج احداهن رجلا ولم يسمها للزوج ولا للثمة فبلغ الزوج انها الكبرى فقال انما تزوجت الصغير فقال ابو جعفر ان كان الزوج راضا ولم يسم له واحدة منهن فالتقوله في ذلك قول الارب على الابن فيما بين وبين الله ان سبق الله نوى ان يزوجه اياه عند العقد ان كان الزوج لم يرضه من كلين ولم يسم له واحدة عند العقد فالتكاح باطل ويكفي في نفي القنوى ورود النقل مع ان موضع الاشكال هو صحة العقد وان لم يسم الزوجية اذا كان الزوج راضا وهذا الاشكال ينبغي بان مع مشاهدته يكون الزوج قد اسند الامر في التعيين الى الابن او زاد في العقد خلاف مراد الابن ليعين الزوجية حين العقد وترك التعيين يدل على الرضا باختياره لا بظاهره في لوجه عقد الابن على ولدها قبل ان يبلغا ثم ما ثا فانما يتوارثان ترث الجارية الصبوح الصبي الجارية ثم قال له بعد ذلك وصية عقد لرجل لا يبر على جارية وهو غير بالغ كان له الجارية اذ بلغ فله هذا خلافا لاوله ثم لا الجواب عول في الاخرة على رواية شاذة واعمل على الاول مع انه لو سلمت الرواية لمشارا به لما كانت متناه لان ثبوت النكاح بعد البلوغ لا ينافي المباشرة لو حصل الموت قبل البلوغ فيكون له بالامور وما يعتقد به النكاح وبالا بنقطة العطف يقتضي الغايرة وهذا يلزم من كون المهر مغايرا لما يعتقد به نارة ولا يعتقد به اخرى الجواب لو كان حيا بسمه مهر اقد يعتقد به النكاح كما لا يشي المملوك المحلة وقد لا يعتقد كالتشاك المهر مطلقا وبين ان الباب يشتمل على بيان ما يصح معه انعقاد النكاح وما لا يصح وبعبارة اذ ان رجحا السلم على خمر يطل النكاح ويقول في كتابي لزوج لا يطل النكاح وان كان مهر فاسدا وما تعارض حسن العطف ولا بد لفظ الشيخة من غايد على النكاح وان كان مهر فاسدا وما تعارض حسن العطف ولا بد لفظ الشيخة من غايد على لفظ المهر كما يقول وما يعتقد به النكاح منها ولا يعتقد حق له يجوز العقد على تعليم ابنته من القرآن وشئ من الحكم والادب لكان ذلك له امر معينه ومبتمر مقدرة ولا يجوز العقد على اجارة وهو ان يعتقد الرجل امرأة على ان يعمل لها اولويها ايا ما معلومة او سنين معينة ما الفرق بين المسئلين وقد يكون للابام المعلومة والسنين اجرة معينة ثم تستبصر في المسئلة الاولى قيمة مقدرة كيف سماها ثم قال بعد ذلك فان كان المهر مما الجرم مثل تعليم شئ من القرآن او صناعة معرفة فنزل هذا الكلام هنا فتم ما تقدم من انه لا يجوز العقد على اجارة الجواب يمكن الفرق بين العقد على التعليم وبين استيجارة ممة بان استيجارة ممة تقتضي تملك الزوجية منافع تلك المدة وهو بقاء الاستمتاع الذي هو ثمرة العقد فيحصل الشافعي بين المهر وعرف العقد من حيث يردا لعقد الاستمتاع المعجل وبالا استيجارة لسلط المرأة على المتع من وجهي يكون الشيخة استند في المنع من العقد على الاجارة مدة معينة على ما رواه احمد بن محمد بن الحسن قال سألته الرجل تزوج المرأة وبشرط الاجارة شهرين فقال ان زوجا علم ان يتره لشرطه وكيف لهذا العلم ان يتره حتى يبقى فبقي فاذا مضت الرواية هذا العقد كان الباقي داخل تحت عموم قوله المهر فانه في عليه الزوجان والذي رواه جواز ذلك وصحة المهر والرواية غير النسخة البطلان بل

بلا هو ما

مَنْ يَكْفُلُهَا يَنْدُ

ابناء بالكرهية ليسوا بالواضع وما يقال من ذلك مناف للعقد فلا نسلم لان الاجارة المدة المتعينة لا يمنع من الاستمتاع وان منع
 زمان الاجارة فانها لا تمنع بعده ولو تروى جملتها على خياطة ثوب وبناء دار معجلا لصح وان منع الاستمتاع في تلك الحال فحق لمن
 امكن الزوج اقامة البينة على ان لم يدخل بها مثل ان تكون المرأة بكر او قد عد على هبتها لم يلزم اكثر من نصف المهر من بل لم ذلك فامر
 من الجاهل ان يكون وفيها ما ذكر الجوا هذا يجعل على ما اذا ارعت الوطى قبل ما الوارث الوطى بل لم يكن كك وهذا يفهم من قرينة
 اللفظ فلا يحتاج الى تصريح به **فحق** لان مات الزوج او ماتت المرأة قبل ان يحكم الم يكن لها مهر وكان لها المتعينة قبل ما قبل
 اما ان يكون دخلها اولم يدخل ان كان دخل فلها مهر المثل وان لم يدخل فلها مهر المتعينة لا وجه لهذا الجوا **هذا** ليس كما قلنا
 لم يهرها بالخاله فانها قد دخلوا العقد من المهر وقد يذكر لكن لا يعين ويقوض تقديره الى احدهما وقد يذكر ويعين فانما يذكر اصل
 ومات احدهما فلا متعة مع ذكره غير معين اذا مات من البينة تعين عدل عن تعينه فلا يمكن ان يتخير من مهر ولا ينصف مهر المثل لانه لا
 الا بالادخول فتعينة المتعينة وبذلك على ان لم يهرها مع عدم التعينة بل من المتعينة بالطلاق وهذا الوطى الرضا نصف ما يحكم به
 ويؤيد وجوب المتعة الوفاة ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 فان مات قبل ان يدخل بها فقال لها المتعة والمهر ولا مهر لها **فحق** وان عقد على جارية مديونة ورخصت المرأة به ثم طلقها قبل
 الادخول بها كان لها مهر من خدشها ولم يهرج فان ماتت لم يهرضارة ولم يكن لها سبيل هل يجوز ان ينقض التدين في هذا
 ام لا واذا نقض التدين لم يحكم فيه بعد موته هل ترجع المديونة الى ملك المدين لا يبقى للزوج عليها سبيل ام لا **الجوا** **الوجوب** ان الله
 وصيته بتقبل بكل مضر فبطل به الوصية وقد ذكرنا ذكره الشيخ ورواه عن الحسن بن محبوب عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 المديونة قبل فان ماتت المديونة قبل المهر والسبيل من يكون المهرات قال يكون نصف ما تركت المرأة والنصف الاخر استبها الذكر بها
 وابوجهل ضعيف في المخطى قول فان الرواية سابقة والزيادة التي في النهاية ليست في روايته وخص ظاهرا وبالدلالة عليها **فحق** ان
 شرط عليه في حال العقد لا يقتضيه الم يكن له اقتضاها كيف هذا وهو شرط على المشرع لان المقصود من النكاح لاقتضا
الجوا **هذا** رواية سمعنا عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 نسوة فاشتبك وتنازعني ما ياتي الرجل من اهله لا انك لا تدخل فيك في فرج وتسلم فمما شئت قال ليس منها الا اذا اشترطت
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 كان واقفا لكن ذكرنا الاصح انه شقة فاذا سلم اخرها ممكن ان يهرج به وعندنا ان الزوج يملك الوطى بعد ذلك بغيره متسكا بالشرط وبعد
 على ملكه ذلك بالعقد قوله في الرواية انما اذنت فلا بأس بها لا يملك بالعقد الا من الاستمتاع بالملك بالاثبات **فحق** كما
 وبشرط الرجل لامرأة في حال العقد لا يخرجها من بلد هاهم يكن لمن يخرجها الا بغيرها واذكر في الخلاف ان اذا اصدقها الف وشرط
 الا بأسا في النكاح صحيح الشرط باطل **الجوا** **وجر** ما ذكره في النهاية ما رواه هشام بن سالم عن ابي العباس عن ابي عبد الله في الرجل
 يزوج المرأة وبشرطها ان لا يخرجها من بلد هاهم قال يفيظا بذلك وقال يلزم ذلك في معنى وفي رواية جليل بن زياد عن بعض اصحابنا
 احدهما عليه السلام **وجر** ما ذكره في الخلاف ان مقتضى العقد سلب الزوج على الزوج استمتاعا واسكانا والشرط المذكور مناف لمقتضا
 فيكون مخالفا للكتاب السنة فلا يثبت الشرط الا في عقد السلب بالرواية لان ذلك مما يتعلق به الاعراض غالبا وبه يفتي المصنف
 فواتر عن تزويج الاكفاء فيكون شرعية تحصيل النكاح لا النكاح المأدبة لصاحب الشرع والرواية الفاضلة بصحة صحيحه ظاهرة فيجب
 العمل بمقتضاها **فحق** لا يجوز للمرأة ان تترى زوجها من صداقها اذا لم يملك غيره فان رأت سقط عن الزوج ثلث مهرها وكان الباقي
 لو رثها كيف هذا فان كان وصيته فلا فرق بين ان تملك غيره او لا لا يملك **الجوا** **هذا** ليس بوصية وانما هو ميراث ميراث
 الميراث اذا كانت تترى ما لم يحصل في حقها بل الميراث عوض كان فعلمنا محرم الانه لا يرد بالورثة ولم يرض بما زاد عن الثلث الا
 باجازه الوارث وبذلك على ما ذكرنا في شرحه من المتع ما رواه الحلي سئل ابو عبد الله عن رجل يترى زوجته من صداقها في مرضها قال
 لا وما اخر وجب من الثلث بما رآه ابو عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يكون لامرأة عليه من ميراثه من ميراثه فقال له ميراثه
 هبتها له وعسى ان يكون من ثلثها ان كانت تركت شيئا واما التقصيل فلا يملك من ثلثها ان لم يملك غيره سقط ثلثه لان الوصية لا تقتضي الا من ثلث الثلث
 اذا لم يورث **فحق** لم يمتى عقد على امرأة بما لا يحل على المسلم تملكه من حر او غنم او غيرها من المظهور اثم سلبا قبل ان يعطيه الم يكن
 عليه ان يعطيه انا سماه وكان عليه بيمينته عند مسخه من ابن ذلك والمهر يقع على شيء معين ولم لا يكون ذهابه من مالها لانها بالعقد

الى المتعة لغوات
 التعيين

الفهم

كتاب النكاح

الفرق بينهما بغيره وليس الزوج طلاق على حال ختمه شاء المولى ان يفرق بينهما امر باعترافها وأنها باعترافه ويقول قد فرقت بينكما
هل يصح منازعة ويجاباً ووجوب عطاء السيد شيئاً من ماله على جهة الوفاق لا وبعض المناخين ذكرنا الفرق المذكور طلاقاً ويجاباً
الشيخ رحمه الله طلاقاً ختمه بغيره عليه ما قاله **الجواب** نعم يصح تزويج الابنة وهذا من ذهب لا يحتاج فيه وذاً بقرخا عن الجبل عن أبي
الله قلت الرجل كيف ينكح عبده امته قال يقول قد انكحتك خلافتي وبعثتها فاشاء من قبله وقبل مولاه ولومد من طعام لا يقال لو كان نكاحاً
سب لا فتر إلى القول وليس في الخبر لك لا فتر إلى القول قد ثبت ان المولى اجار العبد على النكاح فلا يفتقر ذلك إلى قول العقد وبكفي يقول
لا ان يبر ولا يتر في العقد وبكفي على انه ليس ابنة رواه على بن يقطين عن ابي الحسن المولى الجبل لانه بقاء الامة من غير تزويج اذا اصله
مولاه قال لا يجل له واما اعطاء الامة فلم يجبا على المولى بل هو مستحب في تقوى الاحتياط ان كان العقد بين عبداً للمولى وامته كان الفرق
بيد المولى ولا يفتقر إلى لفظ الطلاق وبكفي ان يقول فرقت بينكما ولا يخارص غير ذلك وعليها العمل ولا يصح ذلك خلافاً في لومته
اعتقها جميعاً كانت المرأة بالخيار بين الرضا بالعقد الاول وبين اذنه كيف اذا كانت امة فاعتقها ثبت لها الخيار واذا كانت حرة فثبت
لا تثبت لها الخيار **الجواب** نعم يثبت لها الخيار اذا كانت امة فاعتقها لانها تملك نفسها فتخرج من يدها بغير رضا المولى بغير رضا المولى
ابقاعه واما الحرة فقد رضيت به وهو عندنا لا معنى لخبرها عند حرة على ان لا تترها لم يتجر باعتبار عتق العبد بل باعتبار عتقها
وبوئيه ما ذكره الشيخ رحمه الله رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل ينكح عبده امته ثم اعتقا يتجر فيه لم لا يقال نعم يتجر
ومثله روى فضالة عن ابان عن عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل تزوج الرجل جارية بين شر كين ثم اشترى في نصيبها
حرمه عليها لان بشره المصنف الاخر ويرحمه فالك نصيبها بالعقد فيكون ذلك عقداً مسانفاً لقوله او يرحمه فالك نصيبها بالعقد
هل هو إشارة إلى تجديد العقد ام رضا بما تقدم من العقد الاول فان كان الاخر فلم لا قال فيكون ذلك حكمه حكم عقد مسانف ثم
بعض المناخين منع من ذلك فقال لا الفرج لا يتبع بعض اجاز ذلك بالانابة وذلك يقتضيه التبعض بان بعضه بالانابة وبعضه
بالمالك فقد يتبع **الجواب** لا يصح ان يردوا بغير رضا بعقد النكاح الذي كان قبل الابتاع ولا الرضا بعقد البيع للمصنف كذا اشتره لان
بطلان بيباعه لصف والابتاع المذكور لا اثر لرضا الشريك فيه بل ينبغي ان يجعل كلام الشيخ على ايقاع البيع على المصنف الثاني
فكانه يقول الا ان يشتره المصنف الاخر من البايع ويرضى مالك ذلك لصف بالعقد فيكون الاجازة له كالعقد المسانف
يكونا لالف سهمان لنا نسخ ويكون معنى الاول واما قول بعض المناخين ان الفرج لا يتبع فصح لقوله نعم والذنه ثم لم يرد جهام فقول
لا اعطى ارضاً وجميعاً او ما ملكك ايمانهم فانهم غير متولين فمن اتى في ذلك فليكن له ثم العادون والتفصيل يقطع الشركة فلا يجل
الفرج بها واما الانابة وهي التي يخصها الشيخ باسم التخليل فيقول قريب بشهد له رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر في جارية بين رجلين
دبرها جميعاً احداً هاترهما لصاحبه لعله حلال وقوله يلزم منه التبعض يمكن ان يجاب بان التبعض للعقد المالك لا يصح ليقصد
الانابة والمنع اما الانابة فانها ليست زوجية بل قلبك المتفعة فكانت في الحقيقة وطى عبد الملك الذي يقوى عنه المنع من ذلك فقول
وبكره للرجل ان باقى النساء في احشائهن بعض الاحتياط ذكر كراهية ذلك وبسندك بالانابة وهو قوله نعم فانما حررتكم اني نسيت فكيف
يكون ذلك مكر ومه على هذا التقدير وهو ما دون فنه بالانابة فالك كراهية من ابن **الجواب** اما الكراهية فنسأها اختلف
الاخبار بالاذن والمنع فيجب بينهما بالاذن والكراهية واما الابنة فلا تخل على الوجوه ولا النيب بل يجعل على الانابة فان لمقتضى
ادبها لا باحتراقه وانما حكمه فاصطادوا والايحاح على ان وطى المرأة ذابها غير واجب واوجب وقت فليس مراد الابنة ذلك الوقت ولا
تكون ذلك على الكراهية وانما بسندك هذا على ان المراد بالخبر المتضمن للتحريم شد الكراهية لاستحالة ان يستدل بالخبر على نفى ما دل عليه القرآن
لا انه كان يلزم منه نسخ **قول** في النظر إلى نساء اهل الكتاب شعورهن لا بأس به لانهن بمنزلة الاماء كيف يصح ان يكون النظر اليهن
جائزاً بغيره لانه بمنزلة الاماء وقد قدم انه لا يجوز النظر اليهن الا اذا ارادوا شراهن واذا لم يردوا لا يتبع لم يجر ذلك بتحقيق كونه بمنزلة
الاماء غير ممكن الا اذا ارادوا شراهن ثم نساء اهل الكتاب قد يكن مسلمات على ما قاله الروايات منها اذا اسلمت ولم يسلم الرجل وكان بشرط
فانه يملك عقدها **الجواب** اما التعليل محسن له لانه جعل بمنزلة امه الانسان المراجعة فانه يجوز لولاها ان ينظر الى شعرها وجهها
على الكراهية ولا ينظر الى عورتها وقوله قد يكون مارة الذي مسلمة قلنا قد بينا ان ذلك لا يصح ولو صح على ما رواه الشيخ واخناه في النهاية
كان نادراً والالفاظ تحمل على الغالب على النادر **قول** في حكم اليهودية والنصرانية اذا كانتا زوجتين حكم الاماء على المساواة لانه
يقول لا انا ولا زوجا ولا انا ولا امه ملك اليهن **الجواب** اريد بهن ان كن زوجاً كان حكمهن حكم الاماء والزوجات مع الحر ان لا تتر مع حرة
والحره بلثان وكذا الذمير مع المسلمة الحرة **قول** في عقد الرجل على امرأة على انها حرة فوجدتها امه كان له ردها فان كان قد خل

من كتاب النكاح

في كتاب النكاح

بها كان لها المهر بما استعمل من فرجها وللجل ان يرجع عليها ولها الذي لساها بالمره فان كان الكفر جهام بعلم دخله امرها لم يكن عليه شيء فان لم يكن له شيء على من يرجع الزوج الجوا ولا يرجع الزوج مع الدخول على احد اذا كان الزوج بطام بعلم دخله امرها بل ثبت المهر في ذمتها ولو طوط ولا ينقض من طوطها الاستحقاق لولا ان طوطها لا يرجع به على احد لا بد له من مقتضى لقوله في ذلك واعتقد الرجل على بنت رجل على انها بنت ميرة فوجدها بنتا مكران له ردتها فان لم يكن دخلها لم يكن لها عليه شيء وكان المهر على ابها ما الموجب للمهر على ابها الجوا لا يثبت الخنار في هذه الابا لا شرط اما لو اطلق العقد عن الشرط لم يثبت للزوج خنار في ذلك ليس عيبا بل هو الراد او يدخل وفيه فنفقوا الدليل لا يثبت لها مهر لصل لان الفسخ من بل العقد ففسق طوابعه هذا هو الذي ينبغي اعتنا به ويمكن ان يخرج ذكر الشيخ في بان لا يصح بيع بعض ما با بقاء العقد عليها ولو لم يثبت مرادة للزوج فهو كما لو وكل الرجل وكذا في تزويجه امرأه فزوجها وادعى الوكالة في تزويجها فباع نكاح الزوج بلزم الوكيل نصف مهرها وكذا في امره من خطبة من الصادق كوزوجه بالامر لها وانكر الزوج الوكالة لزم الوكيل نصف صداقتها لا نضع حقها بترك الاستعداد قول لم يمتى كان الرجل بنتا احبها بنت ميرة ولا في بنتا ميرة فمقد رجل على بنت الميرة ثم دخلت عليه بنته من الا مكران له ردتها وان كان قد دخلها واعطاه المهر كان المهر لها بما استعمل من فرجها لم لا قال كان عليه ردها لان له توهم ان يكون لك التردد وقوله كان لها بما استعمل من فرجها لم يثبت لك بكونها غير المهر بان العقد على اختها لا يكون ح زانية فلا مهر لها ولم لا اعتبر المهر هل هو فوفى مهر المثل ام لا بل انقص له مهره في الزيادة والنقص الجوا في قوله لا يمتى لان المهر على كماله فلم يمتى لان المهر على كماله لان الولا معناها الاستحقاق فقول له كان له ميرة كان حقها ردها ولا يلزم من كون ردها حقان يكون بقاؤها حقا وانما لم يثبت لعدم علمها لان ذلك يثبت في موضع وجوب المهر للوطوء بالاشتهار تكون المرأة ليست زانية فلا يحتاج الى تكرار الشرط كما لا يحتاج الى تكرار الشرط المذكورة في مواضعها وانما لم يعتبر كونه وفوق المهر وان لا يصرح بان لها المهر المذكور في العقد فاعلم ان ادبها المهر المذكور في العقد فوقعه على مهر المثل فلم يكن ضرورة له التقيد بشئ بل ينعى لفظ المهر في قوله في العقد الرجل على امرأة علمها ما يكره فوجدها ثيبا لم يرد لها غير ان لم ينعى من مهرها شيئا كيف لم ينعى وقدم ان البكارة تذهب لعلو والتروة فما لا مانع ان يكون ذلك بعد العقد وقبل الدخول ثم التفتت من المهر فاما مقدارها والميرج في ذلك لا شيء وبعض الناس خرب قد رد ذلك بغيره وبين مهرها ما الفائدة في مهر المثل هنا ومهر المثل المذكور في العقد الجوا ليس من كون العذرة تذهب لعلو والتروة والحكم بالانقضاء من المهر من اناه وانما جعل امكان ذلك المهر البكارة ما لانها لا تذهب لعلو والتروة فاما هنا فاما الاستماع بالبكر او غيب من الاستماع بالثيب فيكون النقص من المهر لقوات لذة الاستماع بالبكر والشيخ في رجا يكون تعويل في ذلك على ما روي عن رجل قال كنت الى ابى الحسن ع اسال عن رجل تزوج جارته بكر فوجدها ثيبا هل يجب لها الصداق او لا ينعى قال لا ينعى قال ان في نفسه مشكل النما ينعى بعض السدس لان الشئ في عرف الشرح السدس واستدعا ذكره في باب الوصية وهو غلط من وجهين احدهما ان الوصية خارجة من ذكر لفظ الشئ وانما ذكره الشيخ في النما بغير ظنها جرة او منقولة عن صاحب الشرح وهو وهم منه ولو قال الوصية تضمنت بيقض لا بد من مقبول واقله لفظه شئ قلنا هذا غلط اخر لان الشئ اذا كان عندك سدس سلم يتران تضمنها شيئا وانما يصح انما الشئ اذا جعل على يابه منكر اعطى على شئ معين الثاني ان سلم ان الشرح ينطق بانقضاء شئ وسلم ان الشئ في باب الوصية مفسر بالسدس لكن ان كان في الوصية مفسر بالسدس يكون في كل موضع كان ثم ينقض ذلك بالافراد والادامه بطل دعوا باستعمال لفظ الشئ لغیر السدس كقولهم نعم ولا جعل لكم ان تاخذوا ثما انتوهن شيئا ولم يرد السدس في ما المتأخر الذي اشار اليه فانما خالف في تفسير كلامه في باب المتدليس على كلامه في باب المهر وقد قال هناك ينقض ما بين مهر البكر والثيب لا المتأخر وذلك بخلاف ما خالف الجبال والشرف والسو والوجه عند اخالته ذلك على نظر الحكم فان اللفظ اذا عر من تفسيره عر ولغو يدرج فيه نظر الحاكم في قوله ان حدث بالرجل جنسه يعقل معاني اوقات الصلوات لم يكن لها اختيار وانما يعقل اوقات الصلوة كان لها الخيار فانما خالف فرقة كان على ولين بطلتها ما هذا رايا الجناح في العقد وقبل الدخول وبعض الناس خرب ذكره انما لم يعقل اوقات الصلوة كان لها الصلوة ولم ينعى طلاق الولي فما مستند لقول الجواب الظاهر في هذا حديث بعد العقد سواء كان بعد الدخول او قبله انما يعقل اوقات الصلوة وهو ظاهر كل من الميسر والمخالف وبقول في النما خاصة اذا خالف فرقة ان المولى طلاقها ولست اعلم دليله وقال في الميسر في اصحابنا ان جنون الرجل اذا كان يعقل اوقات الصلوة فلا خيار لها هذا قوله ولم يبين ابن رزق انما يثبت عند رواية محقة في ذلك فلا دليل على بطلان قوله وقد روي في التفسير عن علي بن ابي حمزة قال سئل ابو جهم الميرة يكون لها زوج وقد اصبه عقله من بعد ما تزوجها او عرج من جنون قال لها ان تزوجها

ورجى طلاق الميراث في النكاح

كتاب النكاح

من ان شاء فان كان العمل بهذه فنجب لها الفسخ كيف كان بعينه فلا عمل بباطل الرواية عن ابن هذه الرواية ضعيفة فانما التفتيم
 محمد وعلم بن بجر فواقبان لكن الجواب الذي لا يعقل معه اوقات الصلوة سبب نفع من الاستمتاع ويستظهر المرأة فيشرع لها الفسخ بها
 للضرر الناشئ من فوات ثمر العقد فحق لزوم ابطالها اصلا كانت حرة بين المقام مع وبين مفارقتها فان رضيت لم يكن لها
 بعد ذلك خيار وان اخذت فمهر كان لها نصف الصدا سقوطا لنصف الاخر من الصدا بما ذاعلم والمهر ثابت بالعقد ولا يعلم
 سقوط نصفه الا بالطلاق ولا يترتب مسئلة الفسخ بعد ذلك لوجوب عليه المهر اذا خلا بها فيكون لاحدهما المهر وللآخر نصف المهر ولا فرق
 بينهما **الجواب** اما تنصيف المهر في طرفي العتق فلما ردوا الحسن بنحو عن علي بن ثابت عن ابي حمزة قال سمعت ابا جعفر يقول اذا
 تزوجنا وهي بكر فزعمنا ان لم يسهل اليها فاذا ذكر النساء انما عدا فاعلى الامام ان يؤجله سنة فان وصل اليها والا فارق بينهما ما عطيته
 نصف الصدا وهذا تقوى فها انما على العمل بهذه اما المصلحة فان الشئ قد استند ذلك الى رواية الحسن بن سعيد بن صفوان عن ابن مسكان قال
 بعث مسئلة مع ابن ابي عمير قلت سلمه عن شخص لم يفسد امره فدخل فوجدته خصباً قال يفرق بينهما ويوجع ظهره ويكون لها المهر ولو
 عليها وعند ابن هذه الرواية ضعيفة لا رسالها اذ لا يعلم المسئول من هو ولا لوجه ان المصلحة الفسخ الحلال الخصبين ولا يستبعد مع
 سئل فضيلة ^{عليه السلام} يزيد ذكره فيمكن من الوطئ فيجب للمهر بالوطئ لا بالخلوة فان الصحيح لا يجب عليه المهر بالخلوة فكيف المصلحة ويتقدم ان يعلم انه باطلا
 لا يجب للمهر وكذلك الجملان وقال الشيخ في مسائل الخلاق اذا كان الرجل صلوفاً لكنه يقدر على الجماع عجزانه لا يبرأ لو كان حق قد حكم له
 بالرجل لم يبرأ بالفسخ قلت وقد ردوا الجبار بن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله وزعموا عن ابي عبد الله وابن مسكان في الرواية التي تنا
 لكن عبد الله بن بكير في طريقه وزعموا عن ابي عبد الله بن مسكان في قوله اذا انفلق الزوجان فادعى الزوجة انه فوطها وانكرت
 المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجد كما كانت لم يكن لادعاء الرجل ثابراً وان لم يوجد كالم يكن
 لانكار المرأة ثابراً كيف هذا وقد تقدم ان ذلك قد تنهت به لعلة والنزوة **الجواب** يريد ان يكون لقولها ثابراً في ابطال ادعائها يكون القول
 قوله مع يمينه يمكن ان يكون مع دعواها بقاءها فحق له متى عقد الرجلان على امرتين فادخلت امرأة هذا على هذا والاخرى
 على الاخر ثم علم بعثلك فان لم يكونا داخلين في امر واحد منهما فادخلت في امر واحد منهما كان لكل واحدة منهما الصدا
 فان كان القول في العقد ان غرم الصدا ولا يقرب كل واحد منهما امرته حتى ينقض عهدهما فاذا انقضت صار لكل واحدة منهما الى زوجها
 بالعقد الاول فان ماتا قبل انقضائهما فخرج الزوجان نصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في العدة
 فانهما يبرأ منهما ولهما المهر المسمى حسب قدمناه قوله فان لكل واحدة منهما الصدا اشارة الى ما اذا البسوا صداً صبيح يرجع العبد المهر
 المثل لم يذكره وبالدليل على ايجاب العدة على كل واحدة منهما وهما المدة العدة فخرج الزوجان نصف الصدا فادخلت في امر واحد منهما
 الاول كيف ساءه او لا ولبرهننا ان وقوله فان ماتا قبل انقضائهما فخرج الزوجان نصف الصدا وهو انما يكون مع الطلاق
 وقوله فان ماتت الرجلان وهما في العدة فانهما يبرأ منهما ولهما المهر المسمى بدم موت الرجلين يكونان في العدة فان لم يبرأ لهما سواء كانا
 في العدة اولم تكونا وقوله ولهما المهر دل على انهما لم تقبضاه فيصير قوله وليرجع الزوجان نصف الصدا انما هو اشارة الى ما اعطاهما من
 من فزجها **الجواب** لا يلزم الشيخ من هذا الاسئلة فان الذي ذكره صورة مسئلة سالها بعض اصحاب ابي عبد الله ع فوقع الجواب
 بموجبه ونقلنا الشيخ على صورته واخر ذكر الرواية ثم الجواب عن كل صورة من صور الاسئلة وهذه الرواية الكلية يباستلزامه جعل
 صالح عن بعض اصحاب ابي عبد الله ع في اختين اهديتا الى اخوين في ليلة فادخلت امرأة هذا على هذا وامرأة هذا على هذا قال لكل منهما
 الصدا وان كانا ولهما ما بعد ذلك لغرم الصدا ولا يقرب كل واحد منهما امرته حتى ينقض العدة ثم يصير لكل واحدة الى زوجها بالنكاح
 الاكمل فان ماتا قبل انقضائهما فخرج الزوجان نصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في العدة
 قال برأتهما ولهما نصف المهر المسمى وعليهما العدة بعد ما تفرقا من العقد الاول هذا الرواية وبوجهها او روايتها في قوله لكل واحدة منهما الصدا
 فانه اراد الجبر الذي يصح منه اعادة من مثل جنس له عليه لا يترتب وجوبه بالعتق وهو الذي يجب بالوطئ والمسيح عندنا يجب اما العدة
 فلا يترتب وطوعاً وعشمة وطوعاً وشتمه يوجب عدة الطلاق في المحل الاستبراء وهو اجماع وانما قال بالعقد الاول ليعلم انهما لا يفتقر الى عقد
 الاخر بل للعقد الذي وقع كاف وقد ينسخ الكلام بمثل ذلك وقوله فان ماتا فخرج الزوجان نصف الصدا يبرأ من الصدا المدفوع
 من كل واحد منهما او الصدا الذي وقع عليه العقدان كان دفع اذ لم يكن لهما ولد وقوله فان مات الرجلان وهما في العدة فانه تتبع في ذلك
 لفظ الرواية وهو على وفاء فراح السائل فلا يقول سال كذا وكذا السائل فلو ان لعلنا بعد عتق الزوج اثر في منع الارث او جوب
 ذلك فاذا دار الزوال ليس عنده وقوله ولهما المهر اشارة الى الذي تضمنه العتق عنه لانه لا ينصف بالموت وانما تكلفنا هذه التاويل

هذا الفصل الذي قد نام بالوطئ والصدا الذي في عهده العتق ثم يرجع الزوجان نصف الصدا

مَنْ كُنِيَ بِالْأَهْلِيَّةِ

[illegible]

كتاب النكاح

بولدكان حرام الاجازة ورفا ولم تجز مع العلم بالمتجر ومع الشهرة حرا وبفكها القبة **قول** وان كان قد سبق الشهر بعينها
 له شهره الذي عينه فلم يجز لها ان يعقد لنفسها الغيرة بعد عده وقبل مجئ شهره بمقدار اجل وعقدام لا وما المانع من ذلك وان
 جاز فاجوز **الجواب** لا يجوز ذلك لانها مع العقد ذات بل انما اذ لم يكن لاحد عليها اعتد جاز ان يعقد عليها شهر متصلا بالعقد
 ومناخر اخر العقد اذا كان معينا وفي كلام التهاية ما يدل على انه اذا اطلق الشهر ولم يعين يكون العقد باطلا وهو وهم والصواب
 جوازها وبني اطلاق لم يعين الشهر صحيح ويكون متصلا بالعقد كما لاجازة المطلقة والشيخ **روى** استدعي في التذنب بمرأته بكاء عن اب
 عبد الله في رجل بلغ المرأة زوجتي نفسك شهرا لا يسع الشهر بعينها ثم مضى مطلقا لها بعد سنين فقال له شهره ان كان سما وان لم
 يكن سما فلا سبيل عليها فقوله فلا سبيل عليها لا يدل على بطلان العقد بل معناه ان له الاطلاق يتنا ولا الشهر الذي عليه العقد وبعد
 انقضاء السنين يكون قد انقضى ذلك الشهر فلم يملك ان يكون له عليها سبيل ثم ان لم يكن هذا التاويل معلوما فانه يحمل فلا يبقى للشيخ
 حجة **قول** وعده المتعقبة انقضى اجلها او وهبها زوجها ايامها حضا وخمسة واربعين يوما كيف قال حضا وقال بعد ذلك
 باب لعدد والمتعقبة اذا انقضت اجلها فعدتها قران ولا يجوز ان يهدى بالحيض من القرين لان قوله في باب لعدد الاقراء الاطهار
الجواب الذي استقر الدية عليه ان الاقراء هي الاطهار وان عده المسقعة بها مع انقضاء الاجل عدة الاقراء وان عده الاقراء
 قران والاقراء هي الاطهار وقوله حضا معناه انها لا يخرج من العدة حتى تدخل في الحيضة الثانية فكانها معتبرة في العدة وبذلك على
 هذا التاويل ما ذكره في الاستبصار فانه روي في الاستبصار فانه روي عن محمد بن فضل عن ابن الحسن قال غلط لا امر طلقا وعدة
 حضا قال المراد اذا دخل في الحيضة الثانية فيكون قد انقضت **قول** وكل شرط بشرطه الرجل على المرأة انما يكون له ناسر بعد ذكر العقد
 فان ذكر الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط التي قدم ذكرها باطلة لا ناسرها وان كررها
 بعد العقد ثبت على ما شرط ما الفرق بين قبل العقد وبعد لان بعد العقد لكل منهما ان لا يقبلها ولكن لو قال في العقد بعد
 وقبل القبول كان حسنا **الجواب** في هذا الموضع من علم عن الجعفر سمعته يقول في الرجل يترجى المتعة انما يتوارثان ان لم
 بشرط وانما الشرط بعد النكاح والذي يقر بان سراده بعد النكاح اي بعد الايجاب قبل القبول ان الشرط انما للفرقة **روى**
 العقد فلا يلزم والمناخرة واقعة بعد لزوم فلا يلحق ويؤيد ما ذكرناه وظاهره بغير بن عاب قال لا ابو عبد الله اذا اشترطت
 المرأة شرط المتعة فضبطت بها واجبت التزويج فارود عليها بشرطك الاول فان جاز تزواجها لم يجزم بغيرها ما كان من الشرط
 قبل النكاح فقوله فاذا رضيت واجبت فارود عليها بشرطك الثاني يعني بعد الايجاب بدل على ذلك **قول** فان اجاز تزواجها بعينها
قول وليس النكاح المتعقبات شرط نفق الميراث او بشرط المهر لان بشرط بينهما التوارث فان شرط ذلك ثبتت بينهما التوارث **روى**
 لا يحتاج نفق الميراث وانما لا يحتاج نفق الميراث **الجواب** في هذا الموضع من علم عن الجعفر سمعته يقول في الرجل يترجى المتعة انما يتوارثان ان لم
 الشيخ يقول لا ثبت الميراث الا مع اشتراطها وعليه لا اكثر **قول** علم الميراث ان ثبت الاصول **قول** لا طوسوا **قول** فان شرط ان
 التوارث هل ثبت ما اذا ما داموا ثابتة عدها او شرط مطلقا **الجواب** ثبت التوارث مع الشرط ما دام المدة باقية فان
 المدة انقطعت التوارث وان ماتا احدهما في العدة لانها باقية **قول** ومضى عقد عليها شهر ولم يذكر الشهر بعينه ومضى عليها شهر
 طارها بعين ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل وان كان قد سعى الشهر بعينه كان له الشهر الذي عينه فلو عقد عليها مثلا في
 رمضان عن شهر ذي القعدة هل كان ذلك صحيحا **الجواب** ليس صحيحا ذلك على قول هذا القول وهو رواية بكار عن ابن عبد الله في الرجل
 يلقى المرأة فيقول زوجتي نفسك شهر ولا يسعك الشهر بعينه ثم يلقاها بعد سنين فقال له شهره وان كان سما وان لم يكن سما فلا سبيل
 عليها **قول** لا يملك الايمان هل هذا من مردفان او متباينان وهل بينهما عموم وخصوص **الجواب** ليس بينهما عموم وخصوص
 احض من الملوكة لانها مأخوذة من السر الذي هو النكاح او من السر المضاد للعلن وليس كل مملوكة سرية ولما كان هذا الباب يشتمل على
 بعض احكام السر والاحكام من المملوكات المزوجات والمحللات افتقر الى ذكر اللفظين فقوله بسباح وطوء الا ما ثبتت اسبابا
 احدها العقد عليهن وهذا ليس من باوطي ملك الايمان فكيف **روى** هذا **الجواب** او الشيخ **روى** ان يبين ما يستباح به وطوء الاماء مطلقا
 سواء كان لوطي المولي او غيره ولا ريب ان مع ارادة ذلك يقتصر الى هذه الاقسام **قول** لم يمتع اشترى جارية حاملا لم يجز له وطؤها الا
 بعد ضمنها الحمل او يمتع عليها اربعة اشهر وعشرة ايام لم يجز ذلك عليه **الجواب** القول بطلان من ذلك على النقل المستفيض عن
 البيت عليهم السلام **روى** ذلك محمد بن قيس عن ابن جعفر عن ابي جعفر عن ابي عبد الله **روى** ما اذا حذر ذلك بعد مضي اربعة اشهر وعشرة
 ايام فزاد بتر فاعتر بن موسى النخاس في الحسن **قلت** ان كانت حاملا فمالي منها قال لك منها ما دون الفرج حتى يبلغ حملها اربعة اشهر

الشرط

قوله

کتاب کشک

فان في بطنها مع امرئ كيتيها مع تسليم هذا النفل لا يبقى الا لولد شرعي لا يستأخذ هذا الحكم من جميع الاصول فتاوية لعلة غير محققة
لكن عندى ان هذا خبر واحد لم يثبت به دليل فالرجوع الى الاصل والى وهو بقاء النكاح في ذمة المولى وامضاء العلق والحكم بحرية
الولد قولى واذا اذن الرجل لعبد في التزويج فترجى ثم ابق لم يكن له على مولاه نفقة وقد بان من الزوج سقوط النفقة من بين رواتبه
بينما من ابن المولى وبما يكون الشيخرة قد اعتمد على ما رواه عمار الساباطي عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل اذن لعبد تزويج
امرأة ثم ابق قال ليس على مولاه نفقة وقد بان من غير ما بان ان القيد طلاق امرئ بمنزلة نكاح الاسلام قلت فان رجعت الى مولى هل يرجع
اليه امرئ قال ان كانت قد انقضت عدتها من غير تزويج فلا يسبل له عليها وان لم يزوج ولم تنقض العددة في امرئ على النكاح الاول
وعاد فطلى وانا اوقف فيما يفرق بينهما خصوصا اذا اورد من ابا الاصل لكن الشيخ يقول على رواية ثالثة ثبت عند من ينقضه في قولنا
اشترى الرجل جارية ومضى عليه ستة اشهر لم يخص بها ولم يكن حاملا كان له ردّها لانه عيب بوجوب ردّها لم يقيد ذلك بكونه كان
عند البائع **الجواب** الشيخرة وبما يكون تبع في ذلك لفظ الرابطة التي رواها الحسن مجتوب عن مالك عطاء بن داود بن زريق قال سأل
ابا عبد الله ع عن رجل اشترى جارية من ركة فلم يخص عند من نفضها ستة اشهر وليس لها حمل قال ان كان مثلها ينقض لم يكن له
من كبر في هذا عيب يرد به من قول مع هذا قالوا اجب يقيد ذلك بكونه عند البائع ولعله اوقع في اشتراط ذلك بما هو مستلزم
ان لعقب المتخذة في بدا المشتركة لا بوجوب الرد الا لعقب السنة قولنا واذا زوج الرجل مملوكا له براءة حرة كان المهر لا رما في ذمته
باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى مضاعفتم لم اجد في البيع محبة الطلاق **الجواب** وهذا الحسن مجتوب عن علي بن ابي حمزة عن
ابي الحسن ع في رجل زوج مملوكا لامرأة حرة على ما دهم ثم باعها قبل ان يدخل عليها قال يعطىها سبعا من بغيره مضاعف ما فرض لها
هو بمنزلة دين استدانه بامر سبعا وعليه ابي حمزة واقل لا اعتمد على رواية ولم يثبت ان بيع العبد طلاقه ولا للمشترى بثلث
الخنار في شئ عقد الاصل ان المهر ثابت في ذمة المولى الاول وقبل يتعاق برقية العبد وبيع فيه والاول اشبه بالمذهب **قولنا**
وان عاقبها بموت زوجها ثم مات الزوج لم يكن لها مهر وان كان عليها عدة المتوفى عنها زوجها العقب بشرط الاجور والتدبير
انما يكون بعد موت السيد **الجواب** العقب بشرط الاجور قلنا اذا كان العقب معلقا على الشرط لا مشروطا مع العقب المتخير وقوله
التدبير لا يكون الا بعد موت السيد فثبت لم يعلم الا من وهم بعض المتأخرين اما ساجنا فلم نقف لهم على ضربا للفرق والاحاديث
صريحة بجوازها والنظر يؤيده وكذا كل دليل على جواز التدبير اختصاص ذلك بموت السيد مناف لذلك الاطلاق ويؤيدها ذكرنا
ما رواه محمد بن حكيم قال سألنا ابا الحسن موسى بن جعفر ع عن رجل زوج امته من رجل اخر فقال لها اذا مات الزوج فمضى حرة فمات
فقال اذا مات الزوج فمضى حرة وتعد عدة المتوفى عنها زوجها ولا مهر لها انما صار حرة بعد موت الزوج قولنا
اعتق الرجل ام ولد فارتدت بعد ذلك وتزوجت رجلا ذميا ورقت منه ولا كان ولا دها من الذي وقال الذي احتقنا فان
لم يكن لها كفارة قال اولاده وبغيره من عليها الاسلام فان رجعت والا وجب عليها ما يجب على المرتدة عن الاسلام **الجواب** هذه
رواية محمد بن عيسى عن ابي جعفر ع كقوله وليدة كانت مصرية فاسلمت عند رجل فولدت لسيدا غلاما فاصابها عاتق
فكفحت رجلا مصرية بنا وتضرت ثم ولدت ولد بن وحمل باخر فنقض ان يعرض عليها الاسلام فانيت فقال اما ما ولدت من ولد فانه
لا بن مولاهما الاول واحبسها حتى تضع ما في بطنها فاذا ولدت فاقلها ما تقول هذه وردت في كتب الحسن فضال وهو فطحي
محمد بن قيس يحتمل ان يكونا اباحدا لاسدك وقال الجناشي في كتاب الرجال هو ضعيف واذا احتملت ذلك لم يكن محجة وهي منافية لذلك
من وجوه ثلثة احدها استحقاق الاولاد وقد انعقدوا احرا والثاني قتلها والمرأة لا تقتل بالارتداد والثالث بملك الاولاد
اولاد مولاهما الاول ومع منافاتها الاصل لا يعمل بها وارجا قبل ارتدادها دليل على فساد اسلامها ولا يصح عتق من ليس بمسلم
فتعاد الى الرق هي ولا دها فنقول هذا ضعيفا والمحققان الموثق يعينان بكفر وتحقيق ذلك في الاصول مع ان النجاة عن يقين ان
المسلم اذا ظهر ثم ارتد واسلم بعد طهارته لا على راي شدة او الجمهوق وذلك يدل على ان لوعلق الاسلام يتعلق به باظهار كلمة
الاسلام فقولنا اذا حمل الرجل جارية لا يجنأها وزوجها حمل منها فاما احملها لهما ان احملها وطأها حمل له كل
شئ منها وان احمل له بعد ان وطئ فلغيره الا ما جعله منه في حل ان احمل له خدمتها لم يكن له سكو الخ ذمة شئ وان احمل له مياشها
او قبيها كان له ذلك ولم يكن له وطؤها هل راد به قولنا حل له وطئها حل له كل شئ منها يعني الخ ذمة وغيرها او معذنان
مثل القيد واشباهه **الجواب** ليس الخ ذمة هذا دخل وانما اراد ضرورة الاستمتاع والثلث ذمته فقولنا في جعله حل من
وطئها وانت بولد كان مولاهما وعليه ابن بشره بغير الران كان له مال والا فاستسعى منه فان امتنع سيدا لجارية ببيع الولد هل

من كتاب النماذج

بِالْعَقْدِ

والا كما في التسمية
بموضعها

كتاب الطلاق

اختلف في هذه الحمل اما لو اتفقا في المدة لم يكن لعان قولن واذا انقضت الحمل امرت بالرجوع الى زوجها طلاقا واعتدت وترجعت وورقة
 لولا وان جاء زوجها الاول وانكر الطلاق وعلم ان شهادته من شهادته بالطلاق كانت شهادته زور فبقيت بينهما وبين الزوج الاخير ثم
 تعدت من ابن عليهما عدة واحدة لا تكون الا زوج وهذا ليس بزوج ثم العوضا المذلل على العدة لا يدخل فيها هذا الجواب قد سبق
 ابن العدة تجب من الوطى الصحيح وهو جامع لا يحتاج الى براءة استدلال ولا نية وطوى بلحق بغيره الولد فيجب عدة واحدة صونا للنسب والاشهاد
 ويؤيد ذلك رواية ابن مبر عن ابن عباس عن امير المؤمنين عليه السلام ان رجلا طلق امرأته فاعتدت وترجعت ثم جاء زوجها الثاني
 لها المهر بما استحل من فرجها ويضرب بالشهادتين هذا الحديث يثبت ما لا يثبت في الرجل ثم تعدت وترجعت له زوجها الاول ولما في الطلاق في قوله
 محمد بن مسلم عن ابن عباس عن امير المؤمنين عليه السلام ان رجلا طلق امرأته فاعتدت وترجعت ثم قدم زوجها الثاني وانكر الطلاق والعدة
 بنفسه هذا الحديث قال ابو حنيفة الصديق في الكسبي ورجح ويقرق بينهما وتعد من الاخير ولا يقرقها الاول حتى تنقضي عدهما فلو
 واذا اشترى الرجل جارية جارية قبل ان يمضيه عليها او بغير اشهر وعشرة فلا يبيع ذلك الولد لا نه غداه بنطفه وعليه ان يبيع له
 من مالها شيئا ويعتقه وان كان وطؤه لها بعد انقضاء الاربعه اشهر وعشرة ايام جاز لبيع الولد على كل حال اذا كان تعدت بغير النطفة
 بين كونه بعد الاربعه والعشرة وقبلها وقوله فلا يبيع ذلك الولد اما ان يكون قد انفق عليه فلا يجوز بيعه ولا يكون مملوكا وقوله
 عليه ان يبيع له من مالها شيئا كيف يحجب ذلك وقوله ويعتقه يلزم منه انه مملوك الجواب وردت الاجسام المطلقة في المنع من بيع الولد وفي
 العزل لم يرد في غيره عن اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية خالما استباحها فوطئها قال بئس ما صنع وقال
 كان عز عنها فالتحق بالله ولا يبعد ان لم يكن عز عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن يعتقه ويجعل له شيئا من مالها فانه غداه بنطفه ورد
 السكوني عن ابن عباس عن امير المؤمنين عليه السلام ان رجلا طلق امرأته فاعتدت وترجعت ثم جاء زوجها الثاني وانكر الطلاق والعدة
 بطئها قال لاه رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مجلسا ولده عظمته البطل فقال لا تشربها وبها هذا الجمل قال فربها قال نعم قال اعقب
 من جامع امته جيل من غيره فغلبه ان يبق ولدها ولا يسترق ولا يشرك فانما الولد واذا عرفت هذا فالشيخ رحمه الله لا يزوجها
 مضى اربعة اشهر وعشرة ايام حمل هذه على ما قبل ذلك واما المنع من البيع استحبنا العزل فثبتت هذه الاحاديث لكن الاحاديث المذكورة
 ضعيفة لان في اسحق طعننا بطريقه ان كان واقعا والسكوني غاي عينا تبرى فلا يحج فيها واذا نزل على الاستحباب كان حسنا
الطلاق قول الطلاق على ضربين السنه وطلاق العدة وهو ينقسم قسمين اما من طلاق الى ايدخل بها والى دخل بها ولم تبلغ
 المحيض وكفى سنها من تحيض والسحاظنة والمستقيمة المحيض والحامل المستبين حملها والابتن من المحيض وفي سنها من تحيض وطلاق الغائب
 عن زوجها وطلاق الغلام والى بعد كيف هذا القسم مراد الشيخ رحمه الله تقسيم الطلاق وقاعدة المطلقات وقوله ينقسم قسمين اما ان يكون
 واجعا الى الطلاق الذي ينقسم الى طلاق السنه وطلاق العدة او واجعا الى واحد الصتهين والاول يقتضيان يكون كل واحد من الاقسام
 التي ذكرها يصح فيه طلاق السنه وطلاق العدة وهو غير جائز لان الله لم يدخلها والى لم تبلغ المحيض ومن شاكلها لا يبيع ان يقع الطلاق
 عليها ولما لا ياتي بلزم منه ان كل قسم يباذكر لا يبيع ان يطلق طلاق العدة والثالث يلزم منه ان الله لم يدخلها وما شاكلها لم يكون
 عليها عدة ان يبيع طلاقها طلاق العدة وهو بخلاف طلاق العدة **الجواب** الشيخ اذا قسمه الطلاق من مرتين مرة الى طلاق السنه وطلاق
 العدة ومرة الى الاقسام الاخرى والصغير يرجع الى الطلاق لا الى احد قسميه ولا اليها فانما كان لكل واحدة من المطلقات حكم بعد
 الطلاق بقدر تلك المراتب وادار الطلاق ارضا فاجبت تلك العوارض ولا يلزم من رجوع الصغير الى الطلاق اجتماع السنه والعدة في كل قسم
 منه بل يكون كل واحد منهما ماحصلا لبعض ومن بعض كما تقول لا انسان ينقسم الى اسوة ولا يبيض وكل واحد من الانسان اما تركي او
 جسي فلهذا يلزم اجتماع السواد والبياض لكل واحد واعادة اقسام الطلاق بذكر المطلقات لان اختلافها اختلاف احوال المطلقات كما
 يقول الراية اما راجحة المسك وراجحة كذا فيغده بالنسبة الى ذى الراجحة **قول** له وما يلحق الطلاق وان لم يكن طلاقا في الحقيقة على ضربين
 ضريب منه وجوب لينوته مثل الطلاق لو قال مثل بعض الطلاق كان حسنا لان الطلاق لا يوجب لينوته ولا يلزم ذلك في كلمة الجواب
 الطلاق مصلح يصح ان يراد به الجنس الموجود في كل فرد من انواعه في كل مكان فوله بوجوب لينوته مثل الطلاق يربط به البابين ويصح براه
 بالالف واللام المرادة للبعد فانه لما قسم الطلاق الى البابين وغيره هنا ان المراد تشبيهه بالطلاق البابين تعويلا على المعنوم السابق
قول له وصح طاق ولم يشهد ثم شهد بعد ذلك بايام كان الطلاق واقعا من الوقت الذي شهد وكان على المرأة العدة من ذلك اليوم وقت
 الاشهاد اما وقع فيه الطلاق او لا فان وقع وجب ان يقول وقع الطلاق في الوقت الذي طلق فيه ثم شهد وان لم يقع طلاق فلا يثبت
 الاشهاد **الجواب** هذا لا يردحج لكن ما ذكره الشيخ رواه الصغار عن يعقوب بن يزيد عن احمد بن محمد قال سالت عن الطلاق فقال على

من كتاب النزهة

يقول

وكان لا يكون طلاق الا بالشئ فقبل ان طلقها لم يشهد بمشاهدة ذلك بايامه فتدق قال من اليوم الذي شهد به على
الطلاق وهذه مسئلة لا تنهض بكونها حجة لكن الواجب ان يثبت طلق ما يشهد به طلق ما يشهد به كان الطلاق واقعاً في الوقت الذي
اشهد به فاما ان يجعل الاشهاد وقع الاطلاق فلا فقول ان قبل الرجل هل طلق فلا يشهد به كان الطلاق واقعاً هل يكون
واقعاً بقوله نعم ان بقى لم يثبت طلاق فان كان بالاول فقد انزل لا يجزئ الا قول ان طلق وان كان بالثاني وجب ان يكره الجواب
هذه روايتها السكوني عن جعفر عن ابي عن علي في الرجل يقول له اطلقنا منك فيقول نعم قال قد طلقها والسكوني عامي لا
اعمل بما ينفر به لكن يمكن ان يعقد بان نعم يقتضي إعادة السؤال فكان في قول نعم طلقنا مرة ويكون ذلك اقرب بالاشهاد وقال في
بأنه طلق فان كان صادراً لزمه باطناً وظاهراً وان كان كاذباً لزمه في الحكم وهذا دليل على ان الشئ وجعله قرينة بالطلاق لا الشئ
فوق له من طلقها بخلافه بالسبب الموجب للحكم عليه بالطلاق اما لو عقد بين ذلك الاشهاد لم يقع الطلاق لهذا اللفظ المعبر في
وروي محمد بن ابي نصر في كتابه الجامع مع جماعة من اصحابنا عن ابي جعفر عن رجل قال لا امرت من حرام او بائنة او بغيره او بغيره فقال الشئ هذا
بشئ انما الطلاق ان يقول لها في قبل عدتها قبل ان يجامعها انت طالق وليشهد على ذلك رجلين عدلين فقول ان كتب بيده
ان طلق امرته وهو حاضر ليس بما يسهل يقع الطلاق وان كان غائباً وكتب بخطه ان طلقها فوقع الطلاق هل يقع الطلاق بمجرد
الكاتب من غير نطق ام مع نطق فان كان الاول لم يقع خاضعاً كان او غائباً وان كان الثاني وقع غائباً وحاضر الجواب الحاضر خلافه
ان الكاتب لا يوثق في طلاقه الا مع تعدد النطق واما الغائب فعند الشئ يقع طلاقه والكاتب بيده والاشهاد مستند هذا الحكم ما رواه
الحسن محبوب عن ابي حمزة الثمالي قال سالت ابا جعفر عن رجل قال لرجل اكتب يا فلان الى امرتي بطلاقها او اكتب لي عندك بقتله يكون
ذلك طلاقاً او عقاباً لا ولا يكون طلاق ولا عقاب حتى يطق بلسانه او يحط به بيده وهو يهد به بالطلاق والعقد يكون ذلك منه بالامانة
والشهور ويكون غائباً عن اهله ويقع طلاقه ما لم يلقظ به وان لم يلقظ به لم يقع به شئ اذا كان قادراً على التلفظ فان لم يكن قادراً
المذكورة لا يبلغ ان يكون جازماً في الشئ وفي التبسوط اكتب في نوى ولم يلقظ به لم يقع به شئ اذا كان قادراً على التلفظ فان لم يكن قادراً
وقع به واحدة اذا نواها الا اكثر وروى اصحابنا اذا كان مع النية فانه يقع بهذا منه ولو كره من امرته وانما نحن في ان الطلاق ازالة لبعثته
ثبت شرعاً فيكون انتفاؤه موقفاً على دلالة ولا في الكتابات اللفظية لا في ثبوتها والعصمة الكناح فالكتابا يروى ويؤيد ذلك ما رواه
نزاره قال قلت لابي جعفر رجل كتب بطلاق امرته وبعثه بغيره بالدهاء قال ليس لك بطلاق ولا عقاب حتى يتكلم به لا يقال هذه
مطلقة وتلك مفصلة فالترجيح للمفصلة لا ناقول لو كانت الكتابة باليد طلاقاً لكانت في الحالين السفر لا يعقد بها معقولة لا تفصيل
بعضاً البتة مع لسان الدليلين في الظاهر والقول وروايتنا بابطالها الاصل ويؤيد هذا النظر في اسمها في النقل يكون العمل بها الاولى قول
ومنه اذا عزم على ابطالها فليعلم فان لم يمكنه فليشهد شاهد على غلظها هل زاد او عزم له وكان قادراً على اعلانه ووقع الطلاق بعد الغلظ
يصح ام لا فيقول الجواب ان لو كمل لا يغير الا مع اعلانه الغلظ سواء كان ممتكناً او لم يكن والاشهاد يجره من دون الاعلام الا اثره في بطلان
الوكال ولو كمل ما يفعله من طلاق وغيره فهو حاضر على الموكل وما قلناه اخاره في الخلاف وعليه الروايات منها رواية هشام بن سالم
عن ابي عبد الله قال ان لو كمل اذا وكل وقام من المجلس فامره ما من ابداء الوكالة ثابتة حتى يبلغ الغلظ عن الوكالة لئلا ينفق بمساقفة
بالغلظ عن الوكالة ويؤيد روايته وجوب العمل بالاداء والنواهي الشرعية حتى يعلم الفسخ في قوله ومنه وكل رجلين على الطلاق لم يجز لهما
ان يطلقوا فان طلقوا لم يقع طلاقه الا برضا الاخر فاذا اجتمعا لم يقع الطلاق اما ان يكون في هذه افراد كل واحد منهما بالطلاق واجتمعا
او بطلاق احدهما برضا الاخر والاول قد بطلنا والثاني مما لا يتحقق والثالث يقتضيه ان يكون الوكيل هو المطلق والراية ليس كذلك اذا وكل
على الطلاق من وقع منه الطلاق الجواب المراد من وكالته الرجلين اشراكهما في الوكالة على الطلاق لا في النطق بلفظ الطلاق في انقفا
على اخباره ووقع احدهما برضا الاخر صحيح وليس المراد ان يلقظا جميعاً به ولا ان ينفرا احدهما باخباره فان اذاعة النطق بينهما ليس بمقتضى
ولا مراد بل اذاعة تربية فيسقط اعتبارها وقد ثبت هذه الرواية وبيان احدهما عن السكوني عن ابي عبد الله عن والآخرى عن
نزاره عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن الحسن عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن
فلا يعمل بالرواية الا ان الاصل يدل على مضمونها فلهذا علمه في قوله ان اذا اراد الطلاق ينبغي ان يقول فلا تنطلي او بشري الى المرأة بعد
ان يكون قد سبق العلم بها من الشهود فان كان تعلم لها من اخر ابعدا الطلاق ما الحكم فيه ولو قال بشري الى المرأة وبشرنا لشيئنا زوجها كان
حسناً الجواب المقصود ازالة الاشتباه عنها في الطلاق بحيث يوجب العلم بها عينا فكيف في نكاحه وكذا قصد الشئ في قوله وما ينو
منا بغيره ان طلق باي لسان كان فانه يحصل بغيره فان كان يحسن امره في قول بلسان غيره فاما يوجب من اذنت طاقه هل يكون طلاقاً

عن محمد بن مسلم

في هذه الرواية انما العلم بها من الشهود

كتاب الطلاق

باب انقسام الطلاق

ام اردان ذلك لا يجزى الجواب من حيث هو ان النكاح يفسد بالطلاق شرطا وقوعه فلا يجزى بغيره الا مع عدم التمكن من التيقن بقوله
واذا اراد ان يطلق امرته وهي حية مستبين حالها فليطلقها له وقت شاء فان طلقها واحدة كان ام ملك برجعتها لم يضع ما في يدها من
فاذا رجعتها وادخلها في طلاقها لا يجزى ذلك حتى يضع ما في يدها من طلاقها لا يجزى ذلك حتى يضع ما في يدها من طلاقها لا يجزى ذلك حتى يضع ما في يدها من
الاخبار فانه روي الكافي وابوصير اسمعيل الجعفي والحلي جميعا عن ابي عبد الله ع بطريق مختلف طلاق الحلي الجلي واحدة وروي الحسن
عمار ويزيد عن ابي عبد الله ع بالفاظ مختلفة ان الحلي يطلق الطلاق الذي لا يجزى حتى تنكح زوجها بغيره بطلاقها واحدا للعدة
ويرجعها فانكحها ثم اراد طلاقها ثانيا بغير طلاقها ثم رجعتها ومساها ثم طلقها الثالثة في الاخبار والاولى على الاطلاق
السنة والثانية على الاطلاق وهذه اذ لم يبعدها والوجه جواز الطلاق للسنة والعدة لان الطلاق واحد وانما يصير للسنة بترك الرجعة
تركها بالوقت والعدة بالوقت بعد الرجعة ولا يبيد ان طلقها بطلقة كان له مراجعتها ومواقعها وله طلاقها من ذلك المواعظ على ما طلق الا في
في الطلاق لبقالعدة والله اعلم قوله في كذا الشيخ طلاق السنة وطلاق العدة وقرئ بينهما بان طلاق السنة لا يرجعها حتى يخرج من
وطلاق العدة ان يرجعها في العدة وبطاعتها ويلزم من هذا الاية في الابعد خروج العدة وقرئ اخبارنا طلاق العدة بغيره الى ط
بعد الرجعة من الطلاق الاول وكذا اذا اراد طلاقها ثانيا لا اشكال ايضا حاصل وهو انه لا يفضل احدهما عن الاخر الا بعد
العدة وقوله في البيع ولو اجمعا فان اجماعا وطلو ما يكون حكم هذا الطلاق مع القدر على الوطى وهل يخرج عن كونه طلاق العدة الجواب
تقسم طلاق العدة والسنة شيئا ذكره على ابي بصير المفضل الشيخ رحمه الله ونحن فلا نفرق في مقابلته طلاق السنة الاطلاق البتة
ويجوز طلاق السنة ما كان مازدا ونافيه شرعا والبدعة ما لم يكن مازدا ونافيه كطلاق الحائض الحاضر زوجها المدخول بها الحائض
وكا لطلاق في طهر قد فرجها فيه وكا لطلاق ثلاثا من غير مراجعتها تحلها لكن الاخبار اختلفت بين هذا الشيخ فتارة اشترط الوطى
في الطلاق الثاني وتارة اذنت من غير وطى فنزل الشيخ ما تضمن الوطى على طلاق العدة وعالم بتفهمه على طلاق السنة وهو اضطراب حصل
بالاكتفاء في الخبر والاحتياط وتكلف الجمع بينهما والوجه لا عرض عنها والمصير في ما دل عليه الخبر من جواز الطلاق الثاني حصل معه
وطيا او لم يحصل اذ ليس شرط الوطى مما يثبت له حجة عقلية ولا شرعية والتعويل فيه على اخبارنا استنادا في خبرنا طالع الحج
القطعيه فانما جاز وهو غلط فليكن التسوية عن المادون فيه والبدع في مقابلته نعم بتقسم الطلاق الى ايمان والى رجعي وقوله
النايل لا يبين ذلك في اول الامر ليس بظاهر الا نالتم ذلك فما حذره هو انه لا يمتنع وقوعه في طهر او رجعي حنفيا وادخلها استبرأها
اشهر ثم يطلقها بعد ذلك كيف يعرف بعد الوطى ارتفاع الحوض من غير حصة مدة وان كان المراد بلوغها سن الياس فقد سقط الاستبراء
قال بعد ذلك ان حكم البائنة ومثلها لا يخص حكم الله لم تبلغ في ان يطلقها له وقت شاء وحد ذلك خمس سنين ضاعدا الجواب
يمكن ان يكون قوله وارفع حنفيا في موضع الحال اي مرتقا حنفيا فانه يسير في البائنة اشهر لا يمتنع ان من من تجبض يكون الارتفاع
بمعناه ثم انما لم يحضر فالحال انما غادتها من الجبض بغير ارتفاعا ويمكن ان يرد بالارتفاع انه توقع الجبض في زمان فلم يحضر
فلم يحضر بعد ذلك فانه يتوقع بها ثلثة اشهر ويكون بغير ارتفاع حنفيا اي لم يتجدد لها حوض بعد المواقعة ايام عادتها ولا بعد حنفيا
وهذا ممكن قوله في طلاق زوجته وهو غايب عنها فان خرج الى السفر وقد كانت ظاهرة طهر لم يفرجها بغير رجوع جاز له
ان يطلقها اي وقت شاء ومنه كانت ظاهرة طهر وقد فرجها بغير رجوع فلا يطلقها حتى يضي ما بين شهر الى ثلثة اشهر ثم يطلقها بعد
ذلك اي وقت شاء ما ان يكون الاعتبار بشهر فلا حاجة الى كرا ثلثة اوبالثلثة فالخاتمة الى ذكر الشهر وقوله حتى يضي ما بين شهر
ثلثة اشهر هل هذا من غير طهرها ام من حين ارادة الطلاق الجواب الاعتبار عند ما يعلم من عادة الزوجة فان علم انها لا يخرج
الامر في كل شهر جاز ان يطلق بعد انقضاء شهر وان علم انها تحيض في ثلثة اشهر مرة لم يجز ان يطلقها الا بعد هذه المدة كذا ذكر
يه في الثالث من الاستبصار وروى الحسن بن عمار عن ابي عبد الله ع قال الغايبة اراد ان يطلقها بتركها شهر او وجب عن ابي عبد الله ع
ليس له ان يطلق حتى يضي ثلثة اشهر مجمع بين الروايتين بالناويل المذكور وقد روي عن ابي بصير خمسة اشهر وروى في الاستبصار على
الناويل المذكور بغيره وهذه المدة ابتداءها من حين سفره لا من حين ارادة الطلاق وكذا في النهاية قال على ذلك لا يقتصر الى البائنة
فوقله في طلاقها فليطلقها بطلقة واحدة ويكون هو ام ملك برجعتها طالما تحيض ثلثة اشهر وهي عتتها اذ كانت من ذوات الحيض
كيف يكون عدتها ثلثة اشهر اذ كانت من ذوات الحيض وانما عدتها ثلثة اشهر وان لم يكن من ذوات الحيض ثلثة اشهر الجواب هذا اشارة
الى زوجة الغايبة بتدبير من حالها انها تحيض في كل شهر مرة فاذا طلقها في الغيبة لم يكن له طريق الى استعلام الاقراء فيبقى على الاشهر
لان المعتاد كالتيقن ومعنى قوله اذ كانت من ذوات الحيض اي من تحيض في كل شهر وقوله في وقت كان عند الرجل اربع نساء وهو غايب

منكح النكاح

عنهم وظلوا واحدة منهم لم يجز لان بعد على اخرى لا بعد ان يمضى شتر لان في ذلك ملك الاجل من خصال الجرح وضع الحمل كما
 ينبغي ان يقولوا لا بعد ان يمضى شتر عشر شهرا ولا يعلم خروجها من العدة الا بعد مضي هذه المدة ثم لم يعتد بذلك بالطلاق
 والثانية لان الشتر يتبين منه الجوارح لا يحتاج الى ذلك لان بلوغ تلك العدة ليس لان رأت الدم قبل الثالث على اليقين هذا
 على رأي الشيخ وهو ان رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع اما هذه فالتقدير ان لا يعلم خالها فلا يحتاج الى زيادة
 عن سبعة اشهر لانها هي الامرا الغالب كما لم يتبين ولا يحتاج الى تعقيب الطلقة بالاولى والثانية لانها مستقلة عن الثانية حتى
 معها نكاح اخت المطلقه وانما المتع في الرجعية فاعناه ما استسلف عن اعادة طلاق الشتر في رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع
 بعينها فاقضيه ذلك تتبع الفاظها فقولها لا طلاق الرجل لمرته وهو مريض فانه يتوارثان ما دام في العدة فان نقصت عدتها وشر
 ما بينهما وبين سنة ما لم تزوج فان تزوجت فلا ميراث لهما وان زاد على السنة ولو زوج واحد لم يكن لهما ميراث ولا فرق في جميع هذا الحكم
 بين ان يكون الطلقة هي الاولى والثانية او الثالثة وسواء كان له عليها رجعة او لم يكن فان الموارثة ثابتة بينهما على ما قدمناه هذا
 اذا كان الموضع سنة به الى ان يوفى فان صح من مرضه ذلك ثم مات لم يكن لها سنة ميراثا اذا كان طلاقا بملك فبر رجعتها فان تزوجت ما لم يخرج
 من العدة كيف هذا والطلاق البائن لا يرث منه الزوج فلم قال فان الموارثة ثابتة بينهما وهي مفاعلة لا تحقق الا منها الجوارح الا ريب
 في ان هذا الكلام خلا لا لكن لو جرت لمرتها ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها مع خروجها ولا في البائنة اما هي فترث في الرجعية البائنة
 وبعد العدتين الى سنة ما لم يبرأ لم تزوج هي اما لو طلاق في الرجعية فعليه الاجماع والروايات صريحة بذلك واما في البائن فلا ان العدة
 بينهما فلا يصد عليه لمرته زوج وهي ترث لمرته وان رأت الشفق عليها منها رواية ما لا ينز عظمته ابي ولا عن ابي جعفر ع قال لا طلاق لمرضى
 في مرضه ثم مكث حتى انقضت العدة فانها ترث ما لم تزوج في رواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال ترث اذا ماتت في مرضه قلت واحدا
 قال لا يترث لمرضا حتى يموت وان طال ذلك الى سنة وقال الشيخ في الخلاف المبرور اذا طلقها طلاقا بملك رجعتها ثم ماتت لم يرثها ولا
 خلاف وان مات هو من ذلك الموضع ورثته ما بينهما وبين سنة ما لم يزوج وهذا صريح بما قلنا في نكاح الشتر في النهاية على هذا التقيد
 فوق لم يمتى كان للرجل زوجة معه البلية عزله لا يصل اليها ميراث الغائب عن زوجته فان زاد طلاقها فليصير له ان يمضى ما بين شهر
 الى ثلثة اشهر ثم يطلعهما ان شاء كيف يقاس هذا على الغائب الجوارح بعينه الشتر في الغائب بالاستدلال ذلك في رواية عبد الرحمن بن
 الحجاج قال سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة سب من اهلها وهي من اهلها واراد ان يطلعهما وهو لا يصل اليها فيعلم طمسها ولا يعلم طمسها
 فقال هذا مثل الثابتة اهلها قلنا اريد لو كان يصل اليها الا لا يصل فقال لا يضمن لها شتر لا يصل اليها ميراثا فليطلعهما اذا
 نظر في عرف الشتر الاخر يشهد فوق لم يمتى ما يكون بل لمرجعتان يترك طلاقها كيف يكون انكار الطلاق رجعة وهو تكذيب بشتر
 بالطلاق ثم انما لم يوافق لانه يقول لو وقع في الطلاق لما رجعتها فانكار الطلاق غير رجعة لان حقيقة المراجعة ان يتقدمها طلاق
 فقد جحد الجوارح قد استسلف ان الرجعية زوجة ما دامت في العدة ضرورة تحقيق احكام الزوجية من جوارح الاستمتاع وجوب
 التقطع لها والتوارث بينهما ما ويراها الرجعة للمنع من زوال الملك مع خروج العدة فكل ما دل على المنع من زوال الملك كان رجعة لانه
 اتلاف وتدارك واستيفاء لحق من النكاح ولهذا ساء ما استسلفا في قوله فاسكوهن معبر وفي جعل تركها حتى يخرج من العدة طلاقا بقوله
 او فارقهن معبر واذ انكر الطلاق فقد انكر فباي زوال الملك عند انقضاء العدة ودل على انكح ولا نكار الطلاق المانع من
 الرجعة اذ معنى الرجعة رفع حكم الطلاق وانكار الطلاق رفع اصله فكانا بلوغ وبؤبؤ ما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب الكاظم عن محمد
 بن يحيى عن اخيه محمد بن الشيخ في المنتهى بسند عن ابي ولا عن ابي عبد الله ع قال انكر الطلاق قبل انقضاء العدة فان انكاره للطلاق
 رجعة لها وقوله هو اكد بالمشهور قلنا انكاره مع علمه بوقوع اداة لابطال حكمه ولا يقال بلزم ان يكون انكار كل عقد بخبر ابي بصير لا له
 لا نافر في بان الرجعية هنا هي المنع من زوال الملك الثابت فكل ما دل على ذلك كان رجعة ولا كل غير الطلاق من الغش لا نفعه للملك
 لا نكح بالانكار في لزمان كانت خالفا بين فانهما يتبين من الرجل عند وضعها الاول ولا عمل للملاذاج حتى تقنع ما في بطنها اما ان
 يكون بوضع الملاذاج خرجت من العدة او لا بلزم من الاول ان تحمل للملاذاج من الثاني لا يتبين منه الجوارح الشتر في هذا على
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل طلق امرته وهي حبل فوضع واحدا وبقي واحد فقال يتبين من
 ولا عمل للملاذاج حتى تقنع ما في بطنها وقال في الخلاف لا تقضي عدتها حتى تضع الثاني وقد روى اخباينا انها يتبين بوضع الاول ولا عمل
 للملاذاج حتى تضع الثاني والمتعد الاول وما ذكره في الخلاف يسو الذي اعتمد له قوله نعم واولات لا خالها اجلهن ان يضعن حملهن والرجل
 اذا اضيف اليها انقضت لكل فلا يتبين باحد فاما رواية التي ذكرناها في طهرتها فخير زباد والحن ساعرة وجعفر بن سنان وغيرهم

ابن محبوب

كتاب الطلاق

معناها ما ينزله لول الأية فوق لول الغلام والطلاق كان من تحسن الطلاق وقد في عليه عشر سنين فضا جدا جاز طلاقه وكان عتق وصلة
 ووصيته وصية كان سنة الأولى من ذلك ولا يكون من تحسن الطلاق فانه لا يجوز طلاقه ولا يجوز لوليها ان يطلقه خسر الله له الا ان يكون قد بلغ
 العقل فانه لا يجوز انما ذكرناه جاز طلاقا لول عنه كيف يجوز طلاقه اذا بلغ وقد قدم ان من شرط الطلاق العقل وما الفرق في كونه لا يجوز
 لوليها ان يطلق عنه اذا لم يبلغ وعنه اذا بلغ فاسد العقل ولم يقبل بطلاقه عن السلطان الجواب انما صا الشيخ رة في جواز ذلك الى رواية
 منها رواية ابن بكير عن ابي عبد الله قال يجوز طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين ومنها رواية عثمان بن عيسى عن سماعة قال سالت
 طلاقا لغلام ولم يجز قال اذا طلق المسنة ووضع العقد في موضعها وحققا فلا بأس وهو جائز وعنه زكريا عن ابي عبد الله قال يجوز
 طلاق الغلام اذا عقل ووصيته وصدة وان لم يجز والفرق بين ما اذا بلغ فاسد العقل وما قبل البلوغ ان مع الصبي يجرى بلوغه
 رجاء معناه ان يكون كالمعتق ومع بلوغه وفساده عقله لا يتحقق ذلك فجاز لولي الطلاق عنه دفعا للضرر عن الزوجية وعنه بالانفاق
 وانما لم يقبل بطلاق السلطان لان لفظ الولي اعم من السلطان فندخل فيه السلطان والذات اذ لا يصح طلاق الصبي والروايات الاول
 طرقتها ابن بكير وهو منطوي عن عثمان بن عيسى وهو وافق وكذا سماعه مع انها ما ينزله لول في حق من طلقها واحدة ثم اعتقت بقيت مع على
 بطلان واحدة فان ترجمها بعد ذلك وطلعتا الثانية لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لوترجعت بزوج بعد العتق ثم ترجمها الاول فحل
 مع على واحدة ام على ثلثا ما كوفي يفتي على واحدة فلا ينها اذا طلقته برة بقيت مع على واحدة فاذا اعتقتا استحب الحال الا لو قد
 روى بذلك رواية عثمان بن مسلم عن ابي جعفر والحلي وهشام سالم عن ابي عبد الله عليه السلام الاصح اما السؤال عن هذا الطلاق
 بالزوج فانه لا يفتي به نظر انان قلنا بالهدم المحرم فكذلك بالزوم في الاية لان روايته رافعة اليها العقول في الهدم تنبئ على ذلك كونه عليه
 السلام قال بارافعة كيف اذا طلقها ثلثا ثم ترجمها ثانيا استحبنا الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت وهذا صريح في الانكار على الثاني
 بان الزوج يهدم الثلث ولا يهدم الواحدة **باب اللعان** في امران رحمه عن قول جلد حدث لمفتر في ثابن جلد هل ذلك لقد نهى
 وهل اذا سقط عنه بسقط الجواب نعم يخلد لعنة اباها ولوعنه عن اخذ سقط لانها احد المقدور في محض فيسقط باسقاطها فوق
 وان اعترف بالعمور ترجمها ليجتاح في اعترافها الا اربع مرات بكفي مرة واحدة وهل يعتبر كوفيا حصنة وهل اذا كانت بشخص جلد هامة
الرجم الجواب لا يشترط اعترافها اربع ازا كان بعد لعان الرجل لان الرجل اثبت في حقها الرجم وحيث شهدا انه ترجمه الشهود الا اربعة
 في اثبات دعواه ولا بد من اعتبار شرط الاحصافي ترجمها واخبره ولو كانت امتر ترجم عليها نصف الحاء على العقول يثبت اللعان بين
 الحر والامة فلول كان عليه الحد على ما روي في بعض الروايات والظاهر اذ ذكرناه ولا انه لا حد عليه بعد حصة اللعان فالمراد بالظاهر
 من ادبم كان اظهر من القول الاخر **الجواب** لا يحد بالظاهر الا جلي والابن وانما كان اظهر لان اللعان اسقط عنه الحد ولا كذا لا يثبت
 مسانفا فلم يثبت الحد وجب فلول اذا طلق الرجل المرأة قبل الدخول بها وادعت عليه انها حامل منه فان اقامت بينة انزاح شراخ
 بهائم انكر الولد لعنه ثمانية ايام منه فعليه المهر كذا وان لم يتم بذلك يمينته كان عليه نصف المهر وجب عليها ما سوط بعد ان يجلف بالله انه
 نادخلها كيف يجب عليها ما سوط ويجوز ان يكون الولد من ذنابا بالجملة ادعائها المحل منه لا يلزم منه الزنا ان يجوز ان يكون صادرة
 ثم من الحكم يكون المحل ليس منه لا يوجب كوفيا زينة **الجواب** ان مع اقامة البينة بارضاء السر لا عن يمينته المرفان خلوة الصبي مظنة
 الوطى قد عساه يدعي الظاهر فيكون القول في لها فيه فاذا انكر لم ينف الولد الا باللعان لان الظاهر انها صادرة فراشا والمهر يجب للمكان
 بالحقا لول المستلم للوطى في الحكم ويؤيد ذلك ما رواه علي بن جعفر عن اخيه الحسين قال سالت عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها
 فادعينا انها حامل منه قال ان اقامت بينة انه رضى ستر انكر الولد لا عن ثمانية ايام منه وعليه المهر كذا وما قولك ان لم يقيم بينة كان عليه
 المهر وجب عليها ما سوط بعد ان يجلف انه ما دخل بها فاجاب بالبين ونصف المهر حق واما ايجاب الحد فمضى ذكره الشيخ ولم يثبت
 مستنده ولا ائى له وجها فلول اذا قد فرأته فراضا الى الحكم فامتنع المرأة قبل ان يتلاعنا فان قام رجل من اهلها مقامها ولا عنه
 فلا يثبت له وان ابى احد من اوليائها ان يقوم مقامها اخذ الزوج المهرات وكان عليه الحد ثمانية سوطا ان كانت هذه الالفاظ
 ايمانا فالناتبة في البين عن جارية وان كانت شهادا ان الشهادة على النفي غير مقبولة فلول الولي اشهد الله انك ادين فقامنا
 به حتى لم يكن عالما يصح منهن يقول كيف بلا عنه رجل من اهلنا **الجواب** الايمان والشهادات ليست هنا ثابتة لان الولي يرد استفتاء
 حد القذف من الزوج ودفعه عن المهرات فهو المخصص في هذه الصور وما يخاره الشيخ رة البيوتة وسقوط الحد عن الزوج يثبت بلعان
 الرجل فربما لو لم يح الزام بالحد هو يرد دفعه عن نفسه بلعان اما الولي فلا يحتاج الى اللعان لان لعان المرأة انما يرد دفع العدا
 عنها واذا كان التقدير انها مبتدئة فلا حد في بكفي بلعان الزوج ولا يوجب له الاغراض المذكور وقد رويت هذه الرواية عن ابي بصير

مَنْكِتُ النِّهَايَةِ

اني عند الله قال ان قام رجل من اهلها مغلها فلا عنه فلا ميراث لوان يا احد من اولادها ان يقوم مقامها اخذ الميراث زوجها
 ورؤاها ايضا الحسين بن علي بن علي بن علي في رجل قد ف امرته ثم جاء وقد توفيت فقال تخبرني ان
 اكذب نفسك بفهم منك الحد ويعطى الميراث لمن شئت لا عنك في قراتها ولا ميراث لك والرواية عن ابي بصير مقطوعة زالت
 ولا اخرى جالها الرتبة فلا اعتبار بها عند الرواية سقوط النكاح وبثوث الارث والحد في جزاء اسقاط الحد بلعانة منفر واعتد
 توقف قول وان كان المراد من اسلم عن كفره ان ردت استتبت ان عاد الى الاسلام كان لعقدنا بياينه وبين امرته وان لم يرجع كان
 عليه القتل منه لحق هذا المرتبة بالمرحوب ثم رجع الى الاسلام قبل انقضائه العقد وهي ثلثة اشهر كان ملكها لم يقيد ذلك بل يقول
 ان كانت من ذوات العقد ولم يعتبر العقد بالاقراء والشهور حتى يعتد حين ارتداده ام اذا لم يرد الحرج الذي بلغى بذات الحرج وتبقى
 يستأجرها ولم يتمكن من قتله الحكم فيه **الجواب** لا حاجة الى التقييد بالاعتدال ان اشترط الرجوع قبل انقضائه العقد يستلزم كونها ذوات
 ولا حاجة ايضا الى التقييد بالاقراء والشهور لان الفرض هنا ان لا يملكها ولا يملكها وانما ذكرنا في انقضائه العقد ان كان من ذوات
 الاقراء ومن ذوات الشهور فاعتد امره من حين ارتداده لحق بذات الحرج ولم يلحق قتل وبقي قولنا في انقضائه العقد ان كان من ذوات
 فخر ما يجب بها الكفارة قبل الواقعة ومنه لا يجب البعد للواقعة فلا ولد وانما ذكرنا باللفظ بالظاهر على ان قد مناه ولا يعلم بشرطها من غير
 الكفارة قبل الواقعة فان واقعتها قبل ان يكفر كان عليه كفارة اخرى انما لا يجب الكفارة الا بعد ان يقع فعلها بشرط ان لا يفعل
 او يوافقها كان عليه كفارة واحدة فان كفر قبل ان يوافق ثم واقع امره بذلك عن الكفارة الواجبة بعد الواقعة وكان عليه عادتها ومضى فعل
 ما ذكرنا لا يفعل وجبت عليه الكفارة انما قبل الواقعة فان واقعتها بعد ذلك كان عليه كفارة اخرى اذا فعل ذلك فعلم ان فعله ناسبا
 لكن عليه اكثر من كفارة واحدة قوله لا بعد ان يفعل بشرط ان لا يفعل او يوافقها ما مضى هذا الكلام وفي القسم الثاني متى يكون مظاهرها وهل
 اذا لم يفعل بشرط ان لا يفعل يجوز وطوعها قبل ان يقع الشرط وهل اذا وطئها سبها ام لا حكم في القسمين في القسم الاخر والمسئلة مضطربة
 والمتنوسر حقا **الجواب** صورة المطلقان يقول ان كل امرى من هذا يجب عليه الكفارة ليجلها الوطئ ولو وطئ ولم يكفر في المرة كفارة وان
 وصورة المشرط ان يقول ان كل امرى من فعلك كذا فهذا الاحكام حتى يفعل فاذ فعل صار كالمطابق وتعلقت به الكفارة ولو واقعتها
 ان يفعل ما شرط ان لا يفعل لم يجز الوطئ ولم يتعلق به الكفارة وهذا قال في الخلاف قال في التهذيب قد دللنا على ان الظاهر اذا كان
 بشرط فلا يجب الكفارة فيه لا بعد حصول الشرط فاما قوله في النهاية لا بعد ان يفعل بشرط ان لا يفعل او يوافقها فانه يجل على ما اذا كان الشرط
 هو الواقعة وقد روي عن الحسن النجاشي عن ابي عبد الله ع قال الظاهر على ضربين احدهما الكفارة في وقت الواقعة والاخرى بعد
 بكسر قبل ان يواقع هو الذي يقول ان كل امرى لا يقول ان فعلك كذا والذي يكفر بعد الواقعة هو الذي يقول ان كل امرى ان قرنته
 ولا يجوز ان يجل قوله او يواقع على ما اذا كان الشرط قبل الواقعة لان الحكم المعلق على الشرط متوقف عند نقائه فلا يتحقق الظاهر قبله ولا يجب
 الكفارة بالوطئ ناسبا في احدهما في هذا فان طلق المظاهر لم يرد قبل الكفارة سقطت عنه الكفارة فان رجعها قبل ان يخرج من العقد يجوز
 له وطئها حتى تكفر وجب الكفارة الظاهر فان طلق سقطت فاذا رجع لم يحصل ما وجب الكفارة ثم ما ان يكون سقوط الكفارة **الطلاق**
 او يخرج العقد فان كان بالاول ثم اوشتر المراجعة وان كان بخروج العقد بطل قوله فان طلق سقطت الكفارة **الجواب** قد عرفنا ان
 المطلقة لا تراجعا هي حكم الزوجة لان العصمة لم ينقطع وطئ البضع ثابت فحكم الظاهر ان ثابت معا لثبوت الزوجية وما
 سقطها بالطلاق فان الكفارة لا يرد من طلق فاذ طلق فقد شرع في اسقاط موجب التكفير فغير من ذلك بالسقوط فاذا
 رجعها كان حكم الظاهر باقيا اما لو خرجت من العقد فقد انقطع العصمة وبطل العقد الذي يتعلق به حكم الظاهر فيبطل حكم الظاهر وبطل
 ذلك ما رآه الحسن بن محبوب عن ابي ابي بصير عن ابي جعفر في الرجل اذا طهر من امرته ثم طلقها طلقة قال اذا طلقها بطل **الظاهر**
 قلنا فلم يراجعا قال نعم هي امرته فان رجعها وجب عليه ما يجب على المظاهر من قبل ان يتماسا قلت فان تركها حتى يجلها ثم
 تزوجها بالزهر الظاهر قال لا قد بان سنه وملكت نفسها وفي رواية عن ابي جعفر عن اخيه موسى لو طلقها وتزوجت ثم طلقها فترجعا
 الاول كان عليه الكفارة ولا عمل على هذه الرواية واكثر الاصحاب على الاول قولنا فان كفر والا لزم طلاقها اذا كان متكامنا الكفارة
 فان لم يكن متكامنا لم يلزم الطلاق كيف يسقط حقها من النكاح وهو في كل اربعة اشهر مرة ولا يبرأ به الا بالطلاق اذا لم يقدر
 على الكفارة وهو قولنا فاما ان يعبروا بغيره فاستخرج **الجواب** قلنا ان العاخر عن المتق والاطعام والصبا يجوز الاستتار فانه
 لا يتحقق العجز عن التكفير وان قلنا لا يجوز الا التكفير بلغة الحلال لثالث على الترتيب بل يلزم الطلاق لتحقيق العقدة ويسقط حقها من
 الاستتار لعجز عن التكفير مع الشرع ويكون هذا امساك بعذر من رد دخول تحت المشرع فوق له صفة ظاهر الرجل من امرته **بعد**

کتاب الطلاق

بغيره بعد كل مرة كفارة كيف يتكرر الكفارة وقد قدم في صدق البابان من شرط الظاهر ان يقصد به التحريم والتحريم يحصل
شرف بأول الجواب التعويل في التكثير على الاخبار المشتهرة من ذلك رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن رجل ظاهراً من امرته جنس من ثاويث
قال عليه مكان كل مرة كفارة ومثله رواه ابو بصير عن ابي عبد الله ع وقوله التحريم حاصل بأول مرة قلنا ان كان ثمة الظاهر مع الوطى لا بعد
التكثير وكان اللفظ الثاني مساوياً للاول في هذا الحكم انكر قصد التحريم ثانياً بالمعنى الذي قصد به اولاً في هذا الظاهر لا يقع الا على
المدحول بهنالم ذلك وهو مختص بالقرن الجواب الوعدي ذلك الاخبار المشتهرة والتسليم عن المعارض وقد سمعنا عن ابي جعفر ع قال
المائة الشاهم يدخل بها لا يقع عليها البلاء ولا عليها زوروا الفضل الجار عن ابي عبد الله ع قال لا يكون ظاهراً ولا ابلاً حتى يدخل
بها والمرقعة يذهب الى جوار الظاهر وكذا ما لا يربى عبد العزب والاكثرون على الاول قولهم متى اذ ان يصوت في كفارة ظاهراً
عليه بنصهم شهر متتابعين فان ضام شهر وضام من الثاني شيئاً جاز له ان يفرق ما بقي وقال في باب الجهر به جهره شهر رمضان
فمن وجب عليه شيء من هذا التصا وجب عليه بنصهم متتابعين ان لم يتمكن من صيامه متتابعاً صام الشهر الاول ومن شهر الثاني شيئاً
ثم فرق ما بينه وهذا ظاهر المتناقل الجواب اخياره ان المتابعة واجبة ومخالفتها لم تكن من صام الاول ومن الثاني شيئاً جازاً بالثبوت
جازان يفرق بجل على ما اذا لم يتمكن من التواخي لان اللفظ في كتاب الصوم معتد وهما مطلق في المطلق الى المعتد والبناء على الحاشية
جانب حق لئلا اذا عثا المرأة على الرجل لا يقرطها وزعم هو انه يقرطها كان عليه الجهر به بالله ان لا يقرطها قال كيف سمي مرة مدعية
وانما الرجل هو المدعي وكان ينبغي ان يكون عليها اليقين الجواب المدعي هو الذي لا يجزى على الخصومة كذا والمرأة كذلك وهي المطالبة لا يثبت
ايماناً ما يستلزمه على الفسخ ولما كانت مدعية كانت اليقين في جنبه فقولهم وانما يجزى الخلع اذا قالت المرأة لزوجها اني لا اطيع لك
امراً ولا اقيم لك ولا اخل لك من جنبات ولا وطين فراشك من تكره من ان تطلق حتى يسمع منها هذا القول او علم من خالفها عصياً
في شيء من ذلك وان اخطأ به وجب عليه خلعها من ان يجزى عليه ذلك الجواب لا يثبت بالشك بالوجوب هنا ما يجزى بحق الدم والعقاب
بالترك بل به بالوجوب للنفوى وهو التعميم جهة انفسه والاخبار وفنائاً لا صراحة بان لم يسمع هذا القول خلعها ولم يذكره الوجوب ولا
نادوا والمراد منه ما ذكرناه في امر ما النسوة في بكرة الرجل المرأة وترد على المقام معرو به بنسب الرجل لانهما فقولهم لا يفعل في
اكره ان يفتش ولكن انظر الى ما صنع فيها ما شئت وذا كان منقولاً من نفقه وعينها فلولك واعطى لك بقدر من مالي يثبت ما وعدت
على حاله فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما على هذا الصلح كيف يصح هذا الصلح ويكون لازماً وقد تضمن ترك اللبنة والنفقة ولما عثر
مستحقين واسقاطها قبل حصولها لا اثر له ويلوح من كلام الشيخ لزوم الجواب هذا من ركني ناويل قوله نعم وان امرأة خافت من بعلها
نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً وذللك الحيلة عن ابي عبد الله ع وقصة سودة بنت زمعة مع رسول الله ع
تدل على جواز زواج ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال المرأة تكون عند الرجل لا تجزى به بطلاً لانهما فقولهم لا يمكن ولا تطلقني واذع ذلك
على ظنهم واعطيك واحلك من ليح ويؤى فقد طاهر ذلك والذي ازامجوز ذلك الما زورم فلا ولها الرجوع متى شئت فيما سبق
من الزمان لا فيما مضى وهي بائنة بتركها الجواب قوله وان اذ كانا المرأة مسرة فانهما تراضى المشهور والمحض فان مرت ثلثة اشهر يفرق
ترتيبها وما فقد بآنت منه بالمشهور ان مرت ثلثة اشهر الا بوما ثم رأت الدم كان عليها ان تقرب بالافراء فان تاحرت عنها المحضمة الثانية
فلقب من يوم طلقتها الى تمام التسعة اشهر فان تراه ما فلقب بعد ذلك بثلثة اشهر وقد بانته من رأت الدم فيها ايديها وبين التسعة
اشهر ثانياً واحبس عنها الدم الثالث فلقب تمام السنة ثم تقرب بعد ذلك بثلثة اشهر فقام المحضمة عشر شهراً ورث صاحب الدم الاول ان لم
يكن دم حيض فقد بانته من رأت دم حيض في الثاني الذي رأت في التسعة دم حيض ايضاً فقد مضى لها قران فان احتبس الثالث فقد
بقي عليها شهر واحد فلم تقرب بعد ذلك بثلثة اشهر وقوله فان تاحرت عنها المحضمة الثانية فلقب من يوم طلقتها الى تمام التسعة اشهر
ثم اذ احارها التسعة اشهر فاحترماً في التسعة اشهر لم يجزى عليها بعد ذلك غداً وقد مضى لها ثلثة اشهر خالصاً من شهرها
ثم اذ احارها التسعة اشهر فاحترماً في التسعة اشهر لم يجزى عليها بعد ذلك غداً وقد مضى لها ثلثة اشهر خالصاً من شهرها
ما ذكره الشيخ باو بطل رواه اعمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ع في امرأة متابة لا تحيض الا في كل شهرين او ثلثة حصص وفقاً
يترك حتى تحيض تلك حصص متى خاصتها فقد انقضت عدتها فان مضت سنة ولم تحيض ثلث حصص رخصت بقدر السنة ثلثة اشهر وقد انقضت
عدتها وهذه قاضية بآنها ان لم تر في السنة ثلث حصص اعتدت بثلثة اشهر وليس فيها التقييد المذكور الشيخ ده وعارضي فلا عمل
عليها بغيره بل لكن الشيخ لا يطرح رواياته ويقول هو ثقة فله هذه الرواية لا يكون لاسم الظاهر المختللة زمان الحبل اثر في الخروج من
العدا فاعما اعين الشيخ ده انقضت ثلثة اشهر لقوله ان ايها ما سبقت بانته المطلقة لكن الثلثة الاول لم يسبق الاقراء والسنة

مع التذلل

بَارِئُ الْخَلْعِ

وقد بانث منه
واجماعات يابينة
وبين الخمسة عشر
نحو

مِنْكَتُ الْيَمَانِيَةِ

الاشهر التي لم يتقدم على الاقراء فلا عبرة بها لاحتمال الحمل لكن اكثر الحمل عند بعض سنة وعند بعضهم تسعة أشهر فلهذا لما اكلت رفا
الحمل في الاعتناء ولم ينظر بها حمل عندك بعد ذلك بثلاثة أشهر بعد العلم بحملها من الحمل وكان الزمان الاول لاستبراء الرحم من الحمل
والثلاثة بعد ذلك اعتداد ويقوى عند ان السنة كما في عدة ونحوها من رواية عمار بن ربيعة بن مسعود عن كليب بن عبد الله قال اذا فرغت
صبرت تسعة أشهر لاحتمال ان يكون حاملا فلا يصح اعتد بعد ذلك بثلاثة أشهر ورواية مسعود بن سفيان عن طريقها قولها انزلت تسعة أشهر
فلا حاجة الى الثلاثة بعد ذلك فقلنا قد بينا ان التسعة أشهر هي الاثر التي فيكون الثلاثة هي العقد ويمكن ان يكون الاحتياج اليها التزول
اليمن لان في الروايات ما يدل على ان قضي الحمل سنة وقد اخبرنا المصنف كتاب الاعلام وادعى عليه الاجماع ورواه ابن حكيم عن ابي بصير
في المطلقة بطريقنا وجهنا نقول انما قيل فيك سنة فقال ان جاءت بك اكثر من سنة لم تصد ولو بساعة واحدة وبما روي عن ابي بصير
ابن الحجاج عن ابي الحسن في كماله اطلاق امرته فادعت الحمل فنظر فيها تسعة أشهر فان ولدت والا انتظر ثمانية أشهر وقد بانته ومثله
روى محمد بن حكيم قول في كماله امرته فادعت الحمل فادعت بالانقطاع في كماله الاستقامة فادعت بالانقطاع في كماله الاستقامة فادعت بالانقطاع في كماله
لا تحيض الا في سنة واحدة او ثلثة او ما زاد عليه فلنعتد بالاقراء على ما جرت به عادتها في كماله الاستقامة وقد بانته اذا صاد ذلك عادة
لم يرجع الى العادة الا في سنة واحدة او ثلثة او ما زاد عليه فلنعتد بالاقراء على ما جرت به عادتها في كماله الاستقامة وقد بانته اذا صاد ذلك عادة
بالاقراء وانما نعتد بمثل وقت الاقراء في كماله الاستقامة **الجواب** هذه رواية محمد بن الفضل عن ابي الصبا عن ابي عبد الله في سألته
عن التي تحيض في ثلثة أشهر كيف يمتد قال تقطر مثل فمها الذي كانت تحيض فيه في زمان الاستقامة فلنعتد بثلاثة قرو ثم تروح
ان شاءت ومحمد بن الفضل ضعيف ورواية هذه شاذة فليست حجة يمكن حملها على امرأة كان لها عادة مستقرة ثم اختلف حوضها ولم يستقر
لها عادة مستقرة ثم رأت الدم فمتهم مستمر فانها قتلته بما عرفت ولا لان ذلك لم ينسج عبادة ثابتة فاعتدادهما اذ في الاقراء على هذا
التقدير لا بمثل وقت الاقراء قولها واذا كانت المرأة لا تحيض الا في ثلث سنين او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلنعتد
بثلاثة أشهر فلذلك بانته ليس عليها اكثر من ذلك لا نعتد بالاقراء هيها وحوضها مستقر فاعتدتها من معاوية **الجواب** لا يجوز ان يعتد
هذه بالاقراء لانه كان يلزم ان يكون عند اثني عشرة سنة ولم يذهب اليه مثل احد من فقهاء الاسلام على ما ذكره الشيخ في مروي عن العامة
عليهم السلام متفق عليه ورواية قال سألنا ابا عبد الله عن التي لا تحيض الا في كل ثلث سنين او اربع سنين قال نعتد بثلاثة أشهر ثم تروح
ان شاءت قولها وان كانت حاملا انفق عليها من نصيب لدها الذي في بطنها الحمل ليس له مال فكيف ينفق من نصيبه لانها موسرة ولا
يجب نفقتها على اولد ثم قد يمكن ان يخرج منها فيكون لانفاؤها بالورثة **الجواب** الحمل بمنزلة نصيب من تركته الميت اجماعا فاضافة النصيب
اليها ضافة جعفر فهو ملكك ملكا مشروطا بوضع جوارها وانما الجواب لانفاق عليها هو نصيب الولد فانه روى عن ابي بصير عن محمد بن
فضل عن ابي الصبا الكافي عن ابي عبد الله قال الحمل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها والشيخ في
يدعي على ذلك الاجماع والكنة اعتمد انه لا تنفق لها المأوى والجلية عن ابي عبد الله ورواه ابن عيينة وابو اسامة عنهما في الحامل المتوفى
عنها زوجها هل لا تنفق فقال لا والرواية التي يستدل بها الشيخ في رواية محمد بن الفضل وهو ضعيف وقد روى ابنه خلاف ذلك وروى
بما اخبرنا الشيخ في رواية اخرى طريقه السكوني وهو عاقل فالاول العمل بالروايات المسقطه للنفقة لسلا متطهرتها وموافقتها **للأصل**
قولها واذا طلق الرجل زوجته الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا فاعليك بينه وبينها اربعة اشهر وعشرة ايام وقد يكون
عدا الطلاق اكثر من ذلك كما ذكر في المسئلة وادعت الحمل **الجواب** لما كان الاغلب المطلقة لا اعتداد بالاقراء والاشهر ولا
يزيد ذلك من ثلثة أشهر فاذا بانته وهي في العدا اخذت في عدة الوفاة وهي بعد من عدة الطلاق الاكثر في سماءها بعد الاجلين
بناء على الاغلب ولما ذكر الله سبحانه العدة بالاشهر في عدة الطلاق بقوله ان رتبتم فعدت من ثلثة اشهر وعدة الوفاة بقوله ليس
بانفسهن اربعة اشهر وعشرة ايام يذكر عن ذلك اشار الشيخ في ذلك اي بعد الاجلين المذكورين في الكتاب العزيز قولها واذا طلق الرجل
عن زوجته لا يعرف خبرها قال لا ريب ان صبرت كان لها وان لم تصبر دفعت خبرها الى الامام كان عليها ان يلزم وليها النفقة عليها فان انفق
لم يكن لها بعد ذلك خيار ووجب عليها النصير بدوان لم يكن له ولي ويكون خبرها لا يكون في بدء مال للمناصب خط الامام ان يبعث من خبر
خبره في الاناق وتصبر اربع سنين فان وجب له خبر لم يكن لها سبيل الى التزوج وكان على الامام ان ينفق عليها من بيت المال فان لم ير
لها ما يخرج من العدا وتكون قد خرجت لكها لم تكن تزوجت فان كانت تزوجت بعد ان تنقض عتها فلا سبيل للملاو عليها وكانت تزوج
الساكن اذا حكم عليها بالعدة واعتد وقد حكم بوف زوجها فيجب اذ جاء في العدة الا يكون له عليها سبيل ولو قبل اذ جاء ظهر ان حكم لها

كتاب الطلاق

كان باطلا قلنا يلزم ذلك فيما انترجعت ودخلت بالزوج الثاني انما تدرى الاول بالوجوه الذي ذكره في **الجواب** لا سيما انما
 ليس حكما بالوفاة ان يعلم ان من الحياة يتجاءل الزوج لكن لا يبرأ الاعتداء مستفاد من الشرح وقد دعي بذلك دوات عدة لكنها مختلفة
 فالذي دعي به من يدعي معارضة الترخيل في اربع سنين وبعد تعدد الاثبات عليها ان يطلقها طلقته فان جاء وهي في
 العدة وبدا للزوج بها منى امرته وانما نقصنا العدة قبل ان يجرى ويرجع فقد حلت للزوج ولا سبيل لرفعها وفي رواية زرعة عن
 سماعة قال سالت عن المتقودة قال ينظر ما رجع سنين وبطلت في الارض فان لم يوجد حتى يمتد اربع سنين امرها ان تقدر بغيره
 اشهر وعشر ثم حلت للزوج فان عديم زوجها بعد ما ينقض عدتها فلا يسب لرفعها رجعة وان قدم وهي في عدتها فاما ملك
 برجعها والرواية الاولى دالة على الطلاق لرجعي فبغير فرق بينهما ما اذا قدم بعدها والرواية الثانية رواية زرعة عن سماعة
 واتقان والرواية مرسلة لا يعلم المسؤول فيها من هو لكن قد روي عن غير هذا الطريق ذكرها جماعة منهم ابن نظير في كتاب الجامع
 قال لعل ما يتبع هذا النقل ويقرر بين الخالين بما ادك عليه لرواية علي بن ابي ابي رافع بن عوده وهي في العدة وعوده وهي من وجبة
 لان عوده وهي في العدة عودا بغيره عن الزوجية لان العدة لم ينقطع بالكلية اذا العدة احدا سببا علوق الزوجية ولا كذلك الزوجية لان
 الشرح هناك ازال العدة بحيث لا علة ولهذا صح لها تزوج وكذا لو خرجت من العدة ولم تزوج فانه لا سبيل لرفعها على اصح القولين
فولروا ما المبالاة في ضرب من الخلع كيف جعلها ضربا من الخلع ولا يكون كشي من جهة المرأة والمبالاة من جهة المرأة والرجل
الجواب هذه اللفظة استعمالها المتقدمة في المتقدمة واستعارها منه لشيء في النهاية وكانها انما صنف تحت نوع هو العدة
 ويعتبر المبالاة مع مشاركة الخلع في الفترة بالعد بكون الكراهية منها وذلك لا يقدح في كونها صنف تحت نوع يكون ضمها منه
 باعتبار ان المبالاة في طرف المبالاة **فولروا** ان الفاعل في القريب بينهما لم يفرق بينهما فانه اذا استاذنا فاما اذا اردنا ان يطلق في فترتها
 كيف يصح لغيره انما هو من كان من قبل الرجل ثم ان كان على سبيل التوكال في الطلاق لا يصح للحاضر **الجواب** بعث الحكمين على
 سبيل الحكم لا التوكال لما كان حكم كل واحد منهما لا يصح الامع اتفاقا لآخر صح صانعه لهما ثم الذي صح جواز التوكال في الطلاق
 للحاضر والتأجيل في الشريعة انما اقر بين الخالين لصناد الاخبار ووردوها بالجواز والمانع فزل الجواز على الغائب المانع على الحاضر
 وليس جها اذ رواه المتع ورواها الحسن فقال وحيد في باد عن الحسن سماعة وجعفر بن سماعة عن حماد بن عثمان عن زرارة عن ابي
 عبد الله قال لا يجوز التوكال في الطلاق وابن فضال فطح وجند زباد والحسن سماعة وجعفر بن سماعة فاقول بالروايات الدالة
 جواز التوكال في الطلاق مطلقا اذ هذه الروايات لا يتصور على تقيد تلك الاطلاقا **فولروا** ان لم يكن سببا لهما ان كان عليهما
 على قدر حاله ان كان موسرا بخارجة او ثوب بغيره فبغيره حرمه فانه يروى قال في باب المهور من طلقها قبل الدخول بها ولم يكن قد سبها
 كان عليهما بغيرها ان كان موسرا بغيره او لم يكن او ما اشبهها وان كان متوسطا بغيره وما اشبهه فقد جعل الثوب بابا للمهر في وجبه
 في باب المهور المتوسط **الجواب** لا تقدر في المتقدمة في الشرح على المعين ولما هو تقييد وتعيين في نظرنا في كماله بالنسبة الى حال الرجل وحال
 المرأة ومراعاة لغيره مختلفا فحذا ان يختلف الفاظ الشيخ في تقدير المتقدمة بغيره بالزيادة والنقصان وليس
 ذلك التعيين لازما على اللفظ الثوب في باب المهور مطلق فحذا على ما اذا كانت بغيره دون خمسة دنانير **فولروا** ان الدم من الحيضة
 الثالثة ملكك نفسها ولم يكن له عليها سبيل لانه لا يجوز لها ان تزوج الا بعد ان تظهر من حيضها وتغتسل فان عقدت على نفسها ابتداء
 الغسل فانا للعقد طاس غير ان يكون تاركة فضلا كيف قال لا يجوز وهي بغيره التحريم قال بعد ذلك تاركة فضلا ثم يكون رغبة
 الدم لا يتبع كون حيض الا اذا اكمل ثلثة ايام فليكن يجوز ان تترك العدة المتبقين بقاؤها بالامر **الجواب** اذ بالذي تغلبت الكراهية
 لا التحريم وبين ذلك قول في تمهيد الاحكام اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت لزوجها ولا فضل ان تترك التزويج حتى يغسل
 وهي رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا طلع من الحيضة لثا لثا تملك نفسها قلت فلما ان تزوج تلك الحال قال نعم ولكن لا يمكن
 من نفسها حتى تظهر من الدم ولما حكم بغيرها من العدة برؤية الدم لان العادة كالتبقي ولا نعرف من كون حيضها ومع ذلك المهر
 يلزم الحكم بغيرها من العدة **فولروا** اذا حاضرت المرأة حيضة واحدة ثم ارتفع حيضها وعلت انها لا تحيض ثم هل تعتد بالشهرين من
 بعد الحيضة بعد العلم **الجواب** طريق العلم ان تبلغ سن اليأس بعد الحيضة فيعلم انه لا حيض ومن اليأس فيها روايات احاديثها حسن
 سنة وهي شهرين والاشهر سنة وهي اشهر الروايتين والاشهر سنة وهي سنة وهي محمولة على القرشية في يصف
 في تلك الحيضة شهرين في تلبسها بالعدة وقد روي عن هذا المعنى من جزمه القوي عن ابي عبد الله في امرأة طعنت في السرة فحلت
 حيضة واحدة ثم ارتفع حيضها قال تعتد بالحيضة وشهرين مستقبليين فانها قد ثبت من الحيض وقد صرح بذلك الشيخ في النهاية

في العدة اذا
 قدم بغيرها

مقدم ان
 التوكال

كيف يقال ان لا
 تحيض

كتاب الطلاق

الصبي على وجهه بغيره على الواحد فيلحق به ثم قلبه بغيره إذا عرف هذا فقولنا إنما قصد عتق الواحد فيلحق به
يحصل فيهم أول قلنا معنى الأول الذي لم يقدم عليه قوله غيره ولهذا لو ملك واحد وجب عتقه ولا يفتق ملك آخر بعد وإذا كان كذا
فالأول بغيره متحقق في كل واحد منهم وأما العتق في الاستحباب كأنها أعذر إلى ما ليس بملك من حيثية بغيره بغيره على بعض وقد
بين الشيخ في التهذيب ذلك ليس واجباً فقال ولو أننا قلنا أحدهما فاعتق لم يكن خطأ **قول** وإن شرط عليه بغيره فخالقه في
فصل من الأفعال كان رد في الرق مخالفاً كان له رد كيف يجوز أن يصير المحرر عبد وإن لم يكن يخف وقت عتقه فهو رد في الحالين
الجواب أن يكون مستند هذه الفتوى ما رواه صاحب بن عمار ومحمد بن عمار عن إسحق بن عمار وعنه عن أبي عبد الله قال سألت عن الرجل
يعتق مملوكاً ويزوج بغيره ويشرط عليه أن هو غارها أن يرد في الرق قال بشرطه ولو أنه سادته وفي ابن عمار وضعف وخبر مجهول وهي رواية
للأصول فينبغي إخراجها والقول بطلان العتق الموقوف على الشرط **قول** وإذا كان العبد له مال فاعتقه صاحبه فإن كان عالماً بما
له ما لا كان له المال للعبد كيف يملك العتق ما لا السبد وقد قال رد والعبد لا يملك شيئاً من الأموال **الجواب** أن يكون مستند
هذه ما رواه زارة قال سألت أبا عبد الله عن رجل اعتق عبد له وللعبد مال من المال فقال إن كان يعلم أن له ما لا بغيره ماله
والأول هو ومثل ذلك رد عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي جعفر عن أبي الحسن عن رجل قال المملوك أنت حر ولما قال لا بشأ
بالحرية قبل العتق تقول له مالك وانت حر برضا المملوك وروى محمد بن زيد قال سألت أبا عبد الله عن رجل أراد أن يعتق مملوكاً وقد كان
مواكاه باخذ صريخاً عليها في كل سنة وروى عن ذلك المولى قال أنا أكتب لبيد الضرب بغيره المملوك ولا ينافي ما ذكره الشيخ قوله أن المملوك
لا يملك لأن المنع من الملك مع بقاء الرقبة لا يستلزم المنع في حال الحرية فإذا ملكه التصرف فيه ثم اعتقه أمكن أن يملك في تلك الحال لا
صار له أهلية الملك فاستقر الملك بالتملك الأول **قول** وإذا كان للمرء جارية فعتقها فانه متى وطئها كانت معتقة فإن وطئها قبل
أن يخرجهما من ملكه انعقت فإن أخرجها ثم اشتراها بعد ذلك ووطئها لم يقع بها عتق كيف يجوز هذا يجوز هذا العتق وهو بشرط
إذا عتق المذنب مطلقاً كيف يسقط بخرجهما من الملك **الجواب** هذا رواه الحسن بن سعيد صفوان وعضاً عنه عن العائش بن محمد عن
محمد بن أحمد قال سألت عن الرجل يكون له مائة فيقول يوم بائتها فمئة ثم يبيعها من رجل ثم يشترها بعد ذلك قال لا بأس أن يبايها
خرجت من ملكه ووجبه ذلك أن الوطأ الذي هو شرط النذر يستتبع الملك فإذا خرجت عن ملكه فقد انحل النذر ولذلك الشرط الذي
باعتباره يتحقق النذر فإذا غدا الملك لم يعد النذر بعد ذلك ولو أنما أصح الشرط وهذا لأنه ليس يعتق بل هو نذر للعتق والنذر ركن
الشرط **قول** وإذا زوج الرجل جارية بشرط أن أول ما تلد يكون حراً فولدت قوماً كانوا جميعاً معتقين إذا ولدت الأول ولد عليه نذر
أول ما تلد فلا يدخل الثاني في العتق وهو ليس بأول ما تلد لو خرجا معاً ولا يكون أحدهما قبل الآخر إذا قصد التحلل ما إذا قصد
في غير متحقق **الجواب** الشيخ قال في المبسوط قال أول من يدخل الدوم يجسدهم فدخل شأناً لم يعتق أحدهما لأنه الأول منها قال
قوي في الأحاديث أن الاثنين يعتقان تأخيرهم ورواها قال أول ما تلد الجارية من حرة فولدت قوايين أنها يعتقان فكان في الدنيا
عول ما ذكره في التهذيب وروى هذه الرواية عن عبد الله بن الفضل في رجل نكح ولدت رجل اعتق وبها أول ولد تلده قوماً
اعتق كلاهما وهذه الرواية مرسله لكن لها وجه الاستدلال وهي أن ولادة الاثنين يطلق عليها اسم الولد وتسعى فافضال ولد قوايين
كما هو ولد واحد فإذا أضيفت إلى ما يصلح للولادة فافازد ثم ولد اثنين تعاقبها النذر لا يرفع عليها لفظ الولادة والذي ينبغي
اعتماده مع سقوط هذه الرواية أنها آخر جارية عتقها وأن تعاقبها اعتق الأول **قول** وإذا اعتق الرجل مملوكاً عند موته وعليه
دين فإن كان ثمن العبد ضعف ما عليه من الدين يرضى العتق واستسعى العبد بفساد دين مولاة فإن كان ثمنه أقل من ضعف الدين كان
العتق باطلاً ما قلناه هذه المسئلة وهل العتق في هذه الصورة صحيح أم لا فإن كان صحيحاً لم يكن للعقل فائدة في كون ثمنه ضعف الدين أو أقل
وإن لم يكن مجزاً لا يجوز استسعاء بل يكون للدين لأنه لا وصية إلا بعد قضاء الدين **الجواب** العتق في هذه الصورة صحيح ومجاز في الميراث
من الثلث ومزاده أنه إذا لم يكن المبت مال غير الحق فانه فيعتق من الثلث ما يفضل للدين لكن النقصيل الذي ذكره يستند فيه إلى
رواية الحسن بن سعيد بن أبي عمير عن جميل بن زاج عن زارة عن أبي عبد الله في رجل اعتق مملوكاً عند موته وعليه دين قال إن
كان قيمة العبد مثل الدين الذي عليه ومثله جاز عتقه والامحور وروى عنه عن ابن أبي عمير عن عثمان بن عبد الرحمن عن علي بن عبد الله قال قلت لرجل
عبد ولم يترك فيه فاعتقه عند الموت وقيمة ستمائة ودينه خمسمائة قال يباع وبأخذ الغرماء خمسمائة وللورثة الباقي وكذا لو كانت
ستمائة ودينه ربعاً قلت فلو كانت قيمته ستمائة ودينه ثلثمائة قال قال إذا استوفى الغرماء ومالا للورثة أو كان مال للورثة أكثر
من مالا للغرماء لم يهتم الرجل على وصية واجهرت على وجهها فإن لم يكن نصفه للغرماء وثلاثة للورثة ويكون له السدس فقد بين

أبو عبد الله

من كتاب التمهيد

الفرق بين المالكين **فوق** انما اذا اعتق الرجل ثلث عبده وله عبده جماعة استخرج ثلثهم بالقرعة فمن خرج اسمه كان متقاضا للمالك باثلاث
 تلك القيمة وثلث الاشياء من ههنا اذا كان الثلث واحدا منهم يخرج به وكيفية تقديره والقرعة على الرؤوس وعلى الايمان وما صورته القرعة
 منها **الجواب** روى هذا الحسن بن سعيد عن حماد عن حمزة عن حماد بن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن رجل يكون له المالك بنحو يفتق ثلثهم
 قال كان على اسم بينهم ومحمد بن ريان عن ابي عبد الله قال في تركت ستم مملوكا فافترعت بينهم فاحترجت ثلثهم فاعققتهم والوجه
 عندك في القرعة الاستحباب في الموارثان بغير للعق الثلث كما كان للمالك والرواياتان حكاه خال لا يقتضيه العموم ولا الوجوب
 واما كيفية القرعة فان لم تكن التسوية عدوا بقرعة خزيها ثم اناروا وكتبنا ثم كل ثلث في موضع ويخرج على الحرية ويخرج بالبرة ولو اقرعنا
 على الرتبة اقرعنا رتبين وكذا لو اختلفت قيمتهم وان لم يكن تقديرهم عدوا بقرعة وان لم يكن التقدير عدوا وان لم يكن مع ذلك فبقرعة نظر
 في ثلث قيمتهم واقرعنا على واحد واحد حتى يستوفي الثلث ولو اخرج من عبدا وانما رجسا القيمة لان المال المشترك انما يمكن قسمته على
 بالعبث كالألى والشباب ههنا الحر يرضى للربية يرضى كغيره بالاجزاء فيعدل في قسمته في القيمة تقصا من حينها احد الطرفين **فوق**
 ومن هذا ان يعقو رتبة مؤمنة جاز ان يعقو صديبا لم يبلغ الحلم كيف يجزى والصواب لا يسمي مؤثما **الجواب** وهذا اخذ من غير وجه في
 عن الفضل المبارك البصر عن ابي عبد الله قال جعلت فداك الرجل يحب عليه عرق رتبة مؤثما فلا يجد لها كيف يضعف قال عليكم بالانطلاق
 فاعقوهم فان خرجت فذلك والام يكن عليكم شيء وجبه ذلك ان ولد المؤمن يحكم عليهم بحكم المؤمن وان لم يكن مؤثما على انه يجرى
 بنصيبه في المجتمعة قال الله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان الحقنا بهم ذريتهم وما التناهم من علمهم من شيء اي ما نقصناهم
 من جزاء اعمالهم وذلك يدل على الشاؤم في حكم الايمان **فوق** فان اختلفت قيمتها وكان ثمنها دينا على مولاها فاقومت على ولدها و
 بتركها الى ان يبلغ فاذا بلغ اجر على ثمنها قال جلدك اذا اشتبه رجل جارية ولم ينفق ثمنها فاعقمتها وترجها ثم مات بعد ذلك فاعق
 خلفه عنها وكان ثمنها دينا على مولاها فاقومت على ولدها وبتركها الى ان يبلغ اجر على ثمنها وقال جلدك اذا اشتري رجل جارية ولم ينفق
 ثمنها حتى فان عتقه نكاحا باطل وهو في الدين السرق لمولاها الاول فان كانت قد جلدت كذا وكذا دها وفاقمتها ففقد خالف بين المستسقين
 ثم العتق صحيح خلف عنها اولم يخلف وعودا لخرقة ولا يجوز ثم الزام الولد بالثمن اذا بلغ من ابن وراخرا له بن كيف يجوز **الجواب**
 الفرق انما اشياء من اختلاف الروايات اما كونها باعق على ولدها ونطالب ببراءة الكبرية وبهتت حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله و
 وهبت حفص واقفي فلا العمل بان ينفق به وما كونه امتاع في ثمنها اذا كان دينا على مولاها فاعقبت على الاصح لا يخالفون فيه ورواه ابن
 بزيد عن ابي بصير قال ابا رجل اشترى جارية فادها ثم لم ينفق ثمنها ولم ينفق من المال ما يؤدي عنه اخذ ولد منها وبهتت فادها
 عنها قلت فيسحق فيها سكو ذلك من بن قال لا واما انما اذا اعتقها وترجها ومات ولم يترك عنها فان عتقه ونكاحا باطل فقد بينا
 وجه ضعفه وان كان قد رواه همام بن سالم عن ابي بصير عن ابي عبد الله واما جواز اخذ الدين فلان البيع لسابط على المقصود الثانية
 للمالك فاذا اعتق بعد عتقه وصارت كالتالف فمع تقدير الثمن يرضى به اليسا كالدون كلها **فوق** واذا كان انسان لا وارث له ولا اخذ
 جهره تران نولي الى انسان يفتن جهره تران نولي الى انسان يفتن جهره تران كان وكذا وضمن جهره تران عليه فان لم يفعل كان ما يتركه
 لبيت المال كيف يقول كان ما يتركه لبيت المال وهو ميراث من لا وارث له وهو الامام **الجواب** ويجل قوله على اذاعة بليت مال الامام لا
 المعلوم من مذهبه ذلك وقد ذكرنا في النسخة سبعة عن شعبان بن بصير عن ابي عبد الله ع انما اذا سكت حتى يموت ولم يترك احدا
 قال يجعل ماله في بيت مال المسلمين ومثله روى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع لكن يجازى من ذلك روايات اخرا من قبله لا امام المسلمين
 منها رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع ومنها رواه عمار بن الاحوص عن ابي جعفر ع ان ولائهم الامام لان خبايته على الامام وميراثه
 له وعلى هذا العمل الاصح **فوق** وليس للمولى ان ينقض تدبير الاو ولا داما لم ينقض تدبير الاو فحسبنا اذا دبر الام دخل تدبير الولد لا يجوز
 له ينقض تدبير الاو ولا التدبير وصية له ينقضها لغيره شاء **الجواب** اما دخولها في التدبير اذا جلت بعد التدبير فتقوى عليه وقد
 ذكره روايات منها رواه ابن رباح بن تغلب عن ابي عبد الله ع ورواه غيره بدشعر عنه ع وقال الشيخ في الخلاف اذا دبر امره ثم جلت غلوك
 من غيره بعد التدبير كان الولد مديرا مثل من يفتقون بموت السيد قال وهو اصح قول الشافعي وقول ابي حنيفة ومالك والحمد واشهد
 باجماع الفرقة واما ان يصح الرجوع في تدبير الام دون الاو لا فورا وبان بن تغلب يفتن ذلك ولا تدبيرهم لم يكن منه اختلا
 وانما اتفاق به حكم التدبير شرعا فلا يكون للمولى ان لا يشر وقد استدل الشيخ على ذلك في الخلاف باجماع الفرقة واخبارهم **فوق** ان تدبير
 في حال السلامة ثم حصل عليه من ومات لم يكن للمالك ان يشر وقد استدل الشيخ على ذلك في الخلاف باجماع الفرقة واخبارهم **فوق** ان تدبير
 هذه رواها وهبت حفص عن ابي عبد الله ع ان كان دبره في صحة من رسالة فلا سبيل للدبا عليه ومثل ذلك روى الحسن بن يقطين عن ابي بصير

کتاب العنق

لم قال لم يكن للوثة
عليه سبيل

قالا لانه حره
وما في بطنها
صح

كتاب الصلوة

انكره شديد الكراهية وليس بمحذور وبطل عليه لاصل وعموم القرآن ومارك الحلي وغيره عن ابي عبد الله ع لا يكره شيء من الخبائث
 الا الجرح واما النوى عن بغيره فانه عول في ذلك على روايات منها رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كان علي ع يركب بعلة
 رسول الله ع ثم يمر بسقي الخبيث ثم يقول لا تاكوا ولا تشربوا مما لم يذكر لكم من السمك فخر لا خلافا فمفساؤه اخلافا لا احاديا وبث الخبائث
 رضى ضبط ما نقلوا في النوى عند الكراهية بيضا وكلا قول **ولو اذا مضى الانسان شبكه في الماء ثم قلعهما وقد اجتمع فيها سمك كثير جازله**
 واما بت فيه واما بت فيه وان كان يغلب على ظنه ان بعضه في الماء لانه لا يظن بقاء السمك في الماء من غير فان كان له طريقا الى غيره فاما في الماء فكل ما يجزله
 اكل ما مات فيه وكذلك ما يضا في المحظاير ويجمع فيه جازا اكل جميعه فقد اكل ما في غيره من السمك كمن اكل ما مات في الماء فكل ما يجزله
 ولم لا يؤخذ من ما لم يجزله بعد اخراجه من الماء والباقي يحتنبه **الجواب** الشيخ رحمه الله عن ابي عبد الله ع قال كان علي ع يركب بعلة
 سمك فقتل من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك
 يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك
 فقال ما مات من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك ثم يركب بعلة من السمك
 الثاني ما رواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كل شيء يكون فيه حلالا وحراما فلو كان حلالا لم يدرى ان كان
 منه بعينه فتدعه الوجه عند ترجيح الرواية المانعة لا اتفاقا لا حتما على حجة الطائفة وهو الذي عوت في الماء **ولو اذا اخطأ**
 العلم الذي به المتيقن ولم يكن هناك طريق الى غيره منها لم يجل له كل شيء منه ويبيع على استحالة البتة وقال قبل هذا واذ وجد الحما لا يعلم ان ذلك
 هو ام يبت فليطرحه على الارض فان انقبض فهو نكاح وان انبسط فليس بذلك كمال الفرق بين الصورتين حتى خالف بين حكمهما وفي المسئلة
 الاولى اذا اخذنا من العلم ما لا يقع الا في غير المسئلة الاجرة ثم قلعهما على مسقط المتيقن لم يدر ذلك والباقي
 قال اذا حرم الله شيئا حرم منه **الجواب** الشيخ رحمه الله ان الخلق لا يمتنع بيقين في ذلك فيقين كل واحد منهما مدعوع يتيقن
 الاخر اما لا يدر ان ذلك هو ام ليس بذلك فلا يمتنع فيه بيقين في الاول مجزأ ثانيا يمتنع في احدهما بخلافه فانه يجب الامتناع
 ولا كذا لو حصل الشك في الماء الواحد وقول ان كل مظهر فوجد منه ولا يدر ان ذلك هو ام يمتنع في ذلك فيقين كل واحد منهما مدعوع يتيقن
 وبالحكمة ان الصورتين مختلفتان فلا يلزم من الحكم على احدهما شيئا من الاخرى فمتى علمنا على اعتبار العلم المشكوك فيه بالنار والسمك
 بمتعد واما قوله يباع من سبيل المتيقن فاعتمد على روايته حماد عن ابي عبد الله ع قال اذا اخطأ الذي به المتيقن
 باع من سبيل المتيقن وبكل شيء وبقران يكون الصبر غايها الى الذي بان يعلم وزنه وان لم يعلم عنه **ولو اذا اخطأ**
 اذ اذكي ودين غير ان لا يجوز الصلوة فيه وهي جلود السباع كلها مثل النمر والذئب والتمذ والسبع والسمور والسجاء والارنب وما
 اشبه ذلك من السباع والبهائم وقد رويت رخصة في جوار الصلوة في السمور والسجاء والفك والاصل ما قد مناه وقال في باب
 ما يجوز الصلوة فيه ولا يجوز الصلوة في الفك والسمور وروى كل واحد من هذه الروايات رخصة في جوار الصلوة في هذه الروايات
 خاصه وهي محمولة على حال الاضطرار ولا بأس بالصلوة في السجاء والمحوصل في المسئلة الاولى في ما لا يجوز الصلوة فيه فقال في
 روي رخصة والاصل ما قد مناه فجعل الاصل انه لا يجوز الصلوة فيه وفي باب لا يجوز الصلوة فيه لم يرد في جوار الصلوة فيه وجعل الرواية
 بالرخصة في الفك والسمور **الجواب** الشيخ رحمه الله في هذا انما هو تخمين في اختلف الاخبار وما لخصه الشيخ رحمه الله في تحقيق جوار الصلوة
 في السجاء كذا في ذلك في المسئلة فقال في روي رخصة في جوار الصلوة في الفك والسمور والاصل ما قد مناه فاما السجاء والمحوصل فلا
 خلاف انه يجوز الصلوة فيها وقال في التهذيب ما السجاء خاصة فقد رخص في الصلوة فيه قول طائفة من اصحابنا لا يخبر بمختلفة
 جوار الصلوة فلا يمنع الاموضع لانفاق على المنع ولا تضع الى من يقول لك الاجماع منع على انه لا يجوز الصلوة فلا يمنع الاموضع
 الانفاق على المنع ولا تضع الى من يقول لك الاجماع منع على انه لا يجوز الصلوة فلا يمنع الاموضع
 بعض الفاظ المصنفين فيهم والسماع الذي لا يخفى معنى الاجماع ثم نظمه ثم يبيّن في ظاهره ان الفاظ اطلاقها في جوار الصلوة فيه
 المتيقن ولو اختلفت في الماء لعرض الوضوء والصلوة والشرب تخمينه فضل كيف يجوز هذا وخالفه بالقياسية بخمسة **الجواب** لا يريانه
 ينحس ان كان قلبا لكن قد يحتاج الاستعمال فيها لا يكون طهارته في استعماله شرط **الجواب** لا يريانه
 بيده بل ان اذ ذبح شيء من ذلك فلبس ثوبه لم ينجس له بخله وقوله لا يدرى شيء من ذلك في قوله لا يريانه
 ثم يبيّن في **الجواب** في حديثه راجعة الى قوله شيء من ذلك اي من النعم لا الى النعم منها وبين ذلك ما روي عن ابي عبد الله ع لا يكره
 في غير ما وبين ذلك ما روي عن ابي عبد الله ع في الرجل يعلق الشاة والساتين فيفعل بها ما قال لا يكره لك ولكن اذا كان ذلك

مَنْ تَكُنَّ لَهَا نِيَّةً

الوقت فليدخل السوق ويشتري منها ودين بجره من الغنم ^{الغنم} ويحمل ذكره لانه المتخ عليه فحق له ان جعل فيها من الدم وما
 فليدفعه غدا اذا كان فيها لا ناس يحيل الدم احالة الدم بعد التقيس لا يثر له الجواب لما كان الدم سقطا احتيازا ليقابل
 في ما رجعته واجرى في تقيسها يسقط في القدر راجعا لانه لا يريو بعد هذا وانه ذكر بان ادم قال ما لنا بالالحسن عن قطره خمر او نبيذ فقلنا
 في قدره نبيذ لم يرد في كبر قال بل لا يرد واطعم اهل الذمة والكلاب اللحم اغسله وكله تلك وان قطر فيه الدم قال الدم فاكله اننا رافق فحق له
 وبكره ان يدعوا الانسان واحدا من الكفار الى طعامه فياكل معه فان ردها فليامر بضرب يده ثم ياكل معه فشاء ما العاقبة الغسل بهو لا
 يطهر به الجواب الكفار لا يتقون عن كثير من النجاسات فادخل غسل يده ففقد ذلك تلك النجاسة وهذا يجعل على حال الضرورة
 او على ما كان له ان يغسل اليدين والارء لا تستغنى النفس الذي يعرض من ملات النجاسة العنيفة وان لم يمد طهارة اليدين والعين
 فادخل ما من الغنم ما يتوضى هنا غسل اليدين قال الله عز وجل طهروا وجوهكم وارجلکم وارجلکم وارجلکم وارجلکم وارجلکم وارجلکم وارجلکم وارجلکم
 عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر من خمسة العصر الكرم والقمح من الزبيب اشبع من العسل والمز من الشعر والنبذ
 من الزمهرق لا يجوز ان يؤمن على طنج العصر من يستحل شره على اقل من الثلث وان ذكر ان على الثلث ويعقل من لا يشربه الا على الثلث اذا
 ذكر ان على الثلث ويعقل من لا يشربه الا على الثلث فاذا ذكر ان على الثلث وان كان على اقله يكون ذلك رقبته هذا كلام مضطرب فهل يمكن
 على الصفة الجواب لا يمنع للناو بل هنا واظن الشيخ والادان بكتب كثير فكيف موضع قل ويد على هذا رافعة معوية بن عمار قال است
 ابا عبد الله عن رجل من اهل المعرفة بالحج ياتي بالخبج ويقول قد طنج على الثلث وانا اعرف انه يشربه على النصف فقال خمر لا تشربه قلت فقل
 من غير اهل المعرفة عن لا تشربه بشره على الثلث ولا يستحل على النصف يخبر ان عنه بخج على الثلث يشربه قال نعم فقل ما كان من صفته
 او جرحه من غير ان جاز استعملها اذا غسلت بالماء ثلث مرات حسب ما قدمناه من ذلك ثم قال في باب تطهير الثياب اذا صلبها
 او شيء من الثياب السكرو وجب غسلها سبع مرات ثم ثلث مرات الجواب اشاد بن ابي ما ذكره في باب المياه من قوله وكذا كل الماء في
 فيه نجاسة وجب اطلاق ما فيه من الماء وغسله ثلث مرات والماء السبع المذكور هنا في باب تطهير الثياب عنه على الاستحباب ويدخل قوله
 في هذا بابا لا يحكم وقد اوردوا صورتهما الذي يكون فيه الخمر فيجفف ثم جعل فيه الخل قال المراد بغسل ثلث مرات وجوبا او سبع
 استحبابا فقولنا في الخمر في الخل يحسن استعماله لا بعد ان يصير ذلك الخمر خرا ككيف هذا والاشارة في ذلك الى الخمر الواقع والخمر الذي
 هو في الطرف ثم اذا وقع الخمر في الخل صانجا فكيف يطهر الجواب التقيس استعمال الخمر في الخل وقوله ذلك الخمر اشارة الى الخمر الذي في
 الطرف الذي وقع منه شيء من حرقه في طرفه فخل ففقدت حرقه ذلك لظفره فخل ففقد علم صيرورة ذلك الخمر الواقع في الخل خلا لا يثر
 باقيا في طرف الخمر لا يغلب معه فجاز استعماله في الخل ويدخل على هذا الناو بل ما ذكره في الهندية ناو بل وانه يصب في مثل القليل
 بطرح على كثير من الخل ومع ذلك فلا يجوز استعماله حتى يهرق من تلك الخمر فيترك منفردا ان يصير خلا فافادنا ذلك خلا حلج ذلك
 الخمر وليسنا انما ذكره الشيخ بل الوجه ان ذلك لا يحل فقولنا واشق جوف سمكة فاجزا كما اننا اذا كانت من جنس ما جعل كالماء لم يعتبر جوف
 فيه الجواب في هذا روايتان ضعيفتان احدهما عن السكوني والاخرى مرسله وكلاهما عن ابي عبد الله فلا تمسك بهما لكن في بعض
 الروايات ان تقول الاصل بقاء الحياه حتى يستألفا لباغض فيكون مذكاة تبعا للمصدة ولما لم يتحقق موطن في الماء كان الاصل الحل
 وبه توقف فقولنا واوثبت سمكة من الماء فماتت فانادى بها الانسان وهي تضرب جازا اكلها وان لم يدركها كان تركها واجزله
 اكلها هل اذا بدا لا ذكها هل اذا كان بالنظر تركه مع النظر ان كانت مقصورة الجواب اراد الشيخ ان اصابتها بالبداء
 الا لانه وهذا الخبر في كثير من كتب قال في الهندية بل ما ثبت قبل ان يدركها لم يحل اكلها وروى ذلك على بعضه عن جعفر بن محمد
 قال سالت عن سمكة وثبت من نهر فوقع على الجذ فماتت اكلها فقال لا تأخذها بقتل ان تموت ثم ماتت فكلها وان ماتت قبل ان تأخذها
 فلا تأكلها ولا تأخذها من نهر فخرج الماء بكفه في حلها لا لا الحمر انما هو ما يوشق في الماء ويؤيد بها فلنا ما رواه سلمة بن
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان يقول في السمك الصبدا اذا دركها وهي تضرب تضرب بدنها وتقطر بعينها في ذكها فقولنا
 ولا بأس بكل لم يظفر ولا نزل هل هذا لفظان مراد فان ام متباينان الجواب الغزال هو الشاد من جنس تجرد والحي الكبير فاختلافها
 ما بين الصغرى والكبرى فقولنا اذا اخذ الكلب العلم صيدا وادركه صاح جريا وجبان بذكه فان لم يكن معه ما يدركه به فليتركه حتى يقتله
 ثم ياكل ان شاء كيف يجوز اكله وقتل الكلب لعل المرع او اكله ما ان يكون تركه واما ان لا يكون فان كان الاول لم يشترط عدم ما يدركه
 كان لثان لم يجز اكله في الحالين الجواب لا يبعد ان يكون قتل الكلب تركه مع عدم ما يدركه به لانه كما لا يجوز ان يذكي بعين الجذ

فانما يصير طعم الخل

فانما يصير طعم الخل
فانما يصير طعم الخل

کتاب الصيد للنبی

عندنا

كتاب الوقف والهبة

يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا ويبقى الغلة ذلك للمورث من قترته الميتان يدفعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلة قال نعم ارضوا كما هم وكان البيع جزاء لهم باعوا والخير ضيق ولا ن جعفر واقفي غير ان مضى الرواية صواب **قول** واذا وقف مسكنا جاز ان يقعد فيه من وقفه عليه وليس له ان يسكن فيه غيره فيكون هذا وقد خرج عن ملكه قبل مراد الشيخ ان المسكن الموقوف صحيح ان يكون الواقف من جملته الموقوف عليهم فيلزم ان لا يصح ان يكون من جملتهم وهل المراد بقوله جاز ان يقعد معهم فيه الصواب الاول من جملتهم **1** اذا وقف على الفقراء مثلا وابناء الشبيل وكان منهم جاز ان المشاركة اذا اشق لها الوصف لان الوقف ليس له على المصلحة العامة ان لا يقتضيه اختصاصا بل يشترط من حصل له ذلك الوصف لما لو وقف على قوم وشروط ان يكون في جملتهم مع وكذا الوقف على قوم باعياهم لا يصح المشاركة الا باذنهم وابعانهم **قول** واما الذي ليس فيه رجوع فهو كل هبة وهبها الانسان لذي رحمه ولدا كانا وغيره اذا كان مقبوضا فان لم يكن مقبوضا جاز ان الرجوع فيه **قول** وان مات كان مبرا تا كفت يكون الموت رجوعا والهبة لا يبطل الا بالرجوع ولم يحصل لها لو كانت الهبة لا يقع الامع القبض كان هذا صحيحا **الجواب** الهبة منفردة عن القبض لا ينتقل عن ملك الوهاب فعند الموت ينتقل عنه الى الورث وقوله فان لم يكن مقبوضا جاز ان الرجوع فيه يعني الرجوع الى الحكم الهبة الذي من شأنه نقل الملك فمضاهي القبض يؤيد ما ذكره روايات منها رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله قال الهبة للهبة تمام القبض حتى يموت صاحبها قال هي مبرأة **قول** وما نصد الانسان به لوجه الله فلا يجوز ان يعود اليه بالهبة والبيع والصدقة لم لا يجوز ذلك **الجواب** انتهى هنا على سبيل الكراهية والحكمة فيمنع المفسر عن مبايعته ما يضر في القربة ليقع الصدقة من معاوضة بل يكون المنع عن استعادة الفضة الى غير صاحب الشرع ويؤيد ما ذكرناه رواية منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله ع اذا قصد الرجل بصدقة لم يجعل له ان يشترطها ولا يستوفيها الا في مبرأة **قول** فان وقف على المؤمنين كان خاصا يجتنب الكبار من اهل القبيلة بالامور غيرهم ولم يكن للفاسق منهم شيء على حال كيف هذا والقاسم مؤمن **الجواب** عند كثير من فقهاء شافيا لان الايمان اسم للاعتقاد والعمل وان لم تكن لكيفية فاسق لا يقع عليه اسم الايمان وهو مذهب ابو عبيد بن رافع على هذا الاجتث واما على اختيارنا فان الايمان اسم للاعتقاد الصحيح فاذا اطلق فادل المؤمنين المطلق ولا يتناول للفاسق الامع متدفق قول مؤمن فاسق لان الايمان في المراد لا يتبع به تسميته مطلقا لان ليس بفاسق وان كان الفاسق يطلق عليه اسم المؤمنين مع التقيد فكان الشيخ يرجع على هذا المعنى ان الوقف اما الشيخ المتقيد فالظن من مذهبه ان هذا الكيفية لا يسهل مؤثقا **قول** واذا وقف المسلم سباعا على مصلحة فبطل اسمها جعل في وجه البر قال قبل هذا وقته وقف الانسان سباعا على وجه من الوجوه او على قوم باعياهم ولم يشترط بعد انقضاء عوده على شيء بعينه فمضى انقضاء ارباب الوقف رجع الوقف على ورثة الواقف هل بين الكلامين اختلاف **الجواب** اما الوقف على المصلحة فبطل القاطر واصلح الشارع ومسكن القوافل وما شاكلها والوقف في التحقيق على المسلمين المستفيين فوال تلك المصلحة لا يخرج عن الوقف ولا يسهل فلما اصراف في وجوه البر اما الوقف على قوم باعياهم او وجه من الوجوه غير الوجوه المخصصة بالمصالح العامة للمسلمين فانه جبر صريح يرجع الى ورثة الواقف عند انقضاء القوم وان كان في هذه قولان احدهما احتياط المعينة انه ينتقل الى ورثة الواقف عليهم الامر لغناه الشيخ انه ينتقل الى ورثة الواقف وهو الحق لا نه جبر صريح فيقف فيه لما رث لقوله ع مقف على يد والحبس اطلاق التوارث **قول** لم يمتا سكنه مد عمر كان ذلك ما ضا بمقدار ثمان جوة فاذا مات كان لورثته نقل الساكن عن المسكن وان مات الساكن ولم ورثة كان لورثته ذلك ان يعضه ما جوة المسكن لم لا يكون له اخراج الورثة والسكنه انما كانت للاب فكيف ينتفعها الورثة **الجواب** انما ضا منفعة ما لله بملك بالتمليك فاذا جعل لها ابدانها المبحولة فوجب ينتقل الى وارثه كما يملكها المورث لو كان باقيا ولا يقال ملكها الجواز لاجارتهما لانها لا تمنع ذلك لانه يتضمن اضرار المالك بالتساقط على ملكه على الذي يرجع في ذهني انه لا يكون لتعقبه السكنه الا اذا جعلها له ولعقبه ولو جعل السكنه له ملة جوة المالك ولم يتلفظ بجعلها لتعقبه بعد وفاته المبحولة بطلان السكنه لانه ليس بملك بل هو شبهه بالاباحة وان كان لا زمانا فلا تعقب المبحولة وما ذكره في النهاية بطلانها لانه **قول** واذا جعل الانسان حذر عهده او اشبهه لغزيرة من الزمان ثم هجر بعد ذلك كان جازرا وكان على المملوك الحرية في تلك المدة فاذا مضت المدة صار حرا فان ابقا بعد هذه المدة ثم ظفر به من جعل له حذرهم لم يكن له بعد انقضاء تلك المدة عليه سبيل وان كان صاحب المملوك المجرى الجارية جعل حذرته لنفسه قبل الزمان ثم هجر بعد ذلك وابق المملوك انتقض ذلك استيرفان وجده بعد ذلك كان مملوكا بعل به فاشاء ما الفرق بين المالك لا لا جبر **قول** انتقض ذلك التدير كيف مما تديره بالتدير عن بعد موت المولى **الجواب** اذا جعل له حذرته مائة ثم بخر حرة فمحق بصفته يرجع على مذهبه اما اذا جعل حذرته مائة حرة ثم هجر حرة بعد موته فانه يرجع لان الاصل ان التدير عن بعد لو فاة فمحق بصفته بوفاة

من كتاب النهاية

المالك وقات عنهم فاني لا اضع منه واما الفرق فالشيخ زكا اور رجبين مختلفين احدهما عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في مدية ابيقت
ثم جئت وقد مات سيدنا فقال لا اله الا هو جميع ما معها للورثة لانها ابيقت عاصبه لله وليس بها فابطال التدبير والاخرى عن يعقوب
شعبان ابي عبد الله عن الرجل يكون له الخادم فيقول له اقلان تحمده ما عاش فاذا مات فاني حرة فابق هذا للورثة ان يتحدوا
فقال الا اذ مات الرجل فقد عرفت جميع بين الروايتين بما دل عليه مضمونهما من الفرق وان بين الروايتين تفاوتا في الشاخص
ان يستند الفرق في الحكم اليه **كتاب الوصية** قوله في الوصية ان الانسان لعبد بثلاث ماله نظره في قيمة عادلة فان كانت قيمة اقل من
الثلاث اعتق ولحقه الباقي وان كان مثله اعتق وليس عليه شيء ولا له وان كانت القيمة اكثر من الثلاث بمقدار السدس والربع او الثلث
بمقدار ذلك استسعى في الباقي للورثة وان كانت قيمة على الضعف من ثلثه كانت الوصية باطلا واذا كانت القيمة اكثر من الثلث بمقدار
السدس والربع او الثلث اعتق بمقدار ذلك واستسعى في الباقي وان كانت على الضعف من ثلثه كانت الوصية باطلة لم يصح اذا كانت اقل من مقدار
ما ذكره وبطل على الضعف انما زاد استسعاء صورة في كل قول وان كانت على الضعف كانت باطلة ببقاء الوسط بين لكل والضعف
لم يتغير فاحكم **الجواب** الشيخ زكا عوله في ذلك على رواية الحسن صالح عن ابي عبد الله في رجل اوصى له بماله فقال له المالك
تقوم بقيمة عادلة ثم ينظر ما ثلثت فان كان الثلث اقل من قيمته العبد ربع القيمة استسعى العبد في ربع القيمة وان كان الثلث
اكثر من قيمته العبد اعتق العبد ودفع اليه ما فضل والذي اذا ضعف هذه الرواية فان الحسن صالح عن محمد بن ابي ذر عن ابي عبد الله
انما للثمن من حصة الا بطل الخصال انما يسهل فيما بقي عليه ثلثه كان او اكثر وقد حقق ذلك في مسائل الخلاف فقال اذا اوصى لعبد
بعينه صح وقوم العبد اعتق اذا كان ثمنه اقل من الثلث فان كان اكثر استسعى فيما يفضل واستدله باجماع الفقيه **قوله** واذا اوصى
ببقية ماله لو كان عليه دين فان كان قيمة العبد ضعف الدين استسعى العبد في خمسة اشد من قيمة ثلثه اسمهم للديان وسما للورثة
وسمهم له وان كانت قيمة اقل من ذلك بطلت الوصية لغيره ان الدين ثمانية عشر دينارا وقيمة العبد ستة وثلاثون دينارا لانها ضعف ثلث
الدينار فاستسعى العبد ثلثين دينارا وقوله ثلثه اسمهم للديان وسما للورثة وسمهم له فيجعل الدين خمسة عشر دينارا وللورثة عشر وللعبد
وعلى هذا التقدير لا يكون قد وصل الى الديان ماله وان كان المراد بقوله للديان ثلثه اسمهم هي ثلثه لاسم ما سعة فيه وللورثة
هي خمس اسمهم بقوله للعبد سمهم وكان قد قال للعبد سمهم ثم كيف فخر هذه وقد جعل الوصية قبل قضاء الدين **الجواب** ليس مراد الشيخ ان اسم
الذي للعبد من حصة الخمسة بل مراده انه يشترط في خمسة لاسم قيمته للدينار ثلثه اسمهم من تلك الخمسة وللورثة سمان هذا القدر يسعي
فيه ويوفيهم سمهم بوجه لا يحتاج الى السعي فيه لانه يملكه بالوصية فانه لا يبقى من الدين شيء أصلا ويكون الوصية مضمنا لثمنها
فضل بعد الدين وهذه الرواية رواها عبد الرحمن عن ابي عبد الله لكنه رواها فيمن اعتق عبداه عند موته فبقية ذلك ان يكون
فاما ان ذلك على وجه الوصية فشيء ذكره الشيخ في النهاية ولا اعرف به شاهدا فينبغي ان علم الرواية ان يجعلها على وجهها وان
احتمل ان ياب الوصية وجب تقديم الدين عليها ولا يجزى اذ ياب له لصح استيفاء الدين من السعاية **قوله** وان اوصى بحراج كان منه
متاع كان الحراج بما فيه للموصي لا ان يستثنى ما فيه هذا اذا كان الموصي عاقل ما مونا فان لم يكن عاقل او كان متها لم ينفذ الوصية في كثير
من ثلثين الصدق والسفينة والسيف الحراج ما فيها ما للعائدة بكونه عاقل او غير عاقل وفي الخاتبة الوصية من الثلث **الجواب** روى
هذه الرواية عقبه بن خالد عن ابي عبد الله قال سالته عن رجل قال هذه السفينة لفلان ولم يسم فيها وفيها طعام اعطاهما الرجل
وظاها قال هي للذي اوصى بها الا ان يكون صاحبها متها وليس للورثة شيء فكان رواه ابي عبد الله المشارة اليه لم ينفذ في ذكر الجواب
فلما حققت فيهما ما احدث الذي ينبغي تحصيله ان الوصية بالسيف والسنة بطلت فيها حليتها هي رواية ابي جليل وهو ضعيف ثم تارة يقول سامة
وتارة يقول كسيلة ولما اختلفت الروايات على من عتقه عن ابنة قال سالته ابا عبد الله عن رجل اوصى رجل بصدقة فيه مال فقال الصدقة
بما فيه له وليس فيه ذكره واما السفينة فباعت عقبة وهو ثقة ومجمل على الاقرار وانما قال هي للذي اوصى له لان الاقرار في المرض مع التهمة
يسح بحرية الوصية فيجوز الاخبار عن الاقرار بالوصية هذا من الممكن وعندنا ان ذلك كله لا ينفذ بكونه حرة لكن العرف قاض بان الانسان
يعبر عن الصدقة وما فيها للصدقة وكان السفينة وكذا السيف يعبر بلفظه على الضل والجفن والحليته ولهذا يقال صدقة ما لا وسفينة غلته
وجازع عفا فانه يمكن العمل بذلك بمصر الى العرف وفي الوصية لا يعتبر هذا **قوله** ان اوصى الانسان بشيء معين لا عام ولا خاص كان
الثلثان ولا خوله الثلث لم يدخل النقص على الاصل وفي الوصية وهي مطلقة **الجواب** الشيخ زكا هذه الرواية عن سهل بن زياد عن ابي جعفر
عن زارة عن ابي جعفر في رجل اوصى بثلث ماله في عامه واخوله فقال لا عام ولا ثلثان ولا خوله الثلث وسهل ضعيف والوجه
لانه هو المعنوم عند الاطلاق ثم بطل بما لو اوصى لاجنه واخته وبعه وعتقه **قوله** واذا اوصى الانسان بثلث ماله في صدقة وعق ورجع ولم

في نسخة اخرى

كتاب الوصية

يبلغ الثلث بذلك بدعي بالحق لا نفي بغيره من فرض الله وما فضل بعد ذلك جعلنا للفقير والعقير وطائفة من الصنما ان يكون له الحرج
او مندوبا فان كان ذا حيا خرج من أصل المال ويكون الصدق والعقير من الثلث وان لم يكن واجبا لم يبق بغيره وبنوا وهو الصدق
والعقير من الثلث **الجواب** هذا يجعل على اذ كان الحرج واجبا والعقير والصدق غيرا ليمين فيخرج الحرج والحق وان كان واجبا
الأصل لكن اذا اوصى بحيلة من الثلث مع غيره صح لا نفي يكون كاشرا لا يخرج الوصية لامن فاضل الحرج ما يحفظه الثلث في بيده بالحق
لان فرضه وما فضل عنه يكون وصية في الوجهين الاخرين وهذا رواه معوية بن عمار عن ابي عبد الله **قوله** واذا اوصى بعقير
ملوك ويثني لقرابته ولم يبلغ الثلث ذلك يد بعقير الملوك وما فضل بعد ذلك كان لمن اوصى به لم يبد بعقير الملوك وهذا اعتبر بالثقة
منها والمناخر وهو رة قدم ان اذ اوصى بوصية ثم اوصى باخرى لم يمكن العمل على الاخرى **الجواب** لا بد من اعتبار التقدم واذا كان
للوصية محور وعليه فبنا زاد على الثلث ما لم يحل الورثة فان اوصى بشيء يستوعب لثلاث ثم زاد قد اوصى ولا تصرف له في الوارث فيعطى الوارث
قوله ان لم يمكن العمل بالوصيتين عمل بالاحقة في حق على ما اذا اقتصمت الثانية ما يد على الرجوع عن الاولى كما اذا اوصى لاني لان
بعين ثم اوصى بها لغيره **قوله** وان عتق ثلث عبده استسحق ما بقي للورثة ان لم يكن له مال غيره فان كان له مال غيره لعنق الباقي من
الثلث لم يبق الباقي وقد قال في باب العتق واذا كان للانسان مالوك فاعتق بعضهم بعتق الكل ولم يكن له عليه سبيل فاذا كان عتق
البعض يبر في الكل لم يكن فرق بين ان يقول اعفك بعضك فبعض من أصل الركة فتبقى قوله لعنق الباقي من ثلثه غير صحيح
عتق الجميع شقصاص عبدا بوجوب ابر العتق فيه وعتق الموصى في من ثلث لثلاثة الوصية فهو يبرهنا من عتق ثلث عبده عند موته
اوصى من الموت ولا يملك غيره صح العتق في ثلثه ولا يبر في الباقي لان لا يملك التصرف بغيره بالاثاث وهذا بناء على ان يخرج الثلث
من الثلث فلهذا اذا عتق ثلثه من الموت فقد استوعب ما لم يتصرف بغيره لا ينعق الا بد لان لا ينفذ على الوارث والمرفض محذور
فبنا زاد عن ثلثه فان كان مال الجرح العبد من ثلثه صح عتقه منه وهذا يخرج على انه يملك في حق **قوله** اذا المر الوصية ان يتصرف في تركه
لورثته ويجوز لهم بها وبأخذ بها نصف الرجح كان ذلك جائزا وحل له نصف الرجح الوصية انما يحض من ثلث ما تركه خال الموت والرجح
بعد الموت فكيف يخرج فقه هذه المسئلة **الجواب** هذا يجعل على اذ كان الورثة اطفالا فان الوصية في ذلك ما خصه عليهم كالموت
ان يدفع ما لهم الى المصاريف ويصرف الوصية انما هو عن الاب كاجاز ذلك للوصي فلا بد ان يوصي اولى ويؤيد ذلك رواه محمد بن مسلم
عن ابي عبد الله **قوله** ان يرسل عن رجل اوصى الى رجل بولد وبمال لهم واذا ن له عند الوصية ان يعطى المال ويكون الرجح بينهم ففما
لا باس به من اجل ان اياه قد اذن له في ذلك وهو حي ففقه خالفه بغيره وصية ابر لغيره بالمال اخوة الصغار واقعة مع ابن ابي
عليه السلام على ذلك **قوله** واذا كان للموصي على الميت مال يخرج له ان يأخذ ما لا ياتى به لغيره ما لا يمنع من اخذ ما لم يبرهنا من ثلثه
الميت وهو من المعروف **الجواب** اذا كان في يده مال ظاهر لم يخرج له في اسبقاته عجز دعواه ولو اخذته استعبد منه في ظاهر
الحكم اما لو اخذته لم تضع كما ياتي في مواضع ان من كان له على غيره مال ووقع له في يده ما الاجاز ان يقا صه ما في يده وبقي بذلك
بغيره بن معوية عن ابي عبد الله **قوله** رجل اوصى الى وشك معه اخوه وذكر ان له قبل الذي شره في الوصية ما في يده وخمسين درهما
وهن لها اجازة من فضله فلما اهلك الرجل اوصى له عليه كرا من حظه فقال ان اقام الدين له ولا شئ له قلت اجعل ان تخذ ما في يده
شاه قال لا يجعل له قلت لو ان رجلا اوصى عليه فاخذ منه ماله فقد ران ياخذ من ماله واخذ كان له ذلك كان قال ان هذا ليس ظلم عليه
ليس ظلم عليه مثل هذا **قوله** ومضى باع الوصية شيئا من المركة لصلح الورثة واراد بغيره لنفسه حيا زله ذلك اذا اخذ به القيمة اعدا من غير تقاضا
كيف يجوز ان يكون موجبا قابلا ومستند ذلك هو **الجواب** لو يثبت على لان عند حجة يمنع من تولي بغيره العقد ومع انتفاء المال
يتعين الجواز ويؤيد ذلك رواه محمد بن احمد بن محمد بن الحسن بن ابراهيم الهذلي قال كتب محمد بن يحيى هله الوصية ان يشتره شيئا من المال ذابيع
فمن زاد بغيره وبأخذ لنفسه فقال يجوز اذا اشتره صحيحا **قوله** فان اوصى باكثر من الثلث ورضي به الورث لم يكن له بعد ذلك استماع
من نقاذها في حال جوفته ولا بعد وفاته كيف يلزمهم الاجازة وهو رضا بما لا يستحقونه والاستحقاق انما حصل بعد الموت
الجواب منه الوصية عن الوصية بما زاد عن الثلث انما هو لصلح الورث فان رضى فقد سقط اعتبار الضر في طرفة ولا ان استحقا
المال لا يبرهن الوصية والورث ومع رضاها يلزم الاجازة لا نفي حق لها وقد روى ذلك عدة من اصحابنا منهم على بن ابراهيم عن ابيه
حماد عن حمزة بن محمد بن محمد بن ابي اسحق عن محمد بن عبد الجبار عن جعفر بن محمد عن منصور بن حازم جميعا عن ابي عبد الله في رجل اوصى
بوصية وورثته شهود فاجاز ذلك فلما انا ان نقض الوصية هل لم ان يرد وما اقرهم قال ليس لم ذلك الوصية جازية عليهم اذا اقرها
بما في جوفته وركنه ورثته خاتم بغير هذا الطريق عن ابي عبد الله عن رجل اوصى بوصية اكثر من الثلث فاجاز وورثته ذلك الجاني و

مَنْ يَكُنِي الْمَوْتُ

ذكر الشيخ هذه المسئلة في الخلاف واسئل بالاجماع لقوله **فوق** لا ذ الوصية لام ولد اعتقت من مضيق لدها واعطيت ما اوصيه
 ولدها واعطيت ما اوصيه لها كيف يقدم الميراث على الوصية **الجواب** اذا كانت الوصية بعين فان الوارث يملك ما عدا تلك العن
 من حين الوفاة ملكا غير شاخ عن الوصية اذا تقرر بهذا فاذا اوصى لام الولد بما لا يخرج من الثلث وبقي بعد الوصية ما يكون
 اما لولد بمقدار نصيب له فانما لم ينفق في تلك الحال اعتقا غير شاخ عن الوصية وبملك الوصية لانها اهلبة لملك الثلث في
 في مذهبان وصية لانتا لينة ما صيرت فان كانت وقا فذلك من الوصية ولعطي الفاضل وسعي في النافق هذه قد صادف استحقاقا
 الوصية عتقها من نصيب الولد فتسحق الوصية ويؤيد هذا ما ذكره الشيخ في التمهيد اخبرنا محمد بن ابي جعفر عن رجل صالح عن ابي عبد الله
 عن ابي الحسن في رجل اوصى كماله بالف درهم فقال يعق من ثلث الميت ويعطى ما اوصى له وما ذكره عن العباس بن عبد المطلب
فوق لا ذ الوصية بثلاث ما لم يلقا بته ولم يسم احدا كان ذلك في جميع ذوى النسب الراغبين الى الخراب وام في الاسلام ويكون ذلك
 بين الجماعة بالسوية ما معنى قوله الراغبين الى الخراب في الاسلام ومن المراءى بهم وهل القرية كما ذكره او غير ذلك **الجواب** هذا
 ذكره المفسر والشيخ في بعض الاحكام الامام ابو بن المذنب بنسب اليهم رهط ذلك الميت فان لكل جماعة ابا لهم في الجماعة فبان
 جماعتهم باب كان قبل الاسلام لم يعتد به لقوله قطع الاسلام ارحام الجماعة اهلبته وقال في المبسوط يعطى كل من كان في العادة من قات
 يتر من اصحابنا من قال يعطى ترثه لاجل ان اوصى في الاسلام ولم اجد به شاهدا ولا نضادا له بل ما مستحق هذا كله في المبسوط
 وما ذكره في المبسوط هو الذي ينبغي العمل به لان اطلاق اللفاظ يجعل على المعتا مع عدم الوضع الشرع **فوق** لا ذ الوصية
 اعطى انما اكل سنة شيئا معلوما فان الوصية لم كان ما اوصى به لورثته لان اخرج منه الوصية فان رجع منه كان ذلك له موقوف فيه
 قبل موت الوصية او بعد موته فان لم يرجع في وصية حتى يموت ولم يخلف الوصية لم احد ارجعت الوصية على ورثته الوصية كيف يعمل بهذا
 الوصية وقوله كل سنة شيئا معلوما هل تقف عند قوله ولا يعطى الوصية في كل سنة الاما عين كقمة ما يعطى وهل يحسب الثلث
 حال الموت ويجزى الثلث عليهم اذ امان من وصي له قبل الوصية كيف يكون ذلك لورثته الوصية وقوله ولم يخلف الوصية لم احد ارجعت
 الوصية لم ورثته الوصية اما ان يكون حال موت الوصية تنقل الوصية الى الوصية لم او لم ورثته اذا كان ميتا على ما قالوا وبقي على
 ملكه فان كان الاول وجب لم يكن له وارثان يكون للامام وان كان الثاني في ملك الوصية سواء كان وارثا او لم يكن **الجواب** الواجب
 اجراء الوصية على وجهها ولا يتجاوزها لخطبة الثلث اذ لم يخرج الورثة ولا العمل على ما يترصفون ان يرجع عن ابي الحسن في قوله لا ذ الوصية
 بوقف الثلث الميت بسبب الاجراء فكتب بغيره ولا يوقف لانها خبر واحد محض لم يوافق في ذلك بعد ما سمعنا مما امر على الناس
 ببذلونه والتجمل مع اشراط الاجراء بتبديل الوصية ومحسب الثلث من اصل التركة ويرجع عليه حتى يستوفى الثلث اذ لم يقد بذلك زمان
 يكون الاجراء منه اقل من الثلث واما اذا مات الوصية لم قبل الوصية فقد قال بعض الاصحاب ينقل الوصية الى ورثته الوصية لم ما ارجع
 الوصية في وصية وكون ذلك محتمل فابن ابي جعفر قال ان قصدا لم يثبت في رجل اوصى في وصية في الوصية لم قبل الوصية الوصية لوارث
 الوصية لم لان الرجوع وصية قبل موته ورد عن محمد بن عبد الله بن ابي عن محمد بن عبد الله بن ابي في رجل اوصى الى امرته ان اعطى عامه في كل
 شيئا فان التمس وكنت اعطى ورثته وروى في الخبر ان اوصى لغيره من رجل اوصى له وصية فان قبل ان يقضى ما اوصى له عتقها فقال الخليل
 وارثا فان لم يجد وروى عن الله ملكا ليجده فقتلها وروى عن محمد بن عبد الله بن ابي عن محمد بن عبد الله بن ابي عن محمد بن عبد الله بن ابي عن محمد بن عبد الله بن ابي
 صرح في موضع النزاع لاحتمال ان يكون موته بعد موت الوصية فاذا الروايات ساقطة وبغيرها ما رواه المحققين سجد عن محمد
 عن شيخنا ابي بصير عن فضالة عن العلاء بن محمد بن جعفر عن ابي عبد الله عن رجل اوصى لرجل قبل الوصية قال ليس بشي وهذا نسب
 بالاصول لا ذ الوصية لم لا يملك لا بعد موت الوصية اجماعا فلا ينقل الى وارثه الا يملكه فيبغي ان يكون العمل بهذا **فوق** لا ذ الوصية
 بقوله من مؤمن ولم يوجد كك جاز ان يعق من انما الناس من لا يعرف بنصب لا عدا فانه وجد مؤمنه لم يخرجها اما ان يكون
 مسترطا في العتق او لا يكون فان كان في ان ذ لم يوجد يخرج غيرها وان لم يكن مسترطا لم قال فان وجد لم يخرج غيرها **الجواب** ان
 ان الشيخ عول على رواية علي بن ابي رهم عن ابي عن ابن ابي عمير عن علي بن الحسن قال سالت ابا الحسن عن رجل اوصى بثلثين دينارا
 بغيره لرجل من اصحابنا فام بوجده ذلك لغيره من الناس من يعق وعلى ابي حمزة واقفي ولا يعلم وقت نقل الرواية منه لكن الوجه
 اذ لم يوجد من يعلم ان مؤمنه جاز ان يعق من يعلم حاله لان الاصل الايمان في كل مسلم يقال فلان من انما الناس لم لا يعلم من هو **فوق**
 واذا اوصى الانسان ان يحج عنه كل سنة من ارتفاع ضيعة بينهما فلم يرتفع كل سنة مقدارا ما يحج عنه جاز ان يجعل ارتفاع سنين في سنة
 لسنة واحدة وجب عنه هل يحج الضيعة من الثلث ويكون محجوسا على الحج ولا يبغي للموثر فيها شيء لم يخرج من ارتفاعها مقدار

وفي كتاب العباس
 يعق من نصيب لدها
 ويعطى من ثلث ما اوصى
 لها به

فان كان المسترطا
 في العتق او لا يكون

كتاب الوصية

بسم الله

ثلاث تركه ويخرج الضبعة الى الورثة اذا استوفى منها الثلث **الجواب** الوصية يقوم التركة ويخرج عنه بقدر انصفه لتركه الموقوف
 ليكون ما يخرج في الحج بقدر الثلث تركه منصفه الى ما يخرج في الحج لان المنفعة المتجددة في حكم ملك الميت قبل تجدد هاضورة جوار
 اجارها والوصية بها قال الشيخ في المبسوط اذا وصى بمدة بعد او بعينه او بغيره يستأن على النسيب قال قوم الرقيم من ثلث
 التركة وتقوم المنفعة فان خرجت من الثلث كان له وان لم يخرج كان له فيها بقدر الثلث قلت وهذا مثل ما قلناه وفي رواية الحسن محبوب
 عن خالد بن نافع الجلي عن ابي عبد الله عن رجل جعل سكة ذاب لرجل حياته بعنه صاحبها فان زاد الوارث من مخرج جوه قال ان يقر
 الذار بغيره غادره ونظر الى ثلث الميت فان كان في ثلثه ما يحبط بشئ الذار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحبط بشئ الذار
 فلم يمان يخرجوه وفي هذه الرواية اضطراب لان الراوى من روايتها وهي غير مطابقة للقوى الاصل فاذكرناه **وهو** ان اذا وصى
 وصية بخط الميت ولم يكن استمد عليها ولا اقربها كان للورثة بالخيار بين العمل بها وبين تركها وانما لها فان علموا البشئ منها انهم العمل
 بجبهها من ابن اباها وبعضها من غيره العمل بجميعها **الجواب** ان يكون البشئ في ثلثه ما زاد من مخرج عن غيره على من لم يمتد له
 قال كسيت لبر رجل كتب كتابا فيه ما اراد ان يوصيه به هل يخرج ورثته الفياض بما في الكتاب بخطه ولم يامرهم بذلك فكذلك ان كان
 يثبت كل شئ يحدون في كتابا بينهم وجه لبر وعنه واقول هذا الرواية مكاتبة لا يتحقق حالها والمسئول فيها يجهل وليس اذا اجاز
 الورثة شيئا للوصية وجب اجازة الباقي لان للحجيرة فيما يجزى اذ ليس اجازة تقرر ان في الحج لوصي ان وصى بالبعض فاذن العمل بها
 ضعيف مع ان لفظها لا يبط ما ذكره الشيخ **باب** الاقرار في المرض **فصل** في اقرار من عليه ذكوة سنين كثيرة وهو باخر اجزا عنه
 ان يخرج من جميع المال لا تميز له الدين وما يتبعه بعد ذلك يكون ميراثا فان كان عليه شئ من الزكوة وكان قد وجب عليه حجة الاسلام
 ففرط منها وحلف دوما يقضي به الحج والزكوة حج عنه من اقرب المواعظ ويجعلها بقية في ارباب الزكوة قوله ذكوة سنين كثيرة هل
 مقدار الزكوة ام لا فان عين فلا حاجة الى ذكر السن وان لم يكن قد عين مقدار فكيف يخرج على هذه الصورة ثم في المسئلة الثانية اذا
 دون ما يقضيه بل الحج والزكوة لم يبد بالهج ويكون التقصاع الزكوة وهذا الفرض الباقي على الحج والزكوة وقت منتهى لو كان فادبتين **الجواب**
 هذه المسئلة مجموع من الميراثين احدهما عن عباد بن صهيب ابو عبد الله عن رجل فرط في اخراج زكوة في حوته فلما حضرته الوفاة
 جمع ما كان فرط فيه ثم ان يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة الدين قبل فان كان وصى بحج الاسلام قال اجازت الحج عنه من جميع
 المال وعباد بن صهيب هذا عاق لا يعمل بما يتحقق وابتدوا الاخرى عن عتبة بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل مات وترك ثلثا من
 درهم وعليه من الزكوة سبعة دراهم ووصى ان يخرج عنه قال يخرج عنه من اقرب المواعظ ويجعل ما بقية من الزكوة فالشيخ وانما قال سنين
 كثيرة لقوله لا اوفى الرواية الا في شرط في اخراج الزكوة في حيوة وفي الرواية الاخرى سبعة دراهم وقوله ما ان يكون معينه قلنا
 زكوة معينه والفقهاء افرض لا يعين لم يكون فراه غاص في صورة التقنين وانما يبد بالهج لان مقتضى على ما يمكن معار بقاء الحج وهو اقرب
 الاماكن فلو نقص عن ذلك لم يكن الحج ممكنا اما الزكوة فيمكن اخراج القليل والكثير فيكون زكوة ولما كان لا بد من الجمع بين الامرين كان
 الجمع لا يمكن الا على هذا الوجه اعتمد عليه وهذه الرواية طريقها الحسن فضاء عن ابن ابي عمير عن معاوية عن ابي عبد الله عن ابي رضاء
 واكان فطحا لكنه ثقة نقله وانظر في هذا **فصل** في اقرار الانسان بشئ وقال الموصيه سلمة لبرانه لوطا بالورثة الوصى بذلك فان
 كان المقر بضيعة الوصية جاز له ان ينكر ويحلف عليه بلسان الشئ الى من اقر له به وان لم يكن من ضياله لم يكن ذلك له وعليه ان يظلمه وعلى
 المقر البينة بانكره فان لم يكن ذلك له وعليه ان يظلمه وعلى المقر البينة بانكره فان لم يكن معه بينة كان ميراثا للورثة وقال ميتان ذلك فان
 لم يكن موثوقا به وكانهاما طول المقر بالبينة فان كانت معه بينة اعطى من اصل المال وان لم يكن معه بينة اعطى من الثلث فم لا قال في
 المسئلة الاولى كان على الوصى ان يعطيه ثلثا وما الفرق بين الموضوعين حتى كان حكم احدهما عن حكم الاخر **الجواب** اذا ذكر قبل
 هذه مجمل على صدقها لورثة الوصية في امر الميت في مرضه في يجزى العمل بمقتضى الاقرار في المرض وهو ان كان ما مونا افضه الاقرار من الاصل
 وان كان منها ما هو للمقر له بالبينة على استحقاق ما قرب به لميت فان لم يكن له بينة كان له ما يحمله الثلث ويجزى هذه المسئلة على ما
 اذا ادعى الوصى الاقرار ولا يبين له وانكر الورثة فان كان غيرهم فقد صح الاقرار ولم يكن للموصى اظهاره للوارث لانه ليس الا لهم وجبا
 ان ينكر المال ويحلف ويوصل الى المقر له وان كان منه ما حان فان اقام المقر له بينة بالدين والاحكام بالمال للورثة ولا يقبل قول الوصى على
 الورثة فيما في يده ولا ينكر ولا يحلف تهمته المقر وعليه ان يظلم في ظاهر الحكم والدلالة التسمية بين الصورتين في ان يرضى في الثلث و
 يجوز انكاره والقدر الذي يحكم بنقض الوصية منه وان يحلف عليه بوصول المقر له لان المقر له ان كونه عند معلوم وقوله كان ميراثا
 للورثة يعني في ظاهر الحكم وقال الرازي في الفرق بين المسائلين بالقصص عد وليس في غير شيئا **فصل** في اقرار الغافل والغافل لا احدما

في رواية الحسن محبوب عن ابي عبد الله عن رجل جعل سكة ذاب لرجل حياته بعنه صاحبها فان زاد الوارث من مخرج جوه قال ان يقر

مَنْكِحُ النِّسَاءِ

والجنون والمعوه والغتوه فقال المرأة انما وثق في الرجل بان وانما بانك اذا عقل كعقبان ولما قال الحداد والرجم بقا الصورة الرواية ونحو
عندك انك لا احد على الجنون لما ذكره عن الاصغر ان عمر بن الخطاب اخذوا في الزنا فقتلوا على واحد ورجم اخر وضربوا اخر نصف الخمر عن الخمر
وقال انه يحسن معلوم على عقله وهذه وان كانت صورة واقعة لكن التعليل فيها يؤذن بسقوط الحد ولعله احدا شبهته في طر الخمر
لاحتمال ان يكون ذلك هو الحكم منه **فقوله** المرأة اذا زنت فماتت من الزنا فماتت وادعوا فاسقطت اية عليها الحد لانها زنتا وعربها الامام على اجابا
بسقوط الحد حسبنا به هلا كان عليها دية الحد وان كانت من سقطتها **الجواب** ليس بقصاره على ذكر الحد التبرير موجبا بسقوط الحد
بل دية الجنين لان تهر لها بما اقره في جهنم هذا الموضع ويكون الدية للامام على ما قرناه من موارد ولداننا **فقوله** ولا اعيى اذ في
عليه الحد كما يجب على المصير لم يسقط عنه الحد لعمامة فاذا ادعى انه اشبهت عليه الامر فحق ان له وطها زوجه وامته ام يحد وامته عليه الحد
لظنه انها زوجه وذلك شبهته وكذا القول في الزنا عن امها المؤمنين عن عمر عن امرأة نسبت لرجل بجماعه واضطجبت على فمشر لها
قطعا جارية ربه فوطئها من غير تحرير ورفج جبره اليه فامر باقاة الحد على الرجل سدا واقترا للحد على المرأة جهوا في هذا الخبر يشان كل واحد
منهما بوجوب لبيته وهو انما نسبته الثاني منظرها جارية يهر ثم اذ حكم عليه بان زنا لم حد سدا **الجواب** اما الاعصا فالواجب عليه
الا ستطفا لحدك الحاسية فلا يجوز له الاقدام على الوطئ لم يستطع ان يقبل اعتذاره بالاستبابة لان اعتذاره بما لا يسوغ له الاقدام معه
الرواية المتقدمة فانه الحد على الرجل سره في رواية بشر عن ابي نوح عن عمر بن الخطاب في ذلك الى علي بن ابي طالب فقال له ضرب المرأة حد في الزنا
والرجل حد في السر كرها الشيخ في التندب ان الزنا بان مجمل وان سمعنا من بعض فقهاء ثمانية ان اراد بانها لم الخاصة الامرا باقاة الحد على
الرجل سر ولم يتم عليه الحد استصلاها وحسب المادة بطلان الحد على اهل البتة عندنا وهذا يمكن **فقوله** لا يحد من ادعى الزوجه الا ان
البيته بخلاف دعوا كيف يمكن ان يقول البيته بذلك وهي شهادته على اية وعدم الزوجه لا يعلم **الجواب** انما يحد لان دعواه يمكن
فمنه في شبهة في سقوط الحد اما امكان قيام البيته بخلاف دعواه فلا يمكن ان يدعى زوجه امرأة وزوجهها بعينه معلومة والشيخ
يعرفون علمه بزوجهها لعلما بجمل الخاتمة والذين من ذهن مثل في تلك المدة فيقيم البيته بذلك وامتناعه من **فقوله** ومن ادعى جارية يهر
باصبعه عشرتها ووجدت في ثلثين سوطا الى عشرة وسبعين سوطا عقوبتها لما جاز ان كانت الجارية حرة عن عقرها وهو مثل ما يحد
نقصا وان كان قد بلغا ذهب بعينها لم يكن لها عقر على هذا اهل كان عليه في الجارية الاربعين سوطا لجد من ثلثين سوطا الى تسعة وسبعين
سوطا يجوز ان يحد من الثلثين ام لا وقل له الى تسعة وسبعين اذ ان لا يبلغ الى ثلثين وهو جود وقد قدرى خمسة وسبعين وهو حد
وقوله وان زنى بها فذهب عندنا لم يكن لها عليه عقر وزنا الرجل من دون زنا المرأة لا يسقط العقر فلم يثبت بكونها مطا وطهر
اما الاخر فيرى الحرة تزد يد عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب اذا غضبتا فاقضت فعلية عشرتها وان كانت حرة فعليه القصاص وهذا الزنا
وان كان دايها ضعيفا فانما تاشايد برؤايات منها ما روي ان لا تزد وترت بعين مولاهما كان لاها فافسخ العقد ولم عشرتها
كانت بكر او نصف الشتران كانت شيبا ما رواه ابو ولا ويكره ابن ابي عبد الله في جارية بين شركيين اعتقا احدهما اضميرتها
وتشبه الاخر عليها فاقضتها فالجلد خمسين ويطرح عنه خمسون لمخبرتها وبغير عشرتها لمواضعة باها ولينسحق في الباني وهذا الحد
تدل بها ويها على ان دية البكارة عشرتها واما الحرة فقد روي عن ثمان عن ابي عبد الله في امرأة اقضت جارية يهر بها فقال عليها امر
واخا شرط المطا وعرف فلا بد منه واما التعديل الذي ذكره فالأخبار اختلفت قالوا لا تقر به حسبنا به الامام اروع وقال في الخلاف لا
يبلغ التبرير جدا كما لا وادعوا الحد الاخر ثمانون والتبرير منهم تسعة وسبعون واحدا القادة فالشيخ في يجوز في تسعة جدا وانما هو
ثلثة ارباع حد الزنا وليس يوجد حقيقة **فقوله** ان من يهر عداها بما لا حد فضاء الحد واجب مع الاختلاف في الكثرة لا يؤخذ
بالأحوط وهو الاكثر ليقترن البرائة وقوله من يهر واحد فضاء منهم ولا بد كقولهم فضاء من فائدة **الجواب** الطائفة العظيمة
من الشوق وهذا اختلف الناس في المراد بها في الامة فقال قوم واحدة وهو المهر وعن الباقر عن ابن عباس قال قوم اثنان وهو المهر وعن
عكوة وقال بعض اهل التفسير ثلثة نكوة القبر في تفسيره وقال اخرون اربعة وهو المهر عن الشافعي قال يشتمل عشرة ذكر ذلك
في الخلاف ويبرق الحسن ليبرق ولو جاز ان الطائفة هي لفظة من الشوق والواحد قطعه من المؤمنين بجواز الاقتصار عليه اما الاحتياط
غير لازم لان النسبة اذا صد على الواحد لم يجم ارادة ما زاد فوقه فاحد عليه الزام بما لا يعلم لزوم فانه الحد هو حد الاضابط
واما قولنا الشيخ في واحد فضاء الا يبرق باده عن الواحد على سبيل الزوم بل كانه يقول انما يجرى واحد وكذا ما زاد الا ان شرط
حصول زيادة على الواحد **فقوله** لا ينبغي ان يهر الحد على الزنا فالأخبار اختلفت قال قبل ذلك واذا اراد الولد ضرب الزانية
بنحو ان يشتر الناس بالخصومة يحد منهم بغير جرم وعاقبة مثله وان كان المراد الزوج فخصوا الاشرار وفي الزوج والمرجع

سُئِلَ عَنْ تَنْهَاهَا

الابواب يلزم الحد الجواب
الحد يرجع في حقيقة الحد
والدار المقفوع

ثم كيف يعلم ان سرقة زائدا
عن سرقة

فان قيل لا بد ان يكون السرقة في المقفوع
والتسليم ان السرقة في المقفوع

المفتوح على نقلها باسم السرقة فقولنا السرقة في المقفوع هو كل موضع لم يكن له قبل السرقة فيه الدخول البشري الا باذنه يلزم من هذا ان الموضع
اذا سرق صاحبه منه لا يقطع عليه كذا لو سرق من دار مقفوعة بابها ليست حرا في العادة والشيخ يرد هذا الجواب لا يكتفي في القسط حتى يكون
مما لا يجوز لغير المقفوع فيه الدخول البشري الا ان يجرى به هذا القدر في تسميته حرا او اجابا بالقطع فكانه يقول انه يجب في السرقة ان يكون
للسارق دخوله والمفتوح منه اذا سرق من ملكه لا يلزم ان يقطع لعين ما ذكرناه ولا كذا من سرقة دار ليس عليها بابا وبابها مقفوع
اسم الحد عن اعراقه في السرقة من مال الغنم قبل ان يقتلهم مقدار ما يصيب منها لم يكن عليه قطع وكان عليه التماس بجره على ذلك و
اقتداره عليه ان سرقة بابي يدعي بتمتة بمقدار يجب فيه القطع او لا بد عليه ان كان عليه القطع الشيخ رده اشترط في القطع ارتفاع الشبهة وهنا
الشبهة ضمنية متعقبة لانها في ذلك ولا يعلم ان سرقة نصابا زائدا على اسمها بقدر النقصا قبل ان يقتلهم العقيمة والنقصا اليها من طريق
بالهالك والسرقة الجواهر يمكن ان يرتفع الشبهة بعلية الزيادة عن نصيبه على المقيدين ولا يقطع الا كذا واما العلم بزيادة ماسرة عن النقصا
فقد يمكن اذا كانت الحجة قبلية يمكن ضبط انصافها ونظر في النقصا الى التهمة بالسرقة والهلاك لا ينافي العلم بالزيادة منها سرقة عن النقصا
وربما كان المعبر في قطع كون التهمة في وقت السرقة لا يتبع ماسرة بل يتبع نصيبه عارضا للنقصا الموجب للقطع وقد اختلف اصحابنا في
والحال هذه على قولين فمنهم من لم يقطع حتى يقرب نصيبه سرقة ما عدا ومنهم من قطع على التهمة وعول في ذلك على قوله نعم والسارق الساتر
فاقطعوا ايها ما وعلم ما وعلم الله سنان عن ابي عبد الله قلت رجل سرق من الغنم الشئ يجب عليه ان ينظر في ذلك نصيبه ان كان ذلك
اخذا قبل من نصيبه عنده وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه وان اخذ منه فلا شئ عليه
نصيبه لم يستعد سقوط الحد عنه فقولنا اذا اخرج المال من الحد واختار عيان صاحب المال اعطاه ورث عنه لقطع وكان على من ادعى
عليه لومة البينة اثاره والسارق مدعى للعطية فيحتاج الى البينة والشيخ سمى صاحب المال مدعى الجواهر المدعى لا يقطع الحد لا يقتصر
الى بينة الاجرة اصدقه والمحد يدعي باسبغته ولا يكلف البين لان لا يبين في حد ما ما استبينه كل واحد من امدعها فلان صاحب المال يدعي
عليه لومة وهو منكر لذلك يدعي ومدة ان المال للخطاه والمالك منكر للعطية فكل من امدع باعبار لكن دعوى المخرج للمالك لا يكلف
معها البينة في سقوط ما يدعي عليه فيقتصر مدعى السرقة الى البينة فقولنا وان كان صديقا عنه مرة فان عاداد بقاء غاذا ثلثه
حكنا ثا مله حتى يدعي فان عاد قطعنا ثلثه فان عاد بعد ذلك قطع اسفل من ذلك كما تقطع الرجل سواء ذكر الشيخ ان احد شرط القطع
باول مرة لا مع التكرار ولا يفي ذلك التفتط مطلقا لا تافق المطلق قد يلحقه التقييد بالادلة له كما يلحق انما التحصيل قد روي عن ابي بصير
اسبه عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا سرق الصبي عفي عنه فان عاد عن دفان عاد قطع اطراف الاصاب فان عاد
قطع اسفل من ذلك فالشيخ رده كما يكون عول على هذه الرواية والذى اراه تعذر الصبي والاقتضا على اياه الامام اوردع له وقد اختلف
الاخبار في كيفية حده فيسقط حكمها الا خلافا لعدم الوقوف بزيادة بعضها وادب بعض وما ذكره الشيخ في خبر واحد يحكم به في الحد ورواه
افادته البين والحد يسقط بالاحتمال قولنا اذا سرق الام من مال ولدها قطع على كل حال والشبهة هنا خاسلة ثم هذا ينافي قوله
قوله نعم وصاحبها في الدنيا معركوا يتقدم حصول الشبهة هنا خاسلة ثم لاحدا ما ان الشبهة خاسلة على كل حال فلا وقع انتفاء الشبهة
ومر دفعها يقتضيه الحد شرعا فالحاكم ان هو لم يقطعها اولدها اذ ليس الولد الا المرافعة والهة قبل المرافعة فيشعر بخط ذلك وصوبها
الى الامام فامة الحد قولنا انما الضيف اذا سرق من مال مضمينه لا يجزى بالقطع هل اذا سرقوا احره او لم يجره فان كان الاول فكيف جعل
الضيف في خصوص المشبهة اعظم من الزوج والزوجة وان كانا في فلم يبينه كما بين الزوج والزوجة الجواهر المدعى الحد بستان احر الما
دون الضيف وليسقط ان لم يكن محررا منكر لكن الشيخ رده اطلاق اللفظ هنا وفضل في الخلاف كما فضلناه وهو اوجب وكبر واكثرها تحقيقا و
قد تكلمنا ذكره في النهاية ورواه عن محمد بن ابي جعفر قال الضيف اذا سرق لم يقطع ورواه عن زرعة عن سماعة قال لا جبر والضيف مؤثما
ليس يقع عليه حد السرقة ومحمد بن قيس فيه شك وزرعة وسماعة واقبان على ان جبره ورواه عن زرعة عن سماعة قال لا جبر والضيف مؤثما
نشاء على احد على صا من لانه حاشا وبعض المشايخ ادعى الاجماع فاعلى سقوط الحد هنا وهو غلط فانه لا يضمن بمثل الشئ
مخالفة ما يعلم الاجماع عليه لا يطوى عنه من الاجماع ما يعلم من جماع بعد بما يقارب ما في سنن ولا يربا نار علم الاجماع هنا جملة
اما ان كثير من ارباب الحشوة نقلوا هذه الرواية فيسلم لنا قوله نعم والشارق والسارق فاقطعوا ايديها ولا يخرج الضيف عن هذا القول الا
باستمامه والتقدير بعده قولنا ومن سرق وليس له التهمة فان كانت قطع في النقصا عن ذلك وكانت له السرقة قطعت لاسره فان لم
يكن له ايها السرقة قطعت رجله فان لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس احد من سرقة في الثالثة فكيف يحبس في الاصل الجواهر المدعى الشئ
وبما لمح ان السرقة جناية بوجوب العقوبة والحبس احد عقوبات السرقة فاذا قاتل القطع لعنات محله بعين الحبس كما لو لم يكن له يد وكان له

دعوى
لكن

في الحدود

رجل وسرق قطع رجله ولو كان لم يقطع رجله الا في الثانية وهذا يخرج لا يلقى بمجنونها والاولان يوق للامام ناديه بما شاء من
 قتره وحبس وجنونه الى هذا ذهب المشايخ الحنابلة **قولهم** ومن اقربا السرقة غنائم رجع عن ذلك انهم السرقة وسقط عنه القطع كيف
 يسقط عنه وقد تجب **الجواب** على ما اذا اقره واحد فان المال يلزم دون الحد قاله في الخلاف اذا ثبت القطع باعتباره ثم رجع
 سقط جرمه ويرى قال جماعة الفقهاء الا ابن ابي ليلى قال دليلنا اجماع المقة وقد اؤميت المقة وان البنية انما يلزم قتلها عن غير اعتراف
 ولم يوجد عند مناع فقال رسول الله اما الخالف سرق فقال بل قاها وعلمه مرتين او ثلثا فاقتره فقطع فوجه الدلالة انه عرض
 له بالرجوع فلو لا انه بسقط اعرض على هذا التقدير يخرج كلام الشيخ في النهاية على ظاهره ويكون سقوط الحد بعد بثوبته بما ادعى من
 الاجماع لكن الشيخ قال في المبسوط وقبل لا يسقط الحد عنه وهو الحق **قولهم** ومن تاب من السرقة قبل قيام البينة عليه ثم قامت عليه
 سقط عنه القطع وجب عليه بالسرق وان قامت بعده ذلك عليه البينة لم يجز للامام ان يقطع كيف قال فان قام من عليه البينة وقد قدم قوله
 ثم قامت عليه البينة سقط عنه القطع وهذا كان مضطربا **الجواب** القبر قبل الاقرار وقبل قيام البينة تسقط الحد سواء كان الى الله واللاشي
 اما لو قامت البينة ثم اقر ثم التوبة بعدها في اسقاط الحد وحدها سرقة هو المروق منه اسقاط وبذلك لم يصفوا الا كان هذا قتلان به فخر في
 تكرر قوله فان قامت عليه البينة فاما مقصده التاكيد والابحاح بتكرار اللفظ **قولهم** واذا سرق ثمان فصاعدا فاقتره رجع عليه ما القطع
 من ابن يجمع عليها القطع لا يصد على كل واحد منها المروق ربع دينار ولو صد على كل واحد منها المروق ربع دينار كان الاخر غير سارق
الجواب انما وجب عليها القطع لان اخراج النصاب حصل من كل واحد منها فلهذا ضاع ذلك الفعل الى احدهما والى من اضافته الى الاخر ولا
 يتعدا التجزئ بجهت نصاب اخرج بعض من واحدهما وصاحبه مثله اثنان بشر كان في قتل واحد عدا فاقتره على كل واحد منها الا
 كل واحد قاتل نفسا الى نفس الى قبلها الا اذا قتل متحقق ونسبه الى احدهما دون الاخر محال على هذا التقدير ونسبه لا اليهما اية محال
 فتعين نسبه اليهما ما ذكره القول في اخرج النصاب الى ما ذهب شيخنا الى انها بقره ذهب السيد المرقرة في الاستصا وقال شيخنا ابو جعفر
 رة في الخلاف لا يجب القطع حتى يبلغ نصيب كل واحد ربع دينار وشيئا كان المروق او خفيفا قاله بعض اصحابنا انما اذا بلغت السرقة
 نصابا واخرجوها باجمع وجب عليهم القطع ولم يفسلوا والاول احوط **قولهم** واذا شهد الشهود على سارق بالسرقة فعين لم يكن عليه اكثر
 من قطع اليد فان شهدوا عليه السرقة الاوفا مسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه السرقة الاخرة وجب عليه قطع رجله بالسرقة الاخرة على ما بينا
 لا يجزى الا سرق دفعتين اما ان يجمع عليه حدان واحد فاما ان كان فلا تأثير لثبوت الشهادة **الجواب** الشيخ عوفي في هذه على رابطة
 سهل بن بادر عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن بكير بن اعين عن ابي جعفر في رجل سرق فاقتره عليه ثم سرق فشهدوا عليه السرقة
 الاولى الاخرة فقال يقطع رجله بالسرقة الاولى ولا يقطع رجله بالاجرة ولو ان الشهود شهدوا عليه بالاولى ثم امسكوا حتى يقطع يده
 شهدوا عليه بالاجرة قطع رجله بالسرق فينفذ برحمة الرواية يكون وجوب الحد الثاني مشروطا بما تقتضيه الرواية والمحقق عندنا اخرج
 فان سدا ضعيف وليس موجودا في كتاب الحسن هي من ائمة الاصول من ان قطع الرجل بالسرقة مشروط بمعاودة السرقة بعد قطع اليد ثم خبر
 واحدا لا يعلم صحة الحد بعد بالشبهة ولا ثبت معنا **قولهم** ومن بشر فتر وسلب الميت كفته وجب عليه القطع كما يجب على السارق سواء بئش
 لم ياخذ شيئا او بقليل التقوية ولم يكن عليه قطع على خاله فان تكرره الفعل فاشا لام ناديه ان يتركه كي يرتفع عنه عن ايقاع مثله في
 مستقبل الاوقات هل يعتبر فلان النصاب في الكفن ام لا ثم لو قتل السارق لا يقتل الا بعد اقامته الحد عليه ثلاث مرات **الجواب** كلام الشيخ
 هنا انه لا يعتبر النصاب بل يعتبر اخرج الكفن وفي الاستبصار لا يقطع لان يكون ذلك عادة ومخرج الكفن والمقيد بغيره قطع النباش ولو
 الكفن نصابا كما يقطع غيره من السرقة والدعي يظهر ما ذكره في الاستبصار فانما لا يقطع بد السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار وهذا مستوفى
 عادة فحجب الحد انما هو بغير النصاب في كل مفعلا بالاحوط ولا يحسنهم لا يقطع بد السارق حتى يبلغ سرقة ربع دينار وهذا مستوفى
 عليه اما ان يقطع بعد تكرار الفعل ثلثا فوانه فلما كان عليه اقل من ثلثا فاحتمل على انه تكرره من الفقر فوجبنا بين الاحاديث وهو اختيارنا
 الشيخ في التمهيد المقيد المتعذر وعلى انه يقتل بفساده والنظر في ذلك الى الامام ان شاء قطعته ان شاء قتله وربما ادعى بعض المناخر
 الاجماع على قتله على كل حال اذا اخرج الكفن وهو غفول عن اختلاف الفقهاء واختلاف الاجماع المنقول عن اهل البيت عليهم السلام **باب الحد**
 في الزانية **قولهم** واذا قال العير بالزانية او بالزانية او بالزانية او قد ثبت بك امك او ولد من الزنا وجب عليه الحد وكان المطالبة في ذلك
 للامير كيف يكون المطالبة في ذلك الى امته وفي جملته ذلك بالزانية او بالزانية او قد ثبت بك امك او ولد من الزنا وجب عليه الحد وكان المطالبة في ذلك
 يجوز ان يكون لام عير الزانية والاب هو الزاني وبالعكس مع هذا الاحتمال كان للام الحد في هذه الصفة بسقط الحدام يكون لها الحد اما بتجسر
 احدهما بدونا الاخر اعني الاب **الجواب** اما قوله بالزانية او بالزانية او قد ثبت بك امك او ولد من الزنا وجب عليه الحد وكان المطالبة في ذلك

لا يلزم الزانية انما لا يكون سارقا

فالحمد لله

[illegible]

کتاب الدین

۱۰۰

او بلیغ اذا اعلم

كتاب الدنيا

ويعطى ورثة الفائل السدس من الدين حق الاب لا يعفو له بقتله وفقره هذا ان القصاص مشرك فاذا عفا الاب فقد ملك الخاني من القصاص
فاذا طلبت الام الدين بقتل جدها من القصاص حتى يرضى بالعون بنحو حق الولد من القصاص انما فلا يسقط ويحرم الخاني هذا عجز المشركين في القتل
اذا رد عليهم الولي فاضل صحيح استبقاء القصاص **قوله** وكان ان اختلفوا فبعض عفا عن الفائل وبعض طلب القود والدين فان الذليل القوي عصى عليه
ان يهر على اولياء الفائل منهم من عفا عنهم بقتله وان طلب القود والدين فان الذليل القوي عصى عليه ان يهر على اولياء الفائل منهم
من عفا عنهم بقتله وان طلب الدين وجب على الفائل ان يعطيه مقدا ما يصيبه من الدين كيف يحبان يهر على اولياء الفائل بقتله ولا يجوز
اولياءه ما لا لا بعد قتل وقوله وان طلب الدين وجب على الفائل ان يعطيه مقدا ما يصيبه من الدين كيف يحبان يهر على اولياء الفائل بقتله ولا يجوز
يكون للنجع المطالب بالدين والقود ولم المطالب بالدين وكذا قوله في مسئلة الاولياء والكباد واصغا فاذا بلغ الصغار كان لهم المطالبة الفائل
بقتلهم من الدين والمطالبة بالقود **الجواب** لا ريب ان الدين يحبان يكون على الفائل اثبت استحقاق نفسه بالرد لكن لما كان قتلهم مع الرد
اذ لا يملك الرد وقد خلصت الدفاعي لاستبقاء القصاص وكان الرد على هذه في المعنى على الورثة والشيخ يتبع في ذلك للفظ القود
ويجوز جيل عن بعض اصحابه بغيره الى امر المؤمنين في رجل قتل له ولدا فاحدهما والي الاخران يعفون قال ان زاد الله لم يعف
ان يقتل قتل ورثه من الدين على اولياء القود المتبادر منه وانما وجب على الفائل ان يدفع الى التكم يعف نصيبه من الدين وان كان عاقل
لان عفو بعض الورثة يمنع الاخر من القود الابا ورد وما اعتذر فهو في عجز الولي عن استبقاء جنة من القصاص فيسقط الزاوي فليد من
العقد الى الدين لئلا يبطل الدم ويسقط الزاوي وتشهد لذلك رواه ابن محبوب عن عبد الرحمن بن عيسى عن ابي عبد الله ع في رجل قتل جلي
عدا قال اذا عفا اولياء الرجلين بقتل الذي لم يعف ان احبوا ان ياخذوا وقوله ويكون لهم المطالبة بالدين يعفون الاولياء الذين لم يعفون
ولا يهر يهر من عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلولم يشتر المطالبة بتجسس الباقين من الدين لاد
احتمال سقوط القود بقتلهم عن رد وهو يبدد ذلك من النقل ما رواه ابو داود عن ابي عبد الله ع عن رجل قتل له ولدا وصغا وكبار
فان عفا اولاده الكبار قال لا تقبل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا بلغ الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدين **قوله** في رجل قتل جلي
عدا ولم يقدر عليه امانا اخذت الدين من ماله فان لم يكن له مال اخذت من الاقرب فالاقرب من اولياء الذين يروون دينه ولا يجوز مؤخذ
بهما مع وجود الفائل كيف يحبا اخذها من مال الاقرب فالاقرب على هذا القول هل الاقرب من وارثا الدين ام وارثا كلهم هم الاقرب وقوله
الاقرب لثانين ما نالها **الجواب** اذا تعدر استبقاء القصاص وجب استبقاء الدين لئلا يبطل دم المسلم كما لو قطع يد رجل ولا
على القصاص اخذت الدين ويؤيد ذلك رواية اخرى عن ابي بصير عن ابي جعفر في رجل قتل رجلا عدا ثم فرقه بقتل عليه مائة قال ان كان له مال اخذت
الدين منه والا اخذت من الاقرب فالاقرب ولا يبطل دم امرئ مسلم وقال في المبسوذا فان الفائل قتلان يستفاد منه سقط القصاص الى الدين
تمت هذه في الخلاف فقال بموجب الروايات ولا ثم قال ولو بطلنا دمه واسقطنا القصاص الى بدل كقول ابي حنيفة كان يعف بالان الدين
عندنا الابا للراحة ونحن نوافق الشيخ على تعين القصاص يمكن الاستبقاء اما اذا كان محله فلا بد من الدين وهر يهر بالشيخ بالاقرب
فالاقرب من العصبة في النسب الميت وهر يهر بالاقرب لثانين الترتيب القسطنطيني يبيد بتقسيم الدين على الاقرب من النسب الميت
ثم الى من يليه هكذا حتى يستوفى الدين وان بالقصاص ليدل على التعقيب انما على الجمع **قوله** وقال بعض اصحابنا ان العاقلة ترجع بها على الفائل
ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا شيء للعاقلة عليه مستند الذاهبة ذلك الى ما ومن ذهب اليه **الجواب** ذهبي في ذلك يشكك في القصة
ولم يذكر نفسه مستندا فاحكمه لعلواي ذلك عن رواة العاملة بسيرة فكان الرجوع عليهم هو ضعيف لان الجناية لم يوجب عليهم رد المعنى
عليها ولا الابوج للعاقلة **قوله** متى كان للفائل مال لم يكن للعاقلة الزم فالخاصة الدين من ان يجيب عليه وكيف يقتل عن العامة
الى ماله **الجواب** يمكن ان يكون ايجاب الدين في ماله لان سبب الاثام فالوازم بدنية الجناية هو الاصل لكن عدل بالدين الى العاقلة او فانا
لعدم قصد الالف القتل فاذا كانت القدر الاغاظة لا ما لها فقد تعدر واستيناه بدل النفس فلو سقط عن ماله بطل الدم لان الجاني اولي
من مديته ماله لان سبب الاثام وضمان الدين لا يتوقف على قصد الجناية **قوله** متى لم يكن للفائل عاقلة ولا من يقتل من حميته
والامام عاقلة لزم لم كان على ماله المسلمين **الجواب** قد خرجت العادة بتسليم المعاقلة من حميته وقد مضى ذلك الشيخ بقوله من
مولي نفسه او مولى ضامن حميته ولا يتناول ذلك الامام بالقول المطاوع وماده هنا يثبت مال المسلمين بيت مال الامام ويدل على ذلك
روايت ابي ولا رد عن ابي عبد الله ع ان اهل من قرا بته كان الامام في امر ان شاء قتل وان شاء اخذ الدين جعلها في بيت مال المسلمين
جناية المتقون كانت على الامام وكذلك يكون دينه لان مال المسلمين يقتل وامامه قتل الخطاء شبيه العهد فانها لزم الفائل نفسه ماله
خاصة فان لم يكن له مال استسعى فيها او يكون في ذمته ان يوسع الله عليه فان مات او هرب اخذت الفائل لغيره بما نهيته ودينه فام

من قوله في القصة
فانما هو من حميته ولا يملك
له بيت الدين على
بيت مال المسلمين كيف
قاله لا من مقتن
جبهته

مكرر

کتاب الدین

بكره ليعاخذ من بيت المال من ابن قتيب على المال وهو لا ينضم الى الخلاء المحض الجوى **الجواب** قلنا انه لا يجوز ان يطل دم المشرك واذ لم يكن
في قتل الخلاء شبهة لعدم ثبوت الدية فاطمأنا من مال الخاني وجب استيفاء هاهنا العاقلة لانه مقتدر على بيت المال
في قوله فان لم يكن ثابته من بيت المال لانه يجوز المصالح وهذا المذكور الشيخ رة ظاهر بين الاصح واعتك في انجاء الدية على العاقلة فيقتضيه
اما انجيلنا في بيت المال على هذا القدر وهو موت العاقل وبعد استيفاء ثمنه فالذي اثره لا يخرج المصالح وحل لنا زعير في الدماء من
اهم المصالح فوق ليرى شهدا ثانيا على رجل القتل وشهدا ثانيا على الشخص بانه قتل ذلك المقتول بطلها هاهنا القودان كان عددا
وكانت الدية على المشرك لهما واحدها غير قاتل وكانه ابل بشي من الشهداء بين انجاء الدية عليها حكم بغير بينة ولا اقراءم الشهادتين
ليثبت بينهما اشتركا **الجواب** الوبير ان الاولياء اما البدعي القتل على احدهما او بقوله تعلم فان اردوه على احدهما قتلوه لضام البينة
بالبدعي وحده البينة الاخرى فلا يكون لهم على الاخر سبيل بان قالوا لا تعلم فالبينة متعارضان على الانفراد لاعلم بمجرّد القتل فثبت
القتل من احدهما ولا يتعين واقفا يتوقف على تعيين العاقل فيسقط وجوب الدية لانه ليس لبينة القتل الى احدهما اولى من نسبتها
لغيره فلو كانا ثامنا البينة على رجل بانه قتل رجلا عددا واقر رجل اخر انه قتل ذلك المقتول بعينه عددا كانا اولياء المقتول مجزئين
بين ان يقتلوا اياهما شأوا فان قتلوا المشرك عليه فلينسب لهم على ذلك افر سبيل ويرجع اولياء الذين شهدوا عليه على الذي اقر بنصف الدية
وان اخاروا قتل الذي اقر واقتلوه ولينسب لهم على الاخر سبيل وليس لاولياء المقر على نفسه على الذي قامت عليه البينة سبيل وان راد
اولياء المقتول قتلها جميعا قتلوه وادعى اولياء المشهود عليه نصف الدية ليس لهم اكثر من ذلك فان طلبوا الدية كانت عليها
ضغين على الذي اقر على الذي شهد عليه كيف يكونوا مجزئين في قتلها شأوا ولم يتحققوا انه القاتل ولم اذا قتلوا المشرك عليه جميع
اولياءه على المقر بنصف الدية لانها اشتركا وجب الرجوع وان اقر واحد هاهنا والذي يقتل دون الاخر ولم اذا قتلوه وادعى المشهود
عليه نصف الدية ولم يهردهم بانه كامله عليها **الجواب** هذه رواية احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن زرارة عن ابي جعفر
رجل شهد عليه بانه قتل رجلا عددا واقر اخر انه قتل عددا وان المشهود عليه برئ فقال ان ارادوا اولياءه قتل المقر قتلوه ولا يسئل لهم
الاخر ولا لو ثبت ذلك افر سبيل على الدمشك عليه وان اردوا قتلوا الذي شهد عليه ثم يؤد الذي اقر الى اولياء المشهود عليه نصف
دية قتلان رادوا ان يقتلوه جميعا قال ذلك لهم وعليهم ان يهردهم الى اولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاحب
يقتلوهما بركت فان رادوا ان يخذوا الدية فقال الدية عليها نصفها فكيف جعل اولياء الذي شهد عليه على الذي اقر
في الدية حين قتل ولم يجعل لاولياء الذي اقر على الذي شهد عليه ثم اقر فقال لان الذي شهد عليه لم يبين صاحبه والاخر ابراء
احبه الاشكال في هذه في ثلثة مواضع احدها ان يقر لا يجزى لاولياءه والجوى لان احدهما يقتل بالبينة والاخر لا اقر ارضا البينة
مع تفسيره اقر ربا لا نظر لثاني ان يقر وجب الرد لقتلوا هاهنا لا يقر لثاني ان يقر بواحد لا مع الشكر ومع الشكر
بل الدية وهو دية كاملة لكن المقر اسقطه من الرد في الرد على المشهود عليه لثاني ان يقر لم اذا قتل المقر وحده لا يهردهم المشهود عليه
من رجوع على ورثته المقر بنصف الدية لا عزا فيها القتل وان كانا المشهود عليه هذا كله يتقدم بان يقولوا لو ثبت العاقل اما الاولياء
احدهما اسقط الاخر في الرجوع اليهم الرجل بانه قتل نفسا وجاء اخر فاقربان الذي قتل هو وصاحبه ورجع الاول عن اقراه ورجع
القود والدية ونصف الدية الى اولياء المقتول من بيت المال يسقط القود والدية عنهما من ابن وجوب الدية ودفعت الدية الى
المقتول من بيت المال يسقط القود والدية عنهما من ابن وجوب الدية في بيت المال بماذا وهلا كانا اولياء الدم مجزئين في
ما شأوا واقتلها كما ذكرناه في المسئلة السالفة **الجواب** هذه الرواية ملسوبة الى الحسن بن محبوب في حياءه ابيه عليه السلام وقد
كان الرواية تسقط القود والدية يقولون ان كان هذا صحيحا هذا فتداحي هذا ومن اجابها فكاما اجاب الناس جميعا فسقط
الرجوع وقيام الامارة القوية بمقد بقره كون الورثة لا يعلونه فانما فينبض من ذلك شبهة يقتضيه سقوط القود ويسقط
للعلة التي تضمنتها الرواية واداسقطا القود عنها فسقط الدية اظلم لان الاول مارة صدقة لا حصة والثاني غايب لا يجزى
وتؤخذ من بيت المال لانه المصالح فوق ليس الممنها بالقتل ينبغي ان يمس ستم ايام فان جاء المدعي ببينة او فصل الحكم معه والاصل
من ابن يوجب جرم مجرم بدعوى غيره **الجواب** هذه رواية السكوني عن ابي عبد الله ع كان مجزئ في تمامه الدم ستم ايام فان جاء
البينة والاخر سبيل والسكوني ضيف في العلم بما يفرم به بوقوفه لكن يمكن ان يكون الشيخ اورد ذلك لان فيه احتياطا على
ق ليرى قتل رجلا ثم ادعى امروجه مع امرته وفي داره قتل بر ابي البينة على ما قال اذا قام البينة ما الحكم فهو كانه يلوح انه
والاشكال في جواز قتل الموجود في داره من ابن يجوز له قتلهم هل يحتاج ان يشاهد بن اوا يكتفي وجوده معها **الجواب**

نصفین کفجی
الدیہ علیہما

والاقتل الشهود عليهم وعلى البائنة انفقوا المقتصدات حقة من اموال الشهود

فالدنيا

لا بد من علم من نى وقصد ان لا ولا اعتبارا يكون محضا او غير محض مع قيام البينة بذلك لا يكون على فائده قصاص ولا دية الموت
 فذلك على النعل المشهور من ذلك دية سعد وناو عن علي بن ابي طالب قتل رجلا وادعى امره مع امرته فقال له القوم الا ان بائنا
 بيننا وما نرى عن ابي الحسن قلت رجل دخل دية سعد وناو عن علي بن ابي طالب قتل رجلا وادعى امره مع امرته فقال له القوم الا ان بائنا
 شئ فقول فان قتل رجل امرأة رجل كان لا وليا للمقتول قتلها ما جبا ويؤدون الى وليها الرجل نصف دية حرة خمسة الاف درهم
 فان اختاروا قتل المرأة كان لهم قتلها وما اخذوا من الرجل خمسة الاف فان اختاروا قتل الرجل كان لهم قتلها وتؤد المرأة الى وليها الرجل
 الا فان اختاروا قتل الرجل نصف ديةها الفين وخمسة ائره درهم فان زادوا وليا للمقتول الدية كان نصفها على الرجل ونصفها على
 المرأة لم اذا البنت بالدية كان عليها خمسة الاف درهم واذا ادت الى وليها الرجل ادت نصفها منها **الجواب** لا ريب ان هذا
 والقول ان الاولياء اذا قتلوا الرجل ادت نصف دية وهو خمسة ائره دينار لان ذلك هو قدر جنايتها فحق له ان قتل الرجل حرم ومملوك
 رجلا على العبد كان وليا للمقتول مخبرين بين ان يقتلوهما ويؤدون الى سيد العبد ثمنه او يقتلوا الحر ويؤد سيد العبد الى دية خمسة
 الاف درهم او يسلم العبد لهم فيكون رقاهم او يقتلوا العبد صاحبهم خاصة فذلك لهم وليس لسيد العبد على الحر سبيل قوله يؤدون الى
 سيد العبد ثمنه كيف يريد على سيد العبد ولا يرد على الحر ثم لم يرد على سيد العبد ثمنه اجمع وقوله وليس لسيد العبد على الحر سبيل حتى اذا اقتصر
 ثمنه عن خمسة الاف درهم ام اذا زادت قيمته عليها وكان ينبغي ان يفضل ذلك **الجواب** روى محمد بن احمد بن محمد عن بعض اصحابه عن يحيى بن
 المبارك عن عبد الله بن جليل عن ابي جليل عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع في عبيد حر قتل رجلا قال ان شاء قتل الرجل ان شاء
 قتل العبد فان اختار قتل الحر حتى ينجو العبد لم يقتل دية في هذا الخبر فائدة على ما ذكره عبد الله بن جليل واقفه وابو جليل في
 جذاذ العمل على هذه على انما يتضمن سوا الخبر من قتلها وهو غير مختلف فهو وليس الجحش في القتل لئلا على عدم الرد وكذا ليس ضرب
 العبد لئلا على ان لا يرد على الحر شيء وقد اختلفت فتوى الاختاف في هذه الصوة وما ذكره في النماذج من اخذ احداهما قتل ان قتلها
 ردوا على سيد العبد بمثل ما زاد من قيمته عن خمسة ائره دينار فان كانت بقدر ذلك واقل فلا رد والثاني قوله ويقتل العبد خاصة ليس
 لسيد العبد على الحر سبيل والقول انهم يرد على مولاه ما فضل عن جنايته ان كانت قيمته يزيد عن دية جنايته وقال ابو الصلاح الحلبي ان
 قتلها ما زادت قيمته على سيد وورثته حر كما نرى نظر الى ان لا يلزم الاولياء ان يردوا الا ما فضل عن دية صاحبهم وهو وجه لكن لئلا
 الرد عليها ما هو لهم لتسوية فان كان هذا مراده فهو خطأ بل لو اوجب يرد قيمة العبد على الحر لان يفضل قيمته العبد عن جنايته ثم قال ان
 اختاروا قتل الحر فله سيد العبد نصف دية لو رثته وكان ينبغي ان يقتل ذلك تجزأ لولي بين فدنية نصف الدية وليس له ان كانت قيمته
 نصف الدية يردوا قتلهم قال وان اختاروا قتل العبد قتلته ويؤدون الى سيد نصف قيمته وهو خطأ بل يؤد ما فضل عن قيمته عن خمسة ائره
 ان كانت قيمته زائدة والا فلا رد وقال بعض المتأخرين في كتابه عن ابي ابراهيم في كلام ابي الصلاح وهذا هو الذي يقتضيه صول مذهبا وليس
 اى اصل اقتضاه عند **قول** لو قتل العبد لزمه مسامحة دفع بر مشرو جميع ما يملكه الى وليها للمقتول فان ارادوا قتلها كان لهم ذلك ويتولى
 عنهم السلطان وان ارادوا الشراء فله كان رقاهم فان سلم بعد القتل فليس عليه الا القوية او المطالبة لدية كما يكون على المسلم سواء وان كان
 قتلته لم خطاء كانت الدية عليه في مال خاصة ان كان له مال لم يكن له مال كانت دية على امام المسلمين لانهم ليسوا بملك لهم يردون الجزية اليه
 كما يؤد العبد لضربته الى سيد وليس لهم ما قلته في الامام كيف يدفع هو جميع ما يملكه قتل الخطاء كيف يكون الدية في مال ودية الخطاء
 على العاقلة وكيف يكون على الامام **الجواب** معنى يدفع هو متروك عليه واصل ان رجلا دفع بعينه الجيلة فقتل اعطاه مائة والرجل الجبل
 ثم جعل ذلك كتابته عن كل من دفع شيئا بجيلة وانما دفع بر مشرو لانه يخرج بذلك المذمة فيصير مال القيا ويخص به الجيلة عليه لان قتله سبب في
 العاقلة عن العمد وقد روي هذه الرواية عن ابي الحسن ع وعبد الله بن عثمان ع في نصر قتل مسلما فلما اخذ اسلام
 قال اتكلم به فقتل فان لم يسلم قال يدفع الى وليها للمقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واعفوا وان شاء واسترقوا فان كان معه عين مال
 دفع الى وليها للمقتول فان شاء واقتلوا وان شاء واعفوا وان شاء واسترقوا فان كان معه عين مال الى وليها للمقتول هو وما لغيره
 ذلك على الاصح ما يكون دية الخطاء في مال الذي على عاقلة فهو فولي الاختار ويؤدون ذلك لئلا ينجو عن ابي ولا ريب ان
 عبد الله ع قال ليس بين اصل الذمة مغالطة فيها يجنون من قتل او جرحه ما يؤخذ ذلك من اموالهم فان لم يكن لهم مال رجعت الجناية على الامام
 لانهم يردون الجزية اليه كما يؤد العبد لضربته الى سيد قال وهم بما يملكه لانهم من اسلم منهم فهو حر **قول** واذا قتل مدبر رجلا كانت الدية
 على مولاه الذي يرد ان شاء او يسلم بر مشرو الى وليها للمقتول فان شاء واقتلوا وان كان مثل صاحبهم وان شاء واسترقوه وان كان
 خطاء استرقوه وليس لهم قتله فاذا مات الكذبان يرد استغنى في دية للمقتول وصاحبها كيف ينبغي للمدبر حكم مع انها صار قالا وليا

في خبره والاصح ان يرد
 على الجحش في القتل لئلا على عدم الرد وكذا ليس ضرب
 العبد لئلا على ان لا يرد على الحر شيء وقد اختلفت فتوى الاختاف في هذه الصوة وما ذكره في النماذج من اخذ احداهما قتل ان قتلها
 ردوا على سيد العبد بمثل ما زاد من قيمته عن خمسة ائره دينار فان كانت بقدر ذلك واقل فلا رد والثاني قوله ويقتل العبد خاصة ليس
 لسيد العبد على الحر سبيل والقول انهم يرد على مولاه ما فضل عن جنايته ان كانت قيمته يزيد عن دية جنايته وقال ابو الصلاح الحلبي ان
 قتلها ما زادت قيمته على سيد وورثته حر كما نرى نظر الى ان لا يلزم الاولياء ان يردوا الا ما فضل عن دية صاحبهم وهو وجه لكن لئلا
 الرد عليها ما هو لهم لتسوية فان كان هذا مراده فهو خطأ بل لو اوجب يرد قيمة العبد على الحر لان يفضل قيمته العبد عن جنايته ثم قال ان
 اختاروا قتل الحر فله سيد العبد نصف دية لو رثته وكان ينبغي ان يقتل ذلك تجزأ لولي بين فدنية نصف الدية وليس له ان كانت قيمته
 نصف الدية يردوا قتلهم قال وان اختاروا قتل العبد قتلته ويؤدون الى سيد نصف قيمته وهو خطأ بل يؤد ما فضل عن قيمته عن خمسة ائره
 ان كانت قيمته زائدة والا فلا رد وقال بعض المتأخرين في كتابه عن ابي ابراهيم في كلام ابي الصلاح وهذا هو الذي يقتضيه صول مذهبا وليس

كتاب الدنيا

عقودان وعصر
عنه الثلث

المقتول وقد انتقل ملك المدبر عنك هل يرى ان يخرج من الثلث لانه هل يعتبر ان يكون المدبر واجبا لو عجز واجب ثم اذا كان قتله
خطا اذا مات الذي دبره يستحق الدية ولا يستحق لو كان عمدا واخيارا لا ولياء اسرقا ثم في الخطا لم يكون الدية على
العاقلة ولا يستحق فيها الجوار **عند الشيخ** انه لا تدبره لا يبطل الا ان يرجع فيه المولى ولو وهبه او باعها فاما بالنقل بذلك
ففي هذا التقدير يكون للمولى خدمته ان يكون مولا ثم يصير حرا وهي رواية جليل وصحاحان عن ابي عبد الله ان المدبر اذا
قتل خطا يدفع الى ولياء المقتول بخد من حقه يموت الذي دبره ثم يرجع حرا لا يسب عليه ولما اعتباره من ثلث المولى فلا بد منه فان
خرج من الثلث وسع فيما يبيع عليه منه ولما السعي دية الخطاء ولا العمد فلان الاصل عدم وجوب التسقي وقد وجدنا الدليل على
قبول الخطاء فيسقط مع العمد ككشام بن ابراهيم قال سالت ابا الحسن عن مدبر قتل رجلا خطا قال لا شيء رويتم في هذا قلت رويتم عن ابي
عبد الله انه يبل برقبته الى ولياء المقتول واذا مات الذي دبره لعق قال بخان الله فقتل دم امر مسلم قلت هكذا روي قال غلظتم
على الذي يبل برقبته الى ولياء المقتول اذا مات الذي دبره اسلم في بقتله والشيخ روى ذكر في النهاية وفي تهذيب الاحكام انه يستحق
دية المقتول واسند في التهذيب هذه الرواية فان لم يكن حجة سواها من غير النسخة السعي في الدية والذي بقوى عندي انه يملك
اذا استقر ولياء المقتول وبطل التدبير لان التدبير يمتد بطل التدبير لا يخرج لرقبته عن ملك المدبر اذ ليس
مخيرا واذا كانتا لرقبته راقبة على ملك المدبر فمضى يقتل الى ولياء المقتول ويؤيد ذلك رواية الحسن بن محبوب هشام بن هشام بن سالم عن
ابي بصير قال سالت ابا جعفر عن مدبر قتل رجلا عمدا فقال يقتله وان قتل خطا قال لا يدرى الى ولياء المقتول فيكون رقا لم فان شأنا
اسرقه وليس لهم ان يقتلوه ثم قال ابا عبد الله ان المدبر مملوك في الرقبة مثل عبد حرين او اكثر منها او حرهما جرحا جرحا يحيط بهما واحد بعد
كانت العبد ولا ولياء الاخر لا يدرى اقل او اكثر اذ صار له ولياء ثم ما اقتل الثاني انتقل منهم الى ولياء الثاني ثم هكذا بالعام ما بلغ كيف يقتل
الى الجرح الثاني ولم يشتر في استرقاقه والمشتهر لم يحصل ولوم يعلم بذلك الرواية يكون العبد بين ولياء المقتولين ام لم يمسك كان لم يقتله
الجواب وهذه الرواية عند الحسن بن فضال عن ابي بصير عن علي بن عبيدة عن ابي عبد الله وقد قال بخلاف ذلك في الاستبصار فانه شرط
في انتقاله الى ولياء المقتول الثاني ان يحكم به للاول فان جاز ذلك فانه يكون بين ولياء الجرح استلجا واداء الحسن بن محبوب عن ابي
ربيع عن زارة عن ابي جعفر عن عبد جرح رجلين قاله بينهما ان كانت جنايتهما يحيط بقتله فان جرح رجلا في اول النهار
وجرح في آخر النهار قال هو بينهما فاما حكم الاولى في المجرع الاول قال فان جرحه بعد لك جنايته فان جنايته على الاخير وما ذكره هنا
ابوداود والرواية التي ذكرها في النهاية من روايتها فخطيان وهذه ساهية مطابقة للاصول فكانت اولى فقولنا اذ قتل عبد جرحا خطا
فاعتقه مولا جاز اعتقه ولو دبره المقتول لانه عاقلته كيف يجوز اعتقه وقد علقوا به حقا لغيره وانما يسقط حقه منه ولو دبره مولا
الدية اما قبل الاذ فلا **الجواب** هذه رواية عمر بن سفيان عن جابر عن ابي جعفر قال قضى ابل لو شئتم في عبد قتل رجلا خطا انما
قتله اعتقه مولا جاز اذ اعتقه وضمة المدبر وبقي هذه الرواية ان المولى يحجر بين دمه وافتكا كره فاذا اعتقه فقد فاق نفسه
احدا من بين مملوكه الاخرى واما قولنا بغير حقا لغيره قلنا لان هذا لان الحق المشكوك به لا سرقا والبيع الجناية وكلها المولى
اذا لم يردنا بالالتزام الدية بقوله انما يسقط حقا لغيره اذا دبر المولى قلنا لان لم يمسك كان له الحقة في دفعه وبطل لغيره فاذا اعتقه
فقد انتم احد الامر بالدين شرعا والاعلم ان عمر بن شمس ضعيف جدا لا يبول عليه خصا وما به من جابر بن جاعة من اصحابنا في
بذكر ان ابن بضع لم يدر عنه وذكر البخاري ان اربعة من جملتهم محمد بن عمرو بن جابر بن جاعة من اصحابنا في
من القوم لم يسبق لزام المولى ضمان القبة في ذلك روى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل دخل على امرأة ليس بها
فلما جمع الثياب اعتبر نفسه فكابرها على نفسها فاقعتها ففجر لثابها فاقام فقتله بغاس كان معه فلما مضى حمل الثياب ذهب بالخروج
فحملت عليه بافاس فقتله فجاء اهله يطلبون بدنه فالتفت الى ابي عبد الله فقال اقرضني هذا كما وصف لك فوق بضمن مولا ليدبر
طلبوا بدمه الغلام ويلزم السارق بما تراه اربعة الا درهم كما يجرى على فرجها انتران وهو في الغيرة وليس عليها في قتلها اياها
لا يدرى سارقا بضمن المولى ام الغلام وقتل العمد ليس فيه ضمان على الفت لان محل القصاص سقط وقوله يلزم السارق في ما لا يدرى ان
درهم والشيخ في العقر من المثل وقوله وليس عليها في قتلها اياه شيء لان سارق هذا السارق يقتل لكونه سارقا ثم انما ثابها اخيرا
فلم حض بعض المواضع يذكر الاسانيد وبن بعض **الجواب** انما يلزم الولاء دم الغلام بناء على ان الثاقل اذ مات قبل القصاص والدية
في ما لا يدرى ان يكون خطا لا قربة فلهذا في ذلك جاعة من فقهاءنا منهم ابن الجنييد فانه قال اذ قتل جاعة قتل الاول وكان لكل
واحد من الباقيين دية واما الرواية اربعة في ذلك عوض بضعها وهو من المثل ولا يقال لا يتجاوز المثل خسوسا ولا فاعلم ذلك

كتاب الدنيا

ولم يزل ذلك فيما اذا جعل الحكم في الزوجة في بطنها لم يزل في عقد النكاح فلا يتجاوزهما السنن حسب المادة الاخرى في الغرض ما في كل موضع
 بقيت من المشاغل او ما قول له وليس عليها في قتلته شيء ولا من سارق فهو حق لان الشيخ قد ذكر ان اللص جازي اذا اغتصمها ولم يتمكن من
 انشاعه لا يقتله جازي ويكره دمه وهذا لا يقع ذلك موقع القصاص لانها قتلته مستقدا للمال وقد روينا فيها سلف من جماعة من دخل
 للناس من الزنا فدمه هدد وبقي ذلك رواه في حجة التمسك عن الجعفر عليه السلام قتلته ودخل رجل على امرأته فدخل فوقع عليها فقتل
 ما في بطنها فوثبت عليه قتلها لان هدم المصالح وكانت دية ولدها على المعقله وما كون الشيخ ذكر في النهاية الاجازة مائة مستغنية
 وتارة مقتصر على قتلها على غير الجوارح وجوه احدها ليس على المصنف اعراض فيما يتجره من الاجراء ولا يلزم بيان المصنف لان المصنف تابع
 للاقرار الثاني لعله في موضع يري تخفيف العبارة الهضبة المقصود يقتصر عليه لثالث قد لا يكون مضمون الزنا فيه اختياره فهو هذا
 ضبطا للقوى بالزنا لا يرد عليه قد يكون فائدة الرواية غير معلومة من نحو الرواية لا من سقوطها فلو اقتصر على هذا لقوى لم يهدد السامع
 من ان يقتله فانوردا الزنا ليهتك على منتهج الحكم وليس هذه الوجوه محتملة بل قد يفهم من قول لم يرد عليه رجل تزوج المرأة فلما كان ليلة
 البناء عبت المرأة الى صدوقها فادخلته فجاءه رجل باضع اهله ثارا والصدوق واقتل في البيت فقتل الزوج والصدوق
 وقامت المرأة فضررت الزوج ضربة فقتله بالصدوق قال بعض المراء دم الصدوق يقتل بالزوج ان كان الصدوق الزنا قتل الزوج قد فسر
 عن نفسه قال في قتله فذكره هدد فكيف يقتضيه المرأة وان لم يكن صدقة فقتله فقتل الزوج عدوانا فقتل كذا الامر لا يلزم المرأة وبه تم العلم
 بذلك باقرار المرأة والحكم بذلك بوجود الصدوق والزوج مقتولين والحكمة ما فيها **الجواب** هذه الصورة مفرضة على مقتدر العالم بما
 الخال عليها اما باقرار المرأة او غير ذلك من التقديرات واما ضمانها دية الصدوق فلانها سبب تلفه بغير ذهابها والزوج قتل من يجره
 ذاهب للزنا سواهم يقتل الزوج ولم يهرم بمرأته من الوعد من مقتضى القود عن الزوج لا هذا دم الدخول من له واخذت الدية من المرأة
 لغزوها اياه من كفى سايجا في الجرحا بتلوعه هذا ما يقال على النهاية والذي اياه ان هذا الحكم اشارة الى واقعه والفعل لا
 له فجل على انه حكم بذلك لعله في اوجبه لك الحكم وان كان الزنا فقتله من غير علم السبب المقصود له فلا تعدد والحكمة هي السر والنجية في ضرب
 للنساء في السر فقتل من قتل جنه في الحرم واحد الاشهر الحرم وجبة ذرية القعد وذو الحجر ومحرمة اخذت منه الدية كان عليه دية
 دية للقتل وثلاث اشهر الحرم واشهر الحرم ان طلب منه القود قتل بالمعتول فان كانا قتل في غير الحرم ثم النجاء اليه حتى عليه في
 والمشرقة منع من مخالطة ومباينة الى ان يخرج فبقام عليه الحد وكان الحكم في مشاهد الاثمة ثم ثلثا الزنا على الدية من يستحق ولو قتل
 في الحرم واشهر الحرم هل يتضاعف الثلث ام لا وهل حكم الاثمة حكم الحرم في جميع ما ذكرنا من ثلث الدية في القسوق عليه المطم
المشرقة حسب الجواب القائل في الاشهر الحرم يلزم دية وثلاث روك ذلك كليب معوية عن ابي عبد الله وعليه قوى الاحتياط وعندك في قتل
 الحرم توقف عن نظر الباشيخين بدل ذلك والثلث الزنا ولا ياء المقول لا يرد بدل النفس وقول الشيخ دية للقتل وثلاث اشهر الحرم
 حرم الحرم يقتضيه ذلك وهو الزنا في الحرم من واما الجائز مثل ذلك فمن قتل في الحرم فان لم اقل على مستند غيره وعن من رواه في الباب
 ولا نقول كل من احدث في غير الحرم والنجاء اليه حتى عليه المطم والمشرقة بل نقول يمنع الماكل والمشرقة لا يكمل ولا يباع لغيره فقتل
 عليه عثمان في الحرم اية عليه الحد فبذلك هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع وما قول له وكان الحكم في مشاهد الاثمة عن فقه ذكرو
 البشخان وهو حسن **قول** من دعا غير ليل او اخرجه من منزله فهو ضامن ان كان يرد له المنزل او يرجع هو بنفسه فان لم يرجع الى المنزل ولا
 يرد له خبر كان ضامنا لدية فان وجد قبله كان على الداعي جيل الفودا ويعتق البينة ان يرى من قتله فان لم يبق بينة وادعى عليه
 قتل طوبى قائمة البينة على القاتل واحضاره ليحكم معا بما يقتضيه شريعة الاسلام فان تعذر عليه ذلك كان عليه القود والدية
 يسلمها الى اولياءه اذا رضوا بما عنده وقد روي ان ادعى ان يرى من قتله ولم يبق عليه بينة يا قاتل كما عليه لدية ود القود وهذا هو
 المعتمد وقوله ولا يعرف لغيره كان ضامنا لم يكون ضامنا قولا ويعتق البينة ان يرى من قتله كيف يمكن ذلك وشهادة على النفي
 فان قبل بيمين البينة ان غيره قتلته قلنا قد ذكر ذلك فيما بعد قد قلنا على ان اقامة البينة بالبرائة من القتل قولا واحضاره ليحكم معا
 بما يقتضيه شريعة الاسلام كيف يتوهم لعله في ذلك لغيره حكم او دعوا لا ليس بولي المقول فادعاء عليه ان يقتل لا يقتضيه الجواب
 قوله وقد روي ان ادعى ان يرى من قتله ولم يبق عليه بينة يا قاتل كان عليه لدية ود القود وهذا هو المعتمد هل كان معتمدا
 بالزنا في حجة دية لان الزنا بهضدها اصل **الجواب** انما يلزم الثمان لان سبب الخلاف ولما روي في الجواب المتقدم عن
 محمد قال قال رسول الله من طرقت رجلا بالليل واخرج من منزله فهو ضامن لان يقيم البينة ان يرد له منزله وقد روي عبد الله
 بن مومن عن ابي عبد الله ع قال اذا ادعى الرجل اخاه بلبيل فاوله ضامن حتى يرجع اليه فيستره ويكون جها لزمه ما لم ينصه الى

لصاحبها غنى الرضى
 فزاد الزنا في ثبوتها المنة
 الحكم الخاص قد يكون
 النفي مطلقا

كتابنا

والبلوغ عنده اما بالاصلاح والابان لبلوغ عشر وخمسة اشبارا لثلاثين خمسة عشر سنة وتقول في الاشبار على رواية السكوني عن
عبد الله وفي العشر على رواية عطاء اقصفت توجه الاحكام عليهم بياض عشر قد بينا ما عندنا في ان لو جرح طر ح هذا الرواية لما لضعفها
او شذوذها والعل في التكليف موضع الاجماع والاحاديث المطابقة لقولنا لا كثير **قولنا** فان احدث في الطريق ما لم احدث ثم يكسر
عليه شيء الذي احدث في شيء **قولنا** اما الطريق المنفرد به فأي شيء احدث فيه لا فاعلم عليه اما المثل في الخاص كاللذ المرفوع فاحدث
فيه يراون اربابهم يكن عليه ضمان والطريق المسلول فاحدث في الطريق لا ضمان في المارة جابر فلا ضمان فيما يتلف فيها
على اصح القولين وفي ضمان الميارين ترد واستدل باجماع الامة فان لم يخالف فيه الا باقور وفيما ذكره اشكال فان المعبد
لا يضمن به ومن البعد ان يترك خلاف الاجماع ولو استدل بالرواية على ان ضمان المجرى بان المقول رواية السكوني ولا عمل على ما يفسر
بمعان كان هناك غير هذا الرواية يخفى غلطها **قولنا** من روى في رواية عننا را فاحرق وما فيها كامن ضامنا فيجمع ما يفسر
النار من النور في الاثبات ولا متعة وغير ذلك ثم يجز عليه بعد ذلك الفصل عليه قد اجمعت في قوله فان كان قد فذلك بقول كان ضامنا
لما يتلفه النار من النور ان كان غير قد يوجب عليه لقتل الجاني **قولنا** يقتل في الاحاد ولا يلزم من قوله ثم يوجب عليه بعد ذلك الفصل ان
ضمان النورين شيئا غير ذلك قد ذكر السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي انه قضى رجل ابتل ببار فاشتعل ما في دار قوم فاحرق ما حرق
منهم قال لهم فتمت الدار وما فيها ثم يقتل قال الشيخ وقصد هذه الرواية تضعيفه ولا يمكن التسليم بظاهرها والوجه ان قصد
الاقتل لم يكن طريق الحرق ووجب الاقتل اقتضا في المال الضمان والدار فليزم قتلها ما تلف من الدار وما نقص من غيرها و
ارضها واليه ولا يجمع مع سلامة الاقتل المقتل ان اعاد ذلك قصد للفناء والى الامام فله حسم الفناء المستبعد **قولنا** ومن ظن
او يتطير فليأخذ البرائة من ليه ولا فهو ضامن لم اخذ من ولهم مع كونها بالغائلا ثم اخذ البرائة اما ما يتعد فيه وما لا يتعد
الفناء لا يصح فيها البرائة **الجواب** البرائة الى ما اخذها ما لا يؤمن ان يحدثه العلاج وهو شئ لم يحصل العداء فيه والبرائة منه على
خلاف الاصل لكن شرعية لقروا الحجة فانه لا يفتى عن العلاج وذا عرف البطار والطبيب انه لا يخلع من الضمان توقف في العلاج مع الضرر
البر فوجب اشرح الابرار دفع الضرر والحاجة وقد ذكر ذلك السكوني عن جعفر قال قال الميراث ومن من من تطيبك يتطير فليأخذ البرائة من
والا فهو ضامن وانما على التولي ان هو الظاهر على مقتضى النكاح فاما الشرح الابرار قبل الاستقرار فكان الضرر صرفا الى من تولى المطالبة
بتقدير وقوع ما يبرأ منه ولا استبعاد الابرار من المريض فانه يكون ضامنا لادائه ما فيه والخمسة عليه اذا اذن في الجنازة سقط ضمانها فكيف
في المباح المأذون في فعله **قولنا** في امير المؤمنين من ضمن خانا فاطع شفعه فلام لم قال هذا وذكر ولم يستمر عادته في قتل من اراد
وكان في هذا الكتاب عند التوقف المسئلة بجعله رواية **الجواب** هذه رواية الصفا عن ابيه عن هاشم عن النوفلي عن السكوني وقد عرفنا
الاكثر بان الاكثر بين بطر خون ما ينفرد به السكوني غير اننا لا نحقق استفادته عن ابي الطيب في ما ينجيه بعد اذ كان علم على ذلك
لا على هذه الرواية فاحل الشيخ ان يدل على ان هذا بعينه من وكان لا لا على الاعلية هذا من الممكن ولذا ذكر الروايات في كتب الفنا
استباها ما ذكر في السؤال وهو ان يكون متوقفا في العمل بها وحسب ضبطها بالعدل وان يثبت على المستند لم يعرف هل هو جرح في نفس
او غير جرح وغير ذلك من الوجوه **قولنا** في امير المؤمنين من ضمن خانا فاطع شفعه فلام لم قال هذا وذكر ولم يستمر عادته في قتل من اراد
فانت فقتل ان ديتها نصفين بين الناحية والخمسة النحر ان كان مضطرا للفاضة فلا ضمان عليها لانها غير مجارة وهو على العاقلة
وان لم يكن مضطرا لها فالدية عليها فكيف قال عليها **الجواب** هذه القضية رواية محمد بن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله
مراد عن عمر بن عثمان عن ابي جبر عن سعد الاسكاف عن الاصمعي بن نباته قال قضى امير المؤمنين ع وبوجيلة هذا اصعب العمل
ما يفرجه فاننا نأثر الرواية فينا فطره عندي ذاتقر وهذا المعصية ذكر في الارشاد والمقنع ان الدية ثلاثا وبسقط الثلث لكونها عشا
وجمع الروايتين قول الشيخين بان الاكثر ان كانت صغيرة مكروهية فالدية نصفان وان كانت بالغة ثلثا وقال الاثر ان كان
ملحبا فالدية على الناحية وان كان غير ملحى فالدية على الفاضلة هذا يحصل القول لا حتما اما كون الدية على العاقلة فالوجه لان القصد
بهما هو سبيل اللان وهو معصية ان لم يقصد به الا تلف جرح مجرم الجلب الموت عيب قصد السابب ثم لا وجه ما ذكره الاحتجاج ما ذكر
المعصية لان الائلاف حصل باستباة الثلثة فكيف الشكر ثابتة الضمان **قولنا** في امير المؤمنين ع في ربة بشر بواصرك واخذ
على بعض السامع فاقولوا فصل اثنان وخرج اثنان فامر بالجرهين ضرب كل واحد منهما اثنا عشر جلدة وفتى دية المقولين على الجرحين
وامر ان يقاس جراحة الجرحين من فم من الدية فان مات واحد من الجرحين فليس على احد من اولياء المقولين شيء اذ حكم بان الجرحين
قتلا للمقولين هذا فاداهما وكيف حكم بان جراحة الجرحين منها ما فيها الدية والغير فله القصاص مع الحكم بان جراحة الجرحين من المقولين

ادبلوغ خمس عشرة سنة
للمذكر الجواب قد بينا
فما سلفه نزهة يرى ان
القصاص بنط

ذكر في الخلاف
بلز ضمان ما
يتلف بسبب
المنازيب

في الديك

كيفا اذ انما واحد هما لا يكون لردية الجو **رواية الشيخ** هور وانه يحسن قيس عن ابي جعفر وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله ع
 با ابيه المؤمنين عن علي ع في ربيعة شوا قنبا عيوا السكاكين بخمسة قنبا اثنا وبقا اثنان فقال اهل المقولين قد هما ايضا صاحبنا فقال نعم فلعل ذلك
 الذين ما اقل كل واحد منهما صاحبنا قالوا لا نذكر فقال لم بل اجعل ربيعة المقولين على ما بل لا ربيعة واخذ ربيعة جرحا للمباين من ربيعة
 وهذا الاختلاف في حكاية الواقعة بخلافه والاصل ان ذلك حكم في واقعة فلعله اطلع منها على ما يقتضيه الحكم بذلك فلا يترك
 تقديمها لانا الفعل لا عموم له فقول لم رفع الى اهل المؤمنين ع ستره ان كانوا في القرية فغرت واحد منهم فشدوا ثلثه منهم على شتر
 انما غرقه وشدوا اثنان على الثلثة انهم عرفوه فقتلوا عليه السلام بالديرة ثلثة احاس على الاثنان وخمسين على الثلثة كيف يقبل شيئا
 العلم ان وهي تقبل في الشجاح خاصة ثم كيف يقبل هذا وهم يحقون في الشهادة **الجواب** وهذه الحجة سعيد بن ابي جرحان عن
 عامر بن محمد عن محمد بن قيس ابي جعفر ع قال رفع الى اهل المؤمنين ع ورواها النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال رفع الى علي ع ورواها
 اختصاص هذا الحكم بالواقعة التي قتله فيها ثم لا اختصاصا بما يوجب ذلك الحكم لا يطرأ وحكمنا الواقع فقول لم يقتضيه اهل المؤمنين ع
 اربعة طلعوا في ربيعة الاسد فخر احد منهم فاستمسك بالثاني واستمسك الثاني بالثالث واستمسك الثالث بالاربع فقتلوا في الاول ربيعة
 الاسد عن اهل ثلثة الديرة لاهل الثاني وعزم الثاني لا اهل الثالث ثلثي الديرة وعزم الثالث لاهل الرابع الديرة كاطلما يجعل ذلك
 شبيه لعمد وهو بالعمد اسمهم لم يسقط الديرة والاجعل على كل واحد ربيعة صاحبهم لا يكون على الاول ربيعة ونصف وثلث وعلى الثاني
 ربيعة ونصف ثم وعلى الثالث ربيعة **الجواب** وهذه الرواية محمد بن قيس ابي جعفر ع قال قضي اهل المؤمنين ع وذكر ما ذكره الشيخ في
 المنهاية وقد وسئل ابا عبد الله ع عن عبد الرحمن الام عن شمع عبد الملك عن ابي عبد الله ع عن علي ع قال
 قضي للاول ربع الديرة وللثاني ثلث الديرة وللثالث نصف الديرة وللرابع الديرة كاملة وهذه الرواية ضعيفة لان سهلا عاصي وابن شهاب
 والامم ضعيف وهي مطهرة والاولى اظهر بين الاحصاء وعلمهم عليها قال ابن ابي عمير في كتابه الممسك وعزم اهل الثالث لاهل الرابع الديرة
 كاملة وكان الثلثة قتلوا في الرابع مجرم اياه فله كل واحد ثلث الديرة ولم يكن على الرابع شيء لانهم لم يجر احدا هذا كلامه اذ عرف هذا فاقول
 ان الثاني والثالث قتلوا فلهما والرابع قتلوا لثلاثة فله كل واحد ثلث الديرة واما قولا السائل الاجلة عبد الله بن شي لان احدهم
 لم يقصد القتل ولا فعل ما جرت العادة بالموت معرظا لظنه التخصيص واستمسك المقصود انما سقط الديرة للوجه الذي ذكرناه من النقل والتعليل
 انظر في واما ما يلزم الاول زيادة عن ثلث الديرة لان الجذب كما قلنا فسقط الخنا بان ومن عدل استمسك الاول واما امسك من بعد
 وكما قلنا هذا الرابع وقد ابد هذا الاعتبار الرواية عن اهل البيت ع فقول لم يقتضيه اهل المؤمنين ع في حابط اشرك في هذه ربيعة ففروغ
 على واحد منهم فمات فضمن الباقي ربيعة لان كل واحد من صاحبنا قد رجعنا به لا نشارك في الجنابة **الجواب** هذه رواية عبد الله
 ابن طلحة عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال قضي اهل المؤمنين ع في حابط اشرك في هذه ربيعة ففروغ على واحد منهم فمات
 الباقي ربيعة لان كل واحد منهم ضامن صاحبهم ومعه ذلك لا يجزئ الشرح على كل واحد منهم ضمان الاخر حتى انهم من مات منهم لم
 الموجد وضمانه ولو مات اثنان وبقى واحد لم ضمانهما ثم الذي له ضعف هذه الرواية فان ابن ابي حمزة واقفي ولعله رواها في زمان
 قبة فلا يوثق بها والوجه ان التلف حصل بسبب ثلثة فلهما فاطل فلهما ونصف الباقيان ثلثي الديرة فقول لم كان امرأة كان عليه
 ربيعة اذ لم يثبت اشرفان يثبت كان عليه مهر ثلثها فان كان مهر النساء اكثر من ربيعتها ما الحكم فيه وهل ينقص لك ان يكون فيه مهر المثل
 وان كان زابدا على ربيعتها ويلزم من ذلك ان يثبت كانت ربيعة اكثر من ان لم يثبت **الجواب** لا يبلغ مهر المثل الا اكثر هذا القدر ولو زاد لم يجاوز ربيعتها
 لان الاجماع انه لا يكون ربيعة عضو من اثنان من ربيعة ربيعة نفسا اما ان يلزم ان يكون ربيعة اشرا اذ يثبت مساوية ربيعة اذ لم يثبت فيما
 التزمنا هذا لكن التزمنا اذ لم يثبت كان عليه مهرها مطلقا فاذا ثبت كان مهرها وفي النادرة حتى يتفق النساء ويكوا التفاوت في حق
 ذلك ونذكر هذا اذا قلنا ان مهر المثل يتجاوز ربيعة المهر فقول لم فان ادعى انقصا في احد العينين اعتبر به ما ينقص بها من ربيعة
 بعد ان يسد الاخرى فان شاك في صدق وان اختلف كذب لم يقاس ذلك في العينين الصحيح ويعطى بمقتضى التفاوت وقول ان ثلثا وصدرا
 اختلف كذب هل هذا مع صدق او كذب ثم ما الحكم اذا كذب **الجواب** ان ثلثا وثلاث اجزاء اربعة بالعين لثلاثة فله لان ذلك
 لا يتفق الا مع الصدق فمقاس في الصحيح لانها النسب بغيره الناقصة في الاصل لم لا يقتصر على ذلك بل يحلف من الايمان ما يحصل الوثوق
 به من العظام المصرة لانه بالضرر حصل له لوث ونقلت اليه في الجانبين باعتبار اللوث وبذلك ذلك باعتبار بصره بالجماء واما
 اذ عرف كذبه باختلاف الجمان فالحكم المراج دعوا قول وفي العين الثور الديرة كاملة اذا كانت خلفه او قد ذهب في امر من جهة
 الله تعالى كيف يقول في العين العوراء الديرة كاملة كان لعمري قولنا اذا كانت ذهبت في ربيعة الله تعالى او خلفه والضرر عاذا لهما
 ولو كان من الديرة كاملة

العين العوراء
 الديرة كاملة

في الدنيا

بصير عن أبي جعفر قال بلغ من ضاربها ثلث ديةها العسا ورحمها وارتفاع جفنها والرواية مشهورة **فقول** من أفضى جاريته بان
 بطاها قبل تسع سنين كان عليه ثمنها كامل ولو لم تنفقها إلا ان يموت فان وثقها بعد تسع سنين فافضاها لم يكن عليه شيء هل ذلك اذا كان
 زوجة وعين زوجة أم الحكم جاري فيها وان كانت مملوكة ما الحكم فيها انفقوا اذا كان لها أكثر من تسع سنين كيف قال لم يكن عليه شيء ولا
 جنازة ولا جنازة عليه ما زوجة ومملوكة ولا جارية وكل واحد منهم ما ان يكون لها تسع سنين او تنفق من ذلك فخير باعتبار ذلك يست
 مسائل **الجواب** اما متفق في المحالين الاضمان عليه لا نروى وجوب عليه لكان له ولا يجب للانسان على نفسه شيء واما الاجنبية فلها الدية
 غير بالغا كانت او دون ذلك والزوجة حكمها ما ذكره في الكفاية بدل على حكم الزوجة ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله قال سألته عن رجل
 تزوج جارية فوقع بها فافضاها قال عليه الاجرة عليها اما ذات حية وروايت به بن الحلبي عن أبي جعفر في رجل افوض جارية بغير امرها
 قال عليه الدية ان كان دخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان امسكها ولم يطلقها قال لا شيء عليه ان كان دخل بها ولم يتبع تسع سنين ولا شيء
 عليه ان كان دخل بها ولم يتبع تسع سنين فلا شيء عليه ان شاء امسك وان شاء أطلق **فقول** من ضرب سائلا على رأسه ضربته فذهب عقله
 به سنة فان مات بما بينه وبين سنة قيد برهان لم يمت ولم يرجع اليه عقله كان عليه نصف الدية فان رجع عقله كان عليه ريش الضربة ان
 كان ضارب مع ذهاب العقل شيئا ما موصوفا وما موصوفا من الجراحات لم يكن فيه أكثر من الدية كاملة كيف يدخل الجرح في دية العقل
 وكل منهما له دية ولو نفي عن الاجتماع لم يسقط **الجواب** هذه رواية الحسن بن محبوب عن جليل صالح عن أبي عبد الله قال سألته انا جعفر عن رجل
 ضرب رجلا بعد على رأسه فوصلت الضربة الى الدماغ فذهب عقله قال ينظر به سنة فان مات قيد برهان لم يمت ولم يرجع اليه عقله
 ضارب الدية في مال له اذا بع عقله فليس خافى عليه الشئ شيء قال لا نرضى بضربة واحدة فجت الضربة جناية من فالضربة اغلظ
 الجنازة وهي الدية ولو كان ضربه ضربتين فجت الضربتان جنازتين لان من جناية واحدة ما كان الا ان يكون فيها الموت **فقال**
 ضارب ولو ضربته ثلث ضربات واحدة بعد واحدة فجت كل واحدة جنازة الزمة ما جنت لثلاث ما كان فالم يكن فيها الموت فبقا دية
 ضارب والدية بقية عندي لزوم كل واحدة سواء كان بضربة واحدة او بضربات لان كل واحدة سبب الفناء لو انفردت فيكون كذا
 عند الاجتماع عملا بمقتضى السبب لولا انه المذكور معارضه بما رواه البرهم عن أبي جعفر عن الحسن بن علي عن أبي جعفر
 عن وعن أبي عبد الله في رجل ضرب رجلا بعصا فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفتره ورجله وانقطع جاعده وهو حيست دية
 وهذا الذي اخبرناه اخباره في الموطأ قال واذا جنى عليه جناية بذهب عقله فان كانت الجناية لها ارش قال نعم لا بد له ارش في دية
 العقل سواء كان ارش نادوة العقل كما الموضع والمنفعة والمأمورة غيرها او كان مثل دية العقل او أكثر فانه يجب عليه الجناية بما يجب فيه
 لو انفردت ودية العقل واجتمع ذلك وهذا هو من هنا **فقول** من الجراحات ثمانية ثم ذكر من الجمل الهاشمية والمنقلة وهما قد يحصلان
 من غير جراح فلم يدر من الجراحات **الجواب** لا الشئ في هاتين الجراحات احكام حكاه عن الاصمعي اول الجراح الحارضة ثم قال بعد تقدير
 ما يلحق بالهاشمية ثم المنقلة فالشئ في بيع المنفعة عن الاصمعي في قوله للغر حجة فان ثم الغالب ان الشئ يكون مع الجرح وكذا المنقلة فلو
 عليها اسمها بلزمت في الاغلب **فقول** القصصا لطيفة في هذا جميع الاقلام موصوفة خاصتها شمة كيف يمكن ان تقصص منها لان السخن
 قد يزيد ويقصص في طول العظم وعرضه وربما ادى ذلك لا قصصا لنقل العظم الذي افوض منه **الجواب** قد حقق في البحث في هذه
 المسئلة في غير النماذج بما هو الحق فقال في الخلاف الموضحة فيها القصصا بخلاف وما يعين الهاشمية والمنقلة والمأمورة لا قصاص
 فيها بخلاف ولا يجوز عندنا ان يوضع وبأخذ ما فضل بينهما واسئل باجماع الفقه ولجأهم فاذا لم يعل عليه هذا ولا نرى موضع
 غر فلا يشترع فيه القصاص لان القصصا سبابة وهي معدة هنا في الاعلى لما روينا عن علي بن ابي حمزة قال ليس عظم قصاص **فقول** من
 قتل انسانا مقطوع اليد والاراء والقود فان كانت يده قطع في جنازة جناية على نفسه وقطعت فاخذ بها قتلوا قاتله بعد
 ان يرد على والبراءة دية اليد فان كانت يده قطع في جنازة جناية بغيره ولم يخذ دية قاتله وليس عليهم شيء وهل الاعتبار باخذ الدية
 ام باستحقاقها فان كانا الاعتبار بالاستحقاق فهو خلاف في التصديق وهذا الشرط هذا في قوله قبل هذه المسئلة ومن قطع اصابعه
 فجاءه رجل فاطار كفه فاراد ان يقطع من اصابع الكف فليقطع من اصابعه وعليه دية الاصابع **الجواب** الاعتبار بان يكون
 هذه قطع بجناية جناية على نفسه واخذ دية كما ذكره في النهاية لا يجوز الاستحقاق وهي رواية الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن الحكم بن
 ابن كلبة عن أبي عبد الله قال كذا وجدنا في كتاب علي ما لو استحوذت به ولم يخذها في مسألة اخرى لم يقرضها الضر ولا المصفاة فليقتل
 متنا روايت اخرى لم يقرض وما المسئلة الاخرى في رواية سنن في ابا عبد الله الحسن بن العباس عن الحسن بن علي جعفر الثاني قال قال القطع فليقطع
 اصابعه اعطيه دية الاصابع فالشئ روى في ذلك على ظاهر النقل المستفيض بين الاصحاب لان الثانية مفرضة في ضارب ضرب رجلا

قال في عطاء

كتاب الكذب

أصابه وجاءه من فاطمة كره وهي لا يحتفل القفيل لأنها على صورة واحدة **فقد** في كسر عظم من عضو جسدي بتر ذلك العضو قال بعد ذلك العظم إذا رضع كان فيه ثلث بتر العضو الذي هو فيه فإن صلح على غيره عيب فديته أربعة أخماس بتر رضعه وهذا يلزم من أن العظم إذا رضع لم كانت دية بتره أكثر من إذا كسر لم يصلح **الجواب** لا يصلح لأن كسره كان الرضع هو الذي يجزى عيبه فلا يبعد أن يكون دية بتره مع جزء عظم من دية الكسر وإن لم يحصل به من النكابة السابقة وبما عدا البتر على أنها بين المستلذين ذكرهما الشيخا وبقيهما المناخرون ولم يشر إلى المستند **فقد** فإن فك عظم من عضو فقط بتر العضو فديته ثلثا دية العضو فإن جبر فصلح والثلث فديته أربعة أخماس بتره فذكره في نقل عظام الأعضاء نفسها وما في نقل عظام المرافق بحسب بتر العضو وهذا يلزم منه إذا فك عظم فجزءه صلح كانت دية بتره إذا سدد واحتاج إلى أن ينقل لأنه لو كان وبتره حصوا بتره وبتره فك عظم ثم جبر وصلح كانت دية بتره ثلثة وحسب بتره دية بتره واستمر قراره وحسبنا وأما بتره فاحتاج إلى نقل العظم لفساده كانت دية بتره دون ذلك **الجواب** النقل لا يلزم منه تعطيل العضو العطيل أشبه بالشلل لعدم الانتفاع بالعضو فإذا نقل كان معوضا لعدم الانتفاع فيكون الثمن في مقابلته ما لا يحظره ولا كك نقل العظم لأنه لا يحصل به تعطيل ولا فوات منفعة العضو **فقد** الجنب وإن لم يكن نقطة وفيه عشرة دنانير وفيها بين ذلك بحسب ما المراد بقوله وفيها بينهما بحسب ذلك هل الاعتبار بالآباء أم بالبين للنطقة والعظم بغير ذلك ثم الذي نقصه هو الأربعة عشر **الجواب** الذي يقلل من آباءهم بل يبرهنا رداءه بولس في الشبهة قال قلت لأبي عبد الله ع ما كان خرجت في النطقة دم قال لعظم عشرة دنانير فيها اثنا عشر دنانير وفي القطر ثمانية عشر دنانير وفي الثلث ستة عشر دنانير وفي الأربع ثمانية عشر دنانير وفي الخمس ثلثون دنانير أو ما إذا وعلى النصف فحسب لك حتى يصير علقه فإذا صار علقه فضيها أو يعون دنانير فقال له أبو سبل فان العلقه صار فيها شبيه المروق من لحم فقال لثني وأربعين دنانير والعشر قلت أن عشر أربعين أربعة عشر قال إنما هو عشر المضعفة وكلما زاد زيد حتى يبلغ الستين قلت فإن رابت في المضعفة شبيه العلقه عظم ما قال فيه أربعة دنانير فإن زاد في دية أربعة حتى يتم الثمانين وهذا القدر هو المترددا المنقول وبعض المناخين يترجم في كتابها لا يعلم أصله بأن قسم الثمن على الآباء وزعم أن بين النطقة والعلقه عشر بترها وبين العلقه والمضعفة عشر بترها فتكلف ما لم ينطق به ولا لولا أن اشار في دعواه إلى مستند وقد نقل عن علماء أهل البيت ع أن بين كل خال من هذه الحال التي يبعد بها أربعين يوما فقلت المرأة وهي حامل منهم ومات الولد في بطنها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى حكم فيها بدينها كالمزور ولدها بنصف دية الرجل ونصف دية المرأة لم لا يختبر ذلك بشيء جوف المرأة فإنه حال ضرة ولو ترك ذلك لم يستعمل القرعة وهو من الشك ثم العادة قاضية أن الحمل أما ذكر أو أنثى فحكم بالنصف من كل واحد خلاف ما تعلم من أغلب النوايا ثم لا يقتصر على دية الأنثى فإن المتيقن ثم إذا أخذ نصف دية الرجل والمرأة احتسبا من الجائز أن يكون الحمل ذكر أو أنثى فلم لا يحتسب لذلك **الجواب** ما ذكره من الاحتمالات كلها ممكن لكن الشبهة لما استوفى الاحتمالات عند ذلك فالعمل بكل واحد منهما على الظن رجح العمل بالروايات فإنها أقوى من الاحتمالات المذكورة وهي رواية علي بن إبراهيم محمد بن الحسين بن عبد الله بن موسى عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله ع قلت قلت للحمل فلم يرد أن ذكر كان في بطنها أو أنثى كالمزور ومثله روى بولس وابن فضال جميعا قال عرضنا كتابا لفرابض عن أبيه مؤمنين ع على أبي الحسن فقال هو صحيح وكان ما فيه وإن قلت امرأة وهي حيلة منهم فلم يسقط ولدها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى ولم يعلم أبوها مات قبلها فديته نصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة أما شوق جوفها فلا يجوز لقوله ع جنبوا موتاكم ما يحبون أحباكم ولقوله ع حرمت الموت من ميتكم حرمت حيا ولا من مراعاة جانب الجنازة لهم من مراعات ضمان المال والجنانة في مواضع التعارض وأما القرعة فلا يجوز استعمالها هنا لأنه عدول عن خبر خاص إلى خبر عام ولا يلتصق إلى من يقول هذا الخبر يجمع عليه فإن ذلك حجة المكابر قوله دية الأنثى متيقنة وإن زاد شكوك فيه قلنا الشك ينزل بالنقل السليم عن المعارض أما لو منع الروايات ممكن العمل بهذه الطريقة وإنما أخذ نصف كل واحد منهما لانا غالب ما ذكر وما أنشأ ولما كان الأمر متساويا بين الاحتمال أخذ نصف كل واحد منهما توسطا بين الاحتمالين **فقد** لرجسها إذا كانت حاملا لما يولد عشر قهتها لم كان الاعيان بأمر المحر والذى يابسه وهل يفرق في جنين الأمه بين كون من مملوك ليس بزوج لها أو كون مملوكا زوجا وهل إذا كان الجنين حرا أو أنثى مملوكا يكون الأمر كذلك **الجواب** الشيخ ذكره في هاتين المسألتين في مسائل الخلاف فقال دية جنين أبيه وكنه والنصر في الجوع عشرين دية وهي ثمانون دنانير واستبدل بأجاء القرعة وأخبارهم وكذا قال في جنين الأمه عشر قهتها ذكر كان وأنثى واستبدل بأجاء القرعة وأخبارهم وانت قبرنا القدر الشبهة لا يستغابا لأنظاد العقيلة ولا مستحاجات العكرية ولما استغابا لنقل والقول بوقف إذا كان عند الإجماع والأخبار على هاتين المسألتين فذلك هو المحر وهو دليل الفرق واليدخل بعد ذلك في يحصل الحكمة الفارقة كلغة

أكثر من دية بتره

والدعوى إلى المضعفين نصف دية المرأة ونصف دية الآباء

نصف دية الذكر

يكون لهم ذلك
 ام لا وان لم يكن
 لهم ذلك هل اذا لم
 يتخلف غير الدية
 مقتضى دية

لا ضرورة اليها فيكون له الملوكة اذا كان من ماله ولو جاز كان او غيره واذا كان المجنون حرا وابواه ملوكين فدية بدينه الحرام بعد الفرض
 هو ان لا يفرق بين المجنون والميت ان دية المجنون يستحقها ورشته ودية الميت لا يستحقها احد من ورشته بل يكون له خاصة بقصد رغبنا
 هذا راوا اذا كان عليه دين وقالك الورثة لا تقضي دية من ماله واذا اوصى بوصته هل يحسب اليه من حصة الزكاة ام لا **الجواب** لا يقضي دية
 من ذلك ولو لم يتركها الا لان الدين انما يقضى بما كان مالا لا بد له من احد الوحيين وكذا لا يفرق اوصيته ولا بقصد هذه هو الذي
 يقتضيه لاصل ولو قيل يقتضيه دية اذا كان عليه دين كان حسنا لان الاخبار دللت على ان ذلك له وان ذلك شق صارا اليه بعد وفاته
 حكم ان له ولم يخلف ما يقضى به دية كان صوره في قضاء الدين حسنا ولا في قضاء الدين محصلا مع مراعاة الزكاة او الصلة يحصل بها
 الاجر وايراء الزكاة وقال بعض فقهاء يكون دية الميت للامام وقد اختلفوا في ذلك على المذهب في بعض كتبه وبغيره على هذا ان يقضى له الدية
 لان الامام باخذها على رواتبه والامام والدين معتمد على الاولاد وما ذكراه اول **قول** له من ثلث جهونا الغيرة ما لا يقع عليه الزكاة
 كان عليه قيمته يوم النضر وذلك مثل الفهد كيف مثل الفهد والتمهيد يقع عليه الزكاة لان زكاة قال في باب الجمل من الميتة والنضر
 الاخر يجوز استعماله اذا ذكر وبيع غيره لا يجوز انصافه فيه وفي جلود السباع كلها مثل الفهد الذئب الفهد فقد جاز في هذا
 الموضوع ذكاة الفهد في الاول قال لا يقع عليه الزكاة **الجواب** يريد بقوله لا يقع عليه الزكاة البيعة للاكل فكانه يقول من اذلف
 حيوانا لا يحلل كله لذنا حرة لغيره قيمته والذكاة في اللغة تمام الشيء وتوقفه شيء ذي اى تمام وانسان ذكى ذكا ان كان ماء قلبه اصل
 الذكاة بلوغ الشيء منتهاه وسميته الطهارة ذكوة ومن كل باب ذك فانه قال لا يقع عليه الزكاة اى لا يكون ذكاة فانه اى محله لا
 ويمكن ان يقال ان البيعة لا يرى طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه يخرج الذكاة بل لا يحصل طهارة وجوز استعماله الا بالذبايع فيكون
 معنى قوله لا يقع عليه الزكاة اى لا يطرأ له ذكاة فاذا انقضى لم يكن له قيمة بعدا فلا يرد على هذا التقدير لتجاستر عينه فلزم المتلف لذلك
 الجواز قيمته جازا الوجه عند ان السباع يقع عليها الذكاة فيكون على متلفها الارش كما لا القيمة **قول** له في جرح الهنالك وقطع
 اعضائها بجنايتها ان كان الجرح اصابه ملك فغيره من ما بين قيمته صحيحا ومعيبا وان كان مالا يملك في حكم جرحه كسر حكمه ان لا يقع
 ما العاقبة في هذا القسم وهل مراد من الا يملك ان كان له في مثله جرحه انسان لا يكون عليه قيمته ويكون مراده انه اذا كان
 لا شيء عليه واذا كان له في غيلة كما في اذلف نفسه لكن ان كان اراد هذا القول الاخر لم يكن له قيمة جيدة اذ قصد ايجابها يكون في الجرح
 والاعضاء فان كان فيه الارش انهم كان القسما واحدا **الجواب** مراده ما لا يملك من الجرح اصلا لا ضمان في جرحه وكسره كما لا ضمان في
 اذلف نفسه وهذا القسم وان لم يجر له ذكاة لا يجوز ان يوقع عليه لفظا لاحالا على ما سلف لا شره دخل حكمه حكم ما سلف **قول** له في
 امير المؤمنين في بيعه بين اربعة نفر عقل احدهم بينهم بد فخطا اليه من فوقع فيها فاندق ان على الشركا ما لثلاثة ان يعرفوا بالربع من قيمته
 لا من حفظه وضبطه عليه لما قوت بترك عقالم اياه كيف يخرج فصر هذه القضية ولو قيل ان الذي عقل كان سببا فلا فانه كان اقر فكيف
 قال لا من حفظه **الجواب** هذه رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر قال يقض على ان يعرفوا له خطه من اجل ان في خطه فذهب
 حظه من خطه فان صح هذا الرواية في حكمه في واقعة ولا عموم للوقائع فلعله عليه السلام عرف فيها ما يقضى

الحكم بذلك مثل ان يعقله ويسلم اليه فغير طواني لا حقا ظاهرا وعينه ذلك من الوجوه
 المتضمنة للضمان اما ان يطرأ الحكم على ظاهر الواقعة فلا ثم انا بعد ذلك
 نعم الله على التوفيق لاصفا التحقيق ولنا ان با جرحا على ما
 كتبناه وان يغفر لنا عند لقاء انشاء الله تعالى
 ثم كتابتكم الهيا بغير عواس حسن
 توفيقه في اقل الكتابين
 المرحوم المغفور بلا على
 محمد الحنفى انصار

غفر الله له
 ولوالديه
 وجميع
 المؤمنين
 آمين

كتاب الطهارة

الرجل اليسرى عند الدخول اليه عند الخروج وقطعت الرأس والجوارح على موضع مرتفع ولحم بين الحجاره والماء في الاستنجاء وتقدیر الحج
 على الماء او لا تنصاعا على الماء ولا يستنجاء باليمن ولا يستنجاء باليسار على البعد ما دام غير نزع الخاتم من بين اثنان اثنان خالصة
 معظم او وضعت حجره من فم كرسنه او فمعا عند دخول الحلاء وعند الاستنجاء والفرج منه عند الخروج من الحلاء وذكر الله تعالى اليه بين نفسه
 اعاده الاذان كان والمكروه اثنان وعشرون شبا الاستنجاء باليمن بخلافه او باليسار اذا كان فيها خاتم على ما ذكرنا وسبقنا الشمس والقمر بالبول
 والنجس بالبول والبول في الماء الجاري لا يركب كركب الغايه والحديث على شطوط الاضواء وسائط القار وطرق المساوكة واذا انزل في فمها في الدور
 الموضع التي تبادى الناس فيها والمواضع التي يجرى فيها الحديث فيها اللعن حجره الجوف والبول على الارض الصلبة والطين مع شطوطها وقراة القرآن سكره
 الكرى فيها بينه وبين نفسه كذا يفوت شرب نضالها والتكلم الا الحاجة مستأجرة لتوانه الاكل والشرب **فصل في الطهارة من الحيض**
 ضريان اختارته وهي الماء وضرويه وهي الخلع او بالتراب وبما يقوم مقامه عند فقده ولا يختار به وضوء وعسل وكل واحد منهما مفضل
 ومنهون فالمفروض من الوضوء شبا احدهما للوضوء لصاوة من حيث لم يردا وهما في الوضوء ولثاني للوضوء المفروض لمنهون احدهما
 احدهما للشايب للوضوء المفروض قبل دخول وقتها ولثاني لمحمد بك كل صلاة مع بقاؤه حكة ولثالث لاداء التوافل والاربع لقراة القرآن
 والحامس لمصطفى لثالث من الصفا والمروة ولتابع للطواف لمنهون ولثامن لدخول المسجد وموضع شرب الماء لثاسع للتا
 في الصلاة متوشا والعاشر للترجم عليه في الحارث عشر الحاضرات في الوضوء لا يرفع الحديث في المجلس المصلى اكره الله نعم بمقدار دمان صلاتها
 واذا توضا فقلت ونوى في الحديث واستباحة للصلاة جاز لان يؤدى به كل صلاة في الطهارة الصلوة ورتبه بالشايع والباقي هو التيمم
 وهو ضربان احدهما يكون بدلا من الوضوء ولثاني يكون بدلا من الغسل المفروض لاقى موضع واحد يكون فيه بدلا من الغسل للعدم اذا لم يجد
 الماء **فصل في بيان ما يقادرن الوضوء الوضوء** يشمل على الوضوء واجب ومنه ورتبه في الوضوء وكيفية تركه في الفعل سبعة شبا التيمم
 لوجبه مرة واحدة وعسل كل واحد من اليد من ملى لاس مع كل واحدة من الرجلين مكان والكيفية ثلثة عشر شبا مقادير التيمم في الوضوء
 في الاستمرار على حكة والابتداء في غسل الوجه من خصال الثغر لاس الى الحاد ثغر لادن في الحولا وما دارت عليه لاهام والوسطى عرضا وغسل
 اليد من المرفق الى الطرف الاصابع وادخال المرفق في الغسل مع مقدم الرأس بلكة الوضوء وملى لرجلين من دوس الاصابع الى الكعبين
 ببلته ايضا والترتيب على ما رتب الله تعالى عليه الموالاة وهي ان يولى بين غسل الاغضاء ولا يفرغ بعضها عن بعض بمقدار ما يجف ما تقدم وبها
 الماء الى ما تحت الخاتم وغيره ان كان عليه الترتيب عشر شبا استبقا الشعر في غسل الوجه في غسل اليدين في غسل الرأس واستبقا الماء في
 الرأس والرجلين مع موضع الرأس مع احد جانبيه مع جميع الرأس مع الاذنين في غسلها والمسخ على الثغر لاجعة في الرأس والمسخ على الجوف
 بين العضو والمسخ والمسوح مع باطن القدمين وغسل الرجلين للوضوء مخار والمسخ على الخف من غسل الثمنك على النعل غير التيمم في
 والذكور في المسح والزيادة في الغسل على الترتيب والاستبضا على القدوة والتمسك في ضرب يادة في الغسل والربوب ذكره وكيفية تركه في الوضوء
 ثلثة اشبا غسل الوجه واليد اليمنى واليسرى ثابا وادب ثابا بوضع لثا على اليمنى والافرن من اليد لثا باليمن في اذنه في غسل
 اليمنى الى اليسار وغسل اليمنى قبل ادخالها الاناء من تحت النوم والبول مرة من الغايه مرتين واليتيم عند غسل اليمنى فان ترك يمينه عند
 غسل الوجه والمفضضة والاستشفاء والتوان خاصة في صاوة اللبل وكيفية التيمم بقهر في نفسه نه يتوضا وضارضا في الحديث واستباحة
 للصلاة فربة الى الله وان لم يكن وضارضا بقهر ذلك في نفسه في الذكر عشر شبا التيمم او انظر الى الوضوء والدعاء عند غسل اليمنى عند المفضضة
 وعن الاستشفاء وعند غسل الوجه واليد اليمنى واليسرى وملى لاس مع الرجلين في الفرج من الوضوء والكيفية والمفضضة بكف واحدة من الماء
 كان لا استشفاء وغسل الوجه باليد اليمنى في غسل المستنوي على هيئة الوجبة ووضع الرجل الماء على ظهره وراعه والمرة على باطنها ومع مقدم
 الرأس قد ثلث اصابع مضمومة مع الرجلين بالكعبين من دوس الاصابع الى الكعبين والترك ثلثة الاستعانة في الوضوء باليمن والتمسك
 وتأخير الاستنجاء وغسل جميع البول **فصل في بيان التيمم والعارض في الوضوء** وفيه اربعة صور احدها وجوب اعادة الوضوء في
 في ثمانية مواضع من شات ولم يبد تقدم وضوءا محدثا واليق في الوضوء مع يقين محدثا في شات بينهما معا والاشا في الوضوء وهو
 عليه ان ينظر لاخلال بفعل واجب من اخل الوضوء وينظر في ثلثي يقض الوضوء ويذكر محدثا وقد توضا لكل صلاة صلاها لعقب
 احداها بلا فصل واشتبه عليه ويدكر ترك غسل عضو من اعضا هذه الطهارة اذ كانت كانت ولثاني ان يلمس مرة عادة الوضوء وبها للمضى عليه في
 في ثلثة مواضع من يقض الوضوء وشات في الحديث وشات في الوضوء بعد ما قام عنه وشات في الوضوء بعد ما قام عنه وشات في غسل عضو
 ولثالث يجب عليه غسل المشكوك واعادة المترتب عليه ما لم يجز الوضوء السابق واعادة الوضوء ان جفت ذلك في موضعين من شات في غسل
 عضو من اعضا الطهارة جالس على غسل المشكوك واعاد المترتب عليه من قدم بعض اعضا الطهارة على بعض ثم ذكر في على ما يجز الا ابتداء

عند
مع عدم اصابتها بالنجاسة
لا سلم الله نعم او سلم ما
مقصود بالكتابة والاداء
حرم

والترتيب
عشر شبا

میں افسوس

واعاد ما تقدم عليه والايح من صلى صلوته وقدم بعد الوضوء لكل صلاة من غير شك ثم ذكر ان من غلب عليه غرض واحد اعاد الصلوة الاولى
 وان ترك في اثنين اعاد الصلوتين وعلى هذا في من صلى بغير طهارة نظيره اعاد الصلوة **فصل** في بيان نواقض الطهارة ونواقض الوضوء
 اضرب احد هاتين بقضاهما وبوجوب الصلوة من الطهارة وهو ستة اشياء اخرج لول الغاي من الانسان وخرج شيء ملوث بالغاي من محض
 والنجس والنوم الغالب على السمع والبصر كل ما يزيل العقل والتمييز بين الاغذاء والنجس وعندهما من سائر الامراض ثانيا وبوجوب الطهارة الكبرى
 محسبة هو الجنابة وثالثا وبوجوب الصلوة وكاتبها اخرى هو الاستحاضة وابعها وبوجوبها معا وهو ثلثة اشياء المحض والنفاس من حيث
 من الناس وقطعة ابنت من حي ومت منهم في اعظم بعد البر بالموث وقبل الطهارة بغسل لا ينقض الطهارة غير ما ذكرناه **فصل**
 في بيان الطهارة الكبرى هي من بان ما يجب بقاءها على المكاة في نفسه وفي غيره وذلك ثلثان احدهما غسل المولود بعد ولادته وثالثا
 غسل الميت من الناس الاول ضربان احدهما يوم بالغسل لا في ثلثه عليه وثالثا اربعة اضرب في من وجب مختلف فيه ومند وواحد في من وجب
 وثلثون غسل في الفرض واحد وهو غسل الجنابة والواجب للثلاثة المحض الاستحاضة والنفاس في المختلف فيه ثلثة غسل من لا يوثق
 وغسل فاضى صلوته الكسوف واذنهما في غيرهما قدر احتراق الفرض من كلة وغسل من سعى الى مصاوة عادما بعد ثلثة ايام والمند وثمانية
 عشر غسل يوم الجمعة وروا انه ستة واجبة وغسل ليلة النصف من رجب يوم السابع والعشرين من ليلة النصف من شعبان واول
 ليلة من شهر رمضان ليلة النصف من ليلة سبع عشرة وثلث عشرة واحد وعشرين من ثلث شعبان وليلة الفطر يوم فطر يوم
 الاضحية وغسل الاحرام وغسل خول الحرام ودخول مكة ودخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة ومسجد النبي عليه السلام وعند
 ذبارة وعند ذبارة لا يثمة عليهم السلام وغسل يوم المباهلة ويوم كعبه ويوم المولد وغسل التوبة وصلوة الحاجة وصلوة الاحتياج
 فاما الجنابة فهي ما نزل الماء الذي منه لولد وعلامته التدفق سواء كان معه شهوة او لم تكن وان وجد شهوة من غير تق وكان مريض فكان
 وان كان صحيحا لم يكن ذلك مبتا ان لم يكن معه تق وبغيره وبغيره في من وجب له غسل عليه معا واذ
 جنب لا يشاء بعد ان ذكرناه حرم عليه ستة اشياء قرائه العزائم ودخول المساجد الاعراب سبيل الا المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام وضع
 شيء فيها ومسكنه من كل كتابة معظمه من اسماء الله تعالى او اسماء الانبياء وائمة عليهم السلام والنصوص الجنابة وكرهه سبعة
 الاكل والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق والنوم لا بعد الوضوء والمخاض ومن المصحف ما عدا الكتابة وقراءة ما عدا القرآن فوق سبعين
 ايترا والاف من الماء والكد وان كان كثيرا ما الغسل فيه الفرض من التمتع بالفرض مقدم عليه مقداره فاما ثلثة اشياء الاستبراء
 وكهفته وهي ان يستبرئ بالبول فكان رجلا وان لم يأت له الجماع والنفاس من الاكل من جميع جسده ان صاب والمقادير من ان
 فدل وكهفته للفعل التبرع وغسل جميع البدن والكهفنة اربعة اشياء مقاومة التبرع حال الغسل واستدانة حكمه الى عند الفراغ وبهذا الماء اجمع
 اصول الشرع لترتيب هوانه يغسل لاس ثم بالماء ثم بالماء من فاضل الماء بعد الفراغ على جميع بدن كان افضل والتمتع
 اشياء غسل التبرع قبل ادخالها الا اناء ثلث مرات والمضمضة والاستنشاق ثلثا ثلثا والغسل بضع من الماء فاذا زاد والدغاعا الغسل والكد
 اذا اسلم وقد اجبك فزاله الغسل من الجنابة والاحتياط اذا استبرأ من فاضل الماء من الاعداء وان لم يقه اعاد وان اجتمع عليه غل كثيرة فغسل
 الجنابة من الجميع لم يكف عنه غيره وسائر الاعمال لا بد فيه من تعديهم لوضوئهم عليه واخره عنه بنوى في الغسل لوضوء معا وادخل الحدا واستحبا
 للصلوة ان كان الغسل واجبا او كلها ما سئل من سعى اصطلح بعد ثلثة ايام وان كان الغسل فدا رتفع الحدث بالوضوء لا بصوته
 الغسل من الجنابة على ما اخبرناه اغسل من الجنابة فضاخره الى الله تبارك وتعالى **فصل** في بيان احكام المحض المحض هو الدم المسمى
 الغلبة الخارج عن المرأة بحجارة وحرقه على وجهه دفعه وتعلقه بالاحكام من بلوغ المرأة والنقضاء العدة وغيرها لا يشاء لا تحض امرها لها
 منع سببه ولا من فادتها على سبب من لقرنته والنقطة وعلى حسن من سببه من غيرها والحيض ثلثة احوال ما نزل الدم قلبا
 وهو ثلثة ايام متواليات وروى مقدار ثلثة ايام من عشرة وكثيرا وهو عشرة ايام او متوسطا وهو ايام ثلثة الى العشرة فاذا بلغت المرأة
 تسع سنين فصاعدا ودان ما لم يخل من ثلثة احوال ما عرفت بهقنا ان دم حض وعبرا واشبه عليها فان عرفت بهقنا علمت عليه ان اشبه
 ما بداه الاستحاضة في وجب وان شتبه بدم العدة اعتبرت بقطنة فاذا انقضت فهو دم حض وان تطوفت فهو دم عذرة وان شتبه بدم
 الفرج وكان خارجا من الجانب الايمن فهو دم فرج وان كان خارجا من الجانب الايسر فهو دم حض والكدرة في ايام المحض وفيما
 يمكن ان يكون حمضا حمضا في ايام الطهر طهر فاذا نزل الدم بعد انقضائه سبب لم يشبه عليها واشبهه كان محكما عليه بالمحض كمن
 الصلوة والوقوف لها اربعة احوال احدها ان تير ثلثة ايام متواليات ثم يقطع ولا تراه بعد ذلك الى انقضائه عشرة ايام وثالثا ان يقطع
 الدم ثم يعقب ثلثا عشرة ايام وثالثا ان تراه يوما او يومين ثم يقطع عنها ولا يعقب ولا يبع ان يقطع عنها بعد يوم او يومين ثم

كتاب لصها

يعود قبل عشرة أيام بمقدار ما يتيم به ثلثة أيام فالاول باذنهم ان تعمل على الحيض في الايام التي رأت فيها الدم ثم يغسل والثاني كان للثالث
 معاول الظهر المختل بينهما حيضاً والثالث يكون دم وشا ويجب عليها قضاء الصلوة والصوم والرابع يكون جميع عشرة الايام بحكم الحيض
 في احدى الروايتين وهذا الذي في شهرين متواليين على حد واحد جعلت لك عادة ترجع اليها وتعمل عليها وتعلق بالحيض برحبها
 احكام ينقسم الى اربعة فقام واجب ندب كلاهما فدل ذلك على الفعل للوجوب ثلثة اقسام الموضع بالكرسيف لا تشق ما في نزوح
 من لوطي والثرثا للوجوب ثلثة اقسام الموضع بالكرسيف لا تشق ما في نزوح
 الغرغرة ويجوز في الداروق والفعل للسند في الشهر ثلثة اقسام الموضع على وجه رفع الحرج في ثلثة اقسام الصلوة وجاوبها في المصالح اكثر لله نعم بمقدار
 صلواتها والثرثا للسند في اربعة فقام واجب ندب كلاهما فدل ذلك على الفعل للوجوب ثلثة اقسام الموضع بالكرسيف لا تشق ما في نزوح
 الذي يخل بها ويحرم عليها طاهراً ويجوز عليها الكفارة ان وطهرها في اول الحيض يدبها في وسطه ونصفها في اخره ويرجع دبتا وان وطى امه
 حائضاً كفر ثلثة ايام او من الطعام ويلزمه التقير فاذا طهرت كان عاديها اقل من عشرة ايام استبرأت بتقضيها خرجت نقية من طهرها وان
 خرجت ملونة صبر الى التقاء وان اشتبه عليها السطو في يوم او يومين ثم غسلت ثلثة ايام كانت عادتها عشرة ايام لم يكن عليها استبراء ولا اشتداد
 بل اغسلت فاذا حاضت صابئة بطل صومها فان حاضت بعد دخول وقت الصلوة وطهرت وتوانت الاغسلت والصلوة وجب عليها قضاء
 لثالث الصلوة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل يستحب ولا يجب عليها قضاء الصلوة الفاقية في ايام حيضها ويجب عليها قضاء الصوم
 فصل في بيان احكام المشحاة الاستحاضة من دم صفر في رداء او رداء المرأة عقب ايام الحيض واكثر ايام الحيض من المشحاة صبرة وغير
 مبتدئة فالمبتدئة لها اربعة احوال اذا استمر في الدم اولها ان يمتزجها بالصفرة وتعرف دم حيض من دم الاستحاضة فيجب ان تعمل عليها طهراً
 الاستمرار اذا مر عليها اقل ايام الحيض هو ثلثة ايام واقل ايام طهرها هو عشرة ايام فاذا رأت الدم ثلثة ايام متواليات عرفت بقيا الدم
 حيضاً فاذا استمر في تمام عشرة ايام وجب عليها ان تعمل على الحيض فاذا رأت على عشرة ايام ثلثة عرفت بقيا الدم استحاضة فاذا لم ينقطع حيض
 ان ذلك دم حيض لا نقضاً ايام الطهر اقل ايام الحيض في خلاف ذلك فلو لم يمتزجها بالصفرة عرفت ان ذلك دم حيض فلو لم يمتزجها
 رجعت الى عادة نساءها من اهلها وعملت عليها وان لم يكن لها شئ من اهلها رجعت الى عادة اهلها من اهل بلادها وعملت عليها وان لم يكن
 لها شئ من ذلك تركت الصلوة والصوم في الشهر الاول اقل ايام الحيض في الثاني اكثر ايام الحيض وترك الصلوة والصوم في الشهر سبعة ايام
 وتعمل على المشحاة في الباقية وان لم تكن مبتدئة كان لها ايضا اربعة احوال احدها ان يكون لها عادة بل يمتزج في الثاني ان يكون لها عادة
 عادة و يمتزج في الثاني ان يكون لها يمتزج في عادة والرابع ان لا يكون لها عادة ولا يمتزج في الاول باذنهم العمل عليها مثال المرأة كانت عادتها عشرة
 ايام من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة ايام وما وعشرة طهر اتم خمسة ما وتصل الدم ضلت في الدم الثاني ما تعمله المشحاة والثاني يجوز لها ان
 تعمل على العادة والقبير محيرة فيهما مثال المرأة عادتها سبعة ايام من كل شهر ثم رأت في الدم عشرة ايام بصفرة دم حيض في شهر ثم اتصل الدم في رداء
 ثلثة ايام بصفرة دم حيض والباقي دما حمر وقد اتصل الدم فان شئت عملت على العادة وان شئت على القبير وامثال ذلك كذا في الثاني
 يجب عليها ان تعمل على القبير ان لم يمكن ان يكون دم حيض مثال المرأة كانت لها عادة فغسلت واغتسلت عليها ولها يمتزج في ثلثة ايام بصفرة
 دم الحيض فوجب عليها عمل الحيض فان رأت بعد ذلك خمسة بصفرة دم استحاضة واتصل في ثلثة ايام حيضاً والباقي استحاضة وان انقطع
 الدم ما حيضاً والرابع لم يخل من ثلثة ايام ما كانت ايام الحيض لعدنا سبعة للوقت وذكره للوقت سبعة للعدنا وناسته لها ان لا
 لو مها على الحيض عدة ايام عادتها في وقت يكون الدم في شهرين متواليين على حد واحد جعلت لك عادة ترجع اليها وتعمل عليها وتعلق بالحيض برحبها
 ايام في اول الشهر وعمل على المشحاة في الباقي والثلث يكون وجهان احدهما ترك الصلوة في كل شهر سبعة ايام والثاني ان تعمل ثلثة ايام من
 اول كل شهر وعمل على المشحاة وغسلت بعد ذلك لكل صلوة ونصلى في شهر رمضان ولا يطأ وما وجها ولا يصح طهراً فياوب
 ولمستحاضة ثلثة احوال احدها ان ترى الدم غير الشح على المظنة وعليها ان تنوض لكل صلوة وتصل بعد الوضوء بل افضل بعد تقبير
 القضة والحرجة والثاني ان تراها شحاً غير سائل عليها الاغسلت الصلوة الغدا والوضوء لكل صلوة فربطت مع تقبير المظنة وحرجة بعد الوضوء
 بل افضل والثالث ان تراها شحاً سائلاً وعليها ثلثة اغسلت في اليوم الاولى غسل المغرب والعشاء والاخرى وغسل الصلوة الليل والغدا
 اعتادت صلوة الليل والصلوة الغدا وغسل المظنة لعصر تجمع بين كل صلوة من ايامها فافعلت تفعله المشحاة المحرم عليها شئ مما حرم
 على الحيض لا يدخل في كعبه فصل في بيان حكم النفاس وما النفساء في المرأة التي ترى الدم عقب لادة وحكمها حكم الحيض في جميع ما حرم
 والحكم في ما واكثر الايام وبغادها في الاول فانه ليس لقليل النفاس حد وان ولدت لذين وولدت لدم بعد وضع كل واحد اربعة ايام
 عن وضع الاول وحكم الايام من وضع الثاني فصل في بيان احكام المون وكيفية غسلها وتكفيها وودنها الفصل في غسلها

کتاب الطہارۃ

انواع حكم الاحتضا والغسل والتكفير في الجملة والفرق بين حكم الاحتضا ينقسم ثلثة اقسام واجب تركه فاولها شيء واحد هو
 الاستنجاء الى القبلة بباطن قدمه النذوب عشر شيئا فلهذا ما يدين بالاقراء بالا لانه علمهم السلام واحد فواحد وكلما خرج فرائضه
 القرآن عنده ونقل الى موضع صلوته وبك ما كان يصل عليه تحته تضع عليه من وج نفسه تعض عليه سدي حية طباقة منه مد يد يدي
 جنبه مد ساقه وتغنيته ثوب الاستنجاء في تحته لا تحته زفر المصعوق المسك المطبوع المدخن المهدى عليه ان شئت له راحق يستأجر
 الاسرج عند ان كان بالليل وذكر الله تعالى والمكره واقرعة تركه وحده وضوء الحاضر والحج عندك ووضع حديد على يمينه ما التقبل
 فلم يحل له ان يكون متاخفا نفعه ومقنولا لم يتح حمله لا يغسل الا السلام او من كان في حكمه من الطفل المجنون وهو ضار اما امكن
 غسله ولم يكن خيفة قطع وضوء الغسل واصلها عليه مثل الحرق والجذوم والجدوى في ان يحجب بتمه والاقل يجب له طفل كان او غير
 طفل بالمقتول لم يحل ما قبل بين بك امام عدل في نفس من قام به الجاني او قبل بغيره لا في الاول الغسل من اجل من المعركة قبله واصل عليه
 ودفن بشيئة خفان صابة الدم وقبل ينزع خفة وان جعل من المعركة وبغيره موقبل كات سائر القليل ما لم يكن باعنا فانه لا يجوز غسله ولا
 الصلوة عليه مخندا وان وجد من المقتول قطع فله اعظم غسل صلى عليه مكان موضع كصفه واولا انما غسل الميت ولا يهرجه الميت
 والميت كراهي مسلمين او بين يديهما او لم تكن له يمين ذات رحم او كانت له يمين ذات رحم او بين كفار فبين نوبة مسلمة او بين كفار
 فبين نوبة مسلمة فالاولى بل غسل الرجال دون النساء والثاني غسله واولا انما غسل من ثلثة اوجه اما كان صبيا او ثلث
 سنين ولا كثر من ذلك وماله قاف لا اول تغسله للشاخرة من شابة الثاني تغسله من فوق شابة الثالث فنه من غير غسل اربع من شاة
 الاصل غسله محار من وء شابة الحاصل من هذه النوبة المسلمة الرجال لكفان بغسله علمهم تغسل اهل الاسلام واثا من يدين عن غير
 غسل ولا شئ لم يحل موشا من ستر وجهه مضافا من مات بين رجال وثا مثل اغسلها النساء وان مات بين نسا استكفان ذلك ان مات
 بين رجال مسلمين لم يحل اما كانت لها يمين وذو رحم وغسلها من فوق شابة او لم يكن لها يمين وذو رحم فكانت صبغة لها ثلث سنين غسها
 الاجنبى من فوق شابة وان كان ذلك كثر من ذلك فوها من غير غسل ان مات بين نوبة كفار فربا رجال مسلمين غير ذوى رحم لها امر
 النوبة الكافرة بغسلها وعلوها من تغسل اهل الاسلام وان لم يكن فبين رجال مسلمون فنه من غير غسل ما يتعلق بالغسل اربع احوال
 واجب مندوب ومحظور ومكره فالواجب شاة اشياء تحية الميت غسله بجر من شابة غير عورة ولا اعد وتغسله ثلث مرات على ترتيب
 غسل الجنابة وغسل مخرج منه من التي استرجل التكفير فان كان الميت قبله ولم يغسله غسل الدم عنه المسلمون سبعة وعشرون
 شيئا تغسله تحت سقف وضع سيرا وساجدة بغسل عليه مستقبل القبلة وغسله ولا يما السك وثا شاة باجل الكافر وثا ثا
 بالماء والقراح وتغسله ثا الحرق والسك وكه خرقه على اليد عند التحية وطرحها عن اليد عند الغسل وحفر حفرة لانتصاب الماء اليها وتغسل
 الغاسل على جانب يمينه وغسل يمينه في الغسل الخ واليس ذكر الله تعالى والاستغفار للميت عند الغسل طوح السك في موضع نظيف طب عليه
 وضرب برصا باحد احدى يديه ويطرح وغوته في موضع نظيف لغسل لاسه فوجبت في شاة من تحته وكه على عورته قد ما شئت وتلبس
 اصابعه انما مكن ولا ثا من صالبا عليه عند حقوه وغسل زهره وان يغسله احد من صالبا عليه حر وان يغسل برقي غسل به الغسل الى المفضلة
 كلما خرج من غسله غسل لاجانه واستنابا ماء جدد للغسل الاخرى تنشفه ثوب نظيف بعد الفراغ من غسله وتقديم الغسل على
 التكفير ما لم ينف في فواحدة به فرض ما استاك الكفن مما اخرج منه بالمقراض المحظوظة شيئا قص شعره وطفه وتربح الا ان الحجة وحلق
 شى من شعره والمكره احدى عشر شيئا غسله تحت السماء ونحوها والابرم يخاف لغسل منه على نفسه نصبا الماء الى البوابة
 مع امكان الحفرة والى الكفن على كل حال التنصيف الغسل وغمر بطن الحبل وغمر البطن في الغسل لكان الله وكوبا الميت في حال الغسل
 الوقوف بين سجدة وقاده واحكام الكفن ضربان احدهما يتعلمون بالكفن نفسه الاخرى بالتكفير بالكفن من مفرض من كونا فالفرض
 حاله الاختيار ثلثة اثار يجره ويقتصر زاد وحالة الاضطرار واحد هو قد وما يلف تحب له وان يوجد اصله ودفن عاريا او المستوفى
 ستة اشياء ان يزداد للرجل ثوبان جرة ممتدة عبرة غير مطر بشى من ذلك الميت الا يبرم وحفره لتست بها فخا وعانة يعم بها تحنك والاشياء
 لغافان او لفافة وغط وخرقة تشد بها ثوباها واما التكفير في التحية فبشاة حكمها على اربعة اوجه فرض تركه ومحظور ومكره فالفرض
 ثلثة اشياء تكفيره في الجوز الصلوة للرجال وفي الثوب الطاهر اساس شى من الكافر مساجده والمندوب ثمانية وعشرون شيئا تكفيره
 في شاة لفظن الحاصل في البياض منه قاة لغافة مقام الجرة ان لم يوجد خاشعة الكفن بغسله واستعا ثلثة عشر وهما من الكافر في تمام
 واربعة مثا قبل ان لم يقبل او درهم مع الخشاة وضع جريدتين خضراوين مع من الخلال والسك والخلاف وشجره طبه رتا ازا وجد
 استعدا مقدرا رطل من لفظن لخصي في المواضع التي يخالج من شى منها وفرض الجرة على موضع نظيف فشرى من الدرة عابها

علا کہ اگر اچھل جوتے میں شہیدانہ فدا کا بہترین اور بہتر حال

كتاب الطهارة

وفرش الارز فوقه ونترش من الدبر عليه فرش القبر فدا لاروان يكسب على الحجرة والارز والقبر طهارة ولجهد بين الشاهدين
والاقدام بالاثمة عليهم السلام بالترتيب والاصح ان لم توجد وان بدت من الدبر على القطر ووضع على جنب قبله ودبره وبخشي القطر
في دبره ثلاثا يخرج منه شيء وان تكون الحفرة في طول ثلاثة اذرع ونصف تعرض شبرها كثيرا وقلدشة حقوبه ودكبه في الحفرة شداد
واخراج داسه من تحت جملته الى الجانب الايمن وغمر في الموضع الذي لف فيه الحفرة وكون لارز في عرض ما يبلغ من صدك الى الساقين يارزه
به ويحق الكافور باليد وضعه على مساجد السبعة ومسحها بذلك ود القبرص عليه بعدد الصلوات احد الجهد بين جملته من الجانب الايمن
الى التربة ووضع الاخرى من الجانب الايسر بين القبرص لاروان يكون قدر كل واحدة منها مقدار عظم الذراع وان يعتم بعد ذلك بوج
وسطها على راسه ويعتم بالتدوير ويجعل طرفها على صدك ثم يلف في اللقافة ثم في الحفرة ويا جابه الايسر من جملتها على الايمن
ثم جانب الايمن على الايسر فيعقد طرفه بعد ما وضع في الكفن باسقط من شعره والمخيط ثلثة اشباخا الطيب الكافور والتكفين
بالحجر المحض واما الكافور وجملته المكرمة خمسة عشر شبا في اربعة في الكفن على ما ذكرنا والتكفين في المنزوح بالابريسم بخار
ونجا لكات كائن في جمل القبرص كما تبد وقطع الكفن بالحد يد ويل المحط بالزرق وتقبل الكفن بالصب كناية الشهادتين بالسود
على الكفن والتكفين في الثياب المصبوغة وجعل القطر في يده اذا خفف خروجه شئ مسر وجعل الكافور في يده بصره وفيه تحبب الحنظل
او غيره ونعمه عنة الاعراب من غير حنك فاذا صلى عليه جعل في القبر يتعلق بذلك اربعة احكام من لوجب السند والمختار والمكرمة
فالوجب شئ واحد وهو دفن الدبر خمسة واربعون شبا اعلام اصل الايمان لونه بخر الصلوات عليه وحمله على الجنازة والشئ خلفها
او من احد جانبيها بخار او ربيعها وهو عتيد بالايمن من مقدم التبر ودار به دورا لوجا حتى يرجع الى المقدم من الجانب الايسر لثما
بالما فوذا فانظر اليها ووضع لثا الصاحب المصيبة وليس القبرص تعرف بغري وتغريه المصاب لثا الطعام له لدن وفي قمرته وجبرته
وضع جنانة عند رجل القبر عتيد اذرع للرجل وحمله الى القبر ثلث صفات وقدم القبر ثلث ثمانية وتزول الولي الى القبر من يارم
الى القبر المواجه لاجزاء بجانب الرجل وخذ القبر في جوار الصالحين من افضل بقاع ذلك البلد وحفره قد فاته والى التربة طويلا في
سعة ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس وان يؤخذ الرجل من جانب اسر من قبل رجل القبر المارة بالعرض الى توج والى جها من غيرها وان يؤخذ
من قبل كفتها ويدخل اخبره تحت حقوبها وان يكشف اسر من قبل الى القبر ويجعل اذراه وبيل الميقالي القبر سلا ويدعو حين يكش
القبر ببناد المبت تقبض المبت على الجانب الايمن واستقبلا بالى لقبله لان تكون المرأة ومتهجلى من مسلم فانها تستدبر بها
القبله ويجعل عقدا الكفن ويوضع حده على التراب كان المبت محر ما غطي وجهه ثوب يجعل معه شئ من التربة ويشرح عليه اللبن
يدعو الله تعالى من يشرح ويلقن قبل التسريح بالنسعين المرسوم وان يهيل التراب عليه من حضرة سوى الاقارب يظهر الكفن بالاصابع
يدعوله ويخرج من القبر من قبل الرجل ويظم القبر برفع من ارض مقدار اربع اصابع مفرجات ويسوي بربع ويجعل عند اسلوح او
لبنه ويصب الماء على القبر من اربع جوانبه يده بالصب عند لاسر ويصب ماء افضل من الماء على وسط القبر بترك شئ من حصي على القبر
توضع ليد عليه مفرجة الاصابع وتغريه بعد ما خضع بالماء والى عماد المبت تاذر الولي المتغريه المرسوم في ذلك بعد فضل ان الشاهدين
ورفع صورته بالتسعين ان لم يكن موضع تقية والفرج عليه المحط ثمانية اشبا اللطم والحذر شجر الشعرا لتساعة وتحرق الشبا بالالاب
والاخر وارسال الارز على الاسر وارسال طهرنا لعامة الالهة ووضع الزد في صبيته القبر وولى ان ذلك مكرمة والمكرمة تسعة عشر حل
مبين ملحجاة واحدة ونقله الى بلد اخر الا بعض مشاهدا ثمة عليهم السلام فانه يتحلى بالمشى ما حججاة الابعاد وضمان شين في قبر
وعده الى القبر بقية واحدة وتزول فيه الخفين لالتقية والنزول في القبرية الا القبرية المبت وتشرح اللبن عليه هيل التراب الى
القرب والجلوس في المقابر قبل ان يدفن وتحويله الى قبر اخر والجلوس للتعزية يومين واكثر وتغريه السابلا الحار وما غسل الحاشا دا
وفرش القبر بالناج والاصفاح اذا لم يكن ندا يا ويحصب القبر ويظليل عليه المقام عنده ويجهد به بعد الا نرسا اذا كان المبت في
التقبة وتعد دفة التراب قبل طرح في الحجر بعد الفراغ من تجهيزه فصل في بيان ليقم التيقم لها من المضطرة ولا يرتفع حرجها
واما التيقم بالدخول في الصلوة او الجمع فيه ثلثة شرط وهو نقل الماء وحكمه وتضييق وقت الصلوة وطلب قبل التصديق
والاستعداد منه في حزن الارض ودمتين في سهامها وما هو حكم فقد الماء اثنى عشر شبا انقضاء التوصل اليه وعدم ثمة حله
من الاجماع والخوف على النفس من استلما وخوف الزيادة في عمله كانه في خوف الشؤم بالخلة وتغير لصلواته اذا تعذر الجنازة وما يحول
بينه وبين الماء من عدد او سبع والحاجة اليه لسد الرق وقلة بحيث لا يسع الظهارة والمحدث بعد ثمة بدل غسل مفرض يكون معه
ما مقدار ما يكفي الوضوء والنعال وجع ببعض اعضا الظهارة بحيث لا يمكن غسلها ونحو المال وبسبب التيقم في اربعة مواضع

مركز سيلة

فصل في...

استباحة الصلوة عند حبس الجبان لعنه الله في المحل المباح وبما لا يبيح عليه السلام الخروج منه ولا غشاقه في المحل المباح
يوم الجمعة ولم يمكن الخروج للتوضوء في محله فخرجت قضاة وأعدوا الصلوة أربعاً وأما لا يجوز له التمتع إلا بعد التضييق وقت الصلوة
إذا قصد بالتيمم الدخول في صلوة حضرته فها ما ان يتم بصلته من نافلة ويقضي من مضى حاله وان بصلته بكل صلوة
في مضى ونافلة وان لم يدخل وقتها قبل تضييق وقتها إذا تضييق الوقت يثبت هذا الباب على ثلاثة أقسام وقت وجوبه وكيفية فعله
بيان ما يصح ان يتم به في ما وقت وجوبه فقد ذكرناه وأما ما يتم به في ما وقت وجوبه فهو الصلابة الطيبة التي ذكرها الله تعالى وما يكون
في حكمه ولا أرض ما يحصل منها احتياطاً أرض معدن ومستعمل من الأرض حرج وبنات الأرض هو الأصل ما كان ومداً ويستحب
يكون من عوالي الأرض ويجوز من المهابط والولج كونه طاهراً والمعدن لا يجوز التيمم منه حال المستعمل مثل التوراة والمحصل يجوز
التيمم بأرضها ما لم يفسد وجوز من التوراة والحجر يجوز التيمم به إذا لم يفسد على التراب أو قل في حكم الأرض والخبر حكى فان لم يجد شيئاً
من ذلك نفق ثوبه أو لبد سرج أو بتهتم بغيره فان لم يكن معشوق من ذلك وجد وحل التيمم منه ضرب بيد به عليه قد أطلق
الشيوخ رحمهم الله ذلك على الإطلاق والذين يحتقون منه لا يلزم أن يفسد بيد به على الوجه قبله ويتركه على ما حتى يفسد ثم يفيض عن كبد
ويتم به فان لم يجد شيئاً من ذلك وجد السج وضع به عليه باعاً حتى تلتد باو عليه الوجه البتة على ترهب للوضوء مثل لذهن يسبح
الراس والرجلين ومسح جميع البدن كان عليه فان لم يجد شيئاً من تلك الخصال في الأرض فليجوز التيمم به بوجه كان
مسحوقاً مثل الإنسان سواء كان محتطاً بالتراب أو لم يكن وحكم التوراة والحل لا يوجب كلاً وأما كيفية التيمم فثبت على واجب شتان وأما
على فعل وكيفية فالواجب شتر وهي البتة وضعت اليد على الأرض مسح الوجه البتة اليمنى واليسرى والكيفية شتر أيضاً وهي مقاراة السج
الوجه والقصد بها إلى سبلة الصلوة وودفع يدها إلى أن يتم يد من الوضوء ومن الغسل مسح الوجه من قضاة الشتر
الطرف إلى أن مسح ظهره لكف اليمنى من أن تدل الطرف إلى الضام بطول لكف اليسرى ومسح ظهره لكف اليسرى بطول لكف اليمنى وكان
الترتيب ليدته بالوجه ثم باليمنى من اليد اليمنى ثم باليسرى الترتيب ثلثة أشياء تفريج الأصابع إذا ضرب يديه على الأرض فغسل اليدين بعد التيمم
من عوالي الأرض لا فرق بين الوضوء والغسل إلا في شئ واحد هو ان يغسل اليدين على الأرض مرة للوضوء ومرة للغسل فواضح ان يتم
رؤاقتن الوضوء ويطلب حكمه بوجدان الماء والتكمن من استعمال فصل في بيان أحكام الماء كمال ظهور ما بقي على أصله فلهذا قسم
عشرة أقسام جار وما هو حكمه وأما مثل ماء المصانع وما هو حكمه من العذراء والقلبان وماء الأول من الحياض لما لم يستعمل
وماء الأبار والمضاد والماء الجبل لا يشاء ما في الماء الجاري طاهر مطهر ولا يجزى بحد وقوع نجاسة مثلاً لا باستلزامه على أحد وأما
اللون والطعم والرائحة ويمكن تطهيره بأكثر من الماء الجدي من حكم الاستلزام وما يكون في حكم الجاري هو ما دام له مادة من الجري
فإذا انقطعت المادة ارتفع عنه هذا الحكم وحكم الماء الجاري من الشعب من ماء المطر كذا وماء المصانع لا يخلو ما بلغ مقدار فصاعداً
أول يبلغ فان بلغ لم يجزى بحد وقوع نجاسة فيه وأما يجل إذا غلبت نجاسة على أحد وضاد لم يبلغ كذا يجزى بحد وقوع كل نجاسة فيه وبما شق
كل يجزى اليمنى مثل لكف الجري وسائر المسوخ وكل يجزى الحكم مثل الحمار والناسب بأكثر من الجنب وهو لا يجزى بحد وقوع السباع والبهائم
والخنا وفيه سوى لورغ والعقرب بولوغ الطير فيه سوى ما لكل الجف وما يكون في منقاره أو قدمه إذا بلغ كذا فصاعداً ويجزى بحد
تطهيره بأكثره بالماء الطاهر له حد من حكم الاستلزام وإذا لم يبلغ كذا ويجزى بحد أيضاً تطهيره بأكثره بالماء الطاهر حتى يبلغ كذا فصاعداً
ان لم يتغير حداً وصافه حتى يزيل النجاسة استولت عليه حداً لكونه ما بلغ الفاء مائتي رطل بالعرض وقبله لمدن وكان في موضع يكون
طوله ثلثة أشبار ونصف أطول في مثل عرضها في مثل عمقها وأما ما في الأول من الجياض ضريان ما بلغ كذا وحكمه ما ذكرنا لأنه موضع حد
انه لا يمكن تطهيره إلا بأكثر من موضع يغسل موضع لأن غسل الجياض الأول من غير معدن وغسل المصانع والغدران والقلبان
خفف فيه وأما الماء المستعمل ثلثة أشهر يستعمل في الفمارة الكبرى من غسل الجنابة ويجزى بحد الاستحاضة والنقاس مستعمل في إزالة النجاسة
فلا قل يجوز استعماله ثانياً في دفع الحدث وفي إزالة نجاسته والثاني والثالث لا يجوز ذلك فهما إلا بعد ان يبلغ كذا فصاعداً بالماء الطاهر
أما ماء الأبار فإنه لا يعتبر فيه الكبر ويجزى بحد وقوع كل نجاسة فيه قل الماء وكثرة النجاسة لو اتفقت فيه ثلثة أشهر أو جازح جميعه على كل
حال مع الاستكان وتساوياً بغيره رجال على نحره من الغدة إلى العنق إذا لم يكن ثابتهما بوجبه جميعه في بعض الأحوال في نزع البعض خري
وثالثها بوجبه نزع البعض الأول يلزم حكمه بعشر أشياء بوجبه نزعها من كل من الفقاع والمذي دم كحوض والاستحاضة والنقاس لا يعتبر
مائل فيه وبكل حيوان كان في قن جملته أو كبر صفاده وحكم الجبار وبكل نجاسة غلبت على حداً وصافه وفي بعض الأصحاب نزع عرق اليد
الجارية والجنب من الحرام كذا والشافعي كل نجاسة توجب جرحاً خرج قد معين من الماء ففصل الماء عن ذلك ليقدر ولم يفيض عنه ولم يزد عليه لثا

فصل في...

کتاب الطہارۃ

[illegible]

مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ

كتاب الصلاة

البدن وان لم يجد الماء ترك حتى يجده وصلى على ما عدا ما سجد كراهة والله تعالى ان مستحجوا ان الذي ذكرها ما باسره وش موضع بالما
فان شئت لموضع كان حكمه على ما ذكرنا وما الخفف ان كانت النجاسة اصابته اخله بكان الحكم فيه مثل حكم البدن وان اصابته خارجة
جان منه مسح بالتراب حتى يزيل عنها وان غسلها كان افضل وما السطح حكمه الخفف اما ما يجلس عليه في مكان فترسا وكان النجاسة
بالسبب بحيث يتعدك اليه لم يكن بالوقوف عليه باس والشره افضل وان كانت طين لم يجز الوقوف عليه حتى يغسل مثل الثوب كان حصرا
وكانت النجاسة رطبة وجب غسله بصلية عليه ولكه حتى يزيل وان كانت باس جازا الوقوف عليه على ما ذكرنا ان كانت رطبة دون
التجوى وان كانت اصابته نجاسة مائعة وكانت طينة غسله وان كانت ايسر وجبها التمسح بالوقوف عليه التجوى اذا كانت الجبهة بالية
وان خففها ما عدا الشمس جازا الوقوف عليه ون التجوى وان كان رصا وكان النجاسة رطبة لم يجز الوقوف عليه حتى تم والى وان كانت بالية
فحكمه على ما ذكرنا وان كانت النجاسة مائعة وطينة كانت وباسه بالتمسك وبغيرها حكمه على ما ذكرنا اما الاناء فان مسحه الجوانات
التي ذكرناها باليهن بش الماء وان وقع منه شيء من الجوانات ومات وفيه الماء او وقع منه وقع فيه نجاسة بغير الماء ووجبه رطبة
وعسلة الامن موت ما ليس بنفس سائلة سوى لودغ والعقرب سبع مرات وثلاث الاصل من بالزلاي وثلاث من غير عيبا الزلاي وبقية
ولعدة فالاول بلزم من شئين وثويع الجرح وهو الفارة فيه والثاني من شئ واحد وهو لودغ الكلب فيه فانه يجنبها ثلاث مرات حدا
بالقرب روى سطاها وجب غسله ثلاث مرات من وقوع كل نجاسة فيه وموت كل حيوان على ما ذكرنا والرابع يجب من مباشرة
اشياء دون ولوغها فيه وهي الجوانات التي ذكرناها فكل شيء بان اعدا الصلوة المصنوعة في اليوم والليله خمس فالحضر
والسفر الا ان عدد التكبير في كل ركعة كان خمس فلو كان خمس عشرة ركعة وصلاة التسعة عشر ركعة والظهر اربع ركعات
بشبهتها وتسليمة والعصر العشاء الاخرى كانت المغرب ثلاث ركعات بغير تكبير وتسليمة والغداة ركعتان بغير تكبير وتسليمة وظهر السفر
بشبهتها وتسليمة والعصر العشاء الاخرى كانت المغرب ركعة في السفر والحضر واول نوافل الحضر اربعة وثلاثون ركعة ثمان بعد الزوال وقبل
المغرب ثمان بعد ما وتسقطان في السفر نوافل المغرب اربع ركعات في الحضر السفر نوافل العشاء الاخرة ركعتان من جلوس بعد
بركعة في الحضر ون السفر ثلثي الوتيرة ونوافل الليل احد عشر ركعة في الحضر معا ونوافل الغداة ركعتان في الحضر كل ركعة من
الجميع بغير تكبير وتسليمة وعلى هذا يكون نوافل السفر سبع عشرة ركعة فكل شيء بان اعدا الصلوة لكل صلاة فرضية وقت بغير فصل
عنها وله اول واخر فالاول وقت من بعد زواله والاخر وقت من بعد زوالها ببقاء الصلوة في وقتها اداء سواء كان في اول الوقت والاخر
ان الوقت لم يضل بعد خروج الوقت يكون قضا ولا يجوز ايقاعها بل يخل الوقت ثم الصلوة ضربان اما يكون له وقت فهو ذاتها
بقوة ولا يكون له ذلك ان كان لم يخل اما يلزم قضاؤها ولا يلزم قضاؤها وهي صلوة العبد الصلوة على الموت وما يلزم قضاؤها
ضربان احدهما يكون القضا مثلما العدا او يكون زائدا عليه مثل صلوة الجمعة فترا ركعتان زائدتان لزم قضاؤها اربع ركعات
ما يكون القضا مثل المقضي ضربان احدهما يجب القضاء مع غسل مثل صلوة الكسوف والاخرى لا تقصر كدركها صاحبها متعمدا ولا
لا يجب مع القضاء النفس له هو ضربان احدهما يجب عند سبب مثل صلوة الايات والاخر يجب بغير سبب هو ضربان احدهما يكون مقصودا
مثل صلوة النفس والخوف والاخر ضربان وهو ما يكون له بدل من النسيب مثل صلوة الطارئة والاخر لا يكون له بدل وهو ما عدا ما
ذكرناه ووقت الصلوة المصنوعة تقسم ثلاثة اشياء اما يكون الوقت وفقا للعمل مثل صلوة الكسوف والخوف فانه يجب بدئه
بالصلوة اذا ابتدئ الاخر بالقرص يستحب ان يوقف فيها حتى يبتدئ في الاجزاء وما يكون الوقت فاضلا عنه مثل الصلوة الحضر
اما يكون ناقصا عنه وهو الصلوة الزايع التوا والاول فانه يجب بغير تكبير بالصلوة اذا ظهر السبب ربما يخل قبل الفراغ منها فاذا
انجلي قبل الفراغ اتم صلوة تركت اداءه فان لم يبتدئ بالصلاة حاله المظهر وانجلي قبل الشروع فيها كانت الصلوة قضا واما الاغدا
التي يجوز لها تأخير الصلوة الى اخر الوقت فاربعة السفر والمطر والمريض مشغل تركه بغير عذر وبغيره وبناه فاما اول وقت الظهر فيزوال
الشمس واخره الخوازان يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ولصاحب العدة ان يبقى الى عزوب الشمس مقدما يصل فيه ثمان ركعات
وروى ان وقت الحنا ايضا ممتد مثل وقت صاحب العدة واول وقت العصر عند ما مضى من الزوال مقدما يصل فيه فضل الظهر
ثم هو وقت الصلوة بين الاذان والظهر مقدم على العصر الى ان تنقضي وقت الظهر للمخاض اتم حاصل الوقت للعصر الى ان يصير ظل كل شيء مثله
ولصاحب العدة الى ان يبقى من النهار مقدما يصل فيه العصر وقت المغرب عزوب الشمس علامة زوال الحمرة من ناحية المشرق
الى عزوب الشفق للخرار والى بيع الليل لصاحب العدة واول وقت العشاء الاخرة بعد الفراغ من فرضية المغرب روى بعد عيوبه
الشفق واخره ثلث الليل للخرار ونصفه لصاحب العدة واول وقت صلوة الفجر لودغ البحر الثاني والآخر للخرار من ناحية المشرق

كتاب الصلاة

ولصاحب الغدة ان يبقى الى طلوع الشمس بعد ما يصلي فيه ركعتان وروى ان وقت المختار وصاحب الغدة واحد جميع الصلوات
 ووقت نوافل الظهر في غير يوم الجمعة بعد ان يصلي في وقت نوافل العصر بعد الفرائض من غير صلاة الظهر
 ان يصلي في وقت نوافل المغرب بعد الفرائض من غير صلاة الظهر ووقت نوافل العصر بعد الفرائض من غير صلاة الظهر
 لم يرد ان يصلي بعد ما صلوة فان اراد ان يصلي بعد ما صلوة لغيرها الى ان يفرغ منها تتم بها الصلوة ووقت نوافل الليل بعد
 انقضاء الليل الى طلوع الفجر كما قال ربنا في الخبر ان فضل وقت كعتي الغدة بعد الفرائض من صلوة الليل الى طلوع الفجر من ناحية الشرق
 وترتيبها في فضل الظهر والعصر يوم الجمعة بخلاف ترتيبها في سائر الايام يستحب ان يصلي يوم الجمعة ست ركعات عند انقضاء الشمس ست اعند
 ارتفاعها وستاخرها من ان يزال ركعتي الزوال وان صلى لتلك التثنية في الظهر والعصر والاربع من العصر جاز وما
 قضاء الفرائض فلم ينعقد وقت لا عند تنقيد وقت لصلوة الفريضة خاصة وقتها وهو ان ما فاتت فيها ان او تركها قضاء ولعمري ان
 فاتت فيها ان ودكرها وقتها حين يذكرها الا عند تنقيد وقت الفريضة فان ذكرها وهو في صلوة فريضة عدل بنيتها الى القضاء
 لم ينطبق وقت الحاضرة وان قدم تركها قضاء جاز له الاستعانة بالقضاء الى اخر وقت الحاضرة وان قدم الحاضرة وقتها على القضاء كان فضله
 لم يشغلها القضاء والاول الى اخر وقت كان مخطئا وان دخل في المصلي خول وقت صلوة فدخل فيها لم يخص وقتها مصليا العز ان كان من غير صلاة
 دخول وقتها العاد وجاز الاجازة بالظهر قليلا في بلد شديد الحر ان اراد ان يصلي جماعة جنس صلوات فصل في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة
 حاضرة او لم ينطبق وقتها او لها صلوة الاحرام وثانيتها وكذا الطواف ثالثتها صلوة الكسوف هذه الثلاث يجوز الشرع فيها ويجوز ما يدخل
 فريضة حاضرة وداعها قضاء الفرائض قد ذكرنا حكمها وخامسها صلوة الجنازة فانه يلزم الصلوة عليها ما لم ينطبق وقت الحاضرة وما اقتضا
 النوافل مستحب ما لم يكن وقت فريضة ويستحب قضاء ما فات ليلها وما فات نهارها بالليل ويجوز ان يقضى عدة او تار بليل واحد وان غجز
 عن قضاء النوافل فقد على الكفارة تصدق عن كل صلوة نافلة بعد من طعام فان لم يقدر من نوافل كل يوم والاقوات التي يكره اشدا النوافل
 فيها حصة بعد فريضة الغداة الى ان تطلع الشمس عند طلوعها وعند قيامها بنصف ليلها الا يوم الجمعة صلوة ركعتي الزوال وبعد فريضة العصر
 وعند عروبها فصل في بيان القبلة القبلة ضربان قبله مختار وقبله مضطر فقبله المختار الكعبة لمن هو المسجد الحرام مشاهدا لها
 حكم المشاهدين لا يلتزم عليه جهتها وان كان خارجا من المسجد الحرام من هو من اهل الحرم ومشاهدا وكان في حكم المشاهدين من نوافل
 الحرم والمناس تهيجون الى القبلة من اربع جهات لو كن العرة لامل العراق والاشيا في اهل الشام والغربة لاهل الغرب ليمان لاهل اليمن وعلى
 العراق خاصة لثباتها قبلها والمصلين ضربان حاضر الحرم غايبة فالحاضر يعرف القبلة بالمشاهدة والغايبة بالحدود بغير اشتباه بالحدود بالحدود
 بان يصلي النبي صلى الله عليه واله واحد من الائمة عليهم السلام قبله ويان يصلي اليها او بالعلامات المعروفة لها فعلامات اهل العراق والربع الشمس
 والشفق والجدى والفجر اذا كان الشمس عند الزوال على الجانب الايمن والشفق بجذء المنكب الايمن والجدى خلف المنكب الايمن والفجر عند المنكب
 الايسر حصل التوجه الى القبلة وعلامات اهل الشام ست بنات نفس والجدى موضع مغيب سهل طلوعه الصبا والشمس اذا كانت تبت
 نفس حال غيبوتها خلف المنكب الايمن والجدى خلف المنكب الايسر اذا طلع موضع مغيب سهل على العبد اليمنى وطلوعه بين العينين الصبا
 على الحد الايسر والشمس على المنكب الايمن كان مستقبل القبلة وعلامات اهل الغرب ثلث اشياء والحق والجدى فاذا كان الشرا على عينه
 على شماله والجدى على صفحته الايسر فقد استقبل القبلة وعلامات اهل اليمن ثلث اشياء وسهل والحدود فاذا كان الجدى في قعره
 بين عينيه وسهل بين يديه بين كفتيه المحبوب على مرجع كفله اليمن فقد توجه الى القبلة والمضطر ضربان اما اشتبه عليه القبلة فقد علام
 اوله يمكنه التوجه اليها بالحصول في سفينة تدور على حلة في الشرف يمكنه الزوال عنه وفي مطاردة ولا يمكنه الثبوت فيها فالاول يصلي
 اربع جهات مع الاحتياط الى جهة غلبت على غيره في حال الضربة والثاني ان امكنه ان يدور مع السفينة وان لم يمكنه استقبال القبلة بتكبير
 الاحرام وصلى الى صدر السفينة والثالث لا يجوز للمضطر مختارا ويجوز حاله الضرورة فان امكنه الاستقبال في جميع الاحوال يلزم وان لم يمكنه
 استقبال بتكبير الاحرام ثم صلى كيف مكن ويجوز للمضطر مختارا والتوجه الى القبلة في جميع الاحوال افضل اذا امكن وان استقبال بتكبير الاحرام
 وصلى الباقي حيث توجهت الى حلة جاز والاربع هات هي كيف شاء وان استقبال بتكبير الاحرام كان افضل ففضل في بيان ما يجوز في الصلوة
 اللباس ثلثة اضرب ما يجوز فيه الصلوة او تركها ولا يجوز فيه الا ثلثة اشياء القطن والكتان كلها يثبت من الارض من انواع الحبش والباد
 جلود ما يؤكل لحمه اذا كان منك وصنوع كل ما يؤكل لحمه وشعر وبره اذا لم يكن صنوعا عن حي او ميت الحواصل الخوارق في الخبر الحاصل ما كان
 مخلوطا من ذلك لا يقر ولا يرسم وانما يجوز الصلوة في ذلك بشرط ان يكون انصرف فيه ما بالملك والا باقية وكونه طاهر من النجاسة والثاني
 احد عشر شيئا الثياب التي سوى العامة والثوب النقا والسجاء ما يكون فوق جلد الثعلب والارنب وتحتها بلبس من غير الخصل للثياب العامة

من التوبة

كتاب الصلاة

اذ لم يكن لها حنك مثل اذاد فوق القميص لم يفتل ككفو بالحجر المحض الشباب المنقوشة بالتمثيل وروى حنظلة ذلك الاشكال الصغار
هوان يلحق بالاذاد ويدخل طرفه تحت يده لحدته ويظهرهما على منكبه احد فقال لهم وروى الثالث عشرة عشر شيئا التوبة المنقوشة على العلم
مخار والى التوبة ليجس الحجر المحض لرجاله في حال الحرب الصغار والشعر والوبران ينبت من الحصى والميت كانت مما يؤكل لحمه وحملوا المستر
واكتانت مدبوغة وحملوا السباع واكتانت من كاه وشعورها وفنكها النجوى الاحالة الاضطراب والنحر المغشوش بوبر الاربع للعلب
والنوبل الخاطو بذكر القبل الشدة في حال الحرب اللثام في موضع النجوى والذات اذا منع القرينة واما ما لا يتم الصلوة فيه من غير الفضل
احدهما انكر منه الصلوة وهو سبعة اشياء التكة والجورب القلنسوة المتخذان من شعر الغنم لا اوجب التمسك لتقل السنة والتكة
الجورب اذا حقت بها نجاسة ودون الصلوة محظورة في تعقل السندية والتمشك الا ان كان من هذه الصلوة وهو خمسة اشياء الخفاف
الجوربان اذا كان لهما ساق والتكة والقلنسوة والجورب من غير ما ذكرناه **فصل** في بناء عورة الرجل من الشرة الى الركبة ويجب منها ستر
السوطين ويستحب ما يقي الركبة داخله فيها وعورة الشاة جليل بدن ويجب عليها ستره الا موضع النجوى اذا كانت حرة بالقة والصبرة وكلامه
وام الولد والمديرة والمكانة المشرفة يجب عليها سترها سوى الرأس يستحب لها ستره ويستحب للرجل الصلوة في اذ صفيق رداء او
قميص رداء او للمرة ان تصلح في ثلثة اوتوب معتقة وقميص دوع **فصل** في بيان ما يجوز الصلوة عليه من المكان يجوز الصلوة في كل
ولو قوف فيه لها ما لم يمنع مانع من صحة الصلوة اول بعرض ما ذكره من الصلوة مما يمنع مانع من صحة الصلوة ثلثة اشياء كون مفسودا او نجسا
بحيث يتعذر اليه الجنازة ويجنبه قدما من صلى المرأة والامانة التي ذكرها الصلوة في ثمانية وعشرين بيوت الخفاف والارض لوجهها وحاض الماء
وتكون فيها بالاهاء اذا اضطر الى الصلوة فيها او بيوت الخمران وارضها وان اضطر الى ذلك من الموضع ولا بالما والجام ومغتن
الابل وقرى النمل وبطن الوادة والارض الملة والسيحان لم يمكن النجوى عليها او شيئا من الخمر جوادا لطرق دون الطريق وكل موضع بين يدي صورة
وتمثال غير مغطاة او اذ في حجر او قد بل معلول وسلاح من الخمر جوادا لطرق دون الطريق وكل موضع بين يدي صورة
قبله من بالوعة ببال فيها ولبط الدابة الخمر جوادا وببيت من مجوس مخار وادى خجنا والبيداء وادى الشقرة واذ الصلوة اصل
المقابلة اذا كان بين القبر وبين المصل عن قدامه بمسيرة ثلثة عشر ذراع القعدة في الاثمة عليه لم تسلم فانه يستحب الصلوة فيها ما لم يكن الى
القبور والفرصة في جوف الكعبة دون النافذة فانها تستحب **فصل** في بيان ما يجوز النجوى عليه الارض كلها مسجد يجوز النجوى عليه ما على
ما بنيت منها مما لا يؤكل ولا يلبس العادة الا الحصر لمعولة بالنجوى الظاهر اذا اجتمع فيه شرطان الملل وحكمه وكونها لما من الجنازة وما
ليجوز عليها ربيعة اقسام اما يستحب او يحرم او يكره او يكون النجوى عليه مطلقا فالاول شيان لا لواحد من الترتين وخشب في جوف الاثمة عليه لم
ان وجد ولم يبق وثلثان ماسوا الارض ما بنيت منها مما ذكرناه مخار والى الثالث ما مثلنا من حجر والحرف في القرطاس المكتوب
ابصره وحسن القرينة والى الرابع الارض الحجر والحصى ما بنيت منها مما ذكرناه **فصل** في بيان اذان ولائمة الفصل يحتاج الى بيان الصلوات
التي فيها الاذان والاقامة والصلوة التي الاذان لها الاقامة ومن عليها من يؤذن فيهم صلوة وكيفيته الاذان والاقامة ومن يؤذن للقتل
وشرطهما فالاول الصلوة المحض ثلثة اشياء اهلها الترتين والشد هما فاكيد ما يجوز به بالقرينة وهما اوكيد في صلوة الغداة والمغرب منهما في غيرهما
واجاب في صلوة الجماعة والذان ماعدا الصلوة المحض اذ كانت في حال وجاه وذللتا وتعا عليها من ان يتشهد هذا تشهدا دين
ان اذان ومن يخفى كان في ذلك فصل في اربع تكبيرات اول الاذان اربع تكبيرات ويقول شهدان لا اله الا الله مرتين وانه شهدان محمدا
الله دفعتين يدعوا الى الصلوة ودفعين والى الفلاح مرتين والى جيل العمل مرتين وبكبر مرتين ويهلل مرتين والاقامة مثل الاذان تنقص
من اربع التكبيرات مرتين ومن اخرها التهلل ودفعين بل التكبير في اخرها قد قامت الصلوة ودفعين ثم يجمع فصولها خمسة ثلثون فضلا
وقد روي اكثر من ذلك لعل على ما ذكرناه والخامس ينبغي ان يكون المؤذن قد اجتمع فيه ست خصال العدالة والامانة والمعرفة بالوقت والاع
بالعمل وجهادة الصلوة وحسن سجاها ويجوز ان يؤذن ويقيم لصبي بكر ان يؤذن الاعلى الا ان يشد عنقه ولسان يستعمل على الواجب
المندوب والمخطوفا الواجب شيء واحد هو الترتين المندوب في الاذان ثمانية كون منتهها والقيام واستقبيل القبلة والترتيل وترك التعريب
واحد الفصول والافصح بالحرف ورفع الصوت على الشدة وفي البيت النجوى الا مقام غيره في الاقامة كان لا ان استقبيل القبلة فيها واجب
واحد ومنه وبذلك الترتيل المخطو ثلثة التوبي قول الصلوة خير من النوم في اذان الغداة الا اذا اراد تنبيه قوم والكلام وخلال الاقامة
بعد قوله قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بالصلوة من تقديم الامام وتوبة الصلوات والكلمة خمسة اكرام في خلالها الا ما ذكرناه وان
يؤذن او يقيم ما شيا او ركبا ولا التواء باليد عن القبلة في حال الاذان والذان في الصلوة ومن شرط صحتها ادخول الوقت الا
في صلوة الغداة فانه يجوز تقديم الاذان فيها على الوقت يستحب على وتر بعد دخول الوقت يستحب الفصل بين الاذان والاقامة ليجوز

کتاب الصلوات

وأجلسته وظلته ونام ما انفصل المؤذن من فصولها في النفس عادة ما يبعث من الأذان في النفس ويجوز الاقتضال على قرة حاله الفرضيات
فصل في بيان ما يقادون حال الصلوة والصلوة تشمل على افعال ركعتين وثروك والفعل على واجب مندوب والكيفية كانت الركعة
 على المحظوظ على ما يقطع الصلوة في كل حال وفي حال والفعل الواجب ثلثة أصناف ركعتين وعبر عن ركعتين مختلفتين فالركعة من ثلثة أشياء أفعال
 مع القعدة واستقبال القبلة عند الأثر وتكبيرة الاحرام والركوع والتسبيح وعبر عن الركعة المتفق على وجوب ثلثة أشياء قرآنية الحمد سورة معها
 في الفرض مع القعدة والاختيار والتسبيح في الركوع ورفع الرأس منه والهوى إلى التسبيح والتسبيح فيه ورفع الرأس منه لعود إلى السجدة الثانية
 وتسبيح قه ورفع الرأس منها والمختلف فيها ثلثة عشر شيئاً دفع اليدين بتكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الاولى
 ورفع اليدين بها وتكبيرة السجدة الثانية ورفع اليدين بها وتكبيرة رفع الرأس من السجدة ورفع اليدين بها وجلسه المشرقة اذا اراد القيام إلى الثانية
 والكيفية ثلثة عشر شيئاً مقارنته للثبته للثبته واستدل بحكمها في عند الفراغ والتلفظ بالله اكبر والتسمية في أول الفاعلة وفي أول كل سورة
 يقرأ معها ووضع يده في موضعها مع لا مكان في القرائة والحجم بالقرآن فيها يسبح فيها والخاتمة فيها يقرأ فيه ولا تبدأ بالحمد ثم بالسورة والركعة
 في الصلوة والطائفة في الركوع وفي الانصاف منه في السجدة الاولى وفي الانصاف منها وفي السجدة الثانية والتسبيح على سبعة أعظم الحجة
 واليدين وركبتين صابغ رجليه استقبال القبلة باصابع الرجلين المندوس ضربان فعل وكيفية والفعل أربعة وثلاثون لاقبال على الصلوة
 والخشوع والاختصاص والدعاء بالمأثور بعد الاقنعة والتوجه بسبع تكبيرات واحدة منها تكبيرة الاحرام وثلاثة ادعية بينها والاستعاذ بالآية
 الحمد والشرائط في القرائة والفصل بين السورتين بسكنة خفيفة وسورة الركوع وقول ما زاد على التسبيح واحدة في الركوع في الركوع من التسبيح
 الدعاء وقول سمع الله اعلم عند رفع الرأس منه والدعاء بعدة وقول ما زاد على التسبيح واحدة في السجدة الاولى من التسبيح الدعاء ومثل
 ذلك الاعظام بالانف فيها والاعيانها وانظر في حال القيام إلى موضع السجود وفي حال الركوع إلى ما بين رجليه غاض عينه في السجود إلى
 طرفه وفي جلوسه إلى حجره ووضع يده على فخذه ويجزى كعبته في حال القيام وعلى ركبتيه في حال الركوع ويجزى اذ ينه على الأرض في حال
 السجود وعلى فخذه في حال الجلوس تلقى الأرض باليد اذا هوى إلى السجود والانتكاس على يده بحائنه التي توضع والدعاء حال القيام والكيفية
 شيئاً دفع اليدين إلى حذاء فخذه اذ ينه كل تكبيرة وتقبل حدة القدمين من الارض بحيث يكون بينهما اربع اصابع مفرجة إلى شبر للرجل والمراعاة
 فخرج بين قدميها وتضع في حال القيام يدها على ثدييها وان يملأ الكفين من الركبتين مفرجة الاصابع ويدود كعبته خلف بسوى ظهره ويد
 عنقه والثاني في القرائة والدعاء والتسبيح وقول سمع الله من حدة اذا تمكن من القيام وتعد للاعتراب بالحجم بسم الله الرحمن الرحيم في الركعة
 بالقرائة في الموضعين والتخوي اذ استرسل التسبيح في الكفين مضموق الاصابع حال لوجه بين يدي الركبتين في السجود ورفع اليدين
 بعضه عن بعض في السجود وكشف الثوب عن الكفين للرجل والمرأة تضع لعضا بعضه في السجود ولا ترفع عن غيرهما ولا تكشف عن شيء من
 اعضائها سوى الحجة والجلوس على الفخذ الايسر وضع ظاهرا لقدم اليمنى على باطن اليسرى بين السجدين وان قدمه قبل جاز والمرأة لا ترفع بين
 قدميها وتضم يديها إلى الصفة وتضع يدها فوق كعبتيها على فخذيها في الركوع فاذا جلست غطت يديها واذا ارادت السجود صعدت ولا تمسك
 لا طية بالأرض اذ انشأته فخذت فخذهما وضعت كعبتهما من الارض اذ ارادت النهوض إلى الركعة الاخرى قامت على قدميها ما امكن الركعة الثانية
 فتخط بها من لولجها خسر شيئاً البنية والمقارنة فيها والخبر وكيفية واجلسه المشرقة ومن الفعل عشر أشياء التكبير الست الاصلية
 والاستعاذة ويزيد فيها من لولجها ثمانية أشياء الجلوس للتمهيد الطائفة ثمانية وثلاثون والصلوة على النبي والصلوة على الرسول عليه السلام
 والترتيب ذلك على ما ذكرنا والصلوة كانت الصلوة ثمانية وثلاثون من الفعل بضاماً ثمانية وثلاثون والقنوت بالدعاء والمند كود المأثور ورفع اليدين
 ومحمد قبل الركوع وبعد القرائة والتوق في الشهادتين على الفخذ الايسر ووضع اليدين على الفخذ مضموق الاصابع والنظر في الحجر والاباء والاباء
 تجاه القبلة إلى الحجاب إلى من الامام والمنفرد باب الخروج من الصلوة والاباء إلى اليمن المأمور إلى اليسار ايضا المكان على يساره
 وقبل بعض الاصحاب ان التسليم ستة والصحيح ما ذكرناه وان كان الصلوة ثلثة اشياء وباعية سلم بعد التتميد الاخر فاما الركعة الثانية فسقط
 منها ما سقط من الثانية وقراء ما زاد على الحمد فلا يزيد فيها شيء وان كان الصلوة وباعية ومكانت ثلثة زادت فيها ما يزيد الثانية سورة
 القنوت ومكانت الصلوة رباعية سقط منها ما لم يبق من الثانية وسوى القنوت واما الترك التي تقطع الصلوة
 في كل حال فثمانية أشياء البول والغائط والحجامة والرجع والنوم ومثلت من الناس على ما ذكرنا والسجود على كود العامة وعلى موضع ارتفاع
 عن موضع القيام بأكثر من حجم الخمر لم يقبل على السجود على الأرض ما تقطع في حاله ومن حال فثلاثة أشياء العمل لكثير مما ليس من افعال الصلوة
 وكفى اليدين وقول من في الحرم والانتفاذ في ما واده والقهقهرة والبكاء لا مرن يوتي والابن بحرين والنافع بحرين والتكلم بما ليس
 من الصلوة فان حصل جميع ذلك فهو او دنيا او تقهمل بقطع الصلوة وان حصل عند قطعها والمكره ثلثة عشر شيئاً تدل على ان في

كتاب الصلاة

حالة الركوع او بعد او في الركوع من احدهما حالة التجرع او بعده او في التجرع منها وقد قام او في التشبه الاول قائما او في الثاني قد سلم او
سهي ثلث مرات متواليات وفي سهو او رابع اربعة مواضع من شلت بين الاثنين والثلاث والاربع وبين الثلاث والاربع وبين الاربع
والاربع او بين الاثنين والثلاث والاربع فالاول والثالث يبنى على الاكثر ويتم لصلاة فان سلم صلى ركعة من قيام او كعبتين من جلوس والثاني
يبني ايضا على الاكثر ويسلم ثم يقوم فبصلوات كعبتين بالحد وحدها او الاربع كل ركعة الباقى فان سلم قام وصلى ركعتين من قيام وسلم ثم صلى
وركعتين من جلوس والخامس بعد شأ من تكلم في الصلاة ناسيا من هم وكان من جهة القعود وقعد من جهة القيام او شلت بين الاربع و
الحسن ومن ذكر بعد الركوع انه تركه لانه لا يقل وقضى بعد التسليم ومن نسي سجدة واحدة وذكر بعد الركوع وقضى بعد التسليم وسجد بين
الآخرتين وقضاها على ذلك جميع ذلك ليجزئ التهور ومن سهر عنها قضاها اذا ذكر ان طال لوقمان وان سهر في صلاة واحدة بما هو
المجرب بسجد التهور اكثر من مرة واحدة سجدة لكل مرة واذا وقع سهو في صلاة الجماعة بما هو واجب التهور للامام والمأموم سجد واجعا بسجد التهور
وان سهر احدهما وذكر لاخر ليجزئ ان سهر في الامام ودعا المأموم ولم يذكر وجب التجدد ان على الامام ولزم المأموم متابعتها حتى طال في الجملة
التهور على اختلافها يقع في اثنين وسبعين موضعا **فصل في بيا صلاة الجمعة المكلف** صلاة الجمعة ركعتان اما يجزئها لا تقصر ولا
منه ولا يجزئ عليه وتقع برؤسها لا يجزئ عليه وتقع منه فالاول من اجتماع من حضر حال السلام والذكورة والبلوغ والحرة وكما للعقل وال
منه من المرض والعقل والعجز والشيوخ يجزئ لآخرات معها والتف الموجب للتقصير المبعد عن الموضع الذي تقام فيه الجمعة بمقدار ما يجزئ فصلا
والثاني لكان في الثالثة اربعة امراض والعجز والعرج ومن كان على ما سفر من غير فمضاعفا والاربع خسة المارة والعبد المسافر والصبي والمجنون
ويحتاج في الانعقاد الى اربعة شرط حضور الشاغلان العادل ومن حضر مكان وحضور سبعة فحضر يجزئ وحضر حق يجزئ ومن حضر على ما
تقع بهم وتكون بين كعبتين ثلاثة ايام فصاعدا وتحت خطبتي اثنين على اربعة صغارا حمد الله تعالى والصلاة على النبي والعلامة لم تسلم
ووعظ الناس قرأه سورة خفيفة من القرآن ومجرب على الامام الذي يجزئ اربعة اشياء ان يخطب ثمانا او اوان يكون على غير خطبة
خطبتين يفصل بينهما بحلة خفيفة ويجتمع فيه تسعة شرط كالاتي والبلوغ وكما للعقل والعدالة وصدق في الكفاية ولو لادة من الحلال والامة
الفرايض في اوقات الصلاة من الجنون والمجانم والبرص يستبان يكون حاويا الاربع خطبا الفصلا في الخطبة والبرص من الجنون والنفس شائبا
وقاظا والتميز من الجنون من الخطبة من الخطبة والبرص من الجنون والنفس شائبا وقاظا والتميز من الجنون من الخطبة من الخطبة والبرص من الجنون والنفس شائبا
او عكارة او قوس تركت لثلاث عن عيبي شمال ويجزئ لانه اشياء صغرى المنقول لوال والبقا اذا اخطبت التل لشمس وان يخطب قبل
الزوال ويصلى بعد ركعتين فاذا صعدان المؤذن مرة واحدة واذا زادة عليها بدعة ويستحب في الخطبة ستة اشياء الاقتصار وان يرد
على الفريضة والترتيب الترتيب للاداء للامة عليه لم تسلم والمؤمنين ويحرم عليه على من صلى الكلام بين الخطبتين خلاصا ويجزئ على من حضر
الاقتضا اليهما ويستحب في الصلاة خطبة ثمانية اشياء في الاولى سورة الجمعة في الثانية سورة المنافقين وان بقيت قوتين أحدهما في الاولى
الركوع والثاني في الثانية بعده وان يجتمع بينهما وبين بعض باذان واحد اتمين **فصل في بيان احكام جماعة الجمعة لا تصح الا في الصلاة**
المفترضا وفيما كان في الاصل فريضة الاصلوات الاستسقاء خاصة وهي في صلاة الجمعة خاصة ويستحب في صلاة الجمعة
من المفترضا في صلاة الاستسقاء اذا استسقاء شرطها واكد ما في الصلاة الخمس والشرط في صلاة الجمعة لا يشترط في صلاة الجمعة احد هاتين
الامام والثاني في المأموم والثالث لهما فارجح في الامام ثلاثة اشياء الاجمان والعدالة وكونه قراء القوم وينبغي ان يفتي عن احد
خضلة الكفر والتقصير خلاص الحق في اصل الدين والفسق وخضلة لولادة وعقوق الوالد من قصبة لحم والغلف لوق والمجنون والامة
وجاز للثلاثة الاخير ان تؤم بامثالها اذا كانت هلالها والمعبدان يؤم بمولا خاصة اذا كان هلال ذلك شرط اامة لصلاة ست على
الترتيب لقرائة ثم الفقرة ثم الشرف ثم الهجرة ثم السن ثم الصبيان فان شئت واوله القرائة تقدم لافقران شئت واوله القرائة تقدم لافقران شئت واوله القرائة تقدم لافقران شئت
في القرائة والفقه وعلى هذا الترتيب تقدم الهجرة ثم السن ثم الاصلح جهامع النساء في تقدم ما يرجع الى المأموم شيئا التكليف الا اذا
وما يرجع اليها اخذوا عاقلين مسلمين فصاعدا وتكراما مائة ثلاثة عشر نفسا الا بامثالهم للمتهم المسافر والمقيم القاعد من لم يقد على
اصلاح لسانه ومن عجز عن ادا حركته وابدل حرفا من حركته او تخرج عليه اقل كلاما ولم يات بالحروف على الصحة والبيت والمحد والمفلوج و
المجنون والابصر صاحب السجد ولو بالامانة اذا كان هلالها ولها شئ حتى اذا اجتمع فيه شرطها وما يتعلق بالجماعة خسة من واجب
مندى ومخطور ومكره وجاز في الواجب بعد شائبة الاقتداء والوقوف خلفا عن احد جانبيه لا يشاء للقرائة اذا سمع ومتابعه انما
الصلاة ويستحب في عشرة اشياء الاجتماع في مكان المسك والوقوف خلف الامام ان كانوا جماعة فيهم رجالا وعن يمينه نكثا اثنين عن يمينه ثمانية
قعودا ان كانوا عشرة وفيما انكثا وشاوشوبة لصف تفاريجهم من بعض سد فريضة ان تكون سعة ما بين لصفين مقدار مريض

مِنْ الْوَسْبَانِ

۱۲۷

غنم من بيع الامام المؤمن الشهادتين - انظار الامام اذا كان مالم يفت الوقت والفضل قطع كل صلوة لا تقضاء بالامام الصلوة
 قطع المناقلة والاقضاء على ركعتين من الفريضة لا تقضاء بعد واحدة الصلوة مرة اخرى اذا صلى منفرد وجلس امامه في التعقيب
 يتم الصلوة من لم يدرك معه جميع الركعات والمخطو لتعقبات وقوف الامام على سطح وموضع مرتفع اذا كان المأموم اسفل منه وقوف
 المأموم امام الامام او خلفه جالسا بينهما او بين يمينه وبين الصلوة المتصل بالامام الا للثبات والتقدم على الامام الى الركوع والى السجود والى
 الانحناء منها ومفاضة الامام لغرضين والكل بعد قول المودن قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بها والتفضل اذا اتم للفريضة مع
 وجود من يصح الاقضاء به والاجتماع في المناقلة لا ينافي ذكرها والمكره سبعة اشياء وقوف الامام في الخراب والداخل وقوف عن السار من
 والوقوف منفردا اذا كان بالصف فخره والاجتماع مرفوض في صلوة وصحى احد اصالة الصلوة انظار الغرض تاخر الصلوة انظارا
 فكثير به لاجتماع وان لم يجمع المأموم الامام كجائز سبعة عشر شيئا الاقضاء في فريضة باخرى في الاداء بالاقضاء وعلى العكس الاقضاء المفترض
 بالتمثل والتفضل المفترض ترك الجماعة بعد دعاء ثلث اشياء والجلوس لمطالعة السجدة او بعد دعاء صومعة ثلث اشياء الضر
 على النفس والمال والدين المرض القمطر من غلبة النوم وغرق في فقهه والاكل مع شدة الشهوة وحصول الطعام وحصول الطعام
 الاستفراغ وقوف الامام على موضع المأموم مع احد على من يوضع المأموم مع استواء المكان وقوف الامام بين الاساطين وقوف الامام
 بين الاساطين وعلى موضع عال واطراح السجود مع مشاهدة الامام او حكمها وان يلحق بالصف في الصلوة اذا ادرك الامام الى الركوع قبل
 اليان يقف منفردا حتى يحل من يقف معه والاجتماع في السفن المشد وبعضها الى بعض في غير المشد وما لم يحل بينهما جالسا ولا مانع بالاربع
 اذا سد وقدم غير امام المسجد اذا خيف فوات الوقت والفضل ومفاضة الامام لعذر واطالة الركوع للامام الحسن بالداخل ركوع
 انه مستحب استحلافه من يتم الصلوة بالناس ان سبقه شك والاقضاء على تركه الاقضاء اذا ادرك الامام الركوع وخاف الفتا او اتمها
 وقوف الامام والمأموم فضر بان احدهما يقف المأموم عن جانب الامام والاخر يقف خلفه فالاول اصيل لصلى جماعة وقف المأموم على
 الامام واصل قوم عراة او مضي صلوا جميعا جالسا والامام في يدهم العزلة امامهم يركب ركوع وسجود بالانما والمأموم يكون في سجود
 واصلت النساء جماعة وقفت لتي قوم بين وسفهن عزراة اذا صلى تجلس المرأة جماعة وقفت المرأة خلفه واصل جماعة وقفت خلفه الامام
 واصل رجلا ولنا وخشي عيب صبيته وعزراة وقفا رجلا ولا خلفه الامام ثم الصبيته الصبيته ثم العزراة جالسا ثم الخشنة اذا اشكل
 امرها ثم النساء وقفا لرجال يمين الامام جان **فصل** في بيان احكام صلوة السفر ثلثة اشياء معصية سباح وطاعة فسفر
 اذا كان معصية يجزئها لتقصير الصلوة في حال ولا اخطا الصلوة وانما مباحا وطاعة لم يخل ما يبلغ حد التقصير في ثمانية فرائض او ثلث
 فان لم يبلغ لم يخل ما كانا بغير فرائض فصاعدا او لم يكن فان لم يكن لم يقصر بحال وان كان لم يخل اما اذا الرجوع من يومه او من غيره او لم
 الرجوع كل فان زاد الرجوع من يومه قصر وان زاد الرجوع من غيره كان بخير بين التقصير والتمام في الصلوة دون الصلوة وان لم يرد الرجوع ثم
 على كل حال هذا اذا لم يكن سفر في حكم السفر في مكان سفر في حكم السفر لم يخل ما كان له دار قرة ولم يكن فان كان له دار قرة لم يكن فيها
 مقام عشرة ايام كان حكمه حكم غيره من المسافرين كان له فيها مقام خمسة ايام قصر بالدار قرة بالبلد ان لم يكن له دار قرة ثم على كل حال
 والذين يكون سفر في حكم السفر ثمانية مضطركا والملاح والراعي والبريد والذبي وركب الدابة او ركب الدابة او ركب الدابة او ركب الدابة
 الى سوق وان يبلغ سفر مسافرا لتقصير لم يخل من ثلثه او جاز ما فوى لتقصير لم يخرج او خرج ولم ينو او خرج فاولا يكون حاضرا
 والثاني يكون في حكم الحاضر وان قطع منازل مشد من ثلثه او جاز ما فوى لتقصير لم يخرج او خرج ولم ينو او خرج فاولا يكون حاضرا
 وجاز ما فوى في الطريق وبعد لعنه في صيد ومزبضعة او مضى عن معراج او فوى قامة عشرة المقصد والمقصود ان يوتى ذابليغ المقصد
 ونوى الاقتران راي فلانا او فوى لتقصير في احد الاحرام الا بغيره فالاول نوى قامة عشرة ايام وان لم ينو قصر والثلثان ثلثه اياما على
 لصيد بطوا ولا يجوز له التقصير او لطلب القوت ولا لطلب التقصير للتجارة ولا لطلب التقصير في الصلوة دون الصلوة والثلثان كان له فيها مسكن
 من بستانه ثم مضاعفا ثم لم يكن قصر الا اذا نوى الاقتران في اربع كان فخره لتقصير الصلوة والصلوة والحاضر فخره لتقصير الطريق والاقتران
 والمقصود ان يدار لثلاثين فخره لتقصير الطريق واذابليغ المقصد لم يبدل في الاقتران فان بدا لم يخل اما اتم صلوة واحدة ولا يدار لثلاثين
 وبدا قبل ان ينصلي ولا يدار لتقصير لم يواصل ويقصر ما بين وبين ثم ان قام شهر لم يمت بعد ذلك لو صلوة واحدة والسابع ان راي في اتم ولو
 بدا لثلاثين يوما واحدا بعد دوسه وقصر ان لم ينو الاقتران ما بين وبين شهر اتم به والثامن يستحب الاقتران في اتم به وان لم ينو مقام عشرة ويجوز
 في التقصير اذا وجب الى بلد من لم ينو لتقصير كان المسافر قد ولت التقصير في العاصي في السفر عشرة في كل الباع والعدا وقطع الطريق والسبا
 ساد او القاصدا في بخور والسابع لسبب الحاضر بخور او في طاعة والعدل لا يوق والحداب من الغريم وهو يقد على فضاخفة من غير احوال وكذا

خاضع من فان لم يكن
له مسكن او كان وسكنه المقدرة
المقدرة ثم زال المسكن منه
ببيع او هبة وسافر فحكاه حكم
غيره او اعادة البلد عليه
في القواعد

صلح پشاور

نُفِيكَرُ الْإِيمَانُ قُلْ بِحَسْبِيَ اللَّهُ وَلِلَّهِ الْآلَاءُ وَالنِّعَمُ وَالْحُسْنُ الْعَظِيمُ

فبعد ان اسقط وجوبها لم يبق استصحابها واذا فاتتكم الايام فضاؤها الا اذا وصل الى المحبة وجلس مستمعاً اليها واذا لم تصل الى الجوارح

لِلزَّوَالِ الْأَبَاطِيدِ فَإِنَّهُ يُسَبِّحُ أَنْ تَقْصَلَ فِيهَا رُكْعَانِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَفِيهَا مِنْ عَدَدِ نَبَاتِ الشَّجَرِ

تَحِيَّاتُ بَقَرَةٍ وَلَا هَا بَعْدَ الْحَمْدِ سَوْءٌ الْأَعْلَى فِي الْأَخْرَى سَوْءٌ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرٍ مِنْ بَقَرَةٍ وَلَا بَعْدَ السَّابِقَةِ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ

عبد الصلحیٰ کان بنا و بعد عشر صلوات اللہ علیہ انزل من قبلہ یوم النبی و الحشر یوم عبد المصطوف و یوم

سَمْعًا هَذَا رَجُلٌ بَارٌّ سَوِيٌّ خَالِدٌ فِي رُوحِ الْوَيْسَاءِ مَاذَا أَنْشَفَ لِسَانُ وَخَفَ لَحْمٌ جَمِيعًا وَكَانَ لَصَافًا

الحمد لله الذي جعلنا من أول خلقه واول ما رزقناه نورا في الدنيا والآخرة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل نوع من هذه النعمان ذوقا واسمى ذوقا خاصا لجميع الناس لا ينفك عنه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

[illegible]

في سنة سبع مائة تسعون من الهجرة النبوية في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة تسعين

وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْغِي لِيُصَلِّبَهُ لَصَافًا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَلْقَا السَّاعَةَ إِذَا جَاءَهَا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من الآيات العظيمة والبراهين القاطنة

فانما للمركوب ان لم يمكنه

كتاب الزكاة

عبد الله ورجل آخر وعبد امرأة وخفي وصبي وصبيته وانه فالاول قدم الاول سنا الى جهة القبلة والثاني كل ثلثا قدمت المرأة
والرابع قدم الصبي والخامس قدم الصبيته والثاني قد من الملة اذا كان الصبي من بطن حليمة الصلوة والمتابع قد من الملة والثاني قد من
العبد التاسع قدمت الصبيته ثم الامه ثم الملة ثم الخفي ثم الصبي ثم الحر وانما الصبي من بطن حليمة الصلوة قدم على المرأة ومن بطن حليمة
سبعة اصناف اما ان رجلين او رجلا وامراة او امرأتين او رجلا لاجاعة او عراة او نساء او رجلا او نساء وخفي وصبيته وعبدان فالاول يقف
الماموم خلف المام والثاني كل والثالث تقف لونه خلفها والرابع يقف الماموم خلف المام والخامس يقف المام وسطر المام وضيق
على سواتهم والسادس يقف المام والباقيات عن يمينها وارباعها وتكون يمينها باض حرجت من الصف وقفت باردة من الصف والستين
يقف المام ثم الرجال ثم العبدان ثم الصبي ثم الخفي ثم النساء اما اولي الناس بالصلوة على الميت ولا هم في الميت الا اذا حضر الاب
والابن معان لا يابح من الابن والزوج احق بالصلوة على المرأة فان حضر المام عدل فواجب بالصلوة وليس له ان يتقدم من خضر
صالح كان هلالا مائة قدمه اولي استجبا بالصلوة في الموضع المخصوص بها افضل ويجوز في المساجد افضل الصلوة الاخرى اذا اتي
الصلوة ورفع يديه بالتكبير ثم شهد الله هاديته بعد ثم كبر ثمانية وصل بعد هاء على النبي عليه السلام ثم كبر ثلثا الشريعة على المؤمنين
كبروا بعبادة ودعاء على الميت فكان ناصبا وختم الصلوة بها ودعا له فكان مؤمنا وان كان مستضعفا دعا له بدعا له وان كان من اهل بيت
سال الله تعالى ان يحشرهم من كان تولاها وتكون طفلا سال الله تعالى ان يجعل له ولا يورثها ثم كبر ثلثا الشريعة وقال ثلث مرات عفو
وليس لظهاره من شرط صحة هذه الصلوة وانما هي من شرط فضلها ولا قرينة فيها ولا يرفع اليدها بالتكبير في الاول ودون رفع اليدها
الجميع وان سبق المام الى تكبيره اعادها معه ان فاتته واحدة كبر عليه بعد فراغ الامام وان رفعه وان فاتته الصلوة حصل على القبر
الى نقضها يوم وليلة واذا صلى عليه لم يرج من مكانه حتى ترمي الجنازة على يد الرجل **كتاب الزكاة** هذا الفصل يشتمل على
زكاة الاموال وزكاة الارض وزكاة الاموال يحتاج الى معرفة ستة عشر شيئا معرفة وجوبها ومن تجب عليها وتفتح مندواها ومن تجب عليها
ولا تفتح مندواها ومن لا تجب عليه تلزم ماله ومن ضمن ذالم يؤد ومن لم يضمن ومن سقط عنه ذالمواها وما يجزئ في الزكاة من الاموال وما
وما ليس فيه زكاة من الاموال والفقير الذي يجزئ والفقير الذي يجزئ لغيره من المحتق والوقت الذي يجزئ ومن المحتق لغيره
صرفها الى المحتق ومن اخرج الزكاة وجب عليها عاقبة ما الاول فاعلم ضرورة من دين نبينا محمد صلى الله عليه واله والثاني كل
مكلف مسلم والثالث لكل امرئ من الزكاة الصبي الخا من كل من يتمكن من اخرجها من المال واصحابها الى المحتق او الى من اياه نفقة على المحتق
ولم يؤد ولم يتمكن ولم يعزل وقد اقرضته من المال او اوجبه لغيره من مال له ولم يفرغه منه والثابع لكل امرئ
اسلم من ينفق عنه زكاة التي كانت واجبة عليه كالميراث والثاني من استعاضا بالذهب والفضة والحلقة والشمع والقر والبر والبقير
الغنم والثالث من استعاضا بالجنين الثائمة الاثالث ومال التجارة اذا اطلب من المال وباكثرا فطلب قتل بلزم وقيل قوم من اصحابنا يجزئ
في قبضة الزكاة ومن قال بالاستحباب قال بعضهم تكون فيه زكاة سنة وان مر عليه سنون وقال اخرون بلزم كل سنة وسبابك الذهب والفضة
مالم يفرغه من الزكاة فان قتره وجبت على الحرم لغيره مثل حلي الرجال الملت او حلي النساء الرجال مالم يفرغه من الزكاة وكل ما يخرج من الارض
مما يكال ويوزن سوى الجاس المشعة اذ بلغ النضج وكل مال غاب عن صاحبه سنين ثم يمكن منه خرج الزكاة لسنة واحدة استجبا بالاعا
ستة عشر شيئا الغنم من الجوز وعين التامة من الغنم والحجر والبغال والموتولة بين الغنم والظبا على قول وغيره الا من الجوز اذ املك
وتافس وكل مال سوى ما ذكرناه مما تجزئ في الزكاة واستعاضا به من الدوا والمساكن والضياع والعقار والاثاث والحلي المباح الاستعاضا
ومال لطفل المجنون من الذهب والفضة وكل مال يتمكن منه صاحبه فزكاه كان او غير من مرض الخضر والاثاث والحلي المباح الاستعاضا
اذا بلغ مقدار انصاب فصاعدا والثاني عشر قد اقرضته والثالث عشر مضى لسنة على النضج التام ان كان مال مما يبيع فيه حول الحول
هو خمسة اشياء الذهب والفضة والابل والبقير والغنم من المال الذي تجزئ في الزكاة وخمس اشياء مما يستجئ في الزكاة وهو ما سوى ما يخرج من
الارض مما يكال ويوزن فانه ماله على المال احد عشر شهرا واستهل الشهر الثاني عشر فقد وجبت الزكاة وبدد والصلح الغلة والتمر في ثلث
من الزكاة والمحتق في وقت الوجبة ذلك عذرا لا داء ووقت الوجبة والاداء واحد فمساواة والرابع عشر ان يكره الله تعالى
القران بقوله انما الصدقات للفقراء الاربعة وهم ثمانية نفر والخاصة عشرة لا تفر الامام اذا حضره طلب حتى يقسم صاحب المال اذا كان غائبا
بدل ما يتم من اذن له الامام في ذلك من ثوابه والفقهاء الاثنا عشر سنة نفر جدا من ذى زكاة المال ولم يتوا ودفع الى غير المحتق
لها عاكة بذلك ودفعه وظن انه مستحق ثم ظهر انه غير مستحق ودفعها معجلة ثم تفرج حال المدفع اليه يفسق بطل حول الحول ثم حال الحول ونفى
على الفسق ولم يمكن الاسترجاع منه ودفعه الى وكيل له لئلا يفسد فمكلف ودفعه الى غير المحتق **فصل** في بيان زكاة الابل انما تجزئ في زكاة

مِنْ أَلْوَسِيلَةٍ

صلاها ويكون عود على المسلمين في اربعة ايام خاصة وهو عشرة احاس كل رضى جلا عنها اهلها وكل رضى خربا داهلها وكل رضى سلمها
الكفا وبغير قتال وكل رضى لم يوصف عليها بجبل ولا ركاب لا باخرة التي لا ارباط ولا اجماد وروى عن ابي جابر وطلون الدوير وكل ما يصفى عليه
لا نفسهم وقطاعهم التي كانت في اديهم من غير خصيصه في ذلك حكمه الى الايام ببيع ما يشاء وبقطع ما يشاء وبجبي ما يشاء وبقتله ما يشاء
بشاء كيف يشاء وبقتل من احرار غير موثقه بقتل النفس المدية وعلى النفس في الانفال وغيرهما من الاوضاع في جليل
الضربة له العشر ونصف فصل في بيان احوال الموت يتعلق بالموت بعدة احكام اجازة بقطع وحسب الاجازة يكون له بعدة رتبة
للدار والحظيرة والريوع والغراس فلا اجازة للدار بجايه مستوفى وللحظيرة ربع من الارض والمزق ربعه الماء والغراس من الغرس فيه
وترتيب الماء والنجار ثلثه الموت دون الاجازة وهو على ثلثة اوجز بجزء الاجازة الارض ولا استخراج معدن ولا سبيل العيون والغنى والفقير
الماء من انهر الكبرياء الصغرى فان تم هوجا وان اشر اشره بجزء الموت ولا بد من ان تسو عليه غير ملك ان اجازة ترك ثلثه الموت تمامه
السلطان بالانعام او الترك فان اعتد بعد صحى قبل منة اصل وان لم يكن له عد قبله لسلطان من غير ولا قطع ان يدفع السلطان
وجل من عشرة قطعة من الارض لغيره من اهل الكمال والمعادن مما لا يطمح به بالعدل الموت فان كان ظاهره كان السلطان بغير شرع سواء
فاذا اقطع صلا اولها من غير فاذا اجازها ملك من ترك عارها كان حكمه حكم النحر وغيره من الاجازة والترك والحسب اجازة الارض الماشية رعى فيه
لاحد ذلك الا للسلطان قدر الفاضل عن موثقه المسلمين فيما يجزى لحد رتبة الاجازة لسبيل الله ورغم بجزء والصدق والضوال
القطعة من ريان اجازة ارفاق فاذا اجازت ملك اذا رقت ملك ان بقا لغيره كان اوله والماء مستوفى من الجوز ومباح ونايع من غير محفو
في الملك محفورة في الموت المشتري والشيء في المعطن او للنواحي واللقناة والعين الاول مملوك مثل المباحات المباح ثلثه من الجوز واللقناة
الكبار والعيون ثلثة في الموت ويجوز لكل واحد استنفاع به على سواء وان دخل ملك ثلثا او ثلثي الجازى في ملكه ملك
صاحبه او لم يملك لم يكن لاحد من رتبة بيع الفاضل من ان بدل من غير من كان افضل من كان لغيره لجانة كانوا سواء قبل ما لهم في النصف
والثالث الجازى في ملكه من مملوك والملك من اجل على اسفل النخل الى الساق والزرع الى الشراة وللشجر الى القدم ويرسل الفضل
الى من هو اسفل منه وان كان من قسمة الفضل لما لم يكن بغيره كيف شاء وليس ان يمنع غيره من جفازى بغيره ان كان ملكا لملك لغيره
الرابع كان لساقيه ان يمنع غيره من جفازى بغيره الى اربعين ذاعا والخامس كان لمن منع من جفازى الى ستم ذاعا وروى الى سبعين ذاعا
كان لمن يمنع من جفازى الى ستم ذاعا السكان الارض صلبة الى الف ذاعا وكان رخرة واذا اجازها من ملك ومن الارض باذن السلطان
ملك ملك بملكه مرافقه وان اجازها لم يملك كما في **كتاب النخس** الباب يحتاج الى بيان اشياء ما يجزى النخس من يفتح ذلك كيف
يقسم من اليه قسمة وايشاء يتعلق بذلك فالاول ثلثه وثلاثون صنفا كل ما خرج من المعادن من الذهب والفضة والارصا والنفاس والاسر
والحدود والزيوت والياقوت والبرق والبلخ والغير وبيع ولعقوب والكمال والزرنيخ والمطع والكبريت والنفط والبقرة والوشا وكود الذهب
الذهب والفضة وغيرهما اذا لم يعرف لها مال في النقص ما يوجد على اسل الماء في الجوز والغير والعسل ما يشاء من الجبال والنفاس التي توجد
والحرير عنة قلت وكثير من المال والسلع والاشياء المماثلة للكرع والارضين والنفاس والفاضل من الغلات عن ثلثة السنين بعد حراثة
منها فكل ما اخلط فيه الحرمان بالحران على جلا بغيره المهرث الذي اخلط الحلال بالحرمان كان فاضل كما على يحتاج اليه لفقته مستدرا
النفقات وكل رضى اشراها رضى عن مسلم وثلثان من ولد هاشم من الظرفين ومن قبل الاطرافه بغيره الله تعالى ويقسم ستة اقسام سهم الله
تعالى سهم لرسوله عليه السلام وسهم لذي القربى هذه السائر في الامام عليه السلام وسهم لاتبائهم سهم لساكنيه سهم لاتبائهم سهم لاتبائهم سهم لاتبائهم
الامام حاضر افتد وكره اشياء والصحبة كانه يقسم بغيره على اربعة اقسام بغيره من اهل الفقرة والصدوق والشداء والثلث يقسم بالتوبة
من الذكركم لان في الاول الذكركم لا يصغر في كبره وراعى فيه الامان والعدل افضل من الفاسق ولا يمتنع مع وجوه المستحق بل احرار ان
نقل ولا يعطى بغيره ذلك ولا يبلغ اليهم سقط حقه من هذا الوجه ومن المسكنه وغيرها وراعى الرجل يحصل باحد ثلثة اشياء الا خلا
والابناء وتمام خمس عشرة سنة وبلوغ المرأة باحد شيئين الجفاز من الحلال لانه البلوغ والرابع يكون الى الامام مكان حاضر
والى من وجب عليه الخمس ان كان الامام غائبا وعرف صاحبه المستحق واحسن القسمة وان رفع الى بعض الفقهاء الذين يابن ليقول القسمة كان افضل
ان لم يحسن القسمة وجب عليه ان يدفع الى من يحسن من اهل العلم بالفقه والحاصل بخل المال الذي جفاز الخمس من ان يعتبر فيه نصيبا ولا اعتبار
فالاول ثلثة اشياء معدن الذهب والفضة وكودها والنفوس من غير معتبر في المعادن والكود قد والنصيب الذي يجزى في الكود في النفوس
بلوغ قسمة دينار وثلثان ما سوى ذلك ان اتفق على تحصيله والاوضاع مقدار رغبة في الاداء في الغنائم بعد الفراع من قسمة ما فيها
يوجد من الذهب والفضة من المعادن بعد الفراع من نصفية وفيما سوى ذلك حاله حصوله **كتاب الصوم** الصوم اللغة هو الامتناع

کتاب المصون

اشد کرامتہ

كتاب الصوم

حاداً لتقصير وادكان لتفريطاً وما حاداً اذا كان الصوم شهر رمضان او التذرع من قبله بجماله لتفريطاً ما كان نذراً وما قبله بجماله لتفريطاً
 او صوم الكفارة التي يلزم لتابع فيها وافطاره بوجوب استئذان الصوم ثلثة ايام لدم المغفرة وصيام كفارة قتل العمد الا شهر الحرام فهو صوم
 فيها وانفق له سفر وجب عليه ان يصوم في السفر وما سوى ذلك من الصيام المفروض واجب الا افطار في السفر فمن لم يفطر وعلم وجوب الافطار
 لزمه القضاء واثم وان لم يعلم صح صومه ولم يلزمه القضاء ولا يثم واما صيام النفل فليس بان مستحب جازي فلا اول صيام ثلثة ايام عند من
 النبي صلى الله عليه واله لصاوة الحاجة والثاني ما سوي ذلك وروى كراهية صوم النافلة في السفر والاول اثبت في الافطار في السفر فشره
 بالصائمين ولم يقدروا من الطعام والشراب لم يقرها بجماع الاداء استثنى حاجته اليه للمسافر لم يخل من ربعة واجزاء ما خرج قبل الصبح من منزله
 او بعد الصبح قبل الزوال او بالاسفر من الليل او غير ذلك وخرج بعد الزوال فلا اول يفطر اخذ عليه اذان مصر او توارى عنه جدران بلد
 والثاني يفطر بقبض في الثالث لا يفطر ولا يقضي في الرابع يصوم بقبض في الاول يصل الى البلد لم يخل من ستة واجزاء ما وصل قبل الصبح وبعد
 قبل الزوال وقد كان يعلم انه يصل كذا ولم يعلم وقد وصل قبل الزوال لم يفطر او وصل يفطر قبل الزوال وبعد او وصل الى غير بلد
 ولم يوفيه مقام عشرة او نوى مقام عشرة فيه فلا اول يلزمه الصوم والثاني يستحب ان لا يفطر فاذا وصل نوى صيام واجزى والثالث ان
 يصوم في الرابع اصلك بقية النهار تا دهباً والخامس يكون مسافراً والسادس يكون حكمة حكم من يصل الى بلد **فصل** في بيان الحكم
 المفروض في الخارج عن الصيام المرض عشرين اياماً ما يكون ذاهب العقل بالانغماء والجنون وغيرهما وعنه اهل العقل بقدر على الصوم من غير
 ضرر يعود اليه او يقدح في حياته او يبدد في مرضه وضراً اخر ولا يقدر اصلاً ويؤتى من ذلك المرض ولا يموت وبقي مرضاً الى مضطراً
 او يتر منه ولا يقدر على قضاء حتى يدخل اخر ويتر منه لا يقضي ثم يموت او يتر منه لا يقضي من غير توان ولا يقضي قوابلاً ولا اول
 يهبط عنه الصوم ولا يلزمه القضاء بحال وقال المفسر رضي الله عنه يلزمه القضاء اذا كان غير مريض في اول الشهر ثم في الثاني يلزمه الصوم والثالث
 يلزمه الافطار فان لم يفطر صام اثم ولزمه القضاء والرابع كذا والخامس يلزمه القضاء على سببها والسادس ان قد على الصوم
 المحاضر سقط عنه قضاء الفات بصدق عن كل يوم مبدئين من طعام ان قدر عليه بمكان لم يقدر والتابع كذا والسادس يلزمه
 القضاء عنه وجوباً ولو في هو ابرأ له الذكور فان كان له جاعة ولا في من واحد مضوا عنه بالمحصر خلف البيت ولو لا الفت
 عنه بماء كرها والثابع يصوم المحاضر بقبض في الاول ولا صدقة عليه في العاشر فهو المحاضر بقبض في الاول ويتصدق عن كل بماء كرها والعاشر
 الصيام اربعة نفر لامل القربى المرضعة والشيخ المومن به العطاش في الاول والثاني ان خافنا على انفسهم او على الولد افطروا وقضوا قضاء
 بماء كرها والثالث سقط عنه الصوم والقضاء في الصدقة واثبات في الرابع وجاد والله افطر محقق يتصدق وان لم يرج سقط عنه
 في القضاء في الصدقة **كتاب الاعتكاف** الاعتكاف في اللغة هو البقاء في المسجد في الشهر بغير حصر في البيت في مكان مخصوص على وجه مخصوص
 مدة مخصوصة للعبادة والصلوة الاستسجاء ويجب بالبدن من يجمع منه يحتاج ذلك الى ثلثة اشياء من يجمع منه الاعتكاف مطلقاً ومن يجمع منه
 اذا اذن له غيره ومن لا يجمع منه بحال والموضع الذي يجمع منه وقد وه المدة التي يجمع بها وما يبطل الاعتكاف ما يلزم باطلاً والوقت
 الذي لا يجمع فيه وما يستحب للعتكاف ان يفعل ما لا يجوز له فعله اذا خرج من الموضع الذي اعتكف فيه لعذر والعذر الذي يجوز له الخروج
 لاجله وما يحرم عليه في الاول كل حرام مسلم ماله امر من غير ضعف اذ لم يكن واجبا عليه بالبدن والثاني سبعة نفر المرأة ذات الزوج وكعب
 المدبر والمكاتب لعق المشرط عليه لاجنبة الضيف على ما ذكرنا والثالث خمسة نفر لغيره للصبي والمجنون والمحاضر في تاذر لا والله
 نعم والرابع كل مسجد قد صلى فيه النبي صلى الله عليه واله والامام عليه السلام صلى الله عليه واله في الجمعة والناس في اربعة مساجد المساجد الحرام ومسجد
 النبي عليه السلام ومسجد لكونه ومسجد البصرة ومسجد المدينة في اربعة ايام من ثلثة ايام فضاء ولا يصح باقل منها والسادس ستة اشياء
 الجماع والشرائط المنع والخروج من المسجد لغير عذر والتكرار والامتداد والمحصو للثالث والتابع الكفارة اذا صدقها بالجماع او بالزوال المنع
 القضاء ولم يخل حال المرأة اذا جامعها من سبعة واجزاء ما كانت غير معتكفة بغير ان شرطاً وعشرة اكرهها او كانت معتكفة بانه وطأ وعشرة
 اكرهها وجامعها بالليل او طأ او لاول لزم الرجل الكفارة دونها والثاني لزم كل واحد منهما الكفارة والثالث لزم الرجل الكفارة دونها
 وبطل اعتكافه خاصة والرابع لزم كل واحد منهما الكفارة والخامس لزم الرجل الكفارة نفسه ككفارة زوجته السادس يلزم كفارة واحدة
 والتابع كفارة واحدة من جهة الاعتكاف والاخرى من جهة الصوم فان جامع الرجل المعتكف وجرة المعتكفة بانها طأها في الزمان
 اربع كفارات والثامن من قسمة الاول ليعتدل واما التشرع لمن يكون منبأً للناحية بشرط على ويلزمه ان عرض له عارض فان شرط
 وعرض له ذلك جاز له الخروج على كل حال وان لم بشرط وقد صام يوماً فكأن ان صام يومين لم يجز له الخروج حتى يتم والعاشرة بغير اشياء
 في مجلس في موضع ولا يمشي تحت ظل نخلة ولا يقف في الصلاة ولا يصلي في غير المسجد الذي اعتكف في الصلاة فانه يجوز له ان يصلي

من الوَسِيلَة

فيها قاي يوتها شاء ولما بعثت شعرا ثوبا البول والغاي وحضوا الجحادة وعبادة المؤمن تشيع لاخ في الله واما من الشهادة ونحوها
 الاضعا عليه المرض الحون على النفس والمال والذات من جهة المرض والخوف وقد مضى يومنا عاد المير والال في الوقت الذي خرج فيه
 وبني عليه ان لم يمتض يوما او مضى وخرج الغيرة استاف في الثاني عشر البيع والشري جميع ما يحرم على المحرم **كتاب** **الحج** **الفصل**
 اللغة وخص الشري بالقصد اليه الله المحرم لاداء مناسك مخصوصة عندا على وجه مخصوص في وقت مخصوص والتميز الزيادة
 اللغة وخصت الشري بزيادة البيت المحرم لاداء مناسك مخصوصة عندا على وجه مخصوص وكلاهما خاص بمقتضى الشري في الغيرة والاول
 من ثاب ومن نفل في الغيرة ثلاثة اقسام مطلق وذلك وقضا الثاني ثلثة اقسام لاداء بالاجرة او الوصية والال في المطلق حجة الاسلام وعمره
 وكان في الغيرة باجتماع ثلثة شرط والرجل والمرأة فيها سواء وهي البلوغ وكما العقل والصحة والحرة ووجوب الزاد والرحلة وتخلية السرب
 من الموانع واما مكان المسير الرجوع الى كفايته من المال والصفة والحرة وتنقسم الشري ثلثة اقسام بعضها يؤخر في الوجوب ودون الصحة
 البعض الصحة ودون الوجوب والبعض فيهما معا فالاول سبعة البلوغ والحرة والصحة ووجوب الزاد والرحلة وتخلية السرب فكل المسير
 والثاني يؤخر في الصحة وهو الاسلام والثالث قال العقل ان المحرم لا يصح له ان يكون كافرا او يبيع منه ولو وجب عليه ولا يسقط
 الوجوب لاختلال احد هذه الاوصاف البسطة الاستحباب الالعد ولا يجزئ عن الوجوب لاندراج في البيع من اربعة الكافر والصبي والمجنون والعبد
 الالادن مولاه ويبيع من غيرهم ومن يبيع منهم يخل ما ندرك من حجة الاسلام ولم يزل به سواءا او نذر مطلقا ولو لم يكن كفلا مكفون نذر مشطا
 لبيته بعينه لانه فان نذر بعد بلوغه لغيره فان نذر لغيره نذر له لغيره وكفارة النذر وان نذر ما شأ وقد لم يجزئ اكله وان لم ينفذ
 وركب ساق بدنه جزاءه والقضاء بلوغه لكل مرة اذا اضلح وسند كثر ما يفسد الحج ان الله واما النفل فيستحب على حسب استطاعته
 واما ما يلزم بالاجرة فان كان من استوجبه حرة ووجبه عليه الحج لم يصب غيره وان لم يكن حرة او كان ولم يجبه عليه الحج صح غيره وكل من يبيع ان
 الحج لنفسه يبيع الحج لغيره اذا لم يكن ضرورية على ما ذكرنا او الضرورة الواجب عليه الحج ان حج عن غيره لم يجزئ عنه ولا عن نفسه فيستحب الاجرة وان
 حج عن نفسه يبيع الحج لغيره اذا لم يكن ضرورية على ما ذكرنا او الضرورة الواجب عليه الحج ان حج عن غيره لم يجزئ عنه ولا عن نفسه فيستحب الاجرة وان
 المال ولم يزد ذلك من دونه اهل فان لم يبع ثلث الحج من موضع يوفى به ثلث الحج بالوصية لزم من صلح المال وجب الحج على الموصي وان لم يجزئ كان ثلث
 اوله ثلثه ما لا وكان قد وجبه عليه الحج فالاول يلزم لو ان حج عنه بنفسه بالاجرة من ميثاق اهل وان حج من دونه اهل مكان فضل والثاني يلزم
 ان حج عنه من موضع يبيع له والثالث كان بين المدين والحج على الفقد والاربع يستحب لو اتيه ان حج عنه فاقدر والعمر ففرض نذر في الغيرة مفروض
 مفروض والمفروض بعينه اقسام لاداء ما لهدم بعد حجة القران والافراد وغير المفروض ما يمنع من الغيرة الى الحج والثلث يجوز له في كل شهر في
 كل عشرة ايام الاقل والفضل او قاهها وجب في الحج في الفضل يجب الحج على القوفان اقسام ومن حج مخالفا لم يستصحب فان كان له حال في من
 اركان الحج اعدا استحيانا وان اخل به وجبت عليه العادة والحج ثلاثة اقسام تمنع بالعمرة الى الحج وقران والافراد فالاول فرض من لم يكن من حاضري المسجد
 المحرم والحاضري من كان بين منزله وبين المسجد المحرم اثني عشر ميلا فان زاد على ذلك لمسانة لم يكن من حاضريه والقران والافراد فرض حاضريه
 من كان فضلا للقران والافراد لم يصب منه لمتنع روي انه يبيع ولا يلزم من المتعة ان كان من اهل مكة وان كان فرضه لمتنع من حجة القران والافراد
 الا مضطرا ومن تمنع بالعمرة الى الحج وجبه عليه الاحرام من ميثاق اهل وان وجبه عليه القران والافراد احرام من بيته ان كان مكبرا وان لم يكن مكبرا احرام
 من دونه اهل واشهر الحج ثلثة اشكال في القعدة وذو الحجة والقبيل الحرام من اهل مكة والحج بالحاج بالغ وصبي بالبالغ حرا وعبد ومدبرا ومكبرا
 او امرأة او مدبرة او مكاتبه ويكون كل واحد منهم مطلقا او محصرا او مضطرا او مفصلا لك تفصيلا انشاء الله واما الحج فيستدل
 على اربعة اقسام افعالا واجبة ومندوبة وتزكية ومطهرة ومكروهة والواجبة على من غير ركن والتميز على ما يفسد الحج ويوجب القضاء
 الكفارة او القضاء ونها على ما لا يفسد الحج ويوجب الكفارة او لا يوجبها كان الممتنع في العمرة الممتنع بها اربعة اشياء والاحرام من الميثاق
 وفيه وقد وطواف العمرة والسعي ولبس الثياب والاحرام له من وجوه مكة والوقوف بالموقفين المشرفين طواف الزيادة والسعي بالمفترق
 على ذلك لان حج المفترق مقدم على العمرة والقران مثل المفترق ويقتضي منه في الهدى وغير ذلك من ثمانية التلبس الاربعة مع كمالها وانما
 مقام ما يحجر من الالباب والافراد والاشياء والتقليد وكذا طواف العمرة والتقصير بعد السعي فليتبس الاحرام بالحج او ما يقو مقامه لهدى او
 يقوم من الصوادع وذو طواف الزيادة وطواف النساء وكذا طوافها ومن حج مفترقا سقط عنه الهدى وما يوجب القضاء والكفارة
 ويقتضي الحج شأن الجماع في الفرج قبل اذان او دبر قبل الوقوف بالموقفين والرجل والمرأة فيه سواء والاسمئان بالبدن هو حكم الجماع وان فصل
 ذلك في العمرة قبله او القضاء والكفارة وبطلها وما يفسد الحج ولا يوجب القضاء والكفارة شأن الاحرام متعديا بخلاف الجحاد وعين
 الميثاق في ذلك قولان فالثاني بعد الطواف والسعي للعمرة قبل التقصير يفسد القضاء وما يوجب الكفارة ولا يبطل الحج فثمانية وثلاثون ومالا

کتاب الحج

[illegible]

كتاب الحج

وان لم يرجع لزم عن كل جامة شاة وبكل بصل النعام اذا ابتاع له حمل بكسر السين الحام اذا تحرك فيها الفرائخ وباصطالح الجراد الكثير وتقبل غفلا
 البدين في مجلس واحد باثنا الغيرة في تقليم الاظفار اذا فعل السنفق او في صبعة حلق الواس لا في الجراد ان صادف ذلك فله ان يكاد وما
 مرة ونفك بطنه فان نفث احد اطعم ثلثة مساكن وليس ثوب لا يحمل لبسه واكل طعام لا يحمل له اكله وقطع شجر صغير من الحرم وجعل للمعتمر
 التقصير قبل التوجه قبل التقصير بالخروج عن المشعر طوعا او نهيًا وصلى ركعتين على راية وصلى ركعتين على راية ولا ومن غلق الباب على
 حرام الحرم وفراخها وبضها حتى هلك لزم عن كل طير شاة وعن كل فرخ حمل وعن كل بضة درهم ان كان محرما وان كان غير محرّم لزم عن كل طير
 درهم وعن كل فرخ بضة وعن كل بضة ربع درهم كسرت لم يحمل ما تحرك فيها الفرائخ ولم يتحرك فان تحرك لزم عن كل بضة شاة وان لم يتحرك
 لزم منقطة والحمل يلزم بصيد فرخ الحام وباعراق الباب عليه بصيد القطة وما في قد رحمتها والحمل يجب ان يكون قطعها عن الشجر والحمل يلزم
 بالفتق والبر بوع والضيق شاة لها والدم المطاوع يلزم بصيد الحرم حامة الحرم وقتل الحمار الضبي الحرم شرب لبن الطير من منقطة مع
 الدم ومن المرة بشهوة انزل ولم ينزل وتقليم اظفار البدين والرجلين معا في مجلس واحد ان كان في مجلسين لزم منه نعام وحلق الواس في كل
 من العرة التي تمتع بها قبل الاحرام بالرجل وبها التقصير حتى يهل بالحج والتقليم على نفسه الا انما في الماء وليس الخفين والشمس تحتها
 ولا لفتها يلزم بالذلة على الصبي قتلها واكل لحمه واعانة الغيرة على قتلها وقتل الحمار الضبي الحرم وباعراق الباب او وقوع الصبي فيها وان اورد
 جامة لزم كل واحد غنمة وان اورد والغنم تلك ووقع فيها الجمل لزم الكفاية واحدة واصابة الحرم لضبي الحرم لزم على ريد من الحرم وروى في الحرم
 الحرم صيد في الحرم واصابة وموت الصبي الحرم اذا كان مع جامة الاحرام ولم يتخذ ولم يلزم الحرم غلاما للحمل بالصيد والاضاع احرام بادن
 سبده لزم السبده لزم واستلما الطيب قلع الاشجار والنباتات والقصاص تعظيمة الواس ثوبا وعصا او درهم بخين او قوطاس وطير وحمل
 ما ينطق الواس خضنا وليس الحظ على كل حال وابتدا الطيب استدامة استلما ما صنع بالطيب غنم او نجور وليس جماعة شاة بحملها
 ومن لبسها في مواضع متفرقة لزم كل ثوب قد نثره وروى طير على فرع شجرة الحمار واصلة الحرم وكان مكان الفريخ في الحرم والاصل الحمار
 من الطيب كطير مثل الغالب والمبلول من الكافور والمسك والسعوط والحفنة ومن اياها ان اعلق بالبدين وخرقة وحلق الواس وان حلق
 الواس وتقليم مرفقها والقدر يتر عن حلق الواس شاة او صبي ثلثة ايام او طعام عشرة مساكن لكل واحد مد فان لم يجد شاة في غيره
 من الصيد قوته ما وضعت ثمنها على الخطر اطعم عشرة مساكن لكل واحد نصف صاع فان زاد لم يلزم وان نقص جزا فان لم يقد صاعا عشرة ايام
 فان عجز صام ثلثة ايام وان صابح لها او مكنته التحريم منها تصدق لكل واحدة بقرعة وما يلزم به لفتية بعد الجنبانة صر بان احدهما يفر
 ٢ النعام والثاني بصل لقطة والبيع وما يشاكلها ولم يحمل اقل تحرك فيها الفرائخ ولم يتحرك فان تحرك لزم عن بصل النعام ما خضع من الابل او
 الاخر ما خضع من النعم وان لم يتحرك لزم الواس في انائها بعد البض فاحصل منها كان هد بالبيت لله الحرام فان عجز تصدق عن كل بضة
 نعام ثلثة وعن كل بضة قطاة بددهم فان عجز عن ثلثة تصدق على عشرة مساكن فان عجز صام ثلثة ايام وان قتل صيدا مما لو كان له
 لله والقيمة لصاحبه الحمار اذا احبس حاما في الحمار في الحرم ضمن قيمة الفرائخ وان حبسها في الحرم ولها فرائخ في الحرم فمن قتلها وان
 روى واحدا فاصلا اشين واضطر بالمرحى فقتل منغزا او كسر بضاضا ضمن لكل ومن صابها بالجوارح ضمن من راح فقتل صبيد فان منغزا
 ضمن وان جرح صبيد وقتل غيره ضمن القاتل بضاضا او لجر صبيد لم يحمل من ستره او جارا اثنته او اثني عشر ولم يستره ولم يثر فيه او اثره وعصق
 مثل مثل البدين والرجلين والعين في الابد بن والقرنين او في عضولهم يكن له نظير او داه فتر ولا اول حكمه حكم القتل الثاني ان يحمل اما
 داه بعد مستويا يلزم ربيع الفديته او لم يراه بعد يلزم الفديته وثلثا استغفر ولم بعد الوابع ان كان العضوان قربان لزم في كل واحد
 ربيع الفديته وان كان غيرهما فان كل واحد منهما نصف الفديته والضعيف في الجراد والقيمة بالحسن والخاص من مرشاشه عليه ربة
 الفديته وان راى تصدق بصدقة والتاوس ان لم يتبع فمنه وان امتنع ضمن ما بين قيمته صحيحا ومعبا وان نقل بضر طير من داه ولو لم
 فراه ولم يحسنه لغيره ضمن وان نفر الصبي من الحرم فاصا بتره ضمن وان وضع بضر لغيره الا اهل تحت الصيد وبضر الصيد تحت اهل
 شياض الفاسد وما يكون من الصيد البر للجرم معا كان الحكم على الموضع الذي فيه بضره منغزا وغيره لدم طعام ودرهم والطعام ضا
 اما يكون بدل شيء اخر وقد ذكرنا حكمه ولا يكون وهو بضاضا وان اصابه قن قد داه ولم يتبعين فالتعنين مثل من قص ظفر واحد او اكثر
 لم يبلغ تقليم اظفار البدين في مجلس واحد ولا لغيره كل واحد من طعام وان قتل عصفورا او صعوة او ما في قدرها ككنا ومن القى القل من
 البدين وقتل ربه او تصدق بكن من طعام وان حاد سله ونجسته وسقط شيء من شعره او مسه غير الوضوء تصدق بكن من شعره
 وعجز المتعنين هو ان يثقف بضر من حرام الحرم ويلزم ان يتصدق بشيء بالبدين التي ينقنها بها والدرهم يجب حنث شاة من اصابه
 في الحرم حاما ان يرد درهم وان اصابه من غير لزم نصف درهم وان اصاب بضره لزم ربع درهم وان اصاب حجره بضر حرام في الحرم لزم لكل بضة

من الوسائل

الحج

درهم وان اشهد بعد ما احل من الاحرام من المجمع وهم ويجوز ان يرعى الابل والاسواق سواها في نيت الحرم وحشة لا يجوز قلعه علفه
 اباه الا حرمة تجوز من قلعه من وقع في داسه لقله ليجعل فيه شيا قبلها لانه قد يذوقها بل الحرم من جزاء الصلابة في حرم
 الحج والعمرة الممتنع بهما من الذبح والنحر والاطعام صنعها ممن وان لم يذبح احرام العمرة البتة لانه لا يمكن ذبحه ولا يمكن قباله الستة الحرة
 وان كان مالزم في العمرة من غير ذبح الصلابة من نحره وذبحه من ايها وان نذر وما عدا ذلك من الوضوء اراق به وان لم يذبح لم يرق به بالحرفه فصل
 في بيان دخول مكة والطواف فاذا اراد الحرام دخول مكة للطواف استحب ان ياتي بمكة من غير شيا قبله لانه لا يشرع فيه لغسل عند دخول
 الحرم فان فاتر غتسل اذا دخله من غير شيا قبله من الفحوى نظيب الغم بمضغ الارز ودخل مكة من اعلاها اذا خرج على طريق المدينة لغسل عند
 دخول مكة ودخلها ما شيا حافيا على سكة ووقا والغسل عند دخول المسجد دخول من باب بني شيبان والصلوة على النبي
 واله والتسليم عليهم عليهم السلام عند الباب الاستقبال الى الكعبة فان نظر اليها والدعاء بالمري عند الدخول وعند ما انظر الى الكعبة
 يتعلق بالطواف افعال مفروضة ومسنونة ومكروهة ومبطلات واحكام فالفرضية سبعة اشياء النية والابتداء في الطواف بالحجر
 والنعم به وان يطوف سبعة اشواط وان يطوف بين المقام والمبيت ان يطوف ستم مرار ودعنا الطواف في المقام وخلفه الجذارة كان ذابا
 في المقام والمسنونة ثمانية اشواط استلام الحجر في كل شوط والتقبيل والايها واليه بدلك رفع اليدين عند الدعاء وعند عقد الطواف و
 الصلوة على النبي وعلى اله عليهم السلام واستلام الاركان كلها باليمين خاصة الى كنانة والى الباقى والدعاء عند كل دكن والدعاء في الطواف والدعاء عند
 باب الكعبة والذوق من لبنت الطواف والوقوف خلفه الاشارة الى القبلة والعليل والصبوح من يطوف بهما والمشي في الادبعة وضام
 في طواف الزيادة والاضطباع والمشي بين السبع والابطاء والدعاء تحت الميزاب التمام المستجاب في السبع والدعاء عند المخطوة
 سبعة اشياء التجاوز في الطواف عن المقام واستدبار الكعبة وان يطوف بالعباس فيجعل اليدين الى المقام والمشي على سائر البنية والحجر
 على حائط الحجر والمكروهة اربعة اشياء الطواف في ثوب نجس او اصاب بدنه نجاسة والحكم خلال الا بدنة كرفقه تعالى وانما الشعر والمبطلات
 ثمانية اشياء الزيادة عمدا في طواف الفرضية وقطع الطواف قبل ان يطوف اربعة اشواط او يكون غير متطهر فيحدث لناقص للظاهرة فقلان
 بطون اربعة اشواط والرجوع عنه لعنه عند رقبته الاقام والشتك فيه من غير تحصيل عدد والمخطورة السبع الاحكام بعضها يتعلق بالطواف
 المنذرة والبر وهو خمسة اشياء ان يطوف بعد كل يوم من الستة طوافي فان لم يقدر مشوطا وان يذبح في الاقل الى المحصل بعدد بنية اسبوع
 ان زاد على سبعة اشواط عمدا والفضل في الاضطرار على الوتر وان يذبح من رجب عنه بعد قبل اربعة اشواط والاعمال واذا طاف على غير وضوء
 بانه التوضؤ للصلوة وغيره المتعلق بالنية في طواف اربعة اشواط وقطع بعد او نفي ذكر بعد بنية عليه ثمرة وان زاد في الفرضية
 ناسبا وكره في الشوط انما من قبل ان يصل الى الزيادة وان ذكر بعد ان يصل الى الزيادة وان كان يتم اسبوعين في شات بعد الرجوع منه
 لم يلبثت اليه ان يرجع الى صلته وكره ترك بعض الطواف وطواف لثا استناب من يتم عنه بطوف من قد قدم السعي على الطواف لم
 يكن سعيه حكم ولا يجوز تأخر السعي بعد الطواف في غدر ويجوز للمقارن والمفتر يقدر الطواف السعي على الوقوف بالموقفين ولا يجوز للممتنع
 الا بعد المرض وخوف الجف لمرأة والجهر عن الرجوع اليه من الحرم والخوف على النفس المال وتقديم طواف لثا جاز للمضطر ومن الحاشا ان
 قدم عمدا على السعي عمدا وناسبا لم يعد بل من كل طواف كعتان فان طاف اسبوعين ناسبا الفرضية فصل بين ركعتي كل واحد منهما سبعة
 وان كان في اثنا فله صلى في وقت صلاة الطواف بعد الفراغ منه ومن نوى صلوة حتى خرج من مكة عاذا بها وصل الى مكة فم يمكنه صلى
 مكانه فان مات مضى عنه وليه الا غلب لا يجوز له الطواف بالبيت لمريض من انما امكنه اسكان الظهارة ولم يمكنه فاول طواف به وليه ان
 لنفسه طواف وفتح والثاني انظر اليه به بوسا او يوهين فان بر وطاف وان لم يبر امر من يطوف عنه صلى هو بنفسه من مرض خلال الطواف ولم
 يمكنه الا تمام حكمة لا انتظار على ما ذكرنا في فصل في اثنا السعي واحكامه ما يتعلق به وبها التقصير عن ذلك من ترك السعي متعمدا بطلان
 تركه ناسبا وذكره بنية سعي وان ذكر بعد الحج من غيرها وامكنه الرجوع اليها رجوع وسعي وان لم يمكنه امر من يسوع عنه والسعي مقداما مندوبا اليها
 سبعة استلام الحجر اذا اراد الخروج اليه وابتان درهم والشرب من ماءه والصب على بدن من الدلو الحادى والحجر الحجرج اليه من الباب المقابل للحجر
 قطع الوادي يتشوع حتى يصعد لصفوا يشتمل على مفرد مسنونا والمفرد مسنونا اربع النية والبدنة بالصفاء ونحوه بالمررة والسعي بينهما
 سبع مرات والبدنة اربع ثمانية عشر شيئا الصعود على الصفا والخالة الوقوف عليه وان كان والنظر الى البيت استقبال كمن الحجر وحده الله
 ثم والثناء عليه وذكر الالة وماضع اليه من حصر الالة على قدر وسعة التكبير سبع مرات واليه ليل سبع مرات وقول لا اله الا الله وحده لا
 شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت هو على كل شئ قدير ثلث مرات والصلوة على النبي والصلوة على اله عليهم السلام والدعاء بالمرسوق
 والسعي في مكة والسعي للرجال من عند المنارة الاولى الى الثانية في السعي اربا واربعا وان رجح القهقري ان جاوره عن سماع الى

كتاب الحج

ميشد السعي وسعي وان كان ركبا حول دابته في السعي وان يكن عن التمتع والتمتع عند المروة والصعود عليها والتسبيح على
حذو ارض ثلثة منها لتوجيها عادة وهي لا تبدل بالمروة والزيادة في عدد وهو لم يحصل في عدد واثنان لا يوجبان
في الزيادة في ناسبا في زاد ناسبا فيخرج الزيادة وانما سبب التفضيل ناسبا في نفي ذكر جمع فاقم ويجوز له قطع السعي بعد
من قضاء الحقوق واما في الصلوة وغيرها والجلوس خلال السعي للاستراحة من غير استئذان ولا يجوز له تقديمه على الطواف ولا اجزا في غد
بعد الطواف والتقصير انما ان يقص شيا من شعر راسه ويقص طفاؤه والا صلح باخذ من شعر الحية والشارب ويقط الطفاؤ فاذا قصر
احل مما احرم من الاصل لصيد لا في الحرم وجاز له كل نحو وسجدة في غير الحرم في ترك لبس الخيط واذا دخل الممتع مكة وعلم بمكة من الحج احل
اذا قضى المناسك انشا الاحرام ثانيا بالتحج في وقت وان علم انه لا يمكن من اقام على امره بجعة مفترقة فان حلق راسه بعد السعي لغير دم ولا
يجوز له الخروج من مكة قبل قضاء المناسك بها الا مضطرا **فصل** في بيان الاحرام بالحج ونزول معنى فاذا خرج من المناسك للعمرة اقبل
اما المكة الاحلال من الاحرام والاحرام بالحج والوقوف بالموقفين ولم يمكن فان لم يمكن وهو ان لا تقص من يوم عرفته ولم يفزع من مناسك
العمرة لم يجز له التحليل وان كان قبل ذلك جاز له التحليل وهو وقت الاحكام فان لم يكن له التحليل ما تنصق لوقت وبلون الاحرام في الحلال ان يتحقق
وبلون الاحرام يوم الترتيب فان كان اما ما اوصاه عن من العليل والحرم قبل الزوال والخرج الى منى قبل ان يصلي الظهر والعصر بمكة
ان لم يكن اما ما ولا صاحب رداء لا يفضل ان يحرم بعد الزوال واذا صلى الظهرين وشرك الاحرام على ما ذكرنا الا انه يحرم لان بالحج المفرد
يذكر في ذلك في التلبية وكان قد احرم قبل التمتع بالعمرة الى الحج وذكر في ذلك احرامه فان نوى العمرة في الاحرام وان بافعال الحج ونفى الاحرام في
العرفات ونفى الاحرام اصالا وكان في غيره الاحرام الجزاء وصح حجه فاذا احرم لم يجز له ان يحلف بالبيتين طاف ناسبا احدا الاحرام بالتلبية
يجوز له الاحرام من داخل مكة والافضل ان يحرم من عند المقام ثم من المسجد الحرام واذا دخل المسجد الاحرام دخله حائبا بكنيته وقاد فاذا
احرم لم يمسك موضع لصلوة ان كان ماشيا وحين يقص شعره ان كان ركبا ورفع بها صوتا اذا اشرف على البطح من الزم **فصل** في بيان الفدية
من منى في عرفات واذا اذاد الخروج من منى في عرفات وكان اما ما لم يخرج منه الا بعد طلوع الشمس غير انما ما لم يخرج بعد طلوع الفجر في طلوع
ولا يعبر بامدى حشر الا بعد طلوع الشمس فكان غنما وان كان مضطرا جاز له الخروج قبل طلوع الفجر وصلى في الطريق فاذا توجه الى مكة
دعا بالمأثور وحدث بالتلبية عند الزوال **فصل** في بيان نزول عرفات وكيفية الوقوف بها والاضافة منها الى المشعر والوقوف بعرفات
ركن من اركان الحج والوقوف بالمشعر كركب هو اكد ولم يجز له ثلثة اوجلا ما ادرك الحاج الموقفين ولم يدركها معا او ادرك احدهما
فان ادركها معا تم حجه وان لم يدركها فتم الحج ولو لم يقص على الاحرام الى انقضاء ايام الشريق وورد مكة وجعلها عمرة والتحليل
يجز به نزول الحج من قبل ان كان ما فاته فرضا او لدخول في مثل ما خرج منه او قضى الا اذا كان مضطرا او قارفا ولم يكن من خاص المسجد
فانه يجوز له التمتع وان كان الحج تطوعا لم يلزم قضاء ادم واذا فاته سقط عنه قوابعه الى المقام بمعنى فانه يستحب ان ادرك احدا الموقفين
وترك الآخر بخلافه اقبل حجة والباقي على ما ذكرنا وان تركه ضررته لم يجز له اجمالا ما فاته الموقفين الا في الثاني فان فاته الاول لا نه وصل اليه
ليلا ولم يمكنه الوقوف به وادرك الثاني صح حجه وان ادرك الاول قبل طلوع الفجر صح وان وادى المشعر لم ولم يقف بعرفات وعلم او ظن انه
ان مضى اليها ادركها قبل طلوع الفجر لثمة ذلك ان علم او ظن ذلك لم يلزمه الفدية وكفاه الوقوف بالمشعر وان فاته الثاني لا يجزيه
في الطريق بعد الزوال وقف به قبل ان تم مضى في منى من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس من يوم النحر جاز ذلك في تعاقب الوقوف
بعرفات احكام تنقسم في واجب مندوب والواجب حشر اشياء النزول بها والاقامة فيها الى عزوب الشمس قطع التلبية عند الزوال التمتع
والوقوف بالموقف على التمكن من الا والا فاضل منها الى المشعر بعد عزوب الشمس فان افاض منها قبل عزوب الشمس لم يجز له ثلثة احوال
اما رجع اليها قبل عزوب الشمس بعد عزوبها ولم يرجع اليها فالاول لا يلزمه شيء والثاني لم يجز له ما افاض عدل او سهوا فان افاض عدل الزم
بدنه بغيرها بمعنى ان يحرم صام ثمانية عشر يوما وان افاض سهوا لم يلزمه شيء والثالث لم يجز له ما امكنا الرجوع اليها ولم يمكنه فان لم يكن يقص
عدل لثمة لبدنه الزم الرجوع وان لم يمكنه وقدا افاض عدل الزم ما افاض سهوا لم يلزمه شيء والمثلث احد عشر شيئا ان يضع دحله بمنزلة
ويغتسل عند زوال الشمس يصلي الظهر والعصر معا بينهما باذان وان متين يقف في منبر الجبل ولا يصعد منحنيا او يسد
الشلم ويخلل بنفسه رطل ولا يقف تحت الاراك والدعاء بالمأثور والابحار دونه والمباقة والدعاء لاهل بيته والوقوف بالمشعر حجة
عليه شيئا وينبذ الى شيئا فالواجب ربعة النزول به الوقوف في نفس المشعر لاقامة به لان تطلع الشمس للامام والى قرب طلوعها الغنم
ويجوز التأخير الى طلوعها وجاز التثنية في المضطر والعليل والنتا والخروج منه قبل الفجر الا انه لا يعبر وادى محلا لا بعد طلوع الشمس

المساكين فان لم يجد لهم بعد حاله وان شئ كان اوله هدايا او اما الاضحية فتجزي عن غيره من الاضحية واما ما روي في ربيعة وغيره فان كان
فان كان يعني وساق الاضحية مع الاحرام واشعره قدامه بغيره ولا يبدل من اوله من لم يشعر لم يقبل جاز ذلك فان كان في الطريق ولم
يلزمه ليدل فان ساق في الحج فحرم وان ساق في الغزاة فحرم ولا يجوز ذلك بان ياكل من اللحم الواجب اذا خلع البصر ونصدق بغيره مما
يدفع في الاضحية فربان تجزي عن غيره في الحجى مطلقا ومكروه والا فضل من الاضحية من الثمن من الابل والبقر والمعز والجنح من الغنم والاولاد
البياض ثم العفرة ثم السواد المستحب من الغنم كبش بالغ اقل من سواد وبغيره في سواد والكره سبعة ارجل او اقلها او
الخروف والشرو والمقابلة والمدايرة وعن الجوزي ثلثة عشر صنفا الحصى فاوجد غيره والجنح من المعز والعوداء البنية لغوا والعجاء البنية
العرج والمرهضة البنية المرهضة والعجاء البنية والكبير الذي لا ينفق في الثور والجلد في البقرة والصفرة والخفا والمستاصلة والمشفرة والجلد
من غير ذلك وبكره التخيبة كبش بابه بنفسه لهذا يحرم عن الاضحية والجنح بينهما افضل واما الحلق فوقعه بعد الفرج من الخراف وبعد حصول الهكفة
فان لم يزل وان لم ينج والحلق المرحال واما النسا فلها التقصير عقدا واغلة والضررة اذا قبلت شعور لم يجز غيره لحلق وان لم يتلبس شعرا
الضررة اجزله التقصير فان ادا البنت قبل الحلق اعاد الطواف بعد وان تركه عدل لزمه دم شاة وان خرج من محلى ولم يحلق ولم يحكم الرجوع
اليها فحلق مكانه وبشعره اليها لم يبدل من لها وان لم يمكنه ذلك لم يزد شئ وان امكته الرجوع اليها اعاد اليها وحلق بها وبشعره في الحلق ثلثة
اشيا الابتداء بالناسبة من الفرس الاعمى والانهما وبالعظمن خلفه والنعاء بالماقور وان لم يكن على سائر شعرا لم يوسى على راسه لم يمتنع
ثلث محلات فان اذاحق احد من كل شئ احرم منه الا من المنيب لثا فاذا طاف النساء للزيارة حاله الطبيب اذا طاف طواف النساء احل له
النساء ايضا وبشعره لان ما لم يسل خطا لا بعد طواف الزيارة ولا يسل الطبيب بعد طواف النساء والمقارن والمفترق محلات وان يحل ان بعد
الحلق من كل شئ الا من النساء طواف النساء فاذا فرغ الممتع من المناسك حبا توجه الى مكة لزيارة البيت لم يؤخر الاخذ
لغيره عن والى بعد غدا بعد وعنه الممتع يجوز له ان اجزله المقدم افضل واذا اراد دخول مكة يستحب له ان يبيت ليلة بغير اشياء الغسل والتنظيف فليقل
الاطفار والاخذ من الشارب ان اغتسل بماء بارد وان احل بعد الغسل عاد استحب اباي اذ دخل مكة فعل مثل فعله او يوم دخله على شئ
من الطواف وركعتي الحج الى الصفا والتيمم بين المروة فاذا فرغ من السعي عاد الى البيت الطواف النساء اذا طاف وصلى ركعتي
تم حجه وعمرته ان كان متمعا وكان غير متمتع حجه وبقيت عمرته يفعلها بموته من الحج فاذا فرغ من ذلك اراد ان يبيت بمكة للعبادة والطواف
جان فان بات بها او بغيرها لغير العبادة ولم يعد الى البيت لغيره من كل ليلة من الليالي من الاولين من ليالي التشريق دم ويستحب للابام
المحطبة فاربعه ابام من ذي الحجة يوم السابع من يوم عمره ويوم النحر ويوم النفر الاول ويعلم الناس طليح عليهم من المناسك ثلثة المناسك ثلثة
في ابام التشريق فان ببيتها ولا يخرج لباي التشريق منها الا بعد نصف الليل على كراهية واذا خرج بعد نصف الليل ضلها لم يدخل مكة
الا بعد طلوع كحجر ويستحب له الا يخرج من ليالي ابام التشريق ويوم كل يوم من ابام التشريق ثلث حرات باجسد وعشرين حصاة وتعلو به فريض
ونذرت والفرض ثلثة اشياء ان يرمى كل حجر فليسبح حصاة بيدا بالعظمي يرميها احد فاول ثلثة ثلثة عشر شيان يرمى من بطون المسبل وعلى كل
وبكره مع كل حصاة ويدعو بالمردى في ذلك ثم يقوم من بين الطريق وليست قبل القبلة ويحمد الله تعالى في ثلثة عشر بصل على النبي وعلى
عليه السلام ثم يتقدم قبله ويدعو بسبل الله تعالى ان يقبل منه فاذا اراد ان يرمى الحجرة الثانية تقدمت وماها وادعى فيها وادعى فيها فاذا فرغ
منها الى حجرة العقبة وماها على ما ذكرنا الا انه لا يقف عندها كما وقف عند الحجرين الاولين ووقت رمي طول النهار والفضل في الرمي
عند الزوال فاذا رمى اليوم الاول في اليوم الثاني والثالث على ما ذكرنا فان اراد الرجوع في النفر الاول وهو اليوم الثاني من ابام التشريق وقد
اصاب النساء او الصبيد حاله الاحرام لم يجز له ذلك ان لم يصيب ذلك الرجوع بثلثة شرط احدها ان يفر بعد الزوال والثاني ان يفر من كل
الشمس والثالث ان يفر من كل يوم الثالث من نفر بعد عزيمته لئلا يرميهم وان نفر في النفر الثالث وهو اليوم الثالث جاز له ذلك في الزوال
والهجومه على حنيفة وما تركه في جميع الابام او رمى البعض وتركه في بعض الحصاة او تركه لغيره لا يبقا على الحجرة الاولى لم يخل ما ذكره
مكة او اذا رجع الى اهله فان ذكر مكة ولم يكن الرجوع الى معنى جازا كان او امرأة وجع اليها وماها وان لم يمكنه استئذان وذكره بعد ما خرج
من مكة قضى للمقابلة ان حج واستأناب الحج والثاني لم يخل ما ذكره من الغد وهو موقوف ومكة وان رجع من مكة فان ذكر من الغد قضى مقدم
الغابت ورمى بكرة ورمى ما يكون له يوم عند الزوال ولم يجز له في الغابت للتل الا لحد او ربيعة لعل في الغابت الرجعة وان فاته
يومين وماها جميعا يوم النفر الثاني وان ذكر مكة وبعد ما خرج منها كان حكمه حكم من ترك الرمي كلها وذكر مكة او بعد ما خرج منها لم يحكم
والثالث لم يخل من ثلثة وجها فاعلم عدم ما رمى وكان اكثر من النصف واقل ولم يعلم في الاول ثم الرمي الثاني والثالث اعاد الرمي عليها في
الحجرة المرتبة عليها الرابع وماها معكوت ورمى الحجرة الاولى اجزله عاد على الحجرة او سعى وجزله العقبة والرجل المراهق ذلك سواد والحاصل

كتاب الحج

طواف النكاح معتبر وان لم يستطع المدي بعث بمن مع اصحابه واعدهم وقاد بهم حتى ينشروا حول البيت ثلث الصد بالعدل ولم يحل ما صدقوا
او غير ذلك من الاول بحل المدي بغيره على بغيره في ذلك التحلل ويجوز عليه لقضاء النكاح ضرورة وهو بالحق بان كان مقبولا
وفي سقوط الدم اذا شرط قولان والثاني ان كان مكنته لغيره بعد ذلك فقد كان ذلك احد الموقنين فقد حج وان صدق عن بعض الناس قد ادرك
الموقنين فقد حج واستثنى قضاء باقي المناسك ان لم يمكنه النفوذ وكان له طريق صلوته سواء يحل له ينقذ رده بعد ان يشترط على ربه
بحل ذلك وان صدق عن الموقنين فقد حج بحجته وحكمه ما ذكرنا **فصل في بيان حكم الكعبة العبد المذنب والصبي المكاتب بشرط ومطلق**
فالشرط في حكم العبد ان كان له طلاق او ان ادعى بعض الناس ان الكعبة كانت له الامام يدينها انها باءة مع من حج في ايامه بغير من سبها والعبد لم يحل ان
يادى سبها او بغيره فان احرم بانه لم يرجع على الاذن صحح حجة فان لم يشك الكفارة كان فرضه الصوم دون الحج فان عوق قبل الوقوف بالمشرك
عن حجة الاسلام وان رجع عن الاذن ولم يعلم واعل وقد تلبس بالاحرام لم يكن له رجوعه تاثيرا في رجوعه واعلم قبل تلبس بالاحرام او لم يادى له من
احرم لم ينقض احرامه وكان له سبها من غير ذلك في حكم المذنبات الصبي لم يحج به وليه وقد عطل الاحرام لحرمانه بالا حرم والاحتجاب عما يجب على الحرام
الاحتجاب عنه وهاهنا بقضاء المناسك فان بلغ قبل الوقوف بالموقنين او باحدهما اجزأه عن حجة الاسلام وان لم يبلغ لم يحج عنها وعليه حجة الاسلام
ان بلغ مستطعا او وجد الاستطاعة بعد ذلك ان لم يستطع الاحرام عنه وليه وجبة المحرمات وطاف بغيره سعيان لكنه وعنه ان لم يمكنه وكان حكمه
بقية المناسك **فصل في بيان العمرة المفردة** وان من شرطها الحج وعبره بغيره فالتبعية بغيره بان اما فقدت عليه او تأخرت عنه فالمفردة
هي العمرة المفردة التي هي عمرة القدر والافرية فان منع بها لم يحل ما احرم في شهر الحج وغيره من الاول لا يجوز له ان يجعلها مفردة
اذا فوض ذلك ان لم ينو المفردة وانما لا يفيق واذا العتمة بغيره القدر والافرية ان شاء احرم بعد قضاء ايام التشريق وان شاء اخرج الى سبها
الحرم فان زادها خرج الى التمتع واحرم منها بشرط على ما ذكرنا في الحج ونوى العمرة للحج وكفى اذا دخل الحرم قطع التلبية وطاف طواف النكاح
وسعى بين الصفا والمروة وقضى وحلق والحلق افضل وحاف طواف النكاح ان كان الحج واجبا او نذرا كان ذلك العمرة كان صحتها بغيره بالحج
صريحا واجبة بالنداء او منتهى ايامها ولو جبرها بغيرها الا انما لها على ما ذكرنا في المندة واليهما يقع الا انما لها في كل شهر وروي في كل عشرة ايام
افضل او قالها ثم خرجت الى الحج في الفضل تارة طواف النكاح في كل عمرة الا في المتع بها **فصل في بيان ايام النحر** ايام النحر ايام النحر
واذا اراد الرجل الحج وكان على طريق العرق فالاول ان يبدئ بزيارة النبي عليه السلام وان حوز به بالتحج ورجع الى طريق المدينة وفارده فاداه
المعبر من خلة على كل حال وصلى فيه ركعتين فان جاز فاسبارج وصلى فيه ركعتين وصلى ايضا في مسجد الغدير ركعتين اذا بلغه واعلم ان
المدينة حرم ما مثل مكة وحده ما بين المدينة الى مكة وما بين مكة الى المدينة وما بين المدينة الى مكة وما بين مكة الى المدينة وما بين مكة الى المدينة
المدينة ولدخول المسجد الدخول من باب بئر يثرب والقيام عند الاسطوانة المقدسة والزيادة على ما هو من غيره فاذا فرغ من النحر من مسجد
عنه من ربه وقام عند حاد الله تعالى مثابا عليه صلى ركعتين بين القبر والمبشران فيه وضوء من ربه واض الحجة ثم ان مقام النبي عليه السلام
صلى فيه ما قبله ثم ان مقام جبريل عليه السلام ودعاء الدماء فقد روي ان حاضا به مستقبل القبلة لظهور ثم ذات سبها انما
عليها السلام وروي ان قبرها في بيتهما وروي ان بين القبر والمبشر وروي ان في البقيع الا ان تزار في المواضع الثلاثة والمجاورة مسجد النبي
واحد الصلوة في المسجد ان عرض له مقام ثلثة ايام فيها صامها واعتكف عند الاساطين صلى عند الاسطوانة لوتة ليلة الاربعاء وقعد عند
يومها وصلى ليلة الخميس عند الاسطوانة التي قبلها وهي على مقام مصادره عليه السلام وقد عند ها وصلى ليلة فزاره وصلى ليلة الجمعة عند
النبي عليه السلام وصلى عند بؤك ليلته ولا يتكلم هذه الايام ان استطاع الا بالبد منه ولا ينام ليلته ولا هذا الاغراب ولا يخرج من المسجد الا
ولا ينام فيه ثم يزور الائمة عليهم السلام ويخرج الى الحد يزور جبريل عليه السلام ويأتي مسجد قبا ومسجد الخراب مسجد الفضية ومسجد بئر
ويطوف بما استطاع من الصلوة والاعتراف على الرجوع الى موضع راس النبي عليه السلام وصلى عليه ودعا وان المبشر مثل ما ذكرنا ورجع الى القبر
ان في المنكب اليسرى وصلى ست ركعات قربها من الاسطوانة التي خلف الاسطوانة المتخلفة ثم استقبل النبي عليه السلام وودع ثم رجع ككل
الحج ما في النجاء فرض من فرض الاسلام وهو فرض على الكفاية واذا قام به من يكفي سقط عن الباقي وانما يجب شيئا لانه شرط واحد ماض
امام عدل ومن نصير الامام الجهاد الثاني ان يدعو اليه والثالث اجتماع سبع خصال في المدعو اليه وهي الحر والبالغ والذكور وكما العفل
والصحة والابتداء اذا اخراج البكر المعترف به وبسقط عن عشرة نفر النساء والصبيان والمجانين والتخلف الضعيف والمرضى والاعمى والمسنن الاعرج
اذا لم يقدر على الحرب فادسا ومن ليس من اهل المعترف به ومن لم يات به الزوال وان ورجا بغيره فاد فرضه عن واحد شيئا احدهما استفاض
الامام اياه والثاني يكون من حضور الامام وغيبته منزلة وهو ان يدهم لم يحجوا فيسعى على الاسلام وهن وعلى مسلم في نفسه وماله اذا حصل
شرط حضوره وقد روي على ذلك وجوب معاون ان احتاج اليه ولا يجوز الجهاد بغير الامام ولا مع ائمة الجور **فصل في بيان اقسام**

من الوَسْبِيلَةِ

الكفار ومن يجوز قتاله وبنا القتل الكفار ضربان فبعضهم يجوز قتله على يده وهو المقتول والنصيب والمحجوبون بشيئين من قول الجبهة والشرع آخر
احكام الاسلام عليهم وهي ثلثة اقسام الحركات وجبها ثمانية عشر شيئا الا شيئا النافعة لا مان من القتال مع اهل اسلام وما يكون في
حكم النافعة من سب الله وقرب نبيه واصابة المسلمة بالتحاح والذنا بها والاعانة على المسلمين ما باطل اذ اهل الحرب على احوال المسلمين
يكناب لهم باجتماع اهل الاسلام اذ ياتونهم اهل اسلام او باقتنائهم مسلمين غير يروبوذ لا على احد من المسلمين وقطع طريق عليه اثمها منكرا
والاسلام من شر الحرب تكاح المحرمات والذخاير في بلادهم وضرب النافوس لحدائق الكهنة والبيعة والامانة البتة اذ الله هو اولك
جميع ذلك هو الصغار جاز عقلا لا تطعم فان خالفوا شيئا من ذلك خرجوا من الدين والقتل الا لا يجوز قتله على يده وهو من عدا هؤلاء
من الكفار ولا يقبل منهم غير الاسلام فان لم يقبلوا او قتلوا ولم يرجع عنهم لا بعد ان يسلموا او يقبلوا وعن اخريم والقتل الاول ان يلووا الصغار
قتلوا او قتلوا يسلموا او يقبلوا او يقبلوا عن اخريم واذا قتلوا لم يبدوا بالقتل لا بعد ان يدعوهم الى الاسلام من اثمها اثمها
والاقرار بتوجب الله سبحانه وعده والشرع بالشرع فان ابا الجحيم وبعض جمل قتلهم ووجب لهم حال اهل الاسلام اما ان لهم
شوكه وقوة او كان بهم ضعف فله او توسع حالهم فالاول بالدم قتلهم على الفور وبدء بالاقرب من الاقرب ما لم يكن الاهتمام بالابعد وكذا
ولا يجوز قتلهم الا اذا ارادى الامام في التاجر وصلى ولا يصالحهم الا ما موفى اربعة اشهر اذ اياه صلاحا وبقا لاهل الامام كيف شاء بمنشأ
شاء الا بالانفاق التمس في بلادهم من تحنوا قتلوا بكل حجة يكون صلاحا واذ القتل وتروا بالاطفال وبالمسلمين ان سرفهم جاز بهم
اذا قصد الكافرين اصابا لطفلا والمسلم بلحقه اثم ولنه الكفارة في قتل مسلم ويجوز بقتلهم بالليل وتجوز المشاة في القلاع واخراجها وقطع
الاشجار وان اقصت المصلحة وكره ان يخرج اليه ويجوز بذل الجمل المزدل على مصلحة المسلمين بالنقل اذ كان بالمسلمين ضعف بحيث كان اذا
انه الجحيم ولا يجوز قتل النساء ما لم تقتل المسلمين ولم تعاون عليهم ولان يجوز للامام تاجرها اثم وموادعهم المشركين ولا يجوز له
ان يقتلهم اذ لم يستظهر بالرجال والاسلح وما يحتاج اليه قتلهم حتى يستظهر في بداهتهم بما يرى صلاحا والثالث ان كان مكان كل اثنين من
الكفار واحد من المسلمين وجب عليها التثبت لهما ولا يجوز له القتل منها ما من مفرغ من قتلها ولا يجوز له قتلها باغضب الله وعلى
الامام ان يقتلهم ويصالحهم على حسب ما يراه صوابا واتا الامام فلم يخل ما كان المحر في اسر او متعاجا للامام عقلا مان لعامة الكفار
والمقصود من حجة ان يعقد للمسلمين ولا حاد المسلمين ان يعقدوا الواحد عشرة وليس لاحد ان يدم على الامام ويدخل المال بقعة المنفق فيلقت
وان استبد موال المسلمين لم يدم وموم وتوموا من لفظهم الامام فاقومهم ليجز القرض لهم وردوا الى امانتهم لم يكونوا احب اليهم من الاسلام المحر في
داو المحرك ان اسلامه حثا له ولولده الصغار من السبي كان جملا وسببته وماله من الاخذ مما يمكن نقله الى الاسلام ولا يجوز القتل
من عقد الدمة فان احسن منهم بعدد وبذل اهلهم عهدهم وردوا الى امانتهم بعد استيفاء كل حق لله تعالى للمسلمين منهم **فصل**
بيان حكم البلاء واذا فتح اكل الارض فتح على المسلمين لم يخل من ان يقره جازا فتح عنوة وصلح او يغلبون الامام ويسلموهم من غير قتال الاول
كان المحر لاهل الباء في جميع المسلمين كان حكمها على ما شرط ولا يتبع ذلك لا بعد ان يقبلوا احكام الدمة والثالث ان اربع من الانفال اثنا
فصل في بيان احكام الاسارى الا اسير ثلثة ارض رجال ونساء وذراعا فارتجل من انا ما اسيرت ان نفشا القنالا وبعده فالاول ان اسير
كان الامام يحجز اربعين شيئين فله وقطع يديه وجلبته تركه حتى يشرف واثنان ضربان ما يجوز له عقد الدمة ولا يجوز قتل الاول يكون الامام المحر
بين ثلثة اشياء اخذ الفداء والاسترقاق والمن واثنان يكون الحيا بين شيئين الموت والفداء اما النسا فملاك يقبل البتة لئلا يكون معها ولد
بلغ سبع سنين جاز الفرق بينهما في البيع وان لم يبلغ لم يحجزوا ما الذرايين اشكل لهما اعتبر بها حالها بالابناء فان ابنته في حكم الحيا
وان لم تبنت في حكم البتة **فصل** في بيان الفتي والغنيمة ومن استحقها وكيفية قسمتها الفتي في الشريعة ما حصل في ايدي المسلمين من غير قتال
وهو من الانفال والغنيمة ما يستفاد بغير اسلح من المال وينقسم قسمين ما يستفاد من لكون والمعادن وقد ذكرنا حكمها في كتاب الجهاد
يستفاد بالغلبة من دار الحرب هو ايضا قسمان اما ما يمكن نقله ولم يمكن فالاول ضربان موال وسبا باق لا يخلل يخرج منها الصغار بالامانة
قبل القسمة وهي ما لا يظفر له من الغنم الفداء والثوب المرتفع والجارية الحرة وغيرها ذلك ثم يخرج منها المئون وهي ثمانية اصناف العزة النافذ
الحافظة والنقل والمعايل والرضية للعبيد النساء ومن عادنهم من المؤلفين والاعراب على حسب ما يراه الامام ثم يخرج الخمس من الباقي الا
ثم يقسم الباقي بين من قتل ومن هوى في حكمه بالتوبة للراجل سهم وللفارسان سهمان اذ لم يكن في سر مسرقا ولا مفصوبا ومن كان له فارس
جماعة اعطى سهم فرسين لا اكثر ويستحق الغنيمة ثلاثة اصناف المرصد للقنالا المطوعة والناعية والصعدة الحضر وكان غرضهم الجهاد او
قاتلوا وان لم يكن غرضهم الجهاد والصبيا المحضون ومن ولد قبل القسمة ومن وصل اليهم اللد قبل القسمة وانقل من اسر لشركين وجوز
القسمة وما يؤخذ من الغنائم في المراكب كان حكمه كان ومن دخل دار الحرب جبر الغنم استحققتهم ولا جرة والسبا هي المذوا والنساء وقد

في كتاب الجهاد

والثاني

ذكرنا حكمهما في كتابنا من اول الاسلمين استوفوه اطلاقا لوليتيه بشرطين عرفناهما في اول البنية والثاني يخرج منه الحق لباقي المظلم
في فقهه وامر الى الامام وما يحصل من خلافه يصح في مصالح المسلمين **فصل في ابطال احكام الجزية هذا الفصل يحتاج الى بيان احسنه انما من**
يجوز عقدا لذاته ومن يوضع عليه الجزية ومن لا يوضع وقد يجوز به ومن يستحقها فالاول له وهو ذو النصارى والمجوس قد ذكرناهم والثاني
من اجتمع به جرح خاص المحرم والذكورة والبلوغ وكمال العقل وانقضاء التسعة عينا فانتا وبنوه واماله والثالث ستره نظر المرأة والعبد المحرم
والصبي الابله والتسعة لفساد الاربع ما يكون به الذنوب صغارا وقد في موكل الى ادى الامام ويجوز له الزيادة فيه والاعتصام بغير شرط
عليه لم ينشأ ورضا بعد استيفاء الجزية بشرطين احدهما ان لا يبلغ قدر ما يربى على اقل ما يجب عليهم من الجزية والثاني ان تكون معلومة بقدر
في اربعة اشياء الايام وعدل المائة منهم من الرجال والنسب وقدر الطون من الجزية والاولم وقد علفا لذات بضع على الوروس وعلى اوصيهم
لا يجمع بينهما والخامس من يقوم مقام المهاجر في نصرة الاسلام **فصل في ابطال احكام البغاة وكيفية قتالهم لباقي حمل من خرج على امام**
عاد له قتالهم على ثلثة اضراب يجب جابر ومختلف فالاول ما اجتمع فيه اربعة شروط كونه في منعها لا يمكن بغير جمعهم الا بالقتال وخرجهم
عن قبضة الامام منفرد بن عنته بلدة او غيره ومباينهم بتاويل سابق عندهم فان يابنوا ابتاويل غير سابق كانوا محايدين واستمروا على الامانة
للقبال والثاني ما يكون دفاعا عن النفس والثالث اذا نواف في قبضة الامام غير متعصبين واذا قوتوا لم يرجع عنهم حتى ينهوا الى الطاعة وقتلوا
عن اخرهم فان هزموا وكان لهم فخر جيون اليها جاد الا جاد: على جرحهم والاتباع لم يبرهم وقتل اسيرهم وان لم يكن لهم ينزل الجزية اليه جلاوه
العسكر من المال نحو غنيمة وماله يجه فلا يجوز سبي رايهم بحال **فصل في ابطال احكام الحاربي والمحاربين كل من ظنهم ارتاح من اخطا**
او التنا في وقت وادى موضع يكون ولم يحل جاله من ثلثة اوجبة ما يتوب قبل ان يظفر او يظفر به قبل ان يتوب ولا يتوب لا يظفره فلا لا
لم يحل ما لم يحرم وجب بما لا يوجب لقود في غير المحاربة وحقة العفو عنه وحق جابته وتوجب القود في غير المحاربة وبجمل العفو عنه حق الله تعالى
القود في حق الناس الا ان يعفون من له الحق والثاني ان المحل ما جنى جناية ولم يجر في جنى جناية لم يحل ما جنى في المحاربة او في غيرها فان جنى في المحار
لم يجز العفو عنه ولا الصلح على مال وان جنى في غير المحاربة جاز منه ذلك ان لم يجز واخاف نفي عن البلد منى هذا حتى يتوب ان جنى جرح اقص منه
نفي عن البلد واخذ المال قطع بدله وجعل من خلاف ونفي ان قتل عرضة في الظهار والصلح لقتل كان والى ادم مجزى من القود العفو والدية
يجوز ان كان غرضه المال كان قتله حراما واصلح لقتل ان قطع البدل ولم يخذل المال قطع ونفي ان جرح وقتل اقص منه ثم قتل صلبا يخرج
في قطع واخذ المال جرح وقطع للقصاص الا ان كان قطع البدل لم يجر ثم قطع بدله يعني لاخذ المال ولم يوال بين القطعين ان كان قطع لعينه قطع
بمنها قصاصا ورجل البشري لاخذ المال والثالث يطلب حتى يظفره ويقام عليه الحد **فصل في ابطال الامم بالمعروف والنهي عن المنكر**
من فرض من المؤمنين بالحق ختم شروطا يعرفها يعرف معرفة والمنكر منكر وبضم استمرار ذلك من تركه ويجوز ان يامرهم وبضم لا يؤد
الى اكثر منه ولا يكون فيه مضادة من الخوف على النفس والمال او لغيره والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الوجوه والندب التي تقع المنكر بغير المنكر
ان كان المنكر محظورا كان النهي عنه واجبا وان كان مكرها كان النهي عنه مندوبا ويجوز بالبدل التنا والقلب تقدم باللسان وبخطه ونحوه
ولا يجوز بد ما يقوم الفعل في ذلك مقام القول من الاعراض عنه وترك التعظيم له والادراء به والجرع عنه فان ينجح والاذن جرحه فان لم ينجح
انما كان منه فان لم ينجح وشدد عليه ورفع الى القضاء بدلا في التالف كان ما دون ما من جهة من له ذلك فان لم يقد على شيء من ذلك ونهجه مضد
كما ينزل اقص على القلب وما يعرض ما يصلح له في حق ذلك ادا ما الى فسد واد اكره احد على ترك المعروف او ارتكاب المنكر ما لم يكن قتل
نفس محترمة او قطع عضو منها **كتاب القضاء في ابطال احكام** في اربعة اقسام اولى القضاء مباحرة القضاء اخذت من فرض عين
فرض على الكفاية ومنع مكره ومحظور فالاول واحد وهو ثقة من اهل العلم اذا لم يجد الامام سواء والثاني لمن يطلع به في غير الامانة
ويجوز غيره والثالث لمن لا يكون له كفاية وقد شمره الفضل في كتابه في الامانة والخامس لمن ينفذ في الامانة به اذا كان غير ثقة ولا يهل به ان كان ثقة ولا
ينفذ الا بثلثة شروط العلم والعدالة والكمال فالعلم يتم بالوقوف على الكتاب الاطلاع على السنة والثبوت في الخلافة والوقوف على الاجل
والثبوت على اللسان والعدالة تحصل اربعة اشياء الورع والامانة والوقوف والتعوى والكمال مثبت بثلثة اشياء بالتمام في الخلق وفي
الاضطراب بالامر والاعراض في المحبة ولا يجوز القضاء بدلا من جهة ليس له بدلا مكرها اذا قوى القضاء به من جهة من له ذلك كان املا
له وحكم بالحق فان عرض حكومة المؤمنين في حال نقابا من الامام فمضى الى فعلها وشيعتهم فاذا تطلبا القضاء من له ذلك التمس في امانة الحق
وعلى كتاب الله تعالى ومنه النبوة عليه السلام والاجماع لا غير فانما شبه عليهم وقف حتى يتبع له فان حكم بخلاف الحق سهوا او خطا لم يأن له
ونفس ما حكم به فاذا اراد المحجوس للقضاء اخذت بحسب ابا زوا وسعا البصل اليه من له له حاجة ووسط البلد افضل من الطرف والامر
بغير شرط بشرط مجلس عليه متبصر له وعبارة وقضاو ليس اخش نباية نظرها وموضع تفسير القضاء على كل ما يشغله ويفتقر من النفس والجمع

والعشر والخمسون الحزن وكل فكر غير شئ من ذلك بوزن على من سمع وقاد دخل مجلس حكمه وصلى وكعبته ان كان في المسجد سلم
على كل من سبقه اليه وجلس مستدبر القبلة ويدين في بخار ثلثة نفر ثمة يقوم على اساس ترتيب الصوم والافاق وكاتب العدل فيقول
عقبنا عن الطمع وحلمه بين يديه ليكتب ما يحتاج اليه بنظره وقساما عارفا ثمة يقسم بين الناس اموالهم ويحضر الشهود ليسقط لهم الحق
فيبتغي الحج والحاضر والسجل ويجعل العلماء ويشاورهم فيما يحتاج اليه منهم ووه على وجه التصواتم باخذ بوزن الحكم من الحاكم الذي كان قبله
ينظر في حال المحبوبين مع خصومهم فان حبسوا بحق زكهم وان حبسوا بساطل والحق وينظر في الحقوق وحال الشهود الذين حكم بشهادتهم
ويؤمر امرالا وصياد بقر الثقات ويقوى الضعيف بعزل النفاق ويرتب مراضوا واليتفرغ لاطراف العامة فان ظهر من احد الخصميين لداو
عنك ونسفه ثمة فان عاد صاحبه واغلاط في الترفان عاد تجزي المصلحة في الادب والعفو وهو الخيا في تتبع حكم الحاكم الاول لان
يستعمل المحكوم عليه في تتبع وكان قد حكم بالحق ارضاه وان حكم بالباطل فناه وان اشبه عليه لسان المدعي والمدعي عليه والبيته
الى ان يتضح له وان شهد له شاهد لم يخل حالهما من ثلثة اوجه ما عرف حالهما بالعدالة والحق واشتبه عليه الاول بحكم له من غير
والثاني لا يحكم به لصلوات الثالث فهو قس حتى تعرف حالهما فان حكم على ظاهره الا سلام ثم بان قسما فانقض الحكم ولم يخل البيته من وجهين
لهما سداد وضبط وخرج وجودة محصل المحلل الى التفرق والوعظ والحث بدنه ان لم تكن لهذا الصفة فيها وسال كل واحد على حدة عن البيته
وا لوقت المكان وغير ذلك من الوجود فان نفقت الشهادات بحث عن العدالة وعظمهم فان ثبتوا وقد عدلوا لحكم وان جرحوا وجروا
بالوعظ واختلف الشهادات استقمها واخار للمساكنة رجلين موسوين يتبع خصما بالعفة وغورا العقل الا مائة والوقوف والبركة
من الشجاعة والحق والميل والكبد الجاج وصاها باكتام ذلك عن المدعي والمدعي عليه الشهود وقل ما تجزي في ذلك ان يكتسب كالمعد
المدعي عليه الشهود ومقدار الحق لسان صاحب البيته اهل مسجد وسوقها وجيران دكانها وبوتها سار في وقتها وتقع كل واحدة منها
الى واحد بحيث لا يطلع عليه الاخر ولا يقبل التعديل للحجج الا من اشين ويعتبر فيه لفظ الشهادة وقبول التعديل غير مفسر للحجج لا يقبل
الا مفسر ليس له الحاكم ولم يخل ما وجعا معا بالتعديل والحجج اودج احدهما بالتعديل والاخر بالحجج فان رجعا بالتعديل مضى الحكم
ان رجعا بالحجج توقف عنه وان اختلفا ضم مع كل واحد وجلا والاخر وامرهم بالتوال والبحثان رجعا بتمام بيته الحجج والتعديل حكم عليه ان
رجعا بتمام البيته ان اخذ يقول بيته الحجج ولا يرتب الحاكم شهود الا يسمع من غيرهم وان رتبها وسمع منها ومن غيرها اجلا واذا حضر جماعة فقه
اقرع بينهم من خرجت فتمت ابتدا به في الحكم وان علم من جاء اوله بلبا به وان اشبه كتب سائرهم في وقوع وضبطها وجعلها تحت صاحبها عليه
واخرج واحدة من خرجت فتمت بدنه واذا حضر خصما للمدعي لم يخل حالهما من اربعة اوجه ما عرف المدعي وادعى كلاهما ان قد احضرت
للدعوى وادعى كل واحد منهما على الاخر ففقدوا بدا احدهما بالدعوى وادعى الاخر ان احضره ليدعي عليه فالاول يسمع دعواه ويحكم على مضمون
الشرع بينهما والثاني ان كان لاحدهما بيته حكم عليها وان لم يكن اقرع بينهما والثالث يسمع من يكون على غير الخصم لا يسمع من يدين بالدعوى
اذ لم يكن للاخر بيته على ما ادعاه ولم يخل المدعي عليه من ثلثة اوجه ما يكون اخر من وسكت عن الجواب تعنا او اجاب لا اقل توصل الحاكم الى
الهانة معرفة ما عدا وحكم على ما اشار به من الاقرار والاكذار والثاني بحسب حق يقار بنكر الا ان يعفو الحكم الثالث لم يخل من ثلثة اوجه
اما اقربا ادعاه او غيرا او فكر ان اقربا ادعاه وكان عينا فائمة في بداهة انزعجها وان كان حقا في وقتها مره الا ثمة فان ادعى العا من غير
ذهابا ل قبل منه لان يقسم خصمه بيته على لپاره وان ادعى ما لم يقبل منه الا بيته من اهل الحجرة الباطنة فاذا ثبت على اخل سبيل الزم
بكن زاحقة بكتيبا وامر بالتحليل وان كان زاحرا فذ فعله لپه يستعمله فافضل عن قوته وقوت عينا بالمعروف واخذ بحجة وان اقر غيرهم لم يكن
مالا لم يقبل منه وان كان مالا وكان متمما الزم بانه فان بين وكان موافقا لدعواه فالحكم فيه ما ذكرناه وان كان مخالفا له واقر مفسر مخالفا
له من غير جبر ما ادعاه وادعى المدعي ان ذلك ايضا يلزم له الزم المخرج من اقربة الدعوى بمجالها وان اقر بجنبه باقل مما ادعى لپه ما اقر به
وحكم لبا في مجاله وان لم يصدقه المدعي فيما اقر به كان دعواه بمجالها والزم الجواب فان اقر حكمه ما ذكرناه وان انكر قيل المدعي انك بيته فان
العم وكانت حاضرة اقامها وان تكن حاضرة قبل احضرها واقامها ونظر في امرها فان احضرها سمع شهادتها فان نفقت وانفقت
دعواه ارضاه وان خالفها استقمها وان ادعى عتبه بيته اخذ منه كقبل حتى يحضر البيته ما لم يزل المدعي على ثلثة ايام فان زل ذلك لم يقبل
فان احضرها قبل انقض المدة فذلك وان لم يحضرها بوقت مقرر وان قال ليس بيته قبل له فان قد فان سكنت قامها وان قال تاخذني بحق
قال للمدعي عليه فخالفت فان نعم قال للمدعي فزاد بيته فان قال لا اقامها وان قال نعم وعظمه وغوته وعرفه عاقبة البيته الكاذبة فان اقر ذلك
وان اصر حلفه فاذا حلف سقم دعواه وان رد البيته كان له ذلك فاذا حلف ثبت ما ادعاه وان نكل بطل حقه فاذا حلف المدعي عليه بشرط
في البيته ان اذ حلف لم يكن له رجوع عليه بعد ذلك بوجه لزم الشرط وان لم بشرط وادعى بعد ذلك عليه اقام بيته قبل منه لانك ثبت المال

کتاب الفہام

[illegible]

من كونه

الركاب

الك بينة وان لم يعرف قال البينة واذا عدل الله وود قال للمدعي عليه المخرج فان نعم امهله ثلثة وتكفل به انما للمفسر خصمه ان قال لا يخرج
 لم يحكم عليه الا بالناس من له الحق وان خرج البينة قال من في الشهود وهو رد الشهادة وان لم يخرج الشهود والتسل اليهم لم يكن له ذلك
 واذا غابت بينة غيبة بعيدة او غير عنها لم يكن له طلب الكفيل وكان له اليهم والتمس بغيره لحاكم ذلك ان طالب في دين مؤجل لم يحل اجله
 تكفيل لم يكن له ذلك ايضا ولا يستغنى عن الناس من المدعي فان التمس عرض عليه فان حلف استغنى عنه على ما ذكرنا وان نكل لمثلان
 حلف في الاجل لم ياكل ان حلف فذلك ان رد فقد ذكرنا حكمه وان صرر على خصمه فالحلف ثبت حقه والحقوق ثلثة فان كان الله لم
 يحكم بها على انما ثبت تكاثر الناس حكم على ما ذكرنا وان كانت الله تعالى من وجه للناس من وجه حكم على انما ثبت تكاثر الناس ذلك مثل
 السرقة ومخون الخاكم المامون الحكم بطله في حقوق الناس للامام في جميع الحقوق ولما لم يحل ما يخرج بيمكة او ينفذ فان حلف لفلان
 او اقرعتك بكذا او شهد شاهدك بكذا لم يكن له قبل قوله حال ولا يشره ولا يفي لها او معز ولا وقال حلفت بكذا او حكم بها لم يقبل
 قوله ولم يكن في حكم شاهد ان قال اقرعتك بكذا كان شاهدا **فصل في بيا الحكم البينة** وكيف يتم البينة على المدعي اليهم على من
 انكر البينة على المال وعلى ما يكون لغرض كمال احوال بعد اشاء شاهد يمين وشاهد امران ^{ولم يكن} فان اقام شاهدا كان
 يمين يمينان يقيم احدا ويقيم ايمتين او يحلف ثلثان عينا او ثلثة من رجل من اربعة اضربا ما كانت ايمتهم معا او في بدل واحد او في بدل
 عنهما او لم يكن في بدل واحد ^{فلا} قول اربعة اضربا ما يكون لكل واحد منهما بينة على سواء وتختلف احوالها الاخرى بصيرة ولا بينة لاحدها او تكون
 لاحدها بينة فان لنا اولى البينة كان المدعي بينهما نصفين وان اختلفت احوالهم بثلثة اوجه ما تكون احدها مطلقة والاخرى مقيدة والحكم
 للمقيدة او تكون احدها عادلة والاخرى غير عادلة والحكم للعادلة او تكون احدها عادلة والاخرى غير عادلة والحكم للعادلة او تكون احدها
 مع التاخير في العادلة والحكم لاكثرها عدد وان لم تكن لاحدها بينة وتختلفا كان بينهما نصفان وان كانت البينة لاحدهما كان لصاحبها ولتأ
 لم يحل ما يترك ملكها ولا يتكلم فان تكررت ملكها مثل الاول في المصنوع من الذهب فثقتة والخاسر اشيائها وكان لكل واحد منهما بينة على سوا
 في صاحب اليد وان كانت البينة لاحدهما في له وان لم تكن لواحد منهما بينة لم يوجه للمدعي على صاحب اليد عن يمين ان كانت لعين بما لا يتكررها
 لم يحل من سبعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة مطلقة او مقيدة بالثاني او تكون احدها مطلقة والاخرى مقيدة او كانت مقيدة
 بالاضافة الى اتباع او هبة او معاوضة من واحد او من شخصين او تكون البينة لاحدهما او لا تكون لاحدهما بينة فالاول يحكم لصاحب اليد والثاني للتابع
 السابق والثالث للبينة المقيدة والرابع لصاحب اليد والخامس ان كان المالك في الانتقال من انتقال من انتقال من انتقال من انتقال من انتقال
 منه الى اليد كان له التاخير يكون لصاحب البينة والتابع لا يارم صاحب اليد عن يمين **الثالث من القسمة** الاولى لم يحل من خمسة اوجه
 اما ادعاهما صاحب اليد او لم يدعهما وكان لكل واحد منهما بينة على سوا او خالف احداهما الاخر او كان لاحدهما بينة او لم تكن لاحدهما بينة فان
 ادعاهما صاحب اليد لم يكن لتأخيرهما فائدة الا بعدا ^{فلا} يقال تعلق صاحب اليد ولم يدعهما وكان لكل واحد منهما بينة على سواء تعاوضتا وان اختلفتا
 بالثاني كان الحكم للتابع وان اختلفتا بالتقسيم الاطلاق كان الحكم للمقيدة وان اختلفتا بالانتقال بحكمه ما ذكرنا وان انتقل اليها من واحد
 بعدد يد من تنقل منه وقام كل واحد منهما بينة موزعة على سوا اقرع بينهما ولا يشره لا قرا لتابع في ذلك كانت اثبات كل واحد منهما
 موزعة او كانت احدهما موزعة والاخرى غير موزعة وان قبضها واحد لا يارم للبينة واتفق الثاويحان حكم لصاحب اليد وان تفاوت
 الثاني يارم للحكم للتابع وان لم تكن لاحدهما بينة لم يحل من اربعة اوجه ما اقرص صاحب اليد لهما معا او لاحدهما او لم يقصر لاحدهما وقال ادرى
 هي واقرعوا لحد ثم قال لا بل لاخرى الاول تخالفا واقسمه نصفين والثاني يكون من اقرله اذا حلف **الثاني** ان لم يدعهما عنهما تخالفا واقسمه
 والرابع حكم من اقرله وعزم قيمته للاخر والرابع من قسم الاصل على اربعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة على سواء او على الخرافات وتكون
 البينة لاحدهما او لا تكون لواحد منهما بينة فالاول يحكم فيها بالقرعة فمن خرجت ثمة وحلف في له وان امتنع من اليهم حلف الاخرى في له وان
 امتنع معا كانت بينهما نصفين **الثاني** يكون الحكم للعادلة فان نشأ وبثا في العادلة فالحكم لاكثرها عدد اذا اختلف صاحبها ورجل وانما
 بمنزلة رجلين **الثالث** يكون للمزلة بينة فان كان خصمه من لا يعرف نفسه حلف ايضا لصاحب البينة والرابع تخالفا واقسمه نصفين اذا لم يكن له
 واما اقسمة ان نصفين او اقرع كل واحد لكل فان ادعى احدهما الكل والاخر النصف كان لصاحب النصفين ربع وعلى هذا وان تنازعا ملكا او ع
 احدهما شرا من زيد والاخر من عمرو لم يرد المالك لزيد وقت البيع او لعمرو او لهما فالاول والثاني يكون لمن ابتاع من مالك **الثالث**
 يكون لكل واحد من المتبايعين الخيار بين الفسخ لتبطل الصفقة وبين الثمنا وان سبق بيع احدهما تكون له الشفعة ولا يشره بينة اليد مع بينة
 المالك ولا بينة الارث مع بينة بيع المورث والاصل في الوهبة والتسليم منه اذا ادعى ابتاعا على غيره بما لم يمتنع فقال المدعي قضيتك
 قضيتك منها كذا كان ذلك قرا بالكل ولزهره ان يقيم بينة ان لم يعرف به المدعي فان لم يكن بينة كان له تحليفه وان قال قضيتك كذا ولم

كتاب القضاء

فصل

منهم ما يكرهونها بالكلية وكان اعترافها بما ادعى قضاءه **فصل** في بيان اعداد البينة وعينها البينة ستة انواع احدها شهادة خبير ورجل
 وذلك في موضعين وفي الملال مع فقد علة في التما وليلة شهر رمضان في احدى الزاويتين في القضا وثانها شهادة اربعة من ثلثة ثلثة
 مواضع اننا والواحدة والحق وثالثها شهادة رجلين وذلك في اربعة مواضع في المحرر وسوى ما ذكرناه والطلاق والنكاح ودرية الملال
 اذا كان في التما وعلته ورابعها شهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجلين في ذلك في موضعين في المال وما كان وصلة البينة خاسما
 شهادة اربع لنوة وذلك في ستة مواضع في الرضاع والولادة والعدرة والحض والنفاص عتقوا النساء التي تكون تحت اثناب مثل البصر
 والرق والقرن وسادسها شهادة اربع لنوة او ثلثة امرأتين او واحدة وذلك في موضعين في الوصية واستهلال البصيرة في شهادة اربع
 وصية واستهلال بصيرة قبلت حكم بها وان شهد ثلثة ثلثة ثلثة اربعة وان شهد اثنان قبلت في النصف ان شهد واحدة قبلت
 في الربع عند عدم الرجال وتقبل شهادة النساء في اربعة مواضع وقد ذكرنا موضعين في الثالث تقبل شهادة اربع مع رجلين ومع كبريين في المحرر
 رجال وفي موضعين في المال وفيما كان وصلة البينة اربعة اربعها تقبل شهادة اربع مع رجلين ومع كبريين في المحرر وفي موضعين في الرضا
 في البينة مقام شاهد ذلك ضرابا باحدهما ان تشهد امرأتان مع رجل بالفضل ويجوز في ذلك البينة دون القو ولاخر في الرضا والحق في شهد ثلثة
 وامرأتان باحدهما ان يزوج على المحصر ان تشهد رجلان ودرية نوة على المحصر لزم الجدل وذا الزوج وما تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال فقد
 ذكرناه ولا تقبل شهادة النساء مع كبريين في اربعة مواضع في المحرر وسوى ما ذكرناه ودرية الملال والنكاح والطلاق **فصل** في بيان اقسام
 البينة وحكم القرعة كل امرئ من كل قبيلة القرعة وتعارض البينة في شكل وانما تعارضتا ان شهد احداهما على الضد باشهد بغيره في غيرها
 ترجح لاحدهما فاذا اكرهنا ان ادا من غير واحد فاختلاف محل من اربعة اوجه اما اختلاف في عدد الملاك او ادا والمدة او جنس البينة او قد هان لا
 اذا قال لصاحبه اكره سنة منها البينة القليلة في عشرة وقال المكشري بل جميع ادا وادام كل واحد منهما بالبينة موخرتة لم يخل من سنة اوجه ما استأجر
 البينة من جميع لوجوه او سبق تاريخ بينة صاحبه او تاريخ بينة المكشري ولا يكون لاحدهما بينة وكان عقبت العقد وكان في اثناء العقد وكان لا
 بينة في الاول تعارضت ببنتاهما والثاني بالرم المكشري وعشرين والثالث كان لكل عشرة في اربع مخالفا وفتح الحكم بينهما العقد وتاريخها
 مخالفا وفتح العقد الثاني في حكم باجرة المثل فيا مضى وكان بعد قضاء المدة مخالفا وفتح العقد وسقط المستوفى لزم باجرة المثل والتاريخ
 يكون الحكم لصاحب البينة والثاني في ادعى صاحب ادا شهد بها المكشري شهرين لم يخل من اربعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة على سواء
 سبق تاريخ احد البينتين او غيرهما من التاريخ او لم يكن هناك بينة فالاول تعارضت في البينة والحكم في البينة والثاني يكون الحكم للتاريخ
 السابق والثالث مخالفا في حكم باجرة المثل والتاريخ حكمه كالتاريخ والثالث في اربع من لقمة الاولى يكون فيها البينة على المدعى البينة على
 من انكرنا فادام كل واحد منهما بالبينة على سواء تعارضتا والحكم في البينة وباقي الاحكام على ما ذكرناه وان ادعى كل واحد منهما ملكية عين في الحال
 وادام بينة على سواء تعارضتا واذا كان عينا في يد اثنان او في شخص واحد عليه باشرها فبذلك وادام كل واحد منهما بالبينة على سواء تعارضتا
 وكل موضع تعارضت فيه البينتان فلا بد من البينة من القرعة فمن خرجت عنه وحلف كان الحكم له فان امتنع وقت على صاحبه فان حلف اخذ وان امتنع
 كان المدعى به بينهما على ما ذكرنا قبل **فصل** في بيان دعوى الميراث اذ مات اثنان وخلفا رثا اخر مملوكا فقط المملوك بعد فاته لم
 يخل ما كان الوارث واحد او اكثر فان كان واحدا لم يرث مع عتق بجال وان كان اكثر من واحد واقتسم الميراث فكانت وان عتق قبل لقمة
 ودرث معهما وان خلفا رثا مسلما واخر كافرا لم يرث مع المسلم الكافر سواء كان المورث مسلما او كافرا وان ادعى الكافر كافر المورث لم يكن له
 نأية وان طأ وخلفا رثين وادعى احدهما ان كان مسلما واخر احال وفاتا المورث وصدة الاخر وادعى هو ايضا لنفسه ذلك لم يصد
 صاحبه فان قام بينة على ما ادعاه والا كان الميراث للمنفق على سائرته فان التمس فيه كان له ذلك ان ادعى احدا الوارثين بتقديم موث للمورث
 الاخر فاجزه كان القول قول من ادعى الاخر اذ لم تكن بينة على التقديم واذا ادعى اثنان اذ ورث فلان وقدم مات وقام بينة على انه ورثه
 لم تشهد على ان لا وارث له سواه فان كان المدعى فرض اعطى البينين مثل الاب والام والزوج والزوج حتى يتضح الامر للبينين اقل من البينة الميراث
 فان ظهر وارث سواه وكان ممن يحجبهم من التمس الاعلى الى الادون فقد اخذوا حقهم واخذ ما بقى الوارث الباقي وان لم يحجبهم في علمهم
 حقهم واعطى ما بقى من يستحقه وان لم يظهر لهم وارث سواهم اعطوا تمام حقهم فحقهم وان لم يكن المدعى فرض لم يعط شيئا حتى يتضح الامر
 شهد البينة الكاملة بان لا وارث له سواه اعطى جميع لثمة وان ادعى انه وارثه واخا له غايبا ولا وارث له سواها وقام بينة على ان لا اعطى نصف
 الميراث فاذا حضر لغايب ادعاه اعطى النصف الاخر وان لم يدع له في بيت المال وجد في بيت المورث حتى يتضح الامر وان وجد في يد غيره وادعاه
 اذا اعطى من مولا وجبها شيئا لم يعط الا بكفيل ومن ادعى ميراثا واحد وخفى امره ورثه واشتهر فام بينة على انه وارثه فقط او مع غيره
 كادوا غايبا وكاشا لبينة كاملة واستحق اخذ شيء في الحال لم يعط الا بكفيل **فصل** في بيان دعوى اثنان ادعى اثنان انهما الميراث

المثل

من الوَسِيلَةِ

اما ادعى انه ولد له واحد عمو منه وخولته واخوته فلا قول لم يخل ما ادعى بفراش او بفراش من ثلثة او جله ما ادعى
بفراش منفردا وبفراش حرة مشتركة وبفراش امه مشتركة فالعراش المنفرد ضربان اما كان اولاد صبيبا او باغا فان كان صبيبا قبل منه
اذ لم يكن له نسب مع غيره من النكاح بالغا او مراهقا وقام ببنته وان لم يتم ببنته قبل منه بشرط ان تصد بقوله باه وان كان ان يكون ولدا ولذا
ادعى بفراش من حرة مشتركة وقام ببنته قبل منه ويكون ذلك شيئا بعد عقد يقع في موضع واحد ذلك اذا وجد له على فراشه امرأة نائمة
فاستقدا بها وجروها وان ادعى بفراش امه مشتركة لفرج في ذلك من حرجت فرجته من لشركا والحق به عزم الباتين قهلا لا مة والولد على
قد تصديهم وذلك اذا كانا من بين شركاء فوطؤهما في طهر واحد علق ان ادعى بفراش اما ادعى بشيئة لعقد وبغيرها فان ادعى
بشيئة بعقد قام ببنته قبل منه ويقع ذلك ثلثة اثار مواضع اولها يكون بوطي امرأة قد عقد عليها بظاهر الحيا ثم بان انها ذات زوج وثانيها
يكون بوطي امرأة قد عقد عليها بعقد فاسدا وقد طمأ اخر وقد عقد هو ايضا عليها بعقد فاسدا وثالثها يكون بوطي امرأة قد عقد عليها
عقدا فاسدا بعد ما طلقها من عقد عليها بعقد اشعرتها وولدت لاكثر من ستة اشهر من وطئها فان لم يكن كون الولد من كل واحد
وتنازعان فان قام كل واحد منهما ببنته على سوا وتراضتا وخرج بينهما وان كان لاحد منهما ببنته بالحق وان لم يكن لواحد منهما ببنته اقترع بينهما
ان ادعى بغير عقد لم يخل ما يكون صبيبا او غير صبيبا فان كان صبيبا لم يكن له نسب مع غيره من النكاح بالغا او مراهقا وقام ببنته او
صدة مراهقا وان كان يكون ولدا قبل منه الثاني صدقة من ادعى نسب قبله ذلك **فصل** في بيان ادعى الزوجين في متاع البت
اذا اختلف الزوجان ومن بينهما في متاع البت لم يخل ما كان في ايديهما معا او في ايديهما فان كان في ايديهما وكان لكل واحد منهما
بنته فالحاق قسم بينهما وان لم يكن لواحد منهما ببنته وبصلح لهما معا كان بينهما وان كان لاحد منهما ببنته حكم له ولكل
لأحدهما ببنته حكم له وان كان في ايديهما كانت لبنته على اليد الخارجة واليهين على المتبنة **فصل** في بيان احكام اليهين وما يتعلق بها
اليهين في الدعوى على بنت المستحلف اذا كان الحالف معسرا فانها تكون على بنته ويجوز له ان يحلف انه لا يملكه شيء مما ادعى به عليه نوى
في الحال والحالف ضربان مسلم وكافر وكل واحد منهما ضربان حر وسائر وناطق ولا ناطق وجعل المرأة وصحة من يرضى ثوكه لا يمان بالعدو وجواو
بالزمان والمكان واللفظ استحبابا بالعدو بدخل في القسا واللقا وسنحرسا والناكيد بالزمان والمكان في الاول والثاني الشبهة وبعد
الصلوة المصطفى واما كان يحلف في اشركا لبقاع من كل بلد الناكيد باللفظ ان يحلف بقوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
والشهادة الزجر ارجح الطالب الغالب لقضا النافع المذهب المذهب الذي يعلم من المستر ما يعلم من العلانية والواجب قبله والله لا يمين
بغير الله تعالى وبغير ما لا يحسن في صفاته فعليا الكافر يحلف بما يراه مينا وما يكون اذوع له واصلي والاخرس يتوصل بالحكم الى معرفة اقراره
واستخاره والى تقرير حكم الحادثة لا الاشارة والحضر يحلف بحكم من فهم اعراضه امكنه فها هو واذا اود الخليفة فا توجه عليه ضع يده على الحصف
وعرف حكمها وحلف بالاهاء الى سماء الله تعالى ان كتب اليهين على اوج ثم غشاها وجمع الماء في شيء وامره بشربها فان شرب فقد حلف وان
ابا لم يملحق والرجل اذا كان صحيحا الحاضر يحلف بحكم اذا توجه عليه اليهين حلف فيه وان كان مريضا وامكنه الحضور من غير حضوره وكان وان لم يكن
حلف في منزله والمرأة اذا كانت برية تحكمها حكم الرجل وان كانت نكحة تحكمها حكم اليها من يحكم بينهما وبين خصمها في منزله فا توجه عليها
اليهين حلفها في منزله واليهين يتوجه على المنكر اذ لم يكن المدعى بشيئة قد يكون في جنبه المدعى اذ لم يكن له غير شاهد وامرته فيما يحكم
بغير شاهد ميم ولا يحلف الا بعد تعديله الشهود وتدخل اليهين في حقوق الناس لا غير ما كان حقا لله تعالى من وجبة حقا للناس من
وجبة دخل اليهين في حق الناس وحق الله تعالى كالسنة والحالف ما يحلف على فعل نفسه وفعله غيره فلا قول يحلف على القطع نفيها و
ايجابا والثاني يحلف في الاشارة على القطع وفي النفي على العلم واذا استخلف والتمس الجواب من المدعى عليه لم يخل ما استخلف المدعى
المدعى عليه والاراد عليه اليهين فالاول ما يلزم الجواب على اللفظ ولا اليهين كفاء اذا كان الجواب مستمرا على معنى الدعوى كان حكم
اليهين الثاني ما يلزم اليهين على اللفظ والبينة مقدرة على عيني المدعى عليه ميم على عيني المدعى اذ انكل المدعى عليه عن اليهين لم
حكم النكول ورد اليهين على المدعى فان استثبت حكم النكول ان لم يتعلل باقا ميمينة وتحقق وانظر في حقا العرفان تعلل بشيئة من ذلك
اخر فاذا سأل استحق اذا استخلف لم يكن له الرجوع الا برضا من استخلفه واذا اقام شاهدا وقال لا اخار اليهين سقط حقه فان ادعى
ثاني في مجلس اخر وبشكل المدعى عليه غير اليهين ورد ما عليه من لسان يحلف ان ادعى قوبه الحق صامد عيا وكان عليه لبنته واليهين على
صاحبه له رد اليهين **فصل** في بيان الشهادة اذا شهدا بخبر بثبوت الحق لواحد على غيره وله من غيره ان يكون على غيره وقد يكون
لشهادته لبنته بدل من اليهين كالفستاء ولا حد لثا فتكذلك فيما يحكم به بشاهد يمين الشاهد احد عشر مائة مسلم حر ومملوك
روا له ولد واخ واحد الزوجين وصبي وامرأة وولدان وكافرا مسلم الحر قبل شهادته اذا كان عدلا في ثلثة اشياء الدين والمال

كتاب القضا

والمرءة والحامد للعدل الذي لا يجانب من الكبار ومن الأصغر على الصغار وفي المرة الاجتناب عما سبق ذكره من ترك حبس النفس
فقد المبائن وفي العلم بالبلوغ وكما لا تعقل ولا يقدر في قبول الشهادة لعدس عشر ثمانية اضعافا والبدوة والاقامة بالقرعة والعدالة
كانت عندها من القضا في الناس ان كان يدبها والنفس في الخلف والعدالة اثبتت صلبة لا يتغير في الاثبات الى الوثيرة وان تحملها بصيرتهم
تأشعها من شهادة في كل شيء اذا اثبتت الاصل من يؤخذ باول قول صلبة القضا والعبوة الاعلى سبدها والولادة من لوان اذا كان المشهور
له في التجارة والوصى اذا شهد الموصى فيها هو وصيه مادام البهرار الوصية والوكيل اذا شهد الموكلة فيها هو وكيله ومنه والاجراء اذا شهد
مادام معه يتجوز شهادتهم في غير ما ذكرناه اذا كانوا بصفة من تقبل شهادته وتقبل شهادته اربعة نفر ولا تقبل عليهم شهادته ولا تقبل
للقادف والعدو وعدو ومن يرى باختره ومن قطع طهرته من ادعى عليه القطع والمسلوك اذا كان بصفة العدل تقبل شهادته
على حد شهادة الحار الاعلى سبدها والمدبر في حكم العبد المكاتب تقبل شهادته على سبدها بقدر ما تخرجه وتقبل شهادتهم لسانهم
والولد تقبل شهادته لا يسره ولا تقبل عليه اذا شهد معه عدل اخر والولد ولد له وعليه ومع عدل اخر والاخر والاخر كان
حكمه ان وجب على ذلك الصبي ان كان مرهقا وهو ابلغ عشر سنين فصاعدا تقبل شهادته في القضا والشجاج لا غير يؤخذ باول كلامه
وان كان غير مرهق لم تقبل شهادته بحال فان تحملها صبي ابلغ وذكر تقبل اذا كان اهلا لها وكان لفاق والكافر اذا تحملها او كمال الفسق
ولا تكفر ثم ناب لفاق واسلم الكافر المرأة قد ذكرنا حكم شهادتها قبل وكنت شهادة ولدنا فينا **فصل** في شهادته الفاسق صريان
قانون وعنفان في القادف صريان اما قد نرى بوجه وعنفان فان قد نرى بوجه وحقق باربعة شهود وان لم يبق وان لم يبق وان لم يبق
فسق وان قد نرى بوجه وحقق لم يفسق ولا فسق بالعدل لم تقبل شهادته حتى يوجب والقوبة فيه سبدها وحكيته فالتسوية فيها بغيره
الله تعالى وهي الندم على ما فرط منه والعزم على ترك المعاودة الى مثله والحكمة لم تحمل ما كان صادقا فيها بغيره وبين الله تعالى وكذا بانان
كان صادقا قال لكن بجرم ولا اعوذ الى مثل ما قلت في صالح العمل بالصدقه قال وكان كان باق كذب فيها قلت في صالح العمل بغيره
صريان اما ان تكب معصية الله تعالى لم يتعاق بالناظر ان تكب معصية وعظم عزمه في الاول توبته وتخرج عنه واصلاح العمل بصدقه مع عدمه على ما
والعزم على ترك مثله المستقبل والثاني توبته وتخرج عنه وداء المظلمة فان قتل ظالما سلم نفسه من ولى الدم فان غضب لا داود واستحل من
صاحبه لم يصالح وان قد ناسخ من ولى من غفر ان تلف ما للعزم واصلاح العمل بالصدقه في الجميع واعرج جميع ما ذكرناه
فصل في بيان تحمل الشهادة لا يتجوز في الشهادة لاحدا لا بعد ان يتجملها وهو عالم بها والعدل يحصل في ذلك احد ثلثة اشياء اشياء
وحدها وبالسمع والشهادة معا وبالسمع والاستفاضة في الشهادة تتعلق بالافعال كالقتل والشرقة والوفا وشروط الحزم والرضا
واشياءها في اشياء من ذلك علم حقيقة فقد تحمل شهادته وجاز له ان يشهد على حسب ما شاهد قد يجنب منها اذا
الامتناع منها الى ضياع حق من حقوق المسلمين ولم يؤذوا ولا يضره غير مستحق على ان شاهد وقد يخطئ اذ لم يثبت من ذلك قد يذكر
اذا علم او ظن انه شهدته او على هذا لو راى احدا من بعض الملائكة او اواضعه او غيرها من غير ضار ولا مانع جاز له ان يشهد على
ملكه والسمع والشهادة معا يتعلق بالعقود مثل البيع والصن والصلح والجارة والشرع وغيرها فان شاهد المتعاقدين
وسمع كل ادم العقد منها وعرضها بالاشهادة بعينها لاجاز ان يشهد بذلك الفصل ويقول شاهد ان راي هذا الشيء الفصل في من هذا
يكذا وان غابا وغاب احدهما لم يجز ان يشهد على الغائب بعد حصول العلم بثلثة اشياء بالاعين والاسم والتسبب ولعلم ذلك ركازة
الحال وكان معه عدل اخر وذكره ان لم يكن ذا كرا جاز له ان يشهدا على ما ذكرناه والسمع والاستفاضة يتعلقان بسبعة اشياء بالنسبة
والموت والعق والوقف للملك المطلق والكساح والولاء وسجور لانه يشهد به للابطل من غير ان يعرف الى الحد بشرطين سماعة من
فصاعدا وشباعا واستفاضة في الناس اذا تحمل شهادة لم يحمل ما يتحمل على اقراره وعلى شهادته فان تحمل على اقراره لم يحمل ما يتحمل على رجل او امرأة
فان تحمل على رجل لم يحمل الا بعد المعرف بثلثة اشياء بغير حق يمكنه الا في من عليه حاضر واسمه ونسبه حتى يمكنه الا في من عليه غائب او يكونه اذا
عاقلة جاز له ان يشهد به على بعض ذلك مع عدمه لان جاز ولم يتم شهادة الاعلى الوجه الذي يتحمل ان يتحمل على المرأة فكان وان اسفرت المرأة ونظر
اليها العدلان ليعرفها كانا حوطون تحملها على الشهادة جانزة غير حق الله تعالى ما لم يتجاوز وجه واحدة ولم يكن المتحمل المرأة باحد ثلثة اشياء
بالاستسراء والسمع من شاهد الاصل وهو يشهد بالحق عند الحاكم ويشهد به بغيره الى سبب جوبه وجوبان يشهد بها على كل واحد
فان شهدا ثلثان على شهادة اشبه جاز ولا تمنع الشهادة من الفرع مع حصول الاصل في داغ الاصل وكان في حكم الغائبان وهو وانما
مرتبضا او ممنوعا او تعدد عليه الجسور وانما شهد الفرع ثم حضر الاصل لم يتحمل من وجب من اصاحم الحاكم بشهادة الفرع ولم يحكم فان حكم وحقق

مِنْ أَوْسَيْلِهِ

الأصل وكان عدلنا فحكمه وان كان به لنا وباقى العدلة فنقض الحكم وان تفاوتوا اخذ بقول اعداها وان لم يحكم بقوله لم ياصل بحكمه
 ان لم يحضر الاصل ونقض حاله بفسق الحاكم بعد بيتهادة الفزع لم يحكم بها وان حكم لم ينقض وان تغير تغيرا لم ينقض حكم البيتهادة الفزع
فصل في بيان حكم الرجوع عن الشهادة اذا رجع لشهود عن الشهادة المجل من ثلاثة او جله ما رجع كلهم وبعضهم قبل الحكم وبعده قبل
 الحق وبعده فان رجعا قبل الحكم بطلت شهادتهم وان رجعا بعد الحكم قبل استيفاء الحق فنقض الحكم حكمه وان رجعا بعد الاستيفاء وكان
 الحق مالا او قد بقي وعلى صاحبه ان تلف عزم الشهود ورجعوا كلهم عزموا بالنصب لمرة على النصف من اجل امكان ان يرجع بعضهم
 عزم نصيبه ان كان الحق هذا انحصارا وهذا الحدود والمقصود من اجل انما كانت البيتهادة خطأ او تعذرا ولم يغتفر فيقبل ولم يرد
 الجمل فالاول الزم الدين بخففة والثاني تغلط الدين والثالث محجب عليهم القود وان قال بعضهم اخطانا وبعضهم اخطانا وبعضهم بقدرنا
 لن المخطئ الذي يربح الحساب المتعمد القود على ما ساند كره في كتاب القضا ان شاء الله تعالى حكم الجراح والادوش وان شهد على انسان بالسرقة
 فقطع ثم جاء باخر وقال قد وهنا والشارق هذا غير مادية بما المقطوع ولم يقبل شهادتهما على انسان وان شهدا بالطلاق فاعتقد المرأة وزوجها
 احزن ودخل بهما ثم رجعا عنهما المهر الثاني ودجعت لمرأة الى الاول بعد العتد من الثاني **فصل** في بيان الحجر والتفليس في جميع
 صاحب المال من النصيب واما يكون لاحد حجب ما يكون نظرا لصاحبه وغيره فالاول ثلاثة النصيب المحزون والتفليس الثاني ايضا ثلاثة
 المهرض والمكاتبه المفلس المجمع ضربان اما بصريح محجوب وعليه الحكم الحاكم وهو الثاني التفليس لمفسر ويكون محجوب بعجزه وهو الباقي فاذا
 بلغ النصيب شهدا وادى الى كتابة له وصلى التفليس بغيره هو محجوب عليه فإذ ادعى ثالث له وقضى الدين المفلس فاق المحزون
 الحجر والمفلس من وكيله ليدون وماله لا يفي بها واذا ادعى الغراء اذ ادعى طلبوا من الحاكم الحجر عليه جابها المبر بالثلاثة شرط بشا الدين
 حلول جله وقصود ما عرف قضاء الدين وبلغ من الحجر ثلاثة الحكم خضر في ماله وتعالى الدين بغير ما في يده من المال جعل الحكم
 من جدد متاعه بعينه عنده الحق من غيره وان ادعى الغراء عليه ليدفع بغيره كان القول قوله مع اليمين وان وجد ماله في يده وقال هو
 لغدا وان كان خاضل او صدق قبل منه وان كان يملك بقبل منه وان ادعى لغيره جلت ان جعل بعض الدين بغيره فغيره دون غيره اذ لم يكن
 في المال وفاء **كتاب البيوع** **فصل** في احكام البيع حقيقة البيع عقد على انتقال عين مما وكه وما هو حكمها من شخص
 الى غير بعض مقد على جهة التراضي ويحتاج الى صحة الى استعاشا كون المبيع ملكا للبايع او في حكمه بان يكون للبايع وكما للمالك ولو اتى
 او حجر المالك بغيره والثاني كون المتبايعين فان دوى النصيب في مالهها والثالث كون المبيع مشاهدا او في حكمه وان رجع كون له ثلث في الحاس
 يقين مقد الثمن والسادس الاجاب الساب للقبول والثامن تقديم الاجاب على القبول والتاسع ان يؤتى بالايجابات ليعتول بلفظه لما في
 ان كان البيع شبهة احتاج الى شرط اخر وهو يقين اجل الثمن ان كان البيع سلفا احتاج الى ستة شروط اخر وهي كون المبيع من وان لا مشا
 اجله لتسلم الثمن قبل التفريق وكون المصلحة موجودة عند حلول العمل عام الوجوه وبعين موضع لتسلمه ان كان لنقله جرة وان لا يكون
 منسوب الى ما يحصل منه ان كان البيع من اجله احتاج الى شرطين اخرين لا يجازيان المال بينهما ما يطلب عليه من الرجوع غير منسوب الى اصل المال بل
 البيع صرفا احتاج الى شرط ثلث في صحة العقد التفاضل والتفريق ولست اذكر البدلين في القضا اذ كانا من جنس واحد اختلفا لاختلاف
 حكم سائر ما يدخله الزباقي لنا ولابد من مع اتحاد الجنس وحكمه كما في بيع البعوض ثمان خبازا وخبازا لاجارة وخبزا الغنم وخبزا العبي
 خبازا بتفصيل لصفقة وسند كره كما انها ابوابها لخباز لاجارة انهم في ما اجروه من غيره ولم يعرفوا لمتاع بذلك فاذا عرف كان مخيرا بين البيع
 وبين الامضاء وبلونه لصبره في نضامة اللجان وخبازا لغيره ان يبيع شيئا او يبتاع وهو غير عالم بالقيمة وفيه عيب لا يتغابن بملكه في
 مثله فاذا علم كان له الخيار وخبازا لغيره ان يبيع شيئا معيبا لم يعرف به فاذا عرف كان له الخيار على ما ساند كره وخبزا بتفصيل لصفقة ان
 شيئا سمح بعضه فاذا علم كان مخيرا بين الرضاء بقدر ما للبايع وبين فسخ البيع وخبز المدة وخبز المجلس وخبز الرؤبة وخبز الشرط فخابر
 المدة يدخل في بيع الجوز والفواكه والتمتع في الجوز الخبز ثلاثة ايام مالم يوجب البيع على نفسه ولم يتصل فيه ولم يعقد البيع على انتقاله
 اتم بوجبا معا وخبز الفواكه للبايع فاذا مر على البيع يوم ولم يقبل المتبايع كان للبايع الخيار وخبز المجلس للمتبايعين معا لم يتفرقا وتقطع
 باحد جنس شيئا بالتفريق ولو بخطوة واحدة وباجاب لبيع منهما او من احدها ورضا الاخرين باطلا للخيار والعقد على شرط انتفاء الخيار
 خيارا للرؤبة للتمتع وقد يقع للبايع ايضا ويختص بالاعتناء المربعة او بما هو حكمها فاذا باع البايع شيئا ولم يبر المتبايع وراه قبل ولم يره
 حال البيع وكان البيع على ما وصفه وراه قبل نقض البيع وان لم يكن كان للتمتع بالخيار بين الفسخ ولا مضئا وينقطع باحد ثلاثة اشياء يكون
 المبيع على ما وصفه بالرضا وان لم يكن على ما وصفه بتاجيل الفسخ مع الامكان لان الخيار محجب على القود وخبز الشرط يكون من شرطه
 اما للمتبايعين ولا احدهما او لغيرهما فان شرط لاحدهما مدة معينة من الزمان كان له الخيار في المدة وان شرط لهما واجتعا على فسخ

كتاب البيع

وامضا نفذ وان لم يجتمع باطل وان شرطت لغيرها ورضي نقد البيع وان لم يرض كان المتبايع بالثمن ابي كنفخ ولا مضئا وان اراد دفع جزاء
كان لهما وان شرطت امة مجبولة او مطلقة لم يصح والبيع ينقسم عشرون قسماعا بيع الاعيان المرشئة وبيع جنات الوثيرة وبيع النسبة وبيع التلغف
بيع المراجرة وبيع الصرغ وبيع الخراف وبيع لغيره وبيع بعض الصنفه وبيع كجوان وبيع الفضو وبيع لاقلة وبيع الثمار وبيع لغيره وبيع
وبيع التملو والاذان وبيع مالم يقبض الا ذوات وبيع مالم يقبض وبيع ما يباع حلا بعد حلا وجرة بعد جرة وبيع بدخله لربا او لبيع لفساد
واحكام لثمة بالغيب **فصل** في بيان بيع الاعيان المرشئة بيع الاعيان المرشئة شرطان مطلق ومشرط فلما تطلق يجزئ للعقد بشرط التفرق
او بما هو في حكمه من العقد على شفا الحظ او ايجابا لبيع او باطلا لغيره فان كان لثمة اهدا وخرج معيبا انفضح البيع وان خرج احدا للدين
مستحقا او كلاهما لم يخرج المستحق بطل البيع وان كان الثمن موصوفا وتغابضا واحدهما صح البيع وان خرج الثمن معيبا او مستحقا وان لم يتقنا
ولا احدهما كان المتبايع اولي به الى ثلاثة ايام فان وفي الثمن او قبض المبيع استقر البيع فان لم يفعل كان المبيع بعدا للثمن الا ان كان مختارا بين فسخ البيع
امضاثة وان تلف المبيع قبل التسليم كان من ضمان البايع وان كان بغيره لم يكن منه الا ان عرض للتسليم ولم يتسلم المتبايع فان تلف بغيره لم يكن
من ضمانه على كل حال والشرط صري بان مشروط بفعل العقد مثل شرط انفاء الحظ او قد يتناحكه ومشرط لا ينقل العقد هو ايضا صري بان
احدهما يكون الشرط غير مقتد وبفسد البيع والثاني يكون ايضا صري بان احدهما يكون من احكام المبيع وهو صنف الحظ او الفواكه على ما ذكرنا
والثاني ايضا صري بان احدهما يقضيه لعقد وان شرط كان تاكيدا وهو ثلاثة اشياء ايجاب الحظ في الدرك ونقد البذل والغالب من التقو
امكان ما يتعامل به اهل البلد اكثر من واحد من التقو وان لم يكن احدهما غالبا لم يعين بطل العقد والثاني لا يقضيه لعقد هو ايضا صري بان
احدهما يكون مصلحة للمتعاقدين وهو ثمة اشياء اجل الثمن وخبث المدة والاقالة والوهن بالثمن لا قراض ولا سلافة والاستلاف في
بيع اخر والضمان للعهدة والاشهاد والثاني صري بان احدهما قد وعينه الشرع ولزم مثل شرط الاعتاق في بيع المملوك والاخر قد منع من الشرع
وكان باطلا مثل شرط تبرئة النفس في المبيع كما يقضيه التمسك كان المبيع لبنا او زوايا او شجر او ذرع او معدن وغيره ذلك قال ابي عبد
الله الارض كان البيع واقعا على الارض ون ما فيها وان قال بعتك بما فيها دخل جميع ما فيها في البيع مكن نقله ولم يكن وان قال بعتكم ما فيها
دخل فيها كل ما كان ثابتا فيها ودون المنفرد فكان فيها عين مجرى ما وهما لم تدخل فيه وان لم يدخل فيه **فصل** في بيان بيع خاذا الوثيرة وبيع
بيع موصوف غير مرق ولا مؤجل فهو مشروط بجنات الوثيرة فان كان على ما كان لبيع ما ضا وان لم يكن كان المتبايع بالخيار على الفور بين الفسخ
الامضا والتمسك بشرط بيا او صفا التي يتفاوت الثمن لاجلها وتعين جنس الثمن ومقداره ولا يغتفر في البيع باعدال بخلافه
مشدودة فيها متاع ومعها كتاب فبها وضمانا عليها فاذا فسخ كانت وما لوصف كان المتبايع بالخيار وان كان خوة فالخيار للمبايع **فصل**
في بيان البيع بالنسبة مما يقع ذلك بثلاثة شروط يجب ان يبيع ووصفه وبيانا مقدرا للثمن وجنسه وتعين اجل الثمن في الشهر او يوم وسهوه
وان باع بثمنين متفاوتين الى اجلين مختلفين لم يبيع وقبل يلزم اقل الثمنين في ابدل الاجلين الاول هو الصحيح **فصل** في بيان بيع التلغف
انما يبيع في ذلك ذوات الامثال دون ذوات النعمه فاذا اشتمل على ثمة شرط وصف المبيع وبيان النوع والمقدار بالشئ المعلوم وبيان الاصل
وان يؤمن لقطاع السلف فيه عند محله عام الوجود وتعين موضع التسليم لكان لنقله ليرة ومشاهدة راس المال او وصفه وتعيين
وقبضه قبل التفرق فان سلف في الجواب صح بسة شرط النسبة للبلد المحلول منه اللون والهيئة والجودة او الزاوة والهدائة والعقاة
وان سلف في الجوان وصف بسة وصفا النسبة لسن واللون والذكون والافوثة والجودة او الزاوة والهدائة والعقاة
احتاج الى بيان نوع اخر والتمن بوصف ايضا بسة وصفا بالنوع والبلد واللون والكبر والصغر والجودة او الزاوة والهدائة والعقاة
او اكثر وحكم الفواكه كالت وهو وصف المملوك باللون والنوع والسفن اقل الذكون والافوثة والجودة او الزاوة وان كان النوع او الهدائة
بالبلد واللون جمع ذلك الى ما ذكرناه وتوصيف لا به الحلية لا بد على ما ذكرناه بوصف المثلوب بثمانية اوصافا بالجنس والبلد والطول والعمق
واللبن والخنونة والريانة والغلظ والجودة او الزاوة والصفا او كونه شافا والغلظ بوصف بسة اشياء بالجنس والبلد واللون والافوثة
الخنونة والجودة او الزاوة وطول الغلظ قصه وكان حكم جميع ما يلف فيه في كل صفة تفاوت الثمن لاجلها ولا يجوز التلغف فيها الا
بحدود بالوصف لا في الاشياء المتخلطة ولا الامتعة المتخذة من جنس خضاعدا ولا في المنسوبة الى شئ مخصوص ان اراد ان يبيع سلفا
فيه من المستلف عند حلول الاجل وقبله بحسب ما ابتاعه اكثر من الثمن الى ابتاعه لم يجز وان باع بحسب غير ذلك جاز ويجوز للمستلف
توكيل المستلف في ابتاع المستلف فيه بماله وقبضه عوضا عنه ويجوز الاستدانة بحسب ان اراد وعي فيه شرط سلف **فصل** في
بيان بيع المراجرة مما يقع ذلك بشرطين تعين راس المال وبيانا مقدرا للوحي وتعين راس المال باحدا وبعدة الفاظ اشترت بكذا او دس
مالي فيه كذا او قوم على كذا او هو على كذا وتعين مقدار الربح باحد وجهين ابيع بكذا او اربح عليك كذا وان اختلف في المبيع صنفه

كتاب البيع

باقتد من غير ما يبيع واد البائع او ضاوع من غيرها واستحققت لم يملك المبيع كان المستحق يخرجه من ان يبيع وبها خذ رث ما فسد بين
 انه باخذ لنفسه برجرة المثل وما اتفق به عليه وللعاد من الرجوع على البائع ان لم يعلم ذلك انما المبيع كان للارض بما فيها واد
 عليه ما انفق مع اجرة العمل **فصل** في بيان بيع بعض الصنفه ببعض الصنفه ان يبتاع الانسان شيئا يخرج بعضه مستحقا او بطل
 الباع في بعضه مثل ان يبتاع دارا او ضعة او متاعا او مملوكا او غيرها وكان بعض جميع ذلك غير البائع ولم يميز ما ملكه او يبتاع حرا او عبدا
 او حرا او عبدا او غيرهما او غنما في صنفه فلا يتعصف الصنفه كان للبائع ان يبيع جميع ذلك او يبيع بعضه او يبيع ما فيه من الثمن واد
 يبيع ما فيه من الثمن فبذلك ما خرج مستحقا والمستحق من الصنفه فبايدخل فيه الصنفه وبن ساقاها **فصل** في بيان بيع كذا
 في الشيء وبهية فلا يدرى انما يجوز منه بيع المالك من العبد الامانة من كان في حكمها من المدين او ان يبيع التدين والمكاتب لم يشترط ان
 يخرج عن اداء مال الكتاب ولو امان ولدها او غيره من ممتلكاتها مع بقاء الولد واليه يهتد به انما يملك كمالها او يجرى من مالها ولا يملك
 بيعها الا اذا عرض امره من ذلك لثان اما يمكن ان تنفعا بها مثل جوارح الطير والبيع وكلب الصيد والماشية والزرع والحرث
 والسحاب والنفك والتمور وسباع الوحش لا تنفعا بجلدها وصيدها مثل الفهد والتمر والذئب شيئا ذلك جاز في جميع
 ذلك اما لا يمكن ان تنفعا بها ويخرج بغيره هو ما سوى ذلك الا ان كان من الدمي النعم اذا كان حرا مل وبعت مطلقا كان الولد
 للمبتاع الا اذا شرط البائع وقال اشترط ان يبيع بوجه الله يكون للبائع الا اذا شرط للمبتاع والمبتاع في بيع كذا او يبيع كذا او يبيع
 شرط ولم يشترط ان مات في هذه المدة لا يابى في هذا البيع كان من ماله وان مات في هذا المدة لم يتصرف فيه بالبيع والبيع ولا جارة
 او الوقف والعقود والتدبير والكتابة وان كان مملوكا او بالولي ان كان له ماله وان مات في هذه المدة لم يتصرف فيه بشي من ذلك كان من مال المبتاع
 ولا من كان من ذوات الاقارب واستبرهت بجهته وان كانت من ذوات النعم فبغيره وربعين يوما وانفق مدة الاستبراء على البائع
 وان كان المملوك له مال لم يجرى له البيع وبيع مع المالك كان الثمن اكثر مما ماله من خمسة وكان من غير حرج ما معه صحيح على
 حال وان لم يعرف مقدار ما معه بغيره لم يجرى وان باع بغيره بغيره وان باع المملوك دون المالك حتى ان شاء سوغه المالك وانما استبر
فصل في بيان بيع الفضول هو ان يبيع الانسان ماله بطل ولا يكون وكذا المالك ولا يباع عليه بوجه من غيره فاذ كان
 كانا ببيع موقوفان اجاز ما ملكه صحيح بغيره وان لم يجرى بطل **فصل** في بيان بيع الاقارب بيع الاقارب بائنا ببيع باربعة شروط احدها ان يبيع
 بما يكون من ذوات الماشا والثان ان يبيع المدة التي يقبل فيها والثالث ان يشترط ان يبيع عليه مثل الثمن الذي يباع به من غير زيادة
 ولا نقصا والرابع ان يكون البيع مما سبق الى تلك المدة من غير ان يفسد بغيره حاله فاذا باع شيئا على ان يقبل ببيع في وقت كذا بمثل
 الثمن الذي يباع به منه لم يفسد الا ان اجاز بمثل الثمن في المدة او قبلها فان جاء به بعد نقضاء المدة لم تلزمه وكان بغيره فان تلف
 في المدة المفسدة به كان من مال المبتاع وان حصل منه غل كان له لان الخراج بالضم **فصل** في بيان بيع الثمن وبيع الثمن وما يحصل
 من الاشجار لم يخل ما باع مع اصله ومنفرد فان باع مع اصله صحيح ولم يخل ما اطلق ببيع الاصل وبيع الثمن او قد وقال بعتك الشجر والقر
 فان يبدل ببيع وان اطلق مع الاصل قد بدد اصله الثمن كان الثمن للبائع الا ان شرط المبتاع وان لم يبدل اصله كان الثمن للمبتاع الا ان
 بشرط البائع وان باع الثمن قد بدد اصله صحيح البيع وان لم يبدل لم يخل ما باع لستين واكثر او باع لستة واحدة فان باع لستة واحدة لم يخل
 اما باع بشرط القطع في الحال وقد صح وان باع على ان يترك على الشجر او باع مطلقا لم يفسد فان تلف مع صحة البيع كان من مال المبتاع وان
 وكان البائع فاسدا كان من مال البائع وان باع لستين واكثر صح وان لم يبدل اصله والمخالفة والفرق بغيره حرام والمخالفة ببيع المسائل التي لم يقد
 المحب فيها واشتد المحب من ذلك التسليم والمزاينة ببيع الثمن على وسر الخلل بغيره وان باع محب اخر من جنسه بغيره لم يفسد ايضا الا
 العرايا وما يفسد ذلك بغيره المسألة من طريق اخره لتفاضل الفرق والعرايا بغيره ان يكون في الخلل دون غيره وقد روي في بعض
 الاخبار جواز بيع ما في التسليم وما على وسر الخلل محب من غيره وعمر من غيره وفي غيره ببيع ما على الخلل بغيره والصحيح ما ذكرنا **فصل**
 في بيان بيع الشربيل او ضربان مباح ومالك المباح ضربان اما يجرى في مزاد الناس او اقباهم او لا يجرى فان جرى كان للاعلى ان يجبر
 على الاسفل للترفع الى الشراء وللخلى الى الكعب ثم يرسل الى من هو اسفل منه وليس لاحد ان يبيع شيئا من ذلك الا ان استحسن
 ظهر اخره عليه الا اذا فضل عن مزاد من يجرى للماء الى مزاد من لم يجرى الى مزاد من الناس لم يجرى لحد ان يبيع شيئا من ذلك الا اذا اتملكها
 بالحقارة اما بان يستحق في فترة واجرة واستحسن ظهره عليه ملكه او في وض لا ماله له واجرى للماء فاذ ملكه بالحقارة لم يجز له
 ان يبيع ولا فضل ان يبدل الفاضل من حيثما يغيره من حيثما يحتاج اليه والملاحاة له بغيره سواء كان من غير مملوكة او فناء او بغيره
 على ارض مملوكة او بغيره ماله او اجري بين الماء من المباح وسواء باع نصيبا من صلوة او قدرا معينا ينفق به يوما او ليلتين

کتاب البیع

اما حدث عند المتابع غيب خبر احدث فان حدث لم يكن له ان رد وكان الرد لا يشترط الا ان يقبل البائع لم يبيع بما حدث عنده من الغيب في العقد
عنده عيب اخر لم يخل اما ظهر بعض المتابع عيب بالكل فان ظهره بالكل فسد حكمه وان ظهره لبعض لم يكن له رد والعيب من غير ان
شأه للجميع واستمر لنفسه وان شاء اخذ لا ردش على ذلك لو ابتاع جماعة متاعا بالشرط فظهره عيبا وادبعضهم لم رد وبعضهم لا ردش لم يكن
لهم ذلك حتى يفتقروا على ردش او رد فان كان غير قربة عن المتابع حال البيع العيب لم يكن له رد وان عرفت بعد المثل رضى به وعرفه فسد عيبه لم يكن
له رد وان لم يعرفه فسد عيبه كان له رد وان ظهره العيب كان مخرجا من ثلثة اشياء الرد والارش والرضا بصفة الرد باحد ثلثة اشياء
بالرضا وبشرط الرد بعد العلم به اذا عرفت ان الرد ويجوز عيبا عنده والعيب يكون عيبا عند اهل الخبرة والمعرفة بها والعيب المتأخر
عشره الخون والمجدام والبرص هي من احداث السنة وان ظهرت بالمساوكت قبل سنة من يوم البيع كان له رد ما لم يجد عند عيب اخر وبه
ان حدث لم يكن له الرد وكان لا ردش فان زاد يوم على السنة لم يكن له الرد والحجب نقصان الاعضاء وبانها وكونها خائفا او سارعا او باقيا او
كافرا اذا شرط كونه مسلما والامنة والعبد ذلك سواء وبان يدينها حصنا شعها وان لا تحض في مدة ستة اشهر لم يكن لها مثاها تحض اذا روي
الامنة لم يعلم بها عيبا لم يكن له رد ما اذا كان العيب حيا وكان قرافه وجيب عليه رد ما ورد معها نصف عشر قيمتها وان كان الحبل يملوكا لم يبيع
وذلك لو اختلف المتابعان في العيب لم يخل من ثلثة احوال اما امكن حيا والعيب كل واحد منهما اولم يمكن الاعتدال احدهما فان
يمكن الاعتدال احدهما لم يخل الى بقية وان امكن ان يكون عند كل واحد منهما وكان هناك بقية حكم عليها فان تعارضت بينتان افرج بينهما
وان لم يكن لاحدهما بقية كان اليه على البائع وان اختلفا في البرائة من العيب كانت البينة على البائع وان علم بالعيب نقص ينزل لم يكن له الرد
لا الارش قال الشيخ ابو جعفر رضي الله عنه في ثلثة احوال كان لا ردش ان نقصه فليس بموجب ضا **فصل** في بيان اشياء تتعلق بالبائع
من كان الحق على غيره مؤجلا واناه به قبل حلول اجله لم يلزمه بقية واناه به بعد حلول اجله فخر موضع التسليم فكان واناه به في موضع
التسليم وكان من غير جبره ونوعه فكان واناه به من جبره موضع التسليم وكان مثله ان له القبض لم يقبض فلفه كان من ماله وان
اناه به زابدا عليه التصفة لم يرد قوله وان كان زابدا في القدر لم يرد قوله مثل قوله واناه به زابدا عليه في التصفة لم يرد قوله
واناه به زابدا في القدر لم يرد قوله وطالب الباقى والا قاله فخر بموجب قبل القبض بعد بطلان شرطه لا قاله على مثل الثمن فخر بانه
ولا نهضا ومن استصنع شيئا قبل وفعل الصانع كان مخرجا من ثلثة احوال التسليم والمنع والمستصنع من القبول والرد ولا يجوز بيع واحد من جبره
وذا باع ثوبا بدينار على قوله كذا فردا ذاك كان للبائع ان يفسخ ولا مضى ويكون شرطا له بقوله ان يادة وان نقص ذراع كان
الخيار للمتابع انشاء وضو انشاء ودفع على هذا حكم الارض اذا باع او رضا قال هو كذا جبره بفسخ فخر اذا دنا ونقصت **باب الشفعة**
الشفعة تجوز لاهل الشريك عند انتقال نصيبه اليه عند سبقه شرط واحد هان ينقل عنه بالبائع والثاني ان يباع بدو ان لا يملك
من الثمن والثالث ان لا يملكه في نفس البيع وفي حقوقه من الظاهر والظاهر ان الشفعة اذا لم يقسمها بالمهاجرة والوايع ان يقبل المتابع لشفعة اذا كانت
او عقارا والحاصل ان يكون المتابع بين اثنين في الشفعة مسلما اذا كان المتابع مسلما والتابع المطالبة بها على الفور ونسقط
بشرطه عشر شيئا بان انتقال الملك بغير البيع وبدون الشفعة وبان يادة الشريك على اثنين وبتميز جميع الحقوق وباشرا بباب البيع الى موضع
اخر اذا وجبت الشفعة بالاشراك في الظاهر وبان يكون الشريك كافرا والمتابع مسلما وبقتة لساقية بالمهاجرة وسرقات الشفعة على
المتابعين وعلى اجدما وبان يشهد على المتابع ان يكت عن طلب الشفعة بخلاف او بابا بغيره لا يتبع اذا عرض عليه بغيره مع بيعه بكثرته
او بمثلها اذا عرض عليه بالبائع من فلان وبيع منه ببيع مضطرب بعد ما علم بثبو الشفعة قبل المطالبة بها وبغير الشفعة عن اثنين بالمالعة
بالثمن فتنابج الشفعة على المتابع وبان لا يملك على حد ما يلزم المتابع ويلزم للغائب لظن الا لوقفا اذا كان غبطة وللشفعة ان يبيع
من الاقل لرد العيب وان يفسخ البيع اذا باع ما ابتاعه واعلم به وهو مخرجا من ثلثة احوال البيع الشفعة على المتابع الاول والرضا بالبائع وشفعة
على المتابع الثاني والشفعة تورث كالا موال **باب الاحتكار والتلفي** الاحتكار يدخل في ستة اشياء الحظ والشعير والقمح
الزبيب والحبوب الخمير والخل والاحتكار مع فقد الحاجة واذا مست الحاجة لم ياحتك فلا رة ايام في الغلاء او يكون يوما في الرخص وانما
لغير لقوة وقوت عباد لم يكن ذلك احتكارا فاذا احتسب البيع ومنه الحاجة اليه من الناس لم يبعه جبر على البيع ودون اشتر الا ان اشتد
وان خالف احدا في التوق بزيادة او نقصان لم يضر عليه التلفي استغناء المناجر والمتاع الى خارج البلد ودون ردة فخره وهو مكروه في البيع
الخيار على الفور ولا يمكن فان احره عن رد بطل جواره فان كان راجعا من موضع وادى جلبا وابتاع شيئا جازا ولا يستأن ان يبيع متاعا
البدوي في الحضر ويستقصى بغيره ليس له ان يبيع لباد في البدو **باب في** باحكم الوزان والناقد والمنادي والكيل والاول
الوزان ما بين الفرس واجرة على المتابع والمتاع واجرة على البائع والناقد والذلال على المتابع واجرة المنادي والكيل على الناقد والاول

من الكسب

ان نصب نفسه للبيع فاجرة على البائع وان نصب للشرع فاجرة على المشتري وان نصب نفسه للمزاد فاجرة على من عمل له وان اعطاه المتاع كذا
وراجله البيع كان اصل المال للتاجر والربح للواسطة والوضعة عليه ان لم يوجب له البيع بهن لم يعد له كره خلافه فان خالف لم ينقد بغيره
باع وتلف عزم وان لم يبتن له بيا البيع لم يكن يتبع بقدر البقية المثل بنقد البلد فان خالف رضى التاجر صح وان لم يرض لم يبع بغيره فان ثبت
ضمن تمام القيمة نقدا فان اشترى به متاعا اخر وكان قد ضمن التاجر كان المتاع له دون التاجر وان لم يضمن من التاجر عنه وتاب التاجر في
البيع ولا يبيع كان المتاع للتاجر ولم يضمنه كان المتاع للواسطة عليه قيمة متاع التاجر **فصل** في اقسام العقود التي تنقسم
ثلاثة اقسام اما يكون العقد لازما من الطرفين مثل بيع الجارة والمسافات والمراعاة وجازا من الطرفين مثل الشراكة والمضاربة والمجاعة
اولا من طرف وجازا من اخر مثل الرهن فانه لازم من جهة الواهب جازا من جهة المرهن **فصل** في بيان عقد الشراكة الشراكة اربعة اشياء
شركة الاعيان وشركة الحقوق وشركة المنافع وشركة الاعيان والمنافع وهي التي اردنا بانها وانما يتبع من ذلك شركة العقادون والمفاوطة
والوجوه والادبان وشركة العتاق اربعة شروط يكون الشريك في نافذة في التصرف في مالها واتفاق المالكين في الحبس والصفة بحيث لو
اختلفا لم يمتثل احداهما من الاخر وخالف احداهما بالآخر والعقد عليه ما من عيبين مالا لها فاذا فعل ذلك في كل واحد منهما التصرف
في التصرف كان له ذلك على حسب ان كان خالف في شرط او في الربح والوضعة على قدر المالين فان شرط اتفاق الربح والوضعة مع
تفاوت المالين والتفاوت مع تساوي المالين فتح على قول بعض اصحاب بطل على قول اخرين فان تصرف في التصرف كان الربح والوضعة
على قدر المالين وللصاحب اجرة المثل وما شراكة الادبان فباطلة ولكل واحد من الشركاء اجرة عمله فان شابه تصاحبا او ميثا او المفاوطة
احدهما او كلاهما كان له ذلك اقساما النقدا العرفي ليس لاحدهما مطالبة الاخر بالنقد ولا يتبع المتاع له بل يأخذ كل واحد نصيبه ما كان
على الناس شيئا لا يتبع قسمته فان قسمها واحدا لكل واحد نصيبه بقض احدهما اما حال كان عليه ان يقاسم شريكه وما بقي على الناس كل واحد نصيبه
حصل او تلف فان رضى احدهما براس ماله وتولوا الباقي بشريكه صح ان رضى الشريك **فصل** في اقسام القراض القراض هو المضاربة وهو
ان يدفع انشا الى غيره مالا ليصرفه على ما يراه الله تعالى عليه من الفائدة يكون بينهما على مقدار معلوم فان دفع احداهما مالا لا يستحق
به كان ودبته وان دفع اليه لم عليه مثله يكون قرضا وان دفع اليه ليعتبر به من غير اجرة كان قرضا وان دفع اليه لم عليه مثله يسيل من
سفيحة وان دفع اليه ليعتبر به وكان للعامل في القراض به منفعة يكون قرضا ومضاربة فان دفع اليه قال تجزئه ولم يعين مقداره كان له
اجرة المثل في الربح لصاحب المال ولشخصه عليه ان يضمن مقداره ماله من الثلث والربع واقل واكثر فان ربح كان له ما عيّن وان خسر لم يكن له شيء
وكان لشخصه على صاحب المال وهو عقد جاز من الطرفين فهو ربحان صحيح فاسد الصحيح ما التبع فيه شرط ثلثة العقد على الايمان من الدنيا
والدراهم غير المغشوشة والاطلاق في المدة من غير تعيينها الا مدة الايباع وتعيين مقدار المال فاذا عقد على ذلك لم يحل ما فيه المضاربة
اولم يضمنه وان ضمنه كان الربح له ولشخصه عليه ان لم يضمنه واطلق لزوم منه ثلثة اشياء البيع بالنقد بقيمة المثل بنقد البلد وسكان الشري
فان خالف ذلك لم يصح وان عيّن جهة التصرف لم يكن له خلافه فان خالف ربح كان الربح على ما شرط وان خسر تلف عزم والقراض القرض
يحقق للعامل التصرف منه من جهة الادب ولزم لاجرة المثل دون المسمى ولم يحل القراض ما اطلق رب المال او شرط له العمل فاذا اطلق لم يلزم من
العمل الا ما يعمل بنفسه صاحب المال وان شرط له لزمه العمل بنفسه ان لم يعمل كان اجرة العمل في ماله فان فسخ احدهما او كلاهما لم يجز للعامل التصرف
فيه الا بالبيع ويحصل المال من عليه لم يحل من ثلثة اوجه ما كان المال ارضا او عرضا او على الناس ان كان ناضا اخذ صاحب المال الا قد
حق العامل وان كان عرضا كان محبرا بين ان يأخذ بالقيمة ويدفع الى العامل ما يصيبه من الربح وبين ان يامل العامل ببيعة وان كان على الناس
لزم العامل تحصيله واما النفقة فان كانت مشروطة كان على شرطه واذا اطلق كان للانفاق بالمعروف منه في السكنى والنفقة
كان به صاحب المال **فصل** في اقسام القرض القرض اربعة اشياء القرض هو القرض بالقبول والقبض برضا الرهن الا اذا شرط في العقد والقرض
بمال لزم في الذمة وحصل سبب له من جرد محجوب عليه وعبد ماله في التجارة ويخوذه من المشاع والمقوم والرهن مطلق وشرط
فاطلاق لا يكون بغيره الا بان الرهن فان لم يان وغاب باع الحاكم وقضى الدين منه ثمة فاذا باع الواهب منه الانقاع بالمقصود صح الا في
التجارة ان كانت موهونة والشرط ضرر ان احدهما يقضيه العقد والاخر لا يقضيه الاول تاكيد للعقد مثل تسليم الرهن ببيعة الدين
منافع الرهن ودخول ثمانية في الرهن اذ حصل عقد الرهن والثاني ثلثة ارض احدها بافضل الرهن يبطل الشرط دون الرهن مثله ان
يشترط ان لا يسلم الرهن ولا يبيع في الدين بحال والا باجراه الرهن والثاني يكون مصلحة للرهن ويجوز ذلك مثل التوكيل في
بيع الرهن في المدين او غيره ودخول حاصل في الرهن فان شرط التوكيل في نفس العقد لم يكن له عزمه ويجاز بغيره الرهن وغيره وان شرط
بعده العقد كان له عزمه والثاني ان شرط الثمن لنفسه هو على ثلثة ارض بلعدها ان يكون ذلك في ذمة الرهن ويصح الرهن مبطل الشرط

کتاب النبی

والثاني ان يكون ذلك فرض مستأنف لا يصح العرض ولا الرضا ولا الشراء والثالث ان يكون ذلك فرض فرضي وهو غير ثابت بالعرف
يكون الثمن او قيمته ولا يصح الشراء والثاني ان يكون معلوما ويصح ذلك اذا ثبت ان الرضا يقع من مالك التصرف بشرائه وبيع العقول والشيء
والطبعة وغير ذلك من المثلث فان يبيع بغير منعه وبغيره فان ذلك المثلث يصح وان هلك الرضا بغيره بغيره انما هو المثلث ان هلك
بغيره من غير ذلك المثلث انما هو المثلث ان يبيع بغيره وبغيره انما هو المثلث ان يبيع بغيره وبغيره انما هو المثلث ان يبيع بغيره وبغيره
مدة الاجل ولا يمكن لاحد مما بينه الا ان القول قول الرضا مع اليمين الثاني ان كان القول قول الرضا مع اليمين الثاني ان كان القول قول الرضا مع اليمين
محتاجا فان ادعى صاحب المثلث كونه رده بعد تعدد وجهه كونه رده بعد تعدد وجهه كونه رده بعد تعدد وجهه كونه رده بعد تعدد وجهه كونه رده بعد تعدد وجهه
القول قول صاحب المثلث مع اليمين وان رده من جواز ان كان بنفسه على الرضا فان نفق عليه المثلث كان له الرجوع على صاحب المثلث بغيره وان نفق
به ولم ينفق رده قد وما ينفق به **باب بيان الاجارة** الاجارة عقد على منفعة بعوض ولا يقع فيه بيع ولا اجارة ولا عمل ولا عاقدان عينا
بطل ولا جهر منه ومنه ومنه لا ينفق المخصوص بالعمل لولد اذ يفتح استجاره بشرطين يقين الاجل ان كان العمل صحيحا وانما هو في الاجرة وبغيره
العمل والاجرة ان كان العمل معلوما والمشتري بعينه على وجهه دون المدد وكل واحد منهما ضامن لجنايته بائنا من النقصان والنفقة والنفقة
من غير نفقة فتم يوم الثالث المتعلق بتعديده اكثر فتم من يوم الثالث ان تلف من غير نفقة فتم من يوم الثالث ان تلف من غير نفقة فتم من يوم الثالث
كلها ويجوز احدها وبطلان الاستجارة قبل التسليم وبغيره قبل القبض من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث
في عقد الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد الاجارة بعد اتمام من وقت العقد ونفقة الاجارة بائنا الموجر ولا تسقط النفقة باستيفاء الاجارة
ولقد اهل في الاجرة ولذلك على هذا النفقة فان اهدم المسكن المستاجر بغيره من المسكن المستاجر لانه لا عادة الى مثل ما كان عليه في غير
وان اهدم بغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث
من غير سبب سقط عنه مال الاجارة حتى يعود الى حاله من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث
مدة الاجارة وان لم يعلم كان للمثلث ان يفتح البيع والقبض والاجارة بغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث
شرط الموجر ان شرط ان يمكن المستاجر المسكن بنفسه يمكن ان يكون غير ذلك وان يوجب من غير ذلك وان يوجب من غير ذلك وان يوجب من غير ذلك وان يوجب من غير ذلك
والحداد وان يضع منه المثلث او ما مضى به مثل التريقين وان يشاركه في التكوين وان يوجب من غير ذلك وان يوجب من غير ذلك وان يوجب من غير ذلك وان يوجب من غير ذلك
من مال الاجارة فان احدث فيه حادثا غير سبب الاجرة جاز ان يوجب البعض ثل مال الاجارة وباكثره لكل باكثر منه وضمنه غير المثلث وبغيره من المثلث وبغيره من المثلث
كونها مقدرة ومنفعة المثلث ان تكون مقدرة وغيره مقدرة فان استاجر به المثلث من ثلاثة اوجه اما استاجر للمركوب والمثلث والمثلث
فان استاجر للمركوب من اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء اربعة اشياء
وعجز ونفق بطل الاجارة فبما بقي وان استاجر في الدقة وصف المركوب باربعة اشياء بالجنس والنوع والحيز وكل ما يختلف الاجرة بسببها
وتلف وغاب غمرا فان استاجر للمثلث كسبعة اشياء المثلث في الموضع والمحول منه والمحل في الموضع والمحول منه والمحل في الموضع والمحول منه والمحل في الموضع والمحول منه
للمثلث المحتاج الى اربعة اشياء كونه مشاهدا او في حكمه ويقين المدد والعمل وتعدد الاجرة ومشاهدة ما يعمل فيه وحكمها وان استاجر
مرة او مرة للرضاع احتاج الى خمسة شروط مشاهدة الصبي يقين البهت الذي يرضعه ويشترط ان يكون له مال الاجارة ويكون العمل صحيحا
فان طلق الاجارة لزم الاجرة ماله وان قبض لزم على المثلث وان عين الاجل لزم العمل على حسب المثلث وهو ماله وان استاجر
المزارعة والمخارة واحدة وهي عقد على ارض بعض ما يخرج من مائها وهي ثلثة اشياء صحيحة وهي ما يجمع بينه شرطان يقين الاجل يقين
ما يصيل للعمال بالثمن مشاهدا مضمونا الى العمل مكرهته وهي العقد على كذا متا او قفرا او ما شابه ذلك من غير ما يخرج منها وفساد
وهي ما سوى ما ذكرناه واذا كانت المزارعة فاسدة لزم اجرة المثلث سقما المستحق مكان بالنصف والثلث ومثل ذلك لزم ان كان
بالامساك والقفرا والمزارعة الصحيحة ضرر بان مشروطه ومطلقة مشروطه ثم غل من اربعة اما شرطان يعمل فيه بنفسه وشرطان يزوج شيئا
معتبا او شرط على العامل مؤنة الارض وعلى المزارع ولزم المثلث الا انه يجوز للعامل ان ياخذ شيئا يعمل معه ان كان له مؤنة معلومة
ثم زادت لزم العامل قد المعلوم دون الزيادة وان شرط على العامل شيئا يؤدي الى صاحب المثلث رض جاز على كراهية ولزم وان استاجر
الارض للمزارعة والغرس من ما يزرع وبغيره **باب المساقاة** المساقاة عبارة عن دفع ثلث الى غيره نخلا او شجرا لمفوا
او كرم على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره او على ارضه او على ارض غيره
العامل ونفقة المثلث والقر وبما عمل بعد ظهوره لست اوبه المثلث ان لا يشرط مع عامل صاحب المثلث في لانه ثم يخرجان بينهما ولا يتوقع
الفرار والتمسح ان العقد على البعض لم يفر على البعض سائلا او قفلا واكثر والشرط سايع ما هو في سقوط العمل عن العامل او ان يفر

مِنْ أَوْسِيَانَا

[illegible]

كتاب الجنا

من علة جرة وهو عقد جاز من الطرفين ويقع بالتسليم وهو من ان يرضى وهو مضمون وغيره فهو مضمون بان مضمون غير مضمون من المضمون
من بان مضمون الاصل وارث النقصان نقص شيء من اجزائه وردت جرة فان في الاصل مضمون لان ضمن الارش لم يرض
المضمون لم يرض بان ضمن الاصل بالتفرط وان خلفا في التفرط كان القول قول المستعير مع فساد البينة وان خلفا في التضمين فكان ان
اخلفا في البينة كان القول قول المعير مع فساد البينة وان ملك مضمونا لم يرض بغيره يوم قبضه ان ملكه غير مضمون بالتفرط لم يرض
يوم التملك فصل في ان الغصب الغصب الجور على مال الغير من غير اذن ويجب رد من غير مطالبته بانه باق مع مائة ان كان
له مائة مستقل ومنفصل وبقي الا وهو مع مثله ان تلف كان له مثل او قيمته كان من ذوات القيمة ومع ارش النقصان ان نقص منه شيء
مع جرة لعل ان كان لعل او لم يعمل مع لاجرة ان كان له لاجرة مثل الدار والعقار ومع العقر والولد والارث ان كان جارية ولجدها او
نفسه قيمتها بالولادة وكما هو ان عمل غيره من غير ان يرد عليه لاجرة مثل من غصب ثوبا وقطعا ونج منه ثوبا وان عمل فيه
علما لغيره مثل ان يصنع الثوب لغصوب شركه صاحب الصبغ فان نقص قيمته او قيمته احدى اجزائه الارش ان تلف المصنوع ضمن قيمته اكثر
ما كانت من يوم غصبه يوم التلف ان غصب جارية فباعتها فخصمت خرجت فربح ضمن الجميع وان غصب الكرم وضرب بذر بذر ولو
الشجر سمن به دابة والبعض وضع تحت جارية ضمن غير لاجرة وقيمة الشجر والبعض فصل في ان اللقطة والضالة اللقطة ما
وجد الا ان الغنم فاخذها والضالة ما يبيع من لاش من جوارحه فالحق ان لاشه اضرابا في غير ارضيها هو متنع من صغار السباع
مثل الابل والحمل والبغل والثور وما هو غير متنع من صغار السباع مثل الحمير والغنم وغير الجوارح اما وجد في الحرم او في غير وهو ضالة
اما وجد في فلاة او في غمران او في بطن حيوان او تحت الارض فلا تحرق ويملك والمسلوك الصغير مراهق فاقترعه فالحق لم يملك بل وجد ان
فاذا التفت نحو اصغر ارضه جزه الى الحاكم لينفق عليه فان لم يجد انفق هو عليه ان لم يجد احد فاذا بلغ واليه يرجع عليه فاشا والصغير من المملوك
في حكم اللقطة والمراهق دفع جزه الى الحاكم لينفق عليه فان لم يجد كان ذاكسب كانت نفقته كسبه فان لم يكن انفق عليه يرجع على صاحبه
فاذا ظهر فانه يظهر وجعل له لاجرا استحق وان لم يجعل له جرة في البلد عادة لشيء استحقه وان لم يجد له جرة في المصر كان له بدلان
وجد خارج المصر كان له ربعة دنائير قيمة كل دينار عشرة دراهم والحجوة المتنع من صغار السباع او تركه صاحبه فان ضل كان يملكه وان
حكم المملوك اذا رد على صاحبه كان غير يملكه يملكه موقوف فان جعل له صاحبه جلا استحقه وان لم يجعل له جرة كان يملكه على العاقبة
واذا احدثه ضمن وان تركه صاحبه من جده وكلال في كراهه ومثل الجمل له اخذ به الجار وان تركه في غير كراهه ولا ماء وكان وان كان غير متنع وجلا
في غيره كان يملكه بغيره ان اشاء ان كان غنما اما اكل بالاضمان وانفق عليه تطوعا او دفع جزه الى الحاكم ليحكم فيه وان وجد في الغمران وما
به الى نصف من سبعة هو غير يملكه الاتفاق عليه تطوعا او بين ان دفع جزه الى الحاكم وغيره الجوارح وان وجد في الحرم عرف سنه فان جاز صاحبها
صدقه بغيره بعد من غير ضمان وان وجد به بره وكان طعاما ان شاكلها بضمان وان شاء رفع جزه الى الحاكم وان كان اداة ومحطه
او حذام يضره في مجال وان كان غير ذلك مما يمتد بهم فاد ونهضه وكان له وان كانت ابدية على ذلك عرف سنه فان جاء صاحبه الا كان
مخبره بغيره بغيره بغير ضمان وانما تصرف فيه بغير ضمان وجد في غمران في ملكه عرف على ما ذكرنا وان كان في ملك غيره
فان عرف كان له وان لم يعرف كان حكمه ما ذكرنا وان وجد حاديا تحت الارض فغيره يملك يعرف له مال الحراج من الخس والباقى له وان عرف الله
عرف فان عرف رد عليه ان لم يعرفه اخرج من الخس على ما ذكرنا وان وجد في ملك الغير لم يعرفه كان حكمه على ما ذكرنا وان وجد في ملكه وقدره
ولم يعرف له صاحبا كان له ولم يرضه بغيره وان اشترى عرفه اشترى منه فان عرف والا فهو له الخرج من الخس وان وجد في جوف سمكة لم يرضه
الخس والباقى له وان وجد بطن غيرها من الحيوان وكان قد ورثه كان في حكم السمكة وان كان قد اشترى عرفه اشترى منه فان عرف والا فهو له
على ما ذكرنا وان وجد ما اثنان واستبقا اليها كان لمن سبق اليها فان شاءا باكانت لهما وان ادعاها احدا استحقها با شاءا او فله
وبين بعد ما وصفها بالوعاء والوكاء والوزن والعدد والحيلة ما بين النصف في مال البقيم لا يجوز النصف في مال البقيم الا للاحد
اوليا الولي وهو الجدة ثم الوصي هو الذي يصبه به ثم الحاكم اذا لم يكن له جد ولا وصي او كانا غير ثقة وكل واحد من الجد والوصي المجلد
من ثلاثة اوجه ما يكون ثقة ملبيا بالامر ولم يقره او ثقة غير ملبى ولم يقره او غير ثقة ولو لم يكن للاحد ابيه وبكره المصروف في القبا
بامره وحفظه مصالحة فاذا فعل جاز له ان ياخذ من ماله قدر الكفاف ويجعل عليه ان ينفق عليه بالمعروف فان اسرف ضمن للاحد ان خلفه
بعياله جعله كاحد من غير اداة وان سأل له كان افضل فان جاز له كان له الرجوع اليه والحسن عليه ان يرجع اليه فله الرجوع وعليه الحسن ان
اذ كان ملبيا بمثل المال وان لم يكن ملبيا او تصرف فيه غير من ثمة النصف كان الرجوع للبقيم والحسن ان على المصروف وان كان له مال على الغير
له العنطة في المصالحه عليه جاز له ان يصالح وكان الصلح ما فيها فصل في ان الضمان الضمان اثبات مال في الذمة بعقد وهو

الموسم

ضربان ضمان مال وضمان عهد فثمان الما ضربان ضمان معلوم وضمان مجهول وكلها ضربان ضمان متبرع وضمان متبرع وعلى الوجوب
ضربان ضمان ملى وضمان غير ملى وينقسم قسمين احدهما صحيح والثاني باطل بغير شرط بتعيين اجل الما لان الضمان ينقل الما
ذاته الضمان ولهذا لا ينقل عن المضمون عن المضمون لان مقتضى الضمان رضا المضمون له والمضمون عشر لوم الما وكونه اذ الى الما لوم وكونه
معلوم المقدار على احد القولين فالمعلوم بغير ضمانه بالاختلاف المحمول يصح على قول من يجوز ذلك اذا ضمن ماله عليه اقام بنبته على المبلغ
وضمان المتبرع صحيح اذ الما بالضمون عنه وضمان غير المتبرع بغيره على كل حال والملى بغير ضمانه وغير الملى ان علم المضمون لنبته لك حال الضمان
او لم يعلم وضمانه بعد صح وان لم يرض به بطل وانفساد ما يحتاجه الوجوب والى ذكرنا ما فان ضمن ملبا ثم اعسر لم يطل اذا ادلى الما
للا رجوع بمثل على المضمون عنه الا ان يبرع بالضمان وان لم يؤذ لم يكن له الرجوع وان سقط المضمون للما للضمان من سقط عن المضمون
عنه وانما سقط عنه الما للضمان وان ادلى الما للمضمون عنه صحيح وينقسم قسمين احدهما انفساد وضمان اشتراك فثمان الانفساد
ضمان جماعة على واحد ويكون للمضمون له الخيار في مطالبة الما من اياهم شاء على الانفساد وعلى الاجتماع وضمان الاشتراك بالعكس من ذلك
ضمان العهد الما على من اربعة اوجه اما ضمن قبل حصول التمسك لم يصح وان ضمنه مباح شره في البيع قد شرطت ان لا العقد يصح ويطل
البيع وان ضمن بغير البيع لم يصح وان ضمنه العهد صح **فصل** في بيان الكفالة الكفالة النقلي بغير ضمان لمن له عليه حق ولا يصح الا بشرط
حضره وهى الاجابة لقبول ورضا المكفول له ولا المكفول به وتعيين مدة الكفالة والكفالة الضمان كفاية بال عقد كفاية تالم بغير عقد
فالاولى ضربان مشترطة ومطلقة فالمطلقة الما فيها الكفيل بغير الضمان المكفول به المشترطة هى ان تعقد بتاثير الما وهى ضربان فاقول
ثمان الما على الكفالة وعجز عن التسليم لمن له الما وان قدم الكفالة على ثمان الما لم يضره ان كان له التسليم مطلق ومقتضى هذا انطلق
لزمه التسليم في دار الحاكم وفي موضع لا ينفذ على الامتناع وان قيد بموضع مخصوص لم يضره ان كان له التسليم في ذلك الموضع ويجوز التكفل بالكفيل بالكلية
من واحد تكفل جماعة لواحد واذا سلم احد الكفلاء لم يضره ان كان الباقي يتكفل الكفالة بموت الكفيل المكفول به وما ما هو في حكم الكفالة
فما يلزم بغير عقد فتخالفان في ذلك في التمسك المسند من من يد من له الدين يابى له التسليم لهما والدين والدين **فصل** في بيان
الحالة الحوالة انتقال حق من متروقة بغير شرط بل بالاجابة لقبول ورضا المحل والمحتاج ورضا المحال عليه على الصحيح وكون المحال
به من ذوات الاشياء وتوافق المحققين في كونها نوع والصفة وكونه مما يجوز منه هذا البديل قبل القبض واذا قبل الحوالة واخره من المحل يمكن
للا رجوع عليه بجماله اذ كان ملبا او معسرا علم اعشاح حال الحوالة وان لم يعلم اعاره ولم يبره منه كان له الرجوع عليه اذ لم يؤذ الما **فصل**
في بيان الوكالة الوكالة تفويض الامر الى الغير على وجه يتقيد بشرطها بالايجاب والقبول ويكون الموكل من يبيع منه مباشرة الامر الذى وكله
به ويكون الامر الموكل به من حقوق الناس يكون الوكيل عاقلا بصيرا الامر الموكل به عارفا باللغة او يحتاج اليها في الحوالة مزان يتوكل من
هو مثله في الدين على من هو مثله او ذونه والوكالة ضربان مطلقة ومشترطة فالمطلقة يقوم فيها الوكيل مقام الموكل على الاطلاق الا فيما
يقضي به الاقرار من المحدث لا بد الاقرار بالمشترط لم يكن له فيها التعبد عارضا سم له في غير زمان تجا و كان ضمانا ولم ينفذ عليه لما انشئت الوكالة
بالبيئة او باعها لم يترك عند الحاكم ويصح ان يكون الحاضر والغائب يثبت قبول الوكالة باللفظ او بالتصريح في الامر هو عقد جازم من الطرفين
واذا عزل لم ينزع الا بالاعلام او بالاشهاد اذ الما يمكن الاعلام فان خالفنا في ذلك كان القول قول الوكيل مع اليمين **فصل** في بيان الصلح
الصلح قطع الخصومة بين المتداعين يجوز على اقرار وانكار ما لم يعد تحصيل حرام او يخرجهم حلال مثل صلح المتداعين على الشاؤنا والبناء
او البناء وشى اخر ومثل صلح الشريكين في الما والمناقضة ضمن على امر معلوم فاذ لم يتصالح لم يكن لاحد ما رجوع على الاخر بعد ذلك
فصل في بيان الاقرار الاقرار اجابة الحق على نفسه بغير شرط وهو كالعقل نقلا النص له في اقراره وجوب العقل وقصد بقوله
ان كان ممن يعبر عن نفسه ان يصح ان يكون المقر به حقا للمقر له وان لا يؤذ الاقرار ان يكون اقرارا على الغير لا يابى منه واذا اقر لم يضر الما اطلاق
او قيد فان اطلق لزم حكم اقراره وحكم بغيره ان قيد قال عيب هذا منه وعاقبته هذا معدن العلم بامر حكم اقراره لا يبعد التسليم
الطبعة والنفاض في المعادضة واقرار المريض اذا كان صحيحا لعقد مثل اقرار الصبي الذي هو بغير لودته الشاؤنا اذا كان متما اذا اقر ولم يكن
له بيته على صوره اقراره بطلان في حكم الوصية وسنذكر بعد ذلك حكم الاقرار بوارث في باب اخر ان شاء الله تعالى **كتاب النفقات**
وبيان ما يتعلق بها من النفقة باحد ثلاثة اشياء بالزوج وبالقربة وبملك اليمين فالزوجية تجب في النفقة بشرط ان كان الاستمتاع
بينهما معا ولا يمكن لكل واحد من جهة ما لا ترجع ثلثة انواع حرم ومكاتب عبد الحر ثلثة انواع مؤمن ومسلم ومعتق ومعتق ثلثة انواع حرة
شبهة وغير شريفة ومرة فالمرء ان ترجع لغيره وجبت النفقة عليه لزم من الاطعام والادام على حصة بقاء البذل الكسوة للثاوار
الصنف على حصة لزمه وقد اقر من الاب والابن والكلان وغيرهما ولزمه الاطعام وما يحتاج اليه له لولته وان تخرج بغيره بغيره لزمه جميع ذلك

مِنْ أَلْوَسِيلُهُ

وعبر العقيقة عن المعاقلة والمجنونة والكره به والتسوية الا اذا كانت نوبية والمستضعف من اهل الخلاف والامتناع وجوز القول وان كانت
مؤمنة واليكرا فضل من التثنية لتجيب السؤال اذا كان يزوج كرهية ان يطلب جلا من جنس خطا التدب العقول وادع ولا مانع ولا يمان
مقتد ما يقوم باوده وادعها به من المال والحرفة وان خطب رجل بهذا الصفة وان كان حقير النسب قبل المآل الى آخره وان كان شريفا ولم
يهرجه كان عاصيا لله تعالى لما استنبت نبي صلى الله عليه واله وبكره ان يزوج كرهية من حنة من مستضعف الخائف لا مضطر او من
شار بالخبر لم يتظاهرها بالنسوق وغيره على الاعتقاد والشيء السيرة وان اعزم الرجل على النكاح لم يعقد اذا كان القهر في بيعه عقرب على
منازعة اشياء استجبا استخار الله تعالى في حصة اكثر من العتق دعا بالذمة المروى وابتدأ باسم الله تعالى واعلن النكاح ونصر
جاعة من المؤمنين وخطب قبل العقد والشهود من فضلة النكاح دون حصة وضيق لولي لا يقدح ويستحب لولي المراجعة ان يقول قبل
العقد ذوق قبل على مسانعة معرفته ونسج بها حاشا ولا يصح النكاح الا بتعقب المنكحة باحد ثلثة اشياء بالاشارة والتمهيد والتمهيد
وبالايجاب لقبول والايجاب قوله انكحان ورد وجاز في القول قوله قبلت هذا النكاح والترديد او قبلت بحسب قبيل له
في نكاح الغلبة من شرط فاضله دون حصة وفي نكاح المتعة من شرط حصة ويجوز تعديم القبول على الايجاب مثل وجوب فلا نكاح وتزوج
فلا نكاح وقال وجبتكها وان قبلت لولي وجبت فلا نكاح فلان قال نعم وقال للرجل قبلت لزوج قال نعم صح ولا يجوز القبول بمقتضى
الاستفهام ولا الاستقبال ويجوز التوكيل في الايجاب لقبول وفي احدهما ولا يجوز ان يكونا لو قبل كل منهما واحدا فيكون موجبا قابلا
وان قد لا يتعاقدان على القبول والايجاب لغيره عقدا لها استجبا وان عجزا عنهما بما يفيد مفادها من اللغات والامانة المؤذنة
بالايجاب لقبول يقوم مقام اللفظ من الاخر **فصل** في بيان من يجوز له العقد عليه بما يجوز العقول على من حل الله تعالى النكاح
ولا يجوز على من حرّم عليه النكاح والمحرمات من النساء احرمان بالنسب بالنسب لى محرم بالنسب خمس عشرة نفسا الام وامها وان
علت ثم الابن ان علته البنت البناها وان سفلت بنات الابن وان سفلت العمة والحالة وعمة الابن خالته وعمة الام وخالتها وان
علت بن راخت وبناتها وان سفلت بنات الاخ وان سفلت بالنسب ضربا انا محرم نكاحا بدا او في حاله ون حاله فلا ولا ويجوز حنفا
الرضيع والمعقود عليها في عدة او في حال الاحرام من الرجل وهو عالم بتحرّمه دخل بها او لم يدخل ثم ان تزوجها وان علون نكاحا
وام من وطئها بملك لغيره بنتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها
بالوطء بابيها واخوها وابنيها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها
بها وبنات الخالة وبنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها
المطهرة تتع نظما للعدة وتزوجت بعد كل ثلثة وچا والى افضاها بالوطء هي في حبالته ولها دون تسع سنين تبين من غيرها
طلاق والى قد نفها وهي وجبة صما او حشا وتبين بضامنه بغير طلاق والى وطئها ابوه وابنه وعقد عليها والمسلوكه الى وطئها ابوه
ابن عمها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره
نظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره
ان شاء والمعقود عليها في عدة كل ذلك وتزوج فلهن من غير طلاق او حشا او بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها وان تزوج بنات بناتها
الاختصاصا وسواء عقد عليها عقد متابعه وعقد متابعه يتبع على من عقد عليها وان دخل بها ثلثة فزوجه فزوجه فزوجه
يرجع الى الاول بعد حرج الزوج انما من عدة ولا يجوز له ذلك الا بعد مقداره الاول منه بالوطء والطلاق فان طلقها رجعا لم يحرم
على الاخر الا بعد حرجها من العقد وان عقد عليها عقد متابعه لم يصح ودون ان تزوجها بها وان تزوجها بها وان تزوجها بها
حباله ونظرها من الدم الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره ونظرها الى ما يحرم لغيرها لكونها لغيره
جاء ولم يكن لها بعد ذلك حيا وفان لم تزوج كان بخبر ابيها الرضا وفسخ عقد والاعتزال عن الزوج وتبين منه بغير طلاق وبغيره
حتى يخرج النكاح والحالة من عدة لان تزوج لغيره او الخالة لغيره ان طلقوا احدهما رجعية وتزوج بغير طلاقها او لغيرها فكل ذلك وتزوج
بها وعنده او رجح قبل موته بعضها او طلقها بائنا او رجعا او رجعت من عدة والامة وعنده حرة بغير رضاها فان عقد عليها
بغير رضاها كانت الحرة مخيرة بين ثلاثة اشياء الرضا بالعقد ففسخ الاعتزال على ما ذكرنا في العقد على بنت الاخ على النكاح وان تزوج
وعنده اتم على علم منها لم يكن لها حيا وان لم تعلم كان لها النكاحين الرضا وفسخ عقد فضلهما ودوى بين فسخ نكاح لانه وكان عند ثالث
لنوة فعقد على بنت اخيه من دفعة اخذ واحدة فان دخل بواحدة قال النكاح وفسخ العقد على المدخول بها وما سوى ذلك لم يحرم العقد
عليه وكل وطئ حلال بشرط تحريم المصاهرة والحرم وكل وطئ لغيره او حرام بشرط تحريم المصاهرة والحرم ولا يحرم الحرام ولا يحرم الحرام

کتاب التکاح

ذلك ان كل جوف يحرم لعقدان وقع بعد العقد بطله واذا اصرنا لم نقصد وجها على الزمان فنفس الكلام مكانه على قول بعض الأصحاب
بوجود الترتيب بلخلافه نسبوا منعا فان لم يكن يكون وجعل ابن قنبر وجها بامره لها بنت فاولدها ثم تزوج ابنه بنتها وهي اخذت جوفها
ان يكون لرجل اخ من الام وقد وضعت له لها بنت ضعت معه فضاك الخنا من الرضاوع ويضع للامخ ان الزمان بعقد على اخذ جوفها
واذا نادر رجل بجوف غيره المحرم لعقد عليها ولا وجها بملك لهن يجوز الجمع بين الاختين وبين الام والبنت الملك والوطي فان
ملك الاختين ووطي احداهما لم يحرم ووطي الاخرى محرم لوطيها من ملكه اذا كان عالما بذلك فان وطئ الاخرى بعد هاهنا بالامر
حرمت عليه لاولى حتى يموت لثانته لا يجوزها من ملكه لالغوايتها فان اخذها من ملكه للعود اليها لم يحل حتى يموت وان لم يكن عالما
بالتحريم جاز للعود اليها ويجعل المحرم لعقد على اربع حار وجمع بينهما دفعة لا اكثر والجمع بين امينين بالعقد بين حرمين امين حرة وان
ولا يجوز الجمع بين اكثر من امين في العقد وحكم العقد كحكم الحرام مع الاماء وبكره ووطي الجوسية بملك لهن عقد المتعة عليها
فصل في بيان ما يجوز عقدا لكناح عليهم من المهر الفصل يحتاج الى بيان سبعة اشياء ما يصح ان يكون مهر من الاجناس ومقدار ما يصح
وترك ذكره في عقد الكناح والشرط بان لا يكون لها مهر في العقد والعقد على ما لا يصح تركه في الشريعة وتفويض المهر في كناح الشغار
فالاول محل ما يصح ملكه في الاسلام ماله القيمة وما يصح ان يكون ثمن المبيع وبعده ملكه على ومنفعة المحرم من تعليم القرآن والادب تعليم
الصنائع المباحة سوى الجادة والثاني هو كونه في ذم الخائض من سبعة عقود الكناح فاما ان يصح عليه يكون صحيحا اقل من الام اكثر وكلما
كان اخف كان اكثر حرمة والسنن خصا اذ وهم والنفقة عن جاز والزيادة عليه فيها واثبات الثالث لا يقدح في صحة العقد ذكر
من شرط الفضيلة ودون الفقة بل هو مهر مثل باعتبار اصلها من كلا الطرفين الاقرب فالاقرب بكل ما يجادل المهر لاجل المهر
والحق والجمال والمان والعتا والكنارة والوثبة ووصلة النسب محبتها ولا يتجاوز ذلك المهر المستر ولو لم يدر عقدا لكناح
المطالبة بالفرض بل لا يبع لا يقدح ايضا في صحة العقد بل هو مهر مثل على ما ذكرنا فان ما كان احدهما قبل الفرض في المسئلة من سعة المهر
والمرم المهرات وان طلقها قبل الفرض لم يمتنع للمهر سريها ولو اذ بدت وما اشبهها والموت في ثوب وما يمتنع خشد وناهي فضايل العسر
بما تم وما اشبهه ان دخل بها قبل القبض بعث اليها قبل الدخول بشيء واخذت فان ردت عليه وابتنى فبوجها من جهة المهر لم يهر مهر مثل
ان لم تزد وقال لثمة بعد ذلك فاضاها به والرجل يقول لها مهر كان القول قول الرجل مع لهن فان حالف سقط دعواها وان نكل
لم يهر لها مهر مثل وان ردت لهن كان له ذلك ان دخل بها قبل ان يبعث اليها بشيء لم يهر لها مهر مثل الخاص لا يجر ما يكون العاقد مسلما او ذميا
فان كان مسلما سقط المهر في المهر مثل من عقد على خمر او خنزير او ما لا يحل ملكه في الاسلام وان كان من مبانهم المستحق في الاسلام
القبض لم يمتنع عند مستحله ان اسلم ابدا القبض به رث وشرط ان لا يدس لم يحل ما كان مفوضا الى احدهما او الى كليهما فان كان مفوضا
الى الزوج لم يهر ما حكم به قبل ان يكثر فان حكم باكثر من مهر المستر كان في ايدى متبرعا فان طلقها قبل الدخول لم يهر نصف ما يحكم به وان كان مفوضا الى الزوج
لم يهر ما يحكم به ما لم يدر على مهر المستر لان يتبرع بقبوله وان ما كان حدها قبل الدخول سقط المهر ثبت المهر ولو قبل المتعة والناهي المهر
اما جعل بضع كل واحدة منهما مهر الاخرى وشرط في تزويج احدهما تزويج الاخرى فالاول فاسد الثاني صحيح عين مقدار المهر او بعينها
عين لزم المستحق ان لم يبعث لزم مهر مثل وان جعل بضع احداهما مهر الاخرى لم يجعل بضع الاخرى مهر لها فتح كناح من لم يجعل البضع مهر لها
دون صاحبها بل هو مهر لهن بعين بنسب العقد ويستقر باخذ ثلثة اشياء بالدخول والموت وارتداد الزوج وبسقط عقاقد من جهة الزوجية
قبل الدخول باحد اربعة اشياء بفسخ العقد لعيب جبت لك باسلامها عن الكفر بارتدادها عن الاسلام وباختارها الفراق اكانت ام بعد
العقود وجهها عيب بسقط بفسخه بالطلاق والشرط في العقد ثلثة اضراب شرط بفسخه لعقد شرط لا بفسخه بخلاف الكناح المستر وشرط
لا يفسخها فالاول يكون تاكيد مثل تعجيل المهر الثاني بطل الشرط ودون العقد هو سبعة اشياء اشترطها عليه ان لا يزوج عليها في جوفها
او بعد وفاتها ولا يتبرأ ولا تزويجها عتة ولا يجامعها الا في كناح المتعة وبيان بالمهر في وقت كذا فان لم يأت به كان العقد باطلا
ويعطى اياها واحدا قاربها مالا من غير مهر او بشرط الرجل عليها ان لا يكون لها نفقة الا في كناح المتعة ولا تزويج بعد موته ويجزى حاله
بلذا لكفر واثالث بفتح ذلك بل هو وهو ثلاثة اشياء مثل ان بشرط تعجيل بعض المهر وما جاز الباقي ويصح ذلك بشرطين بعين مقدار
الغافل وتبين منتهى الاجل فاذا سلم الغافل لزم تسليم نفسه او قشره عليه ان لا يخرجها من قبله وبشرط المهر ان لا يخرجها من غير
ان لم يخرجها مالا من غير اخرجها الى الكفر ان اذ لزم وفي المهر من دون المهر فانه علق عيب شرط عليه حال عقده ان يزوج جارية من غير
ان لا يزوج عليها ولا يتبرأ لزم والمهر من ثمن الرجل قبل القبض من ضمانها بعد وان استوفت لزمها مهرها قبل الدخول ثم طلقها لزم
لعلها ان ترضى بفسخه بكان باقيا ومثله ان كان نالفا وكان من ثمن او لا مثال ونقص قيمته ان كان من ذوات القهتر ومثل نصف الاجرة

مِنْ أَوْسَيْلِنِ

كان شيئا له اجرة وكان ذهب منه قبل الدخول وعلمته وكان المهر شيئا له فناء مثل الجوز والنجار والارض وكان الجوز اهما ولا والنجار مثل
والارض مزود وعرة حال الاصل استحق النصف مع نصف الثمن وان حملت وانما ودرعت عندها لم يستحق عليها شيئا من الثمن وان عقد
عليها على عبد بن مضر اصح العقد دون الصداق ولزم مهر مثل ان كان مع شيء اخر صح العقد ايضا وان ابرأت المفترضة من مهر المهر
يصح وان عقد بنكاحا فسد او عمن مهر او ابرأت من مهر لم يصح وان ابرأت عما استحققت عليه صح وان تزوجها على كتاب الله تعالى سنة
نبتة عليها الا لسلام ولم يسم مهر الزم مهر السنة ويستحب ان لا يدخل الرجل بالمرأة الا بعد تقديم شيء من المهر لها وان قدم كجبة كان فضلا
واذا تنازعا في مباح المهر كان البيعة على المسمى في كل حال وان اختلفا في قدر المهر فالبيعة على المرأة واذا دخل بها وارضى لستر عليها اذ
وادعى الرجل ان لم يواقعها وامكنا في نية البيعة واقاها قبلت منه وان لم يمكنه كان لان يستحلها فان استحلها والا لم يوفيه المهر في
وكل رجلا في العقد على امرأة ثم ماتت او كمل العقد او كمل المهر لم يحل الماعقد قبل موته ويصح العقد بثلث مهر المهرثا وبعد موته
وسقط العقد فان تكررت لودثة توكله ولم يكن الموكيل بنية نكاح المهر من تزوج امرأة على هذا ذكر فوجد غير ذكر كان لان ينقص شيئا من
مهرها دون دفع النكاح والمرأة الامتناع من الدخول بها وان افضى اليها كرها حتى تشرف في المهر فان مكنت من الدخول لم يكن لها بعد ذلك
الامتناع فان منعته تشرف وسقطت نفقتها **فصل** في شيئا من ابله العقد على النساء الذي يبدأ عقد النكاح به بغير امرأة اذا
كانت بالغه وشبهة وعلى قول بعض اصحابنا بالشرائط الثبوتية والاب الجدة مع وجود الاب اذا كانت طفلا وبالغرة غير شدة ويجوز لها
المعونة بعض المهر وكيل المرأة اذا كانت مالا كرهاها ويقعد عليها لحرمة وامة ولحرمة بالغه وطفلا وبالغرة شدة وغير شدة فاذا
بلغت لحرمة وشدة ملكك جميع العتق وذلك لولا بنية عنها على قول الرضا رضي الله عنه ولم تزل اذا كانت بكر على قول الشيخ في حقه رضي الله
عنه ومن وافقه ولا يجوز لها العقد على نفسها مع وجود الاب الجدة في حق الاب بغير رضاها العقد للزواج الا بغير طين جنية الولي عنها او عضلها عن
الزواج من الانكفاء غير المستحب للولي ان لا يعقد عليها الا برضاها ويستحب لها ان لا تزوج الا برضا الولي على القول الاول وان كانت ثيبا
جاء العقد من غير مراجعة لولي والمراجعة لغير مستحبة والمراجعة لا يقف على الاجابة الا في شدة موضع وهي عقد البكر الرشد مع حضور
الولي على نفسها وعقد الاب على ابنة الصغير عقد الام عليها وعقد الجدة مع عدم الاب عقد الاخ والام والعم على صبية وتزوج لرجل عبد
غيره بغيره ونزويح العبد بغيره من شدة فان اجماع الولي والمعقولة او عليها وسد مع والافسخ ويجوز للبكر الا انه لا يجوز للرجل ان يها
في الفرج والبكر اذا كانت بين اب جده على القول الثاني كان لكل واحد منهما العقد عليها مستبدا فان عقد كل واحد منهما عليها بالرجل
دفعة صح عقد الجدة دون الاب ان سبق احد العقد صح السابق وان كانت لها جدة بغير سقط لانيه ويستحب لها ان لا تعقد عندها
غيره فان لم يكن لها جدة وكان له اخ فكان وان وكلت اخوين لها على الاطلاق ودفعها لكل واحد منهما من رجل دفعة صح عقد الاخ الكبير
ان سبق لهما مع العقد السابق واذا استأمر الاخ اختها البكر الرشد في تزويجها كان سكوها رضاها واذا عقد الابو على صبيها
كان عقد الصبي موقوف على اجماع تذا بلغ دون الصبية فاذا بلغ الصبي ورضي واستقر وان اذ افسخ ولزم العاقد مهرها اذا عتق وانما
احد ما قبل البلوغ توارثا وان عقد عليها غير الابوين فمن يكون عقده موقوفا على الاجازة ومات احد ما قبل ان يبلغا لم توارثا فان
بلغ احد ما ورضي ومات قبل بلوغ الاخر عزل عن تركته نصيب ميراث النفل حتى يبلغ فاذا بلغ ورضي وحلف على الوفاء البكر طبع في
الميراث سلم منه وان نكل عن الميراث لم يررض بسقط سهمه ان مات من لم يبلغ ميراث البايع الراضى فان بلغا ورضيا صح العقد لزوم المهر
وان لم يرضيا وعين المهر لزم العاقد وان لم يعين سقط وبلوغ المهر بغير الحظ والبلوغ فانه سنين فضا عدا ورشد ما بوضوئها
الا شيئا موضعها مما يتعلق بالمرأة **فصل** في بيان احكام الرضاع انما يثبت للرضاع حكم باجماع ثلاثة شرط واحد هان يرتضع لصية
مصبا من الثدي الثاني ان يكون للصبي المرضع دون سنتين والثالث ان يكون المرضع في مدة السنتين من وقت الولادة وبه يتعلق
بالرضاع من احكام النسب لثلاثة المحرم وحرمة المحرم والعقود يحصل ذلك لجد ثلاثة شيئا با رضاع الصبي وما اوله وصنعا متواليات
من غير فصل بلبن امرأة اخرى وبارضاع عشرة صنعا متواليات با ورضع عشرة صنعا متواليات با على القول الاخر وبالارضاع على حد
ثبت النكح وبثلا لعظم فاذا وطئ الرجل امرأة وطئها بالتحقق النسب يسير وحصل منه ولدان ولداهما معا فاذا تزول اللبن كان لبن النفل
ولبن المرأة تبعا لها فان ارضعت امرأة صبيها غيرها الرضعة لحرمة نكحها من جهة ثلثها ومن جهة المهر والمهر على كل من يبا
يحرم عليه ولدا النفل لنبأ ورضاعا وعلى النفل وعلى جميع اولاده لنبأ ورضاعا ويحرم على الصبي كل من يحرم للصبي عليه يحرم او النفل
على اب الصبي واخوته المنتسبة الى ابيه لنبأ ورضاعا ويحرم اولاد ولد الصبي على النفل واولاده لنبأ ورضاعا ومن ولد الصبي ومن غيره
على النفل وعلى جميع اولاده ورضاعا ويحرم الصبي على جميع اولاد المرضعة من جهة الولادة وجميع اولادها من رضاع من لبن هذا

كتاب النكاح

الفحل دون غيره وهم يهرمون على الصبي وعلى ابنة الخوة المنسبة الى ابيه لنبأ ورضاعا ومحرم جميع اولاد الصبي لنبأ ورضاعا من ابنته
غيره على اولاد المرضعة لنبأ ورضاعا من لبن الفحل ويجوز للفحل الزوج بأم الصبي وجذاته ولو ولد للصبي للزوج بالمرضعة وبأنه لو ولد
والرضاع كونه حكمه النسب لقوله عليه السلام محرم من الرضاع ما يحرم من النسب اذا رضع صبيان لبن امرأة وكل واحد اخوة واخوان
ورضاعا من غير الفحل الذي رضع من لبنه جاز النكاح بين القبلتين ومنهما وولدوا خوة ولها من جهة اللبن الدنيا ورضعا
منه واذ تزوج الرجل امرأة ذات لبن واخرى ضبعة وارضعت لصبيته من لبنها الرضعة المحترمة وكان اللبن للزوج وقد دخل به
الرضعة ابدا عليه ان لم يدخل بها حرمت عليه الكبرياء فان طلقها معا قبل الدخول بذات اللبن تزوجها اخر ورضعت الرضعة
منها حرمت انك اللبن على الزوجين معا والرضعة على من دخل بذات اللبن والنكاح اللبن للزوج حرم متاعه ليدف فصول في بيان
عقد العبد الا ما ذكره في تزويج المحترمة لا يوجد طولا بالامتنان لم يجد بكبره والزوج اربعة اصن تزويج المحترمة وبالاخرة تزويج العبد
بالامتنان وبالاخرة فالاول قد ذكرنا حكمه ولثالث لم يخل اما تكون الامة لسيد واحدا ولا كثيرا فان كانت لواحد لم يخل اما تزويجها بابنته
او بغيره فان تزويجها بغيره لم يخل ما شرط كون الولد حرا او رقيا ولم يشرط ان تزويجها بغيره مشروط وان تزويجها بغيره مشروط
حي الولد وان تزويجها بغيره لم يخل من حرة او جده مادام انها واحدة عليه بالحرية او شهد شاهد لها بالحرية او تزويجها لغيره على
الحرية او علم كونها لم يعلم التحريم او علم الرق والتحريم فالاول يكون له الرجوع على المهر في كل حال ولو كان له سبب ما عدا غيره فتمت
انكاح بغيره او نصف العشرة كانت ثيبا وارش لعبد عات بالولادة وان دلها مولاها سقط المهر المتخير لزم مهر مثل ربحها
على سيدها وحرا لو ولد ولثالث يكون له الرجوع بالمهر على ثيبا او على ما ذكرناه ولثالث يكون له النسب كحقا والولد رق
له الرجوع عليها بالمهر عليه السيد ما ذكرناه من عشرة القيمة ونصف الارش فيجب على سيدها ان يدفع لولد من ابنة خواتم
عبر استسعى فيها فان لم يسع دفع الامام فتمت له من سهم الرق فان قطع قصره او من سهم الرق فان قطع هده بقى الولد فحق يبيع
وبيع في ثكائه وقبته والاربع يكون الولد رقيا ولو لم يستحق النسب بغيره في العبد بغيره في ثكائه وقبته وان كان له من ابنة خواتم
سيدها بالعقد ويكون الولد رقيا والنسب غير لاحق والمهر غير لازم والارش مضموننا وعشرة القيمة انكاح بغيره ونصف العشرة كانت
ثيبا وان رضى السيد بالعقد مع النكاح وانكاح الامة لاكثر من واحد رضى الجميع بغيره رضوا كان حكمهم حكم الواحد ان رضى البعض بغيره
البعض بغيره العقد فان دخل بها كان حكمه في ضيقه في حكم من كانت له نكاحه ورضى بالعقد في نصيب غير الرق في حكم من كانت له ولم
يرضى بغيره جميع الاحوال من الرجوع بالمهر لزم عشرة القيمة ونصفه وضمان الارش الخاقا لو ولد لزم البيع من والده وغيره وان علم ما ذكرناه
الا في مسألة واحدة وهي ان الولد يلتحق بالاب على جميع الاحوال فان باع لامة بعد العقد الصحيح عليها انفسخ العقد بينهما وحل له ولها الملاك
اليمين ان اذ ان يعقها وتزويجها ويجعل عتقها مهرها صح اذا قدم العقد على العتق وقال تزويجك جعلت عتقك مهر لثالث فان طلقها قبل
الدخول بها عار ونصفها رق وان قدم العتق على العقد بقا العقد صحيحا وهي النكاح بين الرضا بالعقد بين الامتناع وان باع بعضها انفسخ النكاح
بينها ايضا ولم يجر بينهما بالملاك لا العقد عليها الا ان تكون خدما لها بها فبذلك العقد متفق عليها في يوم سيدها بادن وثالث
من القسمة الاولى لم يخل من اربعة اوجدها ما يكونان سيد واحد ويكون كل واحد منهما السيد اخر او يكون واحد السيد واخر لاكثر من واحد ويكون
كل واحد منهما الاكثر من واحد فالاول يكون ذلك سيد سيدها انشاء وتزويجها متطوعا وانشاء كرها فان دار تزويجها من ارضاها شيئا من
ماله مهرها او لتفريق بينهما بحكمه ايضا فاذا اود ذلك مهرها بالاعتقال وقال قد خربت بينكما فان فرق بينهما واود وطى لغيره ولم
يدخل بها العبد جاز في الحال وان دخل سترها بجبضه كانت من ثواب الاقره وبجسده واربعةين يوما ان كانت من ذوات الثمن فان
باعها معا من واحد حكمه حكم التبايع معا وان باعها من اثنين كان لكل واحد منهما الرضا بالعقد انفسخ وان باع احدها كان للمبتاع
بين الرضا وانفسخ وان لم يخل ما تعاقد باذن سيدها او بغيره منهما او باذن واحد منهما دوننا معا في العقد وكان المظالم
سيدا لعبد الا ان يبيع احدها او كليهما سيدا فيكون للمبتاع لهما وان دفعا ولدا كان بين السيد وان يتقوا واحد ما كان له النكاح دون سيد
وان عتقا معا كان للمراء النكاح والنفقة في كسب العبد ان كان مكتسبا وعلى سيدها ان كان غير مكتسب يجوز للسيد ان لا يجعها في كسبه ونفق عليها
من وجه اخر وان عقدا بغيره من بينهما ولم يجز تفريق بينهما فان دخل بها ودفعا ولدا كان بين السيد وان اجاز اصح والباقي على ما ذكرنا قبل
ان ادن احدهما دون الاخر ودفعا ولدا كان لمن رضى بالعقد انفسخ النكاح بينهما الا برضا المولى معافان رضى اصح العقد وان رضى بعضهم
دون بعض لم يصح فان عقد لم يرض به بعضهم ودخل به وحصل ولد كان بين الجميع بالنسب الا اذا لم يرض به من له اهدا كله فان الولد
دون مولا الاخر والاربع يكون حكمه على ما ذكرناه والاربع من القسمة الاولى لم يخل من اربعة اوجدها ما كان السيد نفسه لغيره او لغيره او لثالث

1997

[illegible]

کتابت کتب کا

مع وقت الصلوة وغير خلقه شيئا بالعبادة وانما سأل في قبلة معينة وابيحه وقد بان بخلاف ذلك لما يكون لكل واحد منهما
 حينا للفتح باجماع اربعة شرط وهو هذا العلم قبل العقد بذلك الامتناع من الدخول انما بعد العقد وهذا لرضا ويجعل
 الفسخ لا يعد رديقا للمهر الفسخ قبل الدخول وبعد النكاح الفاسخ المرأة وان كان التحليل لم يجره المهر رجع به على المهر ما سوي ذلك
 لا يؤثر في الفسخ والزيادة في العيب بعد الرضا غير مؤثرة والعقد بعد ما على التباكر فوجد ما يشبه انقص شيئا من مهرها ان شاء فصل
 في بنائها ما يلزم بالعقد انما يلزم بالعقد المهر الدخول بعد العقد والتعبد للنام منه لنفقة وقد ذكرناها والمعاشر بالمهر والفسخ
 انما كان له زوجان واكثر فان تزوج باربعة وكثر ارباع عند كل واحدة ليلته اذ قسم وهذا ما نابع لها ولست بالحاجة والقبول
 فيها بشرط وان سوي كان افضل وان كان بعض نسائه مملوكة او كانا بغيره من اجدان ذلك كان للسنة للثبات والمملوكة والذاتية ليلته
 ولاحظ في القسم للوطوء بمثل اليمين ان وصيت بعض نسائه ليلته ما شئت فسمها حاشا وشاء وان وصيت من بعض فليس لها نصيب مما ليلته
 وان رجعت فمما وصيت تجاوزا اذ اراد ان يقسم قرض بينهن فمن خرجت قرضها بدا بها اذ اراد ان يباقر ببعضهن من قرض ايضا فمن خرجت قرضها
 سافر بها ولم يلزم القضاء في حق غيرها وان سافر بغيرهن من خرجت قرضها لولا الفسخ في حق الباقيات وان بات بعض الليلة عند البعض
 قضى في حقها **فصل** في بنائها احكام الزنا في باب الحالوة وحكم الاصل والاعتاد والوليبة والوقت لا يجب فيها اثني عشر شيئا ان يكون بالليل
 وقدره جميع المهر وبعضه وشبان غير وان يكونا على طهارة وصيدهما وكسبهما في المسئلة الزوجية بتبادله وتعالى في رضاهما وبانخذ
 بناصدهما اذا دخل عليها ولم يقبل لها القبلة ويدعوا بالمهر ثم يخلع خيها ويجعل مجلها اذا جئت بصبي الحاء في جوابه اذ اراد
 من الباب الى اقصاهما وينبغي ان يجلي في بقية في الاسبوع من اربعة اشياء الدين والخل والكسرة والنفقة الحاضر من الحالوة في كل مكان
 ان رجعت لثمن سنين مضاعفا والا فلا فانها كانت لا تلتزمها في تمام نكاحها في الفرج فان جامعها واقتضاها حرم عليه طهارة ابدان وجعل عليه
 شيئا الارش فلا نفق عليها مدة حيوتها وان كانت لثمن سنين مضاعفا وكانت حائضا حرم عليه طهارة في الفرج وان لم تكن حائضا كره
 له وطهارة في وقت وعلى ميتة في مواضع استحبابا معتقروا وقت وحرم عليه طهارة في الحاشي الا في اول سبعة وقتا ليلته لعل لا ليلته
 الحاشي الا ليلته لعل لا رمضان وليلته النصف من الشهر والى الحاشي ليلته المختوم يوم لكون ليلته التي تقدم من ليلته طهارة
 والليلته التي بعد صبيحتها التضرع في اول ساعة من الليل ما بين طلوع الفجر والتضرع ما بين غروب الشمس في مغيب الشفق وبعد
 الظن ليلته الا في ليلته النصف من شيئا وبين كذا ان والاقامة وعند الزوال وعند الزوال والنفقة والنفقة في لثمن سنين مضاعفا
 الحامعة غير بانا دائما ومستقبل القبلة ومستديرها وفي وجه الشمس الا ان خرجت سرا على شهوة غيرها من النساء وبعد الاعتدال
 قبل الفصل والوضوء وان جامع وترامه امرأة اخرى ان بنام بين حرتين الثالث اربعة مواضع ابيت الذي في غيرهما وسقوا في انبائها
 ونحو الشجرة المثمرة والسفينة والاربعة سبعة وقتا والليلته من شهر مضى وليلته الاثنان والثلاثون والخميس الجمعة بعد العشاء
 يوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة بعد العصر فاذا جامع حرم عليه شيئا وكره له شيئا واستحب له شيئا في الحرم ثلثة اشياء في الحرم الغنم
 النظر في نزع المرأة حالة الجماع والغزل لا يادان المرأة وعن سبج لامة ولم يمتنع بها والمضغعة والعقيم والمسترة والبدن برة والتسلية والكرامة
 شيء واحد هو الكلام لا بد كره الله تعالى الاستحباب بقدر شيئا غرض البصيص ذكر الله تعالى ان يشاء ان يردوه ولدا ذكر سواها فغير
 او الوضوء بعد الجماع قبل ان يجمع اخرى اذ اراد ان يملك امرأة جازلة انظر في محاسنها ومشيها وجعل فوق للشباب الى محاسن لامة
 وشعرها للتلذذ اذا اودشها والكتابة بمنزلة الاماء واحصا الرجل ان يملك من جاهد واليه ويرجع من غير منع والمتعة لا تحسن
 واحصا المرأة ان يكون لها زوج بعدوا اليها ويرجع من غير منع والوليبة مستحبة وهي جملة الناس في العصر على الطعام ولتجنب تكون
 بالهار والواجبة اليها مستحبة الا اذا كان فيها شيء من النكاح لم يقدر على زواله ولم يترك له ليلته **فصل** في بنائها حكم الولادة والارضا
 والعقيقة والحاق الولد وما يتبعها المرأة اذا ضربها الطلاق قبل مهرها لثلاثان فحدث وطهرها الزوج واحد محارمها واذا ولدت
 ولديها استحب له شيئا ولغيره وكره له شيئا وخطر عليه شيء ولعدو لثمن سنين شيئا ان يؤذن في ذنبيه يمين في يمين في اليدين بعد
 ما غسل ويحسن الاسم فاضل الاسماء واسماء الانبياء واسماء الاثمة عليهم السلام وافضلها محمد وعلي والحسن والحسين للبنات فاقدره وانما
 بنات النبي في الاثمة عليهم السلام ويحلت في الحال بماء الفرات رجبة الحسين عليه السلام ويلت في خرقه بيضاء فكانا لنا وعليهما عيش
 من الفصل والبرق ماعلى العنق فلهن يكون له بالمهر يوم المكره شيئا فتمسك بالاسماء الموحشة مثل الكلب والتمسك بالاسماء التي
 مثل حكم وحكم وخالد وحارث ومالك المحظور شيء واحد وهو جميع بين التسمية من محمد واليكبة بالي القسم والادضاع فاعلم
 الابان للولد بن امه ولم يخل حال الام من ثلثة اوجه اما كان النكاح باقيا بينه وبين الولد او وازلا او كانت جارية له والاولاها

كتاب الطلاق

ضربان طلاقا سنة وطلاق العدة وكلاهما يحتاج في صحته إلى أدب عشرين شرطا ثمانية منها يخرج إلى المطلق وهي كونه عاقلا مبرها لها امره غير
 حره ولا غيبا ولا سكران على وجه لا يعرف ما يابى وما يدين رقاصا باللفظ إلى البيّنونة نأوا لها واثنان رجعا إلى المطلقة وهما كونه
 طاهرا ولم يفرجها وزوجا في الجماع في الفرج وثلاثة منها يخرج إلى اللبث وهي التاكف بصريح القول أن تكونا وما يقوم مقامه لم يمكنه وإن يكون
 غير كتابية ولا مشروط وواحد منها يخرج إلى الغير موضوعا مدين عدلين في مجلس واحد وبفارق طلاقا لعدة سنة بوجوب
 احدهما إن طلاق العدة انما يصح بالرجعة قبل نفقضا العدة بغير عقد ومهر جديد فإذا وجعها أو قبلها أو فقه في حال مهرها وطلعتا إذا لم
 بعدان تحتل نشا وطلاقا لسنة ثمانية يصح إذا رجعها بعقد بعد نفقضا عدها على مهر جديد من غير حاجة إلى الواقعة في صحة طلاقا لعدة
 والاخر هو أن طلاقا لعدة إذا طلقها انشع تطليقا وتزوجت بعد كل ثلث رجعا يصح للبعولية بنكاح دأيم ودخل بها لم تحل له ابداء
 طلاقا لسنة إذا طلقها أكثر من ذلك تزوج بها بعد البيّنونة كثير من الرجال جازله أن رجعها ابداء بانث من الزوج واعتقد فإذا طلقها
 واحدة لسنة ورجعت من العدة وطلعتا اثنتين ملكت نفسها وزوجها خا طاب من الخطاب نشاء وإن لم يخرج من العدة كان مملكتها
 فإن تزوجها بعد لولحة أو لا اثنتين رجل بالغ بنكاح دأيم صحيح ودخل بها مدم ما تقدم من الطلاق وبقال له طلاقا لعدة وم قال بعض
 الأصحاب لا يهدم وإنما يهدم الثالث الأول صحيح ويجوز له استيفاء العقد عليها بمهر جديد بعد نفقضا عدها وإن لم يتزوج ولا يجوز
 ذلك بعد لثالث لا بعدان تنكح وزوجا غيره وتدخل في مثل ما خرجت منه ثم يخرج منه وإن ارتفع حضيها بعد الرجعة والواقع في
 طلاقا لعدة استبرأها بثلاثة أشهر ثم طلقها وإن لم ترتفع حضيها وواقعها صحيح بطلنها الأخرى على ما ذكرنا وإن عجز عن الوقوع طلقها
 لسنة لأن طلاقا لعدة لا يصح بغير فراق وطلاقا لعدة ضربان بدعة في الزمان وهو طلاقا لعدة أيضا أو طاهر وقد واقعا في طهرها
 وبدعة في القول وهو الطلاق لمعلق بشرط وابقاع الطلاق ثلثا بالفترة واحدة ولا يقع كالأصا وقال بعض أصحابنا تقع واحدة من
 ثلث الأول هو صحيح وإن وقع من وجدة وأراد طلاقا لم تبلغ المحيض بلغت مثلي في السن صبر بعد الوقوع ثلثة أشهر ثم طلقها وإن
 لم تبلغ هي ولا مثلي طلقها متى شاء وانكثا بستر من المحيض مثلي بالمحيض ما حكم من لم تبلغ المحيض بلغت مثلي وانكثا مثلي
 لا يحض حتى في حكم من لم تبلغ المحيض لا مثلي أو الحامل إذا استباحها طلقها متى شاء فإذا راد طلاقا لسنة صبر بعد الطلاق حتى تضع
 الحمل ثم عقد عليها ثانيا وإن راد طلاقا للعدة ثم رجعها وواقعها ثم طلقها متى شاء وحتى يسقط ثلثا إذا استوفى لم تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره على ما ذكرنا ولا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها فإن كانت حاملا فلا يثنى فإن راد الزوج الأول بوضع الولد وحلت له الزواج بوضع
 الثاني والمستبرأ تحكمها في الطلاق حكم من لم تبلغ المحيض مثلي بالمحيض حكمها في العدة سبعمائة والله في بابها ولا يحض حتى تضع الحمل
 سنين والتي لها فوق سنين سنة من غير الفرسية والنبطية وفوق سنين سنة لها والمستحى التي استمر بها الدم وقد دخل بها ضربان أحدهما
 وطهرها ويجوز له طلاقها في الوقت الذي يحل له غيره وطهرها أو لا يحل له وطهرها لثلاثة أشهر لا يطباق الدم عليها ولنسائها العدة والوقت لا يجوز
 له طلاقها احتياطا وروى هذا ترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة أيام وضلوا تصوم الباقى وعلى هذا يصح صومها وصلوها
 طلاقا فاما عد سبعة الأيام والغائب عنها وجهان مدة شهر فصاعدا حكمها حكم غيرها لدخولها في صحة طلاقا على كل حال وانكثا الزوج
 غيرها لدخولها طلقها متى شاء فإذا طلقها ملكت نفسها في الحال ولم تزمها العدة ومن لم تبلغ ضربان ما لم تبلغ عشر سنين فصاعدا ولا يصح
 منه الطلاق ولا من ولبر له أو بلغ وكان مبرأ وصح طلاقا وعتقه وصدقته وصيته بالمعروف وكان سبعمائة فاسد العقد بطلاق عدله
 أو لا نام أو أهاه أو أم وطلاقا لعدة ثلث تحت حر كان ذلك وعبد طلاقا لعدة اثنتان تحت عبد كانت وحسن عتقت لعدة قبل الطلاق
 صا طلاقا لعدة ثلثا وان عتقت بعد واحد كان طلاقا لعدة اثنتين وحكم طلاقا لعدة قد ذكرنا في فصل عقد لعبد الأماء وللغائب
 الرجعة ما لم تحض ثلاثة أشهر من وقت الطلاق والحاضر إذا لم يمكنه الوصول إليها وحكم الغائب إذا طلق غير المدخول بها ثم استأنف
 العقد طلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول
 تنكح وزوجا غيره ولا يصح التوكيل في الطلاق إلا للغائب في كل واقعة الوكيل وإذا عذر له عليه فلم يمكنه شهادته على غيره فلا بد من شهادته
 وطلق الوكيل نفذ طلاقا وما يكون في حكم الطلاق أدبعا أشيا الكتابية من الأخرى من الغائب ربعة شرطان يكتب بخطه وشهادته
 وبسلم من الشاهد ولا يفادها حتى يقيم الشهادة ويعلم الشفاعة والأهماء من الأخرى على وجه يفهم منه الطلاق والقاء مقنعة على
 رأسها مع التخي عنها وإذا أودا الرجعة كشفت المقنعة عن رأسها والثالث قوله نعم إذا قبل له طلق فلا ترة والواقع تطليقها بما يفيد مقنا
 العتية من اللغات وإذا طلقا لعدة مرتين لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وبواقعة سبعمائة أو باها أو بائعا لم تحل له ولا يثنى المرأة من الزوج
 بخالف لسنة من الطلاق لا إذا كانت مؤمنة والزوج مخالف لمفقوز وجها ولم يجد ما تنفق من ماله ولا ولها أن تنفق عليها ولم مرض نفق

میں کو سیلہ

[illegible]

كتاب النكاح

مبينه واقتهما ان تؤدى الى حمل الرجل بلسانها كان للرجل اخرجها عنه الى غير ذلك بدت عليها احاؤها الى ان ينقل عنها دونها
انكثت في بيت من غير ان يلزم الاغتسال عنه وان وجب عليها الحرجة خارجة وودك اليه واماعة الوفاة فيلزم المدخول بها وغير
المدخول بها والحرة والامتنع بها والكتابة وام الولد لا يثبت عقد عليها باعقدا سدا او انفسخ نكاحها او فسخ عدة غير المدخول
من الحرة او بعد شهر من عشر عدة المدخول بها كانت اذا كانت حاملا ويلزم الاعتدال من يوم الوفاة اذا مات حاضرا ومن يوم وصول
الحمل ان مات غائبا والاعتدال بالشهر والليل والليل والليل وان كانت حاملا فعدة العدة العدة من وضع الحمل وانقضت اربعة اشهر وعشر ايام
عدة تامل على النصف من عدة الحرة وان كانت حاملا فعدة العدة ايضا بعد الاجلين ان مات الزوج وقد طلقها وهو في عدة له عليها او نكح
لزمها عدة الوفاة وكل حكم الامة اذا كانت عند سببها ومات عنها او زوجها من غير ومات عنها وهي في عدة له عليها انها رجعة
كان عدتها عدة الحرة والمدة اذا مات عنها سببها وقد وطئها بمالك لغيره واعتقها قبل وفاته فعدة تامل الحرة وان كانت
حاملا فعدة العدة ايضا بعد الاجلين ان لم يطأها فلا عدة عليها وان لم يبد بها فعدة تامل الحرة والامة
عدة الوفاة ويلزم الحد وكل زوجة تفتقر الوفاة وهو لا يمنع عن كل ما توفى له النفس من المظنوع والملبوس
المشموم والمفني والكحل وما يصفى اللون ويجبر موضع الاعتدال فلا ولي ان يكون الموضع الذي كانت مقبنة فيه ويجوز للمرأة
الى غيره ولا يلزم لها النفقة الا اذا كانت حاملا فتنفق عليها من مضى لدما **فصل** في بيان احكام الرجعة تامل الرجعة للرجل
على امرته بشرطين احدهما ان تكون المطلقة مدخولا لها ولثان ان يكون الطلاق باينا والباين سبعة اضراب لخلق من لم يدخل بها وطأ
من لم تبلغ المحض ولا مثاها والامتنع من المحض في مثاها وطلاق المختلعة وطلاق بعد المباشرة والطلاق الثالث للحرة والثاني للامة
المحقة كل طلاق لا يكون للرجوع المرجعة فيه لا بعد جد بد منه مستانفا وبعد ان تنكح رجعا غير باين وكل طلاق يكون للرجعة
بغير جد بد بعد حتى فاذا طلق الرجل رجعة بايناره واحدة او اثنتين لم يخرج من لعدة كان له الرجوع فيها من غير جد بد بعد كحر
ان خرجت من لعدة كان باينا ولم يكن له الرجوع فيه الا بعد بد بعد وان طلقها نكاحا لم يكن لها الرجوع فيها الا بعد ان تنكح رجعا غير على
الشرط المعتبر وحكم الظلقة من مع الامة حكم الثلث مع الحرة والحامل كان له الرجعة عليها ما لم تضع ما في بطنها ولم يطلقها نكاحا وانقضت
العدة لدوات الاقراء بثلاث حضن لدوات الشهور بثلاثة اشهر للحرة وبانقطاع الدم الاول للامة كانت من ذوات الاقراء وبخمس
بومالذوات الشهور فان اختلفا في تقديم الطلاق وتأخير من غير بينة كان لقول قول من اشئ الماخر الا في النفقة للرجعة ويلزمها
الاعتدال من لوقت الذي تدعى المرجعة ضربان قول وفعل لقول حديثه لفاخر رجعتها او رجعت رددت وامسكت تزوج
ونكح والفعل اربعة اوطى والقبول والمرشحة واثبات الطلاق في بد للآخر من احد هو كشف المغنعة عن راسها والاشهاد فيها
فصل في بيان النكاح المحلل للزوج الاول فان زوج الرجل المطلقة نكاحا لثمة ولم يشترط طلاقا ولا ارتفاع بينهما ولا فاك العقد
اذا اباحها للاول ودخل بها وكان النكاح دائما صحيحا احل الاول لمجنس شرطا وانما ان يزوج بها نكاحا حاشا صحيحا باينا بعد ما خرجت
من لعدة وثانها ان يزوجها بعد ما اعتد عدة كاملة وثالثها ان تكون ممن يقع منه الدخول ويدون كل واحد منهما عسلا الاخر
وايعها ان تبين منه بدونه شرعية وخامسها ان تعتد منه عدة وافية فان اختلفت في ذلك لم يحل الاول وان جامعها في غير الموضع
المعهود لم يحل **فصل** في بيان الخلع الخلع على هذه المرة ما لا زوجا فدية لنفسها بالكرهية ولا يجوز ذلك مع اضطراب الحال بينهما او
الفصل يشتمل على بيان اشياء وبنا ما هي الخلع وقد ذكرنا وبنا ما هو جوب الخلع وكيفيته قد اختلفت في وجوبها والشرط الذي
يحتاج في صحة لها وما هو جوب الخلع اربعة اشياء قوله من المرة او حكمها لقولنا نقول ان لا الطبع لك امر ولا اقبل جد ولا اغتسل
لك من جانب ولا يطهر من شراش من تكره الحكم ان يعرف ذلك من جبالها وكيفيته يحصل اجتماع ثلاثة شروط ان يبتدأ احدهما
بلفظة الخلع ويقترن قد ينفذ به ويجوز لآخر اليه بان يقول لرجل خالعتك على ما تدين وتبار وتقول المرأة خالعتك نفسي منك على ما
ذكرنا فاجاب لآخر اليه ما قد انفذ به فقولك لهما قلما اكثر وان زاد على المهر ما حبسها فنجبت يكون مما يقع تملكها شرعا والشرط
محتاج في صحته لغيره ثمانية اشياء ان يتجاع باللفظ الصحيح دون الكتابة وبإحدى شرط صحة الطلاق فيكون لامة طاهر طاهر
فيه بجاء اذا كانت لامة لثمة مستعدة بدعته ويعين قد لا عوض حبسه بقده وعلم من الشرط ولو وصف وبطلت واحدة على
الصحيح من القول فان خالف شيئا من ذلك لم يحل الخلع ولم يحل ما اطلقا او قبلت المرأة بالرجوع فيها او قبلت الرجل بالرجوع في بضعها
وكلاهما جائز ان اطلقا لم يكن لاحدهما الرجوع بحال الا برضاء الاخر وان قبلت لم يحل ما لزمها العدة او تلزم فان لم يرضها بالرجوع
ما لم يخرج من لعدة فان خرجت منها ولم تلزم العدة لم يكن لها الرجوع بحال لا بعد جد بد منه مستانف من يجوز شرطا لغيره فدية

من أقواله

فصل في المباداة والنشوة المباداة التي تكون من جهة الزوجين معا فانا انفس احداهما من الاخر وقالنا انكرهما للمقام معك

وانت كرهته معي فبارئني على كذا لتعطي المرأة زوجها او تبرئ لها شيئا من مهرها واجابة الآخر البصر بغير طين يكون الفدية قبل من المهر
تطلبها واحدة ويجوز رجوعها فيها بان لا يشرط من الرجوع قبل انقضائها العدة وادارة الزوج في البضع اما النشوة ففد يكون
من جهة الرجل ومن جهة المرأة ايضا فاما يكون من جهة الرجل هو ان يكرهه للمقام معها وتكره هي فدية وما تشرعها فدية لها حقها من
النشوة والنشوة عن ذلك طيب نفسا لفعل الجبل في القول للضيف وترك حقها او بعضها له واعطاه شيئا من مالها قبل
فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما فانا صرنا ذاهبا لباخذ منها شيئا او تبرئ له حقها او يخالعها كان عضلا فانه يذلت لذلك خلعت
لم يملكه وكان لها فدية الرجوع ولها الرجوع في البضع ما لم يخرج من العدة وهذا الطلاق رجعي لم يحكم ان ياترهما بالمعاشرة بالمعروف
وما يكون من جهة المرأة ففدية تارة بالقول وتارة بالفعل والقول تارة بالتبعية اذا دعا والخطاب بخلاف ما عوته من المقال والقول الجبل
بعد خضوعها له ففدية تارة طاعة والاصرار على عصيانه وترك المباداة الى امره والاجابة له في الامور يتكبره ودمدقة فاذا كان ذلك
امرهما يتقوى الله وعرفها عاقبة ترك طاعة الزوج واحسن بضيقتها وعظمها فان صرف مهرها في المضج انشاء فان صر ضرة باضرا

وفيقا وان ادعى كلاهما النشوة اسكنهما الحاكم بحيث يطبع عليهما ثقتا ليعرف حالهما فاذا عرفت اجزا الحاكم به يحكم بالواجب **فصل**
في بيان الشقاق اذا وقع بين الزوجين فنشون لم يجعل ما تراه الى ما لا يجعل من قول وفعل لم يتراف فان تراه بعث الحاكم حكما من اهله
وحكما من اهلوا البدر الامر ان جعلوا اليها الاصلاح والطلاق فنقد اما باه صلاحا من غير رجعة وان اطلقا اليها القول في حركتها
الزوجين ولم يكن احدهما مغلوبا على عقله ورايها الاصلاح اصلا من غير رجعة وان دابا للفرق بينهما بطلاق وخلع لم يمسها
الا بعد المراجعة فان رضاء فذلك واجب الزها الحاكم القيام بالواجب ان داب الحاكم ان يبعث الحكمين من غير اهلهما جاز وان كان احد
الزوجين غايبا لم يفصل بينهما وان كان مغلوبا على عقله بطل حكم الشقاق وان لم يترافا الامر بينهما الى ما لا يمكن الاصلاح اصلا
الحاكم بينهما وان لم يمكن كان في حكم ما تراه **فصل** في بيان الظهار في الشريعة عبادة عن قول الرجل لزوجته انت على كذا حتى او

ينبغي او واحدة من الحرامات نسا او رضعا او عضوا من اعضائها وسعى وبعضك سعى من عضوا ولم يعين على كذا فاحد
الحرامات وان اظاهر مطلقا حرم عليه طهرها بنفس الظهار والكفارة بالعتق على الرجوع واذا اظهر مشروطا حرم الوطى بوقوع الشرط ولو شتر
الكفارة بالوقوع وبالعتق على الرجوع بعد وقوع الشرط فان تكررت منه لفظ الظهار لم يجعل ما تكرر منه متواليا او متراجعا فلا و لم يجعلها
اراد به لتاكيدا والظهار فان اراد لتاكيدا لم يلزمه غير واحد ان ولد الظهار كان لجميع طهارا ولثاني يكون لجميع طهارا وان اظهر عن
جميع اوجهه بلفظ واحدة وقال نت على كذا حتى كان مظاير من الجميع ايمتا يكون الظهار شرعا باجتماع عشرة شرط منها اثنان مما
يتعلق بالمرأة وهما كون المرأة غير مدخول بها وكونها ظاهرا طهرها لم يواقعها فيه والباقي يتعلق بالزوج خمسة تارة الى الاثبات
التلفظ بالصريح دون الكتاب والتبني والتصدق بها الى التحريم وان يكون باثبات واختيار ويشهد عدلين حريين وثلاثة رجوع الى التقى
وهي نفاء الغضب لشكر الفصد الى الاضرار في ظاهر مطلقا عزم على الرجوع لزمه كفارة فان وطئها بعد اقبلان بكفر لزمته
كفارتان وان وطئها ناسيا لم تلزمه غير واحدة وان تكور منه لوطي قبل التكفير عن الاول لم يلزمه غير واحدة وان كفر عن لوطي الاول لزمته
عن لثانية وعلى هذا المشروطا وقع الشرط كان في حكم المطلق ويقع الظهار في الطلاق الرجعي ون البائن فان راجع لم يحكم الظهار
وان حوت من العدة واستأنف عليها العقد لم يلزم وان اظهر ثم طلق باثباتا وجدة العقد بطل الرجوع من العدة لم يحكم وبعد الرجوع
لم يلزم وان رفعت المرأة الحال الى الحاكم بعد الظهار وفقد عزم الرجوع انظره الحاكم ثلثة اشهر فان عاد ولا الزهر الطلاق اذا لم يكن عاجزا عنها
فان الى منها بعدا لظهار وقبل التكفير لزمه حكام متعاشا حكم الاباء وحكم الظهار فان كفر الحاكم الظهار وان جامع لزمته ثلث كفارة
وان طلق صفتا في حكم الاباء ويقع حكم الظهار ما دام في العدة والظهار يقع باثبات الولد المدبرة وبالا مة اذا كانت زوجة **فصل**

في بيان الاباء لا يلاء في الشرع بين الرجل على ان لا يطان وخته وانما يصح باجتماع شرط ستة منها رجوع الى المولى هي ان يكون عاقلا
وتلفظا بالهين يقربها التبريد بها الاضرار ووقع على مدة تزيد على اربعة اشهر لا يتعلق بالشرط ومنها ما يتعلق بالمرأة شيان
ان يكون مدخولا بها طهرها لم يواقعها فيه ويتعلق منها شيان بغيرها وهوان يولى بالله تعالى واسماة الحسن وانما يقع الاباء
تزوجا بنكاح النبط حرة كانت وامه دون غيرها وان حلفت لصلحته لم يكن مولى واذا الى كانت المرأة مخيرة بين الصبر والاستغفار فان
استغفرت ضرب لدا الحاكم مدة اربعة اشهر ليجي ويطلق فان فاء وجامع لزمته كفارة اليه ان طلق فنقد وفي عليها حرة وان امتنع
عنها حبس الحاكم في خطبه من نصب ليجي ويطلق وان سوف حتى تنقضي ليلة المحلوف عليها المبحث سقطت الكفارة واثم وان

کتابخانه

فانما قبل نفثا المدة فمما حسن ان طابته بالقته قبل نفثها لم يسمها وقتها لقادرا لجماع وقتها لعاجز بالمرض والحبس وعين ذلك با
وهي الاعتذار والوعد بدلالة فانما لا مانع فانما زال فناء وقتها لقادرا وطلق فانما ستمهل محل ولا ملة اذا كانت وجبة كانت حكم
الحرية في الابداء ولا حق لسيدها منه **فصل** في بيان احكام اللعان للعامة عن ايمان مخصوصة على وجه مخصوص بجهل بالزنا
بعد تدفيراها فانما قد في التحليل من وجبت لم يحلل ما يمكن انشا الحد باللعان كما يمكن اسقاطها بالبينة ولا يمكن فانما كان باجماع
سبعة شرطان يكون كل واحد من لوجبه بالاعاقل ويكون النكاح دائما والمرة مدخولا بها غير شرطا ولا حاشا والتحليل بصيرا
في الانشاء عن الولد وان لم يمكن اسقاط الحد باللعان كان في ستة مواضع ان تكون المرة غير من خول بها او تكون صماء او حرا او
لا يدعى التحليل المشاهدة مثل البطل في المحللة اذا قد فيها بالزنا وبجائته ويكون اعني قد فيها بالزنا فان نفى الولد حتى مثل اللعان
او قد فيها بالزنا في عدة من وكان الطلاق بائنا ولم يكن صناك ولد فانما قام ببينة ولا كان موجبة الحد لانما عقب المرة فاذا قد
ر وجبة وقد دخل بها وهي حجابان او في عدة رجبة منه وادعى المشاهدة وكان بصيرا للمرة غير صماء ولا حرا سواء وقد اجتمع بهما
شرطا اسقاط الحد باللعان كان بخلاف انشاء اسقط الحد بالبينة وانشاء اسقط باللعان فانما بم بينة رجبت للمرة وورثها وان غاب
انفسخ النكاح بينهما او حرمت عليه ابدان سقط الحد وان تلاحنا على نفى الولد لم يلحق بالنسب بالاب وان كانت المرة صماء او حرا وقد
واقام ببينة رجبت مثل السبعة البصرة وان لم يتم ببينة انفسخ النكاح بينهما بغير طلاق وحرمت عليه ابدان ولا نه الحد ولا يجوز للرجل اللعان
الا بعد ان رأى عيانا وقد دخل المحل في المحللة ولا نفى الولد الا بعد ان رأى جلها بحد وجهه ظهر لهم بوقوعها فيه وادعى ذلك جاتا
بولد لمدة الحمل وطلق رجبة اعتدلت وتوجب وجبات بولد الاقل من ستة اشهر من يوم الطلاق وغاب عنها غيبة وجبات بولد
لاكثر من مدة الحمل من وقت غيبته عنها او دخل بها ولم يجامعها في الفرج ولم يسبق ماؤه اليها وظهر يدها في ذلك احد هذا
مدته الوجوه لا بدعت لم يجز له نفى الولد فاذا نفى الولد او قد فيها في جبانته في عدة التي لم ينها عليها وجبة وعجز عن البينة فان تلاحنا
سقط الحد وانفسخ النكاح ولم يلحق الولد فانما يجب التحليل والرجل واجابت للمرة او من حد القدر ثبتت النكاح والتحليل الولد وان اجاب
الرجل دون المرة لزمها التحليل قبل اللعان بطل حكمه وزعم لها المهرات وعليها عدة وان ما نكح للمرة فتبها وقام عليها مقامها لان
اجاب لير ولا عن سقط الحد عنه والمهرات عنها وانما يجب لهما ولم يكن لها ولي يقوم مقامها فيه من المهرات وثبت المهرات وان كانت المرة
حالا واداجا الى اللعان انشاء وتلاحنا وانشاء تركا حتى تضع حملها فان وجبت ذلك عليها ما حذر الى وضع الحمل واللعان يصح عند الحاكم
وخليفة من برضى به لزوجان فان ادا الحاكم ان يلاع بينهما وان كانت المرة محدودة استوفى اليه على الرجل في مجلس الحكم وبغيت لهما
من استوفى اليه عليهما في منزلهما باربعة اشهر وادخلها واحد وان كانت مرة واحدة لهما وحل احكام مستند بالبينة وقام ما بين يده
بجاه القبلة والمرة على من يرضى من العدل وقال للرجل قل شهد بالله انه لم يرضى ان يرضى عنها من الزنا وان كان نفى الولد
قال مكان من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس مني فكر وعليه ربع مائة فانما بلغ الى كلمة اللعنة غلط عليه ملازم فقام على اليه الحاقه
وعظمه وزجره وعرفه وباللعاقبة وقال له قل ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فان مرتبة اليه من من يصنع على فيه وليسكنه
ضوبلا لليهين فان رجع حده والزوجية تجالها وان مرتبة لها قال الحاكم للمرة ما تقولين فيها ما لته فان اعرفت حجتك انك كرت
لها فولي شهد بالله انه لم يرضى عنهما في ما قد شرب وكمر عليها اربعا ثم وعظها وزجرها وخونها كما فعل بالرجل فان مرتبة في المهرات
يضع يده على فيها وليسكنها كما فعل بالرجل فان لم ترتفع قال لها قولي ان غضبي على ان كان من الصائغين ما في يده فاذ فعل ذلك الحاكم
فزع من اللعان فقد حصل موجبة من انشاء الولد ان كان انفساخ النكاح ويحرم النكاح وسقوط التوارث ولا يصح اللعان بخلاف اللعان
القران وما يفتد مفادها انما يعرط لعرية **فصل** في بيان انفساخ النكاح بالزنا او اذ ارتد احدهما او كلاهما لم يحل جالها من البينة
او جراتا ولد على فطر الاسلام واسلم اعن الكفر وادخلها على الفطرة واسلم الاخر على الكفر وان ولد معا على الفطرة وارتد احدا
انفساخ النكاح بينهما بنفسه لمدته لان توبة لا تقبل واذ اظفر به قتل وصار ماله لورثته المسلمين وان ارتد كلاهما صار مالهما لورثتهما
المسلمين وليس لهما ان لم يكن لهما وارث مسلم وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل في انفساخ النكاح اذا ارتد احدهما وان ولد احدهما
على فطر الاسلام دون الاخر وادخلها على فطر الاسلام انفساخ النكاح بنفسه لمدته وان ارتد الاخر لم يحل ما دخل بها الزوج او لم يدخل
فان دخل بها وكان الزوج هو المرتد لا يرضى به انفساخ النكاح فان رجعت قبل نفثها كان حق بها وان رجعت بعد ان نفثها فقد ملك
نفسها وان ارتدت للمرة رجعت قبل ان نفثها عدة فيوحي بها وان رجعت بعد ان نفثها فقد بانث من الزنا سدا به كبره من
احدهما لم يدخل بها الزوج بطل النكاح في الحائز وان دخل بها كان الامر موقوف على ما ذكرنا على الرجوع كما في العتق والطلاق

مِنْ أَلْوَسِّبِلِنَا

[illegible]

کتاب الہیہ و کتبہ

[illegible]

کتاب الکفار

[illegible]

من الكوسيلة

دكا ترحل وان بان منه فيها عضو حرم العضوفان ذكرا لباقي محل وما انظره فخران اصل وحش في اصل سند كركم في فصل احراق افشاء
الله ولو حش طهر الجرح وطهر البر وهي ثمانية اضراب حلالا لاكله وحرام وكراهة لجلال ما يكون وفيه في الطهر اكثر من صفيفه ولب من صفيفه
والحرام ما يصف من غيره فيفعل ويكون صفيفه ميتا وبالذبيحة واكثر المكره لا يمتيز بالصفيف او بالاشياء وهو مثل القصر و
الصوم والقنابر والحداد والجوارح والبقرة وغيره من الحرم وبقية الحلال من الحرم باحد ثمانية اشياء بالقنطرة والحوصلة وكسبته
فالله حكم هذه محل وانما يصح الطهر باحد ثمانية اشياء بالثبات الجوارح اذا ادرك ذكرا ترحل
واذا لم تدرك حرم وما يصيد بالرتقي اذا ادرك ذكرا ترحل وان لم تدرك ايضا بثلاثة شرطان ان يكون الرامي مسلما وليست اذ وهي حرم
لبسهم من حديد وبقيله نافذا او معضرا او من غير حديد وهو حاد وينفذ ويحرق وان رمى بغرزة لم يقتل بالثقل وقتل ولم يحرق
ولم ينفذ حرم وان لم يثقل وادرك ذكرا ترحل وان دماه اثنان وكانا مسلمين من سمها او لم يسمها او سمى احدهما دون الآخر وكانا كافرين او كانا
احدهما مسلما والاخر كافرا فحكمه على ما ذكرنا في رسال الكلبين والرمي لهما من على صيد لو حش في ذمهم وسمي في صاب طهر ونفذ من
الآخرنا هض وقته لملامعة وان كان الاخر غيرنا هض حرم لانه مقدور عليه في المقتد وعلمه في الحلق واللبنة النسيان كان نعم وفي حكمه كما
من الصيد ولو حش فاننا من غير مقتد وعلمه ذكرا ترحل في موضع قد علمه وحش كانا وفي حكمه مثل حيوان تردى في بئر وغيره
ولم يقتل على الحلق واللبنة او اشتا فلو حش واما البصر فحكمه حكم الباطن في التحريم والتحليل والكرهية فان شئت فلا اعتبار بالانظر اليه
فان استوى طرفاه حرم ولنا خلفا حل **فصل** في بيان احكام حيوان الحنظل والحضر من ان نعم وطهرنا نعم ثلثة ابل وبقرة وغنم
والطير ايضا ثلثة دجاج وجماد وبط وجميع ذلك من ان احد ما عرض له شيء يحرم لحمه بسببه ويكره والاخر لم يعرضه الا في انما
يمكن اذا بالاستبراء ولا يمكن ان لا يمكن ان لا تكون جميع غذائه عنده الا ان كان ابل وبقرة وبعين هو ما وعلفه لعلفا لظاهر
وان كان بقرة وبقرة وعشرين هو ما وان كان غنما وبقرة وعشرة ابل وان كان بطا وبقرة وعشرة ابل وان كان دجاجا او جمادا وبقرة وثلاثة ابل على
ما ذكرنا في حكم الحجل والتحريم عنه جميعا وان كان الحلال رصعا سقاها كان لعلفا للذين لظاهر وان كان بعض غذائه عنده ولو رضع
من لبن المرأة وان كثر لبن الحنظل مرة او مرتين كره لحمه ويمكن ان لا الكراهية بما ذكرنا وما لا يمكن ان لا بالاستبراء شيئا احدهما ان
لشرب لبن الحنظل حتى تشبع عليه لحمه والثاني ان يشاء ادمي فان حصل احد هذين لم يمكن ان لا الكراهية وحرم لحمه ولحم جميع ما يكون من نسله
ان شرب شيء من هذه الجوارح حراما وسكرا ودمه حل لحمه بعد الغسل ودون حشائه بطنه وان شرب لبول حل لحمه وحشائه بعد الغسل
فصل في بيان احكام الدابة للابل والمخمل والوهدة في اعلى الصدق والذبح بغير الابل والمنج من اصل الخبيث يقتل بالتحريم عشر حركات
منها مرجع الى التفتي والباقي الى التفتي ان لا يجعل الذبح مكان التحريم ولا ينجح وهو اية ان لا ينجح قبل ان يبر ولا يسلح قبل ان يبر فان لم ينجح عمدا
او سهوا ولم ينجح الدم وان خرج الدم وفعل سهوا او سبق له كبر التحريم وان سلح قبل ان يبر حرمه والاثبات شدا خافه الى باطو
الطلاق وجلبه وغرنا لتكبير او الحبر في لومدة وقطع كالحلق والشرع في التوديع واستقبال القبلة به التسمية وان كان الذبح للبقرة عقل يدير
وجلبه بعاء واطلق ذنبه وابتدأ الذبح من اسفل الحنظل ان اراد بلع الغنم ومثله عقل يدير وظهر وجلبه واطلق الاخرى مسك على صوفه
دون اعضائه الى ان يبر وبان الاحكام على ما ذكرنا في التحريم وان اراد ذبح طراخه باليد من غير عقل واستقبل به القبلة وذبحه وسلخه
انقلب فهو في حكم الصيد وان كان الذبح حراما لم يجل الحنظل من ثلثة احوال اما اشعر ولم يجله الروح او اشعر ولم يجله الروح او لم يتم خلقه فالاول
يقتل بجملة بدنة كامة والثاني يلمز تدكته والثالث يحرم اكله والذبح بجوارح مؤمنة وفي حكمه عالم بالذبح وان ودها فقيه متدين كان
افضل والذبح بجوارح يكون حال الاختيار بالحد بدنة ويجوز حاله الصلوة بما يفرق الا وادج من اللبنة والمرقة والحشبة والحد بدنة
الكافر والثنا صبر حرم والمستضعف بكبر ذبحه للحنظل **فصل** في بيان ما يحرم من الذبح ويجزى من الميتة وحكم الجلود والبض يحرم من
الذبح ربعه عشر شيئا الدم والطحال والمثانة والشرى والمرارة والقضيب والانبهان والهرج ظاهره وباطنه والعليا والغدة والخراج و
دوائق الاشاجع والحرق والخرقة وتكرار الكلبان ويجزى من الميتة احد عشر شيئا الصوت والشرى والوبر والوبر والمخروزان والعظم والنا
والطائف والقرن والبض اذا كثر الحجل لثوقته ولا يفخر واللبن الحنظل كالحمار على واية البعض واقلا من الميتة وان اخذ في لحم الميتة
بالمدى ولم يمتيزه لم يؤكل بوجع على مستحبة وان اشتبه لمدى بالميتة طرحت على النار فان قبض فهو نكح وان انبست فهو ميتة وان جعل
سمكة مما يؤكل مع اخرى مما لا تؤكل في سفود وما يؤكل فوق ما لا يؤكل حل وان كان ميتة لم يجل وحكم اللحم والطحال كان في حنظل
الطحال مشقوقا جوارح حرم وغيره مشقوب حرم وروحيان حكم اللحم والطحال كان واما الجلود فثلثة اضراب جلود الميتة ولا يجوز
استعمالها ولا التصرف فيها وجلود المدكاة مما يجل كاله ويجوز استعمالها والتصديق فيها والنصف بالبيع المشري وجلود المدكاة

مِنْ لَوْ سِئَلْنَا

[illegible]

کتاب الوصیہ

وانم

میں لو سپلٹ

[illegible]

مِنْ أَلْوَسِبِلَانِ

مِنْ أَلْوَسْبِلَانِ

کتاب المواقف

[illegible]

من لو سئل

1710

كتاب النجاة

الاعلى لم يخل ما يحتاج الى الرد ولم يخرج من حاجة لم يخل من ثلثة او جلا لا يخرج منه سهام الاصل وسهام الرد وسهام الاصل والرد معا
 مثل زوجة واختين لآب لم اولاد وكل اثنين لآم اورد وجبة وبنتين واكثر فان جميع ذلك لا ينقسم على سهام الاصل ولا الرد ولا زوجة ولا
 ان ينقسم بالخرج الاعلى في الاخرين خرج منه سهام الاصل والرد فذلك ان يخرج منه ضربا لم يحصل في عدد من الرد وفي الخرج الثالث وفي
 من ينقسم عليه وقد صحت المسئلة مثاله زوجة واختان لآب لآم اولاد فلزوجة والربع وهو من اربعة وللختين الثلثان وهو من ثلثة
 فليس بالثلثان في الاربعة فحصل منها اثنا عشر ويكون للزوجة ثلثة وللختين ثمانية فيبقى واحد لا ينقسم على الختین على صحة فليس بالبلغ
 في عدد وما ينقسم بربعة وعشرين منها للزوجة ستة وللختين ستة عشر فيبقى انسان لكل واحد منها واحد بالرد وتكون مكان الاختين ثلثة
 واكثر فعلى ما ذكرناه وكانت مكان الاختين من الاربعة كل انسان لآم فانه لا يخرج من اربعة سهام الاصل ولا الرد ولا زوجة وبنتين واكثر
 ان كانت زوجة وبنتين فليس بثلثة لفرس من ثمانية على ما ذكرناه فان كانت مكان زوجة واحدة وثلثة وجات واكثر مكان بنت واحدة فثلاثة
 او ثلث ضربت بمائة في عدد الزوجات مضادا ربعة وعشرين منها ثلث للزوجات الكل واحدة واحدة للبنتين او للبنيات بالعرض
 ستة عشر فيبقى ثلثة فنقسم على ثلث بنتا ولا تنقسم على بنتين فليس بالبلغ ثانيا في عدد من يجب الرد عليه يحصل منه المطلوب في خلفه
 المرأة ووجاد كل اثنين لآم كان يخرج سهم الزوج اثنين ويخرج سهم لكل اثنين ثلثة لم يخرج من ثلثة السهمان معا على صحة فليس هذا
 في ذلك فحصل منها ستة فخرج منها سهام الاصل ودا رد فليس بالبلغ ثانيا في عدد من الرد فيقسم ثلثة عشر فخرج منها سهام الاصل
 الرد وكانت مكان الكلايين ثلثة واكثر وان خلفت وجات بنتا واحدا لوالدين كان لفرس من ستة فخرج منها سهام البنت وهو
 ثلثة وسهام احد الابوين هو واحد لا يخرج سهم الزوج منها ولا سهام الرد ففصل المبلغ في يخرج سهم الزوج فان حصل المقصود والاخر المبلغ
 الثاني في يخرج سهم الرد وقد صحت المسئلة فان مات قبل القسمة احد الورثة لم يخل من خسر وجه اما يكون وارثا وارثا لم يخل من ثلثة وربعه
 او يكون بعض ورثة الاول يورث بعض ميراثه ويورث الباقي غيره او يرثه غيره ولا يكون له وارث مثال الاول رجل مات وخلف بنتين
 او بنتين وبنات لآم واحد ثم مات بعد احداهم ولم يكن له وارث سواهم فانه لا يخل من ذلك بموت الثاني والثاني لم يخل ما تضرع فيه
 ورثة الثاني من ميراثه ورثة الاول ولا تضرع فان صح ذلك وان لم تضرع ضرت احد الفرستين في الاخرى صحته معا مثال رجل
 مات وخلف ثلثة بنين لآم وبنتين لاخرى ثم مات قبل القسمة احد البنين واحدا الابنتين فان فرسهم من ثمانية فان مات احد البنين
 كان ميراثه ثلثان يكون لكل اخ واحد وان مات بعده او كان له ثلث البنات كان فرسها واحد فيكون للاخرى فان مات خلفت بنتين وثلث
 بنات لآم وبنات اخرى لآم اخرى ثم مات بنت من البنات ثلث قبل القسمة كانت فرسهم ايضا من ثمانية ولم ينقسم مضبها وهو
 واحد على ستة فليس بثلثة لفرس من ثمانية في ستة فيكون لكل واحد من البنين ثلثة عشر وكل واحدة من البنات ستة فان ثلثة من ميراثها
 لكل واحد من اخويها اثنتان ولكل واحدة من اخويها ادم واحد الثالثان صح فرسهم الاول من ثمانية فذلك وان لم يضرع ضرت المسئلة
 في عدد من ينقسم عليه مثال رجل مات وخلف زوج اخوات لآب زوجة كان فرسهم لزوجته من اربعة وفرسهم للاخوات من ثلثة فليس بثلثة
 هذا في ذلك فحصل منها اثني عشر منها ثمانية للاخوات وثلثة للزوجة فيبقى واحد لا ينقسم على اربعة ففصل المبلغ في عدد من يحصل
 منها ثمانية واربعون منها للزوجة اثني عشر وكل واحدة من البنات ثلثة فان مات واحدة قبل القسمة وخلف الاخوات ثلثة ثلثة
 اخ لآم كان ثلث لتسعة لكل واحدة واحدة وثلثاها للاخوات من الاربعة لكل واحدة اثنتان ومثال ثلثان المسئلة بعينها الا انه يكون
 مكان ثلث الاخوات لآم اثنتان واربع فليس بثلثة في عدد من ينقسم عليه في عدد المسئلة والاربعة ان صح في المسئلة اثنا عشر ولا
 تتم منها مثاله مات رجل وخلف باوا بنين بنتا فان مات بعد قبل القسمة احد البنين خلف بنتين وابنتين فيكون المسئلة من ستة
 للاب منها واحد وللبنات ايضا وكل واحد من البنين ثلثان فان مات احد البنين يكون مضبها لولدين لكل واحد منهما واحد وان تضرع منها
 ضربت احد الفرستين في الاخرى صح ميراث المسئلة المذكورة بعينها الا انه خلف لبنت لثاني مع الابنتين بنتا ولا يمكن ان ينقسم
 انسان على ابنتين بنت بنت ففصل ستر في يخرج فرسهم وهو خمسة فحصل منها ثلثون فينقسم عليهم جميعا على صحة والخاص يكون مضبها
 المال ولا يحتاج الى بنات مثاله امرأة ماتت وخلف اخوة واخوات ووجاهات لزوج قبل القسمة ولم يخل في ثمانية فيكون ميراثه
 للامام ولا سخر ارج سهام المواريث المقاسمات مسائل كثيرة لا يحتملها كتابنا هذا فقصنا على التسهيل كتاب النجاة باب

من كوسيلة

وقد ذكرنا حكمها والنجاسة على العرض لقدرت والكلمة المؤدية والنجاسة التي لا تتعلق بالغرض بان شربا شربة المحذورة وعمل النجاسة
 في شربة ثلثة الحرج وكما سكر الفساق والنجاسة بعد الزنا والواطء والتحقيق والقبادة **فصل** في بابا ماية الزنا وما يثبت به
 وما يلزم بسبب انقسام الزنا الى الموجب للحد وظل التحليل البالغ الكامل امرأة في فروعها ما من غير عقد وشبهه عقدا وشبهه نكاح
 وفي لوطي في ذنبا المرأة فلو كان احدهما ان يكون ذنا وهو لا يثبت الثاني ان يكون لواطاً وشبهه العقد على العقد على امرأة ممن يحرم عليه
 بالنسب والرضاع او على امرأة ذات زوج منع فذل العلم بالحال ان لم يعلم التحريم او على امرأة في عدة زوج لها وسواء كان عدة وفاة او
 عدة طلاق باين او وجعي او عقد على امرأة محرما او يكون كلاًهما محرمين او على امرأة تلوط بايها او ليها او ابناها فاقب
 فان عقد على احد هؤلاء غير عالم بالحال ووطئها اندر عند الحد وان كانت محترمة عليهن نكاحاً كان زنا وشبهه النكاح هو ان يحد
 الرجل امرأة على ثلثة فظنهما زوجة وامر فوطئها فان علم احدهما او كلاهما كان العالم زانياً وانما يثبت باحد شيئين بالنسبة وبقراءة الفاعل
 على نفسه البينة اربعة رجال من العدل وقيل ثلثة رجال وامر ان او رجلان واربع نسوة ويلزم في شهادة رجلين اربع نسوة المجلد
 دون الزعم وانما يقبل البينة مع ثبوت لعدالة ثبوت شرط فبما هي في مجلس واحد ولعبت المشاهدة مثل المبل في المحكمة وانفاق
 معاق الشهادات في الزينة والمكان والوقت والتعبد بالوطئ في الفرج الحرام فان اختلفت الشهادات في شيء سوى التعبد لم يثبت الزنا
 وتوجه الحد على الشهوة وان اختلفت في التعبد لم يثبت الزنا ولم يتوجه الحد على الشهوة وان شهدوا على اجتماعها في عدة مع الملازمة
 النكاح البشارة وجب التعزير دون الحد ويندرج في الحد عنها او عن المرأة باحد خمسة اشياء بان زاد بعض الشهود وقال كرمها الرجل واندد
 بذلك عن المرأة دون الرجل وبادعاء الزوجة اذ لم يكن لها زوج ظاهر بارعائها انما يكفر وقد شهد لها اربع نسوة من المعتد ولم يلزم
 الشهود حد الفرية وتوبتها قبل قيام البينة وبرجوع الشهوة عن الشهادة او بعضهم قبل قامة الحد وان كان زوجها احد شهود البينة
 ولم يقدر فها جان فان قد فها لم يحد ولو لم يحد ثلثة واسقط الحد الزوج باللعان لشاء واما بوثيرة اقرار الفاعل فنجح باربعة شرط باقرار
 الفاعل اربع مرات في مجلس متفرقت وكونه عاقل كاملاً بخلاف اقراره بجمع قبل ان يتم اربعاً سقط ويستحب الحاكم التعزير لغيره بالرجوع وان
 رجع بعد الاربع لم يسقط كان موجبة الحد سقط كان موجباً للقتل بخلاف الامام ائمة الحد اذا شاهد من غير قيام بينة واقراره من لفاعل
 ان كان يتعلق بحقوق الناس لم يحد ذلك لا بعد مطابقة صاحب الحق باستيفاء حقه واما الزنا فضر بان احدهما يستوفى الاصلان فقد
 والاخر لا يستوفيان فاستوفيان فيه يكون موجباً للقتل وهو خمسة مواضع الزنا بزوجة الاب بجارية بغير لوطي وطئها وطئ المرأة على فروعها يسقط
 عنها الحد ودنا الذي لم يسلم وطئ كل من محرم مع العلم بانها ذات محرم بعقد كان او بابتاع على اختلاف احوال الوطئ ما لا يستوفيان
 فلهذا بعد اضرب احدهما موجبة الحد ثم الزعم وهو ان الشخ والشخة بعد الاصلان وثانها موجبة الزعم ودنا المجلد هو ذنا كل محسن سواهما
 ودنا لهما موجبة الحد ثم التقي بعد جزئ الناصية وهو من ذنا بعد ان عقد على امرأة عقداً شرعياً او ائماً ولم يدخل بها او ابعدها موجبة الحد
 تعدا وهو ناعن محسن ولا يملك ليس على التساوي الناصية ولا النفي هو التعزير يستعز عن البذل الذي هو به واذ تكرر الزنا والمجلد
 بعد كل مرة لم يلزم غيره حد واحد فان جلد بعد كل مرة قتل في الزنا بغير حد المسألة على النصف من حد الحر ويقبل في الثامنة وقيل
 في التاسعة محسناً وغير محسن المذبذب والمكاتب المشروط عليه حكمه والمكاتب المطلق يحد حد الحر بقدر ما تحرق منه وحد لعبد بقدر
 ما دق وان دنا في مكان شريف عزم مع الحد وان دنا في وقت شريف غلط عليه لعقوبة ومن افضل كبراً حرة باصبعه لغيره مثل وعور
 من ثلثين سوطاً الى تسعة وتسعين ان افضل من غيره بالاصبع لغيره عقوبة والاعتذار وحكم وطئ المرأة في الذنوب مثل وطئها في القبل واما الحد
 في الزنا على خلة من قتل زوج وجلد ثم بجم وجلد وتغريم فمن وجب عليه القتل امراً لا غلظاً والتكفر وقتل بالنسبة ان دنا في الامم التي
 حاروا واقتل صلى عليه دفن وان وجب عليه الزعم باعترافه وكان في زمان معتدا في حرم الله تعالى وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضره حفرة
 وجم وبعتبر في الزعم اربعة اشياء الزعم بصحة الاحجار واليحي من خلفه وان لا يضر على سعة لا على حصة فان فر بعد ما مستحججاً لم يهره وان
 وجب عليه الحد بالبينة حفرة حفرة دفن فيها الى حقوبه ان كان رجلاً والى صددها ان كانت امرأة وجم في حال الحر لم يهره وفرد على كل
 حال وبعتبر في ذنا حد اربعة اشياء احصاها طاعة من خبا الناس ان لا يهره من كان لله تعالى في حبه حد مثله وان برصه لا مام ولا
 ان ثبت بالاعتراف الشهوة ان ثبت بالبينة ولا يجوز ان يحد على المرأة حتى تضع ما في بطنها ومن يجب عليه الحد سبعة نفر من اجل صحته
 قوى ضعيف فصول الخلق ومريض ثقل مرضه وخفيف لمرض امرأة حامل وحامل مستحاضة وغير مستحاضة فمن وجب عليه القتل والجم
 اقيم عليه على كل حال الا في ارض العدو او في الحرم من دنا الى احد ما بعد ما فعل فان فعل في الحرم اقيم عليه الحد منه وان وجب عليه
 المجلد اقيم عليه غير شدد ولا يهره شدد بل اقيم عليه في الزمان المعتدك فان كان صحياً اقوتاً اقيم عليه الحد كما وجد على غيره عايداً

كتاب الحلال

او كاسيا وان كان نضوا الخاف ضيقا معصوا باجلد بعد قنضه رائحة شمر الخ شرف واحدة او بضعف فيه مائة من الخشب والبنار و
وان كان شبل المرض نكح وان كان مضيقا لمرض اخر حتى يبرأ والحامل اذا وضعت حملها وكان حدها الرجم تركت حتى توضع ولدها الحي
كاملين وان كان حدها الجلد كانت ضعيفة حتى يفرق بين النكاح قوته بجلد منقوسه وان كانت مستحاضة لآخر الحار الى ثلثي
وعنه المستحاضة لا تؤخر ولا تضرب بيمينه يكون ثلثا الضرب للقوى بفرق على جميع جسد دون راسه وجهه وفرجه ثم الماترجل و
بالرأس الماتر سوطا عليها شباها بالثقل في يدها النكاح محذرة واذا وجب الجلد والرجم بدى بالجلد ان وجب القطع معها ابدا
بالجلد ثم القطع ثم الرجم ولا يؤتى بين الحدين اذا اجتمع فاذا اقيم واحد ترك حتى يبرأ ثم اقيم الاخر ولا يسقط الجلد باطلا العقل بعد الوضوء
وبلزم الناديب بتقبل الاجنبى لا يضمن الحلال وان هلك الجلود لا بالالتصريف وحدها مسلوكة تغبره على النصف من جلد الحرة وتغبره

فصل في بيان احكام اللواط العجوة بالذكور ان هلك الجلود لا بالتصريف وحدها مسلوكة تغبره على النصف من جلد الحرة وتغبره
لم يحل ان تلوط بغيرها وقت ولم يوجب ان وقت كان عاقلا ولم يحد كما ملأ سواء تلوط بعد قتل ومجنون وصبي ومملوك ولا يغبره
ان تلوط بمجنون فكل وان تلوط صبي اربع ان تلوط عبد بسببه او بغيره حدا بضا وبحد لباغ لما اذا كان فاعلا والمفعول به اذا لم يكن
مجنونا ولا صبيا فان تصبى المجنون يؤد بان اذا كانا مفعولا بهما وبحد المجنون ويؤدى بل تصبى فاعله والعبد اذا تلوط به مولا وارتجى الاكوار
درع عن الحرة وان لم يوجب الجلد من ثلاثه اوجه ما كان معا محسنا وغير محسنا وكان احدهما محسنا والاخر غير محسن فان كانا محسنا
وجاوان لم يكونا محسنا بجلد كل واحد منهما مائة جلدة وان كان احدهما محسنا والاخر غير محسن بجم المحسن بجلد غير المحسن وان تلوطا
بمعلم اقيم عليهما نصف الاسلام وان تلوطا كافرا بكافرا ومسلم بكافرا اقيم على المسلم حد الاسلام والحكم بالتحريم في الكافر اشاء اقام عليه حدا الاسلام
وان شاء ودفعه الى هل يخلت لبحكم فيه بحكمهم وان نام رجلان او رجل وغلام وهما مجنون في زنا واحد من غير فعل عذرا الرجل واربل لثلا
فان عاد ثلثا وعزرا بعد كل مرة قتل في البقرة والحرة والعبد المحسن وغير المحسن العاقل والمجنون اذا كان فاعلا ودفعوا سواء في استحقاق
الحدة والواط يثبت بمثل ما يثبت به لئلا من التبتة والافترار على الوجوه المدكورة على سواء وحدها لمفعول به اذا كان عاقلا ومثالا حد
الفاعل ومن جلد غلاما مائة وان كان غلاما محرم غلظة التعزير **فصل** في بيان احكام التحقيق بما يثبت التحقيق بالبينة والافتراء على

حدوث لئلا والواط بهما والحد منه مثل الحد في الزنا ويعتبر في الاخصا وفقد على حد اعتبارهما في الزنا وحكم اختلاف التحصيل
من العقد العجوة والبلوغ والطفولة والحرة والاموة على حد اختلاف من تلوط بغيره في الزنا والحد والناديب **فصل** في بيان احكام
العبادة القادة الجمع بين الفاجر بين العجوة والحد فيها ثلثة ارباع حد الزنا ان كان النكاح بينهما وجلا بدله حلق في الزنا والاشهاد بالليل
ان عاد ثلثا بعذر الحد عليه نفى من بلد الى اخر وليس على النساء حاق ولا نفى الاشهاد وبثبنا لباغ او اقاربه وفي الزنا بها

التعزير بما دون الحد في الغيرة **فصل** في بيان احكام الحد على الميت واليهيمة والاستمنا بالبدن الموطوء ميتا امرأة وغلام والمرة الاجنبية
غير اجنبية فان وطئ الرجل ميتة اجنبية لم يحد لئلا ما غلظ لانها كحركة الاموات وغير الاجنبية اذا كانت فحيرة ومترنم فله التعزير
حد العبد على النصف من حد الحر والحرة والامرة والمسلمة والذميرة سواء وان وطئ غلاما ميتا كان بمنزلة اللواط ويثبت بشاهدات ثلثا

الفاعل مرتين وان وطئ صبيا لم يحد لئلا ما غلظ لانها كحركة الاموات وغير الاجنبية اذا كانت فحيرة ومترنم فله التعزير
لما لكها وان كانت مأكولة اللحم فقد كرها حكمها في كتاب المباهات ولا تقبل شهادة الشقاق ذلك من لوم فاعله التعزير وان كان عاقلا
الناديب ان كان صبيا او مجنونا ومن اسقى سبي عذرا بحد الزنا والتعزير في العجوة او تضرب بده بالذرة حتى يتحمر ولا عذر في ذلك

مرات قتل في الزنا بغيره **فصل** في بيان احكام الحد على شرب الخمر وسائر المسكرين وشرب الفقاع وغير ذلك من الاشربة المحظورة كالحام والكثير
وكثير حرام والمسكوك غير خمر الخمر الخمر من عسل العنب سبعة كانت ومطبوخة وغير الخمر جميع انواع النبيذ وكل طعام فيه خمر حرام و
يلزم باكل الحد على حد شرب الخمر شارب الخمر بان مسلم وكافر مسلم ضربان اما بشرها مستحلا لها او غير مستحلا فان شربها مستحلا لها

فقد ارتد ووجب قتلها لان توبه على الامام ان يستعير فان شربا غير مستحلا كان عليه الحد ثمانون جلدة والحر والعبد الرجل والمرأة
سواء وان تكره منه شرها اكثر منه لحد اذا حد لكل مرة وان لم يحد يلزم عن حد واحد وان ادعى شاربها فقد لعلم بغيره وكان ممن يسمع منه
نودى عليه فان شهد احد عليه ان شربه خمرها اقيم عليه الحد وبثبنت ذلك شهادة عدلين او باقراره مرتين وان شهد احد بشرب الخمر في
بانة فاما او يمكن ان يكون الخمر او شهد بانة فاعا وبانها راباه سكران واخذ سكران قبلت شهادتهما ويلزم على شاربها في ثلثا

القتل اذا حد مرتين وقتل في الزنا بغيره اذا ناب من شرها كان حكمها التوبة من الزنا في سقوط الحد وغيره والتعزير فيه بما دون الثمانين
والصبي والمجنون يلزمهما الناديب لحد حد عار باستورة العودة ان كان رجلا وقرنته بجلد ان على ظهره وكنته وان كان الحد وادامه

من الوَسِيلَةِ

اما كانت حاملا او حليفا فان كانت حاملا تركت حتى تضع حملها وظهور من النكاح وان كانت حاملا وعين برضه حتى منكشفة وتزوم ان تهر
 الحد على البدار وان شربها كافر فظهر ثبوتها للمسلمين حد ان لم يظهر لم يجد غير المحرم من المسكرات فان شرب مستحالا لم يرد وعنه على استقلا
 وحد لشربه بعد استنابة الحاكم اياه لم يثبت في حكم المرق وان شربه غير مستحل لزم الحد والنقض في المسكرات بالمشاوب وعلى العا
 واتخاذ ما لا يتعد الادوية المعجونة بها لم يخل ما تضمن فيه مستحالا وغير مستحل فالاول يشناب فان تاب الاقل ولثان يهين عن ذنبا
 والا ادين عاد وادب ثلث مرات قتل في الزبعة والفضاع في حكم الخمر في التحريم والنجاسة ووجوب الحد والتعزير والادب على شربه
 ومن يستحل شيئا من المحرمات وهو مولود على فطرة الاسلام ففقد ليدن ولم يخله فان شربا واكل غير مستحل عرّف فان عار غلط عليه العقوبة
 فان تكرّر منه قتل غير لغز **فصل** في بيان التزوة واحكامها وبثا انما لم يحد عليها السارق من اخذ مال الغنم من حرز مثله مستحفا
 وانما يجب فيها القطع بتسعة شروط تكون كمال العقل غير شبيهة عليه بوجه ان يخرج المال من حرز مثله وان كان ان يكون مقدرا لربع ثلث
 فضا عدا او في قدر قيمته وان يخرج دفعة واحدة وان ياخذ مستحفا وان لا يكون المال له ولا في حكمه وان لا يكون ضيفا في دار من المالك
 الا اذا كان البيت الذي فيه المال محرزا والسارق اربعة اضرى حتى يبلغ عاقل صعيد كان وصبي مجنون فالحال بائع العامل اذا كان سرق
 من حرز مثله ما قيمته وعشرين ربيع دينار واخرج دفعة واحدة مستحفا الا اذا كان طعاما عام الجماعة ولم يشبه عليه لم تكن التزوة غير ماله
 ولا في حكمه ولم يسرق من مال من هو في بيته ضيفا بادن من بيت محرز وشهد عليه عدلان او اقر على نفسه بذلك طابع امرتين يجب عليه
 القطع والعبد لا يقتص عليه التزوة الا بالبيته دون اقراره فاذا ثبت عليه وجب عليه القطع والصبي المجنون اذا سرق بالزور لادب ثلثا
 الصبي فله حمله احوال فاذا سرق اول مرة عفي عنه فان عاد ثانيا ادين فان عاد ثالثا حكت صا بغير حتى تدعى فان عاد رابعا قطعت انا ماله
 فان عاد خامسا قطع واقرار الصبي والمجنون فلا يثبت به شيء وان نذر شيئا واخذ كفن الميت كان فتمت نصابا لم يقطع وان دفن فيه مالا
 وسرق لم يلزم بل يقطع لان الغنم حرز الكفن والمال وان كفن الميت يجوز التكفين بربا وما زاد على التزوة سرقا لا يلزم بل يقطع **فصل** في
 كل موضع لا يوجد لغز ماله الكرم الخويلد في الدخول فيه والنقض فيه بغير ثبوت وكان مغلفا او مقفلا وان سرق دفعة ما قيمته اقل من ربيع دينار حال
 السرقة لم يلزم القطع وان توالى منه وان نصب وصنعوا اخذ المناع ولقد وضع داخل الحرز على ثقبه لتقبض يد الغنم به ان لم يلزم القطع
 ان سرق عام الجماعة من الحرز ما قيمته فصا او اكثر من الطعام دون غيرهم يلزم له القطع وان غصبه حد مالا ووضع اخره فدخل المغصون منه حرز
 مستحفا واخرج عن ماله لم يلزم شيء وان سرق الرجل مال ولده وولد ولده لم يلزم شيء لان مال ولده في حكم ماله وان اخذ مالا من مستحق
 كان سائبا او غاصبا ولم يكن سارقا وان طر حبيب ليقبض ليدخل دهب المال كان سارقا وان طر حبيب القصب الخارج واخذ المال من اكم الخراج
 ولم يكن صاحب القصب اضطبع لم يكن سارقا وان اضطبع كان سارقا وان اخذ الثمرة من راس الشجرة لم يكن سارقا وان قطعت وضعت
 الارض حرز مجزى مثله سرقتها كان سارقا وان توالى مثل السرقة وشهد بالبيته عليه الجميع فقتل بج عليه غير قطع البدار ان شهد
 عليه بسرقة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهد عليه باخرى قطع ثانيا فان تاب قبل قيام البيته عليه وبعده فحكمه في القطع على ما ذكرنا في
 باب الزنا في الحد فاذا المالك قبل موته على كل حال قطع ولم يقطع التزوة حوالا لله تعالى من وجهه وحوائل الناس من حجة وجهه بيبس من جهة القطع
 لباشا او اقراره مرتين من حجة الزنا شهد به من اقراره مرة وان سرقا ثلثان معا ضلما قطعان كان كل واحد منهما تفرق بشيئا
 لم يقطع اذ لم يسرق مقدرا فصا والقطع على شدة اضرار احد هان يكون السارق يده صحيحة يقطع من اصولا صابرة من اليد اليمنى ثانيا
 ان يكون يده شالوا ويقول المالك ان ثبت لها تنديل بعد القطع وحكمها حكم اليد الصحيحة وثالثا ان يكون يمينه شالوا وان قطعت
 بقيت يواه المجسرة منفقة وينتقل القطع الى الرجل اليسرى رابعها ان تكون يمينه مقطوعة فان قطعت قصا صا قطعت يساره وان
 في السرقة قطع رجل اليسرى خامسها ان يكون يمينه صحيحا يسرى اذا سرق فذهب بعد ذلك يافته ويسبقه عنه لقطع سادسها ان يقول السارق
 ويسبق بعد ان قطع يمينه ويلزم قطع رجل اليسرى من ثلثا في طهر الاقدم وثلثا العقيبان عاذا لسارقا ثلثا خلد العنق فان سرق في
 العنق قتل وسنة القطع ان تغلق يده المقطوعة ساعة في عنقه لا يغيبا وان سرق لقطع الى النفس يلزم شيء **فصل** في بيان الحد في
 الغنم وما يوجب الغنم من قدف عن المخل اماد كتر قدف وجرة وقد كرنا ذلك اللعان او قدف غيرها والذي قدف عن وجرة
 حرّ سلم بالغ وعبد صبي مجنون وكافر فالحاكم المسلم البالغ العاقل المخل من حمله وجهه ما قدف مثله او قدف عبدا او صبيا او مجنونا
 او كافرا فان قدف مثله المخل من ثمانية اضرى ما قدف من ماله او قدف وجهه او قدف جماعة بلطفة واحدة او قدف واحدا بقتل
 واحدا او قدف من واحد او تكرر منه لفظا القذف على التوالي وتكرر منه لفظا على التراخي او قدف من ماله او قدف من ماله او قدف من ماله
 بلطفة القذف عارضا وبموضوعها وفادتها وكان المقتضى بها من خاطبة يكون محصنا لزم الحد وكان المقتضى المطالبة به

کتاب الحديث

[illegible]

من الوسيلة

في الحجة

والاستلام او قال ما ادرى اموصاد قام كاد بجله من فطره ما من شهر من مضى متعديا من غير عن وعز فان فطر ثلاثه ايام
سئل هل عليه صوم فان نعم غلط عليه لعقوبة فان وتدع ولا قتل وان انك وجوب الصوم ولم يتقبل ومن جامع من وجبه في هاتر
شهر مضى فان واو عند لزوم مع الكفارة كل واحد منهما اجتمع عشرة من سوطا فان اكسرها وجب عليه جلد خشن **فصل** في بيان
يفعل فعلا بذلك ليس لثان او حيوان او بتلف بسببه شيء من حفره او وقع فيها الفئ او حيوان لم يخل من ستره او جلا قاحفه في ملكه
او في ملك غيره او في موانع ملك للملك بالاجاء او لا انتفاع به او لا انتفاع به او في طريق ضيق واسع فالاول ان دخل ملكه
بغير ان نرو وقع فيها لم يفتقر ان دخل بان نرو اعلمه مكانا كان انتفاعا وحدها او كانت غير مغطاة وهو بصيرها مكانا الا اذا كان
الداخل اعنى ان لم يعلم مكانها ولم يصيرها وقع فيه فممن وان حفره في ملك غيره وكان مولانا بان ندم بضمنا وان حفره في نرو وابو الهيثم
مكث وان لم يبرئ ضمن وان حفره في ملك للملك لم يبرئها لم يضمن ان تركها ولم يصيرها المارة ضمن وان حفرها للانتفاع كالبدوى
اذ انزل بموضع وحفره بئر لم يضمن ان حفره في طريق ضيق ضمن وان حفره في طريق واسع بغير ان لا امام ولم يصيرها المارة ضمن على كذا
وان اضطره اليها احد ضمن المضطر وان لم يضره وان وضع حجرا او نصب سكة في الطريق ضمن ما تلف به فان بنا بئرا مستويا او مابدا او ملكه
فقط دفعتم بضمنه فان بنا مستويا او مال الى ملك غيره وسقط قبل التقدير على نقصه بضمنه فان سقط بعد القدر او بنا بئرا
مابدا الى ملك غيره او الى الطريق او اشترى جناحا الى طريق المسلمين فوقع على انك او حيوانك ضمن فان نصبه بئرا باذن المسلمين
المنع فان نصبه وقع على شيء او ببلط في الطريق او شتر او طرح بئر ترابا او قشر الخبيث او يالك ابنة بئر واحد بئر حداثا فلتف بئر
او انسان وغيره ضمن **فصل** في بيان احكام الجناية على الحيوان وجناية الحيوان على الحيوان اصابل وغيره اصابل فالصابل الكتاب
والبعير المشتمل والنرس العضوض البغل في الفخ واشباهها فان جنى احد هذه وقد علم صاحبه بذلك لم يخل ما جنى في ملك صاحبه
او في غيره ملكه فان جنى في ملك صاحبه لم يخل ما دخل المحجر عليه ملكه بان نرو بغير ان نرو فان دخل بان نرو وجنى الصابل ضمنه صاحبه فان جنى
المحجر عليه جناية على الصابل كان دافعا بضمنه وان كان متبدا ضمنه بان دخله بغيره ندم بضمنه صاحبه ضمنه لان داخل رشح جناية
عليه دافعا ومتبدا وان جنى في غير ملك صاحبه ضمنه الملك فان قتله المحجر عليه وجرد دافعا او متبدا بالحق حكم من دخل عليه باذن
صاحبه ان لم يعلم صاحبه بذلك لم يضمن في استنول المعروف بالكل المظبوط في حكم الكتاب لعقود ضمان صاحبه غير الصابل وان جنى في
اما كان يد صاحبه عليه ولم يكن فان كان يد صاحبه عليه لم يخل ما ساقه او قاده او كبه فان ساقه غير اكب ضمنه ما جنى فان قاده وكان
ما بقوده واحدا ضمنه ما ساقه بده وبقوده من رجله فان حبس به ضمنه جناية رجله ايضا وان كان اكثر من واحد وقد قطر فمكث وان كبه
ولم ينفقه احد ووقفه صاحبه ضمنه ما اصاب يده ورجله وان ساقه وضربه مكث وان ضرب يده على اركب ضمنه الضارب ان نفر به احد
مخاضا نر بقاء او بقاء لم يضمن الا ان اكبت ان نفر به غير خوف ضمنه من نفر به وان كان في اكب والقباط والساقين اكثر من
من واحد لم يضمن الضمان كان عليهم بالسوية ولان انك من يد بعد الاكبت في حفظه وجنى لم يضمن صاحبه ان لم يحط في حفظه ضمنه وان جنى
على حيوان اخر قد دخل عليه ما من لزوم الضمان وان دخل المحجر عليه لما من يلزم وان افسد دوا على يد صاحبه عليه ضمنه وان لم يكن يد
صاحبه عليه كان بالليل ضمنه ان كان بالليل لم يضمن ان جنى على حيوان لم يخل ما يقع عليه الكوة ولا تقع فان وقعت جنى عليه غير
ولم يمكن الانتفاع به لزمه بئره يوم اكتشف الا ثلاث لان يمكن الانتفاع به كان بالجناية وبين ان باخذ ريش ما بين بئره حصى او معصاو
وبين ان يدفع اليه المحجر عليه وياخذ بئره حصى هذا اذا جرحه فاما ان كسر يده او رجله فله بل الا الارش فان بقاء عينه ضمنه بئره بئره
وان لم تقع عليه الكوة ومع تمسكه ضمنه بئره يوم الا ثلاث وذلك مثل جرح الطير والسباع والكلاب والسيوف والكلب لوزع والنا
ودية الكلب استنول بعون دوا وده به كلب لما شتره ولما بئره عشر من وده به كلب لوزع فبئره من طعام وان كسر عظم او
اعضائه لزمه الارش ان لم يصح تملكه في الشرع لم يلزم بالجناية عليه شيء **كتاب القتل** والنجاس وما يتعلق به
من القصاص والديات والعتاة وغير ذلك **فصل** في بيان قس القتل القتل على باء واحد ما يلزم به القصاص والدية والغير
لا يلزم به ذلك الا في ثلاث ضرب عمدا خطأ عمدا الخطاء فالعمد المحض ما اجتمع فيه خمسة شروط ان يكون القاتل بالغا عاقل
العقل قاصدا الى القتل في القتل بما يمكن من اذات الروح بسببها لبا او نادا سواء كان بالذات او بالعتاة او مقلدة او محترقة او واقعة للقتل
بجرح عن الطعام والشراب وقصرها واخرج الدم على وجهه بقتل ومارج الطبيب شيء لم يجز العادة بمحصل نفع بئره وموجب ذلك القود
لا غيرا نفعي لولى فله ذلك وان طلب الدية لم يكن له ذلك الا اذا جابه القاتل اليه الخطاء المحض كل قتل اجتمع فيه اربعة شروط ان يكون
القاتل بالغا عاقل مختارا في القتل في الفعل قتل المحجور والتبني في حكمه عمدا كان وخطا وصورة الخطا وان برحى انسان فاصدا الى

کتاب الحادی

وان قتلت

كتاب الدنيا

أما امرئ لم يعبد الله لم يجرم أن كان عاقلاً بالغاً أو طفلاً أو مجنوناً فأن امرئاً قتل لزم القود المباشر والمباشر في حكم القاتل وإن لم
صبيها أو مجنوناً ولم يجرم أن كان عاقلاً بالغاً أو طفلاً أو مجنوناً فأن امرئاً قتل لزم القود المباشر والمباشر في حكم القاتل وإن لم
أو كبراً غير مبرر لهم الأمر القود وإن كان القصاص على المباشر وإن لم القود المباشر لأمير الحبس وإن لم الأمر لغيره المباشر
الحبس لأن يكون صبيها أو مجنوناً وبغير القصاص مجال الجنابة والأرش مجال الاستقرار وإذا أراد الولي القود وقد رعى الاستيفاء
استوفى بنفسه ليهب صادم وليس المشقة بالمقتضى منه ولا تفتن به لاضرره حتى يموت وإن فعل هو بصاحبه ذلك فإن ضرره غير ما على
غير المقتل وقلة في الحال عزته وإن تركه حتى يبرئ ثم أراد أن يفتنه من لم يكن له ذلك بعد أن يقتل منته في الحج إن كان مما يدخل القصاص
أو يدفع إليه لارش إن لم يدخله القصاص وجره وسرى إلى نفسه فقد استوفى وإن ضره به ما على غير المقتل قلة في الحال إن لم يجره شيء
المرأة إذا اقتض منها ما يباح حكمها حكم الرجل وإن كانت حاملاً تركت حتى تضع حملها وترضعها البياض وأوصعت وأرضعت هناك من يقوم
بأمر الولد جازاً لا نقصاً منها وإن لم يكن لم يجر إلا نقصاً من ماله حتى يستقل الولد من وكل غيره في الاستيفاء مع القعدة عليه إن لم
يقدر على الاستيفاء بنفسه حبس عليه التوكيل والولي لم يخل من سبعة أوجه ما كان عاقلاً بالغاً أو طفلاً أو مجنوناً أو غيباً أو كافراً
جائزاً حضوراً بعضهم رشيداً بعضهم غير رشيداً وطفلاً وكان بعضهم حاضر أو بعضهم غائباً لا قل قد ذكرنا حكمه وإن كان
غير الرشيد ولو لم يكن له الاستيفاء فإن عفى على ماله عفا عن رشده في الذم أو بلغ المقتل رشيداً ورضي بذلك فقد صح وإن لم يرض
أراد القود كان له ذلك إذا ما أخذ ولته وإن لم يعف الولي على ماله حبس القاتل في وقت القصاص إن كان في الذم غيباً وكان
واحداً حبس القاتل حتى يحضر وإن كان الأولياء جاعته حضوراً رشيداً وغير رشيداً وكان بعضهم حاضر أو بعضهم غائباً كان للرشيد
الحاضر الأقصاص ضمنه بغير رشيد ولا غائباً لذته في ذم رشده هذا أوصى من المقتل من ثلثه أو جرحاً ما رضى القصاص وقد
وقع موقفاً وعفى عنه ذلك المقتضى من ذم رشده بقدر ما عفى عنه وطلب لذته ودفع إليه بقدر مضيه من الذم وإذا كان
أبوان ولهما ولدان فقتل أحدهما بالاب والآخر أمة كان لقاتل الاب الأقصاص من قاتل الأم ومهرها وقاتل الأم لا قصاصاً من قاتل الاب
مهره **فصل** في بيان القاتل إذا لم يعرف قاتله أو وجد قبله في الزحام أو في فلاة أو في سوق أو في معسكر أو على باب أو قربة
أو قبيلة أو بين قريتين أو قبلتين على التماشي لم يكونوا متهمين بذلك وأجابوا إلى القصاص ولم يعرفه فقتل كان له وفي مطالبه
بدم كان وبتر في بطن المال وانكروا متهمين بقتله ولم يجيبوا إلى القصاص لزمهم لذته وإن لم يكن له وفي مطالبه بدم كان وبتر
شيء وإن وجد صبي مثلاً في دار قوم متهمين به لزمهم لذته وإن لم يكونوا متهمين به لزمهم شيء وإن وجد قبله قطعة قطع فقتل على من
وجد عند صدره إذا لم يكن غيره متما بـ **فصل** في بيان أحكام الذبائن لذته بضره إن دبره النفس وبتر الأعضاء وبتر النفس وإن
أحد ما تجب نفس القاتل والأخرى بدله القود فإيجبه نفس القاتل بضره إن أحدهما يجب على القاتل وهو بتر قاتل الخطأ المحض أو أثبت
بالبينة من غير مصالحته والآخر يجب على القاتل هو بتره على الخطأ وبتره على الخطأ المحض أو أثبت القاتل القاتل والذم بـ **فصل**
وما يجب على القود هو بتر قاتل القاتل المحض بل لزم القاتل لا إذا هرب لم يظفر به حتى يموت ولم يكن له مال كما ذكرنا وبتره لعمد تقسم
قسمين أحدهما بتر القاتل في الحرم أو في الأشهر الحرم والأخرى بتره عن هذه المواضع والأوقات فالاول دبره بتره كالموت للقتل
وثالث بتره لغيره كحرقه في الحرم والأشهر الحرم وأصول الذبائن ستين بل فيهم ودرهم ودينار وحلته فإن كان القاتل من أهل الأبل والبرية
الذم بتره ماله وجب عليه مائة من الأبل وإن وجبت على القاتل فلا اعتبار بحاله وإن كان من أهل البقر فثمان من أهل البقر فثمان من أهل
الغنم فثلث منها وإن كان من أهل الذمب فثلث منها وإن كان من أهل الحلة فثلث منها وإن كان من أهل الحلة فثلث منها وإن كان من أهل الحلة فثلث منها
بثلثة أشياء على جميع الأحوال وثبت على بعض الوجوه فالاول لثبته بالنسبة لصفة والاستيفاء فاما النسبة لكونه من أهل البقر والصفة
بل هو من أهل البقر والاستيفاء بل هو من حاله والمغلطة على بعض الوجوه هي أن كراهه من لزم دبره وثالث قوعه الحرم والأشهر الحرم وبتره
الخطأ مخففة من كل وجه إلا إذا وقع في الحرم والأشهر الحرم فإنه يجرم التغلطة بالزيادة فاما التخفيف في النسبة فلا يجرمها أو باعاً
من المذبح والحقاق وبنات البون وبنات محاض تخففها بالصفة لولا طلبها في شيء من الأحوال وتخففها بالاستيفاء وهو
يؤخذ في ثلث سنين من القاتل ودبره على الخطأ مخففة من وجه مغلطة من آخرها للتغلطة كونه أثلاً ثلاثاً وثلاثون من سنين
لبون وثلاثاً حقراً ولباناً كلها خلفه طرية النحل يتناو في سنة إذا كان القاتل في غنى ورياء في سنين إذا لم يكن واما البقر
أو الغنم فيجب أن يكون من الثماني دبره قاتل لعمد أو باعاً في دبره قاتل الخطأ أو ثلاثاً في دبره على الخطأ ولا يدخل التغلطة والتخفيف
في الذمب لصفة والحلة **فصل** في بيان أحكام الشجاج والجراح وما يصح منه لقصاص ما لا يصح وكيفية الأقصاص وأحكام

مِنْ أَوْسِيَّةٍ

[illegible]

کتاب اللہ

كان بينهما الذب كما ملز في الواحدة نصف الذب وتقطع الكبيرة والخشنة والتمسكة وغيرها بقية ما وجدنا ولا يقطع الصغرى بالمقطع بعضها
ولا بالمختر ولا بالثلاث في ثلاث وثلاثين وفي المخطوط بعضها كان بينهما الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وفي قطع بعضها كانت والخمسة عشر في ثلاث وثلاثين في الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
حكومة وان سري في التمتع لم يدخل في الجانية في رشر وغيره لقطع والحزم وهو الثقب في حكمة البصر في دهاير من العبدان كمال الذب
من احدها نصفها والقصاص مع التساوي ونصفها من الجانية في نصفها في الحساب في قطع الحد في الحد هاب لبص
ثلاث في العبدان كمال الذب في ثلاث وثلاثين في الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وكان الحان في مثل ذلك في الارش والقصاص ان كان في الارش والقصاص في الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
في الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
بجانبه كان في الذب في ثمانية عشر في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
صغيرة في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
او الاو في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
لم يلزم في القصاص وعلى كل واحد في الجانية في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
عليه بالنصيب في القصاص في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
الذب في كل واحد في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وبنظر الذب كماله والقصاص في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وفي دية الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
ولم يغير في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
فغيره من دية الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وقد ذكر في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
ذبة النفس في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
نصف الذب في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
او الذب في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
كبركان في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
الجاني عليه في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
ديته في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
الارش في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
من مقادير الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وان زاد عليها شيء كان للزائد في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
سان من بلغ النطق في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
قطع بعضها في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
نطقة لعله في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
فقد استوفى في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
او غيره مما يجرى في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
ذبة كماله في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
فان خرج منه دم او صدق وان خرج دم احمر كذب الذن في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في
وجعله صور في الحساب في شجرة الارش ان القصاص وثلاث في

من الوسائل

والجبر على غم ففصله بين النفس والنجس على غير غم ففصله بين ديارا وفي صدرها اربعة اخماس بين الكسر والوضع ففصله عشرة وعشرون
 ديارا بين كسرها واحتاجت الى النقل ففصله ستون ديارا والصدف فان بضع كسره ففصله نصف بين الباضعة في الارساق والنجس ففصله
 خمسة وعشرون ديارا وفي رضة تثنى كل شقة ففصله نصف الدية وفي الواحد بين الدية والثلث والصدف والكفان معا ففصله ثلث
 كاملة وان لم يحددهم ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا ففصله ثلثا
 من ثدي المرأة دية وفي قطع ثديها بعد ذلك كونه البطن في جنا ففصله ثلث الدية وفي باضعة واما مية نصف ما في الارساق في دية
 حتى يحد ثلثا لقصاص وثلث الدية الضلع في كسر واحد من جانب القلب عشرة وعشرون ديارا وفي صدره نصف ثلث دية موشحة
 ونقير ربع دية كسره وفي كسر واحد من الاعد من عشرة ديارا وفي صدره سبعة ديارا وفي موشحة ربع ما في كسره وفي نقير ديارا
 ونصف في نقير من الجانبين برمية وضعة اربعة ديارا وثلثون ديارا وثلث ديارا الظاهر في كسر النجس على غم دية كاملة وعلى
 غم غسل الدية وان لم يمكنه تقصير واحد ديارا واربعة عشر صلا من غير شلل في الرجل والنقطة نخاعا واصابة سلس البول ودام الى
 اللبث والدمية جماعة من غير شلل في الذكر ففصله بضاعته وان دام سلس البول في الظاهر ففصله ثلث الدية وان دام الى النقطة ففصله ثلث
 الدية وان دهم مية على عكازه مبدية ففصله حكمة الالبنة في قطعها الى العظم نصف الدية وفي كليته مائة كاملة وفي البعض الحسا
 الورث في كسره النجس على غير عيب ثلثا ديارا وفي صدره مائة وستون ديارا وفي موشحة خون ديارا وفي نافله مائة وخمسة
 وسبعون ديارا وفي ثلثون ديارا وفي رضة اعم ثلث الدية وفي كسر عضو عجان وصدل البول والغا بطحونة ولم يملك البول
 البول والغا بطحونة دية كاملة في كسر ففصله ثلثا في كسر البول والغا بطحونة دية كاملة في كسر البول والغا بطحونة دية كاملة في كسر البول
 ويقطع ذكر الفحل بين كسر السلوك المحصنين يقطع ما بينه وبين شلل بالفتح ودية في قطع الجميع الحشفة باسرها والحشفة مع بعض القصبه
 دفعة بين النفس ان قطع بعضه طول او بعض الحشفة ففصله ثلث الدية وان جعله شلل ففصله ثلث الدية وان ظهر به جناية بتر دية كاملة
 برص وجراح ففصله حكمة الانثيان وفيه مائة كاملة والقصا كانت الفحل والسن لا ذكر له وفي البسري ثلث الدية وفي البهي ثلثها ولا
 يقطع احدهما بالآخر في الادرة حسا الدية وان صاح في بجهت لا يقدر على الشئ ولا ينفع به ففصله بربعة اخماس الدية لعانة اذا خرق
 صفاتها فصا دار ففصله اربعة اخماس الدية ومنج الثنا تكون الجناية عليه باحد ستة اشياء بالقطع والافضا والشلل وارتفاع الحجب
 وادها بالعدرة وحرقا لثانته فاذا قطعت امرأة من لحي سكتها او شقها ففصلها القصاص والدية وهي دية نفسها وفي واحد
 نصف الدية وفي قطع لوكب كونه وفي افضاها اذا كانت من شع سنين دية سواها وكان ذواتها او غير زوج اذا جاء معها الشبه بتركا
 او عقد في شلل سكتها ثلث الدية وفي ارتفاع حجبها بعلها استقامة اذا لم يرجع بعد ستة ثلث دية وفي ادها بالعدرة بالاصبع
 لسانها وفي حرقا لثانته اذا لم يملك البول ثلث دية وفي الخنق لم يخل من اربعة وجب ما بان كونه ذكرا وانثى وصغار امه او لم يرجع
 بين فان بان ذكرا وقطع مثله ذكره وانثى كان ففصله ثلث الدية وفي حرقا لثانته او شقها او سكتها او شقها او سكتها او شقها او سكتها
 لرم ففصله ثلث الدية على ما ذكرنا قبل وان قطع ذكرها او خصبها ففصله حكمة وان خبت عليها امرأة على الية الثنا كان فيها القصاص والدية
 ان اشكل امره كان في الجناية عليه ثلث الدية وفي القصاص وان لم يصر صريح بان الحكم ففصله مائة كاملة في البسري ثلث الدية وفي البهي ثلثها ولا
 بان على ما صالح عليه فذلك وان بان بخلافه استوى البيا في البدن ففصله الجناية عليها باحد ستة اشياء بالقطع والافضا والكسر والرجح
 والافضا والقطع يكون من مفصل من غير مفصل في لقطع من المفصل القصاص والدية وفي قطع ايملة الالهام القصاص ونصف
 دية ما ودية ثلث دية في قطع ايملة من سواها ثلث دية ما ودية ثلث دية ما ودية ثلث دية ما ودية ثلث دية ما ودية ثلث دية ما ودية ثلث دية ما
 الكوع ففصله القصاص ودية النفس في احدهما نصف الدية وان قطعها من عظم الذراع او من عظم الفخذ كان ففصله حكمة والحقنة
 السقم والشيخ فيها بمنزلة ولا يقطع الكاملة بالناقصه وتقطع الناقصة الكاملة مالم يخفف مثله لثلاث لا يقطع البهي بالبسا ولا البسا
 بالبهي الا اذا لم يكن له مثل ما قطع فان قطع منها قطع ففصله ثلث الدية وان لم يكن له يمين ففصله ثلث الدية وان لم يكن له رجل ففصله ثلث الدية
 القصاص واما الفل في فلت كفا وتطخت ففصلها ثلثا دية البسري وان صلت في لثام ففصلها اربعة اخماس دية الفل في فلت
 ايملة الالهام عشرة ديارا وفي فلت الفصل الثاني منها نصف دية ثلث لكت في فلت كل مفصل من غير الالهام ثلث ديارا
 وثلث في فلت العضد والمرفق والكتك ثلثون ديارا فان تعطل العضو بالفل ففصله ثلثا دية البسري النجس على غم ففصله ثلث
 اخماس دية الفل واما الكسر في كسر العضد والكتك في المرفق وقبلة لسانا واحدا في ثديين والكف ففصله ثلث دية وفي
 كسر ايملة الاولى من الالهام ثلث دية كسر الكف في الثانية ففصله ثلث دية كسر الكف في كسر المفصل الثاني من الالهام ثلث دية

کتاب الدیاء

وہی ہے

من الواسيل

ينقسم لما بينهما مثله رجل مات وخلف بنتين وبنتان لبنات لام واحد ثم مات بعد ذلك أحد البنين والبنتان كانا لما بينهما
 لذلك مثل حظ البنين كان لبنات لثاني لم يكن معهم مستحقا للميراث وان كان بعض ورثة الاول يرث الثاني دون بعض فبعض فبعض فبعض فبعض
 عن فرضية الاول فذلك وان لم يقع ضربت أحد الفرضية في الاخرى صحت منه الفرضية مثال رجل مات خلف ثلث بنين لام
 بنتين لا يرى ان فرضيةهم من ثمانية لكل واحد من البنين ثمان ولكل واحد من البنين واحد فاما ما إذا لبنت واحد البنين كان
 فرض لا يرى هو ثمان واحد واحد اخر وفرض لبنت هو واحد للاخرى لان الكلا لثلاثة لا يورث مع الكلا لثلاثة لا يورث
 الثاني رجل مات وخلف بنتين ثلث لبنات لام وبنت اخرى لام ثم ماتت بنت من البنات ثلث كان فرضيةهم ايضا من ثمانية
 ما إذا كان البنات لم تنقسم فرضيةها وهي واحد على اربعة حتى صيرت فرضيةهم وهي ستة الاولى هي ثمانية لكل واحد من
 الابن ثمانية لكل واحد من البنات ستة فاما ما إذا كان فرضها وهو ستة ينقسم على اربعة فبعضها لكل واحد من الابن
 اثنان ولكل واحدة من البنات واحد ان كانت ورثة الميت لثاني غير ورثة الميت الاول وصحت مسألة ورثة الثاني من مسألة الاول فذلك
 مثال رجل مات خلف اب وابنتين بنتان ثم مات أحد الابن قبل القسمة خلف بنتين وبنتين فانه يكون الفرضية من ستة منها لابن واحد
 وللبنت واحد لكل واحد من الابن ثمان فاما ما إذا خلف قال الشيخ الامام الكبير السيد عماد الدين في كتابه في مسائل محمد بن علي بن
 حمزة بن محمد بن علي الطوسي قدس الله روحه ونور صحبه في كتاب الواسطة **فصل** في ذكر بيان رجل يعرف بها استخراج سهام المواد
 المتناهية في كتاب الله تعالى ستة النصف نصف نصف الثلثان ونصف ونصف نصفه وخارج هذه الستة خمسة فخرج
 الثلثان والثلثان والثلث ثلثه وخرج النصف ثمان وخرج الربع اربعة وخرج السدس ستة وخرج الثمن ثمانية فان اجمع الفرضية
 نصف نصف فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث
 اكثر اسهام الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث
 الباقي اعطى من يستحقه فان لم ينقسم لم يورث وعلى المستحق خرج فرضية الاصل في خروج سهام المستحق في الورث وقد صحت المسئلة مثال ذلك
 امرأة ماتت خلفت اب وابنتين من كلاله الام كان للزوج ثلث من ستة وكلاله الام اثنان بقى واحد لا ينقسم على اثنين على ستة ضربت ستة
 الاثنان فبعضها ثلث من ستة وكلاله الام اثنان بقى واحد لا ينقسم على اثنين على ستة ضربت ستة
 في عدد من لا ينقسم عليه صح مثال المسئلة المذكورة اذا كان مكان الابن من الكلاله ثلثة فانه لا ينقسم ثمان على ثلثة على الفرضية ضربت ثمانية
 في الثلثة فحصل منه ثمانية عشر فخذ منها الزوج ثلثة وكلاله الام اثنان بقى ثلثة يورث عليها بالثوبه وان كان مكان الزوج
 لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث
 الفرضية في مخرج البنين فان نصيبها لكل واحد واحد وان لم يقع من مسألة الاول مسألة الثاني ضربت مخرج أحد الفرضية في الاخرى
 وصحت من المسئلة التي ذكرناها الا ان الميت لثاني خلف مع الابن بنتا ولم ينقسم ثمان على ابنتين بنتا فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث
 من خمسة فرضية ستة فخرج من ثلثون فيكون منها لابن خمسة وللبنت خمسة ولكل واحد من الابن عشرة فاما ما إذا لبنت واحد البنين خلفت
 ابنتين بنتا كان نصيبهما لكل ابن اربعة وللبنت ثمان فان ماتت لبنت قبل القسمة كان نصيبها لاخوة لكل واحد واحد وان خلفت كافها
 اخوان واخوات فكانت وان مات الاخ مكان الاخت خلف بنتين وبنتين وابنا وبنتين فخرج فرضية الثالث من فرضية الاول وان لم يورث
 ولدا او خلفت اخاه واخوته تنقسم اربعة عليها ومخرج فرضيةها ثلثة فرضية هما في الثلثين صح فيهما المسائل وكان الابن منها خمسة عشر وللبنت
 كل واحد واحد من الابن ثلثون فاما ما إذا لبنت خلفت اخاه واخوته كان لاخوة منها عشرة ولاخوة عشرة فان خلفت معها ابنا او
 من قبل الام كان لها من ثلث عشرة لكل واحد منها خمسة فبعضها عشرة ولم تنقسم على الاخ والاخت فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث فبعضها لم يورث مع الاخت لا يورث
 ثلثة فخرج من ذلك ما ثمان وسبعون يكون منها لابن خمسة واربعون للبنت ثمان ولكل واحد من الابن ثمانون فاما ما إذا خلفت
 وخلفت اخاه واخوته وجدته من قبل الام كانت فرضيةها لكل واحد خمسة عشر فبعضها ثمانون وللأخت عشرة و
 شرح جميع ذلك يقول فان كرنا بهذا منه لبنته لما قلنا على الباقي انشاء الله تعالى **فصل** في بيان اشياء ما يتعلق بالكتاب اذا كانت
 رجلا وامراة لان زوج لها كان لكفن في ماله وبقي ثمنه ثم يوصاها به ثم بالميراث فان كان ورثة الميت حضورا وجب عليهم تكفينه
 بالميراث استحب لهم ان ياتوا بالمتحب من الكفن وان تشاؤوا في ذلك لم يجبر الممتنع عليه ان كان بعض الورثة غابا وكفنه بالثوبه وان كان
 لم يكن للغائب عليه عرض ان كفنه بالواجب المستحب واجازة الغائب صح وان لم يجز حرم وان لم يكن احد من ورثة حاضرا او دليلا عليه بالثوبه
 مضى وان كفنه بالواجب المستحب لم يجرى الورثة عن الزاد على الواجب ان كفنه باجود من كفن مثله فكانت مكان المرأة زوج كان كفنها

